

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كلية الآداب والحضارة الإسلامية.

قسم التاريخ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم

الإسلامية - قسنطينة.

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي.

(232-656هـ/848-1258م).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي.

تخصص: المشرق الإسلامي - تاريخ وحضارة - إلى القرن السابع الهجري.

إشراف الدكتور:

إعداد الطالب:

إبراهيم بن مهية.

جلال أمباركي.

الإسم واللقب.	الصفة.	الجامعة الأصلية.
د/نصيرة عزرودي	رئيسًا.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -
أد/إبراهيم بن مهية.	مشرقًا ومقرّرًا.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -
أد/يوسف عابد.	عضوًا.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -
أد/رابح أولاد ضياف.	عضوًا.	جامعة 8 ماي 45 - قالمة -
د/سناء عطّابي.	عضوًا.	جامعة 8 ماي 45 - قالمة -
د/مسعود بريكة.	عضوًا.	جامعة محمّد لمين دباغين - سطيف 2 -

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م

بسم الله الرحمن الرحيم .

قال تعالى:

" له معقبات بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله، إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سوءًا فلا مردّ له وما له من دونه من وال"

(الرعد: 18) .

الإهداء.

إلى والدتي ووالدي؛ وإلى كل من
ساعدني بفعل أو قول أو دعاء بالخير.
وإلى الخيرين والطَّيِّبين في كلِّ زمان
ومكان.

شكر وتقدير.

أتوجّه إلى الله عزّ وجلّ بالثناء على نعمه، والشكر على توفيقه، والإمتنان على تسديده الخطى في إتمام هذا العمل والحمد له في كلّ وقت وحين. وأشكر في المقام الثّاني الأستاذين المشرفين على الأطروحة؛ الأستاذ محمّد فرقاني، والدكتور إبراهيم بن مهية على النصائح والتوجيهات، وصبرهم عليّ طيلة مدّة إنجاز هذا العمل.

قائمة المختصرات:

الرمز.	دلالتة.
-ص.	-صفحة.
-ص ص.	-صفحات متتابعة.
-ج.	-جزء.
-هـ.	-هجري.
-م.	-ميلادي.

مقدمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

لحمد لله رب العالمين وبه نستعين، أمّا بعد فإنّ أيّ باحث في تاريخ العصور الوسطى لا يُمكن له أن يتجاوز التأثير الحضاري والسياسي لإحدى أبرز الكيانات السياسيّة الإسلاميّة وهيّ الدولة العباسيّة؛ والتي أثّرت في تاريخ الشعوب المسلمة، ولسنوات طويلة كان تاريخها يكاد يتطابق مع تاريخ الإسلام، وكانت هذه الدولة لمائة سنة من تأسيسها سنّدًا للمسلمين، ومصدرًا للثقة والأمان.

ولقد بنت دولة بني العباس مجدها على الصبغة الدنيّة باعتبارها دولة الخلافة، ورأس الدولة هوّ الخليفة؛ وهوّ منصب ديني وذيوي حمل مع مرور الزمن طابع التّقدس، ولكن المثل الدنيّة العليا ستصطدم حتمًا بالواقع، فهناك القوانين الإقتصاديّة، وسيرورة التاريخ في قيام الدّول وسقوطها، وهناك البشر الذي لا يملك أن يكون ملاكًا- وإن اجتهد في أن يكون كذلك- فالمجتمع الإسلامي بمرور الزمن لم يبق ذلك المجتمع البسيط الأوّل بل تعرّض لكثير من التّغييرات بما أصابه من إختلاط بالأُمم الأخرى، وإنغماس في التّرف مع التحوّل إلى مجتمع إستهلاكي بحاجة دائمة للإنفاق.

وهكذا وقعت الدولة العباسيّة ضحيّة للرعايا الذين تحكّمهم، وأصبح المال مرضًا مزمنًا ينخر جسم الدولة الذي تهالك بمرور الزمن حتّى تهاوى في نهاية المطاف، وغدت أموال الدولة عرضة للنهب، ومختلف أنواع السرقة، وساعد على ذلك ضعف الجهاز الإداري بدءًا من الخليفة إلى أصغر موظّف، وهكذا لجأ الخلفاء إلى طرق جديدة لكسب الأموال وتوفير مداخيل للدولة، وإعتمدوا على أسلوب المصادر لأنّ الأموال موجودة دائمًا، ولكن عند من ينهبها من موظّفي الدولة ومن يتّصل بهم، ومن الطّبيعي أن تصاحب مصادرة الأموال عنف وإهانة وإجراءات عقابيّة وهذا ما يُسمّى نكبة الموظّفين.

إنّ أسلوب المصادر وجد منذ السنوات الأولى للدولة العباسيّة، ولكنّ الأمر استفحل مع دخول الدولة مرحلة الضّعف الطويلة بدءًا من سنة 232هـ/847م، ومع مرور الزمن أصبح هذا الأسلوب مثالًا في الحصول على موارد ماليّة، ولترهيب موظّفي الدولة، وللمصادر طبعًا أسباب عميقة غير هذين السببين، وهيّ أسباب متّصلة بالمجتمع، والثقافة، والإقتصاد، ودواليب التسيير الإداري، ضف إلى ذلك أنّ المصادر تنوّعت، وتعدّدت، وتركت آثار إجتماعيّة، وإقتصاديّة، وسياسيّة، وغيرها، فهيّ ظاهرة تاريخيّة تؤثّر وتتأثّر، وعلى هذا الأساس حاولنا دراسة وتحليل جزئيّة في التاريخ العباسي حملت عنوان: "المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م)".

1/دوافع إختيار الموضوع:

من المفاهيم السائدة لدى الباحثين في التاريخ، هو أنّ التاريخ عبرة، ونحن ندرس التاريخ لتفادي أخطاء الماضي، وهذا سبب وجيه في أن ندرس ظاهرة من ظواهر انحطاط دولة عظيمة مثل الدولة العباسية، وكيف آل الأمر بحكّامها إلى اللجوء إلى المصادر لإنقاذ الخزينة المفلسة من الإنهيار.

إنّ معرفة أسباب المصادر، ونتاجها، وتأثيراتها على الأوضاع المختلفة داخل الدولة العباسية لهو في صميم فائدة البحث التاريخي، ضف إلى ذلك أنّ الدراسات السياسية والعسكرية التقليدية تجاوزها الزمن، وأمعن فيها رواد التاريخ الإسلامي منذ قرن من الزمان، وانتقل البحث إلى تحليل المظاهر المميزة لفترات حكم الدول، وتحليل وتعليل بعض الظواهر اللافتة في التاريخ، وفي اعتقادي كانت المصادر ونكبة الموظفين ظاهرة مميزة للدولة العباسية، وتستحق الإحاطة بها، وأيضاً جديرة بمعرفة مكوناتها، والتّنبش في عمق خباياها.

2/إشكالية الموضوع:

وهذه المعطيات تتراء لنا محفزة على دراستها وتحليلها كظاهرة تاريخية تدخل في سياق حياة الدول وعوامل انهيارها من بعد قوة وازدهار وتفوق على نظيراتها، وعليه فإننا سنبحث حول موضوع: "المصادر ونكبة الموظفين في الدولة العباسية من سنة 232 إلى 656هـ/848 إلى 1256م"، فالإشكالية الأساسية: هي لماذا استحدث أسلوب المصادر لتغطية العجز المالي وسد ثغرات الفساد الإداري ابتداءً من العصر العباسي الثاني؟ وكيف تمت نكبة موظفي الدولة العباسية بالموازاة مع مصادرهم؟، ويقودنا هذا التساؤل إلى طرح عدّة إشكاليات فرعية:

1- ماهي ملامح القوة والازدهار في العصر العباسي الأول؟ وماهي ظروف وأسباب تراجع الدولة العباسية بعد مائة سنة من تأسيسها؟.

2- ماهي الظروف السياسية التي أدت إلى تراجع أجهزة الرقابة المالية وإضعاف الجهاز الإداري؟، وهل هذا التراجع هو نتيجة حتمية لبعض سياسات وتراكمات العصر العباسي الأول (132-232هـ/749-848م)؟.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

3- ما هي أنواع المصادر؟، وكيف كانت تتم عمليات استخراج الأموال؟ ومن كان معنياً بها؟ وإلى أي مدى كرس الإفلاس الأخلاقي للسلطة العباسية في العصور المتأخرة لها؟.

4- هل كان نهب الأموال وزيادة المكوس نوعاً من المصادرة؟ وهل كانت العقوبات المالية للموظفين فعالة وراذعة في إعادة هبة الخلافة؟.

5- كيف كان موقف العلماء والعامة من المصادرات ونكبة الوزراء؟.

6- ماهي نتائج المصادرات ونكبة الموظفين على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها؟.

3/ الدراسات السابقة:

أثناء عملية البحث وجمع المادة العلمية وجدنا أنّ هناك عدد من الكتاب في الفترة المعاصرة ممن إهتموا بموضوع الرسالة، ومن بينهم:

1- "تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري" للباحث العراقي المتخصص في التاريخ العباسي الدكتور عبد العزيز الدوري، وهذا الكتاب تناول بالتحليل إقتصاد مركز الدولة العباسية وهو العراق، ودرس بعق أسباب تدهوره، ومن مظاهر هذا التدهور المصادرات والتي خصص لها جزئية من الفصل الثامن، وربطها بعدم إستقرار الملكية، وأرفق الجزئية بجدول أورد فيه كل المصادرات المذكورة لدى مسكويه، والصّابي ما بين 296-381هـ/908-991م، غير أنّ ظاهرة المصادرات جديدة يبحث أعمق وأوسع، غير أنّ هذا المرجع كان من أهم ما استعنت به في هذه الدراسة باعتبار أنّ الدكتور الدوري من الرّعين الأول من الباحثين في تاريخ العراق في العصر الإسلامي الوسيط، ناهيك عن معرفته الجيدة للعراق من الناحيتين الجغرافية والثقافية.

2- "المصادر وأثرها على استقرار الملكية في عهد الخليفة المقتدر بالله"، وهو مقال كتبه الدكتور المتخصص في النظم الإقتصادية الإسلامية ضيف الله بن يحيى الزهراني، وتناول في هذا المقال التعريف بالمصادر، وأسبابها، وفئات المصادر، ومعاملتهم، وأنواع المصادر، مع جداول إحصائية، وأيضاً

الهيكل الإداري المسيّر للمصادر ثم تأثيراتها على الدولة والرعايا العباسيين، ولكن في عهد المقتدر فقط.

3- "نكبات الوزراء في العراق وآثارها على الأوضاع العامة إبان العصر العباسي (232-656هـ/847-1258م)"، وهي رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، من إعداد الباحثة: البندري بنت عبد العزيز الخضر، وبإشراف الأستاذ الدكتور علي بن صالح المحميد، بقسم التاريخ، كلية اللغة العربية والدراسات الإجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 1436هـ / 2015م.

وتعتبر هذه الدراسة الأكاديمية على قدر بالغ من الأهمية لأنها تغطي الفترة الزمنية للبحث أولاً، وثانياً يعتبر الوزراء أكثر من صودر ونكب من موظفي الجهاز الإداري العباسي بسبب أنه أهم موظف في هذا الجهاز،

ومحاولة أكثر وزراء هذه المرحلة الإستثمار بالسلطة نتيجة ضعف التكوين السياسي لأغلب خلفاء تلك الفترة مقارنة بالعصر العباسي الأول.

وكذلك تعمقت الباحثة في دراسة تعرض الوزراء لصور مختلفة من النكبات تتمثل في العزل عن الوزارة، والمصادرة، والسجن، والتعذيب، والنفي، والقتل والهروب، والإستقالة مقابل الهروب والنجاة، إضافة إلى تأثير هذه النكبات على تسيير الجهاز الإداري العباسي، ومساهمتها في إضعاف الدولة نظراً لأهمية منصب الوزير،

وهو ما أدت إلى تدهور الدولة العباسية بشكل تدريجي نتيجة جو الاضطرابات والخوف، وكذلك قامت الباحثة بتخصيص فصل كامل لأسباب نكبات الوزراء، وفصل آخر لصورها، وفصل كامل لآثارها.

ومن نقاط قوة هذه الدراسة حداتها، ولكن ما ينتقد فيها قلة الإعتماد على الدراسات الأكاديمية الحديثة إضافة إلى قلة عدد المراجع الحديثة التي اعتمدت عليها الباحثة، وعددها إثنان وعشرون كتاباً مطبوعاً، ورسالة أكاديمية واحدة فقط، وخمس مقالات علمية، وهو في نظري قليل مقارنة بتوفر المادة العلمية نتيجة التطور التكنولوجي الهائل.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

4- "المصادر في العصر العباسي (132-334هـ/750-945م)"، وهي رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير بقسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة اليرموك تخصصّ تاريخ، من إعداد الباحث: محمد تركي محمد شطناوي، وإشراف الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية، السنة الجامعية: 1414هـ/1994م،

ولقد إستعنت به في معرفة مهام ديوان المصادر على وجه التدقيق، وكيفية عمله، والإجراءات التي كانت تتم بها عملية المصادرة، وإسترجاع الأموال، وأنواع العقوبات التي كانت تطال المصادرين، وتطوير المُستخرجين لأساليب التعذيب، وكيفية إستنطاق المنكوبين لإستخراج الأموال من مخابئها، وكذلك في معرفة التطور التاريخي للمصادر في الدولة الإسلامية، وأسبابها، وأصناف المصادرين، ونتائج المصادرات، وأيضاً الإطلاع على مصادر ومراجع مهمّة تكون قد خفيت علينا ولم نطلع عليها.

5- مقال بعنوان: "وسائل تعذيب كبار رجال الدولة في العصر العباسي 132هـ حتى أواخر القرن الرابع الهجري"، للباحث: إسماعيل حسن مصطفى النقرش، منشور في مجلّة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 10، العدد 2، ب، 2013م، وعلى الرغم من أنّ هذه الدراسة صغيرة الحجم إلا أنّها في غاية الأهمية باعتبارها في صميم الموضوع، ولقد ركّز البحث على وسائل التعذيب التي إستخدمتها مؤسسة الشرطة في العصر العباسي مع المتّهمين والمجرمين ومن بينهم المصادرين والموظفين المنكوبين، وإنتقد وحشية هذه الأساليب والتي لا يتصوّرها من يملك إنطباعاً أولياً عن المنطلقات الدينية للدولة العباسية والتي أساسها الإسلام، والذي يحرم هذه الممارسات، كما أنّ الباحث حاول البحث عن مبررات هذه القسوة من الناحية التاريخية، وعلى رأسها محاولة تهيب عناصر الجيش التركي المتسلّطين على مختلف أجهزة الدولة العباسية.

4/الصعوبات:

أثناء دراستي للموضوع واجهتني مجموعة من العراقيل والمشكلات العويصة، تتمثّل في:

أ/تنوّع وتوزّع المادة المعرفية عبر عدد كبير من المصادر الضخمة، وبخاصّة أنّ التاريخ العباسي نال نصيباً وافراً من الكتابة والتأليف، ولقد أخذ التنقيب عن ما علاقة له بالدراسة في هذه الكتب وقتاً طويلاً، ومجهوداً ضخماً، لاسيّما أنّ بعض المصادر مطبوعة طبعت قديمة فلا تحتوي على فهرس

تصنيفية لعناصرها، وحتّى وإن توقّر في بعضها فإنّها لا تفني بالغرض المطلوب لأنّ موضوع البحث مبتكر، ويتطلّب قراءة متأنّية ودقيقة من أجل إستخراج ما يفيدني في الإجابة عن إشكاليّات الموضوع.

ب/ من بين الصعوبات المسجّلة أيضًا أنّ الموضوع غير مباشر، أي أنّه من النوع التركيبي والتحليلي، أي أنّني كنت أقوم بجمع المادّة العلميّة والتي تبدو لأوّل وهلة أنّها لاعلاقة لها بالموضوع؛ في حين أنّها ترتبط إرتباطًا وثيقًا بمختلف عناصره كأسباب للمصادر ونكبات الموظفين، وعلى سبيل المثال أنّ من أسباب المصادر تدهور الإقتصاد العباسي، وهوّ ما دفعني إلى الإستعانة بعدد من الدّراسات حول أسباب هذا التدهور ومظاهره، ولهذا فإنّ القارئ سيلاحظ أنّني إستخدمت بشكل كبير المراجع الأكاديميّة الإقتصاديّة.

ج/ ومن بين الصعوبات المسجّلة أيضًا بعض المشكلات الشخصيّة والتي أخذت حيزًا كبيرًا من وقتي على حساب مدّة البحث ولم يكن من الممكن حلّها من قبل غيري ولا كان من الممكن تجاوزها وإغفالها، ولو أنّه لا يجوز من التّاحيّة المنهجية التطرّق لها إلاّ أنّها كانت أكبر معرقل لعملية البحث.

5/ المنهج المتبع:

لقد سبق وأن ذكرت أنّني عملت على إستخدام المنهج التحليلي - التركيبي في عمليّة تفكيك المعلومات التاريخيّة وإعادة بنائها، كما استخدمت المنهج الإحصائي بسبب أنّ الدّراسة ارتكزت على حركة تداول الأموال التّقديّة والعينيّة ضمن الدّولة العباسيّة، وكميّة الأموال المصدرة.

إضافة إلى ذلك إستخدمت المنهج الوصفي في وصف علاقة موظفي الدّولة ببعضهم وعلاقتهم بالرعيّة، وفي حياة الخلفاء اليوميّة ونمط عيشهم هم وحاشيتهم، وفي وصف ثروات الدّولة العباسيّة، كما اعتمدت على المنهج التّقدي في دحض كثير من الروايات التاريخيّة ولا سيّما أنّ الخلفاء العباسيين كان لهم كثير من الأعداء من العلويين بشكل خاص وكان لهؤلاء كثير من المؤرّخين المتعاطفين معهم مثل المسعودي، واليعقوبي، وأبوالفرج الأصفهاني، وبالمقابل كان هناك عدد هام من مؤرّخي البلاط العباسي كإبن السّاعي وهلال الصّابي، وآخرين تعاطفوا مع الخلافة العباسيّة لأسباب مذهبيّة كالذهبي الشّافعي المذهب، وإبن الجوزي الحنبلي فبالغوا في تقدّيس أفعال الخلفاء وتبريرها.

ولقد قسّمت الدّراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول، في الفصل التمهيدي عملت على دراسة النظام الإداري والمالي للدولة العبّاسية من أجل ضرورة فهم آليات العمل الإداري اليومي، وصلاحيات أعضاء الجهاز الإداري، ومصادر دخل الدولة ونفقاتها، وفي الفصل الأوّل عملت على عرض موجز للمصادر في العصر العبّاسي الأوّل باعتباره خارج الإطار الزمني للبحث غير أنّه كان ضروريًا التطرّق لهذه الفترة منهجيًا، وكذلك تقييم سلبيات وإيجابيات هذه المرحلة، ولقد خصّصت القسم الأكبر من الفصل الأوّل لدراسة الأسباب المتنوّعة للمصادر ونكبة الموظّفين، وتطرّقت في الفصل الثّاني بالتفصيل للمصادر ونكبة الموظّفين في حكم كلّ خليفة على حدة مع عرض نبذة عن الظروف المحيطة به خاصّة من الجانب الإقتصادي والسياسي، والتي أدّت إلى قيامهم بمعاقبة موظّفيهم، وفي الفصل الثالث والأخير درست مميّزات المصادر والنكبات بشكل تحليلي من خلال معرفة أساليب النكبات، ووفيات المصادر، وأصناف المصادر، ثمّ نتائجها سياسيًا، وإقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا مع إرفاق البحث بعدد هام من الملاحق.

-دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدّراسة:

من أهم المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الرّسالة نذكر:

- كتاب "تاريخ الرّسل والملوك لمحمّد بن جرير الطّبري" (ت 310هـ/923م)، وهوّ من المصادر الأساسيّة المطوّلة في التاريخ الإسلامي، وهوّ مرتّب على أساس الحوّلّيات، يبدأ مع بداية تاريخ الأنبياء والرّسل، فتاريخ المسلمين حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري، وفي هذا السّفر الضّخم معلومات قيّمة من النّاحية السياسيّة، وتقلّ المعلومات الإداريّة فيه، ولكنّه أورد معلومات حول النفقات من خلال ذكره لنفقات الشّعراء، والجيوش، وغيرها⁽¹⁾.

¹ضيف الله يحيى الزّهراني: النفقات وإدارتها في الدولة العبّاسية، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م، ص21.

أما الطبري فتميّز بأمانته العلميّة، فوقع الإجماع على قبول "كلامه أو كاد"، وهو محدّث، وفقهه، ومفسّر للقرآن⁽¹⁾.

ولمّا كان الطبري من كبار الفقهاء المشتغلين بالقرآن والسنة، وله تفسير مشهور للقرآن، فإنّه أخذ بمنهج المحدثين في كتابته للتاريخ إذ يورد الروايات التاريخية مسبوقة بإسنادها الذي كثيراً ما يبدأ بشهود عيان، كما أنّه يأتي بروايات مختلفة حول الحدث الوحيد، وهو نزيه لا يرجح رواية عن غيرها⁽²⁾.

ولقد كتب "عريب بن سعد القرطبي" تكملة لتاريخ الطبري سمّاه "صلة تاريخ الطبري"، بدأه من سنة 291 إلى 320هـ، وفي هذا الكتاب معلومات غزيرة حول النفقات في عصر الخليفة المقتدر بالله، وكذلك أنجز محمّد بن عبد الملك الهمداني تكملة لتاريخ الطبري، تبدأ من سنة 295هـ إلى 367هـ⁽³⁾.

- كتاب: "أخبار الرّاضي بالله والمتقي لله"، لأبي بكر محمّد بن يحيى الصّولي (توفي في 335هـ/946م)، وهو من الكتب الأساسيّة التي اعتمد عليها البحث، فلقد كان الصّولي أديباً، وكاتباً، وواحد من العلماء الذين إهتموا بالأدب، ومعرفة الأخبار، والسير، وخاصّة منها ما تعلّق بأخبار الخلفاء، والشعراء، والصّولي ولد ونشأ في بغداد، وإشتغل بتربيّة الرّاضي، ثمّ صار من ندماه، وكتّابه⁽⁴⁾، ويعتبر كتابه المذكور مع كتابه الآخر الأوراق من أهمّ المصادر الخاصّة بمصروفات الخلفاء العباسيين في زمانه⁽⁵⁾.

ولقد توسّع الصّولي في أخبار بني العباس، ووزرائهم، وشعرائهم، و"على غرائب لم تقع لغيره، وأشياء إنفرد بها لأنّه شاهدها بنفسه"، وبعد أن كان معلّم الرّاضي أصبح نديمه، وكان قد نادى المكتفي، والمقتدر قبل ذلك، وكان عالماً، فقيهاً، كما أنّه كان ظريفاً، حلوا المعشر، وأجاد لعب الشطرنج، كما أنّه أديب يُحسن الكلام، والحوار، وموسوعة شعر⁶، وذلك لأنّ المنادمة ليست بالسهلة، وكانت تتطلّب آداباً، وذاكرةً، وحفظاً، و"طلاقة لسان، وفضل بيان"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ كرد علي، كنوز الأجداد، ص 117.

⁽²⁾ نبيلة حسن محمّد، في تاريخ الدولة العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1993م، ص 26-27.

⁽³⁾ ضيف الله الزهراني، النفقات، ص 21.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 23.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 23.

⁽⁶⁾ كرد علي، كنوز الأجداد، ص 141.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 141.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولكن من سقطات الصّولي ضعفه لأجل عطايا الرّاضي له، فبالغ في مدحه، ولم يكن الرّاضي عظيمًا مقارنة بمن كان قبله، وملكه لم يتجاوز أسوار بغداد، وحكمه غير نافذ فيها، وبلغ بالصّولي أن يستجديّ الخليفة، ويشكو إليه الحرمان، والزمان، وكان في مؤلفاته يقول " فلان منحني، وفلان حرمني" (1).

وكانت مواضيع كتب الصّولي تتمحور حول أخبار الطبقات الرّاقية في عصره، وعلى شعرهم، وطرفهم، وأدبهم، وأدب الكتاب (2)، ولقد توفيّ مستترًا في البصرة لأنّه روى خبرًا في علي بن أبي طالب فطلبته العامة، والخاصّة لتقتله (3).

- كتاب: "مروج الذهب و معادن الجواهر"، لعلي بن الحسين المسعودي (توفيّ 345هـ/956م)، ويعتبر مصدرًا تاريخيًا، وجغرافيًا لاهتمامه بالأمور التاريخية، ووصفه أقاليم الدّولة الإسلاميّة، ولقد أسهب في ذكر مصروفات الدّولة الإسلاميّة، وهو مصدر أساسي لا يمكن الإستغناء عنه (4)، حيث تفتّن المسعودي إلى أهميّة تأثير الجغرافية الطبيعيّة والبشريّة في صناعة الأحداث السياسيّة، ومزج في كتابه بين نظام الحوليات، والترتيب الموضوعي، وراعى وحدة الموضوع فأفرد بابًا لكل دولة، وحاكم، وإهتمّ بحياة الناس، وبخاصّة أفراد الطبقات العليا في المجتمع: من الخلفاء، وكبار رجال الدّولة، ومشاهير العلماء، والشّعراء، كما إهتم بحياة العامة، والقصص الشعبيّة، والأخبار الطريفة (5)، ولكثرة المعلومات الجغرافيّة في هذا الكتاب فإنّ كثير من المؤرّخين يصنّفه في كتب الجغرافية، ولكنّ الكتاب مزيج من العلوم، والفنون، والتاريخ، والجغرافيا، والأدب (6).

- كتاب "الكامل في التاريخ" لعزّ الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى سنة 630هـ/1232م)، ولقد إعتمدت عليه في مواضع كثيرة من دراستي؛ حيث عاصر مؤلفه فترة إسترجاع الخلفاء لسلطتهم، ولإستقلالهم عن السلاجقة من 596 إلى 630 هجريّة، ويعدّ كتاب الكامل من المصادر

¹ نفسه، ص 142.

² نفسه، ص 142.

³ نفسه، ص 145.

⁴ ضيف الله الزهراني، النفقات، ص 23.

⁵ نبيلة محمد، تاريخ الدّولة، ص 32-33.

⁶ نفسه، ص 33.

المهمة في دراسة الأوضاع السياسيّة، والعامة التي أدت إلى سقوط الكثير من الإمارات، ولقد إستوعب ابن الأثير موارد بشكل واضح، وقد دلت رواياته على أنها كانت كثيرة، ومفصلة⁽¹⁾.

ولقد وُلد ابن الأثير في جزيرة ابن عمر من بلاد الجزيرة الفراتية، ثم إنتقل مع أسرته التي كانت على جانب كبير من الثراء إلى الموصل في سنة 579هـ، وفيها تلقى تعليمه على يد أفضل مشايخ عصره، فبرع في كثير من العلوم، وعلى رأسها علم التاريخ، ويعدّ الكامل من أشهر مؤلفاته، وهو سفر ضخّم يحتوي على أخبار العالم الإسلامي شرقه وغربه، وهو أمر غير مسبوق، وقد بدأه من أوّل الزّمان حتى سنة 628هـ، وكان ابن الأثير يسعى إلى تدقيق المعلومات من مصادرها الأصليّة⁽²⁾، وتفادي التكرار، والإسهاب، والحشو في الروايات، وهو بهذا عبارة عن دائرة معارف تاريخيّة إسلاميّة، وأخذ ابن الأثير كثيرًا عن الطّبري، ولكنّ معلوماته حول الدولة السلجوقية جدّ دقيقة⁽³⁾، كما أنّ لابن الأثير قدرة كبيرة على النّقذ، والتّمحيص، وإكمال ما نُقص من معلومات مصادره⁽⁴⁾.

- كتاب: *الوزراء* أو *تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء*، لأبي الحسن بن هلال الصّابي، تحقيق: عبد الستار أحمد فزّاح، وفي هذا الكتاب تفصيل لمصادر ونكبات الوزراء في عهد الخليفة المقتدر بالله، مع تراجم للوزراء، وبعض الأحداث الطّريفة، وإحصائيات جدّ هامة حول ماليّة الدولة العباسيّة وقتها.

¹ عبد المُحسن علي الكعبي، الوزير مؤيد الدّين بن العلقمي... دراسة تاريخيّة من (575-656هـ/1180-1258م)، أطروحة قُدمت إلى مجلس كليّة

التربيّة/الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور نعيم دنيان الغراوي،

بغداد، 1433هـ/2011م، ص10.

² سماح محمّد عوّاد محيسن، دولة الأتراك السلاجقة: عصر السلطان سُنجر (511-555هـ/1117-1160م)، عمل مقدّم للحصول على درجة

الماجستير في التاريخ الإسلامي، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور سامية مصطفى مُسعد، فرع التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة الزقازيق،

د.ت، ص ط.

³ نادية بنت عبد الصمد بن عبد الكريم مقلية، دور العلماء في الحياة العامة في العراق في العصر السلجوقي (447-590هـ/1055-1193م)، دراسة سياسيّة وحضاريّة، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ تحت إشراف الدكتور/ عبد الله بن حسين الشنبري

الشّريف، قسم التاريخ، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، 1436هـ/2014م، ص9.

⁴ نبيلة محمد، تاريخ الدولة، ص27.

وعُرف هلال الصابي بالصدق، والأمانة شهد له بهذا فريق من مشاهير المؤرخين كالخطيب البغدادي، وياقوت الحموي، وابن أبي أصيبعة، وابن عبد الحق، والسخاوي، وغيرهم⁽¹⁾.

- كتاب "الهداية والنهاية في التاريخ" لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى سنة 774هـ/1372م، والمؤلف حافظ، ومحدث، ومؤرخ، ومفسر، وكانت نشأته بدمشق، وبها توفي، وله مؤلفات في التفسير، والسيرة، ولقد إتبع في كتابه أسلوب الحوليات بما يُذكرنا بأسلوب الطبري، وابن الأثير، إضافة إلى تركيزه على ذكر الوقایات للشخصیات المهمة في نهاية كل سنة يؤرخ لها، وهو يتشابه في كثير من التفصيلات مع كتاب الكامل لابن الأثير⁽²⁾.

- كتاب "الفرج بعد الشدة"، من تأليف "القاضي أبي علي المحسن بن علي التنوخي" (المتوفى سنة 384هـ)، وحققه عبود الشالجي، وينتمي صاحب الكتاب إلى أسرة معروفة في ميادين: الأدب، والشعر، والقضاء، فولده القاضي أبو القاسم علي بن محمد، وولده القاضي أبو القاسم علي بن المحسن⁽³⁾، وأصل الأسرة من أنطاكية، ونسبها في قبيلة قضاة، ونشأ والده في بغداد، وتفقه فيها⁽⁴⁾، أما المصنف فكان من البصرة، وتقلد القضاء في بغداد زمناً طويلاً، وخالط رجال السياسة في عصره، ودرس مذاهبهم، وأهوائهم، ولاحظ مشاكل الناس، ومتاعبهم، فاتسع أفقه، وكثرت تجاربه، وكان أصلاً من بيت كل أهل أدياء، وفضلاء، وكان أبوه عالماً أديباً، وهو عالم أديب يميل للشعر، والأخبار، والأدب⁽⁵⁾.

ولقد كتب التنوخي كتاب الفرج بعد الشدة في أواخر أيامه، نتيجة لمحن، وبلايا مرت به، ثم نجا منها، وأخرج الكتاب في ثلاث مجلدات، مملأها بأخبار نقلها من الكتب، مع أخبار من مشاهداته، ومسموعاته⁽⁶⁾.

¹ الصابي، أقسام، ص13.

² مقلبه، دور العلماء، ص12.

³ عبود الشالجي، مقدمة كتاب الفرج بعد الشدة، ص5.

⁴ نبيلة محمد، تاريخ الدولة، ص29.

⁵ كرد علي، كنوز الأجداد، ص197.

⁶ نفسه، ص6.

ولأمانة القاضي التنوخي فإنه ذكر أنه أخذ العنوان، وبعض المادة العلمية من كتب مرت به، وهي: كتاب الفرّج بعد الشدة والضيقة لأبي الحسن علي بن محمد المدائني، وكتاب الفرّج بعد الشدة لأبي بكر عبد الله المعروف بإبن أبي الدنيا، وكتاب الفرّج بعد الشدة للقاضي أبي الحسين عمر بن محمد بن يوسف الأزدي⁽¹⁾.

كما أخذ من عدد من المصنّفات؛ منها: الآداب الحميدة، والأخلاق النفيسة للإمام أبي جعفر الطبري، وكتاب الأغاني لأبي الفرّج الأصفهاني، وكتاب الوزراء والكتّاب لأبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، وكتّابي الأوراق، والوزراء للصوّلي، وكتاب مناقب الوزراء ومحاسن أخبارهم للمطوّق، وكتاب المبيضة لأبي العباس بن عمّار، وكتاب السّمّار والندامى لأبي علي بن جمهور العمّي، وغيرها⁽²⁾، ولقد أفاد صاحب كتاب النشوار في كشف أحوال أهل القرن الرابع الهجري بما يختصر عشرات الكتب⁽³⁾.

- كتاب "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لأبي الفرّج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى سنة 597هـ/1192م، والمؤلف هو عالم عصره في السير، والتاريخ، والحديث، حيث ألف ما يقارب ثلاثمائة مؤلف في شتى الموضوعات⁽⁴⁾، وفيه معلومات كثيرة، ومتنوّعة، ودقيقة عن الفترة الأخيرة التي عاصرها وشهد أحداثها بنفسه ومن تاريخ الدولة العباسية، وباستثناء هذا فإنه لم يأت بشيء جديد⁽⁵⁾، والكتاب هو موسوعة في التاريخ الإسلامي، بوبّه كاتبه وفق نظام الحوليات، ويذكر كلّ سنة؛ وما فيها من أحداث ثمّ يتلو ذلك بذكر من توفّي من العلماء، والأعيان في تلك السنة من بداية الإسلام حتّى 574هـ/1178م، ومعلوماته غزيرة، ودقيقة خاصّة خلال مرحلة حكم السلاجقة للعراق⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 6.

⁽²⁾ عبّود الشالجي، مقدّمة كتاب الفرّج بعد الشدة، ص 10-11.

⁽³⁾ كرد علي، كنوز الأجداد، ص 199.

⁽⁴⁾ عزّام عبد الله محمد نور باشا، التّظام الإداري في الدّولة العباسية في العصر السلجوقي (432-485هـ/1040-1092م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة دكتوراه في التاريخ والحضارة، بإشراف الأستاذ الدكتور: حُسام الدّين السّامرائي، قسم الدّراسات العليا للتاريخ والحضارة، كليّة الشّريعة والدّراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1407هـ/1987م، ص 24.

⁽⁵⁾ الكعبي، الوزير مؤيّد، ص 11.

⁽⁶⁾ مقلبه، دور العلماء، ص 8.

- كتاب "مرآة الزمان في تاريخ الأعيان" للسبط شمس الدين أبوالمظفر يوسف بن الجوزي المتوفى سنة 654هـ/1256م، ولقد نشأ هذا المؤرخ في كنف جده، وأخذ عنه العلم، واستوطن بعدها في دمشق، وغلب على أسلوب كتاباته طابع الوعظ⁽¹⁾، ولكنه يُعدّ مؤرخاً مدقّقاً، وناقداً جريئاً لروايته، وكان كثيراً ما يُرجح رواية على أخرى، وإنتهج فيه التأريخ بطريقة الحواريات، وأورد فيه الحوادث ثم أتبعها بترجمة الوقيات، وزوّدنا بمعلومات جدّ هامة عن حكومة العباسيين في بغداد، وعن الخوارزميين، وعن المغول، وتميّز بحياديته رغم كونه حنفي المذهب⁽²⁾، ويمكن اعتبار من المصادر التاريخية الهامة في دراسة التاريخ الإسلامي، وخاصة في المشرق⁽³⁾.

ولقد إنفرد سبط ابن الجوزي باعتماده على مصادر مفقودة، ولهذا تميّز ببعض الروايات لاسيما في الفترة ما بين (448-479هـ)، وخاصة بالنسبة لتاريخ العراق في العصر السلجوقي⁽⁴⁾.

- كتاب "الفخري في الآداب السلطانية" لمحمد بن علي بن طبا طباطبائي المعروف بابن الططاطقي، المتوفى سنة 701هـ/1301م، وقد خصّص المؤلف نصف كتابه لوصف الحاكم المثالي، والقواعد السياسية، والنصف الآخر لتلخيص التاريخ الإسلامي، ويحتوي على معلومات هامة عن الخلفاء، ووزرائهم، والأحداث السياسية في عصرهم، وعوامل الضعف والقوة، ومع أنّ ميول الكاتب علوية إلا أنّه لم يكن معادياً للعباسيين من خلال ما كتبه⁽⁵⁾، وإحتوى كتابه على تراجم لوزراء بني العباس في مختلف عصورهم، وطبيعة علاقتهم بالخلفاء العباسيين والسلاطين السلاجقة⁽⁶⁾، كما إستفدت من هذا المصدر في ما يتعلّق برواتب الوزراء⁽⁷⁾.

- مؤلّفات أبي عبيد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة 748هـ/1348م، وهي:

⁽¹⁾مقلبه، دور العلماء، ص9-10، و نور باشا، النظام الإداري، ص29.

⁽²⁾الكعبي، الوزير، ص11.

⁽³⁾محيسن، دولة الأتراك، ص ي.

⁽⁴⁾مقلبه، دور العلماء، ص10، و نور باشا، النظام الإداري، ص29.

⁽⁵⁾الكعبي، الوزير مؤيد، ص13-14.

⁽⁶⁾محيسن، دولة الأتراك، ص ي.

⁽⁷⁾نور باشا، النظام الإداري، ص31.

- "تاريخ الإسلام": وفيه معلومات عن الخلفاء، والسلاطين، والعلماء، والأحداث المتعلقة بالعصر السلجوقي، حيث إستعرض من خلال كتابه الذي يقع في أكثر من ثلاثين مجلداً وقائع، وأحداث التاريخ الإسلامي حتى

عام 700هـ/1300م، وفيه معلومات جيّدة عن حياة العلماء وآثارهم⁽¹⁾.

- كتاب "دول الإسلام": وفيه وجب الإلتزام بالحدز الشديد لما عُرف عن الذهبي من تعصّب مذهبي مقيت، وعرفت عن كتاباته حذف الروايات المخالفة للمذهب، وهو أمر مخلّ بالأمانة العلمية، لأنّ الإختلاف في المذهب أو الدّين لا يمنع من قول الحقيقة دون تزيف أو تغيير⁽²⁾.

- ابن كثير الدمشقي (توفي سنة 774هـ/1373م)، وفي كتابه: "البداية والنهاية" تعصّب شديد ضدّ الشيعة، بل هو من أكثر المؤرّخين تحاملاً وتخليطاً عليهم، ولكن ميزته التاريخية أنّه كثيراً ما إنتقد بعض الحوادث الماضية⁽³⁾.

- كتاب "تجارب الأمم وتعاقب الهمم" لمسكويه أبي الخازن أحمد بن محمّد بن يعقوب المتوفّي سنة 421هـ/1030م، وهو من المصادر المهمّة في هذه الدّراسة، وتكمن أهميّة هذا المصدر في أنّه عاصر الدّولة البويهية، كما كان شاهد عيان على فترة حكم عضد الدّولة، لأنّه عاشها، كما أنّه أهدى هذا الكتاب إلى هذا الأمير البويهي، وكان نديمه، ورسوله مرّات عديدة⁽⁴⁾.

والمؤلّف مؤرّخ أصله من الرّي، وسكن أصفهان، وبها توفي، وإشتغل بالكيمياء، والمنطق، والفلسفة مدّة، ثمّ إتّجه إلى دراسة التاريخ، والأدب، وعمل قيماً على مكتبة ابن العميد، ثمّ تولّى الكتابة لعضد الدّولة بن بويه فأطلق عليه لقب الخازن، ثمّ إختصّ بيهاء الدّولة بن بويه، وعظم شأنه عنده⁽⁵⁾.

⁽¹⁾مقلبه، دور العلماء، ص11.

⁽²⁾الكعبي، الوزير مؤيد، ص15.

⁽³⁾نفسه، ص15.

⁽⁴⁾عمر خلف عبد المحسن الزواهرية، العراق خلال عهد عضد الدّولة البويهية (367-372هـ/978-983م)، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور

عليان عبد الفتاح الجالودي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، 2010/2011م، ص15.

⁽⁵⁾نور باشا، النظام الإداري، ص16-17.

وكان مسكويه يهتمّ بالأمر الإداري والماليّة للدولة الإسلاميّة، وفيه نصوص جيّدة متعلّقة بنفقات الدولة، وكثير من الوثائق الرّسميّة والكتب المتعلّقة بالأمر الإقتصاديّ للدولة، كما ذكر الأزمات الإقتصاديّة، والماليّة للدولة العباسيّة، وتطرّق للمصادر، ومقدارها في فترات متعدّدة، وإعتبر التوسّع في النفقة سبباً للأزمات المذكورة⁽¹⁾.

كذلك فإنّ تجارب الأمم عبارة عن كتاب في التاريخ العام منذ بدء الخليقة إلى سنة 369هـ/979م، ونظمه كاتبه على الطّريقة الحوليّة، مع أنّه يخالف هذه القاعدة في بعض الأحيان، وإعتمد على معلومات أوردتها مؤلّفات الطّبري، والصّولي، ومصادر أخرى ككتاب التاريخ لثابت بن سنان المتوفّي سنة 365هـ/975م، وإرتكز في كتابة الأحداث ما بين 340-369هـ على مشاهداته اليوميّة، ووقفه على أحداثها باعتباره كان في خدمة كبار رجالات الدولة البويهية مثل الوزير أبي محمّد المهلبّي، والوزير أبي الفضل محمّد بن الحسين بن العميد، وإبنه الوزير أبي الفتح ابن العميد⁽²⁾، فضلاً عن أنّه لم يقع تحت تأثير هذه العلاقات، بل كان مؤرّخاً منصفاً، وتمكّن من إعطاء صورة حقيقيّة ومتوازنة لأوضاع الدولة، والإدارة، والأحوال الماليّة، والسياسيّة، ومدى تدهورها، دون تبرير أو دفاع، وهو ما رفع من جانب الثقة في معلومات الكتاب لاسيّما في تحليل تردّي الأوضاع الإقتصاديّة، والصراع بين البويهيين والخلفاء⁽³⁾.

ويتناول مسكويه في الفترة الزمنيّة من 295 إلى 369هـ/907-979م، وخاصّة ما تعلّق منها بالحكم البويهي عناية كبيرة بذكر التفاصيل، والوثائق بصورة تمثّل مستوى عالياً من الكتابة التاريخيّة على طريقة الحوليّات، ومعلوماته ذات أهميّة كبيرة في ما يتعلّق بالجانب المعلوماتي حول الأوضاع السياسيّة والحضاريّة للعراق في القرن الرابع الهجري⁽⁴⁾.

ويمتاز أسلوب مسكويه بالتحليل⁽⁵⁾، حيث تناول بالتحليل الموضوعي الحيادي الصراع بين الأمراء بالعراق، وإنعكاس ذلك على مختلف الأوضاع الإقتصاديّة والإجتماعيّة والإداريّة، لاسيّما في عهد عضد

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، التفقات، ص24.

⁽²⁾ الزواهره، العراق، ص15.

⁽³⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص17-18.

⁽⁴⁾ الزواهره، العراق، ص16.

⁽⁵⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص17.

الدولة، فضلاً عن روح النقد لدى مسكويه في ما يتعلق بالشخصيات التاريخية، والعلاقات بين عناصر جيش عضد الدولة، والعلاقة بينهم، والضرائب، والمصادر، والإقطاع العسكري، ونتاجه، وعلاقة البويهيين بالخليفة العباسي⁽¹⁾.

- كتاب "ذيل تجارب الأمم"، لأبي شجاع محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله المعروف بالزوزراوري، والمتوفى سنة 488هـ/1095م، وصاحب الكتاب وزير عباسي من العلماء، وُلد بالأهواز، وقرأ الفقه، والعربية والحديث، وإستوزره الخليفة المقتدي سنة 476هـ، فعمر العراق في عهده، وحسنت سيرته، وكان كثير الخيرات، والبر، والصدقات، وأسقط كثيراً من المكوس، وتواضع للعامة، وكان ذو خط حسن، فكان يبيع الخطوط الحسنة، ويتصدق بثمانها، وبقي وزيراً للمقتدي إلى أن عُزل سنة 484هـ، ونفي من العراق، فاستقر بالمدينة المنورة، وتوفي بها سنة 488هـ/1095م⁽²⁾.

وكان وافر العقل، حسن السيرة، عالماً بالأدب، له شعر رقيق، وأشهر كتبه "ذيل تجارب الأمم لمسكويه"، والذي سار فيه على نهج مسكويه في الكتابة التاريخية، وجمع فيه معلومات كتمل بها تاريخ مسكويه في السنوات ما بين (369-393هـ/979-1002م)، ولقد إهتم المؤلف بإبراز الجانب الإداري والمالي، كما أنه كان يعبر عن وجهة النظر الرسمية، لأنه وزير الخليفة العباسي، والكتاب يمتاز بالواقعية، وإعطاء صورة كاملة عن سلبات الفترة⁽³⁾.

- كتاب "تاريخ ابن الساعي"، وهذا المُصنّف فيه الجزء التاسع فقط، وبقية ضائعة من بقية الأجزاء، وقام بدراسة هذا المصدر، وجمعه، وتحقيقه الدكتور محمد عبد الله القدحات، وصاحب المُصنّف هو علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم السلامي البغدادي، المكنى بأبي طالب، والملقب بتاج الدين، واشتهر بابن الساعي الخازن الشافعي، وُلد ببغداد سنة 593هـ/1196م، من أسرة فقيرة، متواضعة النسب، ثم سعى في طلب العلم، فأخذ عن عدد كبير من علماء العراق، وبلاد الشام، وتحصيل إجازاتهم، وذلك في علوم الحديث، والفقه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الزواهرة، العراق، ص16.

⁽²⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص17.

⁽³⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص19-20.

⁽⁴⁾ محمد عبد الله القدحات، مقدّمة تاريخ ابن الساعي، صفحات هـ، و.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ثم إتجه ابن الساعي إلى أخذ علم التفسير، والقراءات⁽¹⁾، أما علم التاريخ فلقد درسه على يد أبو الحسن القطيعي البغدادي (ت 634هـ/1236م) الذي ألف كتابًا في تاريخ بغداد ومحدثيها سماه "درة الإكليل في تامة التذيل"؛ لأنه ذيل به على تاريخ أبي سعد السمعاني⁽²⁾، وعلى يد أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الديبشي (ت 637هـ/1236م)، وهو مؤرخ، ومحدث، صنّف كتبًا كثيرة في الحديث، وفي التاريخ، وأشهرها: الذيل الذي ذيل به على ذيل السمعاني على تاريخ ابن الخطيب البغدادي⁽³⁾.

وكان المؤرخ أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي (ت 643هـ/1245م)،

الأكثر تأثيرًا في ثقافة تلميذه ابن الساعي، إذ أنه حرص على ملازمته إلى آخر أيامه، وقرأ عليه تاريخه الكبير لبغداد، وكان ابن النجار قد أوصى قبيل وفاته ببعض ماله لتلميذه ابن الساعي⁽⁴⁾.

وكان لإشغال ابن الساعي بالعلم، وحسن أخلاقه وسيرته، قد جعلته محترمًا بين الناس، مُكرّمًا لدى أرباب الدولة العباسية من خلفاء، وأمراء، وحضر بيعة الخليفة المستنصر بالله (ت 640هـ/1242م)⁽⁵⁾، وكان من المقرّبين لخلفه المستعصم بالله (ت 656هـ/1258م)⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، صفحة ح.

⁽²⁾ نفسه، صفحة ط.

⁽³⁾ نفسه، صفحة ط، ي.

⁽⁴⁾ نفسه، صفحة ي.

⁽⁵⁾ القدحان، مقدمة تاريخ ابن الساعي، صفحة ي.

⁽⁶⁾ نفسه، صفحة ك.

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

إضافة إلى أنّ العلاقة الجيدة التي جمعت بين السّاعي بموظّفي الدّولة العبّاسيّة، وقرّرت له القدرة على الإطّلاع على الوثائق الرّسميّة للدواوين العبّاسيّة، والتي يصعب على غيره من الموظّفين الوصول إليها، ولكنّه لم يتولّى أيّ منصب إداري، وانشغل فقط بالعلم، وأشرف على خزانة كتب المدرسة النّظاميّة⁽¹⁾.

ولمّا دخل المغول بغداد في سنة 656هـ/1258م، كان ابن السّاعي من جملة من نجا من القتل، ففوّض إليه نصير الدّين الطّوسي أمر الإشراف على خزائن الكتب العامّة ببغداد⁽²⁾، ومنها خزانة كتب المدرسة المستنصرية التي كانت الأعظم في زمانها، وهذا ما ساعده على الإطّلاع على مختلف أنواع الكتب في شتى المعارف والعلوم، ولهذا فإنّ مؤلّفاته جاءت حسب الموضوعات، فمنها: التراجم الخاصّة بفتة الأدباء، والفقهاء، ومنها التّاريخيّة كالنّاريخ الحولي، تراجم، سير أشخاص، خطط⁽³⁾، ومن مؤلّفاته في التّاريخ العبّاسي: مناقب الخلفاء العبّاسيين، وأخبار الظّاهر، والرّوض النّاضر في أخبار النّاصر، واعتبار المستبصر في أخبار المستنصر، وكتاب سيرة المستعصم⁽⁴⁾، وتوفّي ابن السّاعي في 674هـ/1275م، ودفن في بغداد⁽⁵⁾.

ولقد وُصف ابن السّاعي بالفضل، والديانة، وغزارة العلم، وتُبل الأخلاق⁽⁶⁾، ولكنّه ما كان يكتب مجلّدًا في التّاريخ إلّا ويحصّل له في المقابل ما بين مائة وثلاثمائة دينار⁽⁷⁾.

ومن الذين نقلوا من كتبه جملة من المؤرّخين، كابن الفوطي، وابن رجب الحنبلي، والإربلي، والغسّاني⁽¹⁾، وكتاب تاريخ ابن السّاعي هو الجزء التّاسع من كتاب الجامع المختصر في

⁽¹⁾ نفسه، صفحة ل.

⁽²⁾ نفسه، صفحة ل.

⁽³⁾ نفسه، صفحة م.

⁽⁴⁾ السّلامي، تاريخ، ص 111.

⁽⁵⁾ القدحات، تاريخ ابن السّاعي، صفحة م.

⁽⁶⁾ نفسه، صفحة ن.

⁽⁷⁾ السّلامي، تاريخ، ص 111.

عنوان التواريخ، وعيون السير بناء على تحقيق الأستاذ محمد عبد الله القدحان⁽²⁾، وتتمثل أهميته في أن صاحبه كان شاهد عيان لما كانت عليه بغداد إبّان الغزو المغولي، وقبله، وبعده، بل يكاد يكون المصدر الوحيد لكثير من المعلومات عن الحوادث التاريخية في تلك المرحلة الخطيرة من حياة الدولة العباسية⁽³⁾.

- كتاب "الإكتفاء في أخبار الخلفاء"، لأبو مروان عبد الملك ابن الكردبوس التوزري، دراسة وتحقيق: الدكتور صالح بن عبد الله البركات الغامدي، وصاحب هذا الكتاب من أهل الأندلس، ونشأ في إفريقية⁽⁴⁾، ورحل إلى المشرق⁽⁵⁾، وتوفي بعد 600هـ⁽⁶⁾، ولقد استعان ابن الكردبوس في كتابه الإكتفاء بطريقة الحوليات، وبطريقة التسلسل الزمني للأحداث على أساس أن يعرض المادة العلمية بتوزيعها على فترة حياة الخلفاء، واتبع في عهد كل خليفة توالي السنين جامعاً بين أسلوب العهود والحوليات، كأسلوب اليعقوبي في تأريخه، ولقد تأثر به تأثراً بالغاً⁽⁷⁾.

ولقد برزت براعة المؤلف في قدرته على تدوين عصر السيرة، وعصور الخلفاء على مدى ستة قرون في مجلد محدود الصفحات، وذلك أنّ مهارة المؤرخ ليست في علاج موضوع كبير في حين ضخم بقدر ما هي قدرته على علاج موضوع كبير في حين صغير محدود⁽⁸⁾.

وعليه فإنّ إختيار ابن الكردبوس لإسم الإكتفاء لم يأتي تلقائياً، بل لأنّ المؤلف إقتصر في سيرة الخلفاء على العلامات المميزة في مسيرة كل فرد منهم، دون بعض الأمور الهامشية بل إقتصر على الملامح العامة للشخصية، وأعماله البارزة، وحروبه،

¹القدحان، تاريخ ابن الساعي، صفحة ع.

²نفسه، صفحة ص.

³نفسه، صفحة ت.

⁴عبد الملك ابن الكردبوس التوزري، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، الجزء الأول، تحقيق: صالح بن عبد الله الغامدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1429هـ، ص 19-21.

⁵نفسه، ص 46-60.

⁶نفسه، ص 65.

⁷نفسه، ص 86-87.

⁸نفسه، ص 88.

وبعض الملح والنوادر التي إرتبطت بسيرته⁽¹⁾.

ولقد إستعان الكاتب بعدد كبير من المصادر، وكان يعرض الأقوال المختلفة، ويرجّح المقبول منها، ولقد أورد كثيرًا من الأشعار، والنصوص الثريّة الهامة في ثنايا الكتاب باعتباره أدبيًا أيضًا⁽²⁾.

- كتاب "تاريخ الأنطاكي"، المعروف بصلة تاريخ أوتبخا، تأليف: يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي، المتوفى سنة 458هـ/1067م، تحقيق: الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام التدمري، ويتناول هذا المصدر التاريخ الإسلامي مفصلاً في ما بين 326-425هـ/938-1035م، وهذا الكتاب جدّ هام بالنسبة لعلاقة الحمدانيين بالقوى المجاورة لهم، وأخبار الدولة العباسية، وسياسة بني بويه، وصراعهم في أواخر أيامهم مع السلاجقة⁽³⁾.

ولقد كان يحيى بن سعيد الأنطاكي معاصرًا للأحداث التي أرتخ لها، وعاش أحداثها عن كثب، وكان بطريك على الإسكندرية، ولكنه أظهر مصداقية، وحيادية، وأمانة مشهود لها، ويكفي أنه ذكر أنه نقّح، وعدّل كتابه مرّات عديدة قبل إخراج النهائي⁽⁴⁾.

في تاريخ الأنطاكي أيضًا أخبار حول النكبات الطبيعية من زلازل، وسيول، وفيضانات، ووباء، وغلاء، والمؤامرات والدسائس التي كانت تحاك في العالم الإسلامي مع التحليل والتعليق في مواضع عدّة ممّا يبيّن حسن رأي الكاتب، وتفهمه للحقائق، ووقوفه على مصادر ووثائق جدّ هامة كالسجلات الرسمية والمراسلات الملكية، وغيرها⁽⁵⁾.

وما يُثبت أهمية هذا الكتاب هوّ أنه كان مصدرًا لإبن الأثير في الكامل، والعيون والحدايق في أخبار الحقائق لمؤلف مجهول، وكتاب "تكملة تاريخ الطبري" للهمداني، و"تاريخ الإسلام، ووقيات المشاهير

⁽¹⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص88.

⁽²⁾ نفسه، ص106-107.

⁽³⁾ يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتبخا، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس الشام-بيروت، 1990م، ص5-6.

⁽⁴⁾ نفسه، ص5-6.

⁽⁵⁾ نفسه، ص7.

والأعلام" للذهبي، وكتاب "تجارب الأمم وتعاقب الهمم" للمسكويه، و"ذيل تجارب الأمم" للروذراوري، و"المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" لابن الجوزي، وغيرها⁽¹⁾.

– كتاب: "رسوم دار الخلافة"، تأليف: أبي الحسين هلال بن المحسن الصّابي (ت448هـ)، بتحقيق: ميخائيل عوّاد، وصاحب هذا الكتاب من صابئة الجزيرة الفراتية الذين إشتغلوا في بغداد بالعلم والأدب، ونالوا حظاً عظيماً من خلال خدمتهم لبني العبّاس، وأمراؤهم، ووزرائهم، ثمّ بني بويه ووزرائهم، واشتهروا بالكفاءة الإدارية، وأسندت لهم الأعمال الجليلة²، ولقد أسلم هلال بن المحسن الصّابي في سنة 403هجرية على أرجح الأقوال، أي أنّه أسلم في أواسط عمره، وحسن إسلامه⁽³⁾.

ولقد تولّى هلال ديوان الإنشاء ببغداد بعد أن تعلّم أصول الكتابة، وفنون البلاغة على يد جدّه أبي إسحاق إبراهيم الصّابي، فبرع في مهنته هذه، واطّلع على كثير من شؤون دار الخلافة بحُكم منصبه، من رسوم، وخبايا، وأسرار، ومعرفة أحوال الخلفاء، وعاداتهم، وأخلاقهم، ورسومهم في الملبس، والمأكل، والمشرب، وغيرها، والأرجح أنّه ألف هذا الكتاب حينما كان يعمل في ديوان الإنشاء⁽⁴⁾.

ولهلال الصّابي كتاب في التاريخ قيل إنّه يقع في أربعين مجلداً، وإبنه هو المؤرّخ محمّد غرس النّعمة⁽⁵⁾، وله مؤلّفات هامة جداً منها: أخبار بغداد، والذي تناول فيه أخبار بغداد، وخططها، وسمّاه ياقوت الحموي بكتاب بغداد، ونقل عنه كثيراً في معجم البلدان⁽⁶⁾، وكتاب آخر بعنوان "الأماثل والأعيان" ومنتدى العواطف والإحسان، ويحتوي على أخبار وحكايات، وقصص حول الأعيان، والأكابر⁽⁷⁾، أمّا كتاب التاريخ فلقد ذيل به تاريخ ثابت بن سنان بن ثابت بن قرة، واشتمل على حوادث السنين ما بين (360-447هـ/970-1056م)، قيل أنّه كان في أربعين مجلداً، ولقد ضاع أغلبه، ما عدا الجزء الثامن وفيه أخبار

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة تاريخ أوتبخا، ص9.

⁽²⁾ أبي الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم الصّابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق وتعليق: ميخائيل عوّاد، دار الزائد العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثّانية، 1406هـ/1986م، ص5.

⁽³⁾ نفسه، ص8-9.

⁽⁴⁾ الصّابي، رسوم دار الخلافة، ص12-13.

⁽⁵⁾ نفسه، ص16-17.

⁽⁶⁾ نفسه، ص29.

⁽⁷⁾ نفسه، ص29-30.

خمس سنين (389-393هـ)، وأخباره صادقة موثوقة، هو ما يدل على أنّ المكتبة التاريخية العربية ضاع منها كنز عظيم⁽¹⁾، مثل: كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، والرسائل أو الرسالة وفيه جمع رسائله الرسمية (مفقود)، والسياسة (مفقود)، ورسوم دار الخلافة⁽²⁾، وغرر البلاغة، والكتاب (مفقود)، ومآثر أهله (مفقود)⁽³⁾.

ولقد ألف هلال الصّابيء كتابه رسوم دار الخلافة في فترة حكم القائم بأمر الله، وفرغ منه في التاسع من رجب 455هـ⁽⁴⁾، والمقصود برسوم دار الخلافة مجموعة العادات المتبعة في مقابلة الناس أو معاملتهم في شؤون الألفة، ومجموع الإحتفاء بالناس في أمور السياسة والقيام بها، وفي مقابلة الملوك، وعظماء الدول⁽⁵⁾.

ومن المراجع الحديثة المعتمد عليها بشكل كبير في هذه الدراسة:

- كتاب: "تاريخ العصر العباسي" لأمينة بيطار، ولقد خصّصت الكاتبة جزءاً من كتاب وهو الفصل الثالث لدراسة عصر سيطرة القادة الأتراك على الخلافة، والصراع حول السلطة في هذه المرحلة، والذي تسبّب في ضياع أقاليم الخلافة، ومع ذكرها للصراعات الإجتماعية وإرتباطها بضعف الخلافة.

- كتاب "دراسات في العصور العباسية المتأخرة" للدكتور عبد العزيز الدوري، المؤرخ والباحث المتخصّص في التاريخ العباسي، ولقد تناول هذا المرجع فترة ما بعد العصر العباسي الأول أي 232هـ/847م بشيء من التفصيل، وتناول أسباب الضعف ومظاهره في مختلف نواحي الحياة داخل الأراضي العباسية، وكان الدوري قاسياً في كثير من المواقف، فانتقد بشدّة الخليفة الواثق، وإعتبره نكرة في الإدارة والسياسة، وصنّفه من أسوأ الخلفاء بل وإعتبر ما حدث للمتوكّل كان نتيجة لتساهله مع الأتراك وإنغماسه في شهواته، وقلة إدراكه، وقصر نظره في أمور السياسة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الصّابيء، رسوم دار الخلافة، ص31.

⁽²⁾ نفسه، ص32.

⁽³⁾ نفسه، ص33.

⁽⁴⁾ نفسه، ص42.

⁽⁵⁾ نفسه، ص46.

⁽⁶⁾ عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 2011م، ص14.

كما إعتقد الدّوري أنّ الأترك كانوا أعظم مشكلة في الدّولة العباسية⁽¹⁾، وإنتقد النظام الجبائي، ومالية الدّولة، وإعتبرها سبباً في زعزعة ثقة الرعية في الحكّام، ولاسيما في العهد البويهية⁽²⁾، كما رأى المؤلّف أن التراكم المادّي بسبب شيوع التجارة في العصر العباسي أدّى إلى كثرة المال، والسعي الدائم للحصول عليه، وتفاقت نتيجة ذلك مادية المجتمع، والهوة الطبقيّة بين أفرادها فاندلعت الثورات الإجتماعية وقتها⁽³⁾.

كما إنهم الدّوري الوزراء والكتّاب بحجّة أنّه كانت بيدهم الإدارة الفعلية للدّولة، ولم يفكر أغلبهم في القيام بإصلاحات إدارية جذرية، وكان همهم فقط المؤامرات والدسائس، والطمع في أموال الدّولة والرعية، وهو ما أدّى تدريجياً إلى إضعاف الجهاز الإداري، وإهمال موارد الدّولة، والإفلاس المزمن في خزينة الخلافة⁽⁴⁾.

ولقد خصّص الدّوري في مؤلّفه هذا جزءاً لعلاقة الخلفاء العباسيين بموظفيهم، وتطرّق لمصادر أغلب الخلفاء ببعض التفصيل، وهو ما خدم موضوع البحث.

- كتاب "مطلع العصر العباسي الثاني: الإتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكّل على الله" للدكتورة نادية حسني صقر المتخصصة في التاريخ الإسلامي، ولقد حاولت الكاتبة في هذه الدراسة أن تنصف الخليفة المتوكّل على الله باعتباره ورث تركة ثقيلة تتمثل في دولة الخلافة المترامية الأطراف، وهو بدوره لم يكن متمرساً في الحكم، ولم يكن ولياً للعهد، ولم يكن مرشحاً بارزاً للخلافة، ولكنه كان خليفة قوياً مقارنة بسلفه الواثق أو بمن خلفه من أبنائه، وقالت الباحثة أنّ المتوكّل لو قدّر له أن يتولّى الخلافة في ظروف أفضل لربّما كان من أحسن الخلفاء العباسيين، ولقام بدور أبرز وأعظم في التاريخ العباسي⁽⁵⁾.

¹ نفسه، ص 14.

² نفسه، ص 15.

³ نفسه، ص 18.

⁴ نفسه، ص 24.

⁵ نادية حسني صقر، مطلع العصر العباسي الثاني: الإتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكّل على الله (232-247هـ)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدّة، 1403هـ/1983م، ص 12.

كما أنّ فترة حكم المتوكّل والتي إستمرت خمسة عشر عامًا كانت حافلة بالأحداث التاريخية في الداخل وفي الخارج، وفي السياسة وفي الإقتصاد، والإدارة، والمجتمع، والفكر، والأدب، والدّين، وكان دائمًا في الواجهة، وهو الأمر، والنّاهي رغم تناقضه في حياته الشخصية وفي قراراته⁽¹⁾.

ولقد ذكرت الباحثة أنّها إهتمت بالتحليل النفسي لشخصية المتوكّل، وظروف نشأته، وقراراته النّابعة من تكوينه الأخلاقي، والنفسي، والفكري، ومعاناته من تراكمات أخطاء أسلافه لاسيّما أنّه وجد نفسه وحيدًا لمرات كثيرة⁽²⁾.

ولقد خصّصت الباحثة في هذه الدّراسة جزئيّتين كانتا على غاية من الأهميّة هما: القسم الخامس من الباب الأوّل وتمحور حول بداية ضعف نظام الوزارة في الدّولة العباسيّة، والقسم الرّابع من الباب الثّاني حول السياسة الماليّة والإقتصاديّة للخليفة المتوكّل على الله⁽³⁾.

- كتاب "الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع الهجري" أو عصر النهضة في الإسلام، للأستاذ السّابق بجامعة بازل السويسريّة و المستشرق المتخصّص في اللغات الشّرقيّة آدم ميتز، وترجمه للعربيّة الأستاذ في كليّة الآداب جامعة القاهرة محمّد عبد الهادي أبوريده، والكتاب يضمّ تسعة وعشرون فصلًا لم يترك أيّة ناحية من نواحي الحياة لدى المسلمين في هذا القرن إلّا وتطرّق إليها، والأهم أنّه خصّص الفصل السّادس منه للإدارة، والفصل السّابع للوزارة والوزراء، والفصل الثّامن للمسائل الماليّة، والفصل التّاسع لرسوم دار الخلافة، إضافة إلى تطرّقه للمسائل الاجتماعيّة والإقتصاديّة والأخلاقيّة في مجمل صفحات الكتاب.

وإمتاز الكتاب بروح نقديّة عالية، مع جرأة في التعليق، والتجاوز عن أمور اعتبرها آدم ميتز هامشيّة، ولكن ما يؤخذ عليه أحيانًا أنّه كان لا يفهم نصوص المصادر فيحملها على غير وجهها أو يبتز النص، ويتجاوزها، كما

¹ صقر، مطلع العصر العباسي، ص15.

² نفسه، ص17.

³ نفسه، ص93-105، و173-191.

أنه أحياناً ينتصر لرأيه مهما كان مرجوحاً إذا استدلّ عليه بنص واحد، كما أنّ مؤلفه هذا كان آخر كتاب ألفه، وعاجلته الوفاة قبل أن يقوم بتدقيق الكتاب ومراجعته حسب تصدير الأستاذ أحمد أمين للكتاب⁽¹⁾.

- كتاب "الوثائق السياسيّة والإداريّة العائدة للعصور العباسيّة المتتابعة 247-656هـ/861-

1258م"، لمؤلفه محمّد ماهر حمادة، وإشتمل هذا الكتاب على عدد كبير من الرسائل والوثائق الإداريّة المستلّة من المصادر، وهي وثائق تتعلق بالخلفاء، والوزراء، والقضاة، والكتّاب، واحتوت على معلومات في ما يتعلّق بالعقوبات، والمصادرات، والوشايات، وأخبار الولايات، وتقارير عن سير المؤسسات الإداريّة العباسيّة.

- كتاب "الخلافة العباسيّة: السقوط والإنهيار" من تأليف الأستاذ الدكتور فاروق عمر فوزي، وهو أكاديمي عراقي متخصص في التاريخ العباسي، ولقد تجلّت أهميّة هذا المرجع من خلال المنهج الأكاديمي المتبع في التعامل مع المادّة العلميّة في هذا المصنّف، وهو مكتمل للجزء الأوّل الذي درس فترة القوّة والإزدهار أي العصر الأوّل من الدولة العباسيّة، ولقد درس فاروق عمر فوزي التاريخ العباسي هاهنا بشكل شامل، وركّز على الأحداث السياسيّة والعسكريّة وصراع الخلفاء ضدّ القادة العسكريّين من أتراك وديلم وغيرهم، وفق نظرة شموليّة تحليليّة، ولقد تطرّق بين صفحات الكتاب إلى نكبات الموظفين والمصادرات والوضع المالي للدولة العباسيّة بشكل غير مفصّل.

- كتاب "الحياة الاجتماعيّة في بغداد في العصر العباسي الأخير"، للباحث محمّد عبد الله القدحات، من منشورات دار البشير، عمّان-الأردن، 2009م، وفي هذا الكتاب هدف يتمثّل في البحث عن مجهودات الخلفاء المتأخّرين في إعادة الاعتبار للدولة العباسيّة، وتوحيد العراق المنهار على جمع الأصعدة بعد أن إستنزف السلاجقة جميع موارده، ولقد كان العصر العباسي الأخير أشبه بميلاد دولة جديدة، ورأى الكاتب أنّه من الإنصاف أن لا نصف هذه الفترة بعهد الفوضى والإنهيار، بل اعتبر أنّ بعض خلفاء هذه المرحلة يصنّفون من أبرز الحكّام المسلمين عبر التاريخ، ومنهم التّاصرلدين الله والذي وصفه الكاتب بأسد بني العباس، ورأى أنّ عدد من المصادر قد قدحت في شخصه بسبب تقيده للصوفيّة والشيعيّة، والحقيقة أنّ هذا الخليفة سعى بذلك لتقريب عناصر المجتمع العراقي وتوحيدها في مواجهة

⁽¹⁾ آدم متز، الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري أو عصر نهضة الإسلام، ترجمة: محمّد الهادي أبوريّة، المجلّد الأوّل، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، د.ت، ص 7-8.

التحديات الخطيرة، وهو ما يفسر أيضاً سعيه للتقريب بين المذاهب السنّية الأربعة، ويرى الكاتب أنّ خلفاء هذا العصر كان لهم جانب إيجابي في تقريبيهم للعلماء، والإهتمام بالحياة العلميّة في الدّولة.

- كتاب "الوزير العباسي علي بن عيسى وإصلاحاته الإقتصاديّة والإداريّة 245-334هـ/859-945م"، وهوّ في الأصل رسالة دكتوراه للباحث ضيف الله يحيى الزهراني تمّت مناقشتها وطباعتها في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، وحاول الزّهراني -وهوّ متخصصّ في تاريخ الدّولة العباسيّة- تسليط الضوء على شخصيّة هامّة تقلّدت منصب الوزارة في فترة خطيرة من عمر الدّولة العباسيّة، وهيّ الفترة التي تلت وفاة المكتفي وعرفت عودة السيطرة العسكريّة التركيّة على مقاليد الحكم، وفي نفس الوقت إستنزاف موارد الدّولة وأموال خزينتها نتيجة عوامل كثيرة ترتبط وتلتقي مع ضعف خلفاء تلك الفترة سيّاسيّاً وعسكريّاً، وهذا البحث يحتوي على تركيز على إصلاحات علي بن عيسى الجراح الإقتصاديّة والإداريّة، والمهم أنّ الباحث خصّص الفصل الرابع من هذه الدّراسة لمجهودات هذا الوزير في تعزيز الرّقابة الماليّة، وخصّص الفصل الخامس للصّعوبات التي واجهته في تطبيق إصلاحاته، وكان أهمّها العامل البشري، وكان الفصل الأخير لهذه الدّراسة يتمحور حول النكبات والمحن التي تعرّض لها علي بن عيسى وأهله، والتي تراوحت ما بين التأييب والسّجن، والنفي والمصادرة، رغم ما كان يتمتّع به هذا الرّجل من شعبيّة كبيرة وسط الرعيّة، وحب وتقدير الخلفاء والعلماء.

- كتاب "العراق في عهد المغول الإيلخانيين (656-736هـ/1258-1335م): الفتح، الإدارة، الأحوال الإقتصاديّة، الأحوال الإجتماعيّة" لجعفر حسين خصباك، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1968م، وتكمن أهميّة هذا الكتاب في أنّه يتناول بالتّحليل الحياة الإقتصاديّة والإجتماعيّة

للعراق في السنوات الأخيرة للدّولة العباسيّة، وهذا في القسم الأوّل من الكتاب، والجانب الأهم أنّ

الكاتب أنصف العنصر التركي من تحامل عدد كبير من المؤرّخين القدامى والمحدثين باعتباره من أصول تركيّة، ويضّاف ذلك إلى موضوعيّته في إبتعاده عن تحميل تخريب العراق للغزو المغولي بناء على المراجع الحديثة، ولقد إعتد المؤرّخ على عدد معتبر من الدّراسات المكتوبة بالفرنسيّة، والإنكليزيّة، والفارسيّة.

- كتاب "رحلة الخلافة العباسيّة، الجزء الثاني، العباسيون الضّعفاء: الخلافة العباسيّة تحت السيطرة العسكريّة والبويهيّة"، من تأليف محمّد إلهامي، ونشر مؤسسة إقرأ للنشر والتّوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، 2013م، والكتاب نفسه ليس رسالة علميّة، بل هوّ مؤلّف يعكس فيه الكاتب رأيه الشخصي في فترة هامّة من التاريخ الإسلامي وهيّ فترة الخلافة العباسيّة أثناء سيطرة العسكريين الأتراك والبويهيين، والكتاب

تمتّ للجزء الأول الموسوم بالعباسيين الأقوياء، وعلى الرّغم من الشحنة الدنيّة القويّة للكاتب إلا أنّ التفسيرات الدنيّة لكثير من الأحداث التاريخيّة، والقضايا الحضاريّة تبدو مقبولة علميًّا، وتفسير ذلك أن العلاقة بين التاريخي والدّيني في العصر العباسي كانت ترابطيّة عضويّة، ولهذا نجد الكاتب ينتقد بشدّة إنحراف السلطة العباسيّة عن الدّين كمنهج حياة، ونجد أنّ هذه الفكرة هيمنت على تحليله وتفسيره للتاريخ العباسي عبر صفحات الكتاب.

- كتاب "عصر الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م)، دراسة في أحوال العراق الداخليّة"، مطبوعات جامعة بغداد، 1394هـ/1974م، للمؤرخ حمدان عبد المجيد الكبيسي، ويمكن الحكم على صاحب الكتاب بأنّه مؤرخ متخصص في عصر الخليفة المقتدر بالله، والكتاب رغم أهميّته في هذه الدّراسة لأنّ عصر المقتدر شهد أكبر عدد من نكبات الموظفين والمصادر في العصر العباسي إلا أنّ فيه نقائص كثيرة وأهمّها أنّه كتب منذ ما يقارب نصف قرن، وفي هذه الفترة ظهرت دراسات كثيرة تتناول نفس موضوع الدّراسة، كما أنّ عددًا من المراجع الأجنبية المعتمدة فيه تمت ترجمتها لاحقًا، وتمّ تحقيق عدد آخر من المصادر والتي كانت في شكل مخطوطات، إضافة إلى أنّ كثير من آراء المؤلّف مردود عليها.

- رسالة علميّة بعنوان: "واقع الحياة العامّة في العراق زمن البويهيين (322-447هـ/933-1055م)"، وهي عبارة عن بحث مقدّم إستكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بكلّيّة الآداب في الجامعة الإسلاميّة بغزّة، محرّم 1440هـ/سبتمبر 2018م، من إعداد الباحث: محمّد نواف عبد ربه أبوسبت، ولقد تطرّق الباحث في هذه الرّسالة إلى تدهور الإطار المعيشي لرعايا الدّولة العباسيّة في إطار السيطرة البويهيّة، والتي كانت في حقيقتها غزوًا أجنبيًّا للعراق، ولقد كان الحكم البويهي تسلطيًّا إستنزف موارد الدّولة، وكانت المصادر المتكرّرة ومعها تفكيك الجهاز الإداري العباسي، وتهميش دور الخليفة من أبرز مظاهر زمن البويهيين في العراق ولاسيّما أنّهم إتبعوا سياسة إقتصاديّة أرهقت المجتمع العراقي كان عمادها النهب المتكرّر والممنهج لأموال وثروات العراقيين.

- كتاب "التاريخ الإقتصادي للدّولة العباسيّة في العصر العباسي الثّاني (247-334هـ)"، أطروحة دكتوراه في تخصّص الإقتصاد والمصارف الإسلاميّة للباحث فهد مطر المطيري، بإشراف الدكتور زكريّا سلامة عيسى شطناوي، كليّة الشريعة والدّراسات الإسلاميّة جامعة اليرموك، السنة الجامعيّة: 2015/2016م.

ولقد تطرّق الباحث في هذه الدّراسة إلى دراسة النّظام المالي والتّقدي للدّولة العباسيّة في عصر فاصل بين مرحلة الرّخاء الإقتصادي، والمرحلة المبكّرة تدهورها الإقتصادي، وتغلغل الفساد للجهاز الإداري، وتناول

الكتاب بالتحليل أسباب الأزمات الإقتصادية في تلك الفترة وتداعياتها، وتناول تأثير السيطرة التركبية على الأداء الإقتصادي العباسي، وكذلك خصص المطلب الثامن من المبحث الأول من الفصل الرابع للمصادر في تلك الفترة.

-دراسة بعنوان: "الدولة العباسية في عهد الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي في كلية الآداب جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، من طرف الباحث عبد الباقي كبير.

ولقد تطرق الباحث بالتفصيل والتحليل إلى ظروف وصول المقتدر بالله إلى منصب الخلافة، وتأثير ذلك على الصراعات بين أفراد البيت العباسي، وموظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وعالج الكاتب أيضاً مظاهر الضعف والانحلال التي أصابت الوزارة العباسية خلال هذه الفترة، وأبرز الباحث أيضاً تعاظم دور المرأة، وسيطرتها على الحياة السياسية، ومركز صنع القرار مع إعطاء صورة مكبرة عن الكوارث المالية من تبذير، وترف، وتبديد لأموال الدولة ولاسيما أنه خصص الفصل السادس للأموال التي أنفقها المقتدر، وبرر مصاريفها، وذكر أيضاً مصاريف الجهاز الإداري الضخم، ولاسيما أن عصر المقتدر عرف عددًا كبيرًا من المصادر ونكبات الوزراء والموظفين، بل وكان الخليفة نفسه من ضحايا هذه الصراعات.

-دراسة بعنوان "الوزير العباسي علي بن عيسى: دراسة في حياته وعصره (245-334هـ/859-945م)"، وهي رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ من إعداد الباحث محمد سلمان الزيديين، قسم التاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2003م.

وفي هذه الدراسة تحليل لإصلاحات الوزير العباسي علي بن عيسى، ومعها تسليط الضوء على الأوضاع السياسية والاجتماعية والإقتصادية خلال فترات حكم المقتدر، والقاهر، والراضي، وكيف ساهمت هذه الأوضاع جميعها في تفشي ظاهرة المصادر حتى أصبحت المصدر الأساسي لإيرادات الدولة.

ومن المقالات التي إستعنت بها في هذه الدراسة:

-مقال بعنوان: "أثر بني الفرات في سياسة العباسيين المالية"، وهو مقال لحمدان عبد المجيد الكبيسي منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون، 1400هـ/1980م، وإستفدت منه في إظهار أهمية كبار الموظفين في الدولة العباسية، ولاسيما المتخصصين في الشؤون المالية، وأن الدولة كانت

تعاملهم معاملة خاصة حتى في إسترجاع مانهبوه من أموال لحاجتهم إلى قدراتهم الإدارية والمالية، ومثال ذلك آل الفرات، وكيف إستغلّوا هذه الميزة لابتزاز الخلفاء العباسيين.

-مقال بعنوان: "الجهذة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري"، للباحثة غيداء خزنة كاتبي منشور في مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (26)، العدد (2)، 1999م،

ويهتم هذا البحث بدراسة مهنة إرتبطت بالمعاملات المالية للدولة العباسية، وأيضاً إنطلاقاً من كون الجهبذ عبارة عن تاجر يقوم بإقراض المال، وقبول الودائع المالية، ويقوم بخدمة رجال الدولة في هذا المجال، إضافة إلى أنّ الودائع كان لها دور هام في عمليات المصادرات لأنها كانت وسيلة لإخفاء الثروات والأموال المشبوهة،

وتطرقت كاتبي لإبراز دور الجهبذ في ضبط الأمور المالية في الدواوين، وخاصة في ديوان الخراج، ومؤسسة بيت المال، وتدقيق نفقات الدولة، إضافة إلى عدد من القواعد المالية التي وضعوها في الإدارة العباسية.

فصل تمهيدي:

الإدارة والمالية في الدولة العباسية.

أولاً: الدواوين العباسية.

ثانياً: التنظيم المالي للدولة العباسية.

أولاً: الدواوين العباسية.

(1) مفهوم الدواوين:

لقد نجحت الدولة العباسية إلى حدّ ما في التنظيم الإداري المركزي، من خلال تمييز الدواوين حسب الاختصاص إلا أنّ عملية التداخل في المهام كانت موجودة، وبشكل أخص في الدواوين المالية، والتي كانت الأكثر تعقيداً⁽¹⁾، صحيح أنّها نشأت في عهد عمر بن الخطّاب، ولكنها تطوّرت تدريجياً إلى شكلها المعقّد في الفترة العباسية وفق الحاجات الملحة الناتجة عن تطوّر المجتمع وتضخّم الجهاز الإداري، حيث تواجدت دواوين دائمة وأخرى مؤقتة تزول بزوال أسباب نشأتها⁽²⁾، وتطوّرت إلى مركزية في العاصمة، ومحلية إقليمية، والدواوين في العراق وإيران بقيت تسير على الأنظمة الفارسية، وذلك من أجل أن لا تضرب أمور أهل تلك البلاد المفتوحة بتغيير شامل للمنظومة الإدارية قد يكون غير فعّال⁽³⁾، ثمّ تعقّدت الحياة، وتشعبت الأمور الإدارية في العهد العباسي، فأنشئت دواوين جديدة تُناسب تطوّر المجتمع الإسلامي، إضافة إلى الدواوين الأخرى التي كانت موجودة في العصر الأموي كديوان الخراج، والخاتم، والشرطة، والرسائل، والبريد⁽⁴⁾.

(2) تطوّر الدواوين في العصور العباسية المتأخّرة:

كانت الإدارة العباسية في أواخر أيامها تمثّل تغييراً أملت الظروف التاريخية حينما تحوّلت الدولة العباسية من إمبراطورية واسعة إلى دولة صغيرة تشمل العراق العربي، وخوزستان، وإربيل، ويرأسها حاكم هوّ في نفس

⁽¹⁾ حسام الدين السامرائي، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية (247-334هـ/861-945م)، دار الفكر العربي، ص193.

⁽²⁾ نفسه، ص193.

⁽³⁾ الحاج حسن، الحضارة، ص163.

⁽⁴⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص103.

الوقت خليفة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولمركزه صفة أشبه بالقداسة تحمل معها صورة رمزية للإحترام والتعاطف، وأيضًا رمزًا للوحدة الإسلامية⁽¹⁾.

ولم تتطور الدواوين العباسية إلى مرحلة من الدقة والوضوح، وهذا يعني أنّ التداخل في أعمال الدواوين كان متوقعًا، وبخاصة في المسائل المالية⁽²⁾، فمؤسسات بيت مال المسلمين، وديوان الخراج، وديوان الصدقات، وديوان النفقات، وديوان الصوافي⁽³⁾، وديوان الضياع، وديوان المصادرات كان لها أزمة تشرف عليها، وتراقب حساباتها، وتفتش سجلاتها⁽⁴⁾.

والدواوين التي كانت قائمة في بغداد في عهد المستعصم، وهي: ديوان الزمام، وديوان الإنشاء، وديوان الجوالي⁽⁵⁾، وديوان عرض الجيش، وديوان التركات، وديوان الأبنية، وديوان الحسبة، وديوان العقار، وديوان

⁽¹⁾ جعفر خصباك، العراق في عهد المغول الإيلخانيين (656-736هـ/1258-1335م): الفتح، الإدارة، الأحوال الاقتصادية، الأحوال الاجتماعية، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1968م، ص 65.

⁽²⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 193.

⁽³⁾ الصوافي: لغة الجمع، والمفرد منها صافية، وهي الأملاك والأراضي التي مات أهلها ولا وارث لها، تكون من أملاك الدولة، وينطبق المعنى نفسه على الضياع والقرى التي كان السلاطين والملوك في العصر الإسلامي المتأخر يستخلصونها لأنفسهم، ولخاصتهم من المقرّبين والوزراء وكبار الأعيان، أنظر: الخطيب، معجم، ص 295.

⁽⁴⁾ فوزي، النظم الإسلامية، ص 367، وكان لأغلب الدواوين تنظيمات داخلية تقوم بمهمة الرقابة على أعمالها، وتتكوّن من المجالس الرقابية، وأولها مجلس الحساب وهو من مجالس دواوين الخراج، وكان يقوم بتصنيف الأموال الواردة إلى ديوان الخراج، وتنظيم قوائم بالحسابات المتعلقة بكلّ صنف من الأصناف، من أجل ضبط الناحية المالية، وثانيها مجلس وهو من مجالس ديوان الخراج، وكان يُشرف على أعمال مجلس الحساب، ومهمته الرئيسية كانت التدقيق المالي، وبالتالي السيطرة على الأموال والعينية الموجودة في خزائن الدولة وكان يُطلق على رئيسه لفظ الجهيد، وواجباته تتمثل في إستلام الأموال الواردة ويساعده في ذلك كاتب خاص، مع إعداد قوائم بالدخل اليومي، والحسابات السنوية، والشهرية، وثالثًا مجلس التفصيل ومهمته النظر في التقارير المالية والأموال الواردة، وتصفح الأسماء، ومنازل الأرزاق، وما يحتاج إليه عمال الخراج، وتدقيق ما يرد وما يصل إليهم، والمجلس الرابع هو مجلس التقدير وهو مكلف بكلّ العمليات المالية ومراقبتها في ديوان الجيش، والمجلس الخامس في ديوان الجيش، وهو مجلس المقابلة، ودوره مراقبة السجلات، ومدى ملائمة النفقات لمستحقّيها، أمّا مجلس بيت المال فهو جزء من ديوان النفقات، فمهمته ضبط وتنظيم حسابات هذا الديوان، ومطابقة تفاصيل نفقات البلاط الشهريّة بما كان ينفق من بيت المال، والمجلس السابع هو مجلس البناء والمرقة ومهمته تدقيق الحسابات المالية المتعلقة بمختلف أشغال البناء والعمران، المجلس الثامن وهو مجلس ديوان الكراع من ديوان النفقات، ومهمته مراقبة مصاريف الحيوانات المملوكة للدولة بكلّ أصنافها والمكلفين برعايتها، أنظر: الشريف، الرقابة، ص 496.

⁽⁵⁾ الجوالي: هو إصطلاح كان متداولًا في أواخر العصر العباسي، ويقصد به المقرّرات السنوية التي كان يفرضها الحاكم المسلم على أهل الذمة، وهي الجزية في العهود الإسلامية الأولى، وكان لها ناظر الجوالي، وهو يعيّن وفق تشريعات خاصة، وله أعوان، ويساعده رؤساء أهل الذمة من يهود ونصارى، أنظر: الخطيب، معجم، ص 129.

المقاطعات، ويرأس كلٌّ منها موظف كبير باسم صدر أو ناظر، ومعه مراقب، أو مفتش، أو مساعد باسم مشرف، وكذلك التقسيم للمناطق الإدارية، وكانت بعض المقاطعات لها ديوان خاص في بغداد⁽¹⁾، وكان يُطلق في العصر العباسي الأخير على رئيس إحدى الدواوين الكبيرة التي كانت تتكوّن منها الحكومة المركزية في بغداد "إسم الصدر" كصدر ديوان الزّمام، وصدر المخزن، وصدر الوقوف... إلخ (أنظر الملحق رقم 2)⁽²⁾.

3) الرقابة على أعمال الدواوين:

كانت الرقابة هيّ الأداة التي تساعد المسؤولين على الكشف عن الإنحرافات، وتصحيحها قبل أن تستفحل مع إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لمنع حدوث مثل هذه الإنحرافات أو الأخطاء في المستقبل، مع التّأكد بأنّ الخطط التي تمّ وضعها، تنفّذ بإحكام طبقاً للمعايير أو المؤشرات المحدّدة، فهيّ عمليّة مستمرة، مهمّتها التحقّق من ضبط الأمور كما يجب⁽³⁾.

وإضافة إلى الخليفة، والوزراء، كانت هناك طريقة أخرى للرقابة وهيّ إستدعاء الوفود، أي المختارين من علماء وأعيان كلّ بلد لإستفسارهم عن أحوالهم وسياسة علمائهم فيهم، ولهم دور هام في كشف تواطؤ الموظفين والمراقبين، وكان هناك أسلوب آخر تمثّل في إرسال الأمناء بشكل دوري لتفقد العمّال والولايات، وهم عادة من أهل الورع والثقة⁽⁴⁾.

ولمّا تولّى المتوكّل الخلافة إهتمّ كثيراً بالأمناء وإعتمد على أخبارهم فأوكل إلى نجاح بن سلمة -متولّي ديوان

⁽¹⁾ خصباك، العراق، ص 66-67.

⁽²⁾ نفسه، ص 74.

⁽³⁾ خصباك، العراق، ص 26.

⁽⁴⁾ الشّريف، الرقابة، ص 567-568.

التوقيع - متابعة أحوال العمّال، وكان كلّ العمّال يخافونه لسلطانه الواسعة، وكان وراء مصادرة الحسن بن مخلّد وموسى بن عبد الملك، ويبدو أنّه فعل ذلك لأسباب ماليّة والبحث عن مصادر ثروتهم، وكان يسأل ثقاته عن أحوال وزرائه أو عمّاله، وكان العمّال يرفعون السعايات ببعضهم البعض أيضاً⁽¹⁾.

(4) أصنافها:

من أهم الدواوين العباسية:

- ديوان العزيز:

والذي سبق وأن ذكرناه في الجزء الخاص بمهام الوزير، فديوان العزيز هو مجلس الخليفة يرأسه الوزير⁽²⁾، وضمّ

هذا الديوان ثلاثة دواوين فرعية: المشرق، والمغرب، والسواد⁽³⁾، ولما تولّى المعتضد الخلافة ضمّ دواوين الولايات كلّها، وألّف منها ديواناً سماه ديوان الدار⁽⁴⁾، وعلى وجه التّحديد خلال تولّي أحمد بن الفرات خلافته الوزير عبيد الله بن سليمان على هذه الأمور⁽⁵⁾.

ووضع المعتضد أزمة هذه الدواوين في يد رئيس واحد، ثمّ جعل الأصول كلّها في يد رئيس واحد، وأصبح الوضع أشبه ما يكون بوزارة الداخلية، وهي ديوان الأصول، ووزارة المالية وهي ديوان الأزمة، وكان كلّ ديوان كبير ينقسم إلى دواوين أصغر، ولكلّ ناحية ديوان⁽⁶⁾، وكانت مهمته الأساسية والتي أنشئ من أجلها هي

¹ نفسه، ص 594-595.

² عودة وآخرون، مختصر، ص 103.

³ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 201.

⁴ ميتر، الحضارة، ص 147.

⁵ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 200.

⁶ ميتر، الحضارة، ص 148.

القيّام بالتحريّات، والتحقيقات المتعلقة بالتسيير المالي للأراضي التابعة لديوان الخراج، وعرضها على الخليفة، وإعادة توزيع قراراته المتعلقة بالأراضي إلى الدواوين المعنية⁽¹⁾.

ولقد إزدادت أهميّة موظفي الخراج بعد إنشاء ديوان الدار وفروعه الأساسيّة، وكان راتب كاتب التحرير في ديوان السواد عشرة دنانير شهرية، وتصل إلى ثلاثين دينارًا، وتكون خمسمائة دينار لكاتب ديوان السواد، ومائتي دينار لكاتب ديوان الضياع المستحدثة، وهي رواتب عالية⁽²⁾.

-ديوان الخراج:

لقد كانت الحالة الإقتصادية للعراق قبل الفتح الإسلامي حسنة جدًا لاعتناء ملوكها بالرّي، وإهتمامهم بتوسيع نطاق الزراعة، وتنشيط التجارة، وبذلك كان العراق إقليمًا غنيًا، وأهله موسرين، ونشطت التجارة داخليًا وخارجيًا مع مصر، وسورية، والهند وفارس، برًا وبحرًا، بل إنّ زراعة العراق كانت في عهدهم أرقى زراعة في العالم بفضل ما تمّ حفره من الترع والأنهار، وأصبحت جباية العراق عظيمة، ولقد أخذ العباسيون بعين الإعتبار أنّ العراق إقليم مكتفٍ إقتصاديًا، وغني بموارده، ومن شأن جباياته وحدها أن تغني خزينة دولتهم الفتية، فجباية خراجه في فترة ما قبل الفتح الإسلامي كانت بالتّعديل أي أنهم كانوا يأخذون خراج الأراضي

بالمقاسمة، ثمّ جعل الخراج بالمساحة فضرب على الجريب⁽³⁾ الواحد درهمًا وقفيّرًا⁽¹⁾ مهما يكن حاله من الخصب أو الجذب، وفرض الفرس أحيانًا ضريبة الرؤوس والتي تراوحت بين أربعة إلى اثنا عشر درهمًا، وكان يعفى من هذه الضريبة المرازبة، والكتّاب، ومن في خدمة الملك، والعظماء، وأهل البيوتات والجند⁽²⁾.

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 203.

⁽²⁾ نفسه، ص 205.

⁽³⁾ الجريب: هو وحدة لقياس المساحة كانت مستعملة في بلاد فارس والعراق قبل الإسلام، فالجريب المعدّل في الإسلام كان يقدر بـ: 678,3984 متر مربع، ويقدر أيضا بـ 1366,0416 متر مربع، أنظر: محمّد صبحي، الإيضاحات العصرية للمقاييس والموازن والأكيال والنقود الشرعية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء-اليمن، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 79-80، في حين أنّ الخطيب يذكر أنّ لفظ الجريب فارسي معرّب، وهو عند الفرس مساحة من الأرض تساوي عشرة آلاف متر مربع، وإقتبسه العرب منذ بداية العصر الإسلامي مع إختلاف في المساحة، وإستخدموه في تحديد مساحات الأرض، فهو عندهم أرض مربّعة طول أحد أضلاعها، ستون

مهام ديوان الخراج:

وكانت المهمة الأولى لديوان الخراج المركزي في العاصمة هي الاحتفاظ بسجلات الأراضي الزراعية في كافة أنحاء الدولة، إضافة إلى أنّ هذه الأراضي مسجلة في الدواوين المحلية في كامل أقاليم الدولة، أي أنّ كلّ إقليم له ديوان خراج خاص به، يقوم مقام خزنة الدولة ضمن الإقليم، وهذا ما يؤكّد لا مركزية الحكم العباسي⁽³⁾.

فالمهمة الرئيسية لهذا الديوان هي جباية الخراج (ضريبة الأرض)، وتحفظ فيه سجلات تقدير الضرائب في كلّ أنحاء الدولة، ومقدارها وطريقة جبايتها، وكان الخراج عماد الدولة باعتبارها زراعية بالدرجة الأولى، كما كان الديوان مسؤولاً عن الضرائب المبتكرة والمتشعبة خلال العصور المتأخرة، ومعنيًا أيضًا بتحصيل ضرائب عشور التجار، والصدقات، والجزية (أنظر الملحق رقم 3)⁽⁴⁾.

ويستهدف ديوان الخراج تسيير الأراضي المسجلة لدى السلطة الحاكمة، والمسجلة في كلّ إقليم من الأقاليم وُجد ديوان للخراج يقوم مقام خزينة الدولة ضمن الإقليم، وكان متولّي الخراج في كلّ إقليم يستوفي من أموال الخراج التي بعهدته أعطيات الجند والنفقات الراتبية، ثمّ يُرسل الباقي إلى المركز في عاصمة الخلافة، وهذا يعني أنّ هناك إنجاءً لامركزيًا ميز الإدارة العباسية، وذلك بمنح سلطات واسعة جدًا للأقاليم من أجل تسهيل مصالح الرعية⁽⁵⁾.

شروط عمال الخراج:

ذراعًا، والذراع هو 75,77 سم، ويسمّى ذراع الملك، وبالتالي فإنّ الجريب الإسلامي مساحته ألف ومائتي متر مربع، أنظر: الخطيب، معجم، ص 123.

¹ القفيز: هو مكبال كان شائعًا في العصور الوسطى يساوي حوالي ستة عشر كيلوغرامًا، أنظر: الخطيب، معجم، ص 352.

² علي ظريف الأعظمي، تاريخ الدول الفارسية في العراق، المكتبة العربية ومطبعة الفرات، بغداد، د.ت، ص 49-51.

³ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 195، وكان ديوان الخراج المركزي في العاصمة يتألف من: مجلس الإنشاء والتحرير، ومجلس التسخ، ومجلس الأسكدار، ومجلس الحساب، ومجلس الجهدية، ومجلس الجيش، ومجلس التفصيل، ومجلس الأصل، إضافة إلى الدواوين المتفرعة عن ديوان الخراج المركزي فلقد كانت هناك دواوين أزمنة لتدقيق الحسابات، ومعها الحرس على خزينة الدولة، وغالبًا ما كانت أزمنة هذه الدواوين بيد رجل واحد، أنظر: حسام السامرائي، المؤسسات، ص 196 و 204.

⁴ فوزي، تاريخ النظم، ص 367.

⁵ حسام السامرائي، مؤسسات، ص 195.

لقد كان المنصور يرى أنّ أهمّ صفة من صفات عمّال الخراج أن لا يظلموا النَّاس في أعمال الجباية، وكان يرى أنّ الخليفة في غنى عن أخذ أموال الرعيّة، ونهب أموالها لمعرفة ما للظلم من عواقب وخيمة في الدّنيا والآخرة، ورأى أنّه لتحقيق العدل وجب على الخليفة مراقبة الولاة والقضاة والشرطة من حيث قيامهم بواجبهم، وعدلهم بين النَّاس، حتّى لا يتفشّى الظلم⁽¹⁾، وهذا النموذج كان مأخوذاً من الإدارة الفارسيّة للعراق قبل الفتح الإسلامي، حيث كان الفرس قد أنشعوا في كلّ مدينة ديواناً خاصّاً بالخراج، وكانت فيه تدوّن أعماله، ومداخيله، ومصاريفه، وكان يُوظّف كتاباً، وجباة، وعمّال من أهل البلاد⁽²⁾، بينما كانت مهمة ديوان الخراج مراقبة عمال الخراج وما يجمع من أموال وكشف حالات الخطأ والتزوير والاختلاس التي قد تحدث من بعض عمال الخراج، فكانت أراضي الخراج تسجل وفق كشوف خاصة بهذا الديوان، وكذلك مساحاتها وغلاتها السنوية وتكون نسخة من هذه السجلات في دواوين الخراج الفرعية في كل إقليم⁽³⁾.

-ديوان الزّمام:

كان من أهمّ إصلاحات العباسيين إنشاء ديوان الزّمام في 162هـ/779م، وأحدثه مولى للمهدي يُسمّى عمر بن بزيع، وكان إسمه أوّل الأمر ديوان زمام الأزمة، وكانت له فروع في كلّ ديوان⁽⁴⁾، وكان بمثابة الدّيوان الأعلى المُشرف على الدواوين الفرعيّة، ويُمكن تشبيهه بديوان المحاسبة في زماننا، أو اللّجنة العليا في وزارة الماليّة⁽⁵⁾، وديوان الزمام يضطلع بمراقبة الحسابات من خلال ضبط ماليّة الدّولة، والتّدقيق فيها، وهذا يدلّ على التطوّر الإداري لدى العباسيين⁽⁶⁾.

وديوان زمام النّفقات فكان يختص بمراقبة حسابات ديوان النّفقات، وتدقيقها، والإشراف على أعمال الأصل، وعلى الرّغم من إقتصار أمر صاحب الزّمام على الرّقابة فإنّه أحياناً عدّ منصبه أهمّ من صاحب الدّيوان نفسه ويشبه صاحبه أيضاً وزير الماليّة اليوم؛ إذ يجمع الوردات والنّفقات، ويوازن بينهما، كما يُشرف على دواوين الأزمة في الدّولة، لذا فلقد كان يُعهد به إلى ذوي المكانة والوجاهة⁽⁷⁾، وكان ديوان

⁽¹⁾ البيك، حقوق، ص 230.

⁽²⁾ الأعظمي، تاريخ، ص 50-51.

⁽³⁾ المتبوت، إجراءات، ص 3.

⁽⁴⁾ ضياء الدّين الرّيس، الخراج، ص 411.

⁽⁵⁾ ضياء الدّين الرّيس، الخراج، ص 412.

⁽⁶⁾ الشّريف، الرّقابة، ص 491.

⁽⁷⁾ حسام السّامرائي، المؤسّسات، ص 242-243.

الزمام هو ديوان الدواوين في أواخر العصر العباسي، وكان يُشرف على شؤون الدولة الماليّة وكان صدره هو صاحب الديوان، وأقرب الصّدور إلى الخليفة⁽¹⁾.

ولتنظيم عمل هذه الدواوين والدواوين الاخرى ومراقبتها أسّس ديوان سمي بديوان الأزمّة الذي إختص بضبط جميع حسابات الدولة وذلك بمراقبة جميع حسابات الدواوين، إذ كان لهذا الديوان موظف خاص في كل ديوان يشرف على عمل القائمين عليه سمي بزمام الديوان، مهمته ضبط الحسابات و رفعها الى رئيس الديوان الذي سيرفعا بدوره إلى الخليفة، ونتيجة لتطور الجهاز الرقابي في الدولة العباسية وزيادة في ضبط هذا الجهاز أنشئ ديوان زمام الأزمّة لمراقبة ديوان الأزمّة⁽²⁾، والأرجح أنّ دواوين الأزمّة كانت قائمة قبل خلافة المهدي، وما قام به هو أنّه زاد في ضبطها من خلال إنشاء ديوان زمام الأزمّة⁽³⁾، وكان بدوره يُشرف على كلّ الدواوين للدولة، ويُشبهه ديوان الحسابات العامّة اليوم⁽⁴⁾.

وكان كلّ ديوان يتألّف من قسمين: الأصل، والزمام، فالأصل مهمته وضع الضرائب، وحملها إلى بيت المال، ومراقبتها، وتقوية مواردها، أي أنّه يختص بالإدارة، أمّا الزمام فهو ديوان المال⁽⁵⁾.

- ديوان المظالم:

لقد إعتنى العباسيون بالمظالم بعناية كبيرة في العصر الأوّل، واتّخذوا بيتًا له شبك حديد على الطّريق، تُطرح فيه المظالم⁽⁶⁾، وديوان المظالم من أهمّ أجهزة الرّقابة في الدولة الإسلاميّة، حيث لا يتوقّف دوره في ضبط المخالفة بل هو مكّلف بإزالتها، وما ترتّب عليها من آثار، ويقوم بتوقيع الجزاء على مرتكب المخالفة⁽⁷⁾، وديوان المظالم الذي كان يجلس فيه الخلفاء، ويُحدّثنا الكتاب عن عدالة بعضهم، فنجد بين

⁽¹⁾ خصبك، العراق، ص 74.

⁽²⁾ المتبوتى، إجراءات، ص 3.

⁽³⁾ الشّريف، الرّقابة، ص 489.

⁽⁴⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 103.

⁽⁵⁾ ميتز، الحضارة، ص 147.

⁽⁶⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 104.

⁽⁷⁾ الشّريف، الرّقابة، ص 485.

المتخصصين للخليفة شخص إغتصب قريته، والمغتصب ابن الخليفة، أو قريبه، أو أحد الوزراء، أو الكتاب أو القادة⁽¹⁾، فولاية المظالم في حقيقتها هي نظام قضائي يمارس فيه القضاء دوره الفعلي، بحيث تعرض القضية على والي المظالم بسبب عجز القضاء العادي عن النظر فيها لظروف إستثنائية⁽²⁾، ويحدثنا الكتاب عن عدالة بعض الخلفاء، فنجد بين المتخصصين للخليفة شخص إغتصب قريته، والمغتصب ابن الخليفة، أو قريبه، أو أحد الوزراء، أو الكتاب أو القادة⁽³⁾.

وولاية المظالم لا تحتاج إلى تكليف شخص بها كالقضاء، ولكن يُمكن أن يتولاها الخليفة أو صاحب ولاية عامة، وصاحب الولاية العامة يملك بحكم عموم ولايته أن ينظر في كل ما يُعرض عليه من مشاكل الناس، ويتصدى لحلها، وإنصاف أصحابها، كالأمراء، والوزراء⁽⁴⁾.

وديوان المظالم هو بمثابة محكمة إستئناف عُليا يلجأ إليها المتقاضون إذا إعتقدوا أنّ القاضي لم يحكم بينهم بالعدل، كما يلجأ إليه المتظلمون من تعدي ذوي الجاه والحسب أي من الولاة، أو جباة الأموال، أو كتاب الدواوين، أو أحد أبناء الخلفاء⁽⁵⁾، وولاية المظالم من مهام الخليفة، ووزير التفويض، ومن يكلف بذلك منهما صراحة، وصلاحياته تتعلق بالنظر في تعديّات الولاة، والعمال الإدارية والمالية، وخيانة الأمانات من طرف موظفي الدولة، والنظر في ما يغتصبه الحكّام من أموال العامة، وصيانة وحماية الأوقاف، والحرص على صرف مستحقّات موظفي الدولة، وفي تجاوزات أصحاب النفوذ ضدّ عامة الشعب، وتنفيذ ما يعجز عنه القاضي والمحتسب، ويحتاج إلى سطوة والي المظالم وقوته⁽⁶⁾.

والنظر في المظالم هو عشرة أقسام: أولها النظر في تعدي الولاة على الرعية، وتعسفهم، وجور العمال في ما يجبونه من الأموال فيرجع إلى القوانين العادلة بالإستحكام إلى الشرع، كما أنه مكلف بمراقبة كتاب الدواوين لأنهم أمناء على أموال المسلمين، وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج المحتسب إلى شكوى للنظر

¹ سهيل زكار وأمانة بيطار تاريخ الدولة العربية في المشرق من السلاجقة حتى سقوط بغداد، مطبعة جامعة دمشق، د.ت، ص 21.

² محمد فاروق النبهان، ولاية المظالم في التاريخ الإسلامي، مقال منشور في مجلة الأمة، رجب 1402هـ، ص 64.

³ زكار وبيطار، تاريخ الدولة العربية، ص 21.

⁴ نفسه، ص 65-66.

⁵ الشريف، الرقابة، ص 484.

⁶ شريف، نظم، ص 144-145.

فيها، وأيضاً مراقبة التعدي على الأوقاف، وأيضاً يقوم صاحب ديوان المظالم بتنفيذ ما عجز عنه المحتسب بصفة عامة⁽¹⁾.

ويشمل إختصاص النظر في المظالم أيضاً النظر في تعدي الولاة على الرعيّة، وهو يشبه ما تقوم به لجان المراقبة والتفتيش حالياً، ومراقبة تصرفات العمّال في أموال الجبايات، ومدى تحقيقهم للعدل فيها، ومراقبة كتاب الدواوين في أعمالهم الماليّة والإداريّة، (وهو التفتيش المالي بعينه)، وتظلم الموظّفين من أي تعسف في ما يتعلّق بوظائفهم، أو رواتبهم من طرف رؤسائهم، وردّ الأملاك المغتصبة سواء لشبهة أو لتغلب من طرف أصحاب النفوذ والسلطان، والإشراف على الأوقاف، وتنفيذ الأحكام القضائيّة التي عجز القضاة عن تنفيذها، وتنفيذ ما عجز المحتسب عن تنفيذه، ومراعاة حقوق الله تعالى بالوقوف على أداء العبادات، ومظاهر الحياة الدنيويّة، وتطبيق ما عجز القضاء عن تحقيقه أمام قوّة الخصوم⁽²⁾.

ومن التظلمات ما يغتصبه السلطان بواسطة ولاة الجبر من إنتزاع الأموال من أصحابها، إمّا طمعاً فيها أو تعدياً على أهلها، وهناك ما يتغلب به أهل الغلبة على العامة بالقهر والعدوان، وهذا موقوف بتظلم المتضرّر⁽³⁾.

وكان قضاء المظالم هو المختص برفع الظلم عن الناس إذا وقع من ظالم ذي بأس كالدولة مثلاً، أو ممّن يمثلونها في جهاز الحكم كالخليفة، والوزراء، والولاة، وقادة الجيش، ورجال الشرطة، وحتى القضاة، وكلّ من هو محسوب على جاه، أو مدعوم من السلطة⁽⁴⁾.

والنظر في المظالم ثابت في جميع الولايات الدنيويّة، بلا حاجة إلى تقليد خاص، كالخلفاء أو من فوضوا إليهم النظر في الشؤون العامة كالوزراء والأمراء، وبالتالي فإنّ الخلفاء كانوا يباشرون أمور المظالم بأنفسهم

في الغالب، ولاسيّما إذا كانت الدعوى على بعض ذويهم ومن في معناهم من الأمراء والوزراء، أمّا على سائر الناس فكان يباشر النظر في المظالم الوزراء وأمراء الأقاليم والقضاة، أمّا بعموم الولاية أو بولاية خاصّة⁽⁵⁾.

وكان الخليفة المهدي أول من جلس للمظالم من بني العبّاس، وعُرف بعدله، وكان يستعين في هذا العمل بالقضاة⁽¹⁾، ولم يكن قبله في الدولة العبّاسيّة من ينظر في تعدي الولاة على الرعيّة وجورهم في ما يجبونه

⁽¹⁾ الشّريف، الرقابة، ص485-486.

⁽²⁾ نفسه، ص352-354.

⁽³⁾ نفسه، ص486.

⁽⁴⁾ محمود الخالدي، قضاء المظالم في دولة النبوّة والخلافة الرّاشدة، مجلة الدراسات الإسلاميّة، إسلام آباد، العدد 2، 2007/42، ص7.

⁽⁵⁾ الشّريف، الرقابة، ص541.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

من أموال، ولما أخذ بعض الحجاج رشاً في تقديم أصحاب الشكاوى إلى المهدي "...إِتخذ شبّاكاً من حديد على الطّريق تُطرح فيه القصص، وكان لا يدخله إلّا هوّ فينظر فيها جميعها"⁽²⁾، حيث كان يتحرى العدالة، ويفرض الظلم حتّى ولو أدّى ذلك إلى النقصان من أموال خزينة الدولة⁽³⁾، وسار على نهجه بقيّة خلفاء العصر العباسي الأوّل⁽⁴⁾.

وفي العصر العباسي الثّاني فوّض الخلفاء أحد أعيان المسلمين النّظر في المظالم⁽⁵⁾، فاهتمّ المتوكّل بديوان المظالم، وأسند أمرها إلى القضاة كإبن أبي دؤاد، ومحمّد بن يعقوب، ويحيى بن أكثم⁽⁶⁾، في حين أنّ الخليفة المهدي كان آخر من جلس للمظالم بنفسه من الخلفاء العباسيين -وهو معروف بسيرته الحسنة-

⁽¹⁾ عبد المنعم حمدي، ديوان المظالم: نشأته، وتطوّره واختصاصاته مقارنةً بالنظم القضائية الحديثة، دار الشروق، القاهرة-بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م، ص80، وعودة وآخرون، مختصر، ص104.

⁽²⁾ حمدي، ديوان المظالم، ص81.

⁽³⁾ البيك، حقوق، ص257.

⁽⁴⁾ أمّا ابنه الهادي فأمر أن لا يُحجب عنه العامة من أصحاب الحاجات، والشكايات، وغيرها من المظالم، واعتبر إهمالها مزياً للبركة، ومضراً بالرعيّة، والرّاعي معاً، وكان أحياناً يقضي التّهاركله إلى اللّيل وهوّ ينظر في المظالم، أمّا هارون الرّشيد فاهتمّ بالنظر فيها بناء على نصيحة من القاضي أبي يوسف، والذي نصحه بإرسال مراقبين سرّيين من طرفه إلى الولايات لمراقبة العمّال، وسيرتهم، وظلمهم، وتعسفهم، وتجاوزاتهم الماليّة، بل وحدث أنّ القاضي أبو يوسف جرّ هارون الرّشيد إلى القضاء أمام نصراني إدعى عليه، ونقل مولوي حسيني عن الجهشباري أنّ جعفر البرمكي تولّى رئاسة ديوان المظالم في عهد الرّشيد، وقد فصل في يوم واحد في ألف قضية خاصّة ووقع عليها توقيعات موجزة وبعد مراجعتها تبيّنت دقّتها وعدالتها، أمّا المأمون فكان يجلس للمظالم كلّ يوم أحد، وكان ينزل إلى الأقطار التي تنشأ فيها الفتن فيتفقدها بنفسه مدركاً أنّ الفتن ما كانت لتحدث لولا وجود عوامل مسبّبة لها، وأولها سوء سيرة العمّال وجورهم، في حين أنّ المعتصم كان شديداً في ردّه للمظالم، وكان وزيره محمّد بن عبد الملك الرّيات مشهوراً بتشدّده مع العمّال الذين يصادهم بسبب خيانة بعض الأعمال، وكان إذا قال لأحدهم رداً على قوله: "أيّها الوزير إرحمني"، بقوله: "الرّحمة حور في الطّبيعة"، وكان الخليفة الواثق إذا رأى على أحد موظّفيه مظاهر الثروة في وقت قريب وتلك الثروة ليست من أرزاقه التي يتقاضاها فإنّه يحكم عليه بالخيانة، ولا يجد بُدّاً من مصادرة أمواله، أنظر: عبد المنعم، ديوان، ص81-89.

⁽⁵⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص104.

⁽⁶⁾ يحيى بن أكثم: هوّ أبو محمّد يحيى بن أكثم بن محمّد بن قطن التّميمي، الأسدي، المروزي (159-242هـ/775-857م)، فقيه، أصولي، ومجتهد من القضاة، ولد بمر، واتّصل بالمأمون أيام إقامته بها، ثمّ ولّاه قضاء البصرة، ثمّ قضاء القضاة ببغداد، وحظيّ عند المأمون فولّاه مهام إداريّة وعسكريّة، ثمّ عزله المعتصم عن القضاء، ثمّ أعاده المتوكّل إلى عمله، ثمّ عزله، وصادره، فهاجر إلى مكّة، ثمّ بلغه أنّ المتوكّل عفا عنه، فعزم على العودة إلى العراق، ومات في الطّريق، أنظر: عمر كحالة، معجم المؤلّفين: تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، الجزء الرابع، مؤسّسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م، ج4، ص88.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وكان يوقع على أوامر الديوان بخطه، ولقد خصص مؤسسة بالمظالم، هي عبارة عن بناية ذات أربعة أبواب سُميت "قبة المظالم"، وجلس فيها للعام، وللخاص من الناس⁽¹⁾، ولقد عادت للمظالم أهميتها في عهد المهدي الذي أمر بإزالة المكوس الجائرة، والمقدرة بإثنا عشر مليون درهم⁽²⁾. وهو ما فعله من بعده المعتمد، والمعتمد، ولكن المقدر أوكل الأمر إلى وزرائه⁽³⁾، وفي عهده عيّنت أمه السيدة شغب⁽⁴⁾ قهرمانتها "ثمال" على رأس المظالم سنة 306هـ/918م فكانت تجلس في حي الرصافة⁽⁵⁾ كل جمعة، فأنكر العامة ذلك، وإستبشعوه، وفي اليوم الثاني أحضرت معها القاضي أبا الحسن فهدئوا، وإقتنع بحكمها المتظلمون، وكانت تكتب التواقيع بخطها، وتجلس للنظر في مظالم العامة، والخاصة، ويحضر محاكماتها الوزير، والكاتب، والقضاة، وأهل العلم، كما أمر صاحب الشرطة في عهد المقدر أن يجلس في كل ربع من الأرباع فقيه يسمع من الناس تظلماتهم، ويعتني في مسائلهم لمنع الظلم، وأن لا يؤخذ منهم ثمن الكاغد، وأن لا يأخذ الذين يرافقون الناس أكثر من دانقين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ عبد الأمير الأعرجي، ديوان النظر في المظالم ودوره في تحقيق العدالة، مقال من منشورات الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، د.ت.، ص 364.

⁽²⁾ عبد المنعم، ديوان، ص 89.

⁽³⁾ الأعرجي، ديوان، ص 365.

⁽⁴⁾ شغب: من أشهر الجوارى التركيات السيدة شغب، وإختلف في أصلها إن كانت رومية أم تركية، وكانت أولاً جارية أم القاسم بنت محمد بن طاهر، وإسمها ناعم، ثم إنتقلت إلى قصر المعتضد فأعتقها، وتزوجها، فأنجبت له جعفر والذي صار لاحقاً الخليفة المقدر بالله في 296هـ/908م، ولقبت في خلافة ولدها بلقب "السيدة"، وكانت شغب قد بيعت للمعتضد بأربعمائة ألف درهم، ولقبت بشغب لكثرة صخب إبنها جعفر، وتذكر سلاف فيض الله أنها كانت رومية فاتنة الجمال، ولم تستطع التدخل في الحكم في أيام المعتضد لشخصيته الطاغية، وإشغاله بالحروب، وتفضيله لجارية أخرى هي "ذريرة"، ولقد تصرفت في قرارات إبنها - حينما صار خليفة - الذي كان لا يزال صبيًا بالإشتراك مع الخدم والحجاب، وكان لها كثير من النفقات على الفقراء والمحتاجين، وأخيرًا ماتت تحت تعذيب القاهر في 321هـ/933م، أنظر: زكريا كتابجي، الترك في مؤلفات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1972م، ص 182، وسلاف فيض الله، دور الجوارى، ص 112-114.

⁽⁵⁾ الرصافة: وهي رصافة بغداد بالجانب الشرقي، ولما بنى المنصور مدينته بالجانب الغربي، وأتم بنائها أمر إبنه المهدي أن يُعسكر في الجانب الشرقي، وأن يبنى له دورًا، وجعلها معسكرًا له، فالتحق بها الناس، وعمروها فصارت مقدار مدينة المنصور، فابتنى المهدي بها مسجدًا جامعًا أكبر من جامع المنصور، وأحسن، ولقد تدهور وضع الرصافة، وقل شأنها في القرن السادس الهجري، أنظر: ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت - لبنان، 1397هـ/1977م، ج 3، ص 46.

⁽⁶⁾ عبد المنعم، ديوان، ص 90-91، والدانق: هي لفظة فارسية معربة، وهي وحدة نقدية إسلامية تساوي سدس درهم، والدرهم 10,7 من الدينار الإسلامي، والذي يساوي 4,25 غرام من الذهب، أنظر: تقى الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ، الأوزان والأكيال الشرعية تحقيق وتعليق: سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 63، والخطيب، معجم، ص 175، أما صبحي في الإيضاح، ص 191، فيرى أن الدانق يساوي 0,4082 غرام.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

أما علي بن عيسى⁽¹⁾—وكان من أكبر وزراء عهد المقتدر ومن الأسر العريقة في خدمة الدولة العباسية من أيام المعتضد—فكان يكتب إلى العمال بإنصاف الرعية، والعدل عليها، والعناية بشكاويهم مهما صغر شأنها، ورفعها إلى العمال، وكتب إليهم في أمر المظالم، وأمر بأن يستوفي الخراج بغير محاباة للأقوياء، ولا جور على الضعفاء، وكانت سياسته أحسن سياسة، أما الوزير ابن الفرات⁽²⁾ فكان يكره الوشائيات والسعيات والتي يتقربون بها إلى السلطان، وكان ممّا وعد به الخليفة القاهر—وهو يطلب الخلافة— أن يجلس للمظالم بنفسه⁽³⁾.

ويعود سبب الحاجة إلى إنشاء هذا الجهاز الإداري إلى وجود أصحاب النفوذ والسلطان ممن يمارسون نشاطاتهم بعيداً عن رقابة، وقبضة القضاء نتيجة النفوذ الشخصي الكبير لهم، ويعتمدون عليه في كل تجاوز، وأيضا في ظلّ قضاء ضعيف، وانعدام أي شكل من أشكال حماية القاضي، وعليه فإنه في صدر الإسلام كانت السلطة لا تملك أن تتعدى على سلطة القاضي، وتمثل لأحكامه⁽⁴⁾.

من خصائص ديوان النظر في المظالم أنه إستلزم أن يكون "سهل الحجاب لكي لا يجزروا المتظلمين أو يحتقروهم"، وأن يتشكّل من الحماة وهم كبار القواد، والأعوان وهم الشرطة القضائية، والقضاة والحكام لاستشارتهم في ما يحكم فيه حفاظاً على حقوق المتخاصمين، وهم في هذه الحالة مستشارين قضائيين،

¹ علي بن عيسى: هو الإمام المحدث العالم الوزير العادل أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح البغدادي الكاتب (243-334 هـ / 857-946 م)، وإستوزر للمقتدر، وللقاهر، وكان من المشتغلين بالحديث، وعرف بتديّنه، وفضله، وثرائه مع تعفّفه عن الحرام، وكان كثير الصدقات، والصلوات، وصنّف كتاباً في الدعاء، وآخر في معاني القرآن، ولم يستوزر بنو العباس أنقى وأعفّ منه عن الحرام، ولقد جلس للمظالم، وأنصف الناس، واختار منفاه في مكة بعد نكبته، ولقد أشار على المقتدر بأن يوقف على الثغور والحرمين أوقافاً تدرّ تسعين ألف دينار سنوياً، وأفرد لها ديواناً سمّاه ديوان البر، ويروى عنه التواضع وأنه ما لبس ثوباً ثمنه أغلى من سبعة دنانير، وحاول إصلاح الوضع الإقتصادي المتدهور، وإبعاد خطر الأمراء الأتراك عن التدخّل في شؤون الحكم، وينتمي على الأرجح إلى أسرة إيرانية الأصل، وكان أولاً كاتباً متميّزاً، كما كان واسع الثقافة، مع رقيّ في الأخلاق حتّى سمّي بالوزير الطيّب من قبل المستشرقين، وكان سنياً شافعي المذهب يميل إلى المتصوّفة، ولهذا نأوته عدد من كبار الموظفين الشيعة في البلاط، ولم تلق إصلاحاته نجاحاً بسبب تعنّت حاشية الخليفة، وخانته الإضطرابات السياسية التي كان سبباً في الإفلاس، وفشل الإصلاحات الإقتصادية، أنظر: الذهبي، سير، ج15، ص298-301، وسوردال، معجم، ص668.

² ابن الفرات: هو الوزير الكبير علي بن أبي جعفر محمّد بن موسى بن الحسن بن الفرات العاقولي، وكان جدّهم قد ابتاع إقطاعاً بنوحي دير العاقول فنسب إليها، وكان ابن الفرات يتولّى أمر الدواوين زمن المكتفي، ثمّ المقتدر، وما لبث أن إستوزره عدّة مرّات، وعرف عنه الكرم والسخاء، وبذل الأموال، وكان له ثلاثة أبناء: المحسن، والفضل، والحسين، ولكن كان له أعداء كثيرون، حيث أنّه خلال وزاراته تعسف، وصادر، وحبس، وعذب، وعرف عنه براعته في الجانب المالي، أنظر: الذهبي، سير، ج14، ص474-494.

³ عبد المنعم، ديوان، ص91-92،

⁴ محمّد فاروق النبهان، ولاية المظالم في التاريخ الإسلامي، مقال منشور في مجلّة الأمة، رجب1402 هـ / أبريل 1982 م، ص64.

والفقهاء لاستكمال أي نقص محتمل في الأحكام الفقهيّة، والكتاب الذين كانت وظيفتهم تقتصر على تدوين أقوال الخصوم والأحكام الصادرة بحقهم، والشهود وهم يشبهون النيابة العامّة حالياً⁽¹⁾.

وقد يتصوّر القاريء أنّ كلّ هذه المؤسسات قد أنصفت المظلومين، وأقرت العدل في ربوع الدولة العباسيّة، والحقيقة أنّ نشاط ديوان المظالم كان شكلياً، وكان أداة دعاية للثورة العباسيّة وبخاصّة في العهد الأوّل⁽²⁾.

–ديوان الإنشاء(الرسائل والكتابة):

قال ابن خلدون⁽³⁾ إنّ إستحداثه كان "بعد أن فسد اللسان وصار صناعة إختصّ بمن يُحسنه"، وأهمّ دولة إعتنت بالكتابة هيّ الدولة العباسيّة، فالكتاب كان يُصدر السجّلات، ويوقّعها بإسمه ثمّ يختمها بختم الخليفة⁽⁴⁾، ولم يكن يتولاه في الأصل إلّا من له مقدرة كبيرة، ومعرفة واسعة بشؤون الكتابة⁽⁵⁾، وتطلّب منصب الوزير في بغداد الحاجة لفئة الكتاب الذين يقومون بمساعدته في إدارة شؤون الخلافة، وكان إختيارهم يتمّ من رجال العلم والأدب، وكان يشترط فيهم العدل، والذكاء، والفتنة⁽⁶⁾.

ولقد إستندت الوزارة إلى تقاليد الكتابة، فالمفترض أن يكون الوزراء كتّاباً في الأصل حسني الخط وسليمي المعرفة والخطابة، أي أنّهم يستطيعون أن يخطّوا، ويكتبوا، ويصيغوا القوانين، والوثائق، والتّقارير بشكل دقيق⁽⁷⁾، وكانت مهنة الكتابة مهمّة في الدولة العربيّة الإسلاميّة، بحيث أنّه لما كثرت أعمال الوزراء صار

¹الأعرجي، ديوان، ص351.

²نفسه، ص366.

³المقدّمة، ص429.

⁴**الخاتم:** هو طابع منقوش فيه إسم الخليفة أو رمز الدولة يُغمس في طين أحمر مُذاب بالماء يُسمّى طين الختم، ويُطبع به على أحد طرفي السجل عند ختمه أو طيّه أو الصاقه، أنظر: ابن خلدون، المقدّمة، ص429.

⁵رفعت العزّي، الجاحظ وأراؤه الإقتصاديّة في ضوء كتابه التبصّر بالتجارة، رسالة مقدّمة إلى مجلس كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة بجامعة ديّالى وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة ماجستير آداب في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط عبد الرزّاق حسين، جمادى الأولى 1435هـ/ماي 2014م، ص21.

⁶هدى تونسي، كتاب بغداد في العصر العباسي الأوّل(146-232هـ)، مقال منشور في مجلّة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والثلاثون، الجزء الأوّل، ص293.

⁷الكيلاني، التاريخ، ص63-64.

من الضروري تعيين موظفين يساعدهم للإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شؤونها، ومن أهم الكتاب: كاتب الرسائل، وكاتب الخراج، وكاتب الجند، وكاتب الشرطة، وكاتب القاضي⁽¹⁾.

ولمّا كان منصب الكتابة مهماً كان لا يتولاه إلا من له مقدرة كبيرة، ومعرفة واسعة بشؤون الكتابة⁽²⁾، ويُشترط فيه أن يكون حسن الخطّ، متمكناً من صنعة الأدب، عالماً باللغة العربيّة، عارفاً بمراتب الخاصّة، ومتمكناً من تخصّص الديوان الذي ينتسب إليه⁽³⁾، وأصبحت وظيفة الكاتب الطريق الأقرب إلى منصب الوزارة، فلقد توفّر مئات الكتاب على كفاءة أوصلتهم لرئاسة الدواوين بعد أن يصبح رئيس الديوان الذي يعمل فيه، وهذه المناصب هي الأقرب لطريق الإستوزار⁽⁴⁾، حيث أنّهم عاشوا في قصور الخلفاء، والوزراء، والأمراء متقلّبين في النعمة، وتبوؤوا المكانة الرفيعة، ودُرت عليهم الأموال⁽⁵⁾.

وديوان الإنشاء ليس معنياً بمجرد كتابة ما يمليه الخليفة أو الأمير، وإنّما مهمّته صياغة العبارات المناسبة والخطابات الديبلوماسية، ويعتبر صاحبه المتحدث الرسمي باسمه الخليفة، والمؤتمن على أخطر أسرار الدولة، وأدقّ تفاصيلها⁽⁶⁾، ونظراً لأهمّيته، وخطورة مركز صاحبه فإنّه كان يُشترط الإسلام لمن كان يتولاه⁽⁷⁾.

وكان كتاب الرسائل مكلفين بإذاعة المراسيم والقرارات والبلاغات الإداريّة، وصياغة الرسائل المهمّة، وتحريها بأسلوبهم الخاص ثمّ عرضها على الخليفة، وأحياناً يكلفون بمهام إداريّة مثل الإشراف على المشاريع، أو كسفر للخليفة، أو قيادة الجيش، وكانوا يكلفون بعمليّات المصادرة⁽⁸⁾.

وكانوا يقومون بإيصال الرسائل السياسيّة، وختمها بخاتم الخلافة، بعد اعتمادها من الخليفة، ومراجعة الرسائل الرسميّة، ووضعها في الصيغة النهائيّة، وختمها بخاتمها، كما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المظالم وختم الأحكام بخاتم الخليفة، ومكاتبة الملوك والأمراء، لحرص الخلفاء على أن تدوّن

⁽¹⁾ نفسه، ص 83.

⁽²⁾ العزّي، الجاحظ، ص 21.

⁽³⁾ ابن أبي الربيع، السلوك، ص 111.

⁽⁴⁾ حسين الكساسبة، الكتاب في العصر العباسي الثاني (247-334هـ/861-946م)، مقال منشور في مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث عشر، العدد السابع، 1998م، ص 188.

⁽⁵⁾ العزّي، الجاحظ، ص 19.

⁽⁶⁾ عبد الله، هلال الصّاي، ص 14.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 15.

⁽⁸⁾ تونسي، كتاب، ص 294-295.

رسائلهم بأسلوب شائق بليغ، فعملوا على اختيار كتابهم من رجال الأدب من أعرق الأسر، وممن عرفوا بسعة العلم، ورصانة الأسلوب⁽¹⁾، ولهذا كان ديوان الإنشاء بشكل خاص لا يتولاه إلا أعظم الكتاب البلاغ، ويخاطب صاحبه بالأستاذ⁽²⁾ الرئيس، وأهم مهامه أن يُسلم المكاتبات الواردة مختومة فيعرضها على الخليفة، وهو الذي يأمر بتنزيله، والإجابة عنها للكتاب، والخليفة يستشيريه في أكثر أموره، ولا يُحجب عنه متى قصد المثل بين يديه، وهذا أمر لا يصل إليه غيره، وربما بات عند الخليفة ليالي متصلة، وكان له حاجب، وفراشون، وتلازمه دائماً أفضل وسائل وأدوات الكتابة⁽³⁾.

- ديوان النفقات في بغداد:

تعريفه:

وهو من الدواوين المختصة بالشؤون المالية، ومهمته معقدة لأنه ينظر في كل وجوه النفقات في الدولة، ولا بد لصاحبه أن يكوناً ضليعاً في الحساب، وعارفاً بمصطلحاته في الدواوين الأخرى، ومتمرساً بالموازن والمكايل، وأسعار السلع، والرسوم السلطانية، ولا يتولاه إلا شخص ثقة، وكان ديوان النفقات يشرف على كل مصروفات الدولة بما في ذلك الجيش ودار الخلافة، وإليه ترفع كل الحسابات المالية للدولة لتدقيقها، وتصحيحها،

وهو مرتبط ببيت المال من جهة، وبالداوين الأخرى من جهة أخرى (أنظر الملحق رقم 4)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ عبد الله، هلال الصابي، ص 83، ومن حُطت الكتابة التوقيع، وهو أن يكتب الكاتب وقت حضوره في مجلس الخليفة ما يُرفع إليه من شكاوى أو أخبار وغيرها، فيعيد صياغتها بأسلوب بليغ قبل أن يعرضها على الخليفة مرة أخرى، ويُشترط في الكاتب صاحب التوقيع أن يتصف بالنسب الرفيع والمرؤة والإحترام، والعلم الغزير، والبلاغة، أنظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 430.

⁽²⁾ الأستاذ: لفظة فارسية معناها: معلم أو عالم قدير في العلوم والفنون، إصطلحت العامة أن تطلقها في العصر العباسي على الخصي الماهر بصنعه إذا كان تحته غلمان يؤدبهم، أنظر: الخطيب، معجم، ص 27.

⁽³⁾ هلال الصابي، أقسام ضائعة من كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، جمع وتعليق: ميخائيل عواد، مطبعة المعارف، بغداد، 1367هـ/ 1948م، ص 9.

⁽⁴⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 367-368.

وكانت أكبر مهماته القيام بنفقات دار الخلافة، وحاجاتها، ونفقات الدواوين المركزية، والمصالح العامة في الجانب الشرقي من بغداد، لأنّ دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها⁽¹⁾، وكان أكثر أراضي أهل العراق مُضمَّنًا، فكان على المتضمّنين أن يقوموا بالنفقات⁽²⁾، إضافة إلى الإشراف على نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين الأخرى لمنع أصحاب الدواوين من التصرف بإيرادات دواوينهم حتى في مجال النفقات الخاصة بهم فكل تفاصيل النفقات تثبت في هذا الديوان⁽³⁾.

—التشدّد في تعيين موظفي هذا الديوان:

كان من شروط متولّي ديوان النفقات أن يكون جيّد الحساب، والقسمة، والضرب، وعارفًا بالمكاييل، والأوزان، والأسعار، والضرائب، وعارفًا بجميع الأصناف من الملابس، والمطاعم والآلات، والحيوانات، وقيمتها، ثمّ يعرف الرسوم السلطانية، والوظائف، والعطاء، والوفود، والأضياف، والصّلات، والرّسل، والهدايا، وصاحب هذا الديوان يُسمّى المستوفي⁽⁴⁾، ومن الضّروري أن نعرف أنّ أي جهاز رقابي لا ينجح ولا يحقق مقاصده إلا بوجود رجال مؤهلين لهذه المهمة ثقة علماء بأحوال الشريعة ذوو خبرة في أمور الحسابات والصنائع لذا فقد كان في كل ديوان من الدواوين مجموعة من الرجال لكل منهم مهمة خاصة يتعاونون فيما بينهم من أجل إدارة أمور الديوان⁽⁵⁾، ومن المهم أن تتمّ التوسعة في الرّزق على المستوفي كي لا تميل نفسه إلى الرّشوة، فيضّيع المصالح بسبب ذلك⁽⁶⁾، وكانت الأرزاق والرواتب تدفع أحيانًا على شكل صكوك، والتي كانت شائعة في تلك الفترة، واستعملت في مؤسّسات الدّولة كوسيلة لدفع الأموال، وعادة ما كانت الصكوك الحكومية

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 230.

⁽²⁾ ميثز، الحضارة، ص 148.

⁽³⁾ المتيوتي، إجراءات، ص 3.

⁽⁴⁾ الحسن بن عبد الله العباسي، آثار الأول في ترتيب الدّول، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م، ص 160، والمستوفي: هو لقب موظف في العصر العباسي المتأخّر، مهمته قريبة من مهنة الخازن الذي كان يعمل في الديوان، وتحت إمرة المستوفي فريق من المحاسبين، مهمتهم تدقيق حسابات أموال الدّولة، أنظر: الخطيب، معجم، ص 395.

⁽⁵⁾ المتيوتي، إجراءات، ص 4.

⁽⁶⁾ العباسي، آثار الأول، ص 160.

تختم بخاتم الخلافة، كما كان الجهاد⁽¹⁾ أحياناً يرفض صرف أموال الصكوك بسبب عدم توقّر المال اللازم، ولكن أيضاً حسداً لصاحب الصك إذا كان العطاء كبيراً⁽²⁾.

-ديوان بيت المال:

كان يُعتبر بيت المال الديوان السامي باعتباره أصل الدواوين المالية، ومرجعها إليه، ومنه تتفرّع، وهو ينظر في كلّ نفقات وواردات الدولة، فهو بيت مال عاقمة المسلمين⁽³⁾، وهو من أهمّ مؤسسات دولة الخلافة باعتباره يضبط أموال الدولة سواء من المصاريف أو المداخيل، وإحصاء موظفي المؤسسة العسكرية، وتقدير ميزانيّتها في التجهيز، والرّواتب، والتّفقات، وسمي أيضاً بديوان الأعمال والجبايات⁽⁴⁾، وانطلاقاً من بغداد كان يُشرف على ما يرد إلى بيت المال من الأموال، وما يخرج منه من النفقات المختلفة والأوامر بالصرف، وكان يجب أن تمرّ به الكتب التي تتضمّن ذكراً للمال قبل أن تذهب إلى دواوينها⁽⁵⁾.

وكان مختصاً أيضاً بما كان يرد إلى بيت مال العاصمة من أموال، وما كان يخرج منها في شكل نفقات أو إطلاقات، وعلى هذا الأساس كانت قاعدة العمل فيه وجود سجلّات لجميع أصول أموال الدولة، وكان يُفرد

¹ (الجهاد: وجمعها جهادة، وهو اسم كان يطلق في العصور الإسلاميّة الوسطى على أشخاص يعملون في الميدان المالي قبل نشوء المصارف، وكانوا مرتبطين بالسلطة السياسيّة آنذاك، وتشبه وظيفته الصّراف، والذي كان غالباً من غير المسلمين، ومن اليهود بشكل خاص بسبب تحريم الإسلام للرّبا، وكان الحكّام يستخدمون الجهادة للإشتراك في العمليّات الماليّة كجباية الضّرائب في العاصمة، وفي المقاطعات، أو في العمل على إرسال الحاصلات الضّريبيّة إلى خزينة الدولة، وكانوا في المقاطعات مساعدين للعمّال في الشؤون الماليّة، أمّا في بلاط الخلافة فكانوا يقرضون الدولة من مالهم الخاص، ولقد إتخذ بعضهم في القرن الرّابع الهجري/العاشر الميلادي لقب "جهيد البلاط"، ومن أشهر من تعامل معهم الوزير علي بن عيسى الجراح، ويمكن القول بأنّ الجهاد يقوم بدور المحاسب أو المدقّق المالي في الإدارة العباسيّة، وكانت واجباته في عهد المقتدر إستلام الوارد من الخراج والموارد الضّريبيّة الأخرى، ويساعده في عمله كاتب خاص، وأنّ عليه أن يقدّم قائمة خاصّة بالدّخل اليومي،

ويقارنها بما كتبه كاتبه، ثمّ يقوم بإعداد حساب شهري يسمّى بالختمة، وبالتالي فإنّ أهمّ واجباته كانت التأكّد من وصول الواردات بكاملها إلى الديوان، وكان يأخذ عمولة ماليّة تسمّى حقّ الجهادة، وكان في بغداد ديوان الجهادة دوره هو إعداد المصاريف والمداخيل

في نهاية كلّ شهر، وكلّ سنة، وتقديماً إلى بيت المال، أنظر: سوردال، معجم، ص330، والدّوري، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1995م، ص185.

² (نعمة حسن ونجاة كاظم، معاملات، ص9.

³ (فوزي، تاريخ النظم، ص367.

⁴ (نفسه، ص426.

⁵ (ميتر، الحضارة، ص149.

لكلِّ صنف سجل خاص به، ولهذا نجد أنّ لديوان بيت المال دواوين فرعية: ديوان الخزانة للأموال والأقمشة، وديوان الأهرام للغلال، وديوان خزانة السلاح والآلات الحربية والعتاد وغيره⁽¹⁾.

وكان يوجد بيت مال الخاصة، وكان متعلّقًا بالخليفة و المقرّبين من الأسرة الحاكمة، ويهتم بضياء الخليفة وأسرته، وغيرها من الأموال الخاصة (أنظر الملحق رقم 5)⁽²⁾.

كما كان هذا الديوان يشتمل على مجالس إدارية دائمة، وهي: الإنشاء، والتحرير، والنسخ، كما إشتق منه ديوان الجهبذة، وبلغت العناية بالأموال أنّ كلّ الكتب المتعلقة بالأموال - سواء الصادرة منها أو الواردة -

تمّ لزومًا به عبره، قبل وصولها إلى الدواوين المعنية، وكان صاحب بيت المال يؤشّر عليها بخاتمه، وهكذا فإنّ ديوان بيت المال إذا روعيّت أعماله، واستوفيت تعليماته، كان مال الإستخراج في مركز الخلافة، وما يرد من الأموال في مختلف أنحاء الدولة المختلفة مضبوطًا فيه، ومعلومًا، ممّا كان يسهّل عمل الوزير في ما يتعلّق بموازنة الدخل والمصروفات، والتي كانت تأخذ جهدًا ووقتًا كبيرين⁽³⁾.

ثمّ حصل تطوّر جديد في علاقة بيت المال بالوزير في عام 315هـ/927م - وكان الهدف منها إبقاء الوزير على علم تام ومستمر بوضعية بيت المال - وهذا من خلال تعيين الوزير علي بن عيسى الجراح⁽⁴⁾ على ممثّل له في ديوان بيت المال لموافاته بالجديد في كل يوم، وإفادته بخلاصة الحساب في كلّ أسبوع، وبهذا أصبح الوزير على علم بمصروفات بيت المال، ومداخيله، والمتبقي فيه أولًا بأول، خلافًا للسابق حيث كانت حصيلة الشّهر تقدّم في منتصف الشّهر التّالي⁽⁵⁾.

- ديوان الغلمان والموالي:

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 244.

⁽²⁾ فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، ص 367.

⁽³⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 244-246.

⁽⁴⁾ الوزير علي بن عيسى: هو الوزير العادل أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح البغدادي الكاتب، وزر مرّات للمقتدر، ثمّ للقاهر، وكان محدثًا، عالمًا، متديّنًا، من أهل الخير والوفار، عاش تسعين سنة، وكان في الوزراء كعمر بن عبد العزيز في الخلفاء، توفي في 334هـ/945م، أنظر: ابن العماد، شذرات، ج 4، ص 186.

⁽⁵⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 246-247.

ويُسجّل فيه عبيد الخليفة ومواليه⁽¹⁾، وكان هناك ديوان الحشم، وكانت مهمته تصريف شؤون العبيد في دار الخليفة، والذين تزايد عددهم باستمرار، ولعلّ ديوان الموالي والغلمان في عهد المتوكل كان صورة أوليّة له⁽²⁾.

-ديوان الجهبذة: ويُسجّل فيه ما يُجبي من أموال أهل الذمة⁽³⁾.

-ديوان البريد:

كان إستعمال البريد من مميّزات الدولة العباسيّة فكان أصحاب البريد في الأمصار بمثابة حواس مرسلّة من دار الخلافة إلى جميع النواحي، وكانوا يُختارون من بين أهل الثّقة، وكانوا أيضًا عيونًا تراقب أمراء الأمصار من حيث لا يشعرون، فكان البريد في خدمة الجاسوسيّة، وكان نقل الأخبار في تلك الدولة متراميّة الأطراف منظّمًا أحسن تنظيم⁽⁴⁾، لأنّهم حرصوا على إرسال الرسائل بسرعة، فكان البريد يصل في ثلاث ساعات

من طرابلس الشّام إلى الإسكندريّة⁽⁵⁾، ويُعَدّ البريد من الوسائل الهامّة في إستقبال المظالم والشكاوى؛ فعمل المهدي على تطويره وإصلاحه بين الحجاز⁽⁶⁾، واليمن من جهة والعراق من جهة ثانية⁽⁷⁾.

وكان للبريد ديوان كبير في بغداد، معتمداً على محطات تتبعه في الطريق، نظرًا لاتّساع أملاك الدولة الإسلاميّة وقتها، واعتمد على الحمام الرّاجل حتّى نهاية الدولة، وكان خاصًا بأعمال الدولة وليس للعامة،

⁽¹⁾ عودة وآخرون، مختصر التاريخ، ص 103.

⁽²⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 195.

⁽³⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 103، وأهل الذمة: هو مجموع غير المسلمين الذين يعيشون بشكل دائم بينهم، ويتمتعون بشكل خاص من نظام الحماية، ويدفعون الجزية مقابل عهد الذمة الذي عقد لهم، شرط أن يرتضوا في مقابل ذلك وضعًا دينيًا مرتضى به شرعًا، أنظر: سوردال، معجم، ص 435.

⁽⁴⁾ فلهوزن، تاريخ، ص 531.

⁽⁵⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 105.

⁽⁶⁾ الحجاز: هي منطقة جبلية في شبه الجزيرة العربيّة، يشكّل الجزء الغربي منها الأماكن المقدّسة، وهي جزء من المملكة العربيّة السعوديّة حاليًا،

ويتألّف الحجاز من منطقتي عسير ونجران المجاورتين لليمن، ومن سلسلة من المرتفعات الشديدة الإنحدار التي تفصل السهل الساحلي المتاخم للبحر الأحمر - والمسّمى تهامة - عن الهضبة الصحراوية الوسطى المسماة نجد، وتضمّ المنطقة أيضًا ميناء جدّة، وواحة الطائف، ومكّة المكرمة والمدينة المنورة، أنظر: سوردال، معجم، ص 344.

⁽⁷⁾ البيك، حقوق، ص 260.

وكان صاحب البريد يراقب العمال، ويستطلع أخبار الأعداء، وهو ما يشابه عمل المخبرات حالياً، وكانت مهمته الأساسية إيصال المعلومات إلى الخليفة من عماله أو العكس، وأصبح بالتالي عين الخليفة على ولايته، وكان هذا النظام من ركائز الدولة العباسية⁽¹⁾.

وكان البريد خدمة خاصة بالدولة فكان لها في كل ناحية عامل بريد يُرسل إليها بنظام رسائل وتقارير عن الأحوال العامة، وعن موظفي الدولة وكيف كانوا يقومون بعملهم، وكان لعمال البريد خيل وسعاة لإرسال رسائلهم مباشرة إلى مقر الخلافة، وكان لهذه الخيل طرق ممهدة محروسة (سكك)، وعلى مراحل منها قامت مراكز البريد كل ثلاثة إلى ستة أميال، وفيها خيل ورجال لمتابعة السير ريثما تستريح الخيول القادمة ورجالها، إضافة إلى الحمام الزاجل جواً والسفن بحراً، وكان معظم البريد عبارة عن تقارير حول موظفي الدولة، والشؤون المالية، ويرتبط مباشرة بديوان الرسائل⁽²⁾.

وكان الغرض الأول منه هو سرعة إيصال الأخبار بين الخليفة وعماله، ثم تطور نظامه فأصبح اختصاصه يشمل أيضاً الرقابة على عمال الخليفة وموافاته بجميع الشؤون في الولايات من إيجابيات وسلبيات⁽³⁾.

وكان الخليفة هو من يعين صاحب البريد في العاصمة، وكان يتبع صاحب ديوان البريد عامل في كل إقليم من أقاليم الدولة، يتبع كلاً منهم بدوره عدد من العمال أقل درجة من حيث المرتبة والوظيفة، يتولون تصريف شؤون البريد في دوائر اختصاصهم في الأقاليم، وكان الخليفة هو الذي يعين أصحاب البريد في النواحي⁽⁴⁾.

وكان عمال البريد في عهد المنصور من أعمدة الدولة، وكانوا يرسلون إليه كل تصرفاته ولايته مهما ارتفعت مكانتهم، فلقد كتب صاحب البريد إلى المنصور يخبره بأن ابنه المهدي -ولي عهد ووالي الري- أمر لشاعر بعشرين ألف درهم، فأرسل إليه يلومه، كما رفع إليه صاحب البريد إستيلاء أبي مسلم عندما أرسل الخليفة من يُحصي أموال الغنائم في معسكره⁽⁵⁾، ولنا مثال في الهادي الذي اعتمد على البريد في تقصي

⁽¹⁾ حسن، تاريخ، ج4، ص327.

⁽²⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص105.

⁽³⁾ الشريف، الرقابة، ص508.

⁽⁴⁾ نفسه، ص535.

⁽⁵⁾ الشريف، الرقابة، ص511.

أخبار كبار موظفي الدولة، من وزراء وموظفي دواوين، وكذلك فعل أخاه الرشيد⁽¹⁾، ولقد إنتشرت الجوسسة، والدعايات والدسائس كثيرًا في العصر العباسي، وكانت من أهم دعائم الحكم، وكان الجواسيس والرقباء منتشرين بكثرة، وبخاصة في بغداد⁽²⁾.

وعُدَّ البريد من الوسائل الهامة في استقبال المظالم والشكاوى؛ حيث عمل المهدي على تطويره وإصلاحه بين الحجاز، واليمن من جهة والعراق من جهة ثانية⁽³⁾، كما كان عمال البريد ينقلون أخبار الولاة أولًا بأول حتى في الأمور الشخصية، ونفقاتهم، وتجاوزاتهم⁽⁴⁾، غير أنه ابتداء من أواخر عهد الرشيد بدأ الإهمال يتسرب إلى شؤون البريد، بل إن الأمر إزداد سوءًا منذ عهد الأمين حينما صارت الرشوة وسيلة لكم الأخبار⁽⁵⁾، ولكن المتوكل زاد من إهتمامه بهذه المؤسسة حتى صار ينقل إليه أخبار العامة والخاصة، ومنها الخبر الشهير بملاسنة عمر بن فرج الرخجي مع قاضي كور الأهواز محمد بن منصور، واعتراف الأول بأخذه من أموال الخراج فأرسل المتوكل يطالبه بها، وكان هذا الأمر سببًا في نكبته⁽⁶⁾.

- مهام أصحاب البريد:

ومن الواضح أنّ أصحاب البريد كانوا بالمصطلح الحديث رقباء ومفتشين من قبل الدولة، يرفعون التقارير عن أحوال الولاة، والعمال في مختلف البلدان والأقاليم، ولقد كان أصحاب البريد في الآفاق مكلفين بحضور مجالس القضاة، ونقل ما يجري فيها، وكانت تنحصر مهمة عمال البريد في مجال الرقابة الإدارية في ملاحظة ومراقبة عمل الولاة والعمال، ثم يرفعون بذلك تقارير إلى رئيس الديوان ثم إلى الخليفة، كما كان أصحاب البريد مكلفين بمراقبة تجاوزات رجال الشرطة، وكان عمال البريد يتواجدون في كل إدارة الدولة في المركز وفي الأقاليم، إضافة إلى وكلاء ومخبرين لتقصي الأخبار وتتبعها سرًا وعلنا مع أشخاص غير رسميين بمثابة عملاء للدولة من كل فئات وطبقات المجتمع، ودورهم رقابي فقط فلا يتدخل

⁽¹⁾ نفسه، ص 513.

⁽²⁾ أحمد فريد الرفاعي، عصر المأمون، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013م، ص 315.

⁽³⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 260.

⁽⁴⁾ الشريف، الرقابة، ص 514.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 517-518.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 527-528.

بالتوجيه، أو التصحيح في عمل الولاية، والعمال، أو المراقبين، بل عملهم رقابي، على أنه من الأحرى تدوين الإيجابيات والسلبيات معاً⁽¹⁾.

وكانت إدارة البريد والأخبار أيضاً تهتم بمراقبة أوضاع الناس من أمنية ومعاشية، ويبدو أنه كان يطلب إلى أصحاب البريد التدقيق في أخبارهم، مما جعل هؤلاء يوردون أخباراً لا تتعلق بأوضاع الأمن من قريب أو بعيد، كإيرادهم معلومات عن الأمطار والصواعق، أو غرائب الأحداث الطبيعية⁽²⁾.

وكان من واجبات صاحب البريد المحافظة على وسائل العمل من دواب، ومحطات، ومراكز، وشبكات، وطرق، وصرف أجور الأعوان في الوقت المناسب، ورصد الحاجيات المالية للمهام المختلفة⁽³⁾، وكان المجال السياسي ميداناً خصباً لأصحاب البريد لكي يكون الخلفاء في العاصمة على دراية تامة بأحوال المناطق البعيدة عن ناظره، وعملوا على أن تصل الأخبار بأسرع ما يمكن⁽⁴⁾، وكان أهم ما يشترط في صاحب البريد أن يكون موالياً مذهبياً للدولة، وقويًا جسدياً، موفور الصحة، وملماً بعلم الجغرافيا لأنه قد يعتمد على خبرته في حالة إرسال جنود وقوات إلى مناطق مختلفة، ومن المهم كذلك أن يكون كتوماً، حافظاً للأسرار⁽⁵⁾.

واللافت أنّ صاحب البريد نفسه كان مراقباً من تجار، وأشخاص غير رسميين لكي يكون هوّ بدور دقيقاً في عمله، فكان يخشى إن تأخر في الإيلاج عن أمر ما، وقام غيره بالإبلاغ عنه أن يفقد عمله⁽⁶⁾.

- دواوين خاصة بتسيير أموال عائلة الخليفة وأقربائه:

ويذكر حسام السامرائي⁽⁷⁾ غيباب تفاصيل حول دواوين لم يكن لها أثر بارز في الدولة، ولكنها كانت تختص بأموال أهل الخليفة، مثل "ديوان الضياع المستحدثة" وهيّ الضياع التي أضيفت حديثاً، وديوان الضياع المرتجعة وهيّ الضياع التي أقطعت لبعض الأفراد في زمن سابق، ثمّ ألغى الخليفة إقطاعها، وأعاد ملكيتها

⁽¹⁾ وصال إسماعيل، البريد في الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول (132-232هـ/750-945م)، مقال منشور في حوئية كلية اللغة العربية، جامعة الزقازيق، العدد (37)، 1438هـ/2017م، ص 520-521 و 534-537.

⁽²⁾ فهمي سعد، العائمة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة: دراسة في التاريخ الاجتماعي، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م، ص 81.

⁽³⁾ وصال إسماعيل، البريد، ص 1308.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 1318.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 1306-1307.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 1325.

⁽⁷⁾ المؤسسات، ص 194.

لنفسه لسبب أو لآخر، وديوان الضياع الموروثة التي كانت بالسواد، وهي جارية في ديوان الخاصة، وكان ارتفاعها في السنة ثمانين ألف دينار، أما ديوان الخاصة، وديوان الضياع الفراتية، وديوان الضياع العباسية فلا توجد تفاصيل في المصادر حولها.

وكان للسيدة شغب أم الخليفة المقتدر بالله ديوان خاص لإدارة ضياعها، كما كانت كل ضيع، أو مجموعة ضياع توكل إلى من يضمنها، أو يعطيها بالضمان لشخص آخر، وكان شائعاً ضمان ضياع الخليفة⁽¹⁾، وكان هناك ديوان "الحشم"، وكانت مهمته تصريف أمور العبيد في دار الخليفة، والذين كان عددهم يتزايد باستمرار، ولعل ديوان "الجواري والغلمان" في عهد المتوكل كان صورة أخرى لديوان "الحشم"⁽²⁾، وكان للعباسيين في فترة حكم المنصور ديوان بني أمية⁽³⁾ إضافة إلى ديوان التركات الحشرية⁽⁴⁾؛ وفيه يتم إحصاء أصحاب الأموال الذين ماتوا ولا وارث لهم إلا بيت المال⁽⁵⁾.

أما ديوان الصدقات فكانت مهمته جمع موارد الصدقات من أموال ظاهرة كالمواشي، والثمار، والزروع من وارد أرض العشر، وكذلك عشور التجارة من بضاعة التجار المسلمين، أما وارد أرض العشر فهي

من إختصاص ديوان الصدقات، ومن الطبيعي أن تكون مسؤولية ديوان الصدقات توزيع أموال الصدقة على مستحقيها⁽⁶⁾.

أما ديوان الضياع فتحدد مسؤولياته بموارد الضياع العائدة إلى الخلافة، والتي صودرت في الأصل من العهود السابقة الأموية والعباسية، وزاد عليها العباسيون أراضي بطرق شتى، وكانت أراضي الضياع منتشرة في أقاليم مختلفة وتنوعت ما بين خراجية وعشرية، وتعطى بالمزارعة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 194.

⁽²⁾ نفسه، ص 195.

⁽³⁾ أبو بكر الصولي، كتاب الأوراق، قسم: أخبار الشعراء، إعتنى به: جون هيورث دن، مكتبة الخانجي ومطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، 1934م، القاهرة، ص 151.

⁽⁴⁾ التركات الحشرية: وهي ما يتركه المتوفى ولا وارث له، أو له وارث لا يستغرق ميراثه، أنظر: الخطيب، معجم، ص 104.

⁽⁵⁾ علي بن أنجب بن الساعي، تاريخ مختصر تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، 1309هـ، ص 112.

⁽⁶⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 369.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 369.

إنّ مصطلح الجيش لم يُستخدم بمعناه الفعلي إلّا في العصر العباسي الأوّل، وكان يُطلق على الجيش قبل ذلك لفظ المُقاتلة، لأنّ المُصطلح الأوّل يعني وجود جيش منظمّ ودائم، وهذا ما تجسّد حقيقة في العصر العباسي، فخلفاء بني العباس عملوا على التخلّي عن القبائل المُقاتلة بمجموعها، وأحدثوا جيشًا نظاميًا، محاولين القضاء على العصبيّة القبليّة والتي أضعفت الجيش الأموي، ولذلك كان جيشهم خليطًا من عناصر عربيّة، وأخرى فارسيّة في العصر الأوّل، ثمّ أصبح الأتراك عماد هذا الجيش في العصور المتأخّرة⁽¹⁾، والجيش النظامي لدى العرب ظهر في العصر العباسي، وقد ضمّ إلى جانب النظاميين فرقًا من المتطوّعة، للجهاد أو طمعًا في الأموال، وهذا في قتال غير المسلمين⁽²⁾، لأنّ سياسة العباسيين قامت على أساس الدّفاع عن الحدود لا ضمّ أراضي جديدة، ثمّ الإنتقام لكلّ عدوان يقع على أراضيهم، فغزواتهم كانت وقائيّة دفاعيّة تهدف إلى تأكيد قوّة المسلمين بدليل أنّهم في حالات انتصارهم، وتوغّلهم في الأراضي البيزنطيّة، ووصولهم أسوار القسطنطينيّة، وعادوا وتركوا الأرض، واكتفوا بأخذ الجزية كما فعل الرّشيد، والمهدي في 165هـ /782م⁽³⁾، ولهذا فإنّ أهمّ ما اهتمّ به العباسيون هوّ تحصين الثغور، وحماية حدود الدّولة من جهة بلاد الرّوم، والدّولة العباسيّة لم يشكّل جيشها تهديدًا لتواجد الدّولة البيزنطيّة ككيان سياسي، فكانت فلسفتها دفاعيّة بالأساس⁽⁴⁾، ولقد حدّد فقهاء السياسة الشرعيّة واجبات الخليفة أو الملك تجاه الجيش، وعلى رأسها

¹ محمد عبد الحفيظ المناصير، الجيش في العصر العباسي الأوّل (132-232هـ/749-848م)، دار مجدلاوي للنشر، عمّان-الأردن، ص18.

² طه خضر عبيد، التعبئة العربيّة الإسلاميّة من خلال كتاب "tactica" للإمبراطور البيزنطي ليو السّادس 886-912م، مقال منشور في مجلّة المجمع العلمي العراقي، العدد الأوّل، أوّل فبراير 2000م، ص135.

³ نادية حسني صقر، السلم في العلاقات العباسيّة البيزنطيّة في العصر العباسي الأوّل: دراسة تحليليّة لعهد الخليفة الواثق بالله، دار الندوة الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ/1985م، ص17.

⁴ نادية حسني صقر، السلم في العلاقات العباسيّة البيزنطيّة في العصر العباسي الأوّل: دراسة تحليليّة لعهد الخليفة الواثق بالله، دار الندوة الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ/1985م، ص18.

أن يوفّيهم بحاجاتهم الماليّة لكي لا يعتدوا على أموال الرعيّة، أو ينشغلوا بالكسب عن التدريب للقتال، ولا بُدّ بالمقابل أن يمثلوا للتنظيمات العسكريّة المتّبعة، وأن يكونوا من أهل الشدّة، وسرعة الغضب، وصعوبة العيش، كي يتحمّلوا شدّة القتال⁽¹⁾.

-تركيبية الجيش العباسي:

وكان أساس الجيش العباسي المنشيء للدولة يتكوّن من جند الخليفة وكان هدفه تكريس سيطرته على أقاليم الدولة، والفرق المحليّة والتي كانت تُستخدم أساسًا في الجهاد والمرابطة على الثغور، وكانت أغلب عناصره من المشاة الذين تُنقص الدولة رواتبهم، وأسهم نصيبهم من الغنائم لحساب العناصر العربيّة الخيالة، ومن هذا الصنف المرابض على الحدود الشرقيّة للدولة الأمويّة تكوّنت فرق الدولة العباسيّة من عناصر فارسيّة، وقيادة وجند أغلبهم من العرب المختلطين بالفرس منذ عهود الفتح وأخذوا عاداتهم، وتكلّموا بلغتهم، وتأثّروا بالتفكير الفارسي⁽²⁾.

ومن بين الأسباب الذي جعلت العباسيين يختارون خراسان معقلًا لدعوتهم أنّها كانت موطن العرب المقاتلة

الذين عرّكتهم الحروب الطويلة مع التّرك، وهم أيضًا عبّروا مرارًا عن تدمرهم من سياسة الأمويين، وإبتعدوا أيضًا عن الصراعات القبليّة والحروب المذهبيّة التي دبّت بين العرب وقتها⁽³⁾، وكان العرب في أوّل الدولة العباسيّة يشكّلون القوّة الضاربة في الجيش، ومنهم الولاة، وقادة الجيش، وأمراء الجهاد والحج، والمستشارين، والقضاة، وصحابة الخليفة، وخاصّته⁽⁴⁾، ولكنّ الدولة العباسيّة حرصت على أن لا تقع في نفس خطأ الأمويين، وكانت لا تدّخر وسعًا في التخلّص من العناصر العربيّة المشاغبة أو المتمرّدة⁽⁵⁾.

¹ ابن أبي الزبيع، سلوك، ص 115-116.

² قويدر، دراسات، ص 86.

³ علياء يحيى علي الجبيلي، عناصر الجيش العباسي وآثارها السياسيّة على الخلافة العباسيّة من 132 إلى 232هـ/749-836م، مقال منشور مجلة كليّة الآداب، جامعة بنها، العدد الأربعون، أبريل 2015م، ص 1311.

⁴ نفسه، ص 1319.

⁵ نفسه، ص 1320.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وكانت فرقة الأبناء العباسية تتكوّن من المنحدرين من الخراسانية مؤسسي الدولة، وهم مزيج بين العرب والعجم، إلا أنّهم إنغمسوا في حياة الدعة والرفاهية، ففقدوا بالتدريج مهاراتهم الحربية، وإصطدموا مع قرارات بعض الخلفاء كالرشيد، والمأمون، وأخيرًا المعتصم، وحاولوا التخلص منهم بالتسريح تدريجيًا⁽¹⁾.

ويُمكن القول بأنّه ابتداءً من عهد المعتصم بدأ القرح في العرب يتخذ طابعًا علنيًا؛ إنطلاقًا من الإستغناء عنهم في الجيش لصالح العناصر التركية، وقلّت العناية بالعرب، فأظهروا بدورهم التمرد على الدولة، والميل للعلويين، وأظهروا كره الأعاجم، واحتقارهم بعد أن إستقووا وإستثروا بالأموال في العصر العباسي الثاني⁽²⁾.

كما ضمّ الجيش العباسي في العصر الأوّل جماعات من الصعاليك، تمّ الإستعانة بهم لتفادي شرّهم، والإستفادة من مزاياهم القتالية في مناطق الثغور خاصة، وأيضًا "الزواquil" وهم من الأعراب المفسدين في الشّام والجزيرة، وتمّ إستيعابهم في الجيش لمنعهم من إثارة الفوضى والنهب والسلب، إضافة إلى عناصر من المتطوّعة كالشّاكرية⁽³⁾، والمغاربة، والسودان، والعبيد، والمصريين، وأهل

فرغانة، والزرط، والأرمن، والرّوس، والأحباش، والهنود، والسنديين، والخزر، وكانوا من القوّات غير النظامية⁽⁴⁾، وعناصر الدّعم اللوجستيكي كالكلفريّة،

وهم الذين يحفرون الخنادق، ويقىمون الجسور على الأنهار، وإزاحة الثلوج عن الطّرق لتسهيل مرور الخيالة، وكان رئيس المهندسين على إتصال دائم بقيادة الجيش، أمّا الكوهبانية فكانوا مخبرات الجيش، يُضاف إليهم الأطباء والبياطرة، وغيرهم⁽⁵⁾.

والقوّات النظامية هم الجند المثبتون في ديوان العطاء، وتدفع لهم الرّواتب من بيت المال، وكان الخلفاء العباسيون يكسبون ولاء الجند بدفع زيادات في العطاء، وترتّب على ذلك زيادة في أعداد الجيش النظامي،

وكانت أعدادهم تزيد وتنقص حسب وفرة الأموال، وأوجب العطاء وتأخير⁽⁶⁾، ولقد أنشأ العباسيون جيشًا نظاميًا محترفًا كان قوامه المرتزقة من غير العرب، ولجأوا إلى الجند الخراساني ذي التقاليد العسكرية منذ

⁽¹⁾ الجبيلي، عناصر، ص 1323-1324.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ص 30.

⁽³⁾ الشّاكرية: هم حرس الملك، وهو لفظ مرتبط بالأتراك، ومأخوذ من أعرافهم وتقاليدهم الملكية في جاهليّتهم، وهم لا يفاقون قصر الحاكم، ومكلفون أيضًا بحراسة حريمه، والأكل من مطبخه، وحمايته من جنده أيضًا، أنظر: زكرياء كتابجي، الترك في مؤلّقات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتّى أواسط القرن الثالث الهجري، دار الثقافة، بيروت-لبنان، 1972م، ص 33.

⁽⁴⁾ الجبيلي، عناصر، ص 1326.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 1328.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 1329.

ما قبل الفتح الإسلامي، وجعلوه نواة الجيش العتيد الموالي للخليفة، ومع مرور الزمن ضمّ هذا الجيش عناصر أخرى حتى أصبح مشكلاً من فرق عديدة مختلفة⁽¹⁾، أمّا طائفة الجند المُسمّاة الحرّية فهم رجال الشرطة في بغداد المقيمين في ثكنات، وهم من العرب فرسان ومشاة⁽²⁾، وظهرت في القرن الثالث الهجري فرقة الشاكرية وهم من الخدم المؤهلين للدفاع عن سادتهم، ويُرجّح أنها شكّلت في 198هـ/813م من طرف طاهر بن الحسين⁽³⁾، وكان الخراسانيون واحداً من الأصناف الخمسة الذين كوّنوا الجيش العباسي بعد بناء سامراء⁽⁴⁾.

وكانت قوّة الجيش العباسي في العصر الأوّل سبباً رئيسياً في ازدهار التجارة داخل أراضي الدولة برّاً وبحراً، بل وصلت هيمنة أساطيله البحريّة إلى الهند وجزره، ومختلف سواحل وجزر البحر الأبيض المتوسط⁽⁵⁾. ولقد كان المعتصم متحمّساً للأتراك⁽⁶⁾ حتى وهو قائد عسكري في عهد أخيه المأمون، وهو الذي لاحظ ضعف همّة العرب والفرس من عصبية الدولة الأولى، ولم يستطع المأمون أن ينقذ رغبته في إدخال عدد

⁽¹⁾ سعد، العاقبة، ص 82.

⁽²⁾ نفسه، ص 82.

⁽³⁾ سعد، العاقبة، ص 83، وطاهر بن الحسين: هو أبو طلحة طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق الأمير الخزاعي، مقدّم الجيوش، وقاتل الخليفة الأمين، وناصر المأمون على أخيه، وكان شهماً، مهيباً، جوّاداً، داهية، من رواة الحديث، ومن سخائه أنّه منح في يوم واحد مليون وسبعمائة ألف درهم صلات متتابعة وصدقات، توفي سنة 207هـ/813م، أنظر: الذهبي، سير، ج 10، ص 108-109.

⁽⁴⁾ صالح أحمد العلي، سامراء: دراسة في التّشأة والبنية السكّانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2001م، ص 161، ولقد كان بناء مدينة سامراء حدثاً هاماً في القرن الثالث الهجري، فهي استطاعت أن تزاحم العاصمة الأصليّة بغداد، وتحتل مركزها العلمي والأدبي والسياسي والاجتماعي والمعماري وما إلى ذلك، وبقيت المدينة الأولى في العراق إلى نهاية خلافة المعتصم، فقصدتها العلماء، والأدباء، والفقهاء، والمحدّثون، واختلف إليها أصحاب الفنون والحرف المتنوّعة، وأصبحت قبلة لكل من يُنشد مركزاً سياسياً واجتماعياً، كما غدت مبتغى لكل من يرجو ثراء عريضاً أو صينياً مدوّياً، أنظر: يونس أحمد السامرائي، البحري في سامراء حتى نهاية عصر المتوكّل، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1970م، ص 5.

⁽⁵⁾ الجبيلي، عناصر، ص 1336.

⁽⁶⁾ وتذكر المصادر بأنّ الترك قوم ذوي شجاعة، وغلظة، وحمية، وقساوة على غير جنسهم، وفيهم إنقياد لمشائخهم وكبرائهم مع أنّه ليس فيهم عصبية كالكرد، وأخلاقهم صعبة، وهم أهل فروسيّة، وصبر، وورمي بالنشاب، واكتساب قلوبهم يكون بالتوسعة عليهم في الإنفاق، وتمكينهم من عاداتهم، وأن لا يرفّهوا، وهي السبيل إلى إنقيادهم واتباعهم، ولقد شبّه ابن حسّول الأتراك بالأسود في أخلاقهم ولاسيما شجاعتهم، وحبّهم للقتال، وإدمانهم لأكل اللحوم، كما أنّ قتل الواحد منهم لا يخيف البقية عكس بقية أصناف الجند، وهم معروفون أيضاً بالعاطفة الدينيّة، والحيلة، وحادّة النفوس، والفروسيّة، والمهارة في الرمي بالنبال، ويغلب على الترك طابع البداوة، وتميّزهم بالصفات البدويّة الأصيلية: الفروسيّة، والحرب، والتعلّق بالقبيلة، وهو الذي دفعهم إلى إجادة استخدام الأسلحة الحديدية في مختلف حروبهم، وقبائلهم كثيرة، بعضها وثني، وبعضها إعتنق الإسلام، ولقد عرف العرب منهم: الغز، والقرغيز، والخزر، والبنجناكية، وكان الخلفاء قد أمروا القوادر والأمراء بالحرص على تنشئة الأتراك بطريقة دينيّة وتعليمهم باللغة العربيّة، وبملازمة الصلّاة، ثمّ أحكام الفقه، ثمّ التدريبات العسكريّة المختلفة في سنّ البلوغ، وإذا أظهر أحدهم الكفاءة أدخل في خدمة الأمراء، أنظر: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري، كتاب الجغرافية، تحقيق: محمّد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة-مصر، د.ت، ص 64-65، والعباسي، آثار الأوّل، ص 291، و أبو العلاء محمّد بن علي ابن حسّول، تفضيل الأتراك على

كبير من الأتراك في جيش الدولة العباسية، وذلك بسبب كثرة الأمراء العرب في جيشه، وتعصبهم لعنصرهم، وهو ربما سبب وصايته بالخلافة للمعتصم، والذي كان متحمسًا لمشروع تترك الجيش⁽¹⁾.
و من أسباب الاستعانة بهم هو أن بلادهم كانت باردة فهم أكثر تحملاً للبرد والمطر من العرب، والذين أثبتوا ضعفهم عن القتال في حالات الثلج والبرد أيام الشتاء، وهو ملاحظه البيزنطيون⁽²⁾.
ولقد جاء العباسيون بالطغمة العسكرية التركية لحماية الدولة من الإنهيار، وضرب المعارضة العربية والقوميات الثائرة، ولكن الضباط الأتراك أجهزوا علي بيت المال وإفراغه، وصارت الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها حتى حيال الأجناد الأتراك البسطاء، وإزداد نهب المال العام؛ والذي إتخذ طابعًا لصوصيًا، ووقعت الدولة في عجز مالي كبير مع نفاذ وضياع مناجم الذهب والفضة⁽³⁾.

وكان الهدف من إنشاء قوة مرتزقة من المماليك هو إيجاد قوة نخبوية من المحاربين الفرسان، وكانت الطريقة المفضلة هي شراء الصبيان على طول تخوم آسيا الوسطى ما وراء النهر، وكان يُنظر إلى هؤلاء الصبيان بشكل عام على أنهم أتراك بالمعنى العام للكلمة فالمقصود بالتركي رعاة سهوب آسيا الوسطى والتي كانت مستودعًا للتجنيد زود العالم الإسلامي بالجند طيلة مرحلة العصور الوسطى⁽⁴⁾، وزاد عدد الأتراك حتى بلغ في عهد المتوكل أكثر من مائتي ألف فارس⁽⁵⁾.

ولقد كان السبب الأساسي لإغتيال المتوكل هو أنه أكمل بناء العاصمة الجديدة مدينة الجعفرية، وأسكن فيها الموالي من عناصر الجيش الجديد، وأقطعهم فيها قطائع بعيدًا عن سامراء معقل الأتراك، وبعد أن إغناوه تمردت بقية عساكره ضدهم إلا أن قوتهم كانت حاسمة⁽⁶⁾.

ولقد إستحدث المعتضد فرقة سماها الحجرية، وجعلها مماليكه، ووضعهم في حجرات خاصة، وكانوا يتلقون تدريبهم من حرس الخليفة، وكان عددهم كبيرًا جدًا، ومصاريفهم كثيرة، مع بقائهم الدائم في بغداد

سائر الأجناد، إعتنى به: عباس العزاوي، نشر في مجلة (belleten)، أنقرة، 1940م، ص40، كتابجي، الترك، ص116-117 و134، والألشي، عصر، ص9.
⁽¹⁾ كتابجي، الترك، ص116 و121.

⁽²⁾ عبيد، التعبئة، ص130.

⁽³⁾ أحمد علي، ثورة العبيد في الإسلام، دار الآداب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1995م، ص29.

⁽⁴⁾ جيمس ليندزي، العالم الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة: د. ناصر الحجيلان، مراجعة: د. سعد البازعي، الطبعة الأولى، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة: كلمة، 2011م، ص118.

⁽⁵⁾ كتابجي، الترك، ص129.

⁽⁶⁾ الجبيلي، عناصر، ص1340.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

لحمايتها، وبهذا ضمن ولاء أفراد عسكريين له إنطلاقاً من التجارب السابقة مع غدر الأتراك⁽¹⁾، والفرغانة⁽²⁾، والأشروسنية⁽³⁾ والأشتاخنجية⁽⁴⁾، وهم في الأصل طوائف من الخراسانية المتميزة عن الأتراك، وهم من أهل آسيا الوسطى⁽⁵⁾، وهؤلاء الأشروسنية، والفرغانة، وأهل الصغد⁽⁶⁾، وأهل الشاش⁽⁷⁾ كانوا أصلاً أحراراً في بلادهم ودخلوا الإسلام طوعاً فاخترهم المأمون لتدعيم جيشه، وكانوا مسجّلين في الديوان، ومرتبطين بالدولة⁽⁸⁾ والديلم⁽⁹⁾ وكانوا من أهل طبرستان⁽¹⁾، والجبال⁽²⁾، وتميّزوا

¹ طارق فتحي سلطان، نظرات في سياسة الخليفة العباسي المعتضد بالله 279-289هـ/892-901م، مقال منشور في مجلة التريّة والتعليم، المجلد 12، العدد: 2005، 1م، جامعة الموصل، ص90.

² الفرغانة: نسبة إلى فرغانة، وهي مدينة وكورة واسعة من بلاد ما وراء النهر محاذية لتركستان، كثيرة الخير والأرزاق، واسعة السهول والغابات، وبينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً، وكان بها أربعون بلدة ومدينة، وجبالها مصدر هام من مصادر الفواكه الغائية وغيرها، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج4، ص253، وهي ناحية من آسيا الوسطى دخلها الإسلام، وكانت في القرون الوسطى عبارة عن واد في مجرى نهر سيرداريا أو سيحون الأعلى، وهي اليوم أرض أوزبكستانية، وتمتعت المنطقة بخصوصية، وموقع هام على طرق القوافل في نطاق ما يعرف بطريق الحريرين إيران والصين، وعرفت المنطقة بكونها مخزن للجند العباسي، ومركز لتزويده بالفضة والنحاس والحديد، والذهب، والمدينة الحالية تأسست في 1924م، وأصبحت مركزاً لصناعة النفط والغاز الطبيعي، أنظر: سوردال، معجم، ص708-709.

³ الأشروسنية: نسبة إلى أشروسنة، وهي بلدة كبيرة بما وراء النهر من بلاد الهياطلة بين نهر سيحون وسمرقند، وبينها وبين سمرقند ستة وعشرون فرسخاً، وهي عاصمة إقليم يحمل إسمها، ويغلب عليه الجبال، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج1، ص197، ولقد سقط هذا الإسم من التداول حالياً، وهذا الإقليم كان يحتلّ هضبة عالية وخصبة بين أوزبكستان وطاجكستان، بالضبط بين فرغانة وسمرقند، أنظر: سوردال، معجم، ص119.

⁴ الأشتاخنجية: نسبة إلى إشتيخن، وهي مدينة قرب سمرقند، وبينها سبعة فراسخ، وكان لها رساتيق وقرى، وبساتين كثيرة، وزروع، وأنهار وغابات، والمرجح أنها صارت قرية صغيرة في عهد ياقوت الحموي، ومن أريافها القائد العباسي الشهير عجيف بن عنبسة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص196.

⁵ صالح العلي، سامراء، ص165.

⁶ الصغد: وهما صغدان، واحدة في سمرقند، والأخرى في بخارى، وهي منطقة غابية، كثيرة الأشجار، والأنهار، والأصح أنها بينهما على وادي يُنسب لها، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص409-41.

⁷ الشاش: بلاد وراء نهر سيحون متاخمة لبلاد الترك، وهي ثغر في مواجهة كفرة الترك، وأهلها شافعية، وهي غزيرة المياه كثيرة المراعي، وعاصمة الإقليم بُنُكث، ولها مدن كثيرة خزّرت في حروب خوارزمشاه مع أهلها، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص308-309.

⁸ صالح العلي، سامراء، ص168.

⁹ بلاد الديلم: بلاد جبلية قرب بحر قزوين، كثيرة السكان، وأهلها ذوي طبيعة حربية، يميلون للثأر، وكثير منهم لهم عناية بالريّة وآدابها بعد إعتناقهم الإسلام، ويُنسب إليها ملوك بني بويه، وشمس المعالي قابوس بن وشكمير، وأخوه مرداويج، كان الديلم يهاجرون من بلادهم على أساس فرق مرتزقة من الجند يقودهم أمير منهم، ويدخلون في خدمة الجيوش لمن يدفع أكثر، وهذا هو ولائهم: المال، وانتقلوا من خدمة ملك

بالفروسيّة، وبالشجاعة، ووضخامة الأجسام، والطاعة التامة لقادتهم، إلا أنّهم لا يأترون بغيرهم، ولهم إعتداد بأنفسهم⁽³⁾، وكانوا معروفين بالدهاء، والفتنة، والشراسة، والتفوق في القتال، وكانت لهم حيل ومكائد مميّزة في الحروب⁽⁴⁾، وسيطروا على الجيش في العهد البويهي، ولكنّ الخلافات التي حدثت بين الدّيلم والأتراك لم يعمل الأمراء على التخفيف منها ومعالجتها، بل بالعكس نراهم لجؤوا إلى سياسة هدامة تمثّلت في محاولة ضرب كلّ فريق بالآخر، وهذا تسبّب في إضعاف الدّيلم، وإستعادة الأتراك لمكانتهم، وتسلّطهم على الأسرة البويهية، وكان البساسيري يمثّل نموذجًا لاستعادة الأمراء الأتراك لنفوذهم ومكانتهم⁽⁵⁾، وبعد أن تحرّرت الخلافة العباسية من التسلّط السلجوقي عملت على إنشاء قوّة عسكريّة من أجل تأمين الإستقرار في الدّاخل، وحماية الدّولة من الإعتداءات الخارجيّة⁽⁶⁾. وكان الجيش العراقي في الدّور الأخير من الدّولة مكوّنًا من المماليك الشركس⁽⁷⁾، والأتراك، وكانوا يتمتّعون بإقطاعات، وموارد ماليّة ضخمة⁽⁸⁾.

إلى آخر حسب مصالحهم، أنظر: القزويني، آثار، ص330، ومحمد علي التائب، موقف الخلفاء العباسيين من التسلّط البويهي (334-447هـ/847-1055م)، مقال منشور في مجلّة فكر وإبداع، مصر، العدد: 102، يونيو 2016م، ص89.

¹ الطبرستان: وهي حاليًا مازندران، وهي ولاية في إيران، تمتدّ على طول الساحل الجنوبي لبحر قزوين، وتطلّ على سهل ساحلي غني تعلوه منحدرات متعرّجة، وعرفت المنطقة بتربيّة دود القز، والنشاط التجاري الكثيف والذي تمركز في العاصمة أمل، لم يعتنق أهل المنطقة الإسلام إلا متأخرين، ففي 240هـ/854م اعتنق الأصبهذ أي الأمير بلغتهم الإسلام، وصارت المنطقة ملجأً للشيعّة الزيدية المتمردين على الخلافة العباسية، وحافظ كثيرًا على استقلالها مع الخضوع لأمرأ محليين حتى 750هـ/1349م، أنظر: سوردال، معجم، ص838.

² الجبال: منطقة من إيران الإسلامية في القرون الوسطى تنطبق اليوم على الجزء الغربي من دولة إيران، الواقعة بين الصحراء الوسطى والعراق، وتحدها شمالًا أذربيجان، وجنوبًا خوزستان، وفارس، وتشرف غربًا على سهول بلاد ما بين النهرين، وعلى الطريق الرابط بين بغداد والهضبة الإيرانية، ومن أهم حواضر هذه المنطقة في العصر العباسي: همذان، والزي، وكرمنشاه، وأصفهان، وفي العصر السلجوقي اكتسبت تسمية جديدة وهي العراق العجمي، أنظر: سوردال، معجم، ص308.

³ العباسي، آثار الأول، ص291.

⁴ الزهري، الجغرافية، ص66.

⁵ حيدر ناظم عزوز، ومحمد حسين الفلاح، حركة البساسيري (451هـ/1059م)، مقال منشور في مجلّة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (25)، العدد الأول، آذار 2018م، ص3.

⁶ عبد الوهاب خضر الرّيس، نظام دفع رواتب جيش الخلافة العباسية في العراق (552-656هـ/1157-1258م)، بحث منشور في مجلّة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2008م، ص240.

⁷ الشركس: شعب من شمال غربي القوقاز، أسلموا في وقت متأخر، وإعتنقوا المذهب الحنفي، كانوا يدخلون الأراضي الإسلامية كأرقاء، وسرعان ما أصبحوا جنودًا مرغوبًا فيهم بسبب ميزاتهم القتالية العالية، أنظر: سوردال، معجم، ص540.

⁸ خصباك، العراق، ص20.

ويرى خصباك⁽¹⁾ أنّ ما زعمه الذهبي والسيوطي حول كثرة جيوش المستنصر أمر لا يؤيده الغزوات المتكررة للعراق من طرف كتائب مغوليّة صغيرة، وإتجاه هذا الخليفة إلى المهادنة، والمصانعة، والإسترضاء، وترك أمر المواجهة لخلفه.

تنظيمات ديوان الجيش:

كان ديوان الجند من أوسع الدواوين في التنظيم الإداري للدولة العباسيّة⁽²⁾، ولم يكن موجودًا في العراق فقط، بل كانت هناك فروع في الولايات الرئيسيّة، فكان هناك ديوان جند مصر، وجند خراسان، وجند الشام، وديوان الجند هوّ أول مؤسسة مسؤولة عن إدارة أعمال الجيش، وكان له فروع في مختلف الولايات، وكان في الجزيرة ديوان مقرّه مدينة الموصل للتصدّي للخطر الدائم للخوارج في هذه المنطقة⁽³⁾.

وكان لتعدّد فرق الجيش، واختلاف طوائفهم أن وجدت لكلّ واحدة منهم موظّف يديرها، ويقوم بتمثيلها داخل ديوان الجيش، ولهذا شاعت تسميتها بالمجالس الإدارية، وأهمها

¹العراق، ص16.

²تكوّن الجهاز الإداري المكلف بإدارة الجيش العباسي من دواوين متخصصة، أو مجالس في دواوين أخرى، تتكامل وفق علاقة عضويّة في ما بينها، وتتلخّص مهمتها في التفرّغ لما يتعلّق بالأعمال الإداريّة للجند كي يتفرّغ للقتال الميداني فحسب، وكان ديوان الجند - وباستشارة إلزاميّة للوزير - يمتلك الحق في منح رواتب للمصابين أثناء أداء الواجب المهني، أو عجزوا عن القتال لسبب ناتج عن الخدمة، أو كبروا في السن، أو عجزوا لسبب مرضي، شرط أن لا يكون لهم مصدر رزق آخر، ضف إلى ذلك أنّ الجيش العباسي إحدى الإدارات التي تعتمد عليها السّلطة في ممارسة مهامها الأمنيّة، وتكاد مهامه تنحصر في قمع عمليّات الخروج ضدّ الدولة في مختلف الأقاليم، ومنذ مطلع القرن الرابع الهجري، أصبح الجيش إحدى القوى التي تتصارع للسيطرة على الحكم داخل العاصمة، ثمّ إثارة الشغب في فترة لاحقة، ولما كان صاحب ديوان الجيش مطلقًا بحكم منصبه على حجم الجيش، وتعداداته، وأسلحته، فإنّ ذلك كان يُعدّ من الأسرار الخطيرة التي يجب حفظها، ولهذا كان تعداد الجيش، وحجم التسليح دائمًا ما تكتب بواسطة رموز لا يعرفها إلاّ العدد القليل من كبار الموظفين النقات في الدولة، وكان ديوان الجند يتألّف في صورة نضجه الأخيرة من: مجلس الإنشاء ومهمته المراسلات المتّصلة بالجيش، ومجلس التحرير، ومجلس النسخ ومهمته نسخ الأصول الوزاريّة من مجلس التحرير، وهذه المجالس الثلاثة هيّ مجالس كتابيّة إداريّة، أمّا مجلس الإسكدار فيتولّى شؤون الاتصالات، وذلك بتنظيم وضبط الأوامر والكتب الصّادرة، والواردة، وتصنيفها، والإحفاظ بنسخة منها، وعمل خلاصات لها تكون مهيبّة للإطّلاع عليها، و مجلس التّقرير ومهمته المستحققات الماليّة، وتقدير أوقات توزيعها، ومقدارها، ودوره أيضًا ضبط نفقات الجيش، والإشراف على شؤونه الماليّة، وتحديد مواقيت إخراج الأموال في شكل أرزاق، ومجلس المقابلة، ويختص بالتّظرفي السجلات، ومراقبة الأسماء، وتتبع كفاءة الجند، وحالاتهم الوظيفيّة، وأعماله ذات طابع سرّي متّصل بشكل مباشر مع الخليفة أو الوزير، وهناك مجلس العرض ومهمته الإشراف على الجيش أثناء الإستعراض، أنظر: ميتر، الحضارة، ص148، ورشاد ونوري، إدارة، ص115، و125، و131، وعبد العزيز السّلومي، ديوان الجند: نشأته وتطوّره في الدولة الإسلاميّة حتّى عصر المأمون، مكتبة الطّالب الجامعي، مكّة المكرمة، الطّبعة الأولى، 1406هـ/1986م، صص211-216 و220.

³رشاد ونوري، إدارة، ص115-116.

الأترك، والمغاربة، والشاكرية، وجاءت في العصر العباسي الثاني، وكانت في عهد المنصور تنقسم إلى خراسانية، ومضرية، ويمانية⁽¹⁾.

ولقد كانت الدواوين المركزية كلها في بغداد⁽²⁾، إلا أن أهمية ديوان الجند سمحت بإنشاء فروع في أقاليم الخلافة الإسلامية حيث بلغ عدد أفراد جيش المنصور مائة وخمسة وعشرين ألف جندي رغم سياسته الحازمة تجاه الجند، حيث خفّض رواتب قسم من الجيش مقارنة بعهد السفّاح ماعدا من كانوا بمنطقة الثغور المتاخمة لجهة البيزنطيين في الشام وأعالي الجزيرة، وحاول إغراء الجند بالسكن والمرابطة فيها، ومنحهم حقّ الاستفادة من قطع أراضي للسكن، والزراعة⁽³⁾، ولكن قلة العطاء، وتأخير صرفه أدّى

⁽¹⁾ نفسه، ص 116-117.

⁽²⁾ فضلاً عن ديوان الجيش كانت هناك مؤسسات أخرى مرتبطة بالإدارة العسكرية، وهي: ديوان العرض، وديوان زمام الجند، وكانت في بعض الأحيان تعمل بصورة مستقلة، وأحياناً أخرى تعمل كجزء من ديوان الجيش في حدّ ذاته، وبالمقابل كان يوجد تمثيل للجيش في مؤسسات أخرى كحال مجلس الجيش في ديوان الخراج، مثل ديوان النفقات، وخزانة السلاح في بيت المال، أي كان التداخل وارداً إلى أبعد حد، وكانت الدفاتر في ديوان الجند صحفاً مدرجة فجعلها خالد بن برمك دفاتر، وله كبير فضل في تطوير إدارة هذا الديوان، وكان ديوان العرض، وديوان النفقات، وخزانة السلاح، وديوان زمام الجند من المؤسسات المرتبطة بالعمل الإداري في ديوان الجيش، وكانت في بعض الأحيان تعمل بصورة مستقلة عنه، ويضاف إليها مجلس الجيش في ديوان الخراج، وديوان الرسائل كان عمله يتداخل مع ديوان الجند وكان يقوم بمهمة تحرير المراسيم الخاصة بالجيش من تعيين أو إعفاء أو غير ذلك من الأوامر الصادرة عن دار الخلافة، وأيضاً بيت المال من خلال توفير الأموال، وديوان البريد في العمل الاستخباراتي، وموظفين ذوي طابع ديني لإحصاء الغنائم في الحروب الجهادية، وكانت عملية تجنيد الجند وتسجيلهم من مهام مؤسسة من مؤسسات الخلافة تسمى ديوان العرض، ويديرها العارض، وكان يتحقّق من سلامة الجندي ومدى صلاحيته للخدمة العسكرية وكفاءته في القتال، وكان الرّاعب في الجندية يحدّد له راتب وفق حاجته، ويدفع له في تاريخ محدّد، ويقيد إسمه في الديوان ورتبته، إضافة إلى ديوان الرسائل من خلال المراسلات الإدارية المتعلقة بالأعمال العسكرية، وبيت المال من خلال رواتب الجند، والنفقات الأخرى، وديوان البريد في جمع المعلومات الاستخباراتية الداخلية والخارجية، إضافة إلى موظف مستقل كان مكلف بإحصاء الغنائم أثناء الحروب، والتي كان يرد خمسها إلى بيت المال، وبالنسبة لديوان الجيش فلقد كان يُطلق المشرف على الإدارة العسكرية: كاتب الجيش، أو كاتب الجند، أو صاحب ديوان الجيش أو صاحب ديوان الجند، ويجب أن يكون مسلماً، من أصحاب الوجاهة والأخلاق الرفيعة، والكفاءة، وليس شرطاً أن يكون عسكرياً،

وكان عادة ما يُجمع بين صاحب ديوان الخراج والإشراف على ديوان الجيش سواء في العاصمة أو في الولايات، وهذا يدلّ على أهمية الأموال بالنسبة للجيش وأنه في المقام الأول في ما يتعلّق بالمصاريف، وكانت عملية إنشاء جيش تنطلّب الدّعوة إلى التجنيد، أي تسجيل الرّاعبين في الجندية في ديوان العرض، حيث أن الخليفة يأمر بذلك، ويحدّد الميزانية اللازمة، ويتولّى ديوان العرض شخص يُسمى العارض ومن أهم مهامه التحقّق من صلاحية الجندي للخدمة العسكرية وكفاءته القتالية، وكان الرّاعب في الجندية بعد أن يجتاز إمتحان اللياقة البدنية والصحية يثبت إسمه في قيود الجند ثمّ يُحدّد له الرّاتب الذي يتوجّب على الدولة أن تدفعه له بانتظام، وعلى قدر حاجته من التفقّة، وكانت طريقة الدّفع إما إقطاعاً عسكرياً أو نقداً، أنظر: أبو جعفر عمر بن الأزرق الكرمانى، أخبار البرامكة، منشور في شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، جمع وتحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ/1988م، ص 14، ورشاد ونوري، إدارة، ص 116-121، وخضر الرّيس، نظام، ص 240-241.

⁽³⁾ السّلومي، ديوان الجند، ص 171-172.

بالجند إلى الشَّعب حتَّى في هذه الفترة -وهي فترة قوَّة الدَّولة- فتمردوا في إقليم أرمينية⁽¹⁾، ونهبوا خزائن الأموال فيه⁽²⁾.

وما كان يميِّز رواتب الجند في الدَّولة العباسية أنَّها كانت تزداد بتوالي الفترات، وكانت قليلة في العصر الأوَّل، ثمَّ نجد أنَّها صارت في عهد المقتدر مثلاً إثنا عشر ديناراً ونصف دينار للفارس، وستَّة دنانير ونصف للرَّاجل (أنظر الملحق رقم 6)، وفي العهد البويهي وبسبب استخدام الدَّولة المفرط للأسلوب العسكري في تثبيت الحكم؛ نلاحظ أنَّ راتب الفارس إرتفع إلى أربعين ديناراً شهرياً، وراتب الرَّاجل عشرين ديناراً في ذات المدة، ومقدارها كان يزداد مع أهميَّة مكانة الجند، فحرس الخليفة، وغلماؤه، وفرسانه تكون رواتبهم أكثر من غيرهم، وفي العصر العباسي الأخير لم ترد هناك إشارات إلى رواتب الجند، وإنَّما إلى بعض رواتب الأمراء فراتب الأمير الصغير ألف دينار في السنة، وكبار الأمراء أربعة آلاف إلى خمسة آلاف دينار⁽³⁾.

ولقد إرتفع عدد الجند في فترتي حكم المهدي، وإبنه الرِّشيد، نتيجة التدفُّق المالي الكبير على خزائن الدَّولة، والإضطرابات الكثيرة في المشرق، مع حساسية منطقة ثغور ما وراء النَّهر، ففي سنة 165هـ / 781م كان عدد الجند في حملة الرِّشيد على بلاد الرُّوم أكثر من خمسة وتسعين ألفاً -وهذا جزء فقط من الجيش- وكان الرِّشيد في عهده يُنفق بسخاء على المؤسَّسة العسكرية، وكانت هناك قوَّات عباسية دائمة في كلِّ أقاليم الدَّولة⁽⁴⁾، وكان إقليم مصر على سبيل المثال كان يأتي في المرتبة الثَّانية بعد مناطق الثغور في صرف رواتب الجند، والحرص على الوفاء بها في وقتها، وهو ما كان سبباً في سخط أجناد مصر وتمردهم⁽⁵⁾.

كانت فترة الصِّراع بين الأمين والمأمون، وإغداق الطَّرفين المتصارعين على أفراد قوَّاتهما بالأموال، أدَّى إلى إحساس الجند بأهميَّة تأثيرهم السياسي، وبالتالي جشعهم، وإستغلالهم للظُّروف أبشع إستغلال، وأصبحت الجندية مهنة مربحة لأفرادها آنذاك، وكانت رواتب جيش الأمين في هذه الفترة لا تقل عن ثمانين درهماً على الأقل للفرد، وأحياناً كانت تدفع مقدِّماً لأربعة أشهر، بل وصل الأمر به أن دفع لجنده أرزاق أربعة وعشرين شهراً مقدِّماً بعد أن دفع المأمون لجند أرزاق إثنا عشر شهراً مقدِّماً، ونلاحظ أنَّ رواتب الجند

¹ أرمينية: ويقال لها إرمينية أيضاً، وهو إسم لصقع عظيم جهة الشمال من العراق، وهي بلد واسع كثير العمارة، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 160-161.

² السلومي، ديوان، ص 173.

³ حضارة العراق، ج 6، ص 232.

⁴ السلومي، ديوان، ص 177.

⁵ نفسه، ص 179.

في بغداد وما حولها أثناء فترات الصراع والحروب الأهلية لم تكن ثابتة، وهي تعتمد إلى حد بعيد على طبيعة الظروف العسكرية والمالية للسلطة القائمة⁽¹⁾.

أما نظام الدفع نقدًا فلقد كان سائدًا أيام التسلط البويهي على الخلافة العباسية لأنه لم يكن في العاصمة أراضٍ للزراعة، بل كانت رساتيق في الضواحي، وفي بقية أجزاء العراق، والنقد كان متوفرًا في الحضر أكثر من الأرياف⁽²⁾.

وفي عهد الناصر لدين الله صارت الرواتب تتكوّن من جزئين: نقدي، وعيني، ويتمثّل في المواد العينية من خبز، وأدم، وغيره، وكان الجيش في هذه الفترة يتكوّن من المماليك وهم عموده الفقري، وكانوا يُنسبون إلى الخلفاء، وهؤلاء ينقسمون بدورهم إلى فئتين: الأولى الأمراء والثانية الأجناد، والأمراء كانوا يتفاوتون برتبتهم وعدّتهم، وفي ما يتعلّق بالرواتب فإنّ من كان راتبه خمسة آلاف وستة آلاف دينار تكون عدّته خمسمائة فارس، أما أمراء الخمسين فتكون رواتبهم ألف دينار في السنة⁽³⁾، وبالنسبة لرواتب عامّة الجند فلقد كانت متباينة بتباين منزلتهم، فرواتب ممالك الخلفاء أعلى من رواتب ممالك الأمراء والعرب لأنهم أكثر قربًا إلى الخلفاء فلا بُدّ أن يكونوا أوفر راتبًا، فكان راتب مملوك الخلفاء خمسين دينار، بينما ممالك الأمراء والجند العرب فكانت تتراوح ما بين ثلاثين إلى خمسة عشر دينارًا، علاوة على المكافآت في الأعياد وعند تنصيب الخلفاء، وكانت الرواتب بالدينار وأحيانًا بالدرهم، وعلى هذا الأساس كان الدينار يساوي عشرة دراهم في عهد المستنصر، وإثنا عشر درهمًا في عهد المستعصم⁽⁴⁾.

وكانت تصرف لمنتسب الجيش العباسي مخصّصات طعام يُطلق عليها راتب أو إقامة، وملابس الجند الشتوية والصيفية، إضافة إلى الجرايات المختلفة لدواب الجيش، والخلع⁽⁵⁾ الرسمية، وفي فترة الغلاء كانت تقدّم للجند الرواتب العينية للتأثير في الأسعار، وإعادتها إلى وضعها الطبيعي بسبب كثرة العرض في

⁽¹⁾ نفسه، ص 182-183، وص 187، وص 193.

⁽²⁾ خضر إلياس، نظام دفع رواتب جيش الخلافة العباسية في العراق (552-656هـ/1157-1258م)، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد الأول، 2008م، ص 245.

⁽³⁾ السلومي، ديوان، ص 245-246.

⁽⁴⁾ السلومي، ديوان، ص 249.

⁽⁵⁾ الخلعة: وهي ما يخلعه الخليفة أو الأمير أو الملك على فرد ما من الثياب الفاخرة، وهي تقليد عربي جاهلي استمر في العصور الإسلامية،

وكان يقدّم لأكابر الدولة مقابل الخدمات الجليلة، وقد تكون الخلعة عينية أو مالية، وتكون على الأغلب لباس مكوّن من جبة مطرزة وعمامة وطيلسان، وسيف، وبُدر، ودنانير، أنظر: الخطيب، معجم، ص 165.

السوق من السلع الرئيسية⁽¹⁾، وكانت الرواتب تسلّم كلّ شهر محرّم مرّة في السنة الهلالية على الأرجح⁽²⁾، ولكن تأخّر رواتب الجند كثيرًا ما كان سببًا رئيسيًا في أعمال الشغب، وكانت تؤدّي إلى نهب خزائن السلاح، ومحتويات الدواوين، والسجون، والبنى التحتية⁽³⁾.

-دواوين المصادرين:

لم تكن المصادرة شيئًا ابتدعته الدولة العباسية، فلقد كانت مصادرة أموال معارضي الحكومة ومختلسي أموال الدولة أمرًا شائعًا في القرن الأول الهجري، وصار يُشكّل قسمًا متعارفًا عليه من موارد بيت المال، ولكنها لم تكن موردًا ثابتًا⁽⁴⁾، وكانت كثرتها قد أدت إلى إستحداث ديوان خاص بها لكونها صارت موردًا ماليًا هامًا للدولة⁽⁵⁾.

وكذلك ظهرت في العصر العباسي الثاني الحاجة الملحة إلى المال، وكان متوقّفًا في ثروات موظفي الدولة، وغيرهم⁽⁶⁾، وكان في العادة أن يُصادر كلّ موظف معزول يُقبض عليه، على مقدار من المال، فيؤخذ تعهّد منه بدفعه، ثم يودع في السجن حتّى يدفع قسمًا من ذلك المال على الأقل، وكان كلّ طامح إلى الوزارة يتعهّد إلى الخليفة باستخراج قسم من المال من الذين سبقوه، وهكذا كانت المصادرات موردًا يُعتمد عليه في أوقات الأزمات⁽⁷⁾، وكان من أسباب إنشاء ديوان المصادرين أيضًا الإشراف على إستيفاء أموال المصادرات التي كانت تُقرّر بعد أن يتعهّد الأشخاص المصادرون بدفعها⁽⁸⁾.

ولقد جاء إنشاء ديوان المصادرين لتعويض دار الإستخراج، والتي كانت موجودة منذ صدر الدولة الإسلامية،

⁽¹⁾خضر إلياس، نظام، ص250.

⁽²⁾نفسه، ص252-253.

⁽³⁾رشاد ونوري، الإدارة، ص139.

⁽⁴⁾حسام السامرائي، المؤسسات، ص286.

⁽⁵⁾أنيسة محمّد جاسم، واردات ونفقات بيت المال في الخلافة العباسية من خلال ما أورده ابن الجوزي في كتابه المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 257-334هـ/871-956م، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص142.

⁽⁶⁾حسام السامرائي، المؤسسات، ص286.

⁽⁷⁾عبد العزيز الدّوري، دراسات، ص144.

⁽⁸⁾حسام السامرائي، المؤسسات، ص290.

وكانت مهمتها إدارة الأموال المستخرجة من الموظفين الذين يختلسون أموال الجبايات، ولا يؤدونها للدولة،

وفي الدولة العباسية صارت تسمى ديوان الإستخراج، وكانت مهمته متابعة أخبار الوزراء والكتّاب والعمّال والولاية، والمتهمين بالرشوة لكي تُحصى أسماءهم وتحدّد أوضاعهم، ثم تُصادر أموالهم التي جمعوها من الحرام⁽¹⁾،

غير أنّ شطناوي يرى بأنّ نواة ديوان المُصادرين إنبثقت من بيت مال المظالم الذي أنشأه الخليفة أبو جعفر المنصور⁽²⁾.

ويرجح بعض المؤرّخين أنّ ديوان المُصادرين أو ديوان المصادر إستحدث في عهد المقتدر بشكل واضح،

وبهذه التسمية بسبب كثرة المصادر نتيجة الفوضى السياسية واحتدام الصراع على السلطة، وتضمّن النفقات، فأصبحت الحاجة ملحة لإنشاء ديوان خاص للإشراف على إستيفاء أموال المصادر⁽³⁾.

وكان من مهام هذا الديوان أنّه يأخذ إقرارات المصادر مع حفظها في نسختين واحدة تقدّم للوزير، والأخرى تحفظ في الديوان لكي لا يكون هناك تلاعب أو تهاون في تحصيل الأموال المصادرة، وبالتالي فمهام هذا الديوان كانت تتمثل بالأساس في تحصيل أموال الخراج والصدقات من متضمّني المناطق، وكتابة متولّي ديوان المصادر بخطّه بذلك، وثانيًا تحصيل المصادر ممّن أخذت خطوطهم عليها، وثالثًا تولّي شؤون المصادر، وما قرّر عليهم وإستيفاء الأموال منهم، ورابعًا الإحتفاظ برقاع المصادر، وكفالاتهم، وضماناتهم، وبأسماء من صودرت أموالهم، وكانت ميزانية هذا الديوان من أموال المصادر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الزهراني، المصادر، ص195.

⁽²⁾ محمّد تركي شطناوي، المصادر في العصر العباسي (132-334هـ/750-945م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير بقسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة اليرموك تخصصّ تاريخ بإشراف الأستاذ الدكتور محمّد عيسى صالحية، السنة الجامعية: 1414هـ/1994م، ص163.

⁽³⁾ الزهراني، المصادر، ص195.

⁽⁴⁾ شطناوي، المصادر، ص163.

لقد كان أول الأمر أن تودع "خطوط المصادر والكفالات وضمانات الضمان" في خزائن الوزراء، ولكن الوزير علي بن عيسى كان أول من أودعها عند صاحب ديوان المصادر، ثم أشار ابن الفرات باستحداث نسختين واحدة عند الوزير، وأخرى في ديوان المصادرين زيادة في الحرص⁽¹⁾.

وكان يتولى إدارة ديوان المصادر رجال ثقات، ومن المقرّبين إلى الوزير وتلك القرابة كانت وبالأعلى عليهم، لأنهم كانوا يُعدون بمجرد إبعاد الوزير، وعندها تظهر تلاعباتهم بالأموال المصادرة، وينكشف أمرهم يكون جزائهم

المصادرة هم أيضاً⁽²⁾.

ولقد كان هذا الديوان يتولى إستلام الأموال المصادرة، ثم تذهب إلى أحد بيتي الأموال (الخاصة والعامّة)، وذلك حسب رأي الخليفة أولاً، ثم حسب حاجة الدولة إلى الأموال ثانياً⁽³⁾، ويعود سبب إستحداثه إلى أهميّة المصادرات كمورد مالي في الأزمت الاقتصادية الطارئة، وكان صاحب هذا الديوان عادة هو من يتولى عملية المصادرة، وهو من يُحدّد الأساليب الملائمة لإستخراج الأموال من شخص لآخر⁽⁴⁾.

ولقد تطّبت كثرة المصادرات في عهد المقتدر إلى إنشاء دواوين مؤقتة تتولى مهمّة تحصيل أموال المصادرات،

وهي في الأصل تفرّعت عنه، ومنها ديوان المرافق الذي إستحدثه الوزير علي بن محمّد بن الفرات في فترة وزارته الثانية (304-306هـ/916-918م)، وهذا الديوان أنشئ من أجل إستيفاء الأموال المصادرة من الوزير المخلوع علي بن عيسى، ومن إخوته، وعمّاله، وكتّابه، وأنشأ الوزير حامد بن العباس (306-311هـ/918-923م) ديوان المقبوضات، وذلك من أجل إدارة الأموال المقبوضة من أمّ موسى القهرمانه عندما تمّت مصادرتها في عام 310هـ/922م، وبلغ مجموع ما صودر منها مليون دينار، وهناك، وأنشأ الوزير

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 290.

⁽²⁾ الزهراني، المصادر، ص 196.

⁽³⁾ نفسه، ص 196.

⁽⁴⁾ شطناوي، المصادر، ص 162.

الحسين بن القاسم (319-320هـ/931-932م) ديوان المخالفين لمصادرة أموال وأملاك قائد الجيش مؤنس المظفر، وهي كلها دواوين مؤقّنة أنشئت لمهّمة محدّدة وزالت بالإنتهاء منها⁽¹⁾.

ونلاحظ في العهد البويهي أنّ ديوان المصادرات كان واحدًا من أهمّ دواوين الدّولة، وإختصّ بمصادرة ممتلكات الخارجين عنها، وهي ظاهرة إستفحلت في السنوات الأولى لاستيلاء البويهيين على العراق⁽²⁾.

أمّا أموال تسيير هذا الدّيوان فكان مصدرها أموال المُصدرين -وكانت ضخمة للغاية- ولذلك كان يتمّ التشدّد في مؤهّلات وشروط من يتولّى رئاسة هذا الدّيوان، وعلى رأسها قوّة الجدل والدّهاء، وإجادة أسلوب المناظرات، والحزم في المعاملة، ولذا كثيرًا ما وصف هؤلاء بالقسوة، والشّر، والشدّة، وغلظة القلب، وهو أمر دلّت عليه الأساليب الوحشيّة في التعذيب من أجل إستخراج أموال المُصدرين مثلما سنراه لاحقًا⁽³⁾.

3) كتاب الدواوين:

وكانت الكتابة في الدواوين من أهمّ الوظائف في الإدارة العباسيّة وكان لا يتولاها إلا من كان له حظّ عظيم من الكفاءة الأدبيّة⁽⁴⁾، وهي فئة كانت الأكثر إحتكاكًا بالرعيّة، والذين تجب عليهم الجباية من خراج، وجزية، وعشور التجارة، وغيرها من موارد الدّولة، وبحكم هذه العلاقة فإنهم يجدون طرقًا متعدّدة للإثراء كإستقطاع الجوائز التي يأمر بها الخلفاء، إضافة إلى ما يقومون به من إختلاس لأموال الأقاليم المرسلة إلى خزينة الدّولة الرئيسيّة في الحضرة، ولهذا كانت تقع عليهم المصادرات إذا ظهر منهم الثراء الفاحش⁽⁵⁾.

وكان مركز الكاتب مهمًّا في الدّولة العباسيّة، فلقد كان يرأس ديوان الرسائل وهو أخطر وأهمّ مؤسسات الحكم العباسي، وكانت مهّمة صاحبه إذاعة البراءات، والمراسيم، وتحرير الرسائل السياسيّة، وختمها بخاتم الخلافة بعد إقرارها من قبل الخليفة ووضعها في الصيعة النهائيّة، كما كان يتولّى مكاتبة الملوك والأمراء، وكان الكاتب يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المظالم، واعتماد الخلفاء أن يختاروا

⁽¹⁾ الزهراني، المصادرات، ص 197-198.

⁽²⁾ الزواهره، العراق، ص 56.

⁽³⁾ شطناوي، المصادرات، ص 162.

⁽⁴⁾ عبد الله، هلال، ص 14.

⁽⁵⁾ محمد ربيع هادي المدخلي، المصادرات في العصر العباسي الأول من عهد الخليفة المنصور حتّى عهد الواثق بالله (136-232هـ)، مقال منشور في مجلّة جامعة أمّ الفرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، الجزء السابع عشر، العدد (34)، رجب 1426هـ/2006م، ص 246.

كتّابهم من رجال الأدب الذين عُرفوا بسعة العلم، ورصانة الأسلوب، لحرصهم على أن تُدَوّن الرسائل بأسلوب بليغ، وإشتهر في العصور العباسية المتأخّرة محمّد بن عبد الملك الزيات⁽¹⁾، ولقد عرفت الدّولة العباسية عددا كبيرا من الكتّاب الأكفاء كيحيى بن خالد البرمكي، والفضل بن الربيع في عهد هارون الرشيد، والفضل والحسن إبننا سهل، وأحمد بن يوسف في عهد المأمون، واشتهر محمّد بن عبد الملك الزيات⁽²⁾، وأحمد بن المدبر⁽³⁾ في عهد المعتصم، والوائق⁽⁴⁾.

وكان ديوان الرسائل بمثابة مستودع أسرار الخليفة، وكان صاحب هذا الديوان بمثابة مستشار للخليفة، وذو شأن عظيم في الدّولة، ولا يُحجب عن الخليفة إذا أراد المثول بين يديه⁽⁵⁾، ولقد ظهرت في الجهاز الإداري العباسي تصنيفات للكتاب حسب الكفاءات، فكتاب الخراج يشترط أن يكون عارفاً بالحساب والمساحة، وكتاب أحكام ويُشترط فيه أن يعرف الحلال والحرام والأمور الفقهية في الشريعة، وكتاب معونة ويُشترط فيه أن يكون عارفاً بالأمر الجزائية من قصاص وحدود وعقوبات، وكتاب جيش ويحتاج إلى معرفة بأحوال الجيش، وأنواع أرزاقه ومؤنّته، وعتاده، ورتبه، وله إمام كذلك بالنسب والحساب، وكتاب رسائل ويحتاج أن يكون بليغاً باللغة العربية عارفاً لقواعدها، عالماً بالإيجاز وحسن البلاغة والخط⁽⁶⁾، وكان أكثر كتّاب الدّواوين لا يحظون باحترام العسكريين لقلّة إخلاصهم، ووفائهم، ومحدودية علمهم، ومعرفةهم، ومعاداتهم لخصومهم، وتقلّب أهوائهم⁽⁷⁾، وكانت رواتبهم في الدّواوين بين عشرة إلى خمسة عشر درهماً في اليوم في فترة خلافة المنصور⁽⁸⁾.

¹ محمّد عبد الله عودة وآخرون، مختصر التاريخ الإسلامي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1989م، ص101.

² محمد بن عبد الملك الزيات: هو محمّد بن عبد الملك بن أبان بن أبي حمزة الزيات، وهو أبو يعقوب، وقيل أبو جعفر، وكان شاهراً بليغاً، وينحدر من بلدة جيل قرب بغداد وقيل بل من قرية الدسكرة، وكان أبوه تاجرًا يجلب الزيت إلى بغداد، أنظر: ابن التديم، الفهرست، ج1، ص136، وجمال الدين أبوالمحاسن يوسف ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهر، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م، ج2، ص327.

³ أحمد بن المديني: هو أبو الحسن الكاتب الضبي السامري، أخ إبراهيم بن محمّد بن المدبر (توفي سنة 270هـ/883م)، وكان قد تولّى مساحة الشام للمتوكل، وكان من أهل البلاغة، متمكناً من عدّة فنون، وكان يصلح للقضاء، ولقد مدحه البحتري بعدة قصائد، وكان قد تولّى خراج مصر من دمشق، ثم قبض عليه أحمد بن طولون، ونكبه، وسجنه، وعذّبه، وقتله بعد ذلك، أنظر: الذهبي، سير، ج13، ص125-126.

⁴ حسن، تاريخ، ج4، ص317.

⁵ طلب صبار محل وعبد السلام جمعة، كتاب الرسائل في العصر العباسي الأول: هيئتهم (أزباؤهم)، وأدواتهم، ومهامهم، ورسومهم، مقال منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(14)، العدد(9)، تشرين الأول (2007)، ص113.

⁶ فوزي، تاريخ النظم، ص221-222.

⁷ رشاد ونوري، إدارة، ص121-122.

⁸ الصّولي، الأوراق، ص151.

ولكن أكثر الكتاب كانوا يعانون العوز، والفقر، والحاجة لعجز رواتبهم عن الوفاء بمتطلبات الحياة، ومع ذلك حرص هؤلاء على التمسك بمناصبهم وذلك خير من البطالة لأن رواتبهم كانت تزيد بحسب الكفاءة والخبرة⁽¹⁾.

ثانياً: التنظيم المالي للدولة العباسية:

1) المداخيل (الإيرادات):

لقد إزدادت مداخيل الدولة العباسية في عهد اليسر، وكانت خزائن العباسيين تفيض بالأموال حتى بلغت ما يقارب إثنان وأربعون مليون دينار، عدا الضرائب العينية التي تؤخذ من المحصول⁽²⁾، ولقد إرتكر العباسيون في إقامة دولتهم على تطوير الزراعة والتجارة، فلقد إهتم الخلفاء بتطوير نظام الري، وتطوير الأسواق العربية من موسمية إلى دائمة، وذلك نتيجة التطور الهائل في الحركة التجارية، وسببها تطور الرأسمال التجاري عند العرب، وما ترتب عنه من كثرة المصانع، وتنوع الصناعات، حيث أن البصرة مثلاً؛ في عصر العباسيين الأول كانت أهم مركز تجاري في العالم قاطبة⁽³⁾.

ومن الزوايا الأساسية في نظرة الإسلام للمال أن المال " لا يصلح إلا من خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق، ويُعطى في الحق، ويُمنع من الباطل"، و لهذا منع الربا⁽⁴⁾، وحرّم إكتناز الأموال، ومنع الإحتكار⁽⁵⁾، حيث أن الأصل في الشريعة الإسلامية ما ذكره الشافعي بأن: "... الناس مسلّطون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها، أو يأخذ شيئاً منها بغير طيب نفس، إلا في المواضع التي تُلزمهم"، وهي حالات محدودة⁽⁶⁾.

ومصادر جباية الدولة العباسية تتمثل في: الصدقة أو الزكاة، والجزية، والخراج، والمكوس، والملاحات والأسماك، وأعشار السفن، وأحماس المعادن، والمراصد (الجمارك)، وغلّة دار الضرب، والمستغلات، وضرائب الصناعة (أنظر الملحق رقم 7)⁽⁷⁾.

¹ محل وجمعة، كتاب، ص 117-118.

² عودة وآخرون، مختصر، ص 107.

³ عبده نصوح القادري، العلم العربي وتطوره في العصر العباسي الأول (132-232هـ)، بحث لنيل درجة الماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور صلاح رسلان، والأستاذة الدكتورة يُمنى طريف الخولي، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000-2001م، ص 76.

⁴ عوض، في رحاب، ص 77.

⁵ نفسه، ص 78.

⁶ المبارك، آراء، ص 126.

⁷ زيدان، التمدن، ج 2، ص 70.

وكان نظام الفرائض المختلفة الذي يخضع له الفلاحون كتعبير حقوقي عن تبعيتهم الإقطاعية⁽¹⁾ يقوم على العشر للمسلم، والخراج وهي ضريبة الأرض على الذمي وغير المسلم، والجزية وهي ضريبة الأشخاص غير الذميين، وبهذه الأشكال الثلاثة لنظام الفرائض تتحدد المصادر الرئيسية لثروة الدولة العباسية⁽²⁾.

في حقيقة الأمر يصعب التمييز بين الضرائب إن كانت شرعية أم لا؟، ففي العصر العباسي توقفت الفتوحات، فأدى الأمر إلى حرمان بيت المال من أموال كثيرة، ولكن في المقابل ازدهرت المداخل من وجه آخر، وهو تمدن الدولة الإسلامية وتطورها الحضاري، فكان من الطبيعي أمام إستفحال العمران، وانتشار الرخاء في المدن والأرياف جعل أمر فرض الضرائب على التجارات والصناعات مسألة طبيعية لاجدال فيها، فلم تكن من الضرائب التي تثقل كاهل الناس، ولكن مع تقلص رقعة الدولة العباسية إلى مملكة صغيرة، والفوضى العسكرية في معظم عهدي البويهيين والسلاجقة نتج عن ذلك خراب الأرياف وتدهور المدن،

ثم - وكنتيجة منطقيّة - تقلص الإنتاج الزراعي، وضعف النشاط التجاري، ورافقتها زيادة في المكوس - وهي ضرائب غير شرعية أصلاً - على الرعيّة، والتي سببها أهواء الحكّام لإشباع لحاجاتهم (أنظر الملحق رقم 8)⁽³⁾.

¹ الإقطاع هو نظام زراعي محلي يقوم على أساس إستغلال الإقطاعي للفلاح المستعبد وتتمركز بينهما عدّة فئات إجتماعية ملحقة في النظام الإقطاعي، كما أنّ الفلاح يؤدي في النظام الإقطاعي بالإضافة إلى العمل الضروي عملاً فائضاً يتخذ شكلاً هو الربيع الذي ينقسم إلى ثلاثة أشكال خاصة رئيسية، أولها ريع العمل الذي يستأجر فيه الفلاح الأرض من مالكة لكي يزرعها مقابل القيام بالعمل أياماً معدودة متفق عليها في أرض المالك، وثانيها الربيع العيني هو الذي يستأجر فيه الفلاح الأرض من مالكة مقابل تقديم حصّة متفق عليها من المحصول لصالح المالك، ويدخل ضمن هذا النظام ما يُعرف بالمزارعة، وذلك عندما يقدم المالك للمزارع تمويلاً لزراعته في شكل أسمدة، أو بذور، أو تسهيلات في الري أو ما شابه ذلك، وثالثها الربيع النقدي وهو الذي يستأجر فيه الفلاح الأرض من مالكة مقابل تقديم مبلغ من المال متفق عليه، ومن الملاحظ أنّه كان هناك في الشرق وبخاصة في البلدان ذات الطبيعة التهرية، إقتضت الحاجة على وجود قوة مركزية تنضم الإنتفاع بمياه الأنهار والأراضي التي ترونها، وهو ما أدى إلى وجود سلطة مركزية قوية تملك المياه والأراضي على حدّ سواء، وتوزعها وفق مصلحتها، ولها حق استردادها، وهذا يؤدي إلى أن يصبح الفلاح في الإقطاع الشرقي مسخراً، والسخرة عمل مؤقت ومتكرر، والفلاح المسخّر لا يتبع مالكا سيّداً بعينه، وتحميه الدولة حينما تكون قوية، كما أنّ عملية إدارة الإنتاج في الإقطاع الشرقي تعتمد على موظفين أكثر ممّا تعتمد على ملاك مستقلين، أنظر: الكبالي، موسوعة السياسة، ج1، ص244.

⁽²⁾ القادري، العلم، ص78.

⁽³⁾ خصباك، العراق، ص107.

ويشترط عند فرض ضريبة أن تكون للمصلحة العامة التي تعود على الأمة بالنفع، ولا يجوز مطلقاً إنفاقها على المصالح الخاصة للحكام وأتباعهم، وإشباع ترفهم، وملذاتهم الشخصية من أموال الرعيّة، كما أنّ فرض أي ضريبة من الناحية الشرعية غير جائز إلا بموافقة أهل الشورى والرأي من الأمة⁽¹⁾.

ولقد بدأت الدولة العباسية تعاني مالياً في آخر فترة خلافة المهدي بسبب كثرة النفقات والأعطيات بغير حساب رغم كثرة المداخيل⁽²⁾، ولقد استدّل أحد الكتاب⁽³⁾ على اضطراب أمور الدولة بسبب الخلل في الميزانية في أواخر عهد المهدي بخوف الرشيد من إعلان خبر وفاة المهدي ومطالبة الجند بالأرزاق، ولمّا فرّق يحيى البرمكي الأموال على الجند مائتين مائتين ولم يعلمهم بخبر وفاة المهدي، ولمّا عرفوا بالأمر حينما دخلوا بغداد، شغبوا، ولم يهدئوا إلا بعد أن أخذوا عطاء سنتين، فسكنوا.

وفي القرون الأخيرة من الحكم العباسي كثرت المصادرات، فكان الخلفاء يصادرون كبار الموظفين والوزراء، وهؤلاء بدورهم يُصادرون الرعيّة، وانتشر الفساد المالي والإداري، وصار كثير من أموال الجباية لا تجد طريقها إلى خزينة الدولة، إضافة إلى كلّ ذلك فإنّه في هذه الفترة شاع نظام التّقيل في جباية كثير من الضرائب بالرغم ممّا فيه من إجحاف، وعسف لدافعيها بعد أن خربت كثير من الأراضي الزراعية، مع ما يصاحب إستخلاص الضرائب من تعذيب وإرهاب، وهذا ما كان يحدث حتّى في عهد هارون الرشيد مثلما ذكر أبو يوسف في كتاب الخراج⁽⁴⁾.

ولم يتورّع العمال والجباة عن إستعمال وسائل العنف في الجباية⁽⁵⁾، وكان أسلوب جباية الضرائب في أواخر العصر العباسي بثلاثة أنواع: الإقطاع، والضمان، والجباية المباشرة، وكان الضمان شائعاً في جباية الخراج، والجباية المباشرة في أخذ الجزية، وكثير من المكوس، وكان للجزية ديوان خاص هو ديوان الجوالي، وفيه يأتي كلّ ذمي بنفسه حيث تقدّر له جزيته، ويكتب له بها، وكان سبباً في زيادة أعباء الضرائب على دافعيها، وسلب أموالهم وأملاكهم من قبل الضّامين في كثير من الأحيان⁽⁶⁾.

وكانت الموارد الرئيسية للخزينة العباسية تتمثّل في (أنظر الملحق رقم 9):

⁽¹⁾ أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، دار ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م، ص 58.

⁽²⁾ المزيني، الموارد المالية، ص 414.

⁽³⁾ نفسه، ص 416-417.

⁽⁴⁾ خصباك، العراق، ص 108.

⁽⁵⁾ خضر إلياس، موقف الزهاد من النظام المالي للدولة العباسية في عصرها الأول، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد السابع، العدد الأول، 2007م، ص 213.

⁽⁶⁾ خصباك، العراق، ص 110-111.

أ) الخراج:

يُعتبر الخراج من أهمّ المسائل الماليّة التي عالجها الفقهاء منذ عهد هارون الرشيد حينما ألف أبو يوسف كتاب "الخراج"⁽¹⁾، وتُستعمل كلمة خراج بمعنى المال أو بشكل أدق مداخل الدولة في العصرين الأموي والعباسي⁽²⁾، فالخراج هوّ المال الذي يُجبى ويؤتى به لأوقات محدّدة⁽³⁾، فهيّ ضريبة شرعيّة، بلغت الزيادة فيها بالتدريج نصف المحصول، إضافة إلى أنّ أغلب الأراضي كانت خاضعة لنظام الضمان بما فيه من مساوئ، وإستبداد أصحاب الإقطاع، وجباية الخراج قبل نضج الزرع⁽⁴⁾.

ويُلاحظ أنّ الخراج الذي كان يفرض على دخل الأراضي الزراعيّة على نحو يؤدّي إلى دور مالي فعّال للدولة الإسلاميّة، ويعمل على عمارة الأرض بالزراعة، وإنعدام تعطيلها، وهناك إعتبرات تراعى عند تحصيل الخراج، وهيّ: جودة الأرض، وأنواع الزراعات، ونوعيّة الرّي، كما أنّه توجد حالات يسقط فيها الخراج، وهيّ: إنعدام صلاحية الأرض للزراعة، وتلف المحصول نتيجة الحريق، والآفات الزراعيّة، والعمليّات العسكريّة داخل الأرض⁽⁵⁾.

فالإعتماد في زيادة الثروة من طرف الخزنة العباسيّة كان على الخراج، حتّى أنّ مجموع الجباية سُمّي خراجًا من قبيل إطلاق الجزء على الكل، ومن أسباب كثرة الخراج في العصر العباسي الأوّل سعة المملكة، والدولة العباسيّة - في أقصى اتّساعها - كانت مساحتها - وهيّ 3,3 مليون ميل مرّبع - تساوي مساحة أوربا كلّها⁽⁶⁾، وإذا إنخفض الخراج تزيد الجباية باستمرار لحاجة الدولة أن تغطي نفقاتها، وإلتزاماتها لتتعلّب على الأسعار، وزيادة رواتب الموظفين والجند، ولكنّ ما حدث في الدولة العباسيّة كان تضخّم الجهاز الحكومي، وإنخفاض الجباية، وإرتفاع الأسعار⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ محمد الرّيس، الخراج، ص4.

⁽²⁾ نفسه، ص8.

⁽³⁾ ابن رجب الحنبلي، الإستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1405 هـ/1985م، ص9.

⁽⁴⁾ عبد العزيز الدوّري، تاريخ النظم الإسلاميّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص157.

⁽⁵⁾ عوض، في رحاب، ص79-80.

⁽⁶⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص71-72.

⁽⁷⁾ أحمد إسماعيل الجبوري، الخراج في الموصل والجزيرة في العصر العباسي (132-334هـ/749-945م)، مجلة دراسات موصليّة، العدد الخامس والعشرون، رجب 1430هـ/تموز 2009م، ص11.

وكانت جباية الخراج قد إستمرت على أساس المساحة، وخراج الأراضي التي جلا عنها أصحابها، وما خرب من ضياع كان يوزع على باقي المزارعين بالمنطقة، وهذا ما عرف بالتكملة، وإستمر عمال الخراج في جبايتها حتى أنها بلغت مليون درهم إلى سنة 303هـ/915م، ثم تمكن الوزير علي بن عيسى من إقناع الخليفة المقتدر بضرورة إلغائها لما فيها من ظلم وإجحاف⁽¹⁾.

أسباب إرتكاز الدولة العباسية على ضريبة الأرض في الجباية:

لقد كانت قوة الدولة العباسية في أول عهدها تعود إلى مجهودات المنصور والوزير أبي عبيد الله في حسن تسيير ملف الخراج، وإنتظام العائدات المالية، وبقية النظام المالي يؤدي بشماره حتى بعد عشرين عامًا من وفاة المهدي⁽²⁾، ولقد عمل المنصور على تحسين وتدقيق نظام الخراج، وجعله أكثر واقعية وفعالية⁽³⁾، وبلغت عنايته بديوان الخراج أن جعله في كثير من الأحيان تحت إشراف مباشر من الوزير، والذي كان يُستشار في كلّ الأمور المالية للدولة، وكانت كلّ المعلومات المتعلقة بها تسجل وتدوّن، وتراجع⁽⁴⁾، ولقد عني المنصور بتنظيم ديوان الخراج حتى أصبح من أهمّ دواوين الدولة في بغداد، وكان رئيسه عادة الوزير، مع العلم أنّ المنصور كان مدرك تمامًا أنّ الخراج هو الميدان الخصب للفساد المالي⁽⁵⁾.

وكان من أسباب إرتفاع الخراج إهتمام الناس بالإشتغال بالزراعة في العصر الأموي، ثمّ تزايد عنف الجباة ضدّ الفلاحين فأهملت الأرض، وزاد من إهمالها كثرة الحروب والفتن، وزاد حنق الناس على الحكومة الأموية، ولما تولّى العباسيون نشروا العدل وأحسنوا إلى الموالى وأهل الذمة، وأمنوهم على حقوقهم وأموالهم وأرواحهم عاد الناس إلى الإشتغال بالزراع، وأدلة عدل الخلفاء العباسيين، ورفقهم ونقواهم كثيرة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسّسات، ص 206-207.

⁽²⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص 412.

⁽³⁾ فوزي، تاريخ التّظم، ص 347.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 348.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 348.

⁽⁶⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 73.

ولقد زاد إهتمام العباسيين بأرض العراق لأنه إقليم زراعي بطبيعته، خصب الأراضي، غزير المياه، ذو مناخ مناسب، إضافة إلى أنه صار مركز الدولة، وإهتموا أساساً بإقليم السواد في جنوبي بغداد، وأحيوا فيه نظم الري القديمة، وحفروا قنوات جديدة لزيادة الموارد المائية⁽¹⁾.

ويمكننا تسليط الضوء على الخراج في أهم ولايات الدولة العباسية كالتالي:

- في العراق:

لقد تم إعمار كثير من أرياف العراق في العصر العباسي، وكثرت غلاتها-وهو أصلاً من أخصب بقاع الأرض- وبلغ خواجه مائة وعشرون مليون درهم في السنة، أي ثلث خراج الدولة، وكانت هذه الأموال تجبي منذ فترة الإحتلال الفارسي من غير تعسف، وذلك لكثرة مياه دجلة والفرات اللذان يفيضان شتاء، وتحتاج أراضيها إلى ترميم المنشآت بعد إنحسار المياه⁽²⁾.

وبالتالي كان العراق من أكثر الأقاليم العباسية دخلاً وأغزرها جباية، وأكثرها أموالاً⁽³⁾، وكان في عهد الخلفاء الأولين أخصب منه في أوائل القرن العشرين بل شُبهه بجنة عدن في خصب أراضيها، ولكن لاحقاً طرأ تغيير عظيم على نهري دجلة والفرات بسبب تخريب أنظمة الري أو الإهمال⁽¹⁾، وكان العراق يقدم ما يُعادل ثلاثة أعشار دخل خزانة الدولة، وما عابته كانت أساليب الري البدائية، وكثيراً ما عانى الفلاح من مساوئها، وعانى من فقره في الوسائل الزراعية، ولم تكن الدولة لتهتم كثيراً بتحسين هذه الأدوات،

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 347.

⁽²⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 75.

⁽³⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 234، ومن الناحية الطبيعية ينقسم سهل ما بين التَّهرين إلى قسمين: شمالي ومعظمه مراعي تغطي سهلاً حجري الأصل، والجنوبي وأرضه رسوبية خصبة يكثر فيها التَّخيل وتسقيها أنهار الري، ولقد سمى العرب القسم الشمالي بالجزيرة، والقسم الجنوبي بالعراق، وأيضاً لسواد لكثرة نخيله، ومن ناحية اليد العاملة يُمكن القول أن نظام العبودية في الأرض قد ألغى تدريجياً في العراق القديم، وحلَّ محله نظام يعتمد على الملكية الجماعية للأرض من طرف فلاحين يقومون على خدمتها وذلك في القرنين الرابع والخامس للميلاد، ولكن تحولت الملكية إلى كبار الرِّعماء المتحكِّمين في الأرض، والذين أصبحوا ملائِكاً للأراضي، وغدا من يخدم الأرض عبارة عن أفتان يحتفظون لأنفسهم بالكفاف، ويقدمون القسم الأكبر من الإنتاج لصاحب الأرض، ويقومون صاحب الأرض بتقديم وسائل الإنتاج ولا يساهم الفلاح إلا بجهد العضلي، كما أن الخلفاء العباسيين بذلوا جهودهم في تعميم ما تركه الأمويون خراباً من الضياع والمزارع، وتسليمها إلى من يُعمرها، ويستصلحها فضلاً عما كانوا يبذلونه من الإعتناء بحفر الأنهار، وإنشاء السدود وغيرها من مسهلات الري، أنظر: زيدان، التمدن، ج 2، ص 74، وحسين أمين، العراق، ص 12، ونبه عاقل، بعض من ملامح الصراع الطبقي في التاريخ العربي مقال منشور في مجلة دراسات تاريخية، العدد 1، 3 ديسمبر 1980م، دمشق-سوريا، ص 79.

والأساليب لأنّ الإعتماد على العبيد كان قائمًا في الأراضي الصّعبة كالمستنقعات، والسبخ، والأراضي البور، وغيرها⁽²⁾.

ولقد بلغ خراج العراق مائة مليون وإثنا عشر مليون، ومنها ستين مليون خراج البصرة، وخمسين مليون خراج الكوفة⁽³⁾، فمنطقة ما بين دجلة والفرات الواقعة بين الحلة وبغداد كانت أغنى بقاع العراق العربي، وأكثرها إنتاجًا لكثرة أنهارها⁽⁴⁾، وكان الشائع أنّ السواد فيء للمسلمين، وأنّه بمثابة وقف لهم، وأنّ زراعته بمنزلة المزارعين يدفعون الخراج إيجارًا للأراضي التي يزرعونها، وكانت كلّ أراضي العراق مسجّلة في ديوان الخراج المركزي في بغداد⁽⁵⁾.

¹ غي لوسترنج، بلدان الخلافة الشّرقيّة، الجزء الأول، ترجمة: يشير فرنسيس وكوكيس عوّاد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثّانية، 1405هـ/1985م، بيروت-لبنان، ص42.

² عاقل، ملامح، ص94.

³ الجاحظ، البلدان، ص71.

⁴ خصباك، العراق، ص96.

⁵ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص43، كانت البطيحة في العصر العباسي تتمدّد على مساحة قدرها مائتي ميل طويلاً وخمسون ميلاً عرضاً، وتصل إلى البصرة جنوباً، وأنهار البصرة كثيرة، ويغلب عليها الماء، وفيضان الأنهار، أمّا البطائح فهي أراضي كان يغمرها الماء بين الكوفة والبصرة اللتان بنيتا بعد الفتح الإسلامي، ولقد بلغ خراجها بعد تجفيف مستنقعاتها في أوائل العهد الأموي خمسة ملايين درهم سنويًا، وزاد عن ذلك في عهد العباسيين، وفي بعض المخطوطات القديمة أنّه كان يُجبي لملوك الفرس من السّواد مائة وخمسون مليون مثقال، ولقد بلغت في عهد الفرس أقصاها ستمائة ألف مثقال، ولم تزد عن ذلك، وهي أضعاف مضاعفة في سنة 550هـ/1155م، وكانت جباية البصرة وواسط في 558هـ/1162م ستّة ملايين درهم لكلّ مدينة، وكان إيراد السّواد في نفس السنة -حسب شاهد عيان الجغرافي ابن حوقل- ثلاثين مليون درهم، وهي ضمان العراق من حدّ تكريت إلى حدّ واسط، ومداخيل أعمال الكوفة وحدها تقدّر بثلاثين مليون درهم، ونرى أنّ نهر دجلة يأخذ المياه من جبال إيران البعيدة عن شقيقه، وبالتالي تنحدر منه جداول كثيرة تؤلّف روافد عدّة له تصبّ في يساره، ولقد ورث المسلمون عن السّاسانيين نظامًا للرّي جعل هذا الإقليم من أخصب أقاليم الدّنيا، وأصبح العرب يأخذون الفائض من ماء الفرات إلى مجموعة أنهر إصطناعيّة تخترق سهول ما بين النهرين، أمّا الأرض من شرقي دجلة وحتى سفوح جبال إيران، فقد كان بعضها تسقيه أنهار تنحدر من هذه الجبال، وبعضها تسقيه جملة أنهار تخرج من دجلة وتعود إليه في الجانب الأيسر، وكانت هذه الأنهار تستوعب مياه فيضانات كثير من الأنهار الصّغيرة التي تتبع في الجبال الشرقيّة، ولقد وصف لسترنج إقليم جنوب شرق أذربيجان بالخصوبة، وهو الذي صار في العهد الإسلامي يحمل اسم إقليم الجبال، والقسم الغربي منه هو كردستان الحاليّة، وأحيانًا سمّي بالعراق العممي، كذلك فإنّ إقليم خوزستان يميّز بالخصوبة فهو على جانبي نهر الدجيل وفروعه المتعدّدة، وكان هذا الإقليم عظيم الخصب، أنظر: ابن حوقل، صورة، ص234-235، وص239-240، وص247، والجاحظ، البلدان، ص67، و زيدان، التمدّن، ج2، ص75-76، ولسترنج، بلدان، ج1، ص16-19، وص43.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وكانت الأراضي الزراعيّة في العراق تقسّم إلى الأقسام الخمسة الرئيسيّة في القرن الرابع الهجري، وهي: الأراضي السلطانيّة (وهي ملك للخليفة أو السلطان البويهي)، والإقطاعات، وأراضي الملك، وأراضي الوقف، والأراضي المشاعة⁽¹⁾.

وبصورة عامّة فإنّ معدّل جباية الخراج في العراق والموصل والجزيرة بصورة خاصّة يمثل المعدّل الإعتيادي في حالة الإستقرار السياسي والإقتصادي، وكان هذا يتغيّر ويهبط في سنوات الإضطراب السياسي والإقتصادي، ونلاحظ أنّ مقدار جباية الخراج في المنطقة ظلّ ثابتاً إلى حدّ ما في نهاية القرن الرابع الهجري (أنظر الملحق رقم 10)⁽²⁾.

-في خراسان:

ومن الأراضي الهامة في خراج الدولة العباسيّة خراسان، فلقد كان أهلها دعامة الدّعوة العباسيّة، وخارجها كان أربعون مليون درهم، فإذا أضيف إلى خراج العراق كان ذلك هو نصف خراج الدولة، ولهذا كان إهتمام العباسيين بثلاثة أقاليم: خراسان للمال والرّجال، والعراق للمال، والحجاز مصدرالثقة في الخلافة، وتشبيت البيعة⁽³⁾، ومن الأقاليم الدّاخلة في خراسان بلاد ما وراء النّهر⁽⁴⁾، وكانت خصبة جدّاً⁽⁵⁾.

-في بلاد الشّام:

أما بلاد الشّام فكانت تنتج أصناف الحبوب، والبقول، والأشجار المثمرة على إختلاف أنواعها، إضافة إلى النّخيل في الجنوب والشرق، كما أنّ أنهاره وسواحلّه تصلح للصّيد، وفيه المراعي الواسعة، وفيها ما يزيد عن مائة وثلاثين منجمًا من مختلف الثروات المعدنيّة وغيرها ممّا يُستخرج من باطن الأرض، فضلًا عن كثرة مياها الأنهار والمياه الجوفيّة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص44.

⁽²⁾أحمد الجبوري، الخراج، ص11.

⁽³⁾زيدان، التمدّن، ج2، ص76.

⁽⁴⁾بلاد ما وراء النّهر: منطقة في آسيا الوسطى تقع ما وراء نهر جيحون/أمودريا، وتضمّ حوض نهر جيحون وسيحون /سرديا، وقسم من هذه المنطقة صحراوي، وكانت أوديتها مزروعة في العصور الوسطى، حيث كانت تعبرها الجداول من جبال بامير، ويجري فيها النهران الكبيران اللذان يصبّان في بحر آرال، وهذا ماكان سببًا في كثرة واحاتها، ويمرّ ببعض مدنها طريق الحرير نحو خراسان، ولكنها تعرّضت كثيرًا لغزوات البدو من السهوب الآسيويّة الدّاخليّة، ومن أقاليمها: بلاد الصّغد، وخوارزم، وفرغانة، والشاش (طشقند)، وترمد، وفرغانة، وفتحت المنطقة ما بين 69-85هـ/689-705م، وإستوطنتها أيضًا جماعات عربيّة، أنظر: سوردال، معجم، ص237-238.

⁽⁵⁾زيدان، التمدّن، ج2، ص77.

⁽⁶⁾محمّد كرد علي، خطط الشّام، الجزء الأول، مكتبة التّوري، دمشق، الطبعة الثالثة، 1403هـ/1983م، ص15.

وكانت موارد الخراج في العراق تجبى بالدرهم، بينما في الشام تجبى بالدينار، وسعر التبادل هو عشرة دراهم مقابل دينار واحد منذ الفتح الإسلامي، وكانت هناك مدفوعات عينية في الأقاليم التي تشتهر بالصناعات والمزروعات المميّزة⁽¹⁾، وجملة القول أنّ الخراج في العصر العباسي الأوّل كان ثقيلاً، ومع ذلك لم يكن يعسر جمعه، وقلّما شكّا الناس ثقله، وربما إستطاع العامل أن يجمع الملايين من الدراهم بسهولة في بضعة أيّام⁽²⁾.

-في مصر:

ويروي المقرئ قصة حدثت للمأمون مع امرأة قبطية في قرية مصرية إسمها "وطاء التمل"، وهذه القصة تدلّ على أشياء كثيرة أهمّها غنى أرض مصر، وسماحة حكام المسلمين مع أهلها وأبنائها خاصة وعدم مصادرتهم، وأخذ أموالهم دون حق، ومراعاة أحوالهم وجزائهم على حسن معاملتهم بما يستحقّون، وبلوغ بعض الملاك في ريف مصر من الثراء والجاه مبلغاً عظيماً، ولاشكّ أنّ هذا الأمر إستمرّ على هذا طوال حكم العباسيين وأمراءهم بمصر بقرية القرن الثالث وفي القرن الرابع أيّام الإخشيديين، وحتى بدء العصر الفاطمي، وثناء مصر في القرن الثالث يُحدّثنا عنه حكم الطولونيين، ومدى ما كانوا ينعمون فيه والإشارة إلى بذخ خمارويه⁽³⁾.

وفي ما يتعلّق بمدخيل الدولة من الخراج في مصر ذكر ابن الجوزي أنّ مقدار خراجها في عام 270هـ/883م، وهو المال الذي أرسل إلى حاضرة الخلافة، وقدّرت قيمته بأربعة ملايين درهم، وثلاثمائة ألف دينار⁽⁴⁾، أمّا بالنسبة لمصر فلقد تفهّقت مكانتها في العصر العباسي وبخاصّة في القرن الثالث الهجري حيث كانت جبايتها ثمانمائة ألف دينار وذلك نتيجة بعد الإقليم عن مركز الدولة، ولكن في عهد حكم أحمد بن طولون بلغت جبايتها في 257هـ/870م أربعة ملايين دينار⁽⁵⁾، وهو أقلّ من إيراداتها في عهد هارون الرّشيد والتي بلغت ما بين مدخيل خراج الأرض وجزية الرؤوس أربعة ملايين دينار⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص11.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص86.

⁽³⁾ محمد زغلول سلام، الأدب في العصر الفاطمي: الكتابة والكتاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص96، ولمزيد من التفاصيل حول ثراء الدولة الطولونية في أيّام خمارويه، وإسرافه، وبذخه، وترفه، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج3، ص66-73.

⁽⁴⁾ جاسم، واردات، ص140.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص78.

⁽⁶⁾ عمر طوسون، مالّية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية، 2000م، ص49.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولمّا تولّى أحمد بن طولون حكم مصر كانت تعيش حالة إفلاس، إلا أنّ سياسته الحازمة أعادت إلى مصر مداخيلها الكبيرة، وبلغ خراج مصر في عهده خمسة ملايين دينار في 270هـ/884م، وفي عهد ابنه خمارويه بلغ أربعة ملايين دينار، وقيل أنّه في عهده بلغ الطولوتيون في عمارة مصر، وبلغ سعر القمح وقتئذٍ عشرة

أرداب بدينار⁽¹⁾، ولقد شمل إرتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها لسنة واحدة في فترة سيطرة الأستاذ⁽²⁾ كافور الإخشيدي حوالي ثلاثة ملايين ومائتي ألف وسبعين ألف دينار تقريباً، وكان الزائد في النفقات عن الإرتفاع مائتي ألف دينار⁽³⁾.

وما ميّز العصر العباسي أيضاً هيّ عمليّة الضّغط على الأرياف باعتبارها مصدر الأموال الأهم، لأنّ أهل المدن بالأساس هم "عالة على الجباية" يتعايشون بنفقة السلطان أو حاشيته، فالمجتمع العباسي كان قائماً على الإقتصاد الزراعي، ولكنّ الفلاح كان في المرتبة السفلى في المجتمع، والفلاحون شكّلوا الفئة الكبرى من رعايا الدولة العباسية مثل كلّ زمان⁽⁴⁾، أمّا سكان القرى فهم غالباً من أراضي البلاد الأصليين، ويعملون بالأرض، ويسمّون أهل الخراج، وهم أجيرون أو شركاء مع أصحاب الأرض من أهل المدينة، أو من كبار الإقطاعيين في فارس والعراق (الدهاقين)⁽⁵⁾، فلمّا جاء الفتح تقربوا للدولة بأموالهم، ونفوذهم في الأرياف،

أمّا الفلاحين فعاشوا في فقر مدقع⁽⁶⁾.

وكان المكلفين بالجباية وجمع الخراج منذ عصر الفتوحات الأولى من أهل البلاد المفتوحة، فإذا جمعوا الأموال أخذوا منها نفقات عمليّة الجباية، ودفعوا الباقي إلى الحاكم المسلم، وهو بدوره يأخذ منه نفقات الولاية، ويُرسل

⁽¹⁾ طوسون، مالىة مصر، ص 50-51.

⁽²⁾ الأستاذ: لقب أطلق في العهد التركي على الخصيان من الغلمان، وفي العهد التركي صار المملوك يطلقه على سيّده أو معتقه، كما أطلق على الصّانع المعلم، أنظر: قتيبة الشهابي، ألقاب أرباب السلطان في الدّول الإسلامية من العصر الزّاشدي حتّى بدايات القرن العشرين، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السّوريّة، دمشق، 1995م، ص 17.

⁽³⁾ طوسون، مالىة مصر، ص 53.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 167.

⁽⁵⁾ الدهقان: لفظ فارسي مأخوذ من ده وتعني قرية، وقان وتعني رئيس أو شيخ، أي أنّ المعنى يُقصد به شيخ القرية، وشاع في العصر الفارسي، واستمرّ هذا المصطلح في العصور الإسلامية، أنظر: الخطيب، معجم، ص 186.

⁽⁶⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 168.

الباقى إلى العاصمة، وإذا لم تكفى الأموال نفقات الولاية طالبوا الخليفة بالباقي، ولقد تولى هذه المهمة القبط في مصر، والدّهاقين في العراق وفارس⁽¹⁾.

-في الجزيرة الفراتية:

وكان الخلفاء العباسيون قد جعلوا في كلّ مدينة ديوانا خاص بالخراج تدون فيه أعماله، ودخله، وخرجه، وعينوا له كتابًا، وجباة، وعمّال من أهل البلاد، وعلى كلّ مدينة حاكم يسوسها، ويديرها، ويرأس جندها⁽²⁾، وفي بعض الأحيان كانت الدولة تعتمد في تقدير الضرائب على القضاة لإضفاء مزيد من الشريعة على الجبايات، وكانت هناك دار خاصة تسمى بدار الخراج، يجلس فيها صاحب الخراج والوالي نفسه إذا كان مكلفًا بجمعه، ولم يكن خراج الموصل كبيرًا حتى نهاية القرن الثالث الهجري، وقتئذٍ نزح إليها عدد كبير من العرب، وعمّروا أراضيها، وأصبح ريعها الضريبي موردًا هامًا من موارد الدولة العباسية⁽³⁾.

وكان على رأس ولاية الموصل والجزيرة إثنان الوالي، والعامل ويُسمى الأخير صاحب الخراج، وكان واجبه الأساسي حمل الخراج من الولاية إلى خزانة الدولة في العاصمة، وكان هوّ متولّي الإنفاق على مرافق الولاية العامة، وكان يحتفظ بالأموال أو بجزء منها للإستعانة بها على الحروب⁽⁴⁾.

وكانت الأعشار من أهم موارد ديوان الخراج المالية، ومنها ستة أصناف حسب تقسيم قدامة بن جعفر فما كتبه قدامة حول الخراج له أهمية قصوى إنطلاقًا من أنّ كاتبه كتب كتابه الخراج كدليل لعمّال الدواوين، كما أنّه خبير بهذا الموضوع، إضافة إلى أنّه معاصر لما كتبه أي شاهد عيان، كما أنّ مصدر معلوماته الوثائق الرسمية باعتباره موظفًا بالدولة⁽⁵⁾.

وروى الصّابي⁽⁶⁾ عن إسماعيل بن صبيح أنّه قال: "سألني الرشيد يومًا عن مبلغ ماله"، فقلت: "ثمانمئة ألف ألف وثلاثة وسبعون ألف ألف درهم"، فقال: "أحبّ أن تبلغ بنورًا⁷، والبنور ألف ألف ألف"، فقلت: "لا أراني

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص44-45.

⁽²⁾ الأعظمي، تاريخ، ص50-51.

⁽³⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص6.

⁽⁴⁾ نفسه، ص6.

⁽⁵⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص223.

⁽⁶⁾ رسوم دار الخلافة، ص29-30.

⁽⁷⁾ بنور: من الأرقام، وقدره ألف ألف ألف (مليار)، ولقد شاع تداول هذا اللفظ في عصر الرشيد، أنظر: الخطيب، معجم، ص89.

الله ذلك، ولا كان، فضحك؛ ثم قال: "كأنك تذهب إلى أن الإنسان إذا أعطي أمنيته أتته منيته"، قلت: "ما خطر لي هذا، ولكنني أحب أن يكون أمير المؤمنين أبداً في زيادة من المال والدنيا"، وقال: "فكم كان مال أبي؟"، يريد المنصور... قلت: "مالك أكثر منه بعشرة آلاف درهم...".

تدهور الخراج في عصور الضعف العباسي:

وجملة القول أنّ الخراج في العصر العباسي الأول كان ثقيلاً، ومع ذلك لم يكن "يعسر إقتضاؤه"، وقلما شكا الناس ثقله، وربما استطاع العامل أن يجمع الملايين من الدراهم بسهولة في بضعة أيام⁽¹⁾، أمّا في العصر العباسي الثاني فإنّ العمال زادوا استقلالاً من هذا القبيل حتى آل الأمر إلى ما يُسمى تضمين الخراج، وهو أن يدفع العامل مالاً معيّناً في السنة إلى بيت المال في بغداد، وهو يتولّى قبض الخراج والجزية وسائر الضرائب، وينفق ما ينفقه كما يشاء لا يطالبه الخليفة إلاّ بالمال المطلوب، وتُسمى إمارة الإستيلاء، وجملة القول أنّ المال الذي كانوا يعبرون عنه بخراج البلد الفلاني إنّما يُراد به ما يرد على بيت المال من خراجه بعد استكمال نفقاته التقريبية، وهوّ المال المترتب عن الولاية في الضمان، وهذه الجبايات تُسمى إرتفاع الدولة أي مجموع صافي الدخل الذي لا ينفق إلاّ على الإدارة المركزية، ويأخذ منه الخليفة ماشاء هوّ وأهله⁽²⁾.

وذكر الصّابي⁽³⁾ مداخيل سنة 199هـ/814م في عهد الرّشيد فكانت: بالورق ثلاثمئة مليون، وثمانية وثلاثين مليون، وتسعمائة ألف وعشرة آلاف درهم، وبالعين: خمسة ملايين، وثمانمائة ألف، ونيّف وثلاثين ألف دينار.

كما أنّ الإضطرابات خلال الفتنة بين الأمين والمأمون أدّى إلى نقص في مداخيل الدولة بمائة مليون درهم وذلك نتيجة لآثار الحرب الأهلية، وما كاد الأمر يستقيم للمأمون حتى مضى قدماً في تطبيق آراء أبي يوسف حول الخراج، وولّى على جباية خراج السّواد القاسم بن إبراهيم أخّ أباً يوسف القاضي، وأمر

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص86.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص46.

⁽³⁾ أبي الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم الصّابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق وتعليق: ميخائيل عوّاد، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثّانية، 1406هـ/1986م، ص28-29.

المأمون بتخفيض خراج خراسان، وإقليم الري ونسبة المقاسمة في السواد، وكان يحاسب عمال الخراج محاسبة دقيقة⁽¹⁾.

ولكن في عصور الضعف تدهور إقتصاد الأرض بالتدريج، ففي سنة 330هـ/941م فرض البريديون⁽²⁾ على أصحاب الأراضي العشرية في البصرة عشرين درهماً على جريب الحنطة والشعير، مما تسبب في تدهور الإنتاج⁽³⁾، وخلال هذه الفترة (إمرة الأمراء) تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة، وذلك ربما يعود إلى تخريب قنوات الري من طرف المتنازعين على السلطة، إضافة إلى فوضى الجند الناجمة عن تلك المنازعات، مثلما حدث في الحرب بين ابن رائق وبيجكم، حيث أقدم الأول على تخريب سدود نهر ديالى⁽⁴⁾، ودمرت قواته المزروعات، وخربت مشروع النهروان⁽⁵⁾.

كما أنه في 329هـ/940م خربت أرياف بادوريا⁽⁶⁾، وبقيت كذلك لبضعة عشر سنة، ولم تُبدل أية محاولة جدية لإصلاحها، وكذلك نهر عيسى⁽⁷⁾ في 324هـ/934م، والخالص⁽¹⁾ في 334هـ/945م، وبسبب

¹ فوزي، تاريخ النظم، ص 349.

² البريديون: لا توجد إشارات قوية لأصل البريديين، اللهم إلا ما كان أول أمرهم من كونهم أصحاب ضمانات: فأبو عبد الله كان ضامناً لأعمال الأهواز، وكان أحد إخوته ضامناً لأعمال السوس، والآخر ضامناً لأعمال جنديسابور، ولما إنتصر مرداويج الديلمي على جيش ياقوت، وإستولى على الأهواز، إنحدر أبو عبد الله البريدي إلى البصرة، وأصبح يتصرف في أعمال الأهواز إنطلاقاً منها مع الكتابة للقياد ياقوت، كما إدعى أخواه أن مرداويج أخذ أموال ضماناتهما لسنة 322هـ/933م، وأن دخل 323هـ/934م لن يكون، لأن نواب مرداويج دمروا كل الأرياف، فأرسل ابن مقله من يحقق في الأمر، فرشاه البريديون، وكتب بصدقهما في تقريره، فنالا تعويضات من الخلافة قدرها أربعة ملايين دينار، أنظر: شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فوزان وحكمت كشلي فوزان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الجزء الثالث والعشرون، ص 72.

³ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 224.

⁴ ديالى: هو نهر كبير قرب بغداد، وهو نهر بقوبا الأعظم يمر بجنبها، وهو نهر تامراً بعينه، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 2، ص 495.

⁵ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 183، والنهروان: بكسر التون، وهي ثلاثة نهروانات: الأعلى، والأوسط، والأسفل، وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي حدّها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدّة بلدات متوسطة مثل: إسكاف، وجرجرايا، والصفائية، ودير قتي، ولكنه خرب في أيام السلاجقة نتيجة لصراع أمرائهم عليه، وتخريبهم له لأنه في ممر العساكر، وتكاسل الملوك عن إعادة بنائه، وكان من أجمل نواحي بغداد وأكثرها دخلاً، وهذه المجاري المائية تأتي من جهة أذربيجان، وتسقي قرى كثيرة، وما تبقي منها ينصب في نهر دجلة أسفل المدائن، وكان إسمه بالفارسية جوروان، وبالسرانية تامراً، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 324-325.

⁶ بادوريا: عبارة عن مساحات واسعة الزراعية غربي بغداد، وأصبحت في القرن السابع الهجري معدودة من أعمال نهر عيسى، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 317.

⁷ نهر عيسى: نسبة إلى عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس، وهي كورة، وقرى كثيرة، وعمل واسع في غربي بغداد، وهو نهر على مترهات وبساتين كثيرة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 321-322.

ذلك إفتقرت الأراضي المروية إلى مياههما⁽²⁾، وهذا يُلاحظ على فترة التغلب البويهي حينما برز بوضوح إهمال إدارة الأراضي الخراجية، فلم تكن هناك لا دواوين ولا سجلات للخراج أصلاً، فالدواوين أبطلت أصلاً؛ لأنّ السلطة بعد أن وجدت نفسها أمام ندرة التّقود، لم تملك إلا أن توزّع الأراضي بشكل إقطاعات عسكرية، وخصّصت لكلّ فرقة عسكرية أراضي معيّنة يؤخذ منها خراجها كرواتب لهم⁽³⁾، ونقل الصّابي⁽⁴⁾ عن علي بن عبد العزيز بن الحاجب التّعمان أنّ الإرتفاع في عهد المُطيع إنخفض إلى ثلاثمائة ألف دينار فقط، وفي عهد الطّائع ما يقارب هذا المبلغ.

وحاول الوزير المهلبّي⁽⁵⁾ إرساء إصلاحات ماليّة سليمة، ولكنّ الجيش أحبط تلك الجهود بالمطالبات الدائمة بالأموال، فمعزّ الدولة البويهي كان متحمّساً لإرضاء الجيش، فتابع سياسته الهدامة بإعطاء الإقطاع لضباطه، وأصبحت مقاطعات واسط والبصرة، والأهواز في يد الضباط الذين بإمكانهم جباية الخراج، بينما مرتباتهم الشهريّة تصلهم بانتظام، وتحوّل الكثير من الضباط إلى ملاكين، وبقوا في إقطاعاتهم مدّة ثلاث سنوات دون أن يعودوا إلى ثكناتهم في بغداد، ولعب هؤلاء الضباط دور التّجار وأخذوا يرسلون منتوجاتهم من منطقة إلى أخرى دون دفع الرسوم الجمركيّة المتربّبة، غير آبهين بالحكّام أو الجباة في تلك المناطق، وأدّت هذه السياسة إلى إنهيار النظام المالي بأكمله⁽⁶⁾، ولقد بلغ الفساد أوجّه حينما صار يأخذ رجال الدّولة ضيعة لبعض الفلاحين بغير عوّض، ويستغلّونها لأنفسهم، فإذا حان وقت الخراج أدّاه عنها صاحبها الأوّل، للتّحاييل على التسجيل في ديوان الخراج⁽⁷⁾.

طرق وآليات جباية الخراج:

¹ نهر الخالص: هوّ إسم كورة عظيمة من شرقي بغداد إلى سورها، ونهر الخالص هوّ نهر المهدي في بعض الآراء، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص339.

² حسام السّامرائي، المؤسسات، ص184.

³ أحمد الجبوري، الخراج، ص9.

⁴ رسوم دار الخلافة، ص30.

⁵ المهلبّي: هوّ الوزير أبو محمد الحسن بن محمد المهلبّي (ت352هـ)، كان وزير معزّ الدولة البويهي، وكان أوّل حياته فقيراً، وضعيف الحال،

ثمّ اتّصل بالسلطين، فتقلّد أوّل الأمر نظارة ضيّاع الأهواز، ثمّ تولّى إصلاح ري التّهران، فأثبت كفايته، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، سبعة أجزاء، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م، ج1، ص976-981.

⁶ سعادة، من تاريخ، ص28.

⁷ زيدان، التمدّن، ج4، ص191.

وفي العصر العباسي الأول كانت هناك ثلاث طرق لجباية الخراج، أولها المحاسبة؛ وتكون جباية الضرائب فيها نقدية وعينية في آن واحد، وثانيها المقاسمة؛ وهي ضريبة عينية تؤخذ بنسبة معينة من المحصول، وهذه النسبة تختلف ما بين الثلث، والرابع، والخمس، والنصف طبقاً لقرب السوق، وبعده، وقرب الأنهار، وبعدها، وطريقة الري، ونوعية المحصول، وخصوبة التربة، وثالثها المقاطعة؛ وهي ضريبة تُجبي وفق اتفاقات معينة بين الدولة والملتزم الذي أقطعت له الدولة إقطاعات معينة وفق نظام الإلتزام، وذلك لتشجيع الزراعة وإحياء الأرض الموات⁽¹⁾.

وتتمثل أنواع الخراج في:

أ) خراج المساحة:

كان الخراج في الموصل والجزيرة يتم وفق منطقة السواد أي تدفع الضريبة وفقاً للمساحة المزروعة، وهذا ما يُسمى: "خراج المساحة" أو الأرض القابلة للزراعة، وكذلك نوع المحصول وتكون الضريبة عليها ثابتة حتى لا يكون هناك مجال للتلاعب ما دامت مساحة الأرض مضبوطة، وعيوبه أنه يتطلب بقاء الأرض المزروعة منتجة دائماً بأسعار ثابتة⁽²⁾.

وكان الجريب قطعة من الأرض مساحتها ستون في ستون ذراع أي 3600 ذراع مربع، فكل جريب في العراق كان يأخذ الفرس عليه قفيز أي عشر الجريب، أي ثلاثون درهماً للجريب، باعتبار أن القفيز ثلاثة دراهم، زائد درهم وهذا في كل المزروعات، أما عمر بن الخطاب فغيّرها وحصر الجباية المذكورة في الحنطة فقط، وفرض على الكرم عشرة دراهم للجريب، ومن النخل ثمانية دراهم، ومن القصب ستة دراهم، ومن الرطبة خمسة دراهم، وعلى الشعير درهمين، وكانت الجباية مائة وعشرون مليون درهم باعتبار أنه كان في سواد العراق⁽³⁾ ثلاثون مليون جريب، وهذا قبل العهد العباسي في 132هـ/750م⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 349.

⁽²⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص 4.

⁽³⁾ كان سواد العراق قبل الفتح العربي ينقسم إلى اثنا عشر كورة، وكل كورة إستان، وكل إستان ينقسم إلى طساسيح، وهي ستون طسوج، والطسوج يقصد به التاحية، وكانت كورة بغداد تضم من النواحي والمدن: النهروان، بردان، كاره، الدسكرة، طراستان، هاروتية، جلولا وباجسرى، بانية، إسكاف، بوهرز، كلوازي، درزيجان، المدائن، كيل سيب، دير العاقول، النعمانية، جرجايا، جبل، نهرسابس، عبرتا، بابل، عبدس، وقصر هبيرة، أما كورة حلوان فكانت تضم كلاً من: خانقين، زبوجان، شلاشان، الجامد، الحر، سيروان، بنديجان، و النهروان فكان ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأعلى، والأوسط، والأسفل، وأهم المدن والنواحي التي كانت تتبع النهروان: قرية أسف، وناحية إسكاف بني الجنيد، وإسكاف السفلى، وباجه خسرو،

وكان يطبق خراج المساحة في الموصل، وفي السواد من خلال دفع الضريبة طبقاً للمساحة المزروعة أي الأرض القابلة للزراعة، ونوع المحصول وتكون الضريبة ثابتة لا مجال للتلاعب بها، ما دامت مساحة الأرض مضبوطة، ونجاح هذه الطريقة يتطلب بقاء الزراعة والأسعار ثابتة، وسبب نشأته أنه أرفق بالناس وأصلح لأمرهم وأقرب لبيئتهم، وفي عهد عمر بن الخطاب تمت عملية وضع ضريبة قفيز ودرهم على كل جريب، ووضع بعد مسحها الخراج عليها من خلال نوع المحصول فالكروم والشجر الملتف عشرة دراهم، والنخل ثمانية دراهم، وقصب السكر ستة دراهم، والبر أربعة دراهم، والشعير درهمين، وأرض الموصل والجزيرة

هي أراضي خراجية لا تختلف عن أرض السواد فكلاهما فتح عنوة، ورضي أهلها بفرض الخراج فكان ذلك كالعهد القديم لهم فهم يدفعون الخراج عنها وعن القطائع فيها فما افتتح عنوة فهو خراج، فأرض الموصل

لا تختلف عن أرض السواد من حيث أنهما فتحا عنوة ورضي أهلها بفرض الخراج فكان ذلك كالعهد لهم فهم يدفعون الخراج عنها، وعن القطائع فيها⁽²⁾، وكان العمل بنظام الخراج وفق المساحة يقتضي بالضرورة حساب مساحة الأرض ثم إجراء تقييم لها سواء زُرعت أم لم تُزرع، أُشغلت كُلياً أم جزئياً، والغرض من ذلك هو إلزام الفلاح باستغلالها وزراعتها من جهة، فضلاً عن ضبط وتدقيق ما يُجبي من أموال من قبل عمال الخراج من جهة أخرى⁽³⁾، والفرق بين أرض الموصل وأرض السواد أنّ الثانية تعتمد على الإرواء من الأنهار عبر وسائل الري الخاصة وهو " ما يستلزم تكاليف زائدة، عكس أراضي الموصل فحكمها حكم أراضي السّيح لأنها تُسقى بالأمطار⁽⁴⁾."

وباعقوبا، وبقادرا، وبقرحا، وبتا، وبردرايا، وبهندف، وتامرا، وغازر، وجبا، وجبه، وجرجايا، وجالتا، والجوسق، وحولايا، ودرباشيا، ودير قتي، والصاقية، وصريفين، وعبرتا، وكرخ عبرتا، أما الدسكرة على طريق خراسان فكانت مدينة كبيرة تضم حصناً، ولها عدد كبير من القرى والتواحي التابعة لها، وهي: الختل، والعقر، وجلولاء، ومهرود، وخانقين، وجوخا، ومايدشت، وقصر شيرين، وبعد تخريب مدينة النهروان، صارت بعقوبا أهم مدن طريق خراسان بعد أن صار نهر النهروان يمر بها، وهذا بعد المرحلة السلجوقية، ويبدو أنها كانت قرية كبيرة كالمدينة، وتتبعها مدن وقرى مثل: باجسرا، وبعيقبة، وبجمزا، وبوهرز، والحوز، وقباب ليث، أنظر: قحطان الحديثي، طريق خراسان، مقال منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (22)، السنة الرابعة والعشرون، 1411هـ/1991م، ص 5 و8 و12 و14-27.

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص81.

⁽²⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص4.

⁽³⁾ محمد نوفل نوري، نظاما المساحة والمقاسمة من وجهة النظر الإدارية والفقهيّة دراسة في العصر العباسي (132-447هـ/749-1055م)، مقال منشور في مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل - العراق، المجلد (12)، العدد (4)، 2005م، ص20.

⁽⁴⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص5.

والنوع الثاني هو خراج المقاسمة، وكان أبو يوسف يرى أنّ نظام المقاسمة في خراج الأراضي أعدل من نظام المساحة، ووجب تعميم في الزرع، وفي الثمار، ورأى أنّ التشريع يجب أن يُراعي مصلحة الناس، وأن لا يوضع على الأرض مالا تطبيقه، ورأى أنّ نسبة الخراج المفروض يزيد، وينقص إنطلاقاً من قدرة أصحاب الأرض على التحمل⁽¹⁾، فهو إذن نظام آخر أقرّ لحساب خراج الأرض من خلال فرض ضريبة على الأراضي الزراعيّة على وفق حساب نصف الحاصل أو ثلثه تتمّ قسمته بين الدولة والفلاح بشرط زراعته للأرض ونضوج المحصول، ويقوم على أساس حساب وارد الأرض الزراعيّة التي تخضع للخراج، وبحساب جباية نصف الحاصل أو ثلثه بحسب سقيها أو نوع ثمارها، وبذلك يتحرّر الفلاح من الإلتزامات الثابتة التي كان يعمل بها ضمن نطاق خراج المساحة، إذ أنّ المقاسمة تتمّ وفق ما تُخرجه الأرض، أمّا في حالة تدهور الأرض من خروق تتعلّق بمساوئ إستغلالها أو ضعف خصوبتها فلا يفرض عليها في ذلك العام، بل يؤجّل حسابه إلى العام الموالي، وعلى هذا الأساس كان يُعتبر منتوج الأرض يوم حصاده أساس المقاسمة⁽²⁾.

ونقل وزير المهدي أبي عبيد الله -و كان من أكفأ الوزراء وله كتاب في أحكام الخراج- الخراج إلى المقاسمة⁽³⁾، وكان أبي عبيد الله معروفاً بتعفّفه، وكفائه في الإدارة الماليّة، وحينما تولّى المهدي الخلافة وجد الناس يُعدّبون من أجل إستيفاء أموال الخراج المتأخّرة عليهم، فأزال ذلك عنهم⁽⁴⁾، وكان معتمداً في العراق، والولايات التابعة للخلافة منها الموصل، والجزيرة ابتداء من عهد الخليفة المهدي، وهو قائم على ضبط مقدار المنتوج، وضمنان عدم تسريه بين الفلاحين والعمّال، وهو من إقترح أبي يوسف⁽⁵⁾.

صاحب أبي حنيفة⁽⁶⁾، ورأى المنصور أن السواد في حالة خراب فالإبقاء على خراج المساحة يعتبر ظلماً للرعيّة في هذه الحالة، فجعل خراج السواد مقاسمة في القمح والشّعير وهما أكثر غلاته، وأبقى اليسير من

⁽¹⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص 408.

⁽²⁾ نوري، نظاما، ص 20-21.

⁽³⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص 409.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 410-411.

⁽⁵⁾ بو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، البغدادي (113-182هـ/731-798م) فقيه، وأصولي، ومجتهد، ومحدّث، وحافظ، عالم بالتفسير، والمغازي، وأخبار العرب، ولد بالكوفة، وتفقّه على يد أبي حنيفة، وسمع من تابعي التابعين، وتولّى قضاء بغداد للمهدي، والهادي، والرّشيد، ودعيّ بقاضي القضاة، ومن أهم تصانيفه: كتاب الخراج، والمبسوط في فروع الفقه الحنفي وُسمي الأصل، وكتاب في أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة، وأمالي في الفقه، وتوفيّ ببغداد، ودفن فيها، أنظر: كحالة، معجم، ج 4، ص 122.

⁽⁶⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص 4

الحبوب والنخل والثمار بالمساحة⁽¹⁾، وابتداء من فترة حكم المهدي بدأت عملية المقاسمة، والتي تتطلب ضبط مقدار المنتج وتجنب إختلاسه من طرف الفلاحين والعمّال⁽²⁾، وكان أبو يوسف يرى أنّ هذا النظام في خراج الأراضي أعدل من نظام المساحة، ووجب تعميمه في الزرع، وفي الثمار، وأنّ التشريع يجب أن يُراعي مصلحة الناس، وأن لا يوضع على الأرض مالا تطيقه، ورأى أنّ نسبة الخراج المفروض يزيد، وينقصُ إنطلاقاً من قدرة أصحاب الأرض على التحمّل⁽³⁾.

ودقق المهدي في هذه الإجراءات من خلال المقاسمة بالتّصف في الأرض التي تُسقى بدون تعب، وبالثالث في الأرض التي تُسقى بالدوالي، وبالرّبع في الأرض التي تُسقى بالدواليب، أمّا خراج منتجات المساحة فأدخل فيه مدى توافر العرض، وقرب الأراضي المنتجة من الأسواق، وذلك بإشارة من وزيره أبي عبيد الله الأشعري، فكان خراج العراق نصف غلّته تقريباً لأنّ أكثره يُسقى "سيحاً"، وكانت هذه الإجراءات ثقيلة على الحكومة، ولكنها كانت "فرج ورحمة" لدى الرّعيّة⁽⁴⁾.

وكان الخراج المضروب على الأرض في الدّولة العباسيّة يختلف باختلاف البلاد، فبعضه بالمساحة، أي أن يدفع صاحب الأرض عن كلّ جزء من الأرض مال معيّن كلّ سنة سواء زرعت الأرض أم لم تُزرع، والباقي بالمقاسمة أي أن يكون مال الخراج جزء من حاصل الأرض بعد زرعها وإستغلالها، ومن لم يزرع لا يُطالب بالخراج⁽⁵⁾.

ولقد كانت هناك رغبة للفلاحين، وأصحاب الأراضي في الإعتماد على نظام المقاسمة في الدّولة العباسيّة أيام نشأتها الأولى، فأن يأخذ السلطان نسبة ثابتة من المحصول، ولا تفوق طاقتهم مناسب لهم، وكان من نتائج نظام المقاسمة إطمئنان الناس على أموالهم، وإتّجاههم إلى زيادة الإنتاج، وكثرة الخراج، ونموّ العمران، وازدهار الدّولة، ووكأن هذا التغيير في الجباية من طرف الدّولة الجديدة إصلاحاً، ولو أنّ هذه القرارات ظهرت بشكل جليّ في السواد (عراق العرب)، ولكنها كانت طريقة عادلة للجباية، وجعل الخراج متناسباً مع المحصول، ومنع الحكّام المحليّين من العبث أو التّعنت، ثمّ إنّ ضمن حقوق الدّولة بشكل منتظم، وواضح، ودائم، وكان من نتائج نظام المقاسمة إطمئنان الناس على أموالهم، وإتّجاههم إلى زيادة الإنتاج، وكثرة الخراج، ونموّ العمران،

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص82.

⁽²⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص4.

⁽³⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص408.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص82.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص80-81.

وكان السواد لما فتحه المسلمون يُجبي بالمساحة، باعتبار أن الجريب قطعة من الأرض مساحتها ستون في ستون ذراع أي 3600 ذراع مربع، فكل جريب في العراق كان يأخذ الفرس عليه قفيز أي عشر الجريب، أي ثلاثون درهماً للجريب، باعتبار أن القفيز ثلاثة دراهم، زائد درهم وهذا في كل المزروعات، أما عمر بن الخطاب فغيّرها وحصر الجباية المذكورة في الحنطة فقط، وفرض على الكرم عشرة دراهم للجريب، والنخل ثمانية دراهم، والقصب ستة دراهم، والرطب خمسة دراهم، وعلى الشعير درهمين، وكانت الجباية مائة وعشرون درهماً باعتبار أنه كان في سواد العراق ثلاثين مليون جريب، وهذا قبل العهد العباسي في 132هـ / 750م⁽²⁾.

ولكلّ نظام سلبياته وإيجابياته فلقد رأى الفقهاء أنّ الأصل في تطبيق نظام المساحة هوّ في الأوقات التي يستقرّ فيها الإنتاج الزراعي ممّا ينعكس أثره على استقرار سعر الغلّة، وبذلك يضمن المزارع كما تضمن الخلافة حقّها، كما يؤمن ذلك الإستقرار في الإنتاج، وفي أسعار الغلّة كمورد ثابت محدّد، كما أنّه يُلزم الفلاح بزراعة أرضه، وإستغلالها لأنّه مُلزم بالأداءات الضريبيّة عن الأرض وعليه إستيفائها كلّ عام، سواء زرعت أرضه أم لا، كما أنّ النسبة الثابتة التي تستوفيها الخلافة منه تشجّعه على زراعة وإستغلال أكبر مساحة من أرضه للإبقاء على مساحة لابأس بها كفائض له⁽³⁾.

وفي السنوات التي تعاني الأرض فيها من الكوارث الطّبيعيّة ويقلّ عطائها فإنّ تطبيق نظام المساحة عليها يعرّض الفلاح للخسارة إذا أوفى بالتزاماته الضريبيّة تجاه الخلافة، فيغادر أرضه، ويصبح أجيّراً في مكان آخر، أو ترك العمل الزراعي نهائياً، وهوّ ما لاحظناه في العصر البويهي حينما أصبحت الأرض إقطاعاً يمنح كبديل عن العطاء في وقت إفلاس خزينة الخلافة، ولقد أدّى التشدّد في نظام المساحة إلى إجهاد الأرض، وفرار الفلاحين إلى المدن وترك الزراعة، وهوّ الذي تسبّب في تدهور الأرياف، وبالأخص في العهد البويهي⁽⁴⁾.

ولقد كانت صدقات الزروع والثمار المستوفاة من الأراضي العشريّة محدّدة بعشر المحاصيل الزراعيّة، ولكن يبدو أنّ هذه الضريبة تجاوزتها إلى الربع في الربع الأخير من القرن الثّاني للهجرة، ولقد إزدادت هذه النسبة

⁽¹⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص 406-407.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 81.

⁽³⁾ نوري، نظاما، ص 21.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 22.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

في عهدي الواثق والمتوكل فوصلت إلى 50 بالمئة⁽¹⁾، ولكن الهادي والرّشيد زادا على خراج المهدي العشر، أي أصبح خراج العراق ستّة أعشارها إلى 192هـ/807م حينما أسقط الرّشيد العشر، أمّا المأمون فجعلها في سنة 204هـ/819م خمسين، أي أنّه أسقط عشرين في المئة من مقدار الخراج، وخفض خراج بعد البلاد الأخرى كالرّي⁽²⁾ التي أقام فيها سنة 210هـ/825م، ولمّا أراد أهل قِم أن يستفيدوا من هذا الإمتياز، رفض المأمون ذلك، فتمردوا، وإمتنعوا عن أداء الخراج وكان مليوني درهم، فقمعهم الجيش، وجباهم في ذلك العام سبعة ملايين درهم تأدياً لهم⁽³⁾.

وأما الخراج في مصر فزاد بعد المأمون والذي كان في عهده دينارين عن كلّ فدان حتّى بلغ في أواسط القرن الرابع الهجري ثلاثة دنانير ونصف عن كلّ فدان⁽⁴⁾، وفي بلاد فارس فكان خراجها على ثلاثة أصناف: المقاسمة، والمساحة، والقوانين أي المقاطعات، على أنّ المساحة هي الأغلب، ويختلف الخراج باختلاف المنطقة، وأثقلها في شيراز⁽⁵⁾، وفيها: خراج جريب الحنطة أو الشعير 190 درهم، وفي الرطب والبطيخ 237,5 درهم، ومن القطن 256 درهم وأربعة دوانق، ومن الكروم 1425 درهم، ولكنّ الجريب عندهم مساحته 4900 ذراع مربّع، وهذا في أواسط القرن الرابع الهجري⁽⁶⁾.

وسبب إصلاحات المعتضد الجبائية هو أنّ الفلاحين يمثلون السواد الأعظم من رعاياه، وعانوا كثيراً بسبب الفوضى السائدة قبله والثورات والحروب، وتعرّس الأتراك، وهذا ما يلاحظ في شكوى فلاحي الموصل، وشرحوا له معاناتهم مع الجباة من خلال إفتتاح الخراج قبل مواعده، وهذا فضلا عن أنّ الفلاحين كانوا يقترضون من المرابين بفائدة العشر، كما كثرت الهجرة من الأرياف إلى المدينة، كما أنّ موعد الجباية السابق قد ألحق أضراراً بالدولة لأنّ تقدير الخراج توقّعا كان صعباً إدارياً ومالياً، وهنا تكمن أهمية إصلاح الجباية في أواخر عهد المعتضد، والحقيقة أنّ المعتضد قام بالإصلاحات الجبائية بعد أن تجاوزت الدولة محنة الإفلاس المالي ونجح في سدّ العجز المالي، وإنقاذ الدولة من الإنهيار، والحصول على إدّخار كبير

⁽¹⁾ خضر إلياس، موقف الزقّاد، ص 213.

⁽²⁾ الرّي: وهي مدينة كبيرة مشهورة، كثيرة الخيرات والثمار والفاوكه، وهي عاصمة إقليم الجبال، وهي مدينة عظيمة حسنة البناء مسندة على جبل صخري، المدينة تدهور وضعها بعد الغزو المغولي، ونتيجة للفتن بين أهلها من الشيعة والسنة، وكانت ثاني أكبر مدينة في المشرق بعد بغداد، وتتبعها قرى كبيرة كالمدينة، ورساتيق كثيرة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 116-117.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 82-83.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 2، ص 85.

⁽⁵⁾ شيراز: هي بلدة مشهورة تتوسط بلاد فارس، وعاصمة هذا الإقليم، فيها كثير من الفساد، والجرائم المعروفة بها في تلك الفترة، ولكنها مشهورة بكثرة مياهها، وثمارها، وكانت بدون سور حتّى بناه أبوكاليجار البويهبي، وإنتهى منه في 440هـ/1048م، وحصّنها أشدّ تحصين، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 380-381.

⁽⁶⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 85.

بلغ مليوني دينار سنويًا، ولقد إرتفعت جباية السواد نتيجة هذا الإجراء إلى 128 مليون درهم، وهو أمر غير مسبق، كما عُرف المعتضد بأنه كان ينظر في شكوى الفلاحين، وأصحاب المحن، والبلايا، والتجّار، والصنّاع (أنظر الملحق رقم 11)⁽¹⁾.

ولقد إستمرّت جباية الخراج على أساس المساحة، وخراج الأراضي التي جلا عنها أصحابها، وما خرب من ضياع كان يوزّع على باقي المزارعين بالمنطقة وهذا ما عرف بالتكملة، وإستمرّ عمّال الخراج في جبايتها حتّى أنّها بلغت مليون درهم إلى سنة 303هـ/915م حيث تمكّن الوزير علي بن عيسى من إقناع الخليفة المقتدر بضرورة إلغائها لما فيها من ظلم وإجحاف (أنظر الملحق رقم 12)⁽²⁾.

ولقد أربك تعاضم النفوذ التركي والدّيلمي الأوضاع في العراق، وعانى أهله أصنافًا من الأذى والظلم الإقتصادي والإقتصادي، كما أدّت النزاعات والصّراعات الدمويّة بين الطّرفين إلى سقوط هيئة الوزارة، والخلافة، والدّواوين، كما أنّ تسلّطهم على الرقاب أزهق الفلاحين بالصّرائب الفادحة فتناقص الخراج⁽³⁾.

وعن هذا الأمر يفسّر ابن خلدون⁽⁴⁾ أنّ المظالم التي أحدثتها الحكومات الإسلاميّة كانت سببًا في تخريب الإقتصاد في الأراضي الإسلاميّة، فالإعتداء على أموال النّاس، يؤدّي إلى ما يسمّى حاليًا بإضعاف المناخ الإقتصادي، وغيّاب الحافز الإستثماري، بسبب الخوف من إنتزاعها من طرف الحكومات، وهذا يؤدّي إلى كساد الأسواق، وقلة العوائد الجبائيّة، والعجز في ميزانيّة الدّولة، وتفشي البطالة، وغيّاب الإنتاج.

وكانت معظم الأراضي ملكًا للدّولة، وكان على الفلاح دفع ضرائب نقدية فقط في العصر العباسي، ولكنّ الإشكال كان النظام الضريبي الذي يزداد تعقيدًا، ويتجاوز فهم الفلاح⁽⁵⁾، وكانت الزراعة في منطقة العراق العربي تقوم على منظومة ري من نهري دجلة والفرات، وفروعهما، أمّا مناطق الجزيرة، والعراق العجمي فكانت تعتمد على مياه الأمطار، وكانت مساحة الأراضي الزراعيّة كبيرة في السّواد، ومع ذلك تمّ تسجيل عدد كبير من الأراضي البور كونها صحراء أو مغطّاة بالأهوار، ولقد إنخفضت مساحة الأراضي الزراعيّة

⁽¹⁾ طارق فتحي سلطان، نظرات في سياسة الخليفة العباسي المعتضد بالله 279-289هـ/892-901م، مقال منشور في مجلّة التريّة والتعليم، المجلّد (12)، العدد الأوّل، 2005م، جامعة الموصل، ص 100-101.

⁽²⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 206-207.

⁽³⁾ التائب، موقف الخلفاء، ص 86.

⁽⁴⁾ المقدّمه، ص 477.

⁽⁵⁾ نبيه عاقل، بعض من ملامح، ص 94.

عما كانت عليه زمن الفتح، وسبب ذلك موت مشروع النهروان، وكان من أعظم مشاريع الري في العالم القديم، وعالم القرون الوسطى، وذلك أيام الدولة السلجوقية، ولموت أنهار وقنوات كثيرة بالبصرة⁽¹⁾.

غير أنه خلال فترة إمرة الأمراء تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة بسبب تخريب قنوات الري من طرف المتنازعين على السلطة، و فوضى الجند المتأتية عن الحرب بين ابن رائق وبجكم، حيث أقدم الأول على تخريب سدود نهر دتالي، فدمرت السيول المزروعات، بل إنه خرب مشروع النهروان، ثم هجرت أرياف بادوربا في 329هـ/950م بضعة عشر سنة، ولم تُبدل أية محاولة جديدة لإعمارها، وكذلك نهري عيسى في 324هـ/934م، والخالص في 334هـ/945م، وبسبب ذلك بارت الأراضي المروية من مياههما⁽²⁾.

أما بالنسبة للعشور فيلاحظ الزيادة في الكمية، والعجاية على أساس المساحة لا على الحاصل، وشكوى مستمرة في منطقة البصرة العشرية، غير أن هذه الزيادات كانت دون جدوى ولاحظنا تناقصاً في المداخل، وهو ما يعني تدهور الزراعة بالرغم من المحاولات الإصلاحية⁽³⁾.

ولقد ظلّ الخراج هو الضريبة الرئيسية التي تفرضها الدولة العباسية لاسيما في العراق، وهو البلد التي تشكل فيه الزراعة مصدر الثروة الرئيس، ولقد صارت أكثرية أراضي خراجية في أواخر العهد العباسي⁽⁴⁾، وكانت فئة الزراع تمثل الأغلبية العظمى من سكان العراق في العصر العباسي الأول، وكان أغلبهم من غير العرب، وفيهم الزوج، والزط، وغيرهم⁽⁵⁾.

وكان من مساوئ العجاية في العصر العباسي الأول تضمين الجزية أو الخراج في منطقة معينة، وهذا ما أدى إلى التعسف والشدّة مع الرعية، ومما لا شكّ فيه أنّ كثرة الضرائب، والعنف في العجاية أدى إلى استنزاف ثروات الفلاحين، والأخطر من ذلك تحوّل الإقتصاد الريفي - نتيجة لذلك - إلى اقتصاد طبيعي

⁽¹⁾ خصبك، العراق، ص 95.

⁽²⁾ حسام السامرائي، مؤسسات، ص 183-184.

⁽³⁾ الدوري، النظم الإسلامية، ص 157.

⁽⁴⁾ خصبك، العراق، ص 109.

⁽⁵⁾ أحلام يوسف، العجاية في العصر العباسي 232-656هـ/749-1258م، مقال منشور على موقع جامعة 8 ماي 45 قالمة، الجزائر، ص 6.

قائم على الكفاف بسبب ندرة التقود فعمّ الفقر، وانتشرت الأمراض والأوبئة، كما أنّ ثقل الضرائب أدّى بالفلاحين إلى الوقوع في أزمات ماليّة شديدة أجبرتهم على إقتراض الأموال من المرابين و التجار بفوائد عالية لتسديد إستحقاقاتهم من الضرائب، أو أدّت بهم إلى بيع أراضيهم للأغنياء والمتنفّذين بأسعار زهيدة، والهجرة إلى أماكن أخرى⁽¹⁾.

ولقد طال الظلم في الجباية العرب والمسلمين حتّى أنّهم أجبروا على دفع الصدقات، وتشدّد العمّال في إحصاء ممتلكاتهم على صغرها وضآلتها، وأجبروهم على دفع صدقاتها نقدًا، وصار المسلمون مثل التّصاري يبيعون أملاكهم العينيّة لدفع الصدقات نقدًا بدل النظام القديم في العصر الأموي، والذي كان قائمًا على المبادلة قمحًا بقمح، وماشيّة بماشيّة⁽²⁾.

وخلال هذه الفترة تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة، وربّما كان السبب في إهمال قنوات الإرواء الزراعي، وتعمّد تخريبها من طرف الجند الدّيلمي في احتجاجاتهم ضدّ أمرائهم البويهيين⁽³⁾، ولقد أدّى تدمير القطاع الزراعي إلى شيوع المصادرات والمكوس نتيجة قلة الموارد الضريبيّة فانتشر الفقر، وسوء التّغذية، وصار الرعايا عرضة للأمراض والأوبئة والتي شاعت خلال هذه الفترة لدرجة كبيرة، ولقد مسّ هذا الضّرر كبار موظفي الدّولة، فانقطعت عنهم الأموال، وأفلسوا⁽⁴⁾.

وبهذا نلاحظ أنّ السياسة الزراعيّة الفاشلة أدّت إلى تدهور الجباية الزراعيّة، وبالتالي إضعاف القطاع الزراعي، وعجزه عن خلق الثروة، فلجأ الأمراء والوزراء والولاة إلى سياسة المصادرات لجلب الأموال، وهوّ حلّ آني مؤقت أدّى إلى شيوع الفقر، وهروب الأثرياء إلى خارج العراق.

ب) المكوس والمراسد:

كان من ميّزات الدّولة العباسيّة في العصور المتأخّرة تقلّص رقعتها دون أيّ تغيير في جهازها الإداري، إضافة إلى إرتفاع مستوى المعيشة، وقلة الرّقابة على العمّال، فساء التّصرّف وأدّى ذلك إلى إبتكار

⁽¹⁾ خضر إلياس، موقف الرقّاد، ص 213-214.

⁽²⁾ نفسه، ص 214.

⁽³⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص 86.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 87.

ضرائب جديدة (المكوس)⁽¹⁾، والمراسد (عائدات الجمارك)، وكانت الدولة العباسية تأخذ ضريبة من كل تجارة واردة في البر والبحر مهما كان نوعها، وكان عائدها كبير وغير محدد⁽²⁾.

وكانت المكوس تفرض على التجار الذميين، وقدرها نصف العشر من قيمة بضائعهم - إن كانوا يقيمون في الدولة الإسلامية - وكانت تُجبي مرة واحدة في السنة، بشرط أن تزيد قيمة التجارة عن عشرين ديناراً، أو مائتي درهم، إضافة إلى عُشر قيمة بضائع التجار القادمين من خارج البلاد الإسلامية، إن زادت القيمة على عشرين ديناراً أو مائتي درهم، وكان جباة هذه الضريبة يتخذون أماكنهم في طرق التجارة البرية والنهرية، ويُمنح التاجر إيصالاً بتأديته الضريبة يسري لمدة سنة⁽³⁾.

وكانت قد أنشئت مراكز خاصة للمكوس في أماكن مختلفة، وبخاصة على ضفاف الأنهار، وكان يمدّ حبل أو سلسلة بين الضفتين عبر النهر لمنع السفن من المرور بالتجارة قبل أن تُجبي الضريبة منها، وهذا ما يُدعى بالمآصر، وكان مركزها في دير العاقول⁽⁴⁾ على دجلة بين واسط وبغداد، وفي واسط، ثم في بغداد في عهد

إبن رائق⁽⁵⁾؛ إضافة إلى ضرائب أخرى على البضائع المارة في النهر أو في البر أوفي مناطق معينة، وساعد عليها الإنقسام السياسي والفوضى الداخلية، والضرائب على الحدود⁽⁶⁾.

و على سبيل المثال كانت عائدات ما كان يُصدّر من أذربيجان إلى الرّي - من رقيق، ودواب، وأبقار، وأغنام، وغيرها - مليون درهم في السنة، وهذا المصدر زادت أهميته في عصر انحطاط الدولة لا في أولها، وتدخل في نطاقها أعشار السفن، وهي ضريبة هامة، وكان يرد منها إلى بيت المال مبالغ وافرة، ولكن لا

⁽¹⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص 157.

⁽²⁾زيدان، التمدن، ج 2، ص 88.

⁽³⁾سليمان الدخيل، الفوز بالمراد في تاريخ بغداد، تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، 1423هـ/2003م، ص 35-36.

⁽⁴⁾دير العاقول: بين مدائن كسرى والتعماتية، بينه وبين بغداد ثمانية عشر فرسخاً، على شاطئ دجلة، والآن بينه وبين دجلة ميل (ق 7هـ)، وكان بلدًا عامراً ذو أسواق لما كان النهروان عامراً، أما الآن (ق 7هـ) فهو منعزل في البرية، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 2، ص 520.

⁽⁵⁾حسام السامرائي، المؤسسات، ص 225.

⁽⁶⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص 157، وفوزي، تاريخ التظم ص 360-361، وحسام السامرائي، المؤسسات، ص 225.

يوجد تفصيل حولها في المصادر، ولكن مثلما هوّ معلوم فإنّ التجارة اتّسعت في العصر العباسي بين العراق وسائر أنحاء العالم القديم، والتي كانت كثيرة، وأعمالها ثمينة⁽¹⁾.

ويُفهم من هذا أنّ الإقتصاد العباسي لم يرتكز على الأرض، وإنتاجها بشكل وحيد؛ بل قام على إقتصاد المدينة وفق ثلاثيّة: الحرفة، الإنتاج السلعي، والتجارة⁽²⁾، ولم تكن ثروة الدولة العباسيّة مستمدّة من التجارة فقط، بل إنّ الصناعة كانت مزدهرة أيضاً، فلقد ورثت الدولة أراضي حضارات عريقة ومدن مزدهرة في إيران، وسوريا، والعراق، ومصر⁽³⁾.

ولأنّ المدينة كانت في ذلك العصر مركز الثروة، وفيها عاش جزء من الناس حياة مترفة بجوار الخليفة، ورجال دولته ينالون جوائزهم، وهداياهم، وخلعهم، ويبيعونهم السلع، والمجوهرات، والأقمشة، ويجتمع فيها عليّة القوم

من الشعراء، والعلماء، والمغنيين، والندماء يعيشون بما يجود به الخليفة، أو الأمراء، أو رجال دولته⁽⁴⁾، ولقد تكوّن سكّان المدن من كبار التجّار أساساً، وكانت لهم الثروة والسيطرة، وكان نشاطهم الرئيسي جلب المؤن، والمواد الخام من الأرياف، أو من العاملين على التجارة البعيدة المدى في السلع الثمينة⁽⁵⁾.

وكان مرتكز ذلك إزدهار التجارة الإسلاميّة في العصر العباسي نتيجة إنشاء عاصمة جديدة -وهي بغداد- فتحركت حيويّة وتركيز التجارة الدوليّة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الخليج العربي، والتي إستعادت أهمّيّتها المفقودة قبل الفتح الإسلامي، فازدهرت المراكز، والموانئ القديمة من جديد، ونشأت أخرى جديدة على الضّفتين⁽⁶⁾، وكان للعامل التجّاري أهميّة كبيرة في بناء بغداد، فتخطيتها

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص86 و89.

⁽²⁾ القادري، العلم، ص82.

⁽³⁾ جون جلوب، إمبراطوريّة العرب، ترجمة: عادل حامد محمّد، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2014م، ص470-471.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص165-166.

⁽⁵⁾ ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربيّة، الجزء الأوّل، ترجمة: نبيل صلاح الدين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1998م، ص156.

⁽⁶⁾ محمود قمر، دور البحرين في الملاحة والتجارة الإسلاميّة: من صدر الإسلام حتّى سقوط الخلافة العباسيّة، عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والإجتماعيّة، الطبعة الأولى، مصر، 1997م، ص21-22، وعلى سبيل المثال فإنّ بلاد البحرين كان بها مغاصّ الدر، وفيها أحسن أنواعه وأجودها، وإضافة إلى مواردها من تجارة اللؤلؤ المستخرج من سواحلها كانت مشهورة بأنّها من أخصب مناطق الجزيرة العربيّة، وعلى الرّغم من غناها بالموارد الطّبيعيّة والإقتصاديّة فإنّ جماهير الفلاحين والعمّال والحرفيين، والعبيد فيها، والأعراب في البوادي

إعتمد على إعطاء مساحات هامة داخلها للأسواق، وتنظيمها⁽¹⁾، وركز العباسيون على إعطاء أهمية للتجارة البحرية، لقلّة أمن الطّرق البرية، والوجود الدائم الإضطرابات العسكرية فيها⁽²⁾.

وكانت الحكومة في بغداد تأخذ الضرائب على التّجار والأمتعة وفق تعريفه ثابتة، والتي كانت تتغيّر من حين لآخر فلقد قرّر عضد الدولة البويهى سنة 372هـ/982م ضريبة على أسواق الدّواب والحمير والجمال والبغال، وجعل صناعة القزّ، والثلج محتكرة من طرف الحكومة، وزاد في الرّسوم القديمة، وفي هذا قال الشّاعر:

أفي كلّ أسواق العراق إتاوة+++++++++ وفي كلّ ما باع إمرؤ مكس درهم⁽³⁾.

ومع ذلك كان لتجار العراق ثروات واسعة تدلّ على إرتفاع رقم أعمالهم⁽⁴⁾، ودليل ذلك أنّ السّفاح إقترض مليون دينار من تاجر يهودي في الكوفة، وهو مبلغ لم يكن موجوداً في بيت مال المسلمين وقتها، وليس

كانت تعن من وطأة الضّرائب، ويتدّمرون من الضّيق الإقتصادي والبؤس الإجتماعي، ولقد بلغ خراج المنطقة -حسب قدامة بن جعفر في كتابه الخراج- نصف مليون دينار في 237هـ/848م، وهو أكثر من خراج دمشق والبصرة، والكوفة، وأرمينية، أنظر: القزويني، آثار، ص77، وفايزة الكلاس، قرامطة البحرين من قطع طريق الحج إلى اقتلاع الحجر الأسود، بحث مقدّم إلى ندوة مكّة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية 1426هـ، ص310.

⁽¹⁾ ولقد كانت بغداد قبل بنائها من طرف المنصور مركزاً تجارياً محلياً، تقوم فيها سوق عظيمة في كلّ شهر مرّة، فيأتيها تجار فارس، والأهواز وسائر العراق، ولقد كان العرب يعرفون أهمية موقعها، وهم من أشاروا على المنصور ببناء عاصمته في هذا الموقع لتوسّطه المواصلات المحلية والإقليمية البرية والنهرية، ولقد رسّخ المنصور مبدأ هام لدى الدولة العباسية، وهو الإهتمام بالتجارة في بغداد، ومراقبة أسعار الأسواق باستخدام نظام البريد في سائر أنحاء الدولة، وإنصاف الرعية من إستبداد التّجار، وإستفادات الدولة من عامل مهم في رخائها التجاري، وهو أنّها صارت عاصمة للعالم الإسلامي بأسره، وعرفت في العالم بأنّها مركز الحاكم الأعلى للمسلمين، فكانت تشدّ إليها الرّحال، كما أنّ العراق إستفاد من إرث الدّول الفارسية القديمة في التجارة مع الهند والصّين، والإفتتاح على الخليج العربي، والمواصلات النهرية رغم كونه إقليمياً برياً بالأساس، حيث كانت بغداد أيضاً قطب القوافل التجارية القادمة من إيران أو من جزيرة العرب، وبلاد الشّام أيضاً، أنظر: يوسف رزق الله غنيمه، تجارة العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العراق، بغداد، 1341هـ/1922م، ص45-50.

⁽²⁾ فينوس علي ميشم، دور الخلافة دور الخلافة العباسية في تقوية النشاط التجاري مع القارة الهندية وتطويره، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الأول، 2012م، ص293.

⁽³⁾ غنيمه، تجارة، ص52.

⁽⁴⁾ إلتهم التّجار في العصر العباسي بالخفة في الدّين، وإهمال فروضهم حتّى قالوا (صلاة التّجار)، وهذا على الرّغم من شهرة عدد هام منهم بأعمال خيرية في المجتمع كالتصدّق، وتجهيز الحجّاج، وفداء الأسرى في بلاد الرّوم، وعندما كانت الفتن تحدث كان التّجار ينقلون بضاعتهم من الدّكاكين إلى بيوتهم الخشبية خوفاً من نهبها، وهذا ماحدث في هجوم القرامطة على بغداد سنة 315هـ/925م، أنظر: غنيمه، تجارة، ص54، ونعمة ساهي حسن ونجاة خير الله كاظم، المعاملات التجارية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي من خلال مؤلّفات القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي (ت384هـ/994م)، مقال مشترك منشور في مجلة أبحاث ميسان، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2008م، ص4.

هذا المثال الوحيد لثراء تجار العراق، ومن ذلك أيضاً أنهم كثيراً ما أقرضوا الأمراء، والخلفاء، وموظفي الدواوين مبالغ كبيرة، ولنا مثال في مصادرة المقتدر بالله لآل الجصاص - باعة الجواهر - بمبلغ مليوني دينار⁽¹⁾.

وكان موقع العراق الممتاز، وصلاحيّة نهري دجلة والفرات للملاحة وإتصالهما بالبصرة وإشرافها بدورها على ساحل الخليج العربي أمرٌ يفسّر إهتمام العباسيين بالمشرق أكثر من المغرب، وبخاصّة أنّ البحر المتوسط صار غير آمن في القرنين الثالث والرابع الهجريين/التاسع والعاشر الميلاديين متأثراً باستفحال القرصنة، ولقد حسن الخلفاء العباسيون الأوائل العلاقات مع حكّام الشعوب الآسيوية، وعلى رأسها الهنود لتأمين التجارة، والمواصلات البحرية والبرية على أساس المنافع المتبادلة بين الطرفين، وأدّى ذلك إلى تأسيس عدّة مراكز تجارية عربية فيها، ورافق ذلك إستيطان جاليات عربية كبيرة في المدن الساحلية الهندية⁽²⁾، ولقد أدّى البريد الذي إعنتى به العباسيون إلى تأمين الطرق التجارية البرية فلقد كان العمال يكتبون للخلفاء بكلّ ما يحدث لكي ينظروا فيه⁽³⁾.

والملاحظ أهمية تركيز التجارة العباسية مع المشرق، في حين أنّ المغرب لا يخلو من كثير من هذه البضائع لأنّ سيطرة الدولة العباسية على المشرق بدأت قوية بما يضمن سلامة الطريق، وأمن التجار، وإمكانية الرجوع إلى القضاء عند التنازع إضافة إلى توفر المواصلات النهرية باعتبار أنّ العراق بلد نهري متصل بالخليج الفارسي، وكثرة التجار الفرس ومعاملاتهم العريقة مع العراق، والشرق الأقصى، والهند، وجزر الهند⁽⁴⁾.

وموقع العراق ساعد على نموّ التجارة فيه، حيث كان وسطاً بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين من جهة، والجزيرة العربية والشام وشمال إفريقيا من جهة أخرى⁽⁵⁾، وعلى الشاطئ الغربي للهند ازدهرت عدّة مراكز تجارية أقام فيها آلاف التجار المسلمين من رعايا الخليفة العباسي، وكانت لهم فيها مساجدهم وقضاتهم⁽¹⁾.

¹ غنيمّة، تجارة، ص 54.

² فينوس، دور الخلافة، ص 294-295.

³ نفسه، ص 300.

⁴ رفعت العري، الجاحظ وآراؤه الإقتصادية في ضوء كتابه التبصر بالتجارة، رسالة مقدّمة إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة ماجستير آداب في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط عبد الرزاق حسين، جمادى الأولى 1435هـ/ماي 2014م، ص 124.

⁵ صالح الحمارنة، دور الأبلّة في تجارة الخليج، مقال منشور في مجلّة المؤرّخ العربي، العدد (5)، ص 44.

وفي منتصف القرن التاسع الميلادي كانت السفن التجارية العربية تبحر بانتظام إلى ميناء كانتون في الصين،

وكانت هناك مستعمرة غنيّة للتجار المسلمين قرب مومباي في الهند، وكانوا أيضًا معتادين على التجارة مع موانئ شرق إفريقيا وجزره⁽²⁾.

ولقد إنتعشت التجارة في الخليج العربي منذ أن نجح الفرس في إجتذاب التجارة المتّجهة إلى بلاد الروم لتمرّ بالخليج العربي أي بحر فارس، ولم يُسفر عن الفتح الإسلامي أية أهمية في إخراج المنطقة من حركة التأثير التجاري باعتبارها ذات موقع جغرافي مهم مع كونها مركز أساسيًّا في شبكة خطوط المواصلات التجارية، بل على العكس من ذلك فإنّها إزدادت قوّة خلال العصر الإسلامي، وبلغت أوجّها خلال القرنين الثالث والرّابع الهجريين، كما أنّ الفرس عرفوا أيضًا بالتجارة وركوب البحر⁽³⁾.

وكانت أهم مدن جنوب العراق مينائي البصرة والأبلة⁽⁴⁾، وكانا مركزين تجاريّين عالميين، وكان للتجار فيهما جهابذة، وكتّاب، ومجاسين، وكانت لهم نقابة يرأسها رئيس التجار⁽⁵⁾، وكانت البصرة عصب الحياة التجارية في العراق، ومنفذًا بحريًّا هامًّا، ولهذا جعل العباسيون البصرة عاصمة لإقليم شرق الجزيرة العربية؛ وفيه عُمان، واليمامة، والبحرين، وحُفرت أيضًا قناة بين دجلة والفرات لتربط بغداد بالشام، والجزيرة، وآسيا الصغرى، ويُسر الإلتصال ببلاد فارس⁽⁶⁾.

ولقد كانت البصرة مثلاً عصب الدولة العباسية فهي معقل أثرى التجار الذين تمتد تجارتهم شرقًا إلى الهند والصين، وغربًا إلى أقصى بلاد المغرب، وجنوبًا إلى الحبشة، وكانت تحمل إليها كلّ البضائع المعروفة وغير المعروفة في العراق، وصارت مقصد الناس للإقامة، وبنوا فيها القصور والحدائق، وكان مينائها مركزا لرؤسّ مئات السفن التجارية يوميًّا، ولاعجب أن تكون جباية الدولة من أصغر تاجر فيها مائة ألف دينار في العام⁽⁷⁾.

¹ نفسه، ص 46.

² جلوب، إمبراطورية، ص 468.

³ الجبر، الحياة، ص 57.

⁴ الأبلة: وهي بلدة على شاطئ دجلة في زاوية الخليج الذي يدخلون منه إلى مدينة البصرة، وهي أقدم من البصرة لأنها من بناء التبت، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 77.

⁵ أحلام يوسف، العاقبة في العصر العباسي، ص 4.

⁶ قمر، دور، ص 68.

⁷ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 170.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وعلى سبيل الذكر لا الحصر فإنّ تاجرًا واحدًا من البصرة في القرن السادس للهجرة إسمه الحسن بن العباس حاز على مراكب تسافر إلى أقصى بلاد الهند، والصين، وكان مقدار ما يتمّ تحصيله من ضرائبه مائة ألف دينار سنويًا، وقس على ذلك تجارًا كثيرين في كثير من الثغور البحريّة - وما أكثرها - ففي عدن كان ضمان أعشار المراكب في القرن الرابع الهجري مائتي ألف دينار، وفي القرن السادس الهجري مائة وأربعة عشر ألف دينار، والظاهر أن جباية تلك الأعشار كانت أقل في العصر العباسي من خلال رسالة علي بن عيسى التي كتبها للخليفة المقتدر سنة 306هـ/918م، وذكر فيها أنّ ضرائب المراكب في البصرة كانت 22575 دينار⁽¹⁾.

وكان تشجيع الخلفاء للتجارة، وحياة الترف التي عاشوها أدت إلى إزدياد الإهتمام بالتجارة، وجلب البضائع النادرة، وصرار التجار من أهل النعمة واليسار، ومن عليّة المجتمع بل إنّ بعضهم وصل إلى الوزارة مثل محمّد بن عبد الملك الزيّات وكان ابن تاجر معروف للزيّات في أيّام المأمون، وكان فخر الدولة بن جهير للوزارة أيّام القائم بالله (422-467هـ/1030-1074م) وكان تاجرًا أيضًا⁽²⁾، بل وبلغت الثروة في

المدن العباسيّة درجة مذهلة لبعض التجار، وخصوصا بائعي المتاع الثمينة كالمجوهرات والريّاش، وغيرها، وذلك في إصطخر⁽³⁾، وسيراف⁽⁴⁾، وبغداد نفسها، إضافة إلى ثروات المقرّبين من الدولة من الأطباء والمغنّين، والندماء، والشعراء، وحتىّ التجار لم يكونوا يأتنون على أموالهم إلا بالتقرب من السلطان⁽⁵⁾. كما إشتدّ التنافس العباسي-البيزنطي من أجل التجارة في جنوب الإتحاد الروسي وأوكرانيا، ويدلّ على ذلك المسكوكات المعثور عليها في هذه المناطق، وهيّ قطع نقدية من سكّ الحكومتين، وإنّ هذا يدلّ على سعة التبادل التجاري، وثروات الدولتين⁽⁶⁾.

¹ نفسه، ج2، ص86.

² فينوس، دور الخلافة، ص301.

³ **إصطخر**: هيّ مدينة متوسطة من أقدم مدن فارس وأشهرها، وبينها وبين شيراز إثنا عشر فرسخًا، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج3، ص211، وهذه المدينة في مقاطعة فارس حاليًا، ولقد صارت أطلالًا، وتقع قرب الأثار القديمة في المدائن، أنظر: سوردال، معجم، ص120.

⁴ **سيراف**: مدينة عظيمة على بحر فارس، مرتبطة بسفن الهند، وهيّ على سفح جبل، ومينائها بعيد عنها، وليس بها زرع ولا ضرع، إنّما عمل أهلها التجارة فقط، وبينها وبين البصرة مسيرة سبعة أيّام، وبينها وبين شيراز ستون فرسخًا، وهيّ كثيرة العمران، ودورها على شكل طبقات، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص294-295.

⁵ زيدان، التمدّن، ج2، ص167-168.

⁶ henry pyrenne, les villes du moyen age, essai d'histoire economique et sociale maurice lamertin editeurs, 58-60, rue goudenberg, bruxelles, 1927, p.48-49.

ولاشكّ أنّ ازدهار التجارة كان مرتبطاً بتطوّر الإنتاج المحليّ كمّا وكيفاً في الصنّاعة والزراعة، وهوّما كان متوقّراً في بغداد، والعراق عموماً، وأبرزها المنسوجات، والأحذية، والأدوات النحاسية⁽¹⁾، وكثيراً ما كانت الدولة العباسية في العصر الأوّل تشجّع التجار، وتعوضهم عن الخسائر مثلما فعل المعتصم حينما عوّض التجار عن حريق الكرخ سنة 225هـ/840م في عهد سلفه، ووهب التجار خمسة ملايين دينار⁽²⁾.

ونتيجة التوسّع في التجارة وحركة الأموال عموماً قامت بيوت الجهبذة⁽³⁾، والتي تشبه إلى حدّ كبير البنوك في

العهد الحاضر، وانتشر الصرافون⁽⁴⁾، والسماسة، وحتىّ المرابين الذين كان معظمهم من اليهود نظرًا لتحريم الإسلام للرّبا، وتدقّقت نتيجة كلّ هذا ثروات طائلة على خزائن العباسيين⁽⁵⁾.

وفي القرن التاسع الميلادي حدثت تطوّرات كبيرة في المجتمع العباسي من خلال التحوّلات الاجتماعية نتيجة الانقلابات الاقتصادية والصناعية، فتجمّعت الثروات في أيدي مجموعة قليلة، وصارت للبيوتات

¹ فينوس، دور الخلافة، ص 301-302.

² يوسف، العاقبة، ص 5.

³ ومهنة الجهبذ التي تعود إلى الحضارة الفارسية قبل الإسلام إستمرت وازدهرت في العصر العباسي، وشاع استعمال هذه اللفظة للدلالة على المسؤول المالي أو المحاسب بالمعنى الشائع حالياً، تولّى أمر الوارد المالي وتدقيق الحسابات، وتردّ إشارات في العصر العباسي مضمونها أنّ هؤلاء الجهابذة كانوا غالباً تجارًا إستفادت منهم الدولة في تغطية حاجياتها الملحة للمال، كما قام بعضهم بحفظ الأموال العائدة لبعض كبار رجال الدولة، وهوّ ما يرجّح أنّ بعض التجار كانوا عرضة للمصادرة (وربما كانت وسيلة لتبييض الأموال) من خلال ما أودعه وزير المعتضد سليمان بن وهب عند جهبذه ليث، ولما نكب الوزير تعرّض ليث لإستجواب، وأصرّ على أنّ ماله هوّ خالص له لأنّه رجل تاجر، كما ورد أيضًا أنّ ابن الفرات أودع في وزارته الثاوية سنة 301هـ/916م مبلغ سبعمائة ألف دينار عند تاجرين هما يوسف بن فحاس وهارون بن عمران اللذين آلت عليهما لاحقًا جهبذة الأهواز، ورغم التباين في عمل الصيرفي وهوّ تقييم النقود وتسليفها، وبين واجبات الجهبذ كموظّف مالي للجباية فالقول بأنّ الجهبذ هوّ الصيرفي الرّسمي يبدو مقبولاً إذا أخذ في الإعتبار تدرّج مهام الجهبذ في العصر العباسي، وكان جهابذة الإدارة المركزية يعيّنون في إطار تعيين موظفي ديوان الخراج، ويعيّنهم الوزير مباشرة، أمّا في الولايات فيعيّنهم العامل، ويعيّن الوزير في بعض الولايات المهمة من أجل الإشراف على جباية الضرائب فيها، أو يسمح الوزير للرّعية باختيار الجهبذ كما حدث في قم لإرضاء أهلها، أنظر: القاضي أبوعلي المحسن بن علي التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 1995م، ج 8، ص 99-100، وغيداء خزنة كاتب، الجهبذة في العراق وتطوّرها حتىّ القرن الرابع الهجري، مقال منشور في مجلّة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (26)، العدد (2)، 1999م، ص 374-375.

⁴ الصراف: كان الصرافون مع جهابذة أساس المعاملات المالية في إقتصاد العالم الإسلامي في العصور الوسطى، والصراف إختصّ في مبادلة العملات المعدنية على أساس الوزن والقيمة، والإقراض بالفوائد الربويّة، وكان أغلبهم من اليهود مع تواجد بعض النصارى، أنظر: سوردال، معجم، ص 560.

⁵ فينوس، دور الخلافة، ص 302.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

التجارية مكاتتها على صعيد السلطة⁽¹⁾، وكان التجار والباعة يتعاونون في أوقات الفوضى والسلب والنهب، وفي صدّ هجمات العيارين، والشطّار والعامّة على محلاتهم، وكان التجار يتعرّضون في بعض الأحيان إلى مصادرات من قبل الحكومة، التي قد تستولي على أموالهم قبل وصولها إلى الأسواق، كما أنّ الخلفاء كانوا أحياناً يقترضون الأموال من أجل سداد نفقات الدولة⁽²⁾، ولكن ابتداءً من العهد البويهي بدأت أوضاع التجار تتأرجح ما بين الركود والإنتعاش، ولكن إنتهى الأمر في نهاية المطاف إلى فوضى عارمة في العراق أدّت إلى هجرة أكثر التجار ثراءً إلى بلاد الشام، وغيرها من الأقطار الإسلامية⁽³⁾.

كما أنّ المجتمع العراقي في العصر العباسي تميّز بالجمود الطبقي الكبير، ويدلّ على ذلك الفصل بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة الاجتماعية، وهو ما يلاحظ أيضاً من خلال القيود على الزواج⁽⁴⁾.

ت) أخماس المعادن:

وهناك من مصادر الجباية أخماس المعادن، وفيها الظاهرة التي لايجوز فيها الإقطاع لأنها كالماء أي مُشاعة بين الناس كالكحل، والملح، والقار، والقطن، أمّا المعادن الباطنية فكانت الحكومة تقطعها لمن يستخرجها مقابل خمس عائدها، ونظراً لسعة المملكة العباسية فلقد كانت المعادن بها كثيرة⁽⁵⁾، وتسمّى

⁽¹⁾ زكاروبيطار، تاريخ الدولة، ص20.

⁽²⁾ مليحة رحمة الله، الحالة الاجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة، جامعة بغداد ومطبعة الزهراء - بغداد، 1970م، ص50.

⁽³⁾ أحلام يوسف، العامّة، ص5.

⁽⁴⁾ أحمد العدوي، المرأة في العراق خلال عهدي البويهيين والسلاجقة (334-590هـ/945-1193م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، بإشراف الأستاذة الدكتورة منى حسن أحمد محمود، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1424هـ/2004م، ص118.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص87، والمعادن في الدولة العباسية كانت كالآتي: خراسان (الزئبق، والذهب، والفضة، والرخام، وطين الختم، والنوشادر، والزئبق)، وفي ماوراء النهر (الزئبق الكثير، والذهب، والفضة)، وفي بلاد فارس (الفضة، والحديد، والزنك، والكبريت، والنفط، والنحاس، والنوشادر)، وفي سوريا (الحديد، والرخام، والكبريت)، وفي البحرين اللؤلؤ، والعنبر على شواطئه، وكان البحّة في صعيد مصر يدفعون للدولة العباسية أربعمئة مثقال من التبر قبل أن يطبخ ويصقّى، وهذا حتّى عهد المتوكّل، أنظر: زيدان، التمدّن، ج2، ص87-88، ووصول إسماعيل، البريد، ص1324.

الرّكاز، وكانت الأخماس أيضاً في الغنائم، والرّكاز، وما يلفظه البحر، إضافة إلى ما كان يؤخذ من اللّقط في الطّرق، وأثمان الآباق من العبيد، وما كان يؤخذ من اللصوص من الأموال، والأمتعة إذا إنعدم أصحابها⁽¹⁾.

ومن مصادر دخل الدّولة العباسيّة الرّكاز، ومنها كنوز الأقوام البائدة، فهذا الوالي تكين وجد في كنز في مصر ما قيمته خمسمائة ألف دينار من الدّهب، وقس على ذلك حوادث مشابهة⁽²⁾، وعلماء العراق ذكروا أنّ الرّكاز هو المعدن والمال المدفون كلاهما واحد، وليبت المال الحق في أخذ الخمس منهما⁽³⁾.

وكانت هذه المعادن تُقطع إقطاعاً، أو تُضمّن تضميناً بمال معيّن، وهو كثير دون شك، فمعدن الفيروز بنيسابور⁽⁴⁾ بلغ ضمانه في أواسط القرن الرابع للهجرة 758720 درهم⁽⁵⁾، وأفتى الفقهاء بأنّه يجب إخراج خمس المعادن والرّكاز في الحال، ولا يشترط فيه مرور الحول، ويصرف في مصالح المسلمين⁽⁶⁾.

ولكنّ إضطراب جبل الأيمن، وتعرّف الضّامين في الضرائب، وتعاضم قوّة اللصوص والعصابات، وظلم الجند الدّيلمي أدّت جميعها إلى تدهور قطاع الحرف والمناجم خلال عهد النفوذ البويهّي⁽⁷⁾.

ث) المُستغلات وغلّة دار الضّرب:

ومن مصادر دخل الخزنة العباسيّة ما يُسمّى بالمستغلات وغلّة دار الضّرب، فالمستغلات هي ما يُجبي لبيت المال من أسواق، أو منازل، أو طواحين، إبتناها الناس في الأراضي السلطانيّة فيؤدّون عنها أجرة، وذكر ابن خردادبة أنّ مبلغ غلّات الأسواق والأرحاء ودور الضّرب في بغداد كان مليون ونصف مليون درهم، وبلغت غلّات ومستغلات سامراء وأسواقها عشرة ملايين درهم في السّنة⁽⁸⁾.

¹ حسام السّامرائي، المؤسسات، ص 227.

² ابن تغري بردي، النجوم الزّاهرة، ج 2، ص 155.

³ خالد عبد الله الروقي، النظام المالي الإسلامي من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد، رسالة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، بإشراف الدكتور رفعت السيّد العوضي مشرفاً إقتصادياً، والدكتور أحمد يوسف شاهين مشرفاً فقهيّاً، جامعة أم القرى مكّة المكرّمة، 1407هـ/1987م، ص 144.

⁴ نيسابور: مدينة عظيمة كثيرة الفواكه، والخيرات، تنتج قصب السّكر، ومنها إلى الرّي مائة وستون فرسخاً، ومنها إلى سرخس أربعون فرسخاً، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 331.

⁵ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 88.

⁶ الروقي، النظام المالي، ص 152.

⁷ التائب، موقف، ص 115.

⁸ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 89.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ويُضاف إلى ذلك ضرائب الطّواحين في العصر العباسي، ففي بغداد كانت "رحا البطريق" تغلّ مائة ألف درهم في السنّة، وفي الجزيرة إستولى الحمدانيون على جميع طواحينها، وهي بالأهميّة بما كان لأنّ جباية طواحين بلدة واحدة من بلداتها وهي حديثة وحدها بلغت خمسين ألف دينار سنويّاً⁽¹⁾.

ومن مصادر الجباية أيضاً ضرائب الحوانيت والأسواق، والتي بدأت منذ عهد المهدي، وقدّرت إيراداتها في أواسط القرن الثالث الهجري ما يقارب إثنا عشر مليون درهم، وكذلك ضريبة الإرث إنطلاقاً من عهد المعتمد بالله، وأجور العرصات والمستغلّات، وكانت تفرض على الدّور والأسواق، والطّواحين التي بناها الأفراد فوق أراضي حكوميّة⁽²⁾.

ولقد تناقص دخل الدّولة العباسيّة في العصر الثّاني، لكثرة الفتن الداخليّة، وإنفصال عدد من الولايات وإستقلالها، وكثرة النّفقات والفساد، فتعرّضت ميزانيّة الدّولة إلى الإفلاس عدّة مرّات، واضطّرّ الحُكّام إلى فرض ضرائب جديدة على السكّان، وقامت أزمات ماليّة، وتعرّض التّقد إلى الضّعف، فقلّ وزن الدّينار الذهبي الذي كان يُسكّ في بعض الأقاليم، ولكنّ الحُكّام كانوا يعيدون الأمور إلى نصابها كلّما سمحت لهم الفرصة⁽³⁾.

وبلغ من تدهور العملة أنّ الصولي⁽⁴⁾ ذكر في أخبار الرازي سنة 324هـ/935م أنّ السلطة سمحت للناس أن يتعاملوا بالممسوح منها، وذكر مسكويه أن عضد الدّولة⁽⁵⁾ ضرب دراهم من نحاس وفضّة وورصاص، فقاطعها العامّة، فغضب وضرب إسمه على قطع من نحاس وطين، وأرسلها إلى السوق ولم يجهر التّجار برفضها خوفاً منه رغم أنّها لاقيمة لها، وإنخفض في العهد البويهّي وارد الذهب والفضّة إلى بلاد العراق، فانهار سعر صرف الدّينار الذهبي إلى خمسة وعشرين درهماً للدّينار سنة 392هـ/1001م

⁽¹⁾ حسام السامرائي، المؤسّسات، ص 227-228.

⁽²⁾ نفسه، ص 228-229 و 238.

⁽³⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 108.

⁽⁴⁾ الثّائب، موقف، ص 115.

⁽⁵⁾ عضد الدّولة: هو السلطان أبوشجاع فتّاح خسرو (324-372هـ/935-982م)، صاحب العراق وفارس، بن ركن الدّولة الحسن بن بويه الدّيلمي، تملّك فارس بعد عمّه عماد الدّولة، وكثرت أملاكه، واتّسعت دولته، وقتل ابن عمّه عزّ الدّولة، وتملّك العراق، وكان ذو شجاعة، وقسوة، وجبروت وفراسة، وأديباً عالمًا، مدحه كثير من الشعراء أبرزهم أبو الطّيب المتنبّي، وكان متحمّساً للتّشيع، تملّك العراق خمسة سنوات ونصف، وقضى على اللصوص والمفسدين، واستثمر في إصلاح أرضها مليون درهم، وعمّر القناطر والجسور، وبلغت مداخيل مملكته ثلاثمائة مليون درهم سنويّاً، وكان حريصاً على جمع المال، لا يتسامح في أقلّه، وفرض المكوس، وبيّث الجواسيس في كامل أرجاء مملكته، أنظر: الدّهي، سير، ج 16، ص 249-251.

بسبب الغش، وانعدام الثقة في الدولة، فارتفعت أسعار الأقوات⁽¹⁾، كما فرضت الدولة ضرائب على سلك النقود في دور الضرب بنسبة عشرة بالمئة عمّا يُضرب بها من دراهم ودنانير⁽²⁾.

ثمّ إختلّ النظام النقدي في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العباسية نتيجة لسيطرة المغول على المشرق، وقلّة تدفق المعدن النفيس إلى العراق، وكان شائعاً الإختلال في النقد من ناحية العيار، والجودة، والوزن، وكانت القراضة - أي أجزاء وكسور السكّة - شائعة الإستعمال ممّا كان يُسبب معاملات مشبوهة وربويّة⁽³⁾.

ح) الجوالي (الجزية):

كانت الجزية (الجوالي) - وهي الضرائب المفروضة على أهل الذمة - من نصيب الخليفة العباسي رغم أنّ البويهيين صادروها أحياناً، وبلغ جشعهم أن طمعوا في هبات ومساعدات من الخليفة للجهاد ضدّ الروم⁽⁴⁾،

وكانت الجزية غير مفروضة على النساء، والأطفال، والمرضى العاجزين، والرهبان، والشيوخ، فهؤلاء أصلاً معفون من التّجنيد، وعموماً لم تفرض الجزية على عاجز عن الوفاء بها إن كانوا خاضعين، وراضين بحكم المسلمين⁽⁵⁾، حيث كان الهدف من وضع الجزية هوّ مقابل ما يوضع على المسلمين من إلتزامات مالية، وليس فيها نسبة معيّنة بل هيّ على قدر طاقة أهل الذمة من غير إضرار، ولا حيف بهم حسب رأي الفقيه أبو عبيد، وبالمقابل فإنّ من لا يقدر على دفع قيمتها فإنّه يعفى منها⁽⁶⁾.

ولقد شاع تعذيب الجباة العباسيين للفلاحين من أهل الذمة لاستخلاص الجزية⁽⁷⁾، كما نهى الشّارع عن تعذيب أهل الذمة من أجل دفع أموال الجزية بل وخيرهم بين دفعها نقداً أو عيناً⁽⁸⁾، وكان الحدّ الأدنى في دفعها ديناراً واحداً عن كلّ فرد، فاليهود في بغداد كانوا يدفعون أموال الجزية لزعيمهم المسمّى رأس

⁽¹⁾ التائب، موقف، ص 114.

⁽²⁾ الدّخيل، الفوز، ص 36.

⁽³⁾ خصباك، العراق، ص 120.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 122-123.

⁽⁵⁾ شريف، نظم، ص 164.

⁽⁶⁾ الروقي، النظام المالي، ص 116.

⁽⁷⁾ هادي العلوي، فصول من تاريخ الإسلام السياسي، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا-قبرص، الطبعة الثّانية، 1999م، ص 291.

⁽⁸⁾ الروقي، النظام المالي، ص 117.

الجالوت، وذلك وفق مبدأ المعاملة بالمثل لأنّ الروم كانوا يفرضون دينارًا للفرد سنويًا على المجوس، واليهود، والمسلمين⁽¹⁾.

وكان التجمّع الأكبر لنصارى المشرق في بغداد، وفيها بلغ مقدار الجزية في أوّل القرن الثالث الهجري مائة وثلاثين ألف درهم، وفي أوائل القرن الرابع بلغت مائة وستين ألف درهم، ويدلّ هذان الرقمان على أنّه كان ببغداد نحو خمسة عشر ألفًا من دافعي الجزية، أي أنّ النصارى كانوا ما بين أربعين ألفًا إلى خمسين ألفًا، وهذا إذا ما إستثنينا ألف يهودي⁽²⁾، وكان للنصارى مداخيل ماليّة كبيرة من خلال عملهم في مهن شتى ذات مدخول واسع، وبخاصّة مهنة الطّب⁽³⁾.

ولقد خطّط الوزير علي بن عيسى آل الجراح في سنة 312هـ/924م أن يأخذ الجزية من القسسيين، والرهبان، والأساقفة، والفقراء المعدمين من أهل الدّمة في شمال مصر، غير أنّ الخليفة المقتدر بالله ألغى هذا الإجراء بعد أن وصلته شكاوى من الأهالي⁽⁴⁾.

وكانت الجزية في تناقص مستمر بسبب ازدياد أعداد معتنقي الإسلام، وفي أواخر العهد العباسي صار الصّابئة⁽⁵⁾ معفين منها، و"كأنّهم مسلمين"⁽⁶⁾، وأموال الجزية إعتبرت قسمًا من أموال الفيء، أي أنّ صرفها حُدّد في المصالح العامّة للمسلمين⁽⁷⁾.

- الغنائم:

⁽¹⁾ ميمز، الحضارة، ص 96.

⁽²⁾ الحلاق، الأوضاع، ص 67.

⁽³⁾ نفسه، ص 67-68.

⁽⁴⁾ حسام السّامرائي، المؤسسات، ص 226.

⁽⁵⁾ الصّابئة: هم أتباع تقليد ديني محلّي نشأ في حرّان في أعالي بلاد ما بين النّهرين، وهم يزعمون أنّهم على ملّة سيدنا نوح عليه السلام، وهم ليسوا بيهود ولا نصارى، ولكنّهم يقرّون بوحدانيّة الله، ولكنّهم يعتقدون بتأثير النجوم والكواكب، وقف الإسلام منهم موقفه من أهل الكتاب، وديانتهم سرّية، وغير تبشيرية، وإعتبروا من عبدة النجوم، ولكنّهم إنتسبوا لاحقًا إلى الصّابئة المذكورين في القرآن، ولهذا إعتبرهم الخلفاء من أهل الكتاب، وكانوا كثيري العدد نسبيًا، ولغتهم السريانية، ولقد إرتبطوا بصفة إداريين ممتازين بالدولة العباسية، كما إستغلّوا نفوذهم في حماية أبناء طائفتهم، ومن أشهرهم: ثابت بن قرّة، وسنان بن ثابت، وهلال الصّابئ، وأكثرهم حافظ على دينه حينما عمل في الدولة، أنظر: سوردال، معجم، ص 554، والخطيب، معجم، ص 283.

⁽⁶⁾ خصباك، العراق، ص 109.

⁽⁷⁾ الروقي، النظام المالي، ص 119.

لقد شكّلت الغنائم مورداً هاماً من موارد الدولة في عهد المعتمد على الله، ففي سنة 267هـ/880م هزم الموفق طلحة الزنج في قاعدتهم قرب واسط، واستولى على أموالهم فيها، وكانت شيئاً كثيراً، واعتبرها غنائم للمسلمين، وساهمت هذه الغنائم في "إسعاف" بيت المال بحيث تمكّن المسؤولون عن إدارته من أن يسدّوا عجز الميزانية آنذاك، وأشار ابن الجوزي إلى قدوم موارد جديدة لبيت المال سنة 270هـ/883م حينما إنتصر المسلمون على الروم في ناحية طرسوس، وكانت غنائم كبيرة من الذهب والفضة، وكذلك غنم جيش المعتضد ثمانين ألف دابة ضدّ أحد الخارجين الثائرين في 280هـ/893م⁽¹⁾.

والحقيقة أنّ هذه الحروب كلّفت المقاتلة الكثير من الراحة الجسدية والعقلية، ولكن في نفس الوقت عززت من إمكانيّاتهم المادية، وفتحت أمامهم باب رزق يعتاشون منه، فعندما فتح المسلمون أنطاكية في عهد المكتفي سنة 289هـ/902م نال كلّ مسلم ثلاثة آلاف دينار، وستين ماركباً للدولة أعدت للغزو⁽²⁾، وكان يرد للدولة العباسية أموال الصلح من الدولة البيزنطية في السنوات التي تحرز إنتصارات فيها⁽³⁾.

-الصدقات:

ومن موارد بيت المال أيضاً الصدقات، وقد حرّم الفقهاء صراحة الجمع بين أموال الخراج وأموال الصدقات، فالثانية لها أبوابها الشرعية في نفقتها، ومع ذلك كانت الصدقات تابعة لديوان الخراج، وكانت أموالها لا تعزل عنه حيث كان عمال الخراج يجمعون الأموال الظاهرة، كالماشية والمنتوجات الزراعية، أمّا زكاة بقية الأموال كالذهب والفضة فكان يُترك أمر إخراج الزكاة عنها للأفراد⁽⁴⁾، والمال الذي يؤخذ من المسلمين هوّ الخراج عن الأرض الموقوفة كالعراق، والمال الذي يتركه الميت، ولا وارث له فهوّ يدخل إلى بيت المال، وأمّا الزكاة التي يأخذها الإمام فمصرفها إلى الوجوه الثمانية المذكورة في الآية ستين من سورة

⁽¹⁾ جاسم، واردة، ص 139.

⁽²⁾ نفسه، ص 140.

⁽³⁾ الدّخيل، الفوز، ص 36.

⁽⁴⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 226-227.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

التوبة: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَّاتِ الْقُلُوبُهَا فِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"⁽¹⁾.

ومن الضروري أن نعرف أن الدولة في العصر العباسي ظلت تأخذ جباية صدقات الأموال الظاهرة فقط، أما الأموال الباطنة فكانت متروكة لأصحابها يخرجون صدقاتها بأنفسهم⁽²⁾، وكان للزكاة بيت مال خاص بها، أي ميزانيتها مستقلة عن ميزانية الدولة، ولا يجوز إختلاط مال الزكاة بأموال الموارد الأخرى للدولة⁽³⁾.

ج) الضرائب الأخرى:

لم تكن واردات الدولة العباسية تختلف عن واردات سابقتها الأموية، إلا في إستحداث ضرائب جديدة⁽⁴⁾، وفي ما يتعلق بها كان الوضع صعباً للرعية، باعتبار أنها كانت غير محددة بانتظام، وكان فيها المجال واسعاً للتشدد والتعسف، وهي تفرض على أفراد الرعية من دون تمييز في الدين، وتقلصت رقعة الدولة دون أن يحد تقلص في جهازها الإداري، إضافة إلى إرتفاع مستوى المعيشة، وقلة الرقابة على العمال، فساء التصرف وأدى ذلك إلى إبتكار ضرائب جديدة⁽⁵⁾.

وكانت مرافق الدولة كثيرة من جيوش، وأمن داخلي، وقضاء، ونفقات إدارية، وغيرها، وهي أمور لا يمكن توافرها من أموال الزكاة وحدها، فكيف يمكن الحصول على المال الوفير للصراف على المرافق الضرورية والحيوية للفرد والجماعة ما دام لا يجوز التجاوز عن الأبواب الثمانية لمصاريف الزكاة المحددة شرعاً⁽⁶⁾. ولما تضحمت حاجات الدولة العباسية، وكثرت نفقاتها، وظهر نظام الإقطاع (الإلتزام)، ظهرت ضرائب جديدة

فرضت على منتوجات عديدة، وخدمات متنوعة منها: ضريبة الأسواق، والتي وُضعت على الحوانيت في عهد المهدي بإشارة من وزيره أبي عبيد الله سنة 167هـ/783م، وكان واردها السنوي 12 مليون درهم

¹ ابن الجوزي، المصباح، ص 273-274.

² محمد ضيف الله البطاينة، الحياة الإقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طارق-عمّان، ودار الكندي-إربد، د.ت.، ص 256.

³ المزيني، الموارد المالية، ص 49.

⁴ فوزي، تاريخ النظم، ص 353.

⁵ اللدوري، النظم الإسلامية، ص 157.

⁶ المزيني، الموارد المالية، ص 49-50.

في بغداد وحدها، وضريبة الأحداث وهي الغرامات التي تفرض على أصحاب الجنائيات، ولقد أمر المهدي عامله على خراج البصرة أن يضم إليه جباية ضريبة الأحداث⁽¹⁾.

ولقد فرضت الضريبة المنظمة للأسواق ولأول مرة في العصر العباسي الأول، على إختلاف في من فرضها بين المنصور أو ابنه المهدي، وكانت تسمى أول الأمر بالأجرة، ثم شاع إطلاق لفظ المستغلات على الضرائب المفروضة على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس على أرض حكومية، وترواحت المبالغ التي كانت تدفعها هذه الحوانيت بين اثنا عشر ألف دينار في زمن المكتفي، وثلاثة عشر ألفاً في زمن المقتدر، وأمر هو نفسه بإلغائها، و فرضت ضرائب على أسواق الدواب والحمر والبغال، وعلى الأمتعة الصادرة والواردة إلى العراق في 372هـ/982م، وفرضت في 555هـ/1160م ضرائب أخرى على أصحاب السمك والمدابغ، وكافة عروض التجارة، ونجد أن البويهيين قد تفننوا في فرض الضرائب على كل شخص له مدخول، فحدّوا مكوساً على سوق الدقيق، وعشر ثمن المنسوجات الحريرية والقطنية وغيرها⁽²⁾.

ومن مصادر الأموال كانت ضرائب الحوانيت والأسواق، والتي بدأ إعتماها منذ عهد المهدي، وقدّرت إيراداتها في أوسط القرن الثالث الهجري ما يقارب اثنا عشر مليون درهم⁽³⁾، ومعها ضرائب الطواحين ففي بغداد كانت الرحا المعروفة برحا البطريق تغلّ مائة ألف درهم في السنة، وفي الجزيرة إستولى الحمدانيون على

جميع طواحينها حيث كانت إيرادات طواحين بلدة الحديثة⁽⁴⁾ وحدها خمسين ألف دينار سنوياً⁽⁵⁾.

ومن الضرائب المستحدثة أيضاً ضريبة الإرث التي إستحدثها المعتمد، والتي كانت تُجبي من كل ميراث تقريباً، وكانت ثقيلة، وإستمرت هذه الضريبة طيلة عمر الدولة رغم محاولة بعض الخلفاء، والوزراء

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص360، ومحمد الرئيس، الخراج، ص415.

⁽²⁾ صباح الشبخلي، الأصناف والمهن في العصر العباسي: نشأتها وتطورها، بيت الوراق للنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2010م، ص159-161.

⁽³⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص228.

⁽⁴⁾ الحديثة: وهي حديثة الموصل، ببلدة كانت على نهر الفرات في جهة الموصل، على دجلة بالجانب الشرقي قرب الزاب الأعلى، ولم اعد موجودة في القرن السابع الهجري، أنظر: الحموي، معجم البلدان، ج2، ص230.

⁽⁵⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص227-228.

إلغائها⁽¹⁾، وكانت ضريبة الموارث تتمثل في جباية الدولة لنسبة معينة من الورثة على ما يرثونه، وفرضت ضرائب على المراعي، وعلى المنسوجات، وعلى الطواحين، وعلى الماشية⁽²⁾، والموارث الحشرية، وهي الأموال التي لا يُعلم وجود مستحق لها⁽³⁾.

وكما ذكرنا بدأت جباية ضريبة الإرث منذ عهد المعتمد بالله⁽⁴⁾، وكانت ثقيلة ومرهقة، وتُجبي من كل ميراث تقريباً، واستمرت هذه الضريبة طيلة عمر الدولة رغم محاولة بعض الخلفاء، والوزراء إلغائها⁽⁵⁾، ثم أمر المعتضد بأن تردّ تركة من مات من أهل الذمة، ولم يخلف وارثاً من ذوي الأرحام - كما وجب في الكتاب والسنة، وعملاً بقول عمر بن الخطّاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن العباس وعبد الله بن مسعود - وأمر أن يُصرف عمّال الموارث، وأن يُعاد النظر في أعمالها أيام المعتمد، ولكنّ إصلاحات المعتضد توقفت بعد وفاته، ولقيّ الناس من ديوان الموارث الكثير من التعنت والتعسف، بسبب ما فرض عليهم من أموال لم تقرّها السنة، كما حُمل المقتدر على أن يُصدر كتاباً في الموارث سنة 311هـ/923م أمر فيه أن تردّ تركة من مات من أهل الذمة، ولم يترك وارثاً على ملته⁽⁶⁾.

والعشور هي ما تفرضه الدولة على الأموال التجارية الصادرة من البلاد الإسلامية أو الواردة إليها، أو التي ينتقل بها التجار عبر أقاليمها، ولا يؤخذ كاملاً إلى من الحربي، أمّا الذمي فيؤخذ منه نصف العشر، والمسلم ربع العشر⁽⁷⁾، وكانت تفرض بنسب متفاوتة لمن يخضع لها، وتفرض على تجارة أهل الحرب المارة بنسبة عشرة بالمئة من قيمتها، وعلى الذميين خمسة بالمئة، وعلى تجارة المسلمين 2,5 بالمئة⁽⁸⁾، وفتوى علماء العراق أنّه يؤخذ من العشور مقدار مرّة واحدة في السنة، وإن تكرر مرور ذلك التاجر مراراً داخل أراضي الدولة، وهذا نقلاً عن فتوى عمر بن الخطّاب وعمر بن عبد العزيز في ذلك⁽⁹⁾.

⁽¹⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص157.

⁽²⁾فوزي، تاريخ النظم، ص360-361.

⁽³⁾عوض، في رحاب، ص81.

⁽⁴⁾حسام السامرائي، المؤسسات، ص238.

⁽⁵⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص157.

⁽⁶⁾رحمة الله، الحالة الاجتماعية، ص39.

⁽⁷⁾المزيني، الموارد المالية، ص233.

⁽⁸⁾الروقي، النظام المالي، ص139.

⁽⁹⁾نفسه، ص142.

وفي ما يتعلق بالمكوس فإن وضعها كان صعباً، باعتبار أنها كانت غير محدودة بانتظام، وكان فيها المجال واسعاً للتشدّد والتعسف، وهي تفرض على أفراد الرعيّة من دون تمييز في الدّين⁽¹⁾، فنجد من أنواع المكوس في العصر العباسي ضريبة على الحوانيت والأسواق في 167هـ/837م، وضريبة على الإرث في عهد المعتمد، وشاعت الضرائب على البضائع المنقولة برّاً وبحراً في القرن الرابع الهجري ومنها الضرائب التي تجلبها السفن إلى الموانئ أو تخرج بها منها، وأصبحت الضرائب تفرض على الطّواحين، والدّور، والمراعي أحياناً، وكان هناك نوع من الضرائب تحت إسم معونة (جمعها معاون)، وكانت في أصلها نوع من السّخرة تفرض على الفلاحين لحفر التّرع، وإقامة السّدود، ثمّ إستبدلت بضريبة ماليّة تُدفع للحكّام مع ضرائب أخرى ثقيلة كانت مفروضة على أهل الرّيف في ذلك العهد كضريبة الجنود والتي حددها الفقهاء بثلاثة أيّام بلياليها، وكان قوّاد الجند يفرضون أموالاً على الأهالي حينما كانت أيديهم تخلو من الأموال ويجبونها منهم⁽²⁾.

ولقد ألغى المعتضد ضريبة المكس على الأسواق، والتي كانت تُفرض على السّلع التّجاريّة التي تُباع في السوق، وهذا يوضّح أنّ الدّولة كانت في غنى عن هذه الضريبة التي تدرّ على الدّولة مورداً لا بأس به⁽³⁾، ولعلّ أهمّ ما يُلاحظ في العصور العباسيّة المتأخّرة مع سيطرة الأجنبي على الدّولة هو الزّيادات في الضرائب التّقليديّة، وإستحداث ضرائب جديدة، فضريبة الخراج بلغت النّصف، وشاعت أنظمة: الضمان، والإلتزام، والإقطاع، وتدهورت الزراعة، وكثرت الضرائب الإقليميّة بسبب إنفصال الولايات، فتعدّدت الضرائب على السلع الدوليّة، وعلى حرية إنتقال الأفراد بين الولايات⁽⁴⁾، وهذه الزّيادات كانت دون جدوى حيث لاحظنا تناقصاً في المداخل، بما يعني ذلك من تدهور الزّراعة بالرغم من المحاولات الإصلاحيّة⁽⁵⁾.

وذكر ابن الجوزي شيوع ضمان الأراضي في هذه الفترة (257-334هـ/871-956م)، فأورد نصوصاً عديدة في هذا الصّدّد، ويبدو أنّ أموال ضمان الأراضي مثلت مصدراً آخر من موارد بيت المال، ولكنّه في حقيقة الأمر قدّم لبيت المال أقلّ بكثير من ممّا أمكن الحصول عليه من الخراج، فالضّامن كان المستفيد الأكبر من هذه العمليّة، وتفسّر ظاهرة الضّمان وشيوعها بحاجة الدّولة إلى الأموال المعجّلة في هذه الفترة

⁽¹⁾ نفسه، ص 157.

⁽²⁾ خصباك، العراق، ص 108.

⁽³⁾ سلطان، نظرات، ص 101-102.

⁽⁴⁾ فوزي، تاريخ النّظم، ص 361.

⁽⁵⁾ الدّوري، النّظم الإسلاميّة، ص 157.

أي إلى مورد مالي إضافي⁽¹⁾، ولقد كان سلاطين السلاجقة يلجأون إلى سياسة الضمان من أجل جباية الأموال التي فرضوها على الناس في مناطق العراق، وهذا ما زاد من معاناة الناس، وكان المكاس ببغداد يُسمى "مختصّ الحضرة" صلته المباشرة بالسلطان، وكان يُبالغ في أذى الناس، وأخذ أموالهم، وكانوا إذا فرضوا على الخليفة أموالاً فإنه يُضطرّ إلى جبايتها من أهل بغداد، وهذا ما زرع من مكانة الخليفة الدينيّة، ولذلك عمل الخلفاء المتأخرون على التخفيف في الضرائب عن أهل بغداد كلما استطاعوا، مع البذل من أموالهم الخاصّة⁽²⁾.

ونظام الإلتزام المالي في الأرض يسمّى بـ: "القبالة"، وهي أن يتقبّل الرّجل التّخل، والرّزق النابت، والشجر قبل أن يُستحصد، ويُجمع، وهي مكروهة منهّي عنها، وذلك حينما أراد أحد العمّال أن يضمن الأبلّة من عبد الله بن عبّاس بمائة ألف دينار في السنة، فجلده مائة جلد، وصلبه حيّاً، وقاسوا على ذلك أنّها تشابه الثمر الذي لم ينضج، والرّزق الذي لم يحصد، لأنّ المبلغ فيها يكون ثابتاً، وبالتالي تكون فيها شبهة الرّبا، وعلى خلاف ذلك يرى أبو عبيد أنّ تضمين الأرض على الثلث، أو الرّبع، أو في الأرض البيضاء التي لا زرع فيها، فلا تعتبر من القبالات، ولا تدخل فيها، والتي تدخل فيها شبهة الرّبا⁽³⁾.

كما إنتشرت في العراق آنذاك المواخير والحانات، وغيرها من دور البغاء، وكان يغشاها عليه القوم، ولعظمة دخلها نجد أنّ عضد الدولة لجأ إلى مراقبتها، ومحاسبتها ماليّاً، وفرض الإتاوات عليها، ولقد قدر ابن الجوزي إرتفاع المواخير التي كانت تجبى فقط من مواخير الشاطيء الغربي من دجلة بألف وثمانمائة دينار يومياً، وهي ضريبة إستمرت طيلة العهد البويهي، وتخلّص منها المقتدي في 469هـ/1076م للتودّد للعامة، وكانت في العصر السلجوقي إنتفاعاً لشحنة بغداد⁽⁴⁾.

وفيما يتعلّق بالإحتكار نجد أنّ الحكومة العباسيّة لجأت إلى إحتكار عدد من الصناعات إمّا لمردوديتها العالية، والتي تحتاج إلى أموالها، ومنها الثلج، والقر، والطّراز، وحتّى الخل والصابون⁽⁵⁾، والإحتكار هوّ من أبرز أنواع الظلم الممارس في الإقتصاد من طرف رجال الدولة، وكان هدفه السيطرة على التّفقات وضمان الوصول إلى موارد الأموال، ولاسيّما مع إمتلاك الدولة لقوّة السلاح فتصير المنافسة بذلك منعدمة، ويسود

⁽¹⁾ جاسم، واردات، ص140.

⁽²⁾ رحمة الله، الحالة الاجتماعيّة، ص34.

⁽³⁾ الروقي، النظام المالي، ص133.

⁽⁴⁾ العدوي، المرأة، ص130.

⁽⁵⁾ الشبخلي، الأصناف، ص163.

الإحباط في الميدان الإقتصادي، والهدف من كل ذلك ليس خدمة الصالح العام بل تلبية طلبات البلاط المتنامية⁽¹⁾.

وهذا ما تشدد ابن خلدون⁽²⁾ في التحذير منه؛ بحيث يتسبب الإفراط في النفقات نتيجة للترف، والتوسع في المعيشة، وكثرة العطاء للجيش إلى زيادة الضرائب، فكسدت الأسواق، وغاب حافز الإستثمار والإنتاج، وتدهور الإقتصاد بشكل تدريجي، وهو ما حدث في الدولة العباسية في آخر أيامها "فكثرت المغارم حتى فُرِضت على الحاج في الموسم".

خ) القروض:

والدول الحديثة تعتمد في سدّ عجز الميزانية على القروض، أما الدولة العباسية فكانت تنفق ما تدخره من أموال الجباية، فلما قلت؛ وازدادت النفقات بالموازاة مع ذلك، ولم يتوفّر المال نتيجة تفاقم الإنفاق العسكري، لجأت إلى إستخراج الأموال من أهل الثروة بالمصادرة، وخصوصاً من كبار موظفيها كالوزراء، والعمال، والكتّاب، وهم الذين أثروا بالإختلاس، وإستغلال النفوذ، والرشاوى وغيرها (أنظر الملحق رقم 13)⁽³⁾.

ولكنّ الدولة لجأت في بعض الأحيان إلى الإستدانة من التجار مقابل أوراق لم يحل أجلها، وكانوا في أكثر ذلك يتعاملون مع اليهود - وهم الأكثر إرتباطاً بالمراباة - وكان هؤلاء يأخذون فوائد على القروض عشرون بالمائة، ومن أبرز من تعامل بالربا الوزير علي بن عيسى الجراح الذي كان إذا احتاج إلى المال - وليس له مورد معين - يقترض من التجار على سفاتج وردت من الأطراف، ولم تُفتح بعد، وكان مقدار ما يدفع عليها من الربا دائق ونصف عن كل دينار في الشهر، فإذا إستدان عشرة آلاف دينار بلغ رباها في الشهر ألفان وخمسمائة درهم، وأشهر من كان يتعامل معهم من صيارفة اليهود تاجر من الأهواز إسمه يوسف بن فنحاس، وآخر إسمه أهرون بن عمران، وبقي هذا الإجراء متبّعاً لمدة ستة عشر سنة، ولكنّ هذا يختلف عن مفهوم المديونية العامة لدى الدول، والشائع في زماننا⁽⁴⁾.

د) المصادرات:

1) تعريفها:

⁽¹⁾ عبد المجيد مزبان، النظريات الإقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية وإجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 170.

⁽²⁾ المقدمة، ص 470.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ص 96.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 96-97.

قبل الدخول في دراسة المصادرات من الناحية التاريخية وفق الإطار الزمن للبحث، ينبغي لنا من الناحية المنهجية أن نقوم بتعريف المصادرات من الناحية اللغوية، ومن الناحية الإصطلاحية كمفهوم فقهي، وكذلك من كون المصادرات هي عقوبة شرعية ينبغي الإحاطة بماهيتها في كتب الفقه القديمة والحديثة، ووجب أيضاً معرفة حكمها الشرعي، ولاسيما أنّ الدولة العباسية تعتبر نفسها دولة دينية، وخلافة شرعية تحكم باسم الدين الإسلامي وتسير وفق أحكامه.

-تعريف المصادرات من الناحية اللغوية:

عند دراستنا لموضوع المصادرة في اللغة والإصطلاح نجد صعوبة في الوصول إلى معناها الحقيقي على وجه التحديد، ذلك أنّ معظم المعاجم اللغوية لم تتطرق إلى المعنى الإصطلاحي للمصادرة وإكتفت فقط بالتعريف اللغوي لمادة "صَدَرَ"، ولهذا فلقد وجدت لها عدّة معانٍ⁽¹⁾، ويُمكن الإنطلاق في البحث عن تعريف لغوي يُقارب الصّواب، ويُدقق فهمنا للفظ مصادرة من خلال المعاجم الأولى في علوم اللغة، فهذا الجوهري في الصحاح يذكر في مادة الفعل "صَدَرَ"، ويذكر لنا دلالات كثيرة لهذه اللفظة، ولعلّ أقربها للتعريف الإصطلاحي هو قوله أنّ الصّدر هو الطائفة من الشيء⁽²⁾، ولم يأت على ذكر لفظ المصادرة، وذكر أيضاً في مادة "صَدَرَ" أنّ فعل أَصْدَرْتُهُ فَصَدَرَ، أي رجعته، فرجع⁽³⁾، وربّما هي قريبة من المعنى المنشود، لأنّ المصادرات مشابهة من ناحية الفعل لإعادة المال إلى خزينة الدولة، وهو ما لامس معناه الفيروزآبادي حيث ذكر بأنّ المصادرة في اللغة هي مشتقة من فعل "صَدَرَ"، وصادره على كذا أي طالبه به⁽⁴⁾.

ويأتي أيضاً لفظ المصادرة بمعنى المطالبة، فيقال: صادره على كذا أي طالبه به، وهو الذي إختاره الرازي⁽⁵⁾،

وجاء أيضاً في تاج العروس⁽¹⁾ بأنّ فعل صادره على كذا من المال معناه أنّه طالبه به، وأيضاً من كلام كتّاب الدواوين أن يُقال: "صودر فلان العامل على مال يؤدّيه"، أي فورك على مال ضمنه، فالمصادرة لغة:

⁽¹⁾ الشطناوي، المصادرات، ص3.

⁽²⁾ إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ص709.

⁽³⁾ نفسه، ص710.

⁽⁴⁾ مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م، ص423.

⁽⁵⁾ محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، ص150.

"هيّ مطالبة الشخص جبراً بما له على سبيل المفارقة"⁽²⁾.

وهو تعريف لم يذكره الزمخشري وقال بأنّ فعل صادر يعني "صادرت فلاناً على هذا الأمر من نجاح وتصادروا على ماشاءوا"⁽³⁾، وعليه فإنّه في مختار الصحاح تكون مادّة صَدَرَ تعني أنّه حينما يُقال صادره على كذا وكذا، ومثله أصدره فصَدَرَ أي رجعه فرجع، وموضع الرجوع مصدر، فنستنتج أنّ المعنى قريب من فكرة إسترجاع شيء ما⁽⁴⁾.

وإذا إنتقلنا إلى ما كتبه علماء اللغة العربيّة المُحدَثين، وما دَوّنه في معاجمهم اللغويّة، والتي هيّ أساساً جامعة لأقوال أمّهات معاجم اللغة العربيّة الأولى، نتفحّص ما أورده الشرتوني، فيعرّف لنا معنى المصادرة من خلال كلام كتّاب الدّواوين (وكانوا حاذقين بلسان العرب)؛ قائلين: "صادره على كذا من المال أي طالبه به، ويقال صودر فلان العامل على مال يؤدّيه، أي فورك على مال ضمنه، فيقال صادره بثلاثمائة دينار أي طالبه بها ملحقاً"⁽⁵⁾.

إذن؛ فنحن إقتربنا من ضبط التعريف اللغوي للمصادرة، فهيّ لغة: "لفظة مشتقّة من الفعل صادر يُصادر مصادرة، فهوّ مصادِر، أي صادره على دَيْن وطالبه بِالْحاح"، كمصادرة الدّولة أراضي الإقطاع أي إستولت عليها، وجاء معناها أي طالبه بِالْحاح بالأموال، وقام طرف ما يأخذ هذه الأموال عقوبة لمالكها، ودرج من خلال ذلك كتّاب الدّواوين على أنه: "يقال صودر فلان على مال يؤدّيه أي فورك على مال ضمّنه"⁽⁶⁾.

¹ السيّد محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثاني عشر، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1393هـ/1973م، ص299.

² غستان العزّام، المصادرات، ص9.

³ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان،

الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، الجزء الأول، ص540.

⁴ غستان العزّام، المصادرات، ص9.

⁵ سعيد الخوري اللبناني الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم-إيران، 1403هـ، ص637.

⁶ حاتم فهد هنّو الطائي، المكوس والمصادرات في العصر السلجوقي (447-590هـ/1055-1192م)، مقال منشور في مجلّة كليّة التربية

جامعة واسط، العدد: 41، الجزء الرابع، تشرين الثاني-نوفمبر، 2020م، ص135.

ومن التعاريف الحديثة للفظ مُصادرة، هو القول بأنّ الدولة صادرت الأموال: "أي إستولت عليها عقوبة لمالكها"، وأيضًا المصادرة تعني المحاكمة والإستعادة لجزء من الأموال أو المال كلّهُ⁽¹⁾.

ومن خلال التعريفات اللغوية السابقة نجد أنّ المصادرة لغة هيّ مطالبة الشخص جبرًا بمال له على سبيل المفارقة⁽²⁾.

-مصطلحات قريبة من معنى المصادرة:

حينما نبحث في المصادر التاريخية عن عملية إسترجاع الأموال من موظفي الدولة العباسية وغيرهم نلاحظ وجود مصطلحات تؤدّي نفس المعنى تقريبًا من الناحية اللغوية، ونجدها متشابهة، وعلى هذا الأساس فإنّها قد تعني في أحيان كثيرة مُصادرة الأموال سواء بالإرتباط بهذه الممارسات بصورة قبلية أو بعدية.

وهذه المصطلحات هيّ: الإستصفاء، المُصالحة، النهب، الإلزام، الإقرار، المطالبة، القبض، الإستخراج، والأخذ، والنكبة.

-الإستصفاء: في اللغة إستصفى مال فلان أي أخذه كلّهُ من مصدر الفعل "صَفُو"، ويُقال أخذ صَفُو مالي أي خالصه⁽³⁾، وإستصفى ماله تعني أخذه كلّهُ وهو لفظ مجازي من المصدره صفاء، وهو مجاز أيضًا⁽⁴⁾.

ولقد أطلق إسم الإستصفاء على عملية مصادرة أموال موظفي الدولة بعد عزلهم، فكان المال يُتداول بالإستصفاء "كما يُتداول بالمتاجرة"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ البيومي إسماعيل الشرييني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص22.

⁽²⁾ غستان العزّام، المصادر، ص9.

⁽³⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ج2، ص653.

⁽⁴⁾ الزبيدي، تاج العروس، ج38، ص427.

⁽⁵⁾ الرفاعي، عصر المأمون، ص300-301.

-المصالحة: وهي في اللغة مأخوذة من كلمة الصلح بالضم، أي السلم، وهو مصدر لإسم المصالحة، ويُقال وقع الصلح، أو وقعت الصلح⁽¹⁾، وهي المصالحة بفتح الميم، وهي الصلاح بكسر الصاد، وإسمها الصلح يُذكر ويؤنث، ويُقال أيضًا إصطلحا، وتصالحا، وإصالحا أيضًا مشددة الصاد⁽²⁾.

-النهب: بفتح النون والهاء من الغنيمة، والإنتهاب هو أن يأخذ ما يشاء، وحين نقول: أنهب الرجل ماله فانتهبوه، ونهبوه وناهبوه، وكل ذلك له معنى، ويُقال لما نهب نُهبي⁽³⁾.

-الإلزام: مأخوذة من ألزم فلان المال أو العمل أي أوجبه عليه، ويُقال أيضًا ألزمه به، وأصل الفعل لَزِمَ⁽⁴⁾.

-الإقرار: وهو لغويًا من فعل أقرَّ أي سكن وإنقاد⁽⁵⁾، والإقرار بالحق الإقرار به، ومنها قرره بالحق غيره حتى أقرَّ⁽⁶⁾، والإقرار هو الإذعان للحق، والإقرار به، أقرَّ بالحقٍ إعترف به، والإقرار: إثبات الشيء إمامًا باللسان أو بالقلب أو بهما جميعًا⁽⁷⁾.

-المطالبة: وهي لغويًا من طلبت الشيء طلبًا، وطلبه بكذا مُطالبة⁽⁸⁾، وطلبه مطالبة وطلبًا: طلبه بحق له عليه والإسم الطلَّب والطلبية، والطلب بالكسر ما يُطلب⁽⁹⁾.

-القبض: وهي مأخوذة من قبض الشيء قبضًا أي أخذه، وهي عكس البسط، ويُقال صار الشيء في قبضتك أي في ملكك، ودخل مال فلان في القبض (بفتح الباء)، أي صار في مال قبض من أموال الناس⁽¹⁰⁾، وقبضه بيده يقبضه: تناوله بيده، وعليه بيده: أمسكه، ويده عنه: إمتنع عن إمساكه، فهو قابض،

⁽¹⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ج 1، ص 656.

⁽²⁾ الجوهري، الصحاح، ص 383.

⁽³⁾ الجوهري، الصحاح، ص 229.

⁽⁴⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ج 2، ص 1140.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 2، ص 336.

⁽⁶⁾ الجوهري، الصحاح، ص 790.

⁽⁷⁾ الزبيدي، تاج العروس، ج 13، ص 395-396.

⁽⁸⁾ الجوهري، الصحاح، ص 172.

⁽⁹⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ص 172.

⁽¹⁰⁾ الجوهري، الصحاح، ص 1100.

وقَبَاضٌ، وقَبَّاضَةٌ، ووضدَّ بسطه، وفي المجاز قبض فلان على غريمه، وقبض الحاكم على العامل⁽¹⁾، والقَبْضُ أيضًا هو جمع الكفِّ على الشيء، وأخذُه⁽²⁾.

وكذلك القَبْضُ ما قُبِضَ من أموال النَّاسِ⁽³⁾، وقبضه المال تقبيضًا: أعطاه في قبضته، أي حوله إلى حيزه⁽⁴⁾،

والقَبْضَةُ والقَبْضُ: المُلْكُ، كأن تقول هذه الدَّارُ في قبضتي، وقَبْضِي: كما تقول في يدي⁽⁵⁾، ويُستعار القَبْضُ للتصرّف في الشيء وإن لم يكن فيه، مثل: قبضت الدَّارَ والأرضَ أي حُزْتُها⁽⁶⁾.

-الإِستِخْرَاجُ: والإِستِخْرَاجُ من خرج خروجًا، ومَخْرَجًا، والإِستِخْرَاجُ كالِإِستِنباطِ⁽⁷⁾، وإِخْتِرجه أو إِسْتِخْرَجَه: طلب إليه أو منه أن يخرج، وكذلك إفتعل الخروج منه⁽⁸⁾، إِسْتِخْرَجَه أي إِسْتِنبَطَه، كإِخْتِرجه وهذا معناه إِسْتِنباطُ الماء من البئر، وطلب خروجه⁽⁹⁾.

-الأِخْذُ (الأموال المنقولة): من أَخَذَتِ الشَّيْءَ أَخْذًا أي تناولته، ويُقال الأِخْذُ أي الأَسِيرُ⁽¹⁰⁾، والأِخْذُ أيضًا التناول كالتأخُّذ، والسَّيْرَةُ، والإِيقاع بالشَّخْصِ، والعقوبة⁽¹¹⁾، وأخذ فلان بذنبه أي عاقبه عليه،

وأخذَه بمعنى حبسه⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 651.

⁽²⁾ الزبيدي، تاج العروس، ج 19، ص 5.

⁽³⁾ نفسه، ج 19، ص 7.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 19، ص 9.

⁽⁵⁾ الزبيدي، تاج العروس، ج 19، ص 10.

⁽⁶⁾ نفسه، ج 19، ص 12.

⁽⁷⁾ الزمخشري، أساس البلاغة، ج 2، ص 48.

⁽⁸⁾ الزبيدي، تاج العروس، ج 5، ص 515.

⁽⁹⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ص 265.

⁽¹⁰⁾ الجوهري، الصحاح، ص 569.

⁽¹¹⁾ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 330.

⁽¹²⁾ الشرتوني، أقرب الموارد، ص 6.

والأخذ هو خلاف العطاء أي التناول، وقال بعضهم الأخذ حوز الشيء، وقال آخرون: هو في الأصل القهر والغلبة، وإشتهر في الإهلاك والإستئصال، وأخذَه يأخذه أخذًا: تناوَلَه⁽¹⁾، وفي المجاز الأخذ معناه الإيقاع بالشخص، والأصل بمعنى القهر والغلبة، والعقوبة، ولكن الأصل كله هو حوز الشيء وتحصيله، وذلك تارة يكون بالتناول كقولك: أخذنا المال، وتارة تكون بالقهر، كقوله تعالى: "لا تأخذه سنة ولا نوم" (البقرة/255)⁽²⁾.

-النكبة: والنكبة في اللغة واحدة نكبات الدهر، تقول: أصابته نكبة، ونكب فلان فهو منكوب، وأصلها من نكبه الحجارة نكبًا أي لثمته، وخدشته⁽³⁾، ونكبه تنكيبًا أي نحاه، وهو فعل لازم متعدٍ، ونكب الإناء: أراق ما

فيه، ونكبت الحجارة رجله: لثمتها، أو أصابتها، والنكبة (بفتح التّون) هي المصيبة⁽⁴⁾.

وكذلك في اللغة نكب الإناء أي إستنظف ما فيه، ونكب كنانته أي نكسها وأخرج ما فيها⁽⁵⁾، ونكب الإناء: أراق ما فيه، ونكب الدهر فلانًا نكبًا أي بلغ به، ونكب الشيء أي طرحه⁽⁶⁾، والنكبة بالفتح هي المصيبة من مصائب الدهر، وهو مجاز مأخوذ من نكبه الحجارة أي لثمته⁽⁷⁾.

فالنكبة إذن هي أي مصيبة يتعرض لها الإنسان سواء أكانت في ماله أو في بيته، وبما أن المصادر كانت تعتبر خسارة للثروة، أو جزء منها فإنها كانت تعتبر مصيبة، ولهذا كثيرًا ما قرن المؤرخون النكبة بالمصادرة، وهي تقريبًا تؤدي نفس المعنى⁽⁸⁾.

-المقاسمة والمشاطرة: وكذلك نجد أن عمر بن الخطاب أخذ شرط أموال عمّاله، كمصادرته لأموال

خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وغيرهم من الصحابة، وهذا يُسمى التعزير بمقاسمة الأموال⁽¹⁾، ولهذا

¹ الزبيدي، تاج العروس، ج9، ص363.

² نفسه، ج9، ص364.

³ الجوهري، الصحاح، ص228.

⁴ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص140.

⁵ الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص302.

⁶ الشرتوني، أقرب الموارد، ص1341.

⁷ الزبيدي، تاج العروس، ج4، ص310.

⁸ شطناوي، المصادر، ص17.

نجد أنّ إسم المصادر أخذ عدّة مدلولات مشابهة له في العصر العباسي كالمقاسمة والمشاطرة أيضاً⁽²⁾.

-التعريف الإصطلاحي للفظ مُصادرة:

لعلّه من الضروري ضبط مفهوم المصادرة من الناحية الإصطلاحية أي الشرعية، أو بمعنى أدق المعنى الفقهي للمصادرة، وذلك لأنّها تتعلّق في هذا الموضوع بعمل من أعمال الدولة العباسية، وهي دولة دينية بالأساس، وكانت قائمة على فكرة خلافة دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، والتأسيس لاعتبار الدين منهاج حياة، وإنطلاقاً من كلّ ذلك فإنّ قرارات الخلفاء وجب أن تكون مشروعة من الناحية الدينية، ولها أساس

من الكتاب والسنة، ولهذا تتساءل هل المصادرة عمل شرعي ديني له تعريف في فتاوى الفقهاء، وفي كتب السياسة الشرعية؟.

ولقد جاء في معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية أنّ المصادرة تعني حكم وليّ الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص إلى بيت المال، وهي كذلك أخذ السلطان أو غيره المال ظلماً⁽³⁾.

وقال بعض الفقهاء أنّها: "تنقيص الملك وأخذ المال"، ووضعوا تعريفات متقاربة للمصادرة منها: "هي حكم وليّ الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص إلى بيت المال، ومنها أخذ السلطان أو غيره المال ظلماً"⁽⁴⁾، وفي تعريف آخر هي الوسائل والإجراءات التي يتخذها الخلفاء والأمراء لإسترداد الأموال التي نهبها المصادرون بطرائق غير مشروعة، وهؤلاء من فئات مختلفة من المجتمع ولهم دوافع مختلفة⁽⁵⁾.

المصادرة هي إنقاص المال والأخذ منه، وهي حكم وليّ الأمر بانتقال ملكية أشياء معينة من الشخص إلى بيت المال، ومنها أخذ السلطان أو غيره المال ظلماً، وهي عقوبة مقرّرة واجبة النفاذ هدفها المال سواء

¹ غستان العزّام، المصادر، ص 13-14.

² الشرييني، مصادرة الأملاك، ص 33-34.

³ محمود عبد الرحمان عبد المنعم، المصطلحات والألفاظ الفقهية، دارالفضيلة، د.م، د.س، ج 3، ص 295.

⁴ غستان العزّام، المصادر، ص 10.

⁵ الرّازي، مختار الصحاح، ص 150.

كان بالضمان، أو بالمطالبة، أو بالإستيلاء عليه بالقوة لصالح الدولة دون أن يكون للشخص المعاقب حق الاعتراض، وأيضاً المصادرة هي إجراء تعمد الدولة بموجبه إلى انتزاع كل أو بعض من أموال الغير جبراً، أو الاحتفاظ بها مؤقتاً، أو أبداً، أو تملكها إلى المضرور إستثناءً، على أن يكون القصد من هذا الإجراء هو معاقبة الجاني، أو الوقاية مما منعت حيازته، أو معالجة وإصلاح حال الناس في الظروف الإستثنائية⁽¹⁾. والمصادرة مصطلح إداري تم إستخدامه بكثرة في الإدارة الإسلامية في العصر الوسيط، وأصله من الصدر أي

مجابهة الشخص صدرًا لصدر أو وجهها لوجه بالوقائع، ويقوم الديوان بمصادرة الأموال التي حصل عليها الموظف بطريقة غير قانونية بسبب سوء إستغلاله لوظيفته، وهذه الوسيلة كانت الطريقة المثلى لإجباره على الإقرار برصيده المالي، ثم مصادرته رسمياً حتى ولو إستدعى الأمر إستخدام القوة، والتعذيب، والسجن⁽²⁾. وعليه يُمكننا أن نعرّف المصادرة إصطلاحاً بأنها بعض الإجراءات التي تقوم بها السلطة لانتزاع الأموال من أصحابها بالقوة دون إعتراض، لحلّ المشاكل الإقتصادية أو السياسية التي تواجه الدولة، فتلجأ إلى مصادرة بعض الأشخاص من أصحاب الأملاك من الأمراء والوزراء والقادة⁽³⁾.

وقيل أيضاً أنها الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الدولة العباسية لإسترداد الأموال التي إستولى عليها بعض موظفي الدولة بطرق غير مشروعة، وشكّلت أحد موارد بيت المال، ولاسيما في العصر العباسي الثاني لما تضمّنته من أموال كثيرة أسهمت في تعزيز موارد الدولة المالية⁽⁴⁾.

ونجد أنّ هذا التعاريف الثلاثة الأخيرة خاصة بالعصر العباسي، حيث شاعت المصادرات وبالأخص في العصور المتأخرة (وهي الفترة موضوع هذه الدراسة)، وهي في لغة الكتاب والدواوين آنذاك تعني المطالبة بالأموال عموماً بغضّ النظر عن واقعها الشرعي أو غير الشرعي، لقول الأزهري: "ومن كلام كتاب الدواوين أن يقال: "صودر فلان العامل على مال يؤدّيه أي فورق على مال ضمنه"، وهو تعبير عام وشامل، فقد تعني الإستيلاء على مال الغير ظلماً، وهو ما يُطلق عليه إسم الغصب، ولكنها في لغة الكتاب والدواوين تختلف

¹ غستان العزّام، المصادر، ص10.

² فوزي، تاريخ النظم، ص370.

³ حاتم فهد، المكوس والمصادر، ص135.

⁴ الطائي (حاتم فهد هنو)، الأزمات المالية في العراق في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وسبل معالجتها، مقال منشور في مجلة جامعة

عن ذلك، فقد تعني المطالبة بالأموال عمومًا بغضّ النظر عن واقعها الشرعي أو غير الشرعي، وهوّ تعبير عام وشامل⁽¹⁾.

ولهذا التداخل بين المصادرة ومفاهيم أخرى لأخذ الأموال من الرعيّة، ولكون مفهوم المصادرة عند الفقهاء الأوائل يتّصف بمفهوم الإتساع والشمول، وتنضوي تحته معظم صور أخذ المال، ونزع الملكية، مشروعة كانت أم غير مشروعة وأيًا كان سببها، ولكلّ هذه التداخلات نلاحظ أنّ علماء الشريعة الإسلاميّة في الفترة الحاليّة حاولوا ضبط مفهوم أدق للمصادرة، بحيث عرّفها الدكتور وهبة الزحيلي بأنّها: "إستيلاء الدّولة على بعض الأموال الخاصّة، دون مقابل أو إتلافها أو تملكها لآخر بسبب شرعي رعاية للمصلحة العامّة"، وعرّفها الدكتور عبد العزيز عامر بأنّها: "نزع ملكيّة المال جبرًا عن صاحبها، وإضافته إلى ملك الدّولة بلا مقابل"⁽²⁾.

أمّا الدكتور محمّد سليم العوّا فاعتبرها عقوبة تعزيريّة ماليّة، لأنّ العقوبات التعزيريّة قد تكون ماليّة أيضًا، والتي تنقسم بدورها إلى نوعين: عقوبة الغرامة وهيّ مبلغ من المال يُحكم على الجاني بدفعه إلى خزنة الدّولة، وعقوبة المصادرة، وهيّ نقل ملكيّة أشياء أو أموال مملوكة للجاني أصلًا-أو وجدت بحوزته-إلى الدّولة، وإخراجها بذلك من مالكة الأصلي إلى ملك الدّولة عقابًا على جريمة وقعت منه⁽³⁾.

ومن خلال التوفيق بين مختلف التعاريف يتّضح لنا أنّ المصادرة هيّ أخذ الأموال الخاصّة من صاحبها من قبل الدّولة جبرًا عليه وبدون عوض، وقد يكون ذلك نتيجة تجاوز، أو أخذ حقّ الغير عقوبة له، أو قد يكون

نتيجة سلطان ظالم يأخذ حقّ الغير بدون رضاه⁽⁴⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أنّها إنّفقت على أنّ المصادرة من النّاحية الإصطلاحية هيّ أنّها تصدر بأمر الحاكم أو وليّ الأمر، وكذلك ترد على الأموال الشخصية للأفراد، والجبر، والإكراه في أخذ المال، ويتمّ

⁽¹⁾ الشطناوي، المصادر، ص3.

⁽²⁾ عبد الحاكم حمّادي وعبد العالي شويف، التعزير بالمصادرة في الفقه الإسلامي، مقال منشور في مجلّة الدراسات الإسلاميّة، العدد الثامن، جانفي، 2017م، جامعة غارداية، ص122.

⁽³⁾ محمّد سليم العوّا، في أصول النّظام الجنائي الإسلامي (دراسة مقارنة)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006م، ص326.

⁽⁴⁾ حاتم عبد الله شويف، المصادرة وتطبيقاتها بين الشريعة والقانون، مقال منشور في مجلّة جامعة الأنبار للعلوم الإسلاميّة، المجلّد الرابع، العدد: 16، تموز 2013م، ص321.

توريد الأموال المصادرة إلى بيت المال وصرفها في الشؤون العامة⁽¹⁾، كما أنّها تصنّف إلى نوعين: المصادرة بدون عَوْض (مصادرة عقوبة)، وهي التعزير بالمصادرة، ومصادرة بعَوْض، وهي مصادرة لا تدخل في إطار العقوبة بل من أجل المصلحة العامة وهو ما يعرف حاليًا بالتأميم⁽²⁾.

2) التّأصيل الشرعي للمُصادرة كعقوبة تعزيريّة :

خلال دراسة المصادر في سياقها التاريخي نجد أنّها ترتبط بنوع من الممارسات تتمثّل في إنتزاع الأموال بالقوة، وإفقار أصحابها، وأخذها إلى بيت المال، وفي أحيان أخرى منحها لموالين لولاة الأمور، وهذا يتداخل مع فكرة العَصَب، وكذلك نجد أنّ المصادرة، والتي هي عقوبة تعزيريّة في حدّ ذاتها، كثيرًا ما تصاحبها عقوبات بدنيّة تصل إلى الإعدام في بعض الأحيان، فهل هذه العقوبات مشروعة، وهل التعزير أصلًا آليّة مشروعة للعقاب؟، وهل المصادرة عقوبة تعزيريّة أم لها مفهوم آخر؟، أم أنّها جزء من الإطار العام للفساد الذي دبّ في الإدارة العباسيّة في عصورها المتأخّرة؟.

-التعزير من النّاحية الشرعيّة:

الجرائم التعزيريّة هيّ الجرائم التي لم يُنصّ الشّارع على عقوبة مقدّرة لها بنصّ قرآني، أو حديث نبوي، مع ثبوت نهْي الشّارع عنها لأنّها إفساد في الأرض أو تُؤدّي إلى فساد كبير، وإنّها كثيرة بكثرة "ما يبتكر ابن آدم من فنون الإجرام، وما يوسوس به إبليس في نفسه من ضروب الإيذاء"⁽³⁾.

والتعزير إصطلاحًا هوّ التّأديب، لأنّه يمنع ما لا يجوز فعله، أو هيّ عقوبة غير مقدّرة شرعًا تجب حقًا لله أولادمي في كلّ معصيّة ليس فيها حدّ ولا كفّارة غالبًا⁽⁴⁾، وهوّ تأديب على ذنب لا حدّ فيه ولا كفّارة غالبًا، وهيّ عقوبة شرعيّة دلّت عليها كثير من النصوص، والإجماع منعقد على مشروعيّته⁽⁵⁾، وهوّ تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، أي هوّ: عقوبة على جرائم لم تضع لها الشريعة عقوبة مقدّرة، والتعازير هيّ مجموعة من العقوبات غير المقدّرة تبدأ بأنفء العقوبات كالنصح والإندار، وتنتهي بأشدّ العقوبات

¹ غستان العزّام، المصادر، ص11.

² حتّادي وشويرف، التعزير بالمصادرة، ص122.

³ محمّد أبوزهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص89.

⁴ محمود عبد الرحمان عبد المنعم، المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، دارالفضيلة، د.م، د.س، ج1، ص471.

⁵ عبد الرؤوف دبابش، التعزير ومكانته في النّظام العقابي الإسلامي، مقال منشور في مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد16، مارس 2009م، ص213.

كالحبس والجلد، بل قد تصل للقتل في الجرائم الخطيرة، ويترك للقاضي أن يختار من بينها العقوبة الملائمة للجريمة، ولحال المجرم ولنفسيته، ولسوابقه⁽¹⁾، والتعزير يكون على ترك الواجب، ومن بينه: الإمتناع عن ردّ المغصوب والمظالم، مع القدرة على أداء ذلك كلّ إلى أربابه، فإنّه يعاقب على ذلك كلّ حتّى يؤدّي ما يجب عليه⁽²⁾.

والفرق بين التعزير والتأديب هو أنّ التعزير يكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق بالشخص أن يكون التعزير بسبب المعصية، في حين أنّ التأديب أعمّ منه، ومنه تأديب الولد، وتأديب المعلم للصبيان⁽³⁾.

فالتعزير إذن؛ هو العقوبات غير المقدّرة في الشريعة الإسلاميّة، وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب الذنب صغيراً كان أو كبيراً، وبحسب حال المذنب في قلته أو كثرته، والتعزير هو تأديب وإصلاح في ذنوب لا توجد فيها حدود، ولا كفّارات، ومن أبوابه: التوبيخ والزجر، والضرب، والحبس، والنفي من الموطن⁽⁴⁾، وفي المعقول أنّ الزجر عن الأفعال السيئة كيلا تصير ملكات فيفحش ويُسْتدرج إلى ما هو أقبح واجب⁽⁵⁾.

– مشروعيّة العقوبات التعزيريّة:

لقد شرّع الله تعالى العقوبات بأنواعها الثلاث من قصاص وحدود وتعزير للمحافظة على الضروريّات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، ومن بين هذه العقوبات التعزير⁽⁶⁾.

أمّا الفرق بين التعازير وغيرها من العقوبات هو أنّ عقوبات جرائم الحدود، والقصاص والديّة ينظر فيها القاضي إلى الجريمة، ولا إعتبار فيها لشخصيّة المجرم، أمّا التعازير فينظر إلى الجريمة وإلى شخصيّة المجرم معاً، وكذلك التعازير تقبل العفو والإسقاط من وليّ الأمر، ويجوز فيها الشفاعة، وتطبّق على غير المكلف كالصغير والمجنون من باب التأديب، كما أنّ التعزير غير محدّد بالإمام أو من ينوب عنه بل

⁽¹⁾ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الجزء الأوّل، ص 685.

⁽²⁾ أبو الوفاء إبراهيم بن شمس الدّين أبي عبد الله محمّد البعمري المالكي ابن فرحون، تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، خرّج أحاديثه وعلّق عليه وكتب حواشيه: جمال مرعشلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، طبعة خاصّة، 1423هـ/2003م، الجزء الثاني، ص 218.

⁽³⁾ صهيب حسن بن فاضل حق المباركفوري، التعزير وأحكامه، مقال منشور في مجلّة صوت الأمة، ربيع الأوّل 1434هـ/2013م، د.م.ن، ص 34.

⁽⁴⁾ غستان العزّام، المصادر، ص 11-12.

⁽⁵⁾ عبد الحفيظ رؤاس قلعه جي، التعزير بآتلاف المال في الفقه الإسلامي، مقال منشور في مجلّة الدراسات الإسلاميّة، إسلام آباد، المجلّد الرابع، العدد: 37، 2002م، ص 29.

⁽⁶⁾ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص 315.

يمكن أن يقوم به الزوج أو الأب أو من له القدرة والسلطة، كما أنّ من مات في التعزير فإنّ فيه ضمان بالديّة⁽¹⁾.

ونجد أنّ ابن حزم أورد في المحلّي أنّه لا حدود إلّا في سبعة أشياء: الرّدة، والحراة قبل أن يُقدر عليه، والرّزني، والقذف بالرّزني، وشرب المسكر، والسرقه، وجحد العاريّة، وأمّا بقيّة المعاصي ففيها التعزير⁽²⁾.

ورأى بعض الفقهاء الحنفيّة بأنّ التعزير في حدود معيّنة أمر مشروع، وورد أيضاً في بعض أقوال الشافعيّة، والمالكيّة، والحنابلة، وإستدلّوا حول إتلاف المال بحوادث تاريخيّة مثل: كسر دنان الخمر لبائعها في عهد الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وأخذه لشرط مال مانع الرّكاة، وإحراق عمر لقصر سعد بن أبي وقاص عندما إحتجب فيه عن الرعيّة، ومصادرة عمر لعمّاله، وبناء عليه فالعقوبات الماليّة هي عقوبات صحيحة من الناحيّة الشرعيّة، وحقّة ذلك أنّها من أعمال الخلفاء والصّحابة بعد وفاة النبيّ، وأنها ليست منسوخة⁽³⁾.

ولقد إختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال: فأحدهما أنّه حسب المصلحة، وعلى قدر الجريمة، فيجتهد فيه وليّ الأمر، أمّا الثّاني: وهو أحسنها: أنّه لا يبلغ بالتعزير في معصيّة قدر الحدّ فيها، فلا يبلغ التعزير على النظر والمباشرة حدّ الرّنا، ولا على السرقه من غير حرز القطع، وعلى الشتم بدون قذف حدّ القذف، وهذا قول جزء من الشافعيّة والحنابلة، والقول الثّالث أن لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إمّا أربعين، وإمّا ثمانين، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، والقول الرّابع أن لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط، وهو قول جزء من الحنابلة⁽⁴⁾.

فكلّ فعل إنعقد الإجماع على تحريمه وجب المعاقبة على فعله، وإنتهاك حرّمته، وأن لم يوجد له حدّ أو كفارة، وجب إقرار عقوبة تعزيريّة رادعة، وقد تكون تكميليّة لحدّ ما⁽⁵⁾.

⁽¹⁾المباركفوري، التعزير وأحكامه، ص34-36.

⁽²⁾أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي، الإيصال في المحلّي بالآثار، تحقيق: عبد الغفّار سليمان البنداري، دار الكتب العلميّة،

بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2003م، ج12، ص378.

⁽³⁾الشرييني، مصادرة الأملاك، ص32.

⁽⁴⁾يسري السيّد محمّد، جامع الفقه، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م، ج6، ص561.

⁽⁵⁾دبابش، التعزير، ص213.

ويذكر شلتوت أنّ التعزير هو نوع آخر من العقوبات التي أقرتها الشريعة الإسلامية يتجاوز إقامة الحدود، وهو حكم لم يرد في القرآن أو في السنة، أولم يكن الوارد به قطعياً، بل محتملاً له أو لغيره، وكان بذلك محلاً لاجتهاد الفقهاء، فأوغلوا فيه، وكان لكلّ مجتهد رأيه، ووجهة نظره، وأكثر الأحكام الإجتهدية من هذا النوع، فالحكم الإجتهدية لو خالف جميع الآراء والمذاهب الإسلامية، فإنه مادام أساسه تحري العدل والمصلحة لا إتباع الهوى والشهوة، فإنّ الإسلام لا يمنعه، ولا يمقته، بل يعتبره حكماً إجتهدياً⁽¹⁾.

ولكنّ العقوبات التعزيرية متروكة لولاة أمور المسلمين بحسب مقتضيات الزمان والمكان، وأحوال مرتكب الذنب، ومدى أذيته للرعية، ومدى إدمانه للفجور، بخلاف المقل، وعلى حسب كثرة الذنب وصغره على أن لا يتشدّد في تطبيق العقوبات التعزيرية، ولا يجعل هواه مسيطراً، ولا يجعل العنف هو الذي يسود بحيث يجعل الأمة في مشقة، بل وتكون سبباً في خوف البريء، ويجب عليه أن لا يتبع بالتجسس العورات، ولا يعاقب إلا على الجرائم المعلنة، فينبغي له أن يكتفي في العقاب التعزيري بالحد الكافي للزجر، وهو في ذلك مقيد بقواعد العدالة، والتناسب بين الجريمة والعقاب، وأن لا يؤدي العقاب إلى ضرر أكبر⁽²⁾، ويعاقب بالتعزير على كلّ الجرائم فيما عدا جرائم الحدود، والقصاص، والدية فلها عقوباتها الخاصة، ولا يعاقب عليها بالتعزير باعتبار التعزير عقوبة أصلية، وإنما هو عقوبة بديلة تجب عند إمتناع العقوبة الأصلية لعدم توفّر شروط الحد، أو باعتباره عقوبة إضافية تُضاف إلى العقوبة الأصلية⁽³⁾.

وقد جرى التشريع الجنائي الإسلامي على أن لا يفرض لكلّ جريمة من جرائم التعزير عقوبة معينة كما تفعل القوانين الوضعية، لأنّ تقييد القاضي بعقوبة معينة يمنع العقوبة أن تؤدّي وظيفتها، ويجعل العقوبة غير عادلة في كثير من الأحوال، لأنّ ظروف الجرائم والمجرمين تختلف إختلافاً بيناً، وما قد يصلح مجزماً معيناً قد يفسد آخر، وما يردع شخصاً عن جريمة قد لا يردع غيره⁽⁴⁾.

فالتعزير هو قاعدة إسلامية مرنة غير مقيّدة ولا محدودة، بل هيّ صالحة لأن تتطور مع كلّ عصر، وهي تدخل في إطار ما يُسمى بالسياسة الشرعية، فهيّ فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد فيه دليل شرعي خاص⁽⁵⁾، فعقوبة التعزير في الشريعة الإسلامية تلعب دوراً أساسياً في تقويم المجتمع، والحفاظ

⁽¹⁾ محمود شلتوت، الفتاوى المهمات في العقائد والغيبيات والبدع والمنكرات، إستخرجها وعلّق عليها: علي حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م، ص21-22.

⁽²⁾ أبوزهرة، الجريمة والعقوبة، ص90-91.

⁽³⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص685.

⁽⁴⁾ نفسه، ص685.

⁽⁵⁾ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1425هـ/2004م، ص696.

على الأمن والنظام داخله، وهو ما جعل الشيخ محمود شلتوت يعتبر أنّ التعزير هو أساس ومصدر القانون الجنائي الإسلامي، وذلك لكون العقوبات فيه تكون على قدر الجريمة وصلتها بالجاني، والمجني عليه، ومكان الجريمة

في كلّ ما يراه ضارًا بالصالح العام، وبالنظام العام⁽¹⁾.

وسبب اعتماد عقوبة التعزير في الفقه الإسلامي هو أنّ الجرائم لا تنحصر، فتتطوّر أساليبها، وتظهر جرائم جديدة تستدعي أساليب جديدة في قمعها، فمن الناس من ينزجر بالتنبيه والزجر اليسير، ومنهم من لا يكفيه ويكفّه إلا العقاب الكثير، ومن ثمّ كان للحاكم أن يعاقب على الفعل الواحد بعقوبات متفاوتة بحسب تفاوت الأشخاص ودرجة تأثرهم بالعقاب⁽²⁾، ولقد روي عن عمر بن العزيز أنّه قال: "سأحدث للناس أفضيّة بقدر ما أحدثوا من فجور"، كما أنّ الخليفة الرابع علي رضي الله عنه أحدث السجنون لحبس المجرمين⁽³⁾.

ويُدخل الأستاذ مصطفى الزرقاء التعزير ضمن العقوبات المفوّضة، ومعناها في المصطلح الفقهي هو معاقبة المجرم بعقاب مفوّض شرعًا إلى رأي وليّ الأمر نوعًا ومقدارًا، وذلك في جميع أنواع الجرائم، والأعمال الممنوعة التي تستوجب الزجر والتأديب، غير موجبات الحدود والقصاص⁽⁴⁾. ولكنّ الفقهاء إتفقوا على أنّ التعزير مشروع في كلّ معصية ليس فيها حد، ومن بينها دفع الأموال السلطانية، وردّ الغصب، والمظالم، وأداء الأمانات من الوكالات، والودائع، وقضاء الديون، فإنّه يعاقب حتّى يؤدّيها⁽⁵⁾.

ولقد اختلف العلماء في حكم تعذيب الشرطة للرعية، وإعتبر بعضهم أنّ المفسدين وجب ردعهم، وإرعابهم

بأساليب العنف والقهر، مثل أبي معاذ في فتواه للمتوكّل بقوله: "إذا كنتم أهل سيّاسة فسوسوا كرام الناس

بالرفق، والبذل، وسوسوا لئام الناس بالذلّ، فإنّ الذلّ يصلح النذل"، وهو رأي إستصوبه ابن خلدون⁽⁶⁾.

ولقد ذكر عدد من الشافعية والحنابلة أنّه يجوز للوالي أو الحاكم أن يحبس في التّهم مكان القاضي⁽¹⁾،

⁽¹⁾ دبابش، التعزير، ص 221.

⁽²⁾ الزرقاء، المدخل الفقهي، ص 689.

⁽³⁾ نفسه، ص 691.

⁽⁴⁾ الزرقاء، المدخل الفقهي، ص 689.

⁽⁵⁾ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المجلد الأول، جلد 1، ص 279.

⁽⁶⁾ النقرش، وسائل، ص 1582.

ويمكن القول أنّ هذه العمليّة هيّ ما يُسمّى بالإستخراج، وهوّ من التّاحيّة الإصطلاحية إسترجاع الأموال

من الذين إستولوا عليها، وهوّ مارآه الماوردي وإعتبره داخلا في التعزير، وإعتبر ابن خلدون أنّ الضرب يكون للرعاع، والسفلة، والمجرمين لا لأصحاب الفضل، والعلم، وأكابر الناس، وكذلك الأحناف، وأبي حامد الغزالي من الشافعية إعتبروا ضرب المتّهمين غير جائز لما فيه من إهدار لكرامة المتهم، وهوّ بريء حتّى تثبت إدانته⁽²⁾.

ويرى ابن تيمية من الحنابلة المتأخّرين أنّ الضرب والتعزير من صميم الشرع، وأنّ الجزاء من جنس العمل، ولهذا أجاز الشّارع قطع يد السّارق، والمحارب لأنّها أداة للإفساد، وشرّع العقوبة في الأموال والأبدان، فإذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هوّ المشروع بحسب الإمكان، فالثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله، وفي شرعه، فإنّ هذا من "العدل الذي تقوم به الأرض والسّماء"⁽³⁾.

وذكر ابن تيمية أنّ التعزير أجناس، فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، أو بالضرب، أو بالنّفي عن الوطن، وقد يكون التعزير عقاباً لترك حقوق واجبة كالإمتناع عن الوفاء بدين مع القدرة على أدائه، أو الإمتناع عن ردّ مغصوب أو أمانة إلى أهلها⁽⁴⁾، وأجمع أهل العلم أنّ من كان عليه مال ولم يؤدّه إلى أصحابه، وجب على الحاكم أن يعاقبه حتّى يؤدّيه، والعقوبة تكون بالضرب⁽⁵⁾، وأمّا ضرب المتّهم إذا عرف أنّ المال عنده - وقد كتّمه وأنكره - فيضرب ليقرّ به، فهذا لاشكّ في جوازه فإنّه ضرب ليؤدّي الواجب على قدر وفائه⁽⁶⁾.

وفسر ابن القيم بشكل أوضح أنّ ما وجب إحضاره من النفوس، والأموال إستحقّ الممتنع عن إحضاره العقوبة، وأمّا إذا كان الإحضار إلى من يظلمه، أو إحضار المال إلى من يأخذه بغير حق، فهذا لا يجب ولا يجوز، فالإعانة على الظلم ظلم أيضاً⁽⁷⁾.

¹ ابن القيم، الطرق الحكمية، ص 272.

² النقرش، وسائل، ص 1583.

³ مجد الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت، ص 57-58.

⁴ مجد الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع فتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمّد بن القاسم وإبنة محمّد، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ج 28، ص 107.

⁵ ابن القيم، الطرق الحكمية، ص 278.

⁶ نفسه، ص 287.

⁷ نفسه، ص 280-281.

ومنها الضّرب؛ حيث ثبت أنّ الصحابة ضربوا أكثر من الحدود، وضربًا لحدّ له، ومن لم يندفع فساده إلّا بالقتل قُتل مثل المفترق لجماعة المسلمين، والدّاعي إلى بدعة في الدّين، وقد ثبت أنّ النبي أمر بقتل من تعمّد الكذب عليه، ومن لم ينته عن شرب الخمر، ومن خرج على الحاكم الشرعي⁽¹⁾، على أنّ عقوبة الضّرب يجب أن لا تتجاوز أدنى حد من الحدود، فلا يمكن أن تتجاوز تسعًا وثلاثين جلدة، ولكن يمكن إضافة عقوبات تكميلية لها كاللّغيم والحبس⁽²⁾.

ولقد ذكر صاحب الحاوي⁽³⁾ أنّ الضرب في التعزير بالسوط جائز، ولكنّه موقوف على إجتهد الإمام، على أن لا يكون الضّرب شديدًا قاتلًا، وأن لا يتجاوز الضرب في التعزير الضرب في الحدود، وأورد المصنّف رواية للشافعي فيها أنّ الرّجل يُضرب في الحدّ والتعزير قائمًا، ويجوز أن تُترك له يده ليتوقّى بها، وأن لا يُربط، ولا يُمدّ،

ولا تنزع منه إلّا الثياب الثقيلة، ولا يجوز في الجلد وفق المذهب الشافعي أن يسيل الدّم حتّى لا يتلف جسم المجلود، والتّعزير بالجلد مباح وليس بواجب، ولا يجوز أن يتجاوز تسعًا وثلاثون ضربة بالسّوط، وأن لا يصل في عدد الجلادات إلى أدنى الحدود وهو أربعين جلدة في شرب الخمر.

ولقد تنوّعت العقوبات التعزيرية فمنها الصّلب، والذي يمكن أن يكون عقوبة تعزيرية، ولا يصحبه في هذه الحالة القتل ولا يسبقه، وإنّما يُصلب الإنسان حيًّا، ولا يُمنع من الشرب، أو الأكل، أو الصلاة، أو الوضوء، على أن لا تزيد مدّته على ثلاثة أيّام، وهو مشروع عند الشافعية والمالكية كعقوبة تعزيرية، والهدف منها أن تكون عقوبة بدنية يُقصد منها التأديب والتشهير معًا⁽⁴⁾.

واختلفت الآراء وتعدّدت فمنهم من قال بالضّرب والتعزير على أن يصل إلى حدود القتل، ومنهم من قال يحبس حتّى يموت⁽⁵⁾، ويجب أن يعيّن وليّ الأمر العقوبات التي تستوجب القتل تعزيرًا، وهي عادة تكون لإستئصال المجرم الذي وجب دفع فساده بالقتل، ويبيح الحنفيّون عادةً القتل تعزيرًا، ويسمّونه القتل سيّاسة⁽⁶⁾، ويمكن أن يكون التعزير بعقوبة الإعدام إذا كان الجرم خطير يشكّل تهديدًا للدولة لإستقرار

⁽¹⁾ الشريبي، مصادرة الأملاك، ص 23.

⁽²⁾ الرزقا، المدخل الفقهي، ص 692.

⁽³⁾ أبو الحسن علي بن محمّد بن حبيب الماوري، الحاوي الكبير، الجزء السابع عشر، تحقيق: محمود مطرجي وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1414هـ/1994م، ج 17، ص 345-349.

⁽⁴⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص 701.

⁽⁵⁾ ابن القيم، الطرق الحكمية، ص 276.

⁽⁶⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص 688.

المجتمع، وتحتاج سياسة قمعه بين الناس إلى الشدّة⁽¹⁾، ويرى الدكتور العوّا أنّ عقوبة الإعدام في جرائم التعزير يجب أن تبقى في أضيق نطاق ممكن فلا يتوسّع الحكّام في تطبيقها، باعتبارها من الخطورة والشدّة بحيث يجب قصرها على الجرائم التي لا تعالج بوسيلة أخرى⁽²⁾.

ومن التعزير الحبس غير محدّد المدّة لمرتكبي الجرائم الخطيرة، ولمعتادي الإجرام، ومن الذين لا تردعهم العقوبات العادية، ويظلّ المجرم محبوساً حتّى تظهر توبته، وينصلح حاله فيُطلق سراحه، وإلا بقي محبوساً ليرتاح الناس من شرّه حتّى يموت في سجنه⁽³⁾.

-التعزير بالعقوبات الماليّة بين الحظر والإباحة:

لقد رأينا أنّ التعزير يكون بعدّة عقوبات منها الحبس، والجلد، وسلب المال⁽⁴⁾، وتنقسم العقوبات الماليّة إلى إتلاف، وتغيير، وتمليك للغير⁽⁵⁾، والمصادرة والعزل من الوظيفة⁽⁶⁾، ولا تبيح الشريعة الإسلاميّة حبس المتهم المحكوم عليه بمبلغ من المال إلا إذا كان قادراً عليه، وممتنعاً عن دفعه، لأنّ الحبس في الدّين لم يُشرّع إلا لحمل المدين على الدّفع فإن كان عاجزاً عن الدّفع إمتنع الحبس لإنعدام سببه⁽⁷⁾.

ولقد ذهب الأحناف في مشهور مذهبهم إلى عدم جواز التعزير بالعقوبات الماليّة في الشريعة الإسلاميّة، فمنع ذلك الإمام أبوحنيفة وتلميذه محمّد بن الحسن الشيباني، والذي تجاهل التعزير بالعقوبات الماليّة في مصنّفاته، وقد أخذ بهذا القول عدد من الفقهاء الشافعيّة، ويعتمد أتباع أبي حنيفة في رأيهم على القول بأنّه لا يجوز أخذ مال مسلم إلا بسبب شرعي، والثّاني أن إباحة التعزير بالعقوبات الماليّة سوف يصبح ذريعة للحكّام الظلمة من أجل مصادرة أموال الناس بالباطل، غير أنّ أبي يوسف من تلاميذ أبي حنيفة أجاز التعزير بالعقوبات الماليّة، وأخذ بهذا الرّأي جزء من الشافعيّة، والمالكيّة، والحنابلة، وذهب بعض الأحناف إلى تفسير رأي أبي يوسف بأنّه يقصد تجميد التصرّف في أموال الجاني حتّى يتوب، ويعيد

⁽¹⁾ الزرقاء، المدخل الفقهي، ص 690.

⁽²⁾ العوّا، في أصول النّظام الجنائي، 2006م، ص 337.

⁽³⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص 697.

⁽⁴⁾ دبابش، التعزير، ص 216-218.

⁽⁵⁾ ابن تيميّة، الحسبة، ص 51.

⁽⁶⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص 704-705.

⁽⁷⁾ عودة، التشريع الجنائي، ص 707.

الحقوق إلى أصحابها بالمصطلح الحديث، وإلا فإنّ الحاكم ينفق هذا المال في مصالح المسلمين العامة⁽¹⁾.

والتعزير بالعقوبات الماليّة أمر مشروع في المشهور من أقوال المالكيّة، وكلّ فقهاء المذهب الحنبلي، ولدى الإمام الشافعي في قول⁽²⁾، وقال ابن القيم من الحنابلة المتأخّرين أنّه يجوز التعزير مع التّغريم، وفي ذلك الجمع بين العقوبتين البدنيّة والماليّة، وكذلك قال بأنّها ثابتة في السنّة النبويّة، وفي عمل الخلفاء الرّاشدين، وغيرهم من الصّحابة، وأكثر من عمل بها عمر رضي الله عنه⁽³⁾، وأستاذه ابن تيميّة وافق على مشروعيّة العقوبة الماليّة كنوع من التعزير بالعقوبات الماليّة مثل أخذ جزء من أموال مانع الرّكاة، وإستدّل بأنّه لم يرد عن النبيّ أنّه حرّم جميع العقوبات الماليّة⁽⁴⁾.

ويرجّح الدكتور العوّا أنّ الصحيح من مذاهب الفقه الإسلاميّ هوّ المذهب الذي يرى أصحابه جواز التعزير بالعقوبات الماليّة، وأنّ هذه العقوبات غير منسوخة، ولا مقيدة إلاّ بقيد ملائمة العقوبة للجريمة، وهوّ قيد عام

يرد على كلّ عقوبة، سواء في الفقه الإسلاميّ، أو في غيره من النظم الجنائيّة المعاصرة⁽⁵⁾.

ولكن ينبغي أن يكون التعزير بكلّ ما يراه الحاكم مناسباً من أنواع العقوبات المشروعة، وهيّ التي فيها تأديب بلا تعذيب، من جلد وحبس، ونفي، وتغريم مالي، وهوّ ما يُسمّى اليوم بالجزاء الماليّ أو الغرامة التّقديّة، بل ويمكن أن يبلغ التعزير عقوبة الإعدام⁽⁶⁾.

3) مشروعيّة المصادرة:

ومن عقوبة التعزير تأتي عقوبة المصادرة، والتي من خلالها يستطيع وليّ الأمر أو من ينوب عنه أن ينفذ هذه العقوبة على أيّ من المخالفات التي يحددها الشّرع بحسب ما يراه مناسباً لهذه المخالفة، ويكون ذلك بالغرامة، أو بالإتلاف، أو غير ذلك⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ العوّا، في أصول النّظام الجنائي، ص 327.

⁽²⁾ ابن تيميّة، الحسبة، ص 49.

⁽³⁾ يسري السيّد محمّد، جامع الفقه، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م، ج 6، ص 577.

⁽⁴⁾ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص 32-33.

⁽⁵⁾ العوّا، في أصول النّظام الجنائي، ص 329.

⁽⁶⁾ الرّزقا، المدخل الفقهي، ص 690.

⁽⁷⁾ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص 315.

ولقد كان الشائع لدى الشرطة العبّاسيّة إستخدامهم للبطش، والقمع، والضرب كأسلوب من وسائل الحكم والسلطة، وكان بعض الأساليب وحشيًّا لا يتصوره العقل البشري⁽¹⁾، ولم تكن المصادرة عقوبة في حدّ ذاتها بل كانت عقوبة تبعيّة (تكميليّة) ترافق عقوبة أخرى، فكانت المصادرة لا تتمّ إلاّ بسبب قيام شخص بأمر مخالف للشّرع فيعاقب بالسّجن ويعاقب بمصادرة ممتلكاته، وهي عقوبة تعزيريّة غير واردة في الحدود الشرعيّة⁽²⁾.

والحكم الشرعي للمصادرات هو أنّها نوع من التّعزير المالي، ولقد إنقسم الرّأي في الفقه الإسلامي إلى إقرار المصادرة أو منعها، فمذهب الإلغاء يعتبر أنّ أموال المسلم على المسلم حرام، وأنّه لا يجوز أخذها بقيام المسلم باقتراف ذنب من الذّنوب، وأغلبهم من المذهب المالكي⁽³⁾، ومنها الجائز المشروع، ومنها الممنوع الحرام، ومع ذلك إنّجّه الفقهاء في جواز عقوبة التّعزير بالمصادرة من حيث المبدأ إلى إتجاهين: إتجاه ذهب إلى القول بجوازها كالحنابلة، وجمهور المالكيّة، وإتجاه رأى بحرمتها، كالإمام أبي حنيفة، ومحمّد بن الحسن، والشّافعي⁽⁴⁾، ورأى بأنّ المكوس والمصادرات من الضرائب غير الشرعيّة التي لم يرد لها ذكر في الشّرع⁽⁵⁾.

كما رأى الشاطبي بجواز مصادرة الحاكم لموظّفي الدّولة في حال ثبوت إزدياد ثروتهم أثناء تولّيهم لهذه المناصب، أي أنّهم إستغلّوا مناصبهم لزيادة ثروتهم، أي ما يسمى في زماننا الفساد الإداري واستغلال المناصب في أعمال خاصّة حيث رأى الشاطبي مثلاً أنّ مشاطرة عمر بن الخطّاب للعمّال في أرزاقهم بمثابة إسترجاع للحق لا عقوبة ماليّة⁽⁶⁾.

ويذكر ابن تيميّة أنّ المصادرة هي عقوبة ترافق عقوبة أخرى أي أنّها تكميليّة بالمصطلح القانوني الحديث، فالمصادرة لا تتمّ إلاّ بسبب قيام فرد بمخالفة الشّرع، فالمصادرة تكون أيضاً عقوبة فرديّة وجماعيّة، وهي عقوبة

غير مقدّرة، أي أنّها تدخل في إطار ما يُسمّى بالتّعزير⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ النقرش، وسائل، ص 1581.

⁽²⁾ العزّام، المصادرات، ص 11.

⁽³⁾ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص 32.

⁽⁴⁾ حتّادي وشويرف، التّعزير بالمصادر، ص 123.

⁽⁵⁾ حاتم فهد، المكوس والمصادرات، ص 131.

⁽⁶⁾ غسّان العزّام، المصادرات، ص 17.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 11.

وجاء في فتوى العزّين عبد السلام أنّه إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله، وجاز للسلطان أن يأخذ من أموال التجار وأغنياء الناس ما يُستعان به على تجهيز العسكر لدفع العدو، لكن بشرط أن لا يبقى في بيت المال شيء من السلاح، والسروج الذهب والفضة، وأنّ وقت القتال يقتصر فيه الجندي على فرسه ورمحه وسيفه، ويساوى في ذلك العامة، وأما أخذ أموال التجار والأغنياء مع وجود إبقاء لما في بيت المال ممّا ذكر فلا يجوز لأنّه أخذ أموال الرعيّة بغير حق⁽¹⁾.

ويلاحظ بأنّ الفقهاء الذين قالوا بمشروعيّة المصادرة قد وضعوا لها شروطاً، وهي: أن تتمّ بأمر السلطان، وخلو بيت المال من المال، وأن يكون هناك عوز شديد في حاجات الجند وتجهيز الجيوش، وأن تقع المصادرة على أموال الأغنياء دونما الفقراء، وأن يكون الغرض من المصادرة هوّ حماية ديار الإسلام من الأعداء، وأن تكون المصادرة بقدر الحاجة، وأن تُترك بظهور مال بيت المال⁽²⁾.

وهناك رأي آخر ذهب إلى عدم مشروعيّة المصادرة، فقد قيل: "لا يحلّ ذنب من الذنوب مال إنسان، وإن قتل نفساً"، وأفتوا بجواز الضرب والحبس والإخراج من السوق، وكان هذا رأي بعض فقهاء المذهب المالكي⁽³⁾.

وأصل المصادرة التاريخي أنّ رسول الله صلّى الله وسلّم في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي حميد الساعدي من قصّة ابن التّيبه الأزدي الذي ولّاه الرّسول صدقات بني سليم، وعندما حاسبه، قال: هذا لكم وهذا لي، فقال النبي: فهلاًّ جلست في بيت أمك وأبيك حتّى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، وهوّ يعني أنّ الرّسول (ص) كان يحاسب عمّاله على المستخرج والمصروف، ويصادر الهدايا التي تهدي إلى الولاة، ويردّها إلى أهلها إذا عرفهم، أو يودعها بيت المال إذا عرفهم، أو يودعها بيت المال إذا جهل أصحابها ليستعين بها في الجهاد⁽⁴⁾.

¹ محمّد بن أحمد ابن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، حقّقه وكتب له المقدّمة والفهارس: محمّد مصطفى، دار إحياء الكتب العربيّة

القاهرة، الطبعة الأولى، 1395هـ/1975م، ج1، ص302.

² غستان العزّام، المصادر، ص17-18.

³ نفسه، ص18.

⁴ الشريبي، مصادرة الأملاك، ص33-34.

وتأصيل نظام المصادرات هو ما قام به عمر بن الخطاب في صدر الإسلام من إقرار لنظام المقاسمة، بحيث أنه كان يحصي على عماله أموالهم قبل توليهم المسؤولية، فإذا رأى وجود زيادة غير مبررة في أموالهم قاسمهم إياها⁽¹⁾.

ولقد حذا من بعده الخلفاء الراشدون حذوه، فحاسبوا العمال حساباً شديداً، وبالأخص منهم عمر بن الخطاب، وذلك لأنّ العمال هو حجب بعض الولاة لجزء من أموال الخراج، أو إشتغالهم بالتجارة وإنصرفهم عن شؤون الرعيّة، لذلك شاطرهم عمر بن الخطاب أموالهم، وإن كانت نعلماً، وأخذ ما زاد عن رؤوس أموالهم، وأودعها بيت مال المسلمين، ولم يتعرّض لأحد منهم بأذى، وفي ذلك أمر عماله ببيان أموالهم قبل توليتهم أي ما يُسمّى حالياً إقرار الذمة الماليّة، وذلك لتسهيل مهمّتهم، فإذا تبين لعمر أنّ الوالي إستغلّ نفوذه للإثراء، وعجز عن إثبات مصادر دخله قام بمشاطرته أمواله لصالح الرعيّة، وبذلك يعتبر عمر أوّل من قام بإقرار قانون للكسب غير المشروع⁽²⁾.

ولقد ثبت أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاسم من كثرت أموالهم من العمال، وأرسل محمّد بن مسلمة إلى عمرو بن العاص إلى مصر يقاسمه، فصنع له في أوّل ليلة قدم إليه طعاماً كثيراً، فقال محمّد: "ما هذا طعام الضيف"، وحلف أن لا يأكله، بل وقاسمه حتّى أخذ أحد نعليه فأخرجه، فقال عمرو: "لا كان زمان يلي فيه ابن العاص لابن الخطاب، لقد أدرك أباه في عباءة، والعاص في الدّيباج"، فقال له ابن مسلمة "دعنا من هذا أبوك وأبوه في النار، وهو خير منك"، فقال: "أسترها علي"، فلم يذكرها لعمر⁽³⁾.

أمّا في عهد العباسيين فنجد أنّ الغرامة بدأت تكشف عن وجهها القبيح، وصارت وسيلة إنتقام، وإشتملت على الكثير من الأموال، والقصور، والضياع، وأحياناً وزّعت حصيلتها على أعوان الخلفاء، وتتميّز المصادرات في العصر العباسي بشكل عام أنّ كثير من المصادرين عوقبوا بالقتل في العهد الأوّل للدولة، وكان يُنقّذها الوزير، وكانت عقوباته تحمل الكثير من الشدّة والقسوة، وهكذا صارت المصادرة تستهدف الحصول على أموال الأثرياء⁽⁴⁾.

أمّا بعد عهد المعتصم، وزيادة اعتماد الخلفاء العباسيين على الأتراك فإنّهم أكثروا من مصادرة العمال والكتّاب، كلّما وجدوا أدلّة تشير إلى خيانتهم، أو كلّما ظهرت عليهم علامات الثراء السريعة، أو كلّما

⁽¹⁾حاتم فهد هتو الطائي، الأزمت المالية، ص316.

⁽²⁾الشرييني، مصادرة الأملاك، ص34-35.

⁽³⁾أبوجعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي، كتاب الأموال، تحقيق ودراسة ومقارنة: رضا محمّد سالم شحادة، دار الكتب العلميّة لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م، ص94.

⁽⁴⁾الشرييني، مصادرة الأملاك، ص37-38.

إحتاجت الخلافة لأموال، وهذا يشير إلى الإرتباك المالي الذي وقعت فيه الدولة من جراء نهب الأتراك للخزائن، كما أنّ ذلك يدلّ على فساد الإدارة، ولم يكن لدى الدولة حلّ لإسترجاع الأموال المنهوبة سوى اللجوء للمصادر⁽¹⁾.

وفي حقيقة الأمر بقيت مراعاة الجانب الشرعي للمصادرة، وكان هناك ديوان للمصدرين حسب ما ذكره مسكويه في أحداث 315هـ، وكان يشرف عليه الوزير، وأنّ المصادر كانت تعمل له نسختان: نسخة مع الوزير، وأخرى تودع في ديوان المصادر للمحاسبة، وكانت المصادر والمرافعات إحدى إجراءات المصادرة، ومن هنا يتضح أنّ العباسيين نظّموا سياسة المصادر، وأفردوا لها ديواناً مستقلاً تحت إشراف الوزير نفسه، وفي عهد العباسيين كان هناك بيت مال الخاصّة، وبيت مال العامّة⁽²⁾.

ولقد وضع الدكتور وهبة الزحيلي ضوابط لعملية المصادرة من الناحية الشرعية، وتتمثل في: أن يكون الحاكم عدلاً، وأن لا تكون منتفاة، أن تتجه المصادرة إلى من يتاجر في الأمور المحرّمة شرعاً، وأن تتجه إلى الأموال غير المشروعة، وأن تكون متعلّقة بأموال أو ما هو ذو قيمة ماديّة، وأن لا يتربّب عن المصادرة ضرر للمصالح العام، وأن يكون المال المصادر مملوك للمصادر⁽³⁾.

والمصادرة إذن هي عقوبة ماليّة ظهرت كتدبير إحترازي، لمواجهة جرائم أخطر، ولذلك تضمّنت الشريعة نصوصاً تكفل مصادرة الأشياء الخطرة التي تعدّ مجرد حيازتها، أو إستعمالها، أو التداول بها جريمة، وهذه العقوبة قديمة، وربّما مكنم اللبس، هو أنّها كانت بألفاظ أخرى، مثل لفظ المشاطرة في عهد عمر بن الخطّاب⁽⁴⁾، كما أنّ نفر من المحدّثين ذهب إلى أنّ المصادرة باب من أبواب المصالح التي يجوز للحاكم أن يعتبرها عقوبة تعزيريّة⁽⁵⁾، بحيث أقرّت الشريعة الإسلاميّة هذه العقوبة بشرط عدم التعسّف باستعمال الحق، والمساس بحقوق الأهل كتركهم دون مأوى، لأنّ الإسلام لا يأمر بتشريد الأطفال والنساء، ولا تقرّ الشريعة أيضاً مصادرة كلّ أموال الجاني بعد موته، وترك الورثة بدون مأوى، فهذا مخالف للشريعة⁽⁶⁾.

¹ نفسه، ص 38.

² نفسه، ص 39.

³ حمّادي وشويرف، التعزير بالمصادرة، ص 123.

⁴ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص 315-316.

⁵ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص 32-33.

⁶ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص 316.

وفي صحيح مسلم باب تحريم هدايا العمّال بسنده عن أبي حميد السّاعدي قال: إستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأسد يُقال له ابن اللّبيبة (وفي رواية عمرو وابن أبي عمر على الصّدقات)، فلمّا قدم، قال: هذا لكم، وهذا لي، أهدنيّ لي، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، قال: "ما بال عامل أبعثه، فيقول: "هذا لكم، وهذا أهديّ لي أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمّه حتّى ينظر أيهدى إليه أم لا، والذي نفس محمّد بيده لا ينال أحدكم منها شيئاً إلاّ جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيّعر"، ثمّ رفع يديه حتّى رأينا عفرتي إبطيه، ثمّ قال: "اللّهُمّ هل بلغت"، مرّتين⁽¹⁾.

وتعود جذور المصادرة إلى فترة حكم عمر بن الخطّاب (13-23هـ/634-643م)، إذ إنّ أخذها عقوبة على الأشخاص الذين طالت أيديهم إلى أموال النّاس، وأموال بيت مال المسلمين، كمصادرته لخالد بن الوليد وعمرو بن العاص، وإعتبر الشاطبي ذلك دليلاً على جواز مصادرة الحكّام للموظّفين الذين إزدادت ثرواتهم بشكل كبير عند تسلّمهم المناصب، أي أنّهم إستغلّوا مناصبهم للإثراء على حساب أملاك النّاس⁽²⁾.

وفي حديث آخر عن عدي بن عميرة الكندي، قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من إستعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطاً فما فوقه، كان غلواً يأتي به يوم القيامة" فقام إليه رجل أسود من الأنصار، كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله إقبل عنيّ عملك، قال: وما لك؟ قال: "سمعتك تقول كذا وكذا"، قال: "وأنا أقوله الآن، من إستعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فما أوتيّ منه أخذ، وما نُهيّ عنه إنتهى"⁽³⁾.

وعن همّام بن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طليحة أنّ عمر قال لأبي هريرة: "كيف وجدت الإمارة؟"، قال: "بعثتني وأنا كاره، ونزعتني وقد أحببتها"، وأتاه بأربعمائة ألف من البحرين، قال: "أظلمت أحداً؟"، قال: "لا"، قال: "فما جمّت به لنفسك؟"، قال: "عشرين ألفاً"، قال: "من أين أصبتها؟"، قال: "كنت أتجر"، قال: "أنظر رأس مالك ورزقك فخذ، وإجعل الآخر في بيت المال"، وفي رواية أخرى متّصلة عن محمّد بن سيرين قال: "إستعمل عمر أبا هريرة على البحرين، فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: "إستأثرت

⁽¹⁾ الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروف بصحيح مسلم، إعتنى به: أبو قتيبة نظر محمّد الفارياي، المجلّد الأوّل (الأحاديث من 1-1470)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1427هـ/2006م، الطبعة الأولى، حديث رقم: 1832، ص 889.

⁽²⁾ حاتم فهد، المكوس والمصادر، ص 135.

⁽³⁾ القشيري، صحيح مسلم، حديث رقم: 1833، ص 889.

بالأموال يا عدوّ الله وعدوّ كتابه"، قال أبوهريرة: "لست بعدوّ الله ولا عدوّ كتابه، ولكنّي عدوّ من عاداهما"، قال عمر: "فمن أين هذا؟"، قال: "خيلٌ نتجت لي وغلّة رقيق، وأعطيتة تتابعت عليّ"، فنظروه فوجدوه كما قال، ثمّ بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله فأبى⁽¹⁾.

لقد عمل العباسيون على المزوجة بين الجوانب الدنيوية والدنيوية، وإضفاء جانب القداسة على مفهوم الخلافة، وذلك حرصاً على استمرار كيانهم السياسي، والذي إستمدّ وجوده من خلال الدّعم الدّيني الذي كانوا يقدّمونه للفقهاء والقضاة، وهو ما ساعد على الحفاظ على قداسة مؤسّسة الخلافة، وهو ما مكّن العباسيين من الإحتفاظ بهذا المنصب لما ضعفت سلطتهم السياسيّة، وتقلّص نفوذهم المادّي، وساعد على الإحتفاظ بصورة الخلافة الدّينيّة في وجدان النّاس، رغم إستغلال السلاطين والملوك لتلك الصّورة ليحكموا من ورائها⁽²⁾.

وفي المفهوم القانوني الحديث فإنّ المصادرة تعني بأنّها الإستيلاء على مال المحكوم عليه، وانتقال ملكيّته إلى الدّولة بدون أيّ تعويض، وتفرض من قبل السلطة القضائيّة في الدّولة⁽³⁾، والمصادرة في القانون الوضعي تعني نزع ملكيّة المال بالقوّة أو بالجبر من مالكه وإضافته إلى مال الدّولة بغير مقابل⁽⁴⁾، وهناك من عرّف المصادرة بأنّها عقوبة مقرّرة واجبة التّفاد هدفها المال سواء كان بالضّمان، أو بالمطالبة، أو بالإستيلاء عليه بالقوّة لصالح الدّولة دون أن يكون للشّخص المعاقب حقّ الإعتراض⁽⁵⁾.

وهناك من عرّف المصادرة بأنّها عقوبة مقرّرة واجبة التّفاد هدفها المال سواء كان بالضّمان، أو بالمطالبة، أو بالإستيلاء عليه بالقوّة لصالح الدّولة دون أن يكون للشّخص المعاقب حقّ الإعتراض، وهي أيضاً عبارة عن إجراء تعمد الدّولة بموجبه إلى إنتزاع كلّ أو بعض أموال الغير جبراً، والإحتفاظ بها مؤقتاً، أو أبداً، أو تمليكها إلى المضرور إستثناءً، على أن يكون القصد من هذا الإجراء هوّ معاقبة الجاني أو الوقاية ممّا منعت حيّازته، أو معالجة، وإصلاح حال النّاس في الظروف الإستثنائيّة، ولكنّ هذه الإجراءات دفعت بالقول بأنّ المصادرات ليست إلّا عملاً تعسّفيّاً مجافياً للعدالة ودليلاً على فساد الإدارة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الذّهبي، تاريخ الإسلام، ج4، ص355-356.

⁽²⁾ عبد الحميد العابد، علاقة فقهاء، ص11.

⁽³⁾ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص320.

⁽⁴⁾ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص23.

⁽⁵⁾ غستان العزّام، المصادرات، ص10.

⁽⁶⁾ غستان العزّام، المصادرات، ص10.

ولقد قرّر المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية في 1964م أنّ من حقّ وليّ الأمر في كلّ بلد، أن يحدّد من حرّية التملك بقدر ما يدرأ المفساد، ويحقّق الصالح العام، وأنّ أموال المظالم والأموال الخبيثة التي تحوم حولها الشبهات، فمن حقّ وليّ الأمر أن يردها إلى أهلها أو أن يدفعها إلى الدولة بالترغيب أو بالترهيب، وأجازتها كذلك لجنة الفتوى للأزهر⁽¹⁾.

4) الفرق بين المصادرة والغرامة:

الغرامة في اللغة تعني أن يلتزم الإنسان ماعليه، وعرفها بعض الفقهاء بأنّها ما يُعطى من المال على كره مع الضّرر والمشقّة، وقبل أيضًا هيّ ما يُلزم بأدائه من المال من الغرم، وهوّ الخسارة والنقص، وهيّ تدخل في الضرائب غالبًا⁽²⁾.

أمّا الفرق بين المصادرة والغرامة فيتمثّل في أنّ المصادرة غرامة عينيّة، ولكنّ الإختلاف في أنّ المصادرة عبارة عن نزع ملكيّة المال جبرًا عن صاحبه بغير مقابل، وإضافته إلى ملك الدولة، أمّا الغرامة فلا تنقل ملكيّة المال إلى الدولة، بل تنشئ للدولة حق في مواجهة المحكوم عليه بأخذ جزء من ذمته الماليّة⁽³⁾، حيث قال العلماء بجواز مصادرة أموال ولاية الأمور ممّن ظهر عليهم الثراء الذي كان مصدره استخدام الصلاحيّات الموكّلة لهم في الإثراء سواء بالرشوة، أو بالهدية وغيرها⁽⁴⁾.

ومن الأحكام ذات الصلة بالمصادرة الغرامة، ومنها غرامة المصادرة، والتي يتعيّن الحكم بها بدلًا من الحكم بالمصادرة إذا لم تضبط المواد موضوع الجريمة لأيّ سبب كان، وعلاقتها بالمصادرة أنّ كلًّا منهما عبارة عن إعطاء المال جبرًا وكرها للحاكم، ولكنّ المصادرة أعم لأنّ الغرامة تطبّق على مقدار معيّن من النقود، بينما المصادرة هيّ عقوبة تبعيّة تُلحق بعقوبة أصليّة، في حين أنّ الغرامة يمكن أن تكون عقوبة أصليّة أو تكميليّة⁽⁵⁾.

وبالنسبة للمغارم، فهيّ مشتقة من فعل غرم، أي لزمه شيء ما يجب عليه، والغرامة في المال ما يلزم أدائه تأديبًا أو تعويضًا، والغرم هوّ ما ينوب الإنسان في ماله من ضرر بغير جناية منه أو خيانة، والغرامة تعتبر شكلاً من أشكال المصادرة، لأنّه كانت غالبًا تُباع ممتلكات الغارم حتّى يفي بالمبلغ

⁽¹⁾ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص33.

⁽²⁾ عبد المنعم، المصطلحات، ص8.

⁽³⁾ حمّادي وشويرف، التعزير بالمصادرة، ص124.

⁽⁴⁾ نفسه، ص126.

⁽⁵⁾ شويش، المصادرة وتطبيقاتها، ص321.

المقرّر، والمصادرة والغرامة وجهان لعملة واحدة، فاشتركان في عدّة نواح منها: الظرف فكلاهما يحدث حينما تسوء علاقة الحاكم بأحد الأشخاص إلا أنّه في حالة المصادرة تكون العلاقة أشدّ سوءًا منها في الغرامة، وفي الماهية لأنّ كلاهما يعني سلب نعم الإنسان أو على الأقل جزء منها، وفي التتابع لأنّه غالبًا ما تتبع المغارم مصادرات إذا ما تراخى الغارمون عن أدائها، وكذلك المضمون فالمصادرات تشتمل على كلّ شيء، أمّا الغرامة فغالبًا ما يُراعى في تحديده درجة ثراء المذنب وحجم جريمته، والحتمية فالمصادرات تتسم بالفجائية وحتمية التنفيذ الفوري ما لم يكن هناك شفيح، أمّا المغارم فهي عبارة عن مصادرات مقسّطة تكتفي الدولة فيها بأخذ تعهّد كتابي على المذنب أو المتهم يقرّ فيه بأنّ عليه للدولة مبلغًا معيّنًا، وهو المبلغ الذي حدّد كغرامة وملزم بسداده في وقت معيّن، والمغارم بأخذ إقرار بالإعتراف بأداء مالي معيّن هو القول بأنّ الأمر يتعلّق بغرامة المصادرة أو المصادرة الحكمية، ويحكم بها إذا تعدّر العثور على الأموال المطلوبة بحوزة المُصادر⁽¹⁾.

ولقد إتفق العلماء على إتلاف وتغيير كلّ ما كان من الأعيان المحرّمة، والتغيير أولى، ويجوز التغريم تعزيرًا، والأصل في الأموال أنّها محرّمة أي لا يجوز لأي كان المساس بأموال غيره، لقوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)⁽²⁾.

5) الفرق بين المصادرة والغصب:

- التعريف اللغوي للغصب:

حينما نتبع تعريف الغصب في اللغة نلاحظ أنّ المصادر تكاد تُجمع على أنّه: "أخذ الشيء ظلّمًا وقهراً"⁽³⁾، وكذلك عرفه الجوهري بأنّه: "أخذ الشيء ظلّمًا"، وشبّهه في ذلك بإغتصاب الشيء، ويقال للشيء غصبٌ، أو مغصوب، ونقول أيضًا: "غصبه منه، أو غصبه عليه"⁽⁴⁾، وإغتصب الشيء أيضًا مشتقّة من غصبه، فالإغتصاب هو الغصب⁽⁵⁾، والذي يغتصب الشيء في اللغة هو غاصب، وغصبه على الشيء أي

⁽¹⁾ الشرييني، مصادرة الأملاك، ص 28-29.

⁽²⁾ دبابش، التعزير، ص 218-219، والآية الكريمة رقم: 188 من سورة البقرة.

⁽³⁾ القونوي، أنيس الفقهاء، ص 100.

⁽⁴⁾ الجوهري، الصحاح، ص 194.

⁽⁵⁾ أبو حبيب سعدي، القاموس الفقهي: لغة وإصطلاحًا، دار الفكر، دمشق - سورّة، الطبعة الثاوية، 1408هـ/1988م، ص 274.

قهره⁽¹⁾، وكذلك هو: "أخذ الشيء من الغير عن طريق القهر والظلم بلا حراية" أي بدون تهديد بالسلاح⁽²⁾.

ومن خلال ظاهر التعريفات فإنَّ الغصب يقترب من عمليّة المصادرة، والتي لا تكون مجرد إجراء لانتزاع الأموال من أصحابها، وكذلك هيّ عمليّة خاصّة بوليّ الأمر، وبالتالي فهيّ تختلف عن إنتزاع الأموال ظلماً، لأنّه في حدّ ذاته إن كان من ممارسات السُلطة الحاكمة فإنّه يفقدها مصداقيّتها لأنّ وليّ الأمر يضطلع بمهمّة حماية الأبدان والأموال التابعة لرعاياه لا إنتزاعها ظلماً من أصحابها.

-التعريف الإصطلاحي للغصب:

ولقد عرّف الفقهاء الغصب من الناحية الشرعيّة على أنّه "أخذ مال متقوم محرّم بغير إذن مالكة على وجه يزيل يده إن كان في يده"، على أنّه لا يُعتبر غصباً في ما يأذن المالك بأخذه كالوديعة مثلاً⁽³⁾، والأدق هوّ تعريفه بأنّه "الإستيلاء على مال الغير قهراً بغير حق"⁽⁴⁾، فهوّ أخذ الشيء ظلماً، وقهراً، وعدواناً، والغاصب هوّ الظالم الذي يحول بين المال ومالكه، وهوّ عندهم "أخذ مال الغير دون حق، ودون إذن، ويُقال للأخذ: "غاصب"، وللمال المأخوذ مغصوب، ولصاحب المال الأصلي مغصوب منه، وإن لم يستعمل الغاصب المال، بل منع صاحبه الأصلي من أن ينتفع به، والغصب كذلك يشتمل أخذ المنافع⁽⁵⁾، أي أنّه يفوّت عليه المكاسب من إستعمال هذا العقار، وفي تفصيل أدق فالغصب: "هوّ أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يده بلا خفية، ولا يتحقّق في الميتة، والحربي، وخمر المسلم"⁽⁶⁾.

¹ محمّد حسين الفلاح، الأموال المغتصبة من خلال كتاب الأموال للدّاودي، مقال منشور في مجلّة العلوم الإنسانيّة، كليّة التربية-جامعة بابل-العراق، ص235.

² عبد المنعم، المصطلحات، ص16.

³ القونوي، أنيس الفقهاء، ص100.

⁴ أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد ابن قدامة، المغنى على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرفي، تحقيق: طه محمّد الزّينبي، 1388هـ/1968م، ج5، ص177، وعلي بن محمّد الجمعة، معجم المصطلحات الإقتصاديّة والإسلاميّة، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ت، ص407.

⁵ الفلاح، الأموال المغتصبة، ص236.

⁶ عبد المنعم، المصطلحات، ص16.

وعند أتباع أبي حنيفة: "هو إزالة اليد المحققة أي التي لها الحق بإثبات اليد المبطلّة في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكة لا بخفية"، أي أنّه إزالة تصرف المالك عن ملكه، فيعمّ "إزالة اليد حكماً كجحدّه"⁽¹⁾،

ولقد عرفه المالكية بأنّه: "نوع من أنواع الظلم يقوم صاحبه بالحيلولة بين المال ومالكة، ولو أبقاه في موضعه الذي وضعه فيه صاحبه"، وعند الزيدية يكون الغاصب من أخذ مال الغير "جهازاً، معتمداً على قوته"، وكمحصلة للتعريف يتّضح أنّ الغصب هو أخذ الشيء ظلماً؛ ما لا كان أو غيره، وفي القرآن الكريم: (كَانَ وَرَأْتُهُمْ مَلَكَ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)⁽²⁾، ويسمّيها الفراء الغصوب السلطانية لأنها قد إنتزعت من طرف الحكّام الظلمة وأعاونهم وأتباعهم، والواجب على والي المظالم أن يأمر بردها قبل التظلم فيها إليه، ويجوز أن يرجع في ذلك إلى دواوين الحاكم⁽³⁾، والغصب يُصنّف فقهيّاً في ما يُسمّى بالتعدّي على الأموال، وهو سبعة أقسام، ولكلّ منها حكم يخصّه، وهي كلّها مجمع على تحريمها، وهي: الحرابة، والغصب، والإختلاس، والسرقة، والخيانة، والإذلال، والجحد⁽⁴⁾.

-الحكم الشرعي للغصب:

لقد أتت الشريعة الإسلامية الغزاة لتحقيق العدل بين البشر، ومن ثوابت العدل أن لا يأخذ إنسان مال إنسان آخر إلا بحقه، ومن المعقول أنّ خلاف ذلك هو الظلم حقيقةً، ولكن قبل الحكم بالعقل، وجب الاستعانة بالنقل في إظهار حكم مسألة شرعية، ومنها الغصب فما حكمه؟، فالمعقول من الغصب أنه فعل مذموم من فاعله يستحق به المأثم⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ داماد أفندي عبد الرحمن بن محمّد بن سليمان الكلبولي شيخي زاده الحنفي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للإمام إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم الحلبي، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م، الجزء الرابع، ص77.

⁽²⁾ سعدي، القاموس الفقهي، ص275، والآية الكريمة رقم: 79 من سورة الكهف.

⁽³⁾ أبويعلى محمّد بن الحسين الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، صحّحه وعلّق عليه: محمّد حامد الفقي، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان،

1421هـ/2000م، ص77.

⁽⁴⁾ الفلاح، الأموال المغتصبة، ص236.

⁽⁵⁾ السمناني، روضة القضاة، ص1257.

وحكم الغضب هو أنه حرام إذا فعله الغاصب عن علم، لأنه معصية، ولقد ثبت تحريمه بالقرآن والسنة، والإجماع⁽¹⁾، فلقد فقد جاء في كتاب الله العزيز: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم"⁽²⁾.

وقال أيضًا: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"⁽³⁾.

وأما في السنة فقد جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا"، وأما في السنة فقد جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا"، وكذلك قوله: "لا يحل لإمريء من مال أخيه شيء إلا بطيب نفس منه"⁽⁴⁾، وكذلك قوله: "من أخذ شبرًا من أرض ظلّمًا طوّقه الله من سبع أرضين"⁽⁵⁾.

أما في الإجماع فلقد أجمع المسلمون على تحريم الغضب جملة، ولكنهم اختلفوا في فروع منه، فمن غصب شيئًا أُلزم برده ما كان باقياً، وإن تلف المغصوب وجب تعويض مالكة بمثله أولاً، أو ضمان قيمته ثانياً⁽⁶⁾، وإستدلّ على ذلك بقوله تعالى: "فإن اعتدوا عليكم فاعتدوا عليهم بمثل ما اعتدى عليكم"⁽⁷⁾.

ولقد أجمع العلماء على أنه فعل ممنوع بالشّرع محرّم منه بالعقل، وأنه يجب على فاعله ردّ العين على مالكة إذا قدر على ذلك، وتمكّن منه، وإن تلفت في حيازته، وجب عليه ردّ مثلها، أو قيمتها إن قدر عليها⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ علي الجمعة، معجم المصطلحات، ص 407.

⁽²⁾ سورة النساء، الآية 29.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 188.

⁽⁴⁾ الفلاح، الأموال المغتصبة، ص 237.

⁽⁵⁾ البخاري (أبي عبد الله محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م، ص 593.

⁽⁶⁾ الفلاح، الأموال المغتصبة، ص 237.

⁽⁷⁾ ابن قدامة، المغنى، ج 5، ص 177.

⁽⁸⁾ السمناني، روضة القضاة، ص 1258.

وحول حكم من يتسلم من السلطان مالا مغتصبًا هل يدخل في حكم الغاصب أم لا، فلقد أفتى ابن رشد الجد من المالكية بحرمة ذلك، وأنّ فاعله عاصٍ لله عزّ وجل، وعليه التوبة وإلا فإنّه بمنزلة الغاصب⁽¹⁾، ويرى الإمام مالك أنّ المغتصب بمنزلة السارق⁽²⁾، ولقد ذكر ابن رشد الجد أنّ مالك وجميع أصحابه وبلا خلاف أفتوا بأنّ بيع ما إغتصب هوّ بيع فاسد وباطل، ووجب فيها فسخ البيع وردّ ثمنها لأصحابها⁽³⁾.

ويذكر الفلاحى أنّ أحمد بن نصر الداودي (ت 402هـ/1011م) من المالكية أيضًا؛ ألّف كتاب الأموال، وتعرّض فيه لموضوعي الخراج والأموال، وذكر خاصّة الأموال المغتصبة، وحكم معاملة أهل الغصب، ومن أكره على أن يسكن في أرض مغصوبة، وإعتمد في ذلك على أحكام الفقه المالكي⁽⁴⁾.

وذكر الإمام ابن حزم من الظاهرية أنّه لا يحلّ لأحد إنتزاع مال مسلم، ولا مال ذمي، إلاّ بما أباح الله عزّ وجلّ في القرآن، أو في السنّة، أو بطيب نفس كالهبات الجائزة، والتجارة الحلال، أو القضاء الواجب بالديّات، أو بالقصاص، ومن أخذ شيئًا من مال غيره عالمًا، عامدًا، بالغًا، مميّزًا فهوّ بلا شكّ عاصٍ لله عزّ وجل، والواجب ردّ المال المغصوب إلى صاحبه، أو تعويضه عنه في حالة التلّف⁽⁵⁾.

ومن الحنابلة البهوتي الذي يذكر أنّ الغصب حرام إجماعًا، والغصب لا يحدث بغير إستيلاء، وأنّ السرقة، والنهب، والإختلاس ليسوا في حكم الغصب لعَدَمِ القهر فيها، وكذلك إستيلاء الوليّ على مال من يقوم عنه، ولكنّ الذي يدخل في الغصب هوّ ما يؤخذ من الأموال بغير حق كالمكوس⁽⁶⁾.

أمّا القونوي من الحنفيّة فأورد أنّ الغصب من أنواع التّجارة، حتّى إذا أقرّ المأذون به صحّ كما يصحّ إقراره بدين التجارة، وفي هذه الحالة فإنّ العين المغصوبة لا يمتلكها الغاصب، كالعبد المأذون لا يملك ما إكتسبه، والغاصب لا يملك التصرف في العين بدون إذن صاحبها⁽¹⁾.

¹ أبو الوليد محمّد بن أحمد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله القرطبي الأندلسي المالكي ابن رشد الجد، مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، تحقيق: محمّد الحبيب التّجكاني، دار الجيل - بيروت، ودار الآفاق الجديدة - المغرب، الطبعة الثّانية، 1414هـ/1993م، ج2، ص1218-1219.

² الفلاحى، الأموال المغتصبة، ص237.

³ ابن رشد الجد، مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، ج1، ص199.

⁴ الفلاحى، الأموال المغتصبة، ص231.

⁵ ابن حزم، المحلّي، ج6، ص429.

⁶ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشّاف القناع عن متن الأفتاء، عالم الكتب - بيروت، 1403هـ/1983م، الجزء الرابع، ص76.

6) أهمية المصادر في إيرادات الدولة العباسية:

ولقد إتجهت السلطة المركزيّة في بغداد إلى نوعين من الإجراءات هما المصادرات والضمانات، فلقد أصبحت عادة متبّعة أثناء التسلّط البويهي بأن تُصادر أموال الوزير بعد عزله، ولذلك عمد أغلب الوزراء إلى جباية أموال كثيرة، وخبزها في أماكن متعدّدة حفاظاً على مستقبلهم، فتعنّت أفراد السلطة، وزادوا في تعذيب الوزراء، وكبار الكتّاب، ورؤساء الدواوين للإقرار بما لديهم من أموال⁽²⁾.

ومن واردات الخلافة خلال الفترة موضوع البحث نجد أموال المصادرات، والتي أصبحت مورداً هاماً من أموال بيت المال لجأ إليه الخلفاء العباسيون، وأعاونهم من كبار المتنفّذين، وكانت المصادرة ردة فعل تجاه أصحاب المراتب إذا صدرت من أحدهم زلة، أو تقصير في أداء الواجب المناط به، وتعدّى أمر المصادرة إلى بعض الأشخاص الذين لم يكلفوا بأداء أيّة مهام رسميّة في الخلافة، كإبن الجصاص التاجر⁽³⁾.

ولقد تدهور الإقتصاد في الدولة العباسية بسبب سوء الحالة السياسيّة والإداريّة طيلة القرنين الثاني والثالث الهجريين، بعد عهد الوثائق ستصبح المصادرات وسيلة للحصول على المال بتسلّط الدولة على كبار الأفراد الذين يُعرف عنهم الثراء، وإلى جانب ما يتّضح على هذا الإجراء من مجافاة للعدل، فإنّه يُظهر حالة من الإرتباك المالي للدولة، فكأنّما أصبحت المصادرات مورداً من موارد بيت المال، وهذه المصادرات تدلّ على أنّ الدولة أصبحت لا تنق في إداريتها، بل إنّ التعذيب إنتقل إلى أهالي المُصادرين لاستخراج الأموال وكنوع من الضغط والترهيب⁽⁴⁾.

ولقد عانت الدولة العباسية في عصرها الثاني من أزمة إقتصاديّة كان سببها الأوّل والأهم فساد الجباية، وفشل التقويم الرسمي لها، والذي كان لا يتلائم مع وضع المزارعين، إضافة إلى إنسلاخ الأقاليم والحروب الداخليّة والخارجيّة الدائمة، وجشع العسكريين وإستئثارهم بالأموال⁽⁵⁾، ولقد أصبحت المصادرات

¹قاسم بن عبد الله الرّومي الحنفي القنوي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قراءة وتعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م، ص100.

²فوزي، الخلافة، ج2، ص146.

³جاسم، واردات، ص141.

⁴صقر، السلم، ص55.

⁵منيرة عبد الله عبد الرحمن العرينان، الخليفة الراضي بالله العباسي من 322 إلى 329هـ/934-940م، وهوّ بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور حسام الدين السامرائي، قسم التاريخ الإسلامي، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1403هـ/1983م، ص141.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

تشمل الوزراء وأتباعهم من الكتاب ومن تعاون معهم، وصارت أكثر رتبة ووضوح، فهي تقوم بسد نفقات الدولة وضمّان رواتب الجند في ظلّ الحاجة المتكرّرة للمال⁽¹⁾.

وتسجّل المصادر ضرائب إستثنائية في أواخر هذه الدولة، مثل المؤمن، وكانت هدايا رمزية اتّخذت بمرور الزمن طابع الإلزام، والتقسيمات وهيّ ضرائب على الرعيّة في وقت الحاجة، والتأويلات وهيّ ضرائب تقديرية لثروة الناس أساسها الشبهة، أما المصادر فكانت شائعة، وتجمعها الدولة من تركت أصحاب الثروات، وخاصة إذا كانوا من موظفي الدولة⁽²⁾، وهكذا تبقى الدولة في حاجة إلى مزيد من الأموال فهيّ إما ترفع المكوس، وإما تستحدث مكوس جديدة، ثمّ تنتقل الدولة إلى مرحلة مقاسمة العمّال والجبابة بامتصاص عظامهم بدعوى أنّهم حصلوا على شيء طائل من أموال الجبابة لا يُظهره الحُسابان⁽³⁾، فعندما قبض على عيسى بن الجراح سنة 311هـ/923م قُرّر عليه ثلاثمائة ألف دينار بسبب تأخّره في دفع رواتب الجند، وهذا يُمثّل أسلوبًا للتأديب والمعاقبة للخلفاء حيال المقصرين في أداء واجباتهم ليكونوا عبرة لأقرانهم⁽⁴⁾.

غير أنّه في عصر ضعف الخلفاء إستقلّ العمّال بالأقاليم، ولم يتحصّل الخلفاء منها إلا على الضمان، فانتقل أمر المصادر إلى الوزراء إنطلاقًا من أنّ مافي أيدي الوزراء دائمًا مختلس من بيوت المال، ولقد كانت مصادرة الوزراء في بادئ الأمر على سبيل النكبة أو العقوبة على جريمة سياسية كأبي مسلم الخراساني⁽⁵⁾ في عهد المنصور، ونكبة البرامكة في أيام الرّشيد، ونكبة الفضل بن مروان⁽⁶⁾ في أيام المعتصم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 147.

⁽²⁾ خصباك، العراق، ص 109.

⁽³⁾ ابن خلدون، المقدمة، ص 471.

⁽⁴⁾ جاسم، واردات، ص 142.

⁽⁵⁾ **أبو مسلم الخراساني**: هو الأمير عبد الرحمان بن مسلم الخراساني (100-137هـ/718-754م)، صاحب الدّعوة العباسية، وهازم الجيوش الأموية، وكان فصيحًا بالعربية والفارسية، عرف بهمته، جديته، وشدّته في سفك الدّماء، وهوّ من أهل بلدة سنجد في خراسان، وأهدى إلى إبراهيم الإمام من قبل بعض الدّعاء، وبدأ قيّادة العمليّات العسكريّة ضدّ الأمويين في 129هـ/746م، وكان بلاء عظيمًا على عرب خراسان فأبادهم بحدّ السيف، ثمّ قتله أبو جعفر المنصور لما رآه خطرًا على الدولة، أنظر: الذّهبي، سير، ج 6، ص 48-73.

⁽⁶⁾ **الفضل بن مروان**: هو الوزير الكبير أبو العباس الفضل بن مروان بن ماسرجس البرداني (160-250هـ/776-864م) من أصل نبطي نصراني، خدم المأمون، وكان كاتبًا بديع الخط، وترقى في المراتب، وكثر حسّاده وأعدائه، ثمّ إستوزره المعتصم، وكان فيه جور، وغرور، ومات حامل الذّكر بعد أن نُكِب من طرف المعتصم بأربعين مليون درهم، ثمّ أطلقه من سجنه بعد أن إستوزر بدلا عنه أحمد بن عمّار، ونفاه إلى ضواحي بغداد، أنظر: الذّهبي، سير، ج 12، ص 83-84.

⁽⁷⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 160.

وكان من أسباب إنهيار الدولة العباسية أنّ الخلفاء أصبحوا لا يقدرّون على جمع المال إلا من خلال مصادرة موظفيهم الذين ينهبون أموال الرعية، ويتوسّطون بينهم وبينه، فكانت الخلافة أشبه بمن يتغذى بلحمه، وكان خطأ الخلافة في تخفيض الضرائب، والذي تسبّب في نقصان مداخيل بيت المال، وقلّت النفقة على الموظفين فتسبّب ذلك في جشع موظفي الدولة، وعمدوا إلى العنف في إستخراج الأموال من الرعية الذي فشا بينهم اليأس لأنهم لم يأمنوا وقتئذ على أموالهم وأرواحهم⁽¹⁾، وكان حكام المناطق يفرضون الهدايا على الرعية باستمرار، أما الموظفون فكانوا يستخدمون وظيفتهم كأداة لجمع المال، والأوصياء كثيرًا ما ينهبون أموال القُصّر، وحتى القضاة كانوا يُسخرّون العدالة لأهوائهم⁽²⁾.

ويفسّر ابن خلدون⁽³⁾ ذلك بأنّه إذا تلاشت عصبية الدولة إحتاج صاحبها إلى الأنصار، والأعوان لكثرة المعارضين، والإنفصاليين، فينفق أمواله في سبيل الحفاظ على بقاء الدولة من الزوال، وتقلّ الجباية لكثرة العطاء والإنفاق، فيقلّ الخراج، وتشتدّ حاجة الدولة إلى المال، فتقلّصّ نعمة الترفّ والبذخ عن الخواص، والحجّاب، والكتّاب بتقلّصّ الجاه عنهم، وتضييق الدولة في مصاريفها.

وكان معزّ الدولة البويهّي حينما يحتاج إلى أموال يعمد عن طريق عساكره إلى نهب ومصادرة أموال التجار وغيرهم، وكان مجموع ما إنتزعه منهم عشرة ملايين دينار حتّى أنّ حروبه كانت تستهدف الكسب المادّي، وكّرّس ذلك في حربه المبررة ضدّ الحمدانيين للسيطرة على الجزيرة الفراتية⁽⁴⁾.

وظهر بشكل واضح الهدف من سيطرة بني بويه على موارد الخلافة العباسية، وتحكّمهم في الخزائن، ونهبهم لأموال العراقيين، فوضعوا الرسوم والمكوس الثقيلة، وأشاعوا المصادرات دونما سبب بهدف زيادة ثروتهم، على حساب مرافق الدولة، والتي كانت بدورها تعاني الفوضى، وسوء الإدارة، والأزمة الماليّة المستحكمة⁽⁵⁾.

وبعد هذه المرحلة تشتدّ حاجة الجهاز الإداري للدولة إلى الأموال، وينفق أبناء الحاشية والبطانة ما جمعه آبائهم من مؤسسي الدولة في أمور هامشية وغير ضرورية، ويتخلّون عن الموظفين الأكفاء الذين يرون أخطائهم في السياسة الإقتصادية، لأنّ صاحب الدولة يرى أنّه أحقّ بالأموال من الرعية، فهي أخذت

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص163.

⁽²⁾ جميل جبر، الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، دار صادر، بيروت-لبنان، د، ص26.

⁽³⁾ ابن خلدون، المقدمة، ص474.

⁽⁴⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص83.

⁽⁵⁾ نفسه، ص86.

في دولة سلفه وبجاههم، فيستأصلها من أصحاب الأموال وأبناء عصابة الدولة الأوائل، وابتزغها منهم لنفسه شيئاً فشيئاً، وواحدًا بواحد، على نسبة رتبهم، ومدى تنكرهم للدولة، وهذا ما يؤدي إلى كوارث تتسبب في هروب الكفاءات نحو الدول الأخرى، "ومعهم أهل الثروة والنعمة من بطانتها، ويتفوض بذلك بنيانها"، والأمر واضح في دولة بني العباس: آل برمك، وآل سهل، وآل طاهر⁽¹⁾.

كما أنّ المصادر شكّلت ركيزة هامة في مداخيل الخزانة السلجوقية، وأغلب الذين تعرّضوا للمصادرة وقتها

كانوا من كبار الموظفين، وأثرى التجار وأصحاب الأموال الضخمة، فضلاً عن أموال الخلافة التي تعرّضت للمصادرة أيضاً فلقد أمر السلطان طغرلبيك عميد العراق بقبض إقطاعات الخليفة، وأن لا يترك له إلا العقار الخاص⁽²⁾.

والحقيقة أنّ الخلفاء أنفسهم لم يدّخروا جهداً في تحسين الأوضاع المعيشية للرعية مستغلين إستتباب الأمن في عهد السلاجقة، والذي ساعد على إزدهار الزراعة، والتجارة مقارنة بالفترة البويهية، والتي كانت كارثية بحق على الإقتصاد العباسي، وكان الخليفة يرعى النشاط الإقتصادي، ويزور الأسواق، ويتتبع العيارين الذين يقطعون طرق المواصلات والقوافل، ويضرب نشاطهم الهدّام من الناحية الإقتصادية⁽³⁾.

ويرى ابن خلدون⁽⁴⁾ أنّ الدولة في أول أيامها تعمل على الرّفق بالرعية، والإعتدال في سياستهم، في الدّين إذا كانت دعوة دينية، وفي الإحسان لعصبية الدولة إذا كانت قامت على أكتافهم، وهو ما يؤدي إلى إطمئنان الرعايا، وتفرغهم للنشاط الإقتصادي فتتوفر الأموال، ويكثر النسل، وذلك بشكل تدريجي إلى أن يعتري الدولة الضعف والوهن، فتتعرّض للمجاعات بسبب كثرة النسل، ونقص الإنتاج الزراعي بسبب الإعتداء على الأموال في الجبايات، أو بسبب الحروب والفتن نتيجة ضعف الدولة، ويكثر الموت بسبب المجاعات والحروب.

⁽¹⁾المقدمة، ص474.

⁽²⁾محمد الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية (447-656هـ)، منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلامية لديوان الوقف السني، الطبعة الأولى، بغداد، 1431هـ/2010م، ص226-227.

⁽³⁾فوزي، الخلافة، ج2، ص184.

⁽⁴⁾المقدمة، ص500.

(2) النفقات (المصاريف):

كانت سياسة العباسيين المالية ترمي إلى تحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصاريفها، ومن الضروري أن نعرف أن معاملات الدولة كانت تتم بالدرهم في اقاليم المشرق، وبالدينار في اقاليم المغرب⁽¹⁾. وعلى عكس الأمويين فإن أغلب عمال بني العباس كانوا من الأقباط، أو من الفرس وهم عماد الدولة وأنصارها، والأكثر رغبة في الحفاظ عليها، وكان الخلفاء من جهة أخرى لا يقصرون في مسألة الرواتب، فبلغت في أيام المأمون ثلاثة ملايين درهم، وهي عمالة الفضل بن سهل على المشرق - ولم يُبلغ مثلها في عهد الأمويين - لأن أكبر راتب إقتضاه عمالهم لم يزد على ستمائة ألف درهم وهي عمالة يزيد بن عمر بن هبيرة⁽²⁾ على العراق، وهذا السبب الأول لكثرة الجباية، أما الثاني فرغبة العمال في المحافظة على الدولة، وسداد رأي وزرائهم الفرس، وخصوصاً البرامكة، إذ كانوا يرون أن هذه الدولة رحمة لهم من إذلال الأمويين، وإحتقارهم للموالي، والسبب الثالث قلة الحروب في العصر العباسي الأول مقارنة بالعهد الأموي التي كانت الفتن فيه لا تهدأ، وهي مذهب للأموال، ومضيعة للخراج، ومفسدة للأعمال لا اشتغال الناس عن الزراعة والتجارة مع إنفاق مجمل الأموال في الجند⁽³⁾.

ولكن أوجه الشبه بين العصرين العباسي والأموي، هو أن الولاية العباسية كانت أيضاً تنفق من جباياتها، وتحمل الفئات إلى الحاضرة، وإذالم تف الجبايات بنفقات الولاية كان من حق الوالي أن يطلب مساعدات من العاصمة، ولكن هذا الأمر كان نادراً ما يحدث لأن خبراء الحكومة المركزية كانوا محيطين علمًا بجبايات الولايات ونفقاتها المختلفة بصورة تقديرية وتقريبية⁽⁴⁾.

أما مصاريف أموال الدولة فهي من الناحية الشرعية تتعلق بالمصالح العامة للمسلمين كتحصين الثغور، وعمارة الطرقات، والجسور، والقناطر، وطرقات المياه، ومنها أيضاً رواتب الموظفين كالولاية والقضاة، وجباة الأموال، والعلماء وحتى أئمة الصلاة والمؤذنين⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ بيطار، تاريخ العصر العباسي، ص 337.

⁽²⁾ يزيد بن عمر بن هبيرة: هو أمير العراقيين أبو خالد يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري (87-132هـ/705-749م) نائب مروان الحمار، من رجال السياسة والحرب، عرف بالجوهر والترف، هزمه العباسيون من الخراسانية فدخل إلى واسط، وأمنه المنصور، ولكن السقاح ألح عليه في قتله، ففعل بتدبير من أبي مسلم الخراساني، أنظر: الذهبي، سير، ج 6، ص 207-208.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 90.

⁽⁴⁾ البطاينة، الحياة الاقتصادية، ص 275-276.

⁽⁵⁾ المبارك، آراء، ص 54.

وكان أهم نفقات الدولة أيضًا ما يُسمّى بالعتاء والرّزق، فالعتاء هو إعطاء الدولة للمقاتلة نسبة معيّنة من المال نقدًا، أمّا الرّزق فهو الموادّ العينيّة التي يستلمها المقاتلة لقاء خدمتهم في الجيش، وإستعدادهم الدائم لحماية دولة الإسلام⁽¹⁾، وكان العطاء من أهمّ وجوه النفقات في الدولة، وكان الجند بين الطّاعة، والولاء، أو العصيان، أو التمرد مرتبطين بإخراج العطاء لهم وزيادته، أو تأخيرها وإنقاصه، وذلك منذ تأسيس الدولة⁽²⁾، والمجال الثّاني للعطاء كان رواتب ومصاريف الجهاز الإداري، وفيه العلماء، ورجال الدّين، والقضاة أيضًا⁽³⁾، وسوف نرى في بقية فصول هذه الدّراسة كيف أنّ مستحقّات عناصر الجيش سوف تكون سببًا هامًا في المصادر ونكبة الوزراء، والأزمات الماليّة المتعاقبة للدولة العباسيّة فضلًا عن تهديد موظّفي الدولة في أموالهم وأرواحهم⁽⁴⁾.

وكان موضوع مرتّبات الجند مجالًا خصبًا للاختلاس لأنّ بعض العاملين في رواتب الجند، كانوا يحتسبون على الجند ما لم يعطوه إيّاهم، فيأخذونه لأنفسهم، وبالتالي كان التدقيق والمراقبة يكشفان عن مثل هذه الإختلاسات فيصادر المذنبون بعد نكبتهم⁽⁵⁾، وجدير بالذكر أنّ رواتب جند العراق فقط كانت تدفع من الخزانة المركزيّة، أمّا جند الأقاليم فكانوا يأخذون مستحقّاتهم من مقرّات الأجناد، وواردات الولايات⁽⁶⁾.

وعلى الرّغم من كلّ هذه التنظيمات والإجراءات الإداريّة الصّارمة، إلّا أنّه كان دائمًا ما يقع تأخّر في رواتب الجند بسبب تدهور واردات الدولة من جهة، وضعف الدولة ممّا ترتب عنه ضعف في التّناميّة الإقتصاديّة، وأعمال النهب والإختلاس المستمرّة، والإنفاق المبالغ فيه من طرف الخلفاء والذي تسبّب في

¹ فوزي، تاريخ النظم، ص 362.

² البطانية، الحياة الإقتصاديّة، ص 277.

³ فوزي، تاريخ النظم، ص 365.

⁴ بالنسبة لنظام دفع الرواتب في أواخر القرن الثالث الهجري فكان كالآتي: من راتبه كلّ ثلاثين يومًا: أصحاب النوبة، وسبعة عشر صنفاً من المرسومين بخدمة دار الخلافة والرّسائل الخاصّة، والقراء، وأصحاب الأخبار، والمؤدّنين، والمنجّمين، وغيرهم، من راتبه كلّ خمسة وثلاثين يومًا: كأصحاب الصّيد، والحراب، والشباك، والأعوان، والحمّالين، ومن راتبه كلّ خمسة وأربعين يومًا وكان هؤلاء من الخدم، والجلساء، وأكابر الملّهين، وصنف كان يستلم كلّ خمسين يومًا وكان منهم الغلمان الخاصّة، والحشم، والمستخدمين في الشّراب، والصنّاع، والمطبخين، والفراشين، والخزنة، وصنف كان راتبه كلّ ستّين يومًا، وهم حاجب الخليفة، وخلفاء الحجاب، والغلمان الخاصّة، وصنف راتبه كلّ سبعين يومًا وهم طائفة من الحرس تُسمّى المختارين، وصنف راتبه كلّ تسعين يومًا وهم عسكر الخاصّة، وصنف ثالث من الحرس أقلّ كفاءة من الصنفين السّابقين يتلقّى راتبه كلّ مائة وعشرين يومًا، وصنف تاسع وهم من يخرج لجمع أموال الخراج، ورواتبهم كانت من طرف الجهات التي يوجّهون عليها، وراتبهم مرّتين في السّنة، أنظر: حسام السّامرائي، المؤسسات، ص 213-233.

⁵ رشاد ونوري، إدارة، ص 131.

⁶ نفسه، ص 138.

تبيد أموال الدولة، وكان تأخر رواتب الجند سبباً رئيسياً في أعمال الشغب، وكانت تؤدي إلى نهب خزائن السلاح، ومحتويات الدواوين، والسجون، وتخريب البنى التحتية، ومن المهم العلم بأن نفقات الجيش لم تقتصر على رواتب الجند فحسب بل شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وصيانتها، وكانت الدولة تتولى صناعة الأسلحة الثقيلة كالسفن العسكرية، ومنها الخفيفة التي تصنع في الأسواق المحلية، ومنها المستوردة، ويضاف إليها رواتب عمال المؤسسات العسكرية، ونفقات التحصينات، والدواب، وما اتصل بذلك، كما أنّ الحملات العسكرية كان تستوجب رصد ميزانية ضخمة، وكانت تصل إلى عشرة آلاف درهم، أو ستة آلاف دينار كنفقة يومية لكل حملة في العصر العباسي الأول⁽¹⁾.

إضافة إلى أنّ الدولة العباسية كان من واجبها كقيمة على حماية المسلمين نشر الإسلام واللغة العربية لغة القرآن الكريم، وبالتالي كان بناء المساجد، وترميمها، وبناء الكتاتيب، والمدارس من واجبات الخليفة⁽²⁾، وكانت تخصص جزءاً من الميزانية في التنمية من خلال مشروعات الري، وحفر القنوات، والجداول، وإستصلاح الأراضي، والخدمات العامة مثل: بناء الخانات، وتنظيف المدن، والمنسوجات، والكاغد، والطرز، والسكة، وتوطيد الأمن الداخلي والخارجي، وهذا يتطلب الكثير من أساليب الإغراء، والكسب والوعد، والوعيد، وبت العيون، والأرصاء، وتحسين الثغور، والعواصم، وبناء الأسوار، والحصون، وترميمها، وتجهيز الجيوش، ومحاربة الأعداء الخارجيين، حتى أنّ الحروب مع البيزنطيين، والفداء كلفت أموالاً كثيرة⁽³⁾، وكان من واجبها في حماية الإسلام والمسلمين من خلال دفع أموال الفدية مقابل أسرى المسلمين لدى الأعداء، وبخاصة الإمبراطور البيزنطي⁽⁴⁾.

وكان المال الذي يُجمع يُنفق على مصالح الدولة من أرزاق القضاة، والولاة، وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين، والجنود، ووري الأنهار، وإصلاح المجاري، وحفر الترع، والتففة على السجون، وغيرها من

⁽¹⁾ نفسه، ص 138-142.

⁽²⁾ فوزي، النظم، ص 365، ومثلاً أنفق الخليفة على بناء المدرسة المستنصرية سبعمائة ألف درهم لمدة ست سنوات - وهو مبلغ كبير إذا علمنا أنّ أعلى موظف وقتئذ كان يتقاضى اثنا عشر ديناراً كراتب شهري - وبلغت مساحتها 4836 متر مربع، وكانت بمثابة جامعة تضم مدرسة الفقه على المذاهب الأربعة، ودار القرآن، ودار الحديث، ومدرسة الطب، والمكتبة، فضلاً عن تدريس مواد الأدب العربي، والعلوم الرياضيّة، إضافة إلى الغرف، والمخازن، وبقية المرافق وذلك على ضفة دجلة الشرقية ببغداد، مع توفير منحة للطالب قدرها دينار ذهبي شهرياً، والإطعام المجاني، أنظر: عمّار إبراهيم لبيد، الخليفة العباسي المستنصر بالله (623-640هـ/1226-1242م) وأهم المنجزات العمرانية في عصره، مقال منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد (36)، المجلد (3)، ص 457-458.

⁽³⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 365-366.

⁽⁴⁾ البطاينة، الحياة الإقتصادية، ص 284.

الخدمات التي تُقدّمها الدولة، كشراء الأسلحة، وإيصال الماء إلى أراضي بعيدة⁽¹⁾، وبناء المدن، والحصون، وبالأخص في منطقة الثغور⁽²⁾،

وبالقياس يُرجّح زيدان⁽³⁾ أنّ أموال الدولة المتمثلة في النفقات كانت الباقي مما كان يُوضع في بيت المال بعد دفع رواتب الجند، والكتّاب، والقضاة، ومختلف موظفي مصالح الإدارة المركزيّة في العاصمة، أو المبعوثين إلى الأقاليم ونفقاتهم، مثل عمّال البريد، وما بقي من أموال الجباية فإنّه يوضع في بيت المال ويُنفق وفق إجتهد الخليفة.

وكانت هناك أموال تخصّص للولاية من أجل القيام ببعض النفقات الإستعجاليّة أو الإستثنائيّة، وهي لا تتعلّق بروتبهم أو نفقاتهم الشخصية، بل كانت عبارة عن مخصّصات ماليّة للصالح العام، وكانت تختلف بحسب الولاية، والوالي، والظروف، والأحداث السياسيّة⁽⁴⁾.

وكانت أسباب كثرة النفقات خمسة وهي: إسراف الخلفاء وبخاصّة نسائهم، وكثرة أبواب النفقة في الدولة، وزيادة الرواتب، والنفقة على البيعة، وإستئثار رجال الدولة بالأموال لأنفسهم، وما إستفحل فيهم من داء الرّشوة، وإجتماع الأموال لديهم، وبيت مال الحكومة فارغ، والخلفاء يشكون الفقر، وهذا أذى إلى مصادرة الوزراء، وأخذ أموالهم بالقوّة⁽⁵⁾.

وكان توزيع رواتب الجند في أوقات مختلفة بمثابة حيلة إداريّة الغرض منها تخفيف تمرّد الجند في حالة إضطراب وتأخير دفع الأرزاق، فتأخير دفعها لجميعهم، يؤدّي إلى تمرّد كافة أفراد الجيش، وبالتالي تهديد الوضع الأمني العام في الدولة، وتأخير الرواتب يصيب فرقة واحدة من الجيش، ويؤلّب عليها بقيّة الفرق في حال تمرّدها⁽⁶⁾، وفي 318هـ/930م كانت رواتب الجنود ستة دنانير ونصف في الشهر، فمجموع رواتب عشرين ألف جندي إذن 130 ألف دينار شهريّاً، وكذلك كان لفرق الجند هبات مناسباتيّة في الأعياد، ومال البيعة أيضاً⁽⁷⁾.

¹ عودة وآخرون، مختصر، ص 107.

² البطاينة، الحياة الإقتصاديّة، ص 291-292.

³ التمدّن، ج 2، ص 63.

⁴ البطاينة، الحياة الإقتصاديّة، ص 285.

⁵ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 5.

⁶ رشاد ونوري، الإدارة، ص 129.

⁷ نفسه، ص 135-136.

فالخلفاء الأوائل، وعلى رأسهم المنصور أنفق في سبيل الحفاظ على الدولة أموالاً عظيمة سواء في الحروب الداخليّة والخارجيّة، وإصلاح الرّي وبناء الجسور، مع ما يدفعه لأهله من البيت العباسي كي لا يزاخموه في الحكم، ولقد بلغ متوسط مداخيله السنويّة حوالي 450 مليون درهم، ومع ذلك كان متشدداً مع موظفي الدولة فإذا عزل عاملاً أخذ أمواله، وأودعها في بيت مال مستقل سمّاه "بيت مال المظالم"⁽¹⁾، ووضع على كلّ صندوق مال إسم صاحبه، ولقد أنفق ابنه المهدي كلّ أمواله لأنّه كان كثير السخاء⁽²⁾.

وكان من أبواب النفقات أيضاً ما يُسمّى بالتوسعة على الناس، حيث أنّ المهدي مثلاً ردّ ما أخذه والده من أموال المظالم عمل بوصيته، بل وبلغ بخلفاء العصر الأوّل أن قاموا بتزويج العزّاب مثل المهدي، وقضاء دين الغارمين، والتكفّل بحجّ الفقراء مثل: الرّشيد، وشراء الدّم أيضاً مثلما فعل المعتصم، وهذا فضلاً عن العطاء الجزيل للشعراء، بل وإنّ بعضهم دفع الأموال لصاحب لحن جميل، فضلاً عن نفقة الأعراس، والولائم، ولنا في عرس المأمون مثال واضح⁽³⁾.

ولهذا كان الخلفاء يُعطون عطاء من لا يخشى نفاذ الأموال، لأنّ أموال الخراج والضّياع كانت تأتيهم بانتظام مضمونة، وبروح عصرهم فإنّ هذا يُسمّى جوداً، وأريحيّة، ويرفع ذكّهم، ويؤجّب الناس فيهم، ويعمل على ترويح سوق الأدب، وهوّ أساس الدّعاية السياسيّة، ولكنّ ذلك كان خطراً على ماليّة الدولة سيظهر لاحقاً، حيث بدأت الدولة تعاني ماليّاً في آخر فترة خلافة المهدي بسبب كثرة النفقات والأعطيات بغير حساب رغم كثرة المداخيل، وما يدلّ على إضطراب أمور الدولة الماليّة بسبب الخلل في الميزانيّة في أواخر عهد المهدي هوّ خوف الرّشيد من إعلان خبر وفاة المهدي، ومطالبة الجند بالأرزاق، ولمّا فرّق يحيى البرمكي الأموال على الجند مائتين مائتين، ولم يعلمهم بخبر وفاة المهدي، ولمّا عرفوا بالأمر حينما دخلوا بغداد، شغبوا، ولم يهدئوا إلّا بعد أن أخذوا عطاء سنتين، فسكّتوا⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ بيت مال المظالم: هوّ مؤسسة ماليّة إستحدثت في العهد الإسلامي إلى جانب بيت المال، الغرض من إنشائها إيداع الأموال المصادرة من السّولة والحباسة والملتزمين، ممن ثبتت إدانتهم بسبب عسفهم، وجورهم، أثناء قيامهم بمهامهم على نحو غير مشروع، أنظر: الخطيب، معجم، ص 94.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 34.

⁽³⁾ البطائنة، الحياة الإقتصاديّة، ص 293-295، وسوف نتطرق إلى باب الإنغماس في الترف، وإفساد المال، وصرفه وتبديده من دون رقيب أو محاسب في الفصل المتعلّق بأسباب المصادر ونكبة الموظفين في العصور العباسيّة المتأخّرة.

⁽⁴⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص 414-418.

وكذلك كانت الدولة تصرف لأفراد البيت العباسي عطاءً راتباً، حيث كانوا عماد الدولة، وحرص الخلفاء على الحفاظ على ولائهم⁽¹⁾، ومن الملاحظ أنه في عهد المتوكل كانت الأرزاق جارية على الطالبين خاصة وبني هاشم عامة، وفي عهد المنتصر أيضاً، وكذلك في عهود المستعين، والمعتمد، وكانت الجارية على الهاشميين أربعة آلاف دينار شهرياً في بغداد، أي دينار لكل فرد، ولكن المعتضد جعلها في عهده ربع دينار لكل فرد، وإستحدث فئة مشايخ الهاشميين، وكانوا يأخذون من الأرزاق مثل خطباء المساجد عشرون ديناراً في الشهر، وكان عددهم ثلاثون فرداً، وكان لشجاع أم الخليفة المتوكل وقف يصرف قسط منه لبني هاشم، وفي العصور اللاحقة كان للأشراف نصيب من أموال العباسيين في عهد المقتدر، والمتقي، وفي فترة الحكم البويهبي أيضاً، وأيضاً في عهود الخلفاء المتأخرين مثل المستضيء، والناصر، والمستنصر، والمستعصم⁽²⁾.

ومن مصاريف الدولة نجد الخلع والهدايا، والتي كثرت في المناسبات الدينية كرمضان، وإمارة الحج، وكانت تهدف إلى إبراز مكانة الخلفاء بالأساس لاسيما أن قسماً منها كان مخصصاً لحكام الولايات الإسلامية الذين يتبعون الخليفة العباسي رمزياً، والهدايا والخلع كانت تقدم في المناسبات الإدارية الرسمية كبيعة الخلفاء، وتعيين الوزراء، وترقية الأمراء، والنقباء، وأصحاب الدواوين، والقضاة، وكان الهدف منها إبراز المكانة الأدبية للخلفاء العباسيين، والدعاية لهم بين المسلمين السنة في الأراضي الإسلامية بعد تراجع النفوذ العسكري والسياسي لهم⁽³⁾.

ولقد وردت قائمة للمستشرق اللورد فون كريمر تحتوي على نموذج لنفقات الجند، وتحتوي على ما اشترطه أحمد بن محمد الطائي على نفسه أن يقدمه من ضمان إلى بيت المال، وفيه ما كان ينفقه بيت المال في بغداد في السنين الأولى من خلافة المعتضد العباسي سنة 279هـ/892م، وقد عيّن فيه مقدار المال اللازم لكل فئة من فئات الموظفين الذين تدفع رواتبهم من بيت المال ومقدار ذلك مليوني دينار ونصف المليون في السنة، وتدفع يومياً بمقدار سبعة آلاف دينار تفرق بين الجند، والموظفين، والخدم⁽⁴⁾ بحيث أنّ النفقات في أواخر القرن الثالث الهجري تكاثرت بسبب كثرة الغلمان والمماليك، وكان الباقي في الخزينة ثلاثمائة مليون درهم، فالدولة التي يبقى فيها مقدار هذا المبلغ

⁽¹⁾البطانية، الحياة الاقتصادية، ص289-290.

⁽²⁾آل شامان السامرائي، الأشراف في ظلّ الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة سرّ من رأى، المجلد:2، العدد:2، السنة الثانية، حزيران 2006م، ص53-56.

⁽³⁾ظه، الأثر، ص144-147.

⁽⁴⁾زيدان، التمدن، ج2، ص63-64.

كلّ سنة تعدّ في منتهى الثروة، كما أنّ هذه النفقات كانت جزءاً صغيراً من أموال الجباية، وهيّ ضمان العراق من طرف الطائي⁽¹⁾.

ولنا مثال بالبرامكة فالمشهود لهم هوّ الكفاءة الماليّة، إذ أنّهم كانوا ينفقون المال بغير حساب لأغراضهم الخاصّة، ولقد كانوا قد أنشئوا لهم ضياعاً خاصّة واسعة وعقارات، وكانوا ينفقون من مداخيلها، كما كانت أموال الدّولة كلّها تحت أيديهم، يتصرفون فيها كما يشاؤون، حتّى إنّ الرشيد نفسه كان لا يحصل على المال إلّا بإذنهم، وهوّ من أسباب نكبتهم، ولكنّهم في جمع الأموال، وتنميتها لم يكن مثلهم، فلقد بلغ الخراج ذروته في عهدهم، وكان أقصى ما عُرف من خراج في تاريخ الدّولة الإسلاميّة⁽²⁾.

ففي العصر الأموي كانت رواتب صغار العمّال لا تزيد عن ثلاثمائة درهم في الشّهر، ولكنّ المأمون زادها في جملة ما زاد من الرواتب رغبة في مكافأة أنصاره الفرس، مع العلم أنّ الراتب يختلف حسب صعوبة العمل وتعدّده فقد يكون على ولاية صغيرة وقد يكون على إقليم واسع⁽³⁾.

وعلى عكس الأمويين فإنّ أغلب عمّال بني العباس كانوا من الأقربين، أو من الفرس وهم عماد الدّولة وأنصارها، والأكثر رغبة في الحفاظ عليها، وكان الخلفاء من جهة أخرى لا يقصّرون في مسألة الرواتب، فبلغت في أيام المأمون ثلاثة ملايين درهم، وهيّ عمالة الفضل بن سهل على المشرق، ولم يُبلغ مثلها في عهد الأمويين، لأنّ أكبر راتب إقتضاه عمّالهم لم يزد على ستمائة ألف درهم وهيّ عمالة يزيد بن عمر بن هبيرة على العراق، وهذا من السبب الأوّل لكثرة الجباية، أمّا الثاني فرغبة العمّال في المحافظة على الدّولة وسداد رأي وزرائهم الفرس وخصوصاً البرامكة، إذ كانوا يرون أنّ هذه الدّولة رحمة لهم من إذلال الأمويين، وإحتقارهم للموالي، والسبب الثالث قلّة الحروب في العصر العباسي الأوّل مقارنة بالعهد الأموي التي كانت الفتن فيه

لا تهدأ، وهيّ مذهبة للأموال، مضيعة للخراج، مفسدة للأعمال لا اشتغال الناس عن الزراعة والتجارة، مع إنفاق مجمل الأموال في الجند⁽⁴⁾، وفي جملة القول أنّ من أسباب قلّة نفقة الدّولة قلّة الموظفين، وعدم وجود الدّين، وإقتصاد الخلفاء الأوّلين⁽⁵⁾، وأصبح أساس الولاء المال، وبدونه لا يمكن المحافظة على الدّولة، وتثبيت البيعة، والمحافظة على حياتهم، إضافة إلى أنّ ماليّة الدّولة تدهورت فجأة منذ عهد

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص67.

⁽²⁾ محمّد الرّيس، الخراج، ص428-429.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص134-135.

⁽⁴⁾ نفسه، ج2، ص90.

⁽⁵⁾ نفسه، ج2، ص99.

المعتصم، ففي أوائل القرن الثالث الهجري كانت المداخيل أربعمئة مليون درهم ما عدا الأموال والغلات، ثم صارت في أواسط ذلك القرن ثلاثمئة مليون درهم مع تدهور بالتدريج إلى نهاية الدولة، ولا يقارن دخل خلفاء عصور الإنحطاط بالخلفاء الأوائل على أنه إذا وفق خليفة في توفير قليل من المال فإن خلفه سيسعى إلى تبديده⁽¹⁾.

وكان أمر زيادة الرواتب أو خفضها يخضع لرأي الوزير وسياسته المالية في الإسراف أو الإقتصاد في النفقات، فالتخفيض الذي كان يصيب الرواتب كان لا يقتصر على مقاديرها الشهرية بل كان يشمل عدد الدفقات التي كان يستلمها الموظف في السنة⁽²⁾.

وبلغ مجموع الجباية في عهد المقتدر بالله في 306هـ/918م أربعة عشر مليون دينار ونصف مليون، وهي مماثلة لجباية العصر العباسي الأول، ولكن النفقات تضاعفت، إذ بلغ العجز في الميزانية في عهد الوزير علي بن عيسى مليوني دينار وأقل من تسعين ألف دينار، ولكن عهد المقتدر كان كارثياً إذ أن أسلافه كالمعتصم الذي ترك ثمانية ملايين درهم في الخزينة، والمستعين ترك نصف مليون دينار، والمكتفي ترك خمسة عشر مليون دينار، وهذه المبالغ اجتمعت في يد المقتدر لتبديدها بطانته من حيث يدري هو أو لا يدري، وأنفق أموال المصادرات والخراج في زمانه، حتى أنه تم تقدير ما أنفقه تبذيراً وإضاعة للمال بأكثر من سبعين مليون دينار، ماعدا نفقات الدولة العادية، ومع ذلك اضطر إلى أن يبيع ضياعه، وفرشه، وأواني الذهبية ليدفع رواتب الجند (أنظر الملحق رقم 14)⁽³⁾.

فلقد ارتفعت النفقات في عهد المقتدر حتى بلغت 72 مليون دينار، أي 2,88 مليون دينار في السنة، ونتيجة لذلك فإن من خلفه من الخلفاء اضطر إلى تقليصها، نتيجة إنهاك الخزينة، وهذا يدل على البذخ العجيب لهذا الخليفة، وهذا يكفي على إعطاء صورة عن خطورة الوضع (أنظر الملحق رقم 15)⁽⁴⁾، وبعدها استفحل العجز المالي حتى أنه بلغ من فقر بيت المال أن الخليفة المطيع لله باع ثيابه، وأنقاض داره ليدفع أربعمئة ألف درهم طلبها منه الجند أثناء الفتنة ببغداد في سنة 361هـ/971م، وكانت أحوال الخلفاء قد تبدلت بعد خلافة الراضي فلم يبقى لهم إلا الخطبة والسكة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج 2، ص 104-105.

⁽²⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 205-206.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 114-115.

⁽⁴⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص 242.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 115.

والملاحظ أنه بعد عهد المعتصم أصبح موظفو الدولة من الغرباء الذين لم يشعروا بأنهم يمثلهم، فهم مرتزقة سواء منهم المدنيون أم العسكريين، فالجند كان ينهب المال، ويأخذه إلى بلاده، والموظفون المدنيون يكتنزون الأموال، والخليفة غالباً أصبح لاسلطان له إلا على خدمه، أو غلمانه، أو جواريه، وصار كل ذلك على عاتق الرعية باعتبارهم مصدر الجباية، ولم يعرف في تلك الفترة النظام الحالي القائم على رقابة الشعب على الأموال ومصاريفها، وأنه لا ضريبة إلا بمبرر أو قانون، وهذا لم يكن معروفاً وقتئذ⁽¹⁾.

فضلاً عن أن الشرع حظر أكل أموال الناس بالباطل، ومن بينها فرض ضرائب بمسميات مختلفة، لتعويض نقص الأموال نتيجة الترف، وتوسع الإنفاق - وهو سبب الحاجة إلى أموال الناس تشتد -، وتبقى الحاجة إلى زيادة المكوس إلى أن تنتهي أيام الدولة، وهذا يتسبب تدريجياً في تدمير البنية الاقتصادية للدولة⁽²⁾، حيث أن بيت المال في بغداد لم يكن يُعنى إلا بدار الخلافة وحاجاتها، وبالداوين المركزية⁽³⁾، وكانت الأموال الطائلة تنفق في غير طريقها من قبل السلاطين البويهيين أيضاً، وبعضها أنفق في الملذات الخاصة، فلقد استولى معز الدولة على المكوس، وأخذ أموال الناس في غير وجهها، وقد أقطع قواده، وأصحابه القطاعات، وكذلك أبطل الداوين، فازداد الظلم، و أشاع مصادرة الرعية⁽⁴⁾.

ويرى ابن خلدون⁽⁵⁾ أن الخلل الذي يصيب الدولة في ضبط ميزانيتها، سببه أنها تكون في أولها بدوية، فتنهج سياسة الرفق بالرعايا، والإقتصاد في النفقات، والتعفف عن الأموال، ولا تحتاج إلى الإسراف في النفقة ثم يستفحل الملك، فتكثر النفقات بسبب إزدياد الترف، والتوسع في نفقات السلطان، وأهل الدولة على العموم بل يتعدى ذلك إلى الرعية لأن الناس على دين ملوكها، وعاداتهم، فيصبح السلطان في حاجة إلى إستحداث ضرائب جديدة، وتمتد أيديهم إلى جمع المال من أموال الرعايا من حرفة أو تجارة، أو نقد في بعض الأحوال، بشبهة أو بغير شبهة، ويكون الجند في هذه الفترة قد تمكنوا من زمام الحكم على الدولة بما لحقها من ضعف في العصبية وفشلها وتراجعها، فتتوقع ذلك منهم، وتلجأ إلى إسكاتهم بالعطايا، وكثرة الإنفاق فيهم، ولا تجد عن ذلك الإجراء مخرجاً، يُضاف إلى ذلك تكوين ثروة لجباة الأموال للدولة من خلال إستحواذهم عليها، فيتسع جاههم ثم تكثر السعاية بهم بحجة حبس أموال الجباية لهم، وبدافع المنافسة والحقد، فتعممهم النكبات والمصادرات واحداً واحداً إلى أن تذهب

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص165.

⁽²⁾ ابن خلدون، المقدمة، ص481.

⁽³⁾ الدخيل، الفوز المراد، ص34.

⁽⁴⁾ نورباشا، النظام الإداري، ص82-83.

⁽⁵⁾ المقدمة، ص489-490.

ثروتهم، وتتجاوزهم الدولة إلى الإستيلاء على أموال الرعايا أنفسهم، وتكون الدولة في هذه المرحلة في الرّمق الأخير والإنهيار التام، ولا يعني عنها بذل الأموال.

إضافة إلى كلّ هذه النفقات كانت نفقات دار الخلافة من أهمّ مصاريف الخزينة العباسية، وكانت تشمل الموظفين بمختلف درجاتهم، ورواتب الحرس، والخدم، والغلمان، والنفقة على الحشم، والحريم، والمطابخ، والأطباء، والمؤدّبين، والملاحين، والصيادين، وغيرهم، حتّى أنّها بلغت في أيام المعتضد سبعة آلاف دينار يوميًا⁽¹⁾.

نفقات الدولة العباسية في عهدها الأخير:

لما حصلت الخلافة على إستقلالها من السلاجقة في عهد الناصر لدين الله سنة 590هـ/1193م شرع بدوره في إصلاح الوضع الإقتصادي للدولة من خلال عدّة إجراءات إدارية واقتصادية هامة تتمثل في إلغاء الضرائب غير الشرعية المفروضة على الشعب، ومن بينها المفروضة على الأسواق والمبيعات، ومن جميع الأصناف، وفي كلّ النواحي في 604هـ/1207م⁽²⁾.

ويلاحظ على الإدارة المالية في عهد المستنصر بالله أنّها صارت بيد المتنفذين في الإدارة وبالأخص منهم إقبال الشرايبي، والذي إستبدّ بالأمر الخاصة في السنوات الأخيرة من حكم هذا الخليفة، وهذا ما يُلاحظ

في عهد المستعصم أيضًا، ويُمكن حصر النفقات المالية في العهد العباسي الأخير في الإنفاق على المشاريع الخيرية، والتي تضمّنت بناء المشافي، وتوزيع الأدوية، على الفقراء، وبناء دور الضيافة في رمضان، وإستقبال الحجّاج، والصرف على الفقراء، وتمويلهم حين سفرهم، وتجديد المدارس وبنائها، والإنفاق عليها، وإرسال الصدقات إلى المدينة المنورة، وما يُسمّى بمال البيعة والذي كان يقدّم عندما يتولّى خليفة جديد منصب الخلافة، وأيضًا ما كان يُنفق على هدايا الإحتفال بالزواج، والمواليد الجدد للخلفاء، إذ كانت تقام الإحتفالات لهذه المناسبات، ويحضرها كبار رجالات الدولة، وتكثر الولائم والأطعمة وتوزّع على الفقراء، فضلًا عن الخلع التي كانت توزّع في هذه المناسبات جميعها، وهدايا الختان، وهدايا ختمة القرآن

¹البطائنة، الحياة الإقتصادية، ص 290-291.

²وجيدة ممدوح يوسف، الإدارة المالية في بغداد في العصر العباسي الأخير (575-656هـ/1179-1258م)، مقال منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (10)، العدد (32)، ربيع الثاني 1439هـ/كانون الثاني 2017م، ص 375.

الكريم، وهدايا افتتاح المدارس، والإنفاق على ضيافة الوفود، وإرسال الخلع والهدايا والوفود إلى الأمراء المعترفين بالخلافة، فضلاً عن الإنفاق على مختلف المناسبات الدينية إنطلاقاً من كون الخليفة منصباً ذو طبيعة دينية، وما كان ينفق في شهر رمضان على الإحتفالات الدينية فيه، وكذلك الإنفاق على موسم الحج، وما يتطلبه من صدقات، وتقديم الهبات، وتجهيز الحجّاج، والنفقة على الحرمين، والنفقة على الأعياد الدينية، ولقد أنفقت الدولة العباسية وبخاصة في عهد المستنصر بالله الكثير من أموال الأوقاف على المدارس، والمشاهد، والأربطة، والمؤسسات الصحية، كما أولى الخلفاء في العصر الأخير إهتماماً بالإعمار كجزء من نشاطهم الإداري، وكان الإنفاق على العمران كبيراً في عهد المستنصر، بحيث بنى المدرسة المستنصرية، فضلاً عن بنائه للأضرحة، والمساجد، والمدارس، والمستشفيات، وإنفاق الأموال لتحسين سور بغداد⁽¹⁾، والإنفاق على الري كسدّ البثوق، وبناء سد على نهر الفرات قرب الفلوجة لرفع منسوب مياه نهري مالك وعيسى وغيرهما لتوفير مياه السقي للمنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات، وإفتتح في 629هـ/1231م نهر جديد -وهو النهر المستنصري- والمستنصر لم ينفق على هذا المشروع كما أنفق الخلفاء المتأخرون أموالاً في محاربة الخوارزميين، والمغول⁽²⁾.

ولقد أنشئ في العصر العباسي الأخير ديوان الطبّق، وهو يختص بتوفير الأموال لدور الضيافة، وبخاصة الضيافة الرمضانية، وأوقفت عليه الأراضي الزراعية، وبلغ عدد المفطرين في الدورات التابعة له -وكان عددها ستّ وعشرون في عهد المستنصر بالله- في أيام رمضان عشرة آلاف شخص يومياً⁽³⁾.

ولكنّ الترف والبذخ في إنفاق الأموال إستمرّ، ولقد بالغ الخلفاء في إظهار الزينة بالثياب المنمّقة بالذهب والجواهر، وحافظوا على ولعهم بجمع الجواهر حتّى سقوط الدولة⁽⁴⁾، وحرصوا في المناسبات الدينية على إبراز مكانتهم الروحية، فالمستنصر مثلاً فرّق على وزرائه ومماليكه ثلاثة عشر ألف خلعة في العيد سنة 637هـ/1239م⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 377-389.

⁽²⁾ نفسه، ص 382-383.

⁽³⁾ محمّد القدحات، الحياة الإجتماعية في بغداد في العصر العباسي الأخير، دار البشير، عمّان-الأردن، 2009م، ص 176-178.

⁽⁴⁾ جيهان الراجحي، الحياة الإجتماعية في بغداد من بداية القرن السادس الهجري حتّى سقوط بغداد سنة 656هـ/1258م، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ الدكتور مريز سعيدي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1427هـ/2006م، ص 25-26.

⁽⁵⁾ القدحات، الحياة، ص 182.

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

وكانت أهمّ مشكلة إعتضت الدّولة في عصرها الأخير هيّ رواتب الجيش، ولقد بدا واضحًا العجز عن دفعها في عهد المستعصم⁽¹⁾، والذي كان مدفوعًا لتقليص نفقات الجيش بتقلّص إقليم الدّولة، وإقتصاره على العراق فقط، وبالتالي كانت الجباية قليلة، إضافة إلى مزاحمة المغول فيها، وبخاصّة أن الطرقات التجاريّة الدّوليّة تدهورت عبر كلّ الأقاليم الشّرقيّة والشماليّة كأذربيجان والجزيرة، فضلًا عن الكوارث الطّبيعيّة، وتهرّب عليه القوم من أداء المكوس مع سيطرتهم على الأداء الإقتصادي⁽²⁾.

الفصل الأوّل: المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي الأوّل (132-232هـ/750-

848م) وأسبابها في العصور المتأخّرة.

أوّلاً: حسب التسلسل الزمني للخلفاء.

⁽¹⁾ وجيدة يوسف، الإدارة، ص384.

⁽²⁾ عبد الوهّاب الرّيس، نظام، ص256.

ثانياً: مميزات الدور العباسي الأول.

ثالثاً: أسباب المصادر ونكبة الموظفين في العصور العباسية المتأخرة.

أولاً: المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي الأول (132-232هـ/750-848م):

أولاً: حسب التسلسل الزمني للخلفاء.

جعفر⁽¹⁾ في إقليم الجزيرة الفراتية، وكانوا جميعاً أشبه بشركاء له في الحكم فكان ما يقع من خير، أو من شر في دولته يقع على أيديهم⁽¹⁾، وهذا من أسرار النجاح، وهو العمل الجماعي لمصلحة الدولة لا سيما في

¹ هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي، وأمه سلامة جارية بربرية، ولد في 95هـ/713م تقريباً، رحل في الأفق لطلب العلم، وكان ذو هيبة، وشجاعة، ورأي، وحزم، ودهاء، وجبروت، حتى لُقّب بفحل بني العباس، ومع ذلك كان جماً للمال، حريصاً، مبتعداً عن اللهو واللعب، كامل العقل، عميق الفكر، يحب المشاركة في الفقه، والأدب، والعلم، ولقد قتل قومًا على ظلم فيه، وقوة نفس، ولكنه يرجع إلى صحة إسلام وتدين في الجملة، ولُقّب بأبي الدوانيق لدقة محاسبته للصناع وقت بنائه لبغداد، ولقد بذل الأموال لتثبيت ملكه في محاربة الأعداء، أو لصد المتنافسين، فمنح لأعمامه مليون درهم لكل واحد، وترك يوم موته في الخزان تسعمائة مليون درهم، وبلغ من تقشفه أن لبس الثياب المرقوعة وهو ملك، ومع ذلك عُرف عنه موهبته في تنمية الأموال، وتشبهه في حزمه، وسياسته بالأمويين الثلاثة: معاوية، وعبد الملك، وهشام، ومات وله أربع وستون سنة، ولد عبد الله بن محمد المعروف بأبي جعفر المنصور سنة 95هـ، وتوفي بأرض الحجاز في

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

مرحلة وما يُحسب للمنصور أنّه كان حريصًا على جمع الأموال فسُمِّيَ بأبي الدوانيق⁽²⁾، والدوانيقي لبخله⁽³⁾، ولأنّه كان يُحاسب على الدوانيق، ولم يكن يمنح العطايا للشعراء، وغيرهم من المتكسّبين⁽⁴⁾، وكان "بخيلًا بالمال إلا عند التّوائب"⁽⁵⁾، و"يُعطي الجزيل والخطير تدييرًا، ويمنع اليسير والحقير تدييرًا أيضًا"⁽⁶⁾، فأعطى لمجموعة من أهل بيته عشرة آلاف دينار، وأمر لكلّ واحد من أعمامه بمليون درهم⁽⁷⁾، وأنفق في حملة الجيش العباسي على إفريقيّة-وقدّر بخمسين ألف فارس - بزعامه يزيد بن حاتم⁽⁸⁾ من أجل محاربة الخوارج ثلاثة وستين مليون درهم "وهي نفقة غير مسبوقه"⁽⁹⁾، ومن الإنصاف التاريخي أن نحتاط أمام هذه الروايات الكثيرة التي أسرف المؤرّخون في روايتها إثباتًا لبخل المنصور، وشحّه، ورّبما يكون مصدرها ما ألفوه من إسراف الخلفاء، ولعلّ المنصور لم يبلغ أكثر من أنّه كان شديد الحرص على الأموال العامّة، وحسن التّديير، والتّفرة من الملحّين على العطاء وما أكثرهم⁽¹⁰⁾.

واعتُبر المنصور رجل دولة ذو كفاءة عالية بسبب حسن ضبطه للإدارة الماليّة، حيث ترك جباية عشر سنوات كاملة كاحتياطي في الخزينة⁽¹¹⁾، وبلغ من حرصه أنّه تتبّع الأموال التي تركها الأمويّون مخبّأة لدى

السابع من ذي الحجّة سنة 158هـ / 774م، وهو ابن سلامة بنت بشير البربريّة، أخذ له عمّه عيسى بن علي البيعة في الحجاز إثر وفاة السقّاح وعمره إحدى وأربعين سنة، الذهبي، دؤل، ج1، ص125، الذهبي، سير، ج7، ص83-89، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1344-1345، وخليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري الملقّب ب"شباب"، التاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طبية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانیة، 1405هـ/ 1985م، ص429.

¹ عبد الرحمن محمّد بدر، الدّولة العباسيّة: دراسة في سياستها الدّاخلية من أوائل القرن الثّاني هجري إلى ظهور السّلاجقة، دار العالم العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012هـ/ 1433م، ص36.

² البكجري، مُختصر، ص109-110.

³ العماد الأصفهاني، البُستان، ص149.

⁴ محمّد دياب الإنليدي، إعلام النّاس بما وقع للبرامكة مع بني العباس، دارصادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص118.

⁵ الذهبي، دؤل، ج1، ص147.

⁶ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1349.

⁷ نفسه، ص1349.

⁸ يزيد بن حاتم: هو الأمير يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي البصري، تولّى إمارة مصر سنة 144هـ، ولبث فيها سبع سنين، ثمّ وليّ المغرب للهادي، وللمهدي، وللتّشيد، ووطّد الأمن فيه، وكان عسكريًا محنّكًا صاحب إنتصارات كثيرة، ومات بالمغرب سنة 170هـ، وخلفه عليه ابنه داود، أنظر: الذهبي، سير، ج8، ص234-235.

⁹ الذهبي، دؤل، ج1، ص144.

¹⁰ الرفاعي، عصر المأمون، ص109.

¹¹ الحُضري، محاضرات، ص100، وأيوب، التاريخ، ص46.

أعوانهم ومواليهم⁽¹⁾، إضافة إلى حزمه في الأمور الماليّة، وكثرة الإحتياط، وشدّة الحرص على المال وإختزانه، وليس السبب البخل بل هو دهاء وكياسة، ولقد ذكر لإبنة المهدي أنّ ما جمعه من أموال تكفيه في قضاء مصالح الدّولة لعشر سنوات، فثبتت مُلكه بها⁽²⁾.

ولكنّه أنفق في سبيل الحفاظ على الدّولة أموالاً عظيمة سواء في الحروب الداخليّة والخارجيّة، وإصلاح الرّي وبناء الجسور، مع ما يدفعه لأهله من البيت العباسي كي لا يزاحموه في الحكم، وبلغ متوسط مداخيله السنويّة حوالي 450 مليون درهم، ومع ذلك كان متشدّدًا مع موظفي الدّولة فإذا عزل عاملاً أخذ أمواله، وأودعها في بيت مال مستقل سمّاه "بيت مال المظالم"، ووضع على كلّ صندوق مال إسم صاحبه، ولقد أنفق إبنة المهدي كلّ أمواله لأنّه كان كثير السخاء⁽³⁾.

ولقد أنفق المنصور ثلاثة وستون مليون درهم على جيش واحد مؤلّف من خمسين ألف رجل لتأديب الخوارج في بلاد المغرب، فلقد كان حازمًا في تدبير مملكته، حازمًا في جمع المال للشدائد والإنفاق منه عند الحاجة لقيام الدّولة، وهذا مع كثرة المرويات عنه في إمساكه عن النفقة في مواضع تافهة، وكانت أرزاق الكتّاب في أيامه ثلاثمائة درهم شهريًا، وكان متقلّدًا متقشّفًا لا يحبّ البذخ والرّفاهيّة، يُعدّ كلّ ما يأكل، شديد في قتال أعدائه، وفي نظامه وترتيبه، ويعرف قيمة الوقت فلا يصرفه إلا في ما ينفع الدّولة وخدمتها ليل نهار⁽⁴⁾.

وفي ما يتعلّق بالمصادر ونكبة الموظفين في عهد المنصور، فإنّه فتك بوزيره أبي أيّوب المورياني⁽⁵⁾، والذي كان أوّل الوزراء الذين نُكّبوا في العصر العباسي الأوّل ولحقت بهم المصادرة

⁽¹⁾ الذّهبي، دؤل، ج1، ص126، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1356-1359.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص33.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص34.

⁽⁴⁾ كردعلي، الإدارة، ص124-126.

⁽⁵⁾ العماد الأصفهاني، البُستان، ص148، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1368، وأبو أيّوب المورياني: هو وزير المنصور، سليمان بن أبي سليمان الخوزي مولى بني سليم، تمكّن من المنصور، وكان كاتبًا للأمير سليمان بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، وكان المنصور نائبًا عنه في بعض كور فارس، فصادره وضربه، فلما صار المنصور خليفة قتل سليمان، واستوزر أبا أيّوب الذي كان دافع عنه كثيرًا، ثمّ غضب المنصور على المورياني، واتّهمه باختلاس الأموال، وعذبه، وأخذ منه أموالًا كثيرة، وكان من دهاة العالم، وله معرفة بالأدب، والكيمياء، والفلسفة، والحساب، والسّحر، والنجوم، ولكنّه ليس بفقير، وكان سمحًا، وجوّادًا، توفيّ في 154هـ/770م، واستُخدم من طرف أبي جعفر المنصور وهو فتنى حدث، وهو أصيل قرية موريان من قرى الأهواز، واسمه سليمان بن مخلّد وعُرف بظرفه وخفّة قلبه وكان متضلعًا في الكيمياء، والطبّ، والنجوم، والحساب، والسّحر، وخلف في منصبه المذكور عبد الملك بن حميد وأصبح رئيس الدواوين كلّها مع الوزارة، وصرف أهله في مختلف مصالح الدّولة حتّى قيل بأنّه سحر المنصور، والحقيقة أنّ له فضلًا على المنصور حينما أنقذه من بطش والي الأمويين في الأهواز أيام حكم مروان بن محمّد، فردّه له أبو جعفر جميل صنعه، وكان يرتعد، ويصفر وجهه إذا استدعاه المنصور، وقال: "

المالية⁽¹⁾، بسبب قتله لإبن له من امرأة فارسية بالسلم حسداً له في فترة حكم السقّاح، فلما تولّى الخلافة قتله قصاصاً⁽²⁾، والأرجح أنّ سبب نكبته من طرف المنصور هو استغلال منصبه في جمع الأموال، ومعه أخاه، وأبناء إخوته الذين استغلّوا منصب قريبتهم، وجمعوا الأموال لصالحهم بدل خزانة الدولة، ولاسيما أنّ المنصور معروف بتشدّده في الأموال، ولهذا كانت مصادرة المنصور وعقوبته تشمل أبا أيّوب، وأخوه، وأبناء إخوته، وتمّ وضعهم تحت طائلة التعذيب للإعتراف بما لديهم من أموال ومصادرتها كلّها، ثمّ إعدامهم بعدها⁽³⁾، بعد أن حبسه المنصور في سنة 153هـ/770م، وحبس معه أخاه، وأبناء أخيه سعيد، ومسعود، ومخلّد، ومحمّد، وطالبهم بإرجاع الأموال، وسبب ذلك أنّ أبان بن صدقة كاتب أبي أيّوب سعى به⁽⁴⁾، وفي سنة 154هـ/771م أمر المنصور بقطع أيدي أبناء أخ أبي أيّوب المورياني، وأرجلهم، ثمّ ضرب أعناقهم، وكتب بذلك إلى ابنه المهدي⁽⁵⁾، وعلى الرّغم من هيبة المنصور إلاّ أنّه وقع ضحيّة خطئه في الثقة في شخص المورياني، وهو الذي ورّع أهله في الأعمال، ولم يكن وزير تفويض، ولكنّه مارس دوره كوزير بكلّ صلاحياته⁽⁶⁾.

كما صادر المنصور وزيره خالد بن برمك⁽⁷⁾ في 158هـ/774م وغرّمه ثلاثة ملايين درهم⁽⁸⁾، ولم يكن مع خالد في الحقيقة إلاّ سبعمائة ألف، كما صرفه عن ولاية فارس، فجمع أموالاً من عدد من أفراد الحاشية كدّين، فتحقّق المنصور بذلك أنّ خالد لا يملك المبلغ المطلوب⁽⁹⁾، فرضي عنه وإستتابه على

لو عرفتم من المنصور ما أعرف لكنتم أسوأ حالاً منّي عند طلبه إيتاكم"، أنظر: الجهشياري، الوزراء، ص97-99، و أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة وتصحيح: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م، ج8، ص116-117 و177-178، والدّهبي، سير، ج7، ص23-24.

⁽¹⁾ المدخلي، المصادر، ص244.

⁽²⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1368.

⁽³⁾ الخضري، محاضرات، ج2، ص86، والمدخلي، المصادر، ص244.

⁽⁴⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص166.

⁽⁵⁾ نفسه، ج8، ص175.

⁽⁶⁾ الشريف، الرّقابة، ص411.

⁽⁷⁾ خالد بن برمك: هو الوزير أبو العباس الفارسي العراقي (90-165هـ/708-781م)، أنّهم بالمجوسية تارة، وبالعمل للعلويين تارة أخرى، ووزر للسقّاح بعد الخلال، ثمّ وزر للمنصور سنة وأشهر، ثمّ ولاه إمرة بلاد فارس، وإستوزر مكانه أبا أيّوب المورياني، وعرف بالحنكة الإدارية، والدّهاء، والحزم، وخلفه في ذلك أولاده، أنظر: الدّهبي، سير، ج7، ص228-229.

⁽⁸⁾ الدّهبي، دؤل، ج1، ص146.

⁽⁹⁾ الجهشياري، الوزراء، ص99-100.

الموصل⁽¹⁾، وكانت هذه المصادرة بوشاية من أبي أيوب المورياني الذي خاف من كفاءة خالد، وقربه من الخليفة، وكان خالد بن برمك في عسكر الجيش العباسي يتقلد خراج كل ما تم فتحه مع جمع الغنائم، فما من أحد من أهل خراسان إلا ولخالد عليه فضل لأنه قسّط الخراج فأحسن فيه إلى أهله، ولقد شقت نجاته خالد على أبي أيوب فأحضر أحد الجهابذة ودفع له مالا، وأمره أن يعترف بأنه لخالد، وتحقق المنصور من الأمر واكتشف أنها مؤامرة، ففقد ثقته في أبي أيوب من وقتها وبخاصة في الأمور المتعلقة بخالد⁽²⁾، وحينما غرّم المنصور في 158هـ/774م خالد بن برمك بثلاثة ملايين درهم، وهذّده بالقتل إن لم يدفعها في ثلاثة أيام، نراه قد أخبر ابنه يحيى أنّ المنصور يريد بهذا الإجراء قتله لامحالة⁽³⁾. ولقد تفضّن المنصور إلى أنّ تحكّم موظف كبير في أمور الدولة خطر على الخليفة نفسه، فنجده بعد أن نكب أبي أيوب قد وزّع مهام الدولة الكبرى على مختلف الموظفين، أمّا الربيع بن يونس -والذي تولّى الوزارة بعد الربيع- فكان دور يكاد ينحصر في ضبط مصاريف الخليفة، ولم تكن له صلاحيات واسعة⁽⁴⁾.

وكان المنصور أوّل من صادر الكتاب، إذ أنّهم حينما تضايقوا من تشدّد المنصور في تفقده لأعمالهم حاولوا مع طبيبه أن يغيره بشرب النبيذ حتى ينشغل عنهم، إلا أنّ الطبيب فشل في محاولته -وهذا يدلّ على يقظة المنصور وحزمه في إدارته للدولة- ولعلّ تفقده للكتاب يدلّ على أنه عرف مهنتهم، وأسرارها عندما تعامل مع بعضهم أيام الحكم الأموي⁽⁵⁾.

كما سخط المنصور على صاحب الشرطة المسيّب بن زهير في 158هـ/774م، وعزله وأمر بحبسه وتقييده، لأنّه الكاتب قتل أبان بن بشير بالسيّاط لأمر وجد عليه فيه، ثمّ كلّمه المهدي فيه فأعاده⁽⁶⁾.

والملاحظ أن سياسة المنصور كانت ثابتة في مصادرة الولاة حيث كان يضع أموالهم بعد أن يسجّلها في بيت المظالم، وذلك ليردّها لهم إبنه المهدي لاحقاً، ويحبّب الناس فيه حينما يستهلّ عهده بردّ الأموال إلى أصحابها، ولكنّه أيضاً كان مدفوعاً بأسباب واضحة لمصادرتهم هم؛ والقادة العسكريين مع إعتقالهم، وكان

⁽¹⁾ الذّهبي، دّول، ج1، ص146.

⁽²⁾ الجهشياري، الوزراء، ص87 و99-100.

⁽³⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص199.

⁽⁴⁾ الشّريف، الرقابة، ص412.

⁽⁵⁾ المدخلي، المصادر، ص246-247.

⁽⁶⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص201.

أهم هذه الأسباب: التمرد والعصيان، ومحاولة الانفصال أو التقاعس عن أداء المهام الخطيرة⁽¹⁾، حيث عزل مثلاً أخاه العباس بن محمد عن ولاية الجزيرة في سنة 155هـ/772م، وأغرمه مالا، وغضب عليه، وحبس، ثم عفا عنه⁽²⁾، ولكن مصادرة ولاية الأقاليم خفّت بعد وفاته بعد أن خفّت حدة الأمر على الدولة، وهذا يدل على نجاحه في تثبيت حكمه ما عدا في حالات قليلة⁽³⁾.

وبالتالي فإنه لم يفتق في عهد المنصور خرق إلا سده، لأن جيشه كان كبير العدد، وحسن التجهيز، والتدريب، وقواده يعرفون منه أن من سياسته أنه يقتل على التهمة، فهم يصدعون بأمره كله، ولا يتركون منه مادة واحدة، وكان متأثراً في ذلك بسيرة الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، وكان المنصور آية في الإشراف على عماله وإرادتهم على العدل، يهددهم بالعقوبات إذا ولّاهم، وأكثرهم يصححون ويناصرون، ويختار في ذلك أهل البلاء منهم، وكان من الذين يفضّلون النظام المركزي في الإدارة والحكم لتباعد أقاليم الدولة المترامية الأطراف، ومن ذلك عزله لواليه مسلم بن قتيبة لما رجع إليه في أمور بسيطة، بل وإتهمه بالبلادة، وإنعدام الكفاية⁽⁴⁾.

وكان ابن المقفع قد حذر المنصور من أعراض بدأت معالمها تظهر في الدولة العباسية وهي سيطرة الجيش على الاقتصاد (إقتصاد الأرض وجباية الخراج)، ولقد أدت هذه الظاهرة إلى أن يتحكم الجند في الشؤون الاقتصادية للدولة إلى جانب مهامهم العسكرية، وتفطن المنصور لخطورة هذه الظاهرة حين أخذ في متابعة ولاية قواده العسكريين، ومحاسبتهم على ما تحت أيديهم من أموال، وكان أبو مسلم أولهم⁽⁵⁾.

ولقد أسلم المنصور الدولة وهي موحدة لم يسلم منها إلا الأندلس، وفيها الأمن مستتب، والخزائن مليئة بالأموال، والعرب من سكان المملكة آخذون في الإنكماش، قد ضعف سلطانهم ونفوذهم، والموالي يطاردونهم ليحصرونها في جزيرة العرب كما كانوا في الجاهلية، ويحلّوا محلّ العادات العربية نظيرتها الفارسية، ومن بساطة العيش العربي إلى العيش الحضري المعقّد، وعموماً فلقد طرأ عهد جديد يجد فيه الخليفة ومن ورائه الرعية وقتاً للفراغ، والإنغماس في الترف والتعميم، وهذا العهد هو عهد المهدي الذي

⁽¹⁾ المدخلي، المصادر، ص 253.

⁽²⁾ نفسه، ج 8، ص 184.

⁽³⁾ المدخلي، المصادر، ص 254.

⁽⁴⁾ كرد علي، الإدارة، ص 126-127.

⁽⁵⁾ قويدر، دراسات، ص 87-88.

كانت سنوات حكمه مرحلة إنتقاليّة بين حزم وشدّة وإقتصاد المنصور، إلى ترف ونعيم الرّشيد ومن جاء من بعده⁽¹⁾.

وترك المنصور لإبنه المهدي أموال الخراج كافيّة لنفقة الجند، وسائر أعمال الدّولة عشر سنوات، وقال عبارته الشهيرة "فإنّك لا تزال عزيزًا مادام بيت مالك عامرًا"⁽²⁾، والمهدي إرتبط إسمه بيحيى بن خالد البرمكي، وصار ملازمًا له، ومستشاره الخاص، وأظهر حنكة إداريّة كوالده في تسيير شؤون ولي العهد⁽³⁾.

وعليه يُمكن القول أنّ أهميّة الوزارة بدأت تتّضح بشكل أكبر في عهد الخليفة المهدي، وقد يعود ذلك إلى إستقرار أوضاع الدّولة، وإلى كفاءة أوّل وزرائه أبا عبيد الله معاوية بن يسار، ولقد إستوزر الخليفة المهدي ثلاثة وزراء⁽⁴⁾، ولقد ظهرت في معاوية بن يسار أبته الوزارة إذ أنّه جمع حواصل الدّولة، ونظّم الدواوين، وأصلح الماليّة⁽⁵⁾، ولقد أسند إليه المهدي بالأساس أعمال الدواوين، والخراج نتيجة لكفائته، وتقديرًا لخدماته، وكان وزيرًا مفوضًا، ومستشارًا موثوقًا برأيه⁽⁶⁾.

من الإجراءات الإداريّة المميّزة لفترة خلافة المهدي هوّ عنايته باختيار الولاة، والعمّال على أسس الكفاءة وكان يباشر ذلك بنفسه، إضافة إلى أنّه كان يحرص على تغيير العمّال ونقلهم بصورة مستمرة، لكي لا يترك لأي وال فرصة في تثبيت قدمه في الولاية لفترة طويلة فيعمل على الإستقلال بها وهي سياسة عمل على تنفيذها المنصور وأوصاه بتطبيقها⁽⁷⁾، ولقد أنشأ المهدي بسبب ذلك ديوان الأزمة، وعيّن عليها مولاه عمر بن بزيع، وعيّن بدوره النعمان بن عثمان على زمام خراج العراق⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ أحمد أمين، ضحى، ج1، ص125.

⁽²⁾ كرد علي، الإدارة، ص129.

⁽³⁾ بشار، البرامكة، ص104، والروايات التي تقول عن البرامكة بأنهم مجوس بلخ هيّ مجرّد روايات فارسيّة شعويّة لا يؤخذ بها، ويبدو على كثير من الروايات أنّها موضوعة، في أغلبها، وأشيعت بين العامة بعد سيطرة البرامكة على السلطة، لتأكيد دور الفرس وسيطرتهم على العباسيين، أنظر: عزّام، العصر، ص30.

⁽⁴⁾ الخضري، محاضرات، ج2، ص105، وإبتسام مندورة، الموقّق بالله طلحة بن المتوكّل العباسي (256-278هـ)، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي، إشراف الدكتور حسام الدّين السامرائي، قسم الدراسات العليا للتاريخ والحضارة الإسلاميّة، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1402-1403هـ، ص217.

⁽⁵⁾ كرد علي، الإدارة، ص135.

⁽⁶⁾ الشّريف، الرّقابة، ص413.

⁽⁷⁾ مندورة، أوضاع، ص236.

⁽⁸⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص256.

وعمل على سدّ ثغرات والده ومن ذلك القضايا الماليّة، إذ أنّ سلفه إنتزع من العمّال وغيرهم أموالاً ضخمة، وسَمّاها أموال المظالم، وأودعها بيت مال خاص بها، وكتب على كلّ مال إسم صاحبه، وحينما أحسّ بافتقار منيّه أوصى وليّ عهده المهدي بإعادتها إلى أصحابها، فأحبّه الناس لذلك وأثنوا عليه⁽¹⁾، أمّا المهدي فأقطع كثيرًا من الأراضي في السّواد والحجاز والقدس، وشمل ذلك عمّاله ومماليكه وحرّاسه⁽²⁾.

وكان المهدي منفقًا شديد الإنفاق ففترّق ماتركه سلفه من أموال، وما جُبيّ في أيّامه، وكثرة المال في كلّ جيل وعصر محفّز على التّرف والتّعيم، واللّهو واللّعب، وأخذ النّاس يقدرّون فضيلة الكرم، ويذمّون البخل، ويروون عنه قصصًا جمعها الجاحظ⁽³⁾ في كتابه البخلاء⁽⁴⁾، وكان من أكثر خلفاء بني العبّاس حبًّا للفنون وبخاصّة العمارة، والموسيقى، والغناء اللّذان شُغف بهما، وملاً بلاطه بالمغنين، وذوي المواهب الفنّيّة⁽⁵⁾، وفرق من الأموال ما قيمته أربعة عشر مليون دينار⁽⁶⁾، وقيل أنّ القيمة الحقيقيّة كانت مائة وستّين مليون درهم⁽⁷⁾، وقيل أيضًا أنّها بلغت ستّ مائة وأربعة عشر مليون درهم⁽⁸⁾، ومن التّبذير في أيّامه أنّه لمّا خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد أمر له بعشرين مليون درهم، ومنح له ولأبنائه إقطاعات كثيرة⁽⁹⁾.

ونُكّب الوزير معاوية بن يسار بسبب خلافه مع الربيع بن يونس⁽¹⁰⁾، الذي دسّ عليه عند المهدي، واتهم ابن وزيره بالزندقة، فقتله المهدي، ثمّ أشار عليه بأنّ وزيره لا بدّ أن ينتقم لإبنه⁽¹⁾، وكان يُنافس الوزير معاوية

¹ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1380.

² كاتب، الخراج، ص 327.

³ **الجاحظ**: هو أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني البصري (160-255هـ/776-869م) كاتب وموسوعي عربي، عرف بأرائه الفلسفيّة، وكان من رؤوس المعتزلة، ولد في البصرة من أسرة من الموالي، ولكّنه أحبّ طلب العلم، فأخذ في شبابه من كلّ أصناف المعرفة، وتقرّب من الخلفاء، ومن وزرائهم، من المأمون على المتوكّل، ولكّنه لم يتولّ وظيفة رسميّة، ولكّنه تحصّل على نفقة بفضل كتاباته، وعاد في أواخر حياته إلى البصرة، ومن أهم كتبه: الحيوان وهوّ دائرة معارف واسعة، والبخلاء، وتظهر على كتاباته مسحة فلسفيّة، وانتصار لأرائه الكلاميّة، أنظر: سوردال، معجم، ص 304.

⁴ أحمد أمين، ضحى، ج 1، ص 125.

⁵ سالم، دراسات، ص 66.

⁶ أيوب، التّاريخ، ص 51.

⁷ اللّذهبي، دؤل، ج 1، ص 156.

⁸ كرد علي، الإدارة، ص 136.

⁹ الصّولي، أشعار، ص 318.

¹⁰ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 160، **والربيع بن يونس**: هو الوزير، والحاجب الكبير، أبو الفضل الأموي، جدّه من موالي عثمان رضي الله عنه، كان حاجبًا للمصور، ثمّ وزيرًا بعد أبي أيّوب المورباني، وكان من نبلاء الرجال، ذو عقل، وفضل، توفيّ سنة 169هـ/785م، وأصبح إبنه الفضل حاجبًا للرّشيد، أنظر: اللّذهبي، سير، ج 7، ص 335-336.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

موظف آخر في الدولة وهو يعقوب بن داود⁽²⁾ الذي حاز على ثقة المهدي منذ سنة 161هـ/777م، وتآمر مع الربيع بن يونس، فنجح في دفع المهدي إلى إقالة معاوية، وتحويله إلى ديوان الرسائل، ثم عزله عنه، ولكن المهدي ظلّ يُعامله بإحترام⁽³⁾.

ولم يهنأ يعقوب بن داود بوزارته بل كثرت الوشاية به والدس عليه من طرف الموالي وحاشية المهدي، وبخاصة أنّ الشبهات كانت تحوم حول مدى إخلاصه للفرع العباسي من الهاشمين⁽⁴⁾، لأنّه أطلق سراح أحد المسجونين من الزيديّين⁽⁵⁾ بدون موافقة المهدي فعاقبه بعد أن اكتشف أمره، وأودعه سجن المطبق، وأرجأ قتله، وأصدر أوامره بعزل جميع أتباعه من الأعمال، والولايات في المشرق والمغرب، وبحبس جميع أهله، وأقاربه⁽⁶⁾، وأمر الخليفة بحبس يعقوب بن داود في قعر بئر مهجورة لمدة خمسة عشر عامًا حتّى أخرجته الرّشيد⁽⁷⁾.

ويعتبر عصر هارون الرشيد فترة العظيمة والإزدهار للدولة العباسية، فلقد بلغت مداخيل الدولة سبعين مليون دينار، وإتصف الرشيد بالقوة والحزم، وكان شديد التدبّر، كما كان عسكريًا قبل تولّيه الخلافة حيث حارب البيزنطيين، فأصبحت له شعبية كبيرة لدى العامة⁽⁸⁾، وفي عهده بلغت بغداد درجة لم تصل إليها من قبل، فأصبحت مركز التجارة، ومقصد رجال العلم والأدب⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ مندورة، الموفق، ص 220-221.

⁽²⁾ يعقوب بن داود: هو الكاتب والوزير الكبير أبو يعقوب يعقوب بن داود بن طهمان الفارسي، كان والده كاتبًا للأمير نصر بن سيار في عهد الأمويين، وكان هو وأخيه من أنصار العلويين، وسجنهما المنصور مدة، ثم أطلقهما المهدي، ولقد أعجب الخليفة بفضيلة يعقوب، وولاه بعض المناصب، وترقى فصار وزيرًا، ولكنّه ولّى بعض الزيدية في المناصب الهامة، فسعت حاشية المهدي به، وفطنته إلى مخطّطه، ولما عزله المهدي، عزل أتباعه من مناصب الدولة وصادروهم وسجنهم، أمّا هو فاختار منفاه بمكة، وتوفّي بها سنة 182هـ/798م، وعرف بتديته، وزهده، أنظر: الذهبي، سير، ج 8، ص 346-349.

⁽³⁾ مندورة، الموفق، ص 223-224.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 229-231.

⁽⁵⁾ الزيديّين: نسبة إلى الزيدية، وهي فرقة معتدلة من أتباع المذهب الشيعي، ولا يؤمنون بعصمة الإمام، ولا بالعلم الباطني الذي يهبه الله للأئمة دون غيرهم، ولم يلعنوا أبا بكر، وعمر، وسائر الصحابة -رضوان الله عليهم- وتنسب إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين (80-122هـ/699-740م)، والذي كان من أهل العلم، وثار في وجه الأمويين الذين قتلوه بعد أن تفرّق عنه أتباعه، ولقد نجح الزيديّون في تأسيس دولة في ولاية طبرستان جنوبي بحر قزوين (250-316هـ/864-929م)، أنظر: أبو الذهب، معجم، ص 305.

⁽⁶⁾ مندورة، الموفق، ص 232.

⁽⁷⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 9، ص 81-82.

⁽⁸⁾ أيوب، التاريخ، ص 61.

⁽⁹⁾ سالم، دراسات، ص 69، وبدر عبد الرحمن، الدولة، ص 80.

ولقد إعتد الرشيد على أسرة البرامكة في الوزارة⁽¹⁾، ومنحهم صلاحيات كبيرة؛ جعلتهم يشرفون على معظم شؤون الدولة، فانتسعت دائرة مجالهم الرقابي، حتى أنّ الكتاب وعمّال الدواوين، والولاة، والعمّال صاروا مسؤولين أمام يحيى بن خالد البرمكي الذي كان يعين بعض كبار موظفي الدولة، فلقد ولى مثلاً في 172هـ/788م الفضل بن الربيع على ديوان النفقات⁽²⁾.

ولقد شابه الرشيد جدّه المنصور في الحزم وحسن الإدارة، ولكنه كان وسطاً بين الإسراف والبخل، ولقد فوّض أمور دولته للبرامكة، أمّا الولايات فقد فوّضها لأمرء جعل لهم الولاية على كلّ شؤونها العسكرية، والمالية، والإدارية وغيرها، بل إنهم كانوا مسؤولين عن عمليات الغزو والجهاد إذا كانت هذه الولايات ثغرية، واستفاد الرشيد من هذا التقسيم بتخفيف الأعباء عنه، فصار له وقت للحجّ والغزو، والراحة في قصوره ببغداد، والإصطياف في الرقة⁽³⁾.

ولقد نكب الرشيد البرامكة بعد أن لاحظ تحكّمهم في شؤون الدولة، وتعاضم نفوذهم⁽⁴⁾، رغم أنّهم أثبتوا كفاءتهم وحنكتهم الإدارية، وقاموا بشؤونها على أكمل وأحسن وجه⁽⁵⁾، ولكنّ العرب تدمروا من ميلهم للفرس، كما أنّ الرشيد تدمر من سيطرتهم على شؤون الدولة جميعها، فكان يُخطّط للإيقاع بهم ومصادرتهم لسنة كاملة قبل صفر 187هـ/802م⁽⁶⁾، إضافة إلى أنّهم سيطروا على الخراج، فاغتنوا بذلك - في ظلّ وجود نظام رقابة مالية بدائي، وانعدام تقييدات للمصاريف - والأخطر أنّهم تمكنوا من جمع عشرين ألف مقاتل تركّزوا في بغداد، مع نصف مليون رجل من أتباع الفضل بن يحيى، وهذا ما كان أكبر خطر على الدولة⁽⁷⁾، أي أنّهم استغلّوا منصبهم في الدولة من أجل الإثراء الشخصي، ولهذا استغلّ الرشيد حادثة إطلاق جعفر البرمكي ليحيى بن عبد الله العلوي بغير إذنه من أجل نكبتهم، ومصادرة أموالهم، وكل ممتلكاتهم العينية والنقدية⁽⁸⁾، وقبيل نكبتهم سنة 187هـ/802م وجه الرشيد صالح صاحب المصلّى

⁽¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1407.

⁽²⁾ الشريف، الرقابة، ص 417.

⁽³⁾ كرد علي، الإدارة، ص 138، والرقة: مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حرّان مسيرة ثلاثة أيام، وهي معدودة في بلاد الجزيرة لأنّها شرق الفرات، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 59.

⁽⁴⁾ ولتفصيل أوسع حول نكبة البرامكة أنظر: العماد الأصفهاني، البستان، ص 158-159، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1418-1422، وبدر عبدالرحمن، الدولة، ص 91-102.

⁽⁵⁾ بدر عبد الرحمن، الدولة، ص 90.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 101.

⁽⁷⁾ قاروت، الفضل، ص 31.

⁽⁸⁾ بدر عبد الرحمن، الدولة، ص 245.

برسالة إلى منصور بن زياد - وكان أحد كتّابهم - يأمره بأن يحمل إليه عشرة ملايين درهم، وأنّه إن لم يدفع هذا المبلغ قبل مغيب الشّمس ضرب عنقه، وتمكّن منصور من جمع هذا المبلغ في الوقت المحدّد بمساعدة يحيى البرمكي وأبنائه⁽¹⁾.

ونلاحظ أنّ خلفاء بني العباس الأوائل دأبوا على نكبة المخلصين لهم من موظفي الدولة، فلقد قضى أبو العباس على أبي سلمة الخلال، وهو ما فعله أبو جعفر المنصور مع أبي مسلم الخراساني، وأبي أيّوب المورياني، وكذلك محمد المهدي الذي قتل وزيره أبي عبيد الله معاوية بن يسار⁽²⁾، فإنّ السبب الرئيسي للإطاحة بالبرامكة هو قوّة شخصيّة الرّشيد، إذ أنّه كان صارمًا، وحازمًا تجاه التجاوزات الماليّة والإداريّة لهم، ومحاولتهم التّدخّل في بعض واجبات الخليفة الشّرعيّة مثل ديوان الخاتم، وفي سكّ العملة هذا إلى جانب إستحواذهم على دعاية ضخمة لهم، وإحاطة أنفسهم بهالة من الشهرة، والبذخ الواسع، وتبذير الأموال، وإصطناع الأتباع بأموال الدّولة، وبالتالي إكتشف الرّشيد عيوب وزارة التفويض فعاد إلى الإعتماد على وزراء تنفيذ⁽³⁾، وكانت سياسة الدّولة العباسيّة في معاملة الرعايا من المسلمين وغير المسلمين قائمة على المحاسنة والعدل والرّفق، وكانوا يحسنون إلى الفرس وسائر أهل النّفوذ من الموالي على الخصوص، ولاسيّما بعد أن صارت الحكومة إليهم وقبضوا على جندها ومالها، فكان الخلفاء يقدّمونهم، ويكرمونهم، ويطلقون أيديهم في شؤون الدّولة، فإذا شكّوا في إخلاصهم - ولو على سبيل الوشاية - فتكوا بهم فتكًا ذريعًا مثل البرامكة⁽⁴⁾.

وكان الرّشيد قد بدأ حكمه بمصادرة إثنين من الكتّاب، وهما: إبراهيم الحرّاني، وسلام الأبرش، وسبب ذلك هو مساندتها لموسى الهادي لما عزم على خلع الرّشيد من ولاية العهد، ولقد عفا الرّشيد عن الحرّاني بعد أن توسّط يحيى البرمكي فيه⁽⁵⁾، ولقد كان لنكبتهم تبعات على أتباعهم من الكتّاب، وغيرهم من أعوانهم والذين أمر الرّشيد بحبسهم ومصادرتهم وتبّع أملاكهم، ولقد سكّنت المصادر عن أسمائهم⁽⁶⁾، وسقوط البرامكة السّريع من دون حدوث ردود فعل عنيفة كان دليلًا على قوّة الخلافة في عصرها الذهبي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المدخلي، المصادر، ص 248.

⁽²⁾ أيّوب، التّاريخ، ص 65.

⁽³⁾ الكيلاني، التّاريخ، ص 65-66.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج 4، ص 148.

⁽⁵⁾ المدخلي، المصادر، ص 247-248.

⁽⁶⁾ المدخلي، المصادر، ص 248.

⁽⁷⁾ عزّام، العصر، ص 122.

وبعد البرامكة صادر الرشيد والي خراسان علي بن عيسى بن ماهان بسبب ظلمه للريّة، وتعسفه، واغتصابه للأموال، ولقد حاول أن يُنقذ نفسه برشوة الخليفة بالطرف، والهدايا، ولكن الرشيد أرسل قائده هرثمة بن أعين⁽¹⁾ إلى مرو، وقبض على ابن ماهان، وصادر أمواله، وأرسله مكبلاً إلى بغداد، فأمر الرشيد بحسبه، وأعقب ذلك بإعتقال ابنه، ومصادرة أمواله أيضاً، وبقي ابن ماهان في حبسه إلى ما بعد وفاة هارون⁽²⁾.

ثمّ قرب الرشيد بعد نكبة البرامكة حاجبه الفضل بن الربيع - وكان من ألد أعدائهم - وصار أشبه بالوزير⁽³⁾، حيث كان تمتّعهم بصلاحيات غير مسبوقه سبباً في نكبتهم، وشعور الرشيد ببعده عن مباشرة مهام الخلافة، وذلك يعود إليه في حدّ ذاته لا إلى إستبدادهم بالأمر من دونه رغماً عنه⁽⁴⁾.

ويقول الدّوري⁽⁵⁾ أنّ نكبة الرشيد للبرامكة كان سببها إدراكه المتأخّر للدور الخطير الذي لعبه البرامكة في التمهيد لاستقواء العنصر الفارسي، وأيضاً سيطرتهم على الدّولة باستخدام إمكانيّاتها، ولعلّ هذا ما يفسّر تكالب كثير من الكتّاب و المؤرّخين الشعبيّين لتمجيد البرامكة، ومهاجمة الرشيد والأسرة العباسيّة من بعدهم من خلال نسج قصص كثيرة حولهم بما يقدر في فضلهم.

إنّ ما قام به الخلفاء الأوائل لم يجلب للدّولة أموالاً كبيرة مقارنة بعهد المأمون وما بعده، وذلك لتوسّع موارد الدّولة وازدياد نفقاتها في العهود الأولى إلى درجة أنّ المهديّ تسامح مع كتّابه، و الرشيد مع عمر بن فرج الرّخجي الذي أخبره أنّه كسب عشرة ملايين درهم من خلال مشاركته للتّجار عند بيع غلال الخراج فأباحها له⁽⁶⁾، ولكنّه عزل علي بن عيسى بن ماهان عن خراسان في 191هـ/806م، وولّاهها هرثمة، وإستصفي أمواله فبلغت ثمانين مليون درهم⁽⁷⁾، ولمّا وصل هرثمة إلى خراسان إعتقل ابن ماهان

¹هرثمة بن أعين: أمير من القادة الشجعان (توفي في 200هـ/816م)، عرف بعنائه بالعمران فبنى مدناً في أرمينية وإفريقية، ولاءه الرشيد مصر وإفريقية، ثمّ عيّنه والياً على خراسان في 181هـ/797م، ثمّ عيّنه على ما كان لواليه المنكوب علي بن عيسى بن ماهان فانتقل إلى مرو سنة 192هـ/807م، ثمّ إنحاز للمأمون في حربه ضدّ أخيه، ثمّ اتّهمه المأمون بدعم الحركة التمرديّة في بغداد بزعامة إبراهيم بن المهدي، فاعتقله، وعدّبه، وحسبه، ثمّ اغتاله الفضل بن سهل في السّجن لعداوة سابقة بينهما، أنظر: الكيّالي، موسوعة، ج7، ص110.

²الذهبي، دّول، ج1، صص 166، 167، و170، بدر عبد الرحمن، الدّولة، ص84.

³قاروت، الفضل، ص46.

⁴الشّريف، الرّقابة، ص422.

⁵الجدور التاريخيّة للشّعبية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1981م، ص38.

⁶المدخلي، المصادر، ص248.

⁷ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص194.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وقيده، وصادر ماله ومال أولاده، وأصحابه، وأخرجه للناس ليردّ مظالمهم⁽¹⁾، ولما حلّ الرّشيد بجرجان في 193هـ/ 808م وافته خزائن ابن ماهان محمولة على ألف وخمسمائة بعير⁽²⁾.

ولما توفيّ الرّشيد كانت أعماله موزّعة بين رجال دولته حتّى لا تتكرّر سيطرة البرامكة⁽³⁾، وإقتصرت صلاحيّات وزيره الفضل بن الرّبيع على النفقات، وعرض الرّسائل والشكايات على الخليفة⁽⁴⁾، وبعد وفاته⁽⁵⁾، تولى ابنه محمد الأمين الخلافة في فترة حرجة من تاريخ الدولة العباسيّة، كان خلالها الصّراع بين العرب والفرس في أوجّه، وكانت أول مشكلة واجهته هيّ الصّراع ضدّ أخيه المأمون، فلقد رأى الأمين أنّ حق الخلافة يضعه أمام أحقيّة الإشراف على كلّ شؤون الدولة بما فيها المشرق، في حين أنّ المأمون إعتبر نفسه مستقلاً بشؤون المشرق إستقلالاً شبه تام⁽⁶⁾.

وذكر ابن حمدون⁽⁷⁾ أنّ المأمون كان من أكثر الخلفاء العباسيين علماً، وحكمة، وسياسة، وجوداً، وعاد إلى سيرة أبيه الرّشيد في محاسبة الكتّاب، وظهرت المطالبات على بعضهم بمبالغ كبيرة بعد أن تبين له أن بعض كبار الكتّاب إستغلّوا أيام حربه مع المأمون واحتراق الدّيوان، فاحتفظ بالأموال عندهم، ولكنّ المأمون عفا عنهم، رغم فراغ الخزينة وقتها، وكانت هذه الأموال تقدّر بعشرات الملايين من الدّراهم⁽⁸⁾، ولكنّ الأوضاع الماليّة تحسّنت تدريجيّاً يدلّ على ذلك قيّام المأمون برّد سبعة ملايين درهم أتاه بها والي السند غسان بن عبّاد، وكانت فائضاً من جباية الولاية⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج9، ص197.

⁽²⁾ نفسه، ج9، ص216.

⁽³⁾ قاروت، الفضل، ص49.

⁽⁴⁾ الشّريف، الرّقابة، ص422-423.

⁽⁵⁾ يُرجّح الكاتب شوقي أبوخليل أنّ جبريل بن بختيشوع كان ماهراً في قتل هارون الرّشيد بالسم وهوّ في الخامسة والأربعين، وإمكانية الخطأ الطّبي، وذلك من خلال ترجيح ثأر الفرس من نكبة الرّشيد بالبرامكة، وجبريل هذا كان من أصدقاء جعفر البرمكي وندمائه فكان يلعب معه الشطرنج ويشرب، فتأمّره مع البرامكة للثأر له مرجح، وإحتمال الخطأ الطّبي يُمكن أن يكون عن قصد وسوء نيّة، أنظر: هارون الرّشيد، ص50-51.

⁽⁶⁾ يذكر صاحب الأخبار الطوال أنّ الخليفة محمّد الأمين دعا بإسماعيل بن صبيح كاتب السرّ، فقال: "مالذي ترى يا ابن صبيح؟ قال: أرى دولة مباركة، وخلافة مستقيمة، وأمرًا مُقبلاً...". فقال الأمين: "إنّي لم أبغك قاصّاً، إنّما أردت منك الرّأي...". فنصحه ألاّ يخلع المأمون، وإن أراد فليكاتبه سرّاً أو يُرسل الوسطاء، ولقد كان مع الأمين عدد من الهاشميين كالعبّاس بن موسى، ومحمّد بن عيسى بن موسى، أنظر: الدينوري، ص393-394.

⁽⁷⁾ التّدكرة، ص425.

⁽⁸⁾ المدخلي، المصادر، ص249-250.

⁽⁹⁾ أبوالفضل طيفور، كتاب بغداد، تحقيق: هانس كيلر، دار الجنان، بيروت-لبنان، د.ت، ص38.

ولكنّ المأمون ارتكب أخطاء عديدة من بينها: تفويض شؤون الرعيّة للفضل بن سهل (الشيوعي الفارسي)، وأخيه الحسن الذي زوّجه إبنته بوران، فتعاظم في عهده العداء بين السنّة والشيعة، وبين العرب والعجم، وكثر التّاقمون⁽¹⁾، حيث سيطر الفضل سيطرة تامّة على المأمون منذ عهد الرّشيد وكان لا يفارقه ليل نهار، وكان مربّيّه، ومستشاره، وبالمقابل أجرى عليه المأمون أزرًا كبيرًا⁽²⁾.

فتواجد المأمون لفترة طويلة في خراسان، وإدارة بني سهل الفرس لشؤون الدّولة بصلاحيّات واسعة أعاد إلى الرعيّة - وبخاصة العرب منهم - إلى أيّام سيطرة البرامكة على الخلافة في عهد الرشيد لاسيّما مع تولّي الحسن بن سهل إدارة شؤون العراق لوحده، والخليفة متواجد في مرو⁽³⁾، حيث إنفرد الفضل بن سهل بتدبير أمور بلاد الشرق العربيّ طيلة غياب المأمون عن بغداد لخمس سنوات محجورًا عليه في مرو، ومهدّ الفضل كلّ السبل ليصبح الشّرق العربيّ تابعًا لخراسان الفارسيّة، كما ضغط على المأمون لتعيين أخيه الحسن على رأس العراق، والحجاز، واليمن مجتمعًا⁽⁴⁾، وبلغ راتب الفضل بن سهل ثلاثة ملايين درهم في السنة⁽⁵⁾، وكان يخطّط لجعل مرو عاصمة للخلافة بدل بغداد، ونقل مركز الدّولة من العراق العربيّ إلى إقليم فارسي لتكريس فارسيّة الدّولة إلى الأبد⁽⁶⁾.

في خضمّ الثورات التي قامت في بلاد الشرق العربيّ ضدّ الفرس، كان الفضل بن سهل يتقلّب في تحكّمه في شؤون الدّولة إنطلاقًا من مرو فلقّب بالوزير الأمير، وبذي الرّياستين أي القلم والسيف، وحاول العربي هرثمة بن أعين النزول في مرو⁽⁷⁾ لإطلاع المأمون على حقيقة الأمور، فتفطن له الفضل وإستصدر أمرًا بتعيينه على ولايتي الشّام والحجاز العربيّتين، ولكنّ هرثمة رفض هذا القرار⁽⁸⁾، وأصرّ على الإتصال

⁽¹⁾ أيّوب، التّاريخ، ص78.

⁽²⁾ قاروت، الفضل، ص76.

⁽³⁾ بدرعبد الرحمن، الدّولة، ص105.

⁽⁴⁾ العاني، العباسيين، ص121.

⁽⁵⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج10، ص23.

⁽⁶⁾ سالم، دراسات، ص79.

⁽⁷⁾ مرو: وتسمّى مرو العظمى أو مرو الشّاهجان، والنسبة إليها مروزي، وهيّ من أهم مدن خراسان، وبينها وبين نيسابور سبعين فرسخًا، ومنها إلى سرخس ثلاثون، وإلى بلخ مائة وإثنان وعشرون فرسخًا، ومرو أعجميّة، ولا علاقة لإسمها بالمرو بالعربيّة وتعني الحجارة، وعرفت هذه المدينة بكثرة من تخرّج منها من العلماء والأعيان، كأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، ولقد إختارها السلطان السلجوقي سنجر عاصمة لملكه، وأهلها حنفيّة وشافعيّة، وبقيت مزدهرة حتّى سنة 616هـ/1219م حينما مرّ بها ياقوت الحموي، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص112-116.

⁽⁸⁾ سالم، دراسات، ص82، والعاني، العباسيين، ص124.

بالمأمون، فدرّس عليه الفضل بأنّه من كان وراء ثورات العرب في الشّرق العربي، فسجنه المأمون، ومات لاحقاً تحت تعذيب أعوان الفضل، وهذا كان سبباً في ثورة البغداديين على الحسن بن سهل، وإستهدافهم تنصيب إبراهيم بن المهدي خليفة ثمّ أميراً على بغداد⁽¹⁾، ولكنّ إبراهيم خيّب ظنّهم بحيث أنّه لم يكن الرّجل المناسب للخلافة، بل عُرف بأنّه مضحك ساقط الهيئة، لأنّه كان أصلاً مُغنياً⁽²⁾.

ثمّ إكتشف المأمون أنّ الفضل بن سهل كان يعمل على إخفاء حقيقة الوضع في بغداد، فدبر اغتياله في 202هـ/817م، وعاد إلى بغداد، ودبر مقتل الرضا العلوي إسترضاء لأنصار البيت العباسي، وفرّ إبراهيم بن المهدي في ذي الحجّة 203هـ/818م، ومعه الفضل بن الربيع، ثمّ عفا عنهما المأمون بوساطة زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس - وكان العباسيون يعظّمونها -، وكذلك خلع الحسن بن سهل عن ما قلّده من أعمال⁽³⁾، بعد أن أرسل له يعزيه في مقتل أخيه، ويعينه وزيراً بدلاً عنه⁽⁴⁾.

وتأثّر الحسن بمقتل أخيه الفضل الملقّب بذي الرّياستين، فتدهورت صحّته تدريجياً، فاستوزر المأمون بدلاً عنه أحمد بن أبي خالد الأحول⁽⁵⁾، وبلغ الأمر بموظفي الدولة العباسية أنّ صاروا يخافون من الإستوزار إلّا بعد أن يأخذوا ضمانات كافية من الخليفة، وهذا ما حدث لأحمد بن أبي خالد حينما عرض عليه المأمون الوزارة بعد أن نكب الحسن بن سهل⁽⁶⁾، وهوّ من أهل الشام، وعربي عامري بالولاء⁽⁷⁾.

ويُمكن القول أنّ سنوات حكم الرّشيد، وإبنه الأمين، والمأمون عرفتا ذروة التحصيل المالي في أيام بني العباس، ولكنّ آفة المأمون كانت جور عمّاله بسبب حلمه وتعقّفه عن الدماء، وقال: "...مافتق قط عليّ فتق في مملكتي إلّا وجدت أنّ سببه جور العمّال"⁽⁸⁾، فقد كان منهجه في إدارته التوسعة على عمّاله حتّى لا يسرقوا الرعيّة والسلطان، وتضيع الحقوق، وجعلهم بين الرّغبة والرّهبة، وكثيراً ما غضّ الطّرف عن مساوئهم، وكان يحرص على الإنتفاع برجاله، ولذلك كان يترك لهم الحرّيّة في العمل، ولا يأخذهم بالشّبهة أو

⁽¹⁾العاني، العباسيين، ص125.

⁽²⁾الأمين، الرضا، ص154.

⁽³⁾العماد الأصفهاني، البستان، ص166، وأيوب، التاريخ، ص83.

⁽⁴⁾قاروت، الفضل، ص193.

⁽⁵⁾حمد بن أبي خالد: هوّ أبو العباس الأحول الكاتب، وزر للمأمون بعد الفضل بن سهل، كان من أهل الجود، والدّهاء، والسياسة، وهوّ من أرض الأردن، وكان أبوه كاتب لوزير المهدي، توفيّ سنة 212هـ، أنظر: الذهبي، سير، ج10، ص255-256.

⁽⁶⁾أبومصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل النيسابوري الثعالبي، دُرر الحكم، تحقيق ومراجعة: قسم التّحقيق بدارالصحابة للتراث، طنطا- مصر، الطّبعة الأولى، 1416هـ/1995م، ص33.

⁽⁷⁾طيفور، كتاب بغداد، ص119.

⁽⁸⁾كردعلي، الإدارة العربيّة، ص159.

السّعاية⁽¹⁾، وكان أصحاب البريد يحملون إلى المأمون الأخبار المتعلقة بخيانات أصحاب الخراج⁽²⁾، فصادر ضياع أبناء عبد الملك بن صالح بن علي ثمّ ردّها إليهم⁽³⁾.

أمّا المعتصم فلم يكن مرشّحًا للخلافة في حياة والده هارون الرّشيد، حيث كانت ولاية العهد في الأمين، والمأمون، والمؤتمن⁽⁴⁾ على الترتيب، ولكنّ الأقدار الإلهية ساقته إليه الخلافة، وبقيت في عقبه إلى أن زالت دولة بني العباس⁽⁵⁾، ولقد مكّن المعتصم للأتراك في الأراضي الإسلاميّة، وقربهم إليه وزاد من نفوذهم، وقدّهم المناصب العليا في الجيش والسياسة، وبالمقابل حرم العرب من قيادة الجيوش ثمّ أسقط أسماءهم من الدواوين، كما فضّل الأتراك على الفرس أيضًا في ترتيب الجيوش⁽⁶⁾، وكان من أكبر أخطائه بناء عاصمة جديدة هيّ سامراء التائيّة، حيث أصبح الخلفاء فيها أشبه بالمحبوسين في معسكر من الجند الأتراك، وأصبح بقاؤهم في الخلافة تحت رحمتهم⁽⁷⁾.

وبالنسبة للوزارة إستوزر المعتصم الفضل بن مروان⁽⁸⁾، ثمّ سخط عليه، فصادره وإستخرج من أمواله عشرة ملايين دينار، ثمّ نفاه⁽⁹⁾، إلى قرية بالموصل في سنة 220هـ/835م، وسبب نكته عدم تنفيذه لأوامر المعتصم في العطاء، وخيانة الأمانة حيث كان يُصدر الرسائل باسم المعتصم مع توقيعه، وكان له تصريف الدواوين كلّها، فأطلق المعتصم يومًا لأحد المغتئين عطاء فمأطله شهرين، فإشتكى به إلى المعتصم، وقال له: "ما أنت خليفة إنّما الخليفة الفضل بن مروان"، فنقم عليه، وإستأصله مع حاشيته⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 161.

⁽²⁾ الشّريف، الرقابة، ص 522.

⁽³⁾ الثعالبي، دُرر الحكم، ص 44.

⁽⁴⁾ المؤتمن: هو القاسم بن هارون الرّشيد، ولأه أبوه العهد كثالث في الترتيب بعد الأمين والمأمون، ولم يتم له أمر، وإشتهر بطيشه و رعونته، ولقد إنقرض عقبه، أنظر: أبو محمد علي بن سعيد إبن حزم، جمهرة أنساب العرب، نشر وتحقيق وتعليق: ليفي برونفسال، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 21.

⁽⁵⁾ الكُتبي، عيون، ص 175.

⁽⁶⁾ سالم، دراسات، ص 93، الطريفي، ملامح، ص 4-5.

⁽⁷⁾ الأمين، الرضا، ص 158.

⁽⁸⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1464-1465.

⁽⁹⁾ اللّذهبي، دؤل، ج 1، ص 190، والمدخلي، المصادر، ص 246.

⁽¹⁰⁾ الكُتبي، عيون، ص 31، والمدخلي، المصادر، ص 246.

وكان الفضل آخر وزير صودر في العصر العباسي الأول، وكانت أيام وزارته في فترة زمنية عصيبة بالنسبة للدولة العباسية، بسبب إستفحال ثورتي الخرمية⁽¹⁾، والرّط⁽²⁾، وحاجة الدولة للأموال الطائلة، وما ثبت أنّ الدولة كانت تعاني من أزمة مالية في هذه الفترة أنّ الفضل كان لا ينفذ أوامر الخليفة المتعلقة بالهبات للشعراء، والمغنين، ولا ينفذ أوامره في الحال بل يؤجلها حرصاً على الأموال⁽³⁾، وإستوزر المعتصم بعده محمّد بن عبد الملك الزيّات⁽⁴⁾، وكانت له عداوة سابقة مع الفضل بن مروان⁽⁵⁾، كما تشدّد في محاسبة محمّد بن الجهم البرمكي وكاد أن يقتله لولا وساطة القاضي ابن أبي دؤاد⁽⁶⁾.

ولقد أدرك المعتصم أهمية الإجراءات التي إتخذها في جيشه والتي أصبحت سنة مقرّرة من بعده، فرأى خطر تغلغل الأتراك في الجيش والحكومة، وأنه سيهلكون الدولة لا محالة⁽⁷⁾، كما أنّ إنشغاله بالأمر الحربيّة، ومعاداته للعرب والفرس من رجال الدولة أدّى به إلى إهماله للجهاز الإداري فتغلغل فيه الفساد، فاهتم خلفه الواصل بإصلاح الإدارة في عهده بشكل جلي، وجلس بنفسه لمحاسبة العمّال في الدواوين، ويُمكّن القول أنّ هذه المؤسسات لم تحظي بالمحاسبة والتطهير منذ وفاة الرّشيد إلّا في عهد

¹ ثورة الخرمية: نسبة إلى بابك الخرمي -والذي أظهر دعوته في أيام المأمون سنة 201هـ/816م، ودعا الناس إلى دين جديد أساسه الحلول- أي تقمص الأرواح- وأصبح أتباعه يعيشون فساداً في إقليم أذربيجان وكان أغلبهم من الفرس، وفضل المأمون في القضاء عليهم لاعتصامهم بالجمال المنيع في هذا الإقليم، فتحالف بابك مع أمراء أرمينية وملك الروم، واشتكت الرعية حتّى في العراق من خطر أتباعه، وعاث في الأرض فساداً بعد أن بلغ أتباعه حوالي عشرين ألف فارس، وكثير من المشاة، وقتلوا مليون نفس، وخربوا، وانهكوا الحرمات، وتمكّن المعتصم من إخماد فتنته في 223هـ/837م بعد أن إستعان بالقائد التركي الأفشين، وأمر المعتصم بإعدام بابك بعد أسره، أنظر: كتابي، الترك، ص 142-144.

² ثورة الرّط: الرّط هم من الأقوام الهندية، من أصحاب البشرة السوداء، موطنهم الأصلي بلاد السند والبنجاب، وكانوا يدخلون السواحل العربية القريبة من بلادهم، ويشغلون في رعي المواشي، وعرفوا بالعمل في الجيش الفارسي قبل الفتح الإسلامي، وسكنوا المدن الكبيرة أيضاً، بل وكانت لهم مدينتان كبيرتان في الأهواز، وعندما أسلموا نزح عدد منهم إلى سواحل الشّام، كما تمركزوا في الأبله، والبحرين، والبصرة، وتحالفوا مع قبيلة بني حنظلة العربية حينما إستوطن قسم منهم مدينة كسكر، واتخذوها مركزاً لمهاجمة السفن والقوافل المارة بها أيام الفتن والإضطرابات، وانهزوا أيام الفتنة بين الأمين والمأمون، وهاجموا البصرة، وإستباحوا أريافها، وقطعوا الطرق عن القوافل، وفضل المأمون في القضاء عليهم، فتشجّعوا وإستهدفوا الأرياف والبوادي ما بين البصرة وبغداد، وأقاموا شبه دولة فيها، ومنعوا الغلات عن بغداد، فأرسل المعتصم قائده عجيف بن عنبسة سنة 219هـ/834م، فتمكّن من هزمهم، وأرغمهم على طلب الأمان، وكان عددهم سبعة وعشرين ألفاً، وأرسلهم في السفن إلى الثغور، حيث أسرهم الروم لاحقاً، ثم فرّقوهم في أنحاء أوروبا، وهم المعروفون بالروما أو الجيسيي أو الخيتانيس حالياً، أنظر: بدر عبد الرحمن، الدولة العباسية، ص 89-91.

³ المدخلي، المصادر، ص 245-246.

⁴ الذّهبي، دّول، ج 1، ص 190، والكتبي، عيون، ص 31.

⁵ الكتبي، عيون، ص 31.

⁶ المدخلي، المصادر، ص 252.

⁷ صقر، السّلم، ص 41.

الوائق⁽¹⁾، وفي عهده تعاضم نفوذ القاضي ابن أبي دؤاد الإيادي المعتزلي⁽²⁾، ومحمد بن عبد الملك الزيات، ومعهما الحجاب الثلاثة: إيتاخ، ووصيف، وحمّاد⁽³⁾، وقائد الجيش أشناس الذي لقبه الوائق بـ: "السُلطان"⁽⁴⁾، حيث أنّه في سنة 228هـ/842م خلع عليه، وتوجّه، وألبسه وشاحين من جوهر⁽⁵⁾، وهؤلاء جميعًا تمكّنوا من تنصيب الخليفة الذي إختاروه بعد وفاة الوائق⁽⁶⁾.

ولتحقيق مآربهم نراهم تصرّفوا كما يحلوا لهم في الأمور الإدارية، فلمّا عيّن الوائق أشناس واليا على غرب الدولة أناب عنه محمد بن إبراهيم بن الأغلب، وأناب إيتاخ عنه عنبسة بن إسحاق الصّبّي في ولاية المشرق، وبقيا في العاصمة لرعاية مصالحهما الشخصية، وهذه بدعة سيئة أدّت لاحقًا إلى أن يستقلّ نواب الولاة بولاياتهم، فالوائق -والذي كان مثقّفًا وذكيًا- كان مدرّكًا لقوّة الأتراك، وكان واقعيًا في تقدير قوتهم، لذلك ربّما أنّه كان مجبرًا على مدهنتهم، أو أنّه أراد إضعافهم بشغلهم عن الحروب بتسيير شؤون الدولة إداريًا⁽⁷⁾، كما أنّه واجه أخطارًا عديدة خلال مرحلة حكمه، ولولا قوّة الأتراك، وسطوتهم العسكريّة لكان مصير الدولة العباسيّة مجهولًا، وخاصّة أنّهم تمكّنوا من قمع ثورة الأعراب في الجزيرة الفراتيّة، وفي الحجاز⁽⁸⁾.

ولقد عظم في عهد الوائق نفوذ الأتراك وتسلّم أمراؤهم الوظائف الكبرى في الدولة حتّى أصبحوا أقوى وأكبر خطر داخلي يهدّدها، وصارت الإضطرابات والفتن والدسائس لا تكاد تتوقّف، وبخاصّة أنهم أنفقوا النفقات الباهضة على مصالحهم وإنغمسوا في الإسراف والتّرف، ثمّ تناولوا على أموال العامّة ونهبوها بدون وجه حق أو رادع⁽⁹⁾، وأصبح الأتراك في عهد الوائق قوّة على الدولة لا قوّة لها⁽¹⁰⁾، والخطر أنّ

¹ نفسه، ص 52.

² البكجري، مختصر، ص 120، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1477، والحسين بن محمد بن وادان، تاريخ العباسيين أو دولة الرّشيد من بني العباس وبنيه، مسوّدة لمجهول بيّضها وزاد فيها المصنّف، حقّقها وقدم لها: الدكتور منجي الكعبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1993م، ص 558.

³ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1477، ونادية صقر، مطلع العصر العباسي الثاني: الإتجاهات السياسيّة والحضاريّة في خلافة المتوكّل على الله (232-247هـ)، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدّة، 1403هـ/1983م - الطبعة الأولى، ص 15.

⁴ صقر، مطلع، ص 15.

⁵ الكُتبي، عيون، ص 139.

⁶ صقر، مطلع، ص 15.

⁷ صقر، السّلم، ص 45.

⁸ كتابجي، التّرك، ص 148-150.

⁹ رفايل بابو إسحاق، تاريخ نصارى العراق منذ إنتشار النصرانيّة في الأقطار العراقيّة إلى أيامنا، مطبعة المنصور، بغداد، 1948م، ص 71.

¹⁰ صقر، السّلم، ص 46.

الأترك حجوا عن الخليفة الواثق أخبار العامة لأنهم عملوا على إحتكار منصب الحجابة فتقلده في عهده محمّد بن حمّاد بن دنقش، وإيتاخ، ووصيف وكلّهم من الموالي الأترك⁽¹⁾.

وكان يُقال للواثق المأمون الصّغير لمشابهته له في كثير من أحواله، وكان مولعًا بالغناء، وملحنًا، وأعلم بني العباس بهذا الفن⁽²⁾، وكانت فترة حكمه فترة ركود وإسترخاء، ولا يكاد المؤرّخون يجدون فيها ما يستحقّ الدّراسة، بل وإعتبروا فترة الإهمال السّياسي، والتسيّب في عهده سببًا في تغلغل الأترك بقوّة، وتشكيلهم خطرًا على من جاء من بعده⁽³⁾، إذ أنّ الواثق ملأ الفراغ الإداري بتقليد كبار العسكريين الأترك مناصب إداريّة، فهو لم يكن رجل حرب بل كان عبارة عن شخصيّة مثقفة هادئة تميل إلى حبّ الحياة وترفها في وقت عرفت فيه الإدارة العباسيّة الإفتقار للرّجال الأكفّاء وللتخطيط السليم الواعي⁽⁴⁾.

وفي عهده وقعت النكبة الكُبرى للكتّاب سنة 229هـ/843م، وسببها الحقيقي هوّ حاجة الدّولة للأموال -وليس إقتداء من الواثق بجده هارون الرّشيد-، وفي هذه النكبة إبتدع الواثق البراميل المكسّوة من الدّاخل بالمسامير الحادّة كوسيلة للتّعذيب من أجل إستخراج الأموال⁽⁵⁾، وسببها يتّضح من خلال إدماجه للعسكر التركي في الجهاز الإداري -ربّما بهدف تخويف الإداريين-، فلقد وردت له أخبار عن فسادهم، وإستبدادهم بالأموال، وتجاوزهم لصلاحيّاتهم، ورأى الواثق شرهة نفوس العمّال والوزراء، والسّحت، والرشوة، والسّرقات، وأخذ الأموال بغير حق، علاوة على اقتطاعهم من أموال الدّولة بغير حق، وهوّ ما انعكس على أداء الجهاز الإداري في تلك الحقبة⁽⁶⁾، ولاحظ كذلك ظاهرة تذيير الأموال من طرف كتّاب الدواوين، فعذبهم، وصادر أموالهم، وإعتبرهم خانوا الأمانة فجمعوا الأموال لأنفسهم بسرعة مستغلّين غياب الرقابة⁽⁷⁾، وفي سنة 229هـ/843م صادر عددًا منهم⁽⁸⁾.

¹المسعودي، التنبية، ص361.

²محمد بن شاکر الكُتبي، الوافي الوافي بالوقيات والدليل عليها، الجزء الرابع، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ت، ص228.

³صقر، السلم، ص30.

⁴نفسه، ص44، وهناك رواية فيها أنّ الترف بلغ بالواثق أنّه أكل لحم أسد مغلّى في الخمر ليستعين به على تقويّة شهوته الجنسيّة فمرض بسبب ذلك مرض الموت رغم نصيحة الأطباء له بتفادي ذلك، أنظر: إبن وادان، تاريخ العباسيين، ص567-568.

⁵المدخلي، المصادر، ص252.

⁶صقر، السلم، ص49.

⁷أيوب، التاريخ، ص98.

⁸سراج الدّين أبو حفص بن عمر إبن الوردی، التاريخ، طبعة حجرية، د.ت، الجزء الأوّل، ص223، والكُتبي، عيون، ص143.

كما أنّ إنحطاط الإدارة في عهد الواثق كان سببه إنشغال الوزراء ورؤساء الدواوين بتوافه الأمور، وباللغو، وبالمؤامرات، وتوكيلهم أمور الدولة لصالح كتابهم، بل إنّ بعضهم كانوا جهلة قليلي الكفاءة⁽¹⁾، ومصادرتهم لأموال وضياع إبراهيم بن رباح رئيس ديوان الضياع، بسبب إنشغاله باللغو على حساب مهامه، وتفويضه أمور الديوان لكتابه نجاح بن سلمة وغلّامه يمان النصراني، وتغافلهم عن أموال كثيرة للرعيّة على حساب خزينة الدولة، فازدادت الشكوى منهم، فأوقع الخليفة بثلاثتهم⁽²⁾.

وكان فساد الإدارة الماليّة قد برز بشكل واضح في عهده، فاتّجه إلى المصادرات، فصادر كبار شخصيّات الدولة، واعتقل الكتّاب وأجبرهم على دفع أموال ضخمة لإطلاق سراحهم في 229هـ/833م، وكلف صاحب الحرس إسحاق بن يحيى بن معاذ باستنطاق أحمد بن إسرائيل⁽³⁾، وأمر بأن يُضرب كلّ يوم عشرة أسواط، فتمّ له ألف سوط حتّى أدّى عن نفسه ثمانين ألف دينار⁽⁴⁾، وأخذ من سليمان بن وهب⁽⁵⁾

كاتب الأمير إيتاخ أربعمئة ألف دينار، ومن أحمد بن الخصيب⁽⁶⁾ مليون دينار، وفي الجملة إستخرج من الكتّاب ثلاثة ملايين دينار⁽⁷⁾، وكان الواثق قد صادر أحمد بن الخصيب- وكان يشغل منصب كاتب

¹ صفر، السّلم، ص 50.

² أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي يعقوبي، التاريخ، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الأمير مهتّا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م، ص 443.

³ أحمد بن إسرائيل: هو الكاتب أحمد بن إسرائيل بن الحسين الأنباري، إستوزره المعتز في 252هـ/866م، وأظهر كفاءة، وكان يُضرب بدكائه، وسرعة حفظه المثل، وكان في أول أمره موظّفًا في دولة الأمين، وكان قد زكّي من طرف ابن الرّيات، ولاسيّما إطلاعاه على الكتب وتمكّنه من صنعة الكتابة، وكانت وزارته أقلّ من ثلاث سنوات، ثمّ قتله وصيف التركي تحت التعذيب في 255هـ/869م، أنظر: الذّهبي، سبّير، ج 12، ص 332-333.

⁴ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء التاسع، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثّانية، 1975م، ص 125، ومسكويه، تجارب، ج 4، ص 91.

⁵ سليمان بن وهب: هو الكاتب والوزير الكبير أبو أيّوب سليمان بن وهب بن سعيد بن عمرو بن الحصين بن قيس بن قنان بن مّتي (190-272هـ)، من أهل سواد واسط، وتمكّن من صنعة الأدب، وخدم في دولة المأمون صغيرًا، وكتب لإيتاخ، ثمّ لأشّناس، ثمّ إستوزره المهتدي سنة 256هـ/870م، ثمّ وُزر للمعتد سنة 263هـ/877م لمدّة سنة، وهو أخ الحسن بن وهب، وكان جدّهما سعيد نصرانيًا من كتّاب ديوان الخراج، أمّا وهب فكان ناظر فارس، وهو من صنائع الفضل بن سهل السرخسي وزير المأمون، في حين كان قنان وقيس كتّابًا لبني أميّة، وعرف عن سليمان أنّه كان قليل التدين، شرهًا للمال، فصادره الموقّق ونكبه عدّة مرّات، ومات مسجونًا في وزارة صاعد بن مخلّد، وهو والد عبيد الله، وجدّ القاسم، وأبو جدّ الحسين، وكلّهم خدموا الدّولة العباسيّة، أنظر: ابن التّديم، الفهرست، ج 1، ص 136، والذّهبي، سبّير، ج 12، ص 127-129، والصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج 15، ص 268-269.

⁶ أحمد بن الخصيب: هو الوزير الكبير أبو العباس أحمد بن الخصيب بن عبد الحميد الجرجاني، ابن أمير مصر، وإستوزره المنتصر ثمّ المستعين، وإستفحل أمره، ثمّ نُكب، ونفاه المستعين إلى الغرب في 248هـ/862م، وعزل، وصدور، وتوفّي سنة 265هـ/878م، أنظر: الذّهبي، سبّير، ج 12، ص 553.

⁷ مسكويه، تجارب، ج 3، ص 35، والكتّبي، الوافي بالوقّيات، ج 4، ص 230.

أشناس التركي وقتئذٍ - وهو منصب هام لأنه يتكفل بأمور المغرب كله الجزيرة، والشام، وشمال إفريقيا، وكان الواثق مدرّكاً أنّ المسيّر الفعلي لتلك المناطق هو ابن الخصيب، ولاسيما بعد أن وصلته تقارير عن ثرواته الضخمة، فصادره، وصادر أموال أخيه، وعذّبا، وكما عذّبت معهما أمهما أيضاً⁽¹⁾.

ونتيجة لنجاح هذا الإجراء عمل على الإستمرار في تطبيقه فاستخلص من سليمان بن وهب كاتب إيتاخ مائتي ألف دينار وقيل درهم، منها مائة ألف مؤجّلة ومقسّمة على عشرين شهراً، وألبسه لباس الملاحين قبل أن يرده إلى منصبه الأوّل في الكتابة لإيتاخ وأمره بلبس الأسود من الثياب، ثمّ إنتزع من الحسن بن وهب أربعة عشر ألف دينار، ومن أحمد بن الخصيب وكتّابه مليون دينار، ومن إبراهيم بن رباح مائة ألف دينار، ومن نجاح ستين ألف دينار، وتمكّن من الحصول على مائة وأربعين ألف دينار بالصّلح من أبي الوزير⁽²⁾، وأرسل من يستصفي أموال العمّال، وشكّل مجموعة من موظفي الدولة: محمّد بن عبد الملك الزيات، محمّد بن أبي دؤاد وإسحاق بن إبراهيم⁽³⁾ للتحقيق في التّجاوزات الماليّة، وحبس المتعدّين على أموال أصحاب المظالم من الموظفين وغيرهم⁽⁴⁾.

وقيل أنّ سبب نكبة الواثق لكتّابه، ومصادرته لهم كان تذكيره من قبل ندمائه بالأموال الكثيرة التي كانت للبرامكة في أيام تسييرهم لشؤون بني العباس، وأنها سبب نكبتهم من طرف هارون الرّشيد، وذكر في مجلسه الخيانة، وأهلها قائلاً: " صدق والله جدّي إنّما العاجز من لا يستبدُّ"⁽⁵⁾، وقال راوي القصة عزّون بن عبدالعزيز الأنصاري أنّه إستنتج من سياق الحديث أنّ الواثق سيوقع بكتّابه، فلم يمض إلا أسبوع حتّى بدأ الواثق حملة المصادرات، والتّكليف بموظفيه⁽⁶⁾، وهكذا تأكّد الواثق أنّ موظفي الدولة يمتلكون أموالاً

¹ (اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص443).

² (أبي الوزير: هو عمر بن مطرف الكاتب، مولى عبد القيس، من أهل مرو، وكان تولّى ديوان المشرق للمهدي وهو وليّ عهد في أيام الرشيد، ثم أصبح كاتب المهدي في خلافته، وللهادي ثمّ الرشيد، عرف بتقواه، وتشدّده في الأموال، وتأليفه لكتب الأنساب، توفيّ حاجاً مع الرشيد سنة

186 أو 188هـ، أنظر: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، الجزء؟، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م، ص2099-2100.

³ (إسحاق بن إبراهيم: هو أمير بغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب البغدادي، تولّاها نحو ثلاثين سنة، وعلى يده أمّثن العلماء بأمر من المأمون في مسألة خلق القرآن، وكان سياسياً داهية، من أصحاب الفضل والجود، وتولّى إدارة بغداد لمُدّة ثلاثين سنة، وتوفيّ في 235هـ/849م، وخلفه في منصبه ابنه محمّد، أنظر: الذهبي، سير، ج11، ص171.

⁴ (الطبري، تاريخ، ج9، ص125، ومسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص91.

⁵ (الطبري، تاريخ، ج9، ص126، والكُتبي، عيون التواريخ، ص145، وابن وادان، تاريخ العباسيين، ص565.

⁶ (الطبري، تاريخ، ج9، ص128.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ضخمة نالوها عن طريق إستغلال النفوذ، وإختلاس الأموال، وأدرك أنه بإمكانه تحصيل أموال كافية لسدّ عجز خزائنه من مصادرة أموالهم بالعنف والإكراه⁽¹⁾.

وإضافة إلى مصادرة كُتّاب ونكبتهم؛ فإنّه إلتفت إلى محاسبة عمّال الولايات، وعيّن إسحاق بن إبراهيم لمراقبة عمل ديوان المظالم وأحكام قاضي القضاة ابن أبي دؤاد، وتنفيذها بكلّ حزم، وتتبع القضايا والمُدانين فيها بإشراف الوزير محمّد بن عبد الملك الزيّات⁽²⁾، وأصحاب الدواوين؛ فمنهم من ضُرب ألف سوط، ومنهم من أخذ منه مليون دينار، وسلّط عليهم أعوان صاحب الشرطة؛ فضربوهم وحبسوهم وفضحوهم بين العاعة⁽³⁾، ومن ذلك ضُرب أحمد بن إسرائيل ألف سوط ومصادرته بثمانين ألف دينار، ومن سليمان بن وهب كاتب الأمير إيتاخ-و الذي سيّر نيابة عنه إدارة مصر- أربعمائة ألف دينار، و من أحمد بن الخصيب وكاتبه مليون دينار، ويقال أنّ مجموع المصادرات في هذه الحادثة بلغ مليوني دينار، وكان المشرف على هذه المصادرات إسحاق بن يحيى صاحب حرس الوثائق⁽⁴⁾.

ويعتبر محمّد بن عبد الملك الزيّات خاتمة الوزراء الأكفأ الذين لا يوجد من هم في حنكتهم في العصر العباسي الثاني من رجال الإدارة⁽⁵⁾، وكان هوّ من أشرف على عمليّات المصادرة في عهد الوثائق، وعُرف بالتكبر والتشطّط في العقوبة خلال المحاكمات العلنيّة، والإهانة والتعذيب المبالغ فيهما، وشملت محاكماته: قضاة، وعمّال، وموظفي دواوين، وسائر ولاية الشرطة⁽⁶⁾.

وكان هذا الوزير قد إتخذ للمُصادرين والمغضوب عليهم تنوّراً من حديد في أيّام وزارته للمعتصم ثمّ الوثائق، ومن أشهر من عدّبهم فيه ابن أسباط المصري⁽⁷⁾، ومن أشهر من صادرهم إبراهيم الصّولي⁽⁸⁾ بمليون درهم،

⁽¹⁾ مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، الجزء الثالث، طبعة حجرية من نشر دي خويه ودي يونغ، منشورات بريل، ليدن، 1869م، ج3، ص528.

⁽²⁾ مجهول، العيون والكُتبي، عيون التواريخ، ص143.

⁽³⁾ الكُتبي، عيون التواريخ، ص143.

⁽⁴⁾ جمال الدّين أبوالمحاسن يوسف الأتابكي ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهر، الجزء الثاني، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م، ص311.

⁽⁵⁾ صقر، السلم، ص50.

⁽⁶⁾ نفسه، ص51.

⁽⁷⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص211، ويوسف بن أسباط الأرحج أنّه من أهل العلم في العصر العباسي الأول، ورث سبعين ألف درهم لم يأخذ منها شيئاً، وكان يعمل الخوص بيده، وكان لا يقبل هديّة السلطان ولا الإخوان، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص95-96.

⁽⁸⁾ الصّولي: هوّ إبراهيم بن العباس الأديب، المعروف بالصّولي الكبير، وهوّ أخو عبد الله جدّ أبي بكر الأشهر في أسرة الصّولي، نديم الخلفاء، والمتوفّي سنة 335هـ/946م، أنظر: الذهبي، سير، ج15، ص302.

كما حبس عبد الرحيم بن جعفر بن سليمان بن علي الهاشمي - الذي ولاه المعتصم على اليمن - وسلط عليه القائد التركي إيتاخ، وطالبه بأموال، ومات في سجنه في 229هـ / 843م⁽¹⁾، وهناك رواية لابن وادران⁽²⁾ يذكر فيها أن القاضي ابن أبي دؤاد دخل على الواثق في مرض موته وطلب منه إطلاق المساجين، فأمر بذلك، وكتب برد جميع أملاكهم، فؤدت إليهم، ومات الواثق من ليلته.

ولقد أدرك الواثق أنه ما من أحد يستطيع الوقوف في وجه الأتراك "فنجنا بنفسه"، حتى أنه من فرط يأسه توجس من أن يعين ولياً للعهد⁽³⁾، وهذا ما يفسر مثلاً أنه عين الأمير التركي إيتاخ على اليمن إضافة إلى ولاية مصر، وقام هذا الأمير بتعيين نائب عنه فيها⁽⁴⁾، وكان الواثق قد ارتكب خطأ مفصلياً في التاريخ العباسي بتركه منصب ولاية العهد شاغراً، فاختر الأتراك المتوكل لمنصب الخلافة، وعندما تولى بدوره الحكم كان الأتراك قد أمضوا في دوايب مؤسسات الدولة إثني عشر عاماً فأصبحت أمور السلطنة في أيديهم، والخطر أنهم عرفوا بمعاداتهم للعناصر الأخرى من عرب وفرس، وأيضاً تنافسهم الشديد في ما بينهم، حيث أنهم لم يكونوا على وفاق دائم، وكثرت المؤامرات والدسائس في ما بينهم، والتعصب لقادتهم⁽⁵⁾.

ثانياً: مميزات الدور العباسي الأول:

لقد تميّزت الخلافة العباسية بأنها بنت نظام حكمها على نظرية الحق الإلهي، وشهد عهدهم تطوراً في نظام الإدارة مع إشتراك العناصر الأجنبية في الحكم، وهو ما كان سبباً في تطور ونمو نظام الخلافة مع المحافظة على الهيكل العام للوضع القانوني لمنصب الخليفة⁽⁶⁾.

ولقد بنى العباسيون ملكهم على نظام الوراثة الأموي، وحق آل البيت على المسلمين بالحُرمة والطاعة، وكذلك حق القوة وهو انتزاع الحكم من الأمويين بالقوة، ولقد تلقب الخلفاء بلقب الإمام تأكيداً للطابع الديني لمنصب الخليفة العباسي، ولهذا كانوا حريصين على ارتداء بردة الرسول صلى الله عليه وسلم

⁽¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1485-1486.

⁽²⁾ ابن وادران، ص 566.

⁽³⁾ صقر، السلم، ص 45.

⁽⁴⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 311.

⁽⁵⁾ الطريفي، ملامح، ص 5.

⁽⁶⁾ الدوري، النظم الإسلامية، ص 44-45.

عند النظر في المظالم، وأثناء الصلاة بوصفهم نوابًا عن الرسول صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾، وإعتمادهم على نظرية الإمامة التي كانت المحور الأساسي التي قامت عليه الدعوة العباسية مع تأثر واضح بنظرية الحكم الإلهي عند الفرس، وهذا ما يفسر تفضيل الخلفاء العباسيين للإستبداد والإحتجاب عن الناس، إضافة إلى سيطرة الفرس على الإدارة المركزية، والمناصب الإدارية الكبرى كالوزارة والحجابه⁽²⁾.

وإذا نظرنا إلى الجانب الديني وجدنا أنّ الخلفاء العباسيين إعتبروا أنفسهم مطهّرين من الله الذي "أذهب عنهم الرجس ليكونوا خير الحاكمين"، وأنّهم أتوا إلى الحكم لاتباع السنة النبوية، وتطبيق أحكامها، وإقامة حدود الشريعة وتحكيم القرآن، وبهذا يبيّن أنّ أساس حكمهم ديني، فقرّبوا إليهم الفقهاء لإظهار التمسك بالدين⁽³⁾، وأقاموا دولتهم على ثلاثة ركائز: الدين من خلال التقيّد بالشريعة بدل التقاليد، وتوثيق العلاقات مع العلماء، وبالتالي السيطرة على عموم الشعب وفق الروح الدينية، ثمّ الجيش والذي إرتكز بدوره على المساواة بين العرب والموالي، وإعتبار ذلك عامل إستقرار، وأخيرًا فعالية وتطوير الجهاز الإداري⁽⁴⁾.

وعليه صار الخلفاء العباسيون يركّزون بشكل كبير على المظاهر الدينية من خلال تجهيز الجيوش لمحاربة طوائف الملحدين والزنادقة، وإقامة المراسيم الدينية كاستخدام بردة النبي في شكل شارة للحكم والتي كان يرتديها الخلفاء في المناسبات العامة كصلاة العيدين، وصلاة الجمعة، ووقت إعلان الجهاد، إضافة إلى إتخاذ لقب الإمام الديني، وهكذا ظهر الخليفة وكأنّه إستمدّ حكمه من الله مباشرة، فاستغلّوا المشروعية الدينية كأداة لتثبيت الحكم، وأحاطوا أنفسهم بالفقهاء، وقربوهم بهدف إظهار تمسكهم بالدين، وأظهروا غيرتهم عليه بمحاربة الزنادقة والملحدين، وأظهروا الشعارات الدينية مثل لقب الإمام، وأصبحت بردة النبي الشارة الأولى للخلافة، ويرتديها الخليفة في المناسبات العامة: كصلاة العيدين، والجمعة، وحين يُعلن الجهاد، كما فعل المعتمد حينما حارب الصقار، والمقتدر حينما حارب مؤنس، كما إعتبروا أنّ سلطتهم مقدّسة فهي مستمدة من الله مباشرة⁽⁵⁾.

كما أكّد العباسيون نظام الوراثة، وأحدثوا قطيعة مع التقاليد القبلية، وإعتمدوا على الدعاية السياسية بين رعاياهم حول مشروعية القرابة من بيت النبوة في إستيلائهم على الحكم⁽⁶⁾، ولقد كانت الخلافة في العصر

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النّظم، ص 58.

⁽²⁾ العاني، العباسيين، ص 87.

⁽³⁾ الدوري، النّظم الإسلامية، ص 46.

⁽⁴⁾ حسام السامرائي، مؤسّسات، ص 8-9.

⁽⁵⁾ الدوري، النّظم الإسلامية، ص 46.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 45.

العباسي الأول تستند إلى عهد الخليفة السابق، ولكنّ الخلفاء العباسيين الأوائل وقعوا في نفس خطأ الأمويين من خلال العهد لأكثر من رجل واحد بالخلافة، وكان من آثار تجاهلهم للرأي العام محو التقاليد العربية من ناحية السن حينما عُهد للأمين، وعمره خمس سنين، وتأكيد الوراثة من الأب للإبن، وبهذا وقع صراع كبير حول مبدأ العهد لأكثر من ابن، ورغبة كل خليفة في أن يخلفه إبنه⁽¹⁾.

ومما لاشكّ فيه أنّ خلفاء العصر الأول تمكّنوا من حفظ التوازن السياسي، وجعل الخلافة هي السلطة العليا، والمنصب الأول في الدولة، ففي العهد الأول للدولة كافح الخلفاء بقوة وحزم لتثبيت دعائم الدولة كي لا ينازعهم منازع وينافسهم منافس، وهذا ما تسبّب في صدام العباسيين مع قوى داخلية مختلفة لدواعي سياسية أدينية؛ ضدّ الأمويين والخوارج والعلويين، والموالي، وأبين العرب وسكان البلاد المفتوحة، وتمكّنوا بالخصوص من الدفاع عن حدود الدولة بالجهاد ضدّ البيزنطيين بالرغم من تواجد نواة الانفصال خلال هذه الفترة، وشهد العهد الأول تفاعل عناصر المجتمع المسلم، وظهور حركة ترجمة واسعة للتراث، وبداية مرحلة الإزدهار الحضاري عند المسلمين⁽²⁾، حيث كانت سياسة العباسيين الأوائل قائمة على الشدّ والجذب، والشدّة واللين، والترغيب والترهيب، وكانت ضرورية في أول قيام الدولة، فقيام الدول يقترن دائماً بهذه السياسات⁽³⁾.

ولقد كانت الثورة العباسية هاشمية في قيادتها، إسلامية في شعاراتها ومبادئها، وقامت على أكتاف عرب خراسان، باعتبارهم عصب القوة الضاربة للجيش الخراساني، إضافة إلى عروبة عدد كبير من الإداريين والعسكريين - وعلى رأسهم الخلفاء - مع لعبهم على وتر العصية القبليّة، وهو أمر يؤكّد عروبة الدولة، وبالنسبة لكتلة الموالي فكانت تميل لسادتها العرب، ومن الواضح التفرقة بين العجم والموالي، فولاء الموالي كان خالصاً للدولة لا لجنس معيّن⁽⁴⁾.

ومن الكوارث التي إرتكبها العباسيون تأثرهم بالتقاليد الأرستقراطية الفارسية، وهو أمر لم تكن تتقبّله العقلية العربية التي كانت تميل للسخرية والنقد للزعماء، ولم يكن العرب يميلون للتملّق للحكام العباسيين إلاّ إضطراراً في حين أنّ الموالي والعبيد كانوا يفعلون ذلك عن طيب خاطر، ومن نتائج نزوع الخلفاء العباسيين إلى الإستبداد إبعادهم للزعامات العربية، ورفعهم من شأن الخدم والموالي في الجهاز الإداري، وتعيينهم على رأس الولايات، ولكنّ الأمر يظهر أثره في الحكومة المركزية باعتبارها أكثر تنظيمًا، ومن الأخطاء التي

⁽¹⁾ نفسه، ص 48-49.

⁽²⁾ بيطار، تاريخ، ص 64-66.

⁽³⁾ العاني، العباسيين، ص 94.

⁽⁴⁾ عاقل، بعض أحداث، ص 63-64.

إرتكبتها العباسيون وجود وزارة التفويض، لأنّ وجود كبير الوزراء أدى إلى إهمال شؤون الحكم من طرف الخلفاء، وكان ولاء الموظفين من الموالي وغيرهم للخليفة فحسب، ولم يكن لهم أي نفوذ أو تأثير اجتماعي إلا في مكاتبهم، وكان من نتيجة ذلك إختفاء دور الأرسقراطية العربية من الحياة السياسية، وهم الذين كان لهم دور في كبح زمام إستبداد الخلفاء في العصر الأموي⁽¹⁾، ومن المهم أن نعرف أنّ القبائل العربية ظلت لمدّة مائة وخمسين عاماً من وفاة الرسول صلّى الله عليه وسلّم عماد الدولة العربية وأنصار الدين، ولكنّ تزايد سيطرة الموظفين الأعاجم على الدولة دفعهم لمعارضة الحكومة، ورفع السلاح ضدها⁽²⁾.

كما نلاحظ أنّ الخلفاء العباسيين الأوائل توسّعوا في فرض العقوبات المالية، والمصادر، وشملت معظم طبقات المجتمع في بعض الفترات مثل فترة حكم المنصور، وفي فترة الخلاف بين الأمين والمأمون، أمّا رجال الدولة من وزراء، وقادة وولاء وكتاب وغيرهم فقد طالت العقوبات بعضاً منهم طيلة العصر العباسي الأوّل، والوزراء فقد شملتهم العقوبات بدءاً من عهد السفّاح، وإنهاء بعهد المعتصم⁽³⁾.

وأهل الخليفة هم بني هاشم، وكانوا أرفع الناس قدرًا بعده، ويسمّونهم الأشراف أو أبناء الملوك، وكانوا يرتزقون على الغالب برواتب يتقاضونها من بيت المال، فضلاً عمّا ينالونه من النعم، والهدايا بحسب ما يترأى للخليفة في أمرهم، فإذا خاف تطاول أحدهم للملك أثقل يديه بالهدايا، وأسكته بالعتاء، وهكذا كانت سياسة العباسيين منذ تأسيس دولتهم⁽⁴⁾.

كما أنّ الخلفاء العباسيين يسّروا للأفراد البيت الهاشمي أسباب اللهو ليشغلوا بذلك عن الملك، وبهذا صار الهاشميون في الغالب من أهل السّعة والرّخاء يتمتّعون بسعة الملك، وشرف النّسب، ولا يحملون أوزاره أو أعبائه، وإنغمس أكثرهم في الترف، وإنهمكوا في الشّراب والغناء، وإبتنوا القصور، والحدائق وغيرها من المنشآت العمرانية، وإستكثروا من الجوّاري، وجمعوا إليهم المغنّين، والقيّان، وقربوا الشعراء، والأدباء، ومنحوهم من أموال الدولة⁽⁵⁾.

وكان الهاشميون في أوائل الدولة عوناً كبيراً في تأييدها، ويتولّون الأعمال، ويقودون الجند، ويعينون الخليفة بالرأي والسياسة، فلمّا إستقرّت الأمور أصبح الخلفاء يخشون تمرّد أهلهم ومطامعهم، فأخذوا يبذلون لهم الأموال، فمن أعجزهم كفّ أذاه بالمال عمدوا إلى الفتك به، وبدأ بذلك المنصور وسار على دربه كثيرون

⁽¹⁾جلوب، إمبراطورية العرب، ص378-379.

⁽²⁾نفسه، ص382.

⁽³⁾المدخلي، المصادر، ص142.

⁽⁴⁾زيدان، التمدّن، ج5، ص26.

⁽⁵⁾زيدان، التمدّن، ج5، ص27.

(1)، وأقام أكثرهم في البصرة بعيداً عن دور الخلفاء، ودسائسها إلا من ولاه الخليفة عملاً أو جنداً، وإشتهر بعضهم بالثروة الطائلة كمحمد بن سليمان بن علي⁽²⁾، والذي بلغت أمواله نيفاً وخمسين مليون درهم غير الضياع والدور، وكانت مداخيله مائة ألف درهم في اليوم تقريباً، وبلغت ثروة حمنة بنت عبد الرحمن الهاشمي مالا يسعه الديوان، ومع ذلك كانوا "... يؤخذون بذنبهم، ويخافون الدسائس على حياتهم"⁽³⁾.

كما نجح العباسيون في عملية تنظيم القضاء، ولكنهم فشلوا في إخضاع المؤسسة الدينية فصارت تسير بالتوازي مع رئاسة الدولة (الخليفة)، أما الجيش والإدارة فكانا سببين رئيسيين في إضعاف الدولة ثم زوالها⁽⁴⁾، كما أشركوا أرسقراطية الفرس في الحكم، فأدى ذلك إلى إبقاء الوضع الطبقي في إيران على ما كان عليه، وأدى إلى السخط العام فانتشرت مبادئ الخرمية، حتى صارت رمز وعي العنصر الفارسي في تخلصه من الحكم العباسي، وأدت خيبة الفرس من تحقيق مكاسب في ظل العباسيين إلى إنشائهم الإمارات الإيرانية الأولى⁽⁵⁾.

وكانت الركيزة التي اعتمدت عليها الدولة العباسية في الدعاية لها هي مبدأ حصر الخلافة في نسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكانت دعامة الدعاية السياسية لبني العباس -بالإضافة إلى حق بني هاشم في الخلافة- هي الوعد بتحسين أوضاع الموالي اجتماعياً، وإقتصادياً، وسياسياً، ومساواتهم بالعرب وفق ما يقتضيه الكتاب والسنة⁽⁶⁾.

ومن أسباب انحطاط الدولة العباسية أيضاً أنّ العباسيين لمّا تولّوا أهملوا أمر العرب، واهتمّوا بنصرة الإسلام، فكانت دولتهم تتركز على الفرس وهم أهل حضارة قديمة، وأيدوا العباسيين لأنّ في ذلك إزدهار لبلادهم، وأخلصوا الخدمة، وعمرت البلاد، وكثرت الأموال في خزائن الخلفاء ورجال دولتهم، فأسرفوا وبذخوا، وبلغوا في الترف منتهاه، فلمّا آل الأمر إلى الأتراك حرصوا على إكتناز المال، ولوخرب العمران لأنّ

⁽¹⁾ نفسه، ج5، ص26.

⁽²⁾ محمد بن سليمان بن علي: لقب بفارس بني هاشم، وقتل إبراهيم بن عبد الله الخار عن المنصور، ووليّ البصرة، ومقاطعة فارس، وقيل إنّ الرشد إحتاط على تركته قدرها خمسين مليون درهم، توفي سنة 173هـ/789م، أنظر: الذهبي، سير، ج8، ص240-241.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ج5، ص27.

⁽⁴⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص9.

⁽⁵⁾ نفسه، ص11.

⁽⁶⁾ حسام السامرائي، المؤسسات، ص8.

البلاد ليست بلادهم، وأصبح همّ الدّول المتعاقبة جمع الأموال وحملها إلى بلادهم، وضعف شأن الخلفاء، وصارت أموال الدّولة في أيدي الوزراء والعمّال والكتّاب، والقوّاد، وإضطّرت الدّولة إلى الإعتماد على الجند في الحفاظ عليها، والجند يحتاجون المال، والأموال عند موظّفي الدّولة مختلصة أو منهوبة، فعمد الخلفاء إلى مصادرتهم، وأخذ أموالهم بالقوّة، والمصادرة تحتاج إلى رجال وهم لا يعملون عملاً إلاّ بالمال⁽¹⁾.

ولقد إنتهى عصر الأجيال المؤسّسة للدّولة في الجيش والإدارة العبّاسيّة حيث أفناهم الصراع بين الأمين والمأمون، وأتى المعتصم بفكرة جديدة هيّ عسكرة السلطة، وفيها إنتقلت القوى بسرعة من الموظّفين المدنيين إلى العناصر العسكريّة⁽²⁾، ثمّ عرف عهد الواثق بروز نتائج إنهاك الدّولة، وإستنزافها ماليّاً وبشريّاً منذ فتنة الأمين والمأمون، وحروب المعتصم، وتجنيد الأتراك والتوسّع في النفقة عليهم، وبناء سامراء من أجلهم، وقمع الفتن والثورات بكلّ قسوة وبخاصّة ثورات العرب، وهذا ما أوقع الدّولة في بوادر أزمة ماليّة أدّت بالواثق إلى البحث عن أموال جديدة بمصادرة كتّابه⁽³⁾.

ومن الضروري أن نعرف أنّ المصطلحات السياسيّة الحديثة الواردة من الغرب كالديمقراطيّة والتعدديّة، إنّما كانت نتيجة تطوّرات سياسيّة وفكريّة كان لها أسبابها وظروفها في المجتمعات الغربيّة، وأنّها حتّى بالنسبة للغرب لم تظهر إلاّ بعد سقوط العبّاسيين بفترة طويلة⁽⁴⁾.

ثالثاً: أسباب ودوافع المصادرات ونكبة الموظّفين (232-656هـ/848-1256م).

(1) أسباب سياسيّة:

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج5، ص2، ج104.

⁽²⁾ عثمان السيّد أحمد البيلي، دراسات في تاريخ الخلافة العبّاسيّة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص60.

⁽³⁾ صقر، السّلم، ص55.

⁽⁴⁾ البيلي، دراسات، ص96.

ومن أسباب النكبات ضعف الخلفاء في العصر العباسي الثاني وما بعده، بسبب إنعدام تكوينهم السياسي من جهة، أو صغر سنهم من جهة أخرى، ولم يكن لهم إلا الإسم والمظاهر الشكلية⁽¹⁾، والمقصود في هذا الموضوع أنّ خلفاء الدولة العباسية بعد المعتصم لم يكونوا في كفاءة الجيل الأول فطراز المسيرين الأكفأ من النواحي الإدارية والمالية والإقتصادية والذين يُحسنون إنتقاء الإداريين المناسبين كأبي جعفر المنصور، ومحمد المهدي، وهارون الرشيد قد إختفى في العصور العباسية المتأخرة، اللهم إلا بعض الخلفاء الذين حاولوا إصلاح مواطن الفساد ومواضع الخلل، كالمتوكل والمعتضد إلا أنّ أحداث العصر، وتبدل الرجال لم يكن في صالحهم، فالإجراء الإداري الذي إتخذه المتوكل لتسيير التفقات (أنظر الملحق رقم 16)، ومراقبة مالية الدولة في بلاد الشام مثلاً سرعان ما ألغاه المنتصر، وعزل أحمد بن محمد بن المديبر عن أعمال الشام ونقله إلى مصر، وفرّق أعمال الشام على عدد من الأتباع⁽²⁾.

ونتيجة للصراع حول منصب الخلافة بين أفراد البيت العباسي سالت كثير من الدماء بينهم، وبين المواليين لهم، وعلى سبيل المثال: أجمع وجهاء بني العباس على إغتيال أبا سلمة الخلال لأنه أراد نقل الخلافة إلى آل علي بن أبي طالب، وعمل العباسيون على أن يقتله أبا مسلم لتفادي غضب أهل خراسان⁽³⁾، وسوف نجد لاحقاً أنّ دولة بني العباس قد أصابها التصدّع والإنهيار نتيجة إنحرافها عن مشروع قيامها وهو الرضا لآل محمد، فالدولة أكلت رجالها والقائمين عليها من العباسيين أنفسهم، والعلويين، وعاد النهج الوراثي في طبيعة الحكم، ليحاكي العباسيون الأمويين في سلوكهم⁽⁴⁾.

لقد ساهمت كثير من العوامل في ضعف الدولة العباسية وانتقالها إلى عصر جديد هو عصر سيطرة الأتراك،

⁽¹⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء في العراق وآثارها على الأوضاع العامة إبان العصر العباسي (232-656هـ/847-1258م) رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ الدكتور/علي بن صالح المحميد، بقسم التاريخ، كلية اللغة العربية والدراسات الإجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 1436هـ/2015م، ص 123.

⁽²⁾ يعقوبي، تاريخ، الجزء الثاني، ص 458.

⁽³⁾ ابن حبيب، أسماء، ص 172-173.

⁽⁴⁾ داود الزبيدي، الإحتلال المغولي لبغداد (656هـ/1258م): قراءة تحليلية لعوامل إنهيار الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، انساني، 2013م، ص 69.

ولكن عاملين كانا حاسمين، وهما: طبيعة الخلفاء أولاً، وطبيعة الأجناد ثانياً، فطبقة الخلفاء نشأوا في الدعة والترف على عكس الخلفاء الأوائل الذين كانوا رجال دعوة قبل أن يكونوا مؤسسي دولة، وحرص كل واحد منهم على أن يُنشئ إبنه-ولي العهد- على عينه فنشأ أغلبهم قادرين على تسيير شؤون الدولة⁽¹⁾. فقضى العباسيون أنفسهم على عدد كبير منهم ممن كانوا أهلاً للحكم، ورجال دولة بآتم المعنى، فمثلاً كان عيسى بن موسى شيخ الدولة العباسية، وأحد فحول أهله، ومن ذوي النجدة، والرأي، والبأس، والسؤدد بينهم، وساهم في تأسيس الدولة، وكان عمره ثلاثون سنة حينما قام ملك بني قومه⁽²⁾، ولقد كان عيسى بن موسى من شيوخ بني العباس، وتم إستعماله كولي للعهد لكبح جماح الطامحين للخلافة من أبناء البيت العباسي، كما أنه ذو شخصية مهيبه، وقائد عسكري مقتدر وسياسي محتك، ومنعه المنصور والمهدي من الوصول إلى الخلافة كي لا تتوول إلى أبنائه من بعده، رغم أنه كان أحق بها⁽³⁾، ومع ذلك لم ينل حظّه في الخلافة، كما أنّ الدولة العباسية فقد رجلاً من أكفأ الأمراء حينما إغتال أبو جعفر بالحيلة عمّه عبد الله بن علي⁽⁴⁾، وهو أمر يمكن مقارنته باغتيال المهدي لحاجبه الربيع بن يونس بالسمّ غيرة على جارية من جواريه كان قد أهداها له⁽⁵⁾.

وكان الفضل بن سهل لا يسمح للمأمون بأن يقرأ كتاباً إلا بعد أن يقرأه، فصار هذا الخليفة كالمحجور عليه، ثم إغتاله المأمون لاحقاً عن طريق أحد غلماناه⁽⁶⁾، وكان المأمون بدوره قد إغتال إسحاق بن موسى الهادي بعد أن إستقوى بمجموعة من البغداديين أثناء تولية إبراهيم بن المهدي للخلافة، ثم قتل قاتلاه قصاصاً، وغدر أيضاً بعدد الله بن موسى الهادي بنفس طريقة أخيه إسحاق⁽⁷⁾، وقتل هارون الرشيد العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس لأنه رأى فيه منافساً له على الخلافة، وقتل أيضاً عمّه جعفر بن المنصور المشهور بابن الكردية بعد أن سجنه لفترة⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ محمد إلهامي، العباسيون رحلة الخلافة العباسية، الجزء الثاني، العباسيون الضعفاء: الخلافة العباسية تحت السيطرة العسكرية والبويهيّة، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة-مصر، 2013م، ص7.

⁽²⁾ نادية جاسم، الأمير عيسى بن موسى بن محمد العباسي ودوره الإداري والعسكري، مقال منشور في مجلة التربية والعلم، المجلد: 16، العدد الأول، 2009م، ص18.

⁽³⁾ نفسه، ص24.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص208.

⁽⁵⁾ نفسه، ج2، ص184-185.

⁽⁶⁾ نفسه، ج2، ص189.

⁽⁷⁾ نفسه، ج2، ص190-192.

⁽⁸⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص208.

والخليفة الأمين كان ذو قوّة وشجاعة، وبأس، إلاّ أنّه إنفقر للرأي، وكان كثير التّبذير أرعن، وعاش سبعاً وعشرين سنة، وآخر أمره أُسر ثمّ قُتل صبراً في المحرم 199هـ/814م، وطيف برأسه، وكان في فتنته مع أخيه قد فرّق على أهل بغداد ثلاثة ملايين درهم دونما فائدة⁽¹⁾.

أمّا الواثق فكان مجرّد "نكرة في الإدارة والسياسة"، ولم يقدّم بفعاليات عسكريّة تذكر، فكان حكمه فترة ركود جعلت التّرك يشعرون بأهميتهم ويتدخلون في السياسة، وبذل أن يقاوم الخليفة هذا الإتّجاه، ويحصر نشاطهم في أعمالهم العسكريّة كما فعل والده المعتصم، نراه قد سهّل لهم الأمور بتعيينهم في الإدارة، فاستفحل نفوذهم، وكذلك ضعفه وقلة إدراكه جعلاه يقترب خطأ كبيراً من خلال عدم تعيين وليّ عهده، فتدخل الأتراك في ذلك، وكان لهم التّصيب الأكبر في تعيين المتوكّل⁽²⁾.

وأما طبقة الأجناد ورجال الدّولة فقد صاروا من التّرك، وهم بدو العجم، وهم أشدّ خشونة من الفرس، وأبعد عن فهم طبيعة وتكوين الحضارة، وإرتبطوا بالعباسيّين وفق علاقة السادة والجند، وليست علاقة إرتباط بين أنصار الدّعوة ورجال الدّولة مثلما كان مع العنصر الفارسي⁽³⁾.

فلقد إنتهى دور الخليفة العباسي في قيّادة الإسلام في أيّام المتوكّل، فلقد كانت في هذا الرّجل بقيّة من نخوة عربيّة، وإتّجه إلى إعادة الثقة إلى العرب، ولكنّ المتوكّل كان أقلّ من أن ينهض بمثل هذا العمل الضّخم، فقد كان طائشاً، وأهوجاً، وسكيراً مقبلاً على لذّاته، وكان دافعه إلى التّخلّص من الأتراك، والعودة إلى العرب صادراً عن خوفه منهم، ورغبته في تأمين ملكه بعد أن إستبدّوا بالخلافة، ثمّ إنّ تدبيره المؤامرة لإيقاع مذبحه بالقادة الأتراك كان "تدبيراً صبيانياً مكشوفاً"⁽⁴⁾، ولهذا كان إغتياله محوراً في تاريخ الدّولة العباسيّة، ودول الإسلام قاطبة، حيث أنّه لأوّل مرّة في التاريخ الإسلامي يقتل العبيد سيّدتهم، ويتأمّر الإبن ضدّ أبيه مع عبيده في حادثة الإغتيال، وهذا وحده دليل على مبلغ تدهور الأوضاع، والأخلاق في هذه الفترة الزمنيّة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الكُتبي، الوافي، ج4، ص46.

⁽²⁾ الدّوري، دراسات، ص15.

⁽³⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص7.

⁽⁴⁾ مؤنس، تاريخ قريش، ص699.

⁽⁵⁾ محمّد ماهر حمادة، الوثائق السياسيّة والإداريّة العائدة للعصور العباسيّة المتتابعة (247-656هـ/861-1258م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطّبعة الثالثة، 1406هـ/1985م، ص17.

ولأنّ الحكّام كانوا أبعد النَّاس عن حضور مجالس الوعظ والزهد والعلم في المساجد والإختلاط بالعامّة، فهم أحوج النَّاس إلى النّصيحة، كما أنّهم كانوا أيضًا أقلّ إِتِّعاضًا وقبولًا للنّصيحة إذا ما خالفت أهوائهم باعتبارهم من أصحاب الثروة والجاه، والمقدرة، والمتعة، والسرور، واللذّة، ورغد العيش، وهي كلّها تؤدّي إلى قسوة القلوب، والأنفة من تعلّم العلوم، وإن كان فيها نجاحهم، كما أنّ الحكّام من أكثر النَّاس إنشغالًا، وأبعدهم عن ممارسة الأمور بأنفسهم، ومشاهدة أقاصي أعمالهم بأعينهم، وأقلّ النَّاس حظًا بالنّاصحين لأنّ حاشيتهم توافق أهوائهم⁽¹⁾.

ومع ذلك كان كثير من الخلفاء الأوائل إذا أحسّوا بأنفسهم عُجبًا أو فظاظًا أوتيه أوقساوة، سألو العلماء أن يعظوهم، فقد طلب أبي جعفر المنصور النّصيحة من سفيان الثوري، وكذلك فعل مع عمرو بن عبيد، وفعل هارون الرّشيد مع ابن السّمّك⁽²⁾.

ولقد عيّن المتوكّل عبيد الله بن يحيى بن خاقان كاتبًا مكلفًا بأعمال الوزير مفضلاً إيّاه على موظّفين من أهل الخبرة والتجربة كداود بن الجراح⁽³⁾، وأبو الفضل بن مروان لأنّه أهدى له في وقت سابق أفرشة أرمنيّة أعجبتّه حينما كان يتولّى شؤون أرمنيّة في ديوان الضيّاع، فقدّم المتوكّل هواه على العقل والحكمة في تسيير شؤون الدّولة⁽⁴⁾.

وكذلك كان المقرّبين من المتوكّل كالفتح بن خاقان⁽⁵⁾،

وعبيد الله بن يحيى بن خاقان⁽¹⁾ يميلون إلى المعتر أكثر من المنتصر فمازالا بالمتوكّل حتّى أقتعاه بأن يُصلّي المعتر بالنّاس الجمعة، وقد عهد قبل ذلك للمنتصر حينما كان مريضًا، فوافق المتوكّل على ذلك، وتمّ

⁽¹⁾الماوردي، نصيحة الملوك (منسوب)، دراسة وتحقيق وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986م، ص50.

⁽²⁾نفسه، ص56-57.

⁽³⁾داود بن الجراح: هو جدّ الوزير علي بن عيسى، وكان كاتب المستعين، وله كتب كتاب التاريخ، وأخبار الكتاب، وكتاب الرّسائل، أنظر: ابن النّديم، الفهرست، ج1، ص142.

⁽⁴⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص51-53.

⁽⁵⁾الفتح بن خاقان: هو الأمير الكبير الوزير الأكمل أبو محمد التركي، شاعر مجيد، ونديم المتوكّل، وكان من أشدّ المقرّبين إليه فاستوزره، وعيّنّه أميرًا على الشّام، فأرسل إليها نوابًا عنه، وله أخبار في الطّرف، والأدب، والكرم، والدّكاء، ووالده أمير من أمراء الأتراك، قتل مع المتوكّل سنة 247هـ/

861م، أنظر: الدّهبي، سير، ج12، ص83.

ما أراد الوزراء، وأمر بأن يُضرب إسم المعتز على السكة، فكانت هذه إرهابات لعزل المنتصر عن ولاية العهد، فوافق ذلك كره الأتراك للمتوكل ورغبتهم في التخلص منه، وبالتالي يُمكن القول بأنّ سبب مقتل المتوكل هو نفسه سبب هلاك الأمين أمام أخيه المأمون، وهو ولاية العهد⁽²⁾.

وكان المتوكل يُسمّي ولده المنتصر بالمنتظر، ويقول له: "أنت تتمنى موتي، وتنتظر وقتي"، وكان يأمر الندماء أن يستهزئوا به إلى أن "أوغر صدره، وأقلّ صبره"⁽³⁾، صحيح أنّ المعتز بالله كان من بين أبناء الخلفاء الذين حذقوا بالقرآن في حياة أبيه الخليفة المتوكل، والذي أقام إحتفالاً كبيراً بمناسبة تمكّن ابنه من حفظ القرآن الكريم⁽⁴⁾، ولكنّ الإنهيار المالي في عهد المعتز حدث أساساً نتيجة لسوء إدارته للدولة، وإنشغال القادة العسكريين بتثبيت مراكزهم السياسيّة، وإستمرار الفرق العسكريّة في التنازع والخلاف، فقُلّت المحاصيل، وتدهورت الصناعة، والتجارة، وتضائلت بالتالي واردات الدولة، وعجزت عن دفع رواتب الجند فثاروا⁽⁵⁾، وكان في عهده إسراف في الأموال حتّى في المباحات والأموال المندوبة فالمعتز أمر بصرف عشرة آلاف درهم لأبي جعفر الكوفي مؤدّب ابنه عبد الله بعد أن وصل إلى سورة عبس في حفظه لكتاب الله تعالى⁽⁶⁾.

ولقد أخذ المعتز من مال أخته ثلاثمائة ألف دينار ليدفعا لمصادريه الأتراك، ونادى المهتدي من دلّ على مال من أموالهم فله نصف العشر، فدله الناس على مليون دينار⁽⁷⁾.

¹ عبيد الله بن يحيى بن خاقان: هو الوزير الكبير أبو الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان التركي، البغدادي، ووزر للمتوكل ثمّ المعتمد، ونفاه المستعين إلى برقة، وصله المتوكل بمليون درهم، ورّكاه عمّه الفتح، فاستوزره، ولم يكن ذو كفاءة، ولهذا أحاط نفسه بعدد كبير من أصحاب الكفاءات، وكان واسع الحيلة، وأدبته النكبة فلما ولّاه المعتمد صلح حاله، وتغيّرت طباعه إلى الأحسن، ومات في حادث سنة 263هـ/

876م، أنظر: الذهبي، سير، ج13، ص9-10.

² شاهر عوض الكفاوين، الشعر العربي في رثاء الدّول والأمصار حتّى نهاية سقوط الأندلس، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي، إشراف: حسن محمّد باجودة، فرع الأدب، بكلية اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1404هـ/1984م، ص83.

³ الحصري، زهرة الآداب، ص116.

⁴ نوري وشيث، مظاهر، ص53.

⁵ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص28.

⁶ أبو البركات الأنباري، زهرة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م، ص183.

⁷ الصولي، كتاب الأوراق، نسخة موجودة في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص415.

والحقيقة أنّ فترة التسع سنوات (247-256هـ/861-869م) بعد المتوكل كانت فترة إختبار قاسية للدولة العباسية أخرجت فيها قوتها الكامنة، وإختبرت فيها درجة رسوخها، ومدى مرونتها، فخرجت منها بنصر مؤقت بعد "جراح، وتقطيع أوصال"⁽¹⁾.

فالدولة العباسية إمتحنت بشدة من خلال سطوة الأتراك، ولكنها عرفت ظهور شخصيتين قويتين أعادا للخلافة شيئاً من القوة والهيبة هما: الموفق، والمعتضد، ولكن شخصية المقتدر المهلهلة، وتحكم النساء فيه، وتدهور الأوضاع الاقتصادية أدى في نهاية الأمر إلى تحطيم كل ما بناه سلفيه، وإلى عودة الصراع بين أطراف الحكم من عسكريين وسياسيين⁽²⁾.

ولقد أوكل خلفاء العصر الثاني مهمة تدريب أبنائهم للأمر الأتراك مثل المستعين الذي عهد بإبنة أبي العباس لأوتامش التركي كي يتولى تربيته، فيما أوكل الخليفة المقتدر مهمة الإشراف على تعليم وتأديب إبنة أبا العباس محمد لحاجبه نصر القشوري، وبلغ الحال من ثقة المتوكل بإيتاخ الخزري أنه أوكل له مهمة إختيار مؤدبي أولاده-على الرغم من أنه لم يكن من العلماء- فقام بدوره بجمع عدد من الشيوخ، وفاضل بينهم، وإختار أقدريهم لتدريب أولاد الخليفة، أمّا المعتضد فأوكل تأديب إبنة المكتفي للعالم ابن أبي الدنيا، وكان موصوفاً بالعلم والزهد، والورع، وهي ذاتها صفات ابن الأنباري مؤدب أولاد المقتدر بالله⁽³⁾.

وما يُقال عن نظام الحكم يُقال عن النظم الاقتصادية في الإسلام-والتي جعلت دعائمها العدالة الاجتماعية- فكانت قائمة أساساً على الكليات، وتركت التفاصيل الجزئية لتضعها الأجيال المتتالية حلاً لمشكلاتها الاقتصادية في ضوء التعاليم الكلية الوافرة في الأسس الدينية، ولكن حالت سطوة الأغنياء- وفيهم الحكام والأمراء- دون ظهور مؤلفات، وأبحاث كافية من هذا النوع، وربما إتخذوا القهر وسيلة لذلك، أولعل هؤلاء إتخذوا المال والعطايا يقدمونها للعلماء ليتحكّموا في أقدارهم، وليسيطروا على عقولهم، وربما وضعت مؤلفات في ذلك ضاعت أو ضيّعت⁽⁴⁾.

والواضح أنّ أساس نظام الحكم في الإسلام هي السيادة لله وحده على هذا العالم، ولقد استخلف الله تعالى هذه الشعوب في أوطانها فلكلّ شعب سيادته في وطنه، كما أنّ الله هو الحاكم الأعظم، ويأشر كلّ شعب حقه في الحكم في بلاده نيابة عن الله، وثالثاً السلطان أو الرئيس وكيل للأمة يحكم باسمها وليس

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص15.

⁽²⁾حمادة، الوثائق، ص17.

⁽³⁾نوري وشيث، مظاهر، ص47-50.

⁽⁴⁾شليبي، موسوعة، ج3، ص22.

له عليها سيادة بل الأمة سيده؛ وهو خادمها، والشورى هو أساس الحكم، وكلّ حكم لا يقوم على الشورى لا يكون شرعياً، وهدف هذا الحكم هو سعادة المحكومين، وضمن الأمن لهم في الداخل، وفي الخارج، إذ أنّ الحاكم الذي يعجز عن تحقيق هذه السعادة يؤثم أشد الإثم لو بقي في منصبه يوماً واحداً بعد هذا العجز⁽¹⁾، وإرتبط الإسلام بشؤون الحكم فألزم أن توجد هيئة تُعلم المسلمين أمور دينهم وأمور دنياهم، وتُشرف على تنفيذ هذه التعاليم، وكانت الحكومة الإسلامية من إنشاء النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده قام الخلفاء الراشدون بأدائها مع جهاز إداري يساعده في تحمّل هذا العبء، ومن الخليفة ومساعديه تكوّنت الحكومة الإسلامية⁽²⁾.

فالعباسيون وصلوا إلى السّلطة عن طريق شرعية الثورة مع حقّ الميراث وذلك بعد عمل دعوي منظم، فالعباس حسب دعواهم كان الوريث الشرعي للنبي باعتباره العم، ومنذ أيام المنصور مارس العباسيون سياسة دينية خاصة من خلال إحلال عبد الله بن عباس في العلم محلّ علي بن أبي طالب، وصار يُعرف بحبر الأمة، وقرب العباسيون إليهم رجال الدين وعلماء الإسلام بشتى السُّبل من ترغيب وترهيب⁽³⁾، ولقد فسّر محمّد كرد علي نظام الوراثة العباسي بأنّ الخلفاء الأوائل كانوا أصحاب عقل وحكمة، وبعد نظر وسياسة فنجدهم في الشام مثلاً عملوا على تعيين أفراد من الأسرة مثل عبد الله بن علي وأخاه صالحاً، والمهدي ولّى ابنه هارون الرّشيد أيام ولايته للعهد على أعمال شمال الشام، وولّى الرّشيد أخاه إبراهيم دمشق، وعيّن يحيى البرمكي عليها لاحقاً، أمّا المأمون فعيّن على مصر والشام طاهر بن الحسين، ولقد عمل الرّشيد والمأمون على التقليل من الفتنة في بلاد الشام، والتي كان أساسها العصبية القبليّة، وعمل على أن يكون على الشام أقدر رجال الدولة، لأنّ أهلها كان يرضيهم من الخلفاء حسن سياستهم، والإهتمام بمصالحهم، فكانت مثلاً سياسة إبراهيم بن المهدي من أحسن السير في ولاية الشام، فعمل على التوازن بين القيسية واليمانية، وحال بذلك دون الفوضى والشغب، فتوطّد الأمن لمدة ستّة سنوات، ولقد وصف كرد علي المتوكّل بالخليفة الأحقّ لأنّه أحيا الفتنة في الشام من جديد بتعيين عامل تركي عليها، وأباح له البلاد، وهو أمر ياباه الشّوام بعد أن كان يحكمها نبلاء البيت العباسي صارت مباحة للموالي من الأتراك، وغيرهم من الأعاجم الذين أهملوا أعيان البلاد، وحكموا ولاياتهم حكماً فردياً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ شليبي، موسوعة، ج3، ص27-28.

⁽²⁾ نفسه، ج3، ص29.

⁽³⁾ زكارو بيطار، تاريخ، ص20.

⁽⁴⁾ كرد علي، خطط، ج1، ص168-169.

إذن فإنّ الدولة العباسية كانت مملكة قائمة على أساس ديني⁽¹⁾، وعانت من التعصب الديني، والنزاع الطائفي، فأعقب التعصب؛ التحزب، فابتعد الحكام والمحكومين عن الدين، وربما "فتحت عليهم خزائن الدنيا فمالوا إليها، فتصير مملكتهم على مرّ الأيام دنيا تيه، يتنافس فيها الأبناء لتلبية شهواتهم"⁽²⁾.

وعند النظر في قضية ولاية العهد في العهد العباسي الثاني، نجد أنّ مصادرنا التاريخية لم تسعفنا بذكر موقف علماء الأمة من هذه القضية بشكل مباشر، ولكن هذه المصادر تكتفي بذكر أنّ مبايعة الخليفة كانت بحضرة الوزراء، والحجّاب، والفقهاء، والقضاة، ورجال الدولة، فإذا كان هناك قبول من الفقهاء والقضاة بولاية العهد للخليفة الجديد، وهذا يعني أنّ الخلفاء العباسيين حرصوا على الجانب الشرعي في ولاية العهد تجنباً للفتن والإصطدام بالفقهاء، ولا تصحّ ولاية العهد للصغير، فمثلاً سأل المكتفي بالله عن أخيه الذي أراد عقد ولاية العهد له من بعده (الخليفة المقنن بالله)، هل بلغ الحلم أم لا؟ وعندما إطمأنّ أنّه بلغ الحلم أقرّه في ولاية العهد بحضرة الفقهاء، وأشهدهم على ذلك، وهنا يتّضح أيضاً أنّ الخلفاء حاولوا تحريّ الشروط الشرعية في ولاية العهد، ولكنّ الأتراك هم من فرضوا من شاءوا بالقوة، ولقد تفادى الفقهاء والقضاة الإصطدام بقوة الأتراك العسكرية، ويُجبرون على تنفيذ أوامره، والتعظيم على العامة بأنّ تعيين ولي العهد كان وفق صيغة شرعية، وذلك لأنّ علماء الدين أجبروا على تنفيذ أوامر الأتراك، ولهذا انتشرت ظاهرة سمل الأعين للإخلال بأحد شروط الخلافة وهو سلامة الحواس، من أجل إسقاط الشرعية عن الخليفة المخلوع من طرف الأتراك، وبهذا يفقد الخليفة المسمول الأمل في العودة إلى الحكم، ويعوّض بآخر من اختيار الأتراك ويكون سليم الحواس، ونلاحظ أنّ عدداً كبيراً من الفقهاء تفادوا الخوض في السياسة، واتخذوا التفرّغ للعلم حجّة لهم، وفي نفس الوقت إستغنت الدولة عنهم تفادياً للإنفاق عليهم وإرهاق خزينة الدولة، ومن أمثال هؤلاء في العصر العباسي الثاني الطبري الذي رفض القضاء ورئاسة ديوان المظالم، واعتزل خدمة الخلفاء، والفقهاء الشافعي المحاملي (235-331هـ/850-

⁽¹⁾ وروي عن المهدي حديث واحد مسند، وهو: عن محمد بن أحمد بن رزق البزاز ومحمد بن الحسين بن الفضل القطان قال: حدّثنا محمد بن عمر القاضي الحافظ، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن سعدان المروزي، قال: حدّثنا محمد بن عبد الكريم بن عبيد الله السرخسي قال: حدّثني المهدي بالله أمير المؤمنين، قال: حدّثنا علي بن أبي هاشم بن طبراه، عن محمد بن الحسن الفقيه، عن ابن أبي ليلى، عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال العباس: يا رسول الله مالنا في هذا الأمر، قال: "الي النبوة ولكم الخلافة بكم يُفتح هذا الأمر وبكم يُختم"، وفي رواية زيد عنها "من أحبّك نالته شفاعتي، ومن أبغضك فلا نالته شفاعتي"، وفي الهامش علّق المحقّق أنّ هذا الحديث باطل، وإسناده تالف، وصفات الوضع ظاهرة في ألفاظه، كما أنّ داود بن علي بن عبد الله بن عباس ضعيف، ومحمد بن عمر الجعابي كان فاسقاً، رقيق الدين لا يتورّع، وإنفرد بروايته الخطيب، وعنه فقط نقل، أنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد مدينة السلام، وأخبار محدّثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م، ج4، ص555.

⁽²⁾ الماوردي، نصيحة الملوك، ص67-68.

943م)، والذي كان قاضيًا في الكوفة وبلاد فارس، وأصرَّ على ترك القضاء لإحساسه بسوء الإدارة العباسية وفسادها في فترة حكم المقتدر بالله ثمَّ القاهر، ثمَّ الراضي، والتنافس بين الأمراء وتردي حال الدولة من جميع النواحي، ومن العلماء الذين غادروا العراق إلى المغرب خوفًا من الفتن، ونتيجة لفساد الدولة الجغرافي ابن حوقل⁽¹⁾، ولا يُستبعد أن العلماء خافوا من البوح بمساويء ولاية العهد خشية على أنفسهم من الهلاك، وخوفًا على ممتلكاتهم من المصادرة، فأثر أكثرهم التعايش مع الواقع، أو الطموح للتغيير للأفضل، ولنا مثال في قيام المعتضد بتعذيب، وتقطيع، وقتل أبو الفوارس، وهو أحد زعماء القرامطة لأنَّه جادله في أحقية بني العباس بالخلافة⁽²⁾.

ولمَّا اختلَّ أمر الخلافة، وأدرك أهل الأقاليم من أصحاب النزعة المتمردة على الدولة ذلك عملوا على الانفصال عنها، ولكنَّ الأتراك ظلُّوا يخدمون الدولة، ويؤيِّدون سلطة الخلافة في أرجاء المملكة مهما كانت الظروف السياسية خانقة⁽³⁾، فمثلاً سيطر القائد صالح بن وصيف على أغلب مرافق الدولة الإدارية، وهو الذي كان حاجب الخليفة المعتز بالله، وبذلك عطَّل مهام الوزير الأنباري، والذي اقتصرت مهامه على كتابة المراسلات للخليفة، والمشاركة في الإحتفالات الرسمية، والدينية⁽⁴⁾.

ولم يقتصر نفوذ الأتراك على تسيير منصب الوزارة فحسب بل تعدَّاه إلى تعيين ولاية على الأقاليم، وبخاصة منها الكبرى والغنية مثل دمشق، ومصر، وكان أغلب هؤلاء من الضباط الأتراك⁽⁵⁾، كما كان الوزير أحمد بن الخصيب أيضًا أداة في يد الأتراك لتنفيذ سياستهم، ومراقبة المنتصر⁽⁶⁾، والذي تولَّى أصلًا الخلافة ويده ملوثتان بدم والده المغدور، فكان من الطبيعي أن يزداد نفوذ الأتراك الذين شاركوه الجريمة، وقد أصبح يحتمى بسيوفهم التي قتلت أباه بالأمس⁽⁷⁾، وتدلُّ كثرة حجابه -ومن الأتراك- على تخبطه وإفلات الأمور

¹ مسامح حجّو، ولاية العهد في العصر العباسي الثاني (247-334هـ/861-945م)، دراسة مكتملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي في قسم التاريخ والآثار في الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، بإشراف الدكتور: خالد يونس الخالدي، 1434هـ/2012م، د، ص 74-80.

² حجّو، ولاية العهد، ص 80.

³ كتابجي، الترك، ص 165.

⁴ حجّو، ولاية العهد، ص 106.

⁵ نفسه، ص 108.

⁶ نفسه، ص 104.

⁷ أحمد عدوان، الدولة الحمدانية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الطبعة الأولى، 1981م، ص 27.

من يده⁽¹⁾، ومن ذلك توليته المظالم في 247هـ/861م لرجل غير مناسب، وهو أبو عمرة أحمد بن سعيد مولى بني هاشم، فقبل به من الشّعر ما يصف حالته في تدبير منصبه الجديد:

يا ضيعة الإسلام لما وليي ++++++مظالم الناس أبو عمره.

صير مأموناً على أمة ++++++وليس مأموناً على بعرة⁽²⁾.

وكان للأتراك سياسة غريبة مع ولاية العهود، فلقد قاموا بتسخير الخدم لتربيتهم، ومعاشرتهم، وتدريبهم، ومؤانستهم، فتنعكس شخصية الخدم على ولاية العهود، وكان الخلفاء يشجعون تلك الطريقة خوفاً على أولادهم من الأتراك، ولكن الحقيقة أنّ الخليفة الجديد كان لا يجد إلا الخدم عوناً له⁽³⁾، وفي العهد الأوّل كانت الخيزران أمّ الهادي والرّشيد وزوجة المهدي تحبّ الأمر والنهي، وتشبّه بالرجال في سيطرتهم، ولقد كبح جماحها إبنها الهادي، والذي رأى سوء عاقبة هذه التصرفات على الدولة⁽⁴⁾.

ولقد إقتدى المهدي بعقاب المنصور لأبي مسلم، فأراد معاقبة بايكباك وحبسه، بعد أن تسلّط وسيطر على الدولة، ولكنّ الأتراك تمردوا عليه، وهددوا حياته، فأشار عليه أحد الهاشميين بقطع رأسه، ورميه لهم، فهاج الأتراك وفتكوا بحرس المهدي، ثمّ عاقبوه وخلعوه، لأنّ الحال تبدّل وتغيّرت النفوس⁽⁵⁾، ولقد أراد الأتراك تصحيح خطئهم بتنصيب أحمد بن المتوكّل خليفة ولقبوه بالمعتمد، ولقد إستاء المهدي لما سمع بذلك قبل قتله، بحيث علّق باستهزاء وإستهجان عن المعتمد، وذكر بأنّه إبن الجارية فتیان مملّحاً إلى أنّه ليس أهلاً لتولّي الخلافة لعيوب أخلاقية كانت فيه - وربّما ورثها عن أمّه - وأشار في نفس الوقت إلى من كان أهلاً من أولاد المتوكّل لتولّي الخلافة وقتها، وهو الفقيه والمفسّر أبو عيسى، وقال عنه "هو أقوم بحقّ الله"⁽⁶⁾.

ولقد ظلّ الأتراك خانعين للمكتفي إبن المعتضد غير أنّه إرتكب خطأ كبيراً حينما تعهّد بالحكم من بعده لأخاه المقتدر، وكان حرّاً به أن يوكل الأمر لرجل حصيف من أهل بيته - وما أكثرهم - ومنهم الأديب

⁽¹⁾ حجّو، ولاية العهد، ص 104.

⁽²⁾ حجّو، ولاية العهد، ص 105.

⁽³⁾ نفسه، ص 116.

⁽⁴⁾ إبن حمدون، التذكرة، ص 436.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 421-422.

⁽⁶⁾ الصّولي، أشعار، ص 104، وأبو عيسى بن المتوكّل: كان من أفضل أولاد المتوكّل نفساً، وعلماً، وعقلاً، وديانة، وكان له درس معروف من القرآن في كلّ يوم وليلة، ولا يتركه أبداً، ولم تفته صلاة قيام الليل أبداً، وإنشغل بعلم الحديث، والفقه، وكان له شعر قليل أكثره في الزهد، ولازمه في رفقته عدد من أبرز العلماء، أنظر: الصّولي، أشعار، ص 104.

عبد الله بن المعتز⁽¹⁾،

ممن يقدر على الوقوف في وجه الأتراك وقادتهم⁽²⁾، حتى إن المرء ليتعجب إلى الدرك الذي وصل إليه الخليفة المقتدر؛ حينما أصبح يخاطب مؤنس الخادم، ويتودد إليه خوفًا منه، وهو أمر لا يقارن بخطاب المنصور لأبي مسلم، أو الرشيد للبرامكة⁽³⁾، بل إن الكاتب حامد بن العباس كان يسب ويقول كلامًا بذيئًا في حضرة المقتدر بالله ووزيره علي بن عيسى، وهو ما يدل على سقوط هيبة الخلافة⁽⁴⁾، والأفطع أن هذا الوزير تفحش في القول للقهرمانه أم موسى في مجلس عام، ولما إشتكت إلى المقتدر، ضحك لطرافة القصة، وأمر بتلحين كلام الوزير، وغنائه في مجلس سمره من طرف قيانته⁽⁵⁾.

ولقد لمح الماوردي⁽⁶⁾ إلى كاريئة هذه التقاليد بقوله: "...وقد يعمل الملوك على توريث الملك لأبنائه من دون إختبار قدراتهم العقلية، وومن دون معرفة لتدبيرهم، فيقبل الابن على فتح العنان لشهوته، ورغباته دون وازع أو رادع"، وكان إغتيال المقتدر قد إفتتح عهدا من أقبح العهود في تاريخ الخلافة العباسية من المؤامرات والدسائس، والصراعات، وخلع الخلفاء، وسملهم، وإهانتهم حتى إذا تعب الجميع من كل هذا أدخلوا عنصرا جديدا تمثل في البويهيين⁽⁷⁾، وفي زمن الصراع على منصب أمير الأمراء، أحسن الأتراك بتدخل العنصر الفارسي المتمثل بالقائد كورتكين الفارسي الذي واجه البريدي التركي، فنهض الأتراك يبحثون عن زعيم يوحد شملهم، بعد أن شارفوا على الإنهزام لصالح الفرس، فأعيد ابن رائق لمنصب أمير الأمراء، وكمترغم للأتراك من جديد لصد التدخل الفارسي، ولكن هذا كان مؤقتًا لأن الأمور حسمت بعدها لصالح بني بويه⁽⁸⁾.

¹ عبد الله بن المعتز: هو أبو العباس عبد الله بن الخليفة المعتز بالله (244-296هـ/858-908م)، الشاعر الجليل، طلب الخلافة في أيام المقتدر بالله، فقتل دونها، والغريب ما ذكره ابن حزم أنه كان "حضورًا لم يقرب امرأة قط"، وحقيقة أمر عبد الله بن المعتز أنه كان مولعًا بعلوم اللغة العربية، وآدابها، وأفصح بني العباس - أي مثقف بمقاييس زماننا - ووصف بأنه غزير الفضل، وحسن الشعر كثيره، بارع الأدب، وأخذ العلم عن المبرّد، وتعلّب، وكان مقرّبًا من الصّولي، أنظر: الصّولي، أشعار، ص 107-108، وابن حزم، جمهرة، ص 24-25، والأنباري، نزهة، ص 206-207.

² شوقي ضيف، العصر العباسي الثاني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 15.

³ حمادة، الوثائق، ص 41-42.

⁴ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 88.

⁵ الذّهبي، سير، ج 14، ص 357-358.

⁶ نصيحة الملوك، ص 68.

⁷ حمادة، الوثائق، ص 17.

⁸ حجّو، ولاية العهد، ص 124.

ولقد إنعدمت هيبة الخلفاء في هذه الفترة أنّه لما مات الرّاضي فإنّهم لم يجدوا له حنوطاً فاشتروها من السوق، والسبب أنّهم ختموا خزائنه عند موته، ولحسن حظّه أنّه كان قد اشتري مدفنًا محترمًا في الرّصافة⁽¹⁾ أنفق عليه أموالًا كثيرة⁽²⁾.

ويرى الكبيسي⁽³⁾ أنّ المقتدر كان يعاني من إكتمتاب حاد في الفترة المتأخّرة من حياته، فلقد غزا الشيب شعر رأسه، ووجهه، وصار ثقيل البدن، مائلًا للسمنة بسبب الحوادث والأحداث التي إتسم بها عصره، بل وروى صافي الحرّمي⁽⁴⁾ أنّ المعتضد قال عن ابنه جعفر: "والله لولا النّار والعار لقتلت هذا الصّبي اليوم فإنّ قتله صلاحًا للأمة"⁽⁵⁾.

ولكنّ الصولي أنجز كتابًا في جواز ولايته، وإستدلّ بأنّ الله تعالى أرسل يحيى بن زكريّا ولم يكن بالغًا، ولكنّ الإشكال تمثّل في وجود شخص ينازعه الحكم يفوقه سنًا، وعقلًا، وكفاية، وعلمًا هوّ عبد الله بن المعتز، وتوفّرت

فيه كلّ شروط الخلافة، وهذا يعني أنّ من سانده من الموظفين لم يكن مخطئًا، وتأوّل تأوّلًا صحيحًا، وعلى هذا الأساس فإنّ توليّة جعفر للخلافة لم يكن صحيحًا، ولم يتجرأ أحد على الجهر بذلك إلاّ القاضي أبا المثني، والذي إلزم بالشرع- ولكن قوله كان متأخّرًا بعد أن بايع بنفسه المقتدر- وبالتالي كان ندمه نقضًا للبيعة⁽⁶⁾، ودفع هذا القاضي ثمن موقفه سريعًا، إذ أنّ أعوان المقتدر إعتقلوه، وقتله مؤنس الخادم ذبحًا في الثالث عشر من محرّم 296هـ، وكان أول قاضٍ يُقتل صبرًا في الإسلام لأنّه لم يحدث ذلك خلال العهد الرّاشدي، ولا الأموي، ولا العباسي أن أعدم من تولّى القضاء⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الرّصافة: أطلق إسم الرّصافة على منطقة مبنية على الضّفة اليسرى لنهر دجلة قبالة بغداد، وقد بناها المهدي يوم كان وليًا للعهد، أنظر: سوردال، معجم، ص 447.

⁽²⁾ الكُتبي، الوافي، ج 3، ص 323.

⁽³⁾ حمدان عبد المجيد الكبيسي، عصر الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م)، دراسة في أحوال العراق الدّاخلية، مطبوعات جامعة بغداد، 1394هـ/1974م، ص 28.

⁽⁴⁾ حرّمي الرّسائل: هوّ الموظّف الذي يجوز له الدّخول إلى حرم الخليفة أو السلطان لإيصال الرّسائل إلى داخل الحرم، أنظر: الخطيب، معجم، ص 142.

⁽⁵⁾ الكبيسي، عصر المقتدر، ص 31.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 43-44.

⁽⁷⁾ الصّفدي، الوافي بالوقبات، ج 8، ص 179.

وكان عهد المقتدر إستمراراً لعهد سلفه بحيث بقي أغلب كبار الموظفين في مناصبهم⁽¹⁾، وبسبب بقاءه في الحريم حتى توليه الخلافة لم يتخلص المقتدر بالله من حياة اللهو والمجون، ومن تأثير النساء والميل لهن، ونظراً لعقده مجالس الشراب، والغناء، واللهو كل ليلة، تقاطر على بغداد المغنين من كل مكان طمعاً في إنفاقه بسخاء على حفلاته كل ليلة، وكانت الجوارى متواطئات مع المغنين والعازفين على التوافد على مجلسه مقابل العمولات، وهكذا صارت السنوات الأولى للمقتدر بهذه الطريقة، وترك الحكم لحواشيه وكبار موظفي الدولة⁽²⁾، وبدد ثروة هائلة على نسائه وجواريه، حتى غدت خزائنه فارغة، وتسبب تحكّم النساء في مركز القرار السياسي في زوال هيبة الخلافة على أيامه، واحتقار الرعية لها⁽³⁾.

لقد إختلت العلاقة بين الخلفاء وقادة الجيش الأتراك، وحُسم هذا الخلاف لصالح الجيش، ودخلت الدولة العباسية في مرحلة الحكم العسكري، والتي تعتبر كارثية لكلّ الدّول عبر التاريخ، وكان أيضاً سبباً في تحوّل الحكم في العراق إلى الغزاة المحتلين وهم البويهيين الإيرانيين⁽⁴⁾.

وإذا إنتقلنا إلى العهد البويهي وجدنا أنه تميّز بتأجيج الصراع بين السنة والشيعة، وكانت بغداد مسرحاً لهذا الصراع، وأغلب الأمراء من هذه الأسرة لم يكونوا أهلاً للحكم، فأساءوا التصرف، وفقدوا التحكّم في دواليب الدولة داخليا وخارجيا، ونتج عن ذلك تدهور الوضع الاجتماعي من خلال انتشار الفساد، والظلم، وسيطرة اللصوص، والدعارة على حياة العامة، وزالت هيبة السلطة من النفوس، وتناقص عدد السكّان بشكل رهيب، وإحتل الفاطميون، والروم كثيراً من أجزاء الدولة⁽⁵⁾، وصار الخليفة العباسي في مرحلة التسلط البويهي يعيش على ضياعه الخاصة المعروفة بضياع الخدمة⁽⁶⁾، لقد إتجه الخلفاء في العصر البويهي إلى الإهتمام بصراع الخلافة ضدّ الفاطميين من الناحية الفكرية، أمّا الشؤون الداخلية فتكفل بها الأمير البويهي، وعلى رأسها الصراع المتكرّر بينه وبين الجند، لأنّه الأمر بالصرف، ويده خزائن الدولة⁽⁷⁾.

فالبويهيون أمعنوا في العبث بالدولة العباسية، فبالإضافة إلى نُصرتهم للتشيع؛ فإنّهم سلبوا كلّ صلاحيات الخليفة، وأهانوا أعلى سلطة في الدولة، وجعلوا عدداً من مؤسسات الدولة المهمة

⁽¹⁾الكبيسي، عصر المقتدر، ص46.

⁽²⁾نفسه، ص64-66.

⁽³⁾البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص142.

⁽⁴⁾إلهامي، العباسيون، ج2، ص8.

⁽⁵⁾حمادة، الوثائق، ص18.

⁽⁶⁾فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص96.

⁽⁷⁾عزّام، العصر، ص218.

مثل: الوزارة، والقضاء، والحسبة والشرطة تمول خزيتهم بعد أن منحوها بالضمان للمتنافسين عليها⁽¹⁾، وإتصف الأمراء المتأخرون منهم في بغداد بانعدام الكفاية، فالأموال كانت مسخرة للأعمال العمرانية غير المنتجة، ولم يؤدي ذلك إلى تنمية الاقتصاد، وإستفحلت الأزمة المالية، وتمرد الجند، فصار الأمراء يصادرون كل من له مال، ويرفعون الضرائب على التجار، وأصحاب المهن، ويستحدثون أخرى جديدة ومرهقة⁽²⁾.

على أن تحكّم الأعاجم في الخلفاء وإستضعافهم لا يفسر لوحده ضعفهم، وانتهيار دولتهم، فمن الناحية الأخلاقية، نجد أنه من الخلفاء من كان يشرب الخمر حتى يسكر فيفقد عقله كالطائع الذي كان يخاف أن يقوم بأشياء يندم عليها لاحقاً، فأمر خدمه بمنعه من فعلها وهو سكران⁽³⁾.

والغريب أنهم يحكمون باسم الإسلام، ومع ذلك كانوا لا يشبعون من لذات المال، والنساء، والغلمان، ومعايرة الشراب، وسماع الغناء، والعبث، ويحرصون مع ذلك على أداء الصلوات، وكأن الصلاة ترفع عنهم كل هذه الآثام، وكأن الغلمان، والنساء، والخمر، والعبث الماجن لا ينهي عنها الدين أو كأن الدين، والتمسك بأداب الشرع، والإمتناع عن الحُرّمات من شأن الرعية، وأما هؤلاء الملوك والأمراء فلقد زُفعت عنهم المحرّمات، بل وأبيحت لهم هذه الأشياء ماداموا يواضبون على أداء الصلوات في أوقاتها⁽⁴⁾.

أما في العهد السلجوقي تسببت وفاة الوزير نظام الملك⁽⁵⁾، وبعده السلطان ملكشاه⁽⁶⁾ في فترة وجيزة في فتح الباب أمام الفوضى والحروب، والإضطرابات داخل الدولة السلجوقية المترامية الأطراف، والحقيقة أنه

¹ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص12.

² عزّام، العصر، ص212.

³ غرس النعمة أبي الحسن محمد بن هلال، كتاب الزبيح، موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص340-341.

⁴ محمد زغلول، الأدب، ص148.

⁵ نظام الملك: هو الوزير الكبير، قوام الدين، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (408-485هـ)، من أهل السياسة، والحنكة، والخبرة، عرف بتديته، وتقريبه من العلماء وملازمته للصلحين، وكان شافعي المذهب، وأنشأ المدرسة الكبرى ببغداد، وأخرى بنيسابور، وأخرى بطوس، واهتم بالعلم والعلماء، وكان أبوه من دهاقين بيهق، فتعلّم بها، وخدم إدارة غزنة، وبرع في الكتابة والحساب، ثم أصبح وزيراً لألب أرسلان، ولإبنه ملك شاه، ودبر دولته على أحسن حال، وخفف من المظالم، وأكثر من إنشاء الأوقاف، ولبث وزيراً عشرين عامًا إلى أن إغتيل من طرف الإسماعيلية، أنظر: الذهبي، سير، ج19، ص94-96.

⁶ ملكشاه: هو السلطان الكبير جلال الدولة أبو الفتح ملكشاه بن السلطان ألب أرسلان محمد بن جفري بك السلجوقي التركي (446-485هـ)، خلف والده في حكم دولة السلاجقة، إتسع ملكه من سواحل الشام غرباً إلى أواسط آسيا ومن نهر السند شرقاً إلى البحر الأسود شمالاً، وخطب له في الحرمين واليمن، وكان حسن السيرة، شغوفاً بالصيد والحرب، واللهو، وأكثر من الإنشاءات، وأسقط المكوس والخفارات في أراضي مملكته، وأتمن الطرقات، وتزوج الخليفة المقتدي بإبنته في 480هـ، ولم يكن للخليفة معه إلا الإسم، ووقع له خلاف مع ملكشاه حول وليّ عهده فأهانته السلطان، ويُقال أنه دعا عليه، فمرض مرضاً شديداً مات على إثره، وقيل بل سُمّم، ولحق بوزيره نظام

ما عدا خراسان - والتي أسس فيها سنجر⁽¹⁾ إمارة قويّة - فإنّ دولة السلاجقة لم تكن مسيطرة بما يكفي على كافّة أرجاء الدّولة، وهوّ وضع إستغله الخلفاء العباسيين الطموحين لإسترجاع صلاحياتهم، وبسط السيّادة

على العراق على الأقل والذي تمكّن الناصر من الإستقلال بحكمه؛ هوّ وخلفائه حتّى سقوط بغداد⁽²⁾.

وفي العصر السلجوقي إنغمس السلاطين وكبار رجال الدّولة في الترف، وكانوا يعيشون عيشة تتسم بالبذخ والأبهة،

فاتّسع الأراضي الدّاخلة تحت سلطتهم وفرّ لهم سبل الحياة المترفة، فشغفوا بالسكن في القصور الفاخرة بعد قيام دولتهم، وإستقرارهم، وتركهم حياة البادية والتنقل، وتفنّنوا في تجميل قصور، وتأنّقوا في مجالس الطّرب، والشراب، والغناء، ولبسوا أفخر الملابس المطّعمة بالجواهر والذهب والفضّة تجلب خصيصًا من الصين والهند، ونفس الأمر بالنسبة لنسائهم، فكثرت ينفقن بغير حساب على المباني، والأثاث والزّيّنة، والعمارة، ولقد أدّى إنغماسهم في الترف إلى إصابتهم بالأمراض المهلكة⁽³⁾.

لقد كانت النزعة البدويّة مميّزة للسلاجقة حتّى بعد إستقرارهم، وتأسيس دولتهم الكبرى، وسلاطينهم إعتمدوا بشكل كبير على القبائل التركيّة في عمليّة التجديد، وتسبب النظام القبلي في كثرة الفتن والحروب داخل هذه الدّولة، وسيطرة الحجاب والوزراء من العنصر المحليّ ذي الإرث الإداري القديم⁽⁴⁾، ومن مظاهر الفساد الإداري في دولتهم أنّ الوزير كان من حقّه عشر إيرادات البلاد فكان من مصلحة الوزير زيّادة أراضي الإقطاع، وإيراداتها، وإن أدّى ذلك إلى الظلم والفساد، كما أنّ المقطعين مالوا إلى الجور

الملك في أقلّ من شهر، وتزوّج الخليفة المستظهر بنت أخرى من بناته، وتقاسم أولاده المملكة، وتفرّقت بينهم، وضعفت لكثرة الحروب في ما بينهم، أنظر: الدّهبي، سير، ج 19، ص 54-58.

⁽¹⁾ سنجر: هوّ معزّ الدين أبو الحارث سنجر بن ملكشاه (479-552هـ/1086-1157م)، وحكم إيران ابتداء من سنة 511هـ/1119م، وكان قد عيّن في 490هـ حاكمًا على خراسان من قبل أحد إخوته، السلطان بركياروق، فاحتفظ بمنصبه مستغلًا الحرب بين أخويه محمّد وبركياروق، وحارب خلال سنوات حكمه الطويلة الغزنويين، ثمّ القراختاي ثمّ الخوارزمشاهيين، ثمّ الغوريين، ثمّ الأتراك الغز والذين أسروه بين سنتي (548-551هـ/1153-1156م)، ويعتبر سنجر آخر أقوى سلطان سلجوقي، وإحتفظ بسلطة أدبيّة كبيرة لدى كلّ أمراء الأسرة، وتمكّن من توطيد الأمن في كامل نواحي مملكته، أنظر: سوردال، معجم، ص 514.

⁽²⁾ حمادة، الوثائق، ص 20.

⁽³⁾ سولاف فيض الله، مظاهر البذخ والترف عند السلاجقة في العصر العباسي، مجلة العلوم الإنسانيّة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرّابع لكلية التربية للعلوم الإنسانيّة، ص 85.

⁽⁴⁾ محمّد مفيد آل ياسين، الحياة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري، الدار العربيّة للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م، ص 15-16.

والإستغلال والتسابق في الإستيلاء على أملاك بعضهم البعض، فلحق بالفلاحين الظلم، والقهر، والإضطهاد، وإنتشر الفساد⁽¹⁾.

وإستفاد الناصر من الظروف المحيطة به، بجانب طموحه الشخصي، وذكائه فاستطاع أن يحكم العراق بشكل مباشر، أمّا ابنه الظاهر فلقد حاول أن يكون عادلاً، وأن يُنصف الرعيّة، ويُحارب الفساد الذي كان سائداً بين الموظفين، ويدلّ مرسومه الذي أصدره عقب تولّيه عرش الخلافة على رغبة أكيدة في الإصلاح، والعدل، وسياسة الرعيّة، ولكنّ قصر عهده حال دون تنفيذ هذه السياسة الحكيمة⁽²⁾؛ في حين لم يكن المستعصم أهلاً للخلافة من ناحية شخصيته أو قابليته للحكم وزعامة العالم الإسلامي، وكانت صفاته ربّما تجعل منه حاكماً محبوباً، وربّما كان سينجح في ظروف هادئة يسيرة، ولكنه لم يكن رجل المرحلة، فلقد كان متديّناً حافظاً للقرآن، عاكفاً على تلاوته، عفيف اللسان والفرج، ولكنه كان لئيم العريكة مستضعف الرأي، ضعيف التدبير، والتيقظ، والهمة، غير عارف بمشاكل عصره، ولا يتمتع بهيبة الملوك، بل كان من هواة اللهو والغناء، وكان يتتبع المغنّين والمطربين ويرسل في طلبهم من بلدانهم⁽³⁾، ورغم تديّن المستعصم، فإنّه لم يفقه كثيراً في معادن الرجال، وفي أمور السياسة، فاتخذ بطانة فاسدة⁽⁴⁾، حيث أبقى ابن العلقمي في منصب الوزارة أربع عشرين سنة دون أن يتفطن لخطورة تشييعه على الخلافة، وهو أمر يدلّ على "خفة عقله"⁽⁵⁾.

وكان من أسباب ضعفه عدم ممارسته الشؤون العامّة لأنّه كان مسجوناً خلال فترة ولايته لعهد أبيه على عادة الخلفاء العباسيين في تلك الفترة، وعرف بالبخل وجمع المال⁽⁶⁾، ولقد كان صالحاً في ذاته، وكان رجلاً طيباً، ولكنه كان يفتقر إلى أمور لا يصح أن يفتقر إليها حاكم مسلم، وعلى رأسها القدر على إدارة الأزمات، وكفاءة القيادة، وعلو الهمة والطموح، والشجاعة، وحسن إختيار الرجال، وهو غير معذور بأنّ الحكم

⁽¹⁾ نفسه، ص 23.

⁽²⁾ آل ياسين، الحياة الفكرية، ص 28.

⁽³⁾ خصباك، العراق، ص 37-38.

⁽⁴⁾ رجب محمود إبراهيم بخيت، تاريخ المغول وسقوط بغداد، مكتبة الإيمان ومكتبة جزيرة الورد، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م، ص 178.

⁽⁵⁾ بخيت، تاريخ المغول، ص 216.

⁽⁶⁾ خصباك، العراق، ص 17.

جاءه على حين غرة فإنه بقي خليفة ستة عشر عامًا، وهي ما هي في حياة الدول، كما أنه أنشئ ليكون خليفة، وتولّى الحكم في سن الواحدة والثلاثين أي شابًا ناضجًا، ولكنه لم يكن قادرًا، ولم يتنحى عن

الحكم⁽¹⁾، ولهذا فإنه لما قتله المغول فإنهم في الحقيقة "دفنوا شبح مؤسّسة كانت ميّنة بالفعل"⁽²⁾.

ب) تجاوز كبار الموظفين لصلاحياتهم:

وبخاصة الوزراء، وهو ما يفسّر نكبة الرشيد والمأمون من خلفاء العصر العباسي الأول لوزرائهم، ولاسيما وزراء التفويض، لأنّ وزارة التفويض كانت تؤدّي إلى أن يتجاوز الوزير صلاحياته بما يتداخل مع سيادة الخلافة، ولهذا السبب كثيرًا ما آل مصير هذا الصنف من الوزراء إلى النكبة⁽³⁾، ففي العصر العباسي الأول وجدنا أنّ كبار الموظفين المتنقّذين أطلقوا أيديهم في أموال الدولة، فمثلاً بلغ من تبذير البرامكة أنّ كبير الأسرة يحيى بن خالد أمر بتوزيع مليون درهم على جلسائه من دون أن يعرف من هم، وما حاجتهم، أمّا وزير المأمون الفضل بن سهل فكان يبذل المال ويقول هذا من عند الخليفة، وكان يماثل البرامكة في الجود والفضل⁽⁴⁾، ولقد جرى العرف في العصر العباسي القاني أنّ أيّ وزير كان يختار للوظائف السلطانية مقرّبه وأصدقائه أي أنّه يشكّل لنفسه عصابة من مؤيّديه، وهذه العصابة تأمل أن تتسلّم الوظائف عند

¹ بخيت، تاريخ المغول، ص 220-222.

² شاخت، تراث، ج 1، ص 203، ويُمكننا القول بأنّ مسؤوليّة سقوط بغداد بأيدي المغول لا يتحمّلها المستعصم بالله وحده بل إنّ بقية الخلفاء كالتاصر، والظاهر، والمستنصر يتحمّلون أيضًا جزءًا كبيرًا من المسؤوليّة، فمنذ غزو المغول لدولة خوارزم سنة 616هـ/1219م لم يبدو هناك أيّ إهتمام جدّي بتوجيه ضربة حاسمة للمغول من طرف خلفاء بغداد، ولم يحاولوا توحيد قوى المشرق تحت رايتهم أو نقل ميدان المعركة إلى إيران، أنظر: خصباك، العراق، ص 12.

³ الكيلاني، التاريخ، ص 66.

⁴ أبو المعالي الجاجري، نكت الوزراء، تحقيق: نبيلة عبد المنعم داود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2005م، ص 37-38.

إستوزاره، وتوسعى للتخلص من أي ضرر في حالة النكبة أو المصادرة التي تُصيب أي وزير وعصبته، لأنّ الوزير كان يُصادر مع من عيّنهم من الموظفين (أنظر الملحق رقم 17)⁽¹⁾.

ومن أسباب نكبات الوزراء في العصر العباسي الثاني محاولتهم الإستئثار بالسلطة، فلقد سيطر ابن الزيات على الواثق -ومعه أحمد بن أبي دؤاد⁽²⁾- وهو ما يفسر معاداته لجعفر بن المعتصم (المتوكل لاحقاً)، والذي سارع لمصادرته مع ابن أبي دؤاد لما تولّى الخلافة⁽³⁾.

ولأنّ الوزراء إهتموا في العصر العباسي الثاني بتوفير الأموال للخليفة، والقواد، والحريم، كبار رجال الدولة، ومحاوله السيطرة على الأموال، والإقطاعات، فكان نتيجة ذلك فراغ الخزينة، وظهور الأزمات الماليّة، وشغب القادة والجند، ويتّضح ذلك جلياً في فترة خلافة المقتدر بالله⁽⁴⁾.

كما أنّه من أسباب إغتيال الفتح بن خاقان هو نفوذه القوي لدى المتوكل، ومناصبته العداوة للقادة الأتراك فاعتبروه سبباً في معاداة الخليفة لهم، وكان إغتياله مع المتوكل هدفاً في حدّ ذاته لامصادفة⁽⁵⁾.

وعلى سبيل المثال نجد أنّ أبا القاسم عبيد الله بن سليمان قد أحسن للنهيكى العامل الذي وقف إلى جانبه في أيام نكبته، وعيّنه والياً لبادورياً، وهي أهم ولاية وكان من يتولاها يرشّح آلياً لأن يصبح صاحب ديوان الخراج، ويُرشّح أيضاً للوزارة لأن بادورياً كثيرة المعاملات، وفيها أهم أراضي الدولة، والتي فيها أملاك

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص 144.

⁽²⁾حمد بن أبي دؤاد الإيادي: قاضي معتزلي عربي، نشأ بقنسرين على مشارف بادية الشام، وكانت دراسته المبكرة علمية فدرس الفقه، وعلم الكلام، وشده إليه تيار المعتزلة، ثم اتصل بالمأمون عن طريق يحيى بن أكثم، وشهد مجالسه في الجدل والمناظرة، وأعجب المأمون بنبوغه وعلمه، فقربه إليه وأوصى به أخاه المعتصم، والذي عيّنه في منصب قاضي القضاة، ويعتبر المسؤول الأول عن محنة خلق القرآن في عهد المأمون، والمعتصم، والواثق، وهو الذي كتب الرسائل التي بعثها المأمون إلى ولاته، يأمرهم بامتحان الناس، والتكبير بالرافضين له من العلماء والعامة، وكان ابن أبي دؤاد يطبق ما اعتنقه من تعاليم المعتزلة، ولما كان المعتصم محدود العلم والثقافة أصبح ابن أبي دؤاد الرجل الأول في الدولة في مجالات العلم، والفكر، والمذاهب، وكان شديد التعصب للعرب، وعُرف بالبلاغة والشعر والفصاحة، وبالكرم الواسع حتى أصبحت الخزانة خاوية في عهد الواثق نتيجة إغداق ابن أبي دؤاد، وتولّى في عهد المعتصم محاكمة زعماء الزنادقة، وخاصة الأفسنين، وكان من المحرّضين على أحمد بن حنبل، والثائر أحمد بن نصر الخزاعي، وأمر المعلمين في الكتابيب بتعليم الصبيان أنّ القرآن مخلوق، أنظر: صقر، مطلع، ص 221-222.

⁽³⁾البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 106.

⁽⁴⁾نفسه، ص 118.

⁽⁵⁾نفسه، ص 107.

أبناء الخلفاء، والوزراء، والقواد، والأشراف، ووجوه الرعية، فإذا رضوا عنه إرتقى إلى أعلى المناصب، وكل ذلك لا لشيء إلا نتيجة ولائه للوزير عبيد الله بن سليمان⁽¹⁾.

وبرزت خلال العصر السلجوقي ظاهرة وجود وزيرين واحد للخليفة، والآخر للسلطان، وكان من المنطقي أن يكون وزير الخليفة هو الحلقة الأضعف، وتوجه له مختلف الاتهامات بغرض نكبته، وهذا ما حدث للوزير فخر الدولة بن جهير الذي تعرض لضغوطات رهيبية من طرف الوزير السلجوقي النافذ أحمد بن نظام الملك، والذي أمر الخليفة القائم بأمر الله بتنحيته في 460هـ/1068م، وتعلل بأسباب غريبة في ذلك⁽²⁾، أمّا الوزير الكرمانني فاستأثر بالسلطة على حساب الخليفة المستظهر بالله، فخلف منه ونكبه في 502هـ/1109م⁽³⁾.

ولقد لجأ الخلفاء إلى السلاطين السلاجقة لما استعظم نفوذ الوزراء، ولنا مثال في ابن طراد الزينبي⁽⁴⁾ الذي تعرض للتحريض من طرف الراشد، وأصدر السلطان مسعود السلجوقي أمراً بنكبته، ثم عاد الزينبي إلى الوزارة، وتآمر مع السلطان مسعود ضد الراشد، فنكبه المقتفي لما تولى الخلافة⁽⁵⁾.

ومن أسباب النكبات قوة نفوذ قادة الجيش، إذ أنّ تعاضم دورهم في العصر العباسي الثاني، وسيطرة العناصر التركيّة أدّى إلى خوف الوزراء من بطش أمراء الجيش، وأصبح منصب الوزارة في هذا العهد محنة لمن يتولاه،

بل تعدى الأمر إلى من كان صاحب مال أو مسؤول عن مال⁽⁶⁾، ولنا مثال في الوزير أبي صالح بن يزداد⁽⁷⁾،

⁽¹⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص23.

⁽²⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص108.

⁽³⁾ نفسه، ص108.

⁽⁴⁾ الزينبي: هو النقيب أبو الفوارس طراد بن محمد الهاشمي (398-491هـ)، من ولد زينب بنت سليمان بن علي البغدادي، تولى النقابة على العباسيين في 453هـ، ولقب بالكامل، وكان صاحب مكانة محترمة، من أهل الدين والصلاح، حنفي المذهب، أنظر: الصنفي، الوافي بالوقيات،

ج16، ص240-241.

⁽⁵⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص109.

⁽⁶⁾ نفسه، ص112.

⁽⁷⁾ ابن يزداد: هو الكاتب أبو صالح عبد الله بن محمد بن يزداد بن سويد المروزي، ولي الوزارة للمستعين بعد ابن الخصيب لمدة، ثم صعب على الموالي أمره، وخاصمه بغا الصغير، وهذده بالقتل، فهرب، ثم عاد للوزارة ثانية، وغادر بعدها إلى بغداد هرباً من بغا الصغير، وتوفي في

والذي نكبه القادة الأتراك في 249هـ/863م حينما سار في سياسة التقشف من أجل توفير الأموال، وإسترجاع الإقطاعات، وألغى الزيادات على أرزاق الجند، ولم يستوزر المستعين بعد مقتله وزيراً آخر إتخذ كتاباً يقومون بمقام الوزارة⁽¹⁾.

وكان من نتائج تنصيب القادة الأتراك في الوزارة إضعافها نتيجة جهلهم بضوابطها، ونهبهم للأموال، وأنانيتهم، وإستهلاك الأموال في غير مصارفها، فانتشرت الأزمات الإقتصادية والإجتماعية، وإضطرب حبل الأمن في أرجاء الدولة، وإشتد الخلاف بين القادة الأتراك حول الظفر بالأموال، فتقاتلوا فيما بينهم، ثم أعرضوا عن الوزارة، ولجئوا إلى خيار الإشراف عليها من خلال إشرافهم على قصر الخلافة، وشؤون الدولة كلها، ومن الواضح أنه صارفي العصر العباسي الثاني كل من كان نزيهاً، وكفئاً، وبعيداً عن المطامع الشخصية من الوزراء متهماً لدى النخبة الفاسدة في الجيش، وعرضة للنكبات، وصارت تبحث عن الوزراء الذين يحققون شهواتها، ويشبعون نهمها لأموال الدولة⁽²⁾.

أما الولاية في الفترة المبكرة من الدولة فكانوا جزءاً من العائلة المالكة، أخذ في ذلك مثلاً بوالي البصرة محمد بن سليمان بن علي، ولكن حدث في عهد الرشيد أن إستقل بعض الولاية بإدارة ولاياتهم بحرية كبيرة، فتعزز بذلك دورهم الرقابي، وهذا راجع إلى ثقة الرشيد فيهم، وكان على رأسهم البرامكة، وابتداء من عهده ظهر نظام إمارة الإستيلاء، وهي التي تجعل لتمويلها حق الإستقلال بإدارة شؤون ولايته، وهذا بالتالي ينعكس على دوره في الرقابة، بحيث أنه يقوم بجميع الأدوار الرقابية، وصار للولاية في عهد الفتنة بين الأمين والمأمون حق تعيين كبار الموظفين على مستوى ولاياتهم ومحاسبتهم⁽³⁾.

ولكن منذ عهد المعتصم برز دور القادة الأتراك في تولي أقاليم واسعة في الدولة مع تحكّمهم في تدبير أمر الجيوش أمثال الأفشين، وأشناس، وإيتاخ، ويتضح من محاولاتهم المتعددة في السيطرة على أمور الخلافة مدى إستقلالهم بإدارة شؤون ولاياتهم، وهذا يجعل لهم دوراً فعالاً في الرقابة، وقد إستمرّ تسلّطهم على ولايات الدولة خلال عهد الواثق، وأول عهد المتوكل، والذي قسّم في سنة 235هـ/849م أقاليم

بغداد سنة 261هـ، وهو مسطر عند أحد التجار خوفاً من الأتراك، وكان بليغاً، مترسلاً، وشاعراً، أنظر: ابن التديم، الفهرست، ج1، ص138، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج17، ص267.

⁽¹⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص114.

⁽²⁾ نفسه، ص113-114.

⁽³⁾ الشريف، الرقابة، ص443-447.

الدولة بين أبنائه الثلاثة، وكانوا نوابًا عنه في ولاياتهم، ولهم كلّ صلاحيات الخليفة في هذه الأقاليم، وأعطوا ولايتها صلاحيات كبيرة في دورهم الرقابي البارز في مجال المتابعة والمحاسبة⁽¹⁾.

كما أنّ السياسة التي إتبعها الخلفاء العباسيون في إعطاء موظفي المقاطعات حرية في إدارة الأقاليم كانت سببًا في زيادة أطماعهم، ومحاولة التوسّع نحو أقاليم آخر، وإنعكست أعمالهم العسكرية على الأمن والوضع الإقتصادي للدولة، وأفرغ الخزينة⁽²⁾، ولنا في البريديين أهمّ مثال، إذ أنّ من أسباب وصولهم إلى منصب الوزارة، هوّ ما إتصف به أبو عبدالله من الشهامة، والمهابة، والحزم، فتمكّن من تكوين أنصار مسلّحين، وأشار ابن شيرزاد على الرّاضي بالله أن يتّخذ وزيرًا إتقاء لشربه، وأن يداريه لأنّه تحالف مع الأتراك، فتزوّج أبو منصور بن المتقي بإبنة أبي عبد الله البريدي، وكان قد نهب مع إخوته أربعة ملايين دينار من أموال الرعيّة (أنظر الملحق رقم 18)⁽³⁾.

وكان من أسباب المصادرات المبالغة في عزل الولاة، والوزراء، وكبار موظفي الدولة، فتصادر أموالهم وضياعهم، فضلًا عن الدسائس والمؤامرات التي تكاد تكون ظاهرة بارزة في كلّ العصور العباسية لتنوّع العناصر الأجنبية في الحكم، وتقصيرها في أداء المهمّات والواجبات الملقاة على عاتقهم، أو الإستعانة أصلًا بأشخاص يفتقرون للكفاءة والمهارة والأمانة في أداء المهمّات، وبذلك يتعرّضون لسخط الخلفاء، وما يرافقه من مصادرات⁽⁴⁾.

ولقد عرف العصر العباسي الثاني (247-334هـ/861-945م) -وهو عهد سيطرة الأتراك العسكرية- بروز الأسر الإدارية الشهيرة كآل الفرات وآل الجراح، وآل خاقان في فترة عرفت ضعف أكثر الخلفاء، فكثرت عبث الوزراء⁽⁵⁾، وكان من مميّزاته أيضًا سيطرة الأتراك، وتحكّمهم في القرار السياسي فأصبح الخليفة أسير إرادتهم، ولقد كثرت هجرة العنصر التركي إلى بغداد بعد أن سمع الأتراك المقيمون على الحدود الشماليّة بتحكّم بني جلدتهم في الدولة، فبلغت أعدادهم في العراق مليون نسمة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 452-453.

⁽²⁾ زهراء محسن، الألقاب، ص 504.

⁽³⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 77.

⁽⁴⁾ سحر أحمد، كتاب دَوْل الإسلام للذهبي (ت 748هـ) مصدرًا عن الجوانب الماليّة في الدولة العربيّة الإسلاميّة (1-746هـ)، مقال منشور في مجلّة آداب البصرة، العدد (61)، 2012م، ص 141.

⁽⁵⁾ الكيلاني، التاريخ، ص 66.

⁽⁶⁾ عودة وآخرون، مختصر، ص 94.

وكان إنهاء الإمبراطورية الفارسية قد أجبر الفرس على أن يبقوا حيث كانوا؛ فلا مجال للفرار، بل كان عليهم أن يتحملوا السيطرة الجديدة، وأن يجدوا لأنفسهم مكاناً فيها بقدر ما يستطيعون، ولذلك فليس من العجيب أن تكون طبقة النبلاء الفرس، والطبقة الأرستقراطية الحاكمة وطبقة الكهنة، وبما لديهم من المهارة والخبرة المختزنة، وبذكرياتهم الحديثة للعظمة التي فقدوها، قد لعبوا دوراً كبيراً في تطوّر المجتمع والثقافة الإسلاميين، وفي الحكومة والمعارضة حتى بالنسبة إلى الدين الإسلامي، وذلك مع إضمحلال الأديان الفارسية القديمة، ولجوء أتباعها إلى الإسلام "هرباً من الهزيمة واليأس"⁽¹⁾.

ولقد ذكر إبراهيم بن المدبر أنّ المتوكل قال له أنّ أي كتاب يصدر بتوقيعه فيه مصلحة للناس ورفق بالرعية فلا يراجع فيه، وأنّ أيّ كتاب فيه ظلم لهم فعليه مراجعته قبل إصدار العقوبة وأخذ الحقوق، فقد يتراجع⁽²⁾. وعلى الرغم من أنّ المتوكل حاول الإستبداد بالأمر عندما تولّى الخلافة حينما أراد أن يُنقص من سلطة الوزراء، وقوّة نفوذهم - وهو ما يفسّر نكبة ابن الزيات - كما لم يكن للجرجاني نفوذ يذكر خلال فترة وزارته القصيرة للمتوكل، والأرجح أنّه كان وزير تنفيذ، وبعد أن عزله المتوكل رأى أنّه مُستغنٍ عن مساعدة الوزير، وإستعان بعبيد الله بن يحيى بن خاقان ككاتب، وكان يشرف بنفسه على أعمال أصحاب الدواوين

ومراقبتهم، فقويّ نفوذه، ورفع المتوكل من مكانته⁽³⁾، وبخاصّة أنّه لما تولّى أمر الخلافة إهتمّ بالمتابعة والمحاسبة، وأبرز حادثة في هذا الصدد كانت نكبة للوزير ابن الزيات⁽⁴⁾، حيث بلغ نفوذ ابن خاقان أنّه كان يعين عمال الخراج، والضيايع، والبريد، والمعاون، والقضاة في كافة أرجاء الدولة، وعين أباه ثمّ عمّه عبد الرحمن على المظالم، ولم يكن له ندّ في قوّة نفوذه، كما قلده المتوكل الكتابة لإبنه المعزّز، والمؤيد، وأمره على بضع عشر ألفاً من حرسهما، وكان لنفوذه الواسع دور هام في الرقابة على أعمال الدواوين، وأمور الجند، ولكنّه اصطدم بالأمير إيتاخ فناصبه العدا⁽⁵⁾.

والوزراء تولّوا غالباً الكتابة للخلفاء، أو تولّوا الإشراف على الدواوين قبل إستوزارهم، وبالتالي فإنّ رؤساء الدواوين كانوا عادة ما يتمّ اختيارهم من قبل الوزراء، إلا ما كان من بعض الدواوين التي حرص الخلفاء على اختيار رؤسائها بأنفسهم، ويجري ذلك في العادة عقب القضاء على نفوذ أحد الوزراء الذين كانوا يتمتّعون بسلطات كبيرة، فالدواوين كانت تحت إدارة الوزراء، وبالتالي فإنّ اختيار رؤسائها كان يعود إليهم، ولكنّ

⁽¹⁾ شاخت، تراث، ج 1، ص 209.

⁽²⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 438.

⁽³⁾ الشّريف، الرقابة، ص 432-433.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 389.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 434.

الخلفاء كانوا يباشرون إختيارهم بأنفسهم في أعقاب سخطهم على أحد الوزراء وعزلهم إياه، وأوعند عزل أحد رؤساء الدواوين⁽¹⁾.

بنى العباسيون سياستهم على إتاحة الفرصة أمام جميع المسلمين، وخاصة الفرس، للوصول إلى أرقى مناصب الدولة، ومساواتهم سياسياً، وإقتصادياً، وإجتماعياً مع العرب، والقضاء على مظاهر الفرقة، ومن هنا وصل كثير من الفرس إلى مناصب حساسة في الدولة، ولاسيما في أول الدولة والدعوة العباسية⁽²⁾.

والملاحظ أنّ العباسيين إعتمدوا بشكل كبير على الفرس ومن بعدهم الأتراك، وتعيينهم في المناصب المدنية والعسكرية دون العرب الذين كانوا قوام الإسلام واللغة العربية، فضعفت عصبيتهم، وإنحطت منزلتهم، وإنصرفت قلوبهم عن تأييد الدولة، وما أثار حقد العرب على العباسيين هو فتكهم ببني أمية، ومعاداتهم للعلويين الذين قامت الدولة بسيف أنصارهم، فأدى ذلك إلى ضعف قيمة العهود والمواثيق في نظر الخلفاء العباسيين، بل ونقضهم لها إذا عارضت مصالحهم⁽³⁾.

وكان المعتضد مثلاً يعلم بقسوة وزيره عبيد الله بن سليمان وعدم مراعاته لأحكام الدين في الرعية، حتى أنه إستاء مرة حينما شاوره في أمر جماعة يتحدثون في شؤون الحكم والسياسة، ونصحه بالتفطن في قتلهم لتهيب الرعية⁽⁴⁾، وفي عهده بدأت تعلق مكانة أسرة آل الفرات، والتي سوف تسيطر لاحقاً على الدولة، ولقد بلغ أبو الحسن علي بن الفرات مكانة عالية بنفاذ رأيه في ترتيب نفقات الدولة من خلال تنظيمه، ومتابعته للدواوين، وهو الأمر الذي مهّد له سبيل متابعة القائمين عليها، وما مهّد له الإستوزار في أيام المقتدر بالله هو ملازمته لأخيه العباس وزير المعتضد، ومتابعته للشؤون المالية والإدارية، وتكليفه بمهام من طرف أخيه في تلك الفترة، ولمّا تقلد أعمال الرياسة، عزل الكتاب، وتدخل في أعمال الدواوين، وكان أبو الحسن من الضليعين في الحساب والأعمال، ومن أهم المسؤوليات التي تقلدها - وتكليف من أخيه العباس - ديوان الدار الهام جداً، والذي إستحدث للإشراف على أحوال الولايات المالية والإدارية كافة⁽⁵⁾.

وفي عصر إمرة الأمراء إستغلّ أبو عبد الله البريدي تدهور الأوضاع في عهد الراضي، وكوّن لنفسه عصابة عسكرية ساعدته على إعتلاء أرقى المناصب في الدولة، ولقد كان في أول أمره كاتباً لوالي الأهواز ياقوت

⁽¹⁾ سحر أحمد، كتاب دؤل، ص 139.

⁽²⁾ التاطور، الخلافة، ص 267.

⁽³⁾ الطريفي، ملامح، ص 3.

⁽⁴⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 444.

⁽⁵⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 65-66.

من قبل الخلافة، ثم لجأ إلى البويهيين بعد فشل مغامراته العسكرية، وظلّ يلحّ عليهم حتى توجهت قواتهم معه، فاستولوا على الأهواز مرة أخرى لأنها مدخل العراق⁽¹⁾.

وبعد وفاة توزون التركي وصل الأتراك إلى مرحلة متقدمة من التفكك والإنهيار، مما أدى إلى ضعفهم وعجزهم عن الإستمرار، وفي نفس الوقت بدأ يتعاطم دور الدّيلم كعنصر حربي هام، ومثله في ذلك قوّة حربيّة جديدة هم البويهيون⁽²⁾.

وبلغ بعض الوزراء من القوّة أنّهم ظهروا على الخليفة، ويذكر التنوخي أنّه من مثالب الوزير محمّد بن عبد الملك الزيّات ما وصفه به من قلة الخير، وعدم مراعاة الدّمة، وبأنّه لا يوجب حرمة ولا يحبّ أن يصنع الخير لأحد، وذكر كذلك الوزير القاسم بن عبيد الله⁽³⁾ الذي وزر للخليفين المعتضد بالله، والمكتفي بالله، وكيف أمر بحبس قصي بن المؤيّد بن المتوكل، وعبد العزيز بن المعتمد، وعبد الله بن المعتز - وهم أبناء وحفدة الخلفاء - سرّاً في إحدى دور بغداد فور وفاة المعتضد، ولاسيّما أنّه أنّه ورث الوزارة عن أبيه عبيد الله بن سليمان، وإتجه في وزارته إلى الإنغماس في الشرب، واللّهو، والملاذات⁽⁴⁾.

وعُرف الوزير ابن بقيّة⁽⁵⁾ بالقسوة والبطش إلى درجة أنّ الفلاحين هربوا من منطقة البطيحة في واسط إتقاءً لأعوانه، والمؤرّخ التنوخي نفسه هرب منه إلى تلك المنطقة، بل ويورد لنا إسم وزير ظالم آخر هو محمّد بن

⁽¹⁾ عدوان، الدّولة الحمدانيّة، ص 63.

⁽²⁾ التّطور، الخلافة، ص 284.

⁽³⁾ القاسم بن عبيد الله: هو الوزير القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب الجارثي (258-291هـ/871-903م)، خلف والده في منصب وزير الخليفة المعتضد في 288هـ/900م، ولما توفي الخليفة المذكور في 289هـ/901م قام بأعباء الخلافة، وأظهر كفاءة كبيرة، وعقد البيعة للمكتفي، ومع ذلك كان معروفاً بالظلم، وسفك الدّماء، وكانت مداخيله السنويّة سبعمائة ألف دينار، ولقد أخذ البيعة للمكتفي، وكان بالرقّة، ورث له أمور الدّولة وخزائنها، فلقبه وليّ الدّولة، وزوّج ولده بابنة القاسم على مائة ألف دينار، وكان مؤدّبه أبو إسحاق الزجاج الذي نال في وزارته أربعين ألف دينار رشوة، وأورد المصنّف قصصاً كثيرة عن إستهزائه بالدّين في مجالسه، ويرجح كفره، وخلفه في الوزارة العباس

بن الحسن، أنظر: الدّهبي، سير، ج 14، ص 18-20.

⁽⁴⁾ الغضنفر، الوزراء، ص 243-244.

⁽⁵⁾ ابن بقيّة: هو نصير الدّولة أبوطاهر محمّد بن محمّد بن بقيّة بن علي (314-367هـ/926-978م)، وزير أصله من أوانا قرب بغداد، خدم معزّ الدّولة بن بويه، وإرتفع شأنه، ولما آل الحكم لابنه عزّ الدّولة بختيار إستوزره في 362هـ، واستوزره المطيع أيضاً، ثمّ نغم عليه، وسمل

عينيه، وسجنه في بيته، ولما تملّك عضد الدّولة طلبه وألقاه تحت أرجل الفيلة ثمّ صلبه، فقال فيه ابن الأنباري قصيدته المشهورة "علوّ في الحياة

وفي الممات"، وبقية مصلوباً إلى وفاة عضد الدّولة، فأنزل عن خشبته، ودفن، أنظر: خير الدّين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشر، 2002م، ج 7، ص 20.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

العبّاس بن فسانجس⁽¹⁾، والذي ظلم أيضًا التنوخي، وإن تقد الوزير إسماعيل بن بلبل⁽²⁾ الذي أحدث فتنة بين الموقّق، وإبنه المعتضد ممّا أدّى إلى سجن وليّ العهد ثمّ خروجه من معتقله بعد وفاة والده، ويُخبرنا عن ابن شيرزاد الذي كان كاتبًا لهارون بن غريب⁽³⁾ خال الخليفة المقتدر بالله، والذي أصبح وزيرًا لبجكم الذي كان من غلمان مرداويج⁽⁴⁾ أحد قادة الدّيلم، وبعد مقتله أصبح ابن شيرزاد وزيرًا لتوزون التركي، وحكم باسمه ثمّ ألقِيَ عليه القبض من طرف أعوان بجكم، ويذكر من الوزراء الفاسدين ابن مقلة⁽⁵⁾ الذي وزر للمقتدر، وللقاهر، وللراضي، وعن نكبته التي حلّت به عندما كان محبوسًا، وتلقّى أمر تقلّده الوزارة في

¹ محمد بن العباس بن فسانجس: هو الكاتب والوزير الأكمل أبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس الشّيرازي (308-370هـ/920-980م)، كاتب معرّ الدولة البويهية، والذي قلّده ديوانه، ووضبط ميزانية الدولة مع الوزير المهلبّي، وكان رئيس ديوانه، فلمّا مات معرّ الدولة، عينه الخليفة المطيع وزيرًا، ثمّ إستوزره عزّ الدولة البويهية في 359هـ/969م، وعزله بعد سنة، وحسبه، وصادره، وعرف بالوقار، والتدين، ووزارة الأدب، وكانت له معرفة كبيرة باللغات، وكان يُحسن إلى الجند، أنظر: الذّهي، سير، ج16، ص308-309، والصفدي، الوافي بالوقيات، ج2، ص226.

² إسماعيل بن بلبل: هو الوزير الكبير الأديب أبو الصّقر إسماعيل بن بلبل الشّيباني (230-278هـ/844-891م)، من أهل الشعروالبلالغة، وزر للمعتد في 265هـ/878م، بعد الحسن بن مخلد، ثمّ عزل، ثمّ عزّل، ثمّ وزر ثالثة عند القبض على صاعد الوزير في 272هـ/885م، وكان له راتب عظيم، ولمّا تولّى المعتضد العهد، إعتقله، وعذّبه ومات تحت التعذيب في 278هـ/891م، وجلس للمظالم، وإعتنى بأهل الأدب في وزارته، وهناك قصص عن تعذيب المعتضد له في نكبته (سأذكرها لاحقًا)، أنظر: الذّهي، سير، ج13، ص199-202، والصفدي، الوافي بالوقيات، ج9، ص59.

³ هارون بن غريب: المعروف بابن الخال (توفي في 322هـ/934م)، هو قائد من ولاة العصر العباسي، كان أبوه خال المقتدر بالله، وكانت إقامته ببغداد، وينتدبه الخليفة للمهام إلى أن مات أبوه في سنة 305هـ/917م، فقلّده المقتدر أعمال أبيه، وخلع عليه، وعقد له اللواء بذلك، وكانت له يد في إخماد الإضطرابات في بغداد سنة 308هـ/920م، كما كانت له يد في هزم القرامطة في واسط سنة 316هـ/928م فقتل جزءًا منهم، وأرسل الأسرى إلى بغداد على الجمال، وحمل معه مائة وسبعون رأسًا، وتولّى بعدها بلاد الجبل، وعقدت له إمارة أعمال فارس في 319هـ/931م فقاتله مرداويج الدّلمي بنواحي همدان، وانهزم هارون فعاد إلى بغداد سنة 320هـ/932م، وكان له دور بعدها في محاربة مؤنس الخادم، ولمّا تولّى القاهر عيّنه واليًا على ماء الكوفة وعاصمتها الدّينور، ولمّا تولّى الرّاضي الخلافة حاول ابتزازه والحصول على قيادة الجيش بإعتباره من أهل الخليفة، فقتله القادة الأتراك بخانقين في 322هـ/934م، وحملوا رأسه إلى بغداد، أنظر: الكيّالي، موسوعة، ج7، ص23.

⁴ مرداويج: هو مرداويج بن زيار ملك الدّيلم، كما أمير على مدن إقليم الجبال، ومسيطرًا على الدّيلم، كثير الحروب، وقاسيًا، وهابته جيرانه، وكان الأمراء البويهيون من ضمن جند، واغتاله أمرائه الأتراك في 323هـ/935م، أنظر: الذّهي، سير، ج16، ص308-309.

⁵ ابن مقلة: هو الوزير الكبير أبو علي محمد بن علي بن حسن بن مقلة (272-328هـ/885-939م)، عُرف بحسن خطّه وتمكّنه من صنعة الكتابة، والأدب، كان من أعوان محمد بن داود بن الجرح، وعمره ستّة عشر سنة مقابل ستّة دنائير شهريًا، ثمّ انتقل إلى ابن الفرات، فعلّت مكانته، وكسب المال الكثير، ثمّ عينه المقتدر وزيرًا، ولمّا قُتل المقتدر، وتولّى القاهر الخلافة كان ابن مقلة بشيراز منفيًا، فاستقدمه القاهر واستوزره ثمّ انقلب عليه، وعزله، فاخفى ابن مقلة تسعة أشهر خطّط فيها لحشد الجند ضدّ الخليفة والإنقلاب عليه، وخلعه، ثمّ إستوزره الرّاضي مدّة عامين، واستتر بعد عزله، وتحالف مع بجكم التركي، فاستفتى الرّاضي الفقهاء فيه، فأفتوا بقطع لسانه ويده في شوال 326هـ/937م، وسجن

في منزله إلى أن مات، أنظر: الذّهي، سير، ج15، ص224-230.

سجنه بفارس، ويروي عنه أنه نكب خبّارًا فأدّى ذلك إلى سوء حالته المعيشية، وبعد أن ندم وتاب، وبحث عن الخبّاز من أجل التكفير عن ذنبه⁽¹⁾.

ومن خلال تتبّع أخبار الوزراء الذين ترجم لهم نجد أنّ هلال الصّابي قد أبرز دورهم في تسيير شؤون الدولة، ومكانتهم الرّفيعة في عالم الأدب، حيث إنّه بفضل علمهم وغازة أدبهم إرتقوا للوزارة، ونقل صوّرًا من حياة البذخ التي عاشها وسط الخلفاء، والأمراء، والوزراء، وحاشيتهم في الفترة الأولى من القرن الرّابع الهجري⁽²⁾.

ت) كثرة الهدايا والأموال الضخمة بلا رقيب:

والتي كانت تُمنح لموظفي الدولة العباسية فلقد ذكر ابن الطّقطقي⁽³⁾ أنّ عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكّل أرسلت إليه هديّة قدرها مائتي ألف دينار، وثلاثين سفظًا من الثياب المصرية، فرفضها وأخذ منها مندبلاً، وأمر بإيداع الأموال في خزينة الديوان وتوثيقها.

وكانت كثرة الأموال في بغداد ووفرة ما يُحمل إليها سببًا في إرتفاع الأسعار، والإضرار بالفقراء أكثر من الأغنياء، وكان كثير من مداخيل الدولة يُنفق على قصور الخلفاء، والأمراء ورؤساء الأجناد، وعمّال الدولة، وهم ينفقون منه جزافًا على المقرّبين من أدباء، ومغنين، وعلماء، وجواري، وأتباع، وطبقة التجار وغيرها، وأمّا العامة فكانت تعيش في فقر وبؤس، وكانت بغداد تعجب أصحاب الأموال لما يجدون فيها من عيش رغيد، وهناء، ونعيم، أمّا الفقراء وذوو الحاجات فضاقت عليهم بغداد بما رحبت⁽⁴⁾، وهو ما يُصدّق مقولة سيف الدولة علي بن حمدان: "...إنّ السلطان سوق يُجلب إليها ما يُنفق فيها"⁽⁵⁾.

وكان المال النقدي يعطى كمساعدات وهيّ هبة جماعية، أو هبات فردية للشعراء⁽⁶⁾، ولقد بدأت سوق الإنفاق على الشعراء، والأدباء، والمغنين ترتبط بالخلفاء العباسيين بدءًا بخلافة المهدي-والذي كان منفقًا كما سبق وأن ذكرنا- ولنا أمثلة حول ذلك، فحينما دخل الشاعر ابن الخياط المكي على الخليفة المهدي، ومدحه أمر له بخمسين ألف درهم، فلمّا قبضها فرّقها على الفقراء، ووصل خبره إلى الخليفة فأمر

⁽¹⁾ الغضنفر، الوزراء، ص 243-244.

⁽²⁾ عبد الله، هلال، ص 26.

⁽³⁾ الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 238.

⁽⁴⁾ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج 1، ص 145-146.

⁽⁵⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 307.

⁽⁶⁾ وجدان عبد الجبار حمدي النعيمي، الهبات والهدايا في العراق في العصر العباسي (من القرن الرابع للهجرة إلى منتصف القرن السابع للهجرة)، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور أحمد حامد عبد الجبار، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 1426هـ/2005م، ص 41.

بأن يُعطى بدلا عنها دينارا عوض كلِّ درهم⁽¹⁾، وتساؤل: ما الفائدة من ذلك؟ سوى أن يذاع صيت المهدي بأنه سخّي، وكريم، ومحبوب، وفي العصر العباسي الثاني بلغ إستهتار المتوكّل أنّه دفع عشرين ألف درهم مناصفة بين شاعران أضحكاه في مجلس سمره⁽²⁾، وأنفق المكتفي ألف دينار على بيتي شعر لا يعرف صاحبهما لمجرّد أنّ اسمه ذُكر فيهما⁽³⁾.

وعلى سبيل المثال كانت مخصّصات بعض الأشخاص المرتبطين بدار الخلافة ولاعمل لهم كثيرة، فإبن الفرات كان يحمل لأُمّ موسى القهرمانه⁽⁴⁾ ألف دينار في اليوم، والسيدة شغب أمّ المقتدر عشرة آلاف دينار في الشهر، وللأمراء والقهرمانات خمسة آلاف دينار في الشهر، وحينما تولّى حامد بن العباس الوزارة ألقى كلّ هذه المخصّصات⁽⁵⁾.

وكذلك كان الأمراء ينفقون من خزائن الدولة العباسية، فهذا عضد الدولة لما إتصل به المتنبّي، ومدحه مرارا بقصائده، وبقيّ عنده مدّة نال من عطائه مائتي ألف درهم⁽⁶⁾.

على أنّه كان من الوزراء ممّن تحلّى بروح المسؤولية، وحافظوا على أموال الدولة من توزيعها على الشعراء، وإعتبروا ذلك من العبث، وإفساد المال، ولنا مثال في وزير المستعين إبن يزداد، فلقد أهان ثلاثة شعراء مدحوه

فمنحهم ثلاثة دراهم ليزهد بقيّة الشعراء في الدخول عليه، ومدّحه، وكتب إليهم بيتين، قال فيهما:

قيمة أشعاركم درهم++
وقد زودتكم درهما.

ودرهم قيمة قرطاسكم++
فانصرفوا قد نلتم مغنما⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الخطيب، تاريخ، ج3، ص386.

⁽²⁾ أبوبكر محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين والكتّاب واللغويين، ص103-104.

⁽³⁾ نفسه، ص113.

⁽⁴⁾ القهرمانه: كان للقهرمانه الحقّ في الدخول والخروج من دار الخلافة والإتصال بالناس إنطلاقاً من وظيفتها بخلاف بقيّة الجوّاري، وكانت لهنّ صلاحيّات ماليّة، وبالتالي صار لهنّ تدريجياً نفوذ سياسي وإداري، وذلك بسبب إكتسابهنّ لثقافة عالية ودراية واسعة بخبايا الحكم،

وكان من الجوّاري من يبعن على أساس أنهنّ قهرمانات، ومنهنّ من ترقيّن على هذا الأساس، وكان للقهرمانه لباس خاص، وطبيب خاص، وحرص أيضاً، أنظر: سلاف فيض الله، دور الجوّاري، ص17-19.

⁽⁵⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص85-86.

⁽⁶⁾ القزويني، آثار، ص258.

والحقيقة أنّ العطاء للشعراء قلّ وصار عند الخلفاء المتأخرين ضئيلاً مقارنة بأول الدولة، وعلى سبيل المثال منح الخليفة المستضيء بأمر الله الشاعر حيص بيص⁽²⁾ ضيعة بسبب مدحه له في قصيدة⁽³⁾.

وبالنسبة للتّديم، فلا بدّ للسلطان من ندماء لائقين، وهم لاعمل إداري لهم إلا أنّهم فقط يلازمون السلطان،

ومن شروطهم الفكاهة، وحفظ النوادر حتّى يسعد السلطان بصحبته، والكتمان، وحسن الخلق والسيرة، وحفظ الأحاديث النبويّة، وأن يكون التّديم لاعباً للشطرنج، والترد، وعازفاً للموسيقى، ووقته مع السلطان معلوم حتّى يتفرّغ لشؤون دولته، وكان للتّديم فوائد؛ فهو يؤنس السلطان، ويتكلّم معه بألوان اللهو والهزل، لأنّ هذا اللون

لا يجده من المسؤولين، ويمارس مع السلطان اللهو، والصيد، والشراب ومجلس الأُنس، ولا يكثر من النصيحة حتّى لا يملّه⁽⁴⁾.

وكان كلّ الموظّفين من ولاة أقاليم ووزراء وكتّاب يرتشون -علاوة على نهبهم لأموال الخراج والمكوس- ولقد تفشّى هذا الوباء ابتداءً من عهد الوراق، وكلّما تقدّمنا في العصر "إزداد الخرق، ولم يعد من الممكن رتقه"، ولذلك صارت كثرة مصادرة أموال الوزراء والكتّاب لتعويض الأموال المبعثرة يُمنة ويُسرة مظهرًا واضحًا في سياسة الحكم العباسي⁽⁵⁾.

وهذا ابن الفرات نراه ينفق من أموال الدّولة لاكتساب المجد، وإصطناع الأعوان، والأتباع، وكان مثلاً يكافيء من أحسن إليه بعضيم الجزاء، ولا يتوانى في إكرام من إستنجد به، ولا سيّما من ساعده في أيّام نكبته

⁽¹⁾الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 17، ص 267.

⁽²⁾حيص بيص: هو شهاب الدّين أبو الفوارس سعد بن محمّد بن سعد بن الصفي التميمي، المشهور بالحيص بيص (ت 574هـ)، وكان فقيهاً، وأديباً، وشاعراً، وكان من أعلم النّاس بأخبار العرب، ولغاتهم، وأشعارهم، وأخذ النّاس عنه علماً وأدباً، وكان لا يخاطب أحداً إلّا بكلام معرب، ومدح المقتني لأمر الله، ولازم الوزير الزينبي، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 1352-1355.

⁽³⁾النعيمي، الهبات، ص 46.

⁽⁴⁾عصام عبد الرؤوف الفقي، الدّول المستقلّة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتّى الغزو المغولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1420هـ/1999م، ص 222.

⁽⁵⁾ضيف، العصر العباسي، ص 21.

حتى ولو أخطأ⁽¹⁾، وقال معبراً عن بذله للأموال "... قطع الله يدي قبل أن أوقع بها أن يُقطع رزق أحد، ما رأيت أحداً على بابي ليس عليه إحسان مني إلا إستحسننت فيه، وصرفت همّي إلى إرفاقه"⁽²⁾.

وبلغ ابن الفرات من الفساد درجة قال فيها الشّاعر ابن بسّام البغدادي⁽³⁾:

إذا حكم النَّصاري في الفروج+++++++++وتأهوا بالبغال والسروج.

فقل للأعور الدجال هذا+++++++++أوانك إن عزمت على الخروج⁽⁴⁾.

ومن الموظفين من كان يتسامح في أموال الدولة، لشراء الذّم، ومثلاً لِمَا حاسب أبو الفضل جعفر بن الفضل بن الفرات⁽⁵⁾ أبا زكريّا النَّصراني المعروف بحبوسة، وكان على الخراج، فألزمه عشرة آلاف دينار وطالبه بها، فقال: "أعزّ الله الأمير، وهل قامت عليّ حجة يلزمني بها الأداء؟"، قال: هوّ ما أقول لك يا لص؟، فقال: إنّما أنا لُصيّص، فضحك وتركه⁽⁶⁾، وكان ابن الفرات مرّة قد أخذ من بيت مال القلعة مليون دينار، وأطلق منها لعبد الله بن جبير مائة ألف دينار، ولأصطفان بن يعقوب كاتب بيت مال الخاصّة وخليفة دانيال بن العبّاس كاتب مؤنس الخادم مائة ألف دينار، وكان رزق الأوّل في ديوان الخراج خمسة وعشرون ديناراً، ورزق الثاني بين عشرة إلى أربعين ديناراً، وفعل ابن الفرات ذلك لشراء سكوتهما باعتبارهما يعلمان القيمة الحقيقيّة لارتفاع واسط⁽⁷⁾.

ولقد تنوّعت الهبات والهدايا في العصر العباسي فمنها ما كان غريباً ونادراً، ومنها ما كان كثيراً، وأصبحت رسماً من رسوم دار الخلافة، وشكلاً من أشكال الترف والبدخ لدى فئات المجتمع العباسي، وبلغ مقدار

¹تقيّ الدّين أبي بكر بن علي بن محمّد الحموي القادري الحنفي ابن حجة، ثمرات الأوراق في المحاضرات، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1426هـ/2005م، ص75-76.

²الحاجرمي، الوزراء، ص71.

³هوأبو الحسن علي بن محمّد بن نصر بن منصور بن بسّام البغدادي، وهوّ ابن أخت ابن حمدون النّديم، ومن بيت كتاب، وله تصانيف، ولكنّه عرف بهجائه اللّاذع، بل والفاحش أحياناً، وبخاصّة في كبار موظفي الدّولة العباسيّة كالفاسم بن عبيد الله، وأبي جعفر بن الرّيات، وتقلّد البريد في أيّام وزارة عبيد الله بن سليمان بن وهب، وتوفّي في 302هـ، أنظر: محمّد بن شاكر الكتبي، فوات الوقيّات والذّيل عليها، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت-لبنان، د، ت، ج2، ص92-93.

⁴الكتبي، فوات الوقيّات، ج2، ص92.

⁵جعفر بن الفرات: هوّ أبو الفضل جعفر بن الفضل بن جعفر بن محمّد بن موسى بن الحسن بن الفرات (308-391هـ/)، وهوّ المعروف بابن حنّزابه، وهوّ جاريتة كانت حماة المحسّن بن الفرات، وكان جعفر وزيراً "بارعاً كاملاً"، ووزر بمصر للإخشيديين، أنظر: ياقوت، معجم الأدباء، ج1، ص781.

⁶لويس شيخو، وزراء النصرانيّة وكتّابها في الإسلام من 632 إلى 1517م، د.م.ن، 1987م، ص107-108.

⁷شيخو، وزراء النصرانيّة، ص133 و185.

ما صُرف من المال العيني كهبات وهدايا من ميزانية الدولة في 306هـ/918م حوالي مائتين وإثنين وخمسين ألف دينار⁽¹⁾، وجرت العادة أن يتم تقديم مال للبيعة عند تنصيب كل خليفة جديد، فالمقتدر مثلاً أطلق ثلاثة ملايين دينار كمال للبيعة حينما أصبح خليفة⁽²⁾، ونلاحظ مثلاً أن الرّاضي لجأ إلى بيع الضياع السلطانية في 322هـ/933م من أجل تقديم مليونين وأربعمائة ألف دينار مآلاً للبيعة⁽³⁾. وبمرور الزمن أصبح هذا الإلتزام المالي عبئاً على الدولة لاسيما مع فراغ الخزينة بعد أن تسلط على موارد الدولة البويهيون والسلاجقة، ولكن في العصر العباسي الأخير صار شائعاً أن تُنشر النقود عند تنصيب الخلفاء وهو ما يُسمّى بالنتار، وكانت هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بالعصور السابقة، ولقد شاع النتار أيضاً في حفلات زواج كبراء الدولة المدنيين والعسكريين، وغيرها من المناسبات الاجتماعية والدينية، واقتصرت للعامة على مال قليل وأطعمة⁽⁴⁾.

ولقد عرف الخلفاء بمنحهم الضياع كهبات للرعية مقابل خدمات جليلة كالقادة مثلاً أو كتعبير عن الرضا أو لصلة القرابة أو لمواهبهم كالشعراء والأدباء والمغنين والعلماء، وإمتدّ منح المناصب بغير كفاءة حتّى عند الخلفاء الأكفأ مثل المعتضد والذي منح الشاعر ابن بسّام البغدادي⁽⁵⁾ الإشراف على بريد وجسر

قتّسرين⁽⁶⁾، والعواصم⁽¹⁾، لأنّه أراد أن يقطع لسانه بالعبء لأنّه كثير الهجاء⁽²⁾، والمقتدر بالله منح الضياع الكثيرة لوالدته شغب، بحيث أنشئ لإدارتها ديوان خاص، ولقد باعت في سنة 317هـ/929م جزءاً من

⁽¹⁾ النعمي، الهبات، ص 39.

⁽²⁾ نفسه، ص 39.

⁽³⁾ نفسه، ص 40.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 40-41.

⁽⁵⁾ ابن بسّام البغدادي: هو علي بن محمّد بن نصر بن منصور بن بسّام أبو الحسن العبرثائي الكاتب البغدادي (229-302هـ)، وكان حسن البديهة، من الشعراء المجيدين، حادّ اللسان، وكان يهجو كبار القوم، ويتهّم ابن الرّومي بذلك، وكان جدّه نصر بن منصور يتولّى ديوان الخاتم، والنفقات، والأزمة في أيام المعتصم، وهو من كان السبب في نكبة الفضل بن مروان، أمّا هو فتولّى عدّة وظائف مثل: بريد قم، وبريد مصر، وبريد الصيمرة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 1859-1866.

⁽⁶⁾ قتّسرين: مدينة بالشّام فتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة 17هـ، وكانت مع حمص عملاً واحداً، وهي بين حمص وحلي، قرب العواصم، وكانت عامرة أهلة إلى سنة 351هـ، حينما هرب أهلها منها خوفاً من إنتقام الرّوم، ففترقوا في البلدان، منهم من رحل إلى حلب، وإلى العراق، والجزيرة، ولم يتبقّى منها إلا خان تنزله القوافل، وكان الرّوم قد نزلوها بعد ذهاب أهلها فدمروها، وأحرقوا منازلها، أنظر: ياقوت الحموي،

معجم البلدان، ج 4، ص 403-404.

تلك الضياع ما يُدرُّ سبعمائة ألف دينار في السنة⁽³⁾، وعدت تلك الضياع ملكية تامة للموهوب تنتقل إلى ورثته من بعده⁽⁴⁾.

ولكن السيدة لعبت دوراً إيجابياً بأموالها من خلال دفع رواتب الجند لإنقاذ إبنها، وتجهيز حملات ضد القرامطة لإنقاذ الخلافة، كما لعبت دوراً سلبياً من خلال حصولها على رشاوى بمئات الآلاف من الدنانير من الوزراء المعيّنين، ومصادرة الوزراء المعزولين⁽⁵⁾.

وكانت نساء الخلفاء تنفقن بلا حسيب، ولا رقيب، وكانت هذه الأموال تتخذ شكل الدعاية السياسية، ولا سيما في العصور المتأخرة حينما أضحت الخلافة العباسية ذات رمزية دينية فقط، فمثلاً احتفلت زوجة الخليفة المستظهر بالله بختان أبناء المسترشد، وأنفقت من الأموال الكثير، كما علقت الثياب من الديباج والجوهر على القباب في المدينة ما أدهش الناس مما رأوه من الترف والبذخ، أما زمردخاتون والدة الخليفة الناصر العباسي فقد كانت تمتلك أموالاً طائلة والدليل على ذلك ما أنفقته عندما حجّت (300 ألف دينار)، فضلاً عن ما أوقفته من مدارس وأربطة وجوامع، أما أم الخليفة المستعصم فقد إمتلكت أموالاً طائلة، حيث أنّها عندما حجّت أنفقت أموالاً عظيمة على الحجّاج بالإضافة لما كانت تنفقه في وجوه الخير⁽⁶⁾.

وكان للرقيق ثروات ضخمة مثل جوارى المقتدر بالله، وعلى رأسهنّ القهرمانه زيدان، وكان لها سبحة من الجواهر قيمتها ثلاثمائة ألف دينار، وزيرك غلام الرّاضي بالله وكان صاحب ثروات ضخمة من ضياع، ونقود، وجواهر وغيرها⁽⁷⁾، بل إنّ بعض الخلفاء كان يبني القصور الفخمة لإقامة جارية مفضّلة بعيداً عن إزعاج بقية جواريه، ولقد فعل ذلك المعتضد علي سبيل المثال -رغم قوة شخصيته وحسن تديره-

⁽¹⁾ العواصم: هو جمع عاصم، أي مانع، والمقصود بها الحصون، وهي ولاية بين حلب وأنطاكية، عاصمتها أنطاكية، ومن العواصم: منبج، ودلوك، وربعان، وقورس، وأنطاكية، وتيزين، وأغلبها عبارة عن حصون جبلية، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص165.

⁽²⁾ الثعالبي، المنتحل، 1329هـ/1901م، ص337، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص1861-1862.

⁽³⁾ النعمي، الهبات، ص45.

⁽⁴⁾ نفسه، ص47.

⁽⁵⁾ سلاف فيض الله، دور الجوارى، ص118-119.

⁽⁶⁾ بشرى مهدي، حقوق المرأة في الدولة العباسية في العراق (132-656هـ/750-1258م)، رسالة مقدّمة كمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بقسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، بإشراف الدكتور غسان محمود وشاح، السنة الجامعية: 1436هـ/2015م، ص198.

⁽⁷⁾ النعمي، الهبات، ص50.

حيث أمر بتعمير منطقة البحيرة، وبناء حدائق فيها، وتشديد قصر لإقامة جاريته درية، وأنفق على ذلك ستين ألف دينار⁽¹⁾.

وكذلك كان الرقيق من جوارى وممالك من أهم الهدايا والهبات المتداولة بين فئات المجتمع المختلفة، ومن أهم الهدايا المقدمة للخلفاء والسلاطين أيضاً، ويُنْتَقَى منها ما كان ذو أصول نادرة ومواهب عديدة، ولذلك ظهر ديوان الموالي والغلمان تسجّل فيه أسماء موالي الخليفة وعبده فضلاً عن الأسواق والتجار المتخصّصين⁽²⁾.

ولقد شاعت ظاهرة إمتلاك الجوارى الجميلات لغرض المتعة حتّى أنّ كثرة أعدادهن كانت نوعاً من الوجاهة الإجتماعية، وعلامة من علامات الثروة والجاه، ولهذا فقد اعتاد الأغنياء، وميسوري الحال على أن يجمعوا بين عدد كبير من هؤلاء الجوارى، حتّى أنّه بلغ عددهنّ في قصر الخلافة أربعة آلاف، وكان إقتناء الجوارى المجيدات للغناء، وقرض الشعر، والموسيقى نوعاً من الوجاهة الإجتماعية، ولا انتشار مجالس المنادمة والسّم في القصور، حتّى أنّ ثمن الجارية المغنّية بلغ عشرة آلاف دينار⁽³⁾.

ولقد كان الخليفة المتوكّل، وإبنه المنتصر من المولعين بالموسيقى، فلقد كانت قصورهم في سامراء مسرحاً لمختلف ألوان البذخ من لهو، وغناء، وتردّدت أسماء كثيرة عن موسيقيين، وجوارى مغنّيات في مجالس اللهو، والشرب، بل إنّ المعتز كان موسيقياً بارعاً، وشاعراً مجيداً⁽⁴⁾.

فضلاً عن التنافس في إقتناء الغلمان والجوارى، صحيح أنّ الإسلام عمل على الحدّ من ظاهرة الرّق، ولكن بصورة متدرّجة من خلال إغلاق باب الإسترقاق خارج الحروب، وحرّم الإسترقاق بالخطف أو القرصنة، ومختلف أساليب التّعدي، بل فتح أبواباً واسعة لتحريرهم لم تفتحها أمة مطلقاً، وذلك بأن جعل العتق من الكفّارات التي تكفّر عن المسلم ما إقترفه من ذنوب، أو عن طريق العتق بالتطوّع والفداء، أو المكاتب، ولو إستمرّ المسلمون على هذا المنوال لانتهى أمر الرّق في وقت مبكّر من التاريخ الإنساني، ولكنّ المجتمع الإسلامي مالبت أن عُمر بالعدد الهائل من سبي الحروب، ثمّ تكاثرت الأموال، فزادت ظاهرة إقتناء الجوارى حتّى أصبحت إحدى أهمّ ملامح العصر العباسي⁽⁵⁾.

وهذا ما أدّى لاحقاً إلى تحكّم النساء في الدولة، فمن أسباب نكبة الوزراء تدخّل النساء في شؤون الحكم، وبخاصّة في تولّيّة الوزراء وعزلهم، إذ صار الأمر لمن يدفع لهنّ أكثر لاسيّما أنّهن بحاجة إلى

⁽¹⁾ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص1861.

⁽²⁾ النعيمي، الهبات، ص49.

⁽³⁾ العدوي، المرأة، ص125.

⁽⁴⁾ مجموعة من المؤلّفين، حضارة العراق، ج9، ص560.

⁽⁵⁾ بشرى مهدي، حقوق المرأة، ص207.

المال، فصارت مصالح الدولة لعبة بأيديهن، فكانت السيدة شغب أم المقتدر تنفق من ثروتها الضخمة في دفع رواتب الجند ومنعهم من التمرد ضدّ إنها، وكانت تنفق أيضاً في تجهيز الجيوش لحماية ملكه⁽¹⁾، إضافة إلى قهرمانتها "ثمل" والتي إكتسبت نفوذاً واسعاً في عهد الوزير عبد الله بن محمد الخاقاني بعد أن دفع لها أموالاً طائلة لتسعى له في الوزارة (مليون دينار) في 312هـ/933م، وصارت ثمل تكبس منازل التجار، والمستوردين فتنزع ما تجده لنفسها، و تطاولت يدها حتى صارت تأخذ أموال الناس التي لا شبهة فيها، وبذلك أصبحوا لا يطمئنون على أموالهم، ولا أنفسهم⁽²⁾، وكانت ثمل تشرف على الأملاك الواسعة للسيدة شغب، وأموالها أيضاً، وكانت محلّ ثقتها⁽³⁾.

ولقد أورد ابن حمدون⁽⁴⁾ بعض الانتقادات على سيرة الملوك في شكل نصائح، فأورد قائلاً أنّ ما يُضّرّ السلطان ستة أشياء، أولها الحرمان، فيُحرم، أو يُنتقص من وجود وزراء صالحين من أهل الرأي، والنصيحة، والأمانة، ويُحرم الجند، والمال، والبلد، والحصون، والثانية أن يتعرض للفتنة فيتمرد عليه الجند، أو موظفيه ممن يعرف أسرار وعوراتهم؛ فيبتزونه، والثالثة اللهو بالإكثار من النساء، والشرب، والملاعب، والصيد، والولع به حتى تصبح إنشغالا لا لملء فراغ، والرابعة الفظاظة فينفضّ عنه أعوانه، وتكرهه الرعية، والخامسة هي الزمان وهي ما يصيب الناس من كوارث طبيعية تؤثر على المملكة من غرق، وحرق، وكثرة أمطار، وبرد، وجفاف وغيرها، وإفراط البرد والحر، وكثرة الحشرات الضارة المفسدة للضرع، والزرع، والسادسة هي "الخرق" وسوء التدبير فإنه يعامل الأعداء بموضع السلم بالحرب، وفي مواضع الحرب بالسلم والموادعة، والخطأ وضعف المكيدة، والسداجة.

ث) حياة رجال الدولة العباسية على ثروات طائلة:

وهؤلاء هم الخلفاء، وأعضاء الأسرة العباسية الحاكمة، والحاشية وكبار الموظفين، وهذه الثروات لم تتناسب أبداً مع الكفاءة الإدارية أو السياسية أو العسكرية، بل كانت تتخذ شكلاً من أشكال المحاباة وشراء الذمم، وإصطناع الأتباع، وليس أدلّ على ذلك من أمر سوى ما تمتع به الخدم في العهود المتأخرة من الحياة على ثروات ضخمة، وأصبحوا بذلك يتساوون مع الوزراء والأمراء وأحياناً الخلفاء، فامتلكوا عدداً كبيراً من الإقطاعات التي كان يهبها لهم الخلفاء والمرء، وهي مظهر من مظاهر

⁽¹⁾ بندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 141.

⁽²⁾ نفسه، ص 144.

⁽³⁾ سلاف فيض الله، دور الجوارى، ص 117.

⁽⁴⁾ التذكرة الحمدونية، ص 300.

الشرف، والوجاهة، وبخاصة في العصر العباسي الثاني، وهي ممتلكات كانت تدرّ أموالاً كبيرة تُصبُّ في خزائن الخدم، والجواري⁽¹⁾.

وهكذا تصبح الدولة بحاجة إلى الأموال للنفقة على الجند، والجهاز الإداري، وتزيد الحاجات لأموال الخراج، ومع ذلك تقع الدولة تحت طائلة قواعد التاريخ، فيدركها الهرم، والضعف، والعجز، بل ولا تقدر على جباية الأموال، فتعجز مادياً، وتعجز عن الوفاء بالتزاماتها المادية، بل وبدورها كحامية لرعاياها ومسؤولياتها نحوهم⁽²⁾، أمّا الخاصة من أكابر الموظفين فقد تميّزت حياة أغلبهم بالميل إلى اللهو والمجون، وسرت العدوى بذلك إلى أبناء الطبقة الوسطى⁽³⁾.

وذكر الصّابي مداخل سنة 199هـ/814م في عهد الرشيد فكانت ثلاثمئة وثمانية وثلاثين مليون درهم، وتسعمائة ألف وعشرة آلاف درهم، وبالعين: خمسة ملايين وثمانمائة ألف وبيّف وثلاثين ألف دينار⁽⁴⁾.

وينقل لنا إستجواب الرشيد لإسماعيل بن صبيح عن مقدار أموال الدولة في عهده: "فقلت: ثمانمئة ألف ألف وثلاثة وسبعون ألف ألف درهم. فقال: أحبّ أن تبلغ بنوراً، والبنور ألف ألف ألف، فقلت: لا أراني الله ذلك، ولا كان. فضحك ثمّ قال: "كأنك تذهب إلى أنّ الإنسان إذا أعطي أمنيته أتته منيته، قلت: ما خطر لي هذا ببال، لكنني أحبّ أن يكون أمير المؤمنين أبداً في زيادة من المال والدنيا، قال: فكم كان مال أبي؟ يريد المنصور... قلت: مالك أكثر منه بعشرة آلاف درهم"⁽⁵⁾.

ومن موظفي الخلافة المختلسين الكتاب كسليمان بن وهب كاتب إيتاخ الذي أعدّ مليون درهم في سبعة وعشرين يوماً بعد أن تعهد بدفعها لخزينة الدولة، وإنقاذ نفسه من بطش المتوكّل⁽⁶⁾؛ وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن مصدر كلّ هذه الأموال الضخمة؟.

وإمتدّ إختلاس أموال الدولة إلى الأطباء، فحينما مات عبيد الله بن بختيشوع بن جبرائيل بن بختيشوع الطيّب أرسل المقتدر إلى بيته - في ليلة وفاته - جنوداً صادروا ما فيه من أثاث، وأواني، ودواب، وبحثوا عن

⁽¹⁾ نورة الدوسري، خدم دار الخلافة ودورهم السياسي والحضاري في العصر العباسي الثاني (232-256هـ/943-1258م)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور لمياء بنت أحمد الشافعي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، 1436هـ/2015م، ص184.

⁽²⁾ ابن خلدون، المقدّمة، ص470.

⁽³⁾ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج1، ص140.

⁽⁴⁾ الصّابي، رسوم، ص28-29.

⁽⁵⁾ نفسه، ص29-30.

⁽⁶⁾ القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي، الفرج بعد الشدة، تحقيق: عبّود الشالجي، دارصادر، بيروت، 1398هـ/1978م، الجزء الأول، ص214.

زوجته التي إختفت بعد دفنه-وكانت إبنة أحد العمّال- فقبض المقتدر على والدها الجرشون، وطالبه بودائع إبنته، وصادر منه مالا كثيرا⁽¹⁾.

ولنا مثال في قسوة السلطة العباسية على بني الفرات في عهد المعتضد، والتي تثبت فداحة ذنبهم تجاه مالية الدولة وسياستها بشكل عام، ومع ذلك بقي المعتضد يستشيرهم في المسائل المالية حتى وهم في غياهب السجون، ومقيّدون بالأغلال، وملابسهم متسخة، وحالتهم مزريّة، ولكنّ شهرتهم في البراعة في المسائل المالية، وإبتكار طرق عجيبة في تنمية الأموال كانت سببا في حيازتهم مرجعية إقتصادية هامة جعلت الموظفين العباسيين لا يستغنون عن رأيهم، والغريب قناعة أصحاب القرار بأنّهم غير صادقي النية في إقتراحاتهم⁽²⁾،

فمن خلال موقع ابن الفرات الوظيفي نجد أنّه رفض التفريط في الضياع السلطانية، ووقع أمام أطماع بعض رجال الحاشية، ومنع بدر غلام المعتضد من الحصول على ضياع كان ينوي أخذها، ورفض إعطاء فريدة جارية المعتضد ضياعا سلطانية أقطعها إياها المعتضد، وسبب ذلك أنّ ابن الفرات رأى أنّ ملكية الخلفاء وجب أن لا تستنزف لوقت الحاجة، ومع ذلك كان يناقض نفسه من خلال ترك الجند يتمردون، والموظفين والحاشية يتدمرون لغياب الأموال، وفي نفس الوقت ينهب الأموال لنفسه، ويهدي أصحابه ومؤيديه، وذوي الفضل عليه جرايات مستمرة أقلها عشرة دنانير في الشهر⁽³⁾، وهكذا كثرت السعايات بإبني الفرات، وجمع حولهما ملف ضخمة (إضبارة) مضمونه أنّ ابن الفرات حوّل لصالحه ضياعا سلطانية في واسط، وصارت تدرّ عليه عشرين ألف دينار في السنة⁽⁴⁾.

ومن أجل إكتساب هذه الثروات الضخمة كان الوزراء وكتّابهم يتصيّدون رجال الدولة، وأخطائهم من أجل نسج المؤامرات، فلقد ذكر أبو منصور عبد الله بن جبير النصراني أنّه حاك مؤامرة مع الوزير أبو العباس بن الفرات ضدّ ابن حبش العماني عامل الزاب ونهر سابس، ولكنّ الوزير إستاء بعد أن إستخرج منه خمسة وعشرين ألف درهم فقط⁽⁵⁾.

¹ شيخو، الوزراء، ص 139-140 و155.

² حمدان الكبيسي، أثر بني الفرات في سياسة العباسيين المالية، مقال منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون، 1400هـ/1980م، ص 585.

³ نفسه، ص 588.

⁴ نفسه، ص 589.

⁵ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 27-28.

بل وبلغت الجرأة بأبي الحسن بن الفرات أن يتحايل على موظفي الدولة، ويأخذ أموال المصادرات في وزارته الأولى لحسابه الشخصي، فأخذ أموال عبد الله بن المعتز، والعبّاس بن الحسن، وآخرين ممن نُكِبَ وصدور من أتباعهما في الانقلاب الأوّل على الخليفة المقتدر بالله، وكان هذا هو سبب نكبته الأولى⁽¹⁾.

ولمّا توفيّ أبو العبّاس أحمد بن الفرات في 291هـ/903م خلفه أخوه أبو الحسن علي على رأس ديوان الخراج والضّياع، وشعر الوزير العبّاس بن الحسن أنّه لم يسدّد ما بذمّته من حقوق بيت المال، وإستأذن الخليفة المكتفي في أن يعاقبه بالمصادرة، والسجن، ثمّ محاسبته ومطالبته بدفع خمسين ألف دينار، ولكنّ المكتفي إعترض على ذلك لقناعته بكفاءته، وحسن إدارته، وكان الوزير يخشى من أن يتولّى أبو الحسن بن الفرات الوزارة، ولكنّ ابن الفرات قام لاحقاً بشراء ذمّة العبّاس بنصف مليون دينار منحها له هديّة⁽²⁾.

كما أنّ البذخ في الإنفاق لم يقتصر على الخلفاء والوزراء وكبار الموظفين بل تعدّاه إلى الخدم في حفلاتهم الخاصّة وتأنّفهم، وإسرافهم في الطّعام، والشّراب، والرّحلات، وإنفاق الأموال على الرّعيّة في الأعياد والإحتفالات⁽³⁾، وكان يُحيط بكلّ وزير حاشيّة من الخبراء والمحاسبين تنتعش في فترة وزارته، وتبتعد عند عزله، ويُمكن القول أنّ أكثر الوزراء الذين تقلّبوا في هذا المنصب في القرن الرّابع الهجري وما بعده صدوروا، وإنّما فشلوا بسبب الصّعوبات الماليّة والإثراء غير المشروع⁽⁴⁾، فعلى سبيل المثال صدور ابن الفرات على أساس أداء مليون وستمائة ألف دينار، فأدّاها كلّها في ستّة عشر شهراً، وهو منذ القبض عليه كان في سجنه يتوقّع أن يُطلق، وخشيّ علي بن عيسى، وحامد بن العبّاس من إطلاق سراحه، فتشاورا في تدبير مؤامرة المقتدر من إطلاقه، فاستعملا الموظّف الماليّ أبا زنبور - وهو من صنائع علي بن عيسى في وزارته الأولى - فلمّا تولّى ابن الفرات أقرّه وأحسن إليه، فكان أبو زنبور يحمل إليه في كلّ شهر عشرة آلاف دينار "مرفقاً" عن أعماله، ويُخفيها فتصلّ في طيّات الملابس والأغطيّة ونحوها⁽⁵⁾.

وأما حامد بن العبّاس فلقد وصل إلى الوزارة نتيجة سطوته وقوّته، وضحامة ثروته، والحرس العظيم من الغلمان حيث توسّط أحد الموظفين لدى نصر الحاجب، والسيدة أم المقتدر مقابل أموال كثيرة، أي أنّه إشتري منصب الوزارة مقابل رشوة كبيرة لحاشيّة الخليفة، ولكن ظهرت رداءة حامد في الوزارة، وإفلاسه

⁽¹⁾ نفسه، ج 8، ص 38-39.

⁽²⁾ الكبيسي، أثر بني الفرات، ص 589.

⁽³⁾ الدوسري، خدم، ص 185-187.

⁽⁴⁾ الكيلاني، التّاريخ، ص 67.

⁽⁵⁾ التنوخي، نشوارالمحاضرة، ج 2، ص 32.

الإداري، فلام المقتدر من أشار عليه بإستوزاره، فاقترح إعادة علي بن عيسى من جديد، فتولّى أمور الدولة كرئيس للدواوين مع بقاء حامد بن العباس وزيراً⁽¹⁾.

ولمّا تولّى علي بن عيسى الوزارة قام بحمل ما يخصّص عادة للوزراء للنفقة في أثناء تولّيهم الوزارة إلى بيت المال، حفاظاً وصوناً لمال الدولة، ولأنّه يرى أنّ هناك وجوهاً أحق في إنفاق هذه الأموال، في ظلّ دولة كانت تعاني من أزمات ماليّة متلاحقة، إضافة إلى قناعته أنّ من يملك مالاً يكفيه ليس بحاجة إلى أموال تكفيه هو وأهله، دون الحاجة إلى أخذ مخصّصات الوزارة، لذلك عندما صودر بعد وزارته الأولى إعتبر المقتدر أنّه ظلمه حينما أخذ أمواله، وهذا دليل على أمانة علي بن عيسى لأثناء تولّي الوزارة، وحرصه على أموال الدولة في وقت كان منصب الوزارة أسهل طريق لتكوين ثروة عن طرق الإختلاس، ونهب الأموال⁽²⁾.

ولقد إستنكر علي بن عيسى أن يدفع المقتدر عشرة آلاف درهم راتباً لجالبة ثياب المقتدر، وأخرى للمصمّمة، وثالثة للمزّرة، وأخرى للمجمّرة، وقال:

إِنَّ بَيْتًا تَرَبَّهُ ++++++ أُمُّ مُوسَى وَفَاطِمَةُ.

لِجَدِيرٍ بَأَنَّ تَرَى ++++++ رَبَّةَ الْبَيْتِ لَاطِمَةُ.

وفي ذلك دلالة على كثرة نفقات الخليفة في فترة كانت الدولة في أمسّ الحاجة إلى الأموال⁽³⁾.

ولقد بلغ حبّ الترف بالوزراء أن صار حرمانهم من التباهي والإفتخار، والحصول على كلّ رغباتهم أشبه بمناسبة العدا لهم، ومن ذلك أنّ الوزير المهلبي إستاء من أبو الطيب المتنبي حينما قدم إلى بغداد، ولم يمدحه لأنّه لا يمدح موظفي الملوك، فحرّض عليه مجموعة من شعراء بغداد يهجونه بقصائدهم⁽⁴⁾، وكانت عامّة الناس مؤلّفة من طبقة عاليّة لها بعض مزايا الأرسقراطية وفيها الأدباء، والعلماء، والفنانون، والتجار، والصنّاع، وأهل المهن الحرّة، وطبقة سفلى مؤلّفة من سواد الشعب وهم

¹عاصم الراوي، دور المشورة في تعيين وعزل الوزراء في عهد الخليفة المقتدر، مقال منشور في مجلّة التربيّة والعلم، المجلد: 19، العدد: 4، السنة: 2012م، معهد إعداد المعلمين، نينوى - العراق، ص 107.

²محمّد الزبيدي، الوزير العباسي علي بن عيسى: دراسة في حياته وعصره (245-334هـ/859-945م)، رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، عمادة الدّراسات العليا، جامعة مؤتة، 2003م، ص 34-35.

³نفسه، ص 75.

⁴القزويني، آثار، ص 257.

الفلاحون، ورعاة المواشي، وأهل الرّيف، وهؤلاء هم أهل البلاد المفتوحة الأصليين الذين أصبحوا الآن أهل ذمّة⁽¹⁾.

أمّا العمّال والأمرء فكانوا يتحصّلون على أموال كبيرة- ولا سيّما المفوضين منهم- وذلك سهل عليهم لإطلاق أيديهم في مصادر الجباية فيجمعون ما شاءوا وكيفما شاءوا، ولمّا صارت بأيديهم الثروة طمعوا في الإستقلال، فعلى سبيل المثال خلف يعقوب بن الليث الصّفّار⁽²⁾ في بيت ماله أربعة ملايين دينار وخمسين مليون درهم⁽³⁾.

كما أنّ العمّال كانوا يكتسبون أعمالهم من خلال التجارة بالأخشاب، وأصناف البضائع، وما يخترعونه من أداءات، وتحصيل بعضهما مرتين أو ثلاث لإرضاء الوزراء بها، أو إخراجها لأيّام شدّتهم، ومن أوسع أبواب الضرائب المكوس على التجارة، غير أنّه في عصر ضعف الخلفاء إستقلّ العمّال بالأقاليم، ولم يتحصّل الخلفاء منها إلا على الضمان، فانتقل أمر المصادر إلى الوزراء إنطلاقاً من أنّ ما في أيدي الوزراء دائماً مختلس من بيوت المال، ولقد كانت مصادرة الوزراء في بادئ الأمر على سبيل النكبة أو العقوبة على جريمة سياسيّة كأبي مسلم الخراساني في عهد المنصور، ونكبة البرامكة في أيّام الرّشيد، ونكبة الفضل بن مروان في أيّام المعتصم، وكانت نكبته أوّل مصادرة يظهر فيها أنّ الهدف هوّ المال، فأخذ الخليفة من داره في سنة 221هـ/835م مليون دينار، وآثا، وأواني قيمتها مليون دينار، ولمّا تمكّن الإنحطاط من الدّولة صار الغرض من مصادرة الوزراء هوّ الإستحواذ على أموالهم فقط⁽⁴⁾.

ويرى الدكتور عبد المجيد مزيان أنّ الحاكم في الدّولة الإسلاميّة كان هوّ السلطة الزمنيّة في حدّ ذاته، وهوّ والدّولة صورة متطابقة؛ وبالتالي فإنّ الأموال المنتزعة من الرّعيّة كانت تذهب إلى ترف الحاكم ولا تذهب إلى المشروعات العامّة أو لتنميّة موارد الدّولة، كما أنّ عصبيّة الدّولة أصبحت ترى في مواردها

⁽¹⁾ حتّي، العرب، ص136.

⁽²⁾ يعقوب بن الليث الصّفّار: هوّ الملك أبو يوسف يعقوب بن الليث السجستاني، المستولي على خراسان، كان هوّ وأخاه يعمران في صناعة النّحاس، ثمّ تطوّعا في حرب الخوارج، وصار يعقوب قائداً على عسكر المتطوّعين لمّا استولوا على سجستان، ثمّ أظهر كفاءة، فتوسّعت أملاكه، وقتل ثلاثة من الملوك، فهابه أمرء المشرق، ثمّ أرسل هدايا إلى المعتز ليترف به، فانتزع فارس بالقوّة، وأخذ كلّ خراجها، وقنع المعتمد بمدارته بعد أن صار يحمل إليه خمسة ملايين درهم كلّ سنة، وأسر ستين فرداً من الأسرة الطّاهريّة، وأخذ جرجان وطبرستان، ثمّ أظهر الظّلم والتّعسف والإستخفاف بالخلافة العباسيّة وتجهّز لغزو العراق، ولكنّ جيش الحضرة بزعامة الموقّ هزمه شرّ هزيمة، وأفلت بأعجوبة في 262هـ/875م، وتراجعت أعماله العسكريّة، ومرض بعد الهزيمة وتوفّي في 265هـ/878م، أنظر: الدّهبي، سير، ج12، ص513-515.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج5، ص120.

⁽⁴⁾ نفسه، ج2، ص159-161.

من أراضي وغيرها حقًا مشروعًا لها، وبهذه الطريقة قاسمت عصبية الدولة أراضي السلطان معه بعد أن قلت أموال العطاء، وتقلصت أراضي الدولة، وهذا ما عجل بتدهور أوضاعها، وإنحدارها نحو الزوال⁽¹⁾.

ومن قصص إستباحة أموال الدولة أنّ أحد العطارين أحسن إلى ابن الفرات فلما صار وزيرًا، كان العطار قد أفلس، فأشارت زوجته أن يذهب إلى الوزير ويذكره بجانب إحسانه، فراح إليه بعد تمنع، وألح عدة مرّات وكتب رقعة يبيّن له فيها أمره، إلى أن أمر بأن يسأل حاجته، وصادف ذلك أنّه عرض عليه أن يتوسّط لدى ابن الفرات في إطلاق كاتب العيال، وضمن له خمسة آلاف دينار، وللوزير عشرين ألف دينار على يده، وللحواشي خمسة آلاف دينار، وكتب بذلك عند بعض تجار الكرخ، ولما توثق منه قصد الوزير ومعه رقعة بالصورة فأمره بأن يحمل المال، ليطلق له الرجل، ثمّ فرّق بقية المال على العمال، وأمر بمنح الخمسة والعشرين ألف دينار للعطار، ورفض ردّها⁽²⁾.

ومن الأمثلة الواقعية أنّه كان أحد اليهود يتجهّد للوزير عبيد الله بن سليمان⁽³⁾ منذ أيام الفتنة إلى أن مات، ولما نكّب هذا الوزير نكبته العظيمة من طرف الموفق، كان اليهودي يتوقّع أن يعود إلى مكانته الأولى، فكان يحمل إلى أهله في كلّ شهر مائة دينار، وعبيد الله في الحبس، فلما أطلق، كان يحملها إليه، إلى أن وليّ الوزارة، فعرف له ذلك، ولما نكّب عبيد الله جرادة الكاتب، وكان له إحسان كبير لسهل، فصار يحمل إلى عياله في البصرة كلّ شهر مائة دينار، فبلغ ذلك عبيد الله، فأنكره، فذكره سهل بما حدث له من قبل فخجل، وبرأه⁽⁴⁾.

وكثير من الوزراء ممّن جمع أموالًا طائلة؛ أنفقها في البذخ وضروب الترف⁽⁵⁾، لأنّ إزدهار نوع من الصناعة وهي صناعة الجواهر والمصاغ، وغيرها من الأشياء الثمينة تدلّ على إنتعاش سوقها لأنّها لا تنهض إلّا إذا توفّرت فئات إجتماعية تملك قدرات مالية تمكّنها من شراء هذه المصنوعات، وكانت هذه الفئة من التجار، وأصحاب الثروات من ملاكي الأراضي وكبار الموظفين، والحكّام⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ مزريان، النظريّات، ص 288.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 7، ص 235-236.

⁽³⁾ عبيد الله بن سليمان: هو الوزير الكبير أبو القاسم (226-288هـ/840-900م)، وزير المعتضد، عُرف بالقسوة، والحزم، وكان متمكّنًا من المعتضد، وكان وزيرًا له أثناء ولايته للعهد، فأظهر كفاية، أنظر: الذهبي، سير، ج 13، ص 497-498.

⁽⁴⁾ زيدان، التمذّن، ج 3، ص 31-32.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 2، ص 156.

⁽⁶⁾ الشيخلي، الأصفاف، ص 26.

ومن أسباب كثرة النفقات إستئثار رجال الدولة بالأموال، وبخاصة الوزراء الذين كانوا يستقون بضعف الخلفاء حتى صارت معظم الأموال لديهم، ولقد بلغت الثروة لديهم مبلغاً عظيماً، وهذا منذ عصر الخلفاء الأقوياء كالرشيد والمأمون⁽¹⁾، وإمتد إمتلاك الثروات إلى مجموعة من الوزراء شاع عنها التعفف والبعد عن الحرام مثل علي بن عيسى آل الجراح، حيث ورد أنه كان يكتسب سبعمائة ألف دينار، أنفق منها ستمائة ألف دينار في وجوه البر⁽²⁾، وكان ابن الفرات مثلاً يطمح إلى أن يتولّى الخلافة شخص ضعيف لا يعرف في أمور الحكم شيئاً حتى يخلو الجو له ولأمثاله من أجل تنفيذ مصالحهم الخاصة، وموقف ابن الفرات يتسم بسوء التقدير وخبث النية، وهو ما يفسر إطاحته بإبن المعتز، فكافأه المقتدر بأن أقطعه قصرًا يُطل على دجلة وما جاورها، وأقطعه ما يدرّ عليه خمسين ألف دينار في السنة⁽³⁾.

ومن أمثلة نهب الوزراء لأموال الدولة وتفريقها في شراء الذمم ما قام به إبن بقيّة وزير عزّ الدولة بختيار البويهبي والذي كان أول أمره طبّاحًا، ثمّ خادمًا لمعزّ الدولة، ولمّا إستوزره إبنه بختيار إستاء العامة والخاصة، وقالوا: "من الغضارة إلى الوزارة"، فأخذ إبن بقيّة يغطّي على ضعفه الإداري بكرمه، وإنفاقه من أموال الدولة لشراء ذمم أعدائه، فخلع يومًا عشرين ألف خلعة، وكانت مخصّصاته الشهرية من الشّمع وحده ألف من⁽⁴⁾.

وعُرف العباسيون بما يُسمّى السّخاء، وكانت الثروة في أيامهم أوفر، فبلغت أعطياتهم عشرات الملايين من الدراهم، وأول من أعطى هذا القدر منهم المنصور، ثمّ صاروا يهبون الضياع وخراج البلاد، أو يملؤون الزوارق ذهبًا وفضّة، أو يهدون الغلمان يحملون أكوام المال، أو يرسلون الجائزة على مئات الدواب، أو يولّون الولايات والأعمال، وتزداد جوائزهم في الإطراء والطرب، والغالب أن يكون سخائهم سياسي يجلب النّفع على الدولة، فكان المتوكّل يهب القطائع جوائز عن المدح، فلما إفتقر العباسيون في أواسط الدولة أصبحوا يهبون الرّتب الإسمية، وألقاب الشّرف يسترضون بها الناس⁽⁵⁾.

وكان الياقوت يعدّ من الأحجار الثمينة جدًّا⁽⁶⁾، وكانت خزائن الخلفاء العباسيين في العصر الأول تحتوي على الكثير من هذا الصنف من الجواهر، وأندره، وأغلاه، وكان ثمن فصّ الخاتم من الياقوت الأحمر يصل

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص154.

⁽²⁾ إبن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص186.

⁽³⁾ الكبيسي، أثريني الفرات، ص590.

⁽⁴⁾ إبن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص365-366.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج5، ص137-138.

⁽⁶⁾ ومن الآثار التي تدلّ على ترف البلاط العباسي أنّ الجاحظ كتابه التّبصرة بالتجارة لأحد الكبراء المتنفّذين في الدولة العباسية لإظهار ما يُستظرف في البلدان من الأمتعة الرّفيعة، والأعلاق التّفيسة، والجواهر الثمينة المرتفعة القيمة، ليكون ذلك بمثابة موسوعة للتّجار والميسورين، ومن

إلى عشرين ألف دينار، وكان الجبل أثمانها، ووصل سعره إلى ثلاثمائة ألف دينار، وإشتره إبراهيم بن المهدي لأبيه، وآل بعد وفاته إلى الهادي ثم إلى الرشيد، وسمي بالجبل لأنه دفع فيه أكوام من الدنانير كالجبال، وانتهى أمر هذا الخاتم العجيب بأن نهب من خزانة المستعين بالله، واختفت أخباره⁽¹⁾.

وكان الياقوت الأحمر لتزيين الثياب الرسمية رغم غلاء ثمنه إمعاناً في إظهار أبهة الملك وهيبته، وإقتنى العباسيون اللؤلؤ جرياً على عادة العرب في الولع به، ومنها الدرّة اليتيمة - وكان ثمنها ثلاثين ألف دينار - وانتقلت إلى الخلفاء العباسيين من أعدائهم الأمويين⁽²⁾، وكان شائعاً إقتناء التيجان المصنوعة من الذهب، والمزينة باللؤلؤ والأحجار الكريمة، وأيضاً تزيين النساء العباسيات بالعصائب المزينة بالأحجار الكريمة والدرر⁽³⁾، وكان جبريل بن بختيشوع⁽⁴⁾ طبيب الرشيد الخاص يمتلك كمّاً هائلاً من جواهر الزمرد الأخضر، وكذلك كان الوزراء، والقواد، والولاة، فضلاً عن أفراد البيت العباسي⁽⁵⁾، حيث كان إقتناء الجواهر في العصر العباسي الأول يدلّ على الرقي الحضاري وبذخ الطبقة الحاكمة، ولكنه سوف يلقي بتأثيراته لاحقاً على خزائن الدولة، وعلى الجانب الإقتصادي في تسييرها⁽⁶⁾.

المحتمل أن يكون هذا الشخص وزير المعتصم محمد بن عبد الملك الزيات، أو قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد، أو الوزير الفتح بن خاقان، أو إبراهيم بن العباس الصولي، وسبب تأليف الكتاب أنّ الجاحظ عاش في البصرة، والتي كانت "ثغر العراق" حينما عرف أوج عظمتها الحضارية والإقتصادية، وكان للبصريين ومدنيتهم شهرة في التجارة والأسواق، واختراق آفاق الأرض، وموضوعات كتاب الجاحظ تبين أنّ الشخصية السياسية التي أوعزت له بتأليف الكتاب إنّما هدفها إستقصاء أماكن الإتجار بالمعادن النفيسة، والسلع الكمالية، وهي أمور سهلة الحمولة، قليلة التّفقة، كثيرة الرّبح، ومثل هذه الأمور يتاجر بها مياسيرالتجار وكبارهم، وذكر صاحب كتاب الجماهر أنّ هارون الرشيد بعث رسولاً إلى صاحب سيلان لإبتّاع نفيس الياقوت منه، وأنّه إشتري فصّاً من الياقوت الأحمر يُعرف بالجبل بأربعين ألف دينار وقد نُش عليها إسمه، وذكر الجاحظ بعض الأخبار المتعلقة بالزّبرجد فقال: "وكان فصّ الخاتم الذي يُسمى البحر وزنه ثلاثة مثاقيل إشتراه أبو جعفر المنصور بثلاثين ألف دينار، وهو اليوم في خزانة بعض الخلفاء"، أنظر: رفعت العزّي، الأحجار، ص 41، و75، و77.

⁽¹⁾ بسمان الكوان، مقتنيات الخلفاء العباسيين من الجواهر الثمينة في العصر العباسي الأول (132-247هـ/749-861م)، مقال منشور في مجلة الملوية للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الرابع، العدد السابع، السنة الرابعة، آذار 2017م، ص 285-286.

⁽²⁾ نفسه، ص 287-288.

⁽³⁾ نفسه، ص 291.

⁽⁴⁾ جبرائيل بن بختيشوع: بن جورجيس بن بختيشوع الجنديسابوري (ت 205هـ/820م)، طبيب نصراني من أهل العراق الأصليين خدم الرشيد والمأمون، وغيرهما، أنظر: كحالة، معجم المؤلفين، ج 1، ص 474.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 294-295.

⁽⁶⁾ الكوان، مقتنيات، ص 297.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وإضافة إلى الجواهر شاع إقتناء الخلفاء وكبار الموظفين للملابس الثمينة، وإشتهرت الكوفة بنوع من الثياب الموشى لا يلبسه إلا على القوم، وكانت تصل قيمته إلى عشرة آلاف دينار، في حين أنّ الثوب العادي يلبسه العوام، ولكن كانت تبلغ قيمته ألف دينار، ولا يكون في الثوب ذهب ولا أحجار كريمة⁽¹⁾.

وعُرف عدد من وزراء العباسيين بالسّخاء بعد البرامكة؛ مثل آل الفرات في أيام المقتدر، حيث كانوا يخصّصون رواتب للعلماء، والأدباء، والفقهاء، وأهل الفاقة، ولكنهم نكبوا مثلما نكب البرامكة⁽²⁾، ولقد اعتقد بعض الحكّام في عصور لاحقة أنّ أخبار السّخاء موضوعة، وهي من ابتكار الكتّاب لتحريض الحكّام على إنفاق المال، فقال عنهم العادل الأيوبي⁽³⁾: "هذا كذب مختلق من الوراقين ومن المؤرّخين، يقصدون بذلك أن يحركوا همم الملوك والأكابر للسّخاء، وتبذير الأموال"⁽⁴⁾.

وأصبحت الوزارة مطمح الكثيرين يقدّمون فيها الرشاوى، وهذه الأموال إمّا أن يتكفّل طالب الوزارة بتكاليف الجند، أو يدفع رشوة للخليفة كما فعل ابن مقلة حينما دفع نصف مليون للراضي، وفخر الدّين بن جهير⁽⁵⁾ دفع ثلاثين ألف دينار للقائم، وأن يدفعوا المال لوسيط من أصحاب الخليفة، وهم على يقين أنّهم سيسترجعون أموالهم أضعافاً مضاعفة حينما يصبحون وزراء، وذلك بالرشوة حينما يولّون الموظفين كالعَمال والنظار، والكتّاب، وكانت الأموال ترد على الوزراء من العَمال وغيرهم من موظفي الدولة ضريبة في كلّ عام بصفة الهدية إستبقاء لرضاهم⁽⁶⁾، غير أنّ هذا لا يعني أنّ الرشوة كانت عامّة بل وُجدت حالات نادرة وإستثنائية في العصر العباسي، مثل وزير المتوكّل عبيد الله بن يحيى بن خاقان والذي قيل فيه أنّه كان

⁽¹⁾ أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي البكري، المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن، وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، والدار العربية للكتاب، بيروت-لبنان، 1992م، ج1، ص428-429.

⁽²⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص141.

⁽³⁾ العادل الأيوبي: هو السلطان الكبير الملك العادل سيف الدّين أبوبكر محمّد بن الأمير نجم الدّين أيّوب الدويني التكريتي البعلبكي الكردي (538-615هـ/1143-1218م)، كان أصغر من أخيه صلاح الدّين بعامين، نشأ في خدمة الملك نورالدين محمود بن زنكي، وعرف بالعدل والشجاعة، والحنكة العسكرية والسياسية، حكم مصر، ثمّ حلب، ثمّ الكرك وحرّان بعدها، وخلف أخاه صلاح الدّين في حكم الحجاز، ومصر، والشّام، واليمن، وأغلب الجزيرة، وديار بكر، وأرمينية، أنظر: الذّهبي، سير، ج22، ص115-120.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص141.

⁽⁵⁾ ابن جهير: هو الوزير الأكمل، فخر الدّين أبونصر مؤيد الدّين، محمّد بن محمّد بن جهير التّعلبي (399-482هـ/1008-1089م)، كان ناظر ديوان حلب، ثمّ وزيراً لصاحب ميّافارقين، ثمّ وزيراً للقائم في 454هـ/1062م، وبقي وزيراً إلى أن وزر للمقتدي سنتين، ثمّ عزله،

وفي 476هـ/1083م إستدعاه السلطان السلجوقي ملكشاه، وعيّنه نائباً على ديار بكر، فغزا آمد، وميافارقين، وضمّهما إلى ولايته، وكان من أهل الجود، والفضل، والهيبة، والسياسة، ومات وهو أمير على الموصل، أنظر: الذّهبي، سير، ج18، ص608-609.

⁽⁶⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص154.

عفيًا، ووزير المقتدر علي بن عيسى آل الجراح، ووُجد عدد من الوزراء كانوا فاسدين ولكنهم بكرمهم غطّوا على مثالبهم، وعلى رأس هؤلاء ابن الفرات⁽¹⁾.

ولقد أدى الإستهزاء باختيار أصحاب الكفاءة في التعيين في المناصب إلى إستخفاف العامة بالدولة، وصار الكلّ يتدخّل في تعيين الوزراء من خدم، وحاشية، ونساء، فتقلّدها بعضهم مرّتين أو ثلاث، ولم يكن الصّالح من الوزراء يبقى لمُدّة طويلة لأنّ الأمر لا يتوقّف على كفاءته بل على مدى رضى أمّ الخليفة، أو قهرماناتها، وخدم الدّار، والجواري، والقوّاد الذين لاهمّ لهم سوى الحصول على الأموال بأيّة طريقة⁽²⁾.

ولقد تعدّى ضعف الخلفاء في العصر العباسي الثّاني إلى أن صاروا يمنحون أقاليم الأطراف لقادتهم الأتراك مقابل مبالغ معيّنة يدفعونها للخلافة، وهذا كان سببًا في إستيلاء العناصر الأخرى كالعرب والخراسانيين، فانهى إحترام الخليفة بعد أن صار ألعوبة في أيدي الأتراك، وخسر ولاء العرب، وغدت الخلافة رمزًا دينيًّا لا أكثر، فاستقلّ ولاة الأقاليم إستقلالًا شبه تام، وصار للخليفة ذكر الإسم في الخطبة، وإرسال بعض الأموال إليه، وهو ما أنقص إيرادات الدولة⁽³⁾.

ح) المؤامرات وتصفيّة الحسابات:

وما أكثرها في دولة ذات جهاز إداري ضخم، ومنتشعب يضمّ طوائف مختلفة متعدّدة المشارب، والولاءات، وكانت المصادر ونكبات الوزراء من الممارسات التأمريّة بسبب التّحريض مثلما حدث لما قبض المتوكّل على سليمان بن وهب باعتباره من أتباع إيتاخ، وسلّمه إلى عبيد الله بن يحيى بن خاقان، ولما دخل إسحاق بن إبراهيم بن مصعب سرّ من رأى لتدعيم جيش الحضرة ضدّ أتباع إيتاخ، إعتقل سليمان بن وهب لضغينة سابقة من أيّام المعتصم، فاعتقله، وألبسه جبّة صوف، وقيده بالأتقال، وحبسه في الكنيف، وأغلق عليه خمسة أبواب فكان لا يعرف الليل ولا النهار لمُدّة عشرين يوم، ولا يفتح عليه الباب إلّا لإدخال الطّعام والشراب، وكان يأنس بالحشرات، ويتمنّى الموت ممّا هوّ فيه، ومع ذلك حافظ على صلّاته في الكنيف ولازم الدّعاء، حتّى أخرجه الحراس إلى المتوكّل⁽⁴⁾، وسبب إطلاق سراحه أنّ المتوكّل وبّخ إسحاق بن إبراهيم بسبب أنّه لم يعدّبه، ولم يستخرج ماله بل تركه في الأسر، وقال

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص155.

⁽²⁾ محمّد العيدروس، التّاريخ السّياسي والحضاري للدولة العباسيّة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010م، ص199.

⁽³⁾ حيدرمراد، الأفشين محمّد بن أبي السّاج (ت288هـ/901م) ودوره السّياسي والعسكري في العصر العباسي الثّاني، مجلّة جامعة كربلاء العلميّة، المجلّد العاشر، العدد الرّابع، أنساني، 2012م، ص162.

⁽⁴⁾ التنوخي، الفرج، ج1، ص208-210.

لأمير المؤمنين: "أنا صاحب سيف؛ ولا أعلم المناظرة على الأموال ووجوهها، ولو قرّر أمره على شيء لطالبت به" (1).

فأمر المتوكّل بأن يعقد مجلس للمناظرة في مجلس الأمير إسحاق، وإلزامه بمال يدفعه بإقرار بخطّ يده، وانعقد المجلس، وفيه موسى بن عبد الملك، صاحب ديوان الخراج، والحسن بن مخلّد (2) صاحب ديوان الضياع، وأحمد بن إسرائيل الكاتب، وأبو نوح عيسى بن إبراهيم، كاتب الفتح بن خاقان، وداود بن الجراح صاحب الزمام، وأجلس ابن وهب في آخر المجلس، وشمته إسحاق بأفدع شتم، وتوّعه بالتعذيب، فتحجّج ابن وهب بأنّ الأموال خاصّته أخذها ابن الزيات حينما نكبه، ثمّ بادره الحسن بن مخلّد بقوله: "... لقد أخذت من الناس أضعاف ما أخذت، وعادت يدك إلى كتبة إيتاخ، فأخذت ضياع السلطان واقتطعتها لنفسك، وحزتها سرقة إليك، وأنت تغلّها ألفي ألف درهم، وتزيتا بزيت الوزراء، وقد بقيت عليك من تلك المصادرة جملة لم تؤدّها، وأخذت الجماعة تّواجهه بكلّ قبيح، إلّا موسى بن عبد الملك الذي كان ساكناً لصداقة كانت بينهما" (3).

ثمّ استأذن موسى بن عبد الملك من إسحاق فاختلى بإبن وهب مدّة، وأشار عليه أن يكتب بخطّه أنه يدفع عشرة ملايين درهم، يؤدّيها في عشرة أشهر، عند إنقضاء كلّ شهر مليون درهم، وأشار بعدها موسى بن عبد الملك على إسحاق بن إبراهيم أن يعود سليمان بن وهب إلى سالف حاله، من ترف العيش كي يقدر على جمع المال المقرّر عليه، فقال: "... يا سيدي هذا رجل قد صار عليه للسلطان -أعزّه الله- مال، وسيله أن يرقّه، وتحرس نفسه، ويُنقل من هذه الحال، ويغيّر زيّه، ويُرَدّ جاهه، بإنزاله داراً كبيرة، وإخدامه بفرش وآلة حسنة، وإخدامه خداماً بين يديه، ويُمكّن من لقاء من يؤثّر لقاءه من معامليه، ومن يحبّ لقاءه من أهله، وولده، وحاشيته، ليجدّ في حمل المال الحالّ عليه، قبل محلّه، ونعينه نحن، ويبيع أملاكه، ويرتجع ودائعهم ممّن هيّ عنده" (4).

(1) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص210-211.

(2) الحسن بن مخلّد: هو الوزير الأكمل، أبو محمد البغدادي (209-271هـ/824-884م)، الكاتب، عرف بحسن الرأي، والتدبير، والبلاغة والفصاحة، وكان ظلوماً أيضاً، ووزر للمعتمد مرتين فصادره، وفي المرّة الثالثة لبث خمسة أعوام، ثمّ هرب إلى مصر قبل أن يتمكن منه، فأُسند إليه ابن طولون نظارة الأقاليم، وتعهّد له بأن يضمن له نمواً في أمواله بمقدار مليون دينار مع العدل، فحسده العمّال، وحرّضوا عليه ابن طولون، وذكروا بأنّه جاسوس للموقّ، فسجنه بأنطاكية، وأمر عامله عليها بتعذيبه، فمات تحت التعذيب، وكان أول أمره كاتباً للموقّ وكان آية في الحساب، حتّى قيل أنّ ما لا يعرفه الحسن بن مخلّد لا يوجد في الدنيا، وكان مترقفاً في هيئة سلطان كبير، أنظر: الذهبي، سير، ج13، ص7-8.

(3) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص212.

(4) نفسه، ج1، ص213-214.

ثم قام إسحاق فاعتذر لسليمان بن وهب، وذكر أنه عبد مأمور، وأنه فعل ذلك تظاهراً أمام مجلس المناظرة حتى لا يتهم بالتراخي من طرف منافسيه لدى الخليفة⁽¹⁾.

كما أرسل المتوكل الحسين بن إسماعيل إلى فارس مكان عمّه محمد بن إبراهيم، وأمره أن يعذبه حتى يستخرج ما عنده من أموال، فعذبه حتى مات⁽²⁾، وأرسل علي بن عيسى كاتب إسحاق بن إبراهيم إلى طساسيج⁽³⁾ سواد سامراء، وولاه ديوان الخراج الرئيسي، ثم أقاله بعد شهرين، وولى أحمد بن محمد بن مدبر مكانه، واستصفي أموال ابنه الحسين واسماعيل، واعتقل أحمد بن محمد بن مدبر عماله على طساسيج السواد، فصالحهم على أموال عظيمة⁽⁴⁾.

وضمن موسى بن عبد الملك بمليون دينار للمتوكل يأخذها من مصادرة نجاح بن سلمة الكاتب، وعذبه حتى الموت، وبعد موته صادر كل ضياعه ودوره وأمواله في ذي القعدة 246هـ، وكان معه في التعذيب نجاح صاحب ديوان الضياع الحسن بن مخلد⁽⁵⁾.

وفي فترتي حكم المعتضد والمكتفي وضع الكاتب القاسم بن عبيد الله⁽⁶⁾ جاسوساً على كاتب المكتفي الحسين بن عمرو النصراني حتى إكتشف أنه على علاقة بمغنية ويلازمها مع ابنه، فدخل عليه القاسم في الفتنة بين الأب وابن، وأحسن إلى ابنه، فصار يأتيه بأخبار أبيه، فجاء ابنه يوماً وأخبره بأنه ضمن القاسم وأسبابه بمال عظيم من أجل الحصول على الوزارة من طرف المكتفي، وأنه تقرّر الأمر مع الخليفة أن يستوزر إبراهيم بن حمدان الشيرازي كاتب الحسين بن عمرو، على ما كان ينظر إليه المكتفي، وئلبسه السواد، ويخاطب بالوزارة لأنه لم يرغب هو في الإسلام، ولم يجرأ أن يستوزر ذمي، وأن تكون الدواوين، والأموال كلها إليه، ويؤمر الوزير أن يصدر عن أمره، ولا يصل إلا في أيام المواكب، والمجالس

¹التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص214.

²اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص451.

³الطسوج: لفظ فارسي دخيل، جمعه: طساسيج، والطسوج منطقة أو ناحية أو إقليم عند أهل الأهواز، وبلاد فارس، ويقابلها الأجناد عند أهل الشام، والكورة عند أهل العراق، ولكن الطسوج أقل مساحة من الكورة، والرسنق يتكون من عدة طساسيج، أنظر: الخطيب، معجم، ص306.

⁴اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص452.

⁵نفسه، ج2، ص456-457.

⁶هو القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب بن سعيد الحارثي الوزير، خلف والده في وزارة المعتضد في 288هـ/900م، وأظهر كفاءة مميزة، وقام بأعباء الخلافة بعد أن مات المعتضد في 289هـ/901م، وعقد البيعة للمكتفي، وعرف بالظلم والجبروت، وكانت مداخيله من أملاكه في العام سبعمائة ألف دينار، وارتفعت مكانته بخدمته للمكتفي، وكان سقاًحاً، قتل طائفة، ولمّا مات شمت الناس بموته، ويقال أنه زنديق، وأورد المصنّف عن الصّولي قصصاً في إستخفافه بالدين، ولذلك قال عنه لا رحمه الله، مات سنّه ثلاثة وثلاثون سنة في ذي القعدة 291هـ/903م، أنظر: الذهبي، سير، ج14، ص18-20.

الحافلة للعرض فقط، ولبس السواد، والسيف، والمنطقة، وأن فارس داية المكثفي هي من قرّرت ذلك مع الخليفة الذي وعدهم بيوم معيّن ليقبض على القاسم، وأتباعه، ويسلمهم إلى الحسين بن عمرو، وشاور القاسم في ذلك ابن الفرات⁽¹⁾.

ولقد تعرّض الوزير علي بن عيسى بن الجراح إلى كثير من النكبات والمحن ليس بسبب قلة الكفاءة أو التواطؤ مع أعداء الدولة، أو خيانة مالية، بل لأنّ إصلاحاته لم تعجب حاشية الخليفة، وغيرهم من المنتفعين بأموال الدولة، وناهبي خزينة بيت المال، والذين أعماهم الطمع، والحسد، والغش، والخداع، فاصطدم بهم في كثير من الأوقات وخلال فترة عمله سواء بالدواوين أو بالوزارة⁽²⁾.

ولم يكتف ابن الفرات بنفي علي بن الجراح إلى مكّة، بل أمر عاملها بنفيه إلى اليمن بعد أن قام بالعديد من الأعمال الخيرية بمكّة فذاع صيته بين الناس، وازدادت شعبيته، ممّا أثار مخاوف ابن الفرات تجاهه⁽³⁾، وما يُظهر ثقة المقتدر في علي بن الجراح أنّه لما أعفاه من الوزارة في سنة 304هـ/916م لم يتعرّض له بالمصادرة، ولم يتعرّض له بالأذي في بدنه، أو أمواله، أو ضياعه لاهو ولا أهله، وذلك لمعرفة المقتدر بمقدار أمانته، وعقته⁽⁴⁾.

كما لم يسلم الوزير علي بن عيسى من النكبات حتّى وهو خارج العمل الرسمي، وكان يؤخذ برأيه ويستشار من قبل الوزراء، فأراد أن يتخلّص منه الحسين بن القاسم⁽⁵⁾ في 319هـ/931م، وحاول نفيه مع أخيه عبد الرحمن، ولكنّ تدخل مؤنس المظفر منعه من الإساءة إليهما، ولو أنّ الحسن بن القاسم عاد وصادر علي بن عيسى بمائتي ألف دينار وهو مقيم بمسقط رأسه في منفاه الإختياري بعد أن غادر مؤنس بغداد⁽⁶⁾.

ومن القصص أنّ نديم أبي علي بن مقلّة الأخفش، شكّا إليه إفلاسه، فنصححه أن يكلم الوزير علي بن عيسى الجراح، وطلب منه أن يُجري عليه الرزق في جملة الفقهاء، فانتهره علي بن عيسى إنتهازاً شديداً، وأجابه

¹ التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج3، ص213.

² الزيديين، الوزير، ص102.

³ نفسه، ص103.

⁴ نفسه، ص103.

⁵ الحسين بن القاسم: هو عميد الدولة الوزير الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب، من أسرة ذات تقاليد في الوزارة، تولّى الوزارة في 320هـ لمدة سبعة أشهر، ثمّ نفّي إلى الرقة، ثمّ حيكت مؤامرة ضدّه فحوّاه أنّه إدعى الألوهية، وأفتى العلماء بإباحة دمه، فأرسل إلى الرقة من ضرب عنقه، وحمل رأسه إلى بغداد في خلافة الراضي، ووزارة أبي علي بن مقلّة في 322هـ، أنظر: الصفدي، الوافي بالوقيات، ج13، ص19.

⁶ الزيديين، الوزير، ص107.

جوابًا غليظًا، وكان ذلك في مجلس حافل، فشقّ الأمر على ابن مقلة، وقام من مجلسه، وحلف أن ينتقم من علي بن عيسى، أما الأخفش فاعتّم وإنتهى به الحال إلى أكل الشلجم النيء، وقيل إنّه مات بنوبة قلبية في شعبان 315هـ⁽¹⁾.

ومن الذين تفتنوا في حبك المؤامرات والدسائس أبو العباس وأبو الحسن من آل الفرات، والذان كانا لا يتوانيان في الانتقام من موظف أو عامل لا يقدم لهما خدمات، أو يكتشف تلاعباتهما بأموال الدولة، فتسببًا في تحريض عبيد الله بن سليمان على النهيكي عامل بادوريتا- وكان مقرّبًا منه- لأنّه تعفّف عن مخالطتهما والتزلف لهما باعتبار أنّهما كانا وقتها قد خرجا من السجن لتورطهما في نهب أموال الدولة، ومع ذلك تقلّدا ديواني: الخراج، والضّياع كلّ على حدة، وسعيا بالنهيكي لدى الوزير عبيد الله بن سليمان حتّى أقاما عليه الحجّة، وأخذوا توقيعيه بدفع ثلاثة عشر ألف دينار، وهو مبلغ كبير بالنسبة إليه، لتعفّفه عن الحرام⁽²⁾.

وبلغ الخوف بالموظفين من المؤامرات، والانتقام، وتصفيّة الحسابات إلى حدّ تجنّب مصادرة الموظفين إذا ما هدّوهم، ولنا مثال في جعفر بن الفرات حينما ناظر العامل محمّد بن سيف - بعد أن أقاله من ولاية بادوريتا لأنّه إكتشفت ثغرات ماليّة في عمله- نجده قد صرفه إلى منزله، وأعفاه من ردّ المال بعد أن هدّده بالتأمر عليه والقيام بنكبته قريبًا، وأنّه سيردّ عدد الصفحات التي صفعه إيّاها وعددها ثلاث عشر صفحة⁽³⁾.

ولقد كان الكاتب دائمًا مرشّحًا لمنصب الوزير، لذلك كان الوزراء ألدّ أعدائهم، ولاسيّما أنّ الكتاب كانوا أصحاب ثقافة واسعة في الأدب، والدّين، والتاريخ، وعلوم اللغة، ولهم إحتكاك مباشر بمختلف فئات المجتمع، وهذا ما ساعدهم على الإحاطة بكامل أحواله، وتقاليده⁽⁴⁾.

2) أسباب إقتصادية:

أ) تمتّع الجهاز السياسي للدولة العباسية على نمط تسيير قائم على الوفرة الماليّة:

⁽¹⁾ أبي الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم الصّابي، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فزاح، مكتبة الأعيان، د.ت.د.م.ن، ص65-66.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص24-26.

⁽³⁾ نفسه، ج8، ص60.

⁽⁴⁾ هدى محمّد تونسي، كتاب بغداد في العصر العباسي الأوّل (146-232هـ)، مقال منشور في مجلّة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والثلاثون، الجزء الأوّل، ص295.

لقد كانت الدولة العباسية وفق ما تقتضيه سنن الكون، وحياة الدولة بسيطة في تركيبها الإداري، ومعاملاتها السياسية، وفي نهجها تجاه رعايا الدولة، فكانت ميزانيتها ومداخيلها متوازنة لأن الجباية آمنة، ومن يقوم بتسيير الدولة ماليًا من مؤسسيها أو من أنصارهم، ولكن موظفي الدولة وأصحابها من الأسرة الحاكمة، ما يلبثوا أن يأخذهم الترف نتيجة كثرة مداخيل الدولة وزيادتها عن الحاجة، وينتج عن ذلك إدمان التوسع في النفقة، وقد لا تفي بها أموال الدولة في أوقات الأزمات⁽¹⁾.

ولقد وصف صاحب كتاب رسوم دار الخلافة، الحياة اليومية المكلفة جدًا في قصر الخليفة: "...فدار الخلافة كانت على أضعاف ماهي عليه في زمانه -أي عظمة الإتساع-، وكانت متصلة بالخير والثريا، ومسافة ما بينهما بعيدة، وإنما انفصلا عنها، وطال مداهما منها، بما أتى عليه الحريق والهدم من الدور والمنازل والبنيان والعمران في الفتنة عند خلع المقتدر صلوات الله عليه، وعودته، والقبض على القاهر بالله، وقتل أبي الهيجاء بن

حمدان، وما بعدها من الفتن، وكان فيها مزارع وأكرة وعوامل، وهذه المرافق تابعة لها، إضافة إلى أربعمائة حمام، وفي أيام المكتفي (صلوات الله عليه) أقام بها عشرين ألف غلام دارية من الملزمين بحماية الخليفة ودار الخلافة، وعشرة آلاف خادم من صقالبة وسود، وفي أيام المقتدر كان فيها أحد عشر ألف خادم منهم سبعة آلاف أسود، وأربعة آلاف صقلبي، وأربعة آلاف امرأة بين حرة ومملوكة، وألوف من الغلمان الحجريّة، وكانت التوبة من المكلفين بحراسة دار الخلافة خمسة آلاف رجل من الرجال المصافيّة، ومن الحراس أربعمائة رجل، كما كان من الفراشين ثمانمئة فرد، وكانت شحنة البلد صاحب المعونة⁽²⁾ أربعة عشر ألف فارس وراجل"⁽³⁾.

إضافة إلى النفقات البروتوكوليّة كالألبيسة الخاصّة بالخلفاء، ومن كثرة إقبالهم على إقتناء الألبسة تمّ توظيف موظف خاص بها سميّ بصاحب الكسوة، وكانت تنحصر مهمته في إخراج وتسجيل الوارد من إالى قصور الخلفاء من الثياب⁽⁴⁾، صحيح أنّ لباس الخلفاء كان الأسود دائمًا، ولكن هذا في المجالس الرّسميّة فقط

¹ ابن خلدون، مقدّمة، ص470.

² صاحب المعونة: هو موظف من موظفي البلاط في العصر العباسي الأخير، ارتبطت مهمته بالنظر في شؤون العامة، أنظر: الخطيب، معجم، ص284.

³ الصّابي، رسوم، ص7-8.

⁴ عبد العزيز حميد، ملابس الخلفاء في الآثار الإسلامية، مقال منشور في مجلّة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد الثلاثون، 1401هـ/1981م، ص323.

كشعار للدولة العباسية، ولكن في مجالسهم الخاصة، ودورهم كانوا يلبسون ثياب متنوعة الألوان، بما فيها الملابس الحريرية⁽¹⁾، وصار رجال الدولة في العصر العباسي ومن جرى مجراهم من الخاصة يتخذون ألبسة لمجالس الأُنس والشّراب يسمونها ثياب المنادمة، وهي أثواب مصبوعة بألوان زاهية، إضافة إلى مغاللتهم في التطيب والتخضّب، وعدوهم من علامات النبالة⁽²⁾.

كما أصبح موضوع اللباس في العصر العباسي أكثر تعقيداً، وصار لكلّ فئة من موظفي البلاط لباس خاص بهم، فكان للكاتب زيّ خاص عرفوا به، وكان رجال الدولة العباسية من الموظفين يتقاضون فضلاً عن رواتبهم مخصّصات إضافية تشتمل على أنواع من اللباس⁽³⁾.

ولقد سيطر العباسيون في أقوى أيّامهم على أراض تتمتع بموارد إقتصادية ضخمة وهو ما أدى إلى تضخّم العوائد الجبائية؛ فالإمتداد الجغرافي للدولة التي أقامها الخلفاء العباسيون في العصر الأول سيطرت على رقعة جغرافية واسعة إمتدّت من أواسط آسيا إلى الأندلس، وهو إمتداد طبيعي إحتوى على شريان الإقتصاد في العالم القديم من خلال الثروات الزراعيّة والتعدينيّة الضخمة، والسيطرة على الموانئ الهامة وشبكات طرق القوافل، والأسواق الضخمة⁽⁴⁾، إضافة إلى جواهر الأكَاسرة والتي انتقلت من الأمويين إلى الأسرة العباسية، وبقيت في خزانة الدولة كمصدر للثروة إلى عهد المقتدر الذي أخذ يفرّقها على حاشيته وبخاصة من النساء، وكان في خزائنه من الجواهر ما لا عين رأت ولا أذن سمعت كما يقال، ووقع المقتدر في الأموال والجواهر "كاللص المغير"، فأتلّفها كلّها بالترفيق والإهداء⁽⁵⁾، وكانت الدولة العباسية تتوفّر على مناجم الأحجار الثمينة مثل حجر الزمرد وكان يتواجد بمصر، والهند فقط، وكان مطلوباً من كلّ حكام تلك الفترة، ولم يقل سعر القطعة منه - وقتها - عن عشرة دنانير⁽⁶⁾.

كما أنّ إتساع الدولة الإسلامية وإرتقائها في المدنيّة أدّى إلى نشوء تجارة عالميّة واسعة سيطر عليها مبكراً الذميون، ليعود المسلمين بعدها فيتفوقون عليهم في ميدان التجارة الدوليّة، وأصبحت مرافئ بغداد، والبصرة، وسيراف، والإسكندرية مراكز نشيطة للتجاريتين البريّة والبحريّة⁽⁷⁾، وبلغت التجارة الإسلامية شأنًا

⁽¹⁾ نفسه، ص 334.

⁽²⁾ زيدان، التمذّن، ج 5، ص 94.

⁽³⁾ محل وجمعة، كتاب، ص 106.

⁽⁴⁾ موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري (8-11م)، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة المغرب، الطبعة الثالثة 1990م، ص 18.

⁽⁵⁾ الكبيسي، عصر المقتدر، ص 50-51.

⁽⁶⁾ مجهول، الإستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافيّة العامّة - آفاق عربيّة، بغداد - العراق، ودار النشر المغربيّة، طبعة خاصّة بالمشرق، 1981م، ص 86.

⁽⁷⁾ حتّي، العرب، ص 136-137.

عظيمًا في العصر العباسي لأنّ إنشاء عاصمة جديدة -وهي بغداد- نقل "فعايليات" التجارة الدوليّة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي، وهذا ما أدى إلى إستعادة المنطقة لازدهارها الذي كان في عهد ما قبل الفتح الإسلامي، فازدهرت المراكز والموانئ القديمة، والجديدة على ضفتيه⁽¹⁾، ولقد بلغ من نفوذ الخليفة العباسي أنّ تجار العراق كانوا يحظون بمكانة عالية لدى حكام الصين بسبب العلاقات التجارية الواسعة معهم، وكانت الخطبة والدعاء في صلاة العيدين تتم للخليفة العباسي، وكانت السفن التجارية تنطلق عبر مينائين؛ وهما: سيراف، والبصرة إلى أغلب موانئ المحيط الهندي وبحر الصين⁽²⁾، ولقد كانت البصرة وحدها عصب الحياة التجارية في العراق، ومنفدًا بحريًا هامًا، ولهذا جعل العباسيون البصرة عاصمة لإقليم شرق الجزيرة العربية أي عمان، واليمامة، والبحرين، كما تمّ حفر قناة بين دجلة والفرات لتربط بغداد بالشام، والجزيرة، وآسيا الصغرى فضلًا عن الإتصال الميسور ببلاد فارس⁽³⁾.

وكانت تجارة المسلمين بارزة بشكل واضح في القرن 4هـ/10م في أواسط روسيا الحالية شمالًا، ومع الصين، وإندونيسيا الحالية، وكانت تجارتهم على شواطئ بحر قزوين⁽⁴⁾ نشيطة جدًا لقربها من الأوساط الفارسية، ومدن سمرقند⁽⁵⁾، وبخارى⁽⁶⁾، والعامرة، وغيرها من المدن الداخلية الأهلة بالسكّان أكثر من شواطئ البحر الأسود والبحر المتوسط⁽⁷⁾، وكان التجار المسلمون يحملون التمور، والسكّر، والقطن، والمنسوجات الصوفية، والأدوات الفولاذية، والأواني الزجاجية ثمّ يعودون مُرفقين

⁽¹⁾ قمر، دور، ص 21-22.

⁽²⁾ شوقي ضيف، الرحلات، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1987م، ص 31.

⁽³⁾ قمر، دور، ص 68.

⁽⁴⁾ قزوين: وهي مدينة محصنة، خصبة، غنيّة بمياه الأمطار والمياه الجوفية، وتعتبر ثغر بلاد الجبل تجاه بلاد الديلم، وتتصل برًا بالرّي، وطالقان، وأبهر، وهي في سفح جبل كثيرة البساتين، ومزارع الكروم، أنظر: عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر صاحب حماه أبو الفداء، تقويم البلدان، تصحيح ومراجعة: ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1840م، ص 318-319.

⁽⁵⁾ سمرقند: وهي مدينة تقع حاليًا في جمهورية أوزبكستان، وكانت تسمى قبل الفتح الإسلامي في 93هـ/712م "أفراسياب" أو "ماراكندا"، وكانت تقع وسط عدد كبير من الواحات الغنيّة بالمياه، كما كانت تعبرها القوافل التجارية، كما عرفت بصناعة وتصدير الورق، ولكنّ المغول محوها من الوجود في 616هـ/1219م، ثمّ أعيد بناء المدينة في 771هـ/1369م، أنظر: سوردال، معجم، ص 511.

⁽⁶⁾ بخارى: وهي من المدن الهامة في ما وراء النهر، تقع على نهر جيحون في أرض مستوية كثيرة البساتين والعمارة، أنظر: أبو الفداء، تقويم البلدان،

ص 488-489.

⁽⁷⁾ حتى، العرب، ص 137.

بأمتعة كثيرة من التوابل، والكافور، والحرير من أقاصي آسيا، والعاج، والأخشاب الممتازة، والعبيد الزنوج من إفريقيا⁽¹⁾.

ولقد كانت البصرة عصب الدولة العباسية فهي معقل التجار والذين تمتد تجارتهم شرقاً إلى الهند والصين، وغرباً إلى أقصى بلاد المغرب، وجنوباً إلى الحبشة، وكانت تحمل إليها كل البضائع المعروفة وغير المعروفة، وصارت مقصد الناس للإقامة، وبنوا فيها القصور والحدائق، وكان مينائها مركزاً لرسو مئات السفن التجارية يومياً، ولا عجب أن تكون جباية الدولة من أصغر تاجر فيها مائة ألف دينار في العام⁽²⁾، وبلغ عدد سكانها

في القرن الثالث الهجري ما يقارب مليوني ساكن، فضلاً عن العمران الكثيف بين بغداد والكوفة، والمسمى بأرض السواد⁽³⁾.

ومن المهم أن نلاحظ أنّ الإقتصاد في العالم الإسلامي في العصر العباسي كان مخالفاً لتعاليم الإسلام في نواحي متعددة، وذلك لأنه إتخذ صبغة عالمية من ناحية الحركة التجارية، كما أنه ورث قلب التجارة العالمية وقتها، وتكونت رأسمالية خاصة تغلب المصلحة الخاصة على الصالح العام⁽⁴⁾.

كما أنه لم يكن في التشريع الإسلامي ما يحول دون أهل الذمة، وممارستهم للأنشطة الإقتصادية، وإهتموا بالأنشطة التي تحقق الأرباح الوفيرة، فكان معظم الصيارفة والجهاذة في الشام من اليهود، والأطباء، والكتبة من النصارى، وكان رئيسهم ببغداد طبيب الخليفة، وكذلك رؤساء اليهود وجهاذتهم، وكان أصغر دافعي الضرائب هم اليهود الخياطون، والصبّاغون، والأساكفة، والخزازون⁽⁵⁾.

وخلال زيارته لبلاد الروم قال ابن حوقل أنّ إرتفاعها أقل من نصف جبايات المغرب بكثير رغم كثرة القوانين المنظمة لذلك، والمرافق المتوفرة مقارنة بالمغرب، ومن أعظم جباياتهم ضريبة تؤخذ من مدينة أطرينده على مايرد من بلاد الإسلام، ومن أنطاليا على ما يرد من سواحل الشام⁽⁶⁾، وهذه الدولة كانت أعظم كيان سياسي منافس للدولة العباسية، وبالمقارنة نجد أنّ أراضي دجلة، والفرات، والنيل - التابعة

⁽¹⁾ نفسه، ص 137-138.

⁽²⁾ زيدان، التمذّن، ج 2، ص 170.

⁽³⁾ زيدان، التمذّن، ج 2، ص 176.

⁽⁴⁾ مزريان، آراء، ص 110-111.

⁽⁵⁾ آدم ميتز، الحضارة، ص 86-87.

⁽⁶⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، مطبعة بريل، ليدن، الطبعة الثانية، 1938م، ص 197.

للعباسيين على فترات متقطعة - تميّزت بترية خصبة ذات ري دائم، وكان الفلاحون فيها يمتلكون تقاليد راسخة في النشاط الزراعي، أما بلاد الأرمن والقوقاز، فكانت غنيّة بالثروات المنجميّة، في حين سيطرت دولة الخلافة على الطرق المؤدّية إلى المناجم الكبرى للذهب في تلك الفترة: إفريقيا الجنوبيّة الشرقيّة، وآسيا الوسطى، إضافة إلى تواجد مراكز حضاريّة كبرى ذات موروث عريق في الصناعات، والحرف في بلدان شكّلت قلب الخلافة العباسيّة في مصر، والعراق، والجزيرة، وبلاد الشام، وإيران⁽¹⁾، حيث كانت المدن في العصر الإسلامي الوسيط هيّ مركز الثروة، وفيها عاش الناس حياة مترفة بجوار الخليفة، ورجال دولته ينالون جوائزهم، وهداياهم، وخلعهم، ويبيعهم التجار السلع، والمجوهرات، والأقمشة، ويجتمع فيها عليّة القوم من الشعراء، والعلماء، والمغنون، والندماء يتعيّشون بما وجود به الخليفة، أو الأمراء، أو رجال دولته⁽²⁾.

وكانت المدن الكبيرة داخل الأراضي العباسيّة مراكز للصناعة تنتج السلع الغذائيّة للسوق المحليّة، والمنسوجات، والأشغال المعدنيّة، والفخّار، والمصنوعات الجلديّة، والأطعمة المصنّعة، والسلع ذات الجودة العاليّة، كالمنسوجات الرافية المعدّة للتصدير، ولقد أصبحت تجارة العبور أهم بين أوروبا، والشرق الآسيوي بعد ازدهار حياة المدن في أوروبا ابتداء من القرن 11م، وعليه لم تعد المنتجات ذات المنشأ المحليّ مهمّة في عمليّة الإنتاج للبلدان الإسلاميّة⁽³⁾.

ولنا في كتابات الرخالة والجغرافيين الذين عاصروا مراحل عمر الدولة العباسيّة الشيء الوفير حول ثروة الأرض العباسيّة وكونها مورد ضريبي ضخم للغاية، فأرمينية التي كانت تتبع الدولة العباسيّة كثيرة الخصب والخير والفواكه الحسنة اللون والطعم⁽⁴⁾، وأرض الجزيرة لها ضياع ورساتيق ممتدّة⁽⁵⁾، وكانت إقليمًا خصبًا كثير الجبايات، ولكن أحواله تغيّرت وتدهورت في القرن الرابع الهجري⁽⁶⁾، والجزيرة كثيرة الفواكه، والمياه، والبساتين، والمزارع، والمنتزهات، وغلات الحبوب والقمح والشعير والكروم الرائعة وبخاصّة حول نصيبين⁽⁷⁾، مع كثرة المواشي وغزارة في الإنتاج الحيواني، كانت نصيبين معروفة بكثرة الثمار، ورخص

¹لومبار، الإسلام، ص19.

²زيدان، التمدّن، ج2، ص165-166.

³حوراني، تاريخ، ص157.

⁴سراج الدّين ابن الوردی، خريدة، ص109.

⁵نفسه، ص112.

⁶ابن حوقل، صورة الأرض، ص209-210.

⁷نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام، وفي قراها على ما يُقال أربعون ألف بستان، وبينها وبين الموصل مسافة ستّة أيّام، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص288.

الأسعار، وكان يتم تضمينها سنويًا بمائة ألف دينار إلى 330هـ/941م حينما غزاها الحمدانيون، وطردها منها أغلب أهلها إلى بلاد الروم⁽¹⁾.

أما الموصل فلقد تمّ إستصلاح أراضيها، وتعمير أريافها من طرف الحمدانيين الذين غرسوا فيها أشجار الكروم، والفواكه والتخيل والخضر، وبالموصل مسكن سلطان الجزيرة، ودواوينها، ومجتمبي أعمالها وارتفاعها، ولها أقاليم ورساتيق، ومدن كثيرة مضافة إليها، وإرتفاع، وجبايات زادت على ما كانت عليه ثمّ إستولى الحمدانيون على كثير من أراضيها، وأعمالها، وجباياتها أضعاف مالنصبيين⁽²⁾، وكانت مع بقية إقليم الجزيرة من المناطق الغنيّة بمواردها الزراعيّة في العصر العباسي بشكل خاص لما تحويه من مساحات زراعيّة واسعة ومنتجات مختلفة ومنها ما يسقى بالأمطار والأخرى بالآلات المعروفة في ذلك الوقت، وتزرع فيها محاصيل زراعيّة مختلفة مثل الحنطة والشعير والذرة والقطن، وقصب السكر والفواكه، والخضراوات بأنواعها، وغالبًا ما كانت الموصل تنقذ العاصمة بغداد أثناء الأزمات السياسيّة والإقتصاديّة، وتبيّن لنا من خلال دراسة قوائم الخراج أنّ نسبة جباية هذه المنطقة عاليّة مقارنة بالمناطق الأخرى من العراق، ومن أجل الحفاظ على موارد هذه المنطقة إتخذت الدولة العباسيّة سياسة خاصّة في الحفاظ على موارد هذه المنطقة والقضاء على الحركات السياسيّة التي كان زعماءها في الغالب يسيطرون على المناطق المحيطة بالموصل، ويقومون بجباية خراجها ممّا يضعف موارد الدولة الأساسيّة⁽³⁾، وإستولى الحمدانيون على أكثر أملاك عشائرها، وصادروا ضياعهم، وشتتوهم إلى كلّ بلد، فتضائل شأنها، وللموصل

⁽¹⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص211، إكتسح الحسن بن عبد الله بن حمدان أشجارها، ودقّر أنهارها واستصفاها، وإغتصب أراضٍ فيها، وأعاد زراعتها بالحبوب، والسّمسم، والقطن، والأرز، فتضاعف عائدها، ثمّ سلّمها إلى من بقي من أهلها، على أن يكون لهم الخُمسين، وللسلطان الباقي، والحقيقة أنّ المزارع كان يأخذ أقلّ من ذلك، وأعمال نصيبين من خلال مشاهدة ابن حوقل سنة 358هـ/968م أربعة أرباع، ولكلّ ربع منها عامل، ولقد رُفِعَ متوسّط تقديرها إلى أبي تغلب الغضنفر الحمداني بالموصل فكان حاصل دخلها من حنطة، وأرز، وشعير، وحبوب عشرة آلاف كُر، وأخرج تقويم أسعارها على خمسمائة درهم للكُر، فكان المال عند التقدير المذكور خمسة ملايين درهم، وُرفِعَ لها مع الأفراد عن جواليها، ولوازمها مع الزيّادات فيها فكانت خمسة آلاف دينار، وُرفِعَ لها عن عشور أموال اللّطف وهيّ ضرائب الشّراب خمسة آلاف دينار، وُرفِعَت المستحقّات عن الغنم، والبقر، والبقول، والفواكه خمسة آلاف دينار، وما يُقبض من الطّواحين في القصب، والضياع المقبوضة، والمشتراة، وغلّات العقار المسقّفة من الخانات، والحمامات، والحوانيت، والدور ستّة عشر ألف دينار، ودارا، وطور عابدين كانتا من أعظم رساتيق المنطقة، وُرفِعَ تقدير رستاق إبنين - وهوّ مجاور لطور عابدين وكان لسيف الدولة - بألفي كُر جويًا فقُومت بمليون درهم، وُرفِعَ عصيرها، وأسقاؤها، وجماجمها، وعراضها، وطواحينها بثلاثين ألف دينار، مع أنّ هذا البلد قد خرب في وقت ابن حوقل، أنظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص213-214.

⁽²⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص215.

⁽³⁾ أحمد الجبوري، الخراج، ص2.

نواح عريضة، ورساتيق عظيمة، و كور كثيرة السكان، والقرى، والقصور، والمواشي إلى غير ذلك من الأغنام والماشية⁽¹⁾.

ومن أعمال الموصل رستاق المرج قرب نينوى⁽²⁾، وهو فسيح واسع كثير الضياع، والماشية، والكراع، وفيه مدينة تعرف بسوق الأحد، وبها سوق في هذا اليوم ناهيك عن أسواقها الأخرى يجتمع فيه المتاع، والأكرة⁽³⁾، والأكراد، وسائر التجارة، وبالقرب منها أرض حزة، ورساتيقها، وفيه مدينة كفر عزى، والتي يسكنها النصارى الميسورين، وهي مركز جذب تجاري، وفيها أسواق، وضياع، وبها خيرات رخيصة، إضافة إلى قريتي قردى وبازيدى⁽⁴⁾، وهم رستاقان عظيمان، وفيهما ضياع جليلة كل واحدة من هذه الضياع تدر ألف كز في السنة حنطة أو شعير أو حبوب قطان، إضافة إلى رساتيق سنجار⁽⁵⁾، ومعلثايا⁽⁶⁾، وغيرها، وكلها ذات غلات، وفواكه، وتجارات، ومدنها وقراها معمورة، ومرافقها، وسكانها كثيرين، ودخلها كبير⁽⁷⁾.

ولم تكن أقاليم الدولة العباسية تتمتع بالأداء الفلاحي القوي، فعلى سبيل المثال نجد أن خراج الجزيرة الفراتية

كان متقلبا بنسبة كبيرة مقارنة بالمساحة الجغرافية نتيجة الأمراض البوابية الناتجة عن الرطوبة العالية بسبب كثرة المسطحات المائية، والحركة التجارية النهرية والبرية باعتبار المنطقة مجال عبور للقوافل

¹ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 215.

² نينوى: وهي قرية النبي يونس بن متى عليه السلام من أعمال الموصل، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 339.

³ الأكرة: لقب جماعة كانت شائعة في العصر العباسي الأول، يقصد به الذين يعملون في الأرض، كالحرث، وشق الأبنية وإصلاحها، وحفر السواقي، وهم في الغالب من الموالي، وخاصة الزنج، والنبط، أنظر: الخطيب، معجم، ص 38.

⁴ قردى وبازيدى: هما قريتان قريبتان من جبل الجودي بالجزيرة، وبقرنها قرية الثمانين قرب جزيرة ابن عمر، فأما بازيدى فهي قرية في غربي الجزيرة يُضاف إليها قرى كثيرة وهي على نهر دجلة، وأما قردى فهي على الضفة الشرقية لدجلة، تنسب إليها ولاية كبيرة، وتتبعها مائتي قرية، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 321.

⁵ سنجار: مدينة في العراق، في منطقة بلاد ما بين النهرين العليا، وبالضبط في ديار ربيعة، وهي مدينة محصنة متكئة على منحدر جبلي، وذلك على طريق القوافل بين الموصل وواردي الخابور، كما أنها تشرف على منطقة زراعية خصبة، إضافة إلى كونها مركزا دينيا هاما فيه الكثير من المشاهد والخوانق، والمدارس، أنظر: سوردال، معجم، ص 513.

⁶ معلثايا: بالفتح، ثم السكون، وبالطاء المثناة، وهي بلدة صغيرة قرب جزيرة ابن عمر من نواحي الموصل، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 158.

⁷ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 217.

التجارية⁽¹⁾، وكذلك كانت تعاني من الجفاف في فترات متقطعة، وهو عامل يؤدي إلى إضعاف الأجسام وسهولة تعرّضها للأمراض، ونفوق الماشية، والنزوح نحو المدن، وتعرّض الأرياف لهجوم الحيوانات المفترسة⁽²⁾.

أما جنوباً فنجد الكوفة والتي لها نخل كثير وثمره طيب جداً⁽³⁾، حيث تمتعت بثروة ضخمة من النخيل، وأيضاً البصرة⁽⁴⁾، وكان بها سبعة آلاف مسجد وهو ما يدلّ على كثرة سكّانها، وكان يباع التمر فيها خمسمائة رطل⁽⁵⁾ بدينار، وغربها البادية، أما في شرقها شبكة من الأنهار بلغت عشرة آلاف نهر صالح للملاحة، وعلى جوانبها البساتين، وتغلب على هذه الأنهار مياه البحر بسبب المدّ والجزر⁽⁶⁾، فعلى غربها، وشرقها عشرة آلاف مجرى مائي مخصّص لشبكة الري، وتُسمّى بالسّامريّات، ولكلّ واحدة منها إسم يُنسب إلى من أمر بحفرها، أو إلى الناحية التي يصل إليها، "وعلى جانب كلّ نهر بساتين وقصور وفُرج ونزه كأنّها كلّها بستان واحد وكأنّ نخلها كلّها قد عُرس في يوم واحد... وبين عمارات البصرة وقراها آجام، وبطائح ماء معمورة...." ⁽⁷⁾.

¹ رضا بن حسين، ولاية الجزيرة: التحوّلات الاجتماعية والسياسية من بداية القرن الثاني الهجري (الثامن ميلادي) إلى نهاية حكم المعتصم (227هـ/841م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي بإشراف الدكتور راضي دغفوس، بقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السنة الجامعية: 2000/1999م، ص10.

² نفسه، ص12.

³ سراج الدين بن الورد، خريدة، ص118.

⁴ نفسه، ص160.

⁵ الرطل: هو الرطل البغدادي يساوي مائة وثلاثون درهماً، وبالوزن 303,264 غرام، أنظر: صبحي، الإيضاحات، ص175.

⁶ سراج الدين بن الورد، خريدة، ص119.

⁷ نفسه، ص160، ولقد امتدّ مرسى بغداد أميالاً، واحتوى على مئات السفن، ومن بينها الحربية، ومراكب اللّهُو، والسفن الصّينية، والأطواف

-وهي قرب يُنفخ فيها، ويُشدّ بعضها إلى بعض كهيئة السّطح- وكان يردُّ إلى أسواق المدينة الخزف، والحريز، والمسك من الصّين، وأنواع الطيب، والمعادن، والأصباغ من الهند، وأرخيل ملقة، والياقوت، واللازورد، والمنسوجات، والرقيق من أراضي التّرك في آسيا الوسطى، والعسل والشّمع، والفراء من السويد، والنرويج، وروسيا، والعاج، والتّبر، والعبيد السّود من شرق إفريقيا، ولقد أفردت لبضائع الصّين سوق خاصة بها، وكانت الأمصار تُرسل محصولاتها سواء بحرًا أو برًا في القوافل: فيرد الأرز والحبوب والكتّان من مصر، والزجاج والأدوات المعدنية والفواكه من الشّام، والقماش الحريري، والمقصب، واللؤلؤ، والأسلحة من جزيرة العرب، والحريز، والعمود، والبقول من فارس، وقام التجار العرب بتصدير المنسوجات، والجواهر، والمرابا المعدنية، والخرز الرّجاجي، والطيوب، وغير ذلك من بغداد، ومراكز التصدير الأخرى إلى أنحاء الشرق الأقصى، وأوروبا، وإفريقيا، وتشهد النقود المسكوكة التي وُجدت طائفة كبيرة منها في روسيا، وفنلندا، والسويد، وألمانيا على اتّساع نطاق تجارة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها سواء في هذه الحقبة أو الحقبة المتأخّرة في تاريخهم، وليست حكايات السندباد البحري التي هي من أمتع قصص "ألف ليلة وليلة" إلا أخبار ذات أساس واقعي لسفريات قام بها أهل التجارة من المسلمين، ولقد لعب التّجار دورًا هامًا في حياة بغداد، فكان لكلّ تجارة أو صناعة سوق خاص بها، أنظر: حتّي، العرب، ص120-121.

وتمتد أرض عراق العرب من القادسيّة إلى حلوان، ومن تكريت إلى عبادان، وكان يشق بغداد نهر دجلة، ومنه سقيها، أمّا الجانب الشرقي فيسقى بماء النهروان، وماء سامر، وهما نهران عظيمان، ونهر عيسى تجري فيه السفن من الفرات إلى بغداد⁽¹⁾، وماء دجلة من أعذب الميّه وأكثرها نفعاً، ويزداد غزارة ويعظم أمره من الموصل إلى البصرة⁽²⁾، ونهر السراة في بغداد كانت لا تركبه السفن أصلاً لكثرة الأرحيّة عليه⁽³⁾، أمّا الفرات فيمرّ من الرقة إلى عانة⁽⁴⁾ ثمّ هيت⁽⁵⁾، ويستخدم هناك للري، والإستعمال اليومي ثم يتّصل بدجلة⁽⁶⁾، وأمّا مدينة واسط - والتي يعتمد عليها كثيرًا رجال السياسة في بغداد - فكانت أعمر بلاد العراق، وعليها "معول" ولاية بغداد⁽⁷⁾.

وإشتهرت الشّام بالفواكه، حتّى أنّ تفّاحها كان يُحمل إلى الخلفاء⁽⁸⁾، إضافة إلى بلاد فارس وهي كلّها متّصلة العمائر، وإقليم الجبال فيه خمسمائة مدينة، وكثير من القرى والرساتيق، وأمّا خوزستان (الأهواز) فهي أرض سهلة معتدلة الماء والهواء، كثيرة الميّه واسعة الخير والخصب، وبها مدن كثيرة وقرى عامرة، وهيّ معروفة بالصناعات النسيجيّة⁽⁹⁾، وتكمن أهميّة إقليم الأهواز بكونه مشابه للعراق من ناحية كثرة المجاري المائية، وسهولة تضاريسه وإنبساط أرضه، فهو لا يحتوي على جبال ولا صحارى رملية، وكلّما اقتربت أراضيّه من الضفّة الشرقيّة لدجلة كانت خصبة ومشابهة لتربة نواحي البصرة⁽¹⁰⁾، أمّا إقليم عُمان فعرّف بكثرة البساتين، والفواكه، واللؤلؤ المستخرج من البحار، وهيّ متّصلة بالتجارة مع موانئ الشرق الأقصى وجزر الهند ومدنه⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ سراج الدّين بن الوردى، خريدة، ص 114.

⁽²⁾ ابن حوقل، صورة، ص 249.

⁽³⁾ سراج الدّين بن الوردى، خريدة، ص 114.

⁽⁴⁾ عانة: بلد مشهور بين الرقة وهيت من أعمال الجزيرة، مشرفة على الفرات قرب الحديثة، وبها قلعة حصينة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 72.

⁽⁵⁾ هيت: وسميت بهذا الاسم لأنّها تقع في هوة في الأرض، وهيّ بلدة على الفرات من نواحي الأنبار فوق بغداد، ذات نخل كثير، وخيرات واسعة، وهيّ مجاورة للبرية، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 220-221.

⁽⁶⁾ سراج الدّين بن الوردى، خريدة، ص 252.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 120.

⁽⁸⁾ القزويني، آثار البلاد، ص 206.

⁽⁹⁾ ابن الوردى، خريدة، ص 120.

⁽¹⁰⁾ ابن حوقل، صورة، ص 253.

⁽¹¹⁾ سراج الدّين بن الوردى، خريدة، ص 160، ولقد إمتدّ مرسى بغداد أميالاً، واحتوى على مئات السفن، ومن بينها الحربيّة، ومراكب اللّهُو، والسفن الصّينيّة، والأطواف - وهيّ قرب يُنفخ فيها، ويُشدّ بعضها إلى بعض كهيمة السّطح - وكان يردّ إلى أسواق المدينة الخزف، والحزير، والمسك من الصّين، والطيوب، و المعادن، والأصباغ من الهند، وأرخبيل ملقّة، والياقوت، واللازورد، والمنسوجات، والأرقاء من أراضي التّرك في آسيا الوسطى، والعسل والشّمع والفراء من السويد، والنرويج، وروسيا، والعاج والتّبر والعبيد السّود من شرق إفريقيا، ولقد أفردت لبضائع الصّين

ولقد عملت الدولة العباسية على تعمير الأراضي الزراعية في سواد العراق بهدف تنمية الموارد المالية، وذلك من خلال الاعتماد على نظريات الإمام الحنفي أبو يوسف صاحب كتاب الخراج، والذي أشار على الخلفاء بمنح حق الملكية والإعفاء من الضرائب لكل من يستصلح أرضاً ويدعمها بشبكة الري، وهو أمر أدى إلى توسع الأراضي المنتجة في سواد العراق، وتوفير الغذاء لمدنه، وهي كما هو معلوم مركز الخلافة⁽¹⁾، ولقد مسح السواد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان موضع الغلة منه ستة وثلاثون مليون جريب⁽²⁾.

وكانت جباية عمر بن الخطاب دراهم فضية فكانت قيمتها مائة مليون وثمانية وعشرون مليون، وفي عهد عمر بن عبد العزيز كانت مائة مليون وأربعة وعشرون ألف درهم⁽³⁾، وإنتهى الخراج المتوقع كأقصى حد في أراضي الدولة العباسية كلها - من الهند إلى اليمن إلى إفريقية - إلى أربعة وثلاثين مليون دينار ومائة وأربعة آلاف وستمائة وست وأربعون ديناراً، وذلك في السنة الثانية من خلافة الرشيد⁽⁴⁾.

وذكر الجاحظ⁽⁵⁾ أن خراج مصر كأقصى تقدير كان ضعف خراج بلاد الروم، وقد يصل إلى أربعة ملايين دينار، أما في آخر العصر العباسي الأول أيام المعتصم بالله فإن جباية مصر العادلة بلغت أربعة ملايين دينار، ومائتي ألف وسبعة وخمسين ألف دينار⁽⁶⁾، وأورد ابن حوقل⁽⁷⁾ نقلاً عن أبي الحسن بن المدبر أنه لو عمّرت كل مصر "لوفت بأعمال الدنيا"، لأن الأراضي الصالحة للزراعة بها كانت ثمانية وعشرين مليون فدان، وأن المعمور منها مليون فدان، وأنها جبيت في عهد عثمان رضي الله عنه فكان خراجها أربعة عشر

سوق خاصة بها، وكانت الأمصار تُرسل محصولاتها سواء بحرًا أو برًا في القوافل: فيرد الأرز والحبوب والكتان من مصر، والزجاج والأدوات المعدنية والفواكه من الشام، والقماش الحريري، والمقصب، واللؤلؤ، والأسلحة من جزيرة العرب، والحرير، والعمود، والبقول من فارس، وقام التجار العرب بتصدير المنسوجات، والجواهر، والمرابا المعدنية، والخرز الزجاجي، والطيوب، وغير ذلك من بغداد، ومراكز التصدير الأخرى إلى أنحاء الشرق الأقصى، وأوروبا، وإفريقيا، وتشهد النقود المسكوكة التي وجدت طائفة كبيرة منها في روسيا، وفنلندا، والسويد، وألمانيا على اتساع نطاق تجارة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها سواء في هذه الحقبة أو الحقبة المتأخرة في تاريخهم، وليست حكايات السندباد البحري التي هي من أمتع قصص "ألف ليلة وليلة" إلا أخبار ذات أساس واقعي لسفريات قام بها أهل التجارة من المسلمين، ولقد لعب التجار دورًا هامًا في حياة بغداد، فكان لكل تجارة أو صناعة سوق خاص بها، أنظر: حنّي، العرب، ص 120-121.

⁽¹⁾ لومبار، الإسلام، ص 39.

⁽²⁾ البكري، المسالك، ص 424.

⁽³⁾ نفسه، ص 425.

⁽⁴⁾ البكري، المسالك، ص 499.

⁽⁵⁾ البلدان، ص 58.

⁽⁶⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 136.

⁽⁷⁾ صورة الأرض، ص 135.

مليون دينار، وبلغت في سنة 359هـ/872م -وهي السنة الثاوية لدخول الفاطميين لها- ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار أو يزيد⁽¹⁾، أما الشام فكان خراجه في العهد الأموي أكثر من مليون وثمانمائة ألف دينار⁽²⁾، وكان إرتفاع الأهواز في 358هـ/871م ثلاثين مليون درهم⁽³⁾.

ولقد كانت الزراعة في منطقة العراق العربي تقوم على منظومة ري من نهري دجلة والفرات، وفروعهما، أما مناطق الجزيرة، والعراق العجمي فكانت تعتمد على مياه الأمطار، وكانت مساحة الأراضي الزراعية كبيرة في السواد، ومع ذلك تم تسجيل عدد كبير من الأراضي البور كونها صحراء أو مغطاة بالأهوار، ولقد إنخفضت مساحة الأراضي الزراعية عما كانت عليه زمن الفتح، وذلك أيام الدولة السلجوقية، بسبب موت مشروع النهوان، والذي كان من أعظم مشاريع الري في العالم القديم، وفي عالم القرون الوسطى - ولموت أنهار وقنوات كثيرة بالبصرة⁽⁴⁾، وقبلها شهدت فترة إمرة الأمراء وضعاً إقتصادياً كارثياً كان السبب الرئيس فيها الإهمال، والذي نتج عنه تدمير نهر ديتالي، والذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير في 326هـ/928م⁽⁵⁾.

وذكر الصابي⁽⁶⁾ عن علي بن عيسى وزير المقتدر أنه أعد ميزانية سنة 306هـ/918م إنطلاقاً من مايرد إلى الدواوين من أموال؛ وهو ما يُسمى "الإرتفاع"، وإشتكى فيه من تناقص الأموال، وهذا الإرتفاع لم يشمل كثيراً من الولايات كالحرمين، وبرقة⁽¹⁾،

⁽¹⁾ نفسه، ص 163.

⁽²⁾ نفسه، ص 175.

⁽³⁾ نفسه، ص 259.

⁽⁴⁾ خصباك، العراق، ص 95.

⁽⁵⁾ محمد نواف عبد ربه أبوسبت، واقع الحياة العامة في العراق زمن البويهيين (322-447هـ/933-1055م)، بحث مقدم إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة، محرّم 1440هـ/سبتمبر 2018م، ص 13.

⁽⁶⁾ الصابي، رسوم، ص 20-21، وتفصيل هذه الميزانية كالتالي: إطعام العساكر التركية، وعلف حيوانات دار الخلافة من كراع، وطيور، ووحوش في الإقامات، وفي الأسفار بشكل يومي أو في المناسبات أربعة وأربعين ألف وسبعين دينار، وفي السنة خمسمائة ألف وثمانية وعشرين ألف وثمانمائة وأربعين دينار، ومصاريف السيدة شغب أم المقتدر، والأمراء، والحريم، والخدم لشهر واحد وستون ألف وتسعمائة وثلاثين دينار، وفي السنة سبعمائة ألف وثلاثة وأربعين ألف ومائة وست وتسعين دينار، وفيها أجرة ساسة الكراع في الإصطبلات، ورواتب عماله، وثمان العلاج، ورسوم خزائن السروج، وفي الميزانية أيضاً: ألف ومائتان وثمانون دينار لزوارق عبور النهر في الحضرة، والمسماة "شواذين"، ومائتي ألف وإثنين وثلاثين ألف، وثلاثمئة وخمسة عشر دينار للجلساء ومن يجري مجراهم، ونفقات سنوية لشراء الجوارح، وكسوة الكراع، وهناء الإبل، وكسوة المحتسبين في الدار، والطبائين، وأغلاف الغنم السوديّة، وثمان النعاج والبقر الحبشية وعلوفتها، وصلة الفزاشين بمناسبة القلنداس (وهو عيد للنصارى والأرجم أن هؤلاء منهم)، ومع ذلك أيضاً النفقة على سماطي العيدين، وثمان الأضاحي، والثلج، وما يُطلق لصاحب الشرطة لحمل الأعلام في العيدين، وثمان الرطاب والقصيل، وسروج الوقاين، وحبال وسلاسل

واليمن، وشهرزور⁽²⁾، وكرمان⁽³⁾، وخراسان، وبلغ أربعة عشر مليون وثمانمائة ألف وتسعة وعشرين ألف وثمانمائة وأربعين دينار.

ويرى ابن خلدون⁽⁴⁾ أنه يمكن أن ينتبه حكام الدول إلى مشاكل الدولة الناجمة عن إنهيار النظم الاقتصادية وعدم مواكبتها لتطور المجتمع، ويجهدون من أجل إيجاد حلول تنقذ ملك آبائهم، وربما يعتقدون أن سبب ذلك هو قلة كفاءة أسلافه، ولكن الخطأ كان في نمط حياة الأسرة في حد ذاتها، فمن نشأ في حياة الترف والإنغماس في الملذات، لا يمكن أن ينقلب إلى خشونة العيش، ومخالطة العوام، فالتقاليد الملكية سترمي به بالسفه وضعف العقل، لأنه في حقيقة الأمر أصبحت الأبته والترف تعوض العصبية الداهية، وهي التي ترمي الهيبة في النفوس، فإذا زالت الأبته مع ضعف العصبية، فإن الرعايا يتناولون على الدول، ومن الضروري أن نعرف أن تحديد رواتب موظفي الدولة العباسية لم يكن ثابتاً، بل كان يختلف حسب الخليفة والوزير، ومالية الدولة، ورؤساء الدواوين، وكان هؤلاء جميعاً غير ثابتين⁽⁵⁾.

ولقد رأى ابن خلدون أن من أسباب تدهور الاقتصاد العباسي ومداخل الدولة إستفحال النشاطات الطفيلية في المجتمع، فهؤلاء الطفيليون يؤدون نشاطات اقتصادية تستنزف أموال الإنتاج، وتشبع في نفس الوقت حاجات المترفين، ولكن من دون أية فائدة حقيقية على الاقتصاد ككل، ومثال ذلك في الخدم، والجواري، والخصيان، والنخاسين، والتدماء وغيرهم، وكلما تكاثرت أعداد هؤلاء في كل دولة فإنما يدل

السفن، والكمأة المقددة كل هذا إثنين وأربعين ألف دينار وسبعة دنائير، وفي الميزانية أيضاً رواتب تطلق كل خمسين يوم للغلمان الحجرية، وأولاد العساكر المقتولين، والجند الموكبية الذين يرافقون موكب الخليفة من أصحاب شفيح اللؤلؤي خادم المقتدر بالله، وصاحب الشرطة، والصناع في خزائن الكسوة، وخزائن السلاح، وخزائن الفرش: مائتا ألف وأحد وسبعين ألفاً وخمسمائة وعشرين ألف دينار في السنة، وإفناق المقتدر في الجوائز والهبات بما يُقدَّر بمائتي ألف وإثنين وخمسين ألف دينار، وثمانمائة وأربعة عشر ألف دينار لكسوة وفرش المقتدر في دار الطراز... ومائة ألف وثمانية وسبعين ألف وتسعمائة وأربعين دينار في السنة لحوادث التفقات، ونفقة البناء والترميمات أحد وخمسين ألف ومائة دينار، أنظر: الصّابي، رسوم، ص22-26.

⁽¹⁾ برقة: هي شبه جزيرة صخرية واسعة كثيرة المياه، محاطة بداخل صحراوي، وارتبطت بكونها مدخلاً إلى بلاد المغرب من جهة الشرق، وكانت في كثير من الأحيان تحت إدارة والي مصر، ثم آلت إلى الحكم الفاطمي، أنظر: سوردال، معجم، ص529.

⁽²⁾ شهرزور: مدينة صغيرة من الجبل تتصل ببلاد المراغة، وهي خصبة، وكثيرة المتاجر، وأهلها ذوي غلظة وحفاء، وبينها وبين حلوان إثنان وعشرون فرسخاً، أنظر: أبو الفداء، تقويم البلدان، ص412-413.

⁽³⁾ كرمان: ولاية مشهورة، وناحية كبيرة معمورة كثيرة القرى والبلدان، والمدن الواسعة، وتقع بين فارس، ومكران، وسجستان، وخراسان، وفي جنوبها بحرف فارس، وهي كثيرة النخل، والمزراع، والمراعي، تشبه بالبصرة في كثرة تمورها، وتمتد على مسافة قدرها مائة وثمانون فرسخاً، وكان مقدار خراجها

في عهد الأكاسرة الفرس حوالي ستين مليون درهم، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص454.

⁽⁴⁾ عبد الله شريط، نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص73.

⁽⁵⁾ محل وجمعة، كتاب، ص116.

ذلك على وجود قسم من أموال الخزينة تذهب دونما أن تسترجع ودون فائدة تذكر لأنها ليست ثقافة للأمة بل هي للترفيه عن أفراد معينين فقط من المسيطرين على ثروات الأمة⁽¹⁾.

ولقد بلغت الثروة في المدن العباسية درجة مذهلة بالنسبة لعدد من التجار، وخصوصاً بائعي المتاع الثمينة كالمجوهرات، والرياش، وغيرها، وذلك في إصطخر، وسيراف، وبغداد نفسها، إضافة إلى ثروات المقرّبين من الدولة من الأطباء والمغنين والندماء والشعراء، وحتى التجار لم يكونوا يأتمنون على أموالهم إلا بالتقرب من السلطان⁽²⁾، ومع ذلك ففي العصر السلجوقي كان أغلب العراقيين من العامة يعيشون بمقدار الدرهمين، والثلاثة دراهم في اليوم حتى المثقفون منهم كالعلماء والأدباء، وهو ما أدى إلى الثورات والإنفاضات الدائمة ضد الظلم وإنعدام العدالة الاجتماعية، حيث دفع الميل إلى الترف والبدخ بكثير من رجالات الدولة إلى طلب الرشوة، أو المطالبة بزيادة الرواتب، أو فرض ضرائب جديدة على الرعية⁽³⁾، وكان العامة يحتملون الكثير من المآسي، فهم عرضة للنهب والإستغلال بأبشع صورته، وعرضة للمصادرة والإحتكار، وندرة السلع بسبب تعطيل الأسواق، وهروب التجار من العراق، فكثرت المجاعات والأمراض وغيرها⁽⁴⁾.

ب) تقلص مداخيل الدولة العباسية:

وذلك بسبب تقلص الأراضي الزراعية داخل الدولة العباسية، وانفصال الأقاليم، و من أسباب تناقص الجباية وقلة التّفقات: ضيق المملكة، وتخفيض الخراج المضروب، وإستئثار العمّال بالجباية، وانشغال الناس بالفتن عن العمل، وتحول أكثر البلاد إلى ضياع⁽⁵⁾.

ويرى عبد المجيد مزيان⁽⁶⁾ أنّ الدولة العباسية قد أصابها نفس ما أصاب الإمبراطورية الرومانية من الترف وإنعدام العدالة في توزيع الثروة، فبدت هذه الدولة أشبه ما تكون بعلاقة تحالف قائمة على ثلاثية الطبقة

¹ مزيان، النظريات، ص 170-171.

² زيدان، التمدّن، ج 2، ص 167-168.

³ فيض الله، مظاهر البدخ، ص 85.

⁴ أحمد الحسين، أدب الكديّة في العصر العباسي: دراسة في أدب الشحاذين والمسؤولين، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق - سورية، الطبعة الثانية، 1995م، ص 36.

⁵ زيدان، تاريخ التمدّن، ج 2، ص 5.

⁶ مزيان، آراء، ص 421.

الحاكمة، وأصحاب الثروات، وملّك الأراضي الزراعيّة، وهذا ما أدّى إلى تنامي السّخط العام على الدّولة من خلال ثورات داخلية وحركات إنفصالية.

وبينما كانت الملايين تنفق على القصور، وعلى الرخام، وعلى الحدائق، لم ينفق شيء على الإعداد العلمي، والإقتصادي، والعسكري، وإفتقرت الرعيّة للقدوة من حاكمها في الجهاد، والصبر، والعدل، وفي القيّادة⁽¹⁾. وكذلك كان من الخطر بما كان على الدّولة نشوء طبقة إقطاعيّة إستغلّت أراضي الدّولة لتكوين ثروة شخصيّة، وإستغلال الفلاحين أبشع إستغلال،

وتدرجيّاً ورث المسلمون مظاهر الإقطاعيّة القديمة في الأراضي المفتوحة والتي كانت سائدة أيّام الفرس والروم⁽²⁾.

ويذكر صاحب المنتظم⁽³⁾ أنّ الأمراء البويهيين ذهلوا لَمّا عرفوا أنّ عدد الحمّامات فيها ما بين التسعين والمائة، لأنّه كان في عهد أبي جعفر المنصور يقارب السبعة عشر ألف حمّام، وهو ما يدلّ على تدهور العمران فيها، وإنخفاض عدد السكّان.

1) الحركات الإنفصالية والثورات الداخليّة:

لقد أدّى الصراع على السلطة في المركز إلى تقويّة الحركات الإنفصالية عند بعض الأمراء، وقيام ثورات متعدّدة⁽⁴⁾، فلقد عرفت الدّولة العباسيّة في عصورها المتأخّرة ظاهرة نموّ الحركات الإنفصالية، وهو أمر أدّى إلى إفقار الخزينة لأنّ الولايات كانت مورد ضريبي ضخم، إذن فالأزمة السياسيّة تسببت في أزمة إقتصاديّة، بل ومعها فقدان الأقوات في مدن العراق، وارتفاع الأسعار، وكان الضرر بالغاً على الطبقات الفقيرة⁽⁵⁾.

إذن، كان من أسباب نقصان مداخيل الدّولة في العصر العباسي الثّاني قلّة الجباية نتيجة لانفصال الكثير من أقاليمها كإفريقية، ومصر، وفارس، وخراسان، وبلاد ما وراء النهر، غير أنّ معظم هذه الدّول كانت تعتبر

⁽¹⁾ بخيت، تاريخ المغول، ص 263-264.

⁽²⁾ مزيان، آراء، ص 152.

⁽³⁾ ابن الجوزي، ج 8، ص 83.

⁽⁴⁾ الدّوري، دراسات، ص 60.

⁽⁵⁾ الثّائب، موقف، ص 110.

الخليفة العباسي رئيسها الديني، وكان أصحابها يدفعون الأموال إلى الخليفة باسم الضمان، أو المصالحة، أو الهدية، وكان أكثرهم لا يدفع ما عليه إلا مرة كل عدة أعوام، وبعد ملاحظة وتمنّع⁽¹⁾.

ويفسّر إبن خلدون إنقسام الدول بأنه أول آثار الهرم في الدولة، وهذا بعد أن تبلغ الدولة أشدها في الترف والإزدهار، وذلك بسبب كثرة الإنفاق على البذخ، ودائمًا ما يبدأ الإنقسام من الأطراف إلى القلب بالتدرج، فانقسام الدولة عبارة عن قانون يخضع له مصيرها، فالدولة في أولها تميل إلى التوسّع حتى تصير إمبراطورية مترامية الأطراف ثم تصير إلى الذرورة، فيالي نقصان⁽²⁾.

وإنفصال هذه الأقاليم لا يعود إلى ضعف الخلافة بقدر ما يُمكن أن نسميه نزوع النفسية البشرية إلى الاختلاف، فبعد أن إنتهت الفتوحات الإسلامية قلّ الشعور بوجود هدف مشترك بين المسلمين، ووجود خطر داهم يوحدهم، إضافة إلى الاختلاف في مفهوم الخلافة، وما نشأ عنه من فرق إسلامية⁽³⁾، ضف إلى ذلك إمتداد العالم الإسلامي على مساحة مترامية الأطراف شكّلت عبئًا على الخليفة نفسه، وكان يكفي أن تنشأ فتنة في أقصى الأقاليم حتى يُضطرّ بيت المال وديوان الجند إلى تجهيز حملة مكلفة، كما أنّ الشعوب الخاضعة لخلافة العرب أصبحت تشعر بأنّ لها خصوصيات يُمكنها أن تبقى معها في الإطار الحضاري الإسلامي دون السياسي بالضرورة، ولاسيما أن هذه الشعوب بقيت تعتبر موالي رغم أنّ لها حضارات قديمة، ومدنية عريقة⁽⁴⁾.

ولقد كان النظام الإداري في العصر العباسي الأول مركزيًا، فلم تكن لعمّال الأقاليم نفس السلطة التي كانت للولاة في العصر الأموي⁽⁵⁾، ولكنّ الخلفاء عجزوا عن السيطرة على ولاتهم حتى في العصر الأول، وأخذ هؤلاء بدورهم يستأثرون بالجباية من أجل الإستقلال، فاضطرّ المأمون مثلاً إلى التراضي مع بشير بن داود على ولاية السند سنة 205هـ/820م على أن يدفع له مليون درهم في العام، مع أنّ مبلغ جبايتها الحقيقي كان إحدى عشر مليون ونصف المليون من الدراهم، كما ضمن البريديون الأهواز في أيام الراضي بثلاثمائة وستون ألف دينار، وعلى شكل أفساط مع أنّ خراجها الحقيقي أربعة أضعاف هذا المبلغ، ومع ذلك فالضامنون

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص116.

⁽²⁾ شريط، نصوص، ص70.

⁽³⁾ كُحيلة، العقد الثمين، ص224.

⁽⁴⁾ نفسه، ص225-226.

⁽⁵⁾ عباس فاضل السعدي، تطوّر النظام الإداري في العراق، مقال منشور في مجلة آداب الفراهيدي العدد الخاص بالمؤتمر الثالث، العدد الأول، السنة الأولى، كانون الأول/يناير 2009م، ص209.

لم يدفعوا إلا قليلاً مما تعهدوا به، فإذا ألحَّ الخليفة عليهم بالمطالبة إتخذوا ذلك حجة للإنفصال التام، فتحدثت حرب تكلف الخليفة أضعاف مبلغ الضمان⁽¹⁾.

كما تعاضم دور الأتراك بشكل غير مسبوق، بل وخافهم كلَّ الخلفاء لشدة غدرهم، وعدائهم لكلِّ من يقف في سبيل تحقيق شهواتهم⁽²⁾، وأصبح القتل لدى الأتراك روتيناً يومياً ضدَّ الثوار من العامة، أو المشاغبين من الجند، وضدَّ الخلفاء أيضاً، وحاشيتهم، وزالت حرمة وهيبة الخلافة⁽³⁾، ثمَّ أخذ القادة الأتراك يقتطعون أجزاء من الدولة مثل أحمد بن طولون في مصر والشَّام، والذي أظهر ميول إنفصالية واضحة من خلال قطع الخطبة

للعباسيين، ولعن الموفق-أخ الخليفة المعتمد وقائد الجيش- على المنابر، وفي نفس الوقت إتجه إلى التقرب من الأمويين في الأندلس إلى أن تولَّى المعتضد الخلافة⁽⁴⁾، فما فعله أثبت أنَّ الدولة العباسية لم تعد قوية كما كانت، فهذا المولى التركي "هتك ستر الخلافة"، فطمع فيها لاحقاً عمال الأطراف، وأدرك كثير من أصحاب الأطراف أنَّ تجهيز جيش قوي يكون كافياً للإنفصال⁽⁵⁾.

كان الإعتقاد عليهم في الحروب من طرف المعتصم والوائق، ونجاحهم في قمع أعداء الدولة الداخليين والخارجيين، العامل الذي جعل موقفهم قوياً في التأثير في شؤون الدولة لاحقاً، فما أن توفِّي الواثق حتَّى أحسَّ قادة الجيش أنَّهم مؤهلون لصنع القرار السياسي⁽⁶⁾، والحقيقة أنَّ الواثق وضع نفسه تحت يد الأتراك

¹ زيدان، التمذّن، ج2، ص119.

² مساعد الصوفي، العوامل السياسية وأثرها في ضعف الخلافة العباسية (247-334هـ)، بحث متطلب لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور ضيف الله بن يحيى الزهراني (1429هـ/2008م)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، ص14.

³ نفسه، ص15.

⁴ كُحيلة، العقد الثمين، ص235.

⁵ كرد علي، خطط الشام، ج1، ص179.

⁶ bahjat kamil altikriti, the struggle for power in the abbasid caliphate between 247/861 and 256/87, thesis presented for the degree of doctor Of philosophy of the university of edinburgh, may1972, p.101

ولم يبد أية مقاومة لهم بل نجح في مصانعتهم وتجنّب سخطهم، وعمل على تحقيق مطالب قادتهم، ولم يُختبر تمامًا موقفه من الأتراك، فالعلاقة بين الخلافة وجنودها التركي إستمرت مثالية طيلة عهد الواثق⁽¹⁾.

غير أنّنا يمكننا القول بأنّ المنحدرين من نسل المعتصم من خلفاء أصبحوا رهينة لدى الأتراك، فهم مدينون لهم ببقاء الخلافة فيهم، وفي نفس الوقت لم يملك هذا الفرع العباسي أن يصطنع لنفسه مرّة أخرى العناصر الأولى للدولة من العرب والفرس، وبالتالي يُمكن القول أنّه نشأ حلف غير معلن وفق علاقة تواجدية بين أحفاد المعتصم والعسكر التركي للدولة العباسية⁽²⁾، وكان الكفاح من أجل التفوق والسلطة بين الأتراك في عهد المهتدي القصير هو تسريع تراجع نفوذهم في شؤون الدولة حيث أنّ صراعهم شجع العنصر العسكري غير التركي على دعم أحد الفصائل المتحاربة⁽³⁾.

ولهذا فلاشك أنّ سيطرة الأتراك بكلّ قسوتهم على مقاليد الحكم في عاصمة الخلافة، كان السبب الرئيس وراء الثورات في العصر العباسي الثاني، ولنا في ثورة علي بن محمّد صاحب الزّنج مثال واضح، فيقول عن هذا الشأن في أبيات:

بني عمنا لا توقظوا نار فتنة+++++بطيء على مرّ الليالي خمودها.
بني عمنا إنّنا وأنتم أنامل+++++تضمّنها من راحتها عقودها.
بني عمنا وليتم التّرك أمرنا+++++ونحن قديمًا أصلها وعمودها.
فما بال عُجم التّرك تقسم فينا+++++ونحن لديها في البلاد شهودها.
فأقسم لا ذقت القراح وإن أذق+++++فبُلغة عيش أو يُباد عميدها⁽⁴⁾.

وبالتّدرج تقلّص عدد الولايات العباسية أكثر في العهد البويهي نتيجة لنفور العرب من الحكم الأجنبي، فنشأت إمارات العربيّة في الشّام، وفي الجزيرة الفراتية، وفي العراق كردّ فعل ضدّ التسلّط الأجنبي، ومن أهمّها: الإمارة الحمدانية في الموصل (293-380هـ/905-990م)، وإمارة آل عمران بن شاهين في منطقة البطائح (338-616هـ / 949-1219م)، والإمارة العقيلية في الموصل (380-489هـ/990-1095م)، والإمارة المزديّة في الحلة (387-558هـ/997-1162م)، ولقد كانت سياسة الأمراء

¹)ibid,p.p.99-100.

²) ibid,p.p.97-98.

³)altikriti, the struggle ,p.202.

⁴)علي، ثورة العبيد، ص82.

العرب أساسها التوسع على حساب نفوذ البويهيين والسلاجقة، لكي تبقى أموال بلادهم فيها، ولا تذهب إلى خزائن الأعاجم في شيراز أو أصفهان⁽¹⁾.

ولنا مثال في إمارة بني عقيل في الموصل - والتي كانت إمارة استيلاء - حيث اضطّر الخليفة العباسي والسلطين المتحكّمين في البلاد إلى الاعتراف بها بعد أن كانت الموصل من أشدّ المناطق عصيانيًا على الخلافة، وهو ما كان يحصل دائمًا من أهل العراق، فأهله موصوفون بقلّة الطّاعة، وبالشقاق على أولى الأمر،

ربّما بسبب طبيعة أرضه الجغرافيّة، واضطراب مناخه من جهة، ولكونه محاط بأقوام غير عربيّة كثيرة مع تعدّد قومياته، وتعرّضه للغزو مرّات كثيرة عبر العصور⁽²⁾، ولاسيّما أنّ كلّ مجموعة عسكريّة مسلّحة غير خاضعة للسلطان تكون عليه لاله، وعليها يكون قهره وزواله كما قيل، وناهيك إن كانت قريبة من العاصمة⁽³⁾.

وهذا ما ظهر لاحقًا في التمردات الداخليّة من طرف القوى غير النظاميّة في العراق نفسه حيث ساعدت طبيعة منطقتة الجنوبيّة على إيواء لصوص القوافل التجاريّة - وبالأخص في منطقة البطائح - أمّا الطريق الشمالي الرابط بين بغداد، والموصل فكثيرًا ما كان يتعرّض لهجمات من الأكراد، كما سيطر عليه العيّارون أيضًا، والذين هاجموا القوافل البريّة، والسفن التجاريّة النهريّة على حدّ سواء، وكانت لهم قوارب تستخدم في مهاجمة السفن في عرض المياها رغم أنّ الدولة لم تكن تتساهل معهم، وكانت توقع عليهم عقوبة الإعدام، ولهذا إعتنى الخليفة المطيع بتوفير الأمن للقوافل التجاريّة، وأسند ذلك لحلفائه الحمدانيين وعساكرهم من أعراب الجزيرة الفراتيّة والذين شكّلوا فرقة متنقّلة من الحرس تتحرك ليل نهار لمهاجمة العيّارين في السهول،

وفي الجبال، وعلى ضفاف الأنهار⁽¹⁾.

¹ حضارة العراق، ج6، ص127، و أصفهان: وتقع في دولة إيران حاليًا، وهي مدينة في ماكان يعرف في العصور الوسطى بمقاطعة الجبال، وهي مجاورة لفارس، وقائمة وسط إيران الغربيّة، وهي في الأصل مدينتين متقابلتين في منطقة زراعيّة خصبة وكثيرة المياها، وإحدى هاتين المدينتين كانت خاصّة باليهود فقط، وكانت المدينة في أوّل العصر العباسي تتبع إداريًا لوالي البصرة، ولكن تعاضم دورها في العهد البويهي، ثمّ السلجوقي، ولكن دورها السياسيّ تضاعف في عهد المغول، ولكن دورها التجاري بقي إلى اليوم، أنظر: سوردال، معجم، ص121-122.

² خاشع المعاضيدي، دولة بني عقيل في الموصل (380-489هـ)، منشورات وزارة التربية العراقيّة، بغداد، الطبعة الأولى، 1968م، ص75-76.

³ العباسي، آثار الأول، ص322.

وكان من نتيجة خراب الأرياف، والفراغ القاتل، والتسكع المستمر أن ظهرت فئات بطالة لاعمل لها، إنضوت تدريجيًا تحت عصابات منظمة سميت بالعيارين، أو الشطّار، وكان هدفهم الانتقام من الأغنياء، والظلمة بسبب شعورهم بالنقمة على المحظوظين في المجتمع، ويعود أهم عامل لإستقوائهم هو الإنفلات الأمني أثناء فتنة الأمين والمأمون، وإستعانة الأمين بهم، وفتح مخازن السلاح أمامهم، فنهبوا كثيرًا من محتوياته، وكذلك فعل السجناء⁽²⁾، وأصبحوا يسيّبون توترًا في الحياة العامة، لاسيما بعد أن برزت قوتهم في بغداد أيام فتنة الأمين والمأمون حينما وصل عددهم إلى خمسين ألف رجل منظمين تنظيمًا شبه عسكري⁽³⁾.

ولقد اعتقدت طائفة من الفتيان بجهلهم أنّ الفتوة مخالفة للشريعة الإسلامية بأعمالها، فهم يتباهون ويتفاخرون بقتل غلمان الشرطة، وولادة المسلمين المدافعين عن الناس، ومحاربي الظلمة، إضافة إلى تعاطي عظام الذنوب، والتلصص على أموال الناس، والقتل بغير حق، ويعدون المتعفف عن ذلك جبانًا أو بخيلًا، وهذه أخلاق الجاهلية، إضافة إلى تناصرهم على الباطل كمهاجمة دور الناس، والهجوم على محارمهم، ويؤثرون الفساد، وهم من أهل الفتن والخصومات والحبوس، والجرائم⁽⁴⁾.

كما ظهر لصوص البادية، وقطّاع الطرق، وهم الشطّار، ولم يكونوا يعتبرون اللصوصية حرامًا بل حقًا للفقراء من أموال الأغنياء، وزكاتها، وإذا كبروا تابوا، وأصبحوا يتعاونون مع الدولة في كشف اللصوص⁽⁵⁾، وكثيرًا ما كان الصعاليك يشتركون في الفتن، ويستعين بهم طلاب السلطة في حروبهم ضد بعضهم، حيث كان مع أبي دلف عشرون ألفًا من الصعاليك⁽⁶⁾، وبلغ سوء الحال أنّ ابن حمدي زعيم اللصوص في بغداد داوم على نهب أموال أهلها، فاضطر ابن شيرزاد في 331هـ/942م أن يخلع عليه، ووافق على أن يُصحح في كلّ شهر خمسة عشر ألف دينار ممّا يسرقه هو وأصحابه، فكان يستوفيهما، ويأخذ البراءات، وإعتمادات الجهادة بما يؤدّيه أولًا بأول، وكان ابن شيرزاد كاتبًا للأمير التركي توزون أي أنّه المسيّر الفعلي للدولة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الرفاعي، معوقات، ص 57-59.

⁽²⁾ أحلام يوسف، العاعة، ص 8.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج 5، ص 52.

⁽⁴⁾ كحيلة، العقد الثمين، ص 289-291.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج 5، ص 54.

⁽⁶⁾ نفسه، ج 5، ص 54.

⁽⁷⁾ ميتر، الحضارة، ص 30.

ولقد ركز العيارون نشاطهم على دور الأغنياء وكبار التجار، وقادة الشرطة، والمنتقذين، وكانت لهم تنظيمات خاصة بهم، ولم يكونوا كلهم فاسدين بل كان فيهم أصحاب المروءة والتجدة، وإشتهر في العصر البويهري البرجمي العيار الذي إستبدَّ ببغداد بين 421-425هـ/1030-1033م، وبلغ من عجز السلطة تجاهه أن ثار العاقبة في وجه خطيب الجمعة، وقالوا له: "إمّا أن تخطب للبرجمي، وإلا فلا تخطب لسليمان أوجيه"، وكان هذا العيار قد تعهد في 425هـ/1033م بحفظ الأمن فصار يجبي الضرائب في الأسواق، ومعها عائدات المواخير، والقيان لحسابه الخاص⁽¹⁾.

وفي حقيقة الأمر صار أقوى رجل في بغداد من الناحية الفعلية، وأصبح الخاصة والعامة يتوددون إليه، ويخطبون ودّه من الجند التركي إلى البويهيين، فضلاً عن موظفي الدواوين، ودار الخلافة، وأصبحت الأموال تدفع له كإتاوة، ثمّ إتفق مع موظفي الدولة على حماية المناطق التي يعملون بها مقابل مبالغ مالية يدفعونها، وعلى رأس هذه المناطق الميناء النهري في بغداد⁽²⁾.

وعلى الرغم من كون هذه الفئة شكّلت جزءاً من العامة، وإنتفاضاتهم الشعبية ضدّ الإنحلال السياسي، والظلم الإجتماعي، إلا أنّ ذلك لم يمنعها من تجاوز الحدود حتّى وصل بها الأمر لاحقاً إلى إشعال الفتن، وإفتعال المشكلات ليتسنى لعناصرها القيام بأعمال السلب والنهب، فضلاً عن إستغلال أصحاب السلطة لهذه الفئة في الصراعات التي تنشأ بين كبارهم، ممّا زاد من كراهيتهم لدى العامة بعد أن إنتقلت أعمالهم لتطال الأحياء، والأسواق، والبيوت⁽³⁾.

⁽¹⁾ حسين أمين، العراق، ص 32-33.

⁽²⁾ عماد عبد الكريم أحمد خروف، ضعف المجتمع الإسلامي في ظلّ الخلافة العباسية أيام السلطنة البويهية 334-447هـ/945-1055م، أسبابه وآثاره، رسالة ماجستير تاريخ إسلامي بإشراف الدكتور سليمان عبد عبد الله الخرابشة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2012م، ص 287.

⁽³⁾ خروف، ضعف المجتمع، ص 276، ولقد نقل أبوحيان التوحيدي في كتابه البصائر والدخائر أنّ فتیان القرن الثالث الهجري إنغمسوا في الرذائل والفساد إلى أذقانهم، فلم يحجموا عن رذيلة حتّى اللواط، ويذكرون أنّ الفتح بن خاقان وزير المتوكل على الله كان يتعشق شاهك غلام المتوكل واشتهر الأمر فيه، وفي ابن حمدون التديم حتّى أنّ المتوكل أمر بقطع أذنه عقاباً له، ودخل القرن الرابع الهجري، ولفظ الفتى والفتوة يدلّان على الشاطر والشرطة، واتخذ اللصوص وقطاع الطرق من الفتوة سبيلاً إلى تلصصهم ونهبهم، بل واتخذ الفتیان شعار التعصّب للمذهب والطائفة من أجل حمل السلاح والإعتداء والنهب والحروب، ولقيت الفتوة الشاطرة العيّارة مقاومة شديدة في العصر السلجوقي لإخلالها بالأمن، ونشرها للفساد، وإهلاكها للعباد أولاً، ولجأ قسم منهم إلى التقوى بالدين، أو بالعمل السري، أو بالإتصال بالدولة الفاطمية، ولكنّ الفتوة فسدت سمعتهم بسبب إتصالهم بالفاطميين، وحمائيتهم من طرف الدغار، والشطار، والعيارين، ولقد أنف الصوفية من أن تصل الفتوة إلى الحالة القبيحة التي وصلت إليها عند أهل الشطارة والدعارة، فحاولوا إصلاحها، أنظر: ابن المعمار البغدادي، الفتوة، تحقيق: مصطفى جواد، ومحمّد تقيّ الدين الهلالي، وعبد الحلیم النجار، وأحمد ناجي القيسي، مكتبة المثني، بغداد، 1958م، ص 22-23، و28، و34، و38، و41.

ولقد ظهرت هذه الفئة الهامشيّة في المجتمع الإسلامي -والتي عاشت من أعمال النهب واللصوصيّة- من خلال كثرة الفتن، والإضطرابات، وما تسببه من فوضى، وهم أصلاً بطّالون احترفوا الجريمة بكلّ أنواعها، وفي بغداد تواجدت طوائف منهم هم الشطّار والعيّارون، وأحياناً كان يستفحل أمرهم لدرجة تعجز معها الدّولة عن صدّ خطرهم، وسبب ظهور هذه الفئات الأزمات الإقتصاديّة كالغلاء، والمجاعات، وقيام العاعة بالسّطو المسلّح على مخازن المحتكرين، ثمّ أصبح هدفهم أموال الأغنياء والتّجار⁽¹⁾، وكان على السلطان أن يجد حلولاً لمجموعات البطّالين لأنّها منبع الشرور والفساد، فيجب أن يشغلهم بعمل يعود نفعه على الصّالح العام وإلا فإنّهم يشكّلون بؤر فساد⁽²⁾.

وكانت نهاية القرن الثّاني للهجرة مؤسّسة لفتنة⁽³⁾ باغيّة لاهيّة، ميزتها العيّارة والشّطارة، ولها أتباع أكثرهم من الثّائرين على المجتمع والدّولة، ومن الرّعاع النّهابة، ولكن كانت هناك فتوة صوفيّة ذات إثارة وعقّة، ومكارم أخلاق، وفي الرّبع الأوّل من القرن الثّالث صار للفتنة اللاهيّة قضاتها، وآدابها، وتنظيماتها الخاصّة⁽⁴⁾، وكانت لحركة الشطّار، والعيّارين مبرراتها الاجتماعيّة، والإقتصاديّة إنطلاقاً من أنّهم كانوا يأخذون من الأغنياء للفقراء، فكانوا يغيرون على الأسواق، وينهبون أموال الأغنياء من السّادة والتّجار⁽⁵⁾.

إضافة إلى العصابات المنظّمة في العراق من عيّارين، وشطّار عرفت الصّواحي والقرى فيه مثل: بادوربا، وقطربل⁽⁶⁾ هجومات من الأعراب بغرض السلب والنهب، وكانت المواشي أوّل ما يسلبه هؤلاء، فضلاً عن كبس البيوت، وقطع الطرقات، واختطاف النّاس أيضاً، واستفحل ذلك في أواخر العهد البويهّي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج5، ص52.

⁽²⁾ العباسي، آثار الأوّل، ص322.

⁽³⁾ الفتنة في اللغة صفة الفتى إشتقت منه كالتّجولة من الرّجل، والأبوة من الأب، والأمومة من الأم، والفتى في اللغة هو الشاب الحدث، واستعبرت الفتنة من أيام الجاهليّة للشّجاعة، وإستعير لفظ الفتى للشّجاع، وللسخي أيضاً، والفتنة لفظ متداول عند كتّاب التّاريخ الإسلامي، ودلّ في العصر العباسي المتأخّر على جماعة من مظاهر أفرادها لبس السراويل، وكان لهم زي خاص مقدّم، وكان لهم أدوار سياسيّة هامة، أنظر: ابن المعمار، الفتنة، ص5، والخطيب، معجم، ص336.

⁽⁴⁾ ابن المعمار، الفتنة، ص15-17.

⁽⁵⁾ نبيه عاقل، بعض أحداث الدّولة العباسيّة والدّور العباسي الأوّل من خلال منظور عنصري وإقتصادي وإجتماعي، مقال منشور في مجلّة دراسات تاريخيّة، دمشق، العدد الرابع جمادى الثّانية 1401هـ، نيسان (أبريل) 1981م، ص63-64.

⁽⁶⁾ قطربل: وهو اسم قرية بين بغداد وعكبر، تعرف بكثرة خمّارها، وحاناتها، وكانت متنزّها لأهل البطالة والخلاعة ومقصداً لمدمني الشراب، وقيل إنّما يُطلق هذا الاسم على طسّوج من طساسيج بغداد أي كورة، وهي غرب نهر الصّراة تقابل بادوربا الموجودة في شرقه، وأنا أعتقد أنّ المعنى يُقصد به التعريف الثّاني، لاقرانها ببادوربا، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص371.

⁽⁷⁾ خلوّف، ضعف، ص289.

وسبب إنتشارهم هوشوع حمل العامة للسلاح أثناء فترة ضعف الدولة، ثم زاد إنتشارهم في العهد السلجوقي، ومع ذلك فإنّ الخلفاء إستعانوا بهم في الدفاع عن بغداد عدّة مرّات، وكان نشاطهم السلبي يظهر في فترة غلاء الأسعار، أو إنقطاع الأمطار، أو رجوع الحجّاج، أو تغافل السلطة⁽¹⁾، وكان الخليفة المقتفي لأمرله ولانهي، وكان السلطان مسعود يعاقر الخمر ليلاً ونهاراً، ولم يكن من أهل السياسة، ولم يخش العيارون القتل، والسلب، والتّهب، وإحتمت كلّ جماعة منهم بأمر من أمراء الدولة السلجوقية، أو ابن وزير أو كبير من الكبراء، وأخذوا أموال النّاس ظاهراً، وكانوا يهاجمون الدّور ليلاً⁽²⁾، وبتّوا عيونهم بين النّاس، وتزيّوا بزّيّ التجار، وتتبعوا أموال النّاس ومعاملاتهم⁽³⁾، ولقد خفّت وطأة هؤلاء الفتيان العيارين بوفاة السلطان مسعود سنة 547هـ / 1152م، وإستقلال الخليفة المقتفي لأمر الله بالحكم في العراق، والذي جنّد بدورهم عدداً كبيراً منهم في جيشه الجديد⁽⁴⁾.

وبالنسبة لقطاع الطرق البحريّة كان أبرز مثال في البحرين، والتي كانت مركزاً هاماً لعمليات القرصنة في الخليج العربي بل إمتدّت غارات قراصنتها إلى مصبّ نهر دجلة⁽⁵⁾، وإنتشرت غاراتهم على طول سواحل عمان، والخليج العربي بهدف مهاجمة سفن التجارة من البصرة إلى الهند⁽⁶⁾، ولهذا عملت الدولة العباسية على تقوية أسطولهم التجاري وحمايته بالإعتماد على المقاتلة، والنقاطين كمرافقين للسفن التجارية، وأحياناً كان التجار يستأجرون مرتزقة للحماية يسمون "اليماسرة"، وكان عددهم أحياناً يفوق عدد التجار في السفن⁽⁷⁾.

أمّا في الأطراف فصار الولاة أكثر فأكثر أصحاب السلطة الحقيقيين، وكانت هذه علامة مليئة بالمخاطر، وإشارة ثابتة لدواء سوف يتّضح أنّه بلا دواء، فلا يمكن عزل الوالي، ولا أن توجه له الأوامر توجيهاً، ولم يعد يطالب خاصّة بدفع محصول الجباية إلى بيت المال، بل يجب أن يكون المرء جديراً بعطفه، وعن طريق البراعة السياسية يمكن فقط إبقائه على ولاء وطاعة نسبيين ظاهريّة أكثر منها حقيقية، وكان من غير المعقول المحافظة على الدولة العباسية الضخمة، وتسييرها تسييراً حسناً بإمكانات ذلك العصر، وهي دولة

¹ عمر التّل، متصوّفة بغداد في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، دراسة تاريخية، دارالمأمون للنشر والتوزيع، د.ت، ص45.

² ابن المعمار، الفتوة، ص43-44.

³ نفسه، ص45.

⁴ نفسه، ص47.

⁵ نفسه، ص60.

⁶ عبد الباسط الرفاعي، العوامل المؤثرة سلّبا على حركة السلع والبضائع خلال العصر العباسي، مقال منشور في مجلّة جامعة الأنبار للعلوم

الإنسانية، العدد: 1، أيلول: 2015م، ص101.

⁷ ابن المعمار، الفتوة، ص62.

كانت كثير من أراضيها قاحلة، ومحرومة من إقتصاد متكامل، إضافة إلى أنّ نظام البريد لم يصبح كافيًا أمام قلة الرجال ذوي المواهب الخارقة، والطاقة نادرة الوجود فكان التفكك مصيرًا حتميًا لها، وهيّ إذن أسباب التفكك الطبيعيّ الأشبه بالحنميّة التاريخيّة، ومن المهم أن نعلم أنّ العباسيين لم يحلّوا مشكلة الجيش والذي كان متركّبًا من العبيد و المرتزقة، وغير متلاحم يثقل كاهل الميزانيّة وتتقاسمه عداوات الأعراق المتنافرة، فكان ديدن قاداته هو التمرد بعد أيّ انتصار، وكان توطيد الأمن في خدمة قادة الجيش أولًا قبل الخليفة، ومن أجل تحقيق مكتسبات إقطاعيّة⁽¹⁾، ففي إقليم فارس كان على ولاته تسليم خراجهم إلى الطاهريين⁽²⁾ الذين يرتبطون بعلاقة مباشرة مع الخلافة، والتزمت الأسرة الطاهريّة مقابل ذلك بالحفاظ على تبعيّة هذا الإقليم للعباسيين، وإرسال جزء من تلك الإيرادات إلى الخزانة المركزيّة في بغداد أوفي سامراء مع العلم أنّ حكّام الأسرة الطاهريّة لم يكن لهم الحق في عزل ولاية الأقاليم إلا بعد مشاوره الخليفة وأوامره⁽³⁾.

في حقيقة الأمر كان تواجد دولة مثل الدولة الطاهريّة تدعم وبشدة العباسيين حاسمًا في تقليص دور المعارضة في منطقة طبرستان الصعبة- أين تمكّن أفراد من العلويين من التحالف مع الديلم، وإعلان التمرد على الخلافة- وقوة الطاهريين قلّصت من فعاليتهم، وكرّست وضع الإمارة المحليّة بالنسبة لعلويّ طبرستان⁽⁴⁾.

وكان على ولاية أقاليم المشرق تسليم خراج ولاياتهم للطاهريين الذين يرتبطون بعلاقات مباشرة مع الخلافة، والتزمت الأسرة الطاهريّة الحفاظ على تبعيّة هذه الأقاليم للخلافة، والقضاء على أيّة حركة أو فئة مناوئة في ولايات المشرق، مع التزامهم بإرسال إيرادات بشكل سنوي من تلك الأقاليم إلى مركز الخلافة، ولم يكن لهم الحق في عزل الولاية إلا بمشورة الخلافة وأمرها، واستمرّ هذا الأمر حتّى سنة 297هـ/909م⁽⁵⁾، وكان طاهر بن الحسين ذو نفوذ واسع في كلّ المشرق، وكان المأمون على علم بذلك، بل وبلغت به الجرأة إلى قطع الخطبة عن العباسيين في 207هـ/822م، ولكنّ وفاته الغامضة في نفس اليوم بثّت الخوف في

⁽¹⁾ الطالبي، الدولة الأغلبية، ص 55-57.

⁽²⁾ الطاهريين: هم سلالة من حكّام خراسان تمّتعوا باستقلال شبه تام في أراضي دولتهم (206-259هـ/821-873م)، وبقوا أوفياء للدولة العباسيّة، وأسس الدولة طاهر بن الحسين، وهو مولى فارسي، ولقب ب"ذي اليمينين"، وكان قبلها قائد جيش الخليفة المأمون، ووالي العاصمة بغداد، ثمّ والي خراسان، وتميّز الطاهريّون باحتكارهم لمنصب صاحب شرطة بغداد لفترة معيّنة، كما أنّهم خلال مدّة حكمهم عملوا على الدفاع عن الثقافة العربيّة، والوفاء للعقيدة السنيّة، ومحاربة الحركات الشيعيّة، أنظر: سوردال، معجم، ص 587-588.

⁽³⁾ الجبر، الحياة الإقتصاديّة، ص 101.

⁽⁴⁾ altikriti, the struggle, p.298-300.

⁽⁵⁾ الجبر، الحياة، ص 100.

ورثته⁽¹⁾، فحرصوا على تحسين علاقاتهم بالخلفاء العباسيين، وراعوا حقوقهم في شؤون الحكم، والإدارة، بل وقفوا إلى جانبهم في القضاء على حركات التمرد والعصيان التي قامت ضدهم، لذلك حرص الخلفاء العباسيون على دعمهم، وتأييدهم⁽²⁾.

أما يعقوب بن الليث الصقار فكان يرغب في بداية دولته أن يكون أميراً بعهد من طرف الخليفة العباسي المعترف في سنة 253هـ/867م، وذلك ليستعين بمشروعية الخليفة ليتمكن من محاربة الطاهريين، فأرسل هدايا ثمينة، وطلب من الخليفة أن يعطيه بلاد فارس مقابل ضمان قدره خمسة عشر مليون درهم، على أن يتولّى إخراج علي بن الحسين بن قريش المتغلب على ولاية فارس، فوافق الخليفة على طلبه، لمعرفته بانعدام ولاء هذا الوالي للخلافة، وعدم إنتظامه في إرسال أموال الخراج إليها، وبعد إخضاع فارس وإخراج آخر الصقاريين منها سنة 297هـ/909م، فإنه كان على دولة الخلافة بذل مجهودات كبيرة للحفاظ على هذا الإقليم الهام والغني حتى سنة 321هـ/933م⁽³⁾.

ونرى أنّ المعتضد تتبّع ولاة الدولة وعمالها في الأقاليم البعيدة، و كان يراقب أدقّ تفاصيل حياة وزرائه، وأحيا نظام البريد، وأرسل المراقبين والمبعوثين إلى دواوين الأقاليم بشكل مفاجيء، وإتجه إلى العناية برفع رواتب العمال على الولايات، ومنعهم من إستغلال الناس، وإبتزازهم، وهذا ما يدلّ على تحسّن الأحوال الماليّة للدولة، وشرع في إنشاء مشاريع عمرانيّة، وحاديقه حيوانات بريّة، وفكّر في إنشاء مركز علمي إقتصادي⁽⁴⁾.

وكانت الحركات الانفصاليّة، وإنسلاخ كثير من الأقاليم عوامل أفرغت خزائن الدولة من الموارد الضريبيّة، ولم تعد بقادرة على تدبّر أرزاق الجند، ولهذا كان من الضروري تعيين أحد كبار ضباط الجيش ليكون المسير الحقيقي للدولة، ويكون من الذين يتمتّعون بهيبة كبيرة، ونفوذ واسع، وسيطرة على الجند، ولقد أثبتت التجارب أنهم كانوا يتكثّلون مع القائد القوي الذي يضمن وصول الأموال، والإيرادات إلى خزينة الدولة⁽⁵⁾.

ولكنّ أصحاب الأطراف أو ملوك الطوائف كانوا مضطرين للإعتراف بالسيادة العليا للعباسيين، وتقديمهم للخليفة الدّعاء في المساجد، وشراء ألقابهم منه، وإرسال الهدايا إليه في كلّ عام، فمن ذلك أنّه لما تمّ فتح

⁽¹⁾ الفقي، الدّول المستقلّة، ص32.

⁽²⁾ نفسه، ص33.

⁽³⁾ الجبر، الحياة، ص85.

⁽⁴⁾ سلطان، نظرات، ص102-103.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة، ج2، ص65.

كرمان⁽¹⁾ من طرف عضد الدولة ابن بويه في 357هـ/870م أنفذ إليه من الحضرة ببغداد عهد الخليفة، وخلّعه، والعقد على أعمال كerman كلّها⁽²⁾، كما أنّ معزّ الدولة أخطأ خطأ فادحاً بأن أقطع قادة الجيش، وخواصه، والجند الضرائب والرسوم المستحقة على الأراضي المملوكة للناس، وهذا يعني أنّ هذه الأموال تحوّلت من خزائن الدولة إلى خزائن الإقطاعي-وهي أصلاً قليلة - وبالأخص في السواد نتيجة الأضرار الطبيعية والبشرية وقتها⁽³⁾، ولما إستولى على مدن فارس إستنزف خراجها، وعثر في قصورها على كنوز كثيرة، واستولى في السنة الموالية على كثير من أموال، وودائع واليهما ياقوت، وأرسل إلى الرّاضي ووزيره ابن مقلة يُجاهر برغبته في أن تُقطع له ولاية فارس، ويتقلّد أعمالها مقابل أن يُرسل ثمانيّة ملايين درهم في السنة بعد أداء جميع المؤن والنفقات، فأجابه الخليفة، وأرسل إليه الخلع واللواء سنة 322هـ/836م⁽⁴⁾.

أما سبب مصادرات العمّال أنّ إرائهم كان ميسوراً في تلك الفترة، فما من عامل إلّا ويتوقّع يوم تنصيبه أن يحمل الناس له الهدايا، وفيها الدواب، والجواري، والأموال، والثياب الكثيرة، والتي يرسل منها إلى الخليفة أو الوزير أو القهرمان أو الكاتب، أو الحاجب وغيرهم من حاشية الخليفة، كما أنّهم كانوا يجمعون ثروتهم من خلال التجارة بالأخشاب وأصناف البضائع، وما يخترعونه من ضرائب مختلفة، وتحصيل بعضها مرتين أو ثلاث لإرضاء الوزراء بها، أو تخزينها سرّاً وعلناً لأيام شدّتهم، ومن أوسع أبواب الضرائب التي وضعوها المكوس على التجارة، ومن أبواب اكتسابهم للأموال التصريح الخاطيء بأن تُضخّم تكلفة المشاريع عشر مرّات، وقد تصل جرّاتهم وتهوّرهم في ذلك أن يجعلوا الفرق مبلغاً رهيباً كأن يكلف المشروع عشر دنانير، ويتمّ التصريح بستين ألف دينار، ثمّ إنّّه في عصر ضعف الدولة إستقلّ العمّال بأقاليمها، ولم يتحصّل الخلفاء منهم إلا على أموال الضمان، فانتقلت المصادر إلى الوزراء إنطلاقاً من قاعدة أساسها أنّ ما في أيديهم دائماً مختلس من أموال الدولة، ولهذا كانت مصادراتهم في باديء الأمر على سبيل

¹ كرمان: مقاطعة في إيران الحالية، ماتزال معروفة بنفس الاسم التي كانت تحمله في العصور الوسطى، وهي تقع بين فارس، ومكران، والمحيط الهندي، وصحراء إيران، وفيها عدد كبير من الواحات الزراعية، والسلاسل الجبلية العالية، وبقيت المنطقة في عزلة نسبية وهو ما ساعد على أن تصبح ملجأ للمنشقين، والمتمردين، ولكنها أصبحت لاحقاً مقراً لحكم فرع من السلاجقة هم سلاجقة كerman، غير أنّ المنطقة استمرّت لفترة طويلة معروفة بقلّة الأمن وكثرة قطع الطرق من الأتراك بشكل خاص، وأهم مدنها: بردشير والتي أصبحت حالياً مدينة كerman، أنظر: سوردال، معجم، ص800.

² ميمتر، الحضارة، ص20.

³ خلوف، ضعف المجتمع، ص317.

⁴ الجبر، الحياة الإقتصادية، ص94.

النكبة، أو العقوبة مقابل جريمة سياسية مثلما كان الأمر مع أبي مسلم في عهد المنصور، والبرامكة في أيام الرشيد، والفضل بن مروان في أيام المعتصم⁽¹⁾.

وحيثما أراد العباسيون الاستعانة بالعرب من جديد ضد الترك، والدليم، وبقية الطوائف وجدوا أنّ الحمدانيين أقوى الجماعات العربية القريبة من العراق، ولكنّ أخلاقهم لم تكن في أخلاق المسلمين الأوائل، فكانوا أسوأ من يمثل خصال أعراب الجاهلية، فنهبوا أموال الرعية، وأملاكهم، ومارسوا الغدر، والقتل بالشبهة، ودأبوا على إضطهاد المزارعين، ودمروا العمران والجنان، وعرفوا بنقضهم الدائم لعهودهم حتى مع الخلفاء، إضافة إلى أنّهم من الناحية العسكرية كثيرًا ما إنهزموا أمام الروم، والأترك، وغيرهم⁽²⁾، واستولوا على أكثر أملاك أهل الموصل، وسائر الجزيرة الفراتية، وصادروا ضياعهم، وشتتوهم إلى مختلف البقاع، فتضائل شأن المنطقة إقتصاديًا، وهي التي كانت عامرة بالمزارع والفلاحين، وكثيرة المراعي، وكان إرتفاع الموصل مثلًا في 358هـ ستة آلاف كّر من الحنطة، والشعير قيمتها من الفضة ثلاثة ملايين درهم، ومن الحبوب والقطن ثلاثمائة كّر قيمتها من الذهب عشرة آلاف دينار، فضلًا عن عائدات أخرى ثابتة كالجوالي، والضمانات، ومرافق بيت المال، وكانت عشرة آلاف دينار، أمّا أصحابها فكان دخلها الذي إستوفاه كتّابهم حوالي أربعة آلاف كّر من الحنطة و الشعير، وقيمتها من الفضة مليوني درهم، وتوابعها من الإلتزامات المالية تجاه بيت مال الخلافة ألفي دينار قيمتها من الورق ثلاثون ألف درهم⁽³⁾، وكانت الجزيرة الفراتية كثيرة الفواكه، والمياه، والبساتين، والمزارع، والمنتزهات، وغلات الحبوب، والقمح، والشعير، والكروم، وبخاصة حول نصيبين، مع كثرة المواشي وغزارة الإنتاج الحيواني⁽⁴⁾، وكلّ هذا فقدته الإدارة المركزية في بغداد لصالح الحمدانيين، وقس على ذلك أقاليم أكبر، وأغنى من الموصل⁽⁵⁾.

ومن الولاة الذين دمروا الأراضي العباسية أيضًا البريديين، وتعود أصولهم إلى الدولة الإسلامية الأولى، وكانت لهم تقاليد إدارية ككتّاب، ولكنّ الظروف حتمت عليهم في أواخر القرن الثالث الهجري القتال من أجل حماية إمتيازاتهم، فدمّرتهم، فدمّرتهم عهد فسادهم الحقيقي ببغداد في 330هـ/941م، حينما إقتحموها بأتباعهم، وفرّ أمامهم الخليفة إلى الموصل، وعرفوا بالظلم، وإفتتح كبير الأسرة الخراج في شهرمارس، وعزّم أصحاب

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص159-160.

⁽²⁾ ميتز، الحضارة، ص46-47.

⁽³⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص215-218.

⁽⁴⁾ نفسه، ص211.

⁽⁵⁾ ميتز، الحضارة، ص48.

الأراضي، وأهل الذمة، وصادر جزءًا من أموال التجار غصبًا، وفرض على كلِّ كَرٍّ من الحنطة سبعين درهماً جباية⁽¹⁾.

و هكذا وبسبب تمرد كثير من الأقاليم، وضعف الخلافة أصبحت تقتصر النفقة اليومية لدار الخلافة في أيام الراضي-وبكثير من الإجهاد- على ثلاثة آلاف دينار لاغير، رغم أنّ مداخيل ضياعه في السودان، وواسط، والبصرة، ومصر، والشام كانت أكثر من ذلك في السنة الواحدة⁽²⁾، ولكنَّ عمال الدولة إستضعفوه، ولم يرسلوا الأموال إلى بغداد، ونتيجة لذلك طلب وزيره أن يقرضه عشرة آلاف دينار لحاجة الدولة بها، فغضب الخليفة وتيقن من عجزه، فعزله، وصادره⁽³⁾.

ومن أسباب انحطاط الجباية إنشغال الناس عن العمل بالفتن، والحروب، والظلم بين طوائف الجند، وبينهم وبين العمال، فانشغل الناس عن الزراعة، والتجارة بسبب قلة الأمن، فغلت الأسعار، وقلَّت الجباية، واحتاج العمال والقواد إلى الأموال، فأخذوا يظلمون الناس في أخذها، وجباية الأموال بغير حق هو عين الظلم، وإذا ساد الظلم أقبل الخراب لامحالة، كما أنّ الحروب والفتن أدت إلى تخريب البنية التحتية الفلاحية من خلال سدّ الأنهار، ومنع حركة السفن الحربية فيها، وهذا ما تسبب في فساد الري، وضياع الزرع⁽⁴⁾، ولنا مثال في سياسة الوزير علي بن عيسى في الإصلاح الزراعي زمن المقتدر حيث أنّ اضطراب الوضع السياسي، والحروب الداخلية المستمرة فوّتت على الدولة فرصة ثمينة لتنمية مواردها المالية⁽⁵⁾.

وخلال فترة إمرة الأمراء أيضًا تدهورت حالة الزراعة إلى درجة كبيرة، وشهدت الإهمال التام للأراضي الزراعية من ناحية الإصلاح والصيانة، وذلك ربّما يعود إلى تخريب قنوات الري من طرف المتنازعين على السلطة، إضافة إلى فوضى الجند المتأتية عن تلك المنازعات، مثلما حدث في الحرب بين ابن رائق وبيجكم، حيث أقدم الأول على تخريب سدود نهر دِيَالِي، فدمرت المزروعات، بل إنّه خرّب مشروع

⁽¹⁾ نفسه، ص 48.

⁽²⁾ الصّابي، رسوم، ص 30.

⁽³⁾ الصّوفي، العوامل، ص 66.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 120.

⁽⁵⁾ فهد المطيري، التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني (247-334هـ)، أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، بإشراف الدكتور زكريّا سلامة عيسى شطناوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، السنة الجامعية: 2015/2016م، ص 110.

التَّهْرَوَانِ، وَاَنْفَجَرَ النَّهْرَ الْخَالِصَ فِي 334 هـ / 848 م، وَدَمَّرَ الْمَزَارِعَ، وَلَمْ تَبَالِ الْحُكُومَةُ لِانْشَغَالِهَا بِالصَّرَاعِ بَيْنَ أَمْرَاءِ الْجَيْشِ⁽¹⁾.

كما كانت العوائق الطبيعيّة تؤثر في عمليّة تنقل البضائع كوجود السلاسل الجبلية الوعرة، والعواصف الثلجية، والمناطق الصحراوية الفاحلة التي تعيق حركة التنقل، ولكنّ العوامل البشرية كانت أكثر تأثيراً، كاللصوص، والفتن، والحركات الداخليّة، وبالنسبة للتجارة البحريّة كانت هناك القرصنة، والتمردون على السلطة، فضلاً عن العوامل الطبيعيّة البحريّة كالعواصف، والأعاصير، ولقد ساعدت المنطقة الجنوبيّة من العراق ولاسيّما في منطقة البطائح على إيواء عدد كبير من اللصوص، والتمردين، و أيضاً كانت الطريق الرابطة بين بغداد وخراسان تتعرّض كثيراً لهجمات الأكراد - وبالأخص في القرن الرابع الهجري - والعيّارين بين بغداد والموصل، وبين بغداد وواسط، كانت عقوبة الإعدام هيّ جزءاً من يقبض عليهم، ولهذه الأسباب حرص

الخليفة المطيع على تأمين الطرق للتجارة، وأوكل هذه المهمّة إلى أحد الأمراء الحمدانيين في 366 هـ / 976 م، وكلفه بالمحافظة على الطرق ليلاً ونهاراً، سهوياً وجبالاً، وفي البرّ وفي البحر، ونشر فرق متعدّدة لأشخاص معروفين بالقوّة والأمانة، يوزّعون للنجدة في كلّ أنحاء العراق⁽²⁾.

وبعض الحركات العسكريّة والثورات في العصر العباسي كانت ظاهرها ديني، ولكنّها في الأصل كانت صدئاً لتدهور الأوضاع الاجتماعيّة والإقتصاديّة، وكرّست كيف أنّ بعض الدّهاة لاحظوا هذا الأمر، وعرفوا كيف يضرّون نار الاحتجاج على الوضع السيّئ، وهذا ما فعله حمدان قرمط مع القرامطة، فمن يرصد الحركات الناجحة يرى أنّ برامجها كانت صدئاً، وشكوى للمحرّومين، والمظلومين كحركة الزّنج⁽³⁾.

وكان لقيام حركة الزنج في منطقة البصرة في 255 هـ / 868 م أثر سيّء على البحريّة للدولة العربيّة الإسلاميّة في منطقة الخليج العربي وجنوب العراق، وذلك بعد أن تمكّن الزّنج من الإستيلاء على أهم الموانئ التجاريّة وتدميرها، مثل: البصرة والأبلة، وعبادان، والأحواز ما بين (256-269 هـ / 857-870 م)، كما عاثوا فساداً في بطائح واسط في عام 262 هـ / 875 م، وقاموا بشتّى أنواع القتل والسلب والحرق، وقطعت بذلك كلّ الطرق التجاريّة جنوب بغداد، ونهبوا كثيراً من رؤوس أموال تجّار البصرة في هجوماتهم عليها، وقتلوا كثيراً من أصحاب رؤوس الأموال، وثلاثمائة ألف من العامّة والخاصّة، وتفرّق

⁽¹⁾ حسام السامرائي، مؤسّسات، ص 183، والمطيري، التاريخ، ص 111.

⁽²⁾ مجيد الزّفاعي، العوامل، ص 99-101.

⁽³⁾ علي، ثورة العبيد، ص 10.

التاجون في البلدان، ونهبوا مليون دينار ذهبي من خزائن الدولة⁽¹⁾، ودمرت البصرة في عهدهم، وإستمرّ خرابها لفترة طويلة، وسيطر على نواحيها القتل، والنهب، والتخريب، وهتك الأعراس حتى استقرّ في نفوس الناس أنّه لا طاقة لأحد بالزنج⁽²⁾.

وكان السبب المغذي لثورتهم وجود تراكم مالي أدى إلى بروز رأسمالية تجارية إنتهى بها الأمر إلى الإستثمار الواسع في الزراعة الضخمة ذات الرأسمال الواسع نتج عنها الإعتماد على الرقيق، وكان تواجد الآلاف منهم في مكان واحد أدى إلى سهولة بث الدعاية بينهم⁽³⁾، لاسيما أنّ عددهم كان كبيراً، وكانوا يشتغلون عادة في جماعات تتراوح بين ألف وخمسة آلاف، بل و خمسة عشر ألف على نهر الدجيل⁽⁴⁾؛ ممّا يعطينا فكرة واضحة عن حجم العمالة في أراضي جنوب العراق، ويضاف إلى ذلك أنّهم إنتقدوا إلى الشعور بالولاء للسلادة وكانوا يجهلونهم، ولا يعرفون إلا بعضهم، أو الأرض، أو السيطاط، والعلاقات الدائمة في ما بينهم أدت إلى الشعور بالتضامن والمصلحة المشتركة بينهم، فكان لا بدّ لصاحب الزنج من تهيئة مشاعر دينية لتحريكهم فادّعى أنه مرسل من قبل العناية الإلهية لإنقاذهم، وإدّعى علم الغيب وإنتحل النبوة والرّسالة، وإدّعى النسب العلوي ليكتسب شرفاً، ولكنّه إعتنق رأي الخوارج حول مسألة الخلافة، وكان من أتباعه العبيد الزنوج، والنوبة، وأهل الفرات، والأعراب السّاخطين على الخلافة، والجنود السّود الفارّين من جيشها، وعدد قليل من أصحاب الحرف في المدن⁽⁵⁾.

ولقد كان للزنج في العهد الأموي ثورتان: الأولى بفرات البصرة في سنة 71هـ/690م، والثانية في 76هـ/695م أيام الحجّاج بن يوسف الثقفي، ولكنّ أعداد الزنج كانت قليلة، والدولة الأموية كانت في عزّ قوتها، فأخمدتها بكلّ قسوة⁽⁶⁾.

ولقد تسببت ثورة 255هـ/868م في عامها الأوّل في فرار كثير من المزارعين من أرض السّود، وغدا جنوب العراق خالياً من أيّة ملامح إقتصادية من تجارة وزراعة، وغيرها، فاضطراب جبل الأمن أفرغ المنطقة من سكّانها، وتأثير هذه الثورة كان كبيراً لأنّ السّود عصب الخراج في الدولة العباسية، وتضاءلت مداخيلها⁽¹⁾.

⁽¹⁾مجيد الرفاعي، العوامل، ص105.

⁽²⁾الكفاوين، شعر، ص114.

⁽³⁾الدوري، دراسات، ص61.

⁽⁴⁾الدجيل: هوّ إسم لنهر مخرجه من أعلى بغداد إلى تكريت مقابل القادسية، أسفل سامراء، وكان يروي كورة واسعة، وبلاذًا كثيرة، منها أوانا، وعكبرا، وصريفين، وغيرها، ثمّ يصبّ في نهر دجلة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص443.

⁽⁵⁾نفسه، ص65.

⁽⁶⁾علي، ثورة العبيد، ص13-14.

ولقد وصف كتاب الدولة العباسية صاحب الزنج بالفاجر، والخبيث، والخائن، بل والكافر والملحد، لأن الإيمان عند السلطة العباسية غدا حكرًا على أمير المؤمنين، أيًا كانت سيرته، ومهما كان منهجه بعيدًا عن روح المسلمين الأوائل في العدالة الاجتماعية ومكارم الأخلاق⁽²⁾، وكان الإتهام بالزندقة في العصر العباسي سوقًا رائجة، فكل مخالف للسلطة القائمة كان عدوًا لله وخائن وخبيث وزنديق⁽³⁾. ولم تكن حركة الزنج ثورة عبيد مثلما حاول المؤرخون المستشرقون وعلى رأسهم نولدكه⁽⁴⁾ تأكيده، بل هي مغامرة سياسية لصاحب الزنج -والذي ربّما كان عربيًا-، ومن المهم أن نذكر أنّ المرابين اليهود والتجار مؤلوا هذه الثورة، والعوامل التي أشعلت ثورة الزنج كانت هي نفسها وراء ثورة القرامطة، مثل: العدالة الاجتماعية، وانتزاع الرفاه الاجتماعي والمادي من الفئات الظالمة⁽⁵⁾، فكانت أبرز حركة اجتماعية وإقتصادية ثارت على الظروف المتدهورة، فمؤسس الحركة حمدان قرمط كان قرويًا عارفًا بمعاونة المزارعين في سواد العراق، وقابلتهم للثورة، حيث كانوا يتنون تحت ضغط الجباة، وجشع الملاكين، وآثار ثورة الزنج التي دمّرت كثيرًا من الأراضي السوادية وبخاصة قرب البصرة، إضافة إلى البدو والعامة من الحرفيين، كلّهم من الجهال، والفقراء، والمحرومين⁽⁶⁾.

وأتخذ علي بن محمد من تفشي المعاصي والفجور في قصور بغداد ذريعة لتحريره أتباعه على الثورة، فيقول:

لهف نفسي على قصور بغداد++++++++
وخمر هناك تُشرب جهراً++++++++
لست بآبن الفواطم الزهر إن لم++++++++
أقحم الخيل بين تلك العراض⁽⁷⁾.

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص153.

⁽²⁾علي، ثورة العبيد، ص16.

⁽³⁾نفسه، ص59.

⁽⁴⁾نولدكه: هو المستشرق الألماني تيودور نولدكه (1836-1931م)، يعتبر شيخ المستشرقين الألمان، وكان يتقن العربية، والسريانية، والعبرية، واليونانية، واللاتينية، والفارسية، والتركية، والسنسكريتية فضلاً عن الألمانية -لغته الأم- واطّلع بشكل واسع على التراث الثقافي المكتوب بهذه اللغات، وتحصل في 1856م على الدكتوراه عن "تاريخ القرآن" في سن العشرين، ويعاب عليه أنه لم يسافر أبداً طيلة حياته الطويلة إلى أي بلد إسلامي أو عربي رغم تخصصه العلمي في تاريخ هذه البلدان، أنظر: بدوي، موسوعة المستشرقين، ص595-597.

⁽⁵⁾فوزي، الخلافة، ج2، ص136-137.

⁽⁶⁾الدوري، دراسات، ص133.

⁽⁷⁾علي، ثورة العبيد، ص82-83.

ولقد بلغت المصادر في عدد قتلى ثورة الزنج، وخدمت بواسطة ذلك الدعاية العباسية، والحقيقة أنّ بعض المصادر أوردت الأعداد التقريبية لهم وكانت لا تتجاوز عشرات الألوف من الأنفس⁽¹⁾.

وكانت الضرائب الزراعية الفادحة أحد العوامل الرئيسية لاستياء العامة، وإقبالهم على إعتناق الأفكار القرمطية، وتشكيلهم القاعدة الإجتماعية للحركة القرمطية في الحرب⁽²⁾، فمثلاً سعى القرامطة في كيانهم السياسي إلى منع الرّبا لحماية المزارعين من جشع المرابين، وقضت على مختلف أنواع الإستغلال، وقُدّت المساعدات للفلاحين، والصنّاع، وأنشأت المزارع والمصانع الحكومية للقضاء على البطالة، وخفّضت الضرائب على السكّان، وقُدّت المساعدات المالية لمن تخرب بيته، وعجز عن إصلاحه، وقضت على كلّ مظاهر الترف والأبهة في المسكن، والملبس، والأعياد، والإحتفالات، وإحتكرت الحكومة للتجارة، وصدّقت عملة وطنية من معدن الرّصاص⁽³⁾، ولمّا مات أبوظاهر القرمطي سنة 322هـ/942م كان يفرض على الحكومات في بغداد، والشّام، ومصر أموالاً عظيمة كانت تحمل إليه كلّ سنة إتّقاءً لشّره⁽⁴⁾.

وشابهت هجومات القرامطة العسكرية أعمال الزنج في تأثيرها الإقتصادي غير أنّ القرامطة كانوا أكثر تنظيمًا، وإتخذوا جزيرة أوال⁽⁵⁾ مركزًا لجباية الضرائب، وفرضوا الأديان المرتفعة على السفن المازة إلى البصرة،

أو العائدة منها، وتدرّجًا تضاءلت التجارة الدوليّة في المنطقة، ولم تعد إلّا بعد 469هـ/1076م عندما تمكّن السلاجقة من السيطرة على البحرين، والقضاء على قوّة القرامطة⁽⁶⁾.

ومن الواضح أنّ القرامطة كانوا يركّزون في هجوماتهم على الإستحواذ على محور الأهواز-البصرة باعتباره منطقة هامّة، وعصب الإقتصاد العباسي، فكانتا الممّول الرئيس لأسواق بغداد، ولخزائن العباسيين ثانيًا، لذلك كان الإستحواذ على هذا الحيز الجغرافي ضربة عسكرية وسياسية موجعة ضدّ خلفاء بغداد⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 160.

⁽²⁾ الكلاس، قرامطة البحرين، ص 310.

⁽³⁾ نفسه، ص 316.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 318.

⁽⁵⁾ أوال: جزيرة في البحرين، ذات بساتين، ونخيل، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 274.

⁽⁶⁾ الكلاس، قرامطة البحرين، ص 105-106.

⁽⁷⁾ عبد الباقي كبير، الدولة العباسية في عهد الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي في كلية الآداب جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص 177-178.

ولقد كان للتورتين المذكورتين تأثير سلبي كبير على النشاط التجاري في الخليج العربي وجنوب العراق⁽¹⁾، حيث كانت بلاد البحرين - إضافة إلى مواردها من تجارة اللؤلؤ المستخرج من سواحلها - مشهورة بأنها من أخصب مناطق الجزيرة العربية، وعلى الرغم من غناها بالموارد الطبيعية والإقتصادية فإن جماهير الفلاحين والعمّال والحرفيين، والعييد، والأعراب في البوادي كانت تن من وطأة الضرائب، ومتذمّرة من الضيق الإقتصادي، والبؤس الإجتماعي، ولقد بلغ الإيراد الضريبي للمنطقة - حسب قدامة بن جعفر في كتابه الخراج - نصف مليون دينار في 237هـ/848م، وهو أكثر من خراج دمشق، والبصرة، والكوفة، وأرمينية (كل ولاية منفردة) وكانت الضرائب الزراعيّة الفادحة أحد العوامل الرئيسيّة لاستياء العامة، وإقبالهم على إعتناق الأفكار القرمطيّة، وتشكيلهم القاعدة الإجتماعيّة لهم في ثورتهم⁽²⁾، ومنع القرامطة في كيانهم السياسي الرّبا لحماية المزارعين من جشع المرابين، وقضوا على مختلف أنواع الإستغلال، وقدموا المساعدات للفلاحين، والصنّاع، وأنشئوا المزارع، والمصانع الحكوميّة للقضاء على البطالة، وخفّضوا الضرائب على السكّان، وقدموا المساعدات الماليّة لمن تخربّ بيته، وعجز عن إصلاحه، وقضوا على كلّ مظاهر الترف والأبهة في المسكن، والملبس، والأعياد، والإحتفالات، وإحتكار الدولة للتجارة، وسكّوا عملة وطنيّة من معدن الرصاص⁽³⁾، وحينما مات أبوطاهر القرمطي سنة 322هـ/942م كان يفرض على الحكومات في بغداد، والشّام، ومصر إتاوات عظيمة كانت تحمل إليه كلّ سنة إتقاءً لشّره⁽⁴⁾.

ولقد ساهمت الفتن والإضطرابات في منطقة الخليج العربي في توقّف التجارة فيها والإضرار بها، وإمتدّ الأمر إلى شلل الطرق التجاريّة البريّة في جنوب العراق⁽⁵⁾، ولم تستعد المنطقة نشاطها التجاري المعهود إلّا حينما قضى السلاجقة على دولة القرامطة في البحرين⁽⁶⁾، والتي أدرك أصحابها أهميّة التجارة في الخليج العربي فسيطروا على طرق المواصلات، وقبل ذلك كان البويهيون قد إتفقوا معهم على الهدنة، وإقتسام العائدات، وأنشئوا لهم مركز جباية في ميناء البصرة، واتفقوا مع الإخشيديين على حماية قوافلهم من مصر، والشّام، والحجاز نحو العراق مقابل مبلغ سنوي يسدّدونه لصالحهم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ قمر، دور، ص 25-26.

⁽²⁾ الكلاس، قرامطة البحرين، ص 310.

⁽³⁾ نفسه، ص 316.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 318.

⁽⁵⁾ الرفاعي، معوقات، ص 64.

⁽⁶⁾ الرفاعي، معوقات، ص 65.

⁽⁷⁾ قمر، دور، ص 28.

وهكذا إستنزف القرامطة الموارد الضريبية التي كانت تحوز عليها الدولة العباسية في جنوب العراق، وبداية الشام، وموانئ الخليج، وبلغ عائد القرامطة الضريبي مليون ومائة ألف دينار في السنة، علاوة على النهب والسلب⁽¹⁾، ولقد هدّدت هذه الفوضى السياسية في القرن الرابع الهجري القوافل التجارية التي كانت تسلك الطرق البرية من ساحل البحرين إلى مدن العراق، فتقلّصت الحركة التجارية⁽²⁾.

ويقول آدم متز⁽³⁾ أنّ التدهور في القرن الرابع الهجري مسّ بغداد فقط، فمصر في عهد الإخشيديين، والفاطميين⁽⁴⁾ تمتّعت برخاء إقتصادي، وقوة عسكرية، ومناعة، ووفرة في العدة، أمّا السامانيون⁽⁵⁾ في المشرق فكانت مملكتهم منيعة، وحكامها عادلون، وتمتّعت بالرّخاء الإقتصادي أيضاً، ولكنّ بغداد فقط من تدهورت أحوالها حتّى أنّها وقعت تحت سيطرة العيارين في 315هـ/927م، ثمّ عرفت أسوأ أيّامها ما بين 329 و334هـ/940-945م، وإستفحل شرّهم في فترة ما بين مقتل بجكم ودخول بني بويه.

ولقد توقّرت إرادة سياسية للإصلاح الإداري في عهد المقتدر بالله من طرف بعض الموظفين وعلى رأسهم علي بن عيسى الجراح، حيث أمر بعد وزارته خلفاً للخاقاني في 300هـ/913م، فأمر برّد المظالم، وأنصف المظلومين، وأطلق من المكوس شيئاً كثيراً بمكّة وفارس، وأغلق المواخير، وطرد

⁽¹⁾ نفسه، ص 32.

⁽²⁾ نفسه، ص 56.

⁽³⁾ ميتر، الحضارة، ص 30.

⁽⁴⁾ الفاطميون: هم خلافة شيعية ذات طابع توسعي (297-597هـ/909-1171م)، نمت وتوسّعت في المغرب الإسلامي، ثمّ انتقل مركزها إلى مصر بعد أن استولوا عليها في سنة 358هـ/969م، واتّخذوا مدينة جديدة هي القاهرة عاصمة لهم، ولقد إدّعوا نسبهم إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول محمد صلى الله عليه وسلّم، وهوّ ناسبه لاصقه بشكل دائم الشك من علماء السنة قديماً وحديثاً، وكان من أهم المناصب في هذه الدولة داعي الدعاة وهدفه المحافظة على أساس الدولة وهوّ المذهب الإسماعيلي الباطني المغالي في التشيع، ولكن هذه الدولة سرعان ما اعترها الضعف في المئة سنة الأخيرة من عمرها، وأصبح الوزراء وقادة الجيش في صراع حول النفوذ بسبب ضعف الخلفاء، وتوّع فرق الجيش، والجفاف في مصر، إضافة إلى الحروب المتلاحقة، وآخرها الغزو الصليبي لبلاد الشام، إضافة إلى ضعف انتشار المذهب الإسماعيلي في أراضي الدولة الواسعة الممتدة من المغرب الأقصى إلى الموصل فاليمن وصحراء إفريقيا فالأناضول شمالاً، وانتهت هذه الدولة التي كادت تسقط الخلافة العباسية على يد السلطان صلاح الدين يوسف، أنظر: سوردال، معجم، ص 699-702.

⁽⁵⁾ السامانيون: هي سلالة إسلامية شبه مستقلة حكم أمرائها بخارى من (204-390هـ/819-999م)، وهم من أصل محليّ فرضوا سيطرتهم على خراسان وبلاد ماوراء النهر، وشرق إيران، وكانت دولتهم على درجة عالية من التحضّر والزّقي، وجدّ الأسرة هوّ أحد كبار الملاكين في منطقة بلخ، وإسمه "سامان خُدا"، ولقد دخل أحفاده الأربعة في خدمة المأمون بخراسان، وفكّافهم بتعيينهم حكّاماً على مدن كثيرة بالمنطقة، وعرفوا باستماتتهم في حماية الثغور الشرقية، وحروبهم الكثيرة ضدّ الأتراك الوثنيين، أنظر: سوردال، معجم، ص 486.

المفسدات، وأسقط بعد الزيادات في الرواتب لبعض الجند بعد أن أجرى الموازنة، فوجد المصروفات أكثر من الواردات، وأسقط ما زيد على الرعية في الخراج⁽¹⁾.

ولم يتخذ سخط الطبقات القادرة في بغداد شكل التمرد الواضح، فلقد كان من الممكن خسارتهم للكثير في حالات الفوضى، أما اللحظات النادرة من الحرية فكانت تأتي في فترات إنتقال السلطة، أما الحرفيون المهرة، وصغار التجار، فلم يثوروا بسهولة سوى تحت ضغط الضائقة، والمصاعب المالية، أو قهر المسؤولين، أو نقص في المواد الغذائية، والمواد الخام، أو ارتفاع في أسعارها، فهم أيضاً مرتبطون بالأمن، والنظام، أما التازحون من الأرياف، والعمال الموسمين غير المهرة، والكادحين اليوميين، والشحاذين، ومحترفي الإجرام في الضواحي فكانوا الأقرب إلى حياة الإضطراب، والعيش في الفوضى، واللا أمن⁽²⁾.

كما أنّ التباين الإجتماعي بين رفاة قوم، وبؤس آخرين أدى إلى ظهور فرقة المتطوعة للنكير على الفساق ببغداد، ومنهم الحنابلة كذلك، وظهر حركة الزهاد⁽³⁾، وإضافة إلى التوتر بين السنة والشيعة؛ كان في بغداد توتر من نوع آخر هو الصدامات بين الحنابلة، والأشعرية⁽⁴⁾، حيث كان أغلب سنة بغداد من الحنابلة، وغلب

التصوف⁽⁵⁾ على معظم الأشاعرة، وكان أكثرهم شافعية⁽⁶⁾.

¹ عزّام، العصر، ص 183.

² حوراني، تاريخ، ص 186.

³ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج 1، ص 149-150.

⁴ الأشعرية: هم أئمة أعلام من علماء المسلمين، وهم من أفضل الناس علماً، وقد وقفوا أمام سيطرة المعتزلة، وهم أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، والذي قال في صفات الله لا يشبهه شيء، ولا يُشبهه شيئاً، وصفات الله قائمة بذاته، والإيمان هو التصديق بالله فقط، وقال قولنا هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وماروى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، أنظر: أشرف طه أبوالذهب، المعجم الإسلامي الجوانب الدينيّة والسياسيّة والإجتماعيّة، دار الشروق، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م، ص 66.

⁵ التصوف: هي حركة ظهرت بشكل مبكر في العالم الإسلامي، وعرفت مظاهر متنوّعة يأتي بعضها خارج العقيدة كما يحددها علماء الكلام والفقهاء من أهل السنة، وكان الصوّفيون الأوائل يلبسون اللباس الصوفي، ويعيشون حياة الزهد والتّقشف في القرن الثاني للهجرة/الثامن للميلاد، وابتداء من القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر للميلاد ظهر ما يعرف بالطرق الصوفية، وهي التي يجتمع مريدها حول شيخ معلّم، ويمارس أعضاؤها مختلف الشعائر الدينيّة الجماعية، ويعيشون حياتهم وفق نمط خاص، مع التمسك بالتقوى، أنظر: سوردال، معجم، ص 573.

⁶ التل، متصوفة، ص 43.

وكان من المشاكل التي إعتضت الدولة العباسية أيضاً وجود قوات محلية قبلية داخل العراق نفسه في أواخر أيامها، مثل إمارة بني مزيد الأسدية في مدينة الحلة، وكانت تستغلّ العداء الطائفي لقضاء مصالح سياسية لكون حكامها شيعة اثنا عشرية، ومع ذلك فإنّ سرّ بقائهم هوّ تخويف الخليفة بهم من طرف السلاجقة، ولقد أمر المستنجد سنة 558هـ/1162م بإبادتهم، وطردهم من العراق، فلم يبق أسدياً فيها⁽¹⁾.

وكانت أغلبية سكان البطائح وأطرافها تتشكل من القبائل العربية، ولم يكونوا طبقة أرستقراطية حاكمة، وإنما كانوا فلاحين وعمالاً يعملون في الحقول والأراضي الزراعية الخصبة في أطراف الكوفة، وواسط، والبصرة،

وعانوا - شأنهم في ذلك شأن باقي السكان - من ظلم الولاة، وعمال الضرائب لذلك نراهم ناصرُوا جميع الحركات والإنتفاضات التي ظهرت قرب بلادهم مثل إنتفاضة الزط في عهدي المأمون، والمعتصم، وثورة الزنج بعد حوالي أربعين عاماً من إنتفاضة الزط حيث إستخدمهم زعيم الزنج كأدلاء ومرشدين لمعرفة طرق البطائح ومسالكها، ومعهم بعض بطون قبيلة شيبان في جنوب العراق مثل: ذهل، وعبس، وعنزة، وتيم الله، ثمّ تحالفوا جميعهم مع قرامطة سواد الكوفة، ومعهم بني سليم - وكانوا من أوائل من إستقر بمدينتي الكوفة والبصرة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه -، وهكذا يمكن القول بأن القبائل العربية المستقرة في جنوبي العراق كانت من العامة المهضومة حقوقهم، والثائرين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهم الذين كانوا في العصر العباسي الأول من ركائز الدولة، قبل أن يحلّ محلّهم الأعاجم وعلى رأسهم الأتراك⁽²⁾، وهكذا إنتهى الأمر إلى أن صارت الدولة العباسية تضمّ في عصرها الأخير (552-656هـ / 1157-1258م) عشر ولايات فقط، وهي: إربيل، وشهرزور، وحديثة الفرات، وبغداد، وواسط، والحلة، والكوفة، وقوسان⁽³⁾، والبصرة، وخوزستان (الأهواز)⁽⁴⁾.

¹ التل، المتصوّفة، ص 39-40.

² فائزة أكبر إسماعيل، البطائح تحت نفوذ عمران بن شاهين 332-360هـ/941-979م، مقال من منشورات قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، المملكة العربية السعودية، د.ت، ص 5.

³ قوسان: كورة كبيرة، ونهر عليه مدن وقرى بين النعمانية وواسط، ونهره الذي يسقي زروعه يقال له الزاب الأعلى، أنظر: ياقوت الحموي،

معجم البلدان، ج 4، ص 413.

⁴ السعدي، تطوّر، ص 209.

2) إستفحال النظام الإقطاعي في أراضي الدولة العباسية:

-نشأة وتطور الإقطاع في الدولة العباسية:

لقد رافقت سياسة الإقطاع الدولة الإسلامية منذ عهود مبكرة، وصدرت الضوابط والأحكام اللازمة لتنظيمها، وضبط استثمارها، ومن أهم الشروط أن تكون الأرض المقطعة معطلة، أو متروكة أي أرض موات، فالقطائع تمنح من الأراضي غير العامرة، والتي ليست في ملكية أحد⁽¹⁾.

ولقد سار الأمويون في إقطاعاتهم على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين في الإقطاع، ولم تتجاوز إقطاعاتهم الطبقة التي أقطعها الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل؛ وهي طبقة الخاصة مثل: الأمراء، والولاة، والعمال، والقرشيين وشيوخ القبائل والعشائر، وكبار التجار، والأغنياء، وأصحاب رؤوس الأموال⁽²⁾.

ولكن في العصر العباسي جرى تغيير تدريجي لفكرة الإقطاع من خلال ملكية الأرض من فترة غير محدودة إلى دائمة، وكذلك كان وارد الأرض منحًا ماليّة بدل العطاء، وشمل الإقطاع كل الأراضي حتى الوقفية منها⁽³⁾.

⁽¹⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 24، والموقف القانوني للإقطاع الخاص هو أنه يصنّف مع إقطاع الأرض الموات لغرض إحيائها، والأرض المتروكة، وكانت الطريقة المتبعة أن يجلب صاحب الإقطاع الفلاحين لاستغلال الأرض، ويمنحهم البذور والمال، وكراء القنوات، ويدفع للخزينة مقدارًا معيّنًا من المال كل سنة، ويتمتع صاحب الإقطاع مقابل ذلك بملكية رقبة الأرض وحقّ توريثها، ويعفى من كلّ ضريبة أخرى، ومن أيّ تدخل حكومي ابتداءً، ولعدة سنين لغرض النماء، ثمّ يدفع عشر الحواصل، وكان إقطاع الخليفة في العصر البويهي وفق هذا النمط، وكان له كاتب خاص بإدارة هذا الإقطاع، وكان تقدير الإقطاعات والضرائب حسب معدّل اللوارد من الضرائب يسمى العبرة، وتقدر وفق سنوات الرخاء والقلة، وقد تعدّل وفق الظروف المناخية والإقتصادية، أنظر: الدوري، التاريخ الإقتصادي، ص 49-50.

⁽²⁾ بلال دراغمة، الإقطاع: التمليك، الإستغلال، المنفعة في صدر الإسلام (دراسة تاريخية)، إشراف: الأستاذ الدكتور جمال محمّد داود جودة، أطروحة مقدّمة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين، 2008م، ص 81.

⁽³⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 38-39.

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

ولقد تنوّعت هذه الإقطاعات بين أراضي عامرة وأخرى بور في بلاد الشّام، والعراق، والجزيرة الفراتيّة، والحجاز، ومصر، والأندلس، ومناطق الثغور إلى إقطاع بيوت السّكن، وإقطاع الشّعراء، وإقطاع مقدّم من الولاة، والعمّال، وإقطاع من أملاك مصادرة⁽¹⁾، ولنا مثال في الكاتب عبد الملك بن حميد الحرّاني الباهلي، والذي قلّده المنصور كتابته ودواوينه، وكانت له عنده منزلة رفيعة، ولما بنى مدينة السّلام قسمها أرباعاً، فجعل الرّبع منها إلى عبد الملك، ووتحصّل على قطيعة، وريض يعرف به في الجانب الغربي من بغداد⁽²⁾.

وانتشرت قطائع بني العبّاس في منطقتين: الأولى بغداد، والأخرى في بقيّة الولايات، وهي في الأصل قطائع بني أميّة⁽³⁾، وفي التاريخ العبّاسي نجد أنّ المنصور أقطع عدداً من العبّاسيين أراضي، فعمّروها، وجعلوها بساتين، ومزارع، وكذلك هناك القطائع التي منحها المعتصم عند بناء سامراء، وكانت هذه الأراضي محيطة بها ومتروكة غير معمورة، فقام أصحاب القطائع بإعمارها، وزرعها⁽⁴⁾، وإستحدث الرشيد أيضاً إقطاع التّوطين حينما أسكن الجند الخراسانيّة في عين زربي⁽⁵⁾، كما أقطع ضياعاً، وأراضي كثيرة أغلبها مأهولة، أمّا الأمين فأقطع علي بن عيسى بن ماهان خراج نهاوند⁽⁶⁾، وهمذان، وقم، وأصبهان إقطاع إستغلال⁽⁷⁾.

وأكثر المأمون من توزيع الإقطاعات على قادته ووزرائه، مثل إقطاعات كثيرة ورّعها في أوراق ونثرها على من حضر عرس إبنته من محمّد الجواد⁽⁸⁾ بن علي الرضا بن موسى الكاظم، وهو ما فعله الحسن بن سهل في عرس إبنته بوران من المأمون حيث نثر الرّقاع على القوّاد فيها إقطاع ضياع وغيرها⁽¹⁾.

¹ دراغمة، الإقطاع، ص 81.

² الحافظ أبو عبد الله محبّ الدّين محمّد بن محمود بن محسن البغدادي ابن النّجار، ذيل تاريخ بغداد الجزء الأوّل، تحقيق: قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1391هـ/1971م، ج 1، ص 39.

³ فيصل بني حمد، قطائع بني العبّاس ومنزلهم في العصر العبّاسي (132-193هـ/750-808م)، مقال منشور في مجلّة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانيّة، المجلّد: 16، العدد (1)، 1429هـ/2008م، ص 4.

⁴ الدليمي، الإقطاع، ص 35-36.

⁵ عَمِين زَرْبِي: بلدة بمنطقة الثغور قرب المصبصة، عمّرها القائد التركي أبو سليمان الخادم في حدود سنة 190هـ بأمر من الرّشيد، ثم أخذها الروم، وخربوها ثانية، ولكنّ سيف الدّولة الحمداني أعاد تعميرها، وأنفق في ذلك ثلاثة ملايين درهم، ولكنّ الروم أخذوها ثانية، وأسكنوها بالأرض، فصارت لهم، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 177-178.

⁶ مهاوند: وهي مدينة عظيمة مقابلة لهمذان على مسيرة ثلاثة أيّام، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 5، ص 313-314.

⁷ كاتب، الخراج، ص 328.

⁸ محمّد الجواد: هو محمّد التّقي بن علي الرضا، وتاسع إمام علوي لدى الشّيعيّة الإثنا عشرية (192-220هـ/808-835م)، عاش في المدينة المنورة ثمّ بغداد، واهتمّ بتحصيل العلوم الدّينيّة، وتزوج بإبنة الخليفة المأمون، يُشاع أنّه قتل بالسّم من طرف الخليفة المعتصم، أنظر: سوردال، معجم، ص 852.

ولكن الذي حدث لاحقًا أنّه كثرت الإقطاعات الزراعيّة، وبدأ رجال السّلطة يأخذون العديد من الثرى ويطلبون المزيد، ويحصلون عليه بثنّى السُّبُل من شراء أو إغتصاب⁽²⁾، إضافة إلى إستيلائهم على أموال إضافيّة عن طريق المبالغة في تقدير الخراج مضاعفًا، ومكرّرًا، وأحيانًا يتكون أخذ خراج الأراضي التي لهم مصلحة مع أصحابها، حتّى وإن كان المال المستحق عنها مبلغًا كبيرًا جدًّا، فلقد ذكر الصابي في الصفحة 94 من تاريخه أنّ ضياع أبا زبور كانت مساحتها مائة فرسخ في مائة فرسخ، ولم يكن يدفع فيها درهمًا واحدًا للدّولة⁽³⁾.

ولنا أن نتصوّر وجود عدد كبير من المتنقّدين ممّن هم في وضعيّة أراضي أبي زبور في أقاليم الدّولة المختلفة، وفي مختلف العصور، وهذا يعني ضياع الكثير من مداخل الدّولة، والتي ستلجأ لتعويضها لاحقًا بمصادرة أموال موظّفيها، أو الأثرياء أو حتّى أفراد الأسرة العبّاسيّة الكبيرة لسدّ عجز الميزانيّة غير أنّه لا يحق للخليفة في الأصل أن يمنح إقطاعات من الملكيّة العامّة بل من أراضيّه الخاصّة فقط، ولكنّ هذه القاعدة أهملت كثيرًا حتّى أنّ المقتدر بالله قام باسترجاع إقطاعات منحتها الدّولة سابقًا من أصحابها⁽⁴⁾.

وكان يفترض أن الإقطاع في العصر العبّاسي مدني، بمعنى أنّ صاحبه وجب عليه أن يدفع الضرائب، ويقوم بإصلاح الجسور وقنوات الري، وغيرها في أراضيّه، ولكن من دون أيّة أداءات عسكريّة⁽⁵⁾، وكان الخراج الذي يؤدّى عن الأرض المقطعة يحدّد باتّفاق خاص بين صاحبها، وبين الحكومة، وتعود هذه الأرض إلى الحكومة في حالة مصادرة أصحابها أو إذا تعطلت، وكثيرًا ما كان الخراج عبئًا ثقيلًا على صغار الملاك حتّى أنّ بعضهم كان يلحق أرضه بالأقويّاء لدفع عشر المدخول فقط⁽⁶⁾، وهكذا كان نظام الإقطاعات أوّل فساد بالعراق لأنّه أضعف همّة الفلاحين الذين يقومون بزراع الأرض، وإصلاحها، وتنميتها⁽⁷⁾.

أصناف الإقطاع:

لقد عرف العالم الإسلامي أنواع متعدّدة من الإقطاعيّة مثل: إقطاع المنفعة، وإقطاع الرّقبة، وإقطاع الأرض الموات، والصّوافي، والأرض التي ورثها الخلفاء عن آبائهم، وكلّها إعتبرها الفقهاء مشروعًا، في حين إعتبروا

⁽¹⁾ كاتب، الخراج، ص 328-329.

⁽²⁾ زكّارو، بيطار، تاريخ، ص 20.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج 4، ص 191.

⁽⁴⁾ المطيري، التاريخ، ص 53.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 53.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 57.

⁽⁷⁾ الخصري، محاضرات، ص 428.

صيّغاً أخرى غير مشروعة مثل: الإلجاء، والإيغار، وما شابه، ولكن تم تبريرها لاحقاً وفق منطق الغلبة، والقوة⁽¹⁾.

ونظام الالتزام - وفق التسمية الحديثة لدى المؤرخين المعاصرين - هو نفسه نظام الإقطاع، وتفرّع إلى نوعين: إقطاع الإستغلال، وإقطاع التمليك، فالأول يُمنح لشخص مثل القائد لا كبديل عن الراتب بل عبارة عن امتيازات إضافية، وليست تمليكاً وراثياً، بل يحق للمقطع إستثماره والإنتفاع به حتى تقرّر الدولة سحبه منه، وإذا خلف الإبن أباه فهو يملك حق الإستغلال فقط، وفي هذه الحالة تبقى الدولة هي المالكة الفعلية، ويحق لها إستعادتها وقت ماتشاء، وكان على المقطع في هذه الحالة أن يدفع ضرائبه بصفة منتظمة، ولكن في الواقع كان تنقذ القادة العسكريين يسمح لهم بأن لا يدفعوا المقرّر عنهم قانوناً، وكان هذا الإقطاع يسمّى الإقطاع الإداري وهو الذي إستفحل في عهد النفوذ التركي، والثاني هو منح أراضٍ بور غير مزروعة من أجل إحيائها وزراعتها، وحتى تمليك أراضي صالحة للزراعة بسبب حاجة الدولة للمال، وهو أمر شاع في العصر العباسي الثاني، ولقد إستغلّ هذا النظام أبشع استغلال خلال العصر العباسي المتأخر في الفترتين البويهية والسلجوقية حيث أصبح الملتزم يسوم الناس سوء العذاب ليؤدّي للدولة ما هو مقرّر عليه، وليتمتع بالفائض من الأموال، وإبتداء من العهد البويهي تبلور الإقطاع العسكري في الدولة العباسية، والإختلاف أنه صار بديلاً للرواتب والعتاء، وأعطيت مناطق للقادة والجنود ليأخذوا رواتبهم من وادها فاستأثروا بالوارد كله، ولم يرسلوا نسبة منه للدولة، وإمتلكوا بمرور الزمن هذه الأراضي⁽²⁾.

وفيما يتعلّق بالإقطاعات فإنّ الخليفة لا يحقّ له منحها إلا من أراضيه الخاصة، والأرض تصبح ملكاً لصاحب الإقطاع، غير أنّ المقنن إضطرّ أمام الأزمة المالية إلى إسترجاع إقطاعات سابقة، وأنشأ لها ديواناً خاصاً سمّاه ديوان المرتجعات، ولم يكن أمام صاحب الإقطاع واجبات عسكرية بل كان عليه دفع بعض الضرائب، وتصليح القنوات والجسور التي تقع على أراضيه، وكانت الإقطاعات تمنح من طرف الخليفة فقط، ثمّ شاركه فيها أمير الأمراء، وصار بعدها الأمير البويهي المانح الوحيد لها بعد 334هـ/935م، ولقد كان وقتئذ إقطاع الإستغلال والذي كان ناشئاً عن تسلّط الجنود، وكان يعطى لرجال الجيش قسم من أرض الخراج، وكان يفترض أن يفيد المقطع من الوارد ويدفع قسمًا منه للدولة، ولكنّ الجنود لم يدفعوا في الغالب شيئاً⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمود إسماعيل عبد الرازق، الإقطاع في العالم الإسلامي من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري بين الجدول النظري والواقع التاريخي، مقال منشور في حوليات كلية الآداب/جامعة الكويت، العدد (11)، 1410هـ/1990م، ص 19.

⁽²⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 349-350.

⁽³⁾ الدوّري، التاريخ الإقتصادي، ص 46-47.

وجدير بالذكر أنه ساد نوع من الإقطاع العسكري في العهود الإسلامية الأولى ويتمثل في إقطاع الثغور، حيث إتبع الخلفاء سياسة منح الإقطاعات للجند المقاتلين، وكانت عبارة عن مساحة من الأرض تمنح بشكل دائم (إقطاع تملك)، ولكن مقابل الخدمة العسكرية، ودفع ضريبة العشر من مداخيلها، وكانت هذه الإقطاعات أيضًا قطع صغيرة للسكن وأحيانًا محيطها عشرون ذراعًا فقط⁽¹⁾.

ومن الإقطاع الذي كان سائدًا في العصر العباسي الأول أيضًا الإيغار، وهي عبارة عن إقطاعات معفية من الضرائب تمنح لجند الثغور من أجل زراعتها في أوقات السلم لتوفير أرزاقهم مع عوائلهم⁽²⁾، وفي تعريف آخر هو أن يهب الخليفة أرضًا يعفي مستلمها من الضريبة، فلا يحقّ لعامل الضرائب أن يدخلها، وهي تدرّ لبيت المال مبلغًا مقطوعًا باشتراك محدود، وكانت تعتبر من الضياع الممتازة والتميّزة من حيث حمايتها⁽³⁾، مثلما أمر المنصور عند إعادة بناء حصن ملطية سنة 139هـ/758م، حيث أقطع الأراضي الزراعية المحيطة بالحصن للجند من أجل زراعتها، وكان جباة الضرائب ممنوعين من دخول هذه الأراضي لمهام جبائية، ولكن المتوكل أزال هذه الامتيازات في سنة 243هـ/857م بسبب عجز الميزانية⁽⁴⁾، ومن أبرز أمثلة الإيغار أنّ المقتدر أوغر ابن الفرات في وزارته الثابتة ضياعه ولم يكن له إلا دفع مبلغ إسمي هو ألف درهم سنويًا⁽⁵⁾، وكذلك الطعمة وهي أن يدفع الحاكم إلى الرجل من رعيته الضيعة لكي يستغلها مدة حياته، حتى إذا مات فإنّ الحكومة تسترجعها، ولا تؤول إلى الورثة⁽⁶⁾.

وكانت الإقطاعات المخصصة للقادة والولاة تُدار ضمن إطار إداري وعسكري يُعرف بديوان المقاطعات أو ديوان الإقطاع، وربما كان يشترك مع ديوان العرض أو الجيش في الإدارة المتعلقة بالإقطاع، إذ كان ديوان الجند يحتوي على سجلات تضمّ فئات الجند ورواتبهم، ويتولّى ديوان الإقطاع منح الإقطاعات على وفق هذه السجلات بعد تحديد معدّل واردتها السنوي، أمّا منشور الإقطاع فيشارك الديوانان في إصداره وإقراره⁽⁷⁾.

ولم تكن الإقطاعات العسكرية هي النوع الوحيد من الإقطاعات، فهناك إقطاعات مدنيّة لكبار موظفي الدولة تمنح بدل الرواتب، وتسترجع منهم بعد تقاعدهم، وهناك الإقطاعات الخاصّة التي كانت تُمنح من

⁽¹⁾الدليمي، الإقطاع، ص58.

⁽²⁾الدليمي، الإقطاع، ص59.

⁽³⁾المطيري، التاريخ، ص61-62.

⁽⁴⁾نفسه، ص59.

⁽⁵⁾نفسه، ص61-62.

⁽⁶⁾نفسه، ص62.

⁽⁷⁾عبد الوهاب الرّيس، نظام، ص244.

الأرض المتروكة، والموات من أجل إحيائها لأفراد مثل الشعراء، والمغنين، وأصحاب الخليفة، ويحتفظ المقطع بملكيتها، وحقّ توريثها، مقابل ضريبة محدّدة يدفعها للدولة، وهناك أراضي التمليك التي دفعها بعض الخلفاء للأفراد كملك لهم، ومصادرها عديدة منها الأرض الموات، وأراضي المستنقعات، والصوافي، والتي تبيعها الحكومة في أيام الأزمة الماليّة للموسرين مادياً⁽¹⁾.

ومن الضروري أن نفهم كيف أنّ المرونة في التعاملات الإقتصادية كانت سبباً في التطور نحو استخدام الإقطاع في إستخلاص أموال الخراج من الأراضي الإسلاميّة، ولنا مثال في إقليم من أغنى أقاليم الدولة العباسيّة، وهو مصر، وفي هذه الولاية دأبت الدول المتعاقبة على ترك شؤون زراعة الأرض للفلاحين، فهم أدريّ بأمرها، على أن يقوم أعوانها بجباية خراجها، ولكن مع مرور الزمن تبين أن جباية خراجها بطريقة مباشرة كان مكلفاً للغاية نظراً لمساحتها الكبيرة، ونفقات الجباة، فتمّ الانتقال إلى مرحلة ثانية، وهي بيع الخراج بالمزاد العلني، وذلك لتضمن الدولة الحصول على ما تريدة من خراج في فترة معيّنة من السنة، وكانت تترك الحرّية للملتزمين في زراعة الأرض، والعناية بالري، والزراعة، وجباية الأموال، وكذلك كان الحاكم يحتفظ بالأراضي الخصبة، ويمنح لأعوانه الإقطاعات المختلفة بدلاً من الرواتب الثابتة، وإحتفظ المسلمون الفاتحون بتنظيم الأراضي في مصر وفق هذه الطريقتين⁽²⁾.

وهكذا عظم الإقطاع الزراعي وبدأ رجال السّلطة يملكون العديد من القرى ويطلبون المزيد، ويحصلون عليه بثمن السُّبُل من شراء، أو إغتصاب⁽³⁾، وإستخدم الإقطاعيون أعداداً من العمّال في مزارعهم، وجلبوا كمّيات من الرقيق - بخاصّة الأسود منه - للعمل الزراعي المرهق⁽⁴⁾.

والإقطاعات المدنيّة فكانت تمنح للموظّفين بدل الرواتب، وكانت أكثر أنواع الإقطاع شيوعاً في مفتتح القرن الرابع الهجري، فعندما كان يعين الوزير في منصبه فإنّه كان يُمنح الإقطاعات، فإذا ما عزل أخذت إقطاعاته، وسُلّمت إلى خلفه، وكانت إقطاعات الوزراء واسعة يديرها ديوان خاص هو ديوان إقطاع الوزراء، والذي لا يفرض أيّة مسؤوليّة على صاحبه، في حين أنّ الإقطاعات الخاصّة فكانت تمنح إلى الأفراد مقابل خدمات خاصّة، وهم من غير الموظّفين كالشعراء، والأدباء، والمحدّثين، والمغنين، ولهم الملكيّة

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ التّظم، ص 353.

⁽²⁾ الشّيال، دراسات، ص 95-96.

⁽³⁾ زكّار وبيطار، تاريخ، ص 20.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 21.

التامة مع حق التوريث⁽¹⁾، ونلاحظ إستمرار النظام الإقطاعي بنوعيه من العصر البويهي إلى آخر أيام المستعصم، ومعهما إقطاع التمليك، ونظام الضمان إلى آخر أيام الدولة⁽²⁾.

- الإقطاع في العصر العباسي الثاني:

لقد عاد نظام الإقطاع بالضرر على دولة الخلافة كلما أوغلت في استخدامه، حيث أن المقتطع له، أو صاحب الإلتزام كان يهدف إلى الإثراء وجمع المال، فلم يكن يتردد في إرهاب الأهالي بالضرائب المختلفة حتى يستطيع أن يؤدّي إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج، ويحتفظ لنفسه بما زاد، ولقد تطوّر هذا الإقطاع في عصر سيطرة الأتراك إلى إقطاع ولاية بكاملها⁽³⁾.

وبدأ الإقطاع يستفحل مع إستقواء القادة العسكريين الأتراك، حيث أنّ الواثق أقطع بغا، وإيتاخ، وباغر كثيرًا من الأراضي من دون أن تكون بديلاً للرواتب، كما أنّ الجند تمردّ على قادته لاستئثارهم بهذه الأراضي⁽⁴⁾، وفي فترة النفوذ التركي صارت الإقطاعات تمنح للقادة العسكريين على شكل إمتيازات، ومنح مضافة إلى الراتب، وحازوا بذلك على إقطاعات واسعة بعد بناء سامراء حيث عزل المعتصم قطائع الأتراك عن قطائع سائر الرعيّة، وجعلهم منفردين لا يختلطون ببعضهم، كما أقطع المتوكّل أحد قادته الأتراك عدّة قرى وضياح في سواد الكوفة بالضمان، فحدثت الإستفادة لكلا الطرفين من خلال قيام القائد التركي الضامن بجباية الضرائب، ولكنّ زيادة الإقطاعات المقدّمة للقادة الأتراك كانت من أسباب قتل المتوكّل⁽⁵⁾ من خلال مصادرته لإقطاعات القائد وصيف في الجبل وأصبهان، ومنحها لنديمه الفتح بن خاقان⁽⁶⁾.

وهذا الخليفة بدوره أقطع أبناءه - وعددهم خمسون ذكراً وخمسة وخمسون أنثى - إقطاعات تراوحت غلّتها ما بين مئة وخمسين ألف درهم، وثلاثين ألف درهم في السنة، وأوعز إلى سلمة بن سعيد الأنصاري بالعناية بتلك الإقطاعات، وإنشاء ديوان خاص بها، كما بنى مدينة الجعفرية (المتوكّلية)، التي عمّرها وأقام فيها، واقطع قواده وأصحابه القطائع فيها⁽⁷⁾، ثمّ إشتكى الجند في عهد المهدي من نقصان الخراج بسبب استفحال الإقطاع لدى كثير من قادة الجيش، حتى أنّ هؤلاء القادة لم يبالوا بإصلاح إقطاعاتهم

⁽¹⁾الدوري، التاريخ الإقتصادي، ص 48-49.

⁽²⁾وجيدة يوسف، الإدارة، ص 385-386.

⁽³⁾بيطار، تاريخ العصر العباسي، ص 338.

⁽⁴⁾الدوري، التاريخ الإقتصادي، ص 50.

⁽⁵⁾الدليمي، الإقطاع، ص 64.

⁽⁶⁾كاتب، الخراج، ص 330.

⁽⁷⁾نفسه، ص 330.

فتدهور وضعيتها، وأدى ذلك بالمقتدر لاحقاً إلى إنشاء ديوان خاص سمّاه ديوان المرتجعة لاسترجاع ما أقطع للناس من الأموال، والضّياع، والمستغلات⁽¹⁾، ولكن في سنة 302هـ/915م اضطرت الأوضاع في خراسان فطلب القائد التركي أحمد بن علي الصعلوك من الخليفة المقتدر أن يقطعه الرّي، وقزوين⁽²⁾، وزنجان⁽³⁾، وأبهر⁽⁴⁾، بضمان مائة وستة وستون ألف دينار فوافق الخليفة⁽⁵⁾، وفي سنة 314هـ/926م أقطع بدوره يوسف بن أبي السّاج جميع نواحي الشّرق مقابل ضمان مبلغ من المال لسدّ نفقات الجيش في قتال القرامطة بالكوفة⁽⁶⁾.

وبلغ الوضع من التدهور أنّ المُقطّعين أصبحوا لا يغادرون سامراء، ويقيمون فيها في أغلب الحالات، ليشاركوا في مؤامرات بلاطها، ويرسلوا نواباً عنهم في إقطاعاتهم، وهذا ما فعله أشناس، وإيتاخ، وباكبك الذي أخذ نائبه في مصر أحمد بن طولون الولاية لنفسه⁽⁷⁾، وهذا من مميّزات الإقطاع في الدّولة الإسلاميّة من خلال إقامة أمراء الإقطاع في المدن، وإنابتهم ولكلاء عنهم يديرون شؤون ضياعهم، وهذا ما يفسّر ظاهرة خراب الأرياف والبوادي في أراضي الخلافة، وأيضاً تميّز الإقطاع الإسلامي باستحداث ما يُسمّى تضمين جباية الأموال، وإشغال المقطّعين أحياناً بالتجارة، ولكنّه إنفرد بخاصيّة تأمين رواتب الجند بعد أن عجزت الحكومات عن دفعها نقدًا، نظرًا لنضوب مواردها من التجارة الدّوليّة⁽⁸⁾.

ولقد زرع الأتراك بذور الإقطاع العسكري في الدّولة العباسيّة، حتّى أنّ كلّ الدّول اللاحقة تشبّثت بنظام الإقطاع في غرب آسيا⁽⁹⁾، ولكن الإقطاعات التركيّة تلاشت بعد إنتعاش الخلافة، وضعف الأداء العسكري للأتراك، ثمّ نجد أنّها عادت مع فترة إمرة الأمراء، فنال بجكم أمير الأمراء في 325هـ/936م إقطاعا وارده خمسين ألف دينار سنويًا، ولم يكن إقطاعاً وراثيًا⁽¹⁰⁾، ولكنّ الإقطاعات في هذا العصر كانت في غالبيتها إقطاعات تمليك، بمعنى أنّ الأرض تصير لورثة مالكيها من بعده، ولا تدفع هذه الأراضي العشر

⁽¹⁾البطانية، مقدّمة، ص211.

⁽²⁾قزوين: مدينة مشهورة بين الرّي، وأبهر، وهي من بناء الأكاسرة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص342.

⁽³⁾زنجان: بلدة كبيرة من نواحي الجبال، قريبة من أذربيجان، وأبهر، وقزوين، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص152.

⁽⁴⁾أبهر: وهي مدينة مشهورة كم إقليم الجبال، تتوسّط زنجان، وقزوين، وهمدان، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص82.

⁽⁵⁾الدليمي، الإقطاع، ص65.

⁽⁶⁾نفسه، ص65-66.

⁽⁷⁾كُحيلة، العقد الثمين، ص228.

⁽⁸⁾محمود إسماعيل، الإقطاع، ص22-23.

⁽⁹⁾نفسه، ص39.

⁽¹⁰⁾الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص50-51.

للدولة⁽¹⁾، كما أصبح أصحاب الإقطاعات في هذه المرحلة - وكثير منهم من الجند المقرب إلى الخليفة - يعاملون المزارعين بالظلم في أغلب الأوقات، وقد يصل العقاب إلى الجلد حتى الموت تأديباً⁽²⁾.

- الإقطاع في فترة النفوذ البويهي:

بدأ العنصر الديلمي بزعامة بني بويه يسيطر على الدولة العباسية منذ خلافة الراضي، من خلال الحصول على مقاطعة شيراز كإقطاع، وبعد إحتلال البويهيين بغداد في 334هـ/945م تبنا الإقطاع العسكري الذي أدى إلى إحداث اضطراب كبير في الإدارة العباسية، وآل الأمر إلى سيطرة القوات الأجنبية الغازية التي نهبت ثروات العراق، وتسببت في حالة من الغلاء والقحط نتيجة إهمال الأراضي الزراعية، وتحوّل أكثرها إلى مستنقعات نتيجة عدم معرفة أصحابها بالزراعة، وفساد أنظمة الري، وتفاقم الفساد حتى لجأ الناس إلى مقايضة أراضيهم بالطعام⁽³⁾، وكان الإقطاع عماد الدولة البويهية، وهو سبب فئائها لأنه دمر إقتصادها، وتسبب في الإضطرابات المختلفة، والأمن، والإستقرار هو عماد الإنتاج وكسب المال⁽⁴⁾.

وكانت فترة النفوذ البويهي في العراق إمتداداً لمرحلة سيطرة القوى الأجنبية عن العراق على الأراضي العباسية فلقد رأينا في فترة ما بعد إغتيال المتوكل كيف سيطر الأتراك على الحياة الإدارية والسياسية في العراق، بل وإمتد نفوذهم إلى النواحي الإقتصادية حيناً صار لكلّ قائد تركي الضياع، والإقطاعات الخصبة في مختلف أنحاء الدولة، ولهم السيطرة على وسائل الإنتاج، وتقلدوا الوظائف العليا، وكثيراً ماجمعوا بين وظيفتين⁽⁵⁾.

صحيح أنّ الدولة الإسلامية نشأت في أراضي ذات تقاليد إقطاعية قديمة، ولكن طبيعة الدولتين البويهية، والسلاجوقية القائمتين على الجندية، وإغراقهما في الحياة العسكرية تسبب في تسخير الإقطاع لمصالحهما⁽⁶⁾، فمجيء البويهيين كرّس عسكرة نظم الدولة العباسية، فوزعت الأراضي على الجند بشكل

¹ دراغمة، الإقطاع، ص 81.

² علي بن أنجب ابن الساعي، مختصر تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، 1309هـ، ص 133.

³ الدليمي، الإقطاع، ص 66-67.

⁴ الفقي، الدول المستقلة، ص 72.

⁵ الثائب، موقف، ص 85.

⁶ نفسه، ص 39.

واسع نتيجة أمرين هامين، وهما: أزمة الخزينة من جهة، والتركيبة الفكرية للبويهيين من جهة ثانية، ونجد أنّ أزمة الخزينة العباسية تفاقمت في القرن الرابع الهجري كنتيجة منطقية لإسراف القصر في النفقات، وانقسام الجهاز الإداري في المركز وجشعه، وطمع الجند القلق بالمال، وضغطهم المستمر، وتقلص أراضي الخلافة، ولقد جرت محاولات لمواجهة الأزمة كبيع ضياع الخلافة، وعقد القروض المحدودة، ثم إنشاء مصرف رسمي، والتدقيق في الحسابات مع محاولات التوفير، دون أن يلجأ إلى الإقطاع، ولكن البويهيين بخلفيتهم الإقطاعية، ونظرتهم القبليّة إلى الأرض كغنيمة، وإهمالهم للمفهوم الإسلامي لها خطأ هذه الخطوة الجديدة⁽¹⁾، والتي كانت عبارة عن نهب للثروة داخل الأراضي العباسية كتعويض للرواتب التي كثيراً ما تباطأت الإدارة في صرفها، ونجد مع ذلك أنّ الإقطاعيين البويهيين أهملوا حتى سجلات الوارد، ما عدا في عهد عضد الدولة القوي، والكفاء، والذي فرض سلطته عليهم، وأغنى خزينة الدولة من جديد⁽²⁾، وتمكّن من فرض سلطته في الإقطاعات الكبيرة، وجمع الجباية اللازمة منها⁽³⁾، وبقيت مشكلة أنّ الجندي صاحب الإقطاع لم يهتم بتطوير الإنتاج فيه، ولا عمارة الأرض، بل كان يتنافس مع زملائه من أجل أخذ الأراضي ذات الدخل المرتفع فإذا ما تناقص مدخولها أعادوها إلى الديوان خراباً، ويأخذون عوضاً عنها إقطاعات مريحة، وهكذا تمّ تدوير كثير من الأراضي على الجند، بل وتمّ أيضاً... تدميرها⁽⁴⁾.

كذلك فإنّ الإجراء السابق والذي كان يسمّى الإلجاء إنتفت الجدوى من وجوده في الفترة البويهية، لأنّ الجند أصبحوا لا يهتمون بالسلطة الأدبية أو المالية للملاك الأصليين فطالهم الضرائب وتسلط المقطعين، وأصبح الإلجاء بدون جدوى، وإعتدى الجند البويهي على حقوق بيت المال، ونهبوا مساحات شاسعة من الأراضي والضياع لصالحهم⁽⁵⁾، وصار الهمّ الرئيس لأصحاب الإقطاعات هو جمع المال وحيّازته، والعمل

⁽¹⁾الدوري، التاريخ الاقتصادي، ص50.

⁽²⁾فوزي، تاريخ النظم، ص350.

⁽³⁾الدوري، التاريخ الاقتصادي، ص53.

⁽⁴⁾خلف، ضعف المجتمع، ص319، وبلغ من نهب أراضي وأموال الدولة أنّ الأمير الصّغير من الدّيلم كان يمتلك بكرمان الإقطاعات الكثيرة التي تُدر عليه خمسمائة ألف درهم على الأقل قبل أن يأمر الموقّ البويهي بحلّها في 390هـ/999م، وإلحاقها بالدولة، فلقد كان الجند البويهي يعرف قيمة الأراضي التي استولى عليها في العراق، وغرب إيران، وأنها ضياع خصبة ذات إنتاج وفير، وفي نفس الوقت هي مكافأة للخدمات العسكرية المقدّمة للأمير البويهي، ولذا كان حرمانهم من إقطاع الأراضي مخالفاً للميثاق العسكري بين الطرفين، ولقد تسبّب إقطاع التمليك في العصرين البويهي، والسلجوقي في أن يُصبح الملتزم يسوم الناس سوء العذاب، ليؤدّي للدولة ما هو مقرّر عليه من ضريبة، وليتمتع بفائض الأموال، أنظر: أبي الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم الصّابي، ذيل تاريخ أبي شجاع أو تاريخ الصّابي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ج8، ص18-19، والدليمي، الإقطاع، ص67-68، وفوزي، تاريخ النظم، ص350.

⁽⁵⁾خلف، ضعف المجتمع، ص321.

على عدم تدخل الدولة في ما يحدث داخل إقطاعاتهم-وهو في الحقيقة شبه استقلال عن السلطة المركزيّة- وضعفت بالتالي سيطرة الدولة عليها لاسيّما أمام تسلّط الأتراك بعد أن قرّبهم معز الدولة نكايّة في الدّيلم⁽¹⁾، وهكذا كان الإقطاع الدّيلمي سبباً في هجرة كثير من الفلاحين من قراهم، وتعطل كثير من أجهزة الدولة، وأغلقت الدّواوين، وسرّح أكثر موظفيها، وتدهورت أوضاع الحكم أكثر فأكثر⁽²⁾. كما أصبح الإقطاع العسكري في العهد البويهي مسؤوليّة ديوان الجيش⁽³⁾، و توسّع لاحقاً-أي الإقطاع العسكري في عهد الأمراء البويهيين- نحو بقية أصناف أراضي الدولة، فتّمت عمليّات نهب واسعة لضيّاع الخلافة، وأراضي الخراج، وحتى الوقف⁽⁴⁾، حيث أنّهم عبثوا بكلّ القوانين في ما يتعلّق بالأراضي فسيطرت طريقة الإقطاع العسكري على العطاء، وسرعان ما تصرّف الجند بإقطاعاتهم، فاستأثروا بالوارد، وضمّوا كثيرًا من الأراضي بالإلحاء، وهكذا إزدادت مداخيل الدولة انهيارًا، و توسّعت إقطاعاتهم العسكريّة على حساب الأصناف الأخرى من الأراضي مثل الضيّاع الخاصّة، وضيّاع الخلافة، وأراضي الخراج، بل وتجزّأ عضد الدولة فمنح الجند إقطاعات من أراضي الوقف⁽⁵⁾، كان الدّور الذي لعبه البويهيون عسكريًا بالأساس، فلقد تولّوا المناصب وارتقوا في السلطة كمحاربين فقط، وكان هدفهم الأموال، والغنائم، وتضخيم ثروتهم⁽⁶⁾.

ولقد أدّى فشل الإقطاع البويهي وتدهور الزراعة إلى أنّ يستفحل نظام الضّمان، وهو أن يعهد مجموعة من الفلاحين الضّعفاء إلى أحد المتنفّذين بضمان خراج أرضهم مقابل دفع مبلغ معيّن للدولة أمّا هم فيعتاشون على النزر اليسير، أو كتابة هذه الأرض باسم المتنفّذ والبقاء فيه بصفة عبيد أرض، وبمرور الزّمن تؤول الأرض إلى ملكيّة فعليّة وهو نظام الإلحاء⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 322.

⁽²⁾ نفسه، ص 326.

⁽³⁾ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص 53.

⁽⁴⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 350، ومن الناحية النظرية لم تكن الإقطاعات العسكريّة البويهيّة وراثيّة، أو مؤبّدة، أو تمليك، فالأمير البويهي كان يحتفظ بحقّ إغائها متى أراد، وكانت تمنح للجند ليعوّض واردها من الرّاتب الذي لا تستطيع الخزينة البويهيّة المرتبكة دفعه بانتظام، وكان يصحب المنح إتّفاق يفرض على صاحب الإقطاع أنّ يدفع كمّيّة من النقود، أو ما يعادلها من المنتج دفعة واحدة أو على عدّة أقساط في السّنة، والعناية بالقنوت المازة بأرضه، وأن تبقى السلطة داخل أراضيه بيد السلطة المركزيّة، ولكنّ الإقطاعيين من الجند، كانوا في الواقع لا يدفعون للخزينة البويهيّة شيئًا يذكر، وتحكّموا في إقطاعاتهم، وفي المزارعين كيفما شاءوا، بل وصار وكلاء المزارع هم الحكّام الحقيقيين، وأهمّلو سجلات المزارع لتسجيل الحسابات الماليّة حتىّ عهد عضد الدولة، أنظر: الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص 52.

⁽⁵⁾ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص 51-52.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 43.

⁽⁷⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 351.

كان هذا التحوّل في مفهوم الإقطاع -والذي حدث بسبب السيطرة البويهية- وانتقل إلى منح الجند المتغلب إقطاعات بدل العطاء، قد نقل الإقطاع من مكافأة بسبب إحياء الأرض الموات إلى مكافأة من الأمير البويهي نظير الخدمات المقدّمة له، أي من عمليّة إستثماريّة ناجحة إلى مكافأة عسكريّة من طرف حاكم أجنبي⁽¹⁾، وسبب ذلك طبيعة الدّيلم كشعب محارب تقوم حياته على أساس الجندية، فهم كثيرًا ما كانوا مرتزقة في الجيوش، كما أنّهم ورثوا نظامًا إجتماعيًا قائمة على سلطة رؤساء القبائل، والذين كانوا يمارسون سلطة ربّ الأسرة، وبالتالي فإنّ الأراضي التي تغلب البويهيون عليها اعتبروها ثمنًا لمشاركتهم في الغزو والإقطاع، وأنّها ثمرة لعمليّة الحرب⁽²⁾، إضافة إلى أنّ بلادهم الأصليّة كانت إقليمًا جبليًا فقيرًا، وبالتالي كانت الجندية أداة حياة لأبنائه، ومنها كان المغنم، والصّبيعة التي يمكن العيش من مواردها⁽³⁾.

إذن فالإقطاع في الدولة العباسية إنتقل من مفهوم إستغلال الأرض وإستثمارها إلى مفهوم جديد وهو توزيعها على القادة العسكريين، ومعهم الأشراف -وهم عماد الدولة، وأساس بقائها- ولكن هذه السياسة أدت إلى تخريب أراضي العراق، وإلحاق الخسائر الفادحة به، بسبب سيادة النظام القبلي، وقلة الخبرة الإدارية لدى الدّيلم⁽⁴⁾، والأسوأ أنّه في الفترة البويهية وُصف إقطاع التملك بأنّه إقطاع عسكري، وأصبح بديلًا للعطاء، والرواتب، بل أعطيت مناطق للقادة وجندهم ليأخذوا رواتبهم من إردها، فاستأثروا بالوارد كلّه، ولم يرسلوا نسبة منه للدولة، وإمتلكوا بمرور الزمن الأراضي، وتوسّعوا في امتلاكها إلى التعدي على أراضي الخراج، وضياع الخلافة بل إنّ الأمير عضد الدولة البويهي توسّع في ذلك إلى منح أراضي وقفية إقطاعًا لجنوده⁽⁵⁾.

وكانت الإقطاعات الخصبة التي تحصّل عليها الجند البويهي تتمركز في سواد العراق، والأحواز، وكانت ذات إنتاج وفير، وتراوحت قيمتها ما بين مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف درهم، ويقابلها إقطاعات في الهضبة الإيرانية تبلغ قيمتها ما بين عشرين ألف إلى ثلاثين ألف درهم، وهذا ما أدّى إلى التنافس، والتحاسد بين القادة الدّيلم، والتنافر في ما بينهم، ومع ذلك بقي قسم من الجند الدّيلمي دون قطائع، ولا يحوز إلا على رواتبه الشهريّة، كما كان المقطعون العسكريون لا يقيمون في إقطاعاتهم بل كان يسيرها عنهم كتّاب ووكلاء مسؤولين عن العمليّات الماليّة، وكان من واجب صاحب الإقطاع دفع جزء من الأموال أو الغلال

⁽¹⁾الدليمي، الإقطاع، ص39.

⁽²⁾الدليمي، الإقطاع، ص42.

⁽³⁾نفسه، ص47.

⁽⁴⁾نفسه، ص48.

⁽⁵⁾فوزي، تاريخ التّظم، ص350.

إلى خزينة الدولة غير أنه وقع تمرد من الأمراء، وأصبحوا لا يعنون بالقيام بالتزاماتهم المالية، وكان ديوان الجيش في الإدارة البويهية هو المسؤول عن كل ما يتعلق بالإقطاع⁽¹⁾.

فلم يبق للدولة العباسية أمام هذه الحالة أي مصدر للمال تقريباً للقيام بمصالحها، ولما عجز معز الدولة البويهي عن دفع الأموال للجند من الإستيلاء على أموال العامة لجأ إلى تسليم ضياع الخلافة، وضياع أصحاب الأملاك إلى جنده، فبطلت أكثر الدواوين، واستعفي العمال، وكان القواد قد أخذوا الضياع العامرة، وأما سائر الجند فأخذوا الخربة منها، وتعجلوا خراجها، وأخذوه بالظلم، وتعذر بذلك جمع المال اللازم من طرف معز الدولة، ثم شغب الديلم لأن أكثر الإقطاعات أخذها الأتراك بعد فترة، وأصبحت المناوشات يومية بينهما⁽²⁾، ولكي يجمع معز الدولة تمرداتهم ومطالباتهم المستمرة بالأموال عمل على توزيع الإقطاع للضباط كجزء من مرتباتهم، والأراضي التي كان معز الدولة يرغب في توزيعها أخذت من الأشخاص الذين اختفوا عند دخول معز الدولة إلى بغداد، وصدورت أيضاً الأراضي من النبلاء و حتى الخليفة وأهله⁽³⁾، وهذه الأراضي التي أقطعها معز الدولة للجند وكبار الموظفين والقواد كانت تستهدف ربط هؤلاء وخاصة الجند بالأرض، ولكنه من جهة أخرى أدى إلى رد فعل معاكس بأن حرص القواد على جمع الأموال، وحياسة الأرباح، والطمع في الإمتيازات والإعفاءات الجبائية، فأدى هذا الأمر إلى تبيد الوعاء الضريبي تزامناً مع توسع النفقات العسكرية في عهد معز الدولة مع ضعف خلفائه -ماعداد عضد الدولة- والعجز الدائم في ميزانية الدولة البويهية⁽⁴⁾.

كما وقع البويهيون في خطأ آخر، وهو الإكثار من العناصر الأجنبية في جيشهم -وبالأخص من العنصر التركي- وأدى ذلك إلى قلة الإنضباط في الجيش -وهذا متوقع من عناصر مرتزقة- وحرصوا فرق الجيش ضد بعضهم، وهذا أدى إلى الإضطرابات الدائمة، و تدهور الحياة الإقتصادية ونقصان الجباية، وكلاهما مرتبطان بالأمن والسلم⁽⁵⁾، ومن أخطاء البويهيين إثارتهم للتناحر المذهبي، فأدى ذلك إلى الإنفلات الأمني والفوضى والفساد، وإستقوت العناصر الإجرامية وعلى رأسها العيارين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 71-73.

⁽²⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 152.

⁽³⁾ سعادة، من تاريخ، ص 27.

⁽⁴⁾ حسين أمين، العراق، ص 29.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 30.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 31.

وهكذا إعتبر الجند البويهري إقطاعاتهم غنيمة وتعويضاً عن رواتبهم والتي غالباً لاتفي بها خزينة الدولة، وتجاهلوا دفع إلتزاماتهم الضريبية والعناية بالري لأن هذه الأراضي إقطاع إستغلال، ولم يحتفظوا بأية سجلات لتدوين الأموال، بل كان همهم أخذ الأموال فقط، وكذلك تساهل معهم الأمراء البويهيون خوفاً منهم ما عدا عضد الدولة الذي كان حازماً معهم، وحقق واردات جيدة للدولة⁽¹⁾، ولاسيما أن هذه الفترة شهدت ظهور معطيات جديدة في التجارة في المحيط الهندي، فلقد تعاضمت القرصنة الهنديّة، وهددت الملاحة الإسلاميّة بين الهند والخليج، وظهرت قوة غير نظامية في جزيرة قيس سيطرت على الخليج العربي بالقرصنة، أو باحتكار نقل بضائع الهند من وإلى البصرة، وأصبحت هذه الجزيرة ركيزة التجارة في الخليج، وتدهور ميناء سيراف⁽²⁾، وكانت بلاد البحرين إضافة إلى مواردها من تجارة اللؤلؤ المستخرج من سواحلها مشهورة بأنها من أخصب مناطق الجزيرة العربيّة، وعلى الرّغم من غناها بالموارد الطبيعيّة والإقتصاديّة فإنّ جماهير الفلاحين والعّمّال والحرفيين، والعبيد، والأعراب في البوادي كانت تن من وطأة الضّرائب ويتذمّرون من الضّيق الإقتصادي والبؤس الإجتماعي، ولقد بلغ خراج المنطقة - حسب قدامة بن جعفر في كتابه الخراج - نصف مليون دينار في 237هـ/848م، وهو أكثر من خراج دمشق والبصرة والكوفة وأرمينية⁽³⁾.

- الإقطاع في عهد السلاجقة:

كان دخول السلاجقة الأتراك أراضي الخلافة العباسية في المشرق هوّ الدّخول الحقيقي للترك دار الإسلام بقبائلهم، ونظمهم، ورؤسائهم وحشودهم المتعاقبة الضخمة⁽⁴⁾، وإعتمدوا في العراق على الإقطاع العسكري الذي إنتشر في عصرهم كأسلوب من أساليب التّنظيم الإداري والمالي، فكان السلاطين أونوابهم يقطعون ولايات العراق لأمراء الجند، ويكون المقطع له مسؤولاً عن الإدارة، وحفظ النّظام في الولاية، على أن يدفع إلى الخزينة مبلغاً من المال سنويّاً، ويقدم المساعدات العسكريّة للسلطان السلجوقي وقت الحاجة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النّظم، ص350.

⁽²⁾ محمود إسماعيل، الإقطاع، ص29.

⁽³⁾ الكلاس، قرامطة البحرين، ص310.

⁽⁴⁾ البيلي، دراسات، ص78.

⁽⁵⁾ مجموعة من الأساندة، حضارة العراق، ج6، ص128.

وكان نظام الإقطاع السلجوقي نتاجًا لتدبير نظام الملك، والذي أوجد آلية لتقليل خطر الجند السلجوقي على السلطة المركزية من خلال العمل على بعثرة إقطاعهم عبر مختلف أنحاء الإمبراطورية⁽¹⁾، فالهجرات التركبية في القرن الخامس الهجري هدّدت التجارة الآسيوية البرية، وفوّتت القوى البرجوازية، ومهدت لترسيخ الإقطاع العسكري لاسيما منذ العصر السلجوقي⁽²⁾.

وبهذا يتضح أنّ الدولة العباسية لم تأخذ برأي ابن المقفع في رسالته للمنصور في أوّل الدولة، وقال فيها أنّ الخراج مُفسد للموظفين العسكريين⁽³⁾، ونفس الأمر يلاحظ على السلاجقة - وهم شعب قبلي ذو طبيعة عسكرية كالديلم - حينما اعتبروا أراضيهم غنيمة حرب، ونقلوا تقاليدهم الحربية من أواسط آسيا إلى العراق، ورسّخوا أكثر السيادة العسكرية للعنصر التركي من خلال الإقطاع، وهو استمرارية لماضيهم في وطنهم الأصلي، وفي حقيقة الأمر كانوا قومًا من البدو يتنقلون عبر سهوب قارة آسيا، وكان النظام القبلي الطابع المميّز لحياتهم، ولم يعرفوا المدنية، ولا التجارة، ولا حياة التحضّر، وبالتالي فإنّهم إمتصّوا القيم الحضارية للشعوب التي احتلّوها، ولقد كان السلاجقة بعيدين عن الحضارة حتّى أنّ سنجر آخر ملوك السلاجقة العظام كان أميًا، وهذا ما دفع الوزير نظام الملك إلى اقتراح أخذ طائفة من أولاد القبائل السلجوقية، وتربيتهم في البلاط ليعتادوا الحياة المدنية وأسلوب الحكم، وكان السلاجقة يقدّسون القائد الأعلى، ويعتبرون زعيمهم الأعلى مفوضًا من الله للحكم، ومنه يفرض سيطرته على عدد كبير من الأمراء الإقطاعيين، ولقد جلب السلاجقة أعدادا هائلة من الرعاة المسلّحين كجنود، وأسكنوهم المدن الجديدة، وأقطعوهم الأراضي، وبالتالي أثّرت بدعوة السلاجقة على الحياة الاقتصادية، وأثّرت سيادة الإقطاع على قوّة الدولة في بلاد فارس، والعراق، والشام طيلة العصر السلجوقي، صحيح أنّ السلاجقة إقتبسوا طيلة تواجدهم في إيران النظم والتقاليد الفارسية إلا أنّهم حافظوا على أساس دولتهم القائمة على عسكرة كل مظاهر الحياة، فالبحت عن الجاهزية العسكرية الدائمة أدّى إلى تثبيت الإقطاع كركيزة اقتصادية، وخاصة وأنّ الأراضي المفتوحة إعتبرت عُرفًا ملكًا للأسرة الحاكمة التي تمنحها لأفراد القبائل المساهمة في العمل العسكري كأداة ولاء، كما أنّ سيّد الإقطاع في دولة السلاجقة صار يستطيع أن يورث إقطاعه، ونتيجة

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 351، ومن مظاهر الفساد الإداري في الدولة السلجوقية أنّ الوزير كان من حقّه عشر إيرادات البلاد فكان من مصلحة الوزير زيادة أراضي الإقطاع، وإيراداتها، وإن أدّى ذلك إلى الظلم والفساد، كما أنّ المقطعين مالوا إلى الجور، والإستغلال، والتسابق في الإستيلاء على أملاك بعضهم البعض، فلحق بالفلاحين الظلم، والقهر، والإضطهاد، وانتشر الفساد، أنظر: محمّد مفيد آل ياسين، الحياة الفكرية في العراق في القرن السابع الهجري، الدار العربية للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م، ص 23.

⁽²⁾ نفسه، ص 39.

⁽³⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 351.

لذلك صارت أراضي فارس، والعراق، والجزيرة، والشام مملكة إقطاعية في يد الأمراء السلاجقة، وأصبح لهم عدد كبير من الجنود المرتزقة موزعين على إقطاعاتهم وفي حالة جاهزية تامة للحرب⁽¹⁾.

ونظرا لطبيعتهم العسكرية فإن السلاجقة حينما دخلوا بغداد كمنقذين للخلافة من الشيعة والبويهيين فإن جيشهم إعتدى على سكّانها فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، ونهبت الأسواق، والبيوت، وإقترفت جرائم كثيرة، وأظهر الخليفة العباسي إستيائه للسلطان طغرل بك⁽²⁾.

ولقد أدى إستحداث نظام الإقطاع السلجوقي إلى إختفاء طبقة الدهاقين ملاك الأراضي، وحلت محله طبقة الإقطاعيين العسكريين⁽³⁾، وبالنسبة للإقطاع السلجوقي، فهو تقليد للإقطاعيين: الغزنوي والساماني

أي إقطاع الأرض مقابل الخدمة العسكرية بسبب صعوبة جباية الأموال، ومشكل تأخر الرواتب⁽⁴⁾، غير أنّ السلاجقة إستفادوا من أخطاء الأنظمة السابقة، وعملوا على بعثرة الإقطاع الواحد في أماكن متباعدة،

وكان الأمراء السلاجقة يقيمون في العاصمة مع السلطان، ويرافقونه أينما رحل، وكان عددهم في 479هـ/1088م أربعين أميراً، وكانت أموال إقطاعاتهم تنتقل معهم، وهم في خدمة السلطان، وكان يؤخذ من الإقطاعي العهود والمواثيق على أنه مسؤول أمام السلطان على الأرض المقطعة له، وجباية مواردها، وفق حقّ تصرف لا حقّ تملك⁽⁵⁾.

وكذلك لجأ السلاجقة أمام تضائل إيرادات الإقطاع إلى اللجوء إلى الضّمان⁽⁶⁾، وسياسة التضمينات تسببت في عجز خزينة الدولة الدائم، إذ لجأت الإدارة المركزية إلى تعيين ولاية أو قادة عسكريين على مدن أو أقاليم معينة مقابل أن يدفع للخزينة مبلغاً من المال محدد بالكمّ والوقت، وكلّما زاد العجز المالي منحت الدولة إقطاعات جديدة بالتّضمن وهذا أدى إلى أن العسكريين الذين رأوها تعويضاً عن رواتبهم لم

⁽¹⁾الدليمي، الإقطاع، ص 48-54.

⁽²⁾آل ياسين، الحياة الفكرية، ص 18، وكانت حقيقة الجيش السلجوقي هو أنه جيش فوضوي لا نظام له هدفه نهب أموال الرعية، فلحق سكّان الدولة أذى كبير منهم، وكان هذا من الأسباب القويّة التي دفعت نظام الملك إلى تبني نظام الإقطاع العسكرية، وذلك أيضاً لتعويد جنده حياة الإستقرار، والإرتباط بالأرض، والأنظمة، والقوانين، وتجنّب تمديد وتخريب العمران والأراضي، ولقد كان عدد جند السلطان ملكشاه ستة وأربعون ألفاً كلّهم مقيّدون في سجلّات الديوان، وكانت إقطاعاتهم موزعة على أراضي الدولة المختلفة، وكانت عوائلها هي مصدر عيش لهم، ولعائلاتهم، وأعلاف لدوابهم، وكان هناك جنود للحراسة مقيّدون في الديوان بروتابهم فقط، أنظر: آل ياسين، الحياة الفكرية، ص 77 و 83.

⁽³⁾الدليمي، الإقطاع، ص 89.

⁽⁴⁾الدليمي، الإقطاع، ص 74.

⁽⁵⁾نفسه، ص 81-82.

⁽⁶⁾نفسه، ص 213.

يهتموا باستصلاحها، أو إروائها، أو العناية بزراعتها بل كان همهم فقط إرسال مندوبين لجباية الخراج كل سنة، فتدهورت الزراعة ثم الإقتصاد ككل فضلا عن إفلاس الخزينة⁽¹⁾.

ولقد كان الضّامنون يستبيحون أموال الرعايا لجمع أكبر قدر من الأموال، فيستحدثون الرّسوم، والجبايات، ويرهقون الفلاحين بالضرائب لضمان الوفاء بأموالهم، وتفادي فقدان هذا الإمتياز⁽²⁾، ولقد خالفوا في ذلك أهمّ مبدأ في شرعية الضمان الذي يعتبر أيّ زيادة فيه ربا⁽³⁾، وبذلك إشتراك المقطع، والضامن في نهب المزارعين، وإثقالهم بالضرائب، وإنعكس ذلك على الإقتصاد، لا سيّما أن أغلب مدن العراق - بما فيها بغداد نفسها - منحها السلاجقة كضمان⁽⁴⁾، بحيث تشير المصادر المعاصرة إلى أنّ ما نهبه سلاطين السلاجقة من أموال الخليفة قارب العشرة ملايين دينار، وأخذوا أيضًا ضمان الوكلاء، وكانت موارد العراق الماليّة تذهب مباشرة إلى خزنة السلطان السلجوقي بدل الخليفة، فأخذ طغرل بك ضمان واسط بمائتي ألف دينار سنويًا، وضمان البصرة، والأهواز، وأعمالهما بثلاثمائة ألف دينار سنويًا، وضمنت حتى بغداد بأربعمائة ألف دينار⁽⁵⁾.

ولقد تسبّب الإقطاع السلجوقي في كثير من السليبات من الناحية الإقتصادية، حيث كان سببًا في تدهور الزراعة - وهي وقتها ركيزة الدولة - وذلك بسبب جهل أصحاب الإقطاع بأمر الزراعة، وحرصهم على جمع الأموال، والمال عصب الدولة وفقدانه دمر كلّ أسس الدولة العربيّة الإسلاميّة⁽⁶⁾، كما أدّى إلى حرمان دولة الخلافة من إيرادات الأقاليم التابعة لها بسبب إقطاعها لهم، وكونهم لا يدفعون الأموال للخلفاء بل للسلاطين - إن دفعوها أصلا - ولقد أدّى إنفاق السلاجقة بكثرة على حروبهم المستمرة الداخليّة والخارجيّة إلى نهبهم لأموال الخلافة⁽⁷⁾.

- نظام الضمان:

أمّا الضمان فإنّ إنتشاره في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري كان نتيجة للحاجة الملحة إلى المال لدفع مستحقّات الجند والموظّفين، وأعطيت مناطق ومقاطعات واسعة بالضمان حتى في منطقة

⁽¹⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص147.

⁽²⁾ الدليمي، الإقطاع، ص214.

⁽³⁾ نفسه، ص214-215.

⁽⁴⁾ نفسه، ص215-217.

⁽⁵⁾ آل ياسين، الحياة الفكرية، ص24-25.

⁽⁶⁾ الدليمي، الإقطاع، ص209.

⁽⁷⁾ نفسه، ص210-211.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

السواد، ويتولّى الضامن فيها جباية الضرائب بمساعدة الحكومة أو بدونها، ولكنه خضع لإشراف الدواوين، والضامنون تنوعوا موظفًا، أو تاجرًا، أو قائدًا، أو وزيرًا، ولقد تمّ منع الضمان للعسكريين والوزراء سنة 307هـ/919م، ولكن ذلك أهمل، وتولّى قادة، ورؤساء أقوىاء مثل بجكم، والبريدي الضمان، والذي كان محدودًا ودون إمتيازات، ولكنه أثر بشكل سلبي على مداخل الدولة والمردود الزراعي⁽¹⁾، ولهذا فإنّ الفقهاء حرّموا كلّ صيغ نظامي الضمان، والإلتزام الذي كان يعتمد أحيانًا من قبل عامل الخراج أو المقطع، والذي يُلزم الفلاح بالدفع مسبقًا بعد أن يضمن عامل الخراج لديوان بيت المال النسب الثابتة المستحقّة، والإستفادة من الفائض⁽²⁾.

ولقد أورد ابن الجوزي شيوع ضمان الأراضي في هذه الفترة (257-334هـ/871-956م)، فأورد نصوصًا عديدة في هذا الصدد، ويبدو أنّ أموال ضمان الأراضي مثلت مصدرًا آخر من موارد بيت المال، ولكنه في حقيقة الأمر قدّم لبيت المال أقلّ بكثير من ممّا أمكن الحصول عليه من الخراج، فالضامن كان المستفيد الأكبر من هذه العملية، وتفسّر ظاهرة الضمان وشيوعها بحاجة الدولة إلى الأموال المعجّلة، في هذه الفترة أي إلى مورد مالي إضافي⁽³⁾، حيث كان خلفاء بني العباس يمتلكون ضياعًا واسعة أطلق عليها إسم صوافي الإمام، وكان يتولّى إدارتها ديوان خاص بها، وكانت تلك الأراضي تحت تصرف الخليفة فهو الذي كان يعين موظفين خاصين بها⁽⁴⁾.

-تأثير النظام الإقطاعي على مالّية الدولة العباسية:

لقد تدهور إقتصاد الدولة العباسية بسبب السياسة المالّية القائمة على الإقطاع الطبقي، ونظام اللامركزية، والذي أتاح للأمصار الإستثمار بمواردها وحرمان بغداد من موارد غزيرة ممّا أدّى إلى إضعاف إمكانيّاتها الخدميّة⁽⁵⁾، ولكن من الناحية الإقتصاديّة كان للإقطاع إيجابيات وهيّ عمليّة إصلاح الأراضي، وتنميّة

⁽¹⁾الدوري، التاريخ الإقتصادي، ص51.

⁽²⁾محمد نوفل نوري، نظاما المساحة والمقاسمة من وجهة النظر الإداريّة والفقهية دراسة في العصر العباسي (132-447هـ/749-1055م)، مقال منشور في مجلّة التربية والعلم، جامعة الموصل-العراق، المجلّد(12)، العدد(4)، 2005م، ص22.

⁽³⁾جاسم، واردات، ص140.

⁽⁴⁾وجيدة يوسف، الإدارة، ص387.

⁽⁵⁾عبّاس، التّصوّف، ص271.

الإنتاج الفلاحي، وتوفير موارد مالية جديدة للدولة، ولكن الجانب السلبي كان ظهور ملكيات خاصة كبيرة نتيجة الإقطاعات أثرت في بيت المال، وإيراداته⁽¹⁾، وازدهار الزراعة في العراق إنما يعود إلى الإستثمار عن طريق الإقطاع في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك إضافة إلى مجهودات خالد بن عبد الله القسري الذي أقطع خمسة ملايين جريب، فقطائع الأمويين كان بالأساس من الأراضي الموات، والأراضي التي باد أهلها، وأراضٍ بدون وارث، وأراضي الصّوافي، والأراضي السبخة، وبخاصة في العراق ومناطق الثغور أين نجح الإقطاع في زيادة الإنتاج وتكاثر أموال الخراج⁽²⁾، وكانت تُستقطع من الأرض الموات التي ليست ملكًا لأحد، فيُمارس فيها المُقطع له جميع حقوق المالك إلا حق السيادة، وهو ملزم باستثمار الأرض، وإحيائها عن طريق عمارتها، وإجراء الماء إليها، ويُعدّ هذا الأمر نوعًا من الإستثمار الزراعي لتنشيط الأرض الموات وإحيائها⁽³⁾.

كما أنّ نمط الإنتاج الإقطاعي كان واقعيًا في العالم الإسلامي في القرون الأربعة الأولى للهجرة، وترسخ وساد منذ منتصف القرن الخامس الهجري، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: فقدان العالم الإسلامي موارده المالية من التجارة الدوليّة بسبب هيمنة قوى أجنبية على البحار، وهو ما أدّى إلى تدهور البرجوازية، والتّمهيد لسيادة الإقطاعية، وثانيًا تعرّض العالم الإسلامي إلى موجات بدوية رعوية أقامت نظامًا عسكريّة كرسته بحكم الواقع⁽⁴⁾، فالإقطاع مثلًا في أراضي الموصل قديم، ويعود إلى فترة الفتح الإسلامي حيث كان للأمويين إقطاعات كبيرة في الجزيرة، وفي الموصل، وتحوّلت هذه الأراضي إلى إقطاعات تابعة مباشرة للخلفاء العباسيين تحت إسم أرض الصّوافي، وأنشئ لها ديوان خاص سُمي بديوان الصّوافي⁽⁵⁾، أي أنّه ترسخت بمجيء العباسيين فكرة ملكية الدولة لها، وتوسّعت إقطاعات الخلفاء بعد أن أصبح إقطاع الأراضي مرهونًا بإذنتهم، فاضطراب أوضاع الدولة السياسيّة، وتدهور أوضاعها الماليّة كان حافزًا لاستقطاب المؤيدين، ومكافأتهم بمنحهم إقطاعات صارت لهم ملكيّة خاصة، فتوسّعت إقطاعات

¹ دراغمة، الإقطاع، ص 95.

² نفسه، ص 100.

³ نوفل نوري، نظاما المقاسمة والمساحة، ص 24.

⁴ محمود إسماعيل، الإقطاع، ص 9.

⁵ أحمد الجبوري، الخراج، ص 5-6، ومن السمات الأخرى التي أضفها العباسيون للصّوافي توسّع مفهوم الصّوافي ليشمل ما حول الأسوار من حدائق، وما حول السّاحات والطرق من دور، ومخازن حديثة هي صوافي، علمًا بأنّ الطرق والمحلات العامّة والأسوار والأنهار كانت تعتبر ممتلكات عامّة إلا أنّ المسؤول عن الصّوافي في الجزيرة أمر بمسح ما حول المحلات والأسواق أربعين ذراعًا، وإعتبر كلّ ما وجد داخل هذا القياس ملكًا للدولة، سواء كان أراضي أو مخازن أو طواحين، ولم تتّجه الدولة إلى هدم تلك المنشآت أو طرد أصحابها منها، ولكنها إعتبرتهم مستأجرين عندها، ويجب أن يدفعوا ما يترتّب على ذلك، أنظر: كاتبي، الخراج، ص 330.

العرب في البصرة، والكوفة، ثم في مكة والمدينة بعد أن أخذ العباسيون دور بني أمية، وأعاونهم فيها، وقاموا بإقطاع جزء منها لأتباعهم ابتداء من السّحاح - الذي كان يُدرك أنّ مرحلة التأسيس تحتاج إلى ولاءات كثيرة - فأقطع القطائع للعلويين، ولبنو العباس معاً⁽¹⁾.

وهذا يعني أنّ الإقطاع أخذ في أول الأمر كعمل إيجابي يُشكّل دعماً إقتصادياً للأمة، وأنه لا يجوز أن تكون هناك أرض بدون عمارة أو إستغلال من أجل إعمار البلاد والإكثار من الخراج⁽²⁾، وأحياناً كان حلاً لمشكلة رواتب أفراد الجيش كما حدث عندما كثرت شكوى الجنود للخلفاء للمطالبة بأرزاقهم مع الخليفة المقتدر عام 317هـ/929م فلم يجد إلاّ إقطاعهم الأراضي⁽³⁾.

ولقد كان الإقطاع السلجوقي سبباً مباشراً في تدهور الزراعة، وفي توقّف الفلاحين عن الزراعة، وهجرتهم إلى المدن، وبالتالي أصبحت مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية مهجورة قاحلة، إضافة إلى مهاجمة عساكر السلاجقة للقرى، والأرياف، ونهبها، وحرق المحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية في

⁽¹⁾ نفسه، ص 323-324.

⁽²⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 25، وكان من مزايا منح الأراضي كقطائع هوّ زيادة مساحة المزارع لما صاحبها من إحياء للأرض الموات وإستصلاحها، وإستغلال كافة الموارد الطبيعية حتى لا تبقى الأرض معطلة، وأعطى التشريع الإسلامي ثلاث سنوات للقائم على الإقطاع من أجل إحيائها، وذلك بناء على ثلاثة شروط جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزاً بينها وبين غيرها، والثاني سوق الماء إليها، والثالث حرثها، وإذا لم يتمّ بذلك خلال المدّة المذكورة فإنّها تؤخذ منه وتسلم إلى من هوّ قادر على إحياء الأرض وإستغلالها، وهذا يُسمّى الإحتجاز، ولكنّ مدّة ثلاث سنوات تمّ تقليصها في ظروف لاحقة إلى سنتين فقط، وأن لا يجاوز على الحقوق العامة للناس مثل الأبنية، والمقابر، والمحتطب، ولا أثر بناء، أو زرع، ولم تكن فينّ لأهل قرية أو مسرحاً، ولا مقبرة، أو مرعى لدوابهم، وأما المتغلب على الإقطاع فإنّ أقوال الشافعية أنّ المحيي أحقّ بالأرض من المُقطع له، وأنّ صاحب الأرض الخراجية إذا عطّلها فإنّه مأمور بأن يُحييها وإلاّ دُفعت إلى غيره، وفي ما يتعلّق بالقطائع في الأراضي الخراجية فإنّ فقهاء المسلمين إعتبروا أنّ إقطاعها ملكاً لا يجوز على اعتبار أنّ هذا النوع من الأراضي هيّ وقف للمسلمين، وتمليك الوقف لا يصحّ بإقطاع، أو بيع، أو هبة، أنظر: الدليمي، الإقطاع، ص 29-34.

⁽³⁾ البطانية، مقدّمة، ص 211، إضافة إلى أنّ أصحاب الإقطاعات إستعملوا كثيراً الضرائب غير الشرعية كأداة لجلب الأموال في إقطاعاتهم، فهم إقطاعيون، وجباة ضرائب في آن واحد، ولاسيّما أنّ هذه الضرائب كانت غير ثابتة، وخاضعة للأهواء، والحاجات، وأهم أنواع هذه الضرائب: المكوس، وضريبة حق البيع، وضريبة العقار، وضريبة التركات الحشرية لأنّ الدولة هي وارثة من لا وارث له وفق الفقه الإسلامي، وضريبة الدار، وضريبة الخفارة والتي كانت تؤخذ من الحجّاج لقاء حراسة الطّريق، وضريبة غلّة دار الضّرب، وقدرها واحد في المئة عن كلّ نقود تضرب، وضريبة مال البيعة، وتؤخذ من الناس عند تنصيب كلّ سلطان جديد، وضريبة بيع الحيوانات والتي بقيت قائمة حتى ألغاها المستنجد بالله سنة 555هـ/1158م، أنظر: الدليمي، الإقطاع، ص 218-226.

العراق، والشام، والجزيرة⁽¹⁾، ولقد ركّز السلاجقة على نهب أغنى منطقة زراعية في العراق كما صادروا أموال الفلاحين⁽²⁾.

كما أنّ إهمال مشاريع الري، والبنى التحتية الزراعية- وكان ميزة للسلاجقة- أدّى إلى الزوال التدريجي للشبكة الإروائية بين دجلة والفرات، وهي التي كانت قائمة وفق نظام دقيق منذ العصور القديمة، وازداد الأمر سوءاً بعد أن تسبّب تدمير البنى التحتية الزراعية في فيضانات دمّرت ما تبقى من أراضي منتجة فاندثرأهم مشروع إروائي وهو النهروان، والذي كان من أهم المناطق الزراعية في العصور العباسية الأولى بسبب شبكة الري المنظمة والضخمة، وكثرة المحاصيل الزراعية، والكثافة السكانية العالية، وطبعاً مداخلها العالية للدولة، ولكن سياسة السلاجقة الفاشلة كانت سبباً في إندثار المستوطنات الريفية، وتدمير نهر عيسى، والأراضي المروية في الجانب الغربي من بغداد⁽³⁾، إضافة إلى السياسة المالية الجائرة التي تسببت في إنكماش الإنتاج الصناعي في العراق، والذي تضاعف نتيجة ضعف المحصول الزراعي⁽⁴⁾.

ولقد كان هدف السلاجقة من نهب العراق، وإستنزاف موارده أن لا تقوم للخلافة قائمة بعدها كدولة مؤسسات، وهذا في فترة كانت الخلافة بحاجة إلى الأموال، وكانوا يعمدون إلى تعيين شحّان⁽⁵⁾ من أعوانهم قبيحي السيرة، وهم أصلاً جباة ضرائب شرسين، وعنيفين لا رحمة لهم، وكان همهم الظلم، والمصادرة، والسلب، والنهب، وأحياناً كان المصادر يُتَّهم بالسرقة والخيانة من طرفهم، وهكذا حطّم الغزو السلجوقي الإقتصاد العراقي ككل، وتضاعفت مداخل الخلافة العباسية، وهو ما سيظهر تأثيره في السنوات الأخيرة للدولة⁽⁶⁾.

-الإقطاع في مرحلة ما بعد السلاجقة:

أمّا في العصر العباسي الأخير فلقد سار الخلفاء على المنهج السلجوقي في منح الإقطاعات للقواد، وللأمراء مكافأة لهم على دعمهم للخلافة، ومساندتها في صراعها مع أعدائها، ولقد كان هؤلاء قوّة

⁽¹⁾البطانية، مقدّمة، ص246.

⁽²⁾نفسه، ص251.

⁽³⁾نفسه، ص253-258.

⁽⁴⁾نفسه، ص262 و264.

⁽⁵⁾الدليمي، الإقطاع، ص239، والشحنة: لفظ تركي-فارسي معناه: رئيس الشرطة أو العسس، وأقدم المصادر العربية التي ذكر فيها تعود إلى العصر السلجوقي، وفي هذا العصر أصبح في كلّ مدينة طائفة من المحاربين مهمتهم حراسة البلد ومنشأتها وسمّوا بالشحنكية، ويرأسهم الشحنة، أنظر: الخطيب، معجم، ص270.

⁽⁶⁾البطانية، مقدّمة، ص260-261.

مهمة في الدولة فرضت نفوذها من خلال تقلد المناصب المهمة، ولقد إمتازت هذه المرحلة بقوة نفوذ القادة العسكريين الذين حصلوا على صلاحيات واسعة من لدن الخلفاء، وكان أغلبهم في الأصل من المماليك، ومن أجناس مختلفة كالأتراك، والروم، والشركس، وكانوا يسمون باسم من إشرافهم، وينسبون إليهم، وكانوا أيضاً رؤساء للوحدات الإدارية في الدولة العباسية، ووقتها كان هناك أسلوبيين لمنح الإقطاع: إما بطريقة الضمان، وفيها يتعهد الضامن بأن يقدم المال المتفق عليه مع الخليفة، ويحتفظ بالباقي له، أو تعطى إلى المقطع على شكل إقطاع إداري يكون فيها المقطع ملزم بإرسال مال الإقطاع إلى الخليفة بعد أخذ نصيبه من ذلك المبلغ، وظل أسلوب توزيع الإقطاع سائداً في عهد الناصر لذلك ظهرت الحاجة إلى إتخاذ نواب لإدارة الإقطاعات لأن أكثر أصحابها من ذوي المسؤوليات الكبيرة في العاصمة⁽¹⁾.

وعند دراسة الإقطاع في العصر العباسي الأخير يمكننا أن نقول بأنه تميّز بالخصائص الآتية: فهو أولاً كان يتم بشكل ضمان يقبله المقطع ويحتفظ لنفسه بما يبقى من إيرادات إقطاعه فيذكر لنا ابن الساعي على سبيل المثال أنه في 597هـ/1200م عُقد ضمان البصرة للأمير عماد الدين طغرل بمبلغ مائة ألف وخمسة عشر ألف دينار وأنها بقيت في ضمانه ست سنوات⁽²⁾، وبالنسبة للخراج، وهي ضريبة شرعية، بلغت الزيادة فيها بالتدريج نصف المحصول، إضافة إلى أن أغلب الأراضي كانت خاضعة لنظام الضمان بما فيه من مساوئ، وإستبداد أصحاب الإقطاع، وجباية الخراج قبل نضج الزرع⁽³⁾.

و هكذا صار الإقطاع في أواخر الدولة العباسية مجرد أسلوب إقتصادي وإداري، ولم يكن يعني أي إستقلال فعلي عن الإدارة المركزية، إضافة إلى أن العراق عرف وقتئذ ملكيات فردية كثيرة للأراضي الزراعية⁽⁴⁾، وأصبح القادة يستفيدون من وارد الأرض الممنوحة لهم طالما يؤدون الخدمة العسكرية، وعندما تنتهي خدماتهم العسكرية بسبب وفاتهم يفقدون هذا الحق، وتنحل إقطاعاتهم، وتؤول إلى الديوان، وطبعاً لم يكن لأولاد المقطع المتوفى الحق في وراثة الإقطاع بل يرثون فقط ما إستحقه والدهم قبل وفاته، وإذالم يكن له ورثة تؤول الحصّة إلى المخزن، ولقد حدث مثلاً أن قامت الخلافة في 552هـ/1157م إثر وفاة

⁽¹⁾الدليمي، الإقطاع، ص 126-129.

⁽²⁾خصباك، العراق، ص 100.

⁽³⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص 157.

⁽⁴⁾خصباك، العراق، ص 103.

السلطان مسعود السلجوقي في العراق بحلّ إقطاعات أصحابه، وتابعيه، وإعادة توزيعها على جيش الخلافة الذي أمر بتكوينه الخليفة المقتفي⁽¹⁾.

فالإقطاع العسكري الذي إرتبط بالسلاجقة وألغى بعد فكّ الإرتباط بهم تمت عمليّة العودة إلى إستخدامه في عهدي المستضيء بالله والتّاصر لدين الله⁽²⁾، ولكن تميّز الإقطاع في هذه الفترة بسهولة إسترجاعه من طرف الخليفة الذي متى ما أراد إسترجعه من المقطع إليه⁽³⁾.

ولقد قامت الخلافة في 552هـ/1157م إثر وفاة السلطان مسعود السلجوقي في العراق بحلّ إقطاعات أصحابه، وتابعيه، وإعادة توزيعها على جيش الخلافة الذي أمر بتكوينه الخليفة المقتفي كما ذكرنا، ولكنّ الخليفة المستنجد أمر لاحقاً بحلّ الإقطاعات جميعاً وإعادة الأراضي إلى نظام الخراج، أي ملكيّة الأُمَّة للأراضي الخراجيّة، وبالتالي إلغاء إقطاعها، ولكنّ المستضيء والتّاصر أعادا العمل بنظام الإقطاع العسكري، وكان هؤلاء المُقطعين ملزمين بإعالة الجند من إقطاعاتهم الكبيرة والتي كانت تبلغ أحياناً قرى ومدن بأكملها، وكانوا مسؤولين عن تطبيق الأحكام وجباية الأموال وإرسالها إلى المخزن في بغداد بعد أخذ نصيبهم منها، ولكنّ الخليفة المستنجد أمر بحلّ الإقطاعات وإعادة الأراضي إلى نظام الخراج، أي ملكيّة الأُمَّة للأراضي الخراجيّة، وهذا ما يعني إلغاء إقطاعها، ولكنّ المستضيء والتّاصر أعادا العمل بنظام الإقطاع العسكري⁽⁴⁾، ولقد أكثر التّاصر من منح الإقطاعات لقواده من المماليك الذين قدّموا له خدمات جليلة، فلقد إستطاع إسترجاع عدّة أقاليم، وعيّن على كلّ منها أحد مماليكه الذي يتعهّد أمامه بإرسال المال المتفق عليه⁽⁵⁾، كمثل الأمير فلك الدّين سنقر الطّويل (المتوفى سنة 596هـ/1199م)، وكان له إقطاعات دقوقا، وتكرت، وبين التّهرين⁽⁶⁾.

وكان تقسيم الأراضي في العصر العباسي الأخير منذ حكم الخليفة التّاصر إلى نهاية الدولة العباسيّة كالآتي: أولاً؛ أراضي الخليفة، أراضي الديوان أي ملكيّة حكوميّة، أراضي وقيّة، وملكيّات فرديّة، وكثرة إقطاع التّاصر الأراضي من الملكيّة الحكوميّة تدلّ على إتساعها، كما أنّ الملكيّات الفرديّة كانت واسعة أيضاً، ويبدو أنّ التّاصر كان من أكثر الخلفاء إقطاعاً للأراضي والمدن، فلقد كان للأمير فلك الدّين الطّويل

⁽¹⁾ خضر إلياس، نظام، ص 241-243.

⁽²⁾ عبد الوهّاب الرّيس، نظام، ص 241.

⁽³⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 129-130.

⁽⁴⁾ خضر إلياس، نظام، ص 241-242.

⁽⁵⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 130.

⁽⁶⁾ ابن السّاعي، تاريخ، ص 30.

الناصر إقطاع دقوقا، وتكريت، وما بين النهرين، والأمير "آي أبه" بن عبد الله التركي المعروف إقطاع واسط، وغيرهم، ويذكر ابن الساعي أيضاً أنّ الناصر لدين الله أقطع بطريقة الضمان قوسان لصالح النقيب جلال الدين القاسم بن الزكي الثالث - وكان صدر البلاد الفراتية بأسرها -، والذي ضمنها مُجبراً لأنّ ضمانها كان ثقيلاً⁽¹⁾.

والشكل الثاني هو أن يكون الإقطاع شكلاً من أشكال التولية الإدارية يختلف عن الضمان، ويكون المُقطّع

له في هذه الحالة مسؤول عن إرسال واردات الإقطاع إلى الحكومة بعد أخذ نصيبه منها، والحالة الثالثة أنّ رئيس الدولة هو المُقطّع الوحيد، فيكون صاحب الإقطاع مستفيداً من أموال إقطاعه مع إنابة أشخاص آخرين لإدارتها، وهذا ما يحدث في الإقطاعات المتباعدة عن بعضها بما لا يستلزم الإقامة بها، والحالة الرابعة هو أن يكون الإقطاع إقطاع تملك متوارث، وفي هذه الحالة تكون مصادرة المقطعين أمراً شائعاً، وبخاصة أنّ أغلبهم كان من موظفي الدولة، إذا لم يكن المُقطّع راضياً عن الإيرادات، وهذا ما يدلّ على إمكانية توريث الإقطاع إضافة إلى كون أكثر المستفيدين من الإقطاع في هذا العصر هم من الفئة المسماة بماليك الدولة⁽²⁾.

3) كثرة الضياع السلطانية:

وأيضاً من أسباب تراجع الجباية تحويل أكثر البلاد إلى ضياع، والمقصود بها المزارع الخاصة، ويغلب عليها أن تكون لأفراد الأسرة العباسية، أو لأصحاب النفوذ، ولقد نهى عمر بن الخطاب أن يتخذ أهل الترف ضياع، ونهى عن إختزان الأموال، ولكن الصحابة بعد مقتل عمر إتخذوا المصانع، والضياع، وكوّنوا ثروتهم، والخلفاء العباسيون بخلاف الأمويين لم يكونوا في أوّل حكمهم يغتصبون أراضي الرعية، ولا أموالهم⁽³⁾.

والضياع السلطانية فكانت بصفة عامة قسماً من ضياع عامة وهي ضياع رجال الدولة، وأصحاب الأموال من رعايا الدولة، والضياع السلطانية وهذه أقسام سميت بأسماء تدلّ على أنواعها، فهناك الضياع الخاصة وهي ضياع الخليفة لا يشاركه فيها أحد، وخراج هذه الضياع في جريدة علي بن عيسى - غير ما كان منها في نواحي واسط والذي أضيف إلى أموال العامة - 516447 دينار، أما النوع الثاني فهو الضياع العباسية وهي في الغالب لبني العباس أهل الخليفة وبلغ عددهم في أيام المأمون ثلاثة وثلاثون ألف نفس، وبلغ خراج

⁽¹⁾ خصباك، العراق، ص 99-100.

⁽²⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 100-102.

⁽³⁾ نفسه، ج 2، ص 120-121.

تلك الضياع سنة 306هـ/918م حوالي 144760 دينار سوى ما كان منها في واسط، والضياع المستحدثة وكان خراجها في تلك السنة 289036 دينار، والضياع الفراتية وهي التي سميت بهذا الاسم لأنها واقعة على ضفاف الفرات، وخراجها لذلك العام 617126 دينار⁽¹⁾، وكانت الضياع السلطانية واسعة، وأهمها يقع على الفرات وفي الأهواز⁽²⁾، كانت هذه الضياع من سواد الكوفة وبغداد، والبصرة، والأهواز، وواسط، وأصبهان يضمنونها أحياناً بأموال معينة في العام، ولها دواوين، وكتاب، وعمّال⁽³⁾، وكانت كل ضيعة سلطانية توكل إلى عامل يضمن خراجها، أو يعطيها بالضمان إلى شخص آخر، وكان المعتاد أن تُضمن ضياع الخلافة⁽⁴⁾، وفي ما يتعلق بالأراضي السلطانية فإن أكثرها صادرها العباسيون من الأمويين، ولقد توسعت تدريجياً عن طريق الشراء، أو بمصادرة ضياع موظفين ماتوا أو موظفين فصلوا لأسباب مختلفة، أو عن طريق الإلجاء، وكانت هذه الأراضي موجودة في كل أنحاء العراق⁽⁵⁾، والذي كثرت فيه الأراضي المشاع وهي غير المستغلة زراعياً، والأراضي البور، والأولى تكون للرعي عامة وتكثر في شمال بغداد في الموصل والجزيرة، وشمال شرق دجلة، وكان يحق لكل السكان الرعي، والتجول فيها دون قيد أو شرط، أما الأراضي البور فكثرت في القسم الجنوبي من العراق حيث الأهوار، والمستنقعات⁽⁶⁾.

وكانت الضياع السلطانية على العموم قليلة الخراج مع أنها أخصب الأراضين لأنّ الخلفاء، وعمّالهم كانوا يغضون عن كثير من الأموال المطلوبة منهم، وقد يتكونها بوراً، ومع ذلك فقد يزيد الخراج فيها عن مليون ونصف - ماعدا واسط - وهو ما يدل على كثرتها وسعتها⁽⁷⁾، غير أنّ الضياع السلطانية تقلصت بسرعة بعد 317هـ/929م نتيجة إفلاس الخزينة وشغب الجند من أجل الحصول على رواتبهم، وبيعت كثير من أراضي الخلافة في عهدي المقتدر والقاهر، ثمّ إنتزعتها البويهيون جميعها، ومنحوا للخليفة إقطاعاً صغيراً يعيش عليه في 334هـ/945م⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص124.

⁽²⁾ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص45.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص124.

⁽⁴⁾ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص45.

⁽⁵⁾ نفسه، ص44.

⁽⁶⁾ المعاضيدي، دولة، ص168.

⁽⁷⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص124.

⁽⁸⁾ الدّوري، التاريخ الإقتصادي، ص45-46.

ومن أوجه الإهتمام بالأراضي السلطانية في العصر العباسي إرتفاع حصيلة جباية الأموال من الضياع، والأراضي السلطانية حتى بلغت ثلاثة وعشرين مليون درهم في كل عام، وكانت تلك الضياع تضمن لبعض العمال مقابل مبالغ معينة من الأموال تدفع كل عام، وكان الضمان يمنح لمن يدفع أكثر⁽¹⁾.

ومن أسباب إقتناء الضياع أيضاً أنّ كثيراً منها كان مهملًا في العهد الأموي، فأمر الخليفة أفراد الأسرة العباسية، وخاصته بتعميرها وغرسها لئلا يتركها، و"من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"، مثلما فعل المنصور مع ابنه صالح حينما أمره بإحياء أرض موات في الأهواز، ولكن بعض الذين دخلوا في خدمة الدولة العباسية أو إلتصقوا بها من الأبرار، والكبراء لم يتوانوا في مدّ أيديهم إلى ضياع الناس، وكان ديوان المظالم لهم بالمرصاد، ولكن في عصر ضعف الخلفاء كثرت هذه الحالات، وكان الحل هو المصادرة، أو قبض الأموال بعد موت المعتصبين إذا لم يُقدر عليهم⁽²⁾، كما نلاحظ أنّه كان هناك هوس من الموظفين ذوي الحالة المادية الحسنة لاقتناء الأراضي من أجل كونها ملكية مستقرة، وموردها نسيباً أكيد، وكان الوزراء عادة ما يقتنون أراضي واسعة، ومتفرقة، وكان على الملاكين دفع الضرائب، وإصلاح القنوات المارة بأراضيهم، ومن الملاحظ أنّ أهم ملاكي الأراضي في تلك الفترة كان الخليفة وكبار الموظفين، والسبب الأساسي وراء ذلك هو عادة الإلجاء التي كان صغار الملاك يمنحون بها أراضيهم أمام ضغط الجباة، وضعف الأمن، وكانت العملية تتم بتسجيل تلك الأراضي في الديوان مقابل دفع جزء من الحاصل للحامي، وقد يكون الإلجاء تخفيفاً للضرائب المفروضة، وكان ظاهرة معروفة في العصر الأموي، ولقد ساعد الإلجاء في العصر العباسي على ظهور ملاك أشبه بالسيادة الإقطاعيين، فأصبحت ملكية الأراضي تنتقل إلى الحماية، ومن ثمّة يُصبح الملاك الأصليون مزارعين عندهم⁽³⁾.

ومن أسباب كثرة الضياع عند الخلفاء وحاشيتهم أيضاً ظاهرة الإلجاء، إذ أنّ الأهالي كانوا يقومون بإلجاء أراضيهم للمتقذين من الدولة خوفاً من جباة الخراج وقسوتهم، بل قد يكتفون بنصف الخراج أربعه مراعاة لمكانة الملجأ إليه، أمّا صاحب الأرض فيجعل نفسه مزارعاً له أو قيمًا على هذه الأرض عند الحكومة، ومنع توالي الأعوام تصبح الأرض ملكاً للملجأ إليه، ويصبح صاحبها الأصلي شريكاً في غلتها، وهذا الأمر موجود في كل العصور التي يكثر فيها الإستبداد والظلم وتعسف الجباة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ المطيري، التاريخ، ص 50.

⁽²⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 121-122.

⁽³⁾ اللدوري، التاريخ الإقتصادي، ص 54-55.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدن، ج 2، ص 122.

ولقد بدأ الإلجاء في عهد بني أمية بسبب ظلم حكامهم، وبخاصة في سواد العراق، وآلت الأراضي المُلجأة إلى خلفاء بني العباس لكونهم ورثة الأسرة الأموية، وإستمر الإلجاء في دولتهم، ولم يكد يمضي العصر العباسي الأول حتى كانت أصبح في حوزة الخلفاء، وأقاربهم، ورجال دولتهم مالا يُحصى عدده من الضياع، واضطرت الدولة إلى إنشاء ديوان خاص بخراجها، وعشورها سموه ديوان الضياع، وهو غير ديوان الخراج⁽¹⁾.

وكان نظام الإلجاء وسيلة للتخلص من عبث الجباة والعمال، ومن إرهابهم، كما أنّ نفوذ الحامي قد يجعل الجباة والعمال يتغاضون عن جباية جزء من الضرائب المستحقة، وبمرور الزمن كان الحامي يصبح المالك الحقيقي للأرض⁽²⁾، ولما كثر الإلجاء تمرد الجند التركي في 256هـ/869م من أجل المطالبة بإلغائها لتقليلهم لموارد الخزينة⁽³⁾، ولقد تقلصت مساحة الضياع السلطانية بعد سنة 317هـ/929م نتيجة إفلاس الخزينة، وشغب الجند للحصول على الرواتب، واضطرّ الوزير ابن مقلة إلى بيع كثير من الضياع لسدّ عجز الخزينة وقتها⁽⁴⁾.

أما الإيغار فكان سبباً من أسباب ضعف الجباية، ومعناه في الأصل إستيفاء، فيقولون أوغر العامل الخراج أي إستوفاه، ثمّ إستخدموها بمعنى الإعفاء من الخراج بمال معيّن يدفعه صاحب الأرض مرّة واحدة، أي أن يؤدّي الخراج مرّة واحدة إلى السلطان الأكبر فراراً من عسف العمال، وكان أصحاب الضياع يسعون إلى هذا الإجراء ما إستطاعوا إليه سبيلاً⁽⁵⁾، وهو صنف آخر من الملكية بأن يهب الخليفة أرضاً يعفي مستلمها من الضريبة، فلا يحقّ لعامل الضرائب أن يدخلها، وهي تدّر لبيت المال مبلغاً مقطوعاً باشتراك محدود، وهي تعتبر من الضياع الممتازة والتميّزة من حيث حمايتها، ومن أبرز أمثلة الإيغار أنّ المقتدر أوغر ابن الفرات في وزارته الثانية ضياعه ولم يكن له إلاّ دفع مبلغ إسمي هو ألف درهم سنوياً⁽⁶⁾، أما ما كان معروفاً قبل العصر العباسي، فهو أن يمنح الخليفة أرضاً يستعفي مستلمها من الضريبة، وبذلك يكون

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص122-123.

⁽²⁾ الدوري، التاريخ الإقتصادي، ص56.

⁽³⁾ نفسه، ص55.

⁽⁴⁾ المطيري، التاريخ، ص51.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص125.

⁽⁶⁾ المطيري، التاريخ، ص61-62.

في وضع ممتاز، ثم صارت تدفع ضرائب مخففة، وهذا ما فعله المقتدر مع ابن الفرات خلال وزارته الثانية، الذي لم يكن عليه سوى أن يدفع مبلغ إسمي هو ألف درهم سنويًا⁽¹⁾.

والضياع التي تقبض على هذه الصورة تصير ملكًا للخلفاء أو للدولة، وهو ما أدى إلى أن يستكثر الخلفاء أنفسهم من الضياع، وكان أكثر ما يتم اقتنائه من الضياع للخليفة وأهله، وهذا من طبع الحكومات الاستبدادية، وخصوصًا إذا كان الحاكم كريم الخلق أو ضعيفًا تؤثر عليه وساطة أهله، ورجال حاشيته، ولذلك كثرت الضياع عند رجال الدولة حتى صاروا يتهاذونها، أو يُعمون بها على الناس جائزة على قصيدة، أو خطاب، أو نكتة، أو غير ذلك⁽²⁾، على أن الإيغار في حقيقته لم يكن بهذه الطريقة العبثية بل إنه استهدف في حقيقته حماية صاحب الأرض أو أصحاب المنطقة من ظلم الولاة، وتعسف الجباة⁽³⁾.

و نجد في جريدة علي بن عيسى لسنة 306هـ/918م أن مقدار خراج الضياع في بلدان المشرق كبير، وأحيانًا يكون خراج الضياع أكبر من خراج الأرضين الأخرى، فكان في مياه البصرة مثلاً 267520 دينار، وخراج سائر الأرض هناك 185636 دينار، ولكن معاملته الضياع مختلفة فلو عوملت بنفس معاملته الأراضي الأخرى لكان خراجها أضعافًا مضاعفة، لأنّ خراج الضياع كان خفيفًا، بل كان يُترك أعوامًا على مقتضى أحوال السياسة، والولاءات، وعلاقة ذلك بالعمال والخلفاء، وربما يُترك خراج الضياع عدّة أعوام حتى تتبدل السياسة فيأتي بعدها من يطالب به⁽⁴⁾، ومن ذلك أنّ غريب خال الخليفة المقتدر بالله كان كثير الضياع إلى درجة أنه استُحدث ديوان خاص بها برئاسة يحيى بن زكريّا بن شيرزاد الكاتب⁽⁵⁾.

4) تخفيض الإلتزامات المالية أيام الرخاء:

ومن أسباب ضعف مداخيل الدولة كذلك تخفيض الخراج المضروب، فلقد أمر المهدي برفع العذاب عن أهل الخراج، ولما قلّد خالد بن برمك ولاية فارس فإنه أناب عنه ابنه يحيى الذي قسّط الخراج على أهلها، وأزال خراج الشجر، وكان ثقیلاً عليهم⁽⁶⁾، وأبو يوسف في كتابه الخراج رسم نظامًا شاملًا للخراج وفق الشريعة الإسلامية - وهو أدى واجبه - وبقي على الدولة أن تؤدي واجبها أيضًا، ولهذا الكتاب أثر معيّن في مالية الدولة، ولكن نلاحظ أنّ نسبة النصف بقيت، ولم تُعتمد نسبة الخمسين إلا في عهد

⁽¹⁾الدوري، التاريخ الاقتصادي، ص56.

⁽²⁾زيدان، التمدن، ج2، ص121-122.

⁽³⁾المطيري، التاريخ، ص62.

⁽⁴⁾زيدان، التمدن، ص123.

⁽⁵⁾التنوشي، نشوارالمحاضرة، ج8، ص54.

⁽⁶⁾محمد الرئيس، الخراج، ص411.

المأمون⁽¹⁾، والدولة العباسية كانت قبله تثقل في فرض الضرائب، فرأى المأمون أنّ الثروة موجودة في بيت المال، فعمد إلى إنقاصه فجعل الخراج حُمسَيْن، أي أنّه أسقط الخمس، وهو تنازل عظيم، ففي قائمة قدامة بن جعفر كان الخراج بالنصف هوّ 114.457.650 درهم، أمّا في قائمة ابن خرداذبه فباعترار الحُمسَيْن هيّ 78.319.340 درهم، ولاحظ الفرق⁽²⁾.

واقتردى الواثق بالمأمون الذي ألغى أعشار السفن، كما قام المتوكل بتأخير قضاء الخراج لشهرين⁽³⁾، أمّا المهدي فقام بالتخفيف عن الرعية من خلال إسقاط الكسور عمّا بقي من الأراضي ذات الخراج بالمساحة، وكانت الدولة تطالب المزارعين به منذ عهد المنصور، وكان مقدارها عندما تولّى المهدي نحو إثني عشر مليون درهم كلّ عام⁽⁴⁾.

أمّا بالنسبة للجزية والزكاة فإنّ إعتراق الناس للإسلام تزايد مع مرور الزمن حتّى أنّ الجزية بلغت في بغداد في مائة وثلاثين ألف درهم حوالي 250هـ/864م، وكان عدد النصارى واليهود في بغداد لا يتجاوز أربعين ألف نفس من مليون مقيم بها، ونفس الأمر بالنسبة للزكاة إذ ندرت المطالبة بها⁽⁵⁾.

وحيثما أراد المهدي إسقاط الكسور عن الناس، تقدّم إليه الحسن بن مخلّد فقال: "...إن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من مال السلطان اثنا عشر ألف ألف درهم، ومدّ بها صوته"، فردّ عليه المهدي بأنّه يريد تحريض الموالي بأنّه سينقص من عطاياهم، وهدّده بتعويض ذلك من خلال مصادرة أمواله، فراجع عن رأيه⁽⁶⁾.

وذكر ابن خلدون أنّ طبيعة الملك تقتضي الترف، فتزيد النفقات على المداخل، فإذا كثر ترف الدولة إزداد العطاء، فيضطر الحكّام إلى زيادة المكوس، وإلى التقليل من نفقة الجند، فتسقط قوّة الدولة ويتجاسر عليها من جاورها من الدوّل بسبب قلة عدد الجند وضعف تجهيزهم⁽⁷⁾.

ولقد ذكر ابن حمدون -وهوّ أعرف بذلك لأنّه كان موظّفًا كبيرًا في الإدارة العباسية- أنّ عضد الدولة بن بويه لمّا إستولى على بغداد والعراق وجدّه خرابًا، حتّى أنّ بعض الأسواق أصبحت كالتلال بسبب الحريق،

⁽¹⁾ نفسه، ص 427.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 117.

⁽³⁾ نفسه، ص 117.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 118.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 118-119.

⁽⁶⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 423.

⁽⁷⁾ شريط، نصوص، ص 54.

وحتى الجوامع كانت مخربة، فشرع في ترميمها، وتعمير الأسواق، وألزم أصحاب العقارات بالإستثمار في البناء، ومن عجز عن ذلك إقترض من بيت المال ما يستوفي به أمره، وكانت في بغداد أنهار كثيرة مفرعة من نهر دجلة قد إندرست، وإندرت، فأعاد حفرها من جديد، وعمّرالقناطر، واهتمّ بتعمير السواد، وأطلق الصدقات للفقراء، والمحتاجين⁽¹⁾.

5) إضطراب الأسواق والنقد:

لقد كانت مصر من أهم موارد الذهب لدى الإقتصاد العباسي، واستيلاء الفاطميين عليها أدى إلى ندرة الدينار الذهبي، وشيوع الدراهم الفضية فلجأ الناس إلى إدخار الدينار الذهبي حتى بلغ تسعير الدينار مائة وخمسون درهما⁽²⁾، ولقد حرص الخلفاء العباسيون الأربعة المتأخرين على إيجاد سياسة نقدية مستقرة في أراضي الدولة، ولأجل حماية موازين النقود من الغش، والتلاعب إبتكرت صنجات (أوزان) زجاجية على هيئة الدينار، أو الدرهم من حيث الكتابة، أو النقوش التي عليها، وسبب إتخاذها من الزجاج أنّ وزنه كان يبقى ثابتاً فلا يتأثر بالحرّ أو البرد⁽³⁾.

و إتخذت المصارف في القرن الرابع الهجري شكل بيوت مالية نشأت عن ضرورات التجارة من جهة، وعن حاجة الدولة إلى النقود من جهة أخرى وكانت ولا تزال في طور النمو، وأصول هذه المصارف ترجع إلى مصدرين هما: تجار أخذوا يشتغلون بالصيرفة والإئتمان، ويسمّون بالجهابذة، والصيارفة وكانوا يشتغلون بصرف النقود ثمّ وسّعوا معاملاتهم إلى قبول الودائع وإقراض الأموال⁽⁴⁾.

ولمعرفة مدى تأثير إرتفاع الأسعار يجب أن نعرف أنّ العائلة متوسطة الحال كانت تحتاج إلى أكثر من ثلاثمائة درهم شهرياً، وعائلة الموظف إلى خمسمائة درهم شهرياً في القرن الرابع الهجري، وفي هذه الفترة كان راتب الموظف مائتي درهم شهرياً للكاتب المبتدئ و ثلاثمائة وستين درهم لكاتب ديوان

¹ إبن حمدون، التذكرة، ص 466-467.

² جاسم صكيان، تسعير المواد الغذائية الرئيسية في الإسلام، مقال منشور في مجلّة كليّة التربية للبنات، المجلد: 27، (6)، 2016م، ص 1847.

³ ناجية إبراهيم عبد الله، السياسة النقدية في بغداد أواخر العصر العباسي (575-656هـ/1179-1258م)، مجلّة كليّة التربية للبنات، المجلد 24 (2)، 2013م، بغداد-العراق، ص 365.

⁴ المعاضيدي، دولة، ص 175.

العتاء، وراتب الطيب حوالي ستمائة درهم، وراتب الفارس ثلاثمائة درهم والراجل ثمانون درهماً، وهذا يعني أن رواتب موظفي الدولة صارت غير كافية للموظفين في تلبية حاجيات عائلاتهم⁽¹⁾.

6) الكوارث الطبيعية:

كانت أمراض الطاعون⁽²⁾،

والجدري⁽³⁾، والجذام⁽⁴⁾، والحمى أخطر الأوبئة والأمراض في العصور الإسلامية الأولى، وأخطر هذه الأوبئة الطاعون، وكان الأكثر إنتشاراً هو الطاعون إذ أنه كان هاجس العالم كله منذ العصور القديمة⁽⁵⁾، ولقد كانت الكوارث الطبيعية والحروب في العصر العباسي⁽⁶⁾، وبالأعلى الفلاح البسيط وحده

¹صكبان، تسعير، ص 1846.

²**الطاعون**: مرض وبائي معد ينتج عن عدوى بميكروب خاص وهو "البرسيينا الطاعونية"، وعادة يصيب الحيوانات القارضة وعلى رأسها الجرذان، وينتقل للإنسان بواسطة البراغيث المتطفلة عليها، ويأتي على ثلاثة صور، أولها: تورم والتهاب في الغدة الدرقيّة، والطاعون الناتج عن تسرب الميكروبات إلى الدم، والثالث الرئوي وفيه تُصاب الرئتين، وينتقل المرض عن طريق الرذاذ بالكحة، وهو الأكثر إنتقالاً بالعدوى، أنظر: صالح بن عبد الله بن محمود الزهراني، الكوارث وآثارها في بلاد الشام خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة من القرن السابع إلى القرن التاسع الميلادي 622-913م، دراسة تاريخية حضارية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السلومي، الفصل الثاني 1431-1432هـ، قسم التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 59.

³**الجدري**: بضم الجيم وفتح الدال، وهو عبارة عن قروح في البدن تنقط على الجلد ممتلئة ماءً وتقيحاً، وهو مرض فيروسي معد، يتميز بخصائص رئيسيتين: الأولى: أعراض عامة شديدة مثل الإرتفاع في درجة الحرارة، وصداع، وآلام في الظهر، والثانية: طفح جلدي عام يتميز بوجود حويصلات مصليّة وصديديّة تنتشر في جسم الإنسان، أنظر: صالح الزهراني، الكوارث، ص 59-60.

⁴**الجذام**: وهو مرض بكتيري يتميز بحدوث أورام وعقد في الوجه خاصّة، وتؤدي إلى سقوط شعر الأهداب والحاجبين وتآكل الأغشية المخاطية في العينين والفم والأنف وسقوط الأصابع، وحدوث تشوهات في الأطراف، ويُسَمَّى بداء الأسد لأنه يُحوّل وجه المريض إلى شكل يشبه الأسد، وهو من الأمراض المعدية التي تنتقل بالتنفّس والمخالطة الطويلة، أنظر: صالح الزهراني، الكوارث، ص 60-61.

⁵صالح الزهراني، الكوارث، ص 57.

⁶لقد اختلف تعريف العلماء للجوائح ما بين موسّع ومضيق، وقصرها بعضهم على الآفات السماوية دونما الأرضية كالأحناف، وتوسّع آخرون فوسّعوا مفهومها إلة الآفات الأرضية، وحتى إفساد آدميين، وقصدوا بالأخص إفساد الجيوش الغازية، فالمالكية والحنبلة والأحناف قالوا أنه ممّا لا يمكن دفعه من الآفات السماوية، واختلفوا في الجيش والستراق، في حين أنّ بعض الشافعية أدخلوا فيها إفساد الجيوش، وهو ممّا لا يمكن رده، ولكنّ إبن تيمية إنفرد بأن وضع الجيش واللصوص ضمن الأخطار التي لا يمكن ردها لغلبتها، وانعدام ضمانها، وقال قوله إبن حزم من الظاهرية، أنظر: عادل مبارك المطيرات، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي، وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة، بحث

دون صاحب الإقطاع، أو الوكلاء، والذين كانوا يتلقون تعويضاً عن أراضيهم الخربة، أما الفلاح فلا يملك إلا الهجرة إلى بغداد⁽¹⁾، وكان من نتيجة خراب الأرياف، والفراغ القاتل، والتسكع المستمر أن ظهرت فئات بطالة لا عمل لها، إنضوت تدريجياً تحت عصابات منظمة سميت بالعيارين، أو الشطّار، وكان هدفهم الإنتقام من الأغنياء، والظلمة بسبب شعورهم بالنقمة على من رأوهم "وحدهم المحظوظين في المجتمع"، ويعود أقوى سبب لإستقوائهم هوّ الإنفلات الأمني أثناء فتنة الأمين والمأمون، وإستعانة الأمين بهم، وفتح لمخازن السلاح أمامهم، فنهبوا كثيراً من محتوياته، وهوّ نفس ما قام به السجناء⁽²⁾.

وتشترك الكوارث الطبيعيّة في أنّها تنتج عن عدّة عوامل، وهيّ: عدم معرفة وقت حدوثها بدقّة، ومن الصّعب التنبؤ بها، والتعقيد، والتشابك، وزيادة حالة الخوف والدّعر، والعمل في ظروف مضطربة، وإنهيار الكيان الإداري والفوضى، وإنهيار سمعة متّخذ القرار الذي سبّب الأزمة⁽³⁾، فسوء الإدارة السلجوقيّة مثلاً، وإهمالها العناية بالمرافق العامّة أدّى إلى إنتشار الأوبئة، والأمراض، وشيوع الحرائق بإهمال أنظمة الإطفاء⁽⁴⁾.

أما الفيضانات فكانت آثارها سلبية كإهلاك الأرواح من السكّان المقيمين بجوار الأنهار، وتدمير البنى التحتيّة، والمنازل، والمساجد، والأراضي الزراعيّة، وغيرها، فضلاً عن تهجير السكّان إلى أماكن أخرى، ومزاحمة سكّان أماكن أخرى وهوّ ما أدّى إلى الفوضى وإنعدام الإستقرار، ومن الناحيّة الإقتصاديّة فلقد تسببت الفيضانات في تحويل الأراضي الزراعيّة إلى مستنقعات، وتدمير المحاصيل الزراعيّة، وحدوث المجاعات، وإضعاف البنية الداخليّة للمجتمع، وضعف الدولة نتيجة قلة العوائد الماليّة، وبالتالي خفض الإنفاق العسكري⁽⁵⁾، أما الزلازل فتسببت في قتل، وترويع السكّان، وتدمير العمران، والبنى التحتيّة، بل وكانت سبباً في الفيضانات⁽⁶⁾.

مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلاميّة بإشراف الأستاذ الدكتور محمّد بلتاجي حسن، قسم الشريعة الإسلاميّة، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة،

1422هـ/2001م، ص8-17.

⁽¹⁾ أحلام يوسف، العاقبة، ص6.

⁽²⁾ أحلام يوسف، العاقبة، ص8.

⁽³⁾ صالح الزهراني، الكوارث، ص78.

⁽⁴⁾ الدليمي، الإقطاع، ص286.

⁽⁵⁾ فوزي أمين يحيى، الفيضانات والزلازل وأثرهما الإقتصادي والإجتماعي والصحيّ في الدولة العباسيّة (575-656هـ)، مقال منشور في مجلّة آداب الزافدين، العدد(45)، 1428هـ/2007م، ص8-9.

⁽⁶⁾ نفسه، ص12.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وساد الاعتقاد في تلك الفترة أنّ عقاب الله للمسلمين هوّ عقوبة على جرائمهم، أو تطهيرهم، أو تمحيصهم، أو رفعة لهم لأنّ الأطراف في المعصية ثلاثة: الواقع فيها، والنّاهي عنها، والسّاكت عنها، فالمصيبة تقع تارة على العاصي، ومرة على العاصي والسّاكت عنه الذي لا ينهاه، وتارة تقع على الجميع: العاصي، والنّاهي، والسّاكت، فالمصيبة إذا أتت عامّة، فالمصيبة ليست مقياسًا على صلاح الإنسان، أو فساده أو كفره ذلك أنّها تكون في حقّ: فالطّائع هيّ له تطهير، وتركّية، ورفعة، والعاصي المقرّ بذنبه هيّ له تكفير ومحو للذّنب، وللمجرم عقوبة وإنتقام⁽¹⁾.

ولقد مثّلت بلاد الشّام منذ القِدَم مركزًا لانتشار الهزّات الزلزاليّة، ويُمكن إدراك ذلك من خلال معرفة أنّ تلك المنطقة على نحو خاصّ تعتبر ضمن نطاق الأخدود الإفريقي العظيم، وهوّ من نقاط تركّز النشاط الزلزالي على المستوى العالمي⁽²⁾.

وفي فترة حكم المتوكّل حدث عدد كبير من الكوارث الطّبيعيّة ومنها زلزال هائل بالشّام والموصل في 234هـ / 848م خلف ما لا يقلّ عن سبعين ألف قتيل⁽³⁾، وزلزال آخر هائل بأرمينية خلف ضحايا كثيرين في 240هـ/854م، وهبّت ريح من تركستان إلى الجزيرة، أهلكت كثيرًا من الخلق بالسعال والزّكام فمات أكثرهم في الطرقات في 241هـ/855م، وأعقبها سقوط شهاب عظيم في أرجان تسبّب في حريق عظيم إنتشر إلى البحرين واليمن، ثمّ زلزال عظيم في نفس السنة دمّر حمص، وأنطاكية، وتدمر، وفي 242هـ/856م تكرّر سقوط الشهب الناريّة في أرجان⁽⁴⁾، حدث زلزال آخر في قومس⁽⁵⁾، في سنة 242هـ/856م خلف أكثر من خمسة وأربعين ألف قتيل، وكانت زلازل أخرى باليمن، وفارس، وخراسان⁽⁶⁾، ثمّ حدث زلزال عظيم آخر في بلاد الشّام مات بسببه خلق كثير وتهدّم أكثر العمران في 245هـ/859م⁽⁷⁾، وكانت أنطاكية أكثر المدن الإسلاميّة في العصر الوسيط التي إرتبط

¹ صالح الزهراني، الكوارث، ص 78.

² صالح الزهراني، الكوارث، ص 90.

³ حسين بن محمّد بن الحسن الديّار بكر، تاريخ الخميس في أحوال أنفوس نفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ج 2، ص 338، والكتبي، عيون التواريخ، ص 224.

⁴ أرجان: كانت مدينة كبيرة، كثيرة النخل، والبساتين، والزيتون، وهيّ برّية بحريّة، سهليّة جبليّة، وافرة المياه، بينهما وبين شيراز ستون فرسخًا، وبينها وبين سوق الأهواز ستون أخرى، وهيّ من بناء الفرس، وهيّ حدّ بين فارس، والأهواز، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 143.

⁵ قومس: هوّ إسم كان يطلق في القديم على إقليم في إيران الإسلاميّة، موزّع حاليًا حول تهران ومشهد، وهيّ منطقة شبه قاحلة، وكانت ممّرًا للقوافل القادمة من آسيا الوسطى، وحجافل البدو أيضًا، أنظر: سوردال، معجم، ص 780.

⁶ الكتبي، عيون التواريخ، ص 318، والعماد الأصفهاني، البستان، ص 182-183.

⁷ العماد الأصفهاني، البستان، ص 184.

إسمها بالزلازل، فقد قتلت الزلازل بها أزيد من نصف مليون شخص من سكانها، ودمرت لمّرات عديدة، وتليها في ذلك دمشق، والقدس، وبغداد، والموصل، والبصرة⁽¹⁾.

ومن أهم آثار الزلازل الإقتصادية موت السكّان، أي فقدان جزء من اليد العاملة، وتغيّر طبيعة الأرض، وتلف كثير من المحاصيل الزراعيّة، والمزارع، والبساتين، وبالتالي إرتفاع أسعار السلع إضافة إلى هجرة الأحياء، وخراب المدن، والقرى باعتبارها مراكز تجاريّة، إضافة إلى تخريب المنشآت الزراعيّة كالسدود والقناطر⁽²⁾.

في أيّام المتوكّل سنة 240هـ/854م وقع زلزال عظيم بأذربيجان، وتبعته هزّات إرتدادية لسبعة أيّام، فدمّرت الأراضي، ومات تحت الرّدم أعداد كبيرة، وذهبت أموال كثيرة، وبعدها في سنة 242هـ/856م وقع زلزال آخر عظيم في المشرق، فخرب فيه مُدُن عظيمة، وقُتل خلق كثير⁽³⁾.

وفي أيّام المعتمد وقعت زلزلة عظيمة بالرّي، وأعمالها فخربت مدن كثيرة وقُتل خلق عظيم⁽⁴⁾، وفي عهد المتقي حدثت زلازل متتابة، وعظيمة كلّ ستّة أشهر، فخربت أكثر البلاد، وانشقت في الأرض مواضع كثيرة، خرج منها ماء شديد النتن⁽⁵⁾، ومن تأثيرات الزلازل على التجارة أنّ ميناء سيراف تعرّض إلى خطر زلزال مدمر استمر إلى سبعة أيّام في 367هـ/977م، وأدّى إلى تدمير الميناء، والذي كان لا يقلّ أهميّة عن ميناء البصرة، وكان ميناء سيراف تابعا لدولة البويهيين وقتها⁽⁶⁾، وفي 385هـ/995م زلزلت الدّنيا زلزلة عظيمة، ومات تحت الهدم خلق كثير⁽⁷⁾.

وفي صفر 532هـ/1137م وقع زلزال كبير بالمشرق هلك بسببه كثير من الناس في العراق، والجزيرة تحت الأنقاض، ودمّرت كثير من القرى والمدن⁽⁸⁾، وفي سنة 534هـ/1139م حدث زلزال آخر في

⁽¹⁾ صالح الزهراني، الكوارث، ص 91.

⁽²⁾ نفسه، ص 238-239.

⁽³⁾ ابن السّاعي، مختصر، ص 62.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 70.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 81.

⁽⁶⁾ مجيد الرفاعي، العوامل، ص 108.

⁽⁷⁾ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج 18، ص 79.

⁽⁸⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 307-308.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

كنجة، وأذربيجان، وأران⁽¹⁾، وتهدمت عدّة قلاع، وبلغت خسائر الأرواح ما يقارب مائة وثلاثون ألف نسمة، وانهدمت قلعة في كنجة لمجاهد الدين بهروز⁽²⁾ كانت مسخرة لتخزين الذهب، والأموال، والذخائر المنهوبة، وتبدّد منها شيء عظيم، وضاع في هذا الزلزال⁽³⁾.

وحدث زلزال كبير في سنة 575هـ/1179م، وأصاب الناس غلاء شديد نتيجة إنهدام المباني، والقرى، والقلاع، وكثرة القتلى⁽⁴⁾، وفي 544هـ/1149م زلزلت الأرض زلزلاً عظيماً بحلوان،

وبغداد، أعقبتها عشر هزّات إرتدادية في العراق⁽⁵⁾، ثمّ وقع لاحقاً وقع به زلزال عظيم في ذي الحجة سنة 550هـ/1155م⁽⁶⁾،

ثمّ وقعت كارثة طبيعية أخرى ببغداد تمثّلت في زلزال شديد في 7 شوال 573هـ/1177م، وقُتل فيها عدد كبير ردمًا تحت دورهم⁽⁷⁾، وفي سنة 597هـ/1200م وقع زلزال رهيب بالشّام حتّى ظنّ العامة أنّها القيامة، جاءت دفعتين، دامت كلّ واحدة ساعة أو تزيد، وهدمت مدن كثيرة، ومات بمصر خلق كثير تحت

¹ أران: إسم أطلق في العصور الإسلامية الوسطى على مقاطعة تقع في منطقة ماوراء القوقاز، شمالي نهر أراس، وهي منطقة سارت إسلامية في وقت متأخر، وكان يحكمها أمراء مسيحيون من أهلها في العصر العباسي مقابل دفع الجزية للمسلمين، وأراضي أران متداخلة مع أرمينية، وتعرّضت للغزو مرّات كثيرة، وهي منطقة غنيّة زراعياً، وقاعدتها مدينة بردعة، وابتداء من عهد السلجوقية عرفت المنطقة هجرات تركية كبيرة، أدت إلى التترك، والأسلمة، والتزاوج مع السكّان الأصليين، وصارت منطقة مشابهة لأذربيجان من الناحية الثقافية، وهذه المنطقة جزء من دولة أذربيجان الحالية، أنظر: سوردال، معجم، ص80.

² بهروز: هو مجاهد الدين بن عبد الله أبو الحسن الخادم الأبيض مولى محمّد بن ملكشاه السلجوقي، تولّى أمور العراق لأكثر من ثلاثين سنة،

وبنى ببغداد رباطين للصوفيّة، وعمّر النهروان، وأجرى الماء فيه بعد أن كان قد خرّب، وتولّى شحنة بغداد، وتوفّي في 540هـ، أنظر: الصّفي، الوافي بالوقّيات، ج10، ص192-193.

³ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص315.

⁴ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي القرشي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دارهجر، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م، ج16، ص540.

⁵ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص363، وجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تاريخ الخلفاء، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، 1434هـ/2013م، ص672-673.

⁶ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص402.

⁷ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص88.

الردم⁽¹⁾، ووصل إلى خلاط، والجزيرة، وفارس، ومات فيها مليون ومائة ألف إنسان⁽²⁾، ولكنها في العراق كانت يسيرة لم تهدم دوراً⁽³⁾.

وكذلك زادت الفيضانات والسيول الجارفة، ففي آخر جمادى الأولى من سنة 291هـ/903م غرق نحو ثلاثين فرسخاً من ناحية "جنى" بسبب سيل غرق فيه خلق كثير، وخربت به المنازل، والقرى، ودمرت الغلات، ونفقت المواشي، وما لا يحصى من المفقودين، وألف ومائتين من العرقى⁽⁴⁾.

ووقع في سنة 467هـ/1074م وباء بالسواد في منخفض نهر دجلة في نواحي نهر الملك، فهجر كثير من الفلاحين بأهاليهم أراضيهم، ونزحوا نحو بغداد، ومنهم من رحل إلى واسط، والنهر، وأخراسان بعد أن إنخفض منسوب مياه الفرات، وحلّ الجفاف⁽⁵⁾، كما وقع الوباء بأرياف العراق العربي في ذي القعدة 469هـ/1076م، وتفاقت الوفيات بين المزارعين إلى درجة أن المحاصيل لم تجد من يجنيها ثم فسدت⁽⁶⁾.

ولقد عمّ الوباء بالعراق في 545هـ/1150م، وهلك عدد كبير من سكانه، حتى أنّ السلطان مسعود السلجوقي غادر ليستقرّ بإقليم الجبال⁽⁷⁾، وفي سنة 575هـ/1180م وقع الغلاء، والوباء ببغداد، فأكل الناس أولادهم، وماتوا على الطرق⁽⁸⁾، ومن أهم الأحداث أيضاً أنّه وقع فيضان كبير ببغداد في سنة 569هـ/1173م بعد أن تهاطلت الأمطار في الجزيرة الفراتية لأربعين يوماً متواصلة فأدى ذلك إلى زيادة في منسوب مياه نهر دجلة، وبالأخص في بغداد، فغادر أكثر الساكنة منازلهم، وتهدمت كثير من الدور بعد أن غمر المياه أكثرها⁽⁹⁾، وارتفع منسوب مياه نهر دجلة في بغداد بزيادة عظيمة، وارتفع الماء حتى ساوى السور إلا بمقدار أصبعين في سنة 614هـ/1219م ثم طفح الماء من فوقه وأيقن الناس بالهلاك، واستمرّ

⁽¹⁾ الذهبي، دؤل، ج2، ص105، والذهبي، تاريخ، ج41، ص36-38، والسيوطي، تاريخ، ص695، وأبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليميني المكي اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م، ج3، ص369.

⁽²⁾ الذهبي، تاريخ، ج41، ص36-38، واليافعي، مرآة الجنان، ج3، ص370.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص276.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج11، ص14.

⁽⁵⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص167.

⁽⁶⁾ نفسه، ج16، ص183-184.

⁽⁷⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص368.

⁽⁸⁾ سبط، مرآة الزمان، ج21، ص261.

⁽⁹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص61.

الفيضان سبعة أيام وثمانية ليالٍ، ثم تناقص الماء، وذهبت الزيادة ولقد بقيت بغداد أطلاً، به أن تهدمت أكثر بنايات⁽¹⁾.

كما أن الحروب والفتن أدت إلى تخريب البنية التحتية الفلاحية من خلال سد الأنهار، ومنع حركة السفن الحربية فيها، وهذا تسبب في فساد الري وضياع الزرع⁽²⁾، وهناك سبب آخر وراء تدمير الحقول والمزارع هو تخريب أنظمة الري من طرف القوات السلجوقية، والتي دمّرت أراضي شاسعة بسبب الفيضانات المتكررة⁽³⁾، وكانت دولة الخليفة العباسي المستعصم تضم جزء من العراق الحالي يمتد من تكريت شمالاً إلى ميناء الفاو جنوباً، ومن حلوان إلى عانات، وضمت الدولة إليها خوزستان منذ 591هـ/1194م، وكانت مملكة قليلة النفوس، وخربت العديد من قرأها، ومدنها، ومناطقها الزراعية نتيجة للاضطرابات السياسية التي مرّت بها منذ أواخر العهد العباسي الأول، وإهمال نظام الري الذي كان الأساس الأول لثروة البلاد وإزدهارها، ولكثرة ما مرّ بها من أوبئة ومجاعات⁽⁴⁾.

وكذلك كان هدف السلاجقة من نهب العراق وإستنزاف موارده أن لا تقوم للخلافة قائمة بعدها كدولة مؤسسات، وهذا في فترة كانت بحاجة إلى الأموال، وكان السلاجقة يعمدون إلى تعيين شحن من أعوانهم سيئي السيرة، وكانوا أول أمرهم جباة ضرائب شرسين وعنيفين لا رحمة لهم، فصار هدفهم الظلم، والمصادرة، والسلب، والنهب، وأحياناً يُتهم المصادر باللصوصية من طرف الشحنة⁽⁵⁾.

ففي الشرق الأدنى كان في نظام الضرائب من العسف في الجباية والزيادة في الضرائب وسوء المعاملة ما كان دافعاً هاماً لكثير من الثورات في العصر العباسي الأول، ثم تدهور الوضع المالي وتعقد في عصر سيطرة الأتراك، فالفوضي الإدارية التي ميّزت سنوات ما بعد المتوكل التسع المذكورة آنفاً أدّى إلى تدهور نظام الري وإلى الزيادة في ظلم الجباة والملاكين للفلاحين وإلى إنتشار الفقر والتدّمر العام، ثم إن ظلم الجباة دفع الملاكين الصغار إلى إلقاء ضياعهم إلى الشخصيات الكبيرة، وهو ما تسبب بشكل تدريجي في توسّع وزيادة الملكيات الفردية الكبيرة على حساب الزراع الصغار وبالتالي زيادة المتدّمرين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج 17، ص 61.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ص 120.

⁽³⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 231-232.

⁽⁴⁾ خصباك، العراق، ص 2-3.

⁽⁵⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 239.

⁽⁶⁾ الدّوري، دراسات، ص 17.

وكان الإقطاع السلجوقي سبباً في توقّف الفلاحين عن الزراعة، وهجرتهم إلى المدن، وبالتالي أصبحت مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية مهجورة قاحلة، إضافة إلى مهاجمة عساكر السلاجقة للقرى، والأرياف، ونهبها، وحرق المحاصيل الزراعية، وتدمير المنشآت الزراعية في العراق، والشام، والجزيرة⁽¹⁾، وكذلك ركّز السلاجقة على نهب أغنى منطقة زراعية في العراق (السواد) وصادروا أموال الفلاحين⁽²⁾، ودمّروا نهر عيسى، وأراضي الجانب الغربي من بغداد⁽³⁾، وجلب غزوهم الدمار لأرياف العراق، وتجارته الداخلية، والإقتصاد العراقي ككل، وكمحصلة لذلك تدهورت مداخيل الخلافة العباسية⁽⁴⁾.

والأمر نفسه بالنسبة للخسائر التي أحدثتها الحرائق، وهيّ بأيدي البشر، ومنها ما كانت ناتجة عن حركات التمرد والعصيان في بعض مدن بلاد الشام ضدّ الدولة العباسية وولاتها، وكان لها تأثير خطير من خلال إستنفادها لطاقت بشرية، ولموارد مالية، وعسكرية كان من الممكن أن تُستغلّ بشكل أفضل، وهذا أدى إلى إنتشار الخوف والفوضى وعدم الثقة، وتدمير المرافق العامة، وبالتالي إستنزاف أموال الدولة، فلقد دمّرت الحروب في بلاد الشام كثيراً من الضياع، وشبكات الري، والمباني، والقصور⁽⁵⁾.

وحدث ببغداد في 330هـ/941م غلاء عظيم ووباء، فأكل سكّانها النخالة وكثّر الموتى فصاروا يُدفنون جماعة في القبر واحد بغير صلاة، ولا غسل، ورُخص العقار والقماش ببغداد حتّى صار يُباع ما ثمنه دينار بدرهم⁽⁶⁾، وفي سنة 373هـ/983م وقع غلاء عظيم بمصر والشام والعراق، وبلغ القدح من الحنطة مبلغاً لا يصدّقه العقل، ومات الكثيرون⁽⁷⁾.

ولقد كان لدى العباسيين ديوان سمّوه ديوان الأقرحة للإشراف على الري والقنوات، وكان قاضي قضاة الرّشيد

أبا يوسف يقول أنّه من واجب الدولة حفر القنوات وتنظيفها باستمرار، ولكن بعد القرن التاسع ميلادي بدأت تلك الثروة بالزوال، حيث ضعفت الحكومة فأهملت مشاريع الري ممّا أدى إلى كثرة التسريبات في مجاريها، وسدّت الأنهار بالأوحال وتغيّر مسارها، ولكنّ نهري عيسى والدجيل صمدا إلى نهاية الحكم

⁽¹⁾ الدليمي، الإقطاع، ص 246.

⁽²⁾ نفسه، ص 251.

⁽³⁾ نفسه، ص 257-258.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 260-261.

⁽⁵⁾ صالح الزهراني، الكوارث، ص 234 و 241.

⁽⁶⁾ الأنطاكي، صلة تاريخ أوتبخا، ص 33-34.

⁽⁷⁾ ابن الساعي، مختصر، ص 84.

العباسي⁽¹⁾، وكانت بغداد مهددة دائماً بقناة القورج والتي تأخذ مياهها من نهر دجلة، وكان طوله ثمانون كيلومتراً، ومنذ زمن الرشيد أصبح يهدد بغداد بالغرق، فأمر الخليفة بسد مدخل القناة، وكان السبب الرئيس في فيضانات بغداد في القرن الثالث عشر، وكان مشكلاً عويصاً لأهل بغداد وحكامها⁽²⁾، وفي نهاية العصر العباسي كانت معظم القنوات التي تروي بغداد قد امتلأت بالرواسب والمياه القذرة، وهذا ما أثر على الزراعة، وعلى الحالة الصحية للسكان⁽³⁾.

لقد كان إهمال مشاريع الري والبنى التحتية الزراعية ميزة حكم السلاجقة، ففي عهدهم إندثرت تدريجياً الشبكة الإروائية بين دجلة والفرات، والتي كانت قائمة وفق نظام دقيق منذ العصور القديمة⁽⁴⁾، وإزداد الأمر سوءاً بأن تدمير البنى التحتية الزراعية تسبب في فيضانات دمّرت ما تبقى من أراضي منتجة، فاندثر أهم مشروع إروائي وهو النهروان⁽⁵⁾، وكان من أهم المناطق الزراعية في العصور العباسية الأولى بسبب شبكة الري المنظمة والضخمة، وكثرة المحاصيل الزراعية، والكثافة السكانية العالية، وطبعا مداخلها العالية للدولة، ولكن تدمير السلاجقة وسياستهم الفاشلة كانت سبباً في إندثار المستوطنات الريفية في هذه المنطقة⁽⁶⁾.

كما أنّ الجفاف والقحط اللذان يتسببان في إنعدام الأوقات كانا سبباً في إستنزاف القوى العاملة في الميدان الزراعي، وتدهوره، وهو ما يؤدي تلقائياً إلى التأثير على مداخل الدولة⁽⁷⁾، لقد وقع غلاء عظيم في الحجاز والشام في سنة 260هـ/873م حتى بلغ سعر الكُرّ⁽⁸⁾ من الحنطة ببغداد مائة وخمسين ديناراً⁽⁹⁾، وفي أيام المكتفي أصاب مصر غلاء عظيم حتى أكل الناس الميتة، وهلك أكثر أهلها⁽¹⁰⁾، وتوقفت المواصلات والقوافل بين العراق وجيرانه، وبين مدنه وقتئذ، وأُغيت إمارة الحج، واشتدّ

¹ محمد رشيد الفيل، الحالة الاقتصادية لمدينة بغداد أثناء الحكم الإيلخاني (1258-1337م)، مقال منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السادس، نيسان، 1963م، ص 305.

² نفسه، ص 305-306.

³ نفسه، ص 308.

⁴ الدليمي، الإقطاع، ص 253.

⁵ الدليمي، الإقطاع، ص 254.

⁶ نفسه، ص 256-257.

⁷ الأنطاكي، صلة، ص 33-34.

⁸ الكُرّ: ويساوي سبعة عشر قنطاراً دمشقياً، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 329.

⁹ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 3، ص 40.

¹⁰ الدبّار بكر، تاريخ الخميس، ج 2، ص 345.

الجوع والغلاء ببغداد، وهاجر منها كثير من أهلها، ومات كثير منهم جوعاً⁽¹⁾، بل وذكر الياضي⁽²⁾ عنها: "...وفي 334هـ/945م دثرت بغداد، وتداعت إلى الخراب من شدة القحط، والفتن، والجور".

وفي 382هـ/992م غلت الأسعار في بغداد، فبيع رطل الخبز بأربعين درهماً، والجوزة بدرهم، وفي آخري الحجة 389هـ/997م وقع برد شديد مع رياح عاصفة أدت إلى تدمير آلاف من النخيل في نواحي بغداد، ولم يبق إلا القليل منها ضعيف الإنتاج، ولم تعد بساتين النخيل إلى سابق عهدها إلا بعد سنوات، وفي سنة 391هـ/991م حدثت كوارث طبيعية كثيرة: زلزال كبير بالدينور، وأعاصير في دقوقا، وتكريت، وشيراز، وزلزال بسيراف، وعاصفة ثلجية في واسط، وشقي الفرات، وأمطار طوفانية في بغداد، وفي سنة 400هـ/1009م إنخفض منسوب المياه في نهر دجلة حتى أنّ الملاحه توقفت فيه، وفي 411هـ/1020م اشتد الغلاء ببغداد حتى أكل أهلها الحمير، والكلاب، وفي 418هـ/1027م تساقط برد كثيف على بغداد، وكان فيه وزن الحبة أكثر من رطلين، وهو مادّ الزروع، وفي السنة التالية تكرّر هذا الأمر، بل وهبت رياح قوية أهلكت كثيراً من أشجار النخيل، والزيتون في العراق⁽³⁾.

ولقد هجم الروم على منبج فاستباحوها في 462هـ/1069م، ثم غادروها لفرط القحط حتى أنّ رطل الخبز بيع بدينار، وتمكّن الجيش العراقي من الإستيلاء على الحجاز، وإعادة الخطبة في الحرمين للخليفة العباسي مستغلين القحط الشديد والمجاعة والوباء في مصر، والذي لم يسمع به من قبل⁽⁴⁾.

في أيام القائم في سنة 428هـ/1036م وقع الغلاء الذي عمّ سائر أنحاء الأرض في سائر الأمصار، وهلك أكثر الناس جوعاً، وبعد سنة 431هـ/1039م أصبح كلّ جندي في بغداد رأساً بنفسه، وانقطعت موارد الأموال بانفصال كلّ الأقاليم بسبب النهب المتواصل، كما تراجع مردود الأراضي الزراعية داخل ما تبقى من أراضي الخلافة نتيجة للكوارث الطبيعية ففي سنة 439هـ/1047م وقع ببغداد غلاء عظيم حتى أكلت الناس الميتة وغلّت الأسواق، وفي سنة 448هـ/1056م كان غلاء عظيم عمّ أراضي المشرق كلّها: مكة، والحجاز، وديار بكر، والموصل، وخراسان، والجنال، وكانت مصر الأكثر تضرراً منه، وفي بغداد

⁽¹⁾ سبط ابن الجوزي، ج 17، ص 222 و 225.

⁽²⁾ الياضي، مرآة الجنان، ج 2، ص 235.

⁽³⁾ الصّابي، ذيل، ص 6، و ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 58-59، وسبط، مرآة الزمان، ج 18، ص 67 و 181، والياضي، مرآة الجنان، ج 4، ص 20، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج 5، ص 61 و 90 و 98، والسيوطي، تاريخ، ص 638.

⁽⁴⁾ الياضي، مرآة الجنان، ج 4، ص 65.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

بلغ سعر الرغيف دينار، والكرّ من الحنطة تسعين ديناراً، وفي سنة 449هـ/1057م إشتدّ الغلاء ببغداد والعراق حتّى بيعت كارة⁽¹⁾ الدقيق بثلاثة عشر ديناراً، والكارّة من الشعير والدّرة بثمانيّة دانير، وأكل النّاس الميته، والدّواب وغيرها، وكثر الوباء حتّى كفنّ السلطان من ماله ثمانيّة عشر ألف إنسان، وبلغ من مات في المشرق بسبب ذلك مليون وستمئة وخمسين ألف نفس على الأقل، ومن الكوارث الطبيعيّة التي حدثت في عهد الخليفة القائم زلازل عظيمة حتّى بات الناس في العراق، وإستوطنوا الصّحاري، وخربت البلاد، وفاض الماء من الآبار، وفي سنة 454هـ/1062م زادت دجلة إحدى وعشرون ذراعاً ففاضت ببغداد ونواحيها، وفي سنة 464هـ/1071م وقع وباء في الغنم، وفي سنة 466هـ/1073م وقع فيضان كبير في بغداد، فغرق كثير من أهل بغداد تحت الرّدم، وأقيمت صلاة الجمعة في مركب طيّار على ظهر الماء، وكان الموج كالجبال، وبلغ ارتفاع الماء ثلاثين ذراعاً، وبلغت الدّور المنهارة مائة ألف دار أو أكثر، وهلكت الأموال، والأنفس والدّواب، وسمي هذا بالغرق العظيم، وسبب ذلك أنّ دجلة زادت زيّادة عظيمة⁽²⁾.

ولقد حدث غلاء كبير، وشحّت الأموال بسبب الجفاف في كامل العراق سنة 534هـ/1139م⁽³⁾، وكذلك وقع الجفاف في سنة 574هـ/1178م في الشّام، والجزيرة، والعراق، وأرمينية، فغلت بسببه الأسعار، وحدثت المجاعات، ثمّ أعقبها في السنة المواليّة وباء شديد إسمه السرسام⁽⁴⁾، ووقع الغلاء، والوباء ببغداد في سنة 575هـ/1179م، فأكل النّاس أولادهم، ومات الكثيرون على الطرقات⁽⁵⁾، ورخصت الأسعار في أيّام الظّاهر، ولقد كانت في غاية الشدّة والغلاء، إذ أنّ الناس قبله أكلوا الكلاب، والسّنانير، والميّنات بالجزيرة والموصل⁽⁶⁾، ثمّ حدث جفاف شديد في

⁽¹⁾ كارة: لفظ كان متداول في العصر العباسي المتأخّر، والمقصود به حزمة كبيرة من الحطب، ويطلقه أهل البصرة وغيرها من بقاع جنوب العراق على الكيس الكبير من التمر، أنظر: الخطيب، معجم، ص360.

⁽²⁾ إبن الجوزي، المنتظم، ج16، وص5 و16، ومحمّد بن علي بن محمّد إبن العمراني، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السّامرائي، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م، ص188، وإبن الساعي، مختصر، ص86-87 و92، والياضي، مرآة، ج4، ص72، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص647-648، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص127 و137، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص208 و228، و233.

⁽³⁾ إبن الأثير، الكامل، ج9، ص316.

⁽⁴⁾ إبن الأثير، الكامل، ج10، ص62، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص471.

⁽⁵⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص261.

⁽⁶⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص136.

629هـ/1231م نتيجة لضعف التساقط، وجفاف الآبار، والأنهار وغيرها من مصادر المياه الجوفية، ونتج عن هذا غلاء شديد بمصر، وبلاد الشام، وإقليم الجزيرة الفراتية⁽¹⁾.

ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية زيادة عدد سكان المدن نتيجة النزوح الريفي، وتوقف الدولة عن دفع الأرزاق للمزارعين، وسياسة المضاربة التي إتبعها ملاك الأراضي الزراعية الكبار، والموظفين الرئيسيين، والقادة، والأمراء المحترفين لأراضي الإنتاج الزراعي الواسعة، وتناقص المساحات المزروعة، وعدم الإهتمام بالري والإصلاح الزراعي لأن الحكام خلال هذه الفترة كانوا أجنب عن العراق كالبويهيين والسلاجقة، وكان همهم نهب وجمع الأموال إضافة إلى إقبال الناس على إستهلاك القمح دون الشعير، وكلها أسباب زادت في ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة⁽²⁾.

وظهرت نتيجة العوز والفاقة فئة هامشية في المجتمع العباسي تسترزق من أعمال النهب واللصوصية، وكانوا أصنافاً متعددة قولبتها نفسياً واجتماعياً كثرة الفتن والإضطرابات وما سببته من فوضى، وكانوا أول أمرهم بطالين ثم إحترفوا الجريمة بكل أنواعها، وفي بغداد سيطرت طوائف منهم (الشطار والعيارين) على الحياة اليومية فيها، وأحياناً كان يستفحل أمرهم لدرجة تعجز معها الدولة عن صد خطرهم، وسبب ظهور هذه الفئات الأزمات الإقتصادية كالغلاء، والمجاعات، وقيام العامة بالسطو المسلح على مخازن المحترفين، ثم أصبح هدفهم أموال الأغنياء والتجار⁽³⁾.

وأيضاً كان التساقط الكثيف للأمطار، والبرد، والثلوج سبباً في تدمير المزروعات، وتضاؤل المداخيل الزراعية، فتساقط الثلج مثلاً أترفي المزروعات، وأباد الصقيع الحيوانات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وفي نقل المحاصيل أيضاً، وقد يقتل الفلاحين، فيزول جزء من الخبرات الزراعية، وهذا يؤثر على الإقتصاد عموماً⁽⁴⁾، وفي أيام المطيع سقطت أمطار غزيرة وثلوج وبرد على شكل حصى زنة كل حبة رطل في سنة 340هـ/951م، فهلك كثير من الناس والدواب والطيور⁽⁵⁾، وفي رمضان 568هـ/1172م سقط برد كثير على بغداد، وكان ضخماً كحبة التارنج، فكسر الأغصان، وقتل كثيراً من الناس والمواشي، وهدم الدور، وأتلف الزروع، وهو ما تسبب في خسائر مالية للدولة⁽⁶⁾، وفي محرم سنة 581هـ/1185م وقع البرد بنواحي نهر

⁽¹⁾ نفسه، ج17، ص184.

⁽²⁾ صكبان، تسعير، ص1847.

⁽³⁾ زيدان، التمدن، ج5، ص52.

⁽⁴⁾ صالح الزهراني، الكوارث، ص240.

⁽⁵⁾ ابن الساعي، مختصر، ص83.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص60.

الملك فأهلك الزرع، وقتل المواشي، ووزنت منه بردة فكانت رطلين بالعراقي⁽¹⁾، وفي 613هـ/1216م نزل على البصرة برد ضخم كالنارنجة الكبيرة⁽²⁾.

ويزداد الأمر سوءًا إذا ما هاجمت الأرياف حشرة الجراد، ففي سنة 348هـ/1056م ملأت أسرابه المشرق، وانتشر في كل موضع، وأتى على كثير من الأراضي الزراعية، وأهلك الزرع والثمار⁽³⁾، وعادت الجوائح في سنة 541هـ/1146م حينما تعرّض العراق لغزو كبير من أسراب الجراد، وأتلف أكثر المزارع به⁽⁴⁾، وفي شهر شعبان 468هـ/1075م زحفت أسراب الجراد بأعداد هائلة على أراضي العراق، واكتسحت المحاصيل الزراعية، فكثرت الجوع، وتفشى الوباء في السواد، وهلك كثير من الفلاحين⁽⁵⁾.

تعرّض العراق في أواخر العصر العباسي إلى عدد كبير من الأوبئة الفتاكة كالمالاريا والتيفويد، نتيجة انخفاض مستوى المعيشة وإنتشار الفقر والمجاعات بين السكان نتيجة تدهور الحياة في الأرياف، والعراق لم يعد بلدًا غنيًا إذ أنّ الأموال التي كانت تتدفق عليه من أغلب أنحاء العالم الإسلامي قد توقفت، وموارد البلاد الزراعية أصبحت لا تحقق الكفاف للسكان، وكانت البلاد تتعرّض لسنين من القحط، والضييق الاقتصادي نتيجة قلة الأمطار أو تعدد الفيضانات، وهجمات الجراد، وأمراض الحيوانات، والآفات الزراعية فتقلّ المواد الغذائية الضرورية للجسم الإنساني نباتية كانت أم حيوانية، وتنتشر المجاعات، وتضعف مقاومة الأجسام للأمراض فتنتشر بينهم وتفتك بهم، إضافة إلى الأهوار، والمستنقعات، والمياه الآسنة في الأرياف وعددها لم يكن قليلًا، أمّا في المدن فكان من الواضح إهمال نظام الصرف الصحي⁽⁶⁾.

ولقد أدى الظلم الاجتماعي إلى زيادة سخط الكادحين وهؤما إستغلته الحركات المناوئة لزيادة نشاطها، ويمكن القول أنّ المستعصم كان مدفوعًا لتقليص نفقات الجيش من خلال أنّ إقليم الدولة إقتصر على العراق فقط، وبالتالي كانت الجباية قليلة، إضافة إلى مزاحمة المغول فيها، وبخاصة أن الطرقات التجارية

⁽¹⁾الذهبي، تاريخ، ج41، ص5.

⁽²⁾اليافعي، مرآة الجنان، ج3، ص22.

⁽³⁾إبن الساعي، مختصر، ص83.

⁽⁴⁾إبن الأثير، الكامل، ج9، ص345.

⁽⁵⁾إبن الجوزي، المنتظم، ج16، ص171.

⁽⁶⁾خصباك، العراق، ص206.

الدولية تدهورت عبر كل الأقاليم الشرقية و حتى الشمالية كأذربيجان والجزيرة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، وتهرب عليه القوم من أداء المكوس مع سيطرتهم على الأداء الإقتصادي⁽¹⁾.

ومما يميز العصر العباسي أيضاً عملية الضغط على الأرياف باعتبارها مصدر الأموال الرئيس من الأرضين، لأن أهل المدن بالأساس كانوا "عالة على الجباية يتعايشون بنفقة السلطان أو حاشيته"، فالمجتمع العباسي كان قائماً على الإقتصاد الزراعي وبالمقابل كان الفلاحون في المرتبة السفلى مع أنهم شكّلوا الفئة الكبرى من رعايا الدولة العباسية مثل كل بلدان العصر الوسيط⁽²⁾، وسكان القرى غالباً من أهل البلاد الأصليين، وعرفوا بأهل الخراج، وكانوا أجراء أو شركاء مع ملاك الأراضي من سكان المدن، أو من كبار الإقطاعيين (الدهاقين) في فارس، والعراق، والذين واكبوا بمرونة عمليات الفتح، وتقربوا للدولة بأموالهم ونفوذهم في الأرياف، وكان الضحية الفلاحين الذين عاشوا في فقر مدقع⁽³⁾، رغم أن الخلفاء في العصر العباسي الأول لم يدخروا جهداً في تحسين الأوضاع المعيشية للرعية، ولقد ساعد إستتباب الأمن على إزدهار الزراعة والتجارة، وكانوا يرعون النشاط الإقتصادي، ويزورون الأسواق، ويتبعون أفراد العصابات الذين يقطعون طرق المواصلات، ويهاجمون القوافل، ويضرب نشاطهم الهدام الحياة الإقتصادية⁽⁴⁾.

وبصورة عامة كان معدّل جباية الخراج في العراق، والموصل، والجزيرة يمثل المعدّل الإعتيادي في حالتي الإستقرار السياسي والإقتصادي، والذي يتغير في سنوات الإضطراب السياسي والإقتصادي، ونلاحظ أن مقدار جباية الخراج في المنطقة ظلّ ثابتاً إلى حدّ ما في نهاية القرن الرابع الهجري، وإذا إنخفض خراج الأرض تزيد الجباية من مصادر أخرى باستمرار لحاجة الدولة أن تغطي نفقاتها، وإلتزاماتها لتتغلب على الأسعار، وعلى زيادة رواتب الموظفين والجند، ولكن الذي عانت منه الدولة العباسية كان تضخم الجهاز الحكومي مع إنخفاض الجباية، وتضخم الأسعار⁽⁵⁾.

وحول تضخم الأسعار نلاحظ أنه في العصور العباسية المتأخرة أصبح الصداق المقدّر بمائة ألف دينار يعتبر غالباً جدّاً، بخلاف العصر العباسي الأول وفيه كانت قيمة المليون دينار عادية لدى عليه

¹ عبد الوهاب الرئيس، نظام، ص 256.

² زيدان، النمدن، ج 2، ص 167.

³ نفسه، ج 2، ص 168.

⁴ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 184.

⁵ أحمد الجبوري، الخراج، ص 11.

القوم، وكانت تصرف دونما تدمر من الخلفاء، وهذا كله يعود إلى طبيعة الوضع الإقتصادي العام للدولة من ضعف، وإنهيار، وشح موارد⁽¹⁾.

ولقد استمرت قلة الموارد المالية نتيجة للكوارث الطبيعية في مختلف أقاليم الدولة - على قلتها - ومن هذه الحوادث عاصفة ثلجية على دفعتين دمرت المحاصيل الزراعية في العراق والجزيرة الفراتية في 624هـ

/1226م⁽²⁾، وفي عهد المستعصم نلاحظ أنّ الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والأمطار والثلوج قد ساهمت في إرباك مالية الدولة، ووقع عجز فيها، وبالأخص في سنة 648هـ/1250م، وفيها عجزت الدولة عن تحصيل أموال الخراج بسبب إمتناع كبار المتنفذين عن دفع المستحقات من مزارعهم، فأمر الخليفة بتحصيلها بالعنف، وكانت النتيجة أن إمتلأت المخازن بأموالها⁽³⁾.

3 أسباب أخلاقية واجتماعية.

أ) شيوع الكسب الحرام:

حدثت تطورات كبيرة في المجتمع العباسي في القرن الرابع الهجري/ التاسع الميلادي من خلال التحولات الاجتماعية نتيجة للمعطيات الإقتصادية الجديدة، حيث تجمعت الثروات في أيدي مجموعة قليلة، وصارت للعائلات التجارية مكانتها على صعيد السلطة⁽⁴⁾، وصار كل الموظفين من ولاية أقاليم، ووزراء، وكتاب يرتشون، علاوة على نهبهم لأموال الخراج والمكوس، وهو وباء إجتماعي تفشى واستفحل إبتداء من عهد الواثق، وكلما تقدّمنا في العصر "إتسع الخرق؛ ولم يعد من الممكن رتقه"، ولذلك صارت كثرة المصادر لأموال الوزراء والكتاب أمراً عادياً⁽⁵⁾.

وأما الأبواب التي كان يكتسب بها كبار موظفي الدولة السحت فكانت متعدّدة، وأولها قبول الرشوة في التوظيف، وهدايا العمّال، وإغتصاب الأراضي والضياع، وإختلاس أموال الخراج لأنّ دفاتر تلك الفترة لم تكن

⁽¹⁾ بشري مهدي، حقوق المرأة، ص 200.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 159.

⁽³⁾ وجيدة يوسف، الإدارة، ص 377.

⁽⁴⁾ زكار وبيطار، تاريخ، ص 20.

⁽⁵⁾ ضيف، العصر العباسي، ص 21.

تمنع التلاعب بالأموال⁽¹⁾، إضافة إلى إنتزاع المال من صغار الموظفين (وهي مرافق الوزراء)، وأيضاً إنقاص عيار النقود⁽²⁾.

ولقد كان الإتجاه العام في صدر الإسلام أن من طلب العمل لا يُعطاه، فإنه بذلك يدُلُّ على حرصه على الإنتفاع به، وهذا الحرص يُضعف أهليته⁽³⁾، وهو ما أدّى إلى قلة خبرة بعض الوزراء الإدارية، وقصور كفايتهم، وعجزهم عن إدارة البلاد، فضاعت هيبة منصب الوزير، وصارت نكبتهم "جزاءً وفاقاً" بعد أن تدنّت قيمتهم لدى الرعية شيئاً فشيئاً، وبعد أن تلاعبوا بهيبة الدولة، ومن أمثلة هؤلاء الجرجاني وزير المتوكل، والأصبهاني وزير المتقي، وابن دارست وزير الخليفة القائم، وابن بقيّة وزير معز الدولة البويهبي، وكان من الصفات الواجب توفّرها في الوزير الإمام بقواعد ديوان الخلافة حيث نكب الخليفة المستظهر وزيره سديد الملك في 496هـ/1102م بسبب جهله بهذه القواعد⁽⁴⁾، ويبدو أنّ ظاهرة شراء المناصب صارت عادية في عهد آخر خليفة عباسي (الخليفة المستعصم)، حيث أنّ بعض المتنفذين دفعوا عشرين ألف دينار حتّى حصلوا على التعيين في مراتب عليا في الدولة⁽⁵⁾.

ولعلّ السبب وراء كلّ ذلك هوّ الوفرة الماليّة لدى أثرياء الدولة، وسعيهم لشراء ذمم الموظفين، فسبب تغلّب حزب المقتدر بالله على أنصار عبد الله بن المعتز في 296هـ مثلاً؛ كان دعمهم بالأموال من طرف اليهوديين يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران، وكان كلاهما من أصحاب الصرافة، بل ومن كبار المرابين، وبالتالي إنتصر حزب المال، والذي سيصبح المسيطر على دولة المقتدر لاحقاً⁽⁶⁾.

ومن الحوادث التي تدلّ على سوء بطانة الخلفاء، ما قام به الكاتب أبو القاسم عبيد الله بن سليمان، وكان يكتب لموسى بن بغا في الري، ولقد أراد هذا القائد التركي الإستيلاء على ضيعة ليتيم، رفض القاضي أحمد بن بديل الكوفي أن يبيعه باعتبارها وصياً على الأيتام، وتمنّع، ورفض أن يأخذ رشوة من الكاتب، والذي قال له: "...أيّها القاضي ألا تفعل؟؛ إنّه موسى بن بغا، فردّ القاضي: أعزّك الله، إنّه الله تبارك وتعالى"، وسارت الأمور كما أرادها القاضي⁽⁷⁾.

¹ زيدان، التمدّن، ج2، ص157.

² نفسه، ج2، ص157.

³ شلبي، موسوعة، ج3، ص121.

⁴ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص161.

⁵ وجيدة يوسف، الإدارة، ص377.

⁶ مصطفى جواد، سيّدات البلاط العباسي، دار الكشّاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت-لبنان، 1950م، ص77.

⁷ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج5، ص82-83.

وكان الخلفاء هم المطالبون بأرزاق الجند، وكان الوزراء أصحاب الحلّ والعقد، فما كان من الخلفاء إلاّ مطالبة الوزراء بالأموال، فإذا لم يجدوها، صادروهم، وكانت المصادرة رائجة في عهد التقهقر حيث لا سبيل لسدّ النفقات إلاّ بها، ولا يكاد يتولّى وزير إلاّ وينتهي به الحال إلى المصادرة، أو القتل، أو كليهما⁽¹⁾، كما أنّ التغيير

في إنتقال الجندية من أفراد القبائل العربية إلى العجم من فرس وأترك ولائهم للدولة، أدى إلى استئثار الدولة العباسية بالفيء، وذهاب جبايته إلى الخزائن في العاصمة، وهذا يعنى مصادرة حقوق القبائل العربية في الأمصار الإسلامية في الفيء ونقلها إلى غيرهم، وهذا ما منح حرية للخليفة في التصرف بالأموال، وكانت توزع طبقاً حسب الولاءات⁽²⁾، حيث أنّ أموال الصدقات فالمعروف أنّ واردها كان يوزع حسب الوجوه الشرعية، وكان من الواجب أن تُعزل عن مال الفيء، إلاّ أنّ العباسيين صرفوا على مصالح الدولة من هذه الأموال بتأولهم أنّه من الجائز أن تصرف الزكاة على العاملين على الصدقات، وأدخلوا فيها موظفي الدولة كلّهم⁽³⁾.

ومن المظاهر التي تدلّ على سوء تصرف الخلفاء العباسيين بأموال الدولة، توزيع جزء منها على المغتنيين، والملهين، والشعراء، وتورد المصادر الكثير عن الأموال والأرزاق التي دفعت لهؤلاء إبتداء من عهد المهدي، وهذا فضلاً عن التبذير⁽⁴⁾، ومن أغرب، وأشنع وجوه تبذير المال ما فعله المقتدر بالله، والذي أهدى إحدى حظاياه قرية من الفضة إعتبرت إحدى عجائب الدنيا وقتها، إذ كانت كلّ بيوتها من فضة، وكلّ تماثيل حيواناتها، ومجسمات نباتاتها، وأنهارها، وجسورها، وأنفق عليها مائتي ألف درهم⁽⁵⁾.

والمصادرة قديمة في الإسلام، وتتصل بعهد الخلفاء الراشدين، وأوّل من صودر من العمّال كان في تلك الفترة، حيث كان عمر بن الخطّاب قد تشدّد في الرقابة الماليّة على عمّاله في الأقاليم، فكان العمّال إذا اشتغلوا بتجارة، أو نشاط إقتصادي آخر من غير مرتباتهم المفروضة فإنّ عمر كان يأخذ نصفه، ويضيفه إلى بيت المال، وكانت هذه تسمّى مقاسمة أو مشاطرة، وفي فترة حكم بني أمية شاع بين عمّالهم أخذ أموال

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص157.

⁽²⁾ خضر إلياس، موقف الزقاد، ص215.

⁽³⁾ نفسه، ص217-218.

⁽⁴⁾ نفسه، ص217.

⁽⁵⁾ كبير، الدولة العباسية، ص12.

الجباية، فأصبح الخلفاء الأمويون في أواخر دولتهم لا يعزلون عاملاً من عمّالهم إلا وحاسبوه على رصيده من الأموال، وانتزعوا ما قدروا عليه، وكانوا يسمّون ذلك إستخراجاً⁽¹⁾.

ولمّا تسلّم العباسيون الخلافة كان معظم العمّال في أوائل الدولة من إخوة الخلفاء أو أعمامهم، ولم يكن ثمة من يدعو إلى الإستخراج أو المقاسمة-ولو ساءت سيرة بعضهم- ثمّ إنتقلت الأعمال إلى أجنب عن الأسرة، فمال أكثرهم إلى الطّمع والعنف في إستخراج الأموال، فكان المنصور لا يعزل عاملاً إلا قبض ماله، وأودعه في بيت مال خاص سمّاه بيت مال المظالم، ولقد حدثت مصادر كثيرة نتيجة تجاوزات العمّال ضدّ أموال الرعيّة في عهد المهدي، والرشيدي⁽²⁾.

وسبب المصادر أيضاً أنّ غنى العمال كان ميسوراً في تلك الفترة، فما من عامل إلا وكان يتوقّع يوم تنصيبه أن يحمل الناس له الهدايا، وفيها الدواب، والجواري، والأموال، والثياب الكثيرة، والتي يرسل منها إلى الخليفة أو الوزير أو القهرمان أو الكاتب، أو الحاجب وغيرهم من الحاشية⁽³⁾، ولكن بفساد عهد المقتدر بالله وما بعده أصبح عمّال الدولة يتقرّبون للقصر من أجل الحصول على الوزارة حتّى أنّهم كانوا يقدمون الأموال للخليفة ورجالاته في سبيل ذلك، مثل ما فعل أبو الحسن بن محمّد الطّبري الذي دفع ثلاثمائة ألف دينار لمعزّ الدولة البويهّي من أجل أن يتقلّد الوزارة، وقبله بذل الوزير أبو علي بن مقلّة للخليفة الرّاضي خمسمائة ألف دينار ليتقلّد الوزارة للمرّة الثالثة، والسبب في بذل الأموال للحصول على الوزارة هو أنّ الوزير كان في المكانة الثّانية بعد الخليفة، ولم تكن تضاهي مكانته أيّة وظيفة أخرى في الدولة، وكان إليه الحلّ والعقد، وحاز على مكانة إجتماعيّة وسياسيّة رفيعة، ولقد أورد التنوخي أنّ الوزير المهلبّي تعرّض للضرب، وللخنق، والإهانة، والإذلال على يد معزّ الدولة البويهّي، ومع كلّ ذلك رفض ترك الوزارة⁽⁴⁾، فشرأ المناصب كان بهدف الحصول على حقّ التصرف في أموال الخزينة العامّة، وجمعها من خلال إنتزاع الأموال من الطبقة الأرستقراطية الثريّة ممّا أدّى إلى هرب الكثير من الأثرياء من بغداد إلى الشام ومصر، أو من خلال تعذيب الوزير المعزول حتّى يعترف بالمخابيه التي أودع فيها أمواله⁽⁵⁾، ومثال ذلك دفع عامل الخراج في مصر أبوبكر الماذرائي جواهر بقيمة عشرين ألف دينار رشوة لوالي مصر تكين في

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص158.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص158-159.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص159.

⁽⁴⁾ محمّد العازمي، مظاهر الحياة السياسيّة والعلميّة والإقتصادية في القرن الرابع الهجري من خلال أدب القاضي المحسنّ التنوخي، إشراف:

الأستاذ الدكتور سامي محمود الدروبي رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على الماجستير في الأدب

قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة، 2013م، ص32.

⁽⁵⁾ سعادة، من تاريخ، ص42-43.

318هـ/929م لكي لا يرسله في الأغلال إلى بغداد من أجل مناظرته، ونكبته بعدما أرسل المقتدر بالله عامل خراج جديد هو محمد بن جعفر القرطي بعد أن ثبت لدى الإدارة المركزية وجود إختلالات كبيرة في تدقيق أموال خراج هذه الولاية العباسية الهامة⁽¹⁾.

وذكر أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد⁽²⁾ أنه لم يرى أجراً من والده في إستباحة أموال الدولة، وكان يتولّى في خلافة المعتمد دواوين الأرزقة، والتوقيع، وبيت المال -على الرغم من أنه في هذه الفترة من العصر العباسي الثاني إستعادت الدولة بعضاً من قوتها وتنظيمها بفضل مجهودات الموفق- ولكنه كان ينجح في التحايل على إختلاس الأموال بدون أن يترك دليلاً يدينه، وأحياناً تصل مبالغ هذه الأموال إلى ثلاثين ألف دينار في العملية الواحدة⁽³⁾.

وأيضاً من أوجه التعامل بالحرام كان التعامل بالرّبا مع الجهابذة والصرّافين اليهود، وكان أبرزهما كما ذكرنا : يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران، واللذان كانا يأخذان ألفان وخمسمائة درهم كخدمة لدين قدره عشرة آلاف دينار لمدة ستة عشر سنة، وهو ما كلف الدولة العباسية في أيام المقتدر بالله خسائر معتبرة⁽⁴⁾.

ومن الذي تسبّب في المصادر أيضاً إنعدام الثقة في كلّ من يتقلّد منصباً في الدولة، لأنّ إنحدار الأخلاق كان أوّل علة أصابت عليه القوم، فدعونا نُلقي نظرة على الكارثة التي أصابت المجتمع الإسلامي في العصر العباسي الثاني بسبب الإنغماس في الترف، والسعي وراء الشهوات وتلبّيتها، فالمقارنة تُصبح صعبة بين مجتمع القرن الأوّل الهجري، والقرن الثالث وما بعده، وإنّ غياب الوازع الديني يفضي إلى عدم التّعقّف عن الحرام، وإدمان السّحت، وكان من أهم المحرّمات على الرّؤساء والولاة قبول الهدايا والرّشاوى -وكانت من أخطر وسائل الإضرار بالمصالح العامّة- وفي كثير من الأحوال إذا قبل الحاكم هديّة من

⁽¹⁾ سيّدة كاشف، مصر في عهد الإخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد الأوّل، القاهرة، 1950م، ص41-42.

⁽²⁾ ابن مخلد الوزير: هو أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد بن الجراح (261-332هـ)) تولّى عدّة ولايات في أيام المقتدر بالله، ثمّ ولاة الوزارة بإشارة من علي بن عيسى بن الجراح في 318هـ، وخلع عليه، وأمر علي بن عيسى بالإشراف على سائر الدواوين والأعمال وبمعاوضة سليمان، وبقي سليمان وزيراً سنة وشهرين وتسعة أيّام ثمّ عزل، ثمّ إستوزره الرّاضي في 324هـ، وفي عهده عطّلت الوزارة، وآلت صلاحياتها إلى أمير الأمراء محمّد بن رائق، وطلب الإعفاء من مهامه، ثمّ عاد لوزارة الرّاضي، ثمّ وزيراً للمتقي، وعرف عنه تمكّنه من الأمور الإدارية كونه كاتباً خبيراً، أنظر: الصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج15، ص224.

⁽³⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص35-37.

⁽⁴⁾ نفسه، ج8، ص41-42.

فرد، أو من دولة أخرى، فإنها رشوة في ثوب هدية، وهو بقبولها سيتيح لصاحب الهدية تسهيلات تضر بمصالح رعيته⁽¹⁾.

وكان الماذرائيون على سبيل المثال قد عاثوا فسادًا في جباية مصر والشام بعد سقوط الدولة الطولونية، ومنهم أبي زنبور -والذي توفي بمصر في 317هـ/928م- وكان الحاكم الفعلي للمنطقة الممتدة من بغداد إلى برقة لأنه سيطر على مواردها المالية، ولقد نجح الماذرائيون في ذلك بعد أن أخذوا المنطقة كلها كضمان من خلال التعهد بدفع مبلغ معين للحكومة المركزية في بغداد، ومقابل قيامهم بأعباء جباية الخراج في مصر والشام، ومن الطبيعي أن ما كانوا يدفعونه أقل من ما جمعه في حقيقة الأمر، وكثيرا ما احتجوا بكثرة نفقات الجند، ولاسيما أن مصر صارت في مواجهة الغزو الفاطمي من إفريقية براً وبحراً⁽²⁾، وهكذا أخلف الماذرائي وعده متحججًا بكثرة نفقات الجيش العباسي في حربه ضد الفاطميين، فخسرت الدولة بذلك خراج مصر، وتفادى العقوبة بعد أن أجزل العطاء للمقتدر، ولقائه مؤنس الخادم⁽³⁾.

ولنا مثال آخر فلقد كان أحد الرجال يخدم علي بن محمد بن الفرات في وزارته، فلما غضب عليه السلطان وحبسه، حمل إليه خمسمائة دينار من أجل أن يبرّ بوابًا، أو موكلًا، فقبل بها، وتركها وديعة عنده، ثم تحسنت أحوال الوزير، وصار إلى حال أفضل، فأعرض عنه، وبقي الرجل متعطلاً حتى باع أثاث بيته بعد أن أنفق الدنانير، ثم كلفه ابن الفرات بمهمة إلى البصرة من أجل تلقي سفن تجارة الهند، وقبض حقوق بيت المال فيها، ولم تكن له أموال، وباع مصاغ زوجته، وإنحدر إلى البصرة، وقبض حقوق بيت المال، والعمولة المخصصة للوزير، وقدرها خمسة وعشرون ألف دينار، فأمره بأخذها، والوزير ظنّها وديعة أخرى، فبقي في همّ وغمّ وسوء حال حتى التقى ابن الفرات بعد مدة فسأله مستغربًا عن حاله، وإستغرب إنفاقه لخمسة وعشرون ألف دينار في مدة يسيرة، ثم أخبره أن هذا المبلغ هو جزاء الإحسان، وأنه إستحيا منه لأنه لم يملك أول مرة ما يكافئه به على حسن صنيعه⁽⁴⁾، والقصة تبدو للوهلة الأولى طريفة، ولكن جدير بالتساؤل: من رخص لابن الفرات بمنح أموال الدولة كعطاء؟، أليس هذا من أوجه إستباحة أموالها؟، ألا يوجد رقيب على هذه الأموال؟، ألا توجد آليات لمراقبة حركة أموال الدولة؟، ولماذا يأخذ عمولة على القيام بعمله؟.

⁽¹⁾ شليبي، موسوعة، ج3، ص120.

⁽²⁾ كاشف، الإخشيديين، ص51-52.

⁽³⁾ نفسه، ص48.

⁽⁴⁾ التوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص237-239.

ومثل علي بن الفرات في نهب أموال الدولة حامد بن العباس، والذي وصل إلى الوزارة نتيجة سطوته وقوته إذ كان يملك الأموال الكثيرة، والحرس العظيم من الغلمان، ولقد توسّط له أبا القاسم الجوارى لدى نصر الحاجب والسيدة أم المقتدر مقابل أموال كثيرة، أي أنه إشتري منصب الوزارة مقابل رشوة كبيرة لحاشية الخليفة، ولكن ما لبث إلا قليلاً وظهرت عيوبه في الوزارة، وإفلاسه الإداري، فلام المقتدر ابن الجوارى على إشارته باستوزاره، فاقترح بدوره إعادة علي بن عيسى من جديد ليتولّى أمور الدولة ولكن كرئيس للدواوين مع بقاء حامد بن العباس وزيراً⁽¹⁾، ومع ذلك كانت السيدة أم المقتدر تصادر الأموال علناً، وبطريقة غير مشروعة، فصادرت تركة كاتبها المخلص محمّد بن عبد الحميد في 307هـ/918م، وأخذت منها ما قيمته مائة ألف دينار من العين⁽²⁾.

أمّا عن الفقهاء فنلاحظ ما حدث مع أبو زهير الجبائي، الذي كان فقيهاً ورعاً على مذهب أبي حنيفة حاذقاً فيه، وحينما زار بغداد وبلغته أخبار أبي الحسن الكرخي في ورعه، لأمه على أخذه رزقاً من السلطان في علوم الفقه، فتحجج الكرخي بموقف الحسن البصري، وغيره من الصالحين، والفقهاء في زمن بني أمية، فقال له أبو زهير بأنّ "...بني أمية كانت مصائبهم في دينهم، ولكنهم كانت جبايتهم في الأموال سليمة فلم يظلموا

في العشر ولا في الخراج، وهؤلاء مع سلامة أديانهم أموالهم فاسدة وجبايتهم بالغش والظلم..."، فلم يقبض أبو الحسن بعدها منهم أموالاً إلى أن مات⁽³⁾.

ومن أسباب نكبة الوزراء التنافس في ما بينهم، لأنّ كثير من موظفي الدولة سعوا للوصول إليه والحصول على امتيازات كبيرة ونهل ثروات الدولة، فسلكوا في سبيل ذلك أساليب شتى وعلى رأسها الرشوة، والدس، واستمالة الناس، ولقد برز ذلك في عهد المقتدر⁽⁴⁾، وكانت الرشوة قادرة على فعل الأعاجيب فتمنع مرتكبها من المصادرة، والنكبة، وسخط الأكابر، ونسوق في ذلك قصة عن أحد كبار موظفي الدولة العباسية، وهو صاعد بن مخلد - وكانت في يده ضمانات كثيرة - وكانت تعاملاته الإجرائية مع أبي نوح عيسى بن إبراهيم، فمثّل بين يدي أبي نوح لأجل تدقيق الحسابات، فجرت بينهما مناظرات، ثمّ ملاسنات بين الطرفين، فاستعظم الحضور أفعال صاعد، وحذّروه من خطورة عقوبة أبا نوح، فغادر إلى منزله

⁽¹⁾ الرّواي، دور، ص 107.

⁽²⁾ كبير، الدولة العباسية، ص 122.

⁽³⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 52-53.

⁽⁴⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 170.

مهمومًا، وأخبر أخاه عبدون بالحادثة، فقال عبدون لأخيه: "... إن لم تُطعني، قبض عليك في غد، وطالبك بالمصادرة ما يفوق طاقتك، وطاقة أهلك، وقتلك تشفيًا...". ثمّ أشار عليه بأن يعطيه أمواله أي خمسين ألف دينار، وأخذ منها عبدون ثلاثين ألف درهم، وذهب إلى حاجب موسى بن بغاء، وأعطاه عشرة آلاف درهم، ليوصله إلى أحد خدم موسى -وهو مقرب لديه- وكان موسى هو الأمر والنهي في دولة الخلافة، وكتبته في منزلة الوزراء، ولمّا اتّصل عبدون بن مخلّد بالخدام منحه عشرين ألف درهم، وقال له أوصلني إلى موسى في الحال، وطلب إعانتته في حاجته، ولمّا مثل بين يديه سعى إليه بكتابه، وأخبره بأنهم نهبوه، وأخذوا أمواله، وخزّبوا ضياعه، وأخي صاعد، وأنّ أخاه يريد أن يستكتب له، وأنّ ذلك أجلّ من الوزارة، وأنّه يدفع في الحال خمسين ألف دينار عينًا، هديّة له، بلا عوض، على أن تستكتبه، وتخلع عليه، وهو ما حدث فما أن أصبح الصّباح حتّى صار صاعد كاتبًا لموسى، وأركب الجيش كلّه في خدمته، وانقلبت سامراء بسماع الخبر، فبلغ الخبر للحسن بن مخلّد من طرف أحد المتصرّفين، وسارع إلى أبي نوح، وأخبره، فاستشاره أبي نوح في حلّ لهذه المصيبة، فعرض عليه الصّلح وتوسّط لهما، وعرض عليه أن يتزوّج إبنته، ويصير صهره، وحليفًا له، وكانت كتابة صاعد لموسى، ومصاهرته لأبي نوح سببًا في أن تكون أوّل مكانة عظيمة له، وانتهى به الحال وزيرًا⁽¹⁾.

ومنها أيضًا قصّة العامل ابن أبي علّان الذي ورد من بغداد متقلّدًا الأهواز، فتتبع رسوم الموظّفين، وأراد إلغاء بعضها، ولوحدت ذلك لفقدوا أكثر مداخيلهم السنويّة، وذهبت أكثر قيمة ضياعهم، فاختلفى به أحد الموظّفين بترشيح من الكتّاب والمتصرّفين، ودفع له مبلغًا من المال كرشوة، فرفض، ولم يأبه لجميل الكلام، فلمّا فشلت كلّ السبل أخبره الموظّف أنّه بهذه الإجراءات يقطع أرزاقهم، فلن يُعجب الأمر الإدارة المركزيّة، ولن يستفيد هو من أيّ نفع، كما أنّه يمكن أن يُعزل في أيّ ساعة، ويأتي غيره، ويأخذ الأموال، وفي النهاية يكون هو الخاسر، فلمّا سمع هذه العبارات وافق، والحقيقة أنّه غير موقفه لأنّ الأخبار وردت من بغداد بأنّ ابن أبي علّان قد عُزل، وأخذ المال، ثمّ جاء كتاب عزله بعد خمسة أيّام، فأخذ العامل يشكره لأنّه ترك له فرصة ليأخذ شيئًا لنفسه، واعتقد أنّه كان يعلم بخبر عزله قبل وقوعه بمصادره من العاصمة⁽²⁾.

كما كان من أبواب إختلاس الأموال التصريح الخاطيء كأن تُضخّم تكلفة المشاريع عشر مرّات، وقد يصل الفرق إلى مبلغ رهيب كأن يكلف المشروع عشر دنائير، ويتمّ التصريح بستين ألف دينار⁽³⁾، ولقد

⁽¹⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج3، ص23-27.

⁽²⁾ نفسه، ج3، ص34-35.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص160.

تفتن أبو الحسن بن الفرات في استخدام هذه الحيل في نهب أموال بيت مال العامة حيث أخذ منه مليون ونصف مليون من الدنانير، وملايين أخرى من بيت مال الخاصة، وسخرها كلها لاجتذاب الرجال واصطناع الأنصار، وحماية مكتسباته، وأصبح ابن الفرات ينفق أموالاً واسعة للدعاية لنفسه من خلال قصائد المديح التي ينشدها الشعراء فيه، وكانت هذه الأموال لا تقل عن عشرين ألف درهم في السنة، فضلاً عن ما فرقه في المناسبات، وكل هذا الفساد والتبذير، وتبديد الأموال كان بما ينهبه من خزائن الدولة، وكان تبذيره السبب الرئيس للأزمة الاقتصادية الفادحة في فترة خلافة المقتدر بالله⁽¹⁾.

ولهذا كان أول ما بدأ به خلفه علي بن عيسى هو ضبط الدواوين لأن كل موظفيها كانوا لا يعملون إلا بالرشوة، كما أن كتابها كانوا قليلي الكفاءة، وإنتهازيين لا يهمهم إلا جمع المال، بل وبلغ من حرصه على أموال الدولة أنه كان يدقق في تكاليف صغائر الأمور، ويقتصد فيها لتوفير الدرهم والدرهمين مثل علف الدواب، والمسك وغير ذلك⁽²⁾.

ب) إنتشار الفواحش والإستهانة بالمحرمات:

كان الفساد الإجتماعي الذي "ذرّ قرنه في عهد بني أمية، وباض وفرخ في عهد بني العباس"، قد جرّ بلاء عظيمًا على الأمة الإسلامية، فانهارت أخلاقياً، وعُطلت الحدود- والتي كانت تحول دون الإنهيار الإجتماعي- فالعرب لما إتصلوا بأهالي البلاد المفتوحة تأثروا بعاداتهم، وحضارتهم خيرها، وشربها، وعلى الرغم من أن الإسلام قد حرّم الخمر، وتشدد في تطبيق الحدّ على كل من له علاقة بها، فإنّ هذه العقوبات إستهان بأمرها الناس بدءًا من العهد الأموي، لأنّ بعض الخلفاء وحاشيتهم كانوا يشربونها، وظهر بعض المتملقين الذين زيّنوا لهم أمر شربها، وأنّ بعض أنواعها مختلف فيها، وزاد الخلفاء عن ذلك بأنّ تفتنوا في آدابها، ومجالسها، واتخذوا الشرايين⁽³⁾.

وذكر الجاحظ أنّ الوزير: "كان يتكلّم برأيه، وينفد أوامره، ويواتر الخليفة الصلوات له، ويلبس من الثياب ألينها، ويجلس على أفخم الأفرشة، ويتكئ على الرّيش، ويأكل من أسمن لحم الطير"⁽⁴⁾، وما يدلّ على فساد البطانة ما كان يفعله الجاحظ نفسه، فكان يدافع عن العرب، ويردّ هجمات الشّعوبيين عليهم، ويقدم

⁽¹⁾ كبير، الدولة العباسية، ص 48-50.

⁽²⁾ نفسه، ص 56.

⁽³⁾ أسعد طلس، الحياة الإجتماعية في القرنين الثالث والرّابع الهجريين، مقال منشور في مجلّة دراسات تاريخية، دمشق، د.ت.، ص 273-274.

⁽⁴⁾ غريب، الجاحظ، ص 17.

البيان والتبيين المنطوي على ذلك إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد، وكان عربيًا صريحًا، فيلقى عنده كل منزلة، ويتقرب إلى الأعاجم، ويقدم إلى الفتح بن خاقان التركي الأصل كتابه في مناقب الأتراك فيحظى به عنده⁽¹⁾.

وكان عدد من المسؤولين في الدولة العباسية من أصحاب الأخلاق المنحطة، فهذا الوزير أحمد بن الخصيب كان يركل المتظلمين، وأبو عباد ثابت بن يحيى كان يضربهم بالمقرعة إذا كان راكبًا، وكان أحمد بن أبي خالد لا يتوانى عن شتمهم، ناهيك عن أبي العباس بن الفرات والذي كان بذىء اللسان فيه حدّة، ويصق على الرعية، ويضربهم⁽²⁾.

وكان من أسباب الفتنة التي صرفت المسلمين عن أخلاقهم ودينهم في العصر العباسي ثلاثة أشياء: الجواري اللاتي سباهن العرب من مختلف الأقطار والأمصار، وثانيًا الديارات التي بثها الروم، والسريان، وأشباههما في مختلف أرجاء البلاد لصرف العرب عن دينهم، وثالثًا ذبوع البغاء وانتشاره في حواضر العراق⁽³⁾، وكانت الجواري أنفس ما يتهدى به عليّة القوم، وأفضل ما يُثاب به الأدباء، والشعراء، والسُّمار، وكانت إنتشارهنّ سببًا في إنغماس العرب في حياة الترف والسرف، والشّهوات، واللذات، وكادت أن لا تخلو منهنّ أرض ولا دار في أرض المسلمين⁽⁴⁾، والجمال من الأشياء التي فنتت الرجل العربي في بلاد مناخها معتدل، وهوائها حسن وأيضًا التّجمل أمام الرجل العربي الذي تميّز بالبداءة والخشونة والعصبية، وكانت المرأة الفارسية أقدر نساء الشرق القديم على إستلاب قلوب الرجال⁽⁵⁾، ولبلادها تقاليد قديمة في الغناء والتّرف ومجالس اللهو والشّراب،

وبذلك أقبلت الجواري على هذه الفنون جميعها، وكانت تدرّب على رواية الشّعر وتلحينه، وغنائه⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 21.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 83-84.

⁽³⁾ عفيفي، المرأة العربية، ص 10.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 12.

⁽⁵⁾ عفيفي، المرأة العربية، ص 13.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 17، وإضافة إلى ذلك فالجواري كنّ طاهيات طعام، وأساقيات شراب، أو مسامرات ليل، وهنّ في جملة ذلك كنّ "صورة الحياة الناعمة، والحضارة الباسمة، والعيش الرغيد"، ومعهنّ هُنك كلّ ستر، وحشمة، ووقار، وغلبن على قلوب الرجال، وبدأن أوّل الأمر بالخلفاء، وكان أولهم محمّد المهدي، وكان المنصور لا يُثيب أحدًا من ندمائه وغيرهم درهمًا فيكون له رسمًا في الدّيون، ولم يُقطع أحد من الملهين أو المضحكين موضع قدم في الأرض، وسار المهدي سنة على منهاج والده، ولكنّه لم يُطق ذلك، ثمّ انكشف للنّدماء، فأشار عليه عبد الملك بن يزيد قائده وصاحبه أن يحتجب عنهم، فقال له: إليك عني يا جاهل، إنّما اللّذة في مشاهدة السّرور، والأنس بأصحابه، ولقد غلب عليه شغفه بالجواري، فكان وزيره يعقوب بن داود يستثمر في تلك العاطفة، فكان إذا غضب منه، تقرب إليه بهنّ، وهكذا سار على نهجه

وكان من المسلم به أنّ دخول المجتمع العباسي لحالة الترف، وانتشار المغنين والشعراء، وزيادة أعداد الجوّاري والغلمان بزيادة الطلب عليهم، سينتهي بكثير من أبناء المسلمين لتجاوز المباح إلى المحرم، إذ أنّه من المعروف بأنّ الإستغراق في الحلال يؤدّي إلى الوقوع في المحرّمات، فظهرت مظاهر المجون أوّلاً في دور الخلفاء والأمراء بقيام المغنين باستخدام الآلات الموسيقية للغناء الفاحش، كالتغني بالنساء وحبّ الخمر، وغيرها، ولم ينكر عليهم الخلفاء كحالهم مع أبي نؤاس، وغيره من شعراء المجون، وتابعتها بعد ذلك شرب الخمر في هذه المجالس طوال الليل، وحاكاهم العامة في ذلك حتّى إشتهرت أماكن في بغداد، والبصرة بشرب الخمر مصحوباً بالغناء والرقص، وكان سبب ذلك فتوى بعض الفقهاء بتحليل بعض أنواع النبيذ كنبذ التمر والعسل، ولكنّ بعض العامة إنتقل إلى شرب الخمر المحرّمة صراحة⁽¹⁾.

إضافة إلى جموع القيّان⁽²⁾، والجوّاري المنصبّة في الحواضر، وهناك الخمر والغناء، ولقد إنتقد الجاحظ مانشرته تلك المظاهر من خلاعة، وإغراءات في عصره، وقال: "كيف تسلم القيّنة من الفتنة، وكيف يُمكن أن تكون عفيفة، وهي تنشأ في وسط يصدّ عن ذكر الله؛ من لغو الحديث، وصنوف اللعب، والأخايث، وهي بين الخلاء، والمجان، ومن لا يُسمع منه كلمة جد، فهي لو أرادت الهدى لم تعرفه، ولو بغت العفة لم تقدر عليها"، ويرى الجاحظ أنّها ضحيّة بيئتها، وانتقد إنتشار شرب الخمر في زمانه، وإعتبره إساءة إلى الدّين، والعقل، والأخلاق⁽³⁾.

وإن قيل أنّه لا يُستدلّ منهجياً على شيوع شرب الخمر من خلال قصص الدّعاية والمجون في "الأغاني"، و"ألف ليلة وليلة"، وغيرهما من كتب الأدب والشعر، ومن الخمرّيات التي نظمها الشاعر أبو نؤاس، ولكنّ المصادر تكاد تجمع على أنّ بعض الخلفاء شربوا الخمر، والوزراء، والأمراء، بل وحتّى القضاة غير مباليين بتحريمه في الدّين، وكانت أحبّ الخمور إليهم المصنوعة من عصير التمر⁽⁴⁾، وكان شائعاً أن يصدر

خلفائه، ولم يكن للجوّاري شأن ولا خطر في العهد الأموي، فلم يُتخذن إلاّ للخدمة والإستيلاد، وقد شبّها بغمد السيف الذي لا شأن له وإّما الشّأن لما فيه، وكان الناس يُنكرون على الهجاء سعيهم للخلافة، ولو كانوا من بيت النبوة مثلما فعل هشام بن عبد الملك لزيد بن علي حينما طلب الخلافة، ولقد كان مسلمة بن عبد الملك أشجع إخوته وأبعدهم همّة، ومع ذلك إسْتُبعد من الخلافة لأنّه ابن أمة، وكان هذا سبباً في علوّ مكانة المرأة العربيّة في تلك الفترة، وساهم ذلك في تربيّة الحكّام تربيّة عربيّة، صانتهم عن التهور في الشّهوات، أنظر: عفيفي، المرأة العربيّة، ص7-8، وص41-42.

⁽¹⁾ التمر، الحسبة، ص35-36.

⁽²⁾ القيّنة: وهي في اللغة: الأمة، وصار هذا اللفظ يطلق في العصر العباسي على المغنيّة والعازفة، وحتّى على الماشطة التي تقوم بتزيين المرأة، أنظر: الخطيب، معجم، ص358.

⁽³⁾ غريب، الجاحظ، ص105-106.

⁽⁴⁾ حتّى، العرب، ص132.

المتوكل أوامر غريبة بالقتل، أو السجن، أو القلع وهو سكران بعد أن يشمل في مجلس منادته كل ليلة فمثلاً أرسل -وهو ثمل- سيفه زرافة إلى ابن حمدون التديم لي جلب له قطعة من أذنه⁽¹⁾.

ولعل أساس الخطيئة هو أن عليّة القوم كانوا يتعاطونها على الرغم من أنهم حراس الدين، والأشنع أن الدولة العباسية قامت على الإمامة، وحراسة الدين، وتطبيق حدود الله، وبإلها من مفارقة!، حيث أعادت الحاشية إنتاج البلاط الكسروي بما فيه من آداب سلطانية (بروتوكولات)، ومظاهر العظمة والتفخيم، والخضوع للخلفاء، وقد تم ذلك عملياً لأن كثيراً من موظفي البلاط العباسي كانوا من أصول فارسية، وبالأخص في عهدي البرامكة وبني سهل، إضافة إلى تأثير كتاب الأحكام السلطانية مثل ابن المقفع والجهشياري، وكتاب المأمون، وكلهم ترجموا التراث الحضاري للأمم السابقة من فرس، وهنود، وإغريق⁽²⁾.

وفي نفس الوقت نشأ التعامل مع الحكام على أساس أنهم قضاء وقدر، وأسرف البلاط في مظاهر الجلالة، والزينة، والمهابة، ونشأت آداب تقبيل اليد، وتفخيم الألقاب، وبدأت الآراء الفقهية حول ضرورة الخضوع والتمكين للخلفاء من أجل الإستقرار⁽³⁾، كما منح الخلفاء ملوك العجم المتغلبين الألقاب التشريعية حتى يتوهموا أنهم منقادون، وطائعون، وحسن ولايتهم، ففنع هؤلاء العجم بالألقاب التابعة للخلافة، وهم متغلبون مستبدون⁽⁴⁾.

وأهل المدن لانغماسهم في الترف، وإقبالهم على الدنيا، والجري وراء شهواتهم، فسدت أخلاقهم، وكثر فيهم الشر، وذهبت عنهم الحشمة، وانتشرت بينهم الفواحش، فولاً وفعلاً بين كبرائهم، كما استكثروا من الأقوات والملابس مع التأثق فيها، وانتقاء السلع الفاخرة، وبذل الأموال فيها، وصارت أخلاقهم أقرب إلى الجبن⁽⁵⁾، وبالتالي فإن مرض الدولة بالهرم والشيخوخة يعود إلى مرحلة الترف التي لا بد منها، ولا مناص من أن يتعوّد أهلها على الإنغماس في الشهوات، والتفنن فيها، بل والبحث عنها، وتقصّيها⁽⁶⁾.

ولنا مثال في أحمد بن أبي طاهر الخزاعي، والذي تفاخر بزيارته لدير السوسن ليشرب خمراً المشهورة، وذكر كيف بات الزاهب نديماً له، وغلامه يسقيه إلى الفجر حتى كاد يموت سُكراً⁽⁷⁾، وأما

⁽¹⁾ ياقوت، معجم الأدباء، ج 1، ص 165.

⁽²⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 301.

⁽³⁾ نفسه، ج 2، ص 301.

⁽⁴⁾ شريط، نصوص، ص 57.

⁽⁵⁾ أحمد ماضي، ابن خلدون والمادية التاريخية، مقال منشور في مجلة دراسات تاريخية، العدد الثالث، صفر 1401هـ/كانون الأول (ديسمبر) 1980م، دمشق - سورية، ص 72-73.

⁽⁶⁾ شريط، نصوص، ص 49.

⁽⁷⁾ ياقوت، معجم الأدباء، ج 1، ص 286.

المعتر الذي خلف المستعين فكان سكيرًا مفتونًا بجماله، منصرفًا إلى اللهو، والغناء، وتعاطي الشعر الغزلي، والخمريات، بل ويختلف إلى الأديرة للأكل والشراب، فما ظنك برجل يصبح خليفة وله من العمر سبعة عشر عامًا، وبضعة أشهر⁽¹⁾.

وكان جزء من المجتمع العباسي من غير المسلمين، فانتشرت الخمر لأنها غير محرمة إلا في تعاليم الإسلام، وكانت الأديرة مكانًا لصنع الخمرة، وتمويل حانات بغداد بها، وكانت تتبعها حقول الكروم، وبساتين الفواكه، وكلها مصدر لدخلها⁽²⁾، ولقد شاع أن يستضيف أهل الأديرة العابرين والضيوف لثلاثة أيام، وتمّ بناء دور وحجرات إلى جانب الديارات ليغشاها الغرباء، وبعضها عرف بحاناتها المفتوحة للزوّار على إختلاف دياناتهم، وحتى في الديارات الخاصّة بالراهبات، ولاشكّ أنّ ذلك ساهم في الفساد الأخلاقي⁽³⁾، وكان الخراج يُجبي من الديارات، وملحقاتها ومزارعها كما يُجبي من سائر الأملاك والضياع، وربما بلغت الجباية أحيانًا مبلغًا فاحشًا، وكانت أيضًا أماكن علميّة، وخزائن كتب⁽⁴⁾.

وما يدلّ على فساد الأخلاق، هذه القصيدة التي أنشدها إبراهيم بن أحمد الأسدي في رثاء المتوكّل، فقال:

هكذا فالتكن منايا الكرام ===== بين ناي ومزهر ومدام.

بين كأسين أروناه جميعًا ===== كأس لذاته وكأس الحمام.

يقظ في السرور حتى أتاه ===== قدر الله حنقه في المنام.

¹ علي، ثورة العبيد، ص 108.

² القدحان، الحياة، ص 223.

³ أبو الفرج الأصفهاني، الديارات، تحقيق: جليل العطية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-فبرص، الطبعة الأولى، 1991م، ص 22-24.

⁴ أبو الفرج الأصفهاني، الديارات، ص 26، ولقد عرف دير الثعالب في بغداد بالفساد، حتى أنّ بعض المسلمين إرتكبوا فيه الفاحشة مع راهبات، ومن الذين عرفوا بارتياحهم الديارات عبد الله بن محمّد الأمين، والذي كان وليًا لعهد أبيه ومرشّحًا للخلافة، وكان يزور ضياعه في بلاد الجزيرة، ثمّ يقيم في دير حنظلة لأيام يقضيها في اللهو، والستمر، والشرب، وكان عبد الله حسن الصوت حادًّا بالغناء والطرب، أمّا المتوكّل فاتخذ محظية أسلمت، وتزوّجها، وبقيت زوجته إلى أن قُتل، وإسمها "شعانين"، وهي بنت راهب من رهبان دير صليبيا قرب دمشق، وكانت ساقية خمر تعزف على قيثارة للمازين بالدير، ومن الذين أقاموا بالأديرة ضيوفًا عبید الله بن عبد الله بن طاهر حينما غادر بغداد إلى سرّ من رأى بأمر من المعتر، فأقام بدير العذارى يومان، وشرب فيهما، وكان قد تزوّج راهبة إسمها شاجي من راهبات الدير لاحقًا، وأنجب منها أبناء، وبقيت زوجًا له سبعين عامًا، وكان بقرب سامراء دير "مر ماري" وكان يتوسّط حقول الكروم، وكان مشهورًا بالشرب واللهو، وكان يقصده الباحثون عن الشهوات، ومن بينهم الفضل بن العباس بن المأمون، والمعتر أيضًا وكان مداومًا على زيارته لشرب الخمر، وكان أحد الرهبان صديقًا مقربًا منه، أنظر: الأصفهاني، الديارات، ص 57-58، و76-77، و112-115، و122-125، و158، و160.

والمنايا مراتب يتفاضلن=====وبالمهرففات موت الكرام.

لم يثر نفسه رسول المنايا=====بصنوف الأوجاع والأسقام.

هابه مُعلنًا فدب إليه=====في ستور الدجى بحدّ الحسام⁽¹⁾.

وهذه القصيدة لو قيلت في عهد الإسلام الأولى لكانت فضيحة بكلّ المقاييس لأعلى شخصية دينية في البلاد الإسلامية؛ يموت مخمورًا، فيمتدح بذلك؟!، وهو ما يُبين حجم الفساد الأخلاقي، واستشراء التملق بين عليّة القوم، بل ولنا مثال أيضًا في كاتب المستعين سعيد بن حميد⁽²⁾، وكان من أولاد الدهاقين، وأصله من التّهروان الأوسط، ووُلد ونشأ ببغداد، فقلّده المستعين ديوان رسائله، وبقِيَ معه إلى أن خُلع من الخلافة، وكان خليعًا متهمًا بالثرد، كما كانت له علاقة عاطفية بالشاعرة فضل، وكانت الجارية الخاصة بالمتوكّل⁽³⁾.

ومن الإستهزاء بهيبة الدولة أنّ كبار الموظفين كانوا كلّهم تقريبًا من مُدمني خمر، فكان يجلس الوزير أبو محمّد المهلبّي يسكر في مجلس أنسه، ومعه التّدماء يشربون الخمر بالأرطال، وقد بلغ بهم السكر مبلغه، وفي مجلسه الصّابيء جدّ هلال، وغيره من الموظفين والكتّاب، ورتّما زاد بهم الشراب وتجاوز حدّ النشوة⁽⁴⁾، ومن أسوأ ما كانوا يقومون به هوّ تصرّفهم في الأموال بالعطاء في مجالس السكر فهذا وزير المعتمد الحسن بن مخلّد

يمنح -وهوّ ثمل- جحظة البرمكي⁽⁵⁾ خمسمائة دينار، ويخلع عليه خمسة أثواب لمّا أعجبه غنائه⁽⁶⁾، والأسوأ أسرار الدولة كانت كثيرًا ما تفسى في مجالس الشرب مثلما كان يقوم به ابن

⁽¹⁾ أبو إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني الحصري، زهرة الآداب وثمرّة الألباب، ص 116.

⁽²⁾ سعيد بن حميد: هوّ أبو عثمان الكاتب النهرواني البغدادي، فارسي من أولاد الدهاقين، وكان أول أمره على رأس ديوان الرسائل بسرّ من رأى، وعرف بالسرقة، والظلم، وانتزاع الأموال من أصحابها، وكان والده من وجوه المعتزلة، وكان شاعرًا عرف بقصائده في التغرّل بفضل الشاعرة، وكانت جارية للمتوكّل، أنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 15، ص 133-134.

⁽³⁾ الثعالبي، المنتحل، ص 325.

⁽⁴⁾ الصّابي، الوزراء، ص 40 و 46.

⁽⁵⁾ جحظة: هوّ أبو الحسن أحمد بن جعفر بن موسى بن يحيى بن خالد بن برمك (224-324هـ)، كان نديمًا للمعتمد، ولازم كثيرًا عبد الله بن المعتز، والذي لقبه بجحظة لتنوء عينيه، وقبح منظره تشببها له بالجاحظ، وكان حسن الأدب، كثير الرواية للأخبار، متصرّفًا في فنون من العلم، كالنحو، واللغة، وعلم الفلك، ومع ذلك كان وسعًا، قادرًا، بعيدًا عن الدين، مدمنًا على السكر، وله تصانيف كثيرة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 207.

⁽⁶⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 192.

الفرات⁽¹⁾، وكانت هذه الأسرار قاتلة، وعادة ما تؤذي بصاحبها إلى التهلكة، ولاسيما إذا كانت متعلقة بالمعاملات المالية، بل وبلغ الإستهتار بإدارة الدولة، والعبث بالمسؤوليات قيام المتوكل بتعيين الشاعر مروان بن أبي حفصة والياً على اليمامة والبحرين كمكافأة له على قصيدة غزل ألقاها في مجلس سمه⁽²⁾، ومما يروى عن إستهتار المتوكل أن أحمد بن المدبر إشتكى إليه من إنعدام كفاية الشاعر والأديب إبراهيم بن العباس الصولي في عمله على رأس ديوان الضياع والخراج، وأنه لا يعرف أسماء عماله، ولا تقديرات أرزاقهم، ولا مواقع الضياع، ولا ما ينقصها، فلما استدعاه المتوكل رد إبراهيم الصولي على ابن المدبر بأبيات شعر إستحسنها الخليفة، وأمر مباشرة باستدعاء المغنين، والملحنين، والجواري، والطعام، والشراب، وأمر بتلحين أبيات الصولي في الحال، وخلع عليه لإجاداته الرد، وغادر ابن المدبر المجلس مغتماً⁽³⁾.

والواقع أن المناخ السائد في العراق، وكونها منطقة مفتوحة على طوائف دينية، وعرقية متنوعة، وصعوبة منع الخمر على غير المسلمين جعلته ميداناً غير مراقب، ولاسيما أمام كثرة الجواري اللواتي غمرن العراق بالغناء الجيد، وما يتبعه من لهو ومجون، وكانت منهن جوارٍ مغنياتٍ للخاصة، فالخليفة إمتلك جوارٍ يعينيه، والأغنياء والأمراء كذلك، وهم يتهادونهن ويتبادلوهن إذا ما ملوا منهن، وهذا فراراً من الإقتصار على صوت واحد،

وهؤلاء هنّ القيّان اللواتي نشرن الخلاعة والمجون في المجتمع مثلما ذكر الجاحظ في كتابه "رسائل القيّان"، والوشاء في "الموشى"، ونشرن حب الترف والإهتمام المبالغ فيه بالكماليات فقلّدهنّ في هذه الأمور بقیة الناس، وأصبح ذلك بمثابة هوس كحبّ الأزهار، وتعشّقها، وكتابة الأشعار الرقيقة، والجمل الظريفة تطريزاً على الأقمشة، والأردية، والأكمام بالذهب وغيره⁽⁴⁾.

وتفسير ذلك أن ملك بني العباس كان في حقيقته فارسياً يعلوه خليفة عربي، فالفرس كانوا ركن الخلافة ودعامتها، وهم ولاتها، وساستها، وهم كفاءاتها، وقاداتها، وهم مشيروها، ووزرائها، وهم مفكروها وعلمائها، وهم كتابها، وشعرائها، وهم مغنوها، وندمائها، وانتقلت الخلافة من بلاد العرب إلى العراق الفارسي الثقافة، فأصبحت بغداد خلفاً للمدائن، وكان هذا سبباً في أن يذوب العرب في المؤثرات الحضارية الفارسية

⁽¹⁾ نفسه، ج 8، ص 83.

⁽²⁾ ياقوت، معجم الأدباء، ج 1، ص 166.

⁽³⁾ نفسه، ج 1، ص 85-86.

⁽⁴⁾ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج 1، ص 112-114.

وإغراءاتها، فقدوا تدريجياً أخلاق أجدادهم الأوائل⁽¹⁾، ولم تكنفي الشعوبية بالفضائل العربية بل إستهدفت القيم العربية الإسلامية من خلال نشر اللهو والمجون، ومجالس الخمر والقيان، وجأهروا بالخلاعة والإنحرافات الأخلاقية، وإعتبروها نوعاً من التحرر، والظرف، وإنتشرت قصص كثيرة عن هذا الإنحراف الأخلاقي، ولنا كتاب الأغاني كمثل عن ذلك⁽²⁾.

وهذه الأمور المخالفة لصريح القرآن، والسنة في تحريمها، إنتشرت حتى في عهد الخلفاء الأقوياء كالمعتد، مثلما فعله الوزير القاسم بن عبيد الله - وكان يخاف من بطش الخليفة - فيخفي شربه، ولهوه، لئلا يتصوره من أصحاب المراهقة المتأخرة، فتسقط هيئته لأنه كان مُبتلى بحب مجالس الشرب واللهو كثيراً، وفي إحدى الليالي أراد الشرب على الورد، فجمعه سراً مرفقاً بعدد كبير من المغنيات، ومنهن واحدة كان يهيم بها ويتحفظها؛ فجلس منفرداً، ومزج ماء الورد بالدراهم الخفيفة الوزن، ونثرها عليه، والناس يسمون هذا الإحتفال بـ"شاذكلي"، كما إرتدى ثياباً نسائية ملونة من القصب، وأدخل تلك المغنية معه، لشدة شغفه بها، وأمضى معها بقية الليلة، وتوقف عن الشرب في منتصف الليل خوفاً من ظهور أثر السكر عليه، ونام، ثم قابل الخليفة بشكل إعتيادي في الصباح، حتى إذا ما إنتهى يوم العمل، قال له الخليفة في أذنه بما معناه أنه علم بتفاصيل ما فعله البارحة، فأخرج القاسم حرجاً شديداً، وخشي على أسراره، ومرافقه (الرشوة)، وكلف أعوانه بالبحث عن أي جاسوس محتمل⁽³⁾.

كما كان من أفراد الأسرة العباسية من هو ضليع في الغناء مثل إبراهيم بن المهدي - رغم أنه كان من المرشحين للخلافة - وكان قد إستأذن لاحقاً ابن أخيه المعتصم في أن يترك الغناء والشرب لأنه وعد الرشيد بأن يتركهما إذا بلغ الستين، فأذن له بعد أن شهد الشهود بذلك⁽⁴⁾، كما بالغ المتوكل في اللهو مع جلسائه من السفهاء والمضحكين كما ذكرنا سابقاً⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ عبد الله عفيفي، المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة العربية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1348هـ/1930م، ص9.

⁽²⁾ الدوري، الجذور، ص86.

⁽³⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص276-277.

⁽⁴⁾ الصولي، أشعار، ص22.

⁽⁵⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص328-329، وكان عصر المتوكل عصر "الشعر السّاحر الذي يُنبئ عن الطّع الرقيق"، وقد إجتمع فيه من الشعراء المرققين ذوي الديباجة المذهبة، والأسلوب الغنائي البديع ما لم يجتمع في غيره من العصور، ففيه ظهر البحري، وسعيد بن حميد، وعلي بن الجهم، وإبراهيم بن العباس، وإبن الرومي وأشباههم، وظهرت الجارية فضل مغنية وملحنة لأشعارهم، والجارية محبوبه، والتي كانت من نظائر فضل في نشأتها، وتربيتها، وإهدائها إلى المتوكل، وكانت أحسن من فضل في كثير من الأشياء، وكانت نشأت في

وإضافة إلى شرب الخمر، والمجون، والخلاعة في الملاهي، ساد مظهر فساد آخر بين موظفي الدولة العباسية، وهو حبّ الغلمان، وروي أنّ الوزير محمد بن عبد الملك الزيات كان "يتعشق" شفيح خادم المتوكل، وكذلك كاتب الحسن بن وهب، والذي كتب إليه بهذه الأبيات:

ليت شعري يا أملك الناس عندي=====هل تعالجت بالحجامة بعدي؟.

قد كتمت الهوى بمبلغ جهدي=====ففشأ منه بعض ما كنت أبدي⁽¹⁾.

ومن القصص التي تُحكى عن المستوى الأخلاقي الوضع لبعض موظفي الدولة العباسية؛ ما فعله الكاتب محمد بن عبد الله بن أحمد بن يوسف مع غلام نصراني في الديوان، حينما خدّره، وقام باغتصابه⁽²⁾، ومن الأمثلة ما حدث مع الحسين بن الضحّاك وشفيح خادم المتوكل، حينما تعزّل به -برضى الخليفة وفي مجلسه- وروى: "...دخلت على جعفر المتوكل، وشفيح الخادم ينضد وردًا بين يديه -ولم يعرف في ذلك الزمان خادم كان أحسن وأجمل منه- وعليه ثياب موزّدة، فأمره أن يسقيني ويغمز كفي"، ثمّ قال لي: "يا حسين، قل في شفيح..."، وقد كان حيّا المتوكل بوردة، فجعل المتوكل يشرب، ويشتمّ الوردة"، فقلت:

وكالدرة الحمراء حيّا بأحمر=====من الورد يمشي في قراطق كالورد.

ويغمز كفي عند كلّ تحية=====بكفيه تستدعي الشجيّ إلى الورد.

سقاني بكفيه وعينه شربة=====فأذكرني ما قد نسيت من العهد.

سقى الله دهرًا لم أبت فيه ليلة=====من الدهر إلامن حبيب على وعد.

فأمر المتوكل شفيحًا أن يسقيني، وبعث معه إليّ بتحايا في عبير وشمامات⁽³⁾.

البصرة، وكان الخليفة لا يفارقها وكان يُجلسها في مجالسه خلف ستر، ولما عاتب وزيره محمد بن الفضل على إنشغاله بالملاهي والقيان عن أعمال السلطان، فقال: "يا أمير المؤمنين إني أستعين بالهزل على الجدّ، ومقاساة هموم أهل الدنيا لا تتأتى إلا باستجلاب شيء من الرّفد، فقال خليفة: صدقت"، أنظر: الجاجرمي، الوزراء، ص61، وعفيفي، المرأة العربية، ص35-40.

⁽¹⁾ أحمد بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ/1983م، ج8، ص106-107.

⁽²⁾ أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، أخبار الرّاضي والمتقي، أو تاريخ الدولة العباسية من 322 إلى 333هـ، وهو جزء من كتاب الأوراق، إعتنى به: جون هيورث دن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ص243.

⁽³⁾ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج8، ص106، ومن الأمور الفظيعة التي كانت تحدث في مجالس المتوكل إتخاذه ندماء من أخطّ الناس أخلاقًا، فلقد روى ابن التّديم أنّ المتوكل إتخذ للمنادمة أديبًا عارفًا بالنجوم إسمه أبو العنيس محمد بن إسحاق الصّيمري، وكان هذا

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ومن الكتب المليئة بالإقتراءات كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وهو مشكوك صراحة بأمانة مؤلفه، ومن يقرأ الأغاني يرى حياة العباسيين لهواً، ومجوناً، وغناءً، وخموراً، ومن الناحية المنهجية لا يعتمد على كتب الأدب إلا بشكل ثانوي⁽¹⁾، وكانت لأبي الفرج الأصفهاني نزعة شيعية، فكان شيعياً خالصاً متعصباً، وأهدى كتابه الأغاني إلى سيف الدولة الحمداني⁽²⁾ - وهو شيعي أيضاً - فكافأه بألف دينار، وهذا رغم أن أبا الفرج أموي من

نسل هشام بن عبد الملك، هو تناقض غريب، ولكنه كان ابن زمانه: نديماً متهتاً، مستهتراً بالأخلاق⁽³⁾.

وحمل كتابه الأغاني قصصاً كثيرة حول الإستهزاء بالشعائر الدينية، وعمل فيه على الكذب والإقتراء بما هو غير معقول، ولا يتصوره عاقل أن يصدر من مسلم⁽⁴⁾، ولقد عرف المسعودي في مروج الذهب بالمبالغة أيضاً⁽⁵⁾، فكتب الأغاني، وألف ليلة وليلة، ومروج الذهب صورت حياة القصور العباسية بمنتهى الفجور، والإختلاط، والإباحية، والإبتعاد عن الدين، والأخلاق السليمة تصحبها الإساءة للنساء، والمجتمع العربي الإسلامي⁽⁶⁾.

الأديب من أهل الفكاهة والسخرية، والمزاح، وله كتب متنوعة منها كتب: "السحاقات واليعامير (جلد عميرة)، وكتاب القواد، والظاهر أنها للمنادمة في مجلس المتوكل، وكان هناك نديم آخر لهذا الخليفة اسمه أبو حسان محمد بن حسان، وكان له كتب للمنادمة مثل: البغاء، والسحق، والنساء والباه، أنظر: أسعد طلس، الحياة، ص 285.

⁽¹⁾ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 8، ص 168.

⁽²⁾ سيف الدولة الحمداني: هو علي بن عبد الله بن حمدان بن حمدون التغلبي الجزري، صاحب الشام، وأمير حلب (303-356هـ/915-969م)، كان بطلاً شجاعاً، عرف بحروبه ضد الروم، جيد الرأي، من أهل الجود، والأدب، والشعر، مات بالفالج أو عسر البول، وكان قد جمع من الغبار الذي أصابه في غزواته ضد الروم لبنة بقدر الكف، وأوصى أن يوضع خده عليها حينما يدفن، أنظر: ابن العماد، شذرات، ج 4، ص 293.

⁽³⁾ محمد كرد علي، كنوز الأجداد، الطبعة الثانية، دمشق - سورية، 2010م، ص 159-161، ويرى كرد علي أن المسعودي سلم بالأمر الواقع لخلافة بني العباس، وأنّ تحمسه للتشيع ظاهر في ما كتب، فهو يُنشد روح المؤرخ لا الداعية، كما أن رحلاته، واحتكاكه بالملوك، والنساء، وأهل العلم في كل البلدان أثر فيه ويظهر في مؤلفاته أنه إذا كان لا يرضى عن خليفة فإنه يمدح فيه لأنه يجيز الكذب على مخالفه، وغلا في حب الطالبين، ولكن مع هذا يُنتفع بتأليفه، والمتعصب لفئة وجب الإحتياط في الأخذ عنه بخلاف المتسامح الذي لا ضلع له مع أحد، ومع هذا فعلاة الشيعة لم يرضوا عن ما كتبه المسعودي في تاريخه، أنظر: كرد علي، كنوز الأجداد، ص 112، و115-116.

⁽⁴⁾ يوسف السامرائي، الإبهام: قراءة في منهجية الأغاني ومروج الذهب، الدار الأثرية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م، ص 36-38.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 313.

⁽⁶⁾ يوسف السامرائي، الإبهام، ص 413.

وعمل الأصفهاني على إظهار الخلفاء بمظهر عقلي متدني مع سخافة تفكيرهم⁽¹⁾، وكيف كان يدير الرّشيد نصف بلاد العالم القديم وهو لا يفارق الخمر والمغنين، وأماكن الفجور، بل إنّه كان لا يتلاعب بأحكام الدّين ويعاقب عليها أشدّ العقاب⁽²⁾، والمنهج واضح في الأغاني والمروج باتهام الخلفاء بحبّ الغناء ومجالس اللّهو والخمر، وما بين إستماع وأداء، وأنّهم سفهاء مضيّعون لدينهم، وهي أخبار ظاهرة الوضع⁽³⁾.

ومن الإنصاف القول بأنّ من كتب في التاريخ العباسي إمّا متعمّد للتّشويه، والبعض الآخر وقع ضحايا لأخطاء منهجيّة، ومن أكبر الأخطاء التعميم، فالحوادث التاريخيّة الشّاذّة، وذات الرواية المنفردة لا تعتبر مقياسًا، وإصدار الأحكام عن المبالغات، في الترف⁽⁴⁾، ومع ذلك فالقرائن كثيرة ومن مصادر تاريخيّة مختلفة وموثوق بها حول شيوع الفساد الأخلاقي في العصر العباسي، ويؤشّر الجاحظ⁽⁵⁾ إلى إنتشار الجشع، وحبّ الإستثمار بأصحاب الوظائف، ثمّ يعيهم بالرشوة، والتزلف، والكذب، والخيانة، ولقد عُرف الجاحظ بارتباطه بالدولة العباسيّة إذ أنّه نشأ في عصر الرّشيد ومات في خلافة المهدي، وعلى هذا الأساس فإنّه عرف طبائع الناس، وأخلاقهم، وطرق معاشهم كما عرف فضائلهم، ورذائلهم⁽⁶⁾، وكان الجاحظ قد أهدى كتاب الحيوان لمحمّد بن عبد الملك بن الزيات فأعطاه خمسة آلاف دينار، وأهدى كتاب البيان والتبيين لأحمد بن أبي دؤاد فأعطاه خمسة آلاف دينار، ونال ضياعًا أيضًا⁽⁷⁾.

ولقد كان الخليفة مع أفراد أسرته على رأس أصحاب المكانة الاجتماعيّة، يتلوهم كبار الموظفين ومن لاذ بهاتين الفئتين من ضباط، وحرس، وأصدقاء مقربين، وندماء، وموالي، وخدم، وكان أكثر الفئة الأخيرة من الشّعوب غير المسلمة فيؤخذون قسرًا أو يؤسرون في الحرب، أو يُشترون في السّلم، وفيهم الزّنجي، والتركي، واليوناني، والأرمني، والبربري، والسلافي، والصقلبي، ومنهم الخصيان⁽⁸⁾ المُلحقون بخدمة الحرّيم، أمّا

⁽¹⁾ نفسه، ص 156.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 181-182.

⁽³⁾ نفسه، ج 3، ص 199-200.

⁽⁴⁾ الحمداني، شبهات، ص 166.

⁽⁵⁾ غريب، الجاحظ، ص 106.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 13.

⁽⁷⁾ نفسه، ص 17.

⁽⁸⁾ الأصفهاني، الدّيارات، ص 158، والخصيان: مفردا خصيّ؛ وهو الذّكر الذي إستلت منه خصيتاه، وهذا من أجل إستخدامه في قصور النّساء بصفته خادم أو حارس، ومع أنّ ذلك محرّم في الإسلام إلا أنّ الحكّام المسلمين أبقوا عليه، وكان الإخصاء من عادات الأمم القديمة كالبابليين، والفرس، واليونان، والرّومان، ولقد لعب الخصيان دورًا هامًا في الحياة السياسيّة، وكان من أشهرهم حاكم مصر كافور الإخشيد، أنظر: الخطيب، معجم، ص 163.

الغلمان- وفيهم الخصيان أيضاً- فكانوا موضوع عناية خاصة من أسيادهم الذين ألبسوهم حللاً جميلة على طراز واحد، مع تزيينهم وتجميلهم إلى درجة التختُّ، ولقد أشارت بعض الكتب إلى وجود الغلمان في عهد الرشيد، والزَّاجح أنّ الأمين كان أوّل من أنشأ نظام الغلمان في بلاد المسلمين لغاية اللواط إقتداء بالفرس، ولقد وعاش في زمن المأمون قاضي إفْتُضِح باللواط فجاهر بأربعمئة غلام مُرد حسان الوجوه كانوا تحت تصرّفه، ولم يتحرّز بعض الشعراء كأبي نؤاس من التّظم في المُرد، ومدح اللواط، والمجاهرة بميولهم الجنسيّة الشاذّة⁽¹⁾، بل وفي أوّل قيام الدولة زيّن بعض الندماء للسّقاح إتخاذ الملاهي والجواري، فلم ينجح في ذلك لشدّة فطنة زوجته⁽²⁾.

وحيثما توفيّ أبو علي عبد الواحد بن جعفر المقتدر بالله في 332هـ/943م- وسنّه أربعة وثلاثون- كانت علّة موته الإسراف في شرب الخمر، والذي تسبّب في توقّف وظائف كبده⁽³⁾، وربّما كان التأثير طاعياً للمناخ السائد في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي والذي كان عصر شكّ، وإضطراب إستفحل فيه النزاع بين الطوائف والمذاهب، وضعفت العقيدة، وساور الشكّ في الدّين النفوس، ووطى على الإيمان⁽⁴⁾.

وهو عصر تميّز بالتطرّف الشديد، والتناقض بين أطراف المجتمع، وفيه برز واضحاً التفاوت بين الرعيّة في التدين والإلحاد، والنزاهة والخيانة، والغنى والفقر، وهذا ما يبرز تفكّك المجتمع نتيجة التباين الطبقي، وإختلال الدخل بين أفراده نتيجة فساد النظام المالي⁽⁵⁾، ولقد ظهر بشكل واضح عجز ميزانيّة الدولة العباسيّة إبتداء من النصف الثّاني من القرن الثالث الهجري، وذلك بسبب ميل الخلفاء إلى المبالغة في البذخ والإنفاق، وحصول عدد كبير من الثورات والحركات الانفصاليّة والفتن الداخليّة، وتدخّل القادة الأتراك ونهبهم لخراج الكثير من المناطق ومواردها، وتفاقم الوضع مع إنشاء منصب أمير الأمراء الذي كان يستحوذ على كلّ أموال الدولة لصالحه⁽⁶⁾.

ولقد ساهم السلاجقة أيضاً في إنتشار بعض المفاصد الاجتماعيّة وسط المجتمع العراقي بعد أن عاد للقيم الدّينيّة وقتها، وهو ما تسبّب في الفتن والإضطرابات بين العامة والسلطة السلجوقيّة، فانتشرت في

⁽¹⁾ حنّي، العرب، ص 132.

⁽²⁾ غرس النعمة، الهفوات التّادرة من كتب نادرة، ص 161-163، وأحمد كمال حلمي بك، أبو الطيّب المتنبّي: حياته وشعره، مكتبة النهضة، بغداد، د.ت، ص 93.

⁽³⁾ ابن النّجار، ذيل تاريخ بغداد، ج 1، ص 314.

⁽⁴⁾ علي أدهم، هل كان المتنبّي متديناً: ضعف العاطفة الدّينيّة عند المتنبّي، مقال منشور في أبو الطيّب المتنبّي: حياته وشعره، ص 99.

⁽⁵⁾ الكبيسي، عصر المقتدر، ص 9.

⁽⁶⁾ المطيري، التاريخ، ص 192-193.

عهدهم الخمرات، والمواخير، والمغنيات في بغداد، ولم تجد احتجاجات رجال الدين آذاناً صاغية من طرف السلاطين، والذين كانوا يريدون إلهاء العامة عن شؤون الحكم باللهو، رغم رفض الخلفاء لذلك وعلى رأسهم القائم بالله، بل وكان الشحنة في بغداد يأخذ أموالاً من دور الفساد قدرها ألف وثمانمائة دينار سنوياً، ولم يرضى بإزالتها إلا بعد أن أخذ تعويضاً عنها في 469هـ/1076م، وهو ما يدل على أنّ كثيراً من هذه الدّور كانت لموظّفين في الإدارة السلجوقية وكانت تدرّ عليهم أرباحاً طائلة⁽¹⁾، وحدث في سنة 364هـ أن اجتمع عدد من الحنابلة والأعيان، وطلبوا من الدولة منع المواخير، وتتبع المفسدين والمفسدات، وباعة الخمر، وأن تسكّ الدولة دراهم جديدة للمعاملة عوض القراضة، وتصدّي الخليفة لتنفيذ مطالبهم، فهربت المفسدات، وهوجمت دور البغاء، وأريقّت الأنبذة، ووعدوا بقلع المواخير، ومكاتبة عضد الدولة برفعها، والتقدّم بضرب الدراهم التي يتعاملون بها، ووقع تسويق كبير في الأمر، وبقي الأعيان ينتظرون معاتبين الدولة في ذلك دون جدوى، ولنا في الشريف أبو جعفر بن أبي موسى الهاشمي مثال؛ حينما رأى غرق وكيل الخليفة في 466هـ في غرق بغداد العظيم - وحدث جزع عظيم في دار الخلافة - فذكر لهم بأنّ الفيضان والغرق جزاء لترك المواخير، والتراخي في إزالتها⁽²⁾.

ورغم غلبة التدنّ على خلفاء العصر الأخير، فإنّ هناك منهم من إهتمّ بمجالس الغناء، وبالأخص منهم المستعصم، رغم ما كان يظهره من التقوى والتدنّ، أمّا الناصر فرغم الإنتقادات الموجهة إليه إلا أنّه لم يُسمع عنه حبه للغناء، أو شغفه به رغم طول مدّة حكمه⁽³⁾.

ت) غياب التعفّف عن الدماء:

من مظاهر فساد موظّفي الدولة الهوس بالقتل، والتخلّص من الخصوم بإنهاء حياتهم في سبيل ماء أو منصب، وهذا علاوة على إدمان القادة الأتراك للقتل حتّى صار جزءاً من يوميّاتهم، فمثلاً أرسل أمير الأمراء بجكم التركي إلى الطّبيب سنان بن ثابت بعد موت الرّاضي، وسأله أن ينحدر إليه إلى واسط ليعالج بدنه وأخلاقه، فلقد غمّته غلبة الغيظ، والغضب، فيندم بعد أن يقتل، ويضرب، وأمره أن يكون معه ليراقب

⁽¹⁾ رائد حمود الحصونة و علاء كامل صالح العيساوي، آثار الإحتلال السلجوقي للعراق على الأوضاع الاجتماعيّة في بغداد (447-590هـ)، مقال منشور في مجلّة آداب البصرة - العراق، العدد: 57، السنة: 2011م، العراق، ص 205-207.

⁽²⁾ أبو الفرج البغدادي، الدليل على طبقات الحنابلة، الجزء الأول، مطبعة السنّة المحمّديّة، د.م.ن، 1372هـ/1952م، ص 18.

⁽³⁾ القدحان، الحياة، ص 215.

أفعاله، وبنّته إلى خطئه وعلاجه، ولقد فصل له الطّيب بأن يؤجّل العقوبة إلى الغد حتّى يسكن غضبه لأنّ الغضب يفسد العقل مثل النّبذ⁽¹⁾.

ولقد أمر المتوكّل بقتل ابن السكّيت⁽²⁾ بسبب حادثة تافهة، ودفع لأهله عشرة آلاف درهم دية، وذلك أنّه أمر المتوكّل بشتم رجل من قريش، فلم يفعل، وأمر القرشي أن ينال منه، فنال منه، فشتمه ابن السكّيت، فقال له المتوكّل: "أمرتك أن تفعل فلم تفعل، فلما شتمك فعلت، وأمر بضربه"، فحُمّل من عنده صريعاً مقتولاً، ووجّه المتوكّل من الغد إلى أولاده الأموال دية⁽³⁾.

ث) تغيب الردع من رجال الدين:

لقد استمرّ في هذه الفترة إرتباط العلماء بحاكم الدولة (ال خليفة)، وتورّط بعضهم في النزاعات السياسيّة، بل وكانوا يضيفون المسوّغ الديني على كثير من الأعمال غير الشرعيّة، ولقد سيطر الحنابلة على العامّة، وشغلوا الرّأي العام بقضايا فكريّة دينيّة بعيدة عن القضايا الرئيسيّة التي كان يُفترض أن تشغل الأمة وقتها، ويرى أحد المؤرّخين أنّ الفكر السنّي أفلس أو كاد في القضايا الاجتماعيّة، وأنّ الناس قد فقدوا ثقتهم بعلماء السنّة نظرًا لتورّطهم مع رجال السلّطة، وإنشغالهم بقضايا فكريّة معقّدة؛ مثل التجسيم وعلم الكلام، حيث نلاحظ أنّ كتب الأدب، والتاريخ، والتراجم تحفل بقصص العلماء، وعلاقاتهم بالخلفاء، ونشاطاتهم في مجالسهم، والجوائز التي كانوا يُحصّلونها حتّى إنّ المرء ليحزم أنّهم صاروا أداة من أدوات الخلافة، وأنّ الفكر الإسلامي السنّي تمّت صياغته عبّاسيّاً، وهنا وجد الناس البديل في الفكر الإسماعيلي ومعه فكرة المهدي المنتظر، وغيرها من الأفكار المغايرة للمؤسّسة الدينيّة التقليديّة، وبنهاية القرن الرّابع الهجري/التاسع الميلادي سيطرت الإسماعيليّة على مسارات التّفكير الإسلامي، وعلى عقول الفلاسفة، وتغلغل تأثيرهم حول العدالة والمساواة إلى أفكار العامّة، وراجت فكرة العمل الثوري لنصرة المهدي، وهو ما لقي دعاية مضادّة من أهل السنّة من خلال التّشنيع على الإسماعيليّة، واتّهامهم بالإباحيّة والزندقة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص238-239.

⁽²⁾ ابن السكّيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (186-244هـ/802-858م)، أديب، ونحوي، ولغوي، وشاعر، عالم بالقرآن، تعلّم ببغداد، واتّصل بالمتوكّل العباسي، فعهد إليه بتأديب ولديه المعتز والمؤيد، كما جعله في عداد ندمائه، ثمّ قتله، ودُفن ببغداد، وله تصانيف كثيرة في علوم اللغة، وجمع أشعار العرب، أنظر: كحالة، معجم المؤلفين، ج4، ص124.

⁽³⁾ الأنباري، نزهة الألباء، ص160.

⁽⁴⁾ زكّار وبيطار، تاريخ، ص20-21.

وكان الظلم شائعاً في الأموال بالنسبة لأصحاب المناصب، من ذلك أن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي والذي تولّى إمرة الأمراء ببغداد، وولاية واسط تحت إمرة ناصر الدولة⁽¹⁾، "أخذ من ضيعة نيّف وأربعين كراً من الأرز، وأخذ أيضاً حقّ بيت المال بالنّصف، وكان كثر الأرز وقتها ثلاثين ديناراً، ورفض الكوفي أن يمنح المزارع حبة أرز واحدة لعياله، واستهزأ به لما هدّده بالدّعاء عليه، فما هيّ إلا أحد عشر ليلة حتّى وقع أمر عظيم، فهرب الكوفي من واسط، وترك أملاكه، فدخل المزارع إلى البيدر، ووجد الأرز ملقى، فاسترجعه كلّهُ"⁽²⁾.

لقد أدّى الفقهاء وبالأخص الحنابلة منهم دوراً هاماً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثال ذلك في الواعظ ابن سمعون (ت387هـ/997م)، وأبو الوفاء ابن عقيل، و الذي كان أكثرهم إنتقاداً لرجال الدولة، ولكنّ إنتقاداتهم إقتصرت على المعاصي والمحرمات الظاهرة كانتشار الخمر، والملاهي، والزنا، والتبرج، وغيرها،

ولم تنتقل إلى ما يحدث من إسراف وتبذير، وإنتشار الفقر، وسوء توزيع الثروة، وتبديد أموال الدولة، وإختلاس أموال الرعيّة، وكانت هذه الإنتقادات في شكل مواعظ للحكّام لا غير⁽³⁾.

ولكن هناك من علماء الدّين من عرفوا بقوّتهم في الحق، ووعظهم للخلفاء والوزراء كالمستظهر، ونظام الملك، ومنهم ابن أبي عمارة البقال البغدادي الحنبلي (429-506هـ)، والذي كان معروفاً بمناظرته للمعتزلة، ولعنه لهم، وبسببه إجتمع الحنابلة في 464هـ وطالبوا بإزالة المنكرات⁽⁴⁾، وأرسل مرّة ابن عقيل الظفري البغدادي الحنبلي (431-510هـ) إلى عميد الدولة بن جهير لقا بني سور ببغداد، وأظهر العوام المنكرات من غناء وموسيقى ومخانيث، وإختلاط بين الرجال والنساء في الإشتغال ببنائه، ولامه على إظهاره التدين، والإهتمام بالعلم والعلماء، وفي نفس الوقت التساهل مع الفاسدين أخلاقياً⁽⁵⁾.

¹ ناصر الدولة بن حمدان: هو أبو محمد الحسن الملقّب بناصر الدولة ابن أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان بن حمدون التّغليبي، وكان صاحب الموصل وما والاها، وتملكها بعد مقتل أبيه مدافعاً عن الخليفة القاهر، وكان نائباً عنه فيها، ولقبه الخليفة المتقي لله بناصر الدولة في شعبان 330هـ/941م، ولقب أخاه بسيف الدولة، في ذلك اليوم أيضاً، وعظم شأنهما، وكانت علاقته جيّدة جدّاً مع أخيه المذكور، ولما توفي سيف الدولة تدهورت أوضاع ناصر الدولة، وضعف عقله، وزالت هيئته، فانقلب عليه ولده الغضنفر الملقّب بعدة الدولة، وأخذ منه الموصل، وحبسّه بإحدى القلاع في 356هـ/966م، ومالبت أن مات محبوساً بإحدى قلاع الجزيرة الفراتية في 358هـ/968م، أنظر: أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، 1414هـ/1994م، ج2، ص114-117، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص57.

² التنوخي، الفرج، ج1، ص231.

³ علاء، صفحات، ص30-33.

⁴ أبو الفرج البغدادي، الدّليل، ج1، ص107.

⁵ نفسه، ج1، ص147-148.

وكان من وسائل التقرب إلى العلماء زيارتهم في مرضهم بقصد نيل محبة العامة مثلما فعل المقتفي بالله ووزيره ابن هبيرة حينما كان يزوران الشيخ الزاهد الضرير أبو العباس الأزجي (ت 554هـ) في مسجده، وكانا يتبركان به⁽¹⁾.

ولكن هذه المظاهر لم تلمس حقيقة صلب العدالة الإجتماعية، ومراقبة صرف أموال الرعية، والتي بها يُغاث الملهوف، ويُحمى الضعيف والفقير، وبالتالي كان الإهتمام بالدين وعلمائه مجرد طقوس فلكلورية إستعراضية في حقيقتها، ولم تمس جوهر العدالة الدينية الحقيقية مثلما تقتضيه تعاليم الدين الإسلامي.

ولنا مثال في صلاحية العلماء في الحق في المؤرخ والفقير عبد الله بن جرير الطبري، وكان يتعفف عن أموال الحكام، ولا يتزلف لهم، عفيفاً، بعيداً عن الحرام، وكان يتعش من ضيعة تركها له أبوه في طبرستان، ورفض مرة أعطية للمكتفي مكافأة على فتوى له، ورفض أيضاً أموال الوزير العباس بن الحسن، ورفض القضاء، وولاية المظالم لما عرضهما عليه الخاقاني تعقفاً من شبهات الحرام، أو الظلم⁽²⁾.

ح) الأهواء والانتقام الشخصي:

في تلك الفترة لم تكن هناك منظومة قانونية مكتوبة تحدد العلاقة بين الموظفين في الدولة على اختلاف رتبهم، فكبار الموظفين كانوا يفعلون ما يشاؤون في من هم دونهم مرتبة، والذين كانوا معرضين في أي لحظة للعزل، والتعذيب، والمصادرة، وحتى القتل نتيجة لهوى شخصي، أو لضغينة، أو لتقصير بسيط، أو حُب للإستعراض، فلقد كانت المصادرة يُمكن أن تحدث بسبب تقصير موظف صغير عن أداء مهمة كلف بها لإهمال أو تكاسل، مثلما حدث مع ابن قمير - وكان مجلّد كتب بالموصل أيام ولاية أبو عبد الله بن أبي العلاء بن حمدان - فسقط منه كتاب في دجلة وتلف، فهرب واختبأ خوفاً من الضرب، والحبس، والمصادرة⁽³⁾، والأطباء كانوا أحياناً يصادرون بسبب خطأ قاتل ففي عام 324هـ/935م توفي هارون بن المقتدر، فصادر الراضي الطبيب بختيشوع بن يحيى وأخذ أملاكه، ونفاه إلى الأنبار⁽⁴⁾ لتقصيره في عمله⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ أبو الفرج البغدادي، الذليل، ج 1، ص 236.

⁽²⁾ كرد علي، كنوز الأجداد، ص 118-120.

⁽³⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج 3، ص 67.

⁽⁴⁾ الأنبار: مدينة على الفرات، في غربي بغداد بينهما عشرة فراسخ، وكانت قبل الفتح الإسلامي تسمى فيروزسابور، جدّد بنائها أبو العباس السفّاح أول خلفاء بني العباس، وبنى فيها قصوراً، وأقام بها إلى أن مات، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 257-258.

⁽⁵⁾ شطناوي، المصادر، ص 153-154.

ومن أسباب المصادرات الإنتقام بسبب السعاية، وكثرة المداهنة، والتلون من طرف الوزراء وغيرهم من الموظفين مثل سعاية إسماعيل بن بلبل بالمعتضد لما كان قائداً للجند أيام حكم أبيه الموفق، وسجنه إياه بوشاية وسعاية من ابن بلبل، فلما تولّى المعتضد الخلافة لم يتورّع عن الإنتقام منه⁽¹⁾.

ومن الأهواء الشخصية في المصادرات ما قام به ابن مقلة حينما صادر أبو علي إسماعيل بن محمّد الخبّاز، ونكبه لشيء كان في نفسه عليه، فأفقره، حتّى لم يبق له شيء على وجه الأرض له، ثمّ أطلقه من الحبس حتّى لم يجد ما يأكله، ثمّ أشار عليه أحد مقرّبيه بالتقرّب من ابن مقلة لأنه سبق له وأنّ نكّب، فخدمه، فرق قلبه عليه، فتقرّب إليه مدّة، فاحتقره، وكان يعرفه بحسن هندامه، والمبالغة في تأنّقه، ثمّ لما رآه بحال سيّئة، وشدة وسخ رقّ له، وأخبره أنّه لم يتوقّع أنّ حالته سوف تسوء لهذه الدرجة، وأمر له بألف دينار صلة، وضيعة بألف دينار تدرّ عليه مثلها في السنّة⁽²⁾، ومن الغريب أنّ ابن مقلة حبس في فارس، في دار أميرها ياقوت، ولكنّه إشتهى طعاماً، ومجلس غناء وشراب، ومعاذف، فتّمّت تلبية طلبه، ولما أخبر بعد يومين بالوزارة، قدم إليه ياقوت يتذلّل، ويطلب منه العفو⁽³⁾.

بل كانت أحياناً تسند المناصب بسبب دعاء بالوصول إلى تحقيق هدف، فإذا تحقّق كان على الشخص المحظوظ أن يعتبر ذلك ديناً على رقبته، فكيف يُحسن إليه بأن يُعيّنه في منصب من مناصب الدولة، بدون معايير محدّدة، اللهم إلّا الرضى، واستشراف الولاء والتبعية في هذا المعين كنوع من الإصطناع⁽⁴⁾، وهو ما أدّى إلى أن يؤخذ القضاة بذنوب من كان يعيّنهم، فيسجنون وتصادر أملاكهم بدون ذنب، مثل القاضي الأحوص الغلابي، والذي كان محسوباً على ابن الفرات⁽⁵⁾.

ولنا مثال حول المؤامرات من خلال التنافس بين أسرة آل الفرات، والماذرائيين من أجل النفوذ، والثروة، والتموقع في الولايات العينية كالشّام ومصر، والجزيرة الفراتية، ونهب أموال الخراج، وليس حبّاً في خدمة الدولة أو إمعاناً في الولاء لها⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أبو الفرج البغدادي، الذّيل، ج 1، ص 185.

⁽²⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 3، ص 79-81.

⁽³⁾ أبو الفرج البغدادي، الذّيل، ج 1، ص 233-235.

⁽⁴⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 3، ص 265-266.

⁽⁵⁾ شطناوي، المصادر، ص 145.

⁽⁶⁾ كاشف، الإخشبيين، ص 47-48.

وأحياناً كانت تحصل المصادرات كعقاب للخيانة، أو كعقوبة تبعية لعملية الإعدام مثلما حدث مع أحد التجار - وإسمه أبو محمد بن غيلان الخزاز السوسي - الذي عرف بجكم عن طريق عيونه أنه كان يكتب البريديين من واسط، فأمر بالقبض عليه، وقتله، ولكن محمد بن ينال - وكانت له علاقة مودّة بالتاجر - توسّط له بأن تُصادر أمواله فقط، وأن يعفوا بجكم عن إعدامه، ولكن قُتل بجكم قبل وصول الرّسل إليه، ونجا ابن غيلان من موت محقق⁽¹⁾.

ويقول أحد المؤرخين⁽²⁾ في هذا الصّد من العجب كيف ينكب عضد الدولة أبا إسحاق الصّابي مع حسن سيرته والإنصاف بالسياسة، فضلاً عن إخلاصه له مع سبق الكبير في الخدمة، فلو كان عضد الدولة أمره بنفس ما أمره به عزّ الدولة فهل كان يُمكنه أن يُخالف أوامره، وهو رهينة لديه؟! ألم يقل الله تعالى في مثل هذا "إلا من أكره، وقلبه مطمئن بالإيمان" (النحل: 106)، وربما كانت هناك أسباب أخرى، والسبب الظاهر أن أعوان عضد الدولة وجدوا كُتباً كثيرة من كتب عزّ الدولة إلى أبي تغلب بخطّ أبا إسحاق الصّابي، فلما درسها جيّداً غضب من ما فيها، وأمر بالقبض على الصّابي⁽³⁾.

وكان للعنصر التركي تأثير كبير في سياسة الدولة إذ أنّ المصادرات إزدادت في عهدهم، وصارت مصدراً يعوّل عليه لوقت الحاجة، وكان جند الأتراك يعملون على جمع الأموال عن طريق مصدر آخر غير المصادرات، وهو مطالبة الخلفاء بزيادة أرزاقهم ورواتبهم، وقد أدّت تلك الحالة إلى إثارة الإضطرابات في الدولة⁽⁴⁾.

ولقد تمتعت المرأة في العصر العباسي الثاني بنوع من الملكية والحرية الاقتصادية إلا أنه سرعان ما ينقلب الوضع ضدها فتفقد جميع حقوقها دفعة واحدة، وهذا سببه إنعدام الأمن، وانتشار الفوضى والثورات، وهذا يعني أنّ المرأة كانت تتمتع بحقوق الإمتلاك والمساهمة في الحياة الاقتصادية في ظلّ الأمن وقوة الخلفاء فقط، كما أنه من الملاحظ أنّ أمهات الخلفاء كنّ في هذا العصر من الجوّاري التركيات اللواتي، و كان همهنّ جمع الأموال وتكديسها دون النّظر إلى المصلحة العامة للدولة في وقت كثرت فيه الأزمات المالية، بل كنّ عبئاً مالياً على خزينة الدولة⁽⁵⁾، وهو ما يفسّر شيوع مصادرة النساء، وكان أغلبهنّ من أسر

⁽¹⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج3، ص369-370.

⁽²⁾ ظهير الدّين أبوشجاع محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالله الرّوذراوري، ذيل تجارب الأمم، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، ص19.

⁽³⁾ الرّوذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص19.

⁽⁴⁾ رحمة الله، الحالة الاجتماعيّة، ص13.

⁽⁵⁾ بشرى مهدي، حقوق المرأة، ص197.

المصادر إنَّ أمهات أو زوجات، أو جوارى، وكنَّ يعتبرن من الأموال المنقولة والمصادرة، وتعرضن للتعذيب والسجن، والقتل، والعنف الجنسي أيضاً⁽¹⁾.

وفي العصر العباسي الثالث مثلاً إشتهرت بالثراء جميلة الموصليّة بنت ناصر الدولة الحمداني، والتي صادرها عضد الدولة بن بويه وأسرها بعدما قضى على أهلها من الأمراء الحمدانيين في سنة 371هـ/981م، ونادى عليها وهي مهانة على جمل هذه قبيحة بنت أبي مغلوب⁽²⁾.

ويذكر الذهبي⁽³⁾ أن عضد الدولة خطب جميلة، وكان في شموخ مجده، فرفضه تكبراً، وتمنّعاً، وأظهرت الترفع

عليه، فحقد عليها، وتوعدها بالانتقام الشديد، ولما قبض عليها، أظهرها للعامة عارية، وفعل بها الفاحشة، ثم ألزمها في العمل بدور البغاء لتدفع ما قرره عليها في المصادرة، فلما ضاق بها الأمر، إنتحرت في نهر دجلة.

وكانت مصادرة التجار قليلة في العصر العباسي الأول، ولكنها إستفحلت إبتداء من العصر العباسي الثاني، حيث أن العيش الرغيد الذي كان يتمتع به التجار، وثرائهم الكبير، جلب لهم السعاية، والحسد، والحقد، وأصبحت أموالهم المصادرة حلاً لعجز خزينة الدولة⁽⁴⁾.

ومن الانتقام الشخصي الرد على الإهانة بالمصادرات والنكبات بين موظفي الدولة، وأصحاب النفوذ، ولنا مثال في إنتقام المتوكل من إيتاخ الخزري، حيث أن عبيد الله بن يحيى بن خاقان إنتقم من إيتاخ بعد أن أمر بضربه عشرين مفرقة تأديباً له بعد أن نهره عن التدخّل في شؤون الدولة، وأنه ليس بحاجب ولا وزير، ولا يمكن له أن يتدخّل في الشؤون الإدارية، ولم يتدخّل المتوكل في حينها رغم أن ذلك كان استخفافاً

⁽¹⁾ شطناوي، المصادر، ص154.

⁽²⁾ أحمد بن الحسن الحر العاملي، الدرر المسلوكة في أحوال الأنبياء والأوصياء والملوك، الجزء الأول، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، ص169.

⁽³⁾ تاريخ الإسلام، ج26، ص264-265.

⁽⁴⁾ شطناوي، المصادر، ص147.

بشخصه، ولكنّ عبيد الله عمل على التحريض عليه، ولاسيّما أنّ الخليفة كان يضمّر الشرّ لإيتاخ منذ فترة حكم الواثق، فكان ذلك من أسباب مصادرته، ونكبته⁽¹⁾.

وهناك من الموظّفين من كان كثير الأعداء نتيجة سلوكه الأرعن مثل حامد بن العبّاس، وكان من أشدّ الموظّفين وفاحة، وبذاءة، وقصّته مع القهرمانّة أمّ موسى مشهورة حينما إشتكت له تأخّر أموالها وأموال الأمراء التي كان يرسلها لهم الوزير ابن الفرات بانتظام، فأهانها وشتّمها بأقذر النعوت في مجلس حافل⁽²⁾.

وكان من مظاهر تغليب الأهواء تعيين الموظّفين من نفس المذهب، ولنا مثال في تعصّب ابن الفرات لموظّفي أسرة آل نوبخت لأنّهم شيعة مثله بغضّ النظر عن كفاءتهم وولائهم للدولة العبّاسيّة⁽³⁾، ولهذا كان من أسباب التّكبات الخلاف الدّيني والمذهبي - وما أكثره في الدّولة العبّاسيّة - حيث نكب المعتر وزيره جعفر بن محمود الإسكافي في 252هـ/866م لأنّه ثبت أنّه من كبار دعاة الشّيعيّة، وكان بيثّ الفتنة المذهبيّة بين قادة الجيش، وعندما تولّى الوزارة مرّة أخرى إتّصل بالعلويين في خراسان، فنكبه المهتدي في 255هـ/869م⁽⁴⁾.

ولهذا شاعت المصادرات نتيجة الاختلاف في المذهب، حيث أنّ فخر الدّولة البويهي قام بمصادرة المعتزلة في كامل أنحاء الدّولة البويهيّة بعد وفاة وزيره الصّاحب إسماعيل بن عبّاد في 385هـ/995م، لأنّ هذا الأخير كان قد قرب المعتزلة وأعلى من شأنهم، وأغرى الكثير من المتعلّمين على الدّخول في مذهبه بالأموال، والمناصب، فكان أن إنتقم منهم فخر الدّولة، وصادر أملاكهم، وشتّت شملهم⁽⁵⁾، كما تعرّض الوزير السنّي أبو القاسم بن المسلمة للنكبة على يد القائد التركي الشّيعي أرسلان البساسيري الموالي للعبّاسيين في 450هـ/1059م في عهد القائم⁽⁶⁾.

كما أنّ ابن العطار وزير المستضيء بأمر الله نُكِب لمعاداته للشّيعيّة في 575هـ/1179م⁽⁷⁾، والوزير ابن القصاب الشّيعي لمّا تولّى الوزارة في عهد الناصر تتبّع أصحاب عبد الله بن يونس - وكان حنبلياً مناصراً للسنة -

⁽¹⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص15-16.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص85.

⁽³⁾ نفسه، ج8، ص91.

⁽⁴⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص163.

⁽⁵⁾ حيدر خضير مراد، الوزير البويهي الصّاحب بن عبّاد (ت385هـ/995م) والمعتزلة، مقال منشور في مجلّة جامعة كربلاء العلميّة، المجلّد الثاني عشر، العدد الثاني، إنساني، 2014م، ص136.

⁽⁶⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص164.

⁽⁷⁾ نفسه، ص166.

أما ابن القصاب فوصفه المصنّف بأنّه كان رافضيًا خبيثًا، وتبع ابن الجوزي ووصفه بالناصي من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه،

وروّج عنه أنّه كان يذمّ الخليفة الناصر لدين الله لأنّه يميل إلى الشيعة⁽¹⁾.

الفصل الثاني: عرض وتحليل للمصادر ونكبة الموظفين خلال عصور الضعف العباسي .

كان الدور العباسي الثاني هو الدور الذي برزت فيه العناصر الإسلامية المختلفة على مسرح الأحداث، وأصبح لها سيطرة شبه تامة على الخلفاء ويمكن أن نحدّد هذا الدور زمنياً بالفترة الواقعة بين سنتي (232-656هـ/847-1256م)، ويقسم هذا الدور إلى عصور ثلاثة مرتبطة بالعنصر المسيطر وهي: عصر النفوذ التركي (232-335هـ / 847-946م)، ثمّ عصر النفوذ البويهّي (334-447هـ/945-1055م)، وبعدها عصر نفوذ السلاجقة (447-590هـ/1055-1093م)، وبعد أن أنهى الخوارزميون دولة السلاجقة استعاد الخلفاء إستقلاليتهم إلى نهاية الدولة على يد المغول في سنة 656هـ/1258م، ولقد تميز هذا العصر بعدة خصائص: أبرزها إزدياد قوّة التيار الانفصالي، وهو ما تسبّب في تفكك الدولة العباسية إلى دويلات كثيرة، وهذا بالتوازي مع ظهور خلافتين أخرتين: أموية في الأندلس، وفاطمية في المغرب ثمّ مصر، ناهيك عن تعاضد التيار الشيعي، والنزعة العلوية حتّى داخل الدولة نفسها، وبروز التيار الصوفي لاحقاً لدى فئة كبيرة من السنتّة، ويضاف إلى كلّ هذا نضوج الحضارة الإسلامية وبلوغها الذروة، وإستعادة الدولة البيزنطية لقوتها، وتهديدها للخلافة من جديد، وهو ما تسبّب في بروز دور دول إسلامية - من غير خلفاء بغداد - في الدفاع عن أراضي الإسلام⁽²⁾.

وكان التقسيم الحقيقي والمنطقي للعصور العباسية بعيداً عن التقسيم الإثني هو تقسيم السيادة إلى عصرين:

عصر سيادة الخلفاء أو العصر الذهبي للحكم العباسي، والعصر الثاني هو عصر سيادة القوى العسكرية، والتي إحتزلت السلطة المدنية المتداعية⁽³⁾.

والعصر العباسي الثاني الذي يمتدّ من بداية خلافة المتوكّل عام 232هـ/847م وينتهي بدخول بني بويه إلى بغداد عام 334هـ/945م، فقد إتسم بضعف الخلافة وضياع هيبة الخلفاء وفساد شؤون الدولة بسبب تعاضد دور الأتراك⁽⁴⁾، كما امتاز العصر الثاني أيضاً بنفوذ الغلمان؛ والذين بلغ عددهم أحد عشر

⁽¹⁾ أبو الفرج البغدادي، الدليل، ج1، ص426.

⁽²⁾ بيطار، تاريخ، ص222.

⁽³⁾ البيهلي، دراسات، ص10-11.

⁽⁴⁾ الطريفي، ملامح، ص2.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ألف خادم من الروم، ويعتبر عصر المتوكل فاتحة ضعف وانحلال الدولة من خلال إبعاد العرب عن المناصب الإدارية والعسكرية، فانصرفت قلوبهم عن تأييد الدولة، وكذلك كثرت الانقسامات في المجتمع العباسي بين الطوائف الدينية، والولاء لحزب العلويين⁽¹⁾، وكانت سيطرة الأتراك على الحكم، والصراعات بين قاداتهم سبباً في إثارة الفوضى، وتهديد الأمن، وهو أمر أضرّ بالعمامة بشدة، وعكّر صفو الحياة وهدهؤها، لأنهم كانوا يأمنون العقاب، فدمروا الحياة الإقتصادية بنهبهم لكل ما هو مصدر للثروة، فكانت أية مناوشات عسكرية ضدّهم فرصة ملائمة للسلب والنهب⁽²⁾.

أولاً: المصادر ونكبة الموظفين في عصر النفوذ التركي (232-335هـ/847-946م).

مدخل: بدايات سيطرة الأتراك على الخلافة العباسية:

لقد شكّلت سياسة المعتصم (218-227هـ/832-841م) علامة تحوّل جوهريّة في السياسة العمامة لدولة بني العباس بحيث أنّه تخلّى بشكل تدريجي عن الإعتماد على العناصر الفارسيّة، والعربيّة في الأعمال الإدارية، والسياسيّة، والعسكريّة، واتّجه إلى إدخال عنصر جديد في تسيير شؤون الدولة تمثّل في الأتراك، وبنى لهم عاصمة جديدة تمثّلت في سامراء⁽³⁾.

ويُمكن القول أنّ الإعتماد على الأتراك كان بتمهيد من المأمون الذي رأى أن جند الدولة إستسلموا للراحة، وحياة الدعة والترف في المدن، وأمر أخاه المعتصم بالإكثار من المماليك الأتراك، وتدريبهم على العسكريّة والإنضباط، وتجهيزهم لحماية الثغور، والقضاء على التمردات الداخليّة⁽⁴⁾، وبرز الأتراك كأهمّ

⁽¹⁾ نفسه، ص3.

⁽²⁾ الحسين، أدب الكدبة، ص31.

⁽³⁾ صقر، مطلع، ص12، ولقد إنتشر حديث مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم يشيد بفضل الترك، وهو: "يقول الله عزّ وجلّ أن لي قومًا سميتهم الترك، وأسكنتهم المشرق، فإذا غضبت على قوم سلّطتهم عليهم"، وهذا الحديث إنتشر بغضّ النظر عن صحّته، وعدّ فضيلة لهم، ولكن الدّين الإسلامي أثّر تأثيرًا عميقًا في الشعوب التركيّة، فالعرب أطلقوا إسم الأتراك على شعوب تتكلّم لغة متقاربة، والإختلافات بينهم في الأشكال، والعادات، والأعراف، والألوان، وطرق العيش قليلة، إضافة إلى أن كلمة ترك أفضل من تفصيل أسماء قبائلهم، وكانت صعبة النطق بالنسبة للعرب، ولقد وردت أحاديث نويّة كثيرة تحدّر من قوّة الترك الحربيّة، وضعوبة طباعهم، وهذه الأحاديث المرويّة في مصادر جغرافيّة لا أصل لها في كتب الحديث المعتمدة، وكانت تعبّر عن شعور عام من الخوف من الأتراك، وأنها وضعت بغرض سياسي في فترات متأخرة، ولم يهرب العرب أمة في حروبهم مثل الأتراك، وبهم يضربون المثل في قساوة القلوب، وخشونة الطبع، وكلّمًا سار الزّمن إزداد العرب نفورًا من الترك، وكرهًا لهم خصوصًا بعد أن صاروا أداة لقمعهم، أنظر: المطيري، التاريخ، ص ص 26-28، و45-46، و50-52.

⁽⁴⁾ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: الدولة العباسيّة، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، بيروت، 1991م، ج6، ص10.

الشعوب الأسيوية، وأكثرها تأثيراً، واحتكوا بعدد كبير من الشعوب، وسيطروا عليهم ثقافياً، واجتماعياً، وسياسياً⁽¹⁾.

ولقد وجد عدد كبير من الأتراك كمتطوعة في الجيش الأموي، وبالأخص في أواخره، وقاموا بدورهم على أكمل وجه في حماية الثغور الشماليّة الشرقيّة للدولة، كما كان عدد منهم من حرس الخلفاء⁽²⁾، وانخرطوا في الجيش العباسي منذ نشأة الدولة، وأخذت أعدادهم في بغداد تتزايد في النصف الثاني من القرن الثاني بعد دخول ملوكهم الإسلام، إتخذ المنصور حمّاد التركي حاجباً، وكان من أهم رجال قصره، وعلا شأنه بعد أن أثبت كفاءته، وكانت أسرار دولته وأهم وثائق الدولة وديعة لديه، وسارت سنة من بعده لدى الخلفاء أن يكون الحاجب من الأتراك⁽³⁾.

ولقد دخل عدد كبير من ملوكهم الإسلام في عهد المهدي، واتخذ بدوره جنداً منهم وكان قائدهم شاكر التركي، ومبارك التركي أيضاً، وأظهروا الوفاء والإخلاص⁽⁴⁾، وفي عهد الهادي والرّشيد أيضاً، وكان من أشهر قوّاد الرّشيد من الأتراك أبو سليمان فرّج الخادم، وأبوسليمان التركي وبرز دورهم في حرب الثّغور ضدّ الرّوم⁽⁵⁾، وكان عدد كبير من حرس الرّشيد من أصل تركي، وأنشأ فرقة عسكريّة على رأسها قائد منهم، ومنها فرقتي الخوارزمية والبخارية اللتان حاربتا إلى جانب المأمون في صراعه ضدّ أخيه الأمين، والأرجح أنّ الأول هو من فتح باب الجيش أمام الأتراك فكان يسترضيهم، ويفرض من رغب منهم في الديوان⁽⁶⁾.

ولقد أُلّف الأتراك فرقة هامة من جيشه، وبرز منهم رئيس الحرس طولون-والد أحمد أمير مصر لاحقاً- وبقّي في منصبه إلى وفاته، ومن أبرز قوّاد الأتراك أيضاً الأفشين وهو من نسل الملوك الأتراك، وأسلم والده كاوس في عهد المأمون، وصار ابنه الذي تسمّى باسم حيدر من أبرز قوّاد الجيش العباسي وحارب مختلف الثوّار الخارجين عن الدولة، وأمام ضغط كثرة الإضطرابات في عهد المأمون فإنّ كبار رجالات الدولة تشاوروا من أجل إدخال هذا العنصر في الجيش، ولم يأتي قرار تتركه من قبل إنفراد المعتصم بهذه الفكرة، وكان الأمراء والوزراء ينظرون إلى الأتراك على أنّهم حديثو عهد بالإسلام، وأنّهم متحمّسون له، وأنّ

⁽¹⁾ نفسه، ص 19.

⁽²⁾ كتابجي، الترك، ص 105.

⁽³⁾ كتابجي، الترك، ص 109-110.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 111.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 112-113.

⁽⁶⁾ سعد، العاتقة، ص 84.

قلوبهم سليمة، وكذلك هم أهل بطولة، ونجدة، وحمية، وشجاعة، وهي كلها أمور مهيئة للإستعانة بهم في الدولة وبخاصة في الجيش⁽¹⁾.

ولقد تفاقمت سيطرة هذه العناصر البدوية المتخلفة حضارياً مقارنة بالفرس أو بالعرب في عهد الوثائق (227-232هـ/841-847م) والذي كان أقلّ كفاءة من سلفه، فاستسلم لنفوذهم، ولمّا مات سريعاً ترك مُعضلة خطيرة لأخيه المتوكل الذي لم يكن مهياً للحكم، فلم يكن يسعى للخلافة، أو يُفكر فيها، وهو الذي أُبعد عن المُشاورة في قضاياها أو الإحتكاك بالأجهزة التنفيذية للدولة في عهد سابقه، ورغم ذلك حاول أن يكون رجل إصلاحات بامتياز⁽²⁾.

وكان للأتراك تأثير كبير في سياسة الدولة المالية أيضاً، بحيث أنّ المصادر إستفحلت بسبب جشعهم للأموال، وصارت مصدرًا يعوّل عليه لوقت الحاجة، وكانوا يجمعون الأموال عن طريق مصدر آخر غير المصادر من خلال مطالبة الخلفاء بزيادة أرزاقهم، ورواتبهم، أو إبتزازهم، وقد أدى ذلك إلى إثارة الإضطرابات في الدولة⁽³⁾.

ومع هيمنة الأتراك على مركز السلطة، إنفردوا بإدارة الجيش، وإستعملوه في تهريب من يُخالقهم، وسيطروا على قرارات الخليفة، بل وأصبحوا لاحقاً هم من يعينه، وصار هو صورة أو إسماً في قصره، ولا يملك إلاّ التوقيع على ما يقرره قوادهم⁽⁴⁾، وهكذا ما أن حلّ منتصف القرن الثالث الهجري بدأ الضعف ينتشر في أوصال الدولة العباسية، وأخذت المشاكل المتراكمة تنفجر مع إستيلاء ضباط القصر الأتراك على السلطة، وتحكّمهم في الخلفاء، فأنعدم الإستقرار السياسي، وأصبحت الصراعات، والإنقلابات لا تكاد تتوقف، وإنعكس كلّ هذا على كلّ المجالات⁽⁵⁾، ولقد كان لتقريب الأتراك، وتعاضم نفوذهم أثر واضح في الإساءة لنظام الخلافة، وإضعاف الخلفاء، فالأتراك وهم بدو العجم، ولم تكن لهم تقاليد حضارية سابقة، ولا نظم سياسية أو إدارية كالفرس، بل هم أساساً مجتمع قبلي⁽⁶⁾، وأصبح الخلفاء أداة في أيدي الفرق العسكرية التركية، وخوفاً من أذاهم كانوا يميلون إلى الغالب منهم، وبعد أن كان القواد يحلفون للخليفة بالطاعة أصبح هو من يحلف لهم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ كتابي، الترك، ص114-116.

⁽²⁾ صقر، مطلع، ص12.

⁽³⁾ رحمة الله، الحالة الإجتماعية، ص13.

⁽⁴⁾ شاكر، التاريخ، ج6، ص11.

⁽⁵⁾ زكارويطار، تاريخ، ص21.

⁽⁶⁾ الدوري، النظم الإسلامية، ص49.

⁽⁷⁾ زيدان، التمدن، ج4، ص180.

وهكذا ذهب الأمان على الأرواح، والأموال، والأعراض، وتهاوت الكرامة، وإنعدمت الحرية، وخارت قوى القتال، أو المجابهة، وكلّ هذا من أجل مصالح القادة العسكريين، ورسخ الأتراك أنّ الحكم صار بالسّوط لا بالرأي، والحكمة، والناس مجبرون على الخضوع للحق، أو للباطل على حدّ سواء- وهكذا شأن كلّ حكم عسكري- حتى قال أحدهم:

لله درّ عصابة تركيّة=====جعلوا نواب دهرهم بالسيف.

قتلوا الخليفة أحمد بن محمد=====وكسوا جميع الناس ثوب الخوف⁽¹⁾.

1) فترة خلافة المتوكل على الله (23 ذى الحجة 232-4 شوال 247هـ):

أ) شخصيّة المتوكل:

المتوكل على الله هو جعفر بن محمد المعتصم، وأمّه أم ولد خوارزمية إسمها شجاع⁽²⁾، بويع في يوم وفاة الواثق⁽³⁾؛ وسنّه سبعة وعشرون سنة⁽⁴⁾، أي أنّ مولد المتوكل كان في سنة 205هـ/820م، وكان في الحاديّة عشر من عمره حينما تولّى والده المعتصم الخلافة، كما عاصر المتوكل أحداثًا خطيرة، وكثيرة أثرت في اتجاهاته السياسيّة حينما تولّى الخلافة⁽⁵⁾.

ولقد كان تعيينه خليفة بترشيح ومساندة من القادة الأتراك، ولكنّه كان مُدرِّكًا خطرهم الذي جاوز الحدود، وخطّط لتغيير السياسة المتّبعة حيالهم، وشرع في ربط نفسه بتكتلات جديدة ينقذ بها نفسه، والخلافة من هذه الأزمة⁽⁶⁾، وفي الحقيقة كان الواثق مجرد نكرة في الإدارة والسياسة لم يقيم بفعاليّات عسكريّة تذكر، فكان حكمه فترة ركود جعلت التّرك يشعرون بأهميّتهم، ويتدخلون في السياسة، وبذل أن يقاوم الخليفة هذا الإّتجاه، ويحصر نشاطهم في فعاليّتهم العسكريّة كما فعل والده المعتصم، نراه يُسهّل لهم

¹ شاكر، التاريخ، ج6، ص11.

² ذكر المسعودي في التنبيه، ص391، أنّ أمّه طخارستانية.

³ بايع المتوكل بالخلافة ثمانية من البيت العباسي كلّ واحد منهم إبن خليفة وهم: منصور بن المهدي، والعباس بن الهادي، وأبو أحمد بن الرشيد، وعبد الله بن الأمين، وموسى بن المأمون، وأحمد بن المعتصم، ومحمد بن الواثق، أنظر: الكُتبي، عيون التواريخ، ص381.

⁴ أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، إعتنى به وراجعته: كمال مرعي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ/2005م، ج4، ص70، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1491.

⁵ صقر، مطلع، ص34.

⁶ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص24.

الأمر بتعيينهم في الإدارة، فأتسع مدى نفوذهم، وكذلك ضعفه وقلة إدراكه جعلاه يقترب خطأ كبيراً من خلال عدم تعيين وليّ عهده، فتدخل الأتراك في ذلك، وكان لهم النصيب الأكبر في تعيين المتوكل⁽¹⁾، وكان أول من بايعه القائد سيما الدمشقي⁽²⁾.

ولقد كان القائد سيما التركي مع وصيف مسؤولين عن تعيين جعفر بن المعتصم خليفة⁽³⁾، ويُقال أن أم جعفر التركيّة - وإسمها شجاع الخوارزمية - نشأت في قصر المعتصم بسامراء، وعملت على تنشئة ابنها، وإعداده من أجل تولّي العرش، ولكنّ سياسة المتوكل لاحقاً إستفزّت الأتراك وأفقدتهم الثقة في البيت العباسي⁽⁴⁾، وكانت شجاع خالة موسى بن بغا⁽⁵⁾، وكان المتوكل ينفق عليها في السنة ستمائة ألف دينار⁽⁶⁾. ولم يكن المتوكل يحظى بثقة أخيه الواثق حتّى أنّه وكلّ به رجلين من حاشيته يراقبانه ويسجّلون له أخباره في كلّ حين، وقد جرّأ هذا العمل عليه موظّفي الدولة فكانوا يعاملونه بجفاء، وكانوا يتعتنون معه في صرف أرزاقه التي كانت تجرى غيره من أبناء بيت الخلافة، وربّما كان الواثق لا يجد في أبناء البيت العباسي - في ذلك الوقت - من هو أهل لتولّي خلافة المسلمين، ورأى أن لا يتحمّل مسؤوليّة هذا القرار الخطير، ويولّي الخلافة لمن لا يستحقّها وهو على فراش الموت⁽⁷⁾.

ب) بطانة المتوكل:

وما يعبر عن سياسة المتوكل قول الشاعر نصر بن علي الجهضمي حينما مدحه فحّته على الرّفق بالرعيّة، وأخذ يمتدح الرّفق وأطال الحديث، والمتوكل ساكت يُنصت، ثمّ أنشد:

الرّفق يُمن، والأناة سعادة+++++++++ فاستأنّ في رفق تلاقى نجاحًا.

لا خير في حزم بغير رويّة+++++++++ والشكّ وهنّ إن أردت سراحًا.

¹الدّوري، دراسات، ص15.

²اليقوي، تاريخ، ج2، ص446.

³الألشي، عصر، ص23.

⁴كتابجي، الترك، ص152.

⁵نفسه، ص177.

⁶نفسه، ص178.

⁷حسين عبد الحميد مهدي، الخليفة المتوكل على الله ومحاولة نقل الخلافة العباسية من سامراء على دمشق، مقال منشور في مجلة سرّ من رأى، المجلد(8)، العدد:30، السنة الثامنة-تموز 2012م، ص98-99.

وذكر المتوكل ليزيد المهلبى عبارة ترسم أبعاد سياسته، فقال: "...يا مهلبى، إن الخلفاء كانت تتصعب على الرعية لثطيعها، وأنا أئين لهم ليجيئوني، ويطيعوني"⁽¹⁾، وهذا ما يُفسر أنّ أول ما قام به المتوكل في خلافته النظر في المظالم، وإصلاح أحوال العامة، والنظر في أمور المسجونين، وأطلق سراح أحمد بن إسرائيل، وسليمان بن وهب من الكتاب المحبوسين في عهد سلفه⁽²⁾، ولم يكن له همّ بعد توليه السلطة سوى أن يتتبع من عملوا على البيعة لابن الواثق، وإزالتهم من سلطة القرار في الدولة، ودواليب الحكم⁽³⁾.

ومن الممكن القول بأنّ المتوكل كان صاحب شخصية قوية مكنته من تجميع كلّ السلطات في يده، رغم إستفحال نفوذ الأتراك؛ فنراه أضعف من نفوذ الوزراء، وأسرف في تعيينهم وعزلهم، والأمر ذاته بالنسبة لرؤساء الدواوين، وغيرهم من الموظفين حتّى يمنعهم من إستغلال المنصب، وإصطناع الأتباع، وإستعمل في قمع الموظفين وسيلتي التعذيب: المصادرة والحبس⁽⁴⁾.

ولقد كانت أيام أبي الوزير في الوزارة بعد ابن الزيات قليلة، فعين المتوكل محمد بن الفضل الجرجاني، ثمّ أقاله وإستكتب عبيد الله بن يحيى بن خاقان في 233هـ/847م إلى أن قُتل⁽⁵⁾.

وإستكتب المتوكل على ديوان الإنشاء إبراهيم بن العباس، وعلى الخراج والدواوين عبيد الله بن يحيى بن خاقان، وإستوزر محمد بن الفضل الجرجاني بعد محمد بن عبد الملك الزيات ثمّ أقاله، وكان صاحب شرطته طاهر بن عبد الله بن طاهر، أمّا حجابيه فكانوا: وصيف التركي، ثمّ محمد بن عاصم، ثمّ يعقوب بن قوصرة، ثمّ المرزبان، ثمّ إبراهيم بن الحسن بن سهل، ثمّ زرافة التركي، أمّا قيادة الجيش فكانت لبغا ثمّ معاذ، وكلاهما تركيّان⁽⁶⁾، وكان أقرب شخصيّة له نديمه الذي قُتل معه الفتح بن خاقان التركي⁽⁷⁾، وكان

⁽¹⁾ صقر، مطلع، ص 43.

⁽²⁾ ابن وادان، تاريخ العباسيين، ص 571-573.

⁽³⁾ كتابجي، الترك، ص 152.

⁽⁴⁾ صقر، مطلع، ص 15.

⁽⁵⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 73.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1494-1495.

⁽⁷⁾ كان الفتح بن خاقان شاعرًا فصيحًا، ومفوهًا، و موصوفًا بالسخاء، والكرم، والرئاسة، والسودد، وكان المتوكل لا يصبر عنه فقدّمه، وأمره على الشّام، وأمره أن يستنيب عنه من يقيم فيها، وله أخبار في الجود، والوفاء، والمكارم، والظرف، وكان راكبًا مع المتوكل على ناقه سريعة الحركة لما زار دمشق، وكانت له خزانة كتب، جمعها له علي بن يحيى المنجم، لم يُرَ أعظم منها كثرة وحسنًا، وكان يحضر داره فضحاء الأعراب، وعلماء البصرة والكوفة، وإذا خرج المتوكل في مجلسه لحاجة أخرج كتابًا من كتمه وقرأ فيه، ولم يكن ممن يُرجى فضله ويُخاف شرّه، وكان له نصيب من العلم و منزلة في الأدب، وألّف كتابًا في أنواع الأدب سمّاه البستان، أنظر: المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 71، والكُتبي، عيون التواريخ، ص 382-383.

"أغلب الناس عليه، وأشدّهم تقدّمًا عنده، ولم يكن ممّن يُرجى فضله أو يخاف مكروهه"⁽¹⁾، أمّا وزيره عبيد الله بن يحيى بن خاقان، فكان مسالمًا، يؤثّر تجنّب المؤامرات، والتنافس مع بقية الموظفين، وقد اتّهمه أحمد بن إسرائيل بتعليمهم الكذب⁽²⁾.

ج) السياسة الماليّة والإداريّة للمتوكّل:

1) إسرافه في البناء والتشييد:

من القصور التي بناها المتوكّل: الشّاه، والعروس، والشبذاز، والبديع، والغريب، والبرج الذي كلف بناءه مليون وسبعمائة ألف دينار⁽³⁾، وورد أنّه لم يكن هناك عصر أنفق فيه على البناء مثلما أنفق في أيامه، حيث أنفق على قصره: الهاروني، والجوسق⁽⁴⁾ الجعفري أكثر من مائة مليون درهم، وهذا رغم كثرة موظفي الدولة من الموالي، والجنود، والشاكرية، وعطائهم، ومستحقّاتهم الضّخمة في كلّ شهر من الجوائز، والهبات⁽⁵⁾.

كما أمر بحفر النهر المخترق لوسط مدينة الجعفرية بمليون وسبعمائة ألف دينار، ولم يكتمل بنائه، واختطّ العاقمة، والقوّد في الجعفرية، وبنى أكثرهم أماكن الإقامة، والمنازل، والأسواق، ولقد صرف الخليفة على القصر وحده خمسمائة وسبعين ألف دينار، وانتقل إليه في 10 محرّم 246هـ/860م، وفيه قُتل هو؛ ونديمه الفتح⁽⁶⁾، والرّاجح أنّه أراد أن يجعل هذه المنطقة العمرانيّة عاصمة جديدة، حيث حفر فيها عددًا كبيرًا من القنوات، وأنشأ أيضًا الكثير من المباني، والجوامع، والقصور⁽⁷⁾.

إضافة إلى ذلك يعاب على المتوكّل أنّه أفرط في بناء مباني لا فائدة منها، مثل: قصر البديع، والذي سرعان ما ملّ منه، وعاد إلى قصر الهاروني بسرّ من رأى - وكان محلّ إقامة المعتصم والواثق قبله - وفعل نفس

¹ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي يعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليّملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1980م، ص33.

² يعقوبي، مشاكلة الناس، ص33.

³ يعقوبي، تاريخ، ج2، ص455.

⁴ الجوسق: لفظ فارسي معرّب، كان يطلق على القصر، وبمعنى أدق أطلق على البروج العالّية التي كانوا يرصدون من خلالها حركة الأفلاك، أنظر: الخطيب، معجم، ص131.

⁵ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص100.

⁶ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1514.

⁷ صقر، مطلع، ص15.

الأمر في بنائه لقصور الهناء، والعروس، والشروان، والكامل، وبدد في بناء كل قصر من هذه القصور ما بين ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف دينار⁽¹⁾، ولكنه بلغ منتهى الإسراف حينما بنى قصر المرح (البرج)⁽²⁾. ولقد بلغت ميزانية بنائه مليون وسبعمائة ألف دينار، وأمر أن من يدخل عليه في هذا القصر لا يلبس إلا الديباج، والموشّى، وانتهى البناء في 239هـ/853م، وقال له وزيره يحيى بن خاقان: "لقد شوّقت الناس للجنة برؤيتهم لهذا القصر"⁽³⁾، بزعمه أن هذا يشوّق الناس إلى الأعمال الصالحة للدخول إلى الجنة، وأنّ الله سيثيبه على هذا البناء فسّر المتوكّل بهذا القول⁽⁴⁾، وكان من الأجدر بهذا الشخص أن ينهى مولاه عن الإسراف، والتبذير، والذي بلغ حدّ استخدام المحرّمين من الذهب والتمائيل، وإنفاق الأموال العظيمة في مالا فائدة فيه،

ومثل هذا الكلام يُظهر تملق الفتح بن خاقان، ويكشف معدنه، ويُظهر أيضًا قصور تفكير المتوكّل، ورعونته، وهو الذي بدد على بناء كل هذه القصور أكثر من 300 مليون درهم⁽⁵⁾.

ومالبت الخليفة أن مرض في قصر البرج المذكور، وألمّت به حمى حادّة لم ينم بسببها ثلاثة أيام، فغادر إلى الهاروني، وأيضًا مكث فيه مريضًا لستّة أشهر، ثم أمر أن يُهدم هذا قصر، وقرّر بناء قصر آخر على نهر دجلة في 245هـ/859م، وأن تُقطع به القطائع، وتُختطّ به الخطط لأبنائه، وقوّاده، وأجناده⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1508-1509.

⁽²⁾ الكُتبي، عيون التواريخ، ص 380، ووضع في هذا القصر صورًا من الذهب، ومن الفضة، وبركة عظيمة بلّطها الصنّاع بصفائح فضّة، أو صفائح ذهب، ووضع فيها شجرة ذهب عليها صورة كلّ نوع من الطيور، وهي أيضًا مكلّلة بالجواهر، وسمّاها "شجرة طوبى"، وأنجز الصنّاع في قصر شجرة طوبى سيرير ذهب عليه صورة أسدين من الذهب، والدرج أيضًا كان من الذهب، وعليه صور اللّيوث، والتسور - زعموا أنّه على صفة كرسي سليمان عليه السلام -، ولبسوا الحيطان كلّها من داخل القصر، وخارجه، وسرادقائه بالزّاج المذهب، وقيل أنّ السيرير الذهبي تحمله صوّر إنسان، وأسد، وثور، ونسر، وكلّها من ذهب مرصّع بالجواهر، أنظر: ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1511-1512، والكُتبي، عيون التواريخ، ص 380.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1511-1512، و الكُتبي، عيون التواريخ، ص 380-381.

⁽⁴⁾ الكُتبي، عيون التواريخ، ص 381.

⁽⁵⁾ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 175-176، وأحدث المتوكّل في أيامه بناء لم يكن معروفًا من قبل، وهو المعروف بالحيري، والكمين، والأروقة، وذلك أنّ بعض سُمّاره حدّثه في بعض الليالي أنّ بعض ملوك الحيرة أحدث بنياً على هيئة الحرب كي لا ينسى ذكرها، فكان الرواق فيه مجاز الملوك وهو الصدر، والكمّان ميمنة وميسرة، ويكون في البيتين اللذين هما الكمّان من يقرب منه من خواصه، وفي اليمين منهما خزانة الكسوة، وفي الشمال ما احتيج إليه من شراب، والرواق قد عمّ فضاؤه الصدر والكمين والأبواب الثلاثة على الرواق، فسُمّيَ البنيان إلى هذا الوقت بالحيري أو الكميني، وأتبعه الناس في ذلك وإشتهر بنسبته للمتوكّل، أنظر: المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 72.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1513.

وكان المتوكل يهدفه من خلال بنائه للجعفرية مراعاة الجانب الأمني بجعل الشوارع، والأبواب واسعة وكبيرة لتسهيل حركة الفرسان والعساكر، والنقل النهري لحماية نفسه وأهله من الأتراك، ومنذ أول محرّم إلى الثالث من شوال 247هـ/861م كانت الجعفرية عاصمة فعلية لدولة المتوكل إلى ليلة إغتياله⁽¹⁾.

(2) البذخ والتترف في حياة المتوكل:

لقد أورد المسعودي كثيرًا من القصص حول المتوكل تُظهر إسرافه في تبديد الأموال بسبب الضحك والهزل واللعب، ومنها قصصه مع الشاعر البحراني⁽²⁾، وأبي عنبس الصيمري، والبصري في مجلسه، والتي دفع فيها ثلاثين ألف درهم⁽³⁾، وكان هذا أهم ما أخذ عليه إذ أنه كان أول خليفة عباسي يجهر باللعب والهزل، ممّا تحاكى الناس عنه، وهو أول من أحدث ذلك، فاتّبعه خواصه ورعيته، ولم يكن في وزرائه، أو كباركتابه، وقوّاده من يتعقّف عن حفلات المجون والطرب⁽⁴⁾.

وكان المتوكل أول من جاهر بالإنهماك في الشّهوات من الخلفاء العباسيين، وكان جلسائه يستخفون بحضرته، وكان يُهاترهم، ويُفاخر الرؤساء بذلك، "هو مع ذلك من قلوب الناس محبّب، وإليهم مقرب، إذ أمات ما أحياء الواثق من إظهار الإعتزال، وإقامة سوق الجدل"⁽⁵⁾، وأظهر العبث مع ندمائه، وأطلق في مجالسه الهزل، والمضاحك وأشياء أخرى ذاعت في الناس، وإستعملوها وتنافسوا فيها، ولم يكن المتوكل ممّن يوصف "بأفضال أو بجدود"⁽⁶⁾، ومن بين قصص الإسراف عنه أنه أمر بملء قدر بألفي درهم، ومعهم دُرّة لطبخ، وبحّارة في نهر دجلة بعد أن إشتهى طعامهم، وإستطيبه بعد أكله له مع حاشيته⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ حسام السامرائي، ظاهرة إستبدال العاصمة في التاريخ الإداري العباسي، مقال منشور في مجلّة حوليات آداب عين شمس، المجلد (36)، أبريل - يونيو، 2008م، ص 110-111.

⁽²⁾ البحراني: هو أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى بن عبيد بن شمالال البحراني الطائي (206-284هـ/821-897م)، أديب، وشاعر، ولد بمنبج من أعمال حلب، ونشأ بها، ثمّ رحل إلى العراق، فمدح جعفر المتوكل على الله، وخلقًا من الأكابر والرؤساء، وأقام ببغداد طويلاً ثمّ عاد إلى منبج وتوفّي بها، أنظر: كحالة، معجم المؤلفين، ج 4، ص 77.

⁽³⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 75-76.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 4، ص 71.

⁽⁵⁾ الحصري، زهرة الآداب، ص 158.

⁽⁶⁾ اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليّملؤرد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1980م، ص 33.

⁽⁷⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 81-82.

ولقد كان الخلفاء العباسيون التسعة الأوائل يعيشون حياتهم الخاصة بما فيها من لهو أو لعب بعيداً عن عيون رعاياهم فلم يعلموا عنها شيئاً وقتها، وكانوا غالباً ما يظهرون بمظهر الورع، والتقوى، والتدين باعتبارهم ورثة الرسول عليه الصلاة والسلام في الحكم، ناهيك عن إنتسابهم للبيت الهاشمي، وخاصة أن أعدائهم العلويين كانوا على جانب كبير من العلم والورع، وإمتد هذا السلوك إلى رجال دولتهم فاشتهروا بالوقار والجد، ولقد إستنكر السيوطي مبالغات الفقهاء في إمتداح المتوكل لأنه أحيا السنة، وأيضاً صورته المسعودي في مروج الذهب "سكيراً عريداً"⁽¹⁾،

ويمكن القول أن المسعودي الشيعي ربما تحامل على المتوكل عدو العلويين⁽²⁾، ولكن أظهرت كثير من الوقائع أن المتوكل كان مدمناً خمر مجاهر بذلك في مجالسه الخاصة، وأمام ضيوفه⁽³⁾.

3) الإصلاحات المالية و الإدارية:

إستهدف المتوكل تدعيم نفوذه من خلال جمع الأموال لوقت الحاجة فأمام التفتقات الضخمة تشدد في جمع الضرائب من جزية، وخراج، وغيرها، ولكنه خفف عن الفلاحين، وأخر موعد إفتتاح الخراج⁽⁴⁾ حتى يُسدّدوا ضرائبهم⁽⁵⁾، وأقطع أبنائه - وعددهم خمسون ذكراً وخمسة وخمسون أنثى - إقطاعات تراوحت

⁽¹⁾ صقر، مطلع، ص44.

⁽²⁾ لقد أثار المتوكل العاقبة في هدمه لضريح الحسين بن علي بهدف إغاضة العلويين، وكان مشهوراً ببغضه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فكتب أهل بغداد شتائم له على الحيطان، وهجاه شعراء كيعقوب بن السكيت، ودعبل الخزاعي، أنظر: الكُتبي، عيون التواريخ، ص240.

⁽³⁾ ابن الساعي، مختصر، ص61.

⁽⁴⁾ إعتد المتوكل في تقويم السنة الفلاحية على سنوات الروم وشهور الفرس فتكسب في كل أربع سنين بيوم، وسبب ذلك أن المتوكل رأى في إحدى رحلات صيده أن المحاصيل الزراعية لم تنضج بعد وأن موسم الحصاد لم ينطلق ومع ذلك إستأذنه وزيره عبيد الله بن يحيى في فتح الخراج، ولم تحزى عن مصدر أموال الخراج التي يدفعها الرعية عرف بأنهم يقترضون الأموال أو يغادرون الأرياف هرباً من ظلم الجباة فضلاً عن السخط العام حول هذا الإجراء المأخوذ من النظام الفارسي لجباية ضرائب المحاصيل الفلاحية أيام النيروز وذلك أيام إحتلالهم للعراق، وحافظت عليه السلطة الإسلامية بعدهم، والحقيقة أن الفرس كانوا يطلقون حملة جمع ضرائب الأرض بعد فترة الحصاد ونضج المحاصيل وهي فترة النيروز، ولكن الإعتقاد على التقويم الهجري أدى إلى أن يسبق النيروز أوائل فصل الصيف والفرس كانوا يعالجون الخلل في تقويمهم، وطلبوا من الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أن يقدم النيروز شهراً فرفض، كما رفض يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد تأخيرته بشهرين كيلا يُتهم من أعدائه بإحياء التقاليد المجوسية، وبقي الأمر على حاله إلى عهد المتوكل، وكان الإجراء الذي اتخذه حول مسألة خطيرة تتعلق بميزانية الدولة والإستقرار الإجتماعي هو استدعاء إبراهيم بن العباس الصولي من أجل التعديل الحسابي للسنة الخراجية وجعله ثابتة، وتم في نهاية الأمر تحديد تاريخ ثابت للنوروز وهو السابع عشر من شهر جوان، وتم إرسال تعليمات إلى عمال وولاة الدولة في الأقاليم بتنفيذ هذه التعديلات في محرم من سنة 243هـ/857م، وهو ما إتبعه المتوكل وتشدد في تنفيذه أحياناً، أنظر: أبوالريحان البيروني، الآثار الخاليتية عن القرون الباقية، طبعة حجرية، لايبزيغ، 1878م، ص31-32، وصقر، مطلع، ص13.

⁽⁵⁾ صقر، مطلع، ص15.

غلّتها ما بين مئة وخمسين ألف درهم وثلاثين ألف درهم في السنة، وأوعز إلى سلمة بن سعيد الأنصاري بالتأني في تلك الإقطاعات، وإنشاء ديوان خاص بها، وبنى مدينة الجعفرية (المتوكلية)، وعمّرها وأقام فيها، وأقطع قواده، وأصحابه القطائع فيها كما سيق ذكره⁽¹⁾.

كما نقل العاصمة إلى دمشق هرباً من التسلط العسكري التركي، وكان ينعلم فيها نفوذ الأتراك والفرس، وأيضاً لإعادة العرب إلى شؤون الحكم في الدولة، ولكنّ نقل الخلافة إلى دمشق لم يحقق أية نتيجة عملية، وخصوصاً أنه أشاع أنّ إنتقاله إلى دمشق كان لأسباب صحّية، ونقل إليها كلّ المصالح الحكومية، ولكنه لم يمكث إلاّ فيها إلاّ شهرين وعشرة أيام، وعاد إلى سامراء، وكان السبب الحقيقي لعودته هو شغب الجند،

وضغطهم، بعدما ساوموه في ذلك متحجّجين بتأخر عطائهم، وكان مكوّنه في دمشق في ما بين ماي وجوان-أي فصلي الربيع والصيف- وهو من أفضل فتراتها المناخية، وبذلك سقطت فرضية سوء الأحوال الجوية فيها كدافع للعودة إلى سامراء⁽²⁾.

وما يُحسب للمتوكّل أنه عين أشخاصاً مقتدرين لتولي الشؤون الإدارية، وبخاصة في ما يتعلّق بالضرائب حينما عمل على الحدّ من هيمنة الطاهريين على إقليم فارس منذ عهد المأمون، ومع ذلك نجدهم قد وافقوا على إجراءاته الجديدة، مع احتفاظهم بقوّاتهم العسكرية الخاصة، وحافظوا على إستقرار هذا الإقليم، وولائه⁽³⁾.

ولقد جاء المتوكّل إلى الحكم وفي برنامجه القضاء على سيطرة الأتراك، والتخلّص من طغيانهم، وإستبدادهم، فلجأ إلى إكتساب دعم شعبي من خلال التقرّب من الفقهاء، والمحدّثين السنّة، والإستقواء بتأثيرهم، وهو ما يفسّر ما يسمّى بالإنقلاب السنّي الذي أخذ صورة التصحيح على مستوى العقيدة، ويفسّر أيضاً تقرّب المتوكّل من العامة -وبخاصة أهل السنّة- من خلال اللين، والبذل، والعطف، والتساهل لاكتساب تأييد شعبي ضدّ الأتراك لتصبح السلطة الدّينية ركيزة تحمي الخلافة تضاهي القوّة العسكرية في تأثيرها⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص334، وكاتب، الخراج، ص330.

⁽²⁾ مهدي حسين، الخليفة المتوكّل، ص100-103.

⁽³⁾ الجبر، الحياة، ص79.

⁽⁴⁾ العابد، علاقة، ص18-19.

وفي عهد المتوكل توقّف البجّة في مصر عن مقاسمة المسلمين في ما يستخرجونه في أرضهم من معادن وعلى رأسها الذهب، وقتلوا عمّال المناجم من المسلمين، وسلبوا نساءهم، وأولادهم، وذكروا أنّ المعادن في أراضيهم خالصة لهم، ولن يسمحوا للمسلمين بدخول بلادهم، ففقدت الدولة العباسية خمس إيرادات المناجم، وبخاصّة الذهب⁽¹⁾.

د) المصادر ونكبة الموظفين في عهد المتوكل:

—مصادرة ونكبة الوزير محمد بن عبد الملك الزيّات:

من أشهر المصادرات التي قام بها المتوكل تلك المتعلقة بالوزير ابن الزيّات، وذلك في يوم الأربعاء السابع من صفر 232هـ/847م⁽²⁾،

بعد أن إستوزره أربعين يومًا فقط⁽³⁾، فلقد لاحظ الخليفة أنّ هذا الوزير تمتّع بصلاحيّات واسعة في عهد سلفه الواثق، وعدّب الكثير من الرعيّة، وإستبدّ بالسلطة⁽⁴⁾، وعُرف أيّام وزارته للمعتصم، ثمّ للواثق باستخدامه لأداة تعذيب رهيبه للمُصادرين (بفتح الدال)، والمغضوب عليهم، هيّ تنّور الحديد الذي يحتوي بجوفه على مسامير ضخمة، وحادة⁽⁵⁾، كالإبرة⁽⁶⁾، أطرافها إلى الدّاخل تمنع من فيه من الحركة أو الجلوس⁽⁷⁾، وقيل: "...إنّه ما عدّب بذلك التّنور أحد قبله ولا بعده"⁽⁸⁾.

وكان يُعدّب به المُصادرين، ورؤساء الدّواوين المظلومين، فكّلما تحرّك واحد منهم داخله من شدّة الحرارة تدخل المسامير في جسده، فينتج عن ذلك ألم فظيع، وإذا طلب أحدهم من ابن الزيّات الرّحمة يجيبه: "إنّ الرّحمة خور في الطّبيعة"⁽⁹⁾، ولقد وصفه اليعقوبي⁽¹⁰⁾ بأنّه: "...رجل شديد القسوة، قليل الرّحمة، جبّاهًا

⁽¹⁾ أبو علي أحمد بن محمّد بن يعقوب مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، الجزء الرابع، ص127.

⁽²⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص161.

⁽³⁾ المسعودي، التنبيه، ص362.

⁽⁴⁾ صقر، مطلع، ص15.

⁽⁵⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص72-73، والكتبي، عيون التواريخ، ص222، والياضي، امرأة، ج2، ص334.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1496.

⁽⁷⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص223، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1496، والكتبي، عيون التواريخ، ص222.

⁽⁸⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1496.

⁽⁹⁾ الياضي، امرأة الجنان، ج2، ص334، والكتبي، عيون التواريخ، ص222.

⁽¹⁰⁾ تاريخ اليعقوبي، ج2، ص447.

للناس، كثير الإستهفاف بهم، لا يُعرف له إحسان إلى أحد ولا معروف عنده، وكان يقول الحياء خنث، والرّحمة ضعف، والسّخاء حمق...".

كان المتوكّل على علم أنّ وزير أخيه الرّاحل ليس بمطلق الولاء له لأنّه كثيرًا ما حرّض الوائق ضدّه⁽¹⁾، ولقد أرسل مرّة إلى الوائق يذكره أنّ أخاه أتابه في زيّ المختّين بشعر في قفاه ليطلب التوسّط في إسترضائه، فأحضر إلى الوائق، وصنّف بمجلسه، وحلق شعره بطريقة مهينة، فكان أول ما فكّر فيه المتوكّل بعد أن بويع بالخلافة؛ كان الإنتقام من ابن الزيّات⁽²⁾، ولخوفه من الإنتقام منه نجده إقترح أن يكون محمّد بن الوائق -رغم صغر سنّه- خليفة⁽³⁾، وجمع له أنصارًا، وموالين، والمتوكّل يترقّب بجانب دار الخلافة، ولكن في نهاية المطاف لم يتم الأمر إلّا له برغم أنف ابن الزيّات، ولهذا أمر بالقبض عليه⁽⁴⁾، ردًّا على ما لقيّه من الإحتقار، وسوء المعاملة من طرفه أيّام الوائق⁽⁵⁾، وشاركه في ذلك عمر بن فرج الرّحجي، ومحمّد بن العلاء الخادم، وبالمقابل كان المتوكّل قد نال وقتها تعاطفًا من أبي الوزير، وقاضي القضاة محمد بن أبي دؤاد⁽⁶⁾.

وما لبث المتوكّل أن أرسل إيتاخ إلى محمّد بن عبد الملك الزيّات يطلبه فظنّها دعوة إلى جلسة فتماطل إلى أن فرغ من غدائه، وسار إلى الخليفة في موكبه، فاخطفه إيتاخ، وطرد غلمانه الذين إعتقدوا أنّ مولاهم سيمكث عند القائد التركي ليشرى النّبيذ، ثمّ هاجمت العساكر دار ابن الزيّات في سامراء، وأخذوا كلّ ما فيها من متاع، ودواب، وجواري، وغلمان، وأموال، وآليّ، وجواهر، وحواصل، وآثاث، ودفعوا المصادر إلى قصر الهاروني، ثمّ توجّه راشد المغربي إلى بغداد لمصادرة ما تبقي من أموال، وخدم لابن الزيّات، وأحضره راشد المغربي إلى بغداد لأخذ ماله بها، وقبض على غلامه وقهرمانته "رُوح"؛ وهو الذي كان يسيّر أعماله التجاريّة، وإعتقل مجموعة من أقاربه، وأخذ منهم حمولة بغل من الأموال، وصادر ما وجده في بيوت بإسمه فيها أنواع التّجارة المختلفة من الحنطة، والدّقيق، والحبوب، والزّيّ، والزّيّب، والتّين، والثّوم... إلخ⁽⁷⁾، وكلّ هذا بأوامر المتوكّل، والذي كلّف أبا الوزير بمصادرة حواصل ابن الزيّات، وضيّاعه، وضيّاع أقاربه أينما

⁽¹⁾ الكتبي، عيون التواريخ، ص210، ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص333.

⁽²⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص109.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص333.

⁽⁴⁾ الكتبي، عيون التواريخ، ص211.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص156-157، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1496.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص156-157.

⁽⁷⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص160-161، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص334.

كانت، وحملت كل منقولاته في سامراء إلى خزائن مسرور، وأجبر ابن الزيات على كتابة توكيل يبيع منقولاته⁽¹⁾.

وبقي ابن الزيات معدبًا في تنوره أربعين يومًا إلى أن مات، فقتله المتوكل بنفس عقابه لأحمد بن نصر الخزاعي⁽²⁾، ويقال أن المتوكل سأله عن سبب إعدام الواثق لأحمد بن نصر الخزاعي، فأجابه بأن الواثق قتله بحد الردة، وأن الله يحرقه بالنار إن كان مخطئًا، فأحرقه المتوكل بالنار⁽³⁾، فكان عقاب المتوكل لوزيره مزيجًا من الانتقام، والترهيب، وفي نفس الوقت فيه تحسين لمكانة الخليفة الجديد لدى الرأي العام في بغداد، وسامراء، ومختلف أنحاء الدولة ممن عرفوا قسوة وزير المعتصم والواثق السابق، فالمتوكل أمر بتعذيبه، وتجويعه، ومنع عنه النوم كنوع من التعذيب، حيث: "... جعلوا يساهرونه؛ كلما أراد الرقاد نُخس بالحديد، ثم وُضع بعد ذلك كُله في تنور من خشب فيه مسامير قائمة في أسفله؛ فأقيم عليها"⁽⁴⁾، فعذب بالحرمان من النوم لفترة طويلة⁽⁵⁾.

وكان ابن الزيات يقول: "الرحمة ضعف في البنية، ما رحمت شيئًا قط"، وكان يُدَمُّ بهذا ويعبّر به، ولما وُضع في التنور طلب الرحمة فقبل له: "أنت حكمت على نفسك بقلّة الرحمة"⁽⁶⁾، وأمر الخليفة بتقييده بخمسة عشر

رطلًا من الحديد، فقال: "يا أمير المؤمنين إرحمني"، فردّ عليه: "الرحمة خور في الطّبيعة"⁽⁷⁾.

ومع هذا إختلف في طريقة قتله، فمنهم القائل بأنه بُطِحَ ثمَّ ضُربَ على بطنه خمسين مفرعة، ثمَّ قُلب، وضُرب مثلها على موضع الجلوس، فمات تحت الضرب، ومعدّيه لا يعلمون، ومنهم القائل بأنه مات دون ضرب لأنه ما أكل في حبسه الطويل إلا رغيًا واحدًا⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 158-159، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 333.

⁽²⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج 2، ص 334.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 334.

⁽⁴⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج 2، ص 334.

⁽⁵⁾ ابن وادان، تاريخ العباسيين، ص 573.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1497.

⁽⁷⁾ الكتبي، عيون التواريخ، ص 222.

⁽⁸⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 159.

ويذكر الطبري⁽¹⁾ رواية مبارك المغربي حول ما قاله ابن الزيات في تعذيبه أنه كَرَّرَ مرارًا لومه لنفسه، قائلاً: "...يا محمد بن عبد الملك، لم يُفنعك النعمة، والدواب الفُرَّه، والدَّار التَّطيفة، والكسوة الفاخرة، وأنت في عاقبة حتى طلبت الوزارة؛ دُق ما عملت بنفسك".

وكانت وفاته في إحدى عشر ربيع الأول 232هـ/847م، وبلغت قيمة ما وجد له من الحواصل ما يقارب تسعون مليون من الدراهم⁽²⁾، وتتبع أعوان المتوكل أمواله، ومن بينها ودائع مائة عند صديقه والي الأهواز إبراهيم بن العباس، فأرسل المتوكل أبا الجهم أحمد بن يوسف فاسترجع منها مليون، وخمسمائة ألف درهم⁽³⁾.

ويبدو أن المتوكل خطط جيداً للحد من نفوذ شخصية مؤثرة في دوايب السلطنة، وما عزز ذلك أن محمد بن عبد الملك الزيات لم يكن تركياً، ولا محبوباً من طرف العامة أو الخاصة... فلما نُكِب لم يُر إلا شامت به وفرح بنكبه⁽⁴⁾، وذكر الطبري⁽⁵⁾ أنه حينما مات سُلم إلى ابنه سليمان وعبيد الله - بعد أن أطلقا من الحبس - ورمي جثمانه على باب من خشب في ملابسه الرثة، والمتسخة التي حُبس فيها، فقالوا: "الحمد لله الذي أراحنا من هذا الفاسق"، فغسلناه على الباب الخشبي وحفرا له حفرة غير عميقة ثم دفناه، فنبشته الكلاب ليلاً، وأكلت لحمه.

وكان الأديب الجاحظ ملازماً لابن الزيات، وكان قد أقطعه أرضاً واسعة سميت بالجاحظية، ولما قبض على الوزير، هرب الجاحظ، ولما قبضوا عليه قيل له: "لم هربت؟"، قال: "خفت أن أكون ثاني اثنين إذ هما في التنور"، يلمح بذلك إلى ما حدث لصديقه المنكوب⁽⁶⁾.

ومن الضروري هنا الإنباه إلى رواية مهمة أوردها مؤرخ متأخر وهو ابن تغري بردي، والذي روى أن والد محمد عبد الملك ابن الزيات كان من موالى الحسن بن سهل وزير المأمون، الفارسي الأصل، وهو ما يُظهر أنه من

¹ تاريخ السير والملوك، ج9، ص160.

² الطبري، تاريخ، ج9، ص161، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص334.

³ الطبري، تاريخ، ج9، ص160.

⁴ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص447.

⁵ تاريخ الرُّسل والملوك، ج9، ص160.

⁶ رفعت العزي، الجاحظ وآراؤه الإقتصادية في ضوء كتابه التبصر بالتجارة، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير آداب في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط عبد الرزاق حسين، جمادى الأولى 1435هـ/ماي 2014م، ص21.

الأرجح أن نكبة ابن الزيّات كانت بداية مرحلة القطيعة مع أنصار المأمون من المعتزلة، وغيرهم من أصحاب النزعة الفارسيّة في البلاط العباسي⁽¹⁾.

وبعد أن نكّب المتوكّل الوزير محمّد بن عبد الملك الزيّات عين أحد كتّابه المُسمّى أبي الوزير لتصرف شؤون الوزارة، دون أن يُصبغ عليه صفة الوزير ثمّ عزله بعد مدّة، ونكبه، وصادره بمائتي ألف دينار⁽²⁾، وإستوزر بعده محمد بن الفضل الجرجرائي⁽³⁾، والذي كان ظريفًا حسن الأدب، مولعًا بالغناء، وهي صفات إستحسنها الخليفة فمكث هذا الوزير في منصبه مدّة معتبرة، ثمّ كثر الواشون به، فعزله المتوكّل، وأراد تشييب الوزارة، فافتُرح عليه عبّيد الله بن يحيى بن خاقان⁽⁴⁾، وهو من أهالي مرو، وكان أبوه يحيى بن خاقان لا يزال حيًّا⁽⁵⁾، وكانت له عيوب إلاّ أنّه كان كريمًا، متعقّفًا، حسن الأخلاق، ذو ذكاء، وفطنة، كفاءة في الخط، والحساب، والإستيفاء⁽⁶⁾.

-مصادرة ونكبة عمر بن فرج الرّخجي:

إستمرّ المتوكّل في مصادرة أموال عناصر الجهاز الإداري لدولته، فأخذ أموال كبيرة من مجموعة من الكتاب والعمال⁽⁷⁾، ثمّ إستهدف موظّفًا آخر من كبار الموظفين في الإدارة العباسيّة؛ وهو عمر بن فرج الرّخجي

-الذي كان من كبار الكتاب- فصادره في 233هـ/848م⁽⁸⁾.

وكان الرّخجي عاملاً على الأهواز فإشتكاه أهلها، وكانت له أملاك كثيرة في هذه الولاية؛ منها بستان معروف بالترّج في وسط البلد، وسُمّي لاحقًا بالبستان الصّغير، وحدث أن إبتّته مرّة أعيان الأهواز حينما

¹ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص327.

² ابن الطقطقا، الفخري، ص237.

³ المسعودي، التنبيه، ص362، وابن الطقطقا، الفخري، ص237.

⁴ ابن الطقطقا، الفخري، ص238.

⁵ المسعودي، التنبيه، ص362.

⁶ ابن الطقطقا، الفخري، ص238.

⁷ ابن كثير، البداية والبداية، ج14، ص335.

⁸ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص84.

جاءوا للشكوى للخليفة، فخيّب ظنّهم، فهدّوه بالشهادة جميعهم ضدّه فينكبه الخليفة، وذلك من خلال كشف ما قام به من تجاوزات ماليّة أيّام تولّيه خراج الولاية، وإسقاطه لمليون دينار من مستحقات الخلافة كخراج على أملاكه، إضافة إلى تسترّه عن ستين جريب قيمتها ستون ألف دينار - وهو البستان المُشار إليه آنفًا - وصارحه في هذا أبا القاسم كبير أعيان الأهواز بقوله: "...وأواجهك بالسّعاية، والوقية، بحضرة المتوكّل، وأدع ما قدّمت له، حتّى إذا وقعت في النكبة والمطالبة، رهني الوزراء أولًا، وكلّ من يعلم أنّني سبب نكبتك، من العمّال، وأصحاب الدّواوين، وصاروا أعاونًا لي، وشهودًا، فأبلغ بذلك محبّتي، وأرجع إلى منزلي سالمًا، وأنت منكوب..."، ففرضوا منه كلّ حوائجهم⁽¹⁾، ثمّ أصبح لاحقًا عاملًا على مصر⁽²⁾.

لقد إنكشفت عمليات إختلاس عمر بن فرج الرّخجي بحيلة من حيّل القاضي محمّد بن منصور، فأشهد عليه الحضور في مجلسه بأنّه إعترف هازنًا به بأنّ المتوكّل لم يحاسبه على أربعة آلاف دينار أخذها - وكان هذا القاضي قد حكم عليه بإعادة هذا المال للمسلمين - والحقيقة أنّ الخليفة لم يكن يعلم بذلك؛ فكتبه القاضي دون ملاحظة حول الأمر، وحاول الوزير مساعدة الرّخجي لعلاقة ودّ بينهما فلم يفلح⁽³⁾، ثمّ أرسل الخليفة في 233هـ/848م يأمر بمصادرة أموال الرّخجي في الأهواز على ضخامتها، ثمّ بيعها، وصبّ عائداها في خزانة المسلمين، وأصبحت أملاكه تعرف لدى عمّة الأهواز بالرّخجيات، أمّا صاحبها فحُمّل إلى التعذيب بسامراء⁽⁴⁾.

وأورد المسعودي⁽⁵⁾ أنّ أعوان المتوكّل أخذوا منه أموال، وجواهر بقيمة مائة وعشرون ألف دينار، وأخذ من أخيه ما قيمته مائة وخمسين ألف دينار، ثمّ صولح على واحد وعشرون مليون درهم على أن تُردّ إليه ضياعه، ثمّ وُكّل به إسحاق بن إبراهيم بن مُصعب فحبسه في داره، وإستولى على ديّاره، وأمواله، وأرسل نجاح بن سلّمة إلى منزله فلم يجد فيه إلّا خمسة عشر ألف درهم، وقبض منصور سمانّة على جواريه، ثمّ قيّده بثلاثين رطل من السلاسل والحديد، وأمر بإحضار مولاه نصر فصدّرت معه أموال الرّخجي في بغداد،

⁽¹⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص18-19.

⁽²⁾اليقوبي، تاريخ، ج2، ص448.

⁽³⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص13-15.

⁽⁴⁾اليقوبي، تاريخ، ج2، ص448، والتنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص17.

⁽⁵⁾المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص84.

وكانت قيمتها ثلاثين ألف دينار، وحمل نصر من أمواله الخاصة أربعة عشر ألف دينار، كما تتبّع أعوان الخليفة بقيّة ودائع في الأهواز فكانت أربعين ألف دينار⁽¹⁾.

ثمّ صادره الخليفة مرّة أخرى، وأمر أن يُصْفَع في كلّ يوم فبلغت الصّفَعات ستّة آلاف، ثمّ أُجبر على ارتداء جبّة صوف، ثمّ أعفِي من ذلك، ثمّ سخط عليه المتوكّل مرّة أخرى، وسجنه في بغداد إلى وفاته⁽²⁾، وذكر اليعقوبي⁽³⁾ أنّ المتوكّل سجن الرّحجي في بغداد، ومحمّد بسّر من رأى لمدّة سنتين.

-مصادرة المتوكّل لإيتاخ الخزري كبير موظفي الخلافة:

لما تولّى المتوكّل الخلافة كان إيتاخ يتحكّم في شؤون الدّولة، فهو المسؤول الأوّل عن الجيش بفرقه: المغاربة، والأتراك، والموالي، وكان مسؤولاً على البريد، والحجّابة، ودار الخلافة، وذلك للثقة التامة التي وضعها فيه الوثائق، وقبله المعتصم الذي إنبهر بشجاعته، وبأسه فاشتراه من مولاه في سنة 199هـ/814م- وكان في الأصل طبّاخاً- فأسند إليه، ومن بعده الوثائق- كثيراً من المهام العسكريّة، والإداريّة كتموين سامراء رفقة إسحاق بن إبراهيم، إضافة إلى قتل وإعتقال عدد من الشخصيات الهامة، كأبناء المأمون، والغلام سُنْدَس، وصالح بن عجيف بن عنبسة وغيرهم⁽⁴⁾.

كان المتوكّل يُدرك أنّ نفوذ إيتاخ المتزايد هو سبب إضعاف الدّولة، وأنّ القضاء عليه سيكون ضربة قاصمة لنفوذ العنصر التركي، ويروى أنّ هذا الأمير التركي شرب ليلة مع المتوكّل، فعربد عليه، وقال له كلاماً أخافه، ثمّ إفترقا على كره، وحقد عظيمين⁽⁵⁾، ثمّ خطّط المتوكّل بهدوء، وحذر، فُدس له بعضاً من أتباعه ليحسّنوا له أداء فريضة الحج⁽⁶⁾، وأذن له الخليفة، وجعله أميراً على كلّ بلدة يدخلها -إلا مكة- لأنّ أميرها كان محمّد بن داود بن عيسى بن موسى، ثمّ خلّع عليه، وركب جميع القوادم معه، ورافقه إلى الحجاز عدد كبير من أتباعه، وآخرين من الشّاكرية، والقوادم، والغلمان، ثمّ أسند المتوكّل الحجّابة إلى وصيف-وهو تركي أيضاً- في الثامن عشر من شهر ذي القعدة 234هـ/848م⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص161.

⁽²⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص84.

⁽³⁾ تاريخ اليعقوبي، ج2، ص448.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص167.

⁽⁵⁾ الكُتبي، عيون التواريخ، ص237.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص167، والكُتبي، عيون التواريخ، ص237.

⁽⁷⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص167.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وبعد أن عاد إيتاخ من الحجّ أوقع به المتوكل، ونجح في إعتقاله ببغداد، وقتله عطشاً⁽¹⁾، بعد ثمانين يوماً من حبسه، وأحضر أمير بغداد إسحاق بن إبراهيم الفضاة، والعدول، وأشهدهم أنّ إيتاخ مات حتف أنفه⁽²⁾، ثمّ أسرع المتوكل في إعتقال إيتاخ: مظفر، ومنصور- وبقية في السجن إلى أن أطلق سراحهما المنتصر حينما آلت إليه الخلافة- ثمّ إستصفي كلّ أمواله، وكانت مقدّرة بمليون دينار⁽³⁾، كما صادر وسجن كاتبه والقيّم على أرزاقه فدامة بن زيد بعد مقتله، وكان أحد نصارى بغداد في 235هـ/ 849م⁽⁴⁾.

عمل المتوكل بعد مقتل إيتاخ على إيجاد توازن بين العنصر التركي، والعناصر الأخرى في تولّي الوظائف الكبرى، فعين عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم على بغداد ومعاون السواد، وإستقدم محمّد بن عبد الله بن طاهر في 22 ربيع الآخر 237هـ/ 851م من خراسان، وأسند إليه أعمال الشرطة، والجزية، وأعمال السواد، وأعمال الخليفة ببغداد⁽⁵⁾، وعين أحمد بن محمّد بن المدبر على سبعة دواوين دفعة واحدة بقصد التقشّف، وهذه الدواوين هي: الخراج، والضّياع، والنفقات الخاصّة، والنفقات العامّة، الصدقات، الجيش، وديوان الموالي والغلمان والشاكرية، فوفّر أموالاً كثيرة⁽⁶⁾.

وتسبّب مقتل إيتاخ في إعتزال القائد العسكري المحنّك بغا الكبير، وفقدانه الثقة في الدولة، واستعفى من الجيش، ومكث في بيته، وترك شؤون الحكم لوصيف⁽⁷⁾، وخشي المتوكل من أن يفتك به بعد أن تعاضم نفوذه بين الأتراك، فأمر سرّاً بمصادرة ضياعه بأصبهان، والجبل، وإقطاعها للفتح بن خاقان⁽⁸⁾.

-مصادرة ونكبة القاضي محمّد بن أبي دؤاد:

عين المتوكل في سنة 237هـ/ 851م أبا محمّد يحيى بن أكنم الصّيفي قاضياً للفضاة، وأرسله إلى سر من رأى، وعزل محمد بن أبي دؤاد، وولده أبي الوليد محمّد، وكان على القضاء، وأخذ من الإبن مائة وعشرين ألف دينار، ومجوهرات بقيمة أربعين ألف دينار، وأحضرهما إلى بغداد، وكان إبن أبي دؤاد قد فُلج بعد موت

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 170، والكُتبي، عيون التواريخ، ص 237.

⁽²⁾ والكُتبي، عيون التواريخ، ص 237.

⁽³⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 170، والدّهبي، دؤل، ج 1، ص 204، والكُتبي، عيون التواريخ، ص 237.

⁽⁴⁾ شيخو، الوزراء، ص 210.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 188.

⁽⁶⁾ اليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 452.

⁽⁷⁾ كتابجي، الترك، ص 155.

⁽⁸⁾ نفسه، ص 155.

عدوه ابن الزيات بسبعة وأربعين يوماً، وذلك في سنة 233هـ/847م، وكان من كبار المعتزلة⁽¹⁾، وأيضاً رئيساً لديوان المظالم⁽²⁾، وفي ربيع الأول 237هـ/851م صادر المتوكل جميع أمواله وذخائره، وأمر بالاحتياط على ضياعه، وولّى مكانه يحيى بن أكتّم في منصب رئيس ديوان المظالم⁽³⁾، وقدّر ما صودر منه بستّة عشر مليون درهم⁽⁴⁾.

ثمّ صادر الخليفة ابنه أبا الوليد- وكان على رأس القضاء- فاستخلص منه مائة وعشرين ألف دينار⁽⁵⁾، ومجوهرات بقيمة أربعين ألف دينار، ونفّي إلى بغداد⁽⁶⁾، وقيل أنّ المجوهرات كانت بقيمة مائة ألف دينار، ثمّ صولح على ستّة عشر مليون درهم⁽⁷⁾، وكان قد عينه على رأس القضاء مكان والده ابن أبي دؤاد بعد أن فُلع في أوّل حكمه⁽⁸⁾، وحُبس يوم السبت لثلاث خلّون من شهر ربيع الأول في ديوان الخراج، وحُبس إخوته لدى صاحب الشرطة، قبل أن يغرم بدفع ستّة عشر مليون درهم صلحاً، وأشهد عليهم جميعاً ببيع كلّ ضيعة لهم، وقال أبو العتاهية في نكبة آل ابن أبي دؤاد شامتاً:

لو كنت في الرأي منسوباً إلى رشدي ===== وكان عزمك فيه توفيقاً.

لكان في الفقه شغلٌ لو قنعت به ===== عن أن تقول: كلام الله مخلوق.

ماذا عليك وأصل الدين يجمعهم ===== ما كان في الفرع لولا الجهل والموق⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ المعتزلة: كانت أول فرقة إسلامية إنتهجت نهجاً عقلياً في عملية البحث، وكانت تقدّم براهين العقل على ظواهر النصوص والمأثورات، وتطلب عرضها على براهين العقل، ولقد نهجوا هذا النهج قبل ترجمة كتب اليونانيين إلى اللغة العربية، ونشأتهم تعود إلى النصف الثاني من المائة الأولى للهجرة، وإشتهرت لاحقاً باسم "أهل العدل والتوحيد"، لأنهم يرون أنّ الإنسان له حرية، واختيار، ومسؤولية عن أفعاله بما يجعل محاسبته عن هذه الأفعال منطقيّة جدّاً، وينفون عن الله بذلك صفة الجور، أمّا التوحيد فالمقصود بها أنّهم يقولون أنّ الله لا يوجد بينه وبين أحد من خلقه شبه أو تماثل، فهو فكرة مجردة بعيدة عن كلّ وصف، ولقد عارض المعتزلة الدولة العباسية سرّاً حتى إستقوا في عهد المأمون إلى أن نكبه المتوكل، أنظر: الكيالي، الموسوعة، ج6، ص240-242.

⁽²⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص79، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص348، والكُتبي، عيون التواريخ، ص245، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص88.

⁽³⁾ جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور ظافر بن علي الأزدي، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: عصام مصطفى هزايمة وآخرون، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 1999م، ص359، والكُتبي، عيون التواريخ، ص245، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص88.

⁽⁴⁾ الذهبي، دؤل، ج1، ص208.

⁽⁵⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص79، والكُتبي، عيون التواريخ، ص245.

⁽⁶⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص79.

⁽⁷⁾ الكُتبي، عيون التواريخ، ص245.

⁽⁸⁾ نفسه، ص263.

⁽⁹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص189.

وتوفي قاضي القضاة المعزول ابن أبي دؤاد في المحرم 240هـ/854م بعد وفاة ابنه بعشرين يومًا⁽¹⁾، وكان فصيحًا مفوهًا، جوادًا عاش ثمانين سنة، واشتهر بتحريضه الخلفاء على الإمام أحمد بن حنبل⁽²⁾، حتى أنه أفتى بقتله، وكان قد مرض بالفالج قبل موته بأربع سنين⁽³⁾، وكان من المنطقي أن يتخلص المتوكل من أحمد بن أبي دؤاد بعد أن أحدث هذا الخليفة إنقلابًا دينيًا وفكريًا، وأوقف تيار الاعتزال، وأنعش مذهب السنة، وأبطل الجدل، وأنهى محنة خلق القرآن⁽⁴⁾، ورغم ذلك فإن ابن أبي دؤاد كان من أهل العلم، والكرم، والأدب ولولا ما فيه من الاعتزال، وتعذيب الناس من أجل نصرته مذهبه⁽⁵⁾.

مصادرة القاضي يحيى بن أكثم:

في 237هـ/851م عين ابن أكثم حسان بن بشر على قضاء الشرقية، وولي سوار بن عبد الله العنبري على قضاء الجانب الغربي، وكلاهما أعور، فقال في ذلك أحد الشعراء شامتًا:

هُمَا قَالَ الزَّمانُ بَهْلِكِ يحيى ===== **إِذِ افْتَتِحَ القِضاءُ بأَعورين**⁽⁶⁾.

ومالبت المتوكل أن عزله عن القضاء في 239هـ/853م، وصادره، وإنترع منه ألف دينار⁽⁷⁾، وقيل كانت مائة ألف دينار⁽⁸⁾، وقيل خمسة وسبعين ألف دينار، وإستخرجوا من أسطوانة في منزله ألفي دينار⁽⁹⁾، وبلغ مجموع ما صادره منه المتوكل ثمانون ألف دينار، وأخذ منه أيضًا أراض كثيرة في سواد البصرة⁽¹⁾، وذكر

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص196-197، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص92، والذهبي، دول، ج1، ص212.

⁽²⁾ محمد بن حنبل: فقيه وعالم دين سلفي (164-241هـ/780-855م)، ويعتبر مؤسسًا للمذهب الحنبلي في الفقه، وهو الذي أخذ بإصرار عقيدة أهل الحديث السنية، وهو ينتسب إلى أسرة عربية شيبانية ناصرته الدولة العباسية، واستقرت هذه الأسرة لاحقًا في بغداد، وشد أحمد الزحال في طلب العلم إلى الشام، والبصرة، والحجاز، واليمن، ولكنه تأثر بمدرسة الحجاز القائمة على الحديث، ولقد تعرّض إلى فتنه في دينه في عهد المأمون الذي سعى إلى فرض عقيدة المعتزلة، وسجن في عهد المعتصم وتعرّض لتعذيب شديد، ثم أطلق سراحه ووضع تحت الإقامة الجبرية، ومنع من التدريس، ثم أعاد له المتوكل الاعتبار، وقتك بخصوصه، وترك من المؤلفات: كتاب المسند في الحديث، وله فتاوى في العقيدة، والفقه، والأخلاق جمعها أتباعه، وشدد فيها على التمسك بالقرآن والسنة، ونبذ الرأي، أنظر: سوردال، معجم، ص68.

⁽³⁾ الياضي، مرآة الجنان، ج2، ص92، والذهبي، دول، ج1، ص212.

⁽⁴⁾ صقر، مطلع، ص223.

⁽⁵⁾ ابن وادان، تاريخ العباسيين، ص566.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص189.

⁽⁷⁾ الياضي، مرآة الجنان، ج2، ص92، والذهبي، دول، ج1، ص210، و الطبري، تاريخ، ج9، ص197، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكثير، عيون التواريخ، ص260.

⁽⁸⁾ الذهبي، دول، ج1، ص210.

⁽⁹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص198.

الطبري⁽²⁾ أنّ مساحتها كانت أربعة آلاف جُريب، ثمّ عيّن المتوكّل مكانه على قضاء القضاة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي⁽³⁾.

-مصادر أخرى للمتوكّل:

أمر المتوكّل أيضًا بالقبض على إبراهيم بن جنيد النّصراني أخ أيّوب كاتب سمانة، وعُذّب حتى إعترف بأنّ له سبعين ألف دينار مخبأة، فوجّه المتوكّل معه مبارك المغربي إلى بغداد، حتّى إستخرجها من منزله ثمّ حُبس⁽⁴⁾.

ثمّ عزل المتوكّل كاتبه الفضل بن مروان عن ديوان الخراج في السّابع عشر من شهر رمضان، وصادره؛ فأخذ ضيّاعه وأمواله، ثمّ نفاه، ثمّ رضيّ عنه فردّه، بعد أن عيّن في منصبه يحيى بن خاقان، وولّى إبراهيم بن العباس الصّولي في نفس اليوم على ديوان زمام التّفقات، وعزل عنه أحمد بن خالد المعروف بأبي الوزير، وصادره في 234هـ/848م بعد أن سخط عليه، وتشدّد في محاسبته، فأتى له من أمواله بستين ألف دينار، ودراهم، وجليّ، وإثنين وستين سَقَطًا من متاع مصر، وإثنين وثلاثين غلامًا، والكثير من الأفرشة، ثمّ عفا عنه⁽⁵⁾.

كما إعتقل المتوكّل موسى بن عبد الملك الزيّات، والهيثم بن خالد النّصراني، وسعدون بن علي الذي دفع بعدها أربعين ألف دينار لإطلاق سراحه، إضافة إلى عبد الله، وأحمد إبننا أبي الوزير اللذان دفعا نيّف وثلاثين ألف دينار لإنقاذ أنفسهم من التّعذيب، وصدورت ضيّاعهم أيضًا⁽⁶⁾، وصدور الكاتب النّصراني أحمد بن إسرائيل الأنباري بعد أن شنّ المتوكّل عام 239هـ/853م حملة على المسيحيين، وطردهم من المناصب الدّيوانيّة، وكان أحمد ممّن أسلم هربًا من الإذلال⁽⁷⁾، وبعد أن صادر المتوكّل الكتاب إستشار إسحاق بن إبراهيم في ترشيح رئيسين لديواني الخراج والضيّاع، فأشير عليه بيحيى بن خاقان وكان في

⁽¹⁾ إبن كثير، البداية والبداية، ج14، ص361، والكُتبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽²⁾ تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص198.

⁽³⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكُتبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162، واليعقوبي، التاريخ، ج2، ص448.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162.

⁽⁷⁾ شيخو، الوزراء، ص127.

السجن لأنه كان مطالبًا بأموال من أيام ولايته لفارس - وبموسى بن عبد الملك بن هشام⁽¹⁾، كما غضب المتوكل على الطبيب بختيشوع، وصادره في سنة 244هـ/858م، ثم نفاه إلى البحرين⁽²⁾.

لقد كانت سياسة المتوكل جريئة لإنقاذ الخلافة من أزمته، ولكن كان قتله بداية النهاية لقوة الدولة العباسية، بحيث أصبح الخلفاء من بعده صنيعه القادة الأتراك، والذين صاروا يعينونهم، ويعزلونهم بقوة سيوفهم، وكان اغتياله أول مؤامرة دبّرت من أجل اغتيال خليفة، فكانت الأمر مستحدثًا، ثم صار أمرًا إعتياديًا بعدها⁽³⁾، ولقد نصح محمد بن علي بن موسى المتوكل بأن لا يثق في من أساء إليهم، وأظهر لهم السوء، فإنهم يغدرون به لأنّ قلبهم تعيّر عليه، وهكذا لم يسلم من غدر الأتراك⁽⁴⁾، وكان عدد من الجوّاري التركيات قد أرسلن إلى عبيد الله بن يحيى في أنّ القادة الأتراك يخطّون لاغتيال الخليفة، فشاورالفتح في ذلك، ولكنهما إستخفا بالأمر لثقتهم أنّ الجند لا يتجرؤون على القيام بذلك⁽⁵⁾.
ولقد قال البحري عن اغتيال المتوكل:

هكذا فلتكن منايا الكرام=====بين ماء ومنهرومدام.

بين كأسين أورثاه جميعًا=====كأس لذاته وكأس الحمام.

لم يدل نفسه رسول المنايا=====بصنوف الأوجاع والأسقام.

هابه مُعَانًا فذبّ إليه=====في كسور الدجاجد بالخسام⁽⁶⁾.

ولما مات معه الفتح بن خاقان معه، أنشد البحري يرثيهما:

مضى جعفر والفتح بين موسد=====وبين قتيل بالدماء مضج.

أطلب أنصارًا على الدهر بعدما=====نوى منهم في التراب أوسي وخزرجي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾اليعقوبي، التاريخ، ج2، ص448.

⁽²⁾العماد الأصفهاني، البستان، ص184، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص438، والكُتبي، عيون التواريخ، ص343، وابن الوردي، تاريخ، ج1، ص228.

⁽³⁾فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص24.

⁽⁴⁾ابن حمدون، التذكرة، ص377.

⁽⁵⁾مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص138.

⁽⁶⁾ابن الساعي، مختصر، ص64.

⁽⁷⁾نفسه، ص64.

2) فترة خلافة المنتصر بالله (4 شوال 247-3 ربيع الثاني 248هـ):

لقد أطلق الأستاذ فاروق عمر فوزي⁽¹⁾ على عصر ما بعد المتوكل عصر الفوضى السياسي في سامراء والتي امتدت من 247 إلى 256هـ/861-870م.

ولقد كان إغتيال المنتصر لأبيه بالإستعانة بالأتراك مؤامرة مضادة لمخطط المتوكل-الفتح بن خاقان للقضاء عليه بمعونة القادة الأتراك⁽²⁾، وبعد إغتيال المتوكل إجتمع الأبناء، والأرمن، والأعراب، والعجم، وغيرهم من عناصر الجيش غير التركية، وكانوا في عشرة آلاف، واتفقوا على قتل المنتصر، ومن تأمر معه من الأتراك، وقالوا لعبيد الله بن يحيى بن خاقان: "إنك إصطنعنا لهذا اليوم"، فأبى الوزير الحرب لاحتجاز الأتراك لولي العهد المعتز رهينة، وقرّر مبايعة المنتصر درءاً للفتنة⁽³⁾.

وحيثما بويع بالخلافة عين كاتبه أحمد بن الخصب وزيراً له، ولم يكن مُتميّزاً من الناحية الإدارية بل عيب عليه تصرفات لاتليق بمقام الوزارة تجاه الرعية، ومع ذلك إستمرّ وزيراً طيلة خلافة المنتصر القصيرة⁽⁴⁾، وكان كثير الشر، قليل الخير، موصوفاً بالجهل⁽⁵⁾، بل و من الذين تأمروا على إغتيال المتوكل، فعقب مقتله قرأ على الناس كتاباً يقول فيه بأنّ الفتح بن خاقان قتل الخليفة فقتله به، وأحضر عبيد الله بن يحيى بن خاقان فبايع مُكرهاً المنتصر في الرابع من شوال، وعمره خمسة وعشرون⁽⁶⁾، ثمّ نفاه المنتصر على الرّغم من كفايته، ولكونه المرشّح الأوّل للوزارة أيضاً⁽⁷⁾، وعلى النقيض منه كان ابن الخصب غير مؤهل لا أخلاقياً ولا علمياً للوزارة، ومن مثالبه أنّه ركب ذات يوم في موكبه فتظلم إليه عامي، فأخرج رجله من الركاب، وركله في صدره، فقتله، وانتشردلك بين العامة، وأنشد في ذلك أحد الشعراء:

قُلْ لِلْخَلِيفَةِ يَا بَنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ +++++ شُكْلٌ وَزِيرُكَ إِنَّهُ رَكَالٌ.

أُشْكَلُهُ عَنِ رِجَالِ الرِّجَالِ وَإِنْ تُرِدْ مَالًا +++++ فَعِنْدَ وَزِيرِكَ الأَمْوَالُ⁽⁸⁾.

¹ الخلافة العباسية، ج2، ص25.

² كتابجي، الترك، ص156.

³ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص139.

⁴ ابن الطقطقا، الفخري، ص239.

⁵ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص109، واليعقوبي، مشاكلة، ص33-34.

⁶ مسكويه، تجارب الأمم، الجزء الرابع، ص141.

⁷ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص107.

⁸ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص107-108، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1522-1523.

248هـ/862م، وأخذ وثائق مكتوبة تتعهد بإحلال المبايعين من بيعتهما، كما قام بإهانتها، وتهديدهما⁽¹⁾، ويين لهما على إنفراد أنه فعل ذلك مضطراً، وأنه لن يحكم طويلاً⁽²⁾، ويبيع لابنه عبد الوهّاب بدعم وتزكية من ابن الخصيب، ووصيف، والحاجب أوتامش⁽³⁾.

وبعد أن إستقرت الأمور للمنتصر، إجتمع أحمد بن الخصيب بالقائد بعا، ونبهه إلى خطر إنتقام المعتز إذا توفي الخليفة في أية لحظة، فجدّ الأتراك في خلعهما، والضغط على الخليفة في ذلك بأسرع وقت⁽⁴⁾، وما كانت إلا فترة وجيزة حتى مات أبو موسى بعا الكبير التركي مقدّم الجيوش على نحو ثمانين سنة- وكان بطلاً مقداماً له عدّة فتوحات وحروب- وترك أموالاً عظيمة⁽⁵⁾.

ومن الذين أخذوا إقطاعات من القادة الأتراك "باغر" أحد قتلة المتوكّل، والذي زيد في أرزاقه، ومنح إقطاعات مكافئة له على إشتراكه في الإغتيال، وكان من إقطاعاته ضياع بسواد الكوفة، ضمنها له أحد الدهاقين بألفي دينار سنوياً⁽⁶⁾.

ولم تدم خلافة المنتصر سوى ستّة أشهر؛ إتّصف خلالها بالتقشّف في الإنفاق⁽⁷⁾، بهدف المحافظة على أموال الدّولة حتى غير بالبخل⁽⁸⁾، ومع ذلك فإنّه قام بتخريب عاصمة أبيه مدينة الجعفرية سنة 248هـ/862م⁽⁹⁾، وعلى الرّغم من قصر مدّة حكمه إلاّ أنّه حاول جبر أخطاء والده من خلال العفو عن العلويين⁽¹⁰⁾، كما أنّ الأتراك لم يجدوا من مسوّغ لقتله إلاّ زلة لسانه؛ وقوله: "إنهم قتلة الخلفاء"⁽¹¹⁾.

¹ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص144، والقضاعي، عيون المعارف، ص457-458، والطبري، تاريخ، ج9، ص246-247، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص147.

² مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص145، والطبري، تاريخ، ج9، ص245، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص147.

³ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1525.

⁴ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص146-147، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص147.

⁵ الذّهبي، دؤل، ج1، ص218.

⁶ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص161.

⁷ البكجري، مختصر، ص121-122.

⁸ اليعقوبي، مشاكلة، ص33-34، والمسعودي، التنبيه، ص363.

⁹ العماد الأصفهاني، البستان، ص185.

¹⁰ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص110.

¹¹ الدتار بكري، تاريخ، ج2، ص339، وبيطار، تاريخ، ص229.

وذكر الطبري⁽¹⁾ أنّ المنتصر كان إذا أسرف في الشرب، وسُكر، ذكر حادثة إغتيال أبيه، وشم الأتراك وقال: "هؤلاء قتلة الخلفاء"، فعزموا على إغتياله، وحاولوا عدّة مرات مباغتته وقتله غير أنّ هيئته، وشجاعته، وفطنته، وتحرزّه منهم أعجزهم⁽²⁾، وإنتهى الأمر إلى أن إغتيال بوضع السمّ في مبضع حجّامه ابن طيفور، فقتله⁽³⁾، حينما أراد أن يُعالج من الحمّى، ودفعوا لقاتله ثلاثين ألف دينار⁽⁴⁾، وهناك شبهات حول إغتيالهم لهذا الطيب لأنّه توفيّ بعد موت المنتصر بأيّام قليلة⁽⁵⁾.

3) فترة خلافة المستعين بالله (3 ربيع الثاني 248-4 محرم 258هـ):

أولاً: شخصيّة المُستعين والأوضاع المحيطة به:

المستعين هوّ أحمد بن محمّد بن المعتصم، وأمه أمّ ولد صقلبيّة تدعى مخارق، بويع يوم وفاة ابن عمّه المنتصر، وسنّه ثلاثون سنة⁽⁶⁾، ويروي القضاعي⁽⁷⁾ عن ابن الدّولابي أنّ المستعين غلب على طبعه الخوف مع الزّهّد في الدّنيا والتديّن.

ولمّا توفيّ المنتصر اجتمع وجهاء الموالي وعلى رأسهم بغا الكبير، وبغا الصغير (الشرابي)، وأوتامش، وإستنزعوا الأيمان من جميع القوّاد بأن يرضوا باختيار بغا الكبير، وبغا الصغير، وذلك بتدبير أحمد بن الخصيب، فأقسموا كلّهم، وعملوا على أن لا يتولّى الخلافة أحد أبناء المتوكّل، وأن لا تخرج في نفس الوقت عن نسل المعتصم، فاختاروا حفيده أحمد، وبايعوه، وعمره ثمانية وعشرون سنة⁽⁸⁾، ثمّ عيّن بدوره أحمد بن الخصيب كاتباً، وأوتامش وزيراً⁽⁹⁾.

والحقيقة أنّ المستعين كان مجرد صنيعة تركيّة، حيث أنّ وفاة المنتصر تركت مشكلة عويصة على صعيد تولّي الخلافة، بعد أن أقصى الأتراك إبن المتوكّل المعتر والمؤيّد من ولاية العهد، وفي نفس الوقت أرادوا أن

⁽¹⁾ تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص253.

⁽²⁾ الدّيّار بكري، تاريخ، ج2، ص339، ومن صفات المنتصر أنّه كان عظيم الحلم، راجح العقل، غزير المعروف، راغباً في الخير، جواداً، كثير الإنصاف، حسن العشرة، محسناً لأبناء عمومته من العلويّين، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج6، ص147.

⁽³⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص251-252، ومسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص146، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1526.

⁽⁴⁾ الذّهبي، دؤل، ج1، ص220.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص251، والدّيّار بكري، تاريخ، ج2، ص339، وفي الكامل، الجزء السادس، ص148 تفصيل لروايات اغتيال المنتصر.

⁽⁶⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص117، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1528.

⁽⁷⁾ عيون المعارف، ص461.

⁽⁸⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص256، والذّهبي، دؤل، ج1، ص220، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص149-150.

⁽⁹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص256.

تبقى الخلافة في نسل المعتصم - النصف تركي - فأشار أحمد بن الخصب أن يتولّى الخلافة أحمد بن محمد بن المعتصم فبايعه الأتراك، ورفض الأبناء، ومعهم العامة، والمغاربة، والعباسيين، والطالبين، وأبناء المتوكل وأتباعهم، ومعهم محمد بن عبدالله بن طاهر، وطالبوا بأن يتولّى الخلافة المعتز⁽¹⁾، فحدثت فتنة لمدة ثلاثة أيام تغلب فيها الأتراك⁽²⁾، وأرسل المستعين إلى الهاشميين، والقواد، والجند، ومنحهم العطاء والأرزاق⁽³⁾، ولمّا بلغه خبر وفاة عبد الله بن طاهر في رجب 248هـ/862م عين المستعين ابنه محمد والياً على خراسان، وأخاه محمد على العراق، والحرمين، والشرطة، ومعاون السواد⁽⁴⁾.

وإذا ما صدّقنا وصف ابن الطّقطقي⁽⁵⁾ للمستعين بأنّه عديم الكفاءة، ضعيف الرأي لا يصلح للخلافة فإنّه بدون شك لم يكن صاحب قرار، ولا تأثير في تسيير شؤون الخلافة⁽⁶⁾، وأبرز ما عُرف به أنّه وسّع أكمّام الثياب فجعلها ثلاثة أشبار ونحوها، وصعّر القلانس وقصّرها⁽⁷⁾.

وكانت الأموال الواردة إلى دار الخلافة في عهد المستعين تنتقل مباشرة إلى أيدي أم الخليفة مخارق الصقلبية، وكانت تتصرّف في الأموال بغير رقيب، ومعها الخادم شاهك، وأيضاً القائد أوتامش التركي الذي كان أقرب الناس إلى الخليفة، والقائم على تربيّة ابنه العباس، وكان أكثرهم إنفاقاً وإسرافاً، وأخذ الأموال أكثر من غيره،

باسم رعاية ولد الخليفة، وحرك هذا الأتراك حسداً عليه⁽⁸⁾.

ثانياً: بطانة المستعين، ونكباته، ومصادراته لهم:

ولقد قدّم المستعين للأتراك كلّ ما يستطيع من تنازلات⁽⁹⁾، ولنا مثال واضح في مقاله لباكباك التركي بأنّه "سبك لهم آنية الذهب والفضّة، ومنع نفسه شهواتها ولذاتها، طلباً لرضاهم، وصلاحهم"⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص147، واليعقوبي، تاريخ، ج2، ص459، والطبري، تاريخ، ج9، ص257، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص150.

⁽²⁾ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص459، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص150.

⁽³⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص258، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص150.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص150-151.

⁽⁵⁾ الفخري، ص241.

⁽⁶⁾ البكجري، مختصر، ص123.

⁽⁷⁾ اليعقوبي، مشاكلة، ص34.

⁽⁸⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص16.

⁽⁹⁾ بيطار، تاريخ، ص229.

⁽¹⁰⁾ مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص578.

ولهذا السبب كان القائد بغا الكبير محققًا حينما أراد أن يتولّى الخلافة رجل قوي، حفاظًا على مصلحة الأتراك وتجنبًا لتفكك وحدتهم، ولكنّ المستعين كان ضعيف الشخصية واقفًا تحت تأثير أمه، فقدّم شاهك الخادم، وأوتامش على سائر موظفي الدولة، وهوّ ما أدى إلى إنشقاق وتصدّع في جبهة الأتراك حينما أصبح وصيف، وبُغَا ضدّ أوتامش، ثمّ قتلاه، ونهبها داره بموافقة من المستعين⁽¹⁾، ولم يسترجع الخليفة سلطته بل خضع لسطوة قائد تركي آخر، وهوّ باغر الذي حلّ محلّ أوتامش، وكان صاحب "ملف أسود" مع الخلافة حيث كانت له اليد الطولى في مقتل المتوكّل⁽²⁾.

وإستوزر المستعين ابن يزيد المروزي⁽³⁾، والذي كان قيمًا على الوزارة وبتولّيها من طرف أوتامش⁽⁴⁾، ثمّ إستوزر أوتامش نفسه⁽⁵⁾، وعقد له الولاية على المغرب، ومصر⁽⁶⁾، وبعد مقتله إستخلفه بإبن يزيد⁽⁷⁾، وإستكتب شجاع بن القاسم، ووضع على النّظر في أمور الدواوين للحسن بن مخلّد، وأحمد بن إسرائيل، وكان على قيادة الجيوش وصيف، وبُغَا الصّغير⁽⁸⁾. وكان سبب إغتيال أوتامش أنّ مجهودات بغا الكبير، ووصيف ضاعت سدى بعد أن تمكّن أوتامش من السيطرة على المستعين، والدولة ككلّ⁽⁹⁾، إضافة إلى أنّ باغر كان معروفًا بشجاعته، وبطولاته الحربيّة، وشدّة سفكه للدّماء، وتمّ إغرائه بأن تكون الأمور كلّها له⁽¹⁰⁾.

وعقد المستعين في جمادى الأولى 248هـ/862م لبُغَا الشرابي على حلوان، ومسبدان، ومهرجان قذق، وعيّن أيضًا شاهك الخادم مُشرفًا على دوره، وإصطبلاته، وخدمه، وخزائنه، وأموره الشخصية، وقدم

⁽¹⁾ المسعودي، التنبيه، ص 393، فوزي، الخلافة، ج 2، ص 26.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة، ج 2، ص 26.

⁽³⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1528.

⁽⁴⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 118.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 260، ومسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 147، إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1528.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 260.

⁽⁷⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 118، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1528.

⁽⁸⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1528.

⁽⁹⁾ كتابجي، الترك، ص 160.

⁽¹⁰⁾ نفسه، ص 162.

أوتامش على جميع الموظفين⁽¹⁾، ولما مرض بُغا الكبير مرض الموت في جمادى الآخرة 248هـ/862م عين المستعين ابنه موسى على أعماله، وأعمال أبيه كلها، وأضاف له ولاية ديوان البريد⁽²⁾.

والعجيب أن المسعودي⁽³⁾ يذكر أن بُغا كان إنساناً متديناً بين الأتراك، وساق قصة رؤيته للرسول صلى الله عليه وسلم في المنام، وأنه بشره بالخير لقاء حبه للطالبين، وعطفه عليهم، وهي رواية ضعيفة تؤخذ بعين الحذر؛ لما عُرف عن المسعودي من تعصب وتحيز للعلويين.

وكان المستعين قد نكب وزيره أحمد بن الخصب⁽⁴⁾، بعد أن إستوزره مدة شهرين⁽⁵⁾، وقال اليعقوبي⁽⁶⁾ أنه إستوزره أربعة أشهر ثم تحامل عليه الأتراك، فنفاه المستعين في أواخر سنة 248هـ/862م، وقال الطبري والمسعودي⁽⁷⁾ أن الأتراك استصفوا أموال ابن الخصب، وأولاده، ونفوه إلى جزيرة إقريطش⁽⁸⁾ في جمادى الأولى 248هـ/862م، ونفوا أيضاً عبید الله بن يحيى بن خاقان إلى برقة⁽⁹⁾، وإستوزر عيسى بن فرخان شاه¹⁰، وقلد الأديب الشاعر سعيد بن حميد ديوان الرسائل⁽¹¹⁾.

ويرى كرد علي⁽¹²⁾ أن البحري نموذج عصره في الترف وتقلب الولاء، وسوء الأخلاق، والجري وراء أموال التكسب بالشعر، وقد كشف أمره عدوه الشاعر ابن طيفور، فالبحتري مدح أحمد بن الخصب الذي توسط له عند المنتصر، ثم أخذ منه مالا، وبعدها نكب المستعين أحمد بن الخصب بعد فعله هذا بشهور، فأنشد للمستعين قصيدة يطعن فيها في ابن الخصب، فقال:

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 260.

⁽²⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 130، والطبري، تاريخ، ج 9، ص 258، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 151.

⁽³⁾ مروج الذهب، ج 4، ص 130-131.

⁽⁴⁾ الأزدي، أخبار الدول، ص 364.

⁽⁵⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 242.

⁽⁶⁾ تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 459.

⁽⁷⁾ تاريخ، ج 9، ص 259، والمسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 118.

⁽⁸⁾ قريطش: جزيرة كبيرة في بحر الروم فيها مدن وقرى، تقابل لوبية في بلاد المغرب، كانت تابعة للروم ثم غزاها المسلمون مرات متفرقة ثم أخذها الفرنج، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 236.

⁽⁹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 118، والطبري، تاريخ، ج 9، ص 258.

⁽¹⁰⁾ ابن فرخان شاه: هو أبو موسى عيسى بن فرخان شاه الكاتب، تولّى الوزارة للمعتز بالله في 252هـ، ثم عزله بسبب غير ظاهر، وولاه تسيير ضياع والدته قبيحة، والكتابة لها، وتوفي في 269هـ، أنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 23، ص 158.

⁽¹¹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 118.

⁽¹²⁾ كنوز الأجداد، ص 98-99.

لابن الخصيب الويل كيف انبرى+++++++++++بإفكه المُردي وإبطاله.

كاد أمين الله في نفسه+++++++++++وفي مواليه وفي ماله.

ورام في الملك الذي رامه+++++++++++بغشه فيه وإدغاله⁽¹⁾.

ثم أكمل وكلها طعن في ابن الخصيب:

فهو حلال الدم والمال إن+++++++++++نظرت في ظاهر أحواله.

والترأي كل الرأي في قتله+++++++++++بالسيف واستصفاء أمواله⁽²⁾.

ثم إبتاع المستعين - في شكل مصادرة - من المعتز والمؤيد جميع أموالهم من الدور، والمنازل، والقصور، والأفرشة، والآلات، وغير ذلك من الضياع والعقارات، وأشهد على ذلك القضاة، والعدول، ووجوه الهاشميين، وترك للمعتز راتبًا سنويًا قدره عشرين ألف دينار، ولإبراهيم المؤيد راتبًا بخمسة آلاف دينار، وكان مما تم إنتزاعه من المعتز عشر حبات لؤلؤ بعشرة ملايين دينار، وثلاث حبات لؤلؤ أخرى بثلاثة آلاف دينار، وكان الشراء باسم الحسن بن مخلد ناظر الدواوين، وهو من كلف بعملية الإستنطاق والتعذيب، ونفذ ذلك بعا الصغير، وكان الأتراك قد حاولوا قتلها في فتنة الشاكرية، والعامّة، فمنعهم ابن الخصيب لأنه ليس لهما ذنب، وأمر أن يقتصر الأمر على حبسهما فقط⁽³⁾، وتحجج بأن سب الفتنة الحقيقي كان الجند الطاهرية⁽⁴⁾، ثم أمر المستعين بحبسهما بالجوسق⁽⁵⁾ في سر من رأى، فهدأت الفتنة⁽⁶⁾.

ولم يكن للمستعين أمر ولا نهى بل كان محجورًا عليه من طرف الأتراك، ومتى أراد إتخاذ قرار كان يتعرّض لضغوطات رهيبية، "فعمز مرة فقهراً، وأشرف على التلف"... وقال في ذلك الشاعر:

⁽¹⁾ كرد علي، كنوز الأجداد، ص 98-99.

⁽²⁾ نفسه، ص 98-99.

⁽³⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 147، واليعقوبي، تاريخ، ج 2، ص 459، والطبري، تاريخ، ج 9، ص 259، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 151.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج 9، ص 259.

⁽⁵⁾ الجوسق: هي قرية كبيرة من نواحي دجيل من أعمال بغداد بينهما عشرة فراسخ، والإسم يُطلق أيضًا على قرية في النهروان، وهي من أعمال بغداد أيضًا، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 2، ص 184.

⁽⁶⁾ القضاء، عيون المعارف، ص 461.

خليفة في قفص بين وصيف وبغا *XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX* يقول ما قال له كما تقول البغا⁽¹⁾.

وكان أهم إجراء قام به ابن يزيد هو ضبط الأموال، وتدقيقها، فأزعج ذلك الأمراء الأتراك وهددوه، فهرب واختفى في بغداد خوفاً من بغا الصغير، والذي هدده أنه إن منع عنه إقطاعه سيقتله⁽²⁾، فعين المستعين بعدها كاتبين لتصرف أعمال الوزارة أولهما محمد بن الفضل الجرجاني، وثانيهما شجاع بن القاسم دون أن يُسمييهما بالوزيرين⁽³⁾، وولّى وصيف على الأهواز، وبغا الصغير على فلسطين⁽⁴⁾، ثم عزل الفضل بن مروان عن ديوان الخراج، وولاه لعيسى بن فرخان شاه⁽⁵⁾، ثم غضب بغا الكبير على ابن يزيد فهرب إلى بغداد، وعين المستعين مكانه محمد بن الفضل الجرجاني⁽⁶⁾، ثم ولّى المستعين بغا الصغير على فلسطين، ووصيف على الأهواز، واضطرب وضعف مركز الخليفة أكثر فأكثر، وخطط المغاربة (وهم فرقة من الجيش) لإحداث فوضى في سامراء⁽⁷⁾.

ولقد كانت خلافة المستعين أولى بؤادر الإنقسام والتطاحن بين فرق الأتراك وقادتهم، وسببها الطمع في المال، ومحاولة كل قائد الإستيلاء على الحصّة الأكبر من الغنيمة - وهي هنا خزنة الدولة - وراح ضحية التنافس التركي أتباعهم والموالين لهم من الموظفين الإداريين والجند، وأيضاً مختلف أملاكهم⁽⁸⁾.

ولقد أدرك الأتراك أن عودة المستعين إلى بغداد معناها إحياء نفوذ الفرس والعرب من جديد، وبالتالي التخلّص منهم⁽⁹⁾، فاستعظموا الأمر، وتشاوروا في أمر اغتياله⁽¹⁰⁾، وأحدثوا فوضى رهيبية أخافت وصيف، وبغا، فهربا إلى بغداد⁽¹¹⁾، وخشي المستعين من إنتقام أتباع باغر⁽¹²⁾، فغادر بدوره من سامراء إلى بغداد، ولجأ إلى دار

⁽¹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص118، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1530-1531.

⁽²⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص264، و ابن الطقطقا، الفخري، ص242، والصّفي، الوافي بالوقيات، ج17، ص267.

⁽³⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص242، وقال الفضاوي بأنه عين شجاع بن القاسم وزيراً، أنظر: عيون المعارف، ص462.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص264.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص264، ومسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص151.

⁽⁶⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص151.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص470.

⁽⁸⁾ الأُلشي، عصر، ص27.

⁽⁹⁾ نفسه، ص28.

⁽¹⁰⁾ القضاوي، عيون المعارف، ص461.

⁽¹¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1532.

⁽¹²⁾ سار الجند التركي من أنصار باغر إلى دار دليل بن يعقوب ودور أهله فنهبوا، ودمروها، ومنعوا الملاحين من التنقل إلى بغداد عبر دجلة، وفرضوا الحصار على سرّ من رأى، وجمعوا الجند وبايعوا المعتز بالخلافة، والمستعين وأنصاره ببغداد، وبايع باغر التركي الأتراك على

محمد بن عبد الله بن طاهر⁽¹⁾.

وفي بغداد إنضم عدد من القواد إليه وهم: جعفر بن دينار، وسليمان بن يحيى بن معاذ مع أحمد بن صالح بن شيرزاد، وعدد من الكتاب، والعمال، والهاشميين، وعدد من القواد من أتباع بُغا، ووصيف، فعزلوهم عن عمارة بغداد كي لا يثيروا غضبهم إذا حصل إحتكاك بين الطرفين⁽²⁾، وكان المستعين شديد الخوف على نفسه، وأدّى ذلك لقلّة شعوره بالأمان إلى درجة أنه هرب من دار ملكه⁽³⁾، وإتصف أيضاً بالإسراف والتبذير للخزائن فكان يمنح الجواهر، والثياب، والتفائس لكائن من كان⁽⁴⁾، وترك بسامراء في بيت المال- تحت حراسة القادة الأتراك- ما آتاه من أموال الشّام إلى الموصل وقيمتها خمسمائة ألف دينار، و ترك في بيت مال أمّه مليون دينار، وفي بيت مال ابنه العباس ستمائة ألف دينار⁽⁵⁾.

قتل المستعين ووصيف وُبغا، حتّى يكون الأمان له ولهم، ويجلس على كرسي الخلافة محمد بن الواثق، أو علي بن المعتصم، فوصل الخبر إلى وصيف وُبغا من إحدى زوجات باغر، فاحتالا حتّى استدراجاه وقتلاه، وسأل المستعين وصيف عن أعمال إيتاخ التركي، وأخبر وصيف أنّه سيمنحها لباجر قصد إبعاده عن قصر الخلافة، فوافق وصيف، وبلغت القصة دليل النصراني، فركب إلى بيت بغا الشّرابي وأخبره بأنّ المستعين ووصيف يدبّرون خلعه، وعزله عن أعماله، ليضعفوه ثمّ يقتلوه، وبزأ وصيف نفسه من الكيد لبُغا، وألقى باللوم على الخليفة وباغر، فاتّفق وصيف وُبغا على تعيين باغر على جيش من الجيوش بعيداً عن سرّ من رأى، فجمع باغر رجاله وأعوانه ممّن كانوا قتلوا المتوكّل، وهاجموا دار الخليفة وهدفهم قتل المستعين، وُبغا، ووصيف، وتعيين خليفة آخر، وبلغ الخبر الخليفة عن طريق زوجة مطلّقة لباجر، ثمّ احتال دليل وبغا ووصيف حتّى قبضا على باغر، ثمّ قتلاه في سجنه، ورموا برأسه إلى أنصاره المحاصرين لقصر الخليفة، وإنضمّ إلى المستعين، وُبغا، ووصيف القائد شاهك، وانحدروا إلى بغداد، وذكر مسكويه أنّ سبب قتل باغر في 251هـ هو أنّه أقطع ضيّاعاً بسواد الكوفة فتضمّن تلك الضيّاع رجل من الدهاقين باروسما، ونهر الملك بألفي دينار، فوقع سوء تفاهم بينه وبين رجل من أهلها إسمه ابن مارمه، فسُجن، ثمّ فرّ من حبسه، ولاقى في سرّ من رأى كاتب بُغا الشّرابي دليل بن يعقوب النصراني، وصاحب أمره، وإليه أمر العسكر يركب إليه القواد والعمال، وكان دليل صديقاً لابن مارمه، وباغر أحد قواد بُغا، فمنع دليل باغر من ظلم صديقه وإنتصف له، فتوعّده، وكان باغر شرساً يخشاه الأتراك وحتّى بُغا، فتحايل عليه بُغا ليأمن شرّه، وسعى في الصلح بينهما بعدها، وبعد هذه الحادثة تقرب باغر من المستعين ولزم خدمته في قصر الخلافة، والمستعين كاره له لوقاحته وقتله للمتوكّل، وربّما هناك سبب آخر أنّ تنامي نفوذ الأتراك وجشعهم للمال أدّى إلى فسك الخليفة بباجر قاتل المتوكّل، أنظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص161-163، والطبري، تاريخ، ج9، ص282، وأبو الفداء، المختصر، ج1، ص358، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1532، وبيطار، تاريخ، ص229.

⁽¹⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص163، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص480، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1533.

⁽²⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص163-164.

⁽³⁾ المسعودي، التنبيه، ص394.

⁽⁴⁾ المسعودي، التنبيه، ص394، والديار بكري، تاريخ، ج2، ص340.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص284.

4) فترة خلافة المعتز بالله بن المتوكل (4 محرم 252-27 رجب 255هـ):

أولاً: المعتز وعهده:

المعتز هو الزبير بن جعفر المتوكل، أمه أم ولد رومية إسمها قبيحة، وكانت من حظايا المتوكل⁽¹⁾، وعلى الرغم من تنازله عن ولاية العهد في عهد أخيه المنتصر بضغط من القادة الأتراك إلا أنهم عدلوا عن رأيهم، ورأوا فيه الشخص المناسب لتبوء منصب الخلافة في تلك الظروف فجاءوا به إلى السلطنة⁽²⁾.

ولقد رفض عدد من أفراد البيت العباسي البيعة له، وعلى رأسهم أبو أحمد بن الرشيد، ولاسيما أن ميثاق البيعة حمل التهديد، والوعيد بمصادرة الأموال، وتطبيق المتزوجين، والنفي، والعقوبة لكل من يخلّ البيعة المستعين⁽³⁾، وباغتئاله له ظهر أن المعتز صاحب غدر لأنه أقسم أن الإسلام منه براء، وأن الناس في حلّ من بيعته، مع عهود يطول ذكرها إن هو غدر بالمستعين "وهذا ما سيجني بعاقبته خذلاناً فيما بعد"، بل إن بعض الولاة تمردوا ورفضوا مبايعة المعتز مثل والي فلسطين، ووالي مصر، وعاملي أصبهان، والثغور أيضاً⁽⁴⁾.

وكانت خلافته عبارة عن مرحلة نزاع علني بين الخليفة والعسكر التركي، حيث لاحظ المعتز من أول أيام حكمه أنه محاط بدسائس الأتراك ومؤامراتهم⁽⁵⁾، وفي عهده حدث أمر خطير بالنسبة لميزانية الدولة العباسية تمثل في انفصال إقليم مصر تحت حكم أحمد بن طولون⁽⁶⁾.

كما أن المعتز أبعد من توجّس منه خيفة في الانقلاب عليه مثل عمه علي بن المعتصم الذي نفاه إلى واسط، ثم إلى بغداد، وأخاه الموفق أبي أحمد الذي نفاه إلى واسط أيضاً، ثم إلى البصرة، ثم إلى بغداد لأنه كان عسكرياً صاحب شخصية قوية، وكانت له اليد الطولى في الانتصار على المستعين⁽⁷⁾، وكان سبب نفيه وشاية الأتراك وعملهم على أن لا يبقى في دار الخلافة من يشكّل خطراً على نفوذهم، إضافة إلى أن

⁽¹⁾ المسعودي، التنبيه، ص 394، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1539.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 27.

⁽³⁾ الطبري، تاريخ، ص 286.

⁽⁴⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 29.

⁽⁵⁾ الدوري، دراسات، ص 57.

⁽⁶⁾ البكجري، مختصر، ص 126.

⁽⁷⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 31.

فيه كان يعتبر وسيلة مثالية للتخلص من منافس قد يلجأ إليه الأتراك إن ساء حالهم مع المعتز لأنه لم يكن بإمكانهم تعيين خليفة منهم⁽¹⁾.

والأتراك إستضعفوا الخلفاء الذين كانوا لا يملكون زمام الأمور، وكانوا بدورهم خاضعين لأهواء قادتهم فإن أرادوا قتلوا الخليفة، أو خلعوه، أو أبقوه، ولنا مثال في مذكره صاحب الفخري⁽²⁾: "...لما جلس المعتز على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضر المنجمين، وقالوا لهم: أنظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة؟، وكان بالمجلس بعض الظرفاء، فقال: أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته، فقالوا له: فكم تقول أنه يعيش؟ وكم يملك؟ قال: مهما أراد الأتراك، فلم يبق في المجلس إلا من ضحك".

ثانياً: علاقة المعتز بموظفيه.

إستوزر المعتز جعفر بن محمود الإسكافي، وإستكتب صالح بن الفرات، وقدم على الأجناد وصيف وُغَا، ووضع مولاه سعيد حاجباً⁽³⁾، وعيّن على ديوان الأموال مقلّد كيد الكلب، وجعفر بن دينار على الحرس، وأبا حمار على ديوان الخراج، وأبا عمر كاتب سيما الشّرابي على ديوان الجند، وأمره بمنح العطاء للشّاكرية، والأتراك، والمغاربة، وولّى البريد والخاتم لأحد الأتراك وهو سيما السّاربانى⁽⁴⁾.

ولم يكن للمعتز حكم ولا تدبير مع الأتراك، والموالي، والخدم، فهم من كانوا يديرون الدولة ويسوسون أمورها⁽⁵⁾، ثمّ أعاد المعتز وصيف، وُغَا الشّرابي إلى مراتبها السابقة، وتحايل حتى أوقع وصيف في خصومة مع بقية الأتراك⁽⁶⁾، فتمردّ الجند التركي مرّة أخرى في 253هـ بعد أن تأخرت رواتبهم أربعة أشهر، ثمّ قتلوا الأمير وصيف، وأجبروا الخليفة على تعيين بُغَا الشّرابي مكانه⁽⁷⁾، وإنزعوا من أهل وصيف، وحاشيته أموالاً

¹ إلهامي، العباسيون، ج2، ص32.

² ابن الطّقطقا، ص243.

³ الطّبري، تاريخ، ج9، ص287، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1539.

⁴ الطّبري، تاريخ، ج9، ص287.

⁵ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1539.

⁶ المسعودي، التنبيه، ص394.

⁷ ابن الوردى، تاريخ، ج1، ص231، وعماد الدّين إسماعيل أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر أو تاريخ أبي الفداء، علّق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م، ص359-360.

عظيمة لأنّه كان مسيطراً على كلّ قرارات الخليفة⁽¹⁾، كما إعتقلوا عيسى بن فرخان شاه أحد كتّاب الديوان، وأوسعوه ضرباً ثمّ صادروا دوابّه⁽²⁾.

وحيثما تولّى المعتز الخلافة أمر بإخراج أخيه المؤيّد من الجوسق، وخلع عليه، ثمّ بلغه تدبيره لمؤامرة عليه فأمر بحبسه، وضربه أربعين مفرعة، حتّى أشهد على نفسه الخلع، ثمّ بلغه أنّ الأتراك يُخطّطون لإخراجه من الحبس، فأخرجه من حبسه ميّتاً، وأحضر الفقهاء والقضاة حتّى رأوه، ولا أثر للتعذيب بجسده⁽³⁾.

كما إستغلّ بُغا الشّرابي (الصّغير) مقتل وصيف، فإستبدّ بالحكم، وتمرّد، وطغى، وبغى، فكان المعتزّ يقول: "لا أستلّد بحياتي ما بقيّ بُغا"، فردّ القائد التركي بأن هاجم خزانة الأموال، ونهب منها قناطير من الدنانير الذهبية، ورحل مغاضباً بأجناده إلى ثغور الصّين، ثمّ إختلف معه حلفائه، وتفرّق عنه أغلب عسكره، فأصبح في موقف ضعف وطلب الأمان، وإنحدر إلى سامراء في مركب فإغتاله وليد المغربي، وأتى برأسه، فأعطاه المعتز عشرة آلاف دينار⁽⁴⁾.

وهكذا فقد المعتز ثقة الأمراء الأتراك لما دبّر مؤامرات لقتلهم ولم ينتصر عليهم، فصار حذراً لا يخلع سلاحه ليلاً أو نهائراً، بل وبلغ به الخوف من الأتراك أن أسرف في الإغداق عليهم بالأموال حتّى يكتسب ثقتهم من جديد، ويظهر لهم أنّه لا يعاديهم، وبذلك نفذت أموال الخزينة المركزيّة، وفي نفس الوقت تأخّرت أموال الأقاليم عن الوصول إلى بغداد بسبب الإضطرابات، واللا أمن في العاصمة، فوقع المعتز في فحّ تهوّه⁽⁵⁾.

وتجاوز وصيف وبُغا كلّ حدّ في علاقتهما بالمعتز، فحاول بدوره التقويّ بفرقتي المغاربة، والفرغانيين⁽⁶⁾، وتمكن بدعمهما من قتل بُغا الشّرابي في سنة 254هـ/868م، ونصب رأسه بسامراء ثمّ بغداد، وخرّقت جثّته، ونُهبت أمواله، وحواسله⁽⁷⁾، ولكنّ الأتراك بزعامة صالح بن وصيف إعتقلوا كاتب المعتز أحمد بن أبي إسرائيل الأنباري في 255هـ/869م، وضربوه، وصادروا أمواله، وحاول المعتز وأمه قبيحة أن يتوسّطا له لدى صالح بن وصيف دون جدوى، وإستمرّ في تعذيبه إلى أن توفيّ في أيّام

⁽¹⁾ الذّهبي، دّول، ج 1، ص 224.

⁽²⁾ إسحاق، تاريخ نصارى، ص 71.

⁽³⁾ القضاعي، عيون المعارف، ص 464.

⁽⁴⁾ المسعودي، التنبيه، ص 394، والذّهبي، دّول، ج 1، ص 224، والدّيّاركي، تاريخ الخميس، ج 2، ص 341.

⁽⁵⁾ كتابجي، الترك، ص 165.

⁽⁶⁾ فوزي، الخلافة، ج 2، ص 28.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 501، وأبوالفداء، المختصر، ج 1، ص 360.

خلافة المهدي⁽¹⁾، ويبدو أنّ مهارة أحمد بن إسرائيل، وكفاءته، ودقته في ضبط الأموال شككت فيه الأتراك، وبخاصة إذا ما صدّقنا رواية ابن الطّقطقا⁽²⁾ من أنّه "كان يحفظ وجوه المال جميعها دخلًا، وخرجًا على ذهنه".

كما صادر صالح بن وصيف كاتب قبيحة أمّ المعتر الحسن بن مخلد، ومعه أبا نوح عيسى بن إبراهيم، وكانا قد إنفقا على إختلاس أموال بيت المال، "فضربهم، وأخذ خطوطهم بأموال جزيلة يدفعونها، وتمّ التحفظ على أموالهم، وحواصلهم، وضياعهم بغير رضى المعتر في باطنه، وعُيروا بالكتّاب الخونة"، وعيّن الخليفة بدلًا عنهم آخرين من صنائع الأتراك على مريض⁽³⁾، وبهذا تغلب صالح بن وصيف على الأمر، والتدبير، وكانت نيّته الغدر بالمعتر بعد أن بلغه تأمره عليه⁽⁴⁾.

وهو ما حدث لاحقًا حينما ابتز الأتراك -وعلى رأسهم صالح بن وصيف ومحمّد بن بُغا-⁽⁵⁾ المعتر، وطالبوه بالأموال مستغلّين تمرد يعقوب بن الليث الصقّار في ولاية فارس، وجمعه لعدد كبير من الأنصار، وفشل جيش الخلافة في رده⁽⁶⁾، ثمّ خفّضوا مطالبهم إلى خمسين ألف دينار، واجتمع عليه الأتراك، والمغاربة، والفرانجة⁽⁷⁾.

وكانت مشكلة الأرزاق قد إستعصت فوحّدت مؤقتًا بين فرق الجيش، وأصبحوا كتلة واحدة ضدّ الخليفة⁽⁸⁾، وكان المعتر قد أرسل إلى أمّه قبيحة يطلب منها خمسين ألف دينار لإنقاذ حياته من شغب الجند فاعتذرت بفقدانها لمبلغ كبير مثل هذا⁽⁹⁾، وكانت قبيحة على علاقة عاطفيّة بالقائد التركي صالح بن وصيف، فلم تبالي بعاطفة الأمومة، وإختفت في بيته ثمّ تزوّجته -رغم معاداته لولدها- ثمّ غدر بها⁽¹⁰⁾. وكانت معها أموال لا تُحصى، حتّى أنّ الأتراك قوّموا جواهرها لاحقًا بمليون دينار⁽¹¹⁾، وكان الجند قد أغروا المعتر بأنّهم سيقتلون صالح بن وصيف إن دفع لهم أموالهم، فيستريح منه⁽¹⁾، بعد أن وقف عاجزًا أمام

⁽¹⁾ ابن الطّقطقا، الفخري، ص 243.

⁽²⁾ الفخري، ص 244.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 504-505.

⁽⁴⁾ المسعودي، التنبيه، ص 395.

⁽⁵⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1545.

⁽⁶⁾ ابن الطّقطقا، الفخري، ص 243.

⁽⁷⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 232.

⁽⁸⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 28.

⁽⁹⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 233، والديار بكرى، تاريخ الخميس، ج 2، ص 341.

⁽¹⁰⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 40.

⁽¹¹⁾ الذهبى، دُول، ج 1، ص 226.

أمام تهديدات أمراء الجيش لأنّ الخزينة كانت فارغة، فدبروا خلعه وقتله، وقبضوا عليه وأهانوه بالتعذيب بعد أن أجبروه على خلع نفسه في 255هـ/868م، وإنتهت خلافته بعد ثلاث سنين، وستة أشهر، وإحدى وعشرين يومًا⁽²⁾، وتدلّ نهاية المعتز على ما بلغه الأتراك من طغيان، وسوء أدب مع الخلفاء⁽³⁾ مع أنّ هذا الخليفة كان مؤثرًا للملذّات، وواقعًا تحت سيطرة أمّه قبيحة، وكانت الكتب تصدر باسم صالح بن وصيف، وكأنّه معيّن بالوزارة⁽⁴⁾.

إضافة إلى أنّ المعتز فقد سندًا قويًا للأسرة العباسية بوفاة نائب العراق، وأمير فارس محمد بن عبد الله بن طاهر في 253هـ، والذي كان من أكثر المخلصين للدولة العباسية، ومن أبناء مؤسسيها الأوائل، وكان يرى أنّ الأتراك يهابونه من أجله ولمكانته، وورثه بشعر يقول فيه:

ذهبت بهجة الخلافة عننا+++++++ حين أضحى محمد في القبور.

عن قليل تكون أحداث دهر+++++++ من سنا نارها يشبّ السعير⁽⁵⁾.

وحدث ما توقعه المعتز فعلاً حينما صار أمره إلى ضعف، وإستبدّ بالخلافة بغا الشرايبي، وعظم نفوذه، وزوّج إبنته بصالح بن وصيف، وساءت علاقة الأتراك بالخليفة⁽⁶⁾.

ويبقى أهمّ ما عُرف به المعتز أنّه أوّل خليفة ركب بحلية الذهب، وكان الخلفاء قبله يركبون بالحلية الخفيفة من الفضة في المناطق، والسروج، والسيوف، واللحم، فلمّا ركب بحلية الذهب إتبعه الناس على ذلك⁽⁷⁾، ولكن ما عيب عليه أنّه وضع نفسه موضع الشبهات حينما كان ملازمًا قبل خلافته لغلّامه التركي الأمرد يونس بن بغا، ورويت عنهما قصص بما يقدر في عدالته⁽⁸⁾.

⁽¹⁾الديار بكر، تاريخ الخميس، ج2، ص341.

⁽²⁾البكجري، المختصر، ص125، والديار بكر، تاريخ الخميس، ج2، ص341، وابن الطّقطقا، الفخري، ص243، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1545-1547، والذهبي، دؤل، ج1، ص226، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص362.

⁽³⁾فوزي، الخلافة، ج2، ص28، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص362.

⁽⁴⁾المسعودي، التنبيه، ص395.

⁽⁵⁾إلهامي، العباسيون، ج2، ص32.

⁽⁶⁾نفسه، ج2، ص32.

⁽⁷⁾اليعقوبي، مشاكلة، ص34.

⁽⁸⁾ابن أبيك الدّوادري، الوافي بالوفيات، ج29، ص129.

5) فترة خلافة المهدي بالله (27 رجب 255-18 رجب 256هـ):

أولاً: شخصية المهدي بالله وملامح عهده:

لَمَّا خلع الأتراك المعتز أحضروا محمّد بن هارون الواثق فبايعوه، ولقبوه بالمهدي بالله⁽¹⁾، وهو ابن أمّ ولد رومية إسمها قُرب⁽²⁾، ووُلد سنة 210هـ/825م⁽³⁾.

ولقد قام المهدي بأول محاولة جدية للإصلاح، فكانت أول بادرة إصراره على الشرعية من خلال تنازل المعتز عن الخلافة لصالحه علناً تعظيماً لهيبة الدولة، وتكريساً لشرعية السلطة، وأراد من خلال عملية المبايعه وفق التقاليد السائدة أن يجعل الخلافة قوة فعّالة غير واقعة تحت تأثير الجند الأتراك⁽⁴⁾، فاستدعى المعتز الذي خلع نفسه، وإعترف بعجزه عن الحكم، وأنه يرغب بتسليمه لمحمّد بن الواثق فبايعه العامة، والخاصة⁽⁵⁾، وهذا الإجراء سليم من الناحية الشرعية إذ أنّ المهدي واجه عدم الاعتراف بخلافته من العامة والخاصة، فأحضر المعتز، وسلّم عليه بالخلافة، وأجلسه على كرسي الحكم، وجاء بالشهود، فشهدوا بأنه عاجز عن الخلافة، وإعترف بالحقيقة، ومدّ يده وبايع المهدي⁽⁶⁾، والذي عرض على المعتز أن يتوسّط بينه وبين الأتراك فرفض⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الذّهبي، دُول، ج 1، ص 227، وابن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 81.

⁽²⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1549، وابن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 81، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 201.

⁽³⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 560.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 28.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 201.

⁽⁶⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 560.

⁽⁷⁾ الخضري، محاضرات، ص 324.

كما أدرك المهتدي أنّ سبب ضعف منصب الخليفة من التّاحيّة العمليّة هوّ وجود مجموعة من القادة العسكريين الطموحين الذين يمثلون كتلا عسكريّة متنازعة، وأنّ السبيل لإنفاذها هوّ التخلّص منهم، والحد من نفوذهم السياسي خصوصاً مع بروز ظاهرة تأمر الجند، والقادة الصّغار على القادة الكبار، وحقدهم عليهم بعد أن أدركوا أنّهم يُستغلّون كأداة لتحقيق مكاسب من إمتيازات، وأموال، ومناصب لهم دون غيرهم، وهكذا إشتكى الجند للخليفة من قادتهم، وعاهدوه على حمايته منهم إن إنتصر لهم، ولكنّ المهتدي أثر ضرب القادة الأتراك ببعضهم، من خلال تقريب بايكباك⁽¹⁾، وتقرّب بتديته من العلماء، وأعلى من شأنهم نظراً لتأثيرهم الكبير في العام، وإلضفاء صبغة دينيّة على خلافته، فيتمكّن من إستغلال الحماس الدّيني للعامة كأداة ضدّ الأتراك⁽²⁾.

وتعدّ إجراءات المهتدي من أكثر الإجراءات العسكريّة والسياسيّة جديّة في سبيل إستعادة هيبة الخلافة ومركزها، وكان إدارياً حازماً، وأخذ يجلس للمظالم، ويسير أمور الدواوين بنفسه، ولكنّه تعرّض للخيانة لاحقاً من القائد التركي بايكباك، وكذلك شهد عهده إندلاع ثورة الرّنج في البصرة، وحركات الخوارج في الجزيرة الفراتيّة، وتمردات قبائل الشّام وإمتناعهم عن دفع الضّرائب⁽³⁾، ولكنّ هذه المحاولة أدت إلى إنبعاث حركة منظمّة تدعو إلى إعادة سلطان الخليفة العباسي، ولقد بدأت بين صفوف الجند التركي نفسه، وبدعم من الخليفة⁽⁴⁾.

¹ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص28-29.

² اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص471، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1554، وفوزي، الخلافة، ج2، ص29، ومن المنطقي أن يكون المهتدي قد فكّر في وضع حدّ لنفوذ الأتراك الذي أضعف من موقف الخلفاء وألقى بآثاره على كثير من مظاهر الفساد في مختلف أجهزة الدّولة، وكان المهتدي في حاجة إلى أنصار يدعمونه، فخطّط للقيّام بإجرائين هامّين إجتهاداً منه في إنقاذ ما يُمكن إنفاذه؛ فالإجراء الأوّل: إزالة الصورة السيّئة العالقة بأذهان العامة عن فساد الخلفاء العباسيين المالي والأخلاقي، فأظهر التدين على طريقة الخلفاء الرّاشدين، وقال لأفراد من العباسيين: "... دعوني أكون لكم مثل عمر بن عبد العزيز لبني أميّة"، وكان بذلك المهتدي "من أحسن الخلفاء مذهباً وأجملهم طريقة، وأظهرهم ورعاً، وأكثرهم عبادة وأسندهم حديث"، ونجده قد أمر في 255هـ/868م بقتل حيوانات التّرف الموجودة في قصور الخليفة كالأسود والتمور، وكلاب الصّيد، وأوقف مختلف أنواع الملاهي المحرّمة، وكسر أواني الذهب والفضّة وجعلها دنانير ودراهم، وباع ثياب الحرير المذهب وكسر أواني الخمر وأراقها، ونهى عن الشراب، وهجر القيان وكسر آلات الغناء، ومنعه في بلاده، ومنع كآفة المحرّمات، أنظر: المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص153، وإبن الجوزي، المنتظم، ج12، ص81، وإبن الأثير، الكامل، ج6، ص204، والسّدي، دول، ج1، ص228، وإبن كثير، البدايعة والنهائية، ج14، ص510، وأبو الفداء، المختصر، ج1، ص365، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1552-1554، والبكجري، مختصر، ص126، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص561.

³ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص30، ولمزيد من التّفصيل حول هذه الأحداث، أنظر: إبن الأثير، الكامل، ج6، ص205-212،
⁴ نفسه، ج2، ص30.

ولقد ورث المهتدي تركة ثقيلة تمثلت في الضائقة المعيشية في البلاد، فأموال الدولة إستنزفها القواد، ولم يبق بيده شيء يدفعه للجنود، ولكن أحسن المهتدي إستغلال تلك الفجوة التي حصلت بين قواده والجيش بسبب المرتبات والأرزاق، والأموال لتيسر له التخلّص من نفوذ الأتراك، وكسب الجند إلى جانبه، والذين تمرّدوا

على قادتهم بسبب إستئثارهم بالأموال دونهم، كانت بذور هذه الفتنة قد بدأت حتّى قبل تولّيه الخلافة⁽¹⁾، فلقد أراد من خلال تنصيبه أن تكون العملية شرعية وفق التقاليد السابقة، وهذا من أجل أن لا يكون مديناً للقادة الأتراك بتعيينه في منصب الخليفة، وكان هدفه من وراء ذلك إعادة الفعالية لمنصبه، لأنّه أدرك أنّ أساس المشكل هو تواجد حفنة من القادة العسكريين الطموحين الذين يمثلون كتلاً عسكرية متنازعة، والحل الوحيد هو التخلّص منهم، والحد من نفوذهم المتنامي بالإستعانة بصغار الضباط الطموحين والمعادين لكبار القادة، لأنهم أحسّوا بأنّهم كانوا وقوداً لإرضاء طموحات القادة في السلطة والمال⁽²⁾.

كما جلس المهتدي للإستماع لشكاوى العامة، وإنصاف المظلومين، والإنتصار للعدل، وفعل ودعم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر⁽³⁾، ومنع حاشيته من الظلم والتعدّي على الرعية⁽⁴⁾، وبنى قبة لها أربعة أبواب سمّاها قبة المظالم، وجلس فيها للخاص والعام، وكان يحضر في كلّ جمعة للمسجد الجامع ويخطب للناس ويؤمّمهم، ويصلّي بالناس بقيّة الصلوات المفروضة⁽⁵⁾، وصام طوال أيام خلافته، وما أفطر إلاّ أياماً يسيرة إعتلّ فيها⁽⁶⁾، إضافة إلى مداومته على الصوم والتعبّد، والتعفّف عن الحرام⁽⁷⁾، وتقلّل في اللبس والفرش، وذهب إلى القضاء في الدّين، وجلس للمظالم، ووقّعها بخطّه، وقرب الفقهاء، وكان يقول: "يا بني هاشم دعوني حتّى أسلك مسلك عمر بن عبد العزيز فأكون عليكم مثله في بني أمية⁽⁸⁾".

⁽¹⁾ الطريفي، ملامح، ص 8.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 29-30.

⁽³⁾ ابن كثير، الإكتفاء، ج 14، ص 510، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 204، ويروي ابن الكردبوس قصصاً عن عدل المهتدي، منها "... قديم رجل من الرملة فتظلم إلى المهتدي، فثبت له الحقّ على خصمه، فأمر بإنصافه، وكتب له فسّر الرّجل، ودعا له، فمن شدّة سروره، عُشّيّ عليه، فأعانه المهتدي، فلما أفاق قال هذا العدل، فقال له المهتدي: "كم لزمك منذ خرجت من بلدك؟"، قال: عشرون ديناراً، قال: "إنّا لله، كان الواجب علينا أن نُصنّفك في بلدك، ولا نُحوّجك إلى تعب ولا كلفة، فإذا لم نُطق ذلك فهذه خمسون ديناراً خُذها من بيت المال لنفقتك قادمًا، وراجعًا، وإجعلنا من تعبك وتأخر حقك في جل"، ففعل الرّجل ذلك وإنصرف، أنظر: الإكتفاء، ص 1553-1555.

⁽⁴⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 246، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 228، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 224.

⁽⁵⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1553.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1558، وابن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 84.

⁽⁷⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 153، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 228، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 560.

⁽⁸⁾ اليعقوبي، مشاكلة، ص 34.

وكان المهدي بن الواثق "قويًا في أمر الله"⁽¹⁾، ويروى أنه جلس يومًا للمظالم، فاشتكى رجل من ابن له، فأحضره وحكم عليه، وردّ الحقّ للرجل، فقال للرجل: أنت والله يا أمير المؤمنين، كما قال الأعشى:

حكمتموه ففضى بينكم+++++أبلج مثل القمر الزاهر.

لا يقبل الرشوة في حكمه+++++ولا يبالى غبن الخاسر.

فقال المهدي: "...أما أنت فجزاك الله خيرًا، أما أنا فإني والله ما جلست حتى قرأت قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة، فلا تظلم نفس شيئًا، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها، وكفى بنا حاسبين)⁽²⁾.

وسعى إلى التقرب من الحنابلة من خلال الإعتذار عن ما قام به أبيه الواثق تجاه أحمد بن حنبل⁽³⁾، وقلل مصاريف طعامه فجعلها مئة درهم في اليوم⁽⁴⁾، وقل عشرة دراهم، وكانت في العهود السابقة عشرة آلاف درهم⁽⁵⁾، وكان يجلس لمحاسبة موظفي الدواوين بنفسه⁽⁶⁾، ويجلس الكتاب بين يديه، فيدقق معهم المسائل المالية⁽⁷⁾، ولكن الإضطرابات المختلفة⁽⁸⁾، وإكتشاف الأتراك لمخطط تحالفه مع بايكباك للإطاحة به

⁽¹⁾ الكُتبي، الوافي بالوفيات، ج4، ص50.

⁽²⁾ الكُتبي، الوافي بالوفيات، ج4، ص51، والآية الكريمة رقم: 47 من سورة الأنبياء.

⁽³⁾ السيوطي، تاريخ، ص561.

⁽⁴⁾ قال ابن الطقطقا عن زهد المهدي: "...حدّث بعض الهاشميين قال: كنت عند المهدي في بعض ليالي رمضان فقامت لأنصرف، فأمرني بالجلوس حتى صلى المهدي بنا المغرب، ثم أمر بإحضار الطعام، فأحضر طبق خلاف وعليه رُغفان، وفي إناء ملح، وفي إناء خل، فأكل وأكلت أكلاً مقصراً ظناً منّي أنه يُحضر طعاماً أجود من ذلك، فلترأى أكلني كذلك قال: أما كنت صائماً؟ قلت: بلى، قال: أفلمست تريد الصوم غداً؟ قلت: وكيف لا، وهو شهر رمضان، فقال: كل واستوف عشاءك فليس هأنذا غير ماترى، فعجبته وقلت: ليم، ذلك يا أمير المؤمنين، وقد أسبغ الله عليك نعمه ووسّع رزقه؟، فقال: إنّ الأمر كما تقول، والحمد لله، ولكنّي كرهت أن يكون في بني أمية مثل عمر بن عبد العزيز وألاً يكون في بني العباس مثله". أنظر: الفخري، ص246.

⁽⁵⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1554.

⁽⁶⁾ الذّهبي، دُول، ج1، ص228، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص561.

⁽⁷⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص561.

⁽⁸⁾ لقد تعرّض المهدي لإختبار حقيقي حول ولاء الأتراك، إذ أنّ العائمة حاولوا الشعب ببغداد في رمضان 255هـ/868م، ورفضوا أن يبايعوه، وأصروا على بيعه أبي أحمد بن المتوكل، ودعوا إلى بيعته فكانت فتنة بين العائمة وصاحب الشرطة سليمان بن عبد الله بن طاهر، والحقيقة أنّ ما حدث كان بسبب دخول الجند الخراساني-الغير المقيّد في الدّيوان- إلى بغداد ومقاسمتهم لأموال الخزينة المخصّصة للجند الدّيواني-وهم من الأتراك-، وقيامهم بتصرفات شنيعة في بغداد أثارت العائمة، وكان في صفّ الخراسانيين محمّد بن أوس البلخي

ولقد بقي المهتدي خليفة واحد وعشرين شهراً وتسعة عشر يوماً⁽²⁾، وقيل بقي فيها أحد عشر شهراً، وقتل في 24 رجب 256هـ/868م⁽³⁾، وكان: "خليفاً للإمارة، غير أنه لم يجد ناصرًا للحق"⁽⁴⁾، والحقيقة أنّ فترة التسع سنوات (247-256هـ/861-869م) بعد مقتل المتوكل كانت فترة إختبار قاسية للدولة العباسية أخرجت فيها قوتها الكامنة، ودرجة رسوخها، ومدى مرونتها، فخرجت منها بنصر مؤقت بعد

زعيم فرقة الشاكرية، ولم ينجح في قمعها زعيم فرقة الشاكرية من الجيش محمد بن أوس، فقد كان عدد المنتفضين مائة ألف شخص بالزمام والسيف والتبالي، ونهب العاقمة دار ابن أوس، وأخذوا منها مليوني درهم، وطرد من بغداد خائفاً، وذلك لسوء سيرته في العاقمة، وبعد أن تخلص المهتدي من صالح وأنصاره قرّر الإعتماد على فرقة الأبناء للتغلب على الأتراك، وراسلهم بعض الهاشميين، وعلى رأسهم أخاه أبا القاسم عبيد الله، واشتروا تأخر أرزاقهم، وإجراءات الدولة المجحفة في حقهم مقارنة بالأتراك، وطلبوا أن تُردّ رسومهم إلى أيام المستعين، وأن يكون على كل تسعة عريف، وعلى كل خمسين خليفة، وعلى كل مائة قائد، وأن يوضع لهم العطاء كل شهرين، وأن تبطل الإقطاعات، وأنهم يحاربون من أجل حياة المهتدي، الذي أخطأ وجاهر باتفاقه مع الأبناء أمام القواد الأتراك، وبعد أن رحل موسى بعد مقتل صالح بن وصيف، خرج إلى مدينة السن مع بايكباك التركي لمحاربة الخوارج، فأعجب بشجاعته وكفائته، فعرض عليه أن يُحارب موسى بن بُغا، والأمير مفلح، ويقتلها، ويعيّنه مقدّم الأتراك، فخانته بايكباك، وراسل موسى في ذلك، وإتفق الجميع على قتل المهتدي، أنظر: اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص473، وابن الجوزي، المنتظم، ج12، ص85، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص203 و216، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص510، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص563.

⁽¹⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص30، وبعد أن حبس المهتدي باكبك التركي، حاصره الأتراك، وطلبوا بإطلاقه فرمى إليهم برأسه، ثم خرج شاهراً سيفه، وفي عنقه المصحف، ومعه طائفة من حاشيته، فقاتلهم ثم انهزم وأخذ فحس وأخرج ميتاً، ويروي الدّولابي عن ابن زهر أنّ ابن عمّ باكبك طعنه بخنجر فقتله وشرب من دمه، وكان المهتدي لما بلغه أنّ الأتراك يستهدفون خلعه، خرج إليهم متقلداً سيفه، وقال: قد بلغني ما أنتم عليه من أمر، والله ما خرجت إليكم إلا وأنا متحنّط، ولقد أويت بإخوتي لولدي، وهذا سيفي، والله لأضربنّ به ما استمسك قائمه في يدي، ما هذا الإقدام على الخلفاء والجرأة على الله عزّ وجل؟ سواءً عندكم من أراد صلاحكم، ومن إذا سمع عنكم بشيء دعا بأرطال من الشراب فشربها، ثمّ تقولون أنّي أعلم علم صالح وما أعلم علمه؟، فقالوا له: "إحلف لنا على ذلك"، قال: نعم، ثمّ أجبر أحمد بن خاقان الخليفة على أن يكتب بخطّ يده ستمائة ألف دينار يتنازل عنها لجنده الأتراك، وتزامنت هذه الحادثة مع وصول مال فارس والأهواز ومقداره تسعة عشر ألف درهم، وخمسمائة ألف درهم، فانتشر في العاقمة أنّ القوم سيخلعون المهتدي ويقتلونه، فأرسل المهتدي إلى العسكر وطمأنهم على أموالهم، ويذكر ابن الأثير أنّ المال كان مليون ونصف المليون من الدراهم، وأنّه كان كافياً لإسكات الأتراك عن الشغب، ولكنّ ابن الوردي روى بأنّ المهتدي بعد أن نجح في إقناع موسى بن بُغا بقتل صالح بن وصيف في 256هـ/869م، حرّض أحد مقدّمي التّرك واسمه بايكباك على قتل موسى، وأغراه بأن يجعله مكانه، ولكنّه خان الخليفة، أنظر: اليعقوبي، التاريخ، ج2، ص473، والفُضاعي، عيون المعارف، ص469-470، والذّهبي، دّول، ج1، ص228، وابن الجوزي، المنتظم، ج12، ص100-101، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص522، والكامل، ج6، ص215، وتاريخ ابن الوردي، ج1، ص234.

⁽²⁾ البكجري، مختصر، ص127.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1558، والدياربيكري، تاريخ الخميس، ج2، ص342.

⁽⁴⁾ الذّهبي، دّول، ج1، ص228، والدياربيكري، تاريخ الخميس، ج2، ص341.

جراح، و"تقطيع أوصال"، ويرجع ذلك إلى عوامل قويّة⁽¹⁾، وإنتهت الفترة القصيرة مما تلا مصرع المتوكل بانتصار الأتراك الذين توقفوا عن إثارة المشاكل والصراعات بعد تنصيب المعتمد، وذلك بسبب إنهاكهم من جهة، ولهيمنة موسى بن بُوغا من جهة أخرى⁽²⁾.

ثانيًا) بطانة المهدي:

أقرّ المهدي في أيامه الأولى بإبقاء جعفر بن محمود الإسكافي وزيرًا ثمّ عزله، وإستوزر سليمان بن وهب بن سعيد⁽³⁾، وهو من أسرة ذات جذور مسيحيّة نبطيّة معروفة بالأدب، والعلم، والكرم، وتميّز بالحكمة والثقافة الواسعة، إضافة لتمكّنه من صنعة الكتابة باعتباره من الأدباء، وقد زكاه في شبابه الخليفة المأمون، وأعجب بذكائه وفطنته وحسن خطّه، إلا أنّ الواثق حبسه مع مجموعة من الكتّاب، وصادره، وطالبه بأموال بعد أن شكك في مصدر ثروته⁽⁴⁾.

وكانت هذه الأسرة متمرّسة في مهنة الكتابة من أيام الأمويين، وكان جدّ سليمان وأبيه في خدمة البرامكة، ثمّ بني سهل، وإيتاخ، وأشناس، وكتب سليمان للمأمون، وعمره أربعة عشر سنة، ووُصف بأنّه "أحد كتّاب الدّنيا"، وكان أخاه الحسن كاتبًا لمحمّد بن عبد الملك الزيّات⁽⁵⁾.

وأعاد المهدي أحمد بن المدبر⁽⁶⁾، وكان من أتباع القائد التركي بايكباك إلى منصبه في إدارة خراج مصر، وبقيّ فيه لمدّة تسعين يوم، ثمّ أقاله وعوّضه بمحمّد بن هلال المُوالي لأحمد بن طولون⁽¹⁾، وكان لابن المدبر أيضًا سوابق في الفساد المالي في أيام خلافة الواثق، وكان من جملة كتّابه المحبوسين⁽²⁾.

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص15.

⁽²⁾نفسه، ص59.

⁽³⁾إبن الطّقطقا، الفخري، ص247-249، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1551-1552.

⁽⁴⁾إبن الطّقطقا، الفخري، ص247-249.

⁽⁵⁾الخضري، محاضرات، ص325.

⁽⁶⁾أحمد بن المدبر: هو أخ إبراهيم وزير المعتمد على الله، وهو من أجلّ الكتّاب، وأفاضلهم، وكرامهم، نفّي إلى دمشق بتحريض وحسد من أعدائه، وصار متولّيًا عليها، وناظرًا لأموالها، وقتله إبن طولون لارتبائه في أمره، والأسرة من أصل إيراني من دستميسان، ويدّعون العروبة لأنّهم من موالي قبيلة ضبّة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص102.

ويرى البكجري⁽³⁾ أنّ المهتدي لم يوفق في تخيّر رجاله في الوزارة، وفي الحجابة، وفي القضاء، فاستوزر أبا أيّوب سليمان بن وهب، وجعفر بن محمّد الإسكافي، وصالح بن أحمد، وإستخدم حجّابًا من الأتراك: صالح بن وصيف، وباكبك، وموسى بن بُغا⁽⁴⁾، وتولّى صالح بن وصيف السلطة الفعلية مع الجيش والشّام، وديوان مصر، والبصرة، والحرمين⁽⁵⁾، وكان أهمّ إنجاز للمهتدي بالله هوّ تخليص الخلافة من العناصر التركيّة المشاغبة كصالح بن وصيف وباكبك، ولم يبق إلاّ موسى بن بغا ومفلح، وكلاهما كان بعيدًا عن فتن سامراء⁽⁶⁾.

وتمثّلت بقيّة وجوه دولة المهتدي بالله في: محمّد بن طاهر على شرطة بغداد، وولايات خراسان، وسجستان، وكرمان، وطبرستان، وجرجان، وكان ينوب عنه في شرطة بغداد سليمان بن عبد الله بن طاهر، وموسى بن بُغا واليًا على إقليم الجبال إلى حدود خراسان، والري، وقزوين، وإسحاق بن منصور على رأس ديوان الخراج ثمّ خلفه محمد بن نُجاح، وأحمد بن خالد على رأس ديوان الضياع، وعبد الله بن محمد بن عبد الملك على رأس ديوان الرسائل⁽⁷⁾.

ثالثًا) المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

لم يكن المهتدي في بداية الأمر يملك القدرة على تحديّ صالح بن وصيف⁽⁸⁾، والذي تصرّف بصورة شبه مطلقة في أمور الدولة، فأخذ يلاحق خواصّ المعتز فيصادرهم، ويعذبهم⁽⁹⁾، فأخرج أحمد بن إسرائيل⁽¹⁰⁾، وكان كاتب، ووزير المعتز⁽¹¹⁾، وله سوابق في سوء الإدارة الماليّة، وكان مسجونًا من طرف الوثائق مع عدد من الكتّاب، وأُخرج من السّجن بطريقة غامضة⁽¹²⁾، وإعتقل صالح معه عيسى بن إبراهيم بن

¹اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص472.

²إبن الطّقطقا، الفخري، ص248-249.

³مختصر، ص126.

⁴الفُضاعي، عيون المعارف، ص471-472.

⁵إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1552.

⁶إلهامي، العباسيون، ج2، ص49.

⁷إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1551-1552.

⁸إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص510.

⁹الذّهبي، دّول، ج1، ص227.

¹⁰إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص509.

¹¹اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص468.

¹²إبن الطّقطقا، الفخري، ص248-249.

نوح، وسيقا إلى باب العائمة أين عُدِّبا بالضرب الشديد حتى الموت⁽¹⁾، في 27 رمضان 255هـ/868م، وكان التعذيب أقسى على عيسى لأنه كان كاتب قبيحة أمّ المعتز، ولقد ضرب كل واحد منهما خمسمائة سوط بعد إستخلاص أموالهما، ثم طيف بهما مُنكسبين على بغلين، فماتا على هذه الصورة، ولم يستطع المهتدي أن يفعل شيئاً تجاه طريقتي القتل والتعذيب الإستعراضيتين على الرغم من رفضه لهذا الأسلوب المهين لموظفي الدولة⁽²⁾، وقال عن ذلك: "أما عقوبة إلا السوط والقتل أما يكفي الحبس؟، إنَّ لله وإنا إليه راجعون"⁽³⁾.

كما إعتقل صالح بن وصيف الكاتب علي بن نوح، ورئيس ديوان الضياع الحسن بن مخلد، وصادر أموالهما، وضياعهما، وتفنن في تعذيبهما⁽⁴⁾، أمّا أهم من صادره فكانت قبيحة أرملة المتوكل وأمّ المعتز في 255هـ/868م، وكانت قد إختبأت بعد مقتل إبنها، وأثناء الحملات التفتيشية عنها عشر أعوان الأمير التركي على مليون دينار مدفونة في بيتها، وكميات ضخمة من الزمرد، وألف أردب من اللؤلؤ، والياقوت الأحمر؛ وُحملت كلها إلى قصر صالح بن وصيف، والذي يبدو أنه كان على علم بمخايب هذه الثروات⁽⁵⁾.

وكان سبب خوف قبيحة من صالح بن وصيف هوّ تأمرها مع الكتاب على دفع أموال لمن يغتاله، فلما إعتقلهم، علمت أنهم سيعترفون تحت التعذيب بكل ما حُطّط له، واخفت لأيام بعد أن أودعت أموالها، ولكنها تعرّضت للإبتزاز في مالها، ونفسها، وأيقنت أنها ستُسَلَّم إلى صالح عاجلاً أم آجلاً، فأرسلت زوجة عطار لتتوسط بينهما، ثم سلّمت نفسها في شهر رمضان، ودفعت لصالح نصف مليون دينار، واعترفت بخزائن لها تحت الأرض فيها كنوز كثيرة؛ منها: مليون وثلاثمائة ألف دينار، وقدر من الزمرد، ومقدار مكوك من اللؤلؤ الكبار، ومقدار كيل من الياقوت الأحمر⁽⁶⁾، وفضح صالح قبيحة، فسبته، ودعت عليه، ثم حطّط الجند لقتل صالح بن وصيف من أجل الحصول على هذه الأموال الضخمة⁽⁷⁾.

¹اليعقوبي، التاريخ، ج2، ص472، وإبن الأثير، الكامل، ج6، ص203.

²إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص509، وإبن الأثير، الكامل، ج6، ص203.

³إبن الأثير، الكامل، ج6، ص203.

⁴اليعقوبي، التاريخ، ج2، ص470-471.

⁵إبن الوردي، تاريخ، ج1، ص233، والذهبي، دُول، ج1، ص227، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص508-509، والديار بكري، تاريخ

الخميس، ج2، ص341، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص364.

⁶إبن الأثير، الكامل، ج6، ص202.

⁷لم تكن هناك من قوّة بشرية قادرة على الوقوف في وجه صالح بن وصيف سوى موسى بن بُغا الكبير الذي كان والياً على الرّي، وأنكر ما جرى للمعتز، وكتب إليه المهتدي في القدوم إلى بغداد، ثم ضغط عليه من خلال إتهامه بالتخطيط لاغتياله، فعزم موسى على قتل صالح بن

وكان مصدر ثروة قبيحة راتبها السنوي المقدّر بعشرة آلاف دينار، وأظهر الخليفة المهدي كلّ مشاعر السخرية، والإحتقار لها، وهي التي تركت ابنها عرضة للقتل بسبب خمسين ألف دينار لا تقارن بثروتها الضخمة، وعلّق ابن وصيف على ذلك: "بِح الله قبيحة عرضت ابنها للقتل لأجل خمسين ألف دينار، وعندها هذه الأموال الضخمة"، والتي بلغت في مجملها ثلاثة ملايين دينار⁽¹⁾، وعلّق المهدي عن ما تعرّضت له قبيحة: "...أما أنا فليس لي أمّ أحتاج لها إلى غلّة عشرة آلاف دينار في كلّ سنة لجواربها، وخدمها، والمتّصلين بها، وما أريد إلّا القوت لنفسي، ولولدي، وما أريد فضلًا إلّا لإخوتي فإنّ الضائقة قد مستهم"⁽²⁾.

ومن الذين نكبوا في عهد المهدي بالله القاضي المالكي المحدث حمّاد بن إسحاق، وكان قاضيًا بسرّ من رأى، فتعرّض للضرب الشديد، وطيف به على بغل، ونفيّ إلى الأهواز بسبب أخبار عن مكاتبته للموقّق بالله - وكان منفيًا بمكة - من أجل تعيينه خليفة⁽³⁾.

لقد كان سبب فشل إصلاحات المهدي بالله أنّه لم يكن شديد الفطنة، وقويّ الشخصية كالخلفاء الأوائل، أو كعمر بن عبد العزيز الذي إتّخذ قذوة في الحكم، وأهم ما في الأمر فقدانه للعصبة القويّة كالأمويين لعمر، والفرس للعباسيين الأوائل⁽⁴⁾.

وصيف ليثبث ولائه للخليفة، والأصل أنّ موسى بن عُغا كان يُخطّط للانتصار للمعتز بعد أن راسلته قبيحة، وأغرته بالمال والوعود إن دخل إلى بغداد، وقضى على صالح، وانتصر لإبنها، ولما قُتل المعتز إستهدف موسى الأخذ بدمه من أجل الحصول على أموال والدته، وتفريقها على جنده، وكان موسى قد غضب من صالح لاستنثاره بأموال قبيحة، وقتله المعتز، وزواجه من قبيحة، فجهّز موسى بن عُغا أتباعه في سنة 256هـ / 869م بأكمل زينة، وزحف على سامراء، وأجمعوا على الفتك بصالح بن وصيف، وصاح العائمة: يا فرعون جاءك موسى، ثمّ هجم موسى ومن معه على المهدي بالله وأركبوه فرسًا وانتهبوا القصر، وأدخلوا المهدي إحدى الدّور، وهو يقول: "ويحك يا موسى مابك؟، فيقول: "وتربة أبيك لا ينالك سوء"، وحلّفوه أن لا يُماليّ صالح، لأنّهم شكّوا في أن لا يكون المهدي قد نسج لهم كمينًا باعتبار أنّ موسى وأتباعه في الأصل حلفاء للمعتز، ولا يُضمّر لهم إلّا ما يظهر فكان ذلك، ثمّ جدّدوا له البيعة ليلة الثلاثاء لإثنتي عشر ليلة خلت من المحرم، وأصبحوا يوم الثلاثاء، وأرسل الأتراك من أتباع موسى في طلب صالح لينظروه على سوء أفعاله، فوعدهم أن يحضّر، ثمّ اختفى، وفرّوا المهدي إلى قصره، ثمّ اعتقلوا صالح وقتلوه، بعد أن نادوا بالبحث عنه، أنظر: المسعودي، التنبيه، ص 396، وإبن الجوزي، المنتظم، ج 12، ص 100، وإبن الأثير، الكامل، ج 6، ص 204-205 و214، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 227، والديار بكر، تاريخ الخميس، ج 2، ص 342، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 562، وشاكر، تاريخ، ج 6، ص 61.

⁽¹⁾ إبن الورد، تاريخ، ج 1، ص 233، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 227، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 508-509، والديار بكر، تاريخ الخميس، ج 2، ص 341، وأبو الفداء، المختصر، ج 1، ص 364.

⁽²⁾ إبن الأثير، الكامل، ج 6، ص 203.

⁽³⁾ محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع، أخبار القضاة عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج 3، ص 280.

⁽⁴⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 39.

ولمّا إتفق موسى بن بغا مع الخليفة، وإستقوى الثاني بالأول، أرسل المقتدي إلى صالح بن وصيف للتحقيق معه في ماجرى للمعتز وفي تعذيبه، وقتله لكتاب الدواوين، فوعدهم صالح بالحضور، ثم هرب، وإختفى، ووضعته الشرطة على قائمة المطلوبين، وأعلنت مكافأة عشرة آلاف دينار لمن يأتي به⁽¹⁾، وكان الأتراك قد أجبروا المهتدي حينما إعتقلوه على أن يوقع تعهدًا بدفع ستمائة ألف دينار على شكل مصادرة⁽²⁾.

6) فترة خلافة المعتمد على الله (18 رجب 256-20 رجب 279هـ):

أولًا: شخصية المعتمد ومميزات عهده:

هو أبو العباس أحمد بن المتوكل، وأمه أم ولد كوفية إسمها فتيان، بويع في يوم مقتل ابن عمه المهتدي وسنه خمسة وعشرين سنة⁽³⁾، وأبو عيسى محمد بن المتوكل كان من أفضل أبنائه نفسًا، وعلماً وعقلاً وديانة، وكان له درس معروف من القرآن في كل يوم وليلة، لا يُخلّيه ولا يشتغل عنه، وكان كثير القيام، له معرفة بالفقه، وكان مرشحًا للخلافة بعد المهتدي غير أنّ الأتراك أرادوا أخاه أحمد بن الجارية فتيان⁽⁴⁾.

ولقد دشن المعتمد فترة تُسمى بفترة الإنعاش المؤقت 256-295هـ/870-908م، وإعتمد فيها المعتمد بشكل كبير على أخيه الموفق طلحة الذي تميّز بشخصية قوية ومقدرة عسكرية ممتازة، فسيطر على زمام الأمور العسكرية والسياسية لأنّ المعتمد تجاوزته الأحداث⁽⁵⁾، كما تمتّع الموفق بشخصية قوية، وكان له دور هام في إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخّل في شؤون الخلافة من خلال

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص41.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص45.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1559، و الذّهي، دؤل، ج1، ص228، والديار بكرى، تاريخ الخميس، ج2، ص342.

⁽⁴⁾ الصولي، أشعار، ص104.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص31-32، وكانت السلطة الحقيقية في عهد المعتمد لأخيه الموفق طلحة الناصر، وكان أقرب ما يكون إلى شريك في الخلافة، فالسكّة، والخطبة، ولقب أمير المؤمنين للمُعتمد، ولم ينفذ له أمر ولا نهي، وبالمقابل كانت السلطة الفعلية في يد الموفق، فهو الذي يعين الوزراء والأمراء وقيادة الجيش، والدفاع عن الدولة لاسيما أنّ هذه الفترة عرفت حركة عسكرية كبرى عرفت بثورة صاحب الزنج، ولقد نشأ الموفق محيطًا بأبيه المتوكل ومكثراً من ملازمته، بل وكان حاضرًا في مجلسه لحظة اغتياله، ولقد أكسبه ذلك خبرة سياسية وعسكرية كبيرة إستفاد منها في حياته العملية، حيث نجح في إبعاد العنصر التركي عن الأمر والتهني، وردّهم إلى الدّل والصّغر، أمّا المعتمد فانصرف إلى اللهو ومجالس التدماء والغناء والشراب، أنظر: ابن الطقطقا، الفخري، ص250، ومنسودة، الموفق بالله، ص26، والديار بكرى، تاريخ الخميس، ج2، ص342، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1561 و1566-1582.

قيادته للجيش في حرب الزنج⁽¹⁾، كما أنّ بقاءه في السجن خلال فترة حكم المعتز كان بإيعاز من بعض القادة الأتراك لخشيتهم من قوّته العسكريّة، وشخصيّته المؤثرة، وحب العامّة له، وإثباته كفائته من خلال حصار بغداد في عهد المستعين حدّرت الأتراك من طموحه، فأبعده عن سامراء إلى واسط، فالبصرة، ثمّ بغداد⁽²⁾، ولقد برز بوضوح دعم ومحبة العامّة للموقّق طيلة عهدي المعتز، والمهتدي، وبلغ بهم الأمر حدّ التظاهر والشغب لإخراجه من حبسه الجائر⁽³⁾.

كما أنّ العلاقة الجيدة لموسى بن بُغا زعيم القادة الأتراك مع الموقّق، وهو الذي كان وراء ترشيح المعتمد لمنصب الخلافة ساهمت في استقرار المؤسسة العسكريّة العباسيّة، وجمع حركة الزنج⁽⁴⁾، وتمرد الصقّاريين، والطولويين، وغيرهم، شغل الجند عن التدخّل في السياسة⁽⁵⁾، ويضاف إلى ذلك سبب آخر هو أنّ الأتراك اشتبكوا مع فرقة المغاربة كثيرًا في عهد المهتدي، وشعروا بتحدّيها لهم بعد أن لاحظوا قوّة العامّة الذين بلغ عدد من شغب منهم مائة ألف أحدثوا فوضى كبيرة في بغداد، ولكي يقطعوا الطريق أمام احتمال إنقلاب المغاربة والعامّة، وإبعادهم للأتراك آثروا إسكاتهم باختيَار الموقّق وليًا للعهد مع اختيَار أخيه المعتمد خليفة⁽⁶⁾.

وكان سبب ضعف سلطة الأتراك بعد عزل المهتدي هو أنّ الفتن بينهم أكلت بعضهم بعضًا، فكانوا هم أوّل ضحاياها، وكان الجيل الثّاني من الأتراك أقلّ كفاءة وقوّة من الجيل الأوّل فاختمى رجال من طراز بغا الكبير وأشناس، وإيتاخ، والأفشين، وباغر، ووصيف، والفتح بن خاقان وغيرهم، ومازال أمر الأتراك يضعف تدريجيًّا حتّى ظهور السلاجقة، إضافة إلى أنّه في أيّام المعتمد تزايدت غارات الرّوم، واستفحلت الحركات الانفصاليّة⁽⁷⁾.

¹ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص31.

² محمّد هياجنه، الموقّق بن المتوكّل، أطروحة دكتوراه في التّاريخ، بإشراف الأب الدكتور: ج.م. فييه، فرع الآداب العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص49.

³ نفسه، ص50.

⁴ يرى فاروق عمر فوزي أنّ حركة الزنج ما كانت لتصل إلى مرحلة القوّة والتعقيد لو كانت الخلافة قوّة مثلما كان عليه الحال في عهد أبي جعفر المنصور، وأنّ الخلفاء تهاونوا مع بداياتهم نتيجة انشغالهم بالصراع مع الأتراك، أنظر: الخلافة العباسيّة، ج2، ص43.

⁵ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص32.

⁶ هياجنه، الموقّق، ص51.

⁷ في السادس عشر من شهر شوّال سنة 271هـ / 871م كانت وقعة الطّواحين بالرملة، وكان ابن طولون قد خلع الموقّق من ولاية العهد، ثمّ مات وحكم مصر والشّام بعده ابنه خمارويه، فجهّز الموقّق ولده أبا العباس المعتضد في جيش كثيف، وعقد له على مصر والشّام، فسار حتّى نزل بأرض الرّملة، وجرت بين الجيشين وقعة شديدة، وانهمز جيش خمارويه، ونهب المعتضد خزائنه، ثمّ وقع المعتضد

وكذلك قامت إمارات جديدة⁽¹⁾، وعمّت تعديّات القادة العسكريين⁽²⁾، ولولا أن قبض الموقّق على زمام الأمور لانهارت الدولة،

أوعلى الأقل إستبدل الخليفة⁽¹⁾، كما أنّه كان حلاً وسطاً بعد أن بلغ تحاسد وتنافس القادة الأتراك أشدّه، وفقدوا الثقة في بعضهم بعد أن رفضوا أن يتولّى قيّادة الجيش واحد منهم، فاختاروا أخ الخليفة الذي لا يساويه أحد من مواليه⁽²⁾.

ضحية كمين، فعاد إلى حلب في نفر يسير وفقد مغانمه، ويقول الطبري أنّ المعتضد فرّ إلى طرسوس في نفر قليل، ونهب الجند ما بقي في ساحة المعركة من السلاح، والكراع، والأثاث، والأموال، ثمّ وقع خلاف بين يازمان صاحب طرسوس وأبو العباس المعتضد في محرّم 272هـ/885م، فأخرجه أهلها منها، فعاد إلى بغداد، أنظر: الطبري، تاريخ، ج10، ص8-9، والدّهبي، دّول، ج1، ص244.

⁽¹⁾نشأ أحمد بن طولون على الفقه والصّلاح والدين والوجود حتّى صار له في الدّنيا الذّكر الجميل، وكان شديد الحنق على التّرك وأولادهم لما يرتكبونه في أمر الخلفاء، غير راضٍ بذلك مستقلاً عقولهم، وكان يقول: "حرمة الدّين عندهم مهتوكة"، وكان يرى أنه بسكوته عنهم يرتكب إثماً عظيماً، وكان له من أموال المظالم (المكوس والضرائب) مائة ألف دينار تعقّف من أن يُرسلها إلى المعتمد لما طالبه بخراج مصر لتدتيته،

ثمّ أزال جميع هذه المظالم، كما وجد ركاراً في ريف من أرياف مصر، فتصدّق بجزء منه، وصادر كاتبه ابن دشومة، واستصفى أمواله ثمّ حبسه إلى أن مات بعد أن أشار عليه بالإبقاء على أموال المظالم والإنفاج بها، وحمل ابن طولون إلى المعتمد في مدّة أربع سنين مليونين دينار ومائتي ألف دينار من خراج مصر، والذي كان في أيّامه أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دينار، ومن سلبيّات ابن طولون أنّه تميّز بحدّة الطبع، ولما تولّى إمرة مصر والشّام سفك الكثير من الدّماء، وظلم وتعتسف، وقيل أنّه مات في سجنه ثمانية عشر ألف فرد، وحبس القاضي الحنفي بكار بعد أن دعاه إلى خلع الموقّق من ولاية العهد، وإصدار فتوى بذلك إرضاء للخليفة المعتمد، فتودّد إليه، ومنحه ثمانية عشر ألف دينار، فازداد تمّتعاً، وأحرجه أّمّام حاشيته وكبار موظّفيه، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزّاهرة، ج3، ص6-17.

⁽²⁾ولقد حدثت فتنة؛ أعقبته مناوشات بين وصيف خادم ابن أبي السّاج، والبربر أتباع أبي الصّقر في أوّل شهر ربيع الآخر 277هـ/889م، فقتل من غلمان وصيف أربعة، ومن البربر سبعة، فكانت المناوشات بينهم بباب الشّام إلى شارع باب الكوفة، فركب إليهم أبو الصّقر فتوقّفوا، ثمّ عادوا، فأوقفهم أبو الصّقر ثانية، وفي أوّل شعبان من 277هـ/889م قدم قائد من قوّاد أحمد بن طولون في جيش عظيم من الفرسان والرجالة إلى بغداد، فتجدّدت الحرب بين وصيف الخادم، والبربر، وأصحاب موسى بن أخت مفلح أربعة أيّام متواصلة، وإصطلحوا في أوّل محرّم 278هـ/890م بعد أن قتل من الطّرفين أحد عشر رجلاً، ثمّ وقعت حرب في الجانب الشّرقى من بغداد بين التّصريين وأصحاب يونس، وتوقّفت بعد مقتل رجل، وبعد أن توقّفت الفتنة غادر وصيف الخادم إلى واسط بأمر من أبي الصّقر ليتحصّن فيها هو وأصحابه بعد أن أغدق عليهم أبي الصّقر بالأموال إصطناعاً لهم، فأجازه بجوائز كبيرة، وأدرّ على أصحابه أرزاقهم، وكان قد بلغ أبي الصّقر أنّ الموقّق قادم إليه فخاف من أن يعاقبه على إتلافه ما كان في بيوت أموال أبي أحمد، فلم يبق فيها شيء بالهيات التي كان يهب، والجوائز التي كان يُجيز، والخلع التي كان يخلع على القوّاد، وإنفاقه على القوّاد، فلمّا نفذ ما في بيت المال، طالب أرباب الضّياع بخراج سنة مبهمه عن أراضيهم، وحبس منهم جماعة، وكان المكلف بهذه المهمّة يُسمّى الرّغل، فتعسف على الناس في ذلك، أنظر: الطبري، تاريخ، ج10، ص18-19، والدّهبي، دّول، ج1، ص249-250.

ولمّا إستخلف المعتمد على الله إستقدم حمّاد بن إسحاق من الأهواز، وإسماعيل بن إسحاق على القضاء

في 256هـ/869م، وبقيّ فيه إلى 258هـ/871م⁽³⁾، ولكن تغلّب أخاه الموقّق على شؤون الدّولة حتّى حظر عليه وحبسه⁽⁴⁾، وكان أوّل خليفة" فُهر، ووحجر عليه، وخطّر"⁽⁵⁾.

أمّا الموقّق فحاز على سطوة كبيرة إزاء الجند، كما كانت عقوباته لا تردّ، ولا تخالف، وإن تعلّقت بقادتهم، أو بأبنائهم⁽⁶⁾، إضافة إلى أنّ المعتمد كان صنيعة بُغا، وبالتالي لم يبق هناك مجال للصراع في البلاط⁽⁷⁾، فلقد كان الموقّق قائداً على خمسين ألفاً من الأتراك في فتنة المعتز والمستعين، وهذا يدلّ على تطويعه لهم⁽⁸⁾، ولقد بلغ ديوان الجند في أواخر عهد أخيه المعتمد مائة ألف جندي في سنة 278هـ/891م⁽⁹⁾.

وآثر الخليفة اللدّة، والإعتكاف على الملاهي⁽¹⁰⁾، بخلاف الموقّق الذي كانت مجالسه مجالس علم، وأدب، وفقه، ومشاورة، ونظر في أمور الدّولة حيث أنّه انشغل ليل نهار في تدبير أمورهما، والسهر على سدّ الفراغ الذي تركه إنغماس أخيه في تلبّيّة لذّاته⁽¹¹⁾، والذي بلغ من الضّعف أنّ جواريه كانت تؤخذ منه غضباً، ولا يستطيع الإعتراض⁽¹²⁾، وطلب مرّة الأموال من أجل أن يُكرم مغنيّة عنده، فلم ينل شيئاً، فقال:

أليس من العجائب أنّ مثلي+++++يرى ما قلّ مُمتنعاً عليه.

⁽¹⁾ شاكر، التاريخ، ج6، ص67.

⁽²⁾ هياجنه، الموقّق، ص52.

⁽³⁾ وكيع، أخبار القضاة، ج3، ص281.

⁽⁴⁾ يُستنتج من نص ولاية العهد أنّ المعتمد قد قدّم ابنه المفوّض الذي كان طفلاً على أخيه الموقّق وهو المسير الحقيقي لشؤون الخلافة، وذكر أنّه إذا مات ولم يبلغ ابنه يكون الموقّق خليفة، وأمّا إذا بلغ ابنه يكون هوّ الخليفة، والتساؤل هنا كيف لصبي مراهق أن يكون حاكماً على المسلمين، ويترك أفراد البيت العباسي وعلى رأسهم قائد الجيوش الموقّق طلحة، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج3، ص42.

⁽⁵⁾ اليعقوبي، مشاكلة، ص35.

⁽⁶⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج2، ص27، ومندورة، الموقّق بالله، ص39.

⁽⁷⁾ الدّوري، دراسات، ص60.

⁽⁸⁾ الحر العاملي، الدرّ المسلوک، ص148.

⁽⁹⁾ نفسه، ص153.

⁽¹⁰⁾ اليعقوبي، مشاكلة، ص34.

⁽¹¹⁾ هياجنه، الموقّق بالله، ص56.

⁽¹²⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص452.

وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً ++++++وما من ذلك شيء في يديه⁽¹⁾.

إضافة إلى أنّ الموفق كان شقيق الخليفة، وبالتالي فإنه لم يكن في مستوى أن يُنافس من طرف أيّ فائد تركي، وهم الذين أنهكت قوّاهم، وأضعفتهم الصّراعات والفتن، والتي أدّت إلى هدم أركان الدولة لاحقاً⁽²⁾.

وكانت ثورة الزنج قد شغلت الأتراك عن العبث بالحكّام، وخلعهم، وسفك دمائهم من جهة، وأضعفت من شأنهم من جهة أخرى نتيجة إستنزاف قدراتهم في هذه الحرب⁽³⁾، وكان إنتصار الموفق على صاحب الزنج، والصفاريين قد أخضع له كبار أمرائهم مثل: يارجوخ، وكيلغ، وبكتيمور بن طاش تيمور، إلى أن توفّوا جميعاً⁽⁴⁾.

كما إهتمّ الموفق أيضاً بإصلاح الوضع الإقتصادي للدولة، فعندما تولّى محاربة الزنج وجد أنّ ما في خزينة الدولة لا يتجاوز ثلاثين ألف دينار، وهو مبلغ غير كافي لسدّ نفقات الحرب⁽⁵⁾، لأنّ ميدان ثورة الزنج كان في أخصب الأراضي، وحول عصب التجارة العراقيّة (محور البصرة-بغداد)، وهو ما تسبّب في كارثة على مستوى مداخل الدولة الزراعيّة والتجاريّة، وإنهار أيضاً النظام النقدي،

وتدهورت الحياة الإجماعيّة في بغداد نتيجة قلّة الأموال⁽⁶⁾، وعلى سبيل المثال فإنه في 260هـ/873م إشتدّ الغلاء في الحجاز، والعراق نتيجة لغارات الأعراب على المسالك التجاريّة، وللحرب ضدّ الزنج، حيث بلغ سعر الكرّ من الحنطة في بغداد مائة وستّون ديناراً⁽⁷⁾.

ووجد الموفق أنّ من مصلحة الدولة إعادة زراعة إقطاع أمّ الرّشيد الخيزران في واسط، والمروي بنهري المبارك والصّلاح، وكان كبير المساحة ولكنّه خرب بمرور الزمن، فأنفق الموفق هذه الأموال من أجل هذا

⁽¹⁾ نفسه، ص452.

⁽²⁾ مندورة، الموفق بالله، ص32.

⁽³⁾ نفسه، ص32.

⁽⁴⁾ ضيف، العصر العباسي، ص15.

⁽⁵⁾ وما يُظهر أنّ مصر والشّام كانتا مصدرًا هامًا للجباية هو أنّ أحمد بن طولون لما مات ترك ثروة تقدّر بعشرة ملايين دينار من الذهب، وسبعة آلاف مملوك، وأربعة وعشرين ألف غلام، ومن الخيل الميدانيّة سبعة آلاف رأس، ومن البغال والحمير ستّة آلاف رأس، ومن الدّواب لخاصّته ثلاثمائة، ومن مراكبه الجياد مائة، وكان ما يدخل في خزائنه كلّ سنة بعد مصاريفه مليون دينار، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج3، ص26-27.

⁽⁶⁾ هياجنه، الموفق بالله، ص58.

⁽⁷⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج3، ص40.

المشروع، فما مضى العام حتى تكاثرت هذه الأموال لوفرة الإنتاج، و على حفظ الأمن في البلاد، وتتبع تجاوزات العمّال، وخاصة في مسألة إحتكار الأقوات، ومثال ذلك ما حدث مع أحمد بن محمّد الطائي الذي صادره وحبسه، وأمر بإطلاق السفن التي تحمل أقوات الناس، وضمنان حرية التجارة⁽¹⁾.

ثانيًا: المصادر ونكبة الموظفين في عهد المعتمد:

عيّن المعتمد عبيد الله بن يحيى بن خاقان -وزير أبيه المتوكل- وزيراً⁽²⁾، وأعطاه صلاحيات واسعة⁽³⁾، حيث رجّح كفايته عدد من أهل المشورة والرأي؛ باعتباره خبيراً بأحوال الرعيّة، وصاحب تجربة في تسيير الإدارة، وتدقيق الأموال، فعينه المعتمد وزيراً مع كرهه له، وبقي في منصبه إلى وفاته⁽⁴⁾ في سنة 263هـ/876م⁽⁵⁾، كما تولّى الحجابة عبد الله بن الحسين، وفي الكتابة صاعد بن مخلد، ثم خلفه حبيب السمرقندي⁽⁶⁾.

ولمّا توفيّ عبيد الله بن يحيى بن خاقان، عيّن المعتمد الحسن بن مخلد وزيراً⁽⁷⁾، وكان كاتباً لأخيه الموقّق، فجمع بين المنصبين، وكان من أصول نبطيّة مسيحيّة، ومن أشهر كتّاب زمانه، وكان له سجل صغير بخطّ يده يُراجع فيه مختلف العمليّات الماليّة التي حدثت على مستوى الأقاليم، وفي الإدارة المركزيّة، وكان يُراجع كل ليلة قبل نومه، ويُدقّق فيه، فإذا ما سُئل عن كلّ ما يتعلّق بأموال الدولة أجاب في الحين⁽⁸⁾، ثمّ عزله المعتمد، وعيّن مكانه سليمان بن وهب، بضغط من موسى بن بُغا في ذي الحجّة 263هـ/876م⁽⁹⁾، وهوّ ما يبيّن أن نفوذ الأتراك كان لا يزال قائماً⁽¹⁰⁾، وما أن توفيّ القائد التركي في 2 صفر 264هـ/877م⁽¹¹⁾ حتى عزل المعتمد الوزير سليمان، وسجنه، وأمر بنهب دوره، ودور أقربائه⁽¹²⁾، ثمّ

⁽¹⁾ مندورة، الموقّق بالله، ص41.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزمان، ج16، ص12، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1560.

⁽³⁾ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص474.

⁽⁴⁾ إبن الطقطقا، الفخري، ص251.

⁽⁵⁾ الذّهبي، دؤل، ج1، ص235، وسبط، مرآة الزمان، ج16، ص11.

⁽⁶⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1560-1561.

⁽⁷⁾ نفسه، ص1560، وإبن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج3، ص46.

⁽⁸⁾ إبن الطقطقا، الفخري، ص251-252.

⁽⁹⁾ سبط، مرآة الزمان، ج16، ص11، وإبن الطقطقا، الفخري، ص252، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1560.

⁽¹⁰⁾ البكجري، مختصر، ص127.

⁽¹¹⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص562، والذّهبي، دؤل، ج1، ص235.

⁽¹²⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص562.

صالحه بعدها على سبعمائة ألف دينار⁽¹⁾، وفي رواية أخرى أنه سجنه مع ابنه، وأنهما صولحا بعدها على دفع تسعمائة ألف دينار⁽²⁾.

وأعاد المعتمد الحسن بن مخلد إلى الوزارة، فبلغ ذلك الموفق وهو في بغداد، فسار بمن معه إلى سامراء، فتحصن منه أخوه الخليفة في الجانب الغربي منها، ثم تصالحا على رد سليمان بن وهب إلى الوزارة، فاختبأ الحسن بن مخلد، ثم صودرت أمواله⁽³⁾، أما سليمان بن وهب فبقي محبوساً في سجن الموفق إلى أن توفي في 18 صفر 272هـ/885م⁽⁴⁾، فصودرت ممتلكاته، واختفى أبو عيسى بن المتوكل أيضاً، وهرب أيضاً عدد من الأمراء إلى الموصل خوفاً من عقوبات الموفق وعلى رأسها المصادرات والسجن⁽⁵⁾، و نتيجة لذلك لجأ بعض الموظفين إلى يعقوب بن الليث الصقار في 265هـ/878م، فأمر الخليفة بمصادرة حواصلهم، وأموالهم، وأملاكهم، وضياعهم⁽⁶⁾.

وحدث أن إرتفعت الأسعار ببغداد في سنة 272هـ/885م، لأن أهل سامراء منعوا سفن الدقيق من الوصول إليها، وذلك بسبب رجل اسمه الطائي الذي عمل على إحتكار الأسعار، ومنع أصحاب الضياع من جمع الطعام وقسمته، بهدف رفع الأسعار، فمنع أهل بغداد الزيت، والصابون، والتمر عن أهل سامراء في منتصف شهر رمضان، ثم إنتفض العامة ضد الطائي، وحرابه، فقتل أعوانه بعض العامة، وانتهت الفوضى بتدخل عسكري حازم من القائد محمد بن طاهر الخراساني⁽⁷⁾.

وحدث أن هاجم صديق الفرغاني - وكان على رأس العامة المنتفضين - دور سامراء في 274هـ/887م، وأغار على أموال التجار، وأطلق العنان لأزلامه في التصرف في ممتلكات أهالي العاصمة، وكان صديق هذا يخفر أولاً الطريق، ثم تحوّل لصاً خرباً يقطع الطريق⁽⁸⁾، ثم حدثت فوضى كبيرة في سامراء وبغداد في سنة 275هـ/888م كان سببها الصراع بين الطائي وخصومه، فهو وجه جيشاً إلى سامراء للإنتقام من صديق وفك أسر أخيه، ثم إحتال على صديق وقبض عليه مع أعوانه في سامراء، وقطع يده ورجله، ويد مساعده هاشم ورجله أيضاً، وفعل ذلك مع آخرين، وحبسهم، ثم حملهم في مراكب إلى بغداد،

⁽¹⁾ الهياجنة، الموفق بالله، ص 53.

⁽²⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 3، ص 49.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 562.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 9.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 563.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 566.

⁽⁷⁾ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 10.

⁽⁸⁾ نفسه، ج 10، ص 13.

وإستعرضهم أمام العاقبة، ثم أودعهم السجن، وعاد إلى سامراء ليحارب فارس العبدي - وكان من كبار الصعاليك - بعد أن نهب دور وجهاء العاصمة، ولكن الطائي نجا بأعجوبة من أعوانه، فاستغل الموفق تفرقهم، وأمر بحبسهم، وصادر جميع ممتلكاته في منتصف رمضان، وكان الطائي ضامناً لمدينة الكوفة وسوادها، وطريق خراسان وسامراء، بل وحتى شرطة بغداد، وخراج بادوريا، وقطربل، ومسكن⁽¹⁾، وقسم من ضياع الخاصة⁽²⁾.

وعين المعتمد صاعد بن مخلد الكاتب في منصب الوزارة في سنة 272هـ/885م⁽³⁾، فقدم من فارس إلى واسط، وأمر الموفق القواد أن يستقبلوه، فدخل في أبهة عظيمة، وترجل له القواد، وقبلوا كفه، ولكنه أظهر التكبر والعجرفة تجاه موظفي الدواوين، وماهي إلا فترة قصيرة حتى أمر الموفق القواد بأن يقبضوا عليه، وعلى أهله، ويصادروا أمواله وحواصله، وإستكتب الموفق مكانه أبا الصقر إسماعيل بن بلبل على أن تقتصر مهمته على الكتابة فقط، وقبض الموفق أيضاً على إبن صاعد أبا عيسى، وأبا صالح، وعلى أخيه عبدون، وأتباعهم بسامراء في نفس يوم القبض على صاعد⁽⁴⁾.

ثم إستوزر الموفق لأخيه المعتمد أبا الصقر إسماعيل بن بلبل الشيباني، والذي عُرف عنه الإنفاق بسخاء والتأق في الطعام والشراب، ومدحه الشعراء كالبحتري، وإبن الرومي، وجمع في وزارته بين السيف والقلم فكان مسؤولاً كذلك عن الشؤون العسكرية، فارتقت مكانة الإدارة العباسية في أيام إستوزاره⁽⁵⁾، ثم نكبه المعتمد، وأمر بإعتقاله، وتعذيبه في السجن حتى الموت، ثم مصادرة أمواله⁽⁶⁾.

ولقد قال الشاعر أحمد بن أبي فنن في أبي الصقر إسماعيل بن بلبل بعد مقتله:

قف يا أبا الصقر فكم من طائرٍ ++++++ خرصريعا بعد تحليق.

زُوجت نعي لم تكن كفأها ++++++ قضى لها الله بتطليق.

وكل نعي غير مشكورة ++++++ رهن زوال بعد تمحيق.

⁽¹⁾ مسكن: بكسر الكاف، وهو اسم لناحية قريبة من أوانا عند نهر دجيل عند دير الجاثليق، وأيضاً كان يوجد موضع بهذا الاسم عند دجيل الأهواز، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص127-128.

⁽²⁾ الطبري، تاريخ، ج10، ص15.

⁽³⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1560.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج10، ص10، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص603.

⁽⁵⁾ إبن الطقطقا، الفخري، ص252.

⁽⁶⁾ نفسه، ص253.

لأقدست نعمى تسربلتها+++++++++كم حجة فيها لنزديق⁽¹⁾.

وكان هذا الشاعر يهجو بهذه الأبيات ابن بلبل، لا مدحًا له⁽²⁾.

وهؤلاء الوزراء الذين عيّنهم المعتمد كالحسن بن مخلّد، وسليمان بن وهب، وأبي الصّقر بن بلبل؛ تولّوا الوزارة، وعزلوا عنها مرارًا مرتين، أو ثلاث⁽³⁾، كما عيّن الموقّق للمعتمد وزيرًا جديدًا هو أحمد بن صالح بن شيرزاد القطرلي، وكان كاتبًا بليغًا جيّدًا في اللغة العربيّة، ووُصف بالفضل، ولكنّه مرض ثمّ مات بعد شهر من إستوزاره في 266هـ/879م، فاستوزر المعتمد بعده عبيد الله بن سليمان بن وهب، والذي صار بعدها من أبرز الوزراء، وكان من مشايخ الكتّاب، ومن أصحاب المهارة والكفاية، وتوفّي في 288هـ/900م⁽⁴⁾.

أمّا المظالم فتولّوها ببغداد يوسف بن يعقوب في 277هـ/890م، ونوديّ في الناس: "من كانت له مظلمة، ولو عند الأمير الناصر لدين الله أبي أحمد الموقّق فليحضر"⁽⁵⁾، على الرّغم من أنّ الموقّق سار في الرّعيّة سيرة حسنة، وأظهر حزمًا وصرامة لم يُر مثلهما منذ سنين⁽⁶⁾، وأرسل إلى صاحب الشّربة أن لا يُطلق أحدًا من المحبوسين إلّا بموافقة من القاضي، بعد أن يعرض عليه أحوالهم⁽⁷⁾.

كما إعتقل الموقّق لؤلؤ غلام ابن طولون في 273هـ/886م، وصادره بأربعمائة ألف دينار، وسجنه، بعد أن إستدرجه وإستقدمه بالحيلة من الشّام إلى العراق⁽⁸⁾، وكان يقول في الزنّانة: "ليس لي ذنب إلّا كثرة مالي"⁽⁹⁾، ثمّ أطلق سراحه لاحقًا، فعاد إلى مصر فقيرًا ذليلًا أيام هارون بن خمارويه، ومعه غلام واحد⁽¹⁰⁾.

وكان من أهمّ أسباب خلع المعتمد لإبنه المفوّض من ولاية العهد ضغوطات القادة الأتراك، إذ أنّهم أجمعوا على توليّة أبي العبّاس بن الموقّق في هذا المنصب، لأنّه تمكّن من قيادتهم إلى الإنتصار على ثورة

¹ يونس السامرائي، شعراء عباسيون، الجزء الأول، عالم الكتب - مكتبة التّهضة العربيّة، د.م.ن، الطبعة الثّانية، 1411هـ/1990م، ص 106-107.

² نفسه، ص 107.

³ ابن الطّقطاق، الفخري، ص 254.

⁴ ابن الطّقطاق، الفخري، ص 254.

⁵ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 18، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 625.

⁶ إبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 625.

⁷ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 18.

⁸ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 12، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 606، وإبن تغري بردي، النجوم الزّاهرة، ج 3، ص 81.

⁹ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 12، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 606.

¹⁰ إبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 606.

الزنج، وعاش معهم عن قرب فأحبّوه، كما أنّ المعتمد رأى أنّه أصلح للخلافة من ابنه، فرأى أن يجتبه مصيرًا سيئًا له بعد وفاته⁽¹⁾، وتوفّي المعتمد مريضًا من كثرة الخمر والأكل⁽²⁾، ولقد اختلف في سبب موته، ولو أنّ الأحداث التي سبقت وفاته تدع مجالًا للشكّ في أنّها لم تكن طبيعيّة؛ فلقد قيل أنّه سمّم، وقيل أيضًا أنّه خنق⁽³⁾.

وكان قبل وفاته قد ناله من أبي العباس نفس ما ناله من والده الموقّ فحجر عليه، وأصبحت بيده السلطة الفعلية⁽⁴⁾، أمّا جعفر المفوّض بن المعتمد فحبسه المعتضد في قصر الخلافة لا يراه إلاّ الخليفة نفسه، وكان يجالسه وينادمه إلى أن توفّي في ربيع الآخر 280هـ⁽⁵⁾.

7) في فترة المعتضد بالله (20 رجب 279-22 ربيع الثاني 289هـ):

أولًا: شخصيّة المعتضد:

كان المعتضد وليّ العهد الثاني بعد المفوّض إلى الله جعفر بن المعتمد، ولكنّه فيما يبدو لم يُرد أن يكرّر تجربة أبيه في أن تكون له السلطة الفعلية مع وجود خليفة إسمي قد يسبّب المشكلات، أو يكون غرضًا تُحاك باسمه المؤامرات مثلما حدث للمعتمد حينما تحالف مع ابن طولون، فاستقلّ هوّ بولاية العهد وخلع المفوّض إلى الله في أواخر محرّم 279هـ قبل أن يموت أبوه الموقّ، فبقيّ المعتضد وليّ العهد الوحيد⁽⁶⁾.

ولقد كان المعتضد يخطّط لتولّي الخلافة وهوّ في السّجن في حياة والده، فاتّخذ وقتها خاتمًا نقش عليه "المعتضد بالله أمير المؤمنين"، وعمل على تقسيم الدّولة، وتصريف أمورها، وترتيب الأعمال، وتوليّة العمّال، والولاية، وأصحاب الدّواوين، وسجّلها في أوراق زوّده بها خادمه، وساعده من خارج سجنه عدد من القوّاد

⁽¹⁾ سلطان، نظرات، ص 88.

⁽²⁾ الحر العاملي، الدرّ المسلوک، ص 153.

⁽³⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزّاهرة، ج 2، ص 95.

⁽⁴⁾ ناريمان صادق عبد القادر الألسني، الدّولة العباسية وعصر إمرة الأمراء 324-334هـ، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حمدي المناوي، قسم التاريخ، الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرمة، 1399-1400هـ/1979-1980م، ص 40.

⁽⁵⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزّاهرة، ج 2، ص 97.

⁽⁶⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 122.

في التمهيد لسرعة وصوله للحكم بعد خروجه منه⁽¹⁾.

وحينما تولّى المعتضد الخلافة "كانت الدنيا خراب والتغور مهملة، فعمّر المملكة، وضبط التغور، وكثرت الأموال في عهده"⁽²⁾، ولم يُقدّم على الجيوش أحدًا بل تولّى أمرها بنفسه "شهادة منه ونجدة"، وسمي السقّاح الثاني لأنه جدّد ملك بني العباس⁽³⁾، ولقد "غلب المعتضد على الأتراك الغلبة التي تجب أن تكون لمثله على أمثالهم، وأذلّهم وردّهم إلى مراتب العبوديّة"⁽⁴⁾، بعد أن كانوا منذ وفاة الواثق يتحكّمون في الخلفاء مثلما يتحكّم الصبيان في أهاليهم⁽⁵⁾، ولم يعد للطبقة العسكريّة نفوذ ينافس أو يقاوم الخليفة في عهده، ويدلّ على ذلك أنه قبض على كبير الأتراك المسمّى بيكتمر بن طاشتمر في ربيع الأول 282هـ، وحبسه مقيّدًا وصادر أملاكه وأمواله، ولم يستطع الأتراك الرّد خوفًا ورهبة منه، ويعتبر هذا الإنجاز وحده من أهم إنجازات المعتضد السياسيّة⁽⁶⁾، ولقد أولى المعتضد عناية خاصّة بالجيش إلى درجة أنه كان هو من يقوم بنفسه باختيار الأفراد واختبارهم حول إجادتهم للقتال، كما أولاهم العناية التامة في زيّهم، وهيئتهم⁽⁷⁾.

ولما تولّى الحكم لم يجد في بيت المال غير سبعة وعشرين درهمًا زائفة، ووجد الدّنيا خرابًا فعمّرها بالعدل، وصار فائض الميزانيّة في عهده مليون دينار يخزّن في بيت مال الخاصّة، وكان يخطّط لإستغلال هذه الأموال ببناء مركز للبحث في مختلف العلوم التّقنيّة والعقليّة يكون تابعًا للخليفة، ومسخرًا لخدمة مصالح الدّولة، غير أنه توفيّ فمات معه المشروع⁽⁸⁾.

وكان المعتضد قويّ السياسة شديدًا على أهل الفساد، وإستطاع أن يمنع ظلم العساكر للرعيّة ونهب أموالهم⁽⁹⁾، وكان شهيمًا حازمًا⁽¹⁰⁾، وانتقلت مقاليد تسيير شؤون العباسيين إلى الخليفة من جديد، والذي كان هذه المرّة قليل الرّحمة، سريع الغضب، شديد البطش، ويقتل النّاس ببشاعة، وعقوباته شنيعة⁽¹¹⁾، وكان

⁽¹⁾ الإلشي، الدّولة العباسيّة، ص 40.

⁽²⁾ ابن الطّقطاق، الفخري، ص 256، و ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1588.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1586، والديّار بكري، تاريخ، ج 2، ص 344.

⁽⁴⁾ الحر العاملي، الدرّ المسلوک، ص 154.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 154.

⁽⁶⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 126.

⁽⁷⁾ الألشي، الدّولة العباسيّة، ص 74.

⁽⁸⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 452-453.

⁽⁹⁾ ابن الطّقطاق، الفخري، ص 256.

⁽¹⁰⁾ يعقوبي، مشاكلة، ص 35.

⁽¹¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1590.

ذكيًا يتحرى أصحاب الجرائم، ويوقع بهم أشد العقوبات في إطارها الشرعي⁽¹⁾، فمنها أنه يأمر بالجاني فيجعل في حفرة على ظهره ووجهه إلى الناس ظاهر، ويُرَدَم عليه التراب، وهو ينظر إلى الناس حتى يموت، وبعضهم يقيمه في الحفرة على رأسه ورجلاه إلى فوق، ويُرَدَم حوله بالتراب، ويبقى مثله حتى تخرج روحه من دُبره، وبعضهم يجعله عرضًا ويُرَمى بالنبل حتى يعود جسده كالقنفذ، وبعضهم يُعلقه في دابة جموح، وتُخَوَّف، فتهرب، وتتقطع أوصاله شيئًا فشيئًا، وبهذه الطريقة أُعدم يعقوب بن الليث الصقار، وكان إدخال الجاني في سقود حديد، وتقليبه على النار حتى يحترق أبشع وأرعب طريقة إعدام إستخدامها المعتضد بالله⁽²⁾.

وتميّزت شخصيته أيضًا بأنها كانت عقلية عسكرية فذة، حيث كان يُباشِر المعارك بنفسه، ولا يُمهّل الخارجين عليه إذ كان يُباغتهم، وكان يخرج في جيشه من بغداد للظفر بأعدائه، واستطاع أن يُطوِّع الأتراك ويوجّه قوتهم لصالح الدولة، وأعاد لمؤسساتها هيبتها، وربط الخلافة العباسية بتحالفات كثيرة (زواج، ولاية عهد، إقرار حكام على ولايات تابعة للخلافة العباسية)، وإجراء تغييرات إدارية لاسيما في الجانب الجبائي، كما نشر الأمن في بغداد، وتبع اللصوص والمفسدين⁽³⁾.

وكان أول إجراء قام به هو تأمين مقرّ عمله - وهي دار الخلافة - ودعمها برجال مواليين له لوقت الحاجة، فكان في الرصافة وحدها عشرون ألف رجل، وهي منفصلة عن الجيش الذين كان تحت قيادة بدر الخادم، وهو أمر لم يكن يعلمه حتى هو، وهذه الفرقة الخاصة أدّت دورها كما يجب في حماية الخليفة وكانت ذات تدريب جيّد، وأعضائها يعرفون خارطة بغداد على الميدان جيّدًا⁽⁴⁾.

وبعد أن ضمن ولاء الجيش له إتّجه المعتضد إلى القادة الطموحين فيه، وضمن ولاء القائد بدر له ورهبته منه، كما وجّههم للقتال في الثغور الرومية، وطوّر الجيش تدريبًا وتسليحًا، فأخاف البيزنطيين⁽⁵⁾، وكان المتصرّف في عهده غلامه بدر، وكان القائم بشؤون الخلافة، و"إليه جميع المعارف في جميع الآفاق"، وأمر

⁽¹⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص68-73.

⁽²⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1590.

⁽³⁾ سلطان، نظرات، ص89.

⁽⁴⁾ نفسه، ص90.

⁽⁵⁾ نفسه، ص91.

الجوش وسائر القواد⁽¹⁾، وأحيا المعتضد أيضًا نظام الأخبار (الجاسوسية) في الدولة داخليًا وخارجيًا حتى يتمكن من تسييرها بطريقة صحيحة⁽²⁾.

وحيثما توفي ترك في خزائن الدولة بضع عشر مليون دينار⁽³⁾ لأنه كان قليل التفقة، حيث ضرب به المثل بالبخل مع شدة سفك للدماء⁽⁴⁾، وآل الحكم إليه بعد أن إشتراك مع أبيه في حروبه فأبلى البلاء الحسن، وهابه الأتراك، فنراه في 282هـ/895م قد قبض على كبيرهم بك تيمور بن طاش تيمور، فسجنه، وصادر أمواله، وضياعه، فأصبحوا لا يحركون ساكنًا رهبة منه، وهيبة⁽⁵⁾، وكان رجاله على قسوتهم، وشدة بأسهم يخافون غضبه إذا إشتكاهم أحد من العامة، أو تظلموا له، ويذلون المال إتقاء لبطشه أو خوفًا من وصول أخبار تجاوزاتهم إليه⁽⁶⁾، ومع ذلك عُرف بميله للنساء، وولعه بالبناء، فبنى قصرًا سماه الثريا، أنفق فيه أربع مئة ألف دينار، وكان طوله ثلاثة فراسخ، وعرضه فرسخين⁽⁷⁾.

كما تصالح المعتضد مع خمارويه صاحب مصر، وتزوج إبنته على صداق قدره أربعين ألف دينار، فبعثها أبوها وجهازها بمليون دينار، وأعطت الدلال منها مئة ألف درهم⁽⁸⁾، ولقد أنفق خمارويه في تجهيز إبنته قطر الندى للمعتضد عشرين مليون دينار مقابل مليون دينار كصداق من طرف الخليفة، وتسبب هذا الزواج بأن إقترض خمارويه من الناس، وإفلاس الدولة الطولونية، وضعفها اقتصاديًا وعسكريًا بعد ذلك⁽⁹⁾، ويُقال أنّ المعتضد إستهدف إفقار الأمير خمارويه بزواجه من إبنته أسماء قطر الندى، بحيث أنّ أباهما جهازها بجهاز فريد من نوعه غلاء، وتكلفة حتى صار يضرب به المثل: ألف هاون من الذهب، وأن يحمل إلى المعتضد مائتي ألف درهم من جباية مصر بعد أن يدفع كل متطلباتها، علاوة على تكلفة الرحلة بكل أفرادها⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج4، ص185.

⁽²⁾ الألشي، الدولة العباسية، ص43.

⁽³⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص256.

⁽⁴⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1588-1589.

⁽⁵⁾ ضيف، العصر العباسي، ص15.

⁽⁶⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص65-66.

⁽⁷⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1591.

⁽⁸⁾ الذهبي، دؤل، ج1، ص252، الدتار بكري، تاريخ، ج2، ص344.

⁽⁹⁾ سلطان، نظرات، ص94.

⁽¹⁰⁾ ابن خلکان، وفيات الأعيان، ج2، ص250.

أما عن الإضطرابات في الأوضاع الداخليّة للدولة العباسيّة في عهده؛ فكان سببها قلق العرب حيال سيطرة الأتراك⁽¹⁾، فحلحل المعتضد الوضع من خلال إكتساب ولاء أسرة عربيّة للدولة العباسيّة تمثّلت في أسرة الحمدانيين - وعلى رأسهم الحسين بن حمدان مغتصب قلعة ماردين⁽²⁾ - بعد أن حرّضهم على قمع الخوارج بالجزيرة الفراتيّة⁽³⁾.

ونتيجة لحزم المعتضد وإعادته الهيبة للخلافة، والفعاليّة لمؤسّسات الدولة ظهرت تأثير ذلك فعلاً في المغرب الأدنى، ومصر، واليمن⁽⁴⁾، ولقد عمد إلى تصفيّة الأتراك بأن كلّف جواسيس بتتبّعهم، ومعرفة أسرارهم، وجلب أخبارهم، وبذلك كشف الكثير من جرائمهم، وعاقب كلّ من تسوّل له نفسه الإعتداء على الرعيّة منهم، وتفنّن في تعذيب قوّادهم، وبطريقة إستعراضيّة⁽⁵⁾، كما أنّه تمكّن من حيازة ثقة العامّة باعتباره حاكماً قوياً إستطاع ردع الظلمة، وإعادة الحقوق لأصحابها، وساعد في ذلك أيضاً تقرّبه من العنصر العربي، وعلى رأسهم البيت الحمداني القوي⁽⁶⁾.

لقد أدرك المعتضد أن القسوة هيّ السبيل لتحقيق الإستقرار السياسي ووضع حدّ للفوضى التي تسببت في تدهور الإقتصاد وإفلاس خزينة الدولة، كما أنّه عمل على إسناد المناصب الإداريّة لأصحاب الكفاءة، ومن بين الكفاءات التي إعتمد عليها المعتضد الوزير عبيد الله بن سليمان، والذي ذكر أنّه بحاجة إلى نفقة بسبعة آلاف دينار يوميّاً في المعدّل لنفقات الحضرة فقط، فأمر المعتضد بضرب جميع أواني الذهب والفضّة في خزائنه نقوداً، وتوزيعها على الجنود، وكان الوزير بذلك صريحاً، وأخبره أنّ الدنيا خراب، وإضطّر إلى الإتّفاق مع أحد الأشخاص على الضّمان، لتوفير الأموال للدولة مقابل إقطاعه بعض أراضي

⁽¹⁾ العيّدروس، التاريخ، ص 192.

⁽²⁾ **ماردين**: مدينة في شمال بين النهرين الأعلى، تقع حالياً في الجمهوريّة التركيّة، تمتّعت بفضل موقعها المحصّن بأهميّة إداريّة في العصر الإسلامي الوسيط، حيث شيّدت على ارتفاع ألف متر في سفح جبل يشرف على حوض الفرات الأوسط، وعلى شبكة طرق هامة: بين آمد، والرها،

وعينتاب، والموصل، ونصيبين، وكانت قبل الإسلام مركزاً دينياً مسيحياً، ثمّ صارت عاصمة للأرتقيين حتّى 811هـ/1408م، تتميّز المنطقة حالياً بكثرة الآثار الإسلاميّة والمسيحيّة، أنظر: سوردال، معجم، ص 837.

⁽³⁾ العيّدروس، التاريخ، ص 192.

⁽⁴⁾ سلطان، نظرات، ص 95.

⁽⁵⁾ الأُلشي، الدولة العباسيّة، ص 98.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 99.

الفرات، ودجلة، وإقليم واسط وغيرها، ووضع إمكانية الإقراض من التجار كإحتمال إن دعت الحاجة، وهذا ما يُفسّر أنّ المعتضد وصف بالبخل، وهو في الحقيقة تقشّف وترشيد للنفقات نتيجة إستنزاف أموال الدولة في السنوات الماضية⁽¹⁾.

وكان عبيد الله بن سليمان بن وهب من كبار الوزراء ومشايخ الكتاب، وكان محنكًا، صاحب قدرات كبيرة في المجالات السياسيّة والإداريّة إلى جانب صفاته الخلقية الحسنة، وعلى رأسها رحابة الصدر، وقوّة الإحتمال، والمسامحة، والإعتراف بالحق، والإحسان للمحتاجين⁽²⁾.

وفي نهاية عهد المعتضد بالله بدأت الأموال تدخل خزائن الدولة بشكل منتظم نتيجة لنجاح سياسته المتمثلة في إعادة الأراضي الخربة، وإقراض المال للفلاحين والتجار، ومنحهم منح إضافية، وتأمين خطوط المواصلات للبريد والنقل بالعمل العسكري، وأخذ رهائن من كبار زعماء القبائل العربيّة لضمان عدم تخريبها للأرياف، أو تعرّضها للقوافل، وتحميل أهل كل منطقة ما يحدث فيها من جرائم، لكي يحولوا هم دون وقوعها فانتشر الأمن والاستقرار، وتوقف الجند عن الشغب⁽³⁾.

ولقد تمّ في عهده تعيين مؤنس الخادم على رأس الشرطة، وصاحب شرطة العسكر، وكان مؤكلاً بضبط أمور الجيش والعسكر معًا، وكان مؤنس من صنائعه الأوفياء⁽⁴⁾، وسنرى لاحقًا دور مؤنس في حماية جعفر المقتدر بالله بن المعتضد والسعي من أجل إبقائه في الخلافة، وقمع كلّ حركة معارضة لتعيينه خليفة.

وكذلك تميّزت سياسة المعتضد بإشرافه المباشر على الدواوين، ومراقبة عملها، وأمر بأن تراقب مصاريفها، وأن تعطل يومي الجمعة والثلاثاء دون عوض مالي، وبهذا استطاع أن يوفر أربعة آلاف وستمئة دينار شهريًا، كما إستعان بالخبرة الماليّة لأحمد وعلي إبننا محمّد بن الفرات رغم سخطه عليهما، وحبسهما، وذلك من أجل مصلحة الدولة⁽⁵⁾.

وعين المعتضد أبو الطيّب السرخسي محتسبًا على الأسواق لشدة عنايته بها، ولمّا أظهر العجز والتقصير، وإشتكت منه الرعيّة بادر المعتضد إلى عزله، ونكبته⁽⁶⁾، وكان ذا غيرة شديدة على الحُرْم، وأمر أنّ من رأى

⁽¹⁾ نفسه، ص 98.

⁽²⁾ نفسه، ص 89.

⁽³⁾ نفسه، ص 99.

⁽⁴⁾ الأُلشي، الدولة العباسية، ص 92.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 99.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 101.

منكرًا، ولا يستطيع أن يدخل عليه ليُعرف به أن يطلع في الصّومعة، ويؤدّن في غير وقت لسمع ذلك، ويعرف بالخبر⁽¹⁾.

ثانيًا: سياسة المعتضد المالية:

عمل المعتضد على إستعادة عدد كبير من أراضي الأقاليم المنفصلة والتمترّدة وإعادة هبة الخلافة المفقودة⁽²⁾، وجدّد مسألة النيروز⁽³⁾، فأعاد العمل بإصلاحات المتوكّل بعد أن ذهبت باغتياله وضعف الخلفاء من بعده، والإختلاف أنّ المتوكّل أخذ بالتقويم الفارسي في سنة 243هـ/856م، أمّا المعتضد فأخذ بالحساب ما بين سنته وسنة زوال ملك الفرس بموت يزيدجرد لاعتباره أنّ السلطة الإسلاميّة أهملت الكبس منذ ذلك اليوم، وحسابها مائتين وثلاث وأربعون سنة، والأرباع فيها ستون يومًا وكسر، فأضافها إلى النيروز في سنته في يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر جوان، وهذا كمرحلة أولى⁽⁴⁾.

ومن سياسة المعتضد الماليّة أيضًا أنّه أمر أن يُنقص من حشمه، ومن كان ينفق عليهم من كلّ رغيّف أوقيّة، وقال في ذلك ابن التّديم: "...فتعجّبت في أول أمره من ذلك، ثمّ نظرت مقدار ما يجتمع منه في كلّ شهر، فإذا هو مال عظيم"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1590.

⁽²⁾ لقد تمتّع المعتضد بشعبية كبيرة، وحاز على ثقة عالية من طرف أفراد المؤسسة العسكريّة، فضلًا عن تمتّعه بخصال والده الحرّية والإداريّة، فخلف والده في منصبه: قائد الجيش وولي العهد، ثمّ وليًا للعهد، فخليفة بعد المعتضد، ولقد تميّز بالسرعة في حسم الأمور، وقمع الحركات المعارضة، ويخرج بنفسه إليها، وتمكّن من تقليص خطرهما، وتوفير الأمن، وبعث النشاط الاقتصادي من خلال الإهتمام بالزّي، وتسليف الفلاحين الحبوب والحيوانات، وتأخير موعد إستيفاء الخراج من المزارعين لإعطاء فرصة أكبر لنضج المحصول وبيعه، ومنع عمّال الخراج من ظلم دافعيه، ويلاحظ أنّ المعتضد لم يتمكّن من ملاحقة الحركات المناوئة في الأقاليم البعيدة كاليمين، وإفريقيّة، كما أنّ تحجيمه لدور العسكر حال دون بروز إسم عسكري مشهور، ما عدا غلامه بدر المعتضدي، وفي سنة 280هـ/893م افتتح أبو عبد الله بن أبي السّاج مراغة من أرض أذربيجان، فقبض على عبد الله بن الحسين، وإستصفى أمواله، ثمّ أعدمه بعد ذلك، وتمردّ عليه وصيف الخادم في أطراف الشّام، فحاربه حتّى قضى عليه، ولمّا رجع إلى بغداد مات بها من مرض أصابه، وفي أيامه ظهر القرامطة في البحرين في سنة 286هـ/899م، أنظر: المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 194، وأبوالفداء، مختصر، ج 1، ص 382، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 257، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1591، وفوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 48-50، ولتفاصيل أكثر حول القرامطة؛ أنظر: الذهبي، دؤل، ص 257-272، و277، و279-285، و296، و304، و310-312.

⁽³⁾ النيروز: وهو لفظ فارسي معرّب مأخوذ من لفظة نوروز، وهو أول يوم من أيام السنة الشمسيّة الفارسي، ويصادف 21 مارس من كلّ سنة، أنظر: الخطيب، معجم، ص 428.

⁽⁴⁾ البيروني، الآثار الباقيّة، ص 32-33.

⁽⁵⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1589.

أما في المرحلة الثانية من عملية تدقيق تقويم الخراج هو وضع النوروز على شهور الروم (التقويم الميلادي) لتتكسب شهوره إذا كبست الروم شهورها، وكان المشرف على هذا المشروع الوزير عبيد الله بن سليمان ،

ومع ذلك التدقيق فإنّ التقويم الجديد كان يمتاز بخلل كبير فتاريخ النوروز الحقيقي حسابيًا هو الثامن والعشرون من شهر جوان بتأخير سبعة وسبعين يومًا، لأنّ الفرس أهملوا سنواتهم الكبيسة فعليًا قبل موت يزدجرد بسبعين سنة حسب ما بحثه ودقّقه البيروني⁽¹⁾، وإعتمد المعتضد في هذا التقويم على الشهور الفارسيّة بأسمائها وترتيبها، وترك إستعمال أيّامهم لأنّها تكبس كل أربع سنين بيوم⁽²⁾.

ومن حزم المعتضد أيضًا أنّه أطلق من بيت المال لبعض الرسوم في الجند عشر بدرات، فحملت إلى منزل صاحب عطاء الجيش لتصرف فيهم، فنقب منزله في تلك الليلة وسُرقت، فأمر صاحبها بإحضار الحرس، وقائدهم مؤنس العجلي وتعذيبهم⁽³⁾.

وترك المعتضد في بيوت الأموال تسعة ملايين دينار، ومن الفضة أربعين مليون درهم، ومن الدواب والبغال والحمير والجمال إثني عشر ألف رأس، وكان متشدّدًا في الأموال⁽⁴⁾، وكانت له الكثير من الإجراءات التي إستهدف من خلالها تحسين الوضع المالي للدولة والتقليل من الظلم الإجتماعي الذي إستفحل بتسلّط الجند التّركي، فلقد أصدر الخليفة في سنة 284هـ/897م أوامر بإبطال ديوان الموارث، وردّ كلّ أموال الموتى مهما صغرت قيمتها إلى الورثة مهما بعدت صلّتهم عن المتوفّي⁽⁵⁾.

ثالثًا: مصادر المعتضد ونكبه لموظفيه:

لقد كان لوقوف المهتدي بالله في وجه الأتراك دور في إستعادة الخلافة لتأثيرها، وتبلور ذلك في عهد المعتمد حينما تولّى الموفق قيادة الجيش فسيطر على الأتراك، وأبعدهم عن الشؤون الإدارية، وتبع ذلك تنامي دور الوزير في الإدارة العباسيّة بشكل تدريجي فاستعاد الوزراء مركزهم الذي كان في العهد العباسي الأوّل⁽⁶⁾، وبرز دور الوزراء في النّصف الثاني من القرن الثالث للهجرة، وأخذوا يؤثّرون بشكل كبير في تسيير دواليب الدولة العباسيّة- بالرغم من تعرّضهم أحيانًا لغضب الخلفاء- وكان أكثرهم وزراء تفويض، وخُصّص

⁽¹⁾ الآثار الباقية، ص33.

⁽²⁾ نفسه، ص68.

⁽³⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص197.

⁽⁴⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص185.

⁽⁵⁾ ابن الوردي، التاريخ، ج2، ص244.

⁽⁶⁾ الألسي، الدولة العباسيّة، ص87.

لهم مبنى حكومي يشمل جميع الدوائر الرسمية، ويحميه عدد من الحراس وذلك خوفاً على الوثائق الرسمية من الإتلاف العرضي أو المتعمد⁽¹⁾.

وكان للمعتضد أشخاص معينين للقيام بتعذيب المصادر وإستنطاقهم لاستخراج أموالهم وكان من بينهم أحد مواليه المسمى نجاح الحرمي⁽²⁾، ومن شدة تدبيره أنه أراد أن يقوم بتسميم جماعة في السجن رأى أنه من بعد السياسة وحسن النظر فيها قتلهم قبل أن يموت - وذلك في علته التي مات بها - وقبل موته بأيام يسيرة، وهؤلاء لم يجب قتلهم قتلة ظاهرة⁽³⁾.

ويذكر الصّابي⁽⁴⁾ نقلاً عن أبي الفضل بن عبد الحميد الكاتب أنّ المعتضد إستوزر عبيد الله بن سليمان، والأوضاع الداخلية للدولة في غاية الإنحطاط حيث سادت الفوضى العسكرية، والتهديدات الخارجية، وقلّت الأموال، ونقصت إمكانيات تجهيز الجيش، فاستخرج إسماعيل بن بلبل خراج السواد لسنتين بتقديم سنة بعد أن فرغت الخزائن من الأموال والتفائس بسبب كثرة الخراب في الأرياف والبادي، ولاسيما أنّ المصاريف اليومية للإدارة قُدرت بسبعة آلاف دينار.

ونظراً لتمتع أحمد بن الفرات بالكفاءة اللازمة فلقد قلّده المعتضد بالله ديوان المشرق، وقلّد أخاه علي بن الفرات ديوان المغرب، وبذلك أصبحت مالية الدولة مرتبطة بآل الفرات، وهي سياسة لم ترق للخليفة، ولا لوزيره عبيد الله بن سليمان، ممّا دعاها إلى إسناد ديوان المشرق إلى محمّد بن داود بن الجراح⁽⁵⁾، وديوان المغرب إلى علي بن عيسى بن الجراح، وإعفاء إبن الفرات بسبب ضعف الأداء، والضرر الجسيم بمالية الدولة⁽⁶⁾، وما يدلّ على ذلك أنّ المعتضد لم يكتفي بعزلهما بل أحالهما على التحقيق في السجن تحت التعذيب، فعلق المعدّبون أحمد بن الفرات بحبال من يديه بقيت آثارها فيها طيلة

¹ نفسه، ص 87.

² المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 186.

³ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 7، ص 165.

⁴ الصّابي، الوزراء، ص 13.

⁵ محمّد بن داود بن الجراح: هو أبو عبد الله الكاتب (243-296هـ/856-908م)، عمّ علي بن عيسى الوزير، وكان من علماء الكتاب، عارفاً بأخبار الوزراء والخلفاء، وكتب فيها مصنفات معروفة، كان أوحد زمانه في العلم بالأخبار، أنظر: الخطيب، تاريخ، ج 3، ص 157-158.

⁶ الكبيسي، أثريني الفرات، ص 584.

حياته، وصور على مائة وعشرين ألف دينار، دفع منها ستين ألفاً في الحال، وهذا ما يدل على فداحة نهبهم لأموال الدولة⁽¹⁾.

ولقد استشاره عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد بالله لأخذ رأيه حول مسائل مالية جاءت في كتاب ورد إليه من والي مصر، ولم يخجل ابن الفرات بالإستشارة وإعطاء الرأي الصواب، وهو في قيود السجن الثقيلة، وفي حالة مزريّة، وقد بين له مقدار ما يرد من جبايات كل ولاية، ومقدار ما يرد منها، وما بقي فيها، وهو دليل على كفاءة ابن الفرات في منصبه، والتي إستغلّها لقضاء مصالحه الخاصة، ونهب أموال الدولة، ثمّ مرّة ثانية إستشار عبيد الله بن سليمان أحمد بن الفرات في الأزمة المالية المستحكمة بسبب كثرة الحروب التي أثارها الخوارج فقصرت الأموال، ممّا إستدعى أخذ الخراج الخاص بمنطقة السواد لسنتين مسبقاً، ومع ذلك كانت النفقات الضرورية تقدّر بسبعة آلاف دينار يومياً، والخزينة فارغة، فاستغل أحمد بن الفرات الأمر، وإشترط على الوزير إخراج أخيه من السجن، ثمّ قام بتضمين أحمد بن محمد الطائي أعمال سقي الفرات ودجلة، وجوخي، وواسط، وكسكر⁽²⁾، ووسطاسيح نهر بوق، والديبين، وكلواذي، ونهرين، وطريق خراسان، بمبلغ مليوني دينار، ونصف مليون، وعشرين ألف على أن يؤدّي هذا المبلغ في شكل سبعة آلاف دينار يومياً، وفي كلّ شهر مائتي ألف وعشرة آلاف دينار، وأخذ خطّ أحمد بن محمد الطائي بذلك⁽³⁾.

لم يستطع الوزير أن يخفي سعادته بهذا الإجراء، فتوسّط من أجل أن يعفو المعتضد عنهما، ولكنّ المعتضد تردّد في الأمر، وحدّر الوزير من مكائدهما، ولكنّه خضع لقناعات وضغوطات الوزير، إنطلاقاً من رغبته في إنقاذ إقتصاد الدولة من خطر إنهيّار محقق، وأعادته الخليفة، وأسند المعتضد إلى أحمد ديوان الخراج والضياغ، وإبتداء من هذه الفترة بدأ تأثير ابن الفرات يظهر في السياسة الإقتصادية، ومن أهم ما قام به هو ضبط واردات السواد المالية، فتجاوزت خمسة ملايين، وثمانمائة ألف دينار⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 585.

⁽²⁾ **كسكر**: كورة سهليّة بين البصرة، والكوفة، وهي إقليم زراعي ذو قرى كثيفة، وعاصمته واسط، ومن نواحيها المشهورة: المبارك، وعبدسي، والمدار، ونغيا، وميسان، ودستميّسان، وآجام البريد، وإسكاف العليا، وإسكاف السفلى، ونقر، وسمر، وبهندف، وفرقوب، وكان خراجها في العهد الفارسي مثل خراج أصفهان، ومن أهم مزرعاتها الشّعير، وعرفت بانتشار تربيّة الدواجن بأنواعها في العصر العباسي، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 4، ص 461.

⁽³⁾ الكبيسي، أثريّني الفرات، ص 585-586.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 587.

وبعد أن توفي عبيد الله بن سليمان وجه المعتضد كل إهتماماته إلى الحصول على ثروته الضخمة، وتتبع أولاده، فاستخدم أحد مواليه وهو بدر المعتضدي، وأحضر القاسم بن عبيد الله وأجبره على التوقيع بالإلتزام بدفع مليوني دينار، فاستوزره المعتضد إلى وفاته، وكان من كبار الدهاة، وإتصف بالحزم، والشدة، والهيبة، وبذل الأموال، وكان مُتَّهَمًا في دينه⁽¹⁾، إلا أنه كان مخلصًا للمعتضد، وكان له نعم النَّاصِح، ومنعه من عدَّة أخطاء قبل وقوعها⁽²⁾.

ولقد أمر المعتضد أبا عبد الله بن أبي السَّاج ووصيف بإلقاء القبض على إسماعيل بن بلبل، ووجه أبو العباس إلى عبد الله بن سليمان بن وهب من أحضره، ثم خلع عليه وردّه مع كتابه في 27 صفر 278هـ/891م، أما إسماعيل بن بلبل فلاقى كثيرًا من ألوان العذاب، وجعل المعتضد في عنقه أغلالًا مع رمانة من حديد، وكلاهما يزنان مائة وعشرين رطلًا، وألبسه جبّة من صوف، وعلّق معه رأس ميّت حتّى دفن بأغلاله في جمادى الأولى 278هـ/871م، وأمر بضرب جميع أواني الذهب والفضّة التي وجدت في خزائنه، فضربت، وفترقت على الجنود⁽³⁾.

وإعتقل المعتضد في سنة 283هـ/896م الفيلسوف أحمد بن الطيب بن مروان السرخسي - وهو أيضًا محتسب بغداد - وصاحب يعقوب بن إسحاق الكندي - وسلّمه إلى غلامه بدر، ووجه إلى داره من صادر جميع ماله، وإستنطق جواربه عن ثرواته المخبّأة حتّى أخرجوها، وكان مجموع قيمتها مئتين وخمسين ألف دينار⁽⁴⁾.

كما حارب إسماعيل بن أحمد السَّاماني عمرو بن الليث الصقّار، وانتصر عليه في 286هـ/899م، وأرسل في شأنه للخليفة فأمره بأن يتسلّم حواصله وأمواله، فأل به الحال إلى الإعتقال والسّجن بعد أن كان معه خمسين ألف مقاتل، وكان طعام ولائمه يحمل على ستمائة جمل في المرّة الواحدة، ولم ينفعه جنده من الأسر⁽⁵⁾.

¹ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1590.

² الأُلشي، الدولة العباسية، ص 90.

³ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 182.

⁴ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 205.

⁵ ابن كثير، البداية والبداية، ج 14، ص 683.

8) فترة خلافة المكتفي بالله (22 ربيع الثاني 289-12 ذي القعدة 295هـ):

أ) المكتفي وعهده:

هو علي بن أحمد أبي العباس المعتضد، وأمه أم ولد تركية إسمها حبق⁽¹⁾،

وقيل إسمها: خاضع، جيجيك أو جنجورا⁽²⁾، وُلد ببغداد في أول ربيع الآخر سنة 264هـ/877م، وبويع ببغداد في يوم وفاة أبيه⁽³⁾، والذي اعتنى بتكوينه سياسياً، وعسكرياً، وعينه ولياً للعهد من دون أن يتدخل في ذلك القادة الأتراك، ودرّبه على أمور الإدارة، واستخلفه عدّة مرّات على بغداد، وولاه عدّة ولايات، وأمر كبار الموظفين بدعمه بالمشورة، والإستشارات الإدارية⁽⁴⁾.

ولقد لعب الوزير القاسم بن عبيد الله دوراً بارزاً في أخذ البيعة للمكتفي، والذي كان في حملة عسكرية بالرقّة فأجزل العطاء لجنده بعد أن بايعوه مع كاتبه قبل أن ينزل إلى بغداد⁽⁵⁾، ويعود الفضل في إعتلائه منصب الخلافة لدهاء الوزير القاسم الذي أخذ له البيعة بعد وفاة أبيه المعتضد وهو خارج بغداد⁽⁶⁾، فأعلمه بذلك وأرسل إليه البردة والقضيب⁽⁷⁾، فأسرع بالعودة إلى العاصمة⁽⁸⁾، بعد أن أخذ البيعة ممّن كان عنده من الجند، وأمر لهم بالعطاء، ووجهه إلى ديار ربيعة ومضر ونواحي المغرب من يضبطها⁽⁹⁾، كما أبقى هذا الوزير في منصبه، بل وأصبغ عليه ألقاباً أخرى نظراً للخدمات الجليلة التي قدّمها للخليفة⁽¹⁰⁾، وعلى رأسها حُسن

⁽¹⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1589-1590.

⁽²⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 3.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1589-1590.

⁽⁴⁾ سلطان، نظرات، ص 103.

⁽⁵⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 397.

⁽⁶⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 258، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1594، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 3، ومسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 397.

⁽⁷⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 258.

⁽⁸⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 258، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 3، ومسكويه، تجارب، ج 4، ص 397.

⁽⁹⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 3.

⁽¹⁰⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 258.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

تدبيره في حرب القرامطة⁽¹⁾، كما تمتع في عهده بمزايا كبيرة، وعظم نفوذه، وقبل وفاته إقترح على المكتفي أن يستخلفه بأبي العباس بن الحسن الجرجرائي⁽²⁾.

وتشير بعض المصادر إلى أنّ المكتفي كان خاضعاً لوزير القاسم بن عبيد الله، وأنّه لم يكن قوياً ومسيطرًا كأبيه المعتضد⁽³⁾، ولا يعني هذا أنّ المكتفي كان ضعيفاً بل سار سيرة أبيه في قيادة الجيوش، وقمع المناوئين من الحركات الانفصالية، والقرامطة، وتدبير الموارد المالية للخزينة، ولكنّه كان أكثر مرونة وليناً من والده الحادّ الطباع⁽⁴⁾.

ب) مالية الدولة في هذا العهد:

عُرف المكتفي بالتشدد في جمع المال، وفي إنفاقه أيضاً⁽⁵⁾، ولما بايعه الوزير القاسم ضبط له ما خلف أبوه في بيوت المال، فكانت عشرة ملايين دينار، ومن الجواهر نفس القيمة، ومن الدراهم، والخيل، والنياب أيضاً⁽⁶⁾، ومع ذلك فإنّه صرف ميزانية ضخمة في محاربة القرامطة⁽⁷⁾، وبنى جامع القصر ببغداد مكان المطامير سيئة الذكر، وبنى تاج دار الخلافة على دجلة⁽⁸⁾، وفي سنة 290 هـ/902م أراد تجديد بناء

¹عريب، صلة تاريخ، ص11-14.

²إبن الطقطقا، الفخري، ص258.

³إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص144.

⁴فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص56.

⁵المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص223، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1594.

⁶الذهبي، سير، ج13، ص479-484.

⁷استفحلت في أيام المكتفي فتنة القرامطة، فنشاطهم لم يقتصر على الشّام والعراق والأحساء بل شمل اليمن أيضاً، فحركتهم تعبّر عن احتجاج، ونداء بالمساواة في زمن كان فيه الإنسان يُباع، ويشتري تعدل كلّ الحركات الإجتماعية في عصرنا الحالي، ولقد إستنزفت محاربتهم الأموال الكثيرة بعد أن أرسل إليهم المكتفي الجيوش الكثيفة، ففي رمضان 290هـ/902م أمر المكتفي بالله بإعطاء الجند أرزاقهم، والإستعداد لحرب القرامطة في بلاد الشّام، فأطلق للجند في دفعة واحدة مائة ألف دينار، وخرج بنفسه إلى الموصل، فالرّقة ثمّ الشّام لمحاربتهم، وتمكّن من الإنتصار عليهم في الشّام، وفي العراق، وفي البحرين أيضاً، وأسرّ فادتهم، وأمّعن في تعذيبهم قبل إعدامهم، ولكن عاد خطرهم بقوة في سنة 293هـ/905م في بادية العراق والشّام، ومعهم تواصلت غارات الرّوم على الثغور، واشتدّ تمرد إبن الخليلجي في مصر، واستطاع الجيش العباسي أن يقضي على التمرد في مصر، ويقمع القرامطة، ولكن ذلك استنزف أموالاً كثيرة، وفي سنة 294هـ/906م أباد القرامطة قافلة للحجاج فيها عشرين ألف شخص، واستولوا على أمتعة وأموال فيها بقيمة مليوني دينار، وسبوا النساء، فأرسل إليهم المكتفي وصيف بن سوار تكين، واستطاع قتل كثير من القرامطة، والقضاء على زعيمهم زكرويه، كما تدعّم الجيش المُحارب للقرامطة بالحسين بن حمدان وقواته فهزموا قرامطة الشّام أيضاً، أنظر: الطبري، تاريخ، ج11، ص18-24، و مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص407-412، و ص416-426، وإبن الطقطقا، الفخري، ص258، زكّار وبيطار، تاريخ، ص6-7.

⁸النويري، نهاية الأرب، ج23، ص9.

سامراء، فخرج إليها ومعه الفنيون الذين قدروا تكلفة البناء بمبلغ معتبر فاستكثره الوزير، وألغى المشروع، ثم إستقرّ الأمر على البقاء في بغداد⁽¹⁾.

ويُستدلّ على حرص المكتفي على تقوية المركز المالي للدولة هوّ أنّه حينما توفيّ ترك في مختلف خزائن الدولة ثمانية ملايين دينار من الذهب، وخمسة وعشرين مليون درهم من الفضة، وتسعة آلاف رأس من الدواب والبغال وغيرها⁽²⁾، وما يدلّ على كفاءة تديره ما قيل عن نفقة طعامه فلقد كان له في كلّ يوم عشرة أنواع من الطّعام، وجدي، وحمولة ثلاث جمال من الحلويات، وكلّف بعض خدمه بإحصاء، وجمع ما يتبقّى من الخبز على مائدته؛ ليُصنع بالمستعمل منه التّريد، ويبقى الصّالح منه للغد، وكذلك الأمر ببقية الأطعمة⁽³⁾.

وكان يتحرّى العدل في أغلب المواقف، فلقد عاقب مرّة أحد عمّاله بكورة أرجان، حينما طالب بعض أهل الخراج بخراجه فتغيّب عنه، فأمر بإحراق باب بيته، فاتّصل الخبر بالمكتفي، فأنفذ من قبض على العامل، وضربه على باب مسجد أرجان ألف سوط⁽⁴⁾.

ولكن من الإنتقادات الموجهة للمكتفي أنّه إنزعج من الفلاحين ضياعاً كثيرة، ومزارع في ناحية الشماسية قُرب قطريل لبناء قصر من دون أن يعوّض مُلاكها فكثرت الدعاء عليه، فمات قبل أن يستكمل بنائه⁽⁵⁾، وكان ذلك مشابها لما فعله والده ببناء المطامير لسجن النّاس بها⁽⁶⁾، والتي أمر هوّ - أي المكتفي - بهدمها مباشرة بعد تولّيه الخلافة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 5.

⁽²⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 223.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1594-1595.

⁽⁴⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 24.

⁽⁵⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 223، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1597.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1597.

⁽⁷⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 3.

1) مصادرة بدر المعتضدي:

في التاسع من شهر رمضان 296هـ/908م ورد الخبر إلى المكتفي بقتل بدر المعتضدي، وإستلم رأسه في بغداد، فنُظف ووُضع في خزانة الرؤوس، وتسلّم جند الخليفة ديار بدر، وبقية أملاكه، ومستغلاته، وذلك بعد أن قتل يوم الجمعة لستّ خلون من شهر رمضان من طرف لؤلؤ غلام المكتفي بعد أن عزله عن جنده⁽¹⁾.

والسبب الحقيقي لاغتياله هو أنّ القاسم بن عبيد الله كان يستهدف إسناد الخلافة لأطراف أخرى من العباسيين من غير نسل المعتضد، وعرض الأمر سرّاً على بدرًا بصفته قائد الجيش فرفض الأمر، وأصرّ على إبقاء الخلافة في نسل مولاه، فتظاهر الوزير بالإذعان لرأي بدر باعتباره صاحب السيف، ومن المجازفة مخالفته، وجلب عداوته، فلمّا توفيّ المعتضد سارع القاسم إلى إغتياله خوفًا من إكتشاف المكتفي لمشروعه الانقلابي، فأوقع فتنة بين بدر، والخليفة، وأشار بقتله⁽²⁾.

ونجح الوزير القاسم في مسعاه بمنع بدر المعتضدي من الوصول إلى بغداد، ومقابلة المكتفي ذلك أنّ وفاة المعتضد حدثت، وبدر غائب في حرب الخلافة ضدّ الصقاريين، فكتب القاسم إلى القواد الذين مع بدر يوغر صدورهم ضدّه ويدعوهم لتركه، وسعى إلى شراء ذمم جند بدر بأن أرسل ياسر الموفقي إلى الأهواز ليفرّق عشرة ملايين درهم عليهم كعطاء للبيعة⁽³⁾، فتخلّى عدد من القادة عن بدر، وغادروا إلى بغداد، فاستقبلهم المكتفي، وكانوا يزيدون عن ثمانين رجلاً فأجاز رؤسائهم بمائة ألف، وآخرين بأقلّ من ذلك، وخلع على بعضهم، وكلّ هذا؛ وبدر لا يعلم بشيء، وحينما وصل إلى واسط، قبض المكتفي على جماعة من أصحابه وقواده، فحبسهم، وأمر بمحو إسم بدر من الأعلام، والتّرس، والتي كان مكتوبًا عليها "أبو التّجم المعتضدي"، وكان المكتفي قد أرسل كتابًا إلى بدر يعرض عليه أن يستقرّ بأتباعه من العساكر واليّا في أيّ بلد شاء من أصبهان، أو الرّي، أو الجبل إلّا أنّ بدر أصرّ على الحضور إلى بغداد، ولكنّ القاسم استغلّ ذلك وحرّض المكتفي على محاربتة لأنّه أظهر العصيان⁽⁴⁾، ثمّ وصلت الأخبار إلى بدر أنّه قد وُكّل بداره، وسُجن غلّمانه فاكتشف المكيدة، وهنا قام القاسم بإرسال القاضي أبي عمر

⁽¹⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص401.

⁽²⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص399-401، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص3-4.

⁽³⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص399.

⁽⁴⁾ نفسه، ج4، ص399-400.

محمد بن يوسف إلى بدر لتطيب نفسه، وإعطائه الأمان من طرف الخليفة، ومعه كتاب أمان عنه بخط القاسم، واستقر الأمر أن يدخل بدر بغداد سامعاً مطيعاً، ثم وقعت المكيدة، وقتل بدر⁽¹⁾.

وحينها؛ عاد أبو عمر القاضي إلى داره كئيباً حزينا، فتكلم الناس فيه، وقالوا أشعرا كثيرة، منها:

قل لقاضي مدينة المنصور ===== بما أحللت أخذ رأس الأمير.

بعد إعطائه المواثيق والعهود ===== وعقد الأمان في المنشور.

أين أيمانك التي يشهد الله ===== على أنها يمين فجور.

يا قليل الحياء يا أكذب الأمة ===== يا شاهداً شهادة التور.

ليس هذا فعل القضاة ===== ولا يحسن أمثاله ولاة الجور⁽²⁾.

وتسبب إعدام بدر المعتضدي في تمرد بعض أتباعه كإسحاق الفرغاني الذي قاد تمرداً في البادية، وهزم جيش الخليفة، ثم نجح الخليفة في استمالته، واحتواء هلال بن بدر، وبقية أتباعه⁽³⁾.

2) مصادرة الأمراء الطولونيين:

غزا محمد بن سليمان الكاتب مصر في سنة 292هـ/904م على رأس عشرة آلاف مقاتل⁽⁴⁾، وقال الطبري أنّ الجيش توجه إلى دمشق في رجب 291هـ/903م⁽⁵⁾، وكان محمد بن سليمان قد أثبت كفايته كقائد لجيش الخليفة ضد القرامطة في الشام في 291هـ/903م⁽⁶⁾، وجّه الخليفة المكتفي حملة إلى الديار المصرية، لقتال هارون بن خمارويه فهزمه في 292هـ/904م، وإغتيال أمير الطولونيين في الحرب⁽⁷⁾.

¹ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص399-400.

² نفسه، ج4، ص401-402.

³ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص5.

⁴ الطبري، تاريخ، ج11، ص14، ومسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص412، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص728.

⁵ الطبري، تاريخ، ج11، ص14.

⁶ نفسه، ج11، ص13 و16.

⁷ الطبري، تاريخ، ج11، ص16، وابن الأثير، الكامل، ج6، ص424، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص728، والسّدي، دول، ج1، ص263، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص6.

وبالمقابل أظهر جيش الطولونيين ضعفًا كبيرًا، وأبادت الحرب أحسن كفاءاتهم العسكرية، وتفرّق البقية بعد إنهزامهم أمام القرامطة⁽¹⁾، ونلاحظ أنّ ثلاثة من أكبر القوّاد الأتراك في الجيش العباسي التزموا أوامر المكتفي بالسّمع والطاعة لمحمّد بن سليمان الكاتب في حملته على مصر، وهؤلاء هم: ابن كيغلق⁽²⁾، وأبو الأغر خليفة بن المبارك، ومحمّد بن إسحاق بن كنداجيق⁽³⁾.
ثمّ أرسل محمّد بن سليمان بأخبار النصر إلى المكتفي⁽⁴⁾، والذي أمر بأن يُرسل آل طولون إليه، وجلائهم جميعًا عن الشّام، ومصر⁽⁵⁾، ولكنّ محمد بن سليمان الكاتب جمع رجال الأسرة الطولونية وقتلهم - وكانوا أحد عشر رجلًا - وصادر أموالهم، وأملاكهم، وأنهى بذلك حكمهم⁽⁶⁾.

3) مصادرة والي مصر محمّد بن سليمان:

وكان محمّد بن سليمان حينما دخل إلى مصر في 292هـ صادر جماعة من أهلها من الكتاب، وتوعّدتهم، وهددتهم، وعدّ بهم بأقسى أنواع العذاب، وصادر أيضًا محمّد بن أبي الوصي على أبناء هارون بن خمارويه بخمسمائة ألف دينار، وصادر أتباع شيبان بن أحمد بن طولون ممّن كان قد آمنهم، ثمّ ذبحهم بين يديه، فضلًا عن جرائمه ضدّ عامّة المصريين بضرب أعناقهم، وقطع أيديهم، وأرجلهم، وتمزيق ظهورهم بالسيّاط، وصلبهم على جذوع النّخل، وأصناف أخرى من التعذيب⁽⁷⁾.

¹ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 11-12، وعريب، ذيل، ص 14، ومسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 412.

² ابن كيغلق: هو أبو منصور القائد المظفر بن كيغلق، وأخوه إبراهيم وأحمد، وكان من القوّاد، وأديبًا شاعرًا أيضًا، وتوفي في 327هـ، أنظر: الصّفيدي، الوافي بالوقّيات، ج 25، ص 391.

³ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 412.

⁴ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 728، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 5.

⁵ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 16-17، وابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 424.

⁶ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 16، وعريب، ذيل، ص 16، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 728، والدّهبي، دؤل، ج 1، ص 263، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 6، ولكن هل صودرت كلّ أموال الطولونيين، وهل تمّ القضاء على جميع أفراد هذه الأسرة التركيّة؟، وذلك ما نلاحظه من خلال رواية ابن الأثير الذي يذكر أنّهم لما قرّر الطولونيين الانتقال من مصر إلى بغداد، حرصوا على أن تُنقل أموالهم بشكل سرّي خوفًا من مصادرتها من طرف المكتفي، ولهذا عملوا على إذابة الذهب والفضّة في شكل سبائك، وتخزينها مع المجوهرات ثمّ نقلها سرًّا إلى مكّة فالعراق، ولكنّ القافلة التي سارت منها إلى العراق تعرّضت لهجوم من القرامطة في محرّم 294هـ/906م، فقتلوا عشرين ألف فرد منها، وغنموا ما يقدر بمليون دينار، ومنها أموال الطولونيين، أنظر: الكامل، ج 6، ص 433.

⁷ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 155.

وما لبث أن كاتب وزير المكتفي العباس بن الحسن القواد فقبضوا على محمد بن سليمان بعد أن إكتسح خزائن مصر نهبًا وإفسادًا⁽¹⁾، وعين عيسى النوشري⁽²⁾ على أعمال مصر⁽³⁾، وكجزء على صنيعة خلع المكتفي على وزيره العباس بن الحسن؛ لحسن تدييره في إستعادة مصر⁽⁴⁾، وأرسل الخليفة فاتك المعتضدي، وبدر الحمّامي على رأس جيش كبير لتوطيد الأمن بها، وقمع المخالفين⁽⁵⁾.

د) الخطأ الجسيم للمكتفي في إختيار خليفته:

ظلّ القادة الأتراك خانعين للمكتفي بن المعتضد غير أنه إرتكب خطأ كبيرًا حينما تعهّد بالحكم من بعده لأخاه المقتدر، وكان حرّيًا به أن يوكل الأمر لرجل محنك، وخبير من أهل بيته - وما أكثرهم - ومنهم الأديب عبد الله بن المعتز، والذي وصفه محمد بن داود بن الجراح بالعقل، والأدب، والرأي⁽⁶⁾، وكان ممن يقدر على الوقوف في وجه الأتراك وقادتهم⁽⁷⁾.

ولمّا إشتدّ المرض على المكتفي أخذ صافي الحُرّمي خاتمه من يده، وأنفذه إلى الوزير العباس بن الحسن بعد أن أصابته هلوسة، وكان العباس يكره أن يتولّى الخلافة عبد الله بن المعتز، ويخافه خوفًا شديدًا، فاستدعى أبا عبد الله محمد بن المعتمد على الله، وأحضر القاضي محمد بن يوسف وفاوضه، فوعده أبو عبد الله بتولّي الخلافة بعد وفاة المكتفي لا وهو لا يزال حيًّا⁽⁸⁾، أي أنه تردّد في الأمر ولم يكن جوابه حاسمًا، ولمّا أفاق الخليفة عرض عليه صافي الحرّمي أن يحبس عبد الله بن المعتز، ومحمد بن المعتمد في داره لكثرة الحديث باستخلافهما، فرفض المكتفي، وفي نفس الوقت عبّر عن مخاوفه من أن يذهب المُلْك من نسل المعتضد، فسأل عن أهلية أخيه جعفر، فأخبروه بأنّه

⁽¹⁾ الذّهي، دّول، ج 1، ص 263.

⁽²⁾ هو الأمير أبو موسى عيسى بن محمد نائب المكتفي على مصر، وليّها خمس سنين، وحارب محمد بن الخليل، وتمكّن، وضبط الإقليم، وتوفّي في

شعبان 297هـ/909م، أنظر: الذّهي، سيرة، ج 14، ص 46.

⁽³⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 5.

⁽⁴⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 421.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 17.

⁽⁶⁾ إبن الأثير، الكامل، ج 6، ص 438.

⁽⁷⁾ ضيف، تاريخ، ص 15.

⁽⁸⁾ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 26، وعريب، صلة، ص 26.

بالغ، فأحضر القضاة، وأشهدهم بأنّه جعل العهد لأخيه من بعده، وبخاصّة أنّ محمّد بن المعتمد أصابه فالج فأقعده قبل موت المكتفي⁽¹⁾.

وكان العباس بن الحسن قد إستشار أبا الحسن بن الفرات في من يتولّى الخلافة، فأخبره أنّه يُستشار في العمّال لا في الخلفاء، فغضب الوزير، ونهره، فلمح إلى أنّه إختار ما إختاره، وهوّ جعفر بن المعتضد⁽²⁾، ثمّ إستدعى المكتفي القاضي محمّد بن يوسف، ومعه عبد الله بن علي بن أبي الشوارب، وأشهدهما على وصيّة بالعهد إلى أخيه جعفر، وتوفّي يوم السبت 12 ذو القعدة 296هـ/908م، وهوّ ابن إحدى وثلاثين سنة وسبعة أشهر، وكانت مدّة خلافته ستّ سنين وسبعة أشهر وعشرين يوماً⁽³⁾.

ولقد لعب المكتفي نفس الدور الذي لعبه الواثق بالله في التاريخ العباسي، فلقد إتّصف الإثنان بالإستسلام للدّسائس، ومثلما أهمل الواثق ولاية العهد، ولم يعهد بها لأحد من أمراء بني العباس، فالمكتفي أهمل أمر اختيار خليفة له، وبتعبير أدقّ إستجاب لتشكيكات بعض رجال حاشيته، ووزرائه، ولم يتّخذ إجراءً رسمياً في قضيّة ولاية العهد، وبذلك فسح المجال رسمياً أمام القادة والوزراء للتّدخل في أمر إختيار الخليفة، وكان يرغب في أن يكون أخاه جعفر وليّاً للعهد، ولكنّه لم يُعلن ذلك صراحة إلاّ في مرض موته⁽⁴⁾.

إنّ المعتضد يتحمّل جزءاً هاماً من كارثة تعيين ابنه جعفر خليفة، حيث أنّه كان على علم بمرض ابنه علي المكتفي وأنّه لن يعمر طويلاً، وأنّ الحاشيّة سوف يبايعون لجعفر وهوّ صغير السنّ، والمعتضد نفسه كان مستاء من سوء تربيته، وشخصيته الضعيفة، وتأثير حاشيّة القصر عليه، وهوّ طفل، وبالتالي كان عليه أن يجد حلاًّ أخرى، ويقطع الطريق أمام فساد أمر الخلافة إن حدث ما إستشرفه⁽⁵⁾.

وكانت عدم معالجة مشكلة وليّ العهد بطريقة حكيمة من طرف المكتفي، قد منحت فرصة جديدة للمدنيين والعسكريين من رجالات الدّولة من أجل العودة إلى سيرتهم الأولى في إختيار خلفاء ضعفاء، وذلك حتّى لا يتكرّر الوضع السّابق في خلافتي المعتمد، والمعتضد⁽⁶⁾، وعلى الرّغم من كون

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج11، ص27، وعريب، صلة، ص27.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص438.

⁽³⁾ عريب، صلة، ص27، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1597-1598، والدّهبي، دّول، ج1، ص267، وسيّر، ج13، ص479-484.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص55.

⁽⁵⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص152.

⁽⁶⁾ نفسه، ج2، ص56.

المكتفي بالله تمتع بشعبية لدى الرعية، وكانت سيرته الحسنة إلا أنه لم يكن بحزم وقوة أبيه، فكانت خلافته إيداناً بعودة الأمور إلى سابقها، وانتكاسة صحوة الخلافة⁽¹⁾.

ويمكن إعتبار فترة خلافته مرحلة إنتقالية بين عصر الصحوة المؤقتة للخلافة العباسية - والتي عاد فيها الجيش إلى مهامه العسكرية وعاد دور الوزراء للتأثير - إلى فترة ضعف ثانية أسوأ من الأولى (295-329هـ / 908-940م)؛ تراجع فيها دور المؤسسة المدنية، وعلى رأسها الوزراء والكتاب لصالح المؤسسة العسكرية التي صارت هي المسيطرة على الوضع من جديد، وهذه الفترة شملت ثلاثة خلفاء (المقتدر، والقاهر، والراضي)⁽²⁾.

9) فترة خلافة المقتدر بالله (12 ذي القعدة 295-27 شوال 320هـ):

أولاً: شخصية المقتدر بالله وملامح عهده:

توفي المكتفي في ذي القعدة عام 295هـ/أوت 908م، وترك خزانة الدولة ممتلئة بالأموال، وهذا نتيجة الجهد الذي بذله المعتضد من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي للدولة، ولحسن سيرة المكتفي⁽³⁾.

وكان الشاعر عبد الله بن المعتز معروفاً بتمام العقل، وجودة الرأي، ووجد عدد من الأمراء العباسيين الذين كانوا أقدر على تحمّل المسؤولية⁽⁴⁾، والظاهر أنّ العباس بن الحسن لما بايع للمقتدر، وأدرك عدم صحة خلافته جلب شخصاً آخر مؤهل لمنصب الخليفة هو محمد بن المعتمد على الله، وكان حسن السيرة، و"جميل الوجه، والفعل"، ووافق على تولّي الخلافة، ومن الملاحظ أنّ الأتراك من غلمان المعتضد هم من كانوا يسيطرون على الخلافة، وأنهم بذلك عملوا على حصرها في أبناء المعتضد وباستعمال القوة، ولخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، ونتيجة لوفاة محمد بن المعتمد جلب العباس بن الحسن وجههاً جديداً هو أبو الحسن بن المتوكل ليتولّى الخلافة، ولكنه توفي أيضاً بعد خمسة أيام⁽⁵⁾.

والمقتدر لم يتحصّل على إجماع؛ حتى من القضاة، والكتاب، ورجال الدولة المقرّبين وذلك لوجود شخص ينازعه هذا المنصب أكبر سناً، وأغزر منه علماً وأدباً وهو عبد الله بن المعتز، والتي توفّرت فيه شروط الخلافة التي أجمع عليها الفقهاء، ولقد اختار الأتراك خليفة ضعيف مثل المقتدر ليعودوا إلى تسلّطهم بعد

⁽¹⁾ العيّدروس، التاريخ، ص 195.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 57.

⁽³⁾ العيّدروس، التاريخ، ص 197.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 198.

⁽⁵⁾ كبير، الدولة العباسية، ص 20-22.

أن نجح الموفق، والمعتضد، والمكتفي في السيطرة عليهم⁽¹⁾، ولعلّ ابن المعتز كان حريئاً بلقب المقتدر إن آلت إليه الخلافة - وعمره تسعة وأربعون سنة - ولكنها آلت إلى من لا يستحقّ هذا اللقب⁽²⁾، ولعلّ تلقيبه بالمقتدر كان من باب إعطاء الأسماء عكس مسمياتها⁽³⁾، إذ أنه تولّى الخلافة وعمره ثلاثة عشر عامًا فقط⁽⁴⁾، ولم يتولّى أمر الأمة الإسلامية صبيّ قبله، فضعفت الدولة في أيامه، وحلّت بالرعيّة الكوارث في كلّ نواحي الحياة أثناء عهده⁽⁵⁾.

غير أننا لا يجب أن ننساق وراء ما يقال حول أحقيّة ابن المعتز بالخلافة، والذي جعل أهل بغداد وعلمائها وصلحائها يبايعون ابن المعتز هوّ إشتهاره بالعلم والصلاح بينهم، وإبتعاده عن مخالطة رجال الدولة، ولاقى هذا الأمير العباسي دعمًا من الحنابلة بشكل خاص، ضدّ رجال الخراج من الشّيعية، والجهابذة اليهود⁽⁶⁾، ولكنّ الرأي القائل بدعم الحنابلة لخلافة ابن المعتز منتقد لأنّ الحسن بن حمدان وكان من غلاة المتشيعيين كان من أكثر الداعمين لخلافة عبد الله بن المعتز⁽⁷⁾.

وكلّ ما يُحكى عن المقتدر يدلّ على الهدوء، وحبّ الخير، وسلامة الصّدر، وكثرة الشراب⁽⁸⁾، وبرز دور أعوانه من خدم دار الخلافة بشكل جليّ في فترة حكمه حيث أنّه لما تولّى الحكم في سنة 295هـ/907م كان لديه إحدى عشر ألفًا من الخدم، والخصيان من الرّوم ومن السّودان أيضًا، وكان يعتمد عليهم، ويستعين بهم، بل إنّه عينهم في مهام عسكرية⁽⁹⁾.

تميّزت بداية حكم المقتدر بشغب الجنود، وعودة تمرد القادة الأتراك نتيجة الصراع حول أهليّة الخليفة للحكم بين الموظفين العسكريين، والمدنيين من كتّاب، ووزراء، وقضاة منقسمين إلى فريقين: فريق يؤيّد توليّة

⁽¹⁾ الصّوفي، ملامح، ص41.

⁽²⁾ ولما تولّى عبد الله بن المعتز مكان المقتدر ليوم وليلة كان أول ما قاله هوّ: "قد أن للحقّ أن يتّضح وللباطل أن يُفتضح"، وفيه يقول الشاعر:

لله دُرُكٌ من ملكٍ بمضيعةٍ + ناهيك في العلم والآداب والحسب، ما فيه لو ولا ليت فينقضه + وإنما أدركته حرفة الأدب، أنظر: ابن الساعي، مختصر، ص74-75.

⁽³⁾ الصّوفي، ملامح، ص41.

⁽⁴⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1600، والذهبي، دؤل، ج1، ص267.

⁽⁵⁾ الذهبي، دؤل، ج1، ص267.

⁽⁶⁾ علال، صفحات، ص40-41.

⁽⁷⁾ نفسه، ص42.

⁽⁸⁾ ميتر، الحضارة، ص35.

⁽⁹⁾ زيدان، التمدّن، ج4، ص184.

الصبي المقتدر، ومنهم: رئيس حرس القصر مؤنس الخادم، ومؤنس الخازن، والكاتب أبو الحسن بن الفرات، والقائد العسكري غريب خال المقتدر بالله وغيرهم، وفريق يرى في أنّ عبد الله بن المعتز أحق بالخلافة، ومنهم: الوزير العباس بن الحسن، ومحمد بن داود بن الجراح، وقائد العرب الحسن بن حمدان، والقائد العسكري بدر الأعجمي، والقاضي أبي المثنى أحمد بن يعقوب، وبعض القادة الأتراك، ولكن الغلبة كانت لفريق المقتدر حتى يكون له منصب الخلافة، ويكون لهم الأمر متجاوزين بذلك شروط الإمامة عند الفقهاء⁽¹⁾.

لقد كانت تربية المقتدر بين أحضان والدته شغب، ووسط الجوّاري والحريم قد جعلته مترفاً مفسداً للمال، مؤثراً للشهوات ممّا أفسد عقله في تدبير الأمور حتى أنّه أتلّف خزائن الدولة⁽²⁾، وصبغ حياته باللهو، والإنغماس في الترف حتى غدت دولته محطّ أطماع اللصوص، وأصبحت سياسة الدولة تدار بأيدي الحاشية، والخدم، والحريم، والوزراء، والكتّاب، وقادة الجيش، حيث حرم الصبي من تربية والده المعتضد مقارنة بالمكتفي مثلاً، وتلقّى تربية والدته مسلوب الإرادة، "خنوعاً؛ خضوعاً"⁽³⁾، والأسوأ من ذلك كلّ أنّ نساء القصر -وعلى رأسهم السيّدة أم المقتدر- عملن على إبعاده مع أبنائه -لاحقاً- عن تحصيل العلوم المفيدة، وقراءة الكتب النافعة، وأبعدوا العلماء والفقهاء عن مجالس القصر، وأبعدوهم عن مخالطتهم⁽⁴⁾.

ولقد تحققت توقّعات المعتضد، والذي أراد أن يقتل ابنه جعفر -الذي صار الخليفة المقتدر بالله- لكيلا يضيع

ملك العباسيين الذي عاد وطيداً بعد أربعين سنة من الكفاح المتّصل، والمرير للموفق ثمّ المعتضد ثمّ المكتفي،

ولهذا كان عهد المقتدر هوّ الذي أعاد الدولة العباسية إلى الضعف مرةً أخرى بعد أن تعافت، وتحسّنت، وإشتدّ أمرها، وإستوت على سوقها⁽⁵⁾.

وفي هذه الفترة ظهر تنافس بين حزينين من الكتّاب نتيجة بروز كتّاب ممتازين من آل الفرات وآل الجراح، وفي وسط هذا التنافس مات المكتفي، وخلفه المقتدر الذي كان عصره محوراً في تدمير الدولة

⁽¹⁾ الصّوفي، ملامح، ص41.

⁽²⁾ نفسه، ص45.

⁽³⁾ نفسه، ص46.

⁽⁴⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص173.

⁽⁵⁾ نفسه، ج2، ص169.

العباسية، وقبل حكم المقتدر كانت الدولة العباسية قد استعادت هيبتها بعد أن إسترجعت البيروقراطية الإدارية أهميتها وفعاليتها، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياساتها العامة، وحصل نوع من المهادنة، والتوازن بين مختلف الفاعلين في مؤسسات الدولة من مدنيين، وعسكريين، إلا أن المقتدر كان مغيب الدور لعجزه، ولتدخل الحریم، فتدهورت الأمور الإدارية لتنافس الحزبين المذكورين، وعاد الجيش للتدخل بسبب تفاقم تهديدات القرامطة⁽¹⁾، كما كانت القهرمانات، وشخصيات أخرى في القصر تعمل على أن ينشأ الخلفاء نشأة معينة، ولم يكن للمقتدر أي قرار سياسي حقيقي حتى سنة 301هـ/913م، ولم يكن يظهر للعامة لضعفه، وكان التدبير لأمره شغب، وأصبح من يريد منصباً في الدولة عليه أن يتقرب منها بالرشوة ميزة هذا العهد⁽²⁾.

وعن قصة تعيينه فاليد الطولى في ذلك كانت لموظفي الخلافة -وعلى رأسهم الوزير العباس بن الحسن- الذي كان متمكناً في الحكم، وكان جاهزاً لتنصيب خليفة جديد حينما اشتد المرض بالمكتفي، وداوم على عقد إجتماعات مع أربعة من أصحاب الدواوين، وهم: محمد بن داود بن الجراح، وأبو الحسن محمد بن عبدون، وأبو الحسن علي بن الفرات، وعلي بن عيسى بن الجراح، وكان الوزير العباس يرغب في تنصيب عبد الله بن المعتز، ولكن ابن الفرات نصحه بقوله: "...إتق الله! ولا تُنصّب في هذا الأمر من قد عرف دار هذا، ونعمة هذا، وبستان هذا، وجارية هذا، وضيعة هذا، وفرس هذا، ومن لقي الناس؛ ولقوه، وعرف الأمور، وتحنك، وحسب حساب نعم الناس"، وأشار بجعفر بن المعتضد على الرغم من كونه طفلاً، وقال: "إنما هو ابن المعتضد؛ ولم تجيء برجل يأمر، وينهى، ويعرف ما لنا.... وبمن يُباشِر التدبير بنفسه، ويرى أنه مستقل، ولم لا تُسلم هذا الأمر إلى من يدعك تُدبّرهُ أنت"⁽³⁾.

وأتخذ علي بن عيسى موقف الحياد، ولاسيما أن المكتفي أوصى بأن تؤول الخلافة لأخيه جعفر، فلما توفي في آخر السبت الثاني عشر من ذي القعدة 295هـ/907م؛ نصّب الوزير العباس جعفرًا في الخلافة -على مضض- لصغر سنّه⁽⁴⁾، وإشترك في الانتصار لبيعة المقتدر بالله صافي الخرمي، وفاتك المعتضدي، ويمن غلام المكتفي، وابن عمرويه صاحب الشرطة، والقائدين أحمد بن كيغلع، ومونس

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص 144.

⁽²⁾الصوفي، ملامح، ص 47.

⁽³⁾مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 3، وإبن الأثير، الكامل، ج 6، ص 438.

⁽⁴⁾مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 3.

الخانز(1)، إضافة إلى الكاتبين علي بن عيسى، وعلي بن الفرات كانا يتقلدان الدواوين في وزارة العباس بن الحسن، وعُرفا بالذكاء، والفطنة في الإدارة، وفي الأمور المالية(2).

إن القراءة الدقيقة لمجريات الأحداث في عهد المقتدر تبين أنه كانت هناك خطة محكمة بين أرباب السيف، وأصحاب القلم، إشتكت فيها نساء من حريم العباسيين من أجل تنشئة أمرائهم المرشحين للخلافة تنشئة لا تؤهلهم لقيادة دولة، وزعامة أمة، ونجحت الخطة المؤامرة، وتحولت الحكومة إلى عصابة، والزعماء المتسلطون إلى قطاع طرق(3)، فطفل مثل المقتدر يستحيل عليه أن يُصرف أمور الدولة بنفسه، وكان من الضروري أن يكون معه طاقم من الأوصياء يسيرون شؤون الدولة، وينوبون عنه، وتمثلت هذه المجموعة في والدته السيدة شغب، وخالته خاطف، ودستنبويه أم ولد المعتضد، وكنّ الثالث النسائي الذي سيطر على أمور الدولة، وتدير الحكم فيها(4)، ويرى آدم متر(5) أن أم المقتدر - الرومية الأصل - تحكمت مع أوليائها في زمام الأمور بقوة وحزم، ومنعت كبار الموظفين المتأمرين من نهب ما في بيت المال .

ونلاحظ أن الخلفاء لجؤوا إلى الخدم والخصيان الموثوق فيهم كآخر حل أمام إستبداد الأتراك، وهذا ليس من إبداع المقتدر، فقبله كان بدر غلام المعتضد تولّى قيادة جند سيده، و بعده بجكم كان غلاماً تركياً، وصار أميراً للأمرء في عهد الراضي بالله، وفي عهده أيضاً كان كافور الإخشيدي حاكماً لمصر باسم العباسيين، وهو في الأصل خصي أسود(6).

وكان تأثير النساء في الدولة هو من قبيل تأثير الأم في أبنائها، فالحكام هم أيضاً بشر، وللمرأة مكانة هامة لدى الأسرة العباسية في عصر الخلفاء الأوائل كالمهدي مع زوجته الخيزران، فما بالك بخلفاء عصر الضعف، ومن حيث النفوذ كان للسيدة شغب سطوة غريبة على رجال الدولة في خلافة إبنها، وكانت تتصرف في الأحكام من دونه بالإشتراك مع الخدم والحجاب، وكان الوزراء يهابونها، ويرتعدون خوفاً من ذكرها، وفي حقيقة الأمر كان إرتفاع مكانة الخدم، والحجاب في عهد المقتدر سبباً في إستقواء نساء البلاط، وعلى رأسهم أمه، ودستنبويه، وأم موسى الهاشمية القهرمانه، وجميعهن كنّ يرتشين بالتعاون مع

(1) الطبري، تاريخ، ج 11، ص 28.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 27.

(3) فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 12.

(4) العازمي، مظاهر الحياة، ص 21.

(5) ميتز، الحضارة، ص 34.

(6) زيدان، التمدن، ج 4، ص 184.

موسى الخادم، ونصر الحاجب، والكتّاب، وكان لأم موسى القهرمانه ذكاء ونفوذ، وخطّطت لنقل الخلافة لأحد العباسيين من أصهارها، واستمالت إليها القواد لأجل ذلك، ووصلت الوشاية إلى المقتدر بالله فصادرها، وأخذ منها أموالاً عظيمة، ونفوذ النساء إذن؛ كان جزءاً من نفوذ الموالي لأنّ أغلبهنّ من غير العرب⁽¹⁾، وكان تأثير السيّدة شغب بصورة عامّة سيّئاً حيث أنّها أفسدت إبنها بتشجيعه على الإنهماك في الملذّات، والتّبذير، ولعلّها كانت حمقاء، وليست خبيثة لأنّها عرفت بأعمالها الخيريّة الكثيرة، وتديّتها، كما أنّها أنفقت أموالاً كثيرة في أعمال البر⁽²⁾.

ولم تذكر المصادر أيّ شيء عن الحياة المبكّرة للسيّدة شغب أمّ المقتدر بالله، كما أنّها لم تكن تملك ذكاء كبيراً، وهوّ ما يدلّ على إنحدارها من أسرة متواضعة، فضلاً عن عدم وجود دلائل تخبرنا عن تمتّعها بثقافة عالية، وعوّضت كلّ هذه النقائص بكثرة الإنفاق الدنيوي والأخروي على حدّ سواء، ولو أنّ ثروتها كانت من أموال حرام بالمصادر، والإحتكار، والرشاوى، والضّمّانات، فضلاً عن تحويل أموال الدّولة لنفقاتها الخاصّة⁽³⁾.

ولقد تدهورت الخلافة في عهد المقتدر بسبب صغر سنّه وعدم قدرته على إدارة الدّولة، وتزايد تدخّل القادة العسكريين، إضافة إلى تدخّل الحرم والحاشيّة في شؤون الحكم⁽⁴⁾، وإستعداد القادة الأتراك نفوذهم بتوليّة المقتدر في منصب الخلافة وهوّ غلام يافع، ففرضوا على الدّولة نفوذهم وسطوتهم من جديد⁽⁵⁾، وهوّ ما أدّى إلى وقوع إنقلابين ضدّه: الأوّل لصالح عبد الله بن المعتز⁽⁶⁾، والثّاني لصالح محمّد بن المعتضد بالله (القاهر)، ولكنّهما فشلا، بل ذهب ضحيّتهما كثير من أكفأ موظّفي الدّولة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج4، ص185-187.

⁽²⁾ الدّوري، دراسات، ص146.

⁽³⁾ كبير، الدّولة العباسيّة، ص127.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص57.

⁽⁵⁾ الصوفي، ملامح، ص5.

⁽⁶⁾ لمزيد من التفاصيل حول خلافة عبد الله بن المعتز، وما دار حولها من صراعات، وإضطرابات، وفوضى؛ أنظر: الطبري، تاريخ، ج11، ص30-32، ومسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص4-5، والذّهبي، دؤل، ج1، ص268، وفوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص58.

⁽⁷⁾ وما أثار استغراب آدم متز أنّ الحمدانيّون على تشيّعهم سعوا لأخذ البيعة لابن المعتز مع أنّه كان متعصّباً للسنة، مُغالياً في التّصب، وهوّ أمر يفنّده الصّولي -والذي كان مقرّباً من ابن المعتز- ويورد له أشعار وأقوال تفيد رغبته في التقريب بين الطّالبيين والعباسيين بالمصاهرة، أنظر: الصّولي، أشعار، ص109-112، والحضارة، ص136.

ولهذا كانت فترة حكم المقتدر محورية، ومهمة جدًا في هذه الدراسة، باعتبارها آخر مرحلة في إنهيار أسس الدولة العباسية، وفيها أيضًا عادت الوزارة إلى أهميتها في رسم سياسة الدولة بشكل واضح، وعاد للكتاب تأثيرهم في الإدارة المركزية، وأشهرهم في أواخر أيام المكتفي بالله كان علي بن عيسى بن داود بن الجراح، وعمه محمد، وابن عبدون، وعلي بن الفرات، وكانوا منقسمين لأسباب شخصية، وإختلافهم في الآراء السياسية بين جماعتين: آل الفرات وعلى رأسهم علي بن الفرات، وآل الجراح، وعلى رأسهم محمد بن داود، وكان وزير المكتفي العباس بن الحسن مترددًا بين الجماعتين⁽¹⁾.

والأمر الجدير بالملاحظة أنّ الوزير العباس حاز على إمتيازات مماثلة لما كان لديه في عهد المكتفي، حيث منحه المقتدر بالله كافة الصلاحيات، وجعل له الأمر والنهي، فتغيّر في معاملته مع القواد وإستخفّ بهم، وتكبّر، وترك النظر في أمور المتظلمين والإستماع إلى شكواهم، فكرهه العامة والخاصة، وتكاثر أعدائه⁽²⁾.

وفي ما يتعلّق بالوزير علي بن عيسى بن داود بن الجراح فإنّه مدح كثيرًا في مصادر الكتاب من أهل السنة، فقليل فيه أنّه لم يتولّى للعباسيين قط وزير في عقله، وزهده، وعفته، وحفظه للقرآن، وعلمه بمعانيه وإعرايه، وتصنيفه، وكان دارسًا للحديث، عارفًا باللغة، وصورًا قوامًا، ومع ذلك كان يتفقد الدواوين، وأرسل إلى العمال يأمرهم بالإستقصاء في العمارة، وتفقد السوق، وحفر الأنهار، وتقوية الضعفاء، والإحتياط في جمع المال، وكان مستشاروه وندمائه من شيوخ العلم، وكان يجلس للمظالم بنفسه، وكان يحمل إلى بيت المال جميع ما كان الوزراء يأخذونه تعقّفًا، وسخر أوقافًا جليلة على الضّعفاء بمكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وبغداد، وسرّ من رأى، وأنشأ ديوانًا من الضياع الجليلة القدر سمّاه ديوان البر، وجعل ما له لإصلاح السبيل، والنفقة على الثّعور، والحرمين، واقتصر على أقلّ الطعام، وأجرى على حاشيته ما يكفيهم، ومنعهم عن الظلم⁽³⁾.

ثانيًا: تبديد المقتدر لثروات الدولة:

⁽¹⁾الدوري، دراسات، ص145.

⁽²⁾الزراوي، دور المشورة، ص102.

⁽³⁾الحاجري، الوزراء، ص73-74.

لقد اشتهر المقنن بإسرافه غير أنّ ثراء الدولة في عهده لم يكن نتيجة مباشرة لزيادة دخلها، أو من ريع ضياعها بل على النقيض من ذلك كان كلّ إهدارًا لما في بيت المال العام، والذي اجتهد أسلافه في تحصيله، بحيث أنّه باع في نهاية المطاف ضياعه لسدّ عجز الميزانية، ولأجل دفع رواتب الجند⁽¹⁾.

ويذكر صاحب عيون المعارف⁽²⁾ أنّ سلفه حينما توفي ترك مائة مليون دينار في خزانة الدولة، وكان من الأموال التي تركها المكتفي وتمّ إحصائها: ثلاثة وستون ألفًا من الثياب الخراسانية، ومن الملاءات ثمانية آلاف وحدة، ومن العمائم المروية ثلاثة عشر ألف عمامة، ومن الثياب المخيطة سوى الخام منها أربعة ملايين ثوب، ومن الحلل الموشية اليمانية وغيرها، والمنسوجة من الذهب ألف وثمانمائة حلّة، ومن البطائن الكرمانية المصنوعة في أنابيب قصب فارسي ثمانية عشر ألف أنبوبة، والتي بيعت لاحقًا في أيام الوزير ابن مقلة بستة وثلاثين ألف دينار، إضافة إلى البسط المخزّنة من الحجم الكبير، والمصنوعة في أرمينيا ثمانية عشر ألف بساط، وكلّ هذه الثروات العينية بيعت أو سُرقت، أو استعملت حتّى أنّه طلب في وقت من الأوقات "مطرح" لمجلس فما وُجد⁽³⁾.

ولقد أعاد المقنن بالله رسوم الخلافة السابقة من كثرة الخلع، والصلوات، والتوسّع في المصاريف، والرواتب، و"التجمل"⁽⁴⁾، وكان أوّل إنفاق قام به أنّه خلع على كثير من الخدم، وأعاد رسوم الخلافة إلى ما كانت عليه من التوسّع في الطّعام، والشراب، وإنشاء وظائف جديدة، وورّع على الهاشميين خمسة عشر ألف دينار، بل وزادهم في الأرزاق، وأعاد الرسوم في تفريق الأضاحي على القواد، والعمّال، وأصحاب الدّواوين، والقضاة، والجلساء، ففرّق عليهم يومي التروية، والنّحر ثلاثين ألف رأس من البقر، والغنم، ومن الإبل ألف رأس، وتنازل عن ألف دينار تدرّها حوانيت للمكتفي في أحد أحياء بغداد بعد أن أضرت بالضعفاء، فهدمها رغبة في دعائهم له لأنهم تأدّوا منها⁽⁵⁾.

وكان المقنن يصرف إلى الحرمين وفي طريقهما في السنة 315,420 دينار، وإلى الثّغور 491,456 دينار، وكان يُجري على القضاة في كلّ الممالك 56,541 دينار، وعلى الفقهاء ببغداد 13,569 دينار، وعلى من يتولّى الحسبة والمظالم في سائر الرّعيّة 34,439 دينار، وعلى أصحابه 79,400 دينار وغيرها من الجرايات على مختلف الرّعايا، وطبقاتهم، فأنفق ما كان في بيوت المال، وكانت

⁽¹⁾ العازمي، مظاهر الحياة، ص 25.

⁽²⁾ الفضاوي، ص 87.

⁽³⁾ العازمي، مظاهر الحياة، ص 72.

⁽⁴⁾ ابن الطقطقا، الفخري، ص 258.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 29.

حينما تولّى الخلافة 72,000,000 دينار، فأنفقها، وعجز إرتفاع ممالكه عن نفقاته، وبلغ 20,980,864 دينار، فلم ير أن ينقص أحد شيئاً فأنفق كل ما في بيت المال، وخلال كل فترة خلافته جبي من الأموال سبعمائة مليون دينار، وخمسين مليون عن ما وجده فأنفقها كلها⁽¹⁾.

ومن صور تبذيره للمال أنه أعطى جارية له الدرّة اليتيمة، ووزنها ثلاثة مثاقيل، وما كانت تُقدّر بثمن، وقيل أنه بدّد من الذهب ثمانين مليون دينار⁽²⁾، فالإسراف في النفقات، والتبذير في عهده كان سبباً مباشراً في ضياع هيبة الدولة من ناحية، وحدوث عجز في ميزانيتها بشكل لم يسبق له مثيل لأنّ المقتدر كان متقلّب الطباع، غير حازم في قراراته، إذ قد يتبني رأي أحد رجاله ثمّ يُعرض عنه حينما يتعرّض لتأثير من رجل آخر، وعُرف بالتلون، وإضطراب الرأي⁽³⁾، كما أنّ عهده تميّز بالتسيّب في التسيير، ومثال ذلك عودة الطوّاعين إلى العراق بعد أن إختفى هذا الوباء منذ أن تولّى بنو العباس الحكم⁽⁴⁾.

وكان ما جمعه المنتصر، والمعتز، والمهتدي، والمعتمد، والمعتضد، والمكثفي قد بدّده المقتدر خلال سنوات حكمه⁽⁵⁾، وإليك مثلاً تركة المكثفي حسب ما ذكره إبراهيم بن نوح - وهذا زيادة على ما تركه المعتضد من أموال - فكانت: مائة ألف دينار من العين، والورق، والأواني، وعشرين مليون دينار من الجواهر، والطيب، وما يُشابههما، وعشرين مليون دينار من الأكسيّة، والأفرشة، وعشرين مليون دينار من الدواب، والأسلحة، والغلمان⁽⁶⁾.

كما إتخذ المقتدر إجراءات يكتسب من خلالها العامّة، ويسكت ألسنتهم عن القدح في شرعيّة خلافته، وهذه الإجراءات لا تتمثّل سوى في توزيع الأموال، فبعد أقلّ من شهر من خلافته جاء يوم عرفة، وفيه ورّع على الناس ثلاثين ألف رأس من البقر والغنم، وألفي رأس من البعير، وأنقص من الضرائب والرّسوم، وبالمقابل زاد في الأعطيات، والرواتب، وأصدر عفواً عامّاً عن المساجين، وهدم أبنية تخصّ الخلافة ليتّسع الطّريق على الناس⁽⁷⁾، أمّا أمّه السيّدة شغب فأنشأت بيمارستان خاص، يُقال له بيمارستان السيّدة - وكانت لها أموال عظيمة تفوق الإحصاء - وكانت النفقة عليه ستمائة دينار في الشّهر⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج 11، ص 387.

⁽²⁾ الذهبي، دؤل، ج 1، ص 288.

⁽³⁾ العازمي، مظاهر الحياة، ص 24.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 97.

⁽⁵⁾ الفضايعي، عيون المعارف، ص 71.

⁽⁶⁾ العازمي، مظاهر الحياة، ص 72.

⁽⁷⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 171.

⁽⁸⁾ معروف، عالمات، ص 13.

1) المصادر ونكبة الموظفين بعد فشل إنقلاب ابن المعتز:

كان المقتدر كثيرًا ما ينكّب وزرائه، وما إستوزر خليفة ما إستوزره، ولكن كلّهم نكّبهم إمّا في أنفسهم، أو في أموالهم⁽¹⁾، وكانت المصادر أوّل الأمر مؤقّنة تكمن ورائها عوامل سياسيّة، وتنظيميّة، وشخصيّة، إلّا أنّها تغيّرت خلال فترة خلافة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م) من ناحيتي الأسباب والمظاهر، فالسبب الرئيسي صار الطّمع في أموال المُصدرين بدافع الحاجة إلى الأموال⁽²⁾.

وبحكم أنّ المقتدر بالله من أمّ ولد فإنّه نشأ بين الجوّاري والحريم، ولم يتعلّم من أمور الخلافة شيئًا، فلم يُسهم بأيّ نشاط إجتماعي، ولم يُشارك في حملة عسكريّة قبل تولّيه الخلافة وهو صغير السنّ، فغلب عليه أناس لا همّ لهم سوى الإنتفاع من جمع الأموال، وحيّزة المناصب القياديّة والإداريّة، فاضطربت أحوال الدّولة، وواجهت مشكلات كبرى في عهده لم يكن قادرًا على حلّها، وإنتهى كلّ هذا الغدر والخيانة بأن قُتل في نهاية المطاف مخلّفًا ورائه دولة مفكّكة، ومنهارة، فكان حكمه وصمة عار في تاريخ العباسيين⁽³⁾.

وكان أوّل من صادره المقتدر بالله منافسه عبد الله بن المعتز، والذي بقيّ في منصبه يوم وليّة، ولقّب بالمرتضى بالله⁽⁴⁾، وكان قد إنعقد الرّأي على تولّيته خلفًا للمكتفي بالله سنة 295هـ/907م، حيث أنّ الوزير العباس بن الحسن إستشار رؤساء الكتّاب في من يقلّده الخلافة، وعقدوا لأجل ذلك إجتماعات، وإتصالات، ومشاورات، ولكنّ أبا الحسن بن الفرات لم يرق له أمر تعيين خليفة قوي، وإقترح ترشيح جعفر بن المقتدر، ويبيّن للوزير سوء معاملة عبد الله بن المعتز لكبار موظّفي الدّولة، وأنّ أقلّ شيء متوقّع منه حينما يتولّى الخلافة هو أن يغيّر سياسته معهم ويهمّهم، وعلى النقيض منه كان علي بن عيسى بن الجراح يميل لإبن المعتز لكبر سنّه وتجربته⁽⁵⁾.

¹ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1615.

² ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 172.

³ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 173.

⁴ أبو العباس الفلقشندي، صحب الأعشى في كتابة الإنشاء، المطبعة الأميريّة، القاهرة، 1332هـ/1914م، الجزء الثالث، ص 261.

⁵ الرّاوي، دور المشورة، ص 102.

ولقد عزم ابن المعتز على إعلان خلافته في سامراء والانتقال إليها، فتخاذل عنه الجند، ففرّ ليلاً إلى دار ابن الجصاص - وكان أحد كبراء وأغنياء - بغداد، وهرب معه الوزير محمد بن داود، وأعقب ذلك فوضى في بغداد⁽¹⁾، وإنهزم خلالها عمرويه صاحب الشرطة من طرف العامة⁽²⁾، وعاد على إثر ذلك المقتدر إلى منصب الخلافة⁽³⁾، وعيّن من يومه مؤنس الخازن صاحباً لشرطة بغداد⁽⁴⁾، وتمّ القبض على علي بن عيسى ومحمد بن عبدون، وعلى وصيف بن صوراتكين، وخرطامش، ويؤمن، وفاتك وجماعة آخرين، ومعهم من القضاة أبو عمر محمد بن يوسف، وأبو المثنى أحمد بن يعقوب، ومحمد بن خلف بن وكيع، واعتقلوا في دار الخلافة، وسُلموا إلى مؤنس الخازن فأمر بقتلهم جميعاً إلا القاضيين أبي عمر وابن وكيع، والوزيرين علي بن عيسى ومحمد بن عبدون⁽⁵⁾، أمّا الحسين بن حمدان فانسحب ليلاً في صفقة سرّية عقدها مع حاشية المقتدر⁽⁶⁾.

ولقد أشار الوزير ابن الفرات على المقتدر بأن يعفو عن القاضي يوسف بن يعقوب، وإبنة أبي عمر من عقوبة الإعدام بعد أن إشتراك الإبن في حركة ابن المعتز، وأطعمه في كثرة أموالهما، فتسلّمهما الوزير وصادرها على مائة ألف دينار، كما أشار ابن الفرات أيضاً بإحراق الوثائق والأدلة المادية التي تدين المتورّطين في حركة ابن المعتز، لأنّ بقائها سيتسبّب في فتنة وخلافات كثيرة، والخليفة الجديد في حاجة إلى الإستقرار ليعمل في هدوء، وأشار عليه بأن يقبض على نصر الحاجب، وشفيق المقتدري، وذكر له الأموال والضياع التي يمتلكها نصر، وكثرة الإمتيازات التي ينالها، وزيّن له مصادره، فعلم نصر بالمؤامرة، واستغاث بأّم الخليفة⁽⁷⁾.

وإستوزر المقتدر أبو الحسن علي بن الفرات⁽⁸⁾، وعيّن على رأس القوّاد، فأطلق للجند أموالاً من جديد لبيعة أخرى للمقتدر⁽⁹⁾، وقلّد الحجابة للنصراني نصر القشوري بعد أن إرتقت مكانة النصراني في عهد العباس

¹ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 5، والذهبي، دّول، ج 1، ص 268.

² مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 5،

³ الذهبي، دّول، ج 1، ص 268.

⁴ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 5،

⁵ نفسه، ج 4، ص 6.

⁶ ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 442.

⁷ الزاوي، دور المشورة، ص 203.

⁸ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 32، الذهبي، دّول، ج 1، ص 268.

⁹ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 6.

بن الحسن⁽¹⁾، ثمّ إعتقل أعوان المقتدر ابن المعتز، وقتلوه سرّاً⁽²⁾، بعد أنّ وشى به سوسن خادم ابن الجصاص لصافي الحُرْمِي، فقبض عليهما معاً⁽³⁾، وألقي القبض على محمد بن داود بن الجراح، وكلف مؤنس الخادم بتعذيبه حتّى الموت، لأنّه وافق على أن يكون وزيراً لعبد الله بن المعتز، وأشار عليه في كثير من قراراته ثمّ إختبأ بعد عودة المقتدر للخلافة، ولكنّ ابن الفرات عارض هذا القرار لأنّ محمّد بن داود من الموظفين الأكفء في بلاط الخليفة، وفي إعدامه خسارة حقيقية للجهاز الإداري العباسي (أنظر الملحق رقم 19)⁽⁴⁾.

ثمّ تسلّم الوزير أبي الحسن بن الفرات علي بن عيسى، ومحمد بن عبدون، وناظرهما بمراسلات، وصادرهما، وخفّف عن علي بن عيسى، وثقل على محمد بن عبدون لعداوة كانت بينهما، وقال للمقتدر: "...لم يكن لهذين في أمر ابن المعتز صنع"، وتكفل بتعذيبهما مع القاضي محمد بن خلف بن وكيع، ثمّ نفى محمّد بن عبدون إلى الأهواز، وأمر بتسليمه إلى محمّد بن جعفر، ونفى علي بن عيسى إلى واسط بعد أن إفتداه من ماله بخمسة آلاف دينار دفعها إلى سوسن الحاجب، وتمكّن من دفع شرّه عنه بعد أن حرّض عليه⁽⁵⁾، على أن يتوقّف عن الوشاية بابن عيسى، وأن يعمل على تبرئته مع ابن عبدون من التآمر مع عبد الله بن المعتز، وليبيّن للمقتدر أنّهما بايعاه تحت الضّغط والإكراه، فوضعهما تحت المراقبة⁽⁶⁾.

أمّا عن مصير محمد بن داود بن الجراح فيذكر مسكويه⁽⁷⁾ نقلاً عن أبو علي بن مقلّة، والكاتب أبو عبد الله بن زنجي⁽⁸⁾ أنّه أرسل إلى ابن الفرات يطلب الصّفح عبر أحد الوسطاء، فردّ عليه الوزير: "ليس جرّمك يسيراً، والعهد به قريب، والإستتار صناعة"، وأوصاه أن يختفي أربعة أشهر حتّى يُنسى أمره، ولكي يتدبّر حلاًّ يُنجيه، ويسعى ليأخذ له تعهداً كتابياً بالأمان من جماعة الخليفة، وليتحدّج بتوسّط القواد لصالح كتابهم، وأيضاً لأنّ مصلحة الدولة تقتضي العفو والصّفح عن خيرة موظّفيها، وأكفّهم.

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 33.

⁽²⁾ الذّهبي، دّول، ج 1، ص 268.

⁽³⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 6.

⁽⁴⁾ الصّابي، الوزراء، ص 29-30.

⁽⁵⁾ الصّابي، الوزراء، ص 29، ومسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 6-7.

⁽⁶⁾ الصّابي، الوزراء، ص 29.

⁽⁷⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 7.

⁽⁸⁾ ابن زنجي: هو محمّد بن إسماعيل بن زنجي الأنباري، أديب عرف بالنباهة، وعلا شأنه من أيام المعتضد إلى آخر أيام الرّاضي، وكان من أعلى الكتاب منزلة في الدّولة العباسية، وله تصانيف في صنعة الكتابة، توفي في 324هـ، أنظر: ابن التّديم، الفهرست، ج 1، ص 146، والصّفدي، الوافي بالوفيات، ج 2، ص 151.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ثمّ واصل المقتدر بالله - مستعملاً في ذلك وزيره- استخدام فتنة ابن المعتز لترهيب موظفيه، ومن بينهم القاضي أبو عمر محمد بن يوسف الذي إعتقل وحُبس، وتشقّع له أبوه - وكان شيخاً كبيراً - في مجلس الوزير ابن الفرات، وبكى له بكاء شديداً أثر في نفسيّة الحضور، فتراجع عن إعدامه، ولكنّه طلب منه أن يفتدي نفسه بدفع مائة ألف دينار، فأدى منها تسعون ألف، وفيها خمسة وأربعون ألفاً أودعها عنده العباس بن الحسن، ثمّ صدر قرار بوضعه تحت الإقامة الجبريّة في منزله، وكان سوسن الخادم مستشاراً للوزير المنكوب عباس بن الحسن فشكّل عقبة كبيرة حيال تزايد نفوذ الوزير أبو الحسن بن الفرات الذي تبوّأ هذا المنصب خلفاً للعبّاس، وبما أنّ أسباب العداوة موجودة فإنّ الشائعات قد سرت بأنّ سوسن الخادم يُدبّر لاغتيال أبي الحسن، وأنّه أشار على المقتدر باستوزار ابن عبدون وضمن له إستخراج أموال ضخمة من ابن الفرات إن هم صادروه، وفعلاً إتّضحت صحّة الشائعات بعد أن قبض أعوان الوزير على بُني بن نفيس في واسط وإستخرجوا منه بعد إستنطاقه معلومات مفادها أنّ سوسن الخادم أرسله إلى الأهواز في مهمّة سرّيّة لابن عبدون، وهوّ ما إستلزم قيام أبي الحسن بالسّعي للإيقاع بسوسن لدى الخليفة، فبيّن له أنّه كان من أعوان ابن المعتز، ولكنّه خانه بعد أن رفض تعيينه في منصب الحجابة، فسارع الخليفة إلى إعتقاله وقتله من يومه، وأرسل كذلك من يعتقل ابن عبدون ويسير به إلى العاصمة، وصادره من جديد، ثمّ سلّمه إلى مؤنس الخادم لقتله⁽¹⁾، وفي منتصف شعبان 296هـ/908م خلع المقتدر على مؤنس الخادم، وأنابه عنه في غزو بلاد الرّوم بإيعاز من صافي الحرّمي، وسعى مع الوزير ابن الفرات في إبعاده بحجّة القيام بأمر الصّائفة⁽²⁾، ثمّ عاد المقتدر بعد كلّ هذا الأحداث الجلل إلى اللهو، واللّعب، بعد أن عفا عن ابن حمدان، وعيّنه والياً على قم، وقاشان⁽³⁾.

وحيثما توفي صافي الحرّمي - وكان من مقرّبي المقتدر، وأحد أكابر الدّولة - في 298هـ/910م، نجده قد أوصى غلامه القاسم في مرض موته بأن ينكر إن كان بحوزته شيء من الأموال، ولما توفيّ حمل غلامه إلى الوزير مائة ألف دينار بعد أن تعرّض لضغوطات شديدة، ومعها سبعة مئة وعشرين منطقة من الذهب مكّلة بالجواهر، وإستمرّ غلامه على إمّرتة، ومنزلته في دار الخلافة⁽⁴⁾.

2) المصادرة الأولى لأبي الحسن بن الفرات ونكبه في 299هـ/911م:

⁽¹⁾ الصّابي، الوزراء، ص 31-32.

⁽²⁾ الطبري، تاريخ، ج 11، ص 34.

⁽³⁾ اللّذهبي، دؤل، ج 1، ص 268.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 772.

كان أبو الحسن بن الفرات نائبًا لأخيه أبي العباس، وخلفه بعد موته، وتولّى الوزارة ثلاث مرّات في خلافة المقتدر بالله، فالمرّة الأولى بعد مقتل العباس بن الحسن ونهاية فتنة عبد الله بن المعتز، إذ أنّ المقتدر بعد عودته إلى دار الخلافة عيّن مؤنس الخادم قائدًا لشرطة العاصمة، وأرسله بخاتمه إلى أبي الحسن لإحضاره من داره، وتعيينه في منصب الوزير، وأعطاه الأمان لأنّه كان مختفيًا عند تاجرًا من جيرانه بأحد أسواق بغداد⁽¹⁾.

ولقد إستفاد أبو الحسن بن الفرات من علاقته الجيدة بمؤنس الخادم، ومن قوّته وهيئته، فنصّب دوريات الحراسة في الليل، وتتبع أهل الفساد، وعاقب من يتعرّض لأموال الدولة لاسيما بعد أن هاجم الجند، والعامّة دار الوزير المعتال العباس بن الحسن، ونهبوها، وسُرعان ما نال إمتيازات هامة من الخليفة، فأقطعته دارًا على شاطيء دجلة كانت الدولة قد إسترجعتها من سليمان بن وهب، ومنحه دارًا أخرى صُودرت من إبراهيم بن سليمان، ومنحه إصطبل السلطان، ودور داية المكتفي بالله، وبلغت مساحة هذه العقارات بأسرها مائة وثلاث وسبعون ألف، وثلاثمئة وستّ وأربعون ذراعًا، ثمّ أدخل الوزير تحسينات عليها، ويضاف إلى ذلك قيام المقتدر بإقطاعه الديار التي كان سلفه المكتفي قد أقطعها للعباس بن الحسن، وكان يبلغ عائدها خمسين ألف دينار، كما خصّص له راتبًا قدره خمسة آلاف دينار في كلّ شهر، ولأولاده: المحسن، والحسين، والفضل خمسمائة دينار لكلّ واحد منهم⁽²⁾.

ولقد حاول أبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلّد الإيقاع بأبي الحسن بن الفرات من خلال إرسال رسالة إلى الخليفة تحتوي على بيانات بأموال وزيره، وضيّاعه، فيصاّده لسدّ حاجاته المتزايدة للأموال، غير أنّ الرسالة سقطت من ابن مخلّد في الجامع، ووصلت ليد أحد الكتّاب، فحملها بدوره إلى ابن الفرات، والذي عاقب الواشي ونفاه إلى واسط⁽³⁾، وأخيرًا صادر المقتدر ابن الفرات في ذي الحجّة 299هـ / 911م، وأصدر قرارًا بعزله، ثمّ أمر بنهب داره "... فنُهبت أقبح نهب"⁽⁴⁾، وإستوزر بعده أبا علي محمد بن عبد الله بن يحيى بن خاقان الذي اشترى منصبه بمائة ألف دينار دفعها لأُم الخليفة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الصّابي، الوزراء، ص 28.

⁽²⁾ نفسه، ص 28-29.

⁽³⁾ الصّابي، الوزراء، ص 33.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 774، والذهبي، دؤل، ج 1، ص 271.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 774.

ويُفسّر الصّابي⁽¹⁾ بأنّ عيد النّحر لسنة 299هـ/911م وماتطلبه من نفقات مرتفعة تزامنت مع قلّة المؤونة في خزينة الدّولة، واضطرار المقتدر إلى أن ينفق من بيت المال الخاص؛ كان السبب الرئيس في نكبة ابن الفرات الأولى لأنّه تشدّد في أن لا يتم الصّرف من صندوق الأموال الإحتياطية، وأن لا ينفق مافيه لأجل مظاهر الترف في إحتفالات العيد، وعليه إعتقل المقتدر في الرّابع من ذي الحجّة كاتبه محمد بن أحمد الكلوذاني⁽²⁾، ومستشاره محمود بن صالح، وكتاب آخرين كأبي نوح، وعبد الله إبننا جبير، وموسى بن خلف، ثمّ كلّف مؤنس الخادم بتصريف شؤون الوزارة، وأرسل القائد إبن يلبق لمُحاصرة قصر إبن الفرات، فسارع الجنّد، ومعهم العامّة إلى دور أهله، وأولاده، فنهبوا، وخربوها، ولم يتوقفوا إلّا بعد العصر بأوامر من أبو القاسم غريب الخال حينما نزل في مجموعة من القادة والغلمان، وعاقب بعض التّهابة، فتوقفت الفوضى، ويقول شاهد عيان عن مقدار مصادره المقتدر من أبي الحسن بن الفرات: "...صودر لأبي الحسن من الضياع، والإقطاعات، والأموال، والعقارات، والأموال، والغلات، وصحّ له ما مقداره ألف ألف دينار عينيًا، وستّمائة ألف دينار، إضافة إلى الأثاث، والرّحل، والكرع، والجمال، ولم يؤخذ من أحد من الوزراء قبله؛ ولا بعده مثل ذلك"، ثمّ سُجن إبن الفرات، وأشيع خبر وفاته⁽³⁾.

ومن أسباب عزل إبن الفرات عن وزارته الأولى أيضًا أنّ المقتدر بدأ يفقد ثقته فيه بسبب ما أشيع عن علاقته بالقرامطة، والتواطؤ معهم في حصار بغداد، فضلًا عن تأمر القهرمانه أم موسى عليه، وإيهام المقتدر بأنّه يحاول خلعه، ولكنها في الحقيقة كان تسعى إلى تقليد الوزارة لمحمّد بن عبد الله بن خاقان، لأنّه ضمن للسيدة مائة ألف دينار مقابل منصب الوزير، يُضاف كلّ هذا إلى أنّ إبن الفرات لم يكن محبوبًا لدى الأتراك وبخاصّة مؤنس الخادم، فضلًا عن إدراك المقتدر بأنّ وزيره كان يهتم بمصالحه الخاصّة أكثر من مصالح الدّولة⁽⁴⁾.

3) مصادرة الوزير علي بن عيسى الجراح:

لم تهدأ نفس علي بن الفرات في محبسه حتّى إسترجع مقاليد الوزارة، وليس وجود عدوّه علي بن عيسى فيها السبب الوحيد لذلك، بل كان هذا المنصب بمثابة المعين الذي لا ينضب في إكتساب الأموال

⁽¹⁾ الصّابي، الوزراء، ص34.

⁽²⁾ الكلوذاني: هو أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن محمّد، وكان صاحب ديوان السّواد، وكان صنيعه إبن الفرات، ثمّ صتر رئيسًا للكتاب، ليصل إلى منصب الوزارة، وكان ولد قبل 300هـ، وله من الكتب كتاب الخراج ألفه ما بين 326 إلى 329هـ، أنظر: إبن التّديم، الفهرست، ج1، ص145.

⁽³⁾ الصّابي، الوزراء، ص34-35.

⁽⁴⁾ الرّاوي، دور المشورة، ص103-104.

الطائلة على حساب خزينة الدولة، وكان من حسن حظّه أنّ يد الإعتقال لم تطل أحد أعوانه المسمّى بأبشر عبد الله بن فرجويه لأنّه بقيّ مختبئاً طيلة فترتي إستوزار الخاقاني، وعلي بن عيسى، ونجح في الإتّصال به عن طريق الطيّب سومنة، فوجّه إليه الوزير المنكوب عدداً من التّوجيهات، وكان أبرزها مراسلة المقتدر، وتنبّيه إلى تقصير علي بن عيسى في مسألة تأخّر أرزاق الجُند، والحاشية، وإشترط ابن الفرات على ابن فرجويه أن يُراجع بنفسه الرسالة، ويُدقّقها قبل وصولها للمقتدر⁽¹⁾.

ولمّا تولّى علي بن عيسى الوزارة الأولى خلفاً لعلي بن الفرات، إتّخذ قرارات جديدة لإصلاح ماليّة الدولة، ومن هذه الإجراءات أنّه عمد إلى إسترجاع جميع الأراضي (الضياع) السلطانيّة التي إستولى عليها ابن الفرات أثناء وزارته الأولى، وأعاد دخلها إلى بيت مال الخاصّة⁽²⁾.

وأزال علي بن عيسى كثيراً من الرسوم التعسّفيّة الجائرة مثل تكليف دافعي الخراج من الفلاحين في بادورياً بدفع ثمن الدواة والقراطيس لكتابة الخراج تحت طائلة السّجن أو العقاب الجسدي⁽³⁾، حيث كان مؤمناً أنّ إنتشار العدل بين المزارعين، ورفع الظلم عنهم، هوّ السبيل الوحيد لعمارة الأرض، وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة دخل بيت المال، إذ كلّما شعر المزارع بالعدل والإنصاف، أقبل على عمله بكلّ جدّ واجتهاد، فقد كان الوزير يؤمن بأنّ أيّ إصلاح للزراعة هوّ أساس إصلاح الإقتصاد⁽⁴⁾، وكذلك أصدر تعليمات باعتبار أرض السّواد من العراق ملكاً عامّاً للأمة الإسلاميّة لأنّها فتحت عنوة، وليست بملك للخليفة أو للدولة، وبالتالي فإنّها تعتبر فينّاً للمسلمين، وأنّ المستغلّين لها يدفعون الخراج إيجاباً للأراضي التي يزرعونها⁽⁵⁾.

وكذلك فرض رقابة شديدة على عمل الدّواوين من خلال إجبارهم على تقديم تقارير أسبوعيّة بدلاً عن الشهريّة التي كان معمولاً بها⁽⁶⁾، وألغى ضريبة التكملة، وكان مبلغ جبايتها مليون درهم في عام 302هـ/914م من سائر بلاد فارس⁽⁷⁾.

¹ الصّابي، الوزراء، ص35-36.

² ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي علي بن عيسى وإصلاحاته الإقتصاديّة والإداريّة 245-334هـ/859-945م، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م، ص51.

³ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص52.

⁴ الزيديين، الوزير، ص68.

⁵ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص54.

⁶ الزيديين، الوزير، ص73.

⁷ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص51.

ولقد إضطّر علي بن عيسى إلى الإقتراض من الجهابذيين اليهوديين يوسف بن فنحاس، وهارون بن عمران، واتّفق معهما على إنشاء مصرف رسمي للإقتراض منهما، واستمرّ العمل به لمدة ستّة عشر عامًا من 301 إلى 316هـ/913-928هـ، وكانت مهمّة هذا المصرف تسليف الأموال للدولة بالإعتماد على الحاصلات الضريبية السنوية لولاية الأهواز، ومقابل فوائد مؤجلة يأخذها التجار بسفّاتج من عائدات جبايتها⁽¹⁾.

ويُشكك ضيف الله الزهراني⁽²⁾ في الروايات القائلة بتعامل علي بن عيسى بالزبّا، وإعتبر هذه الروايات مدسوسة عليه من طرف الصّابي لأسباب شخصية، لأنّ المصادر إتّفقت أيضًا على تقوى هذا الوزير، وورعه، وتعفّفه عن الحرام، وقد يكون تلقّى أوامر عليا من طرف الخليفة في هذا الشّأن، ومهما يكن من أمر فإنّ مهنة الصّرافة والجهبذة كانت موجودة في صدر الإسلام -وتعامل بها بالأساس أهل الذمّة- وكان قد شاع نشاطهم في بغداد خلال القرن الرابع الهجري، وكانت لهم محلات في الأسواق، وكانت معاملاتهم مع التجار، ودور السك بالأساس، ولكن ما لبثت الخلافة أن تعاملت معهم من أجل سدّ العجز الحاصل في خزانة بيت المال⁽³⁾.

وعرف عن علي بن عيسى الزهد في الدّنيا، فهو لم يكن في يوم من الأيام يسعى لتولّي منصب ماء سواء في المجال الإداري أو في الكتابة، وإنّما كان الخلفاء هم من يكلفونه بالأعمال، وكان يرى أن قيامه بهذا العمل هو بمثابة جهاد في سبيل الله، والخوف من وقوع الفتن بين المسلمين، وأنّ وجوده في هذا المنصب يكون حائلًا دون وقوعها⁽⁴⁾، وكان علي بن عيسى أيّام المحن التي مرّت بأهل بغداد سبّاقًا إلى عمل الخير، وإغاثة الملهوفين، ومدّ العون للضعفاء والفقراء، وإنفاق المال في أعمال البر⁽⁵⁾، وإهتمّ بالقيام بالمراقبة الطبية للمحبوسين في سجون الدولة، وللغلاّحين في السواد لخلوّها من الأطباء، وتزويد الفرق الطبية بالأدوية، والأشربة، وإرسال الحالات الحرجة منهم إلى بيمارستانات بغداد⁽⁶⁾.

وحيثما تعرّض للمصادرة بعد عزله في 311هـ/923م نجده قد نال شديد الأذى من المحسن بن علي بن الفرات، وعدّب بكلّ قسوة من أجل أن يدفع ثلاثمائة ألف دينار قرّرت عليه في نكبته، واستخدم معه

⁽¹⁾ نفسه، ص 76-78.

⁽²⁾ الوزير العباسي، ص 78.

⁽³⁾ نعمة حسن ونجاة كاظم، معاملات، ص 11-12.

⁽⁴⁾ الزبيديين، الوزير، ص 34.

⁽⁵⁾ الزبيديين، الوزير، ص 36.

⁽⁶⁾ جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، إعتنى به: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2005م، ص 150-151.

القوة ولم يرحم كبر سنّه من خلال ضرب السجان له بمطرقة الحديد في كعبه، وإستاء عدد كبير من حاشية الخليفة من إهانة المحسن لابن عيسى في تعذيبه، وتسليط الغلمان عليه، ومنهم والده الوزير، والسيدة أم المقتدر، والقائد التركي نازوك⁽¹⁾، بل وكاد أن يقتله لولا أن منعه والده، ولكنّ منازل إخوة علي بن عيسى، وحاشيته لم تسلم، وتعرضت للنهب والسلب، وصادر إخوته أيضاً، وأودع بعدها في السجن لمدة سبعة عشر شهراً⁽²⁾.

وفي حقيقة الأمر وعلى الرغم من الدسائس والمؤامرات فإنّ المقتدر كان يرى في علي بن عيسى بمثابة والده المعتضد، وكان الوزير علي بن عيسى يرى في المقتدر رجلاً ذو رأي، وحكمة، وتديبر، ولكنّ الظروف والتربية السيئة هي التي أساءت لقراراته، فضلاً عن شربه للخمر، كما كانت علاقة الوزير جيدة بمؤنس الخادم، ونصر القشوري، كما أنّ علي بن عيسى حاز على مؤهلات هامة كانت سبباً في أن يكون الرجل الملائم لمنصب الوزارة، فلقد نشأ في أسرة عريقة أصول فارسية قديمة في العلم، والأدب، وتولّى عدد من أفرادها مناصب إدارية في الدولة العباسية، ولم يكن هذا الرجل من الشعوبيين، وكان لتنشئته أثر في أن يكون شخصية إدارية فذة، وأهله لحيازة قدرات عالية في الإقتصاد، والسياسة، والإدارة⁽³⁾.

ويمكن القول أنّ المحسن بن الفرات قد إزداد حقداً، وغيضاً، وتطاولاً على حاشية المقتدر في وزارة أبيه الثالثة،

وكان يد والده التي يبطش بها حتى أنّه لما اعتلّ قال كثير من المقرّبين للخليفة أنّ الله عاقبه بذنوبه، ولكنّه شفّي، وعاد أكثر قسوة "مثل الشيطان"⁽⁴⁾.

4) مصادر آل الماذرائي:

والماذرائيون هم أسرة فارسية الأصل، ينسبون إلى مازرايا، أو مادرايا وهي قرية من أعمال البصرة، وقيل من أعمال واسط، ولكنّ هذه الأسرة لم تصل إلى الثروة والسلطان إلّا من خلال نزوح عدد من أفرادها إلى

¹ مازوك الخادم: كان شجاعاً فاتكاً، غلب على الأمر، وتصرف في شؤون الدولة، ونسج مؤنس الخادم مؤامرة ضده مع الحجاب لأنّه كان منافسه الأول، فاغتالوه في واقعه خلع المقتدر في سنة 317هـ، وكان له أكثر من ثلاثمائة مملوك، أنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص256.

² الزيديين، الوزير، ص103-105.

³ نفسه، ص110.

⁴ الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج25، ص94.

ولاية مصر للعمل في الوظائف المدنية الكبرى فيها، ولوأنهم بقوا مرتبطين بالعراق، وتعود هجرتهم إلى مصر إلى أيام أحمد بن طولون كوالٍ قبل انفصاله جزئياً عن الحكومة المركزية في بغداد⁽¹⁾.

وقُبض على إبراهيم بن أحمد الماذرائي، وعلى ابن أخيه محمد بن علي بن أحمد في شعبان 300 هـ/912م، وتمت مطالبتهم بخمسمائة ألف، فحملوا منها خمسين ألفاً إلى بيت المال، ودفعوا رشاوى كبيرة للوزير ابن خاقان، وإبنه، وإبن ثوابه مقابل غض الطرف عنهما، ثم صادر ابن ثوابه عددًا من الموظفين وغيرهم -منهم القاضي ابن أبي الشوارب- بمائة ألف دينار، ومنهم ابن الجصاص الذي دفع لوحده عشرين ألف دينار⁽²⁾.

5) مصادرة الجوهرى ابن الجصاص:

ومن أشهر من صودر في عهد المقتدر بالله التاجر الثري ابن الجصاص⁽³⁾، وأفرج عنه على مالٍ يدفعه، وأطلق إلى منزله بعد أن ضمنه ابن الفرات⁽⁴⁾، وكانت قيمة ما صودر به في سنة 302 هـ/914م تقدر بستة عشر ألف دينار إضافة إلى الأواني والثياب الثمينة⁽⁵⁾، وسجنه المقتدر، وقيل إنه صادره على ستة عشر مليون دينار، وأنه أخذ منه سبائك من الذهب⁽⁶⁾، وهناك رواية مفادها أن ماصودر في قصر ابن الجصاص من العين، والورق، والجوهر، والفرش، والثياب، والمستغلات بلغت خمسة ملايين، وخمس مائة ألف دينار⁽⁷⁾.

ويقال أن ابن الجصاص إكتسب ثرواته عن طريق السرقات، وهو نموذج لعدد كبير من التجار في العصر العباسي الذين نالوا أموالهم نتيجة الكسب غير المشروع، وتعرضوا للطعن، والحقن من مختلف أفراد المجتمع⁽⁸⁾.

- عودة ابن الفرات:

⁽¹⁾ كاشف، الإخشيديين، ص 37.

⁽²⁾ عريب، ذيل، ص 41.

⁽³⁾ الذهبي، دؤل، ج 1، ص 268.

⁽⁴⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 6.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 787.

⁽⁶⁾ الذهبي، دؤل، ج 1، ص 273.

⁽⁷⁾ الصابي، الوزراء، ص 35-36.

⁽⁸⁾ نعمة حسن ونجاة كاظم، معاملات، ص 3.

إنتهز نصر الحاجب، وغريب الخال خروج مؤنس من بغداد على رأس حملة لمحاربة الفاطميين في مصر، واتّصلا بإبن الفرات، ودبّرا مكيدة لعلي بن عيسى، وكتب إبن فرجويه رقعة إلى المقتدر فحواها: "...متى صُرف عليّ بن عيسى، وورّد إبن الفرات... أطلق للولد، والحُرْم، والخدم، ومن بالحضرة من الفرسان برسم التفاريق مثل ماكان يُطلّقه في وزارته الأولى تمامًا، وإدرازا، وحمل إلى المقتدر بالله في كلّ يوم ألف دينار، وإلى السيّدة، والأمرء خمسمائة"⁽¹⁾.

ثمّ أمر المقتدر بإحضار إبن الفرات، وإستفسر عن حقيقة الوعود المكتوبة في الرقعة فردّ بالإيجاب، وبالتزامه بكلّ ماورد فيها، فأطلق سراحه، ثمّ عيّنه وزيراً، وأمر باعتقال علي بن عيسى في نفس اليوم، وشيّع موكبه الأمير غريب الخال، والحجّاب، والقوّاد، والغلمان، واتّجهوا إلى دار سليمان بن وهب، وهناك جاءه المهنتون، وأرسل إليه الخليفة، وأمه الأموال، والثياب، والطعام، والشّراب، وغير ذلك⁽²⁾.

وفي سنة 303هـ/915م تمكّن الجيش العباسي من إيقاف هجومات الجيش البيزنطي بعد أن أرسل المقتدر قائده مؤنس، وانتصر على الروم ولقبه الخليفة بالمظفر، وأرسل بعدها الإمبراطور رسولين إلى المقتدر لطلب الصلح، ولتبادل الأسرى⁽³⁾، وبعدها نقل إبن الفرات إدارة الدواوين إلى قصره، وراسل الأمرء، والعمّال يخبرهم بالتغيرات الجديدة، ويقرّهم على أعمالهم، وفي نفس الوقت أعاد إليه المقتدر مصادره منه في المرّة الأولى، وأمر القوّاد بإعادة ما إنتزعه منه في نكبته السابقة، وبالمقابل تعهّد إبن الفرات أن يتنازل لبيت المال عن مليون درهم في كلّ سنة ابتداء من 304هـ/916م، وعن رواتبه كوزير، كما ضاعف رواتب أصحاب الدواوين، وكتّابهم، وكتّابه أيضاً، فأصبح مثلاً راتب صاحب الديوان الخاص بالسّود، وكتّابه مع تكلفة الورق، والكراريس حوالي سبعة آلاف دينار في الشّهر⁽⁴⁾.

ثمّ شرع إبن الفرات في توزيع الأموال؛ فأقطع زيدان القهرمانه - وكانت موكّلة به - ضياعاً بناحية كسكر، ومستغلات بالبصرة ذات عائد مرتفع، ووقع لأفراد من حاشية السلطان بامتيازات، وإقطاعات، وأوامر بصرف الكثير من الأموال لصالحهم، فضلاً عن أنّه نفّذ وعوده الماليّة التي ذكرها للمقتدر، وللأمرء، وللسيّدة، ثمّ أنشأ ديوان المرافق، واعتمد في مداخله على الأخذ من أموال العمّال، والمُتصرّفين كما تؤخذ الحقوق لأصحابها، وتتبع ما تبقى من أمواله المصادرة في نكبته فاستعاد منها خمسمائة ألف دينار، واصطنع

⁽¹⁾ الصّابي، الوزراء، ص36.

⁽²⁾ نفسه، ص36.

⁽³⁾ فوزي، الخلافة، ج2، ص72.

⁽⁴⁾ الصّابي، الوزراء، ص36-37.

أعوأناً يتقوى بهم، ومنهم عبد الله بن فرجويه الذي لعب دوراً هاماً في عودته إلى الوزارة، وإعتمد أيضاً على محمد بن علي بن مقللة، وائتمنه على أسراره، ومنحه صلاحيات واسعة، وكلفه بمهام كثيرة⁽¹⁾.

6) مصادرة ونكبة الوزير حامد بن العباس في 311هـ/923م:

كان حامد بن العباس قد وصل إلى الوزارة نتيجة لسطوته وقوته إذ كان يملك الأموال الكثيرة، والحرس العظيم من العلمان، ولقد توسّط له أبا القاسم الجوارى لدى نصر الحاجب، والسيدة أم المقتدر مقابل أموال كثيرة، أي أنه إشتري منصب الوزارة مقابل رشوة كبيرة لحاشية الخليفة، ولكن ظهرت رداءته في الوزارة سريعاً، وإفلاسه الإداري، فلام المقتدر ابن الجوارى على إشارته باستوزاره، فاقترح بدوره الإستعانة بخبرة علي بن عيسى من جديد، فولاه المقتدر أمور الدولة كرئيس للدواوين مع بقاء حامد بن العباس وزيراً⁽²⁾.

وهكذا تولّى علي بن عيسى الجراح الإشراف على أعمال الدولة العباسية خلال وزارة حامد بن العباس، وكان قبلها يعمل كاتباً لذات الوزير لمدة سبعة أشهر، وخلال تلك الفترة ساءت أحوال الوزارة بسبب انعدام كفاءة حامد، حيث كان قبل توليه المنصب سقياً، ثم باع تمر؛ علاوة على سوء أخلاقه، فصارت كلّ الأمور بيد علي بن عيسى، وأصبح الوزير مجرد واجهة فقط، وسلطته إسمية لا غير⁽³⁾.

وعزل المقتدر عن الوزارة حامد بن عباس في 311هـ/929م، ومعه علي بن عيسى، وأعاد إلى الوزارة أبا الحسن بن الفرات للمرة الثالثة، وسلم إليه حامد بن العباس، وعلي بن عيسى، فأما حامد فإنّ المحسن ضمنه من المقتدر بخمسمائة ألف دينار، وتسلمه ففتن في تعذيبه، وأخذ منه أموالاً كثيرة لا تُحصى⁽⁴⁾.

وناظر علي بن الفرات حامد بن العباس ثمّ أحضر الفقهاء، والعُمال، ثمّ ناظره في أمواله، وطالبه بها فاعترف باختلاس مليون دينار، ثمّ أرسله المحسن إلى واسط مع عدد من الحرس لبيع أملاكه بواسط ويحصل على المال الكافي لدفع ما تقرّر عليه، ولكنّ المحسن أمر بعض الحراس أن يسقوه سماً، فكان ذلك، وفي واسط أدرك حامد أنّه قد تمّ تسميمه فأحضر القاضي والشهود، وأخبرهم أنّ أتباع المحسن سمّموه، وأنّ محمّد بن علي البزوفري أخذ قسمًا من أمواله لنفسه، وأمتعته أيضاً، وأخذ يحشوها في المساور، ويبيعت

⁽¹⁾ الصّابي، الوزراء، ص37.

⁽²⁾ الرّاوي، دور، ص107.

⁽³⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص31.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص5، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج25، ص93-94.

المسورة في السوق بمحضر من أمين السلطان بخمسة دراهم، وأتته وضع عليها من يشتريها، ويحملها إليه فتكون فيها أمتعة تساوي ثلاثة آلاف دينار، وأشهدهم على ذلك، فنال البزوفري عقابه بعد موت حامد⁽¹⁾.

وكان إغتيال حامد بن العباس نهاية منطقيّة لأنّ ثروته بلغت في ما روي عنه: "...أنّه كان يقدم على موائده في كلّ يوم بعدد من يحضر الموائد، لكلّ واحد جدي يوضع بين يديه لا يشاركه فيه أحد، يأكل منه ما يأكل ثمّ يرفع الباقي فيفرّق على الغلمان، وذلك ندرًا لله إن إغتنى!"⁽²⁾، بل إنّه كان يدخل إلى المرحاض وفي يده كيس أموال يخبئه في حفرة، فلما صودر، وعُرف مكان أمواله، وحُفر المرحاض، وجدوا فيه أكياس صغيرة تحتوي في مجموعها على أربعمئة ألف دينار ذهبي⁽³⁾.

و في رواية مشابهة أنّ المحسن أرسل حامد بن العباس في أصفاده مع موكلين به إلى واسط، ليحتاطوا على أمواله هناك، وحوصله، وأمرهم أن يحتالوا في تسميمه في الطريق، فسقوه ذلك في بيض مشوي كان قد طلبه منهم، وأمّا علي بن عيسى فصودر بثلاثمئة ألف درهم، وصودر معه عدد من كتّابه، وبلغ مجموع ما أخذ من هؤلاء مع ما كان صودرت به القهرمانة من الذهب مبلغًا كبيرًا جدًّا قدر بملايين الدنانير، وغيرها من الثروات⁽⁴⁾.

والسبب الواضح في نكبة حامد أنّ المقتدر إستاء من شكاوى الأولاد، والحريم، والخدم، والحاشية من تأخر مستحقّاتهم، لأنّ علي بن عيسى كان يؤخّرها فإذا اجتمعت عدّة شهور أعطاهم البعض، وأسقط البعض، وأسقط من أرزاق العمّال كلّ سنة شهرين، وغيرهم ممّن كان لهم مداخيل من مصادر أخرى، فكثّر أعدائهما نتيجة لذلك، إضافة إلى الوضع الغريب في كون حامد كان وزيرًا صوريًّا، فمّلّ من الإقامة في بغداد، وليس له عمل واضح غير إرتداء الملابس الرسميّة، وإستاء من تواجد علي بن عيسى إلى جانبه، إضافة إلى أنّه كان يهينه في توقيعاته، ورفض ضمانه لبعض الأعمال، وكان يكتب "ليُطلق جهبذ الوزير - أعزّه الله - وليبادر نائب الوزير"، وكان إذا اشتكى إليه بعض نواب حامد يكتب على الوثائق الرسميّة: "إنّما عقد الضمان على النائب الوزيري عن الحقوق الواجبة السلطانيّة، فليتقدّم إلى عمّاله بكفّ الظلم عن الرعيّة"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص13-14.

⁽²⁾نفسه، ج7، ص126-127.

⁽³⁾الذهبي، سير، ج14، ص357.

⁽⁴⁾إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص6.

⁽⁵⁾إبن الأثير، الكامل، ج7، ص12.

ثم استأذن حامد وسار إلى واسط، لينظر في ضمانه، فأذن له الخليفة، وجرى تراسن بين مفلح الأسود وحامد بن العباس، وقال له حامد: "لقد هممت أن أشتري مائة خادم أسود، وأسئتهم مفلحاً وأهبهم لغلماني"، فحقد عليه مفلح - وكان من الأتباع المباشرين للمقتدر - فاستغل الموقف المحسن بن الفرات، وسعى لوالده بالوزارة، وضمن لمفلح أموالاً كبيرة في سبيل ذلك، وكتب على يده رقعة يقول فيها: "أن يسلم الوزير علي بن عيسى، وابن الحواري، وشفيع اللؤلؤي، ونصر الحاجب، وأم موسى القهرمان، والماذرائيون فيستخرج منهم سبعة ملايين دينار، ثم إختفى حامد في زي رهب، وسعى للوصول إلى نصر الحاجب ليطلب منه التوسط للخليفة، فاستدعى نصر مفلح الأسود، فذكره بحادثة إهانته للمماليك السودان فاعتذر منه، وطلب أن يكون حبسه بدار الخليفة، ولا يسلم إلى ابن الفرات، فدخل مفلح إلى الخليفة، وقال له عكس ما أوصاه حامد، فسلم إلى ابن الفرات، فسجنه في دارملائمة، وأجرى عليه من الطعام، والكسوة، والطيب بنفس معاملته لما كان وزيراً⁽¹⁾.

7) مصادر نساء القصر:

لقد تعاضم في عهد المقتدر نفوذ أم موسى خادمة السيدة شغب، وكانت مكلفة بحمل رسائل الخليفة وأمه إلى الوزراء، وكونت لها نفوذاً واسعاً حتى أنها استطاعت أن تعزل الوزير علي بن عيسى في 304هـ/916م لأنّ خادمه لم يجرؤ أن يوقظه من النوم لكي يقابلها، ولم تقبل إعتذاره ولا اعتذار خادمه، وسعت عند الخليفة وأمه حتى عزل عن الوزارة أو استقال منها، بل بلغ نفوذها الواسع درجة أنّ أخاها أحمد بن العباس تولّى إمارة الحج عام 307هـ/919م، وعام 308هـ/920م أيضاً - وهي الإمارة التي كان يتولاها الخلفاء أنفسهم أو أحد أمراء البيت الهاشمي - وزوّجت ابنة أختها من الأمير أحمد حفيد المتوكل، وربما أرادت نقل الخلافة إليه⁽²⁾.

ولقد أمر المقتدر بالقبض على أم موسى في 310هـ/922م، وسبب ذلك أنّها زوّجت أختها من أبي العباس أحمد بن محمد بن إسحاق بن المتوكل، وكان محسناً له نعمة ظاهرة، وكان مرشحاً للخلافة، فلمّا صاهرته أكثرت من الثأر، والدعوات، وأنفقت أموالاً ضخمة فتكلم أعداؤها، وسعوا بها إلى المقتدر، وقالوا إنّها قد سعت إلى أبي العباس بالخلافة، وحلّفت له القواد، وكثرت السعايات بها، فقبض عليها، وأخذ منها أموالاً عظيمة، وجواهر نفيسة⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص13.

⁽²⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص174.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص10-11.

ولقد إضطرّ الوزير علي بن عيسى أن يستحدث ديواناً جديداً لإدارة الأموال المقبوضة من أمّ موسى، وسماه "ديوان المقبوضات عن أمّ موسى" لأنّ الدواوين لم تتّسع ليطمّ فيها إحصاء ما تمّت مصادرتة منها، فما كانت تمتلكه فاق مافي خزائن الدولة آنذاك، ويبرهن على أنّ مبلغ مليون دينار كان أمراً عادياً في يد نساء البلاط العبّاسي⁽¹⁾.

وكانت فاطمة القهرمانة من بين النساء اللواتي صادرهنّ المقتدر بالله، ولقد أغفلت المصادر سبب ذلك، حيث أنّ الخليفة لما بلغه أنّها دفعت مائتي ألف دينار لزوجي إبنيتها: بني بن نفيس، وقصر كهديّة لهما في يوم زواجهما نجده سارع إلى مصادرة أموالها ومتاعها، ولم تشر المصادر إلى دورها في تسيير شؤون الدولة، ولو أنّ حضور كبار الموظّفين العسكريين والمدنيين لجنارتها في 299هـ/919م يدلّ على مكانتها الكبيرة⁽²⁾.

8) الوزارة الثالثة لابن الفرات وإعدامه:

لقد شهدت سنة 311هـ/923م ذروة المصادرات من طرف الوزير ابن الفرات، والذي إستعمل كافة صلاحيّاته، وسيطر تماماً على الدولة فصادر كثيراً من الكتّاب، وأعاونهم، وإستخرج منهم أموالاً طائلة⁽³⁾، ونلاحظ أيضاً أنّه حاول بكلّ الوسائل إيجاد موارد ماليّة كافية ليحافظ على منصبه لأنّ وفرة الأموال كان السبيل الوحيد لتليل رضى المقتدر، فأمر في 311هـ/923م بمصادرة أموال الوزير علي بن عيسى، وقدرت قيمتها بثلاثمائة ألف دينار، وأمر باعتقال ابن الحواري -وهو أحد مقربي الخليفة- وسلّمه إلى ابنه ليستنطقه، ويذلّه على أمواله، والظاهر أنّ هذا الأسلوب أتى بأكله فقد سيق ابن الحواري إلى الأهواز ليدلّ المحسن على دفائن أمواله، ولم ينفعه ذلك لأنّه هلك لاحقاً نتيجة لشدة التعذيب، وأيضاً سعى إلى مصادرة موظّفين كبيرين من موظّفي الخلافة ورأى أنّهما يحوزان على أموال هامة بحكم منصبيهما، وهما: مؤنس الخادم والذي كان قد إشتكى إلى الخليفة ممّا إرتكبه ابن الفرات من تجاوزات في التعذيب في عمليّات المصادرة، وأشار ابن الفرات على الخليفة أن يُرسله في مهمّة عسكريّة إلى الشام، والشخصيّة الثانیّة هي نصرالحاجب حيث أعدّ الوزير تقريراً حول كثرة أمواله، وأغرى الخليفة به، ولكنّ نصر إحتمي بمن كان أكثر تأثيراً، ونفوذاً؛ ونعني هنا والدة الخليفة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ بشرى مهدي، حقوق المرأة، ص 205.

⁽²⁾ كبير، الدولة العبّاسيّة، ص 103.

⁽³⁾ الزهراني، المصادر، ص 193.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 14.

وأقام مؤنس الخادم في 312هـ/924م بالرقة هرباً من ابن الفرات-قبل أن يعفو عنه- وكان المحسن قد تجاوز كل الحدود في إستخراج الأموال، وقتل كثيراً من وجوه البلاط في المصادر المختلفة، وكذلك إشتد غضب العامة عليه- وكانوا حائقين من قبل بسبب هجومات القرامطة على ركب حجيج بغداد- ثم قبض عليه المقتدر بالله مع ابنه، وسلمهما إلى مؤنس الخادم⁽¹⁾.

وتم هذا الأمر بتدبير من مؤنس نفسه، ولتركيته ابن الخاقاني كأهل للوزارة رغم أن المقتدر ذكر أنه " شر من أبيه الذي خرب الدنيا"⁽²⁾، ثم إختبأ المحسن بن الوزير، وفي الثامن من ربيع الأول إتجه القائدان التركيان نازوك، ويليق مع العساكر إلى دار الوزير، وأخرجوه حافياً حاسر الرأس، وأخذوه إلى دجلة برفقة هلال بن بدر، ورأسه مغطى، فاعتذر إليه ابن الفرات، وألان كلامه، فقال له مؤنس: " أنا الآن الأستاذ، وكنت بالأمس الخائن الساعي في فساد الدولة، وأخرجتني، والمطر على رأسي، وعلى رؤوس أصحابي، ولم تمهلني"، ثم سلم علي بن الفرات إلى شفيح اللؤلؤي، فحبس عنده، ولم ينبج إلا ابنه المحسن الذي اختفى، وأخذ علي مع أتباعه، وأولاده، وصور منهم على الفور مليون دينار⁽³⁾.

وكان المحسن ابن الوزير مختبئاً عند حماته حنزابة وهي والدة الفضل بن جعفر بن الفرات، وكانت تأخذه كل يوم إلى المقبرة، وتعود به إلى المنازل التي يوثق بأهلها عشاء، وهو متنكر في زي امرأة، فمضت يوماً إلى مقابر قريش، فأظلمت الدنيا في طريقها، فأشارت امرأة معها أن تقصد امرأة صالحة تعرفها بالخير، فأخذت المحسن وقالت لها معنا صبية بكر نريد مأوى، ثم جلس المحسن بين النساء فاكشفت أمره جارية، وأخبرت سيدها

والتي كان للمحسن عداوة سابقة مع زوجها، فأسرت لتخبر أعوان الخليفة، فرافقها نازوك مع جنده، واعتقل المحسن، وأخذه إلى دار الوزير، وعُذّب بأنواع العذاب، فلم يُقر بمخابيه الأموال⁽⁴⁾.

كما تم القبض على ابن أبي البغل من خلال المشورة التي قدمها الوزير الخاقاني للخليفة المقتدر، وجاءت معاقبة ابن الفرات بعد خلعه من الوزارة من خلال الإستشارة التي قدمها ابن ثوبة

⁽¹⁾ الذهبي، دُول، ج 1، ص 280، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 13.

⁽²⁾ الرازي، دور المشورة، ص 104.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 19، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج 25، ص 94.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 20، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج 25، ص 94.

للمقتدر، بسبب عداوة سابقة بين الطرفين⁽¹⁾، وبالرغم من معاقبة ابن الفرات وسجنه من طرف المقتدر إلا أنّ هذا الأخير كان كثيرًا ما يُرسل إليه في طلب استشارات مالية وإدارية⁽²⁾.

ولمّا إشتدّ العذاب على المحسّن دخل في إضراب عن الطّعام، وحينما علم المقتدر بذلك أمر بحمله مع أبيه إلى دار الخلافة، وأشار الوزير ابن الخاقاني لمؤنس الخادم، ونصر الحاجب، وهارون بن الخال أنّ تواجد ابن الفرات في دار الخلافة سيسهّل له أن يبذل أمواله للمقتدر، ويسترجع مكانته، ويضمن أموالهم، فيهلكهم، فجمعوا القوّاد، والجند، واجتمعوا حول المقتدر، وقالوا له: "لا بدّ من قتل ابن الفرات وولده فإنّنا لا نأمن على أنفسنا ما دام في الحياة"، وكثرت الكتب للمقتدر بهذا الرّأي بقصد التأثير عليه، فأمر رئيس الشرطة نازوك بقتلها فذبحهما كما يُذبح الغنم⁽³⁾، وحدثت نتيجة ذلك فوضى واضطرابات في بغداد، وأخذ إقرار مالي منه قبل الغدر به بدفع مليوني دينار، وأن يدفع ابنه ثلاثة ملايين دينار، وسلّمهما نازوك إلى مؤنس الخادم، فأمن في تعذيبهما قبل أن يأمر بقتلها، ودامت وزارة علي بن الفرات الثالثة والأخيرة عشرة أشهر وعدّة أيّام⁽⁴⁾.

ويؤثر عن الوزير ابن الفرات أنّه قال: "تأملت ما صار إلى السلطان من مالي فوجدته عشرة ملايين دينار، وحسبت ما أخذته من الحسين بن عبد الله الجوهري (ابن الجصاص) فكان مثل ذلك"، فكأنّ ابن الفرات لم يخسر شيئًا فكان يقبض بالمصادرة، ويدفع بمثلها، وإذا صادر أحدهم من أجل أن يدفع، ولم يكن قادرًا على دفعه كاملاً، أجّلوه بالباقي، وساعدوه على تحصيله، وجمعه، ووضعوه في مكان يليق به، وفتحوا له أبواب استقبال أصحابه، والاتّصال بهم ليتمكّن من جمع ما عليه أن يدفعه⁽⁵⁾.

9) مصادرة الوزير ابن الخاقاني ونكبه:

إستوزر المقتدر بعد ابن الفرات أبا القاسم عبد الله بن محمد بن الخاقاني في ربيع الأوّل، ولم يُصادر علي بن عيسى بل نفاه إلى اليمن، وأعاد الخاقاني إلى السّلطة بدعم من مؤنس الخادم، وسلّمه ولايتي مصر والشّام⁽⁶⁾، وتولّى أبو القاسم الوزارة في التاسع من ربيع الأوّل رغم أنّ المقتدر الذي كان يمقته، ولمّا سمع ابن الفرات وهو محبوس باستوزار ابن الخاقاني قال أنّ المقتدر هوّ من نُكب لا أنا؛ كناية على أنّ

⁽¹⁾ الرّواي، دور المشورة، ص 104.

⁽²⁾ نفسه، ص 105.

⁽³⁾ الصّابي، الوزراء، ص 71، وابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 21.

⁽⁴⁾ الذّهبي، دّول، ج 1، ص 280، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 13.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ج 4، ص 188.

⁽⁶⁾ الذّهبي، دّول، ج 1، ص 280، وابن كثير، البداية، ج 15، ص 13.

الوزير عاجز لا يعرف من أمر الوزارة شيئاً، فلما وزر ابن الخاقاني تشفع إليه مؤنس الخادم في إعادة علي بن عيسى من صنعاء إلى مكة، وتوليته أعمال مصر، والشام (أنظر الملحق رقم 20)⁽¹⁾.

وخلال هذه الفترة أصبح علي بن عيسى مُشرفاً على مصر، والشام، بل كان يقوم بأعمال المغرب كله، واتخذ مكة المكرمة مقراً لعمله، وكان يتفقد أحوال الشام، ومصر كل ثلاثة أشهر، ووقف على الاختلاسات الرهيبة، والغش في وثائق تكاليف المشاريع ومختلف المعاملات المالية⁽²⁾.

ثم ظهرت عيوب الخاقاني، وبدا جلياً ضعف تديره، وإضطراب أمره، وتغلب ابنه عبد الله، وتحكمه في أمور الدولة، وصار يولي العمل الواحد لجماعة في أيام، حتى إنه قلّد عمالة بادورياً لأحد عشر عاملاً في أحد عشر شهراً⁽³⁾، ولما تقلد الخاقاني أمور الوزارة فسدت أمورها، وأصاب الإهمال جميع مرافقها، وأهملت الكتب وكثرت الرشاوى، وأهمل الوزير واجباته وانشغل بالأمور الثانوية، بل وأسند بعض المهام لابنه عبد الله الذي كان سكيئراً، فضاعت الوزارة وبلغ بها الأمر أن أهينت وضاعت هيبتها، فاستشار المقتدر مؤنس في من يوليّه الوزارة فاقترح عليه علي بن عيسى بن الجراح لتديته، وترفعه عن الحرام، ولكفائته وتجربته، فأرسل الخليفة يستدعيه من منفاه الإختياري سنة 301هـ/913م⁽⁴⁾.

ونلاحظ مثلاً أن أولاد الوزير الخاقاني سيطروا على مجريات الأمور في الوزارة، ولقد هجاه الشاعر ابن بسام البغدادي منتقداً فضائحه في طلب الرشاوى، قال:

وزير ما يفيق من الرقاعة=====يولي ويعزل بعد ساعة.

إذا أهل الرشا صاروا إليه=====فأحظى القوم أوفرهم بضاعة.

فلا رحماً تقرب منه خلقاً=====سوى الورق الصّحاح ولا شفاعة.

وليس بمنكر ذا الفعل منه=====لأنّ الشيخ أفلت من مجاعه⁽⁵⁾.

ولقد حاول الوزير علي بن عيسى في وزارته الأولى خلفاً للواقاني (301-304هـ/913-916م) إصلاح

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 20.

⁽²⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص 33-34.

⁽³⁾ عريب، ذيل، ص 41.

⁽⁴⁾ الراوي، دور، ص 105.

⁽⁵⁾ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 1، ص 1862-1863، وضيف الله الزهراني، المصادر، ص 180.

الإدارة، وإعادة تنظيم الوزارة، وإعتمد على عناصر ذات خبرة في تسيير أمور الدولة، وأصدر الوزير تعليماته إلى الولاة والكتّاب يبنّهم إلى حقيقة الأوضاع، وضرورة إنفاذ الدولة، ومن شدة تحمّله للمسؤولية كان ييكر إلى دار الوزارة كلّ يوم، ويعمل فيها إلى ما بعد صلاة العشاء، ثمّ ينصرف إلى داره⁽¹⁾.

وخلال فترة وزارته الأولى أنجز كثيرًا من الإصلاحات، إلّا أنّه لم يستطع الصمود أمام قلة أدب الحاشية، وسوء معاملتهم له فطلب الاستقالة، ولم يوافق الخليفة في أوّل الأمر، لكنّه وافق بعد إلحاح نساء وخدم بلاطه، والذين حاولوا تشويه سمعته لأنّه حرّمهم من الإسراف والتوسّع في النفقة، فأبعد⁽²⁾.

ولقد حاول الوزير علي بن عيسى بن الجراح أن يمنع الأيادي أن تمتدّ إلى الأموال العاقمة ممّا جعله شخصًا مكروهًا، وأبغض الحاشية، وخدم الدار، وخواص الخليفة فكثرت السعاية عليه، كما أنّه لم يسعى إلى إصلاح وضعيّة نفقات بيت المال فحسب، بل نظر إلى مدى شرعيّة الأموال الواردة إليه، فقام بإسقاط المكوس، كما ألغى كثيرًا من الضرائب التي كانت تثقل كاهل المزارعين، حيث جمع القضاة، والفقهاء، ومشايخ الكتّاب والقوادر في دار الوزارة، وعقد مناظرة بين المتظلمين من المزارعين، فأفتى الفقهاء والقضاة بوجوب الخراج وبطلان غيره من الضرائب⁽³⁾.

ولم تكن فترة إستوزار المقتدر للوزراء كافية لهم من أجل القيام بإصلاحات فعلية، وجدية في إدارة ومالية الدولة، وطغى الإهمال والتسيّب على دولة المقتدر ككل⁽⁴⁾، وقد بلغ راتب الوزير في عهده خمسة آلاف، بالإضافة إلى ما يتمّ إقطاعه له من ضياع خاصّة، وضياع سلطانية، وما يتمّ منحه لأولاده شهريًا⁽⁵⁾.

10) مصادرة ونكبة الوزير أبي العباس الخصبي:

عزل المقتدر وزيره ابن الخاقاني عن الوزارة في 313 هـ/925م، بعد سنة وستة أشهر ويومين، وولي مكانه، أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخصبي الخصبي، مقابل مال بذله من جهة زوجة المحسن بن الفرات، وكان ذلك المال سبعمائة ألف دينار، فأقرّ الخصبي علي بن عيسى على الإشراف على ديار مصر والشام، وهو مقيم بمكة يسير إليها للضرورة⁽⁶⁾، ثمّ عزل الخليفة وزيره أبا العباس الخصبي

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص 27.

⁽²⁾ نفسه، ص 27.

⁽³⁾ عبد الله، هلال، ص 38-39.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 53.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 65.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 19.

في ذي القعدة 314هـ/926م بعد سنة وشهرين، وأمر بالقبض عليه وحبسه، وذلك لإهماله أمر الوزارة، والنظر في المصالح، ولشغفه بالخمير في كل ليلة فيصبح مخموراً لا عقل له، وقد وكل الأمور إلى نوابه، وفخانه، وولّى المقتدر مكانه أبو القاسم عبيد الله بن محمد الكلوداني، تيّابة عن علي بن عيسى حتى يقدم إلى بغداد من دمشق⁽¹⁾، وفي صفر 315هـ/927م إستقبل الخليفة المقتدر علي بن عيسى الوزير، وقد لاقاه في طريقه كثير من العامة وإستقرّ فترة في الأنبار، وحين دخل على الخليفة أحسن إليه، ومنحه هدايا وعشرين ألف دينار، وخلع عليه⁽²⁾ وكان قد دخل بغداد في أبهة عظيمة، فنظر في المصالح العامة والخاصة، وردّ الأمور إلى نصابها، واستدعى الخصيي فهدهد ولامه على سوء تصرّفه في الأمور العامة، وأودعه السجن بحضور القضاة والأعيان⁽³⁾، وكان علي بن عيسى رجلاً فاضلاً، وعرف بحسن سياسته، ومهاراته الإدارية، وتحرّيه للعدل، وقضائه على الرّشوة المنتشرة آنذاك بين الموظفين، وجلس للمظالم بنفسه، وخفّض الضرائب واجتهد في البحث عن حلول للأزمة الإقتصادية، كما وقف موقفاً حازماً ضدّ القرامطة، وأسّره للقائد ابن أبي السّاج، وأرسل إليهم بإيعاز من المقتدر، وأمرهم بطاعة الخليفة، وقد نجح في ذلك مؤقّتاً⁽⁴⁾.

كان من أهمّ إصلاحات علي بن عيسى المالية تفادي المحاباة في عمليّة جمع المستحقّات الضلاليّة من الأغنياء، وإيجاد طريقة للتأكد من دعاوى المزارعين حول تلف مزروعاتهم باستخدام لجنة من الثقات المحلّفين المشهود لهم بالصدق والأمانة، مع اهتمامه بتجنّب تحصيل الأموال من الموارد التعسّفية كالمكوس المبتكرة، وجباية الخمور، وكلّها كانت تدرّ مداخيل للدولة، ولقد إعترض ابن الفرات على الوزير علي بن عيسى بعد إبعاده في وزارته الأولى حول هذه المسألة، وجرت بينهما مناظرة إقتصادية هامة (أنظر الملحق رقم 17)⁽⁵⁾.

ولكن علي الرّغم من نجاحه في تحسين أوضاع الدولة في هذه الفترة إلا أنّ خلافاً بسيطاً مع القهرمانه أم موسى - والتي رفعت تظلمها إلى السيّد شغب - أدّى به إلى العزل عن الوزارة، وسخط الخليفة عليه⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 22.

⁽²⁾ نفسه، ج 15، ص 24.

⁽³⁾ نفسه، ج 15، ص 22.

⁽⁴⁾ الرّواي، دور المشورة، ص 105.

⁽⁵⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص 48.

⁽⁶⁾ الرّواي، دور المشورة، ص 106.

وكان علي بن عيسى يد مؤنس الخادم في دار الخلافة، وكان المقتدر قد عزله أثناء غياب مؤنس في مصر لصدّ هجوم الفاطميين عنها، وسعى ابن فرجويه، ونصر الحاجب، وغريب الخال إلى الضّغط على المقتدر من أجل عزل علي بن عيسى⁽¹⁾.

لم يكن الخليفة المقتدر بالله يكره علي بن عيسى في يوم من الأيام، ولكنّ المؤامرات التي كانت تملأ البلاط العباسي سبّبت ضغطاً هائلاً على المقتدر، فكان يستغني عن خدماته بشكل مؤقت لأنّه كان يعتبره في منزلة والده المعتضد، وكان دائماً يواسيه أمام تحرّشات أعدائه، وخاصّة من الخدم، والحشم، وما يدلّ على ثقة المقتدر بالله بعلي بن عيسى آل الجراح هوّ إستخدامه له في كثير من الأعمال، فكان كاتباً، ثمّ رئيساً للدّواوين، ثمّ وزيراً ثمّ مشرفاً على أعمال الوزارة، ثمّ مستشاراً لأعمال الدّولة⁽²⁾.

أمّا في وزارته الثّانية للمقتدر (314-316هـ/926-928م) فنجدّه قد عاد إليها بناء على رغبة من الخليفة، وبإلحاح شديد منه، حيث كان يعمل بالشّام حيث تولّى الإشراف عليها، ونصّب به المقتدر وزيراً لإصلاح الأخطاء التي ارتكبتها الوزير الفاشل أحمد بن عبيد الله الخصيبي، ووجد الحالة الإقتصادية في غاية السوء، ووضع برامج إصلاحية على جميع الجهات، إلّا أنّه اصطدم بأكبر معرقل لعملية الإصلاحات، وهوّ المقتدر نفسه نتيجة لإسرافه الشّديد، ولمتطلّبات الجيش المتزايدة، فاستقال رغم رفض المقتدر بالله⁽³⁾.

-الإنقلاب الثّاني على المقتدر في 317هـ/929م:

لقد جمع مؤنس الخادم قسمًا هامًا من أفراد الجيش، وحاصر بغداد في أوّل 317هـ/929م، وأرسل يستعطف المقتدر، ويطلب منه إبعاد هارون بن غريب الخال عن دار الخلافة، فأمره المقتدر بالانتقال إلى قيادة العمليّات العسكريّة في منطقة الثغور، وفي الغد إتفق مؤنس، ونازوك، وأبو الهيجاء ناصر الدّولة الحمداني على خلع المقتدر، فهرب ابن مقلة الوزير وحاجب المقتدر، وهاجم مؤنس دار الخلافة، وأخرج منها المقتدر وأمه وخالته وحريمه، واختفى هارون بن غريب، وبايعوا بالخلافة محمّد بن المقتدر ولقبوه بالقاهر بالله، وأشهدوا على المقتدر بخلع نفسه، ونهبت دار الخلافة وبغداد، وعيّن القاهر نازوك حاجبًا له، ودخل الجند، وطلبوا رزق عام وعطائهم، ولم يأت مؤنس، فاستاء الجند، وقتلوا نازوك ومملوكه، وهرب الوزير وبقية الحجاب والقاهر، وأعدموا أبو الهيجاء، وأمروا مؤنس بإعادة المقتدر الذي عفا عن

⁽¹⁾ الزاوي، دور المشورة، ص106.

⁽²⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص19.

⁽³⁾ نفسه، ص23.

القاهر، ووجاء مؤنس والقضاة وجددوا الطاعة للمقتدر الذي بدل في مجلسه أموالاً عظيمة، وباع ضياعاً له، وقلد الشرطة محمد بن رائق⁽¹⁾، وتوفيت القهرمانة ثمل التي كانت تحكم دار العدل، وتزامنت هذه الأحداث مع الهجوم الشهير للقرامطة على مكة⁽²⁾، ولم تكن الثقة قائمة بين المقتدر وقائد الجيش مؤنس، بل وأن نازوك وأبو الهيجاء الحمداني أخبراه أن الخليفة حكم بعزله، فقرر مؤنس إستنفار الجيش، وانسحب به إلى باب الشماسية، ثم قدموا مطالبهم بالتقليل من مصاريف البلاط ومنع الحاشية والحريم من التدخل في شؤون الدولة، ثم عزلوا المقتدر مرة أخرى⁽³⁾.

ويرى المسعودي⁽⁴⁾ أن مؤنس الخادم وُزط في الموضوع وهو كاره لذلك، وأن مدبري الانقلاب الرئيسيين هما أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان بن حمدون ونازوك المعتضدي، وهو نفس رأي ابن كثير⁽⁵⁾ الذي ذكر أن مؤنس الخادم لم يكن يريد خلع المقتدر ولكنه سائر الأمراء المذكورين، ولم تكن علاقته قد ساءت بعد بالخليفة، فلم يؤذ حينما حُبس في داره، وكان المقتدر لا يزال يثق فيه.

وعُين أبو علي بن مقله في منصب الوزير، ونُهبت دار الخليفة، وأخذوا منها الكثير، ووجدت لأمه ست مائة ألف دينار دفنتها بقبر في تربتها، فحُملت إلى بيت المال، وأخرج المقتدر، وأمه، وخالته، وخواص جواريه من دار الخلافة، وهرب من كان بها من الحجاب والخدم، وتولّى نازوك الحجابة، وألزم المقتدر بكتابة كتاب خلعه بيده، وأشهد على نفسه بذلك عددًا من الأمراء، وسلم الكتاب إلى القاضي أبو عمر محمد بن يوسف، فقال لولده أبا الحسين: "إحتفظ بهذا الكتاب فلا يريته أحد من الخلق"، فلما أعيد المقتدر إلى الخلافة بعد يومين أعيد الكتاب إليه، فجازاه المقتدر بتوليته قاضيًا للقضاة⁽⁶⁾.

ولقد خطط مؤنس الخادم بإحكام لإعادة ولي نعمته المقتدر فأناج عدد من رجاله الثقات لاغتيال نازوك، وأبو الهيجاء، ونتيجة لذلك تشجع أنصار المقتدر، جددوا البيعة له في السابع عشر من محرم⁽⁷⁾، ولما إنتهى الانقلاب الثاني بعزل القاهر، ومقتل نازوك، طالب جند مؤنس بالأرزاق، فباع الخليفة ما في خزائنه من جواهر، وأصبح نفوذ مؤنس بلا حدود، وكان يتمنى الخليفة إعادته إلى سالف

¹ محمد بن رائق: كان أبوه من مماليك الخليفة المعتضد، وقد ورث عن أبيه قوة الشخصية مع الشجاعة والبطولة، وكان قائد الشرطة في عهد الخليفة المقتدر، ثم تولّى العمل على البصرة وواسط، أنظر: إلهامي، العباسيون الضعفاء، ص 256.

² الذهبي، دؤل، ج 1، ص 284-285، وابن كثير، الكامل، ج 15، ص 37.

³ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 59.

⁴ التنبيه والإشراف، ص 377.

⁵ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 37.

⁶ نفسه، ج 15، ص 35.

⁷ المسعودي، التنبيه، ص 377.

عده، ولكن العلاقة ازدادت توترًا بإقالة الوزير ابن مقلة، ولم تنجح سياسة المقندر في ضرب الفرق العسكرية بعضها⁽¹⁾.

11) مصادرة الوزير ابن مقلة ونكبته:

عزل المقندر وزيره ابن مقلة في 318هـ/930م، فكانت مدة وزارته سنتين، وأربعة أشهر، وثلاثة أيام، واستوزر مكانه سليمان بن الحسن بن مخلد، وعيّن علي بن عيسى ناظرًا له، وفي جمادى الأولى 318هـ/930م أحرقت دار ابن مقلة، وكان قد أنفق في بنائها مئة ألف دينار، فانتهب الناس أحشائها، وما وجدوا فيها من الحديد، والرصاص، وغير ذلك، وصادره الخليفة بمائتي ألف دينار، كما طرد مجموعة من حاشية البلاط كانت تخطط للتآمر عليه، وأرسل مؤنس الخادم لقمعهم في واسط (أنظر الملحق رقم 21)⁽²⁾.

12) مصادرات أخرى للمقندر:

عزل المقندر عن الوزارة سليمان بن الحسن في 319هـ/931م بعد سنة، وشهرين، وتسعة أيام، واستوزر مكانه أبو القاسم عبيد الله بن محمد الكلوداني، ثم عزله بعد شهرين وثلاثة أيام، واستوزر الحسين بن القاسم، ثم عزله أيضًا⁽³⁾.

ولقد استمرّ علي بن عيسى مشرفًا على الأعمال الديوانية والوزارية إبان وزارة سليمان بن الحسن بن مخلد (318-319هـ/930-931م) وكان ملزمًا بأن لا يعيّن الوزير موظفًا أو يقيله من منصبه إلا بإذنه، وأيضًا كان مشرفًا في فترة وزارة عبيد الله بن محمد الكلوداني (من رجب 319 إلى رمضان 319هـ/931م) حيث أمره الخليفة بملازمة الوزير، ومراقبة أعماله كلها⁴، وكان الكلوداني من المتخصصين في الشؤون المالية بحيث أنّه ألف مصنّفًا في الخراج سنة 326هـ/937م، وأعاد تنقيحه وإعادة كتابته في 336هـ/947م⁽⁵⁾.

¹ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص59.

² ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص48.

³ نفسه، ج15، ص52.

⁴ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص35.

⁵ ذيل تاريخ بغداد، ج2، ص23.

وهاجم الأمير حسين بن حمدان بغداد في 303هـ/915م فسبقه ابن رائق، وانهزم أمامه، فعوضه مؤنس الخادم، ودبّر له مكيدة وكتب أمراهه يغريهم بالأموال، ونجح بعدها في إلحاق الهزيمة به، واستولى على خزائنه، وأدخل بغداد مشهراً على جمل، وقُبض على أخيه أبي الهيجاء وأعوانه⁽¹⁾.

13) مصادرة مؤنس الخادم وأعوانه ونهاية المقتدر:

لقد إرتبط إسم المقتدر بالله بمؤنس الخادم، فرفع من مكانته، وكان يستشيريه في أموره، وأصبح المتصرف الفعلي في شؤون الدولة، وتولّى رئاسة الجيش، وبيت المال، ولأنّه خدم الخليفة المقتدر خدمات كبيرة؛ لقبه بمؤنس المظفر⁽²⁾، ولكن الوزير ابن الفرات نجح في إبعاد مؤنس الخادم عن التدخّل في شؤون السياسة حينما عاد إلى بغداد من غزوه في بلاد الرّوم، لأنّه لمّا عاد إلى العاصمة أضعفت تدخّلاته من دور الوزارة، ولاسيّما أمام قوّة هجمات القرامطة، وتهديدهم لقوافل الحجيج، وأصرّ مؤنس على توليّة الخاقاني على رأس الوزارة بدلاً من ابن الفرات، ولكنّه لم يكن بالرجل الكفؤ، حيث قيل أنّ المقتدر هوّ من نُكب بتوليّته، وليس ابن الفرات من نُكب بعزله⁽³⁾.

وغادر مؤنس الخادم بغداد إلى الموصل، وهوّفي قمّة الإستياء من تصرفات الخليفة ضده في 320هـ/932م، وأرسل إليه رسالة مع خادمه بُشري، فأوقع بينهما الوزير الحسين بن القاسم - وكان من أكبر أعداء مؤنس - وأمر بضرب الرّسول، وإهانتته، ومصادرته بثلاثمئة ألف دينار مع أخذ إقراره الخطّي بها، ثمّ نهب الجند داره ثمّ أمر الوزير بمصادرة إقطاعات مؤنس، وأملاكه، وأملاك من تحالف معه، وإنتهت العمليّة بجمع أموال جزيلة، فعلت مكانة الوزير لدى المقتدر ولقبه بعميد الدولة، وأمر بضرب إسمه على الدرهم والدنانير، "...وعظّم نفوذه، فعزل ووّلّى، وقطع ووصل... وفرح بنفسه حيناً قليلاً"، وأرسل الخليفة إلى القائدين هارون بن غريب، ومحمد بن ياقوت ليعوّضا مؤنس في بغداد، فتحالف مؤنس مع أعراب الموصل، وديّار ربيعة، وأجزل العطاء لهم، و"كانت له من قبل أيادٍ سابعة عليهم"⁽⁴⁾.

وردّاً على ذلك أرسل الوزير إلى الحمدانيين - ولاية الموصل وديّار ربيعة - يأمرهم بمحاربة أنصار مؤنس، فهاجموا بثلاثين ألف رجل، فهزّمهم بثمانمئة فارس، وانتزع منهم الموصل، ثمّ أقبل إليه النّاقمون على الخلافة من بغداد، والشّام، ومصر، ومعهم الأعراب من كلّ ناحية، وبالمقابل بدأت تظهر محدوديّة أداء

⁽¹⁾ الذّهبي، دّول، ج1، ص273-274.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج4، ص184.

⁽³⁾ الرّاوي، دور المشورة، ص110.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص57.

الحسين بن القاسم، وعجزه، وخيانتته، فعزله الخليفة، وعوّضه بالفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات، فكان آخر وزيره، وأقام مؤنس بالموصل تسعة أشهر، ثم ركب في شوال في عساكره قاصداً بغداد، ليطالب بأرزاق الجند، وأرسل المقتدر ابن ياقوت، وهارون بن غريب الخال لمفاوضته، وعجز الخليفة عن الإستدانة من والدته، بعد أن تمرد الجند ببغداد، ونهبوا دار الوزير فاختموا، وإشتكى الهاشميون من الجوع وقلة الأوقات بسبب حصار بغداد، وشدة الغلاء بعد أن قطع القرامطة، ومؤنس الطرقات، ومنعوا قوافل التّموين من الوصول إلى بغداد، وانضم العسكر البغدادي إلى جيش مؤنس الذي أقبل في جمع عظيم إلى الحضرة، فعين المقتدر هارون بن غريب قائداً على الجيش فامتنع رهبة من الموقف، وطالب -مع غيره من الأمراء- الخليفة بإنفاق الأموال للجند، ولكنه قرّر الهرب إلى واسط أو البصرة، فمنعه محمد بن ياقوت، وحرضه على القتال، وأخبره أنّ أنصار المظفر متى رأوه تركوا أميرهم وحيداً، وتخلّوا عنه، فركب المقتدر في موكبه، وعليه البردة، وبيده القضيب، ومعه القراء، والمصاحف، وحوله الخاصكية⁽¹⁾، والوزير، وخرج إلى باب الشّمسية، ووقف بجنوده على تلّ يُراقب القتال، فألحّ عليه أمرائه أن يتقدّم، فدخل المعركة، وانفضّ عنه جنده، وبقي في مجموعة قليلة، وظهر ضعف المقتدر في القتال، ودبت الفوضى في قوّاته، فأمر علي بن يلبق مجموعة من أتباع مؤنس بقتله، فدُبح، ورمي جثمانه عارياً، وحُمل رأسه إلى مؤنس، فأسف على ذلك، لأنّه لم يكن يستهدف قتل الخليفة، ثم ركب إلى دار الخلافة حتّى لاتنهب، وفرّ إبننا رائق، وهارون بن غريب، وعبد الواحد بن المقتدر إلى المدائن، وسقطت هيبة الخلافة بكارثة مؤنس، وكان معظم جنده من فرقة المغاربة الذين قتلوا المقتدر شرّاً قتلة⁽²⁾، والذي اعتقد أنه إنتصر على مؤنس حينما خرج مع جيشه إلى الموصل، ولكنّ القائد المظفر فرض حصاراً على بغداد من جهة الشمال، أمّا القرامطة فكانوا يسيطرون على طرقات الشام، وكانت الخزينة خاوية، وإنفضّ الجند والأتباع عن المقتدر، وقتل بعدها، ولم يدفع أرزاقهم⁽³⁾.

ولقد كان مؤنس من أشدّ الأمراء هلعاً، وخوفاً من تداعيّات حادثة إغتيال المقتدر يُضاف ذلك إلى كونه صاحب شهامة، ورجولة تجسّدت في شعبيّته الكبيرة بين قادة الجيش، وحاول إصلاح الخطأ بتعيين أبو

¹ الخاصكية: ومفردها خاصكي، وهو لفظ فارسي معناه نديم الملك، وحرسه المقرّبون ممن يحضر مجالسه، أنظر: الخطيب، معجم، ص157.

² (الذهبي، دؤل، ج1، ص288، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص58-60، وأبو الفرج مارغريغوريوس بن أمرون الحكيم الملطي إبن العبري، مختصر تاريخ الدؤل، طبعة حجرية، د.ت، ص274.

³ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص60.

العبّاس بن المقتدر خليفة إرضاء للسيدة شغب، وأنصار أبيه لاسيما أنّ أمّ الخليفة لم تكن خاتمة أو سهلة المنال⁽¹⁾.

ويرى المسعودي⁽²⁾ أنّ المقتدر كان ضحية من ضحايا الفساد الذي دبّ في أوصال الدولة منذ سنوات، فهو لم يسعى إلى الخلافة بل جاءته، وهو صبي صغير منغمس في الترف والملذات، ولم يملك أية معارف سياسيّة أو خبرات إداريّة، فكانت كلّ الأمور بيد الأمراء، والوزراء، والكتّاب، والنساء، والخدم، وهو مستضعف بينهم لا يملك من الأمر شيئاً، فأفرغت خزائن الدولة عن آخرها نتيجة سوء التدبير، وسقطت هيبة الدولة بمقتل الخليفة والتّمثيل بجثته.

ولقد كان ألعوبة في أيدي رجال القصر، لذلك دافعوا عنهم بقوة لا حباً فيه بل خدمة لمصالحهم، وكان أهمّ شخصيات القصر في عهده: حاجب القصر نصر القشوري، وقائد الجيش مؤنس الخادم، وغلامه مفلح الأسود، وكان أيضاً حاجبه الخاص⁽³⁾، ولذلك رأى الدوري⁽⁴⁾ أنّ الحرب بين المقتدر ومؤنس الخادم كانت في حقيقتها حرباً بين الخليفة والتّرك إنتهت بمقتله، وزلزلت هذه الحادثة العالم الإسلامي إلى درجة أنّ عبد الرحمان الناصر الأموي في الأندلس أعلن نفسه خليفة بسببها.

ولقد بلغ مجموع الجباية في 306هـ/918م في عهده أربعة عشر مليون دينار ونصف مليون، وهي مماثلة لجباية العصر العباسي الأوّل، ولكنّ النفقات في عهد المقتدر بالله تضاعفت، وبلغ العجز في الميزانيّة في عهد الوزير علي بن عيسى مليونين دينار وتسعين ألف دينار، ولكنّ التسيير في خلافته كان كارثياً فأسلافه تركوا أموالاً ضخمة كالمعتصم الذي ترك ثمانينة ملايين درهم في الخزينة، والمستعين ترك نصف مليون دينار، والمكتفي ترك خمسة عشر مليون دينار، وكلّ هذه المبالغ اجتمعت في يد المقتدر لتبذرها بطانته من حيث يدري هو أو لا يدري، وأنفق أموال المصادرات والخراج في زمانه، حتّى أنّه تمّ تقدير ما أنفقه تبذيراً وإضاعة للمال بأكثر من سبعين مليون دينار، ماعدا نفقات الدولة العاديّة، ومع ذلك اضطرّ إلى أن يبيع ضياعه، وفرشه، وأوانيه الذهبية ليدفع رواتب الجنود⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص240.

⁽²⁾ التّنبية والإشراف، ص377.

⁽³⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص172-173.

⁽⁴⁾ النظم الإسلاميّة، ص51.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ص114-115.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وبلغت الأموال المصادرة في عهد المقتدر بالأرقام: 33.529.788 دينار، وهو أقل كثيراً عن ما ذكره جرجي زيدان (أربعين مليون دينار)، ويحتمل أنّ هذا المؤلف أدخل الأموال المصادرة العينية كالعقارات مثلاً، أو النقود التي وجدت مدفونة تحت الأرض (الركاز)، ولا يختلف الأمر كثيراً؛ فمبالغ المصادرات كانت كبيرة جداً، وعملية تعدادها كانت مرهقة للغاية⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالمصادرات العينية فإنّ كثيراً من المصادرين في عهده تعرّضوا لنهب أموالهم، ودورهم، وتجاراتهم، وتعدّى الأمر إلى ما يخصّ الأقرباء، والأهل، والذرية، وكلّ ما يتبع ذمتهم المالية⁽²⁾، وبالجملة فلقد إستوزر المقتدر إثني عشر وزيراً يُؤلّي هذا اليوم، ثمّ يُصانعه الخدم، فيعزله غداً، ويؤلّي الذي رشاه، إلى أن قُتل⁽³⁾.

والمتمعّن في الأحداث التاريخية في فترة خلافته يجد أنّ أغلب المصادرات قد وقعت خلال عجز مالي للدولة، أو من أجل سدّ النفقات، وبخاصّة لكبح شغب أفراد الجيش الذين كانوا دائماً ما يطالبون بأرزاقهم المتأخّرة، ولهذا كان الخليفة يستهدف أعضاء حكومته إذا ما كانت خزينة الدولة بحاجة إلى أموال، فصادر ابن الفرات على عشرة ملايين دينار طالبه بها لمّا عجز عن دفع الأموال، وصادر في 301هـ/913م وزيره الخاقاني لنفس السبب، ثمّ وزيره حامد بن العباس في 311هـ/923م، ثمّ الخاقاني ثانية في 312هـ/924م⁽⁴⁾.

ونجد أيضاً أنّ من أسباب المصادرات في عهده أسباب سياسيّة، وبلغت وقتها الذروة لأنّه إتخذها طريقة تخويف لفرض الهيبة، والتحكّم في موظفي الدولة الذين إستخفّوا به لصغر سنّه، ولو أنّ التّدبير في الحقيقة كان لأتمه، ولنسائه، ولخدمه⁽⁵⁾.

10) فترة خلافة القاهر بالله (27 شوال 320-6 جمادى الأولى 322هـ):

أولاً) شخصيّة القاهر:

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 193.

⁽²⁾ نفسه، ص 194-195.

⁽³⁾ الأزدي، أخبار الدّول، ص 383.

⁽⁴⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 177.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 178.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

هو محمد بن أحمد المعتضد⁽¹⁾، ومن أسباب تعيينه خليفة أنه كهل، وأمه ميّنة لأن الأتراك إتَّعظوا بتسلُّط السيِّدة شغب أم المقتدر⁽²⁾، وعيّن القاهر خليفة بسيف الأتراك، وحينما تولى الخلافة أظهر الشهامة والإقدام، وإستخدم الحيلة حتّى غدريقتلة الخليفة، وعلي بن يلبق وولده، ثمّ قتلهم وأمر بأن يُطاف برؤوسهم، ثمّ أمر بذبح الغلام يُمن، وابن زيرك، ونجح في توطيد الأمن ببغداد بعد أن منح الجند مستحقّاتهم، ونودي في بغداد بإبطال القيّات، والخمر، ونفي المختنّين، وكسر آلات الطّرب، إلاّ أنّه مع هذا كان لا يكاد يصبر على الخمر، ويسمع القيّات في مجالسه الخاصّة⁽³⁾.

وأمر القاهريبيع الجوّاري المغنّيات بحجّة عدم معرفتهم بأصول الغناء، ثمّ وكلّ أشخاصاً بشراء كلّ واحدة تعرف أصول الغناء فاشترهنّ بأبخس الأثمان، وكان القاهر مشهوراً - قبل أن يُصبح خليفة - بحبّ الغناء، والإستماع له⁽⁴⁾، وتقريبه للمنجمين، والعمل بأقوالهم، ولولا كفاءة ورجاحة عقل حاجبه سلامة لارتكب كوارث عظيمة⁽⁵⁾، وأهمّ ما عيب به أنّه لم يكن يرغب في إصطناع الرّجال مع شدّة حبّ المال، وقلة البصيرة⁽⁶⁾.

وما يُظهر أنّه لم يكن مخلصاً في تديّنه أنّه أخذ في دين الله رشوة، ففي حوالي عام 320هـ/932م إستفتى محتسب بغداد أبا سعيد الإصطخري في أمر الصّابئين؛ فأفتاه بقتلهم، لأنّه تبين له أنّهم يخالفون اليهود والنّصارى، ويعبدون الكواكب، وعزم على تنفيذ ذلك، ولكنّهم جمعوا فيما بينهم أموالاً ضخمة منحوها له، فكفّ عنهم⁽⁷⁾.

وإستعمل القاهر في خلافته القوّة والقسوة مع المعارضين له، وكلّ من يتجرأ على إنتقاد الخلافة حفاظاً على منصبه، ففي خلافته هرب كبار الشخصيّات التي سيطرت على القرارات في عهد المقتدر، وعلى

¹ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص 1618.

² ابن العبري، مختصر، ص 275-276، وميتز، الحضارة، ص 35.

³ اللّذهبي، دؤل، ج 1، ص 290، وذكر الدياربركي أنّ القاهر حينما فُبض عليه كان نائماً، ولم يتبّه لشدّة سُكره، وبقيّ في شبه غيبوبة إلى منتصف النّهار، وكان في مجلس سُكره عيسى الطّبيب، وزيرك الخادم، وسلامة الحاجب، وإختييار القهرمان، وهذا ما يدلّ على الفساد الكبير في حاشية الخليفة، أنظر: تاريخ الخميس، ج 2، ص 351.

⁴ علي كاظم عبّاس الشيخ، مسكوكات الخليفة العباسي القاهر (320-322هـ/932-934م)، ص 2.

⁵ اللّذهبي، دؤل، ج 1، ص 291، والدياربركي، تاريخ الخميس، ج 2، ص 351.

⁶ ميتز، الحضارة، ص 36.

⁷ نفسه، ص 85.

رأسهم محمد بن ياقوت، وإبنا رائق، وهارون بن غريب الخال وغيرهم إلى الأهواز، ولكن ابن ياقوت عاد، وتقرّب إلى القاهر، وأصبح مستشاره الأوّل، وهذا ما أغضب القائدين: مؤنس الخادم، وعلي بن يلبق⁽¹⁾.

لقد كان القاهر أيضاً ألعوبة بين الثلاثي الحاكم الفعلي: مؤنس الخادم، ومحمد بن ياقوت، والوزير ابن مقلّة، ولكنه كان شجاعاً، جريئاً، قاسياً، حذراً، وكان مسلّحاً دائماً، وبذلك أفضل الانقلاب عليه بزعامة مؤنس، ويلبق، وابن مقلّة من أجل تعيين محمد بن المكتفي خليفة، بل وباغتهم القاهر مستعيناً بالساجية وقائدهم طريف السبكري، وقضى عليهم ماعداً ابن مقلّة الذي نجح في الهروب والإختفاء⁽²⁾، ثمّ راسل الخليفة في هذه الأثناء الساجية - وهم بقايا أتباع يوسف بن أبي السّاح والي أذربيجان وأرمينية السابق - ليحرّضهم على التملّص من مؤنس، وعلي بن يلبق بعد أن ضاق ذرعاً بمؤامراتهم ضده، وسرّب ابن مقلّة الخبر إليهما، ولكنّ القاهر سبقه إلى الفتك بمؤنس، وابن يلبق، وفرّ ابن مقلّة، وطافت الجند برأسيهما في بغداد، ونوديّ بأنّ هذا جزء من يخون الخليفة، والذي تخلّص لاحقاً من قاتلهما طريف السبكري⁽³⁾، وأمر بحبسه⁽⁴⁾، ولكنّ ابن مقلّة دبّر انقلاباً عليه بالتعاون مع فرقتي: الحجرية والساجية، فاعتقلوه وسملوا عينيه، وأصبح لاحقاً متسوّلاً لبقية حياته، وأخرج الانقلابيون أبا العباس أحمد بن المقتدر من حبسه، ونصّبوه خليفة باسم الرّاضي⁽⁵⁾.

وهكذا؛ بعد حادثة مقتل المقتدر الشّيعي عادت الجرأة للأتراك ليقوموا بالتّنكيل بالخلفاء العباسيين بعد أن توفّقوا عن ذلك في عهود المعتمد، والمعتمد، والمكتفي⁽⁶⁾، وكان القاهر قد عمد إلى كثير من الأموال عند قتله لمؤنس وبليق وابنه علي وغيرهم، فخبأها، فلمّا سملت عيناه وأفضت الخلافة إلى الرّاضي طولب

⁽¹⁾ علي الشيخ، مسكوكات، ص 2-3.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 60.

⁽³⁾ أخطأ القاهر في الغدر بطريف السبكري وأعوانه من الساجية، وحبسهم، وخسر محبة العائمة لما شاع خبر شربه الخمر في بلاطه، وهو الذي منعه عن العائمة، فالتفت حول ابن مقلّة القائد سيما وأمراء الساجية، مع فرق أخرى من الجيش، وعزلوا القاهر، وكان القاهر قد أعدم أميرين كبيرين هما: إسحاق بن إسماعيل التّوبختي، وأبو السّرايا بن حمدان، لوساوس منه نحوهما، وهو ما قوى من موقف وزيره المتمرّد ابن مقلّة الذي كان طيلة فترة إختفائه يرسل الأمراء و الخاصكية ويوغر صدورهم على الخليفة، باعتبار أنّ هذا الأخير معروف بالعدو، وخسنة الأخلاق، أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 80، والذهبي، دّول، ج 1، ص 291، وفاروق، الخلافة العباسية، ج 2، ص 61.

⁽⁴⁾ الشيخ، مسكوكات، ص 3.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 81، والأزدي، أخبار الدّول، ج 2، ص 400، والشيخ، مسكوكات، ص 3.

⁽⁶⁾ الشيخ، مسكوكات، ص 2.

بها، فأنكر، فعذب، فزاد في الإنكار، فاستماله الراضي، فدلّه على بستان نارنج، فحفره كاملاً، وخزّبه، ولم يجد شيئاً، وكانت في الحقيقة حيلة للقاهر، وحسدًا منه للراضي⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أنّه إتخذ لقب المنتقم من أعداء الله لدين الله، وهوّ ما يلاحظ من خلال المسكوكات من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية، وسبب إتخاذه لهذا الشعار هوّ حملته الإنتقامية من أعوان الخليفة السابق، وإرهاب وإضعاف القادة الأتراك، وأتباعهم من كبار موظفي الدولة، كما أنّه بذلك حاول نشر نوع من الدعاية السياسية ضدّ بني بويه بعد أن إكتملت قوتهم، وإستولوا على أصفهان، وبعدها أرجان، ورغم قساوته وبطشه، وإستخدامه لهذا النوع من الدعاية إلاّ أنّ ذلك لم ينجح أمام الخيانة والتآمر⁽²⁾، وجدير بالذكر أنّ القاهر إتخذ عام 321هـ/933م وليّاً للعهد هوّ نجله أبا القاسم⁽³⁾.

ويمكن القول أنّه إبتداء من خلافة القاهر صارت الخزينة العباسية تعاني من عجز كبير ومزمن، فالأموال كانت تنفق بشكل غير مسبوق على الميدان العسكري، وإن كان هناك مال زائد نجده ينفق على بناء القصور، وترميمها أو على الصلوات، والخلع، والهدايا⁽⁴⁾.

وعلى الرّغم من كون فترة إستبداد الأتراك كانت قصيرة منذ مقتل المتوكّل إلى مجيء المعتمد (247-256هـ)، فإنّ نفوذهم ظلّ واضحاً من حيث التأثير حتّى الغزو البويهي سنة 334هـ حيث عادت القوّة لمنصب الخليفة في زمن المعتمد وإبنه المكتفي (279-295هـ)، وتراجع تأثير الأتراك بشكل واضح⁽⁵⁾.

ثانياً) المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

لما تولّى القاهر مقاليد الخلافة إختار للوزارة إبن مقلة، بسبب إساءة المقتدر إليه، ثمّ عزله، وإستوزر محمّد بن القاسم، ثمّ عزله أيضاً⁽⁶⁾، ونجده كلف علي بن عيسى بالإشراف على الأجهزة الإدارية، فبقي كذلك لمُدّة ثلاثة أشهر، ولكنّه رفض خلال هذه الفترة تولّي أعمال ولاية مصر لكبر سنّه وضعف حركته، ووهن جسمه،

وكانت نظرة القاهر بالله لعلي بن عيسى نظرة إعجاب وتقدير بعد أن إستدعاه، وفوّض إليه النّظر في الإشراف على أعمال الوزارة، وهذا ما يدلّ على العلاقات الطيبة التي كان يتمتّع بها علي بن عيسى⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص267-268.

⁽²⁾ الشيخ، مسكوكات، ص4.

⁽³⁾ نفسه، ص10.

⁽⁴⁾ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص142.

⁽⁵⁾ الدّوري، النظم الإسلامية، ص49.

⁽⁶⁾ إبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1618-1619.

⁽⁷⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص20 و35.

وكان القاهر بعد أن تسلّم الخلافة بادر بمصادرة أموال حاشية المقتدر، وتبّع أولاده ومنهم أبا العباس، وهارون والفضل، وأمر بحبس السيّدة شغب أمّ المقتدر، وتعذيبها حتّى وصلت إلى الهلاك رغم إحسانها إليه، وصادر أموالها، ومجوهراتها، وبقيّة أملاكها العقاريّة والمنقولة بعد أن أشهد القضاة على بيعها له⁽¹⁾، وكانت السيّدة مريضة جرّاء حزنها على إغتيال ولدها ببشاعة، وذكرت له ما هو مخبأ عند نساء القصر من الحلّي، والثياب، والمصاغ، فقالت: "... لو كان عندي مال وجواهر ما سلّمت ولدي"، فأمر بضربها أشدّ ما يكون من الضّرب على المواضع الحسّاسة من جسدها، ثمّ علّقها من رجليها، وعدّبها، ودفعها إلى أن أشهدت على نفسها بيع أملاكها، ولكنها رفضت بيع أوقافها⁽²⁾، فأمر بحلّ أوقافها على الحرمين، وفي الثغور، وبيعهما⁽³⁾.

وبعد الفراغ من إستصفاء أموال السيّدة إستدعى القاهر أولاد سلفه: أبو العباس (الخليفة الرّاضي لاحقاً)، وهارون، والعبّاس، وعلي، والفضل، وإبراهيم، وأمر بمصادرتهم، وإيداعهم السّجن، وسلّمهم إلى حاجبه علي بن يلبق، وكان يُشرف على هذه الإجراءات الوزير ابن مقلة الذي تمكّن، وعظم نفوذه⁽⁴⁾، إضافة إلى ذلك عزل القاهر، وولّى جماعة من العمّال، وصادرهم بعد أن اعتقلهم⁽⁵⁾.

ثمّ خطّط الوزير ابن مقلة، ومؤنس الخادم، وعلي بن يلبق وجماعة من الأمراء للإنتقال على القاهر في 321هـ/933م، وتولّىه أبي أحمد بن المكتفي، وبايعوه في ماينهم سرّاً، وقاموا بإجراء الرّقابة الماليّة على القاهر، ومن يجتمع به، فوشى بهم للخليفة طريف السبكري⁽⁶⁾، فعزم القاهر على الفتك بهم مستعيناً بالسّاجيّة، وأعدّ لهم كميناً، واعتقلهم⁽⁷⁾، وقال في ذلك مؤنس: "لست أشكّ في شرّ القاهر وخبثه، ولقد كنت كارهاً لخلافته، وأشرت بإبن المقتدر فخالفتموني، وقد بالغتم الآن بالإستهانة به، وما صبر على الهوان إلّا من خبثت طويته ليدبّر عليكم فلا تعجلوا حتّى تؤنّسوه، وينبسط إليكم، ثمّ إعملوا على ذلك"⁽⁸⁾.

وحبس مؤنس، وصادر دوره وأملاكه، وولّى طريف السبكري - وهو أحد أمراء مؤنس - على رئاسة الجيش، واختفى عدد من المتآمرين، وعيّن القاهر أبا جعفر محمد بن القاسم بن عبيد الله في مستهل

⁽¹⁾ الشيخ، مسكوكات، ص2.

⁽²⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص63، والأزدي، أخبار الدّول، ج2، ص400، وإبن العبري، مختصر، ص276.

⁽³⁾ الأزدي، أخبار الدّول، ج2، ص400، وإبن العبري، مختصر، ص276.

⁽⁴⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص63، وإبن العبري، مختصر، ص276.

⁽⁵⁾ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص407.

⁽⁶⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص67-68، وإبن الكردبوس، الإكتفاء، ص1619.

⁽⁷⁾ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص407.

⁽⁸⁾ إبن العبري، مختصر، ص277.

شعبان 321هـ/933م وزيراً، وخلع عليه، وأمر بحرق دارين مقلّة بعد أن صادر كلّ ما يملك، ووقعت نتيجة لذلك فتنة ونهب في بغداد لضخامة أملاك الوزير المنكوب وتوزّعها، ثمّ أعدم القاهر أبو أحمد بن المكتفي، ويلىق، وإبنة علي، ومؤنس الخادم⁽¹⁾.

وعن طريقة الإعدام الإستعراضية فإنّ القاهر أمر مجموعة من الحرس الأتراك فقطعوا رأس علي أولاً ووضعوه في وعاء، وحملوه إلى والده يلىق، فبكى من الحزن والخوف، ثمّ ذبح، ووضع رأسه في نفس الوعاء، ثمّ حُمل إلى مؤنس في سجنه، فتشّهّد وأخذ يلعن القاهر وأعوانه، فقال القاهر: "جرّوا برجل الكلب الملعون"، فجرّوه، وذبحوه، ووضعوا رأسه في نفس الوعاء، ثمّ أمر القاهر بتعليق الرؤوس، والطّواف بها في شوارع بغداد، والمناداة "هذا جزء من يخون الإمام، ويسعى في فساد دولته"⁽²⁾.

وقتل القاهر بعض الأعيان مثل: الأمير أبو السرايا نصر بن أحمد، وإسحاق بن إسماعيل النوبختي⁽³⁾، ونكب أيضاً وزيره أبا جعفر في ذي القعدة 321هـ/933م ثمّ سجنه، وكان مريضاً بالقولنج فمكث في السجن ثمانية عشر يوماً ومات، فدامت وزارته ثلاثة أشهر و12 يوماً، وإستوزر القاهر مكانه أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيبي، كما قبض على طريف السبكري، وسجنه رغم أفضاله عليه⁽⁴⁾، ونكب الكاتب أبا ياسر النصراني، وقتله لأنّه كان من صنائع مؤنس الخادم⁽⁵⁾.

وكان القاهر قد صادر أبا عبد الله بن مقلّة أخ الوزير علي، وإنترع منه خمسين ألف دينار، وحلف للقاهر أنّه لا يملك إلّا بساتين، ومعها ماورثه عن زوجته، وقيمة الجميع نحو مائة ألف درهم، وكان أبو عبد الله قد ترأس ديوان الضياع الخاصة، وديوان الضياع المستحدثة، وديوان الدار الصغيرة أيام وزارة أخيه للمقتدر بالله في 316هـ/917م⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أبو الفداء، مختصر، ج1، ص407، وابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص67-68، والأزدي، أخبار النّوّل، ج2، ص400، وابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1619.

⁽²⁾ ابن العبري، مختصر، ص278.

⁽³⁾ الدّيّار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص351.

⁽⁴⁾ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص407، وابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص69، وذكر أبو الفداء أنّ القادة الأتراك فقدوا الثقة في القاهر بعد أن إعتقل طريف السبكري رغم أفضاله عليه، ورغم المواثيق والعهود التي حنث فيها- رغم أنّ منصبه يُجره على إحترامها- وإستغلّ الوزير السّابق - والمُختفي - ابن مقلّة الموقف، واستعمل دهائه، و أعطى لبعض المنجمين مائة دينار، وأوصاهم بأن يعبّر للقوّاد بعض رؤيائهم، وأن يفسّرها على أنّ القاهر سيطيح بهم، ويقتلهم الواحد تلو الآخر، فخاف سيما مقدّم السّاجية من غدر الخليفة، وجمع القادة، وهاجموا دار الخليفة، وقبضوا عليه، وسملوا عيناه في جمادى الأولى 322هـ/934م، أنظر: المختصر، ج1، ص410.

⁽⁵⁾ شيخو، الوزراء، ص123.

⁽⁶⁾ الصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج12، ص89.

11) في فترة خلافة الرّاضي (222-229هـ/933-940م):

أولاً: بطانة الرّاضي:

بعد التخلّص من القاهر بقيّ إقترح تعيين أبوالبّاس بن المقتدر بالله خليفة من طرف المقتول مؤنس الخادم في أذهان الجند الأتراك فعينوه خليفة، وصار بذلك مسلوب الإرادة تحت تأثيرهم، فلا يعصي لهم أمراً، بل وعجز حتى عن تعيين وزير له⁽¹⁾، ولمّا قُبض على القاهر سأل القوّاد الخدم عن المكان الذي يتواجد فيه أبوالبّاس بن المقتدر، وكان محبوساً مع والدته، فأطلقوا سراحه، وسلّموا عليه بالخلافة⁽²⁾.

ولقد تأثر الرّاضي بمؤدّبه الصولي، فامتاز بثقافة عالية، وأخذ عنه الكثير من العلوم وفنون الأدب، وكان مولعاً بالقراءة⁽³⁾، ومن المعروف أنّ له ديوان شعر أغلب أغراضه في الغزل، وأكثر فيه من التغزل بالغلّمان والجواري، وهذا يعكس أنّه عاش حياة مترفة؛ محاطاً بمظاهر النّعيم⁽⁴⁾، وكان كذلك مولعاً بجمع البلّور فجمع منه الكثير، وبذل في شرائها أموال طائلة، ولكنّه هدم عدداً من القصور من أجل إعادة بنائها⁽⁵⁾.

ولمّا تولّى الرّاضي الخلافة كانت السلطة بين يدي محمد بن ياقوت قائد الجيش والوزير ابن مقلّة، وبلغ النزاع بينهما أشدّه من جهة، فضلاً عن النزاع بين الفرق العسكريّة في هذه الفترة، والذي إستفحل بتمردّ الجند ضدّ قادتهم⁽⁶⁾، وكان ابن مقلّة لمّا تولّى الوزارة بدعم من الجيش في عهد الرّاضي أحاط نفسه بمن توجّس منهم الخطر على نفوذه، فاستعمل الخصيبي، وعيّن أبا الفضل جعفر بن الفرات نائباً عنه على سائر

¹ الصوفي، العوامل، ص 63.

² ابن العبري، مختصر، ص 282، والخضري، محاضرات، ص 404.

³ حسين عبد العال اللهيبي، الرّاضي بالله الخليفة الشّاعر دراسة في الأغراض والخصائص، مقال منشور في مجلّة كليّة التربيّة الأساسيّة، العدد (62)، 2010م، ص 126.

⁴ نفسه، ص 134-135.

⁵ ميتز، الحضارة، ص 37.

⁶ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 61.

الأعمال بالموصل، والجزيرة، وديار بكر، وطريق الفرات، والثغور الشامية والجزرية، وأجناد الشام ومصر، وعين بدر الخرشني على الشرطة، ومحمد بن ياقوت على الحجابة، وقيادة الجيش، وسمح له الراضي بالتدخل في أعمال الدواوين، وأصدر قراراً بأن لا يقبلوا توقيعاً بولاية، أو عزل، أو إطلاق أموال إلا بقرار كتابي منه، وأمر كبار الموظفين بحضور مجلسه، فاستاء من ذلك الوزير ابن مقلة⁽¹⁾.

- عودة علي بن عيسى الجراح:

وعرض الراضي الوزارة على علي بن عيسى الجراح، وابن أخيه عبد الرحمن كناظر، فرفض علي الوزارة لكبر سنه، وقام بتزكية ابن أخيه علي أن يكون الاسم والخلة له، أما عبد الرحمن فيتولّى بالنّيابة عنه النظر في شؤون المملكة، وتديبر أمورها، وجباية الأموال⁽²⁾، كما أنّ الخليفة الراضي قرّب إليه علي بن عيسى واستشاره في كثير من شؤون الخلافة، فأشار عليه الوزير بمجموعة من القواعد التي يسير عليها، وإمتنع عن تولّي الوزارة لكبر سنه⁽³⁾، كما عارض القائد التركي سيما تعيين علي بن عيسى في منصب الوزير، وقال للرّاضي: "إنّ الوقت لا يحتمل أخلاق علي، وابن مقلة أليق"، فكتب الراضي للثاني رسالة بالأمان، وحينما حضر إستوزره⁽⁴⁾، ولكنّ علي بن عيسى إستمرّ في الإشراف على أعمال الدواوين، ومراقبة الوزراء، وهوّ ما جلب له عداوة ابن مقلة، فأعفاه الخليفة من منصبه مع ابن أخيه عبد الرحمن⁽⁵⁾.

وكان أوّل إجراء إتّخذه علي بن عيسى أنّه منع مال البيعة لنفاذ الخزينة، ووضع توجيهات لابن أخيه حول التدابير الواجب اتّخاذها حيال هذا الأمر، غير أنّ ابن مقلة أرسل إلى سيما المناخلي بأن يصرف خمسمائة ألف دينار للرجال كأموال للبيعة، وتعهّد بأن يدفع له مثلها إن أتمّ هذا الإجراء ومنع الجند من الشغب، وكان من سيما إلا أن يُشاور بطانته فأغرى كاتبه الشاب علي بن جعفر بألفي دينار حاضرة، ووعدّه بأضعافها مؤجّلة إن تمكّن من تديبر هذا المبلغ، واستطاع الكاتب أن يتدبّر المبلغ بدون أن يعترض الخليفة⁽⁶⁾.

ولقد صادر الوزير الكرخي علي بن عيسى بن الجراح على مائة ألف دينار، وأخاه عبد الرحمن على سبعين ألفاً، ولم يدفع الأوّل إلا سبعين ألفاً، أمّا الثاني فدفع ثلاثين ألفاً، ومع ذلك صرفهما الكرخي إلى منازلهما،

⁽¹⁾ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص67.

⁽²⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص4.

⁽³⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص20.

⁽⁴⁾ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص67.

⁽⁵⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص35-36.

⁽⁶⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص4-5.

وأكرمهما، وبعد أن توسّط أحد القضاة لهما لدى الخليفة باعتبارهما من أهل العلم والصلاح، وأنهما من أهل النزاهة، وكانا في خدمة المقتدر، ولم يريدوا إلا خيراً⁽¹⁾.

-وزراء الرّاضي:

ولقد تعاقب على منصب الوزارة في عهد الرّاضي ستّة وزراء خلال فترة ستّ سنوات ونصف من حكمه، وهو ما يدلّ على عدم إستقرار الجهاز الإداري، ووجود أزمة تسيير في الدولة، والضغط الذي واجهه الرّاضي من جهة أخرى⁽²⁾، ولا بدّ من الإشارة إلى ظاهرة عامّة وهامة تتمثل في أنّ تكرار عزل الوزراء أدّى إلى عزل المعيّنين من طرفهم في الولايات وبخاصة على رأس الدّواوين الإقليمية، وهو ما شكّل بؤر سخط وتوتّر دائم من أجل حفاظ الموظفين المحليين على إمتيازاتهم، وهو ما يشكّل مادّة خصبة لأيّة حركات إنفصاليّة، ولنا في البريديين نموذجاً⁽³⁾، وكان من أسباب مصادرة الوزير الجديد للوزير المعزول في العصر العباسي الثّاني هو إظهار الوزير المعزول بالمكتر من الظلم والعسف، وربّما رمية بالخيانة والإختلاس فيسجن ضمناً لدفع المبلغ المغرّم به⁽⁴⁾، وكذلك برز وقتها من الوزراء النّصارى في القرن العاشر الميلادي مالك بن الوليد النّصراني الذي كان كاتب دار الخلافة، وقلّده المعتضد ديوان الجيش، وخدم ابنه في أيّام الرّاضي، ويذكر أنّه لما إستبدل الخليفة ابن فضلان اليهودي بإبن مالك لم يرق الأمر للكثيرين⁽⁵⁾.

ولقد قلّد الرّاضي إبنه أبا جعفر، وأبا الفضل المشرق، والمغرب على التوالي، وعين ابن مقلّة كاتباً لهما⁽⁶⁾، والعجيب أنّ السيوطي- المتأخّر- يعتبر ذلك دليلاً على تمكّن الرّاضي⁽⁷⁾، وفي فترة حكمه تفرّقت الممالك، وضعف أمر الخلافة كثيراً حتّى لم يبق بيده سوى بغداد⁽⁸⁾، بل إنّ العراق ذاته لم يبق خالصاً

⁽¹⁾العريّان، الخليفة الرّاضي، ص114-116.

⁽²⁾العريّان، الخليفة الرّاضي، ص108.

⁽³⁾نفسه، ص159.

⁽⁴⁾نفسه، ص113.

⁽⁵⁾شيخو، الوزراء، ص92.

⁽⁶⁾الدّهبي، تاريخ الإسلام، ج24، ص28.

⁽⁷⁾السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص604.

⁽⁸⁾إبن السّاعي، مختصر، ص80.

لأحد، واشتد التنافس فيه، والقتال، وكانت دولة الخلافة الحلقة الأضعف في ظلّ استقلال واستقواء المتغلبين على الأقاليم، وغزو الروم لمنطقة الثغور، وتهديدهم للعراق نفسه⁽¹⁾.

- الصراع بين ابن مقلّة وابن ياقوت:

وكان القائد التركي محمد بن ياقوت قد حجب الخليفة الرّاضي، وسيطر على الجيش، والإدارة، والأموال⁽²⁾، ويذكر الصّولي أنّ الرّاضي علّق حول هذا الأمر بقوله: "... كأَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَرْضِيَّ هَذَا الْخَلِيفَةَ أَنْ يُدَبِّرَ أَمْرَهُ عَبْدُ تُرْكِي؛ حَتَّى يَتَحَكَّمَ فِي الْمَالِ، وَيَتَفَرَّدَ بِالتَّدْبِيرِ؟، وَلَا يَدْرُونَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ أَفْسَدَ قَبْلِي، وَأَدْخَلَنِي فِيهِ قَوْمٌ بَغِيرَ شَهْوَتِي، فَسُلِّمْتُ إِلَى سَاجِيَّةٍ، وَحَجْرِيَّةٍ يَتَسَخَّبُونَ عَلَيَّ، وَيَجْلِسُونَ فِي الْيَوْمِ مَرَّاتٍ، وَيَقْصِدُونَنِي لِيَلًا، وَيُرِيدُ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنْ أَخْصَهُ دُونَ صَاحِبِهِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْتٌ مَالٍ، وَكَانَتْ أَتَوْقَى الدَّمَاءَ فِي تَرْكِي الْحِيلَةَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ كَفَانِي اللَّهُ أَمْرَهُمْ"⁽³⁾.

ونافس محمد بن ياقوت في النفوذ هارون بن غريب، وهوّ ابن خال المقتدر بالله، فرأى نفسه الأحقّ بالقيام بأمر الجيش والخلافة لقربته من الرّاضي، وأرسل للقوّد في بغداد يصطنعهم، وجهّز العساكر وزحف بها من ولاية الجبال (العراق الأعجمي) إلى العراق العربي، وشرع في جباية الأموال بكلّ مدينة أو كورة يمرّ بها، ولم يرتدع من رسائل التحذير، والتهديد التي كان يُرسلها ابن مقلّة وابن ياقوت، ولكنّ جنده المتعطّشين للأموال ظلموا أهل القرى والأرياف، وتعسّفوا فيها، فخرج إليهم ابن ياقوت بجيش الحضرة، ولحسن حظّه تمكّن من دحر جيش هارون نتيجة إغتياله على هامش المعركة الرئيسيّة التي إنتصر فيها جيش الجبال، وانقلبت الأمور ضدّ أتباع هارون، وكوّس ذلك قوّة محمد بن ياقوت أكثر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الخصري، محاضرات، ص 404-405.

⁽²⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 7، ولقد كان الرّاضي على خلاف مع هارون بن غريب خال المقتدر بالله، واستعمل العباس بن المقتدر بالله كوسيلة للمطالبة بالخلافة رغم أنّه امتنع عن قبول ولاية العهد في أيام أبيه، فزحف هارون بقوّاته إلى بغداد، وعسكر بالتهروان، فاستنجد الرّاضي ومعه ابن مقلّة بمحمد بن ياقوت الذي قتل هارون بالتهروان في القتال، ونتيجة لذلك خلع عليه الرّاضي خلعة إمرة الأمراء في 24 جمادى الآخرة 322هـ/934م، أنظر: الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 5-7، والذهبي، تاريخ، ج 24، ص 26.

⁽³⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 41.

⁽⁴⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 68.

وفي نفس الوقت إعتبر ابن مقلة إنتصار محمّد بن ياقوت، ومقتل هارون بن غريب الخال في غير صالحه، وتوجّس خيفة من فقدان نفوذه، ونجده يُضحّي بمصالحه، ويستهدف الفتك بالحاجب محمّد بن ياقوت، ونجحت سعائته به، فأمر الرّاضي باعتقاله مع أخيه المظفر في جمادى الثانية 323هـ/934م، ونجا والدهما ياقوت الذي كان في واسط، ولكنّه أرسل إلى الرّاضي يستعطفه في أن يوفد إليه ولديه ليحاربا معه البويهيين في ولاية فارس⁽¹⁾، ولكنّ محمّد مات في سجنه، وأمّا المظفر فكان يظنّ أنّ الوزير قد سمّم أخاه، فداهنه ليطلق سراحه، ثمّ عقد إتفاقاً سرّياً مع الجنود الحجريّة فاعتقلوا ابن مقلة، وأرسلوا إلى الرّاضي يقترحون عليه أن يعين وزيراً آخر، فاختار عبد الرحمن بن عيسى آل الجراح، وسلمّ ابن مقلة للمصادرة⁽²⁾.

-إنشاء الرّاضي لمنصب أمير الأمراء:-

إبتداء من 324هـ/935م تمّ إستحداث منصب جديد يجمع ما بين رئاسة الجيش، وإدارة خزينة المال، والإشراف على الدّواوين، وتمّ إعتبره أعلى من منصب الوزير، بل وكان أقوى من منصب الخليفة في حقيقة الأمر بعد أن سُلبت كلّ صلاحيّاته، وآلت إلى قائد عسكري يسيّر الشؤون العسكريّة والمدنيّة معاً⁽³⁾.

وكانت الإدارة المركزيّة في عهد الرّاضي بالله تسيير في دائرة مغلقة تمثّلت في الأزمة الماليّة الخانقة بسبب إنقطاع الموارد الخارجيّة، وقلة الواردات المحليّة، وكثرة النفقات، وهو ما جعل الدّولة عاجزة عن النهوض بالإقتصاد، وأحماية الصّحة العامّة، وهو ما أدّى إلى السير نحو الإنهيار⁽⁴⁾.

والجديد في عصر إمرة الأمراء أنّ الوزير أصبح لا يملك من الوزارة إلّا الإسم فقط، وكان يحضر في أيّام المواكب إلى دار السلطان بلباس أسود، وسيف، ومنطقة، ويقف صامتاً، وصارت الأموال تُحمل إلى خزائن الأمراء، فيأمرون، وينهون فيها، وينفقونها كما يرون، ويطلقون لنفقات السلطان كما يريدون، وبذلك بطلت بيوت أموال الخاصّة، وتدخل أمير الأمراء في تعيين الوزراء وعزلهم⁽⁵⁾.

ولقد كان عجز الخزينة، وفساد الإدارة، والحركات الانفصاليّة، أدت إلى إنشاء منصب أمير الأمراء، وكانت هذه الفكرة من إقتراح قائد الجيش ابن رائق، وكان المسيطر على واسط والبصرة، وهما إقليمان غنيان من أهم مراكز

⁽¹⁾ نفسه، ج 23، ص 72.

⁽²⁾ الخضري، محاضرات، ص 405.

⁽³⁾ الصوفي، العوامل، ص 5.

⁽⁴⁾ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 157.

⁽⁵⁾ الألسي، عصر، ص 140.

الدولة، فكان على ابن رائق أن يدفع كل نفقات الدولة، مع تخصيص أموال كافية للخليفة، ورئاسة الجيش في بغداد⁽¹⁾.

وفكرة منصب أمير الأمراء تعود إلى فترة حكم المقتدر بالله، وتولاها ابن خاله هارون بن غريب، ومؤنس الخادم أيضاً⁽²⁾، ثم بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة وعجز الوزراء عن ضبط ميزانية الدولة اضطرت الخليفة الراضي بالله إلى مراسلة محمد بن رائق، وأعلمه بقبوله إقتراحه السابق، وفحواه قيامه بتأمين نفقات الدولة ودفع أرزاق الجند، مقابل أن يحوز على كامل الصلاحيات في ما يتعلق بتسيير شؤون الإدارة العامة⁽³⁾.

وكان تولي عدد كبير من الوزراء الضعاف وعجزهم عن إيجاد حلول لمواجهة عجز الخزينة قد أدى إلى فقدان الراضي لثقتهم في فعالية منصب الوزير فعمل على البحث عن حلول جديدة من خلال الاستعانة بقوة الجيش لترهيب الموظفين المدنيين، فاستدعى في 324هـ/935م نائبه على واسط ابن رائق، وقلده الإمارة ورئاسة الجيش ولقبه بأمير الأمراء، وأسند إليه تدير أعمال الخراج، وأعمال الضياع في جميع النواحي، بل وفوض إليه أمر تدير المملكة، وأمر أن يخطب له في جميع المنابر بعد الخليفة، وأصبح ابن رائق وكاتبه ينظران في كافة شؤون الدولة بما فيها تعيين الوزير⁽⁴⁾، وأصبح صاحب الأمر والتّهي، فبطلت الوزارة والدواوين، وأصبح المال يُحمل إليه، وآل تسيير أموال الدولة إلى كتابه⁽⁵⁾.

ولكن إتضح أنّ ابن رائق من أسوأ القادة الأتراك في باب الأموال، فركن بدوره إلى الشرب واللّهو، وإستباح جنده أموال الرعية، وطالبوا بالعطاء على أبسط العمليات العسكرية، وكانوا لا يتحرّكون لعمل عسكري أو لردع الخارجين عن الخلافة إلاّ بمقابل مالي إضافي، وأحياناً يأخذون المال، ولا يفعلون شيئاً⁽⁶⁾، ومن الغريب أنّه في عهد الراضي أخذت أموال الزكاة من التجار لدفع رواتب الجند بعد إحتجاجاتهم، وهو أمر غير مشروع لأنّ أموال الزكاة مسألة دينية لا تنفق إلاّ في الوجوه المذكورة بصريح القرآن⁽⁷⁾.

وكان الراضي قد أظهر على الدوام الإستجابة والتوافق مع مطالب الجند لأنّه كان يشعر أنّ طبيعة الظروف المحيطة بالخلافة تستدعي ذلك لأنّه أدرك تماماً خطورة الأوضاع وترديها، ولكنّ المحافظة على هبة

⁽¹⁾الدوري، النظم الإسلامية، ص51.

⁽²⁾نفسه، ص141-142.

⁽³⁾الزواهره، العراق، ص2.

⁽⁴⁾ابن العبري، مختصر، ص284، والصوفي، العوامل، ص66-67.

⁽⁵⁾الصوّلي، أخبار الراضي، ص41، ص283-284، وابن العبري، مختصر، ص284، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص605.

⁽⁶⁾الصوّلي، أخبار الراضي، ص41.

⁽⁷⁾العرينان، الخليفة الراضي، ص143.

الخلافة وتماسكها الظاهري، وكان أفضل في تقديره من الوصول إلى مرحلة الإنهيار التام⁽¹⁾، وصار الرّاضي إسمًا وصورة فقط⁽²⁾.

ولكن إزداد الوضع سوءًا في السنة المواليّة 325هـ/936م إذ أصبحت الأقاليم ما بين منفصل عن الخلافة، أو عامل لا يحمل مالا، ولم يبق بيد الرّاضي غير بغداد والسّواد مع سيطرة ابن رائق على كلّ أمور الدّولة⁽³⁾، والحقيقة أنّ نفوذه لم يتعدّ بغداد وما حولها، أسوة بما كان للخليفة من سلطة فعليّة، لأنّ الواقع أثبت أنّ أصحاب الأطراف والولايات قد إستقلّوا من النّاحية العمليّة، بل ووسّعوا كثيرًا من مناطق نفوذهم⁽⁴⁾.

ولقد إتخذ الرّاضي بالله إجراء حسنًا بتعيين رجل عسكري مثل ابن رائق أميرًا للأمرء، وكان مكلفًا بتدبير أعمال الخراج والصّناع وأعمال المعادن في جميع النّواحي، وصار يخطب له على جميع المنابر في الدّولة العباسيّة، وهذه الصّلاحيّات الواسعة حدّت إلى حدّ ما من نفوذ الموظفين المدنيين المفسدين وعلى رأسهم الوزراء، فلم يعد الأخير ينظر في شيء من أمور النّواحي ولا الدّواوين ولم يبق له من الوزارة إلّا إسمها، حتّى إنّه حُرّم من الحضور إلى دار الخلافة إلّا في أيّام الموكب، وإذا حضر يقف ساكنًا، وبهذا دخلت الدّولة العباسيّة في عهد الرّاضي عصرًا جديدًا هو عصر الأمرء الذي صار المتصرّف في أمور الدّولة وأموالها، وكان يُخصّص للخليفة ما يكفيه من التّفنقات، فبطلت بيوت الأموال، وإستقلّ العمّال بالأطراف، وأعلنوا العصيان؛ فلم يبق للرّاضي إلّا بغداد وأعمالها، والحكم فيها لأمرء⁽⁵⁾.

وكانت قوّة ابن رائق أنّه كان يملك جنودًا مخلصين له من غير جيش العاصمة إضافة إلى أنّه إجتذب من تبقى من الأتراك المنسحبين من جيش مرداويج الدّيلمى، وكان هذا عاملاً حاسمًا في إطاحته بجيش الخلافة حينما دخل العاصمة بدعوة من الرّاضي في 324هـ⁽⁶⁾، ومن أخطائه أنّه إحتفظ بألفا جندي من فرقة الحجريّة، وأعفى الباقين من الجنديّة، فصاروا سهامًا وجّهت ضده حينما لجؤوا إلى عدوّه البريدي، فأغدق عليهم بالأموال وأضافهم إلى جنده، وأرسل بكلّ جرأة إلى ابن رائق يدّكره بأنّه إستعملهم لكي لا يلجئوا إلى دولة معاديّة للخلافة كالبويعيين أو الفاطميين، وأنّه لن يرسل الأموال من الأهواز إلى

⁽¹⁾ نفسه، ص 121.

⁽²⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 605.

⁽³⁾ نفسه، ص 605.

⁽⁴⁾ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 125.

⁽⁵⁾ العيدروس، تاريخ، ص 204.

⁽⁶⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 260.

العاصمة لأنّه صار أحوج إليها بزيادة عدد جنده، وهكذا أثبت البريدون قلة دينهم، وتهوّرهم، وإفترارهم للديبلوماسية، فلم يباليوا بأحد، ولم يهمهم تزيين أفعالهم، ولا إكتساب محبة الرعية⁽¹⁾.

ومن أهم الأحداث في فترة خلافة الرّاضي أيضاً؛ وفاة مرداويج الدّيلمي الذي كان يشكّل خطراً على الخلافة، وأيضاً إرسال علي بن بويه إلى الرّاضي يطلب منه أن يُقطعه البلاد التي إستولى عليها بثمانمائة مليون درهم في السنة، فأرسل له الخليفة لواء وخلعاً متطلعاً إلى المال لأنّ فارس قد زالت عنها يد الخلافة من الناحية الفعلية منذ سنوات، ولكنّ ابن بويه أخذ يُماطل في جمع المال، ويسوّف في دفعه⁽²⁾.

فتأمّل كيف أصبحت الخلافة، وكأنّها كيان سياسي بدون جنده، وكان سبباً أيضاً في شيوع الفوضى، وتداول أية قوّة عسكرية مهما صغرت على أراضيها، أو ما تبقى منها، كما تسبّب إستحداث منصب أمير الأمراء في فوضى عارمة راح ضحيتها البقية الباقية من خيرة رجال الدولة من المدنيين، والعسكريين نتيجة التنافس الشديد حول الوصول إلى هذا المنصب من أمراء الأطراف، فانتقل الصراع من البحث عن التحكم في الخليفة إلى إستهداف إمرة الأمراء إلى أن دخل البويهيون بغداد في 334هـ/945م⁽³⁾، ولم يبق للخليفة إلا المكانة الدّينية، واجتهد أمير الأمراء في إظهار الطّاعة للخليفة أمام رعيته، ولكن داخل القصور كان هناك أمور أخرى، وعلى رأسها مواجهة الخليفة بالتسلط، والإجبار دون علم العامة، وبخنوع من الخليفة المضطر لذلك⁽⁴⁾.

وعلى سبيل المثال أشار ابن رائق على الرّاضي أن يستوزر الفضل بن جعفر بن الفرات الشّهير بإبن حنزابة، لأنّه كان ثرياً، وقائماً على خراج الشّام ومصر، وذلك إستدراجاً له لمصادرة أمواله، ولكنّه إكتشف مخطّط الخليفة وإبن رائق، ونجح في وضع خطة للهرب إلى الشّام، وإظهار أنّه ذاهب من أجل تحصيل الأموال فيها⁽⁵⁾،

ثم أدركه أجله، وهو متّجه إلى مصر فدفن بالرّملة⁽⁶⁾ في فلسطين في 327هـ/938م⁽⁷⁾.

¹ نفسه، ج2، ص262.

² السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص603.

³ الصوفي، العوامل، ص6.

⁴ أبوسبت، واقع الحياة، ص12.

⁵ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص118.

⁶ الرّملة: مدينة عظيمة بفلسطين، وكانت قصبته ثمّ خربت قبل القرن 7هـ/13م، وكانت رباطاً للمسلمين، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص69.

⁷ الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج25، ص26.

وكان أبو علي بن مقلة قد كتب إلى الرّاضي في 326هـ/937م يشير عليه بالقبض على ابن رائق وأعوانه، وأنه يضمن له إستخراج ثلاثة ملايين دينار من أموالهم، وأشار عليه بأن يعين بجكم أميراً للأمرء⁽¹⁾، وكان من أسباب تحريضه لبجكم ضدّ ابن رائق هو أنّ أمير الأمرء صادر أمواله وأملاكه، وأملاك ابنه، فطلب ابنه ردّها إليه، ولم يفلح في نيل مراده رغم الوساطات، وحرّض الرّاضي عليه، وسعى لإعتقاله بالحيلة⁽²⁾.

ثمّ حدثت حرب قصيرة الأمد بين ابن رائق، وبجكم إنتهت بانتصار الثاني، والذي دخل بغداد، فأكرمه الرّاضي، ورفع منزلته، وقلّده إمرة الأمرء، والإشراف على بغداد، وخراسان⁽³⁾، وكان من الطبيعي أن يبذل الرّاضي ما إستطاع من أجل إنقاذ ملكه، فاصطنع بجكم وأغراه بالهدايا والأموال، ومع ذلك ولم يغتر بجكم بمجاملات الرّاضي، وكان يعلم بمعاداته له، وأنه له سبق في اعتماد هذه الطّريقة مع ابن رائق، ولاسيّما أنّ بعض أتباعه أخبروه بأنّ الرّاضي يخطّط لإعتقاله، ومصادرته، وربما قتله⁽⁴⁾.

ولقد بلغت الدّولة من الضّعف وقتها أن توقّف ركب الحجّ من بغداد لسنوات، ولما عاد في سنة 327هـ/935م كان ذلك بسبب قبول القرامطة -الذين كانوا يسيطرون على بادية جنوب العراق- بمرور ركب الحجّاج مقابل خمسة دنانير عن كلّ جمل، وهيّ أول سنة أخذ فيها المكس عن الحجّ⁽⁵⁾، كما أنّ العاصمة بغداد فقدت مورد مالياً هاماً حينما منع ناصر الدّولة عنها عائدات ضمانات الموصل في 327هـ/935م⁽⁶⁾، ولاسيّما أنّ ناصر الدّولة قتل قريبه أبا العلاء الحمداني في 324هـ/935م، وكان من حلفاء المقتدر، ومن بعده ابنه الرّاضي⁽⁷⁾، ولم يقدر جيش الخلافة على حلّ الخلاف عن طريق العمل العسكري إذ كسرت قوّات الحمدانيين الجيش العباسي بزعامة بجكم بين تكريت والموصل، وصالحه الرّاضي ناصر الدّولة مقابل أن يدفع لبيت المال المركزي نصف مليون درهم فقط ليسرع الجيش بالعودة إلى العاصمة للتصدّي لابن رائق وأتباعه⁽⁸⁾.

كما ظهرت قوّة أخرى تهدّد الخليفة الرّاضي حينما تعاضم شأن أبو عبد الله البريدي منذ عام 323هـ/934م، وكان أصلاً ضامناً لأعمال الخراج والضّياع في الأهواز، وكان أول أمره كاتباً صغيراً ثمّ أصبح عاملاً

¹ ابن العبري، تاريخ مختصر، ص 284.

² العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 119.

³ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 605.

⁴ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 42-43.

⁵ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 606.

⁶ الخضري، محاضرات، ص 408.

⁷ أبو الحسن محمّد بن عبد الملك الهمداني، عنوان السّير في محلّسن أهل البدو والحضر، موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عبّاس، ص 86.

⁸ الخضري، محاضرات، ص 408.

من أوسط العمّال⁽¹⁾، ولقد تزوّج بجكم بسارة بنت الوزير أبي عبد الله البريدي في 328هـ، ولكن حدث بينهما شقاق لأمر مختلف، فعزل بجكم صهره، وغادر إلى واسط⁽²⁾، وكان القرامطة قد نجحوا في الدخول إلى بغداد كمرتزقة في جيوش الأطراف المتصارعة، ونهبوا الأهالي، وأحدثوا فيها فساداً كبيراً، وحدث أن إستعان بهم البريدي كوسيلة لبثّ الرعب في نفوس أعدائه⁽³⁾.

ولكي يوقف ابن رائق أعماله العدائية إتفق بجكم والرّاضي معه على أن يوليّاه طريق الفرات، وديّار مضر، وحرّان، والرّها⁽⁴⁾، وماجاورهما، وجند قنّسرين والعواصم⁽⁵⁾، وهكذا ومن أجل بقاء بجكم في إمرة الأمراء، وخوفاً من سخطه نراه ضحّى بأجزاء هامة مما تبقي من أراضي الخلافة لصالح أمراء متمردين، وهذا النوع من الإجراء تبعته بالضرورة خسائر مالية هائلة تضرّرت منها خزينة الدولة.

ومن الإمتيازات التي كانت مستباحة لابن رائق قيّامه بسكّ النقود باسمه - وكذلك فعلها بجكم - وبذلك أصبح بجانب الخليفة في السيّادة والخلافة، وتعدّ هذه الحادثة من الغرائب التي لم تشهدها الخلافة العباسيّة من قبل؛ وأصبح الخلفاء بهذا يتنازلون بالتدريج عن أمور سيّادية وأهمّها جندهم، حتّى أنّ أمير الأمراء بجكم أجبر الخليفة الرّاضي على دفع مبالغ باهضة في الحفلات والهدايا المقدّمة للضيوف في قصره (عشرين ألف دينار)، وفقد الخليفة أيّة قدرات ماديّة أو عسكريّة تحميه⁽⁶⁾.

وفي عهد الرّاضي إشتدّت فتنة الحنابلة ببغداد حتّى أصبحوا يقتحمون منازل الأمراء، والقوّاد فإن وجدوا نبياً كسروه، وإن وجدوا قيّنة ضربوها، وكسروا آلات الغناء، ثمّ راقبوا معاملات البيع والشراء، ولازم الرّجال النّساء والصبيان خوفاً منهم، ولقيّ العامة والخاصّة منهم البلاء العظيم⁽⁷⁾، وما زاد الأمر سوءاً طمع البريديين في بغداد، وترصدّهم لأيّ خروج لعسكر الخلافة منها ليدخلوها، وبذلك صار الوضع فيها آيلاً

¹ الألشي، عصر، ص 144-146.

² ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 306.

³ نفسه، ص 200.

⁴ الرّها: هيّ حالياً مدينة أورفة في دولة تركيا، وتقع في بلاد ما بين التّهرين العليا، تتوسط جبال طوروس والسهوب السّوريّة، وهيّ عريقة في القدم، وأتخذت عاصمة لديّار مضر في العصور الوسطى، وعُرفت المدينة بتواجد عدد كبير من الكنائس والجالّيّة المسيحيّة الكبيرة، وإحتلّها الصليبيّون لفترة ثمّ الأيوبيّون وسلاجقة الرّوم، وأخيراً العثمانيّون الذين غيروا إسمها، أنظر: سوردال، معجم، ص 455-456.

⁵ الخضري، محاضرات، ص 408.

⁶ أبوسبت، واقع الحياة، ص 11.

⁷ ابن السّاعي، مختصر، ص 80.

للإنفجار، ووقع الرّاضي تحت ضغط رهيب⁽¹⁾، ثمّ إستوزر أبا عبد الله البريدي في 327هـ بإشارة من ابن شيرزاد، وقال له: "لنكفي شرّه"⁽²⁾.

يُضاف إلى عجز الدولة عن الإنفاق، ومنحها الأولوية في ذلك للجيش، وهو ما أدّى إلى إهمال تام للمشاريع العامّة، فانتشرت المجاعات والأوبئة⁽³⁾، ولقد شهدت فترة خلافة الرّاضي وضعًا إقتصاديًا كارثيًا كان السبب الرئيس فيه الإهمال، والذي نتج عنه تدمير نهر ديّالى، والذي أدّى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير في 326هـ/928م⁽⁴⁾.

ثانيًا: المصادر في عهده:

صادر الرّاضي عيسى المتطبّب على مائتي ألف دينار⁽⁵⁾، وصادر ابن حنّابة على مال كثير في محرّم 323هـ/

934م إذ ظهر بعد أن كان مختبئًا، وكانت الدولة وقتها في حاجة إلى المال بعد أن غلت الأسعار، وانتشر الجوع، وأمر الخليفة بصلاة الإستسقاء بسبب الجفاف، وأصبح سعر الخبز أربعة أرطال بدرهم⁽⁶⁾.

ولقد إستعمل الرّاضي أحد أبرز القادة الأتراك وهو بدر الخرشني، وعيّنه صاحب شرطة بغداد رغم اعتراض السّاجية، والحجرية، ولكنّ بدرًا نجح في استرضاء الفرقين، واستطاع أن يقبض على محمّد بن ياقوت، ويصادر، وأخذ ما في دوره من أموال لأنّه خطّط لاغتياله، وأخذ البيعة لأحد إخوته، ثمّ أمر بمصادرة ضياع ابن ياقوت⁽⁷⁾، وأخيه المظفر⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الخصري، محاضرات، ص 408.

⁽²⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 2، ص 304.

⁽³⁾ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 153.

⁽⁴⁾ أبوسبت، واقع الحياة، ص 13.

⁽⁵⁾ الذّهبي، تاريخ، ج 24، ص 21.

⁽⁶⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 61، وفي فترة قريبة من 323هـ/934م شغب الجند المؤنسية من أجل أرزاقهم، وقطعوا الجسور، وشاع بين الناس مقتل محمّد بن ياقوت، ولكنّه ظهر للعامّة، وأوقف الفتنة، ولكنّ الأتراك تمكّنوا من القبض عليه في 6 جمادى 323هـ/934م، ومعه كاتبه أبا إسحاق القراريطي، ونجاح كاتبه على الجيش، أنظر: الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 64.

⁽⁷⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 64.

⁽⁸⁾ الذّهبي، تاريخ، ج 24، ص 30.

واعتقل الوزير القراريطي⁽¹⁾ في دار الوزير، وأخذ خطّه بأنّ عليه مالا قدره ثلاثة ملايين درهم⁽²⁾، وقيل أنّ المبلغ نصف مليون دينار، وقيل أيضًا مائتان وأربعين ألف دينار⁽³⁾.

ولقد استاء عدد من صغار ضباط الفرقة الحجرية لإعتقال ابن ياقوت، وطلبوا أن تتمّ المناظرة على الأموال بحضورهم، فإنّ ثبت أنّه أخذ أموالاً لا يستحقّها، وإلاّ فإنّه يُطلق من السجن، فدفَعوا لهم أموالاً فسكنوا⁽⁴⁾.

وكذلك ادّعى الرّاضي أنّ الحسن بن حمدان أرسل خمسة آلاف دينار إلى دار الخلافة عن طريق ابن طليب الهاشمي، ولم يفعل ذلك، وبعد أن نُكِب علي بن عيسى وصور أُلصق التهمة به، واجتهد الصّولي في تبرئته، ثمّ أطلق سراح علي بن عيسى في شهر شعبان بعد أدائه للأموال، وصادر الوزير أبو الفرج بن حفص، وأرسل فرقة تهاجم أملاكه، فسبق الخبر أهله فهربوا بالأموال، فخرّبت العساكر دورهم، وأحرقوا نخيلهم، ونهبوا الأثاث الموجود في الدور قبل هدمها، وسبب كلّ هذا أنّهم وجدوا رقعة فيها تعهد من ابن حفص بدفع أموال كثيرة لأشخاص مقرّبين منه⁽⁵⁾.

كما صادر بعدها أبايوسف كاتب السيّدة أمّ المقتدر بالله على مبلغ قدره واحد وعشرون ألف دينار، وهذا الأمر أدى إلى قيام الحسن بن هارون، ومجموعة من كبار الموظّفين بحمل أموال للخليفة مصانعة له، وخوفًا من المصادرة أو الإعتقال، ثمّ صادر الرّاضي أبا الحسين علي بن محمّد البريدي في ذي الحجّة 323هـ/934م، وطولب بمائة ألف دينار يؤدّيها عن حاشيته نصفها معجّل، ونصفها مؤجّل، وذلك بسبب إشاعات مفادها أنّه يسعى لوضع الخصيبي وزيرًا وهوّ ما تسبّب في حملة بحث واسعة عن الخصيبي الذي اختفى، وتسبّب في إعتقال كاتبه ابن رمكة وتعرّضه للتعذيب من أجل الإعتراف بمكان الخصيبي وأمواله⁽⁶⁾.

وسبب هذه المصادرات كان الوضع المالي السيّء للدولة، وما يُثبت ذلك أنّ الوزير أمر بافتتاح الخراج في محرّم 324هـ/934م أي قبل مواعده، مثلما يتّضح في شغب العامّة وإستيائهم من هذا الإجراء، وبخاصّة

¹ (القراريطي): هو أبو إسحاق محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد المؤمن الإسكافي كان أوّل أمره كاتبًا لمحمّد بن رائق، ثمّ وزر للمتمّقي بعد أبي عبد الله البريدي، ثمّ عُزل بعد تسعة وثلاثين يومًا، ثمّ عاد للوزارة، ثمّ قبض عليه بعد ثمانية أشهر، ثمّ هاجر إلى الشّام، وكتب لسيف الدولة بن حمدان، ثمّ عاد إلى بغداد، وعُرف بالظلم، وتوفّي في 357هـ، أنظر: الصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج2، ص31.

² الصّولي، أخبار الرّاضي، ص64.

³ الذّهبي، تاريخ، ج24، ص30.

⁴ الصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج2، ص31.

⁵ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص66.

⁶ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص70.

نتيجة غلاء الأسعار بحيث إصطدموا بالجند في منطقة الرصافة، ولا يقاف الفوضى أمر الوزير بتسعير المكوك⁽¹⁾ من الدقيق بثلاثة دراهم، ولكن هذا الإجراء لم يأتي بنتيجة، وأرسل من ينادي بقبول التعامل بالغليظ من الدراهم، والممسوح تيسيراً على الرعية⁽²⁾.

كما صادر صاحب الشرطة لؤلؤ بأوامر من ابن رائق عناصر فرقة الحجرية، وقضى عليهم، ونهب دورهم، وقطع أرزاقهم، وأخرج ابن رائق رؤسائهم من السجن، وأعدمهم في 325هـ/936م⁽³⁾. ولعلّ أوج ما بلغته المصادرات من عنف كان في فترة إمرة الأمراء - وبالأخص أثناء حكم ابن رائق - ويقاس على ذلك كلّ أيام الرّاضي، حيث تصرّف أمير الأمراء، وقبله الوزراء على أساس أنّ المصادرات عبارة عن مغنم ومكسب دون التفكير في الآثار الخطيرة مستقبلاً، وكان الهدف منها كبح جماح مطالب الجند الدائمة، والتي كانت شرارة شغبهم⁽⁴⁾، ولم يكن ذلك آخر المشكلات إذ أنّ السّاجية والحجرية طالبوا بأموالهم المستحقّة، فاستدان الوزير من مياسير التجّار أموالاً وكتب لهم سفاتج⁽⁵⁾ بهذه الأموال، ثم إختبأ هؤلاء التجّار خوفاً من إنتزاعها منهم، وهضم حقوقهم، وكذلك إعتقل الوزير ابن جبير الدقّاق، وصادر منه أموالاً تحت التعذيب، ثم طرد سكّان منازل سور بغداد من أجل بيعها لحاجته للأموال⁽⁶⁾.

ونظراً لقلّة الأموال في خزائن الدولة فإنّ تسامح حاشية الخليفة، ثمّ فرق الجند؛ بتواجد قدر من المال كان يحدث فتنة عظيمة بين فرق الجيش، وكان أوّل من يكون ضحية الوزير، وهوّ ما حدث لابن مقلة الذي هرب الأموال إلى دار الخلافة، فقبض عليه السّاجية والحجرية، وهاجم العاقمة داره ودار ابنه، ودور كلّ تابع لهم فنهبواها، ثمّ أحرقوها، وعيّن الرّاضي مكانه عبد الرحمن بن عيسى⁽⁷⁾، وبعد إعتقاله أحضر للمناظرة من طرف سليمان، وابن الحارث، وهذا الأخير تشدّد في إستنطاق الوزير، وأخذ منه توقيعاً بأنّه مطالب بمليون

¹ المكوك: مكيال معروف ومعمول به خلال العصر العباسي، يقدر بصاع ونصف الصاع، أو 61 كيلو غرام من الشعير، أنظر: الخطيب، معجم، ص 406.

² الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 70.

³ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 145-146.

⁴ نفسه، ص 148.

⁵ السفاتج: هوّ تحريف للكلمة الفارسية سفته، وتدلّ على نظام مالي إتصل بالحوالات والسّننات الرّسمية، وحامل السفاتجة مخوّل له بقبض المال المدوّن فيها من المرسل إليه، وجمعها سفاتج، أنظر: الخطيب، معجم، ص 249.

⁶ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 76.

⁷ عبد الرحمن بن عيسى: هوّ أخ الوزير أبو الحسن علي بن الجراح، وكان كاتباً ذو فضل، ووزر للمتقي بإشارة من أخيه، وبمساعدة وإشراف منه، وله من الكتب: كتاب سيرة آل الجراح وأخبارهم وأنسابهم في القديم والحديث، وكتاب التاريخ من سنة 270هـ إلى أيامه، وكتاب الخراج،

ولم يتّمه، أنظر: ابن التّديم، الفهرست، ج 1، ص 143.

دينار يؤدّيها عنه، وعن أتباعه، ومنها أربعمائة ألف معجّلة، ولمّا عجز ابن مقلة عن الدّفع، تحرّك الخليفة، واتفق مع علي بن عيسى وعبد الرحمن بن عيسى الوزير الجديد على ضمانه، فأرسلوا إليه الخصيبي، وتمّ تقويم ضيّاعه، وأخذ غلّاتها، وتقسيم بقيّة المبلغ على سنتين، ولكنّ الخصيبي زاد في تعذيب ابن مقلة وأحاله على مجموعة منهم ابن المغلّس الفقيه يناظرونه فاعترف بأنّه يدين بخمسة آلاف دينار لابنه أبا الحسين، فحملها إلى دار الخلافة ومات ابنه حسرة من ليلته⁽¹⁾.

ثمّ قبض على علي بن عيسى في السادس والعشرين من رجب 323هـ، وحمله راغب الخادم إلى دار السلطان، ثمّ دار الوزير لمناظرته، وانتزع منه تعهدّ بدفع خمسين ألف دينار⁽²⁾، ولم يبق عبد الرحمن بن عيسى في الوزارة أزيد من خمسين يومًا ثمّ عزله الرّاضي مع عمّه علي بعد أن رفضا أن يمدا أيديهما لأموال النّاس لحاجة الخزّانة إليها، ولكنّ ذلك تزامن مع الطّاعون، والجوع الشّديد اللذان أصابا العراق العربي وقتئذ⁽³⁾، وصادرها الرّاضي بمائة وسبعين ألف دينار⁽⁴⁾.

ثمّ تولّى الوزارة أبا جعفر محمّد بن القاسم الكرخي، وسلّم عبد الرحمن إلى ابن مقلة ليُنظره، فوجد له خزّانة في دار ربطة مليئة بالذهب والفضّة، والأمتعة بقيمة مائتي ألف دينار، ثمّ قبض ابن مقلة على أبي عبد الله بن عبدوس وصور على ما قيمته مائتي ألف دينار، وصادر الكرخي على ثمانين ألف دينار، وصادر علي بن عيسى وأخاه، واعتقل عبد الله بن يونس، وابن شبيب، وطالبهما بأموال، ولم يظفر السلطان منهما إلّا بالقليل من الأموال، فأطلقا، ثمّ صور ابن مقلة نفسه في رمضان 324هـ/935م وطولب بمائة ألف دينار مقابل أن يُطلق سراحه، فضمن عنه المال أبو بكر ابن قرابة، وحوّله إلى داره⁽⁵⁾، وبعد أن أقيّل ابن مقلة من الوزارة، وعاد إلى الظهور أبو العباس الخصيبي، وسليمان بن الحسن، وأصبحا يدخلان إلى مجلس الوزير عبد الرحمن وأخيه علي أمّا ابن مقلة فتسلّمه الوزير عبد الرحمن، وعذّبه، ثمّ أخذ تعهدًا بخطّ يده بدفع مليون دينار، ثمّ سلّم إلى أبي العباس الخصيبي ففتنّ في تعذيبه أيضًا⁽⁶⁾.

ويروي ثابت بن سنان عن ما حدث من تعذيب لابن مقلة: "كلّفتني الخصيبي الدّخول إليه يومًا، وقال: إن كان يحتاج إلى الفصد فليُفصد بحضرتك، فدخلت فوجدته مطروحًا على حصير، وتحت رأسه مخدّة

⁽¹⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 81-83.

⁽²⁾ نفسه، ص 65-66.

⁽³⁾ نفسه، ص 82-84.

⁽⁴⁾ الخضري، محاضرات، ص 405.

⁽⁵⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 84، والدّهبي، تاريخ، ج 24، ص 36.

⁽⁶⁾ الدّهبي، تاريخ، ج 24، ص 36-37.

وسخة، وهو عريان في وسطه سراويل، ورأيت بدنه من رأسه إلى أطراف رجله كالباذنجان، وبه ضيق نفس شديد، وكان الذي تولّى تعذيبه الدستوائي، فقلت: يريد الفصد، فقال الخصيي: كيف نعمل، ولا بدّ من تعذيبه كلّ يوم؟، قلت: فيتلف، قال: أفصده، ففصدته، ورفّهته في ذلك اليوم، وإتفق ذلك مع هرب الخصيي من يومه" (1).

وقبض السلطان بواسطة ابن رائق على قوّاد السّاجيّة، وحبسهم، ومعهم الحسن بن هارون، وعيّن لؤلؤ على رأس الشرطة (2)، وفرّ عدد من السّاجيّة والحجرية إلى الموصل (3)، ولعلّ حلّ فرقة السّاجيّة، ومصادرة أعضائها، والتخلّص من نفقاتها كان ضمن سياسة تقليص النفقات التي إنتهجها ابن رائق في أوّل حكمه (4)، كما أنّه أمر بلعن البريديين على المنابر، وتصفيّة أملاكهم، وصادر ابن شيرزاد على تسعين ألف دينار، منها خمسة وعشرون ألفاً قيمة ضياعه (5)، وهكذا تفاقم إبتزاز الأمراء والقادة للحكومة المركزيّة في العراق فنجد مثلاً أنّ القائد بجكم إمتنع عن تنفيذ أمر أمير الأمراء ابن رائق بالمسير إلى الأهواز إلّا إن يكون له الحرب والخراج، فأجابه لذلك وسيّره إليها (6).

ثمّ فرّ ابن رائق من بغداد في ذي الحجّة 324هـ/ 936م خوفاً من أن يطالب بالأموال، فاستخلف بالكوفي فمكث فيها أسبوعين جمع فيهما الكثير من الأموال عن طريق المغارم، والجبايات على أهل بغداد بواسطة لؤلؤ صاحب الشرطة وأعوانه، ثمّ إستقال في سبعة وعشرين ذي الحجّة، فعزل الرّاضي لؤلؤ وعوّضه بمحمّد بن بدر الشرايبي في 18 صفر 325هـ/ 936م (7).

ثمّ طالب أمير واسط بجكم الوزير بالأموال، فلبث فترة يجمعها، وأخذ من الرّاضي أواني الذهب والفضّة في دار الخلافة، فضرّبت نقوداً، وأرسل ابن رائق الأموال إلى بجكم، وقرّر الهروب إلى الشّام، وإستتاب عبد الله بن علي النفري لتصريف أمور الوزارة مؤقتاً، فكان أوّل إجراء هوّ إعتقال أبي عبد الله بن عبدوس، ومصادرته على أموال جزيلة، فانترع منه خمسة عشر ألف دينار منها جارية مغنيّة قومت بألوف الدنانير، وكان محمّد

¹ نفسه، ج 24، ص 37.

² الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 85.

³ نفسه، ص 88.

⁴ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 151.

⁵ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 89.

⁶ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص 160.

⁷ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص 98.

بن رائق قد إشتري من إبنة عبد الله بن حمدون جارية مغنية إسمها شيرين بأربع عشر ألف دينار، فإستعظم الناس هذا الأمر⁽¹⁾.

كما تمّت مصادرة محمد بن يحيى بن شيرزاد بإثنا عشر ألف دينار⁽²⁾، وإعتقل الرّاضي أبا إسحاق القراربي، وإتهم بأنّه ضمن أبا عبد الله الكوفي، وإبني مقاتل بإستخراج أموال كثيرة، فسُلم إلى أحمد بن علي الكوفي الذي عدّبه عذاباً غير مسبوق حتّى إعتقد النّاس أنه مات⁽³⁾، بل إنّ هذا الأمر أدّى إلى فرار عدد من القادة من بغداد والبحث عن ولايات يحكمونها في الشّام، والعراق، ومصر، وعاد ابن رائق ليسيّطر من جديد على البصرة وواسط، كما برز للوجود دور الفرق غير التركيّة في الجيش، ومدى حسمها للصّراعات ضدّ الأتراك كفرقة المغاربة مثلاً، وفي الأطراف سيطر الحمدانيّون على الجزيرة الفراتيّة، والبويهيّون الديالمة على فارس، والبريديّون بمساعدة من الوزير ابن مقلّة في الأهواز، وكان الرّاضي محاطاً بخلاف محتدم بين ابن مقلّة وإبن رائق حول السيطرة على جنوب العراق، وهذه الفترة شهدت تدهور الحياة الإقتصاديّة وفراغ خزينة الدّولة نتيجة الحروب، وقطع المؤن من الشمال والجنوب⁽⁴⁾.

ومن أجل إيجاد حلّ للأزمة الماليّة أرسل الرّاضي إلى الأمير ابن رائق في 324هـ/935م وهوّ في واسط، وقلّده الإمارة، وقبّادة الجيش، وجعله أمير الأمراء، وشاركه في خطبة الجمعة والأعياد، وأصبح له أمر تويّة الولاة وعزلهم، وكانت مرتبته أعلى من الوزير، وكان له كاتب يساعده في الأمور الإداريّة، على أن يقوم بأمر النفقات العامّة ورواتب الجيش، ولقد كان الخليفة الرّاضي مدرّكاً للأموار، ولكن غير راضٍ بها، وسبب ذلك ضعفه، وإستسلامه فلا نصير له⁽⁵⁾، ولم يكن توجّهه إلى الإعتقاد على ابن رائق تلقائياً بل لأنّه كان متسلّطاً على أعمال البصرة، وواسط-وهما منطقتين غنيّتين- تمكّن من خلال ذلك أن يكون ذو مقدرة ماليّة كبيرة، وبالتالي مساعدة الخلافة العباسيّة للخروج من أزمتها الماليّة⁽⁶⁾، كما أنّ الخليفة لم يعدّ مسيطراً لا على الجيش ولا على الخزينة، فالجيش أصبح أفراده تبعاً لأهواء قادته، والحكّام أعلنوا ملكيّتهم لمقاطعاتهم، وتوقّفوا عن إرسال الواردات إلى بغداد فاستفحل العجز المالي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 101.

⁽²⁾ نفسه، ص 101.

⁽³⁾ نفسه، ص 101-102.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 61.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 62-63.

⁽⁶⁾ الزواهره، العراق، ص 2.

⁽⁷⁾ سعادة، من تاريخ، ص 21.

وإحتاج ابن رائق إلى موظف مدني ذو حنكة إدارية ومالية، فأرسل إلى المسؤول عن الخراج في الشام ومصر أبي الفتح جعفر بن الفرات، وإستقدمه إلى بغداد على أساس أن يقوم بجباية مصر والشام للإدارة المركزية في بغداد، وتولى وزارة الخليفة وإمرة الأمراء معاً⁽¹⁾، وأمر محمد بن رائق الإخشيد⁽²⁾ أن يُرسل إليه أموالاً زيادة من جباية مصر وإلا قاتله، فأرسل إليه أحد رجاله ليسترضيه⁽³⁾.

ويرجع قيام ابن رائق بمحاولة مصادرة ابن الفرات، وإستعادة أموال ولايتي مصر والشام عن طريق مصادرته، وأيضاً محاولة القبض على البريدي ولو بالحرب، وإراقة الدماء كان من أجل الحصول على أموال ولايتي الأهواز والبصرة الغنيتين، وإتخاذ موقف الدولة العباسية لأن البريدي توقّف عن إرسال أموالهما⁽⁴⁾.

وفي آخر ذي الحجة 327هـ/939م أسرع محمد بن رائق في مسيره إلى الرملة من أجل نبش قبر الوزير الفضل بن الفرات من أجل الظفر بأموال بلغه أنّها دفنت معه⁽⁵⁾، وهاجم بجكم واسط، وطرد منها أتباع ابن رائق، وإتفق مع الراضي أن يحمل إليه ثمانمائة الف دينار كل سنة بعد أن يتكفل بنفقات خمسة آلاف فارس من حاميتها⁽⁶⁾.

وأمام خوف البريدي من قوة ابن رائق نراه أرسل إلى البويهيين يغريهم بغزو العراق، ويدلّهم على عورات دولة الخلافة، وهو لا يرتدع عن ذلك، وهو الذي وصل إلى المسؤولية بشرائه المنصب بالمال من وزير فاسد، وهنا تظهر تأثيرات فساد الموظفين على قوة الدولة العباسية، وخطورة الرشوة على إستقرار الدول، وهكذا تضيع البلاد على أيدي من لا يحفظون الأمانة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الخضري، محاضرات، ص 406.

⁽²⁾ الإخشيد: لقب مركب من كلمتين (أق) أي الأبيض بالتركية، و(شيد) أي الشمس بالفارسية، وحولت على السنة التاس إلى إخشيد ومعناها الشمس البيضاء، وقد أطلق هذا اللقب على ملوك فرغانة في آسيا الوسطى، وكانت تعني ملك الملوك، أنظر: الشهابي، ألقاب، ص 16-17.

⁽³⁾ ابن زولاق، سيرة محمد بن طغج الإخشيد، موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص 262.

⁽⁴⁾ العرينان، الخليفة الراضي، ص 152.

⁽⁵⁾ ابن زولاق، سيرة محمد بن طغج الإخشيد، موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص 252.

⁽⁶⁾ ابن العماد، شذرات، ج 4، ص 157.

⁽⁷⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 264.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولقد إتخذ البريديون من الكذب، والخداع، والغدر، والرشوة، وإستباحة أموال الناس سياسة لهم في الأهواز وخراسان، وكل بلد وصل إليه نفوذهم في المشرق، وكثيراً ما إستهزئوا بأوامر المقتدر ووزرائه، ولم يرضخوا للقاهر، وساندوا معارضييه، وكانوا في الإجمال وبالأعلى الدولة⁽¹⁾.

ومن الذين صودروا في عهد الرّاضي أيضاً علي بن خلف وأخيه، والذين صادرهم الكاتب ابن شيرزاد عن مليون درهم، وصادر الرّاضي أحفاد أبي العباس بن الفرات بعد أن إعتقد أنّ بيوتهم تحتوي على ودائع لإبن رائق بعد أن غادر إلى دمشق، وفي الحقيقة كانت الأموال أموالهم، وأخذها أعوان الخليفة، وصادر أيضاً ابن الصّالحي وأخاه علي مائة ألف درهم، واتهما بالوشاية ببجكم، والذي صادر أيضاً سلامة أخ نجاح عن بستانه وخمسين ألف دينار⁽²⁾، وصادر ورثة أبا جعفر بن حفص على ثلاثة آلاف دينار⁽³⁾، وبلغت الأموال المصادرة في فترة الرّاضي بالله حوالي ثمانية ملايين دينار، وهو مبلغ لا يستهان به⁽⁴⁾.

والغريب أنّ منصب الخلافة الإسمي ما زال يجذب إليه منافسين من البيت العباسي حيث دبر عبد الله بن المنتصر مؤامرة إنقلابية ضدّ الرّاضي إنتهت بإعدامه في 326هـ/936م، وكذلك أعاد الكرة أحد أبناء الفضل بن المأمون في 327هـ/939م⁽⁵⁾، وذلك لأنّ إختيار منصب الخليفة من طرف كبار موظفي الدولة إنطلاقاً من أطماع شخصيّة قد أدّى إلى إبعاد العناصر المستحقّة لهذا المنصب، وبقي فقط التقيّد بمسألة مراعاة خلوه من العيوب الظاهرة، وكونه من البيت العباسي⁽⁶⁾.

12) فترة خلافة المتقي (20 ربيع الأول 329-20 صفر 333هـ):

أولاً: شخصيّة المتقي وملامح عهده:

أرسلت الكُتُب إلى بجكم وهو يومئذٍ بواسط تُعرّفه بموت الرّاضي، وإستئذانه في من يُبايع له في الخلافة، فأنفذ بجكم كاتبه أحمد بن علي الكوفي لينظر من يقع إختيار الجماعة عليه فُبايع له، فورد إلى

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص255-256.

⁽²⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص132-136.

⁽³⁾ نفسه، ص141.

⁽⁴⁾ العرينان، الخليفة الرّاضي، ص149.

⁽⁵⁾ أبوسبت، واقع الحياة، ص12.

⁽⁶⁾ الدّوري، النظم الإسلامية، ص55.

بغداد وجمع الوزراء، والقضاة، ووجوه أهل المملكة، وشاورهم في من يُبايع له بالخلافة، فوقع إختيار الحاشية على أخ الرّاضي إبراهيم بن المقتدر، وبويع له يوم الأربعاء لعشر بقين من شهر ربيع الأول 329هـ، ولُقب بالمتقي بالله، وأقرّ أبا القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد على الوزارة⁽¹⁾، وبعض المصادر تشير إلى تعيين أبو الحسن أحمد بن محمد بن ميمون وزيراً، وتولّى مقاليدها في السابع والعشرين من شعبان 329هـ، وبقي في الوزارة ثلاثة وثلاثين يوماً قام فيها بمهام جسيمة⁽²⁾.

وهو إبراهيم بن جعفر المقتدر، وأمه أمّ ولد رومية إسمها خلوب، ولدته في 296هـ⁽³⁾، وكان متديّناً، ورعاً، ولهذا سُمي بالمتقي لله⁽⁴⁾، فطابق الإسم الفعل، وكان على خلاف المعتاد من الأمراء والأثرياء في تلك الفترة، فلم يشرب خمراً ولا نبيذاً قط، وكان فيه وفاء، وقناعة مع كثرة صيام، وتعبّد، ودوام قراءة القرآن⁽⁵⁾، وهو ما يفسّر لماذا كان القضاة والأعيان وراء تعيينه خليفة، وكان طبعه إنغزالياً كثير العبادة⁽⁶⁾، ولم يُجالس أحداً إلا المصحف، وكان يميل إلى فعل الخير محبباً للصّلاح⁽⁷⁾، فالتف الجلساء والتدما على صاحب السلطة الفعلية بحكم⁽⁸⁾.

ثانياً: علاقة المتقي بكبار الموظفين:

إستغلّ البريدي وفاة الرّاضي، وتواجد بحكم في واسط، فزحف مع أتباعه من البصرة إلى بغداد، وانتصر على جيش الخلافة، ثمّ إنتصر توزون على البريدي، فأرسل يطلب بحكم، ولكنّه بدوره آثر العودة إلى واسط، فإغتيل في طريق العودة، فسارع المتقي إلى داره في بغداد ومعه الجّم الغفير من الحرس، وصادر كلّ ما فيها من أموال فكان مجموعها مليون ومائتي ألف دينار، ولكنّ البريدي جمع أتباع بحكم من الدّيلم، وإستقوى بهم⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص33.

⁽²⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص157، والصّفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص89.

⁽³⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1630.

⁽⁴⁾ الذّهي، دؤل، ج1، ص300.

⁽⁵⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص276.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص131.

⁽⁷⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1631.

⁽⁸⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص131.

⁽⁹⁾ الخصري، محاضرات، ص413.

وكان بجكم قبل أن يرحل إلى واسط قد قرّر مع الخليفة أن يحمل إليه في السنة ثمانمائة ألف دينار، وشرع يعدل ويتصدق⁽¹⁾، وإهتمّ بأمور الدولة في بغداد، وجلس للنظر في المظالم⁽²⁾.

ولقد قُتل بجكم بواسط يوم الأربعاء لسبع بقين من رجب، وكان سبب مقتله أنّه خرج يوماً يتصيد، فلقي قومًا من الأكراد فقتلوه، ولم يعلموا أنّه أمير الأمراء⁽³⁾، وفي رواية مخالفة أنّ عبد أسود من عبيده طعنه غدراً⁽⁴⁾، وكان يدفن أموالاً كثيرة في الصحاري، فلما مات غدراً لم يُعرف مكانها، وخلف بعد موته من الحواصل والأموال ما يزيد عن مليوني دينار، صادرها المتقي كلّها ما عدا ما لم يعرف مكانه⁽⁵⁾.

وذكر ابن العماد⁽⁶⁾ أن الحقارين رفضوا أن يأخذوا تراب الدفائن أجرة لهم، وأصرّوا على أخذها دراهم، فمنحهم أعوان الخليفة ألف درهم، ولمّا غسل التراب، ووصفيّ ظهرت فيه دراهم عدد ستّة وثلاثون ألف قطعة متنوّعة من الدنانير، والدراهم، والجواهر، وهذا ما يظهر أنّ ثروات بجكم كانت كثيرة جدًّا، وكان يدفنها في داره، أوفي الصحراء خوفًا من المصادرة، وكان يأخذ رجالًا في صناديق فيها مال إلى الصحراء، ثمّ يفتح الصناديق ويخرجهم فيدفنون المال ثمّ يعيدهم إلى الصناديق فلا يعرفون المكان، وضاعت كلّ هذه الأموال بموته فجأة.

وهذه القصة الطريفة إنّما تدلّ على فداحة نهب أموال الدولة من طرف القادة العسكريين، ومدى وفرة الأموال، ولكنها لم تأخذ وجهتها الصحيحة، ولم تذهب حتّى لخزينة الخلافة، بل ذهبت هباءً منثورًا، وهو ما يُظهر الحالة البائسة التي وصلت إليها الدولة العباسية، والأسوأ من ذلك أنّها صارت مطعمًا لأمراء الأطراف،

بحيث أنّ والي الأهواز أبو عبد الله البريدي حينما سمع بما أخذه الخليفة من ثروات بجكم، طمع في انتزاعها بالقوة، وزحف على رأس أعوانه المرتزقة من البصرة⁽⁷⁾.

ولقد أنفق المتقي الكثير من المال ليستميل الجند، ويحمي بغداد من هجوم محتمل من البريديين⁽⁸⁾، وإختبأ كاتب بجكم أحمد بن علي الكوفي، وصرف المتقي عن الوزارة سليمان بن

⁽¹⁾الذهبي، دّول، ج1، ص300.

⁽²⁾إبن زولاق، سيرة محمد بن طغج الإخشيد، موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص272.

⁽³⁾الأنطاكي، صلة، ص34.

⁽⁴⁾الذهبي، دّول، ج1، ص300.

⁽⁵⁾إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص136، وإبن العماد، شذرات، ج4، ص158.

⁽⁶⁾شذرات الذهب، ج4، ص158.

⁽⁷⁾الذهبي، دّول الإسلام، ج1، ص300، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص157.

⁽⁸⁾إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص132.

الحسن، وإستوزر أحمد بن ميمون في شعبان سنة 329هـ/940م⁽¹⁾، وصعد أحمد بن محمد البريدي من واسط إلى بغداد ملتصقاً تقليد الوزارة، وراسله المتقي في العودة إلى واسط، وإمتنع عن الرجوع، وطلب الدخول إلى بغداد وتعيينه على رأس الوزارة، وكان في جيش عظيم من حلفائه، فضلاً عن غلمانة، فعلم الوزير أنه كما قال: "...إن يُجاب إلى ما إلتمس آل الحال معه إلى أحوال تُذم عواقبها، ولا يؤمن غوائلها"⁽²⁾.

ولكن البريدي تمكّن من دخول بغداد في الثاني من رمضان، فأكرمه الخليفة⁽³⁾، وطلب الوزارة فولاه المتقي إياها، وأقال وزيره ابن ميمون بعد شهر من تعيينه⁽⁴⁾، وأرسل البريدي الوزير المقال إلى البصرة معتقلاً من أجل إستخراج الأموال منه، ومات في سجنه في الثامن عشر من محرم 330هـ⁽⁵⁾.

ثم طالب البريدي بمنحه نصف مليون دينار من ما تركه بحكم، فرفض المتقي، فهده البريدي وذكره بما حدث قبله للمعتز، والمستعين، والمهتدي⁽⁶⁾، وإستسلم الخليفة لتهديدات البريدي، ولكن هذا الأخير لم يجتمع به؛ بل غادر إلى واسط بعد أن ثار عليه ديالمة الجيش بقيادة كورتكين بعد أن رفض البريدي مقاسمتهم في ما أخذه من الخليفة، وعزموا على إحراق مقر إقامته في بغداد بعد أن إنتصر كورتكين على الأتراك ومرزقة البريدي، وتولّى إمرة الأمراء، وأقره المتقي عليها، وإستدعى علي بن عيسى، وابن أخيه عبد الرحمن، وفوض لعبد الرحمن تسيير شؤون الوزارة دون أن يقلده بأمرها رسمياً، وأعدم كورتكين رئيس فرقة الأتراك "تكينك"، وإشتدّ ظلم الديلم فقاتلتهم العامة، ووقعت فتنة عظيمة⁽⁷⁾، وكان معظم أتباع بحكم قد إلتحقوا بالبريدي، بعد أن قلّد الخليفة إمرة الأمراء لكورتكين الديلمي في 329هـ/940م⁽⁸⁾.

وكان المتقي قد إستدعى لإنقاذ ما يُمكن إنقاذه علي بن عيسى الجراح للقيام بمهام الوزارة، إلا أنه إمتنع عن ذلك بعد أن عرضت عليه أكثر من مرة، وكان العامة قد أظهروا الفرح لما سمعوا باستوزار علي بن عيسى من جديد، وكان سبب رفضه لها هو سقوط هيبتها، وتقلص أعمالها ونفوذها مع وجود إمرة الأمراء، ولكن المتقي أصرّ على أن يستفيد من خبرات آل الجراح، فاختر أن يكون علي بن عيسى، وأخيه

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص34، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص89.

⁽²⁾ الأنطاكي، صلة، ص34-35.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص132.

⁽⁴⁾ الذهبي، دُول الإسلام، ج1، ص300، وابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص157.

⁽⁵⁾ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص89.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص132، وابن العبري، مختصر تاريخ، ص286.

⁽⁷⁾ الأنطاكي، صلة، ص35-36، وابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص133.

⁽⁸⁾ الذهبي، دُول الإسلام، ج1، ص300، وابن العبري، مختصر تاريخ، ص286.

عبد الرحمن مستشاريه دون أن يسميهم بالوزراء، فكان عبد الرحمن يدبّر الأمور، وعلي مستشاره، وذلك لفترة وجيزة لم تتجاوز تسعة أيام في 329هـ/940م⁽¹⁾.

أمّا أبو عبد الله البريدي فلم يصمد أمام حقيقة الوضع في بغداد، وهرب إلى واسط بعد أن طالبه الجند بالعطاء، فخلفه في الوزارة أبو إسحاق القراربي لثلاثة وأربعين يوماً، ثم الكرخي لثلاثة وخمسين يوماً، وهزلت الوزارة وصغرت لضعف الدولة، ولصغر دائرة نفوذ الخلافة⁽²⁾، لأنه في هذه الفترة لم يكن يُحمل إلى بغداد مال من الأقاليم، بل كلّ أمير أو عامل إستولى على قطر (أنظر الملحق رقم 22)⁽³⁾.

وما زاد الوضع سوءاً في عهد المتقي أنه حدثت زلازل متتابة وعظيمة خلال ستة أشهر، فخربت أكثر البلاد، وإنشقت من الأرض مواضع كثيرة خرج منها ماء شديد التن، وكثرت المستنقعات⁽⁴⁾، وفي سنة 330هـ/941م وقع في بغداد الغلاء الشديد نتيجة قلة المحاصيل الزراعيّة، وانتشر الوباء، وبلغ الكثر من القمح مائتين وعشرة دنانير فأكل العامة الجيف نتيجة للغلاء والجوع⁽⁵⁾.

وأمام ضعف الوزارة في بغداد إستنجد المتقي بأمر دمشق محمد بن رائق⁽⁶⁾، فسار إلى بغداد في جيش عظيم، وحالفه بالحكميّة، وناصره الحمدانيون في الموصل، وأرسلوا له مئة ألف دينار⁽⁷⁾، وذلك من أجل محاربة جيش كورتكين الديلمي وأتباعه الذين حاصروا بغداد بعد أن غادرها البريديون⁽⁸⁾، وإنهزم الديلم في بغداد، وإعتقل ابن رائق زعيمهم كورتكين⁽⁹⁾، وقيل أنّ كورتكين خُذل من طرف جنده فاختم، وقُتل أغلب ضباط جيشه، وعظمت مكانة ابن رائق، فخلع عليه الخليفة، وعاد إلى منصب أمير الأمراء⁽¹⁰⁾.

ثمّ هاجم أبو الحسين البريدي الحضرة في 330هـ/941م فحاربه المتقي وابن رائق، وإنهزما أمامه، ودخلت طائفة من جنده دار الخلافة، وقتلت عدداً من أفراد حاشية الخليفة، وهرب المتقي وابن رائق إلى الموصل، وإختم الوزير القراربي، وأخرج البريديون كورتكين فقتل، ونُهبت بغداد، وإشتد الغلاء، وبلغ

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، الوزير العباسي، ص 29-30.

⁽²⁾ الذّهبي، دّول الإسلام، ج 1، ص 300، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 157.

⁽³⁾ الذّهبي، دّول الإسلام، ج 1، ص 300.

⁽⁴⁾ ابن السّاعي، مختصر، ص 81.

⁽⁵⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 167.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 133-134، والذهبي، دّول، ج 1، ص 300.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 133-134.

⁽⁸⁾ الذّهبي، دّول الإسلام، ج 1، ص 300.

⁽⁹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 133-134.

⁽¹⁰⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 133-134، والذهبي، دّول الإسلام، ج 1، ص 300، وابن العبري، مختصر تاريخ، ص 286.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

كُرِّ الدقيق ثلاثمائة دينار وزيادة، وصادر أبو الحسين البريدي الأعيان، ونال أهل بغداد كثيرًا من الأذى بالجور، والجوع⁽¹⁾، ولقد تمكّن ناصر الدولة من إستدراج ابن رائق إلى الموصل ثم فتك به، وزحف بعساكره إلى بغداد⁽²⁾، وإستنزع إمرة الأمراء ببغداد وولاية واسط سنة 330هـ/941م، وضرب الدنانير الإبريزية، وكانت تساوي إثنا عشر درهمًا، وزوّج إبنته عدوية من الأمير أبي منصور بن المتقي لله على صداق دُفع منه مقدّمًا مائة ألف دينار، وكان إمارته ببغداد ثلاثة عشر شهرًا، وثلاثة أيّام⁽³⁾، وكذلك لقب المتقي علي بن حمدان بسيف الدولة، وخلع عليه، وقبض ناصر الدولة على الوزير القراريطي وصادره، ثم قلّد المتقي الوزارة لأحمد بن عبد الله الأصفهاني يوم الثلاثاء لإثني عشر ليلة بقيت من رجب 331هـ/942م، فكان إسم الوزارة واقع عليه، والمدبّر للأمور أحمد بن علي الكوفي بواسط⁽⁴⁾.

ولقد أدرك الخلفاء العباسيون قوّة الأسرة الحمدانية في منطقة الجزيرة فاستعملوها كأداة لتثبيت سلطانهم فيها، ولقد نجحت هذه الأسرة العربية في حماية العراق من خطر الأكراد والقرامطة، والبيزنطيين، والخوارج، فاعتقدوا أنّهم القوّة العربية القادرة على القضاء على الأتراك، ففرضوا أنفسهم على الخلفاء، ورأوا أنّه من حقّهم التّدخل في مركز صنع القرار بحدّ ذاته وهوّ مدينة بغداد، ولقد أدرك أبو الهيجاء أنّ بغداد صارت وكراً تُحاك فيه الدسائس والمؤامرات، فاتّخذ الحمدانيون لهم مقرًّا في بغداد يسكنه أحدهم لتدبير شؤونهم في دار الخلافة إذا إقتضت الحاجة⁽⁵⁾، وخلال فترة تولّيه لمنصب إمرة الأمراء نجد أنّ ناصر الدولة جرّد سيفه لقمع المتمرّدين، وتمكّن من السيطرة على أرمينية وأذربيجان من جديد، وصاهر الخليفة المتقي حينما تزوّج ابن الخليفة المنصور بإبنته، وبهذا تدعّم مركز الحمدانيين، وظهر الأمر وكأنّهم صاروا الحصن الحصين للخلافة،

وأنّ نفوذ العرب قد عاد، وأنّهم صاروا ملاذ الخلفاء من الأتراك، وأصلح السكّة، وحال دون عبث العيارين، والصيّارفة، وحينما عرف أنّهم يتعاملون بالربّيا، أحضرهم، وحدّتهم، وهدّدهم، وتشدّد مع مثيري الشّعب والفتنة، وقضى عليهم، ووطّد الأمن في بغداد، وضرب عملة جديدة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ اللّذهبي، دُول الإسلام، ج1، ص301.

⁽²⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص286، ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص168.

⁽³⁾ الهمداني، عنوان السّير موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص87.

⁽⁴⁾ الأنطاكي، صلة، ص39.

⁽⁵⁾ عدوان، الدّولة الحمدانية، ص123.

⁽⁶⁾ نفسه، ص161.

ثم تجرأ ناصر الدولة وقلل رواتب المتقي، وأخذ ضياعه وصادر العمال، فكرهته العامة والخاصة، ثم زوّج ابنته بإبن المتقي على صداق قدره مئتي ألف دينار⁽¹⁾، وشغب الأتراك بواسطة على سيف الدولة، فخرج منها، وعينوا عليهم غلاماً منهم يُسمى توزون، فخاف ناصر الدولة، وبارح بغداد، وإستتر كاتبه أحمد بن علي الكوفي⁽²⁾، ونُهبت داره⁽³⁾، ثم دبر الأمر بعدها محمد بن أحمد القرارطي من غير تسمية بالوزارة، ثم إستوزر المتقي أبا الحسين علي بن محمد بن مقلّة في 8 رمضان 331هـ (أنظر الملحق رقم 18)، وخرج توزون من واسط إلى بغداد، فخلع المتقي عليه، وعيّنه أمير الأمراء بدل ناصر الدولة، وردّ توزون إلى كاتبه محمد بن القاسم الكرخي النَّظر في الأمور على ما كان عليه أحمد بن علي الكوفي من غير تسميته بالوزير، ثم عين فيها ابن مقلّة، وردّ التدبير وسائر الأعمال إليه، وعاد توزون إلى واسط مرفقاً بكاتبه الكرخي وبعدها إستكتب محمد بن يحيى بن شيرزاد لنفسه صلاحيّات الكرخي في بغداد، وتزامن ذلك مع قيام المتقي بإرسال خلع الملك إلى أحمد بن بويه، ثم إختلف مع توزون في 332هـ / 943م فغادر بغداد، وأمر الكتاب والقواد بالخروج معه، وسار إلى الموصل وقصد بني حمدان، وعرف توزون بالأمر فجرد موسى بن سليمان في ألف رجل إلى بغداد، ولحقه توزون من واسط فاستولى على بغداد، وتوجّه سيف الدولة لحربه، وإلتقى الجمعان قرب تكريت، وتحاربا أياماً إنهمز فيها سيف الدولة، وملك توزون تكريت، ثم حاربه سيف الدولة ثانية فانهمز أيضاً، ولاحقه توزون إلى الموصل، فغادر المتقي ومعه أمراء الحمدانيين إلى نصيبين، وبعدها الرقة، واستولى توزون على الموصل، وأخذ من أهلها مئة ألف دينار مصادرة، ثم هاجم طوزون والأتراك الخليفة المتقي إنتقاماً من تحالفه مع الحمدانيين، وطلب سيف الدولة مالاً لينفقه في تجهيز الجيش حتّى يقويه، ويمنع الأتراك من السيطرة على بغداد، فمنحه الخليفة أربعمائة ألف دينار فرّقها سيف الدولة في جنده، وغدر بالمتقي وإنسحب من بغداد، فأرسل المتقي في الصلح فأجابه إلى ذلك توزون، لأنّ أحمد بن بويه وصل إلى واسط مستهدفاً بغداد⁽⁴⁾، وأحضر توزون القضاة، والعدول، والعباسيين، ومشايخ الكتاب وحلف بين أيديهم للمتقي⁽⁵⁾، وكتب بذلك كتاباً وقّعت فيه شهادة الحضور على توزون بالصلح مع الخليفة، وكان أمير مصر وفلسطين الإخشيد قد توجّه إلى الرقة ليغيث المتقي بعد أن أرسل يستنجد به، وخرج من مصر في جيش ضخم، ووصل إلى الرقة⁽⁶⁾، ودخلها

⁽¹⁾الذهبي، دُول الإسلام، ج 1، ص 302.

⁽²⁾الأنطاكي، صلة، ص 39، والذهبي، دُول الإسلام، ج 1، ص 302.

⁽³⁾الذهبي، دُول الإسلام، ج 1، ص 302.

⁽⁴⁾نفسه، ج 1، ص 303.

⁽⁵⁾الأنطاكي، صلة، ص 45.

⁽⁶⁾الأنطاكي، صلة، ص 46، والذهبي، دُول الإسلام، ج 1، ص 303.

بعدها ببيع له بيومين، وإستوزر محمّد بن علي فلم يكن له من الوزارة سوى إسمها، وإبن شيرزاد كاتب توزون هوّ مدبّر المملكة⁽¹⁾.

ثمّ إشتدّت الفتن في بغداد، ولم يقدر مجموع الجبايات على أن يكفي رواتب الموظفين، وفرغ بيت المال، فامتدّت أيدي الجند إلى أموال النّاس، وإستفحل ظلم الأتراك في العراق، فتوقّف النّاس عن العمل، وغلّت الأسعار، وقُطعت الطرق التّجاريّة من طرف مجموعات العيّارين والصّعاليك، وأصبحت البلاد العراقيّة في فوضى، وإضطرب جبل الأمن، ثمّ تولّى إمرة الأمراء إبن شيرزاد، وأخذ أهل بغداد بالجلّاء عنها خصوصًا التّجار بسبب المصادر العشوائيّة، وضاق الأمر بالنّاس، وسئموا تجرّ الأتراك، وظلمهم، وغدرهم بالخلفاء فاستغاثوا ببني بويه سرًّا⁽²⁾، وممّا زاد الأمر سوءًا تدهور الإنتاج الزراعي نتيجة لإكتساح الجراد في 331هـ/942م لأراضي العراق حتّى أنّه بيع خمسون رطلًا منه بدرهم، ووجد فيه الفقراء غذائهم⁽³⁾.

وكان ناصر الدّولة قد قلّل من مستحقّات الخليفة في 331هـ/942م، ومصادر ضيّاعه وموظّفي البلاط، فازداد سخط العاقّة من الحمدانيين⁽⁴⁾، ثمّ تدهور الوضع في بغداد في سنة 332هـ/943م إلى درجة أن أصبحت عصابات العيّارين هيّ المسيطرة على الحياة اليوميّة لانعدام الأمن، وإستفحل الغلاء أكثر فأكثر⁽⁵⁾.

ولمّا هدّد توزون والأتراك المتّقي إنتقامًا من تحالفه مع الحمدانيين، طلب سيف الدّولة بن حمدان مالاّ لينفقه في تجهيز الجيش حتّى يقوّيه ويمنع الأتراك من السيطرة على بغداد، فأعطاه الخليفة أربعمئة ألف دينار، ففرّقها سيف الدّولة في أصحابه، وهرب من بغداد⁽⁶⁾، ولقد إطمأن المتّقي للمواثيق والعهود التي قدّمها له توزون، فانحدر من بغداد إلى الموصل، ولكنّ توزون غدر به مقابل ستّمائة ألف دينار تسلّمها من أحد طلاب الخلافة، فقبض عليه، وأمر الجارية الشيرازيّة حُسن بمعاقبته، فسمّله غلامها السندي، وعيّنت مكانه المستكفي بالله خليفة، وكانت قد سعت في الصفقة مع توزون لصالحه⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص45-49، والذهبي، دّول الإسلام، ج1، ص302-303، وإبن السّاعي، مختصر، ص81.

⁽²⁾ الأعظمي، تاريخ، ص56.

⁽³⁾ إبن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص174.

⁽⁴⁾ نفسه، ج4، ص174.

⁽⁵⁾ نفسه، ج4، ص179.

⁽⁶⁾ إبن السّاعي، مختصر، ص81.

⁽⁷⁾ ميتر، الحضارة، ص39.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولمّا عاتب العباسيون المستكفي على إطلاق يد قهرمانه دار الخلافة الشيرازية وتحكمها في شؤون الدولة، قال: "خففوا عليكم فإنما وجدتمكم في الرّخاء، ووجدتها في الشدّة، وهذه الدّنيا التي بيدي هي التي سعت لي فيها حتّى حصلت عليها، فأبخل عليها ببعضها؟"⁽¹⁾.

ولقد تميّز القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي بأنّ الخلفاء صاروا حكامًا صوريين فقط، فكانت لهم المكانة الدّينية، والتي كانت ضمن شروط تمثّلت في قيام الخليفة بتفويض مقاليد الحكم والإدارة إلى أمراء بني بويه، والذين صاروا حكام البلد الحقيقيين، فيما استقلّ كلّ والٍ بإقليمه، وصار الخليفة يرسل عهدًا بتفويض الحكم إلى الأمراء، ويأخذ الدّعاء على المنابر، وسكّ النقود باسمه، وبالتالي أصبح منصبه فخريًا فقط، وكان ذلك آخر معالم الإنهيار في أيّ نظام سياسي⁽²⁾.

ثانيًا: في عصر النفوذ البويهي (335-447هـ/946-1055م).

—الإستنجاد بالبويهيين؛ الخطأ الأكبر للخلافة العباسية:

يُمكننا أن نعتبر العهد البويهي تتمة لفترة إمارة الأمراء (324-334هـ) في كثير من التّواحي غير أن البويهيين كانوا أجنب عن العراق، وعن الخلافة باعتبارهم شيعة زيدية⁽³⁾، ولقد بدأ النفوذ الديلمي يبرز في فترة إمارة الأمراء، وحاولوا الحصول على هذا المنصب، ولكنّ قوّة الأتراك حالت دون ذلك، فانحدروا إلى البصرة، ودخلوا في خدمة البريديين، ولو أنّ هناك إشارات على تواجدهم في الجيش منذ سنة 322هـ⁽⁴⁾.

وكان من أثر تنافس المتنفّذين على الحكم في العراق أن إتّجهت إليه أنظار الأجنب عنه، فاستولى عليه الحمدانيون في شعبان 330هـ/941م ثمّ بني بويه في جماد الأولى 334هـ/945م، والذين أسّسوا فيه دولة ظلّت قائمة حتّى 447هـ/1055م تناوب السّلطة فيها أحد عشر أميرًا كان آخرهم خسرو فيروز (الملك الرّحيم)، وأزالها من الوجود السلطان السّلاجوقي طغرل بك في رمضان 447هـ/1055م، وهو بدوره بقيّ خلفائه يحكمون العراق فعليًا حتّى سنة 551هـ/1156م⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الصّفدي، الوافي بالوقيات، ج17، ص175.

⁽²⁾ أبوسبت، واقع الحياة، ص9.

⁽³⁾ الدّوري، النظم الإسلاميّة، ص50.

⁽⁴⁾ التّائب، موقف، ص86.

⁽⁵⁾ مصطفى طه بدر، محنة الإسلام الكُبرى أو زوال الخلافة العباسية على أيدي المغول، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة الثّانية، 1999م، ص18.

ولقد دفعت طموحات هذه الأسرة الدَّيْلَمِيَّة البسيطة النشأة إلى النزوح من الجنوب الغربي لبحر قزوين نحو الجنوب، ولقد عزز تلك الطموحات الشَّجاعة، والمقدرة، والخبرة العسكريَّة التي تمتع بها الإخوة الثلاثة علي بن بويه (عماد الدَّولة)، والحسن (ركن الدَّولة)، وأحمد (معز الدَّولة)، فضلاً عن تمتعهم بالمكانة الطيِّبة والسَّمعة الحسنة، فأفادهم ذلك في توظيف قدراتهم الحربيَّة لدى الحكَّام المحليِّين في المشرق ممَّا جعلهم يرتقون إلى المناصب العسكريَّة العليا، ثمَّ يتوجون مجدهم العسكري بإقامة دولتهم في ولاية فارس⁽¹⁾، وبعد أن وطَّدت الدَّولة البويهية أركانها في بلاد فارس -وهي في أوجِّ عنفوانها وقوتها العسكريَّة- إنَّجحت إلى التوسُّع، فحاربت السَّامانيين، والبريديين، والحمدانيين وغيرهم، وسبب هذا التوسُّع كان خبرتهم العسكريَّة في تطوير جيوشهم، ولا سيَّما الجوانب التنظيميَّة فيه، لأنَّ تركيبته تتكوَّن من عدَّة قوميات، ونجحوا في ذلك إلى حدِّ بعيد⁽²⁾.

ورغم نجاحات علي بن بويه في توحيد المشرق تحت رايته إلاَّ أنَّه تريت في غزو العراق حتى إقنتع أهله بأنَّه لا خلاص لهم إلاَّ على يديه، ولم يضع قدمه فيه إلاَّ بعد ثماني سنوات من الإستيلاء على الأهواز في سنة 326هـ/937م، وهي فترة طويلة نسبياً لدولة فتية تملك الكثير من الجند⁽³⁾.

كما كانت توسَّعات البويهيين العسكريَّة حتميَّة للبقاء، فطبيعة المنطقة جعلتهم في موقف صعب أجبرهم على المحافظة على الانتصارات المحقَّقة، مع القدرة على الدِّفاع عن إمارتهم، وتعزيز قوتهم العسكريَّة بأفراد كثيرين، وتوفير الإمكانيَّات لهذا الجيش، وتأمين الحدود، والإستيلاء على أقاليم جديدة، وهو ما يعني أيضاً موارد ضربيَّة أخرى، ومداخيل جديدة، وبالتالي تعزيز قدرات الدَّولة الماليَّة، والمال هو العمود الفقري لأيِّ نظام سيَّاسي، وضامن ولاء الجند الذي يكون للقائد الذي يدفع رواتبهم وأرزاقهم⁽⁴⁾.

لقد كان الفرق بين علي بن بويه من جهة، وبجكم، وإبن رائق، وتوزون من جهة أخرى، أنَّ الأوَّل كان حذراً، وصبوراً يأنف العجلة، ولا يخوض أمراً إلاَّ بعد أن تنهياً له الظروف، ولقد كان منصب أمير الأمراء هو القيَّادة الفعليَّة للدَّولة العباسيَّة، وكان يحمل إغراء شديداً لأيِّ سيَّاسي طموح⁽⁵⁾، ولوأنَّ الإجراء الذي قام به الرَّاضي حينما إستحدث منصب إمرة الأمراء كان غير واقعي ومدفوعاً بالأزمة الماليَّة، والتي كان سببها أطماع الجند التركي والدَّيلمي المتزايدة، وإشتداد الصراع في ما بينهم وخاصة في ما بين 324-

⁽¹⁾ غضبان، البويهيون، ص 12، ونورباشا، النظام، ص 57.

⁽²⁾ غضبان، البويهيون، ص 12-13.

⁽³⁾ التائب، موقف، ص 94، ونورباشا، النظام، ص 57.

⁽⁴⁾ غضبان، البويهيون، ص 13.

⁽⁵⁾ التائب، موقف، ص 94.

334هـ/935-945م⁽¹⁾، وسببها أيضًا أنّ أغلب نفقات الدولة العباسية كانت على الإدارة المركزية، وفي حين أنّ أغلب المداخل كانت تأتي من الأقاليم الغنية - وكان قد انفصل أكثرها - وبالتالي كانت منطقة وسط العراق العربي - بغداد وما جاورها - غير قادرة على توفير حاجيات الدولة⁽²⁾.

- الترتيبات الأولية للحكم البويهي في العراق:

ولقد أظهر الجيل الأوّل من الأسرة البويهية إحترامًا وتماسكًا بين الإخوة المؤسسين علي، والحسن، وأحمد، وتمكّنوا بفضل ذلك من تحقيق الإنجازات الهامة والنجاحات في وقت قصير، فضلًا عن سمعتهم الحسنة التي سبقتهم إلى المدن المجاورة، وكذلك إنصبّ جلّ إهتمامهم على ترسيخ حكمهم، وتأمين حدودهم دون الإهتمامات العلمية والأدبية، ولم تكن لهم صلة قويّة بالثقافة العربية الإسلامية حتّى أنّ معزّ الدولة أحمد بن بويه لم يكن يُحسن اللغة العربية، وكان يحتاج إلى مترجم لفهمها، لكنّ وزراءهم كانوا من كبار الأدباء بسبب نشأتهم في البيئة العربية الإسلامية، وبهم عوّض الأمراء البويهيون هذا النقص⁽³⁾.

ولقد توقّعت العامة أن يحسّن البويهيون من الأوضاع في العراق، وهوّ ما حدث في عهدي معزّ الدولة وعضد الدولة فقط، حينما تمّ إصلاح نظام الري، وتحسين أوضاع الزراعة، ولكن حاجة الجيش البويهي الدائمة للأموال، وضعف الابتكار الإقتصادي لخلفاء عضد الدولة أدّى إلى العجز المزمن في الميزانية⁽⁴⁾.

وحينما احتل معزّ الدولة بغداد سنة 334هـ/945م أصبح وريثًا لمنصب أمير الأمراء، وله كافة سلطاته العسكرية، والسياسية، والمالية، فأتخذ وزيرًا له، فصار هناك وزيران: الأوّل للخليفة والثاني لأمير الأمراء، ولم يكن الخليفة من القوّة ليحتج على هذا الإجراء⁽⁵⁾، حيث قرّر معزّ الدولة أن يُسمّي كاتبه وزيرًا سنة 345هـ/956م، وعليه أصبح هناك لأول مرّة وزيران: واحد للخليفة، وآخر لأمير الأمراء، ولم يكن الخليفة العباسي يملك القوّة للاحتجاج على هذا الإجراء⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 87.

⁽²⁾ نوربانشا، النّظام، ص 59.

⁽³⁾ غضبان، البويهيون، ص 13.

⁽⁴⁾ حسين أمين، العراق، ص 28.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 122.

⁽⁶⁾ التائب، موقف، ص 105.

كما لم يستطع الخليفة أن يحتج على حجب الأموال عنه، لأن أمير الأمراء البويهي سيطر على مصاريف وإيرادات بيت المال، وأصبح للخليفة إمّا راتب سنوي خاص به، أو ضياع وإقطاعات يستوفي خراجها، وتُسمى بـ"ضياع الخدمة"، وكانت تقلّ وتكثر حسب رغبة الأمير البويهي، وحاجته إلى دعم الخليفة المعنوي⁽¹⁾، ولم يكن أيضًا قادرًا على الإحتجاج على حرمانه من الأموال، إذ أنّ الأمر بالصرف صار أمير الأمراء البويهي، وأصبح للخليفة إمّا راتب سنوي خاص به، أو ضياع وإقطاعات يستوفي خراجها (ضياع "الخدمة")، وكان تقلّ أو تكثر حسب رغبة الأمير البويهي، ومدى حاجته إلى تأييد الخليفة المعنوي⁽²⁾، وأصبح الخلفاء في واقع الأمر لا يملكون أية سلطة على جندهم، بل أصبح هؤلاء خاضعون لقادتهم من الأتراك والدليل، والذين يحققون لهم مصالحهم المادية، ومن ثمّة تنازعت فرق الجند، واشتدّ القتال فيما بينها⁽³⁾.

ولقد تميّزت فترة التسلّط البويهي بأن أصبح منصب إمرة الأمراء وراثيًا في ما بينهم، وهو ما أوجد نوعًا من الإستقرار خلافًا للعهد السابق، حينما اشتدّ التنافس بين القادة العسكريين حول هذا المنصب، ولهذا نلاحظ أنّ خلفاء هذه الفترة "حكّموا" الفترات طويلة: المطيع (29 سنة)، والطائع (18 سنة)، والقادر (41 سنة)⁽⁴⁾.

ولم يكن العصر البويهي عصر إستبدال أمير بأمير، فالبويهيون توارثوا إمرة الأمراء، وساد الإتجاه العسكري في مؤسسات الدولة فضلًا عن كونهم أجانب، وأيضًا شيعة زيدية لا يعترفون بشرعية الخلافة العباسية، ولم يبقوا الخلافة قائمة إلا لإعتبارات سياسية⁽⁵⁾.

ويُضاف إلى ذلك أنّ البويهيين جاءوا على رأس جيش أجنبي، وبالتالي فإنّ العراقيين شعروا بالإستياء بشكل أشدّ من فترة حكم الأتراك، ولاسيما أنّهم كانوا شيعة فلم يحترموا الخليفة العباسي لأتّهلا شرعية له في نظرهم، وفقد الخليفة بشكل تام أيّ حرمة أو نفوذ في عهدهم⁽⁶⁾، وصار أمير واحد من الأسرة البويهية - وإن اختلفوا في ما بينهم - يتحكّم في الدولة العباسية، بينما إستمرّ القادة الأتراك في صراع شديد في ما بينهم من أجل السيطرة، وربما هذا كان من الأسباب التي جعلت الخلفاء العباسيين في هذه المرحلة على

⁽¹⁾ نفسه، ص 105.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 122.

⁽³⁾ التائب، موقف، ص 96.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 119، والتائب، موقف، ص 101.

⁽⁵⁾ الدوري، النظم الإسلامية، ص 58.

⁽⁶⁾ نورباشا، النظام، ص 61.

درجة كبيرة من الإستقامة والتدين، ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم، فالبويعيون بيدهم كل شيء، وهذا ما تسبب في كره وتعصب كبيرين ضد الشيعة من طرف عامة المسلمين السنة⁽¹⁾.

والأسوأ من ذلك كله أنّ الرعية شعرت بالمساس بدينها من خلال نُصرة معز الدولة لبعض غلاة الشيعة في بغداد، وحمائيتهم من الإعتقال في 341هـ/952م، فازداد موقف البويهيين سوءاً ووهناً⁽²⁾، ولقد كانت الدولة العباسية قادرة على الإستنجاد بقوة سنّة كبرى وهي دولة السامانيين في أقصى المشرق الإسلامي، ولكن قيامهم بمهمة حماية الثغور الشرقية من هجومات الأتراك الوثنيين، والجهاد ضدهم، جعل الأمر صعباً، وخطيراً، كما أنّ السامانيين بدورهم كانوا يتحرّجون من الخوض في نزاعات المشرق، والخلافة حماية لدولتهم من إمكانية إصطناع أعداء من المسلمين⁽³⁾.

-إستنزاف أموال العراق في حروب البويهيين-

لقد كان البويهيون ديالمة محاربين في غاية الواقعية وبعُد النظر، وكان أهم سبب تفادوا من خلاله إلغاء خلافة العباسيين السنّية هو براغماتيّتهم، فتجنّبوا فتح جبهة صراع جديدة مع الغزنويين، والسامانيين فتضعف قوتهم، فأثروا بالإبقاء على الخليفة العباسي، وإظهار احترامه، رغم أنّهم لم يعتقدوا بشرعية خلافته⁽⁴⁾، ولم تقلقهم نشاطات القرامطة الدينية والفكرية، وأثرهم السيء على العقيدة والمجتمع، ووجهوا إهتماماتهم الإقتصادية نحو الخليج، فأحتلّوا البصرة بعد إستقرارهم في بغداد، وطرّدوا منها البريديّين، وأعادوا فيها تنظيم شؤون التجارة والجمارك، ثم أخذوا يهدّدون نفوذ القرامطة على ساحل الخليج العربي لأسباب اقتصادية، ثمّ إحتلّوا عُمان لاحقاً في سنة 355هـ/965م⁽⁵⁾.

ويتفق المؤرّخون على أنّ الإنهيار السياسي والفساد الإداري كان من المظاهر البارزة خلال أغلب العصر البويهي، وهو في نهاية الأمر إمتداد لفترة النفوذ العسكري التركي⁽⁶⁾، فكان مثلاً حُكم بختيار البويهي للعراق فاشلاً بحيث ركن إلى اللهو والملذات، وتأثر بالتكتلات السياسية في البلاط، وتنافس الوزراء، وواجه مشاكل مالية حادة، ولم يستطع أن يقدم حلولاً مُجدية لها حيث عانى الناس خلال حكمه من ظلم الوزراء، وموظفي الدواوين، وقاسوا من عمال العجباية، وأصحاب الإقطاعات، وتمرّد الجند بسبب

⁽¹⁾ شاکر، التاريخ، ج6، ص144.

⁽²⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص221.

⁽³⁾ التائب، موقف، ص95.

⁽⁴⁾ نفسه، ص103.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص134.

⁽⁶⁾ نفسه، ج2، ص148.

الرواتب⁽¹⁾، وفشل بختيار في تحقيق نصيحة والده بالموازنة بين الجند التركي والدَّيلمِي، وفقد ثقتهما معاً، ووجد نفسه وحيداً، فدفَع ثمن سياسته المتضاربة، وفشله في حفظ التوازنات⁽²⁾، أمّا عضد الدولة فتعمّد أن يُظهر للسفارات الفاطميّة والبيزنطيّة مظاهر الأبهة والتّرف في بغداد، ليُظهر لهم قوّته، وموَدّة الخليفة العباسي الطّاع وشرعيّة سلطته، وانتَهز الفرصة ليطلب من الخليفة إمّتيّازات جديدة، وعلى رأسها أن يتزوج الطّاع إبنته لتنجب وليّاً للعهد، وتُتحد الدولة البويهيّة مع نظيرتها العباسيّة، ولكنّه في حقيقته لم يكن يتوانى في الإستخفاف بالخليفة، فمثلاً في سنة 370هـ/980م أرسل من يوقظ الخليفة في منتصف الليل ليستعدّ لاستقباله من سفر بعيد، وهيّ سابقة في ترتيبات الخلافة أن يُستقبل الأمراء من طرف الخليفة⁽³⁾، مع العلم أنّ البويهيّين وخاصّة عضد الدولة أدركوا أنّ التظاهر باحترام الخليفة، وإظهار صفاته الدّينيّة، وأبهة الخلافة في مناسبات له دوره في تهدئة العامّة وإرضائهم، ولذلك كانت كلّ الأوامر تصدر باسم الخليفة وتوقيعاته، وهيّ في الحقيقة من تدبير الأمير البويهي⁽⁴⁾.

وبعد وفاة عضد الدولة أدرك البويهيّون أنّ قوتهم ليست في الجزيرة الفراتيّة، ولا في العراق العربي بعد أن رفضت القوى المحليّة حكمهم، واستنزفوا قواهم في قتالها؛ بل أنّ مركز ثقلهم كان في بلاد فارس⁽⁵⁾، كما أنّهم فقدوا تعاطف عامّة المسلمين، فالحمدانيّين تكفّلوا بالجهاد ضدّ الروم، وحماية الشّام، والجزيرة، والعراق، والسّامانيّين، والغزنويّين حاربوا الأتراك الوثنيّين في ماوراء النهر، أمّا بني بويه فحاصروا أنفسهم في الأقاليم الإيرانيّة الداخليّة، وحروبهم كانت مع بقية المسلمين، فبندهم الرّأي العام الإسلامي لا سيّما بعد أن حاربوا الحمدانيّين في العراق، وشغلوهم عن حروبهم ضدّ الروم⁽⁶⁾.

كما أنّ القبائل العربيّة كانت أكبر قوّة مناوئة لهم في العراق والجزيرة، وإعتبروهم غزاة أجنبيّين، ومن بين هذه القوى: الحمدانيّين في الموصل، وإمارة بني سليم في البطائح بزعامة عمران بن شاهين، وإمارة بني مزيد في وسط وجنوب العراق، وإمارة بني عقيل في الجزيرة الفراتيّة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص106.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص107.

⁽³⁾ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص115-116.

⁽⁴⁾ نفسه، ج2، ص119.

⁽⁵⁾ نفسه، ج2، ص116.

⁽⁶⁾ نفسه، ج2، ص147.

⁽⁷⁾ نفسه، ج2، ص150.

ولقد تغيرت طبيعة العلاقة بين الخلفاء والبويعيين بعد أن ظهرت في المشرق قوة سنيّة جديدة وهيّ الدولة الغزنويّة، التي أعلنت ولائها للخليفة العباسي في وقت كان أمراء بني بويه المتأخّرين في صراع داخلي في ما بينهم مع إنتقالهم إلى شيراز، إضافة إلى أنّ محمود الغزنوي⁽¹⁾ كان يُرسل بأخبار إنتصاراته، وإنجازاته، ويُجدّد فيها ولائه عزّزت من مجال المناورة للخليفة باعتبار أنّ محمودًا -والذي تسمّى بخادم أمير المؤمنين- أظهر عداً سافرًا للقوى الشيعيّة بأسرها⁽²⁾.

-تبلور القيادة الروحيّة للخليفة في هذه المرحلة:

في الفترة البويهية احتفظ الخليفة بنفوذه الديني ومسؤولياته كقائد روحي، فاحتفظ بتعيين الخطباء، والأئمّة، وقاضي القضاة، والقضاة، إضافة إلى حقه في إصدار التوقيعات على التعيينات، والضمان، وإرسال الجيوش، وإعلان الجهاد، والإعتراف بحكم الولاة المتسلّطين⁽³⁾.

ولا ضرورة لأن نذكر أنّ كلّ خلفاء القرن الرابع الهجري من إختيار البويهيين يولّونهم ويعزلونهم حسب مصالحهم،

وهوّ مادفع الخلفاء إلى التمسك بالرئاسة الدينيّة للمسلمين، وهذا النفوذ الديني هوّ الأساس الذي أصبح الخلفاء يستمسكون به لاحقًا، ولهذا إنتشرت القصص الدينيّة عن صلاح الخلفاء وتديّنهم في السنوات اللاحقة مثلما ذُكر عن القادر مثلًا⁽⁴⁾.

وأبقى البويهيون على الخلفاء العباسيين تمويهاً على الرعيّة، وتيسيراً لأموارهم، ولم يبق للخليفة العباسي إلاّ تعيين القضاة، وأصحاب الصلّاة، والخطباء وقوّام المساجد، وهذا هوّ الذي حفظ للخليفة نفوذه الديني، فصار يؤكّده من خلاله، ويسعى إلى تثبيت مركزه الديني به، وهذا ما ساهم في إسترجاعه لسلطته في طور ضعفهم، وحافظ على إحترام الرعيّة، وتأييدها له، وإنعشت الخلافة من جديد في عهد القادر بالله⁽⁵⁾.

¹ محمود الغزنوي: هوّ الأمير محمود بن سبكتكين (359-421هـ/970-1030م) فاتح الهند، وأوّل الملوك الغزنويّة الكبار، حكم إبتداءً من 387هـ/997م، ونال شهرة كبيرة، وبعث الجهاد الإسلامي في الهند، يُنظر إليه إلى الآن على أنّه بطل قومي في أفغانستان، ولقد ساعد سقوط السامانيين السنيين، على أن ترتفع مكانته لدى القادر بالله، واعترافه رسمياً بالدولة الغزنويّة، فتوسّع في شمال الهند حتّى نهر الكانج، كما توسّع غربًا، وهُدّد الدولة البويهية، واستولى على بلاد ماوراء النهر، و عرف عنه أنّه إيرانيّ الثقافة، أنظر: سوردال، معجم، ص 855.

² فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 126.

³ التائب، موقف، ص 108.

⁴ الدوري، النظم الإسلامية، ص 63.

⁵ حسين أمين، العراق، ص 27.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وإستطاع الخليفتين: القادر بالله، والقائم أن يستنزعا مجالاً للمناورة، فإستعملا سلطاتهما من خلال رفض القادر طلب بهاء الدولة سنة 394هـ/1003م بتعيين أحد العلويين رئيساً لديوان المظالم، وأقاضيًا للقضاة، ومنع القائم الدينار الفاطمي المغربي من التداول في أراضي الدولة العباسية، وهاجم الفاطميين في نسبهم في 327هـ/1035م⁽¹⁾

ولكنّ البويهيون تناولوا على حرمة القضاء لكونه منصباً مهمّاً في الإسلام، وقام معز الدولة بتضمين منصب قاضي القضاة بمبلغ قدره مائتي ألف درهم، وتعهّد ابن أبي الشوارب بتسليم المبلغ إلى معز الدولة نفسه، وكان البويهيون أوّل من قام بهذا العمل الذي وصفه بعض المؤرّخين بالمصيبة والقبح، مع تضمينهم أيضاً لمنصبي الشرطة والحسبة⁽²⁾، فانشغل الثلاثة بابتزاز الرعيّة، وجمع الأموال، والرشاوى لتسديد مبلغ الضمان⁽³⁾.

1) في فترة خلافة المستكفي بالله بن المكتفي (20 صفر 333-12 جمادى الآخرة 334هـ):

أوّلاً: ظروف وصوله إلى الخلافة:

لما قبض توزون على المتقي، بايع المُستكفي بالله⁽⁴⁾، وأحضره إلى السندية، ليبيعه عامّة الناس في يوم خلع سلفه في العشرين من صفر⁽⁵⁾، وذكر سبط ابن الجوزي⁽⁶⁾ أنّ أمر خلافة المُستكفي تمّ عقده في شيراز إذ أنّ امرأة من أهلها سحّرت امرأة بغدادية متزوجة بأحد الأمراء الدّيلم في جيش الخلافة لإغراء توزون بستمائة ألف دينار منها مائتي ألف مقدّمًا إن خلع المتقي، وعيّن مكانه عبد الله بن المُكتفي - وهو ما حدث - وهذه المرأة الشيرازية هي القهرمانه عَلم التي سيطرت على المُستكفي لاحقًا، إذ أنّ هذا الخليفة

¹التائب، موقف، ص 108-109.

²إبن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 221، وفوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 148-149.

³فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 148-149.

⁴هو عبد الله بن علي، وكنيته أبو القاسم، وأمه أم ولد رومية، إسمها عبدة، وقيل هي عربية حرّة إسمها: غُصن، ولم تدرك خلافته، وحينما بويع كانت سنّه إحدى وأربعون سنة وسبعة أيام، أنظر: سبط، مرآة الزّمان، ج 17، ص 220.

⁵سبط، مرآة الزّمان، ج 17، ص 219، وأبو الفداء، المختصر، ج 1، ص 427، والديار بكر، تاريخ الخميس، ص 353، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج 25، ص 20، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 181.

⁶مرآة الزّمان، ج 17، ص 220-221.

وقع بين شقي الرُحى فهو بين امرأة جشعة رفعته إلى الخلافة بدسائسها، وبين التُّرك الذين أصبحوا سادة بغداد من جديد، فاستنجد لاحقًا ببني بويه مثلما سنراه⁽¹⁾.

وفي تلك السنّة إشتدّ القحط ببغداد، وهرب كثير من أهلها من أجل الطعام، وخرجت النساء بأطفالهن يشكون الجوع، ويذكر ابن العماد⁽²⁾ أنّ سبب المجاعة في بغداد كان مصادرة البريديين لأموال وأقوات الأهالي حيث فرضوا على كلِّ كَرٍّ من الحنطة والشعير خمسة دنانير، فبلغ ثمن كَرٍّ الحنطة ثلاثمائة وستّة عشر دينار، ثمّ إفتتحوا الخراج في آذار (مارس)، فحصد أعوانهم القمح والشعير بسنابله، وأخذوه إلى منازلهم لاحتكارها.

ولقد أذى سوء الأوضاع في العراق إلى الهجرة منه فأهملت الأراضي الفلاحية، وتهدّمت السدود، وفاضت المياه، وأغرقت ما تبقى من الأراضي، فندرت الأطعمة، وزاد الغلاء، وإستغلّ الضّامنون هذا الأمر، فاستقلّوا بالأراضي التي ضمنوها⁽³⁾.

ولمّا مات توزون في محرّم 334هـ/1042م - وكانت إمارته سنتين، وأربعة أشهر، وتسعة عشر يومًا - إجتمع الجند، وعقدوا إمرة الأمراء لكاتبه ابن شيرزاد، وأرسل إلى المستكفي يستحلفه، فحلف له يمين الولاء أمام القضاة، والعدول⁽⁴⁾، وكان ابن شيرزاد قد تولّى الكتابة لتوزون قبل وفاته المفاجئة بثلاثة أيّام فقط حينما كان

- أي توزون - بهيت يجمع حاصلاتها الضريبيّة⁽⁵⁾، وفُسرّت وفاته بأنّه كان يُعاني من مرض الصّرع⁽⁶⁾، وهو أمر غريب بالنسبة لضابط عسكري، ونهايةً فإنّ كاتبه؛ ولمّا سمع بالخبر سعى ليتولّى ناصر الدولة بن حمدان إمرة الأمراء وهو ما إستاء منه الجند الأعاجم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ميتر، الحضارة، ص40، وكان المستكفي لما أفضي إليه أمر الخلافة يوصي قهرمانته الشيرازية بتفقد القاهر بالله، بنفسها، ولا تعول على ذلك في أحد، وكان يكرمه، ويبرّه، ويحسن إليه، وكانت قد ساءت حالته النفسية واقترب من الجنون، أنظر: التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص167.

⁽²⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص182.

⁽³⁾ التائب، موقف، ص86.

⁽⁴⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص289، وابن الأثير، الكامل، ج7، ص205، وأبو الفداء، المختصر، ج1، ص429.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص205.

⁽⁶⁾ الدّياريكري، تاريخ الخميس، ص353.

⁽⁷⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص205.

وكان ابن شيرزاد مع توزون في هيت، وكان يطمح إلى السيطرة على الدولة، ولكنه لم يكن يملك المقدرة على القيام بأمرها ولا سيما العسكرية منها، وهو ما يُلقى غموضاً أكبر حول وفاة توزون، وربما كانت مؤامرة حمدانية اشترك فيها ابن شيرزاد، وهو الذي اكتشف بأنه تورط في معضلة عسيرة بقبوله إمرة الأمراء لأن عدد العساكر كان أكثر مما يُعتقد، وكانت مطالبهم المالية ضخمة جداً⁽¹⁾، فضلاً عن الأوضاع الخائفة والكارثية في العراق من جميع النواحي⁽²⁾، فعاد إلى فكرة الإستنجاد بناصر الدولة، وأرسل يطلب منه المال، مقابل التنازل له عن إمرة الأمراء، فأرسل له نصف مليون درهم، وكثيراً من الأقوات، ففرّقها ناصراً للدولة في جنده، ولم تكفهم، ثم قسّط الأموال على العمّال، والتجار، والكتّاب، وبدأ في مصادرة أموالهم ببغداد، وأباحها للجند من الديلم والتّرك، فهرب كثير من الأعيان بأموالهم، فاضطربت الأحوال فيها⁽³⁾.

وكان أحمد بن بويه في الأهواز حينما بلغه خبر وفاة توزون، وكان ابن شيرزاد قد إستعمل على واسط ينال خوجة، فكاتب هذا الأخير معز الدولة، وأغراه بالقدوم إلى واسط لأنه أحسن بقوة البويهيين، وإتّسع نفوذهم في وقت كانت الخلافة العباسية قد دبّ فيها الضعف والإنهيار، وسادت الفوضى واللا أمن ببغداد، ومدن العراق الأخرى إلى درجة سيطرة اللصوص، وبثّهم للرعب، وفرار كثير من التجار منها، فخربت البلاد، وقلّت الأموال⁽⁴⁾.

ثمّ كاتب أمير واسط معز الدولة من أجل التدخّل في العراق، ووعدته بالتعاون معه⁽⁵⁾، ومن المرجّح أنّ ينال خوجة أحسن بمطامع أحمد بن بويه لأنه كان يعلم بأنه هاجم العراق قبل هذا عدّة مرّات بقصد الإستيلاء

⁽¹⁾ نفسه، ج7، ص205، ولقد بقيّ توزون طيلة الشهر الأولى من حكم المُستكفي في حرب ضدّ أحمد بن بويه، وخرج إليه جيش ببغداد ولكنه إنهزم في كلّ معاركه، وزحف البويهيون على الأهواز، والبصرة، وواسط واحتلّوها جميعاً، ولاسيما أنّ المرض تفاقم على توزون، ورفض أن يترك منصبه، ولكنه نجح أخيراً في أن يمنع جيش أحمد بن بويه من البقاء في العراق، فتمركز بالأهواز، وهو يتربّب نهاية غريمه لتفاقم مرضه، أنظر: الذهبي، تاريخ، ج25، ص20.

⁽²⁾ لقد توقفت المواصلات والقوافل بين العراق وجيرانه، وبين مدنه وقتنّه، وألغيت إمارة الحج، واشتدّ الجوع والغلاء ببغداد، وهاجر منها كثير من أهلها، ومات كثير منهم جوعاً، أنظر: سبط، مرآة الزّمان، ج17، ص222 و225، بل وذكر الياضي عنها: "...وفي 334هـ دثرت ببغداد، وتداعت إلى الخراب من شدّة القحط، والفتن، والجور"، أنظر: مرآة الجنان، ج2، ص235.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج17، ص225، ابن الأثير، الكامل، ج7، ص205،

⁽⁴⁾ حسين أمين، العراق، ص21.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص205.

عليه، فرأى من مصلحته مداراة القوة الجديدة ضماناً لمستقبله، فتقرب إلى البويهيين، وكاتبهم، وأظهر الإخلاص والتعاون معهم⁽¹⁾.

ثانياً: علاقة المستكفي بالبويهيين:

لقد كان معز الدولة مقيماً في الأهواز⁽²⁾، ولما بلغه موت توزون زحف بجيشه حتى قارب بغداد، فاخفى المستكفي، ومعه ابن شيرزاد- وكان الخليفة يمقته- والذي كان أميراً للأمراء لثلاثة أشهر، وأيام فقط، وحلَّ ببغداد وزير البويهيين الحسن بن محمد المهلب، وغادر كثير من الأتراك إلى الموصل، وبقي الديلم فيها، ثم ظهر المستكفي بالله، واجتمع بالمهلب، وأظهر سروره بمعز الدولة، وعلل إختبائه بخوف من أن يأخذه الأتراك رهينة لديهم، ولكي لا تسيل مزيد من الدماء⁽³⁾، وقال لرسول معز الدولة: "أخبره أنني مسرور به، وأني إنما اختفيت من شر الأتراك الذين إنصرفوا إلى الموصل"⁽⁴⁾.

وخلع المستكفي على أحمد بن بويه⁽⁵⁾، وعينه أمير الأمراء، ولقبه بمعز الدولة⁽⁶⁾، ثم ظهر ابن شيرزاد من مخبئه، فاستكتبه معز الدولة، والتحق بدار السلطان كعادته⁽⁷⁾، وذلك بوساطة الخليفة، ثم ولاه شؤون الخراج، وجباية الأموال⁽⁸⁾، ثم حجر على الخليفة، وقرَّر له في كلِّ يوم خمسة آلاف درهم لنفقته المختلفة

⁽¹⁾ حسين أمين، العراق، ص 21.

⁽²⁾ سبط ابن الجوزي، ج 17، ص 225.

⁽³⁾ الأنطاكي، صلة، ص 53-54، وسبط، مرآة الزمان، ج 17، ص 225، وابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 205-206، وابن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 278، وأبوالفداء، المختصر، ج 1، ص 429، والأعظمي، تاريخ الدول، ص 57،

⁽⁴⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص 289-290، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 167.

⁽⁵⁾ استعمل أحمد بن بويه ذكاه السياسي فضلاً عن خبرته العسكرية لأنه كان بحاجة إلى اعتراف الخلافة به ودعمها إلى جانب حاجته في كسب وُدِّ مرداويج، والكف عن ملاحقته، وقد حقق ذلك، وأيضاً كانت سياسته ذكية بالاستيلاء على المدن التي كانت بعيدة عن مناطق نفوذ السامانيين مستغلاً الفوضى السياسية والعسكرية في مركز الخلافة، وفقدان الأمن والاستقرار في تلك الولايات البعيدة، وكانت سيطرته عليها قد وفَّرت له نفقات جيشه، وفي ذات الوقت كانت الخلافة تعاني بسبب فشل النظام الجديد المسمَّى إمرة الأمراء، حيث عجز المتعاقبون عليه عن فرض النظام، والمحافظة على بقائهم في الحكم لفترة طويلة، وإن حققوا الثراء بظلم الرعية، وسرقة المال العام، وهكذا توزعت أراضي الدولة العباسية بين مختلف القوى، وانتقلت الخلافة بدورها من حماية إلى أخرى، ومن ضغط إلى آخر، فلم تعد قادرة على الإخلاص لإحدى الجماعات المتصارعة، وهذه الظروف كانت في خدمة بني بويه الذين إستثمروها بذكاء، وسخروها لصالحهم، وحقَّقوا نجاحات في كسب أتباع لهم من مختلف أراضي المشرق الإسلامي، أنظر: غضبان، البويهيون، ص 167.

⁽⁶⁾ أبوالفداء، المختصر، ج 1، ص 429، والأنطاكي، تاريخ، ص 53-54.

⁽⁷⁾ الأنطاكي، تاريخ، ص 53-54، وابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 206.

⁽⁸⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 206.

في 334هـ/956م بعد أن فوّض إليه المستكفي تدبير شؤون العراق، وعقد له لواء، وأمر بأن يُخطب له على المنابر، ولقّب أخاه علي بعماد الدولة، وأخاه الآخر الحسن بركن الدولة⁽¹⁾، وأمر بضرب أسمائهم على الدراهم، والدنانير⁽²⁾.

ولمّا جلس المستكفي على سريره كعادته، وقف بين يديه خواصّه على مراتبهم من أجل إستقبال رسل السامانيين، ثمّ دخل معزّ الدولة فقبّل الأرض، وقبّل يد المُستكفي وفق التقاليد السّاريّة، وكان قد تأمر مع عدد من الدّيلم على مهاجمة الخليفة، فلمّا إكتمل الحضور في المجلس، وجلس كلّ حاضر منهم في مرتبته تقدّم إثنان من الدّيلم الذين كان معزّ الدولة حرّضهم، فمدا يديهما إلى المستكفي، ورفعاً أصواتهما بالفارسيّة، فاعتقد أنّهما يريدان تقبيل يده، فمداها إليهما، فجدباه، وطرحاه على الأرض، ووضعاً عمامته في عنقه، وسحباه، فنهض عند ذلك معزّ الدولة، وإضطرب الحضور، وحدثت فوضى كبيرة في دار الخلافة، وإنصرف معزّ الدولة إلى مقرّ إقامته، ثمّ ساق الدّيلم الخليفة إلى دار معزّ الدولة فاعتقل بها، ونهبت دار الخلافة عن آخرها، وذلك يوم الخميس لثمان بقين من جمادى الآخرة 334هـ/945م⁽³⁾.

كان هذا الحال المأساوي للخلافة قد أفسد بدوره أعضاء الأسرة العبّاسيّة فلقد سعى المستكفي للخلافة بأن عرض على توزون التركي وأتباعه أن يستخرج لهم ثمانمائة ألف دينار من أموال بيت الخلافة وكنوزها، ووعد أن تكون مائة ألف لتوزون مقابل أن يسعى لتوليته الخلافة، وطارد منافسه الأوّل الفضل بن المقتدر والذي كان الأوّل بالخلافة، وكان بدوره يسعى إليها⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ لقد أظهر الجيل الأوّل من الأسرة البويهية إحترامًا وتماسكًا بين الإخوة المؤسسين علي، والحسن، وأحمد بني بويه، وتمكّنوا بفضل ذلك من تحقيق الإنجازات الهامة والنجاحات في وقت قصير، فضلًا عن سمعتهم الحسنة التي سبقتهم إلى العراق، وكذلك إنصبّ جلّ إهتمامهم على ترسيخ الحكم البويهي وتأمين حدوده دون الإهتمامات العلميّة، والأدبيّة، ولم تكن لهم صلة قويّة بالثقافة العربيّة الإسلاميّة حتّى أنّ معزّ الدولة أحمد بن بويه لم يكن يُحسن اللغة العربيّة، وكان يحتاج إلى مترجم لفهماها، ولكنّ وزرائهم كانوا من كبار الأدباء بسبب نشأتهم في البيئة العربيّة الإسلاميّة، فعوّض الأمراء البويهيون بهم هذا النقص، أنظر: غضبان، البويهيون، ص13.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج17، ص226، وإبن الورد، تاريخ، ج1، ص278، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص429، والياضي، مرآة الجنان، ج2،

ص235، والأعظمي، تاريخ الدّول، ص57.

⁽³⁾ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص207، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص430، وإبن الورد، تاريخ، ج1، ص278، والأنطكي، صلة، ص53-54، والدّيّار بكري، تاريخ الخميس، ص353.

⁽⁴⁾ إلهامي، العبّاسيون، ج2، ص292.

وكانت التي توسّطت في هذا كلّه إمراة صارت القهرمانة الخاصّة بالمستكفي، وعظم نفوذها في عهده، وتولّت البحث عن الأموال، والكنوز الخاصّة المذكورة، ولاسيّما ما كان للمتقي منها، فظفرت بأكثرها، وأخذت القسم الأكبر منها لنفسها، ثمّ إشتدّ بها الطمع، وأنست من نفسها القوّة، والسيطرة، والنفوذ، فأصبحت تدهم بيوت التجار، والأغنياء فتصادر ما تشاء من الأموال بحجّة الشبهة في مصدرها⁽¹⁾.

وتذكر المصادر أنّ سبب خلع المستكفي أنّ القهرمانة أعدت وليمة ضخمة دعت إليها أمراء الدّيلم، والأتراك، وتودّدت لمقدّم عساكر الدّيلم خورشيد الكوهي، فخشي معز الدولة أن تتآمر عليه مثلما تآمرت مع توزون ضدّ المتقي من قبل، فاتّهمها معز الدولة بأنّها كانت تخطّط للقيّام بمؤامرة في إجتماع على هامش هذا الإحتفال، وهذا من أجل خلعه من إمرة الأمراء، وأمر باعتقال كاتب الخليفة أبي أحمد الشّيرازي، ومعه القهرمانة، وقطع لسانها⁽²⁾، وهناك سبب آخر وهو أنّ مجموعة من الشّيعّة كانت تثير الفتن في بغداد، فعاقبهم الخليفة، فاستاء معز الدولة، وتعهّد بالإنقلاب على المستكفي⁽³⁾، ثمّ سمل عيناه بعد أيّام من خلعه، وكانت مدّة خلافته سنة واحدة، وأربعة أشهر، وعمره وقت خلعه ثلاث وأربعين سنة، ومات بعد أن خلّع بأربع سنين وعشرة أشهر في محبسه بدار السلطان يوم الجمعة لأربعة عشر ليلة بقيت من ربيع الآخر 338هـ/949م⁽⁴⁾،

وفي رواية⁽⁵⁾ أنّ المطيع هو من سمل المستكفي بعد أن تسلّمه من معز الدولة كي لا يسعى لإسترجاع حقّه المشروع في منصب الخليفة⁽⁶⁾، وتفسير ذلك أنه كان بينهما نزاع حول الأحقيّة بالخلافة، وكان مطلوبًا بدوره لدى المستكفي ليتخلّص منه، واستتر عند معز الدولة، ثمّ حرّضه على المستكفي، وبعد حادثة

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص293.

⁽²⁾ سبب، إمراة الزّمان، ج17، ص227، وابن الأثير، الكامل، ج7، ص206-207.

⁽³⁾ اليافعي، إمراة الجنان، ج2، ص235.

⁽⁴⁾ الأنطاكي، صلة، ص53-54، وسبب، إمراة الزّمان، ج17، ص227، وفي هذه الفترة رأى العرب الذين بقوا طويلاً على الهامش أن تحقيق الوثبة ممكن، وأنهم قادرين على إستعادة نفوذهم في بغداد، فإستغلّ ناصر الدولة الحمداني في الموصل حادثة خلع المستكفي، وزحف إلى العاصمة، وتمكّن من دخولها، وفيها جرت حرب شوارع بين العرب والدّيلم، أنظر: الأعظمي، تاريخ الدّول، ص59.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص207.

⁽⁶⁾ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص430.

خلع الخليفة بطريقة مهينة إتضح بشكل جلي أنه أصبح رمزًا فقط، ولم يكن لهم أي دور فعلي في إدارة الدولة، وهو ما يفسر كيف طالت مدة حكم خلفاء الفترة البويهية لاحقًا⁽¹⁾.

ولقد كان الخلفاء العباسيون في عهد تسلط الأتراك يستشارون في القرارات، ويراجعون، ويؤخذ أمرهم في ما يفعله القادة المنتقدون من الأتراك، و"كانت هناك حرمة بعض الشيء"، ولكن البويهيين في أيام معز الدولة أزالوا كل إعتبار، وإحترام فعلي للخلفاء، إنطلاقًا من خلفيتهم المذهبية الشيعية⁽²⁾.

وعن علاقة فارس ببغداد بعد إرتباطهما سياسيًا، فكانت تتمثل في أن الأمير البويهي في فارس يتولى في الوقت نفسه حكم بغداد، بل أن فارس تحوّلت في بعض الأحيان إلى مقر صناعة القرار الحقيقي للدولة العباسية، بعدما نقل البويهيون مقر حكمهم من بغداد إلى شيراز، وباتت شؤون الخلافة تُدار منها، وهذه المدينة كانت إحدى عواصم الدولة البويهية إلى جانب بغداد والري، فالسياسة التي إتبعها البويهيون في العراق هي نفسها في فارس، وكانت في خطوطها الرئيسية سياسة واحدة مستمدة من المفاهيم التي حملوها معهم من بيئتهم الأصلية في بلاد الديلم⁽³⁾.

ويذكر ابن كثير⁽⁴⁾ أن أمير الأمراء الفعلي كان الأكبر سنًا من بين الإخوة البويهيين الثلاثة، وهو عماد الدولة، وبهذا اللقب كان يكتبه الخلفاء، وأن أخاه معز الدولة كان ينوب عنه ببغداد، والعراق، والسواد، ولمّا توفي عماد الدولة أصبح ركن الدولة هو أمير الأمراء لأنه الأكبر سنًا⁽⁵⁾.

وكان فراغ الخزينة وتمرد الجنود في 334هـ قد ألزم معز الدولة البويهي إلى اللجوء إلى تنظيم جديد يتمثل في الإقطاع العسكري؛ حيث أقطع رجاله، وقادته القرى والبلدات، فصارت من أملاكهم يأخذون خراجها لأنفسهم، فانهار النظام الإقتصادي الرقابي الذي أقرته الدولة، وكان يعمل فيه الموظفون ذوي الخبرة، وانفتح الباب للنفاق، وبطانات السوء في القرى والبلدان ذات الخراج الكبير، والتي استولى عليها أكابر القواد، وسعى المستثمرون ورجال الأعمال في إصلاح هذه الأنحاء مقابل إرضاء القائد العسكري الذي

⁽¹⁾ مبيتز، الحضارة، ص 40.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 207-208.

⁽³⁾ غضبان، البويهيون، ص 17.

⁽⁴⁾ البداية والنهاية، ج 15، ص 200.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 232.

يهمه المال، ولا يفهم في الإدارة الزراعيّة أو في الرقابة الماليّة، فلم تعد هذه الدولة تحصل على أموال وعائدات من هذه القرى شيئاً نظراً لنفوذ أصحابها⁽¹⁾.

ثالثاً: المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

لقد حلّ البيروني⁽²⁾ ما قام به البويهيون في بغداد، وقال بأنّ الدولة والملك قد إنتقلا في آخر أيام المتقي، وأول أيام المستكفي من آل العباس إلى آل بويه، وما بقي في أيدي العباسيين إنّما كان أمراً دينياً واعتقادياً، فأصبحت الخلافة بمثابة الرئاسة الدنيّة، وأصبح الخليفة العباسي بمثابة رئيس الإسلام.

وبالتالي لم يكن المستكفي يملك سلطة إتخاذ القرارات كان القائد توزون هو الأمر والنهي، ولما إستوزر الخليفة أبا الفرج محمد بن علي السامري لبث في منصبه أربعين يوماً، ثمّ أقاله توزون وصادره بمبلغ ثلاثمائة ألف دينار، واستوزر المستكفي ابن شيرزاد بأوامر توزون، والذي أخرج ابن مقلة من السجن، وقرّر عليه دفع ثلاثين ألف دينار أيضاً⁽³⁾.

ولما دخل البويهيون بغداد في 334هـ/945م كانت الأوضاع المعيشيّة متدهورة للغاية، فلقد اشتدّ الغلاء حتّى أنّ الصبيان إخطفوا، وأكلوا، وتغذى الناس بالجيف أيضاً، وصارت العقارات تُباع بأرغفة الخبز، بل وإشترى لمعز الدولة كرّ دقيق بعشرين ألف درهم، وبهذا تداعت بغداد للخراب من شدّة الفتن، والقحط، والجور⁽⁴⁾، ومع ذلك شيّد معزّ الدولة لنفسه مقرّاً للإمارة في شمال بغداد بثلاثة عشر مليون درهم، ولأجلها صادر عدد من أتباعه⁽⁵⁾.

أمّا صغار القادة الذين أخذوا القرى والمناطق الزراعيّة ذات الخراج القليل، والتي تجتذب من يقوم بشأنها فقد زادت خسائرهم، فسلكوا طريقين تضاعفت بهما خسارة الدولة: مزيداً من الظلم لأهل القرى لاستخلاص الأموال من جهة، ومطالبة خزانة الدولة بتعويض الخسارة من جهة أخرى⁽⁶⁾.

ولقد أدّى إلترام الدولة بالتعويضات إلى أن يدعي أصحاب الخراج المرتفع -وممن لم تنزل بهم خسائر أيضاً- إلى الإدعاء بأنهم تضرّروا لمطالبة الدولة بمزيد من الأموال، ولم تتوفر الوسائل الكافية لإثبات

⁽¹⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص331.

⁽²⁾ الآثار الباقية، ص132.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزمان، ج17، ص222.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص184، وابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص170.

⁽⁵⁾ ميتز، الحضارة، ص58-59.

⁽⁶⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص331.

كذبهم مع إنهيّار النظام الرّقابي، وسعة نفوذ القادة العسكريين، والذين لا يجازف الموظّفين المدنيّين بالدخول معهم في عداوة، فازدادت بهذه الطّريقة خسائر الخزينة، وتفاقم معها ظلم الإقطاعيين للفلاحين، وفتّحت معه أبواب الظّلم والرّشاوى والفساد على مصراعيها، وأصبح العسكريّون رجال أعمال ومرترقة، وصاروا خطرًا على الدّولة⁽¹⁾.

وكان الجند الدّيلمي قد أهمل العناية بالأراضي، وتسويّة طرقاتها، وصيّانة ما تبقى من شبكات الرّي، بل كان أوّل ما قاموا به الحصول على الخراج المعجّل، فإذا عجز المزارعون عن دفع المستحقّات تتمّ مصادرة ممتلكاتهم حتّى الوفاء بما عليهم، وكان أكثر من تضرّر بذلك معزّ الدّولة، وحينما رأى قلّة العائدات الضريبيّة، لجأ إلى حلّ عجيب، وهو إقطاع مزيد من الأراضي لغلمانه الأتراك لينافسوا الدّيلم، ففتح بذلك باب الفتنة⁽²⁾.

1) في فترة خلافة المطيع لله (12 جمادى الآخرة 334-13 ذي القعدة 363هـ):

لمّا قبض معزّ الدّولة على المُستكفي أمر بإحضار أبي القاسم الفضل بن المقتدر بالله إلى دار الخلافة يوم الخميس لثمان بقين من جمادى الآخرة 334هـ/945م، وخوطب بالخلافة، وبوبع له، ولقّب بالمطيع لله ثمّ أحضر إليه المُستكفي، فوقف بين يديه، وسلّم عليه بالخلافة وأشهد على نفسه بالخُلع، وكانوا قد سَمَلوا عينيه بعد أن إعتقلوه⁽³⁾.

ولمّا استعان ابن شيرزاد في حربه ضدّ معزّ الدّولة البويهّي بالعامة والعيّارين من أهل بغداد، نجد الدّيلم قد إنتقموا من سكّانها، فأخذوا يقتلونهم عشوائيّاً، وينهبون أموالهم بلا تفرقة، وأحرقوا أيضاً الأسواق حتّى أنّ الكثيرين هربوا حفاة، ولا يحملون إلّا ملابسهم من بغداد إلى عكبرا من شدّة خوفهم، فمات أكثرهم في الطّريق لشدّة الحر، وتسبب هذا النهب في قلّة الأوقات، وغلاتها بعد أن أمر البويهّيّون فلاحي الضّواحي بحمل محاصيلهم إلى مخازن الجيش الدّيلمي، فتضرّر العامة من الغلاء، والجوع، والمرض، واللا أمن، والالاف أنّ جند معزّ الدّولة البويهّي من الدّيلم إعتبروا أموال أهل بغداد غنيمة حرب بعد إنتصارهم على جيش ناصر الدّولة الحمداني في 335هـ/946م، وبلغ مجموع ما نهبوه من أهلها عشرة ملايين دينار⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ميمز، الحضارة، ص40.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص211.

⁽³⁾ الأنطاسكي، صلة، ص55.

⁽⁴⁾ خلوف، ضعف، ص256-257.

ولقد صارت مصادرة الناس، وبالأخص التجار تقليدًا بويهيًا للحصول على الأموال، لأنّ الدولة كانت تعاني من أزمة ماليّة مستحكمة بسبب الإسراف والتبذير، والذي كان ديدن الأمراء البويهيين إلا القليل منهم، بل وسخّر الوزراء البويهيون إمكانيات الدولة في تتبع أصحاب الثروات والتجسس عليهم، وصار الثراء تهمة⁽¹⁾. وفي السنة المواليّة سجن معزّ الدولة الخليفة المطيع لله عندما هاجم الحمدانيون بغداد، ثمّ تراجع وأطلق سراحه بعد إنسحابهم، وبعد أن أخذ منه تعهدًا بالولاء التام، وإلا فإنّه من حقهم خلع، ولقد إستأثر معزّ الدولة بالسلطة من دون الخليفة "الذي لم يبق له من الأمر شيء" ماعدا ذكر إسمه في الخطبة والدعاء له، ونقشه على السكّة، كما حدّد له الأمير البويهي إقطاعات ليعيش فيها، وتسلم أتباع معزّ الدولة كلّ أعمال العراق إدارة وإقطاعًا⁽²⁾، وكان ما أقطعه معزّ الدولة للمطيع من ضياع متفرقة في 336هـ/946م يدرّ مبلغًا قدره مائتا ألف دينار سنويًا⁽³⁾.

وفي ما يتعلّق بالإدارة عيّن معزّ الدولة أبوجعفر الصيّمي كاتبًا له بعد وفاة ابن شيرزاد، وفي الفترة (335-345هـ/945-956م) لم يكن للخليفة ولا للأمير الأمراء وزير، والمرجح أن معزّ الدولة كان يمهد السبيل للتغيير في الأدوار، وأخذ يقوّي من نفوذه حتّى صار كاتبه المهلبّي وزيرًا في 345هـ/956م⁽⁴⁾، وبالتالي إغتصب معزّ الدولة ما بقيّ من تأثير الخليفة، ولم يتبقّ له غير كاتب يدير أملاكه، وإقطاعاته التي تركها له أمير الأمراء الديلمي ليسدّ بها حاجاته، وأصبحت سلطاته مسلوبة تمامًا، ولم يبق له غير الإسم والتّوقيع على القرارات، فصارت الوزارة من جهة البويهيين بعد أن كانت من جهة الخلفاء⁽⁵⁾.

ثمّ إستوزر معزّ الدولة للمطيع الحسن بن محمّد يوم الأربعاء لسبع خلون من جمادى الآخرة لسنة 345هـ/956م⁽⁶⁾، ولم يكن الأمير البويهي يهتم لحقوق الرعيّة، فكان يغتصب أموال الناس، ويأخذ الأموال منهم بغير حق، وأقطع أعوانه من الأتراك والديلم ضياع الدولة فعاثوا فيها فسادًا ونهبًا، وجار العمال على الرعيّة من خلال تعويض ما كانوا يُصادرون به⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 263.

⁽²⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص 291، نوربasha، التّظام، ص 64، والتّائب، موقف، ص 98.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 194.

⁽⁴⁾ سعادة، من تاريخ، ص 28.

⁽⁵⁾ الأعظمي، تاريخ الدّول، ص 58.

⁽⁶⁾ الأنطاكي، صلة، ص 86.

⁽⁷⁾ ميّتز، الحضارة، ص 59.

وبالنسبة للحياة اليومية لرعايا الدولة العباسية وقتئذٍ، فلقد ارتفعت الأسعار ببغداد في سنة 334هـ/945م، وانعدم الخبز وأكل الناس نوى التمر، والميئة، وكانت إذا راثت الدابة يجتمع الناس لالتقاط ما في روثها من شعير وبأكلونه، وتسمم كثيرون من سوء الطعام، وصاحوا بالجوع في الشوارع، وكثرت الجثث، وأكلت الكلاب لحومها، وخرج الضعفاء من بغداد يبحثون عن التمر في البصرة فمات أكثرهم في الطريق، وروي أنّ امرأة هاشمية سرق صبيًا، وشوته، وهو حيّ في تور فضربت رقبتها، وألقيت جثتها في دجلة، وحالات مثلها مشابهة، وزالت هذه الشدة قبل نهاية العام بعد موت الكثيرين⁽¹⁾، ولسوء الحال في العراق إستجد معز الدولة البويهى بخصمه ناصر الدولة الحمداني⁽²⁾، ورأى ابن كثير⁽³⁾ أنّ معز الدولة إضطرّ للتصالح مع أمير الحمدانيين بسبب إستجد أخيه ركن الدولة به لدعمه في حروبه بخراسان، وأنّ ناصر الدولة تعهد بدفع مبلغ يقدر بثمانيّة ملايين درهم سنويًا، وكان معز الدولة قد غزا الجزيرة، وإستولى على الموصل، وصادر كلّ أهلها، وأفقرهم، حتّى أكثروا الدعاء عليه في صلواتهم.

نكبة الموظفين والمصادر في عهد المطيع:

كانت السلطة الفعلية في عهد المطيع بيد الأمير البويهى، والذي كان من يقوم بالمصادر والإجراءات العقابية باسم الخليفة، فحينما شغب الجند في بغداد على معز الدولة في سنة 348هـ/959م بسبب تأخير مرتباتهم، ولمّا كان المال الموجود غير كاف للجند اضطرّ معز الدولة إلى أخذ أموال الناس بالباطل، فصادر بعض الأغنياء من أهل الوجاهة، ثمّ مديده إلى ضياع الخليفة، وضياع الملاكين وسلّمها إلى قواده ليزرعوها، ويأخذوا مرتباتهم من غلاتها، ولمّا بنى قصره في الشّمسية في 350هـ/961م، وكلفه مليون دينار، واحتاج بسببه إلى المال؛ فصادر مجموعة من رجال الدولة، كما قلّص بسببه نفقات الخليفة العباسي بشكل كبير⁽⁴⁾، وفي رواية ابن العماد⁽¹⁾ أنّ هذا القصر كلفه ثلاثة عشر مليون درهم، وإتّخذ مفرًا

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص55-56.

⁽²⁾ إتفق معز الدولة البويهى مع ناصر الدولة الحمداني أن يُرسل إليه المال من البلدان التي بيده مثلما كان يفعل لمن سبقه من الأمراء ببغداد، فامتنع الأمير الحمداني، وأصرّ نظيره البويهى على أن يجهز حملة تاديية إلى الموصل، فسبقه الحمدانيون إلى بغداد مع جماعة من الأتراك، فانهمز ناصر الدولة في طريقه إلى عُكبرا، ثمّ تصالح الطرفان في أول محرّم 335هـ/946م، ولكن رفض الأتراك الصلح، وخطّطوا للفتك بناصر الدولة الذي تحصّن بالموصل، ثمّ عيّنوا تكين الشيرازي أميرًا عليهم، وهزموا ناصر الدولة في الزاب، فأرسل يستجد بالبويهيين، ومنحهم الأموال، وأعلن الدخول في طاعتهم، فأرسل إليه معز الدولة كتيبة حاربت إلى جانب العرب والغلمان ضدّ الأتراك، فانهمز تكين، وأسر كبار قادة جيشه، وقتل أكثر الأتراك، أنظر: الأنطاكي، صلة، ص73-74.

⁽³⁾ البداية والنهاية، ج15، ص197.

⁽⁴⁾ الأعظمي، تاريخ، ص63، ونور باشا، النظام، ص65.

للسلطنة بعيداً عن قصر الخلافة، ولمّا إحتاج إلى المال لأمر أخرى أعطى القضاء بالضمان أي الإلتزام، فضمنه عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب بمائتي ألف درهم سنويًا يدفعها إلى بيت المال ببغداد، ويُسَمَّى بقاضي قضاة بغداد، وهو أول من ضمّن القضاء في الإسلام⁽²⁾.

ومن أعظم المصادر في هذه الفترة مصادرة معزّ الدولة لأبي علي الحسن بن محمّد الطبري، والذي صادره على خمسمائة ألف دينار، فلمّا مات الصيمري طمع في الوزارة، ودفع من أجلها الأموال العظيمة، فقدم منها أول دفعة ثلاثمائة ألف دينار، ولمّا ألح عليه دفعها كاماة غير منقوصة، وأخذها منه معزّ الدولة، ولكن قلّد الوزارة للمهلبّي⁽³⁾.

ومات الوزير الحسن بن محمّد المهلبّي لثلاث بقين من سنة 352هـ/963م⁽⁴⁾، فصادر معزّ الدولة أولاده، وإنترع منهم ما تركه أبيهم⁽⁵⁾، ونصّب العباس بن الحسن الشيرازي، ومحمّد بن العباس فسانجس لتدبير الأمور من غير تسمية أحدهما بالوزارة⁽⁶⁾، وكان معزّ الدولة قد ضرب وزير المهلبّي في 341هـ/951م بالمقارع مائة وخمسين مقرعة، وأمر بوضعه رهن الإقامة الجبريّة في بيته، ولم يعزله من الوزارة⁽⁷⁾.

ولقد شاع الظلم والإستخفاف بالرعيّة في عهد معزّ الدولة منه هو شخصيًا، فناهيك بأعوانه، فأطلق يده في أموال التجّار، فنهبهم، وصادرهم، وصار غيرهم من الأثرياء، حتّى بلغت مصادراتهم في إحدى المرّات عشرة ملايين دينار، إضافة إلى إستيلائه على المكوس، وتحويل القطائع إلى أعوانه، وإبطال الدّواوين، ولقد تسببت إجراءاته المتهورّة والمجحفة في تفشّي الفقر في بغداد، واستفحال الغلاء، وانتشار الأمراض والأوبئة⁸، إضافة إلى إتهامه في أخلاقه، حيث ذكر ابن العماد⁽⁹⁾ أنّ معزّ الدولة كان يميل إلى مملوك تركي من مماليكه إسمه تكين الجامدار، وعيّنه على رأس سرّيّة لمحاربة الحمدانيين، فرفض الوزير المهلبّي الموافقة على هذه المهزلة، وأورد في ذلك شعرًا، وقال فيه "هو من أهل الهوى لا مدد الوغى".

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص260.

² الأعظمي، تاريخ الدّول، ص63.

³ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص163.

⁴ الصّابي، الوزراء، ص36-37.

⁵ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص274.

⁶ الصّابي، الوزراء، ص36-37.

⁷ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص243.

⁸ نورباشا، النّظام، ص66.

⁹ شذرات الذهب، ج4، ص275-276.

ولمّا مات معزّ الدولة في بغداد في شهر ربيع الآخر 356هـ/966م، خلفه ابنه أبي منصور بختيار، ولقب بعزّ الدولة، فقلّد الوزارة للعبّاس بن الحسن الشيرازي⁽¹⁾، وكان معزّ الدولة قد أوصى ابنه بختيار بطاعة عمّه ركن الدولة، ومشاورة ابن عمّه عضد الدولة لأنّه أكبر منه سنّاً، وأكثر تجربة، وسياسة منه، ووصّاه بالإهتمام بمطالب الجند من الأتراك والدّيلم، والإهتمام بالحاجب سبكتكين⁽²⁾، فخالفه في أغلب وصاياه⁽³⁾.

ولكنّه لم يكن كأبيه في الحزم والتدبير، بل إنكبّ على شهواته، وإنصرف إلى الملاهي، وكان أصلاً ضعيف الرّأي، وسيء التدبير، مسيئاً إلى رجال حكومته حتّى أنّه طرد كبار الدّيلم من بغداد طمعاً في إقطاعاتهم، وهذا ما تسبّب في شغب الجند من أترك، وديلم، فقلّت الأموال، وكثرت الفتن والحروب في العراق، بل بلغ به التهور أن صادر أخاه أمير البصرة حبشي، وسجنه في 357هـ/967م⁽⁴⁾، حيث أنّه إستغلّ قلة المبلغ الذي أرسله

من البصرة -وهو مائتي ألف درهم- فأرسل إليه جيشاً كبيراً من واسط، والأهواز، وفاجئوا الأمير حبشي في البصرة، وقبضوا عليه، وأخذ الوزير كلّ ثرواته، ومنها خمسة عشر ألف مجلد، وكثيراً من الكتب⁽⁵⁾، وأخذ خطوط المصادر في البصرة بأن يدفعوا ستّة ملايين درهم⁽⁶⁾.

ولم تكن لعزّ الدولة أية سياسة واضحة بل إنّ همّه كان نهب المال، ثمّ تبديده على شهواته، ولذاته بكل رعونة⁽⁷⁾، وتزامن هذا مع الحاجة الملحة للمال نتيجة تفاقم التهديدات الخارجيّة، وفي ولاية مصر مثلاً إستغلّ الفاطميون ضعف الخلفاء في بغداد، وتقاوس البويهيين عن حماية أطراف الدولة، والصراع على

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص120، وابن العربي، مختصر تاريخ، ص294.

⁽²⁾ سبكتكين: هو حاجب معزّ الدولة، ومولاه، ولكنّه تمردّ عليه لاحقاً، ولقبه الطائع بنصر الدولة، وكان قوياً، وشجاعاً، وبنى قصرًا بالعراق أنفق عليه خمسة ملايين درهم، ومرض بدير العاقول، وهو يحارب عزّ الدولة، ومات بها لسبع بقين من محرم 364هـ/974م، فكانت مدّة إمارته شهرين وثلاثة عشر يوماً، وحمل تابوته إلى بغداد، ودُفن فيها، وترك أموالاً مودعة لدى صديقه أبو بكر الأصفهاني البزاز، وترك أيضاً مليون دينار مطيعيّة، وعشرة ملايين درهم فضّة، وستين صندوقاً منها صندوقان فيهما جواهر، والباقي فيها أواني من ذهب، ومن فضّة، ومئة وثلاثين مركباً ذهباً، وزن كلّ مركب ألف مثقال، وستمائة مركب فضّة، وأربعة آلاف ثوب ديباج، وعشرة آلاف ثوب ديبقي، وثلاثمائة غلام، وأربعين خادماً، وثلاثة آلاف فرس، وجمل، وبغل، وثلاثمائة حمل فُماش، وإستولى عضد الدولة على داره، واتخذها مقرّاً للسلطنة، أنظر: سبط، مرآة الرّزمان، ج17، ص375-376.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص299.

⁽⁴⁾ الأعمش، تاريخ، ص63.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص304.

⁽⁶⁾ سبط، مرآة الرّزمان، ج17، ص412.

⁽⁷⁾ نورباشا، التّظام، ص66.

الحكم بين أفراد الأسرة الإخشيدية، فرحفوا على الولاية العباسية الضخمة والغنية في جيش كثيف سنة 358هـ/967م، وضمّوها إلى دولتهم، وانتزعوا أيضاً الشام، والحجاز، بل وتجهّزوا لغزو العراق⁽¹⁾.

أمّا عزّ الدولة فأقال وزيره العباس بن الحسن الشيرازي في 358هـ/967م، وحبسه مع أتباعه المقرّبين، وصادر جميع أملاكهم، وقلّد الأمور لمحمّد بن فسانجس في يوم الأربعاء لأربع خلون من جمادى الآخرة 359هـ/968م، ثمّ قبض عليه، وصادره، وقلّد الوزارة العباس بن الحسن الشيرازي مرة ثانية في ليلة بقيت من رجب 360هـ/969م⁽²⁾، وكان محمّد بن العباس فسانجس قد ضمن لبختيار سبعة ملايين درهم، ومنحها للكتاب، ومنهم إبراهيم بن هلال الصّابي الذي نال مائتي ألف درهم⁽³⁾.

ثمّ نزحت إلى بغداد مجموعة كبيرة من سكّان الجزيرة الفراتية، ومنطقة الثغور مستصرخين، ومستغيثين من فطاع القوّات البيزنطية ببلادهم في 361هـ/970م، وثارت العائمة في بغداد مطالبة بإعلان الجهاد ضدّ الروم⁽⁴⁾، فطلب عزّ الدولة مالاً من الخليفة لتجهيز الجيوش، فردّ عليه: "...تلزمني النفقة على الحرب إذا كانت البلاد في يدي وتُجبي إليّ الأموال، أمّا إذا كانت حالي هذه فلا يلزمني شيء، وإنّما يلزم من في يده البلاد، وليس لي إلاّ الخطبة فإن شئتُم أن أعتزل فعلت"، ولكن لم ينفع الخليفة إحتجاجه بل هدّده عزّ الدولة فخاف على نفسه من القتل، ولم يكن عنده الأموال فاضطرّ إلى بيع أنقاض داره، وأثاثها، وثيابه، وإستطاع جمع أربعمئة ألف درهم، وسلّمها إلى أمير الأمراء البويهّي فشاع أنّ الأمير صادر الخليفة، ولمّا قبض عزّ الدولة المال صرفه على مصالحه، وتناسى محاربة الروم فانقطع حديث الناس عنها⁽⁵⁾، إلى أن إستفحلت هجمات الروم على منطقة الجزيرة ثانية في 362هـ/972م، وإحتلّوا لفترة نصيبين، وعاثوا فيها فساداً، وقتلاً، وحرّقاً ثمّ غادروها، فنزح كثير من أهل الموصل إلى بغداد، ومنهم أميرها أبو تغلب بن حمدان، فانتفض العائمة، وساروا إلى دار السلطان بالمصاحف المنشورة، وحاولوا إقتحامها فرماهم الحرس بالنشّاب فقتل بعضهم، وكان عزّ الدولة مقيماً في الكوفة، فجاءه وفد من أهل بغداد يشكوه

⁽¹⁾ نفسه، ص 67-68.

⁽²⁾ الأنطاكي، صلة، ص 144، وإبن الأثير، الكامل، ج 7، ص 316.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 17، ص 412.

⁽⁴⁾ إنقلب معزّ الدولة على الحمدانيين، واستغلّ حروبهم مع الروم فخرج لمحاربة ناصر الدولة في الموصل في منتصف جمادى الأولى 347هـ/

958م، وإحتلّها بعد أن هرب ناصر الدولة إلى نصيبين ثمّ برقيده للإلتحاق بتجمّع لجيش الحمدانيين في سنجار، فأنفذ معزّ الدولة سرية باغتتهم، ولجأ ناصر الدولة عند أخيه سيف الدولة ثمّ عاد البويهّي إلى بغداد، والحمداني إلى الموصل، أنظر: الأنطاكي، صلة، ص 89-90.

⁽⁵⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 17، ص 432، والأعظمي، تاريخ الدّول، ص 66.

من ضعف الثغر، وتحرش الروم وأنهم ربّما إنحدروا إلى بغداد، وأنهم لا مال لهم ليدفعوه لترك الروم بلدهم⁽¹⁾، ثمّ أشاع عزّ الدولة بين العامة أنّه ذاهب إلى بغداد ليدافع عنها، وأنفذ إليها محمّد بن بقیة ليأمر سبكتكين الحاجب بالتوجّه للغزو والإستعداد له، ونوديّ للتغير العام بين العامة، وأخرج الجيش النظامي سلاحًا عظيمًا مع آلات الحرب القويّة، وركب معه في الجيش أبو طاهر، وأبو إسحاق إخوة عزّ الدولة مع الأمراء والقوادر، واجتمع ستون ألف مقاتل، ثمّ تقاتل أفراد الجيش من السنّة والشيعّة فيما بينهم، ووقع عدد كبير من الضّحايا، وعجز الخليفة عن ضبطهم لقلّة هيئته، فاضطربت بغداد وهاجم العامة الدور، والأسواق ونهبوها، واستمرّت الفتنة حتّى بعد دخول عزّ الدولة إلى بغداد⁽²⁾، وفي يوم السبت 28 رمضان 362هـ/972م أمر البويهّي بإحراق مركز الفتنة وهوّ الجانب الغربي من بغداد من جهة باب البصرة ومايليه، ومنع البويهّي الناس من إطفائها، فمات عدد كبير منهم حرقًا، وقتل أربعة من العيّارين، وبعض رؤوس الفتنة⁽³⁾.

ثمّ ضعّف الموقف المالي لعزّ الدولة بعد أن طالبه الأولياء والجند برواتبهم، فسأل المطيع لله إنقاذه، وكان أيضًا في ضائقة ماليّة، ولكنه أرسل إليه أربعمئة وعشرين ألف درهم، بعد أن باع جزءًا من كسوته، وأثأثًا من دارالخلافة، وصادر عزّ الدولة أهل الدّمة فأكثر الناس من الدّعاء عليه في البيع، والكنائس، والمساجد، وصادر المسلمين من العدول، والتجّار، والمتصرّفين، ثمّ أقال عزّ الدولة عن الوزارة العباس بن الحسين الشيرازي⁽⁴⁾، وقبض عليه، وصادره على دفع مليوني درهم، وقلّد الوزارة لمحمّد بن بقیة في نفس اليوم؛ لخمس خلون من ذي الحجّة 362هـ/973م، وخلع عليه المطيع ولقبه بالنّاصح⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص148-149.

⁽²⁾ نفسه، ص150.

⁽³⁾ نفسه، ص151.

⁽⁴⁾ العبّاس بن الحسين: هوّ كاتب معزّ الدولة أبو الفضل العبّاس بن الحسين بن عبد الله الشيرازي، دخل على بغداد مع معزّ الدولة، وناب عن المهلبّي في الوزارة أيام غيبته عن الحضرة، وصادره المهلبّي وزوجه إبنته، ثمّ إستكتبه عزّ الدولة بختیار في 357هـ/967م، ودبّر أمر الوزارة للمطيع،

ثمّ عزل، ثمّ أعيد على الوزارة، ثمّ عزل واعتقل في ذي الحجّة سنة 362هـ/972م، وحمل إلى الكوفة، ومات بعد فترة قصيرة، وماتت زوجته إبنة المهلبّي في الإعتقال ببغداد، وكان ظالمًا، سيّء السيرة، مجاهرًا بالمعاصي، وكان من أهل الكرم والشّهامة أيضًا، توفيّ في 363هـ/973م، أنظر:

الصّفدي، الوافي بالوقیّات، ج16، ص378.

⁽⁵⁾ الأنطاكي، صلة، ص151-152، وسبط، مرآة الزّمان، ج17، ص432.

وأظهر الوزير ابن بقیة العدل، والإحسان، والإنصاف، فاستمال قلوب العامة، وذموا سلفه الشيرازي، وعمل على أن يصلح بين الحاجب سبكتكين، والأمير عز الدولة⁽¹⁾، ولما فشل عز الدولة في تأمين الأموال اللازمة والسيطرة على الضباط عرض منصب الوزارة على المزايد الأكبر، وهذا ما أدى إلى إنهيار هيئة هذه المؤسسة وفقدان الثقة بها، لأنها صارت لمن يدفع أكثر⁽²⁾.

ثم تزايدت الضائقة المالية على عز الدولة بختيار، واشتدت مطالبة الجند له بأرزاقهم ولما كان أغلبهم من الأتراك فقد خشى تمردهم عليه، ولاحظ أن سبكتكين الحاجب يمتلك إقطاعات وأموال كثيرة، فتنبه إلى ذلك، وقبض على زعماء الأتراك وشتت شملهم، وكان وزرائه في أشد ضيق، فحرّضوه على نكبة سبكتكين، والحصول على أمواله، وإقطاعاته، وخزائنه، وكراعاه، وأموال أصحابه، وأتباعه وهي متسعة إتساعاً ضخماً، فزالت الثقة بين عز الدولة والحاجب، وعزم الأول على مصادرة الثاني، وغادر إلى واسط في شعبان 363هـ/973م، وخرج منها إلى الأهواز، وخلف ببغداد الخليفة والحاجب سبكتكين وأخويه إبراهيم وأبا طاهر وخرمه، ووالدته وخزائن سلاحه وعُدده، ثم صادر إقطاعاته، وأسقط عنه لقب الحجابة، وكتب إليه بأن يخرج من بغداد، ثم قبض على مجموعة من الأتراك ونفى الآخرين، وأرسل إلى ولده بالبصرة المرزبان بتتبع الأتراك المقيمين فيها وطردهم منها، ولما علم الحاجب سبكتكين بالإجراءات المتخذة ضده وأعوانه، وهو في بغداد، إستنجد بالغللمان، ونجح في السيطرة على العاصمة باستعمال الطائفية والتحريض على بني بويه والدليم باعتبارهم شيعة، وهو تركي سني، وسالت الكثير من الدماء في معقل الشيعة بالكرخ، ونهب العيارون أموال التجار، وحریمهم، ومنازلهم، كما إستولى سبكتكين على خزائن الدولة في بغداد، وما فيها من عتاد، وأسلحة فضلاً عن الأموال، وأخرج إبراهيم وأبا طاهر إخوة بختيار من بغداد مع أهاليهم، وأحرق منازلهم بعد نهبها، وأباح ذلك للعامة⁽³⁾.

وكان المطيع قد أصيب بالفالج، وشلّ نصفه في 360هـ/970م⁽⁴⁾، واجتهد في كتمان مرضه، ولكن ظهر ذلك للحاشية في 363هـ/973م، وثقل لسانه، وتعذرت عليه الحركة، فدعاه الحاجب سبكتكين إلى خلع نفسه، وتسليم أمر الخلافة لابنه الطائع⁽⁵⁾، وقبض الأتراك على المطيع وأعوانه، ومنعواهم من الهرب من بغداد، وأجبروا الخليفة على خلع نفسه، وتسليم الأمر إلى ولده أبي بكر عبد الكريم، وأشهد الخليفة على

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 17، ص 439.

⁽²⁾ سعادة، من تاريخ، ص 29.

⁽³⁾ الأنطاكي، صلة، ص 154.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 308.

⁽⁵⁾ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 26، ص 253، والياضي، مرآة الجنان، ج 2، ص 284-285، و ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 334.

نفسه بالعجز، وأنه قد طلب أن يُستعفى من الخلافة طوعاً، وأن يؤول أمرها إلى ابنه أبا بكر، فشهدوا عليه في 13 ذي القعدة 363هـ/973م، وكانت خلافته تسع وعشرين سنة، وخمسة أشهر، وأحد عشر يوماً، وتوفي بدير العاقول في يوم الإثنين 8 محرم 364هـ/974م⁽¹⁾.

(2) في فترة خلافة الطائع لله (13 ذي القعدة 363-19 رجب 381هـ):

-إنقلاب الأتراك على البويهيين:

أجلس مقدّم الأتراك سبكتكين الخليفة الجديد على كرسي الخلافة، ولقبه بالطائع لله و الذي خلع بدوره على سبكتكين في اليوم الثالث من خلافته، ولقبه بناصر الدولة، وعيّنه أميراً للأمراء⁽²⁾، وحاول الطائع بهذا الإجراء التخلص من وطأة البويهيين، وإعادة الأمور إلى الأتراك الذين لا يزالون يشكلون جزءاً من الجيش في بغداد⁽³⁾، وإستعدّوا بدورهم لردّ فعل البويهيين إذ أنّ بختيار غادر الأهواز نحو واسط، وأرسل إلى عمّه ركن الدولة الحسن بن بويه في الري، وابن عمّه عضد الدولة يشكو إليهما ما حلّ به، ويطلب منهما الدعم المادّي والعسكري، وكتب إلى زوج ابنته الحمداني بالموصل، وإلى سائر ولاة الأطراف، والبلدان⁽⁴⁾.

وكان حاكم فارس عضد الدولة البويهي يراقب الوضع عن بُعد، ويرى الإدارة الفاسدة لابن عمّه في العراق، وإعتبر نفسه أكثر أهليّة للمنصب من عز الدولة إلاّ أنّه إتبع بدهاء سياسة ترك عزّ الدولة يواجه قدره المحتوم، وأهمل في البدء رسائل هذا الأخير الذي كان يطالبه بالتدخل⁽⁵⁾، ولكنّ ركن الدولة أرسل الصحاح علي بن محمّد بن العميد على رأس جيوشه لكبره، وعجزه عن الحركة بخلاف عضد الدولة الذي كان أقوى طرف في هذا الحلف، وغادر زعيم الأتراك سبكتكين بغداد، ومعه المُطيع لله إلى دير العاقول، وبها توفيّ الخليفة ثمّ مرض سبكتكين لأربعة أيّام ومات، فأمر الأتراك عليهم الغلام ألفتكين الشرابي لأفتكين الرامي الأعور مولى معز الدولة، وكان مطاعاً فيهم، وعمل على محاربة بختيار، وتقدّم

⁽¹⁾ الأَنْطَاقِي، صلة، ص 154-155.

⁽²⁾ الأَنْطَاقِي، صلة، ص 156، وإبن العبري، مختصر تاريخ، ص 297.

⁽³⁾ نور باشا، النّظام، ص 69.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 156.

⁽⁵⁾ سعادة، من تاريخ، ص 33.

الأتراك نحو واسط، وقامت الحرب بينهم وبين الجيش البويهي لمدة ثمانية وأربعين يومًا إنتهت بانهزام الأتراك، بعد أن وصلهم المدد من عضد الدولة، وقادهم للعودة إلى العاصمة⁽¹⁾.

ونجح البويهيون في هزم الأتراك والسيطرة على بغداد في جمادى الأولى 364هـ/974م، وعزم عضد الدولة على السيطرة على العراق كله، فغدر ببختيار وإخوته، ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في جمادى الثانية، ولقد إستغل عضد الدولة ضعف ولاء الديلم لعز الدولة، فإنتصر عليه، وأسرته، ثم قتله صبرًا، وإنتزع حكم العراق إنتزاعًا في 367هـ/977م، وفي عهده بلغ دولة البويهيين أوج قوتها، فجعل إماراتهم دولة واحدة في فارس والعراق⁽²⁾، ثم عين الوزير محمد بن بقیة على الأعمال الإدارية والمالية تحت إشرافه⁽³⁾، ولقد أظهر هذا الوزير العدل، والإنصاف، والإحسان، ولاقى ترحيبًا من العامة في ذلك، وذموا سيرة سلفه الشيرازي، ومن أهم أعمال ابن بقیة أنه شهّر بالجواسيس على حياة الناس (السعاة)، وأظهرهم على الجمال بجانب بغداد، وحبسهم لفترة، ثم نفاهم⁽⁴⁾.

وعندما دخل عضد الدولة بغداد خلع عليه الطائع، وتوجه بتاج مجوهر، وطوقه وسوره بسوارين، وقلده سيفًا من الذهب، وعقد له لوائين أحدهما مذهب، والآخر مفضض وكتب له عهدًا قريء بحضرته، وأمر أن يُخطب له على المنابر بالملك، وأن يُضرب إسمه ولقبه على الدراهم والدنانير، ولمّا خرج عضد الدولة من قصر الخلافة أرسل إلى الخليفة هدية فاخرة نقلها خمسون حمارًا من جملتها خمسون ألف دينار، ومليون درهم، وخمسمائة ثوب من الحرير، وثلاثين صينية مذهبة فيها المسك، والعنبر، والكافور... وغيرها من الفرش والثياب والخيل⁽⁵⁾، وبالمقابل قام عضد الدولة بعمارة دار الخلافة وتجديد فرشها⁽⁶⁾.

ولقد نمت قوة عضد الدولة بوضوح في بغداد لأنه تمكن من تركيز الإدارات وحصرها بين يديه، ولم يكن بمقدور الخليفة إلا الإستجابة لطلبه، وقبل مرغمًا أن يُلفظ إسمه بعد إسمه مباشرة في دعاء خطبة الجمعة، وأن تفرع له الطبول عند باب قصره خمس مرّات يوميًا وقت الصلاة، وكان هذا الإمتياز حكرًا على الخليفة وحده حتى ذلك التاريخ، وأضيفت له مهمة الإدارة المالية إلى جانب الإدارة العسكرية، وكان يريد

⁽¹⁾ الأنطاكي، صلة، ص156-157، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص112.

⁽²⁾ نوربانشا، النظام، ص70.

⁽³⁾ نفسه، ص158.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزمان، ج17، ص439.

⁽⁵⁾ الأعظمي، تاريخ الدول، ص72.

⁽⁶⁾ الأنطاكي، صلة، ص158.

جعل بغداد مركزًا لحكم الأسرة البويهية، غير أن من جاء بعده لم يكن في مستواه في الحزم، والمسؤولية⁽¹⁾.

وحيثما صار عضد الدولة سيّد العراق بعد توطيد الأمن، والقضاء على مثيري الإضطرابات العسكرية أو المتحرّشين بحدود العراق من أمراء الأطراف نجده قد أظهر فهمًا أحسن لحاجات البلاد من خلال إصلاح أنظمة الريّ في بغداد نفسها في 369هـ، وهذا من أجل رفع مردود الجباية، بل وضع الحراسة ليل نهار على القنوات الرئيسية⁽²⁾، وأمر الأغنياء بإعمار الأراضي بالبنائات، وأنشأ كثيرًا من رحى الماء، ونظّم الجبايات، وأنصف المزارعين ضدّ ظلم أصحاب الإقطاع، وأنشأ البيمارستان العضدي، وأنفق عليه الكثير من المال لمدة ثلاث سنوات، وهي مدّة البناء إضافة إلى نفقات الأدوية، والأطباء، وكان أحسن مستشفى في زمانه⁽³⁾.

وقفل الطّاع راجعًا فخرج الجيش متلقّيًا له، وإستقبله عضد الدولة في يوم الخميس لثمان خلون من رجب من السنة، وعزل الأمير البويهي أبا منصور، وقلّد محمّد بن بقیة حكم واسط، وتكریت، وعكبرا معًا، وحفظ له مكانته إلاّ أنّه لم يسمّه بالوزير⁽⁴⁾، ثمّ غضب عضد الدولة من ابن بقیة، و سيرعدًا من العساكر للظفر به في واسط، فقاتلوا عساكره، وهزموه، فتحصّن بواسط، وحدثت فتنة بين البويهيين في فارس، فعاد عضد الدولة إلى شیراز لخمس ليال خلون من شوال 364هـ/974م⁽⁵⁾، ثمّ خرج ابن بقیة إلى بغداد، فأكرمه بختيار، ولقبه بنصر الدولة مضافا إلى لقبه الأول الناصح⁽⁶⁾، ثمّ توفيّ الوزير ابن بقیة في شعبان 363هـ/973م، فخلفه أخاه أبا طاهر، وصار من حاشية عزّ الدولة، وغادرا معا بغداد إلى الأهواز، هربًا من فتنة الأتراك ببغداد⁽⁷⁾.

ولقد أشار أبو طاهر بن بقیة على عزّ الدولة - وكان في حاجة إلى الأموال لدفع رواتب الجند - بأن ينحدر إلى الأهواز، ويحاسب عاملها، ويعفيه من منصبه، ويصادر أمواله، ويأخذ ما في خزنة الولاية، ويدفع الأموال للجند التركي شرط أن يتخلّوا عن سبكتكين، ثمّ يتمكّنوا منه فيصادروا أمواله، وإقطاعاته، وفعلاً غادر

⁽¹⁾ سعادة، من تاريخ، ص 35.

⁽²⁾ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 368.

⁽³⁾ نفسه، ج 2، ص 379.

⁽⁴⁾ الأنطاكي، صلة، ص 159.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 160.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 161.

⁽⁷⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 17، ص 442.

عزّ الدولة، وأبو طاهر بن بقيّة إلى الأهواز، فاستقبلهما عاملها بالأموال والهدايا، ثمّ حدثت فتنة وقتال بين الترك والدّيلم بعد مقتل أحد القادة الأتراك من طرف الدّيلم فاستغلّوا الأمر، وإتفقوا مع عزّ الدولة على القبض على القادة الأتراك في الأهواز، ومصادرة كلّ إقطاعاتهم بما فيها ما هوّ لعامل الأهواز آرادرويه، وسبكتكين، ولقد حاول عزّ الدولة أن يقبض على سبكتكين في بغداد بالخديعة - لأنّ الأمير التركي كان محاطاً بأربعمائة حارس - وتفطنّ لحيلّ الدّيلم حينما إجتمعا ببغداد، وعزموا على إغتياله، فحجر بدوره على الخليفة، ومنعه من مغادرة العاصمة، واستغلّ الأتراك الفتنة، فهاجموا دور الدّيلم ونهبوها، ثمّ هاجموا دور أهل بغداد، ودكاكين التجّار، ودور أصحاب الأموال، ورافقهم العوام في ذلك، ففتكوا بالحريم، وترصدوا الأموال، وانضمّ كثير من العيارين إلى سبكتكين⁽¹⁾، والذي مات فجأةً بواسط في محرّم 364هـ/974م وهوّ معسكر لقتال عزّ الدولة، فخلفه على الأتراك ألفتكين⁽²⁾، والذي راسل المعز الفاطمي صاحب مصر، وطلب منه الدّخول في خدمته، وإستولى على دمشق في شعبان 364هـ/974م⁽³⁾.

وكان البويهيين في حالة ضعف بعد أن توفيّ أبو طاهر في حروبه بالشّام وأسر الفاطميّون أخاه إبراهيم، فأقام بختيار الخطبة بمنابر العراق لعضد الدولة، ولما مات ركن الدولة الحسن بن بويه في أوّل سنة 366هـ/976م أعلن بختيار ترأسه للبيت البويهي، وراسل الطّائع في ذلك، فاستاء عضد الدولة من الأمر، وأعدّ العدة لاستعادة العراق مع وزيره المطهّر بن عبد الله، ولاقى جيش بختيار في الأهواز في 11 ذي القعدة 366هـ/976م، وانتصر جيش فارس، وإكتسح الأهواز، وتوجّه بختيار إلى البطائح بعد أن وقع إضطراب في جيشه بعد خيانة ابن بقيّة، ثمّ قبض بختيار عليه وكحّله في 8 ربيع الأوّل 367هـ/977م ثمّ أنفذه إلى معسكر عضد الدولة الذي أشهره بين جنده على جمل، ثمّ طرحه للقبيلة فطحنته بأقدامها، وضمّلب بعدها على شاطيء دجلة، ودخل بختيار في طاعة عضد الدولة، وتوجّه للإستيلاء على الشّام، ودخل عضد الدولة بجيشه إلى بغداد فاستقبله الطّائع في 4 ربيع الآخر 367هـ، ولقبه بتاج الملّة، وولّي النعم⁽⁴⁾.

أمّا بختيار فجمع جماعة من الغلمان والدّيلم، واجتمع له جيش قوي، وتحالف مع صهره أبي تغلب بن حمدان، فنهض إليهما عضد الدولة وحمل معه الطّائع رهينة، وإلتقى الفريقان بقصر الجص قرب سُرّ من رأى في 12 شوّال، وإنهزم جيش بختيار وقُتل بعد المعركة مع جمع كثير من أتباعه، وفرت حاشيته إلى

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 17، ص 443-444.

⁽²⁾ نفسه، ج 17، ص 463.

⁽³⁾ الأنطاكي، صلة، ص 161.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 182-184.

الشام، والتحقوا بأفتكين في دمشق، وعاد الطائع إلى بغداد، وإستولى عضد الدولة على الموصل وأعمالها، ثم سار عضد الدولة من بغداد إلى همدان في سنة 371هـ/981م لمحاربة أخيه فخر الدولة علي بن ركن الدولة فهزمه وعاد إلى بغداد، ووطد حكمه بها، ولقب نفسه شاهنشاه، وتزوج ابنة الطائع، ونقلها إليه، وهيمن على سائر بلد فارس والعراق، والموصل وديار بكر، وصنع لنفسه هيئة عظيمة إلى درجة أن وزيره المظهر بن عبد الله إنتحر خوفاً من عقابه بعد فشله في أداء مهمة كلفه بها في البطيحة⁽¹⁾.

وفوض عضد الدولة تدبير الأمور بعده إلى أبي الريان أحمد بن محمد منتسباً إلى خلافة أبي منصور نصر بن هارون النصراني لضرورات كانت بين المظهر وبينه، فلما مضى المظهر لسبيله إنفرد منها وأبي منصور، فاعتل عضد الدولة ودعى في علته ابنه الأكبر أبي الفوارس شرف الدولة وزير الملة من شيراز إلى بغداد⁽²⁾.

وعندما دخل بغداد خلع عليه الخليفة الطائع وتوجه بتاج مجوهر، وطوقه وسوره بسوارين على جري العادة، وقلده سيفاً من الذهب، وعقد له لوائين أحدهما مذهب على رسم الأمراء، والآخر مفضض على رسم ولاية العهود، وكتب له عهداً فريء بحضرته، وأمر أن يُخطب له على المنابر بالملك، وأن يُضرب اسمه ولقبه تاج الملة على الدراهم والدنانير⁽³⁾، ولما خرج عضد الدولة من قصر الخلافة أرسل إلى الخليفة هدية فاخرة نقلها خمسون حملاً من جملتها خمسون ألف دينار ومليون درهم، وخمسمائة ثوب من الحرير، وثلاثين صينية مذهبة فيها المسك والعنبر والكافور... وغيرها من الفرش والثياب والخيل⁽⁴⁾.

وأصبح عضد الدولة يُمثل الحكم البويهى في "عنفوان قوته"، ولاسيما أنه أخضع لسلطانه البلاد الممتدة من بحر قزوين إلى عمان⁽⁵⁾، ومع مجيئه أخذ بدوره يشدد الخناق على الخليفة، وتسلم العلماء من الخلافة اللذان يرمزان إلى تسيير الجيش، والإدارة المالية، وذكر اسمه في خطبة الجمعة، والمسكوكات النقدية، وقرعت له الطبول في مواقيت الصلاة، وهذان الإمتيازان الأخيران كانا حصرياً من خاصيات الخليفة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الأنطاكى، صلة، ص185-186 و ص196-197.

⁽²⁾ نفسه، ص197.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزمان، ج17، ص500، والأعظمي، تاريخ الدول، ص72.

⁽⁴⁾ الأعظمي، تاريخ الدول، ص72.

⁽⁵⁾ ميتر، الحضارة، ص60.

⁽⁶⁾ ابن العماد، شذرات، ج4، ص367، وسعادة، من تاريخ، ص43.

كما تمكن عضد الدولة من إعادة الهيبة للدولة بفعل شدته، وحزمه، فلقد كان شديد العقوبة على الذنب الصغير، ولكن بلغت به الجرأة إلى الاستخفاف بالتقاليد السياسية العباسية حيث أنه في 370هـ/980م وحينما وصل إلى بغداد قادمًا من المشرق استدعى الخليفة إلى مجلسه، وهو مخالف للعادة السلطانية⁽¹⁾.

-مصادرة عضد الدولة لإبراهيم الصّابي:

لقد أمر عضد الدولة في ذي الحجة 364هـ/986م، باعتقال أبي إسحاق إبراهيم بن هلال الصّابي، بعد أن أعطاه الأمان، فخرج من مخبئه، ولكن غدر به الأمير البويهري وأودعه السجن لفترة طويلة، ثم أفرج عنه، وسبب نكبه الكتاب الذي كتبه للطائع⁽²⁾، وكان ينقم عنه إخلاصه للخليفة ولسلفه بختيار، وشك في أنه عرض به، ثم أمره بأن يؤلف كتابًا في أخبار الدولة الديلمية، ورفع إليه أنه أخبر أحد أصدقائه أنه يكتب "أباطيل يُتمقها، وأكاذيب ألقها"، فزاد غضب عضد الدولة عليه بسبب اعتباره ذلك استخفافًا به، وأمر بإلقائه تحت أرجل الفيلة، فتشقق فيه جماعة من أصحاب الديوان، فأمر بالقبض عليه، وإستصفاء أمواله، وحبسه، فبقِيَ في الإعتقال لسنين إلى أن ساءت أحواله، فتشقق فيه الصّاحب بن عبّاد⁽³⁾، وكان يكنّ له مودّة خاصّة، فأطلقه عضد الدولة في أواخر أيامه⁽⁴⁾.

وروى هلال الصّابي عن جدّه كيف صودر من طرف عضد الدولة؛ أنه كان في مجلس أبي القاسم المطهر بن عبد الله، فأتاه كتاب عضد الدولة بالقبض عليه، ومصادرته بألف درهم يكتبها بخطه، واستحيا أبو القاسم من ضيفه، فوكل به حجّابه، وسجنه في داره معزّزًا، ومكرّمًا، ووعدته بالتوسّط له لدى عضد الدولة، كما قبض البويهريّون على ولديه أبي علي المحسن، وأبي سعيد سنان⁽⁵⁾.

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص377.

² سبط، مرآة الزّمان، ج17، ص475.

³ الصّاحب بن عبّاد: هو أبو القاسم الصّاحب إسماعيل بن عبّاد الفارسي، كان مشهورًا بالفضل، ومعروفًا بغزارة العلم، وله بلاغة وفصاحة ومصنّفات كثيرة، وكان من المعتزلة، توفي في 385هـ/995م، أنظر: الأنباري، نزهة، ص281-282.

⁴ الثعالبي، المنتحل، ص295-296.

⁵ سبط، مرآة الزّمان، ج17، ص61.

وكان عضد الدولة قد نُقِم على إبراهيم الصّابيء لأته كتب له كتابًا حسن الأسلوب، وراقبي العبارات، وحسن الخطّ من الطّاع لله فيه مدح لإبن بقتية، ودعم لإبقاء عزّ الدولة أميرًا للأمرء، وفيه تهديد وتحريض على قتال عضد الدولة، ومعارضته⁽¹⁾.

ويستغرب الروذراوري⁽²⁾ قيام عضد الدولة المعروف بحسن السيرة، والإنصاف في السياسة بنكبة أبي إسحاق الصّابيء، وهوّ المعروف بأمانته، وخدماته الجليلة للدولة البويهية، وقال: "...وليس من المستحسن أن ينقم الملوك بغير حق، وأن ينقضوا الأمان من غير موجب، فلو أنّ عضد الدولة أمره بنفس أوامر عز الدولة هل كان الصّابيء قادرًا على عصيانه؟، وربّما خفيّ السبب، وأخطأ القياس، والله تعالى يقول: "إِلَّا مَنْ أكره وقلبه مطمئنٌ بالإيمان" (النحل: 106).

وهناك رواية أخرى تقول بأنّ سبب إطلاق سراح الصّابيء أنّ عضد الدولة رقق له لما طال حبسه، ثمّ إنشغل السلطان بمرضه عن إكرامه، والإحسان إليه، وإصلاح خطئه⁽³⁾، ولمّا أرسل عضد الدولة إلى أبي القاسم المطهر بالزحف إلى البطيحة لقتال صاحبها، طلب من عضد الدولة إطلاقه، فأذن له عضد الدولة في أن يمنح له ثياب، وأموال، وأن يُطلق سراح ولديه معه، ثمّ سمح له بتأليف الكتاب في الدولة الدبلوماسية⁽⁴⁾.

تقييم سياسة عضد الدولة:

ولقد جمع عضد الدولة بما فيه من حرص أموالاً كثيرة⁽⁵⁾، ومن إصلاحاته بعث الموارد المالية في العراق من خلال إصلاح شبكات الري، وتجديد العمران، ووضع على المشاريع الجند يحرسونها ليلاً ونهارًا من التخريب، ووجد حلول للأضرار التي تُسببها الأمطار الغزيرة، والسيول الجارفة، والرياح والعواصف غير المتوقّعة⁽⁶⁾، إضافة إلى حبه للعمارة، والتشييد والإصلاح، وتشجيعه للأدباء والعلماء، ومن أهم إنجازاته المارستان العضدي الذي أنفق عليه أموالاً طائلة⁽⁷⁾.

¹ نفسه، ج 17، ص 486.

² ذيل تجارب الأمم، ص 19.

³ الروذراوري، ذيل، ص 20.

⁴ الصّابيء، ذيل، ص 61-62.

⁵ مitez، الحضارة، ص 54-55.

⁶ الروذراوري، ذيل، ص 45، وإبن العبري، مختصر تاريخ، ص 299.

⁷ نورباشا، النظام، ص 73، و إبن العبري، مختصر تاريخ، ص 299.

ولكنه إستحدث في العراق رسوماً جديدة من خلال الزيادة في أداءات الخراج على المساحة بالْعُشر في جميع أراضي السّواد، والتشدد في جباية إرتفاع الأراضي، وإستحداث رسوم جديدة، ويلاحظ أنّه وقع تظلم شديد من ذلك في أواخر حكمه، وكذلك فرض المكوس على المراعي، ووضع لفرائض الصدقات ديواناً، وعيّن له عمّالاً، وكتّاباً، وجهاً بذه، فزادت المداخل المجيئة من أراضي السّواد عن مليون درهم في السنة، وكذلك إهتمّ بأوقاف السّواد، وعيّن لها موظفين مهمتهم تصريف شؤونها، ومراقبة أموالها، وقدر لأصحابها "إجارة" تُمنح لهم من ريعها، فأصبحت هذه الأراضي من المقبوضات المباشرة، وخرجت من جملة الإقطاعات، وبهذه الطريقة حصلت منها الدّولة أموالاً معتبرة، وعيّن أيضاً ضريبة على ما يُباع من الدّواب في الأسواق كالحمير، والخيول، والجمال، وزاد في الرسوم المقرّرة على الأمتعة الواردة أو الصّادرة، وإحتكر عمل الثّلاج، ودود القزّ، وكانا من قبل مُطلقين لمن يريد الإستثمار فيهما⁽¹⁾.

وفي الحقيقة فالأمور ليست بهذه المثاليّة، فلم يكن عضد الدّولة أبا لرعيته، بل ظلّ الحاكم الأجنبي عنهم، وهو كالرّاعي الذي يُحسن العناية بغنمه لينتفع منها بنصيب أكبر، وفي آخر أيامه أحدث رسوماً جائرة، وزاد الرسوم القديمة، وكان يتوصّل إلى أخذ المال بأيّة طريقة، وفي آخر أيامه بلغت مداخيله السنويّة ثلاثمائة وعشرين مليون درهم، بل وكان يستهدف أن يكون دخله مليون درهم في اليوم لأنّه كان دقيقاً في حساباته الماليّة⁽²⁾، وذكر سبط ابن الجوزي⁽³⁾ أنّ عضد الدّولة جمع من أموال المصادرات خلال مدّة مقامه ببغداد خمسة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف درهم.

وكان عضد الدّولة قد أقطع من نواحي السّواد أراضي كثيرة، ورثب فيها نواًباً من أجل تحصيل المتأخّر من عائداتها⁽⁴⁾، وإقترح على الطّائع أن يعقد الولاية على أعمال جرجان وطبرستان لمؤيّد الدّولة، ويُنفذ إليه العهد، واللّواء، والخلّع السلطانيّة فوافق الخليفة على ذلك⁽⁵⁾، ولمّا عاد من فارس إلى بغداد في 371هـ/981م، وصلته أخبار بأنّ الطّائع لا يقرب إبنته، ومتجنّب وصلها، فغضب لهذا الأمر، وأمر التّنوخي بأن يقول للخليفة: "...إنّ والدة الصّبيّة مستزيدة لإقبال مولانا عليها"، فتجهّز الرسول في بيته للقاء الخليفة، ولكن وقع له حادث فيه، وتأخّر، فازداد غضب عضد الدّولة من الطّائع، وحجر عليه في بيته إلى أن

⁽¹⁾ الرّوذراوري، ذيل تجارب، ص 46-47.

⁽²⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 389-391، وآدم ميتز، الحضارة، ص 66.

⁽³⁾ مرآة الزمان، ج 17، ص 474.

⁽⁴⁾ الصّابي، ذيل، ص 51-52.

⁽⁵⁾ الرّوذراوري، ذيل تجارب، ص 15.

مات الأمير البويهى⁽¹⁾، وكان هدف عضد الدولة من هذا الزواج السياسي هو أن تلد إبنته ولدًا ذكرًا فيجعله وليّ عهده، فتصبح الخلافة في شخص له مع بني بويه رابطة نسب⁽²⁾.

وكان من سياسة عضد الدولة "إطعام المطلوب في الصّبح عنه إذا حضر، وإطعام أتباعه في مثل ذلك ثمّ الغدر به بعد تسليمه"، وجانب في ذلك قوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، وإستجابة الرّجل إلى الحضور طمعًا في الأمان قبل القدرة عليه هو توبة، فالغدر به بعد بذل الإطعام في العفو غير أخلاقي إن كان ما ذكر في المصادر صحيح⁽³⁾.

وعلى النقيض من مثالب عضد الدولة، فإنّه كانت له محاسن، ويُذكر من صدقاته، ومبرّاته أنّه كان يُخرج عند إفتتاح مال كلّ سنة أموالاً ضخمة في وجوه البرّ والصدقات، ويكتب إلى العمّال في التّواحي بتسليمها للقضاة والعقلاء والرّعاء في كلّ ناحية ليصرفوها إلى أصحاب الحاجات والمساكين، وذكر كاتبه أبونصر خواشاذاه: "...أعطاني عضد الدولة في بعض الأيام توقيعًا على أنّه بثلاثين ألف درهم للصدقة، ورسم وزن ذلك، وتفرقت به بحسب ما جرت به العادة، وكان قد أخطأ فكتب يُخرج من الخزانة ثلاثون ألف بدرة للصدقة، فرددته، وقلت: يامولانا المال ثلاثون ألف درهم، والتوقيع ثلاثون بدرة⁽⁴⁾، فقال: أرنيه، ثمّ قال: "لن أعود فيها، فأخرجها، فأخرجتها، فأطلقت الصدقات"⁽⁵⁾.

ومات عضد الدولة في 10 شوال 372هـ/982م بعلة الصّرع، وناهر عمره الثامنة والأربعين⁽⁶⁾، ولقد عمّر العراق بعد أن كان خرابًا، وأصلح طريق مكة، وأصلح الأنهار، وسوّر المدينة المنورة، وبنى المارستان المعتضدي ببغداد، وأنفق عليه أموالًا لا تُحصى، وجدّد أيضًا نظام البريد، وبعث نظام الجاسوسية، وكان أديبًا مشاركًا في فنون من العلوم، إلّا أنّه كان شيعيًا متشدّدًا في مذهبه، وكان صاحب رأي، وحزم، وشهامة، ويقظة، وهيبة مع سفك للدّماء⁽⁷⁾.

- إضطراب الأمور بعد وفاة عضد الدولة:

⁽¹⁾ نفسه، ص 18-19.

⁽²⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص 299.

⁽³⁾ الروذراوري، ذيل تجارب، ص 38، والآية الكريمة 34 من سورة المائدة.

⁽⁴⁾ بدره: وهو كيس فيه ألف أو سبعة آلاف أو عشر آلاف درهم، أنظر: الخطيب، معجم، ص 70.

⁽⁵⁾ الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص 44.

⁽⁶⁾ الأنطاكي، صلة، ص 198، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 389-391.

⁽⁷⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج 4، ص 389-391.

وبعد وفاة عضد الدولة عجز البويهيون عن الحفاظ على الأمن في العراق، فعادت للتشاطر عصابات نهب القوافل من الأعراب، وأمام تضررهم الشديد؛ غادر كثير من التجار بغداد مرة أخرى، ولاسيما بعد أن أصبح الأمراء البويهيون يصادرونهم مع العامة بشكل متكرر في الفترة ما بين 372هـ إلى 384هـ/982-994م، وأصبح السكّان في بغداد يعانون كثيرًا من تعسّف، وظلم الجند الديلمي عند كلّ احتجاج ضدّ تجاوزاتهم، كما أرهقتهم المجاعات، وإجحاف المطالب الضريبيّة من السلطة الحاكمة، وشيوع المصادرات، وإستفحال أمر اللصوص، وقتلهم للعامة قبل رجال الدولة، وأدى ذلك إلى إنضمام كثير من سكّان العراق إلى عصابات العيارين، وهكذا فتحت وفاة عضد الدولة على العراق أبوابًا من الفتن والمحن⁽¹⁾.

ولمّا عقد الخليفة إمرة الأمراء لصمصام الدولة في 373هـ/983م، عيّن بدوره أبا عبد الله الحسين بن أحمد بن سعدان وزيرًا له، وإتّصف بكثرة صرفه للأموال على سبيل العطاء، والصلّات، ولكنّه أسرف في هذا الأمر، وأكثر الوعود، ثمّ إستحدث رسومًا جديدة تمثّل في إقتطاع العُشر من مداخيل الأولياء، والكتّاب، والحواشي في ما يتعلّق بأموالهم، وأرزاقهم، ثمّ إعادة توزيعها على غلمانهم ونفقاتهم، وتزامن هذا مع غلاء في الأسعار، فسخط العامة، وشغب عليه الجند الديلمي، ونهبوا داره⁽²⁾.

ولقد عيّن أخاه أباطاهر على الأهواز على أن يقيم بها، وعيّن أخاه الآخر أبي الحسين على واسط، ثمّ نشبت الحرب بين شرف الدولة وصمصام الدولة إلى صفر 376هـ/986م بسبب الإخلال بالإتفاق السابق على منح الولاء لشرف الدولة مقابل إحتفاظ صمصام الدولة ببغداد وأعمالها⁽³⁾، كما أنّه جلب لنفسه عداوة كافة الأمراء البويهيين بسبب إذكائه لنار الفتنة بينهم، وإستضعف أخاه أبا الحسن، وهاجمه في الأهواز فكانت حربًا عبثية بحيث أنّ صمصام الدولة تعرّض لهزيمة شنعاء، فإنفضّ عنه الترك والديلم، ودخلوا في طاعة أبي الحسن أحمد، والذي خطب لنفسه، ولقّب نفسه بتاج الدولة، وغزا نواحي البصرة، وإستولى عليها، وعيّن فيها أخاه الآخر أبي طاهر، ولقّب بضيّء الدولة في 370هـ/980م⁽⁴⁾.

ولم يكن صمصام الدولة كأبيه بل أساء السيرة في العراق، وفرض على سكّانه كثيرًا من الرسوم حتّى أنّ أهل بغداد كادوا يثورون عليه، فلما إحتاج إلى المزيد من المال في سنة 375هـ/985م فرض ضريبة على ثياب الحرير والقطن المنسوجة في بغداد، ونواحيها، وأمر بوضع تقارير تقديرية لما سيحجبى من تلك الضريبة فبلغ

⁽¹⁾ التائب، موقف، ص 110-113.

⁽²⁾ الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص 54.

⁽³⁾ الأنطاكى، صلة، ص 198.

⁽⁴⁾ الصّفدي، الوافي بالوقيات، ج 25، ص 298.

مليون درهم في السنة، فتحسّس لتعجيل القرار، وهو ما تسبّب في إحداث عصيان من طرف أهل بغداد، واجتمعوا في جامع الخلفاء، وعزموا على إبطال صلاة الجمعة فاضطربت الأحوال، واضطّر صمصام الدولة إلى التراجع عن قراره السابق⁽¹⁾.

وكان أبو محمد خازن الكتب ملازمًا دار الصاحب⁽²⁾ ابن عبّاد على سبيل الخدمة له، وهو عين لفخر الدولة في مراعاة الدار وما فيها، ولما توفي الصاحب أرسل أبو محمد لفخر الدولة، فأنفذ خواصه وثقاته حتى أحاطوا على الدار والخزائن، ووجد له كيس فيه رفاع أقوام بمائة وخمسين ألف دينار، مودعة عندهم فاستدعاهم، وطالبهم بذلك، فأحضرها، وكان فيها ما هو بختم مؤيد الدولة، ووقعت الظنون به فقيل هي ودائع لمؤيد الدولة وقيل هي خيانة منه، ونُقل كل ما في داره وفي الخزائن دار فخر الدولة⁽³⁾.

وإنحدر المطهر إلى أبي إسحاق في محبسه، وعمل بالكتاب، فكان إذا ارتفع جزء منه حُمِل إلى الحاضرة العسدية حتى يقرأه، ويتصّفّحه، ويزيد فيه، وينقص منه، فلما تكامل على ما أُراده حُمِل إليه محررًا كاملًا، ففريء عليه في أسبوع، ولكنه ترك الصّابيء في محبسه سنة أخرى⁽⁴⁾.

ولم يكن صمصام الدولة كأبيه؛ بل أساء السيرة مع العراقيين وطرح عليهم كثيرًا من الرسوم حتى أن أهل بغداد كادوا يثورون عليه، فلما احتاج المال في سنة 375هـ/985م فرض ضريبة على ثياب الحرير والقطن التي تُنسج في بغداد ونواحيها، وأمر بإحصاء ما سيجبي من تلك الضريبة فبلغ مليون درهم في السنة، وعلى إثر صدور هذا الأمر ثار أهل بغداد، واجتمعوا في جامع الخلفاء وعزموا على إبطال صلاة الجمعة فاضطربت الأحوال، واضطّر صمصام الدولة إلى إلغاء هذه الضريبة⁽⁵⁾.

وعاد شرف الدولة إلى محاربة أخيه، ولما قارب بغداد إستأمن إليه أكثر عساكر خصمه ثم قبض على صمصام الدولة، وسمله، ثم إستولى على بغداد، وملكها في 377هـ/989م، وحمل أخاه إلى سيراف، وحبسه في قلعة بها، ثم إستولى على شيراز⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الأَعْظَمِي، تاريخ الدّول، ص 77.

⁽²⁾ **الصّاحِب**: وهو لفظ متعارف عليه كلقب فخري لوزراء البويهيين، ومن أشهر من نال هذا اللقب الصاحب ابن عبّاد، أنظر: سوردال، معجم، ص 554.

⁽³⁾ الصّابِي، ذيل تجارب الأمم، ص 57-58.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 63.

⁽⁵⁾ الأَعْظَمِي، تاريخ الدّول، ص 77.

⁽⁶⁾ الصّفدي، الوافي بالوقيات، ج 25، ص 298-299، والأَعْظَمِي، تاريخ الدّول، ص 216.

وكان شرف الدولة شيرزِيل بن عضد الدولة يميل إلى الخير، ولمّا تملك العراق عمل على إزالة المصادر بعد أن إستفحلت في عهد سلفه صمصام الدولة⁽¹⁾، وخلق الطّاع عليه، ولقبه بالسلطان بدل أمير الأمراء، غير أنّه لم يدم في منصبه طويلاً حيث توفي في 379هـ / 991م، وكان حسن السّيرة، ونظّم أمور الدولة، وخلفه الأمير أبونصر الذي لقبه الطّاع بهاء الدولة⁽²⁾، ولكنّه ما لبث أن خلع الخليفة، وصادر أمواله، وأملاكه، وعوّضه بالقادر بالله⁽³⁾ لأنّه كان بحاجة إلى الأموال لإنقاذ نفسه من بطش جنده المتمرّدين، فدبّر مؤامرة للقبض على الخليفة بنصيحة من مستشاريه⁽⁴⁾، ولم يتوانى في إهانة الطّاع بسمل عينيه على عادة البويهيين مع أعدائهم⁽⁵⁾، وقبل ذلك كان قد صادر ثروات صمصام الدولة بعد أن أخرجها من مخابئها، وأرسل إليه جماعة من الدّيلم قتلوه في 388هـ⁽⁶⁾.

وذكر سبط ابن الجوزي⁽⁷⁾ أربعة أسباب من أسباب نقمة بهاء الدولة على الطّاع، أولها أنّه أراد أن يُولي خليفة يكون طوع أمره، ويعتقد أنّه مدين له بالولاء، والطّاع لم يكن يحمل هاتين الخاصّيتين، والسبب الثاني أنّه توفيّ ابن من أبناء بهاء الدولة ولم يُعزّه الطّاع فيه، وثالثاً أنّ مهذب الدولة صاحب البطائح كاتبه في أمر القادر وهوّ مرتبط به بعلاقة نسب، وكان قد إقترض منه أموالاً في وقت الحاجة، ورابعاً رغبة بهاء الدولة في مصادرة إقطاعات الطّاع، وما في داره من جواهر، ومن أموال.

3) في فترة خلافة القادر بالله (19 رجب 381-11 ذي الحجة 422هـ):

أولاً: شخصيّة القادر بالله:

لقد بقيّ الطّاع خليفة حتّى عهد بهاء الدولة البويهي في سنة 381هـ / 991م حينما خلعه، وصادر ماله من أموال وممتلكات، وإختار خلفاً له القادر بالله، وسنرى كيف أنّه تحسّن وضعه، ومن بعده الخليفة القائم مقارنة بالمستكفي، والطّاع، والمطيع بسبب الصراعات الداخلية بين الأمراء البويهيين أنفسهم فانشغلوا بها عن مشاكل العراق، والخلافة⁽⁸⁾.

¹ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص159.

² الصفدي، الوافي بالوقيات، ج25، ص299، ونورباشا، النّظام، ص74.

³ التائب، موقف، ص106.

⁴ نورباشا، النّظام، ص75.

⁵ ابن العمراني، الإنباء، ص182، والصفدي، الوافي بالوقيات، ج19، ص59.

⁶ الصفدي، الوافي بالوقيات، ج25، ص299.

⁷ مرآة الزّمان، ج18، ص49.

⁸ الأنطاكي، صلة، ص223، وفوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص122-123.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وكان القادر بالله زاهدًا، وورعًا، ولم يشرب الخمر، ولم يظلم الرعية، ولبث في الخلافة إحدى وأربعين سنة⁽¹⁾، وكانت والدته "تمني" من أهل الفضل، والدين، والخير، ولذلك أصبح ابنها من أهل التدبّر حيث داوم على التهجد بالليل، وأكثر من البرّ والصدقات، وكان سليم العقيدة، وصنّف كتابًا في الأصول⁽²⁾.

ولقد أقسم الخليفة والأمير البويهي لبعضهما على الوفاء، والإمتناع عن الغدر، وجمعوا على هذا التعهد الأشراف، والقضاة، والعدول⁽³⁾، في 381هـ/991م، وأشهد عليه القادر بالله أنّه قلّده ما وراء بابه⁽⁴⁾، وكان في خلافة الطائع مقيمًا بالبطيحة لاجئًا عند أبي القاسم هبة الله بن عيسى كاتب مهذب الدولة، ثمّ جاءته المراكب لحمله إلى بغداد، ومع المبعوثين قطعة من أذن الطائع لله، وحُمل إلى دار الخلافة في رمضان 381هـ/991م، وكان بهاء الدولة لما قبض على الطائع، إستشار في من يصلح للخلافة، فاتّفق العباسيون على تعيين القادر بالله، وما لبث الدّيلم أن شغبوا ببغداد ضدّ الخليفة الجديد إلى أن أرضاهم بهاء الدولة بالأموال ثمّ خدم مهذب الدولة الخليفة بأحسن ما يكون، وحمل إليه من الأموال والنفائس ما يحمله كبار الملوك⁽⁵⁾.

ثمّ سلّم بهاء الدولة الخليفة المخلوع الطائع إلى القادر في رجب 382هـ/992م، فأحسن ضيافته، فاشترط الطائع أن تكون له نفس إمتيازات الخليفة الحالي في الطعام، والشراب، والزينة، فوافق القادر؛ حتّى أنّ خصّص له إحدى طبّاخاته لتخدمه إلى وفاته⁽⁶⁾، بل وإحتمل أذى لسانه وإظهاره لحسده، وتطاوله عليه، وقال: "منعناه من راحة البصر فلا نمنعه من راحة اللسان"⁽⁷⁾.

ثانيًا) وضعيّة الدولة ماليًا وإداريًا:

بمجرد أن بويع القادر هاجم جند بهاء الدولة دار الخلافة، وأخذوا كلّ ما فيها تقريبًا من المال، والثياب، والأواني، والمصاغ، والفُرش، والآلات، والعدد، والسّلاح، والجواهر، والخدم، والدّواب، والبغال، والرّصاص، والرّخام،

⁽¹⁾ ابن العمري، الإنباء، ص 183.

⁽²⁾ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج 5، ص 62.

⁽³⁾ نوربasha، النظام، ص 76.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 457، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 634.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 450، والتنوخي، نشوار، ج 7، ص 278-280، وسبط، مرآة الزّمان، ج 18، ص 50، والأنطاكي، صلة، ص 223،

والخضري، محاضرات، ص 448.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 458-459، وسبط، مرآة الزّمان، ج 18، ص 67.

⁽⁷⁾ الصّفدي، الوافي بالوقّيات، ج 19، ص 59.

وحتى السّياح، وكذلك قلعوا الأبواب، والشبابيك، وأخذوا حتى الرؤوس المحنّطة لبعض الثّوار على الدّولة العباسيّة، والتي كانت محفوظة في القصر⁽¹⁾.

ولقد جدّد القادر أمر الخلافة وأصلح ما قدر عليه، وحُمل إليه بعض ما نُهب من دار الخلافة، وكانت مدّة مقامه في البطيحة سنتين وأحد عشر شهراً، ولم يُخطب له في جميع خراسان بل كانت الخطبة للطّاع⁽²⁾، ولكنّ الوضع عموماً كان صعباً في خلافة القادر بالله على طول فترتها، حيث كثرت الفتن بين العامّة في بغداد، وزالت هيبة الدّولة⁽³⁾،

وتكرّرت الحرائق في الأسواق، وإستمرّ الفساد⁽⁴⁾، وإشتدّ الغلاء، وكثّرت المجاعات⁽⁵⁾ فضلاً عن الصراع اليومي بين فرق الجيش المختلفة⁽⁶⁾.

ولمّا بويع القادر أرسل إليه بهاء الدّولة ببعض الأفرشة، والآثاث التي أخذها من الطّاع لأنّه عندما دخل دار الخلافة وجدها خاويّة على عروشها⁽⁷⁾، وكان مهذبّ الدّولة حينما غادر القادر من البطيحة إلى بغداد

¹ سبسط، مرآة الزّمان، ج18، ص50.

² ابن الأثير، الكامل، ج7، ص450-451.

³ لمّا وقع فراغ سبّاسي إثر وفاة مشرف الدّولة البويهبي في 416هـ/1025م، وقعت فوضى في بغداد، وهاجم العيّارون دور النّاس جهاراً، ونهاراً، وقتلوا الأبرياء، وفي الليل كانوا يقومون بتمشيط محلات بغداد بالمشاعل، ويهاجمون البيوت، وويأخذون أصحابها، ويعذبونهم، إلى أن يعترفوا بمخابئي ثروتهم، وفرضوا حصاراً على بغداد، ومنعوا من فيها من الخروج، أنظر: اليافعي، مرآة الجنان، ج4، ص23، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص81.

⁴ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص457، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص637.

⁵ تصاعدت الأسعار في بغداد في 382هـ/992م، فبيع رطل الخبز بأربعين درهماً، والجوزة بدرهم، وفي آخر ذي الحجة 389هـ/997م وقع برد شديد مع رياح عاصفة أدت إلى تدمير آلاف من التّخيل في نواحي بغداد، ولم يبق منها إلا القليل، وضعيف الإنتاج، ولم تُعدّ بساتين التّخيل إلى سابق عهدها إلا بعد سنوات، وفي سنة 391هـ/999م حدثت كوارث طبيعيّة كثيرة، كزلزال دینور الكبير، والأعاصير في دقوقا، وتكرت، وشيراز، والزلزال بسيراف، والعاصفة الثلجيّة في واسط وشقّي الفرات، والأمطار الطوفانيّة في بغداد، وفي سنة 400هـ/1009م إنخفض منسوب الميّه في نهر دجلة حتى أنّ الملاحه توقّفت فيه، وفي 411هـ/1020م إشتدّ الغلاء ببغداد حتى أكل أهلها الحمير، والكلاب، وفي 418هـ/1027م تساقط برد كثيف على بغداد، وكان فيه وزن الحبة أكثر من رطلين، وهو مادّمر الزروع، وفي السنة التّاليّة تكرّر هذا الأمر، بل وهبّت رياح قويّة أهلكت كثيراً من أشجار التّخيل والزيتون في العراق، أنظر: الصّابي، ذيل، ص6، وإبن الجوزي، المنتظم، ج15، ص58-59، وسبسط، مرآة الزّمان، ج18، ص67 و181، واليافعي، مرآة الجنان، ج4، ص20، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص61، و90، و98، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص638.

⁶ سبسط، مرآة الزّمان، ج18، ص182.

⁷ نفسه، ج18، ص53.

منحه من المال، والثياب، والأفرشة، والآثاث الشيء الكثير، وأعطاه إحدى مراكبه التهرية لتوصله إلى دار الخلافة⁽¹⁾.

ورغم أنّ البويهيين كانوا قادرين حتى آخر أيامهم على خلع الخليفة العباسي، إلا أنّ حدة وطأتهم على العراق خفت لأنهم غادروا إلى شيراز، واتخذوها عاصمة لدولتهم بدل بغداد، وهو ما استغلّه القادر فعزز من مكانة العنصر التركي المنافس للديلم، وتشجع على إعلان الإلتزام التام بالمذهب السني، ونبد الإعتزال والتشيع في 408هـ/1017م⁽²⁾.

إضافة إلى أنه استفاد من ظهور قوة سنية جديدة وهم الغزنويين⁽³⁾ بزعامة محمود بن سبكتكين الملقب بيمين الدولة، والذي نال إعراف الخلافة به حاكمًا على خراسان، والجبال، والسند، والهند، وطبرستان، فنافس بذلك البويهيين الشيعة في المشرق⁽⁴⁾.

ولقد تدهور أمر الخلافة إلى أن صارت بغداد في عهد القادر بالله تحكم من شيراز بعد أن غادر بهاء الدولة

بغداد ليصبح قريبًا من الأحداث في المشرق نتيجة ظهور الدولة الغزنوية الفتية، ولينقذ ملك البويهيين المتداعي أيضًا، وأتاب عنه في بغداد عميد الجيوش (عميد العراق)، ولم يكن يخطر ببال أحد من الخلفاء الأوائل - وبخاصة أبي جعفر المنصور مؤسس المدينة - أنها سوف تُحكم يومًا من مدينة أخرى⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج18، ص51.

⁽²⁾ سعادة، من تاريخ، ص46.

⁽³⁾ الغزنويين: سلالة أمراء من أصل تركي إكتسبوا شهرتهم من نصرمة المسلمين السنة، وفتح بلاد الهند، حكموا ما بين (367-582هـ/977-1186م)، ومؤسس الأسرة هو ضابط تركي في جيش السامانيين، حكم مدينة غزنة، واستغل موقعها في إكتساب شهرة من خلال تجهيز الحملات العسكرية لغزو شمال الهند، وبلغت هذه الدولة الذروة في عهد ابنه محمود الذي حكم ما بين 391-421هـ/1002-1031م، وإمتدت دولته إلى غرب إيران، وشمال الهند، ولكن خلفائه كانوا ضعافًا فسقطوا تحت ضربات السلاجقة، وخضعوا لهم، وإنتهى بهم الأمر إلى الإحتفاظ بدولتهم في شمال الهند فقط، وعرفوا برعايتهم للعلوم والآداب والفنون، والعمارة، وقامت دولة الغزنويين في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وبلغت ذروة مجدها في عهد السلطان محمود (387-421هـ/997-1030م) والذي فتح أجزاء واسعة من الهند، وأفغانستان الحالية، وما وراء النهر، وانتزع أصفهان من بني بويه، واستطاع أن يقضي على دولة السامانيين في خراسان، وضم إليه عراق العجم، وطخارستان، وسجستان، وصارت الدولة الغزنوية في عهد السلطان محمود الذي لقب لاحقًا بالغازي أقوى دولة سنية بالمشرق الإسلامي، وأثبتت قوتهم تفوق العنصر التركي عسكريًا، ولكنها بعد وفاة السلطان محمود وقعت في صراع الورثة على العرش، واصطدموا بقوة السلاجقة الناشئة ابتداء من تاريخ 432هـ/1040م، وهو تاريخ إعراف الخليفة العباسي بهم، أنظر: حسنين، إيران، ص15-17، وسوردال، معجم، ص690.

⁽⁴⁾ ابن العمري، الإنباء، ص184.

⁽⁵⁾ إلهامي، العباسيون، ج2، ص411.

في حقيقة الأمر لم يكن للقادر شيء من السلطان، فالأمر كله لبني بويه، ولكن تنافسهم، وضعف الأجيال المتأخرة منهم كان سبباً في أن يكون له شيء من النفوذ، والإحترام مرجعه إظهاره لصبغة دينية، وإظهار الزهد، ونصرة أهل السنة، وتزعمه لهم⁽¹⁾، وأكثر ما عُرف به القادر تفرغه للعبادة، وإظهار التدبّر، وطلب العلم الشرعي، وصنّف في ذلك كتاباً في الأصول⁽²⁾.

وفي ما يتعلّق بالمصادر، ومعاقبة موظفي الدولة فإنّها كانت من صلاحيات الأمير البويهي في واقع الأمر، فحينما قتل سعد الدولة بكجور في الحرب بينهما سنة 381هـ/991م، وتسلم الحكم في العراق من أعوانه، وأولاده بالأمان مع التعهّد بالمحافظة على أموالهم، وأرواحهم، فلما غادروا الرقة بكلّ ما يحملونه إندش سعد الدولة من مقدار أملاكه، وقال لحاشيته: "ما كنت أظنّ أنّ بكجور يملك هذا جميعه"، فقال له القاضي:

"...لم لا تأخذه فهو لك لأنّه مملوك لا يملك شيئاً، ولا حرج عليك، ولا حنث؛ ومهما كان فيها من وزر، وإثم؛ فعليّ دونك..."، فلما سمع بهكذا رأي صادر كلّ أموالهم، واعتقل كلّ حاشيته بكجور، وهرب الوزير المغربي إلى مشهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثمّ كتب أولاد بكجور إلى العزيز الفاطمي يسألونه الشفاعة فيهم، فأرسل إليهم بذلك، وطلب إرسالهم إلى مصر مهدّداً، فأهان سعد الدولة الرسول، ولجأ إلى حمص⁽³⁾.

كما إعتقل بهاء الدولة في 382هـ/992م أبا الحسن بن المعلم، وكان رئيس الدواوين في فترة حكم الطائع، وكان من أصحاب التجربة في الإدارة، ولكنّه أساء للجند، وتوعّده بالقتل، فوعدهم بهاء الدولة برده

¹السيوطي، تاريخ، ص 634، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 5، ص 110.

²السيوطي، تاريخ، ص 634، ولقد ظهر هذا الخليفة بمظهر المشرف العام على الشؤون الدينية للأمة الإسلامية، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ زكى من قال بهدر دم من قال أنّ القرآن مخلوق، وفصل في أمر كفره كفرًا أكبر، كما إستتاب جماعة من علماء المعتزلة، والرافضة، وأخذ تعهدات كتابية منهم بالتوبة، وأرسل إلى السلطان محمود الغزنوي كُتباً يأمره فيها بنشر المذهب السني بخراسان، وملاحقة جماعات الإسماعيلية، والرافضة، والجهمية، والمعتزلة، والمشبهة، وإستتابتهم، ولعنهم على المنابر، وإنتهى في سنة 420هـ/1029م من تأليف كتاب فيه رقائق، ومواعظ، وفيه ينتصر للسنة، ويقدم في الرافضة والمعتزلة، وأرسله إلى العلماء فركّوه، أنظر: اليافعي، مرآة الجنان، ج 4، ص 17 و 27-28، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 5، ص 50 و 53.

³إبن الأثير، الكامل، ج 7، ص 454-455، وسبط، مرآة الزمان، ج 18، ص 62-63.

وتأديبه، فرفضوا، وقبضوا عليه وعلى أعوانه لأنهم أصروا على تسلمه شخصياً، فكان لهم ذلك، فسقوه السّم مرتين، فلم يمت، فخنقوه ثم دفنوه⁽¹⁾.

كما إعتقل صمصام الدولة وزيره أبا القاسم العلاء بن الحسن بشيراز في 382هـ/992م، وكان متمكناً من أمور الدولة، وبقي معتقلاً ما يُقارب السنة، ثم أفرج عنه صمصام الدولة، وإستوزره مرة أخرى، وسبب القبض عليه هو توطئه مع الجند في الفوضى التي أحدثوها بسبب كثرة النفقات، ولما خلت خزينة بهاء الدولة من الأموال أرسل وزيره أبا نصر بن سابور إلى واسط ليُحصّل ما أمكنه، وأعطاه رهوناً من الجواهر، والأعلاق التقيسة ليقترض عليها من مهذب الدولة صاحب البطيحة فلما وصل إلى واسط تقرب بها إلى مهذب الدولة، وترك ما معه من الرّهون بحاله، وأرسل بهاء الدولة ورهنها، وإقترض عليها، ولقد إزداد شعب وتمرد الجند الديلمي في بغداد على بهاء الدولة، ونهبوا دار الوزير أبي نصر بن سابور، فاختموا خوفاً منهم، ولم يتدبر خلفائه حلاً لمشكلة المال⁽²⁾.

ولما توفي فخر الدولة بالرّي سنة 387هـ/997م ترك في خزائن الدولة ثلاثة ملايين دينار عمل إبنه مجد الدولة على تبديدها، إذ أنه كان ضعيف العقل، لا يصلح للحكم منهمكاً في شهواته غير مهتم بأمر المملكة، وحماقته، وقلة فطنته تسببت في إستقواء حاكم غزنة⁽³⁾ محمود بن سبكتكين عليه، وانتزاع ممتلكاته، واعتقاله في خراسان⁽⁴⁾.

ولقد قبض القادر بالله في 388هـ/998م على أبي الحسن علي بن العزيز بن حاجب النعمان⁽⁵⁾ في شهر رمضان، وصادره مع جماعة من أصحاب الطائع على مال⁽⁶⁾، وقلد كتابته لأبي العلاء سعيد بن الحسن بن تريك فأقام على خدمته نيّفاً وسبعين يوماً، ثم صرفه وأعاد إبن حاجب النعمان، ثم جلس القادر بالله للرسولين الواردين من أبي طالب رستم بن فخر الدولة، وأبي التّجم بدر بن حسنويه، وكنتى أباطالب

⁽¹⁾ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص458-459.

⁽²⁾ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص460-463.

⁽³⁾ غزنة: وهي مركز الإقليم الحالي المعروف بهذا الإسم في جمهورية أفغانستان الإسلامية، تقع على طريق قديم بين كابل وقندهار، وآثار غزنة القديمة تجاورها، وهذه الأخيرة كانت محطة لعبور القوافل التجارية بين الهند وإيران وآسيا الوسطى، وسرعان ما أصبحت مدينة ضخمة وغنيّة منذ منتصف القرن الرابع الهجري إلى الغزو المغولي حيث فقدت مكانتها لصالح مدينة كابل المجاورة، أنظر: سوردال، معجم، ص688-689.

⁽⁴⁾ إبن العمري، الإنباء، ص184.

⁽⁵⁾ إبن حاجب النعمان: هو أبو الحسن عبد العزيز بن إبراهيم بن بيان بن داود (ت351هـ)، هو من أسرة ذات تقاليد إدارية، وكان من أحسن كتّاب الدّواوين، وعينه معز الدولة على رأس ديوان السّواد، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص1567.

⁽⁶⁾ إبن الجوزي، المنتظم، ج15، ص9، وسبط، مرآة الزّمان، ج18، ص54.

ولقبه بمجد الدولة وكهف الأمة، وكتبى أبا النجم نجم الدولة، وعهد لأبي طالب على الرّي وأعمالها، وحمل إليه الخلع السلطانية كاملة، وعقد له لواء، وحمل إليه الخلع الجميلة، ولبس مجد الدولة الخلع وتلقب أمّا بدر الدولة فطلب أن يلقب بناصر الدولة، وكان له ذلك بعد إلحاح شديد⁽¹⁾، وهذا وجه من وجوه ضعف وسخف الجيل الأخير من الأمراء البويهيين، وكانت سياستهم منحطة ورديفة، بل وعبثية، ويذكر سبط ابن الجوزي أنّ صاحب شرطة بغداد محمّد بن أحمد الزّبيّ أسرف في الإساءة إلى الأهالي ومصادرة أموالهم، كما أنّ صاحب شرطة بغداد آخر وهوّ أبا محمّد بن النّوي كان قد حفر حفرة في منزله وكان يستدعي التجار إلى داره ثمّ يقتلهم، ويدفّنهم في تلك الحفرة، ثمّ يصادر أموالهم، ومن الذين عرفوا بالظلم أيضًا ضامن واسط ابن قوّة، وأبوطاهر عامل البصرة⁽²⁾.

ومن العجيب أنّ البويهيين رزقوا بوزراء أكفّاء في حين أنّهم كانوا وبالاً على وزرائهم، فكثيراً ما كان يموت الوزير عن طريق إعتداء من الأمير البويهي، فيبادر بمصادرة ممتلكات وزيره المقتول أو المعزول، وينتقل إلى مصادرة أموال أهله، ومواليه⁽³⁾.

4) القائم بأمر الله (11 ذي الحجة 422-13 شعبان 467هـ):

أولاً: نبذة عن الخليفة القائم وملامح عهده:

بعد أن توفّي القادر بالله خلفه ابنه القائم بأمر الله⁽⁴⁾، وبايعه الشّريف المرتضى⁽⁵⁾، ثمّ الأمير الحسن بن عيسى بن المقتدر، ووقف الأتراك عند رأس الخليفة الجديد يُلحّون عليه في دفع رسوم البيعة، فأخبرهم أنّ سلفه لم يترك مالا في الخزانة، وصدّقه الأتراك لأنّه كان من أفقر الخلفاء، ثمّ صالحهم على أن يدفع لهم ثلاثة آلاف دينار، وعرض في سبيل ذلك خاناً، وبستاناً للبيع، وصغرت قيمة الخلافة إلى هذا

¹ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 9.

² نفسه، ص 117.

³ إلهامي، العباسيون، ج 2، ص 509.

⁴ هوّ أبو جعفر عبدالله بن القادر بالله، توفّي في شعبان 467هـ/1074م، وعمره ستّ وسبعون سنة، وبقي في الخلافة أربعة وأربعين سنة وتسعة أشهر، وهوّ من أم ولد أرمنية، وبعد أن عادت له أمور الخلافة بعد فتنة البساسيري أصبح كثير الصيام والتهجد، وكان حنبليّ المذهب، أنظر: ابن العماد، شذرات، ج 5، ص 285-286.

⁵ الشّريف المرتضى: هوّ أبو القاسم علي الموسوي (355-436هـ/967-1044م)، هوّ مفكّر وأديب من العصر البويهي، خلف أخاه علي رأس نقابة العلويين، وكان فقيهاً، ولغوياً، وشاعراً، من آثاره مؤلّفات كثيرة حول مذهب الشيعة الإثنا عشرية، جمع مع أخيه مازعم أنّه كتاب "نهج البلاغة" للإمام علي رضي الله عنه، وهوّ من أسس عقائد الشيعة الإثنا عشرية، أنظر: سوردال، معجم، ص 543.

الحد، وأصبحت الأموال مقسومة بين الأتراك والأعراب مع ضعف إرتفاع الخراج⁽¹⁾، والوزارة لا تملك صلاحيات ولا قوة ردع، والفوضى

منتشرة⁽²⁾،

وكانت الرعية تفتقر فعلاً لحاكم قوي⁽³⁾.

وكان مال البيعة سبباً رئيسياً في ثورات الجند التركي، وهم في ذلك غير مباينين بالظروف المليّة الصعبة للدولة، فنلاحظ مثلاً أنّهم لم يرضوا بأن يمنحهم جلال الدولة البويهري مال البيعة من ماله الخاص، بل

¹ في أيام القائم في سنة 428هـ/1036م وقع الغلاء الذي عمّ سائر أنحاء الأرض في سائر الأمصار، وهلك أكثر الناس جوعاً، وبعد سنة 431هـ/1039م أصبح كلّ جندي في بغداد رأساً بنفسه، وانقطعت موارد الأموال بانفصال كلّ الأقاليم بسبب التهب المتواصل، كما تراجع مردود الأراضي الزراعية داخل ما تبقي من أراضي الخلافة نتيجة للكوارث الطبيعية ففي سنة 439هـ/1047م وقع ببغداد غلاء عظيم حتّى أكلت الناس الميتة وغلّت الأسواق، وفي سنة 448هـ/1056م عمّ غلاء عظيم الحجاز، وديار بكر، والموصل، وخراسان، والجناب، وكانت مصر الأكثر تضرراً منه، وفي بغداد بلغ سعر الرغيف ديناراً، والكرّ من الحنطة تسعين ديناراً، وفي سنة 449هـ/1057م اشتدّ الغلاء ببغداد والعراق حتّى بيعت الكارة الدقيق بثلاثة عشر ديناراً، والكارة من الشعير والدرة بثمانيّة دنانير، وأكل الناس الميتة والدواب وغيرها، وكثر الوباء حتّى كفن السلطان من ماله ثمانيّة عشر ألف إنسان، وبلغ من مات في المشرق بسبب ذلك مليون وستمئة وخمسين ألف نفس على الأقل، ومن الكوارث الطبيعية التي حدثت في عهد القائم زلازل عظيمة حتّى بات الناس في العراق، وإستوطنوا الصحاري، وخرت البلاد، وفاض الماء من الآبار، وفي سنة 454هـ/1062م زادت دجلة إحدى وعشرون ذراعاً ففاضت ببغداد ونواحيها، وفي سنة 464هـ/1071م وقع وباء في الغنم، وفي سنة 466هـ/1073م وقع فيضان كبير في بغداد، فغرق كثير من أهل بغداد تحت الرّدم، وأقيمت صلاة الجمعة في مركب طيار على ظهر الماء، وكان الموج كالجناب، وبلغ إرتفاع الماء ثلاثين ذراعاً، وبلغت الدّور المنهارة مائة ألف دار أو أكثر، وهلكت الأموال، والأنفس والدواب، وسمّي هذا بالغرق العظيم، وسبب ذلك أنّ فيضان نهر دجلة، أنظر: إبن الجوزي، المنتظم، ج 16، ص 5 و 16، وإبن العمراني، الإنباء، ص 188، وإبن الساعي، مختصر، ص 86-87 و 92، والياضي، مرآة الجنان، ج 4، ص 72، والسيوطي، تاريخ، ص 647-648، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 127 و 137، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج 5، ص 208 و 228، و 233.

² الياضي، مرآة الجنان، ج 4، ص 32، يُمكن القول أنّ العيارين كانوا الحكّام الفعليين للعراق العربي، ففي سنة 424هـ/1032م اشتدّت الفوضى ببغداد بسبب فقدان الأمن، وتحكّم عصابات اللصوص، وإفتكاكهم لأموال الناس جهاراً، فأخذوا لبعض التجار ما قيمته عشرة آلاف دينار، كما قتلوا صاحب الشرطة، وخاف العامة من الوشاية بهم، ووقعت مناوشات يومية بين الشرطة والعصابات، وكان العاقبة منقسمين بين الطرفين، وأحرقت الأماكن، والأسواق، والمساجد، ثمّ ثار الجند، وقبضوا على السلطان جلال الدولة، وطرده إلى واسط أو البصرة، ثمّ أهانوه وضربوه قبل أن يودع في قصره بعد توسط الأعيان، وفي 426هـ/1034م سيطر العيارون ثانية على بغداد، ثمّ هاجموا في 427هـ/1035م - وكان عددهم مائة من الأعراب والأكراد - فأحرقوا دار صاحب الشرطة، وفتحوا خاناً للتجار وأخذوا كلّ ما فيه مستغلين شغب الجند على جلال الدولة وانشغالهم بالأرزاق، أنظر: الياضي، مرآة الجنان، ج 4، ص 35-36.

³ نفسه، ج 4، ص 32.

استمرّوا في التمرد حتى إضطر الخليفة القائم أن يبيع بعض إقطاعاته ليمنح للجند التركي مال البيعة من بيت مال الخليفة (أنظر الملحق رقم 19)⁽¹⁾.

وحيثما تولّى القائم الخلافة كان الوضع في العراق كارثياً من جميع النواحي، وكان مقدّراً على القائم أن يراقب الأمراء المتناحرين في ما بينهم في أوائل سنوات حكمه، وهذا الوضع كان يسمح له بحماية نفسه من إنشغالهم به، وتفريقهم كان يمنعهم طبعاً من السيطرة على الوضع، ولكن في نهاية الأمر سيطر قائد الأتراك البساسيري⁽²⁾ على الوضع، وإستبدّ بإدارة الدولة⁽³⁾، وقيل في ذلك⁽⁴⁾: "...وكانت العراق في 448هـ/1056م تموج بالفتن، والخوف، والتّهب، من جماعة طُغربك، والأعراب، والبساسيري"، وكان هذا الأخير قد شقّ عصا الطّاعة، وأعلن أنّه أمير الأمراء الجديد، وناصب العداء للوزير ابن المسلمة، والذي راسل بدوره السلاجقة للقدوم إلى بغداد، وإستلامها، ففرّ البساسيري إلى الشّام⁽⁵⁾، وكان ظهور أمثاله على مسرح الأحداث نتيجة طبيعيّة لاستفحال أمر الدّعوة الإسماعيليّة الفاطميّة في العراق وفارس، وبخاصّة أنّ بني بويه كانوا من المتشيعين، ومالوا إلى التّساهل مع الدّعوة الفاطميّة ظاهراً وباطناً⁽⁶⁾.

ولقد بلغ القائم بأمر الله من الدّل والمهانة أن يدخل في حماية أمير محليّ من الأعراب، وهو قريش العقيلي⁽⁷⁾، فتودّد إليه، وإستعطفه لينقذه من القائد أرسلان البساسيري كي لا يرسله مهاناً إلى الفاطميين في مصر، فأرسله قريش إلى أبناء عمّه في الحديثة، ولكنّ البساسيري أرسل ثياب الخليفة، وعمامته، وأمواله

⁽¹⁾ محمود عرفة محمود، الأحوال السياسيّة في العراق وبلاد المشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (422-467هـ/1031-1075م)، مقال منشور في حوليات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة العاشرة، 1409هـ/1989م، الرسالة الحاديّة والستون، ص32.

⁽²⁾ هو الأمير المظفر أبوالحارث أرسلان بن عبد الله البساسيري (نسبة إلى بسا في فارس) التركي، مقدّم الأتراك ببغداد، وكان من مماليك بهاء الدولة بن بويه، وتمردّ على القائم، الذي ان قدّمه على سائر القادة الأتراك، وجعله أمير الأمراء، وحُطّب له على منابر العراق، والأهواز، ولكنته خطب للمستنصر الفاطمي خليفة القاهرة، فهرب القائم إلى العقيليين في الحديثة وعانة، ومكث في منفاه الإختباري لمدة سنة، واتّصل خلالها بطغربك السلجوقي طالباً منه نصرته، ونصرة أهل السنة، فقاتل السلاجقة البساسيري، وقتلوه في 15 ذي الحجّة 451هـ/1059م، وعاد القائم إلى بغداد، أنظر: ابن العمري، الإنباء، ص188-197، وابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص222.

⁽³⁾ سعادة، من تاريخ، ص47.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص205.

⁽⁵⁾ ابن العمري، الإنباء، ص188.

⁽⁶⁾ المعاضيدي، دولة، ص83.

⁽⁷⁾ كان خلفاء بني العباس يميلون إلى العقيليين ويحترمونهم بسبب ميول قوميّة، ولما امتازوا به من نزعة عربيّة تجاه المتسلّطين الأعاجم على الخلافة، وعلى العموم يمكن القول بأنّ العقيليين كانوا متعصّبين للخليفة العباسي لأنّه عربي بغضّ النظر عن نزعات التشيع بين الحين والآخر، ومن ذلك أنّ الأمير مسلم العقيلي تبرّع للخلافة العباسيّة بمبلغ ألف دينار من أجل إعمار بغداد التي غرقت سنة 474هـ/1081م، وتهدّم سورها، أنظر: المعاضيدي، دولة، ص77 و82.

إلى مصر مع تعهد كتبه القائم تحت التهديد؛ يعترف فيه بأنه لا حق لبني العباس في الخلافة بوجود أحفاد من نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها⁽¹⁾.

ومع هذا نجد أنّ القائم إستفاد من ظهور قوة سنّية جديدة تمثّلت في السلاجقة بقيادة طغرل بك، وبلغت به الشجاعة أنه هدد بترك بغداد إذا ما لم يُسلمه جلال الدولة البويهى أحد عبيده الأتراك الذي تعدّى على قصر الخليفة، وأنذره بأنه سيأمر القضاة والخطباء بالتوقف عن أعمالهم، فاستجاب له الأمير البويهى⁽²⁾، وحينما حاول جلال الدولة الإستيلاء على الأموال المخبّية من الجزية إعترض الخليفة، وأكّد حقّه المتعارف عليه؛ وهو أن يكون ربع الجزية (الجوالي) من نصيبه (أنظر الملحق رقم 22)، وبدأ القائم يقوّي من نفوذ كاتبه بالألقاب، والتشريفات، والتدخل في شؤون الجيش، كما تزايد تدخله في إدارة شؤون العاصمة⁽³⁾.

وكان القائم بالله ورعاً، متديّناً، كثير الصدقة، وله علم وفضل، وكان "من خير الخلائق"⁽⁴⁾، وتزوج بإبنة أخ طغرل بك في 8 محرم 448هـ/1056م⁽⁵⁾؛ على صداق مقداره مائة ألف دينار⁽⁶⁾.

ثانياً: المصادر ونكبة الموظفين خلال فترة خلافة القائم:

ما يُحكى من جملة كرم القائم أنّ أحد السلاطين في أيّامه سأله أن يتقدّم باعتقال وزرائه، وذكر أنّهم إستولوا على أمواله، فخرج توقيعهم: "ليست دارنا دار حبس، وسجن، بل هيّ دار طمأنينة، وأمان"⁽⁷⁾، وهذا ما يُظهر سياسة القائم وإبتعاده عن القيام بأعباء الدولة، وإقتضاره على إظهار تديّنه باعتباره رئيساً دينياً للمسلمين في دنياهم، وعليه فالأمر كان فعلياً بيد أمير الأمراء، أو الوزير، وكان قد إستوزر في أول خلافته رئيس الرؤساء علي بن الحسين بن المسلمة، وكان من علماء الشريعة، ووقع خلاف بينه وبين أحد الأمراء

⁽¹⁾ المعاضدي، دولة، ص 80.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 126-127.

⁽³⁾ نفسه، ج 2، ص 127.

⁽⁴⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج 4، ص 73.

⁽⁵⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 16، ص 4، وابن العماد، شذرات الذهب، ج 5، ص 205.

⁽⁶⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص 292.

⁽⁷⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 138.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

الأتراك وهُوَ البساسيري مثلما ذكرنا، فهرب من بغداد⁽¹⁾، ثم عادومعه العساكر الكثيرة من حلفاء الفاطميين من الشّوام، والمغاربة، والأتراك، فاعتقل الوزير، وعذبّه، وأهانَه فهلك تحت التعذيب⁽²⁾، إنتقامًا منه، وكان رئيس الرُّساء قد صادر، وعاقب، وقتل؛ ونكّل بأهل البساسيري، وجواربه، وهتك حرّيمه⁽³⁾.

ثمّ إستوزر القائم فخر الدّولة بن جهير، وكان ذو عقل ودهاء⁽⁴⁾، وكان في أوّل حياته بائع مجوهرات، ثمّ خدم

الأسرة المروانيّة⁽⁵⁾ في ديار بكر، وإستغلّ منصبه لتكوين ثروة ضخمة، وإستهدف بعدها أن يُصبح وزيرًا لدى الخليفة،

فدفع للقائم ثلاثين ألف دينار مقابل تعيينه في هذا المنصب!⁽⁶⁾، ومن أهم أعماله ردّ الإعتبار لمنصب وزير الخليفة، وإعادة بناء علاقات جيّدة مع أصحاب الأطراف، فراسلهم، وإستمالهم، فدخلوا من جديد في طاعة الخليفة⁽⁷⁾، ولكنّه عُزل عن الوزارة نتيجة لتداخل صلاحيّاته مع نظام المُلك⁽⁸⁾ وزير السلاجقة ثمّ أعيد ثانيّة إلى الوزارة⁽¹⁾.

¹ تقدّم بحضرة الخليفة أبوالحارث أرسلان البساسيري فأصبح أمير الأمراء في بغداد، وكان منافسه رئيس الرُّساء ابن المسلمة، والذي راسل التركمان السلاجقة بزعامة أبوطالب بن ميكائيل، واتفق معهم على القدوم إلى بغداد، فهرب البساسيري إلى الشّام، ولما عاد إلى بغداد بالعساكر الشّاميّة سيطر من جديد على أمور الخلافة، وانفرد بالتدبير، ولم يجد له مناوئًا، فدعيّ له على المنابر، وجبى الأموال، وخرّب القرى، ووقع القائم تحت سطوته، ثمّ ثبت عند الخليفة العباسي أنه كان موالياً للفاطميين، فراسل السلاجقة لإنقاذ الخلافة، أنظر: ابن العمراني، الإنباء، ص188، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص642.

² ابن الطقطقي، الفخري، ص295.

³ ابن العمراني، الإنباء، ص193-194.

⁴ ابن الطقطقي، الفخري، ص293، وفخرالدولة بن جهير: هو أبو نصر محمد بن محمد بن جهير الثعلبي، وليّ نظارة حلب، ثمّ استوزره صاحب ميّافارقين، ثمّ وزر للقائم بأمر الله فترة، وكان صاحب علم ودهاء، وهو من بيت وزراء، ورؤساء، ومدحهم أفضل الشعراء، ولقد وُلد في 393هـ/1002م بالموصل، وتوفّي بها في 483هـ/1090م، أنظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص355-357.

⁵ الأسرة المروانيّة: ويعرفون بمروانيي بلاد ما بين النهرين العليا(373-478هـ/983-1085م)، وهيّ سلالة كرديّة حكمت ديار بكر (آمد)، وسيلفان(ميّافارقين)، وأخلاق، وحصن كيفا، ومنتزكيرت(ملازكرد)، وهذه الأسرة نشأت نتيجة المقاومة الكرديّة للسيطرة البويهية، ولكنها تراجمت أمام قوة السلاجقة الذين إحتلوا منطقة كردستان لاحقًا، أنظر: سوردال، معجم، ص885-886.

⁶ ابن الطقطقي، الفخري، ص294.

⁷ نفسه، ص294.

⁸ نظام المُلك: هو قوّام الدّين أبوعلي الحسن بن علي بن إسحاق الطّوسي(11 ذو القعدة408هـ-12 محرّم486هـ/998-1093م)،

في أواخر العهد البويهي عاد نفوذ الجند التركي إلى الواجهة، وصاروا هذه المرة يتحكمون في عزل وتعيين أمراء بني بويه، وهذا ما يتضح في الصراع بين جلال الدولة أمير بغداد، وأبي كاليبجار حاكم الأهواز⁽²⁾.

ثالثاً: في عصر النفوذ السلجوقي (447-656هـ/1055-1258م):

1) سيطرة السلاجقة على الدولة العباسية:

تمهيد:

كان دخول السلاجقة الأتراك أراضي الخلافة العباسية في المشرق هوّ الدخول الحقيقي للترك دار الإسلام بقبايلهم، ونظمهم، ورؤسائهم وحشودهم المتعاقبة الضخمة⁽³⁾، وكان السلاجقة أصحاب الكلمة العليا في العراق طوال حكم طغرل بك (447-455هـ/1055-1063م)⁽⁴⁾، وألب أرسلان (455-465هـ/1063-1073م)، وملكشاه (465-485هـ/1073-1093م)، وبركياروق بن ملكشاه (485-498هـ/1093-1104م)، ومحمد بن ملكشاه (498-511هـ/1104-1117م) وهيّ مدة لا تقل عن ثلاث وستين سنة تمتّع فيها العراق بالسلام، والطمأنينة، وقلّت فيها المنازعات بين السنة والشيعية بعد أن كانت لا تنقطع طيلة عهد من العهود⁽⁵⁾.

وكان من أولاد الدهاقين، واشتغل أول حياته بالفقه، والحديث، وخدم بعض ملوك بلخ، ثم تركه لكثرة مصادراته له، ثمّ خدم السلاجقة، وأخلص لهم، وقرّب إليه الفقهاء، والصوفية، وأكثر من إنشاء المدارس، والمساجد، والأربطة تقرّباً لهم، وإغثاله الحشاشون في أصفهان، ويقال أنّ ملكشاه قد دسّ عليه من قتله بعد أن ضاق ذرعاً بتسلّطه عليه، وكثرة إقطاعاته، وقيل أنّ من دبّر إغتياله غريمه ابن دارست، أنظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص362-364.

⁽¹⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص294.

⁽²⁾ محمود، الأحوال، ص15، وأبو كاليبجار: هوّ المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة، ولد بالبصرة سنة 399هـ، وتوفيّ في 441هـ، أنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج25، ص299.

⁽³⁾ البيهقي، دراسات، ص78.

⁽⁴⁾ وبعد أن إنتصر السلاجقة بزعامة طغرل بك على السلطان مسعود الغزنوي في موقعة داندانقان سنة 431هـ/1039م، وكانت إنتصاراً حاسماً على الغزنويين، ومنها راسل طغرل بك الخليفة العباسي القائم بأمر الله سنة 432هـ/1040م حين إعترف الخليفة بهم، بل وحاول أن يستعين بهم في إصلاح الأوضاع المتدهورة في العراق، ووجد في طغرل بك منقداً له من البويهيين ولكنّ السلاجقة لم يتعجلوا في الرّحف على العراق بل بقوا حتّى 446هـ/1054م، وهم يوطّدون حكمهم في بلاد فارس: جرجان، وطبرستان، وخوارزم، وأذربيجان، والأقاليم الغربية لإيران، ولاسيّما وأنّ طغرل بك توّغل في الأراضي البيزنطية، وبعث فكرة الجهاد لدى الخلافة العباسية بعد أن كان البويهيون غير مكترئين لهذه الفكرة، وعدم قدرة الخلفاء على تجهيز الجيوش، وهذا ما أكسب السلاجقة شعبية كبيرة، والذين ظهروا بمظهر العاملين على توحيد العالم الإسلامي تحت سلطة الخلافة العباسية أولاً، ثمّ الباعثين على إدكاء نار الجهاد من أجل توسيع رقعة الإسلام في بلاد الرّوم ثانياً، والقضاء على المذاهب المتطرّفة والمغالبة ثالثاً كالإسماعيلية، أنظر: فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص163-164، و168.

⁽⁵⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص18-20.

وكانت أهم إضافة قاموا بها أنهم وحدوا المشرق الإسلامي كاملاً تقريباً تحت سيطرتهم، وإستفادوا بذلك من تجربة وحنكة جموع الكتّاب، وعمّال الدّواوين الذين قضوا جزءاً من حياتهم في إدارة أجزاء مختلفة من أراضي الغزنويين، والسّامانيين، والدّيلم، والخلفاء العباسيين، وكانت لهم معرفة واسعة بكثير من المعارف، والعلوم المدنيّة والعسكريّة⁽¹⁾.

وتاريخ السلاجقة العظام يشمل المشرق كلّهُ، والعراق، والشّام، وأما تاريخ سلاجقة العراق يشمل إقليم الجبال (العراق العجمي)، وإقليم أذربيجان، وإقليم فارس (وعاصمته شيراز)⁽²⁾، ولم يُقم سلاطين السلاجقة ببغداد، ولم يكونوا يحسنون العربيّة بل التركيّة والفارسيّة فقط، واعتبروا بغداد عاصمة ثانية لهم، غير أنّهم كانوا ينيبون من يقوم بحكم العراق بدلاً عنهم⁽³⁾.

وكان من أسباب إستنجد الخليفة العباسي بالسلاجقة هو أنّهم كانوا القوّة المتنامية في المشرق، وأنّ دخولهم العراق هوّأت لا محالة، فكان على العباسيين إستغلال الفرصة، وتطويعها لخدمة مصالحهم حيث حتّم الخليفة من خلال المراسلات على مراعاة حرمة البلاد والعباد، وظهرت جليّاً إستفادتهم من نفوذهم الدّيني، وإستثماره في إخضاع الكثير من أراضي المشرق الإسلامي⁽⁴⁾، وبالمقابل إستفاد الخلفاء من قوّتهم في منع الخلافة من السقوط لأنّ قوّة الفاطميين، وتغلّبهم كان حقيقياً، وحاسماً في فتنة البساسيري⁽⁵⁾.

ولقد إستمرّت نفس الملامح للعهد البويهّي تقريباً في العهد السلجوقي، فهؤلاء إعتبروا أنفسهم أصحاب أفضال على الخليفة، فتدخلوا كثيراً في شؤون الخلافة، كما كثرت الفتن والإضطرابات المذهبيّة أيضاً، وإستمرّ تواجد العيّارين في العراق، وتفاقمت الأزمة الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وإستمرّ الإقطاع كأساس إقتصادي رغم مساوئه⁽⁶⁾.

وكانت قوّة السلاجقة هيّ ضعف رابطة الوطن الخاصّة بهم، فطبيعتهم البدويّة، وترحالهم الدّائم جعل رابطتهم بالأرض ضعيفة، وفي نفس الوقت كان إعتناقهم للدّين الإسلامي قد جعلهم يعتبرون العالم

¹ نور باشا، النظام الإداري، ص 200.

² حسين أمين، العراق، ص 15.

³ التّل، متصوّف بغداد، ص 28.

⁴ عبد الهادي نايف القعايدة، الإدارة السلجوقيّة في بغداد الشحنة أنموذجاً خلال الفترة (447-536هـ/1055-1142م)، مقال منشور في مجلّة دراسات العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، المجلّد: 42، ملحق: 1، السنة: 2015م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنيّة، ص 1207.

⁵ حلمي، السلاجقة، ص 158.

⁶ حسين أمين، العراق، ص 39-40.

الإسلامي كله وطنًا لهم، ولهذا كان هدفهم من تحالفهم مع العباسيين إدخال كلِّ معترف به تحت سلطتهم⁽¹⁾، ليحكموا كلَّ المسلمين بإسمه مع إظهار دولتهم كأداة لنصرة الإسلام السنِّي⁽²⁾، وكانوا يعرفون أنَّهم أترك أعاجم لا تصحَّ خلافتهم لإفتقارهم للنسب القرشي⁽³⁾، ولا نبالغ إذا قلنا أنَّهم لم يكونوا إلا محاربين تركمان لامدنية، ولا ثقافة لهم، فالسلطان سنجر مثلاً -على عظمته- كان أميًا لا يقرأ، ولا يكتب، على الرِّغم من أنه أمضى حياته في بلاد الإسلام، وفي إيران تحديدًا، وهو ما يفسر إبقائهم على الجهاز الإداري للدَّول السابقة، وعلى رأسهم الموظفين الإيرانيين⁽⁴⁾.

-الإدارة السلجوقية في العراق:

لم يذكر التاريخ أنَّ سلاطين السلاجقة العظام أقاموا في بغداد عكس البويهيين بل كان ينوب عنهم العميد والشحنة وقوة عسكرية هامة تؤمِّن وصول أموال العراق للسلطان⁽⁵⁾، لقد إرتبط مدلول كلمة السلطان بالسلاجقة وكان طغربك أول من تلقب به، ولقد وافق الخليفة على منحه له، ويعني لقب سلطان في العصر السلجوقي الحاكم الأعظم، بينما أطلق لقب ملك على بقية أفراد السلطة السلجوقية، وكان السلاطين يمارسون سلطاتهم وفق تفويض عام يمنحه لهم الخلفاء باحتفال عام بحضور كبار رجالات الدَّولة، وأعيانها، ومراسيم محدَّدة يرافقها منح ألقاب، وخلع، وألوية من طرف الخليفة⁽⁶⁾.

والسلطنة من الناحية الفقهيَّة تتمتع بعموم الولاية، وهي من الناحية النَّظريَّة مستمدَّة من تفويض يصدره الإمام أي الخليفة العباسي، أمَّا من الناحية التَّطبيقيَّة فهي زعامة فرضت وجودها عن طريق الإستيلاء والتغلب، وعند النَّظر إلى السلطنة من زاوية النظر السلجوقية العمليَّة نجد أنَّهم قد نجحوا في أن يحولوا

⁽¹⁾فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص127.

⁽²⁾إبان الحكم السلجوقي أخذت مدرسة فقهية سنوية واحدة على عاتقها إضطهاد الشيعة، وهي مدرسة الحنابلة، وأصبحت الحزب الأكثر حيوية، وحركية بين سنة العراق، وكان علمائها من أشدَّ مناصري الخلافة، وخلال الفترة ما بين 400هـ/1009م إلى سقوط الخلافة بلغت الحركة الحنبلية أوج مجدها، فكان لها قاعدة شعبية ضخمة، وجيشها المنظم، وإستقوى بها الخلفاء متى كان ذلك ممكنًا، أنظر: سعادة، من تاريخ، ص73.

⁽³⁾فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص135.

⁽⁴⁾حلمي، السلاجقة، ص208.

⁽⁵⁾فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص159.

⁽⁶⁾التل، متصوِّفة بغداد، ص27.

هيمنتهم المحليّة المحدودة إلى قوّة إسلاميّة هائلة إستفادت من تأييد الخلافة، وتفويضها الكامل في جميع أنحاء أراضي الخلافة⁽¹⁾، وكان من أبرز مظاهر السلطنة إستقرار التّقسيم الخاص بالسلطات الدّينيّة والسياسيّة بين الطّرفين، فتولّى السلطان شؤون السياسة، والحرب، والإدارة، بينما إختصّ الخليفة بتعيين خطباء المدارس، والوعاظ، والمدرّسين، وشاركه السلطان في شارات الخلافة الرئيسيّة، ومنها: ذكر أسمائهم على المنابر، والخطبة لهم في صلاة الجمعة، وضرب أسمائهم على النقود جنب أسماء الخلفاء، وضرب الطبول على أبواب دورهم في أوقات الصّلوات، وهكذا جرّدوا الخلافة من أيّة سلطة فعليّة⁽²⁾.

وكان أوّل ما يفعله الخليفة لأنّه كان يرسل إلى السلطان السلجوقي ليأخذ له البيعة، ويحمل إليه الخلع السلطانيّة والهدايا، وكان هوّ بدوره بعد أن يتولّى السلطنة يلتبس التّفويض من الخليفة، وتكرّست تلك العلاقات فيما كان بين الطّرفين من روابط إجتماعيّة وأولها الزّواج، ويعود ذلك إلى أنّ السلاجقة كانوا سنيّين يعتبرون الخليفة العباسي رئيسهم الأعلى، أي خليفة الله على الأرض⁽³⁾، وإعتقدوا أيضًا بنظرية الحق الإلهي، وأخذوا بالقبول بأنّ حكم سلاطينهم مستمدّ من الله، وعليه فإنّهم مختارون من قبله أيضًا فجعلهم أمناء على العباد، ومتصرّفون بالبلاد⁽⁴⁾، ولهذا كان السلطان السلجوقي يسعى دائمًا إلى إرضاء الخليفة، وكسب عطفه ليمنحه الإعتراف بحكمه الشّرعيّة، واحتفاظ الخليفة بنفوذه الدّيني سوف يكون له أثر كبير في إسترداد هيبة الخلافة واستقلالها عن السلاجقة أنفسهم⁽⁵⁾، وعكذا تبلورت فكرة أنّ السيّادة كان يمنحها الله للسلاجقة، ويصادق عليها الخليفة لأنّه سلطة دينية، والسلطنة كالخلافة فريدة وشاملة، وكما لا يوجد إلّا خليفة واحد كرئيس ديني للجماعة الإسلاميّة، فإنّه لا يوجد أيضًا إلّا سلطان واحد مسؤول عن النظام، والأمن، والحكومة في الدّولة الإسلاميّة⁽⁶⁾.

وكان من أكبر أسباب عظمة دولة السلاجقة في ذروة مجدها دقّة، وتنظيم الجهاز الإداري المتكوّن أساسًا من طبقة الكتّاب، وعمّال الدّواوين الإيرانيين ممّن أمضوا تجارب كبيرة في بلاط دول، وأداروا من خلال مختلف أقاليم المشرق المختلفة، وكانوا على دراية كبيرة بدقائق أعمالهم، وعلى رأسها الجيش، وأيضًا الشؤون المدنيّة، وإستعملهم السلاطين أيضًا في الكتابة، والإستيفاء، والقضاء، مع إبقاء نفس

⁽¹⁾ نور باشا، النظام الإداري، ص 203-204.

⁽²⁾ التل، منصوفة بغداد، ص 27-28.

⁽³⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 32.

⁽⁴⁾ نور باشا، النظام الإداري، ص 205.

⁽⁵⁾ حسين أمين، العراق، ص 15.

⁽⁶⁾ شاخت، تراث، ج 1، ص 200-201.

التشكيلات، والتّظم الإداريّة القديمة، ولقد كان الأساس الأوّل للإدارة السلجوقيّة مرتكزًا على نظم وأشخاص من الإدارة الغزنويّة⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أنّ الوزراء في عهد السلاجقة عرفوا بأنّهم من العلماء، وكانوا وراء تشجيع العلوم والآداب، وجمعوا بين المهارة في الإدارة، والسياسة، والحرب، وبين الدّهاء في الكيد لبعضهم، ومصادرة أموال أعدائهم، وحبسهم عند عزلهم من مناصبهم، وإبتزازهم لأموال الناس، وقضاء حاجاتهم عن طريق الرّشوة، وإستخدام الدّسائس، والرشاوى إبتغاء الوصول إلى مرتبة الوزراء، ومع ذلك فلقد أسندت الوزارة إلى كثير من الأكفّاء

كالكندي⁽²⁾

، وفخر الدولة بن جهير، وإبنة عميد الدولة، وأبي شجاع⁽³⁾، ونظام الملك⁽⁴⁾.

⁽¹⁾عباس إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة وتعليق من الفارسيّة: أحمد كمال الدّين حلمي، مطبوعات جامعة الكويت، 1984م، ص38.

⁽²⁾الكندي: أبو منصور عميد الملك محمّد بن منصور بن محمّد الكندي (412-456هـ/1021-1064م)، كان في أوّل أمره قاطنًا بنيسابور من أهل الحسب والنسب والأدب والفضل، ولمّا دخلها طغرل بك أوّل سلاطين السلاجقة إحتاج إلى كاتب يتقن اللغتين العربيّة والفارسيّة، فدلّوه على الكندي، فجعله من خاصّته، ولقّبهُ بعميد الملك، وصار لاحقًا يقوم بالترجمة بينه وبين الخليفة القائم بأمر الله، ولكنّ خلفه ألب أرسلان إعتقله، ونفاه إلى مرو، فبقِيَ فيها عامًا كاملًا، ثمّ إغنيّل، وحمل رأسه إلى السلطان السلجوقي بكرمان، أنظر: الزركلي، الأعلام، ج7، ص111-112.

⁽³⁾أبو شجاع الزوزاوري الأهوازي: هو صاحب كتاب ذيل تجارب الأمم لمسكويه، وكان من خيار الوزراء، كثير الصدقة، والإحسان إلى الفقهاء والعلماء، وصنّف كُتُبًا في الحديث، وتصدّق بستّمائة ألف دينار على الفقراء، وأوقف أوقافًا كثيرة، وكان لا يجلس في الدّيوان إلّا وحوله الفقهاء مستشارين، ولا يقضي أمرًا إلّا برأيهم، ثمّ عزل عن الوزارة، واستقرّ في المدينة، ومات بها، ودفن بالبقيع، وكان قد وزر للمقتدي من غير طمع لأنّه كان يملك حينئذٍ عيّنًا ستمائة ألف دينار فأنفقها في الخيرات والصدقات، وكان له أحد عشر شخصًا مكلّفًا بإخراج صدقاته، كما أوقف الأوقاف، وبنى المساجد، وأكثر الإنعام على الأراامل واليتامى، وكان يبيع الخطوط الحسنة ويتصدّق بثمنها، ووقع مرض في زمانه فأرسل إلى جميع أصقاع البلاد أنواع الأشربة والأدوية، وكان يخرج العشر على جميع أمواله النباتيّة على اختلاف أنواعها، وكان يتواضع فلا يحتجب على الرعيّة، وكان الفقهاء يحضرون مجالسه، وفي زمانه أسقطت المكوس، ولكن في عهده فسد تدبّر العامة إذ أنّ الوزير أبا شجاع كان يحبّ المتديّنين، والصالحين، والزهاد فانقطع البطالون إلى المساجد، وتعمّد خلق الزهد، مثلما الحال لما كان نظام الملك أشعريًا شافعيًا دخل كثير من الفقهاء في هذين المذهبين طمعًا في المال والنفوذ، وتوفّي أبو شجاع في سنة 488هـ/1095م، أنظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص22-25، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص151-152.

⁽⁴⁾حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص309.

ولما كانت بغداد في الحقيقة جزء من الدولة السلجوقية فلقد طبقت عليها قوانينها ونظمها في إدارة المدن⁽¹⁾، وكانت إتجاهات الإدارة العامة، والسياسة في عهدهم توضح إدراكهم لطبيعتهم البدوية، فاعتمدوا على العنصر الفارسي في إدارة المؤسسات السياسية، والإدارية، والثقافية، وبخاصة في منصب الوزارة، وإعتمدوا في

إدارة بغداد على ممثلي السلطان، كالعميد⁽²⁾؛ وكان نائب السلطان في بغداد، والشحنة⁽³⁾؛ وكان بمثابة محافظ المدينة، والمسؤول الإداري والأمني فيها⁽⁴⁾، مع إحتفاظ بغداد ببعض الخصائص لأنها مركز الخلافة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ كانت شؤون دولة السلاجقة في إيران من الناحية الإدارية في يد خمسة أشخاص، لكل واحد منهم الرئاسة على أحد الدواوين، وكلهم متساوون في المرتبة، وفي الصلاحيات أيضاً، وهذه الإدارة المركزية كانت في مقر السلطان الرئيسي في أصفهان، وأول هذه الدواوين الصدارة أي الوزارة، وكان يطلق على صاحبها اسم خواجه بركز أو الصدر أو الدستور أو الوزير، وكانت أكبر المناصب الحكومية، وفي المرتبة الثانية المستوفي (الإستيفاء)، ويأتي ثالثاً صاحب الطغراء أو الطغرائي، وشرف على فريق من كتّاب الرسائل، وكان يرافق السلطان حتى في رحلات الصيد، وفي المرتبة الرابعة المشرف (صاحب ديوان الإشراف)، وفي المرتبة الخامسة عارض الجيوش، وهناك منصب الحاجب الكبير (حاجب سالار)، وكان من حقه الإستماع إلى أوامر السلطان مشافهة، وإبلاغها للوزير، وعنه أيضاً تصدر الأوامر، والنواهي، وكان لكل صاحب ديوان من هؤلاء نائب، وكان يحدث أن يعهد السلطان بعملين لشخص واحد، أنظر: إقبال، الوزارة، ص 43-45.

⁽²⁾ العميد هو مسؤول مدني مهمته جباية الأموال، وعمارة البلدان، وكان مفوضاً من قبل السلطان للقيام بعدة أمور، أهمها: ضمان بغداد، وهو المبلغ الذي يُفترض أن يؤديه الخليفة للسلطان، وإجراء الإصلاحات العمرانية ببغداد، والتّظر في أعمالها، وحفظ الأمن، والنظام فيها، وما يتبعها، والتّظر في المظالم، وملاحقة المفسدين، والإهتمام بالحج، وحراسة طرقة، ومراقبة الخليفة، وحاشيته، أمّا الشحنة فإنّه بعد تولي نظام الملك الوزارة صار بمثابة النائب عن السلطنة في بغداد بدلاً من العميد الذي صار نائباً له، مع تدعيمه بقوات عسكرية تحت إمرته، أنظر: القعايدة، الإدارة السلجوقية، ص 1208، والتل، متصوفة بغداد، ص 28.

⁽³⁾ ومن مناصب السلاجقة الهامة في العراق إدارياً منصب الشحنة، وهو مسؤول عسكري يختار من بين قيادات الجيش السلجوقي، وهو يشبه منصب المتصرف أو المحافظ، ومهمته رئاسة الشرطة وله المسؤولية في إدارة المدينة، والمحافظة على الأمن فيها، ويساعد مدير الأمن فيها عميد الدولة، ولقد استخدم السلاجقة منصب الشحنة لضمان سيطرتهم على المدن السلجوقية - ومنها بغداد - وذلك من خلال تعيين أشخاص عسكريين، لحفظ الأمن والولاء لهم، ومراقبة الرعية، وبالنسبة لبغداد كان مكلفاً بمراقبة حاشية الخليفة لضمان خضوعها، ويراعى في أصحاب هذا المنصب الخبرة، والكفاءة، والولاء للسلطان، وتولاه ثمانية وعشرون فرداً في بغداد، وتمثلت أبرز مهامه في: نقل الرسائل بين السلطان والخليفة في الأمور السياسية، والمحافظة على الأمن، ومحاربة الفساد الأخلاقي، وتتبع العصابات، وإعادة الأقاليم المنفصلة، وحماية الخليفة، والقبض على المطلوبين سياسياً، أو جنائياً، وتنفيذ تعليمات الوزراء السلاجقة، ويختلف هذا المنصب عن صاحب الشرطة في كون الثاني مكلف بمراقبة السجون وإدارتها، ومساعدة المسؤولين الماليين في الخراج والضرائب، وتنفيذ أوامر الخليفة والقضاة في ما يتعلّق بالأحكام، أنظر: حلمي، السلاجقة، ص 213، والقعايدة، الإدارة السلجوقية، ص 1208-1209.

⁽⁴⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 171.

⁽⁵⁾ القعايدة، الإدارة السلجوقية، ص 1208، كما كان هناك منصب الأسفهسالار، وهو المسؤول عن قيادة الجيش، ومن شروطه الجرأة، والقوة، والكفاءة العسكرية والتجربة، وأيضاً منصب وكيل درسلطان، ويكون صاحبه ملتصقاً بالسلطان، ويراقب تصرفاته، ويمكن القول أنّه مسؤول

سليبات الحكم السلجوقي للعراق:

لم تكن حالة الخلفاء العباسيين في أيام السلاجقة تختلف إختلافًا كبيرًا عما كانت عليه أيام حكم بني بويه، فبينما كان الأمراء البويهيون يقيمون في بغداد ويجمعون في أنفسهم كلّ السلطات أصبح نواب السلاجقة العسكريين يحكمون العراق، ويستأثرون بالتفوذ فيه⁽¹⁾.

ولقد ساد في فترة حكمهم تنافر بين العناصر التركية من البدو، وأهالي البلاد الأصليين، وانتشرت العنصرية بشكل مخيف، وأشيع بأن الأتراك قتلة، وقساة القلوب، وظلمة، وهو ما أدى إلى نفور العامة من الحكّام، وخوفهم، وإشمئزازهم منهم⁽²⁾، وبإستثناء فترة وزارة نظام الملك فإنّ الجنود السلاجقة كانوا ينزلون بدور العامة أيام إقامتهم ببغداد، ويظهرون بها المنكرات، بشكل يستفزّ العلماء، والوعاظ فيحرّضون العامة ضدّهم⁽³⁾.

ومن الحقائق المعروفة أنّ التسلّط السلجوقي على العراق في المدّة (447-590هـ/1055-1093م) ترك أثرًا سلبيًا على الجانب الإقتصادي فضلًا عن الجانب السياسي طبعًا، وهي نتيجة منطقيّة لإستحواذهم على موارد العراق، وسيطرتهم على دور ضرب العملة، والتكرات الحشريّة(الجوالي)، لأنّ هدفهم الرّئيس كان جمع المال بمختلف الوسائل دونما إهتمام بمصلحة الرعيّة أو الخليفة، ولم تسلم من إجراءاتهم التّعسفيّة المؤسسات الماليّة والإداريّة أيضًا⁽⁴⁾.

ولقد سيطروا على مرافق الحياة كلّها في العراق، وكانوا يتدخلون في كلّ صغيرة وكبيرة في أمور الخلفاء والوزراء، وأصبح الخلفاء يتسلّمون رواتبهم وأرزاقهم منهم، ووضعوا الجيش في بغداد تحت تصرّف وإشراف نائبهم المدعو بالعميد ووضعوا الإشراف على الأمن والنظام تحت إشراف الشحنة، وفوضوا لهؤلاء النواب أمر ضبط الأمن في العراق، وإرسال الأموال إلى خزانة السلطان الذي أخذ يُشرف على ما يدخل بيت المال من الإيرادات، ونتيجة لسيّاستهم السيئة والقاسية المتّبعة في العراق والمتمثلة في نهب خيراته، وخلق

البروتوكول تقريبًا، والمشرف صاحب ديوان الإشراف، وكان يختص بالمراقبة الماليّة، وضبط الحسابات والإشراف عليها، والموازنة بين الصّادر والوارد، وينتشر نوابه في كلّ الولايات، وعمله متمم لديوان الإستيفاء، والمستوفي صاحب ديوان الإستيفاء يقوم بضبط الشؤون الماليّة والحسابات، وضبط أموال الجيش والدولة، ويشترط فيه العدل وحسن السيرة، والخبرة الواسعة في الإدارة والماليّة، أنظر: حلمي، السلاجقة، ص210-213.

⁽¹⁾ التل، متصوفة بغداد، ص29.

⁽²⁾ حلمي، السلاجقة، ص198-199.

⁽³⁾ التل، متصوفة بغداد، ص33.

⁽⁴⁾ وجيدة يوسف، الإدارة، ص375.

وتغذية الإنقسامات الإجتماعية، ووزع بذور الفتن الطائفية، فمرّ العراقيون بظرف صعب، وخطير من خلال كثرة المنازعات، والإنقسامات، والفتن، وبخاصة في مركز الخلافة، وشهدت الفترة ما بين 447-570هـ/1055-1174م ما يقارب ستة عشر حادثة نزاع طائفي، وما رافقها من قتل، وسلب، ونهب، وحرائق كثيرة، فتدهورت الأوضاع إلى حدّ لا يُطاق من غلاء أسعار، وانتشار للأوبئة، والأمراض، وإهمال مشاريع الري، وتطوير الزراعة فتكررت الفيضانات المدمرة⁽¹⁾، وفي هذه الفترة أيضًا إستفحل الإنحلال الأخلاقي لطبقة الصّفوة، وتفشّى المجون، والإستهتار بالأخلاق، كشرب الخمر جهارًا نهارًا، وعشق الغلمان، وأصبح لكلّ وزير، وأمير، أو سلطان غلمان، وعبيد مليحو الوجوه، ويحلّون محلّ النساء في حياتهم، وكان عددهم لدى بعض السلاطين يصل إلى الآلاف⁽²⁾.

ومن المظاهر المميّزة للعصر السلجوقي قلة عدد سكّان العراق عمومًا، والمدن الكبرى بخاصة بسبب نزوح الأهالي منها نتيجة لجور أتباع السلاجقة من عسكريين ومدنيين، وتعسفهم الذي كان يصل إلى حدّ القتل، وهتك الأعراض، إضافة إلى أنّ قلة السكّان بصفة عامّة تكون نتيجة تدهور البيئة، والرعاية الصحيّة، ونقص التغذية... إلخ، وهذا ما تسبّب في قلة اليد العاملة، وبالتالي ضعف الأداء الإقتصادي، فضلًا عن إزدّياد الفقراء فقراء، والغنى غنى بحيث إنتقلت أموال الأهالي قسرًا إلى خزائن السلاطين فكانت لاتفرغ رغم إسرافهم، وتبذيرهم، فكان ملكشاه يمتلك ثمانية عشر مليون دينار نقدًا، ما عدا الجواهر، والأواني الثمينة، وكان لكلّ أتابك⁽³⁾، وأمير ثروة، وخزانة خاصة به ينفق منها على ضيوفه، وهداياه، ومنحه، وكان على الأهالي أن يدفنوا أموالهم في باطن الأرض لحفظها من المصادرة⁽⁴⁾.

وكان السلاطين يتدخلون في تنصيب، وعزل وزراء الخلفاء، وقد ضعف نفوذهم بتراجع نفوذ الخليفة نفسه، ولكنّ السلاطين إعتنوا بتدعيم الإسلام السنّي، وبخاصة في فترة وزارة نظام الملك (456-485هـ/1063-1092م)، وكان يتبعون المذهب الحنفي بينما كان نظام الملك كان شافعيًا، فإنتعش

⁽¹⁾ محمد جاسم حمّادي المشهداني، الخليفة المقتفي لأمرالله (530-555هـ/1135-1160م)، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد-العراق، الطبعة الأولى، 1990م، ص 14-16.

⁽²⁾ حلمي، السلاجقة، ص 199.

⁽³⁾ الأتابك: هو لفظ تركي مركّب من لفظين: أتا وتعني أب أو الشيخ الوقور، وبك وتعني أمير، ويعود إستخدام هذا المصطلح إلى نهاية العصر العباسي حيث كان لقبًا لمربّي ومراقبي أبناء ملوك السلاجقة، ثمّ تطوّر لاحقًا هذا المفهوم ليبدّل على أمير الجيش وقائده، أنظر: الخطيب، معجم، ص 17.

⁽⁴⁾ حلمي، السلاجقة، ص 202.

العلم في زمانه، وبنى المدرسة النظامية في بغداد، وعمر دور الكتب، وعظمت مكانة العلماء، وترك الكثيرون مذهبهم، والتحقوا بالمذهب الشافعي، والعقيدة الأشعرية⁽¹⁾،

كما أنه شجع التصوف، وإعنتى بأهله⁽²⁾، وقيام السلاجقة بإنشاء المدارس العلمية كان من شأنه مزاحمة الخليفة في عقدره، ومواجهة الدعاة الإسماعيليين، والفلاسفة، ونشر المذهب السني، كذلك فإن كثيرًا من خريجي المدرسة النظامية تولوا مناصب في القضاء⁽³⁾.

وكان من مصلحة السلاطين تجريد الخلفاء من السلاح، لكي يبقوا بحاجة دائمة إلى حمايتهم، ففرضوا عليهم عدم الخروج من بغداد، والإمتناع عن تدوين العساكر وفق إتفاقية بين الطرفين⁽⁴⁾، ولقد بلغ من ضعف نفوذ الخلفاء، وعجزهم عن تدبير الأمور في ذلك الوقت، وضالة شأنهم أن الناس في بغداد قاموا في أيام الخليفة القائم سنة 465هـ/1072م، و"أنكروا كثرة المغنيات، والخمور، فقطع بعضهم أوتار مغنية كانت عند جندي فثار به الجندي الذي كان عنده، فضربه"، فثار هذا السلوك العاقبة، والعلماء، وإستغاثوا بالخليفة، وطلبوا منه الأمر بهدم المواخير والحانات فوعدهم أن يكاتب السلطان في ذلك، ولم يتجرأ أن يتخذ قرارًا في هذا الشأن⁽⁵⁾.

- وزراء القائم وعلاقتهم بالسلاجقة:

وبعد أن عاد الخليفة العباسي القائم (422-467هـ/1030-1074م) إلى بغداد بمساعدة السلطان طغرلبيك السلجوقي إستعان بأبي الفتح بن دارست وزيرًا له، فظل في الوزارة حتى خلفه فخر الدولة بن جهير سنة 454هـ/1062م، ثم عُزل في سنة 460هـ/1068م ثم أعيد إلى الوزارة، وإشتهر من أولاد إبن جهير زعيم الرؤساء وكان يتولّى ديوان الزّمام، كما إشتهر منهم عميد الدولة، وقد ذكر المؤرخون أنه قد حمل رسالة الخليفة القائم إلى السلطان طغرلبيك السلجوقي في الرّي، وأنه نجح في مهمته بفضل زواجه من إبنة الوزير نظام الملك في سنة 462هـ/1070م، فلمس الخليفة فيه الكفاءة والمهارة السياسية

⁽¹⁾ الأشعرية: هي إحدى الفرق الإسلامية الكلامية الجبرية، أسسها أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (260-324هـ/873-935م)، وكان هو في أول حياته من المعتزلة ثم نبذ أفكارهم، وفي الوقت نفسه لم يقلل بالجبر الخالص، بل إتخذ رأيًا وسطًا بين المعتزلة والقدريّة فحواه أنّ الإنسان ليس فاعلاً وخالقاً لأفعاله، ولكنه اعترف بأنّ الإنسان له قدرة على كسب الأفعال، وأخذ هذا الإتجاه ينمو، ويعتقده كثير من المفكرين المسلمين، أنظر: الكيّالي، موسوعة، ج1، ص204.

⁽²⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص29.

⁽³⁾ نفسه، ص30-31.

⁽⁴⁾ نفسه، ص31-32.

⁽⁵⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص29.

فاستوزره، وفي سنة 463هـ/1071م رحل عميد الدولة ابن جهير إلى نيسابور يحمل هدايا القائم إلى السلطان ألب أرسلان ويطلب زواج ابنة السلطان من حفيد الخليفة⁽¹⁾، وكان يُعاب عليه التكبر، وقلة الكلام⁽²⁾.

ولقد قام ألب أرسلان بعزل الوزير عميد الملك الكندري وأسباب ذلك ثلاثة: تأييده لسليمان المنافس الأبرز لألب أرسلان، وذلك لأنّ سليمان كان صغير السن فتسهل السيطرة عليه، وأيضا كان ينافس وزير السلاجقة نظام الملك، والذي دبّر بدوره مكيدة أدت إلى موت عميد الملك في السجن، وكذلك غضب ألب أرسلان من رفض عميد الملك تزويج ابنة القائم بطغرلبك، ولقد كان لوزير نظام الملك يد في تغيير وزراء الخلفاء، كإبن جهير، وأبي شجاع الهمداني، أما السلاطين فمنعوا الخليفة من تشكيل جيش خاص به، وجعلوا جيشهم هو الحامي للخلافة⁽³⁾.

والعراق - وهو ما تبقى من أملاك الخلافة - في سنة 447هـ/1055م يمكن أن نحدده من تكريت شمالاً إلى الخليج الفارسي، ومن حلوان إلى القادسية غرباً، وجنوباً الخليج العربي، وأوخلج البصرة، ومن أهم مدنه: الكوفة، والبصرة، وواسط، أما الموصل فلقد ملكها بنو حمدان من 293 إلى 367هـ/905-997م، ثم خلفهم العقيليون⁽⁴⁾ من 368-486هـ/978-1093م، وعراق العصر السلجوقي يزيد شيئاً، وينقص عن العراق الحالي، فالشيء الرائد هو منطقة الموصل، والشيء الناقص هو العراق العجمي، وأذربيجان، وفارس، والعراق وقتئذ عاش في وحدة سياسية أكبر تشمل أيضاً كل إيران، وأهم سكانه العرب، وهم الأكثرية، وكانوا في هذه الفترة موزعين على قبائل قوية متمركزة في جنوبي بغداد، والموصل⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص309.

⁽²⁾ نفسه، ج4، ص310.

⁽³⁾ سعادة، من تاريخ، ص48 و52 و54، ومن الناحية الواقعية فإنّ عصر السيطرة السلجوقية لم يختلف عن عصر التسلط البويهي من ناحية الموقف من الخلافة العباسية إلا في بعض المظاهر الشكلية أما من الناحية الفعلية فقد بقي الخلفاء العباسيون مسلوبي السلطة، قليلي النفوذ في السياسة والإدارة، ورغم أنّ السلاطين السلاجقة لم يتنازلوا عن سلطتهم الواسعة بحيث ترك الخليفة لاعمل له إلا إدارة إقطاعاته، والتهديد بتأثيره الديني كلما تمّ تضيق الخناق عليه، أنظر: فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص179-180.

⁽⁴⁾ العقيليون: هم أسرة أمراء عرب حكموا ما بين (380-564هـ/990-1069م)، اعتنقوا المذهب الشيعي، وسيطروا على بلاد ما بين النهرين العليا، وجزء من العراق، وسوريا الشمالية، بدأت حياتهم السياسية في أواخر العهد البويهي كخلفاء للحمدانيين، ثمّ انقسمت هذه الأسرة إلى ثلاثة فروع: فرع جزيرة ابن عمر، وفرع تكريت، وفرع الموصل، وكان الفرع الأخير الأقوى بوجود الأمير شرف الدولة مسلم (453-478هـ/1061-1085م)، وبعد وفاته إنهارت الدولة نتيجة وقوعها وسط الصراع السلجوقي - الفاطمي، ولم تندثر الأسرة بل احتفظت بحكم محلي في قلعة جعبر والرقّة، أنظر: سوردال، معجم، ص658-659.

⁽⁵⁾ حسين أمين، العراق، ص14-16.

وكان هدف السلاجقة الحصول على أكبر قدر متاح من الموارد العينية، والتقدية من العراق، والأقاليم الأخرى التي وقعت تحت سيطرتهم، وبأية وسيلة كانت من أجل الحفاظ على جندهم وسلطتهم، وبقية سلطتهم قوية مادام سلاطينهم أكفاء، ولكن موت السلطان ملكشاه ومصراع الوزير نظام الملك في العام نفسه 485هـ/1092م، عرض البيت السلجوقي للضعف والانقسام، ونتج عن ذلك إنبعاث سلطة الخلفاء من جديد⁽¹⁾.

وكان النظام الإقطاعي العسكري السلجوقي، وتعميم نظام الأتابكيات - والتي كان وراء إنتشارها الوزير نظام الملك - سلاحًا ذو حدين أدى إلى إنهيار ملك السلاجقة، فلقد كان السلطان يُقطع لأقربائه، وقواده أراضي معينة في الأقاليم الخاضعة له، وكانت هذه الإقطاعات - وخاصة العسكرية منها - بديلاً للراتب الذي يتسلمه القائد وجنده، وفي عهد القوة حقق هذا الإجراء النتائج المطلوبة؛ أولها وجود جيش ثابت، ومنظم على الدوام مستعد لخدمة الدولة، وثانيها إعمار الأراضي، وإصلاحها، وزراعتها، وثالثاً تخفيف المركزية الإدارية والسياسية، وأخيراً توطين السلاجقة البدو في أراضي جديدة، وربطهم بالأرض بدل التنقل الدائم، وما يسببه ذلك من حروب، وإضطرابات، وإنتهى الأمر بتفتيت أراضي الدولة من الناحية الفعلية بموت ملكشاه⁽²⁾.

كما أيقظ مقتل الراشد الحماس الديني والوطني في صدر الخليفة العباسي، وفي نفوس الأمراء والعامّة، فسعى المقتفي إلى الإيقاع بين السلاجقة وإضعافهم، ففي عام 532هـ/1127م وقعت حرب كبيرة بين الأمراء السلاجقة، ثم إنهمز كبير الأسرة السلجوقية السلطان سنجر أمام القراخطي⁽³⁾ في 536هـ/1141م، وفقد الكثير من نفوذه، وتمرد عليه الأمراء وقادة الجيش، ثم بوفاة السلطان مسعود سنة 547هـ/1152م زادت هيبة الخلافة، كما أنّ تولية ابن هبيرة عون الله أمر الوزارة للخليفة مع مقدرته، وكفاءته، وهو ما عاد على الدولة بالخير والقوة⁽⁴⁾، وإبتداء من عهد محمود بن محمد بن ملكشاه بدأ الضعف يتسرّب إلى السلطنة السلجوقية وبدأ يتزايد تدريجياً في عهد خلفائه حتى زال نفوذهم عن

⁽¹⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص14.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص173.

⁽³⁾ ينتمي القرة خطايون إلى عدّة قبائل تركية مغولية، وكان أفرادها يسكنون في أقصى الصين، ويعتقدون الوثنية، وكانوا دائمي التنقل لا يقرّ لهم قرار، وقد أدى بهم إنتقالهم - إبان حكم السلاجقة - إلى الوصول إلى الشمال الشرقي لإيران الحالية، وأسسوا لهم دولة عاصمتها بلاساغون، وذلك في عام 518هـ/1124م، وجعلوا زمام الأمور بيد ملكهم المسمّى "كوخان"، أنظر: حلمي، السلاجقة، ص106.

⁽⁴⁾ نفسه، ص162-163.

العراق في عهد محمد بن محمود سنة 551هـ/1156م بسبب ضعف شخصية السلاطين وإنعدام روح التضامن بين أفراد البيت السلجوقي، وإزدياد نفوذ الأتابكة⁽¹⁾،

وإستفحال أمر الإسماعيلية⁽²⁾.

(2) فترة خلافة المقتدي بأمرالله (13 شعبان 467-15 محرم 487هـ):

تمهيد:

لما توفي القائم لم يكن له ولد من صلبه، وإنما كان له حفيد هو عبد الله بن محمد الذي كان ولي العهد، وكان يلقب بذخيرة الدين ويكنى بأبي العباس، وتوفي في حياة القائم، فلما توفي بدوره، اجتمعت الحاشية، وحضر مؤيد الملك بن نظام الملك، والوزير فخر الدولة بن جهير وإبنه عميد الدولة، ونقباء الأشراف، وقاضي القضاة، وكان أول من بايع للمقتدي الفقيه الحنبلي الشريف أبو جعفر بن أبي موسى الهاشمي⁽³⁾، وعُرف المقتدي قبل توليه الخلافة بالشجاعة، والحزم، والحكمة، وبعد النظر، وهذا يعود بالأساس لوالدته التي كانت امرأة متديّنة ذات بطانة خيرة وصالحة، فانعكس ذلك على تنشئته⁽⁴⁾.

ومن الأحداث في عهده الفتنة العظيمة في شهر صفر 481هـ/1088م بين السنة والشيعية، وأرسل الخليفة حُمارتكين الشرابي نائب الشحنة فنزل قريبًا من دجلة لإيقافها، ولم يستطع فأرسل الخليفة الخدم، والخواص، والهاشميين، والقضاة، والمشايخ فعجزوا عن ذلك، فأرسل الخليفة إلى سيف الدولة صدقة بن مزيد يسأله إنفاذ جيشه لقمع الفتنة ففعل، وإتفقوا مع الشحنة، ولكنهم حينما دخلوا بغداد عاثوا

⁽¹⁾ الأتابك: لقب تركي مؤلف من (أطا أو أتا) بمعنى الأب أو الشيخ المحترم، و(بك) بمعنى الأمير، والمعنى العام هو الأمير الوالد، ولقد أطلق هذا اللقب أصلاً على المماليك السلاجقة الذين أسندت لهم مهمة الدفاع عن البلاد، وتربية الفتيان السلاجقة، والنيابة في الحكم عن أمراءهم إلى جانب خدمة أسيادهم، ثم أصبحوا هم أنفسهم الحكام، أنظر: الشهابي، ألقاب، ص 15-16.

⁽²⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 18-20.

⁽³⁾ الذهبي، تاريخ، ج 31، ص 28، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 49، ولمزيد من التفصيل حول وفاة القائم وبيعة المقتدي، أنظر: إبن الجوزي، المنتظم، ج 14، ص 161-166، وإبن العمراني، الإنباء، ص 201، والذي ذكر أنّ أمه حبشية إسمها الأروايتية.

⁽⁴⁾ إبن العمراني، الإنباء، ص 201، ولقد إتخذ المقتدي بأمر الله عدّة إجراءات كرتت تدبيره، ومنها أنه أمر بالتشنيع على البغايا، وخرّب دورهنّ، وخرّب أبراج الحمام، ومنع من اللعب بها، وألزم الناس بالمآزر في الحمامات، ومنع من صرف المياه القذرة في دجلة، أنظر: إبن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 50-51.

فيها فساداً، وهدموا الدور، وأحرقوا المحال، وحلقوا الشعور، وخربوا دور المفسدين في تلك النواحي فسكنت الفتنة⁽¹⁾.

أولاً: بطانة المقتدي:

-الوزير عميد الدولة بن جهير:

لما جلس المقتدي على عرش الخلافة أقرّ عميد الدولة بن جهير على الوزارة بوصية من جدّه القائم⁽²⁾، واتخذ فخر الدولة عددًا من الإجراءات تجاه العامة لمحاربة الفساد الأخلاقي المتفشّي وقتها في بغداد⁽³⁾، ويذكر ابن الجوزي⁽⁴⁾ أنّ هذه المواخير ودور الفساد كانت من إقطاع الشحنة، وأنّه كان ينال منها ألف وثمانمائة دينار سنويًا، وأنّ الخليفة عرض عليه ألف دينار مقابل إزالتها فامتنع، فأرسل إلى نظام الملك وزير السلاجقة، فعوّض الشحنة من عنده، وأمر بإزالتها في 469هـ/1076م، وفي فترة وزارته وقع حريق هائل ببغداد في 467هـ/1074م خلف ضحايا كثيرين، وإحترقت كثير من المباني والدور، وأصبحت كالأطلال⁽⁵⁾.

وانتشر في نفس السنة وباء بالسّواد في منخفض نهر دجلة في نواحي نهر الملك، فهجر كثير من الفلاحين بأهاليهم أراضيهم، ونزحوا إلى بغداد، ومنهم من رحل إلى واسط، والنهروان، وحتّى خراسان بعد أن إنخفض منسوب مياه الفرات، وحلّ الجفاف⁽⁶⁾، وفي شهر شعبان 468هـ/1075م زحفت أسراب الجراد بأعداد هائلة على العراق، واكتسحت المحاصيل الزراعيّة، فكثّر الجوع، وتفشّى الوباء في السّواد، وهلك كثير من الفلاحين⁽⁷⁾، وفي جمادى الآخرة 469هـ/1076م وقعت فتنة بين السنّة والشيعة، وارتفع منسوب نهر دجلة، فخشيّ النّاس على أموالهم، فنقلوها⁽⁸⁾، ثمّ تجدد أمر الوباء بأرياف العراق العربي في ذي القعدة 469هـ/1076م، وكثرت الموت بين المزارعين إلى درجة أن المحاصيل

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج1، ص126-127.

⁽²⁾ الذّهبي، تاريخ، ج31، ص29، وابن الجوزي، المنتظم، ج14، ص163.

⁽³⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص166.

⁽⁴⁾ المنتظم، ج14، ص184.

⁽⁵⁾ الذّهبي، تاريخ، ج31، ص30، و ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص166، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص51.

⁽⁶⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص167، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص51.

⁽⁷⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص171، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص54.

⁽⁸⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص181، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص59.

الزراعية لم تجد من يجنيها وفسدت⁽¹⁾، ثم وقعت فتنة بين السنة والشيعة في 470هـ/1077م، وتسبب ذلك في حدوث نهب واسع في بغداد، وقتل الجند بسببها عددًا من السنة⁽²⁾.

ونتيجة لتظافر هذه الكوارث فشل الوزير في إيجاد الموارد الماليّة اللازمة، وعجز عن العودة بالخلافة إلى قوّتها من جديد، فعزل في 471هـ/1078م، وقيل أنّ ذلك كان بسبب تحامله على الشافعيّة لأنّه من الحنابلة، وأرسل بعض الفقهاء إلى نظام الملك أحيانًا يحرضون فيها ضدّ فخر الدولة⁽³⁾، فاستاء الوزير السلجوقي، وأرسل إلى المقتدي كتابًا فيه شكوى من ابن جهير، وأرسل سعد الدولة الكوهرائين، وعيّنه شحنة على بغداد⁽⁴⁾، وأمره باعتقال ابن جهير، وأتباعه، وإستعمال العنف معهم، ولم تهدأ الأمور إلاّ بوساطة عميد الدولة بن فخر الدولة⁽⁵⁾، وخاب ظنّ المقتدي في فخر الدولة بعد أن سمع عنه الكثير، وإستقدمه من ديار بكر لإستوزاره، ولكنّ الواقع كذب ذلك جميعه، فلم يكن ذا فضل ولا كفاءة، بل إنّه أتقن فقط شراء الدّم بأموال الدولة، فبدّد في فترة وجيزة سبعمائة ألف درهم ذهب في أكثرها لأتباعه⁽⁶⁾.

وفي سنة 472هـ/1079م أمر السلطان بإعدام ضامن البصرة ابن علان اليهودي غرقًا، مع مصادرة أربعمائة ألف دينار من ذخائره، ومُنح ضمان البصرة لخمّارتيكين مقابل مائة ألف دينار، ومائة فرس في كلّ سنة⁽⁷⁾.

ثمّ عزل الخليفة وزيره عميد الدولة بن جهير في 476هـ/1083م، وعيّن مكانه أباالفتح المظفر بن رئيس الرّؤساء بن المسلمة⁽⁸⁾.

¹ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص183-184.

² الذّهبي، تاريخ، ج31، ص36.

³ الذّهبي، تاريخ، ج32، ص5، وابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص198-199.

⁴ الذّهبي، تاريخ، ج32، ص6، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص71.

⁵ الذّهبي، تاريخ، ج32، ص6.

⁶ ابن العمراني، الإنباء، ص201.

⁷ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص73.

⁸ هوّ عضد الدولة أبو الفرج بن رئيس الرّؤساء بن المسلمة، وكان أبوه أستاذ دار المقتفي، والمستنجد، وكان العداء مستحكّمًا بينه وبين ابن العطار صاحب المخزن، فعوّى قلب الخليفة عليه، ولمّا طلب أن يحجّ في هذه السنة، أذن له، فتجهّز جهارًا عظيمًا، فاشتري ستمائة جمل لحمل المنقطعين وزادهم، وحمل معه جماعة من الزّهاد والعلماء، ومارستان فيه جميع ما يحتاجون إليه، وغيره، وشيّع كثير من أهل بغداد لفضله عليهم، وإحسانه لعامة بماله، وجاهه، وتواضعه مع العامة، ولكن تمّ اغتياله قبل خروجه من بغداد من قبل أحد الباطنيّة الإسماعيليين في 573هـ/1177م، وكان الوزير قد أعدم ابن الوزير ابن هبيرة ظلّمًا، أنظر: سبط، مرآة الزمان، ج21، ص253-254، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص525.

وغادر عميد الدولة وأبيه فخر الدولة إلى السلطان ملكشاه فأكرمهم، وعقد لفخر الدولة على ديار بكر مرة أخرى، وزوّده بالشارات، والعساكر، وأمره أن ينتزعها الإمارة من بني مروان⁽¹⁾.

- تعيين أبي شجاع وزيراً:

وما لبث الخليفة أن عزل ابن المسلمة، وعيّن مكانه أباشجاع محمّد بن الحسين في 476هـ/1083م، ولقّب الخليفة بظهير الدّين، وإستقبل الشعراء فأكثروا من مدحه⁽²⁾، وفي عهده حدثت فتنة مرة أخرى بين السنّة والشيعة في بغداد سنة 478هـ/1085م، وأحرقت أماكن متعدّدة، ووقع عدد من الضّحايا، كما وقعت اضطرابات مناخية شديدة خلّفت عدداً من الخسائر⁽³⁾، وفي السنّة الموالية أي 479هـ/1086م وقعت فتنة أخرى بين السنّة والشيعة، وفي هذه السنّة أزال السلطان المكوس في بغداد⁽⁴⁾.

ولقد عُرف أبوشجاع بتديّنه، وتعقّفه عن الحرام، وكان لا يشرب الخمر، ولا يلبس الحرير⁽⁵⁾، وعرف العراق في عهده إنتشار الأمن، وسعى الوزير إلى تعميّره، وزيادة مداخيل الخراج⁽⁶⁾، وتميّز بتحرّي العدالة في أحكامه القضائية، وكان يجلس للمظالم بعد صلاة الظّهر، فينادي الحجاب للنّاس: "من كانت له حاجة فليعرضها"، وعُرف باللين والتّسامح، وكان له دور بارز في إيقاف الفتن في بغداد بين السنّة والشيعة، وأدّى فريضة الحجّ في أيّام وزارته، ولكنّه غادر منصبه بعد أن كثرت المؤامرات، والدسائس، والوشايات ضده، وتزهد، ولبس القطن، ثمّ أقام بالمدينة المنورة يكس المسجد النبوي، ويفرش الحُصر، ويُشعل المصايح، وعليه ثوب بسيط خشن، وممّا يؤثّر عنه أنّه - على الرّغم من علمه، وكفايته، وتعقّفه عن الحرام - أقيّل من الوزارة في سنة 484هـ/1091م، فأُنشد عند عزله قائلاً:

تولّاهما وليس له عدوّ ===== وفارقها وليس له صديق⁽⁷⁾.

وكان الخليفة قد عزله في رمضان 484هـ/1091م، بسبب رغبة نظام الملك في تعيين ابنه وزيراً للخليفة، وكذلك بسبب شكوى حاشية السلطان من معاملته لهم، وأيضاً إمتعاض الخليفة من بعض أفعاله، وكسره

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج19، ص372، والذهبي، تاريخ، ج32، ص16، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص85.

⁽²⁾ الذهبي، تاريخ، ج32، ص15-17، وحسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص310.

⁽³⁾ الذهبي، تاريخ، ج33، ص32، ج27.

⁽⁴⁾ نفسه، ج32، ص33.

⁽⁵⁾ ابن العمري، الإنباء، ص201-202، والصّفدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص6.

⁽⁶⁾ الذهبي، تاريخ، ج32، ص33، وسير أعلام النبلاء، ج19، ص28.

⁽⁷⁾ الذهبي، تاريخ، ج33، ص15، وحسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص310.

لأغراض الديوان، وتبرّمه بالخدمة، ونفوره التدريجي منها⁽¹⁾، وكان السبب المباشر أنّ السلطان إنزعج منه بعد أن بلغه إستيائه من حربه في ماوراء النهر، وقال في هذا صاحب مرآة الزمان⁽²⁾: "... أنّ السلطان لمّا فتح سمرقند كتب إلى بغداد، فخلع الخليفة على البشير، وضرب بين يديه الدّبادب، فقال أبو شجاع: "وبأيّ بشارة هذه كأنّه فتح من بلاد الكفّار، وهل هم إلّا مسلمون إستبيح منهم ما إستبيح من بلاد الكفّار"، وكتب إلى السلطان بذلك فشقّ عليه، وكتب إلى الخليفة يشكوه، ووافق ما ذكرنا من الأسباب، فعزله وهو بالديوان، فلم يتأثر، وقام على حاله في حاشيته".

ويرى ابن العمراني أنّ نظام الملك كان يخطّط لإنشاء تحالف مع أسرة ابن جهير، فزوج ابنة بنته صفية لعميد الدولة بن جهير، وأرسل إلى المقتدي يلزمه بعزل الوزير أبي شجاع، وتوليّة عميد الدولة، وفي هذا قال الشاعر:

قُل للوزير إذا باهى برتبته ++++++ كل البرية واستعلى بمنصبه.

لولا صفية ما استوزرت ثانية ++++++ فاشكر... صرت مولانا الوزير به⁽³⁾.

ثمّ أبعده نظام الملك عن بغداد، فقرّر أبو شجاع الذهاب إلى الحج، فأرسل إليه الوزير السلجوقي يستلطفه ويطلب رفقته في الحج، وناب عن الوزير في الديوان الكاتب ابن الموصلايا⁽⁴⁾، ولقّب بأمين الدولة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزمان، ج1، ص147.

⁽²⁾ نفسه، ج1، ص147.

⁽³⁾ ابن العمراني، الإنباء، ص202.

⁽⁴⁾ ابن الموصلايا: هو أمين الدولة أبوسعّد العلاء بن الحسن بن الموصلايا، ولد في سنة 412هـ/ 1020م، وبدأ العمل الإداري في عهد القائم بأمر الله في 432هـ/ 1040م، وخدم الخلفاء خمسة وستين سنة، وترقى في المراتب حتّى أصبح نائب وزير، وكان مصدر ثقة للخلفاء ولقبوه بأمين الدولة على الرّغم من أنّه كان في أوّل حياته نصرانيّاً، وأسلم في 484هـ/ 1091م، عرف بالبلاغة، والفصاحة، وجودة الخط، وأوقف كلّ أملاكه على وجوه البر، وأصيب بالعمى في أواخر حياته، وتوفّي في 497هـ/ 1103م، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج9، ص75، والصّفدي، الوافي بالوفيات، ج20، ص43.

⁽⁵⁾ سبط، مرآة الزمان، ج1، ص148.

وعين السلطان ملكشاه في 481هـ/1088م -بوساطة من نظام الملك- عميد الدولة بن جهير والياً على ديار بكر، فغادر إليها برفقة زوجته ابنة نظام الملك، وكان يستهدف بالولاية إسترجاع مال والده فخر الدولة من الودائع العظيمة، فكان له ذلك، وبقي والياً إلى سنة 484هـ/1091م حينما إستدعاه السلطان إليه أمّا والده فتوفي سنة 483هـ/1090م⁽¹⁾.

-الوزارة الثانية لعميد الدولة بن جهير:

عاد عميد الدولة بن جهير إلى وزارة المقتدي، وبقي فيها إلى خلافة المستظهر (487-512هـ/1094-1118م)، وكان يعمل تحت إشراف مؤيد الملك بن نظام الملك، وإنتهى أمره بالعزل، ثمّ السّجن سنة 492هـ/1098م⁽²⁾.

وكان فخر الدولة يُرسل الأموال إلى عميد الدولة من ميّافارقين، وعميد الدولة مقيم لدى السلطان ملكشاه، وكان ممّا أرسل له ثروات عظيمة منها: "مائة بلور دورها خمسة أشبار وقوائمها منها، وزبادى وأقداح وبلور ليس لها قيمة، وبعث إليه حقاً من ذهب فيه السبحة التي كانت لنصر الدولة، وكانت مائة وأربعين حبة لؤلؤ وزن كلّ حبة مثقال⁽³⁾ وزيادة، وفي وسطها الحبل الياقوت وقطع البلخش، قيمة الجميع ثلاثمئة ألف دينار"، وصادر فخر الدولة كلّ أملاك المروانيين في ديار بكر منها أموال أحد الأطباء، وكانت ألفي دينار، وثرورات من الجواهر والياقوت، ولمّا عرف ملكشاه بما أخذه فخر الدولة إستدعاه من أجل مصادرتة فهّم فخر الدولة بالعصيان، ثمّ فكّر في أنّه لا يستطيع تحدّي السلطان، ولا سيّما أنّ ابنه رهينة عنده⁽⁴⁾.

ولقد أقطع السلطان ملكشاه أمير ميّافارقين⁽⁵⁾ ناصر الدولة المرواني الكردي قرية من قرى بغداد إقطاعاً له، وعائدها السنوي ثلاثين ألف دينار إلى أن يموت ملكشاه، وكان أبوسالم الطبيب قد إعتقل ابن الأنباري

⁽¹⁾ نفسه، ج1، ص128.

⁽²⁾ حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص310.

⁽³⁾ المثقال: يساوي 3,4992 غرام، أنظر: صبحي، الإيضاحات، ص205.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج1، ص140-141.

⁽⁵⁾ ميّافارقين: وهي مدينة في أعالي الجزيرة الفراتية في منطقة ديار بكر، كثيرة الكنائس والبيع، وكانت محصّنة بسور متين من حجارة بيضاء، كما كانت كثيرة البساتين، وتتمتع بمناخ معتدل، وكان سكّانها مزيجاً من العرب، والأرمن، والسريان، والأكراد، والأرمن، والتركماني، أنظر: كي لوسترونج، بلدان الخلافة الشرقية، ص144.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

بميفارقين فأطلق سراحه ابن جهير، وأرسله إلى حصن كيفا⁽¹⁾، لمعرفته بمكان ذخائر المروانيين، وأموالهم، وأرسل إثنين من أعوانه لقتله كي لا يُخبر السلطان بمكانها، فاستعظما ذلك، وإتفقا مع ابن الأنباري على إظهار موته، وأن يختفي أيامًا، ثم يظهر بعد مغادرة ابن جهير للمنطقة⁽²⁾.

وتسجّل المصادر أنه لم يأخذ أحد من موظفي الدولة العباسية من الأموال، والجواهر من مدن الدولة المروانية مثلما نهب فخر الدولة بن جهير، ونال سخط ملكشاه بسبب ذلك، فنفاه إلى الموصل حتى آخر أيامه⁽³⁾.

ثانيًا: ملامح الخلاف بين السلطان والخليفة:

وبعدها عين الخليفة عميد الدولة ابن جهير في منصب الوزارة للمرة الثانية، فقدم إلى بغداد في شهر ذي القعدة مرفوقًا بحاشيته، وترك أصغر إخوته (الكافي) لتسيير شؤون ميفارقين⁽⁴⁾، وأرسل السلطان إلى الخليفة يأمره بمغادرة بغداد، والانتقال إلى أي مكان خارجها فطلب المقتدي بالله مهلة شهر ليتجهز للرحيل فأبى السلطان، وأرسل الخليفة وزيره تاج الملك أبي الغنيم إلى السلطان يتوسط له فأمهله عشرة أيام⁽⁵⁾، بعد تمنع شديد بعد أن رفض أن يمهله ساعة واحدة⁽⁶⁾.

ولكن مرض ملكشاه، ومات قبل إنقضاء الأيام العشر، وعدّ ذلك من كرامات الخليفة العباسي⁽⁷⁾، وقرّر بعدها المقتدي بالله أن يمنح ولاءه لبركياروق ويكون سلطانًا جديدًا مكان المتوفى ملكشاه، فالتقاه، وأمر بالخطبة له ببغداد، ولقبه بركن الدولة، ومات الخليفة بعد يوم فجأة -وربما سمّمته جارية- وعُرف عنه التدين، وفعل الخير، وعرف بنفي المغنيات من بغداد، ومحاولته إعادة هيبة

¹ **حصن كيفا:** ويقال لها كيبا كذلك، وهو لفظ أرمني، وكانت بلدة ذات قلعة عظيمة مشرفة على نهر دجلة بين آمد وجزيرة ابن عمر مع ديار بكر في منخفض بين الجبال، وتتصل بربضها بقنطرة ضخمة وعالية، وبدأت أهميتها بعد الغزو المغولي (ق 7هـ/13م)، را: ابن حوقل، صورة الأرض، ص 202، وياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 2، ص 265، وكلي لوسترونج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 144-145.

² سبط، مرآة الزمان، ج 1، ص 142-143.

³ نفسه، ج 1، ص 143.

⁴ نفسه، ج 1، ص 149-150.

⁵ سبط، مرآة الزمان، ج 1، ص 160، والذهبي، تاريخ، ج 33، ص 23.

⁶ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 123.

⁷ سبط، مرآة الزمان، ج 1، ص 160، والذهبي، تاريخ، ج 33، ص 23.

الخلافة⁽¹⁾، ولقد حاول المقتدي أخذ نوع من الإستقلالية بعد أن رفض أن يخطب لتاج الدولة تُش بالسلطنة، وأرسل إليه قائلاً: "...إنّما تصلح الخطبة إذا حصلت الدنيا بحكمتك، والخزائن التي بأصبهان، وتكون صاحب المشرق وخراسان، ولم يبق من أولاد أخيك من يخالفك، أمّا في هذه الحال فلا سبيل إلى ما إلتمسته، لأنك لا تعدّ إلاّ أحد العبيد، وليكن خطابك ضراعة لا تحكّمًا، وسؤالًا لا تجبرًا، وإن أبيت قاتلناك، ورددناك، وأتاك من الله مالا قبل لك به"⁽²⁾.

وفي سنة 485هـ/1092م وقع ببغداد حريق مهول خلف خسائر كبيرة، خاصّة في المحالّ التجاريّة، ثمّ وقع برد عظيم في البصرة أهلكت الحرث والنّسل⁽³⁾، وبلغت الخسائر عشرات الآلاف من أشجار النّخيل، ولقد علّق ابن كثير⁽⁴⁾ على ذلك بالآية الكريمة: "وما أصابكم من مُصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير"⁽⁵⁾.

كما تخلّف الخليفة عن عزاء نظام الملك، وتأسّف على ذلك لأنّ هذا الوزير كثيرًا ما كان يعظّمه عند السلطان، ويزيّنه في عينه، ويمنعه من الإقدام عليه، ويقضي حوائجه، ويصل إليه أشياء خارجة عن إقطاعه، وجلس عميد الدولة بن جهير لاستقبال المعزّين ثلاثة أيّام في الدّيوان⁽⁶⁾.

أمّا السلطان ملكشاه فكان ينصف المظلوم عن الظّالم، ويردّ العساكر عن العظائم والمآثم، وأبطل الضرائب والمكوس الجائرة في أراضي مملكته (مليون دينار)، وكان خواجه في السنّة عشرين مليون دينار⁽⁷⁾، وملكشاه أوّل من صلّى من الملوك ببغداد صلاة العيدين وفق المذهب الحنفي⁽⁸⁾.

ولمّا حلّ ملكشاه ببغداد قابله رجلان إسمهما إبنا غزال من قرية أسفل واسط يقال لها الحدادية من إقطاع خمارتكين الحلبي، وإشتكيا أنّه صادرهما على ألف وستّمائة دينار، وكسر ثنيتي أحدهما بإحدى يديه، فكتب بعزل خمارتكين وحلّ إقطاعه، وردّ المال عليهما، وقلع ثنيتيه إن ثبت جرمه بحقّ أحدهما⁽¹⁾.

¹ ابن العبري، مختصر، ص338، والياضي، مرآة الزّمان، ج3، ص109، وابن العماد، شذرات الذهب، ج5، ص373.

² سبط، مرآة الزّمان، ج1، ص199.

³ لذهبي، تاريخ، ج33، ص28.

⁴ البداية والنهاية، ج16، ص124.

⁵ الشورى: 30.

⁶ سبط، مرآة الزّمان، ج1، ص175.

⁷ نفسه، ج1، ص184.

⁸ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص3-4.

بويح المستظهر بالخلافة وهو ابن ستة عشر شهراً وستين، وإسمه أحمد بن المقتدي، ويكنى أبا العباس، وأمه أم ولد، كان كريم الأخلاق، لين الجانب، سخي النفس، مؤثراً للإحسان، حافظاً للقرآن، محبباً للعلم، منكر اللطم⁽²⁾، فصيح اللسان، شاعراً⁽³⁾، وعرف المستظهر بالله بالذكاء والفتنة⁽⁴⁾، ولقد أصاب المقرئ⁽⁵⁾ حينما وصف وضع المستظهر بأنه أقام محكوماً عليه خمسا وعشرين سنة، لأن هذه الصفات التي ألصقت بها المصادر لم تتركس في ميدان السياسة أو الإدارة التي بقيت سلجوقية.

وكان أول من بايع للمستظهر الوزير أبو منصور بن جهير، ثم السلطان السلجوقي بركياروق، وبقية الأمراء والرؤساء، والعلماء⁽⁶⁾، وفي 22 شعبان 502هـ/1108م تزوج المستظهر بالخاتون⁽⁷⁾ بنت ملكشاه - وهي أخت السلطان محمد أيضا - على صداق قدر بمائة ألف دينار، ونثرفي حفل الزواج الذهب، وكُتب العقد بعاصمة السلاجقة الرئيسية في أصفهان⁽⁸⁾، وفوض المستظهر صلاحياته إلى وزيره عميد الدولة بن جهير، فكان من خيار الوزراء، ودبر أمور الحكم أحسن تدبير⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ سبب، مرآة الزمان، ج1، ص188-189.

⁽²⁾ خرج مرة أحد الفقهاء - وهو أبي سعد المعمر بن أبي عمارة البقال البغدادي الحنبلي - فلقبي مغنية خرجت من عند تركي، فقبض على عودها، وقطع أوتارها فعدت للتركي وأخبرته، فأرسل من هاجم منزل أبي سعد واعتقله، فهاج الحنابلة في بغداد، وطلبوا من الخليفة إزالة المنكرات فأذن لهم في ذلك، وكان أبو سعد (429-506هـ/1037-1112م) قد وعظ مرة في مجلس الخليفة المستظهر نظام الملك وزير السلاجقة، وعاتبه على إتخاذ الأبواب المغلقة، والحجاب ضد الرعية، فبكى الوزير بكاء شديداً، أنظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص24-25.

⁽³⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص12-13، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص54.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص236، والياضي، مرآة الجنان، ج3، ص155، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص54.

⁽⁵⁾ السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م، ص126.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص142.

⁽⁷⁾ الخاتون: هو لقب لفظ فارسي-تركي، ويعني سيده عريقة الأصل، وكان يطلق على سيدات مجتمعهم من الطبقة الأولى، وقبل هو تركي الأصل يلفظ أحياناً هاتون، وكان هذا اللقب من نصيب الأميرات التركيات في القرون الإسلامية الوسطى، واستعمل كثيراً عند السلاجقة ومن خلفهم من الدول التركية، ويلفظ هذا اللقب بعد الإسم للدلالة على أنّ هذه المرأة من أسرة نبيلة، أنظر: سوردال، معجم، ص377، والخطيب، معجم، ص155.

⁽⁸⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص204.

⁽⁹⁾ نفسه، ج16، ص142.

وتولّى ملك العراق في عهد المستظهر حاکمان سلجوقيّان أولهما السلطان أبوالمظفر بركياروق بن ملكشاه، ولأول عهده إستوزر عزّ الملك بن نظام الملك ولم يكن كفؤًا كأبيه، وتولّى ديوان الإستيفاء الأستاذ علي بن أبي علي القمّي، وكلّهم لم يكونوا في مستوى المسؤولية، وحتى السلطان كان منهمكًا في اللعب، واللّهو، وبالمغنين، والغواني، والوزير منهمك في شرايه، فطمع تُتَشُّ أمير سلاجقة الشّام في الإستيلاء على العراق⁽¹⁾، والثّاني كان السلطان محمّد بن ملكشاه الذي خطب له الخليفة ببغداد في سنة 492هـ/1098م⁽²⁾، ثمّ أعاد الخطبة لبركياروق، ثمّ لمحمّد ثانيّة في 493هـ/1099م⁽³⁾.

ثمّ سيطر على العراق ينال بن أنوشتكين وكان من أمراء السلطان محمّد بن ملكشاه، وإستولى على بغداد في سبعمائة فارس في 496هـ/1102م، فأكرمه المستظهر بالله، وخلع عليه، ولكنّه أظهر الكثير من الإساءة للرعيّة، ونهب الأموال، وتعتسف، وبالغ في العنف، والمصادرات بغير وجه حق، وأرسل الخليفة إليه ينهره وينهاه، فلم يهتم لذلك، وإثّما غادر بغداد إلى أربافها، ثمّ إستحوذ على بلدة أوانا⁽⁴⁾، وإستباحها جنده، ثمّ غادر في نهاية الأمر إلى أذربيجان⁽⁵⁾.

ب) الوضع الإقتصادي في فترة خلافة المستظهر بالله:

تعرّض العراق في هذه الفترة لكوارث طبيعيّة خطيرة أدّت إلى نتائج وخيمة على الإقتصاد العباسي، و من بعدها بشكل آلي خزينة الدولة، ففي سنة 492هـ/1098م إرتفعت الأسعار ببغداد حتّى هلك كثير من

¹ الخضري، محاضرات، ص485، ولقد أدى ذلك إلى أن يصبح العراق والشّام والجزيرة أرضًا لحرب دامية بين بركياروق وتُتَشُّ، وكثر النهب والسلب والفساد وخربت أكثر أراضي العراق وقتها، وذلك بعد تجدد الحرب بين السلاجقة في ما بين 492-497هـ/1098-1103م وهذه المرّة بين بركياروق ومحمّد بن ملكشاه السلجوقي أمير أرّان وزنجة، وأيضًا عمّ الفساد، وصارت الأموال منهوبة، والدّماء مسفوكة، والبلاد مخزّبة، وضعف أمر دولة السلاجقة، وتدخل الفقهاء والعقلاء في الصّلح، وكتبوا العهود، والمواثيق، والأيمان، وأرسل الخليفة خلع السلطنة إلى بركياروق، وأقيمت له الخطبة ببغداد في 497هـ/1103م، ولكن ماهيّ إلا فترة حتّى مات فاختر الأُمراء ابنه جلال الدّولة ملكشاه، وقلّده الخليفة، وخطب له ببغداد، وكان عمره خمس سنوات، فعاد عمّه محمّد شاه، وتقلّد السلطنة، وأجبر الخليفة على الخطبة والدعاء له، وعاد إلى أصبهان متملّكًا؛ كثير الجيوش؛ مهاتبا، أنظر: السيوطي، تاريخ، ص659، والخضري، محاضرات، ص485.

² ابن الأثير، الكامل، ج9، ص22.

³ نفسه، ج9، ص25-27.

⁴ وانا: بليدة كثيرة البساتين، والمنتزهات، من نواحي الدجيل ببغداد، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ من جهة تكريت، وكانت تعرف بكثرة حاناتها، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274-275.

⁵ اللّذهبي، تاريخ، ج34، ص53.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

سكانها من شدة الجوع، ثم تفشى فيها وباء شديد حتى عجز أهلها عن دفن الموتى لكثرتهم⁽¹⁾، ولم تمر فترة طويلة حتى عاد الوضع من جديد في آخر شعبان 493هـ/1099م، وتعرض العراق لموجة جفاف، وزادت الأمراض، والأوبئة، وبالمقابل قلت الأدوية والعقاقير⁽²⁾، واستقر الوضع لسنوات قبل أن يظهر وباء الجدري في 498هـ/1104م، ويستفحل في بغداد، فمات منه كثير من الصبيان، وتبعه وباء في غاية الخطورة⁽³⁾، وانتقل الوضع إلى التقيض في رجب 499هـ/1105م حينما فاض دجلة، وأتلف كثيراً من الأراضي الزراعية، وأغرق كثيراً من المباني ببغداد⁽⁴⁾، إضافة إلى الصراع بين الأعراب في نواحي البصرة والذي تسبب في تدمير أراضي السواد، وتهديد المواصلات في القسم الجنوبي من العراق العربي في 499هـ/1105م⁽⁵⁾.

ولقد اتخذ السلطان محمد إجراءات هامة لترميم الإقتصاد العراقي المدمر، ففي سنة 502هـ/1108م فوض إلى بهروز الخادم تعمیر العراق، وأمر بحفر الأنهار، وبكراء السواقي، فعم الرخص في الأسعار نتيجة لوفرة المحاصيل⁽⁶⁾، ولكن استمرت الكوارث الطبيعية في العراق بشكل سنوي تقريباً ففي سنة 508هـ/1116م وقع زلزال قوي بالجزيرة الفراتية، وهدمت بيوت كثيرة، ومات تحت الردم كثير من السكان، ووقع فيها حريق عظيم ببغداد⁽⁷⁾، ثم وقع حريق عظيم آخر في سنة 510هـ/1118م فاحترقت كثير من المنازل⁽⁸⁾، ثم حدث زلزال شديد ببغداد في 511هـ/1119م تهدمت فيه كثير من دور الجانب الغربي، ووقعت زيادة رهيبه في أسعار الغلال⁽⁹⁾، وفي نفس السنة حدث فيضان عارم في سنجار أغرق دورها، ودمر سورها، ومات فيه كثير من أهلها⁽¹⁰⁾.

ج) علاقة المستظهر بكبار موظفيه:

1) مصادرة ونكبة الوزير عميد الدولة ابن جهير:

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 168.

² ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 54، وابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 30.

³ السيوطي، تاريخ، ص 659، والذهبي، تاريخ، ج 34، ص 69.

⁴ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 191.

⁵ الذهبي، تاريخ، ج 34، ص 73.

⁶ سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 27.

⁷ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 225.

⁸ نفسه، ج 16، ص 229.

⁹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 232.

¹⁰ السيوطي، تاريخ، ص 661، والياضي، مرآة الجنان، ج 3، ص 152.

إستوزر الخليفة عميد الدولة بن جهير، وفوض إليه الأمور كلها، ووكل إليه أمور الخزينة، وإعتمد على الكاتبين إبنى الموصلايا⁽¹⁾، ودبّر الوزارة أحسن تدبير، وكان من خيار الوزراء⁽²⁾.

وحاول عميد الدولة إيجاد مورد ضريبي جديد من خلال إنشاء مكان لتسليّة العائمة في بغداد في 18 ربيع الأول 488هـ/1095م، ولكن أنكر عليه الفقهاء ذلك، فترجع عنه⁽³⁾، ولم يكن للوزارة في فترة خلافة المستظهر شأن كبير، أو هيبة في النفوس، ولا تأثير على الوضع العام للدولة⁽⁴⁾.

وإعتقل عميد الدولة في رمضان 493هـ/1100م، ومعه زعيم الرؤساء أبي القاسم، وأبي البركات الملقّب بالكافي، وكلاهما أخواه، وصدورت منهم أموال كثيرة، وحبسوا في دار الخلافة حتّى مات الوزير بعد أقل من شهر⁽⁵⁾، وروي أنّ سجن في حمّام حتّى إختنق⁽⁶⁾، ويذكر الذهبي⁽⁷⁾ أنّ السلطان بركياروق من كان وراء إعتقالهم، وأنّه شكّ في تعاونهم مع غريمه محمّد بن ملكشاه، وقرّر على الوزير في المصادرة مائة وستين ألف دينار (أنظر الملحق رقم 24)، وروى ابن الأثير⁽⁸⁾ بأنّه صودر على دفع خمسة وعشرين ألف دينار ثمّ سجن مع إخوته في دار الخلافة إلى أن توفّي في السادس عشر من شهر شوّال، ويُعزى سبب إعتقال عميد الدولة أيضًا إلى أنّ المستظهر كان يحمل ضغائن ضدّه منذ أن كان وليًّا للعهد، ولم تكن معاملته له وفق ما يرتضيه⁽⁹⁾.

ويذكر ابن الأثير⁽¹⁰⁾ أنّه في 493هـ/1100م بيعت دواب بني جهير ودورهم بباب العائمة، فقبض أملاكهم مؤيّد الملك، والذي قتل في العام التالي، وصدورت كلّ ممتلكاته من طرف الوزير الأعز، والذي صادره السلطان، وأمر بقتله بعدها، وكان السلطان قد أوفد سديد الملك إلى بغداد في مهمّة ضريبيّة ثمّ إختاره المستظهر ليكون وزيرًا له، ولكنّه في العام التالي حبسه بعد عزله، ثمّ أفرج عنه، وفرّ إلى بركياروق⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 12-13، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 142.

⁽²⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 142.

⁽³⁾ إبن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 16.

⁽⁴⁾ إبن الطقطقي، الفخري، ص 300.

⁽⁵⁾ إبن الطقطقي، الفخري، ص 300، و إبن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 54، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 172.

⁽⁶⁾ إبن العمراني، الإنباء، ص 206.

⁽⁷⁾ تاريخ الإسلام، ج 34، ص 22.

⁽⁸⁾ الكامل، ج 9، ص 29.

⁽⁹⁾ إبن العمراني، الإنباء، ص 206.

⁽¹⁰⁾ الكامل، ج 9، ص 51.

⁽¹¹⁾ إقبال، الوزارة، ص 142.

2) مصادرة ونكبة الوزير أبوالمعالي ابن المطلب:

جدّد الخليفة الخلع على وزيره أبي المعالي هبة الله بن محمّد بن المطلب في سنة 501هـ/1107م، وأكرمه، وعظّمه⁽¹⁾، وشافهه بالوزارة⁽²⁾، وفي ربيع الآخر من نفس السنة أرسله إلى السلطان محمّد شاه ليهنئه بقدمه، وحمل معه بعض ملابس الخليفة، ومجلّدًا بخطّه يشتمل على أدعية عن جدّه العباس، فدعا السلطان للخليفة وشكره⁽³⁾.

ولقد أثبت هذا الوزير أنّه من أكفّاء الدولة العباسية، وكان يتولّى قبل إستوزاره ديوان الزّمام، ومن إنجازاته أنّه عمل على تعمير البلاد، وضبط إرتفاع الأراضي، وإتجه إلى إستثمار العوائد المالية، وذكر للمستظهر أنّه جمع في السنة الواحدة إثنا عشر ألف كُر، وتوقّع في السنة المموالية أن يكون الحاصل عشرين ألف كُر، فأثنى عليه الخليفة، وخلع عليه بشيء من ثيابه، ولكن بعد أيّام انفجرت إحدى القنوات، فتلف كثير من الزرع، وحدثت حوادث أدّت إلى انخفاض الإرتفاع بشكل كبير، وفي وقت الدّفع أخبر الوزير الخليفة بقيمة الإرتفاع، وكان قد تضاءل كثيرًا عن التقديرات، وإستغرب الوزير لامبالاة الخليفة بعد أن شرح له أسباب انخفاض الإرتفاع، فقام بمكافئته بشيء من ملابسه، وشكره على إجتهاده، حتّى توجّس الوزير خيفة، وإعتقد أنّ المستظهر يدبّر له مكيدة للفتك به، وأنّه يداريه ويدهانه، ولم يترك مجلس الخليفة حتّى إسترضاه، وتيقن أنّه لا يضمّر له شرًّا⁽⁴⁾.

ثمّ أرسل الخليفة إلى أصفهان مستدعيًا أباالقاسم علي بن جهير، وولّاه الوزارة، وعزل ابن المطلب في شعبان 502هـ/1108م⁽⁵⁾، وحبسه في قصر الخلافة، وفي سنة 503هـ/1109م هرب ابن المطلب مع ابنه من قصر الخليفة بعد أن لبس لباس النساء، ولجأ إلى دار السلطنة في بغداد⁽⁶⁾.

3) مصادرة ونكبة الوزير أبوالقاسم علي بن جهير:

¹ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص20، وإبن كثير، البداية والتهاية، ج16، ص201.

² سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص20.

³ نفسه، ج20، ص21.

⁴ إبن الطقطقي، الفخري، ص301.

⁵ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص27.

⁶ نفسه، ج20، ص35.

عزل الخليفة الوزير أبو القاسم علي بن جهير في شهر صفر 500هـ/1106م، وخرب داره التي بناها والده من مصادرة خرائب البيوت المهذمة، فكانت هذه الحادثة عبرة وموعظة للرعية، والمستظهر نائبًا بأعمال الوزارة القاضي أبو الحسن بن الدامغاني⁽¹⁾، وولّى أخاه في منصب الحاجب⁽²⁾، وكانت دار الوزير التي أمر الخليفة بهدمها تقع في باب العامة، وكان أبو نصر قد بناها بأنقاض دور الناس المصادرة في الجانب الغربي لبغداد على يد صاحب الشرطة أبي الغنائم بن إسماعيل، والذي كان بدوره يأخذ أكثر الأنقاض لنفسه، ويحتج بعمارة هذه دار الوزير، ولا يستطيع أصحاب الأنقاض من الضعفاء الشكوى، فكان ما وقع للوزير جزاءً للظلم⁽³⁾.

وهرب ابن جهير إلى دار سيف الدولة صدقة بن يزيد ببغداد، والذي هربه إلى الحلة حيث كان مقر إقامة "ملجأ لكل ملهوف"⁽⁴⁾، وأتاه قرار العزل مشافهة، وهو جالس بالديوان عن طريق أبو الفرج بن رئيس الرؤساء، وكان سيف الدولة قد توسط له لدى الخليفة أن أبا القاسم يعزل عن الوزارة دونما إهانات، أو نكبة، أو مصادرة إحترامًا لمكانته، وأقام بدار سيف الدولة مع أهله وحاشيته، وكان قد جلب لنفسه أثناء وزارته عداوة قاضي القضاة أبو الحسن الدامغاني⁽⁵⁾، وصاحب المخزن أبو القاسم بن الفقيه⁽⁶⁾.

وإستوزر المستظهر في 507هـ/1113م أبي منصور الحسين بن الوزير أبي شجاع، وولّى السلطان محمد شاه بهروز الخادم شحنكية ببغداد، فضبط أمورها، وفرض النظام فيها⁽⁷⁾، وإتصف الوزير أبي منصور بالكفاءة، والحلم، والتدين لأنه من أهل الحديث، وكان أيضًا كثير الصدقات، وعلاقته جيدة مع العلماء، وكان الناس يعيونه بالتكبر لقلة كلامه، ووزر للمستظهر بكفاءة لمدة تسع سنين إلا ست وعشرين يومًا⁽⁸⁾.

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 196.

² سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 7.

³ نفسه، ج 20، ص 6.

⁴ الذهبي، تاريخ، ج 34، ص 80.

⁵ هو أبو الحسن علي بن محمد الدامغاني (449-513هـ/1057-1119م)، تولّى قضاء ما بين بغداد إلى الموصل وعمره ست وعشرون سنة، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 189.

⁶ سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 5.

⁷ نفسه، ج 20، ص 64.

⁸ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 60.

4) في فترة خلافة المسترشد بالله (16 ربيع الثاني 512-17 ذي القعدة 529هـ):

أولاً: شخصية المسترشد وملامح عهده:

هو أبو منصور الفضل بن المستظهر بالله أحمد، وُلد في ربيع الأول 485هـ/1092م، وأُغتيل في 17 ذي القعدة 529هـ/1134م، وكان من أهل السيف، والقلم، والرأي، والشجاعة، وأعاد إلى الخلافة هيبتها، وحارب بنفسه أعدائها، وعمل على تكوين جيش جديد منفصل عن السلاجقة، ولُقّب بعمدة الدّين والدنيا⁽¹⁾، وكان يتنسك في أول خلافته، ويلبس الصّوف، وينعزل للعبادة، وختم القرآن، وتفقه⁽²⁾.

ولقد مرّت الخلافة بفترة إنتعاش مؤقّت حوالي الأربعين سنة (512-555هـ/1118-1160م) حكم خلالها المسترشد بالله، والرّاشد، والمقتفي لأمر الله، حيث خاض هؤلاء معارك من أجل إحياء نفوذ الخلافة، وقادوا الجيوش بأنفسهم، وإصطدموا بالأمرء السّلاجقة، وعملوا على إصلاح الوضع الإقتصادي المتدهور، ومدّوا الجسور بينهم، وبين أمرء الأقاليم، والأطراف أملاً في مساعدتهم أثناء الصّراع بينهم وبين السلاطين السلاجقة⁽³⁾.

حيث أنّ معاملة السّلاجقة للخلفاء العباسيين بالحسنى جعلتهم يفكّرون في محاولة إعادة المجد القديم للخلافة العباسية، ولقد زاد ذلك الأمر بضعف السلاجقة أنفسهم بعد وفاة ملكشاه، فحارب المسترشد السلطان محمود⁽⁴⁾، معتمداً على الأتابك عماد الدّين زنكي⁽⁵⁾، وحارب أيضاً بقية السلاجقة، وضرب

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص143.

² الكتبي، فوات الوفيات، ج2، ص179.

³ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص180.

⁴ هو السلطان مغيث الدّين محمود بن السلطان محمّد بن ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي، تولّى السلطنة بعد أبيه في 512هـ/1118م، وحُطب له ببغداد، وغيرها، مع عمّه شنجر سلطان أصفهان، وعكس السلاجقة الأوائل كان هذا السلطان ملماً باللغة العربية وعلومها، وغزير الذكاء، ومحباً للعلم والخير، ولكنّ السلطنة في آخر أيامه ضعفت، وقلّت أموالها، حتّى أنّ الدّولة ألغت بعض الوظائف البسيطة، وكان قد سيطر على بغداد في آخر أيامه، ومات في 15 شوال 525هـ/1130م بأصفهان، أنظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص126-127.

⁵ عماد الدّين زنكي: هو صاحب الموصل الملك المنصور أبو الجود الأتابك عماد الدّين زنكي بن آقسنقر بن عبد الله، وكان والده حاجباً، ثم

أميراً للموصل، وكان زنكي من الأمراء المتميّزين في دولة السلاجقة، ولما توفي آقسنقر البرسقي، آلت الأمور في الموصل له وبدعم من الخليفة

أمرائهم ببعضهم⁽¹⁾، ولهذا فإنَّ أهمَّ ما كان يُميِّز حكمه هوَّ الصراع السياسي والعسكري ضدَّ السلاجقة، وأتباعهم في العراق⁽²⁾،

المسترشد في 521هـ/1127م، ولما تسلَّم زنكي ولاية الموصل أرسل إليه السلطان السلجوقي محمود ولديه ألب أرسلان وفروخ شاه الخفاجي ليرتبيهما، ولذلك دعِيَ بالأتابك، وعمل بعدها زنكي على توسيع أملاكه نحو الغرب أي بلاد الجزيرة والشام فاصطدم بالأرمن، والصليبيين، ولقد قتله خادمه وهوَّ نائم في 541هـ/1147م، وقسمت أملاكه بين ولديه: نورالدين محمود وأخذ القسم الشامي وعاصمته حلب، وسيف الدين غازي وأخذ القسم الجزري وعاصمته الموصل، ولقد فتح زنكي مدناً، وحصوناً كثيرة كانت للصليبيين، أنظر: الصَّفدي، الوافي بالوفيات، ج 14، ص 149.

⁽¹⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 35.

⁽²⁾ أجرى الخليفة المسترشد عدَّة إصلاحات جذبت إليه تأييد العامة، ثمَّ دعاهم إلى الجهاد ضدَّ المفسدين في بغداد، وما حولها، وبخاصَّة أمير الحلة ديبس بن صدقة المزيدي، وجمع المتطوعين من العامة، وأمراء الأطراف لمحاربتهم ثمَّ إنتصر عليه، وهوَّ ما ترك أثراً كبيراً في نفوس سكَّان العراق، ورفع من معنويات الخليفة، فاستعاد قليلاً من نفوذه السياسي، وحاول أن يضرب الأمراء السلاجقة ببعضهم، ولكن تبَّه لهذا المخطَّط السلطان سنجر، وحذَّر السلطان محمود السلجوقي بالعراق من خطورة تأمره، ولكنَّ المسترشد كان أسرع، ونجح في السيطرة على الموصل وتكريت مع القضاء على بعض الأمراء المحزَّنين من طرف السلطان سنجر، ولكنَّ الخليفة سقط أمام السلطان مسعود وقتل نتيجة خيَّانة بعض أمراء جيشه من السلاجقة، وكان هذا الخليفة قد استردَّ شيئاً من نشاط العباسيين، وقاد الجيوش بنفسه لحرب المخالفين عليه، وأهمُّهم ديبس بن صدقة ملك الحلة، وهوَّ أمر لم يحدث منذ زمن طويل، فلم يستحسن السلاجقة هذا الإجراء الهام والخطير، فذلك منحة قوة لم تكن لسلفه، فمثلاً شحنة بغداد برنقش الذكوي، وحينما حدث خلاف بينه وبين نواب الخلافة، وهدده الخليفة، وخشيَّ من المصادرة والحبس، ولجأ إلى السلطان محمود، وشكَّاه، وحذَّره بأنَّ المسترشد أحسَّ بقوَّته بعد أن قاد العساكر، ولقيَّ الحروب، وإذالم يُبادر بإحتلال بغداد، فإنَّه يزداد قوَّة وجمعاً، ويتمرَّد، فتأثَّر السلطان بكلامه، وتوجَّه بعساكره نحو العراق، فأرسل إليه الخليفة يعرِّفه بتردِّي أحوال البلاد، وما بلغت من الضَّعف، والوهن، وأنَّ الغلاء قد اشتدَّ بالناس لانعدام الغلات، والأقوات، ونزح المزارعون، وطلب منه أن يؤخَّر حضوره حتَّى تنصلح الأحوال، وبذل له مالاً كثيراً، فازداد طمع السلطان في أموال الخلافة، وغادر الخليفة بغداد، وأظهر الغضب، فتأثَّر العامة، وأظهروا البكاء، والضجيج، فلما علم السلطان بذلك أرسل يستعطف الخليفة، فأبى، وكان معه كثير من العامة، والجند يدافعون عنه تدبُّناً، ثمَّ إقتتل الطرفان في أوائل 521هـ/1127م، ثمَّ جنحوا إلى الصلح، ولقد حرَّض بعض حاشية السلطان على أن يحرق بغداد تأديبا لأهلها فأبى، وقال: "لا تسأوي الدنيا فعل مثل هذا"، وأقام ببغداد إلى 4 ربيع الآخر 521هـ/1127م، وغادر بعد أن خلع الخليفة عليه، وأهداه دواب كثيرة، واستغلَّ المسترشد الصراع بين أفراد البيت السلجوقي، وتقوى بكثرة الأنصار، والأتباع من النَّاحيتين: المعنوية والعسكرية، وصار تحته أجناد يلبُّون دعوته، وينفذون كلمته، فعاداه السلطان مسعود السلجوقي، فردَّ الخليفة بأن قطع له الخطبة من على منابر بغداد، وتجهَّز بجيشه لمحاربة السلطان، ولكنَّ العصبية الجنسية كانت غالباً، فلما التقى الطرفان، إنحاز كثير من عسكر الخليفة من الأتراك إلى السلطان مسعود، فانهزم المسترشد وأسر، ووصل الخبر إلى بغداد فهاج أهلها، وخرجوا في الأسواق، وحدثت فوضى عارمة، وخرجت النساء حاسرات يلطن، ووُضع الخليفة في خيمة عليها حرس، وخدم، وترددت الرسل بينه وبين السلطان، ولكنَّ مجموعة من الباطنية تمكَّنت من إغتيال المسترشد في خيمته في السابع عشر من ذي القعدة على باب مدينة مراغة، أنظر: الكتبي، الوافي بالوفيات، ج 2، ص 180-181، وإبن العماد، شذرات الذهب، ج 6، ص 87، والخضري، محاضرات، ص 502-504، وفوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 180-181.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولاسيما أنه نجح في جمع ثلاثين ألف مقاتل متطوع من أهل بغداد والسواد⁽¹⁾، وبحلول سنة 516هـ/1122م تمكن المسترشد من جمع اثنا عشر ألف جندي منفصلين عن الجيش السلجوقي، ثم تزايد العدد إلى خمسة عشر ألف في 528هـ/1133م منهم ثلاثة ثلاثون أميراً⁽²⁾.

وكان المسترشد قد اضطُرَّ لقمع تمرد أخيه، وأن يستعين في ذلك بجيش أمير الحلة الشيعي ديبس بن صدقة الأسدي، بعد أن احتاط من أن يقصد بغداد بأنصاره مستغلاً غياب السلطان في همدان، وعندما اشتدت الحاجة إلى جيش للوقوف في وجه الأخطار التي تهدد الخلافة، لجأ المسترشد إلى التفير العام من خلال دعوة العامة، وإعلان الجهاد، وبذلك كانت أول محاولة من الخلافة لإعادة بناء جيشها، وكانت أول مرة يتصل فيها الخليفة بالجمهور، ويدعوه للدفاع عن نفسه بعد أن ظلّ لفترة طويلة معتمداً على غيره⁽³⁾.

ولمّا تولّى المسترشد الخلافة كانت بغداد تعاني غلاء الأسعار، والجفاف، وقلة الأوقات⁽⁴⁾، حتّى أنّ أهل السواد نزحوا إلى مناطق أخرى، ومن بقي منهم اضطُرَّ إلى أكل النخالة⁽⁵⁾، فضلاً عن إنفلات الأمن، وإستفحال أمر العيارين الذين صاروا يهاجمون الدور نهاراً فضلاً عن الليل، وضعف أمر الشرطة، وظهر عجزهم⁽⁶⁾، كما أنّ أخ الخليفة هرب إلى الحلة عند ديبس بن صدقة صاحب الحلة، ورفض إعادته⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص239.

⁽²⁾ رعد زهراو مطر، عصر الخليفة عصر الخليفة المقتفي لأمر الله 530-555هـ/1135-1160م، رسالة مقدّمة إلى مجلس كتيبة الآداب بجامعة البصرة، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور: تحسين حميد مجيد، صفر 1408هـ / تشرين الأول (أكتوبر) 1987م، ص77.

⁽³⁾ زهراو مطر، عصر الخليفة، ص77.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص237-238.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص179، ومن الملاحظ أنه في سنة 515هـ/1122م وقع حريق كبير في دار السلطان ببغداد، وإحترق فيها كرم هائل من الجواهر، والذهب، وغيره من الثغائب، وكان أكثرها ملكاً لزوجة السلطان محمود بنت السلطان سنجر، ولم يجدد السلطان بنائها لأنه تطير منها، ولقد فقد الكثير من الأموال أيضاً في هذا الحريق، ويقال أنه سبقه بأسبوع حريق بأصبهان، وتسبب في تراجع السلطان عن تجديد المكوس بالعراق، حيث إنعظ من ذلك، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج9، ص211.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص237-238.

⁽⁷⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص302.

وأمر المسترشد أول أمره أن يُزال كلّ جور متعلّق بإقطاعه، وأن تُجبي منها الإلتزامات الماليّة لصالح بيت مال العامّة كغيرها من أراضي الرعيّة، وأطلق ضمان غزل خيوط الذهب بعد أن عانى صنّاعه من ظلم الجباة⁽¹⁾.

ثانيًا: علاقة المسترشد بأبرز موظفي الدولة:

كان ربيب الدولة نظام الدّين أول وزير للمسترشد وكان مقيمًا في أصفهان، وكان ابنه ينوب عنه ببغداد، ولقبه "عضد الدّين شمس الدولة"⁽²⁾، ولمّا توفّي الوزير نظام الدّين في 511هـ/1117م إستوزر السلطان محمود بن محمّد بن ملكشاه السميّمي⁽³⁾، والذي أمر في سنة 514هـ/1110م بإعادة المكوس والضرائب التي أسقطها السلطان محمّد شاه في 501هـ/1107م، وهذا بسبب تدمير سواد بغداد، وقراه نتيجة الحرب بين العيّارين، وعساكر السلطان، فتضرّر المزارعون نتيجة لذلك⁽⁴⁾.

ومن أشهر وزراء العهد السّلاجوقي أبو علي الحسن بن علي بن صدقة، ولقد إستوزره المسترشد سنة 513هـ/1119م، ولقبه بـ: "جلال الدّين سيّد الوزراء صدر الشّرق والغرب ظهير أمير المؤمنين"، وتميّز بالحنكة الإداريّة، والسياسيّة، مع حُسن إجتهاده للرعيّة⁽⁵⁾، وخصائص أخرى إتّصف بها وزراء هذه الفترة، وهي إظهار الصّلاح والتقوى، والإهتمام بالجوانب الدّينيّة⁽⁶⁾، وعُرف ابن صدقة أيضًا ببراعته في الإدارة الماليّة من خلال خبرته في تسيير أمور السّواد، وتشدّده في النفقات⁽⁷⁾، ومالبت أن عُزل بعد خلاف مع وزير السّطان السّلاجوقي أنوشروان بن خالد⁽⁸⁾، وكان بينهما تباغض، وتنافس، وتحاسد⁽⁹⁾.

¹ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص179.

² ابن العماري، الإنباء، ص210.

³ نفسه، ص211، والسميّمى: هو أبو طالب علي بن أحمد من سميّم قرية بأصبهان، وكان وزير السّطان محمود، وكان مجاهرًا بالظلم والفسق، وأحدث على الرعيّة مكوسًا، وجدّدها بعد أن كانت أزيلت منذ مدّة طويلة، ورغم كثرة حرسه إلا أنّ أحد الباطنيّة تمكّن من اغتياله بطريقة مهينة، وتبدّد شمل مماليكه بعد موته، وافتقر أهله ونسائه، وأصابتهم الدّلة، وفرح العامّة بمقتله في أول صفر 516هـ/1122م، أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص258-259.

⁴ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص185 و188.

⁵ حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص311.

⁶ ابن العماري، الإنباء، ص210.

⁷ ابن الطقطقي، الفخري، ص304.

⁸ نفسه، ص307.

⁹ أنوشروان بن خالد: هو الوزير أنوشروان بن خالد بن محمّد القاشاني، كان رجلًا فاضلاً من أعيان النّاس، وعرف بالتواضع، والكرم، ومدحه الشّعراء، وصنّف له ابن الحريري المقامات الحريريّة، وتوفّي في 532هـ/1137م، أنظر: ابن الطقطقي، الفخري، ص306-307.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ثم عاد ابن صدقة إلى الوزارة بعد أن زال الخلاف، وخلع عليه المُسترشد من جديد، وأمر كبار رجال الدولة أن يمشوا بين يديه إذا سار إلى ديوان الوزارة فكان أول من حظي بهذا الإمتياز⁽¹⁾، وأرسل السلطان سنجر للخليفة كتابًا يذكر فيه أنه منحه إقطاعًا يدرُ خمسين ألف دينار في السنة، ومنح آخر لوزيره يغل ما قيمته آلاف الدنانير⁽²⁾، ولما عزم سنجر على المسير إلى بغداد، وتوعد الخليفة، كتب إليه الوزير ابن صدقة: "والله لئن تحركت لأقطعن جميع ماورائك عنك، وأقطعك عنه، ولئن سرت فرسحًا لأسيرن إليك فرسخين"⁽³⁾.

ومن وزراء العهد السلجوقي أيضًا نقيب النقباء الشريف أبو القاسم علي بن طراد الزينبي⁽⁴⁾، وكان مُلمًا بقوانين الوزارة وقواعد الملك، وإستوزره المُسترشد في سنة 523هـ/1128م، وكان المقتفي أيضًا معجبًا بكفاءته⁽⁵⁾، وكان الزينبي قد خلف ابن صدقة على الوزارة بعد وفاته في 522هـ/1128م، وعاده المُسترشد في آخر أيامه، وأصبحت علاقتهما حسنة⁽⁶⁾.

ورأى المُسترشد أنه من الضروري بناء سور لبغداد ففرض على الرعية خمسة عشر ألف دينار، فأدى الوزير أبو نصر أحمد بن نظام الملك هذا المال من ماله الخاص، وبذل البغداديون مجهودات جبارة في بناء السور لحماية المدينة من أي غزو خارجي⁽⁷⁾، وأمسك خالد بن محمد أنوشروان القاشاني بأمور الوزارة للخليفة المُسترشد وللسلاجقة في آن واحد، وإعتذر بعدها عن قبول هذه الوزارة، وعُرف عنه بالتواضع⁽⁸⁾، ولاسيما أن الدولة كانت تمر بأزمة مالية بسبب إحترق دار السلطنة في بغداد، وتلف ما قيمته مليون دينار⁽⁹⁾.

⁽¹⁾حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص311.

⁽²⁾ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص173، و ابن الطقطقي، الفخري، ص304.

⁽³⁾ابن الطقطقي، الفخري، ص305.

⁽⁴⁾هو الوزير الكبير أبو القاسم علي بن طراد بن محمد نقيب النقباء ابن أبي القاسم علي نقيب النقباء بن الحسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الإمام بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الزينبي العباسي، وعرفوا بالزينبيين لأن أهمهم زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس، وكان من أصحاب الهيبة، والأخلاق النبيلة، صاحب رأي، ودهاء، وإقدام، ووزر للمُسترشد، وللمقتفي، وتوفي في رمضان 538هـ/1143م في داره ببغداد متفرغًا للعبادة، أنظر: ابن الطقطقي، الفخري، ص305، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص192.

⁽⁵⁾حسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص311.

⁽⁶⁾ابن الطقطقي، الفخري، ص305.

⁽⁷⁾ابن الأثير، الكامل، ج9، ص225، وحسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص313.

⁽⁸⁾حسن، تاريخ، ج4، ص313.

⁽⁹⁾ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص76.

و قبض الخليفة المسترشد بالله على وزيره شرف الدين علي بن طراد الزينبي في 526هـ، وإستوزر أنوشروان بن خالد بعد أن إمتنع وطلب الإقالة⁽¹⁾، وصادر وزيره جلال الدين أبوعلي بن صدقة بعد أن تمرّد عليه، فاعتقله، وأمر بنهب دوره، ودور أتباعه، وهرب ابن أخيه أبو الرضا إلى الموصل⁽²⁾.

ولقد صادر المسترشد أيضاً أبوطاهر يوسف بن أحمد المعروف بإبن الخزري، وكان صاحب المخزن في عهد المُستظهر بالله، وكان لا يُوفي المسترشد بالله مكائته من التّعظيم حينما كان ولياً للعهد، فلمّا أصبح خليفة صادره بمائة ألف دينار، كما دلّ أحد غلمانة على أربعمائة ألف دينار كانت مخبّأة، فأخذها الخليفة، ومات إبن الخزري أسفاً وحسرة بعد أيام قليلة⁽³⁾.

5) في فترة خلافة الراشد (17 ذي القعدة 529-18 ذي القعدة 530هـ):

أولاً: شخصية الراشد وملامح عصره:

كان الراشد فصيحاً أديباً شاعراً، شجاعاً، سمحاً، جواداً حسن السيرة، يؤثّر العدل، ويكره الشرّ، وُلد سنة 502هـ، وتولّى العهد لأبيه سنة 515هـ⁽⁴⁾، وأخذ البيعة على الناس وزيره جلال الدولة إبن صدقة، وأستاذداره⁽⁵⁾ ناصح الدولة إبن جهير، وبايعه عمومته، وعمومة أبيه، ثمّ إخوته، ثمّ أهل بيته، والجند، وأهل العلم، والعامّة⁽⁶⁾، وحضر بيعته واحد وعشرون ألفاً من أولاد الخلفاء⁽⁷⁾، وبقي إبن صدقة وفيّاً لمولاه الراشد حتّى إغتياله⁽⁸⁾.

وأرسل الراشد من ينادي في أهل بغداد أن لا يظلم أحد أحداً، وأن يؤمر بالمعروف، ويُنهى عن المنكر، ومن كانت له مظلمة فليشكّها إلى الديوان النبوي، وهذا العامّة، ولكنّ المشكلة الحقيقيّة تمثلت في نقص

¹ إبن الأثير، الكامل، ج9، ص267.

² نفسه، ج9، ص214.

³ إبن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص239.

⁴ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص669.

⁵ ستاددار: هو لقب الأمير المسؤول عن رعاية بيوت السلطان، وشؤونه الخاصّة، والإشراف على مطبخه، والعاملين فيها، وقبض أموال السلطان، وصرّفها على الوجوه التي يراها، وكأته مدير القصر، أنظر: الخطيب، معجم، ص27-28.

⁶ إبن العمري، الأبناء، ص222.

⁷ القلقشندي، مآثر، الجزء الثاني، ج2، ص32.

⁸ إبن الطقطقي، الفخري، ص308-309.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ارتفاع البلدان، ونقض السور، وإنتشار ثقافة اللاعقاب في بغداد، وما حولها بين العامة والجند⁽¹⁾، وكان العامة قد نقلوا أموالهم إلى دار الخليفة ليحموها من نهب الجند⁽²⁾، وجلس الراشد للمتظلمين فاستنجد به قاضي بعقوبا⁽³⁾، وذكر أنّ ابن الهاروني ظلمه، وليس أمير المؤمنين المسترشد، فذكر الخليفة أنّ ابن الهاروني كان يطبّق أوامر أبيه⁽⁴⁾.

وتعتبر خلافة الراشد إمتدادًا لخلافة أبيه في محاولة الخروج عن السلاجقة، ولكنّه لم يكن بمستوى الأحداث،

حيث ضيّق السلاجقة عليه الخناق من الوهلة الأولى، وصادروا أملاكه، وطالبوه بمبالغ كبيرة⁽⁵⁾، فاضطّر إلى محاربة السلطان مسعود⁽⁶⁾،

وانتهت الحرب باغتياله لاحقًا⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 301.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 289.

⁽³⁾ بعقوبا: قرية كبيرة كالمدينة، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، من أعمال طريق خراسان، وهي كثيرة الأنهار والبساتين، واسعة الفواكه متكاثفة النخل، وهي على الجانب الغربي من نهر ديبالى، ونهر جلولاء يجري في وسطها، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج 1، ص 453.

⁽⁴⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 301.

⁽⁵⁾ أرسل السلطان مسعود إلى الراشد يطالبه بما كان قد كتبه والده له، وتعهّد به حينما أسره، وهو أن يدفع له تعويضات عن خسائر الحرب بأربعمائة ألف دينار، فامتنع عن أداء ذلك وقال له: "ليس بيننا وبينك إلاّ السيف"، وفي 18 محرّم 530هـ قدم إلى الراشد عفيف، ورنقش الزكوي بجنودها، وطالبا بتعهّدات ماليّة كتبها المسترشد للسلطان مسعود بمبلغ سبعمائة ألف دينار، ومطالب لأولاده صاحب المخزن بثلاثمائة ألف دينار، ومبلغ مقسّط على أهل بغداد بنصف مليون دينار، فجمع الراشد مستشاريه، ونصحوه باستنفار العامة للقتال، فكتب الخليفة إلى برنقش أنّ الأموال كانت لحماية المسترشد، فلمّا قُتل فما يفيد أن يدفع هوّ المال، وهوّ مطالب أوّلاً بالتأّر من قتلة والده، أمّا مال البيعة فلن تكون حتّى تعاد أموال الخلافة، وإقطاعاتها، وأمّا الجباية من العامة فمرفوضة، ولم يبق حلّ إلاّ السيف، وذكر الراشد لرُسل السلطان مسعود أنّ المال نُهب في معسكر المسترشد إثر إغتياله، وبُلغ الراشد أنّ برنقش الزكوي إستنفر جنده لمهاجمة قصر الخليفة، ومصادرة كلّ ما فيه، فجمع المسترشد العساكر، وأعلن الحرب، أنظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 305، وابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 288، وابن كثير، البداية والنهاية، ص 309.

⁽⁶⁾ اجتمع إلى الراشد من تفرّق من غلمان أبيه، وراسل زنكي في الشّام، وداود بن محمّد في أذربيجان، وبوزابه في فارس، وجمع ببغداد ثلاثين ألف فارس، وعوّل على التوجّه إلى السلطان مسعود، والأخذ بثأر أبيه، وخرج الخليفة إلى ظاهر بغداد، والجيوش بين يديه كما حدث لأبيه من قبله، وحاول الراشد ان يثأر من السلطان، وإتفق مع داود بن السلطان محمود على أن يعينه سلطانًا بدل مسعود، وإتفق مع كثير من أمراء الأطراف على خلع مسعود ومحاربه، فسارع السلطان لمحاصرة بغداد فتفرّق الحلفاء عن الخليفة، وكان من بينهم الأتابك عماد الدّين زنكي الذي غادر وفي حمايته الخليفة إلى الموصل، ويقول ابن السّاعي أنّ عماد الدّين زنكي غادر بعد أن نهب ما قدر عليه من جواهر الخليفة، والذي كان مشغولًا بإعدام من يصلح للخلافة من ذكور البيت العباسي حتّى لا يستطيع السلطان مسعود تعويضه بخليفة آخر وخلعه، أنظر: ابن العمراني، الأنباء، ص 222-224، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 309، وابن العبري، مختصر، ص 355-356، وابن السّاعي، مختصر، ص 95، والقلقشندي، مآثر، ج 2، ص 33، والخضري بك، محاضرات، ص 505.

ويُرجح حاتم شنيتر⁽²⁾ أنّ السلطان مسعود السلجوقي كان وراء اغتيال الخليفة المسترشد أثناء أسرته، وذلك عن طريق مجموعة من الإسماعيلية الباطنية لإبعاد الشبهات عنه، وذلك إنطلاقاً من كون هذا الخليفة أظهر إرادة وعناداً شديدين في تحدي السلطان ومحاربه، فلم يكن قادراً على قتله علناً خوفاً من غضب الرعية باعتباره خليفة المسلمين، وكان قتله سيثير مشاعرهم الدينية ضدّ السلاجقة، ويفقدتهم ثقة العراقيين بخاصة.

ثانياً: مصادر الراشد ونكبة الموظفين في عهده:

أمر الراشد بإعتقال الأستاذدار ابن جهير في 2 ذي القعدة 530هـ، ومعه صاحب المخزن كمال الدين بن البقشلائي، والتاظر⁽³⁾ في نفقة المخزن، لأنهم قدحوا فيه أيام حكم أبيه، ووافقهم على ذلك بعض كبار الموظفين، فحبس الراشد بعضهم، وصادر آخرين، فاتفق جميعهم على الكيد له⁽⁴⁾، وتخوف كل حاشية

⁽¹⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص181، ولما عاد السلطان مسعود إلى بغداد خرج الراشد إلى الموصل، فأحضروا القضاة، والأعيان، والعلماء، وكتبوا محضراً فيه شهادة مجموعة بما جرى من الراشد من الظلم، وأخذ الأموال، وسفك الدماء، وشرب الخمر، واستفتوا الفقهاء في خلعه، وإنتفاء صحة إمامته، ووجوب إستبداله بمن هو خير منه، فأفتى العلماء بجواز خلعه، وهم: الهيتي، وابن البيضاوي، ونقيب الطالبين، وابن الرزاز، وابن شافع، وروح ابن الحديد، وبايعوا لعنه محمد بن المستظهر، ولقب بالمقتفي لأمرالله، وأشرف على عملية الخلع ابن الكرخي قاضي البلاد، وكان السلطان مسعود يرغب في أن يتصالح مع الخليفة، ويسترضيه، فأشار عليه شرف الدين الزينبي، وقال له: "...أنا أكفيك أمره"، وجمع الفقهاء والقضاة، وألزمهم أن يشهدوا على الراشد بالله بشرب التبيذ، ولم يكن واحد منهم قد رآه يشرب الماء، فشهدوا خوفاً من التعذيب، وخلعوه بحجة الفسق، ولما بلغ الراشد خبر خلعه إرتحل إلى نصيبين، ثم سنجار، وأرسل إلى أمراء الجزيرة، وسلطان سلاجقة الروم يطلب منهم المدد والنصرة، فخذلوه، ودغمه بعض الأمراء في فارس، فانتصر السلطان مسعود عليهم، وأعدمهم تباعاً، ولم ينبغ إلا الأمير داود السلجوقي، فلجأ إليه الراشد في أذربيجان، واستباحها مع جنده القليل، ونكّل باتباع السلطان مسعود، بعد أن أرسل لمهاجمة بغداد ثلاثين ألف فارس من حلفائه على رأسهم الأمير السلجوقي داود صاحب همذان، ثم لاقاهم جيش السلطان مسعود في الجزيرة، وكسره، وتفترقوا وعاد كل أمير إلى ولايته، وبهذا ينس الراشد من نصرة الأعاجم، فعاد إلى أصفهان، ولكنه مرض فجأة فيها، ووقع إغتياله في ظروف غامضة في 16 رمضان 532هـ، وكان قد قُتل معه في أصفهان خوارزمشاه، ويُرجح أنّ الباطنية من كانوا وراء ذلك، أنظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج21، ص312، وابن الأثير، الكامل، ج9، ص305، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص310 و315، وابن العبري، مختصر، ص357، وابن الطقطقا، الفخري، ص308، وابن العمراني، الأنباء، ص222-223، والقلقشندي، مآثر، ج2، ص33-34، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص154، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص669-670، والبكجري، مختصر، ص150.

⁽²⁾ دولة السلاجقة وأثر سقوطها على بغداد حاضرة الخلافة العباسية سنة 590هـ/1193م، مقال منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد (1/28)، ص324.

⁽³⁾ التاظر: كان التاظر في العهد البويهري مسؤولاً عن تنظيم واردات الولاية، ونفقاتها، وكان للتاظر نواب، ومعه موظفون يُسمون العتال، وكتاب يساعده في أعمالهم، أنظر: حضارة العراق، ج6، ص126.

⁽⁴⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص311، وابن الأثير، الكامل، ج9، ص292.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

القصر من إنتقام الرّاشد⁽¹⁾، لأنّ ابن جهير كان وراء تعيينه خليفة⁽²⁾، وأمر أيضاً باعتقال جمال الدّين إقبال المسترشدي - وكان قد جاء لدعمه من تكريت - مع مجموعة من الأعيان، ولكنّ الأتابك عماد الدّين زنكي شفع في إقبال المسترشدي، وفي الوزير ابن صدقة، ومنع العامّة من نهب داره⁽³⁾.

و صادر الرّاشد ابن الهاروني بعد أن أمر أبو الكرم والي الرّحبة⁽⁴⁾ بقتله، فصلبه، ومثّلت به العامّة في 21 ربيع الأوّل 530هـ، وسبب إعدامه كان شكوى من الأتابك زنكي حول تلاعب ابن الهاروني في المكوس، والمواصير هذا أوّلاً، وثانيًا رغبة الخليفة في إستصفاء أمواله، ودفعها لزنكي تعويضًا له عن نهب الجند لأموال تابعه الخادم إقبال المسترشدي، وظهرت لابن الهاروني في المصادرة أموال ضخمة، وأثاث، وأواني فضّة، وذهب كثير، وكانت له ودائع عند الفضة، والتجّار، وبلغ مجموع ما حُصّل من أمواله كلّها مائتي ألف دينار⁽⁵⁾.

ويمكن القول بأنّ السلطان مسعود صادر الخليفة الرّاشد بعد إغتياله، فحينما دخل إلى بغداد أظهر العدل، ومنع الجند من التعرّض لأهلها⁽⁶⁾، بعد أن وقع فيها النهب من طرف العيّارين⁽⁷⁾، والعصابات أثناء حصارها من طرفه⁽¹⁾، ولكنّه أرسل إلى دار الخلافة من يستولي على كلّ ما فيها، وأخذ بشكل خاص العتاد الحربي، وعلى رأسه الخيل، والبغال، وصادر الأثاث، والذهب، والفضّة، والآلي، والجواري، والخادّات، والغلمان، وتحجّج السلطان بأنّ الخليفة الرّاشد تقرّر عليه مائة وعشرون ألف دينار، وأنّهم بايعوه على أن لا تكون له خيول، ولا أداة سفر، وأخذوا أموال

⁽¹⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 307.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 289.

⁽³⁾ نفسه، ج 9، ص 289.

⁽⁴⁾ الرّحبة: هي بلدة وقلعة مهدّمة الآن؛ وكان لها دور مهم في إزدهار منطقة بلاد ما بين النهرين العليا، تأسّست في العصر القديم، وجدّدها المأمون على يد مالك بن طوق التغلبي، وخرائبها قرب مدينة الميادين الحالية، وبقيت المدينة مزدهرة حتّى العهد العثماني حينما ازدهرت وقتها مدينة دير الزور المجاورة، والتي صارت مركزًا إداريًا واقتصاديًا للمنطقة، أنظر: سوردال، معجم، ص 443-444.

⁽⁵⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 307.

⁽⁶⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص 308، وابن الجوزي، المنتظم، ج 21، ص 312.

⁽⁷⁾ في 12 شوّال 530هـ صُلب عيّاران في درب الدّواب بسبب أنّهما قاما بجباية أموال تجّاره لصالحهما، وقتل العيّارون أحد أعوان زنكي، فأباح له الرّاشد أن ينتقم لنفسه، فنهب الشّارع والحريم، وأخذ ما قيمته خمسمائة ألف دينار من الإبريسم، والثياب، والذهب، والفضّة، والمصاغ، وكان في دكاكين تجّاره ودائع كثير من أموال أهل الأرياف والقرى، أنظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج 17، ص 310.

الضمانات، ثم دخل إلى المقتفي بالله في التاسع من ذي الحجة فبايعه، وقد شرف الدين ديوان الخليفة وقرّر على الخليفة الجديد أن يدفع مائة وعشرين ألف دينار مالا للبيعة⁽²⁾.

ثم جمع السلطان مسعود القضاة، والشهود، والفقهاء، وعرض عليهم اليمين التي حلفها الراشد له⁽³⁾، وفيها خطّ بيده أنه متى حارب السلطان فإنه قد خلع نفسه من الخلافة فأفتوا بذلك، وخلص، وقطعت خطبته من بغداد، وكانت خلافته أحد عشر شهراً وأحد عشر يوماً⁽⁴⁾، ولم يبق للخلافة من الجند سوى ثلاثة آلاف فارس من غلمان الراشد⁽⁵⁾.

وذكر ابن الأثير⁽⁶⁾ أنّ كثيراً من أعوان الراشد دخلوا في طاعة السلطان مسعود حينما إغتال الخليفة، ودخل بغداد في 530هـ، بل وانقلبوا ضده تماماً، وفسر المصنّف ذلك بأنّ الراشد إعتقل بعضهم، وصادر آخرين، فانتقموا منه بالعمل لصالح السلطان مسعود، وكان أبرزهم الوزير علي بن طراد الزينبي وصاحب المخزن.

6) في فترة خلافة المقتفي لأمرالله (18 ذي القعدة 530-2 ربيع الأول 555هـ):

تمهيد:

¹ (القلقشندي، مآثر، ج2، ص33).

² (ابن الجوزي، المنتظم، ج21، ص314-315، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص309).

³ (ومن الرجح أنّ التعهد الذي نسبه مسعود السلجوقي للراشد بالله كان مزوّراً، لأنه لم يلتقي بالراشد بعد مقتل أبيه المسترشد أبداً، ولم يكن له ولا لبقية الأمراء السلاجقة يد في تنصيبه خليفة، ولم يذكر أحد من المؤرخين أنّه كانت بين الطرفين مراسلات، ولو كان الخطّ صحيحاً لما كان هناك داعٍ للضغط على القضاة، والفقهاء، وتلفيق التهم لخلعه، كما أنّ مسعود السلجوقي نكّل بإبن طراد الزينبي، ومن معه من كبار الموظفين الذين كانوا في الأسر حتّى يوافقونه رأيه، إضافة إلى أنّ الزينبي نفسه كان صهراً لمحمد بن المستظهر بالله - لاحقاً المقتفي - فكان يأمل أن يعود لمنصب الوزارة، فيكون له نفوذ واسع على يد صهره، وبعد هذه الحادثة أحضر الراشد شحنة بغداد وخلع عليه، وأعطاه ثلاثة آلاف دينار، وأمره بإنشاء فرقة عسكرية، وعمل على الدفاع عن بغداد من يرتقش، ومن معه من عساكر السلاجقة المحاصرين لبغداد، وقام العاقبة بترميم السور، ونهبوا دار السلطان في بغداد، ولم يكن الراشد ليتشجّع على حرب مسعود لولا أن حرضه زكي، ودواد بن محمود، وغيرهم على الخروج على السلطان محمود حينما قدموا للتنزية بوفاة أبيه، ودعمهم صدقة بن دبّيس، بل إنّ داود دخل بغداد، وأظهر العدل، ومراسيم طاعة الخليفة، وخطب له بالسلطنة، وقطعت الخطبة للسلطان مسعود، أنظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص305-306، وابن الأثير، الكامل، ج9، ص288، والمشهداني، الخليفة المقتفي، ص31-32).

⁴ (ابن العبري، مخنصر تاريخ، ص356، والخضري بك، محاضرات، ص505، وإبن الطقطقي، الفخري، ص308، وإبن الجوزي، المنتظم، ج21، ص312، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص309).

⁵ (ابن العمراني، الإنباء، ص222).

⁶ (الكامل، ج9، ص292).

يُعدّ عهد الخليفة المقتفي عهدًا جديدًا في تاريخ العراق خاصّة، وتاريخ الخلافة العباسيّة بشكل عام، وبالأخص بعد أن ضعف أمر الخلافة وتغلّب المتسلّطين الأجانب عليها، وبعد بروز خلفاء مقاومين للسيطرة الأجنبية كالمسترشد، والرّاشد؛ إعتقد السلاجقة أنّ تنصيبهم للمقتفي لأمر الله سوف يعيد الأمور إلى نصابها، وسيكون طوع أمرهم⁽¹⁾، وكان ضعف قوّة السلاجقة بسبب الحروب الدّاخليّة قد أتاح الفرصة للخلفاء أن يدخلوا معهم في صراع من أجل إستعادة إستقلال الخلافة، فكلّمًا أراد الخليفة أن يقوم بمهام الخلافة الحقيقيّة، وتفاقم الصّراع بين السلطان السلجوقي، والخليفة، وكان السلاجقة يرون أنّ أيّ إجراء يتّخذه الخلفاء لتقويّة الدّولة موجّه ضدّهم ممّا يدفع بهم إلى خلعهم أو قتلهم⁽²⁾، أضف إلى ذلك أنّ الخلفاء العباسيّون كانوا أساسًا يعيشون في أيّام السّلاجقة من إقطاعات مقرّرة يديرها لهم موظّفون كالوزير، وكاتب الإنشاء مثلما كان شأنهم في أيّام نفوذ بني بويه، ولم يكن لهم من الأمر سوى ذكر إسمهم في الخطبة، وكانوا يقضون أكثر أوقاتهم في بناء القصور، وترميمها⁽³⁾.

وتوفّي الخليفة المقتفي لأمر الله ثاني ربيع الأوّل في سنة 555هـ، وكان أوّل من إستبدّ بالعراق منفردًا عن سلطان يكون معه من أوّل أيّام البويهيين، وكان أوّل خليفة تمكّن، وحكم عسكره، وأصحابه منذ عهد المنتصر بإستثناء المعتضد، وكان شجاعًا مقدمًا مباشرًا للحروب بنفسه، وكان يبذل الأموال العظيمة لأصحاب الأخبار في البلاد حتّى كان لا يفوته منها شيء، وكان من أصحاب الرّأي، وتحكيم العقل، وكان حسن السّيرة في رجال دولته⁽⁴⁾، وبعد أن تمكّن من صدّ السلطان محمد بن محمود السلجوقي عن غزو بغداد حكم مستقلًا إلى سنة 555هـ، وتمكّن خلفائه من الإحتفاظ بالعراق مستقلًا أكثر من مئة سنة، ولكنّ أيّام حكمهم كانت أيّام فقر واضطراب، وشمل الخلل والضعف حينها جميع نواحي الحياة فيه كما سنراه في ما سيأتي⁽⁵⁾.

ولقد إنشغل المقتفي أوّل أمره بالدين، ونسخ العلوم، وقراءة القرآن، والعناية بأهل العلم، وعلوم الحديث، كبقية الخلفاء المتأخّرين⁽⁶⁾، ولم يُسهم في أيّ نشاط سياسي، أو عسكري قبل تولّيه الخلافة، ولم يكن وليًا للعهد

⁽¹⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 27.

⁽²⁾ شنيتير، دولة السلاجقة، ص 323.

⁽³⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 29.

⁽⁴⁾ الخضري، محاضرات، ص 528.

⁽⁵⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 39.

⁽⁶⁾ السيوطي، تاريخ، ص 671.

أو مرشحًا للخلافة، واقتصر أمر شهرته على زواجه من ابنة نقيب التّقباء شرف الدّين علي بن طراد الزينبي⁽¹⁾.

وكان حسن السيرة في الرعيّة، عُرف بالرأي والعقل، وأصبح أول من إستبدّ بالعراق منفردًا عن سلطان من الخلفاء منذ عهد البويهيين، وتمكّن من جمع العساكر، وتسيير الجيوش، والمحاربة بنفسه، وكان يصرف الأموال في جمع الأخبار⁽²⁾، ولقد تكرّرت حادثة إختيار خليفة للمكتفي من جديد (295هـ) في إختيار خليفة الرّاشد، حيث أرسل كبير السلاجقة السلطان سنجر إلى السلطان مسعود يوصيه بأن يعتمد على مرشح ضمنه الوزير، وصاحب المخزن، وكاتب الإنشاء على أن يتعهدوا بضمان مرشحهم، ولقد وقع إختيار مسعود على محمّد بن المستظهر باعتباره زاهدًا عابدًا، رغم تقدّمه في السن، وهذا ما كان سببًا في أن يعترض على تعيينه عدد من أمراء السلاجقة باعتبارهم كانوا يفضّلون أميرًا صغير السن، وقليل الحيلة⁽³⁾، ولقد كان تولّي المقتفي لأمر الله الخلافة بناء على تركيّة من الوزير أبو القاسم علي بن طراد الزينبي، وكمال الدّين بن طلحة صاحب المخزن، ومؤيد الدّين بن الأنباري كاتب الإنشاء، وكان عليهم أن يضمنوا للسلطان مسعود السلجوقي أن لا يتمرد عليه كسابقه، وشروط أخرى تقيّد صلاحيّات الخليفة⁽⁴⁾.

ولقد عامله السلاجقة بنفس الطريقة مع من سبقه من خلفاء، ولكنّه كان صبورًا، وداهيّة، فعمل على إستثمار سلطته الدّينيّة مؤقتًا، ورفض تسليم أمواله للسلطان مسعود متحجّجًا إفلاسه، ولمّا نشب الصراع بين الأمراء السلاجقة في العراق إتّجه المقتفي إلى يُنشيء جيشًا في بغداد لحمايتها، وتمكّن بواسطته من إستعادة الحلّة، والبصرة، وواسط، وتكريت بعد وفاة السلطان سنجر، وتصدّى أيضًا لغزو السلطان محمد بن محمود لبغداد، وبذلك غادر السلاجقة العراق نهائيًا، فتفرّغ المقتفي لإصلاحاته فيها⁽⁵⁾.

وإبتداء من عهد السلطان محمود بن محمّد بن ملكشاه بدأ الضّعف يتسرّب إلى السلطنة السلجوقيّة، وبدأ يتزايد تدريجيًا في عهد خلفائه حتّى زال نفوذهم عن العراق في عهد محمد بن محمود

⁽¹⁾ زهراومطر، عصر الخليفة، ص 43.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 439.

⁽³⁾ زهراومطر، عصر الخليفة، ص 48-49.

⁽⁴⁾ معن، المقابلة، الوزير عون الدّين بن هبيرة ودوره في مساندة الخلافة العباسيّة في استعادة نفوذها الزمّني (544-560هـ/1149-1170م)،

مقال منشور في مجلّة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وآدابها، الجزء (18)، العدد (38)، جمادى الثانية 1427هـ، ص 319.

⁽⁵⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص 310، وفوزي، الخلافة العباسيّة، ج 2، ص 182.

سنة 551هـ بسبب ضعف شخصية السلاطين، وإنعدام روح التضامن بين أفراد البيت السلجوقي، وإزدياد نفوذ الأتابكة، وإستفحال أمر الإسماعيلية⁽¹⁾.

ولقد أصبح الخلفاء العباسيون أكثر جرأة في المطالبة بتوسيع صلاحياتهم مقارنة بالعهد البويهى، وكانوا كثيراً ما يعترضون على تصرفات السلاطين السلاجقة، وأنوابهم في بغداد، إلا أن هذا الأمر لم يتعد الإنكار فقط،

ولم تكن الدولة العباسية تمتلك قوة الردع لاسيما في عهد السلاجقة العظام⁽²⁾، ولكن بعد وفاة السلطان مسعود في 547هـ/1152م شرع المقتفي في الإعداد لتكوين جيش نظامي معتمداً في ذلك على المتطوعة من أهل بغداد، وبقايا العسكر السلجوقي، وإستدعى من دمشق خبيراً عسكرياً هو منكوبرس المسترشدى، وأكثر أيضاً من شراء المماليك من الأرمن، والرّوم، والأكراد⁽³⁾، ولقد تفادى المقتفي بالله التخلّي نهائياً عن الجند السلجوقي، وبخاصة القيادات ذات الخبرات العسكرية المتراكمة من الذين عملوا في جيش المسترشد، ولكنه حاول على قدر الإمكان إبعاد العنصر التركي، والذي إعتبره غير مخلص، بل وكان يشكل خطراً على أمن الجيش والدولة معاً⁽⁴⁾.

ومن أهم الإجراءات التي إتخذها المقتفي لأمر الله طرد شحنة السلاجقة من بغداد، وحلّ إقطاعات أمراءهم

في العراق، وإعتقال مدرّسي المدرسة النظامية في بغداد ممّن كان عوناً للسلاجقة على الخليفة⁽⁵⁾.

ولقد أثبت المقتفي براعة في إستغلال خلافات الأمراء السلاجقة لصالحه، وصار المحرك الرئيس للأحداث العسكرية والسياسية في العراق، بل وصل الأمر بهم إلى التسابق من أجل محالفته لصالحهم ضدّ أطراف أخرى من الأطراف المتنازعة، ووصل الأمر بفرضه لوزير من أعوانه على السلطان سليمان السلجوقي⁽⁶⁾.

¹ طه بدر، محنة الإسلام، ص 18-20.

² المقابلة، الوزير عون، ص 317.

³ نفسه، ص 322-323.

⁴ زهراو مطر، عصر الخليفة، ص 79.

⁵ المقابلة، الوزير عون، ص 323.

⁶ المقابلة، الوزير عون، ص 328.

كما أنه وجد دعمًا سياسيًا وعسكريًا من الإمارات المحليّة العربيّة منها، والكرديّة والتي ملّت من تسلّط السلاجقة، وتجاوزات عساكرهم، ونهبهم لخيرات العراق⁽¹⁾.

أولاً: الأوضاع الماليّة والإداريّة في عهد المقتفي:

1) الوزارة في عهده:

إهتمّ الخليفة المقتفي كثيرًا بأمر الوزارة، حيث أعاد بطموحه وجرأته قيمة منصب الوزير، وأهميته للخلافة⁽²⁾، وكان أول وزراء المقتفي علي بن طراد الزينبي الذي تولّى أخذ البيعة له من الناس، ثمّ عزله بعد سنتين⁽³⁾، وكان قد قام ببيعة المقتفي، وأشار على السلطان مسعود بذلك، وجرت بين الطرفين خلافات حادة أدت إلى تنافر، وانعدام للثقة، فلجأ الوزير إلى دار السلطان خوفًا من نكبته، ومصادرته، ثمّ غادرها بعد أن أخذ الأمان، ولكنه أكمل حياته لاحقًا في ضعف وفقرشديدين، لأنّه أنفق أكثر ماله في دار السلطان على نسائه، وأتباعه، وأرباب دولته، وكان كثير النفقة على من يتردّد على دار الخلافة، ولمّا مات أوصى بأهله، فقام المقتفي برعايتهم، والنفقة عليهم⁽⁴⁾.

وإستوزر المقتفي أيضًا نظام الدين أبي نصر بن جهير، ثمّ عزله⁽⁵⁾، وكان من أهل العلوم، مشغولًا بالحديث النبوي⁽⁶⁾، وإستوزر علي بن صدقة⁽⁷⁾، ثمّ إستقرّ رأيه على يحيى بن هبيرة⁽⁸⁾، وإليه يعود الفضل في زوال

¹ زهراو مطر، عصر الخليفة، ص 80.

² المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 48.

³ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 53، وابن العمراني، الإنباء، ص 225.

⁴ ابن الطقطقي، الفخري، ص 310-311.

⁵ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 53، وابن العمراني، الإنباء، ص 225.

⁶ ابن الطقطقي، الفخري، ص 311.

⁷ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 53، وابن العمراني، الإنباء، ص 225.

⁸ يحيى بن هبيرة: هو أبو المظفر عون الدين الدجيلي البغدادي (499-560هـ/1105-1165م) من كبار الوزراء في الدولة العباسيّة، ومثال الحاكم المثقف، وعالم بالفقه والأدب، وتعلّم في صباه صناعة الإنشاء، وقرأ التاريخ، والأدب، وعلوم الدّين، وكان ينحدر من وسط اجتماعي متواضع من عائلة من الكادحين، وكان والده مزارعًا، يحثّ ولده على تحصيل الأدب والعلم وكان يُردّده صغيرًا إلى بغداد، ويحضّره إلى " مجالس الصدور، وصدور المجالس"، ومات أبوه وهو صبيّ متفرّد، فاشتغل مدّة حتّى حصل مائة ألف دينار، وكان مولده في قرية تعرف بالدور من أعمال الدّجيل، وتدرّج في مختلف المناصب، وكانت أول ولايته مشرفًا بالأفرحة الغربيّة، ثمّ نُقل إلى الإشراف على الأمانات المخزنيّة، ثمّ قُلد الإشراف بالمخزن، وفي 542هـ قُلد ديوان الرّزام، واتّصل لأول مرّة بالمقتفي لأمر الله، فولّاه بعض الأعمال التي أظهر فيها كفايته، فارتفعت مكانته، واستوزره المقتفي في 544هـ، ووصفه بالوزير العالم والعدل، وقام بالوزارة أحسن قيام في الإدارة، والسياسة، والإقتصاد، ثمّ إستوزره المستنجد بعد وفاة المقتفي لأمر الله على وفاته، وكان ابن هبيرة أيضًا محبًا للعلماء، وترك في مختلف العلوم مصنّفات كثيرة، أنظر:

سيطرة آخر سلطان سلجوقي في العراق، وإعادة هبة الخلافة وذلك في عهد المقتفي⁽¹⁾، وكان من أهل العلم، والرأي، ومعروف بتدينه، وذكر ابن العمراني⁽²⁾ أنه: "... لم يُسمع أنّ الخلفاء العباسيين إستوزروا من هوّ في مثل كفاءته، وعلمه، وأنّه لو كتب عن مناقبه، وحسن سيرته لاستلزم منه تأليف مجلّدات ضخمة، وأنّه كان رجل سياسة، وعلم، وجمع بين الحلم والدّهاء، وكان رجل قلم وسيف، ومدحه الشعراء بأكثر من مائة ألف بيت".

ومن الملاحظ أنّه كان عدد هام من وزراء العصر العباسي المتأخّر من أصحاب العلم، وذوي تكوين جيّد، وثقافة عالية، كالوزير عون الدّين بن هبيرة، والذي كان في الأصل فقيهاً حنبلياً، وكان مكانة العلم والعلماء عاليةً في ذلك العصر، وكانوا غالباً ما ينتهي بهم المطاف إلى العمل في الإدارة العباسية ككتاب⁽³⁾، ولقد كان المقتفي بحاجة إلى شخصيّة ذات علم، وكفاءة للقيام بمشروعه الإصلاحية الضخم، ووجد في موظّف البلاط ابن هبيرة موهبة إدارية ممتازة⁽⁴⁾.

ويفسّر إتخاذ علماء الدّين وزراء للخلفاء في هذه الفترة كون الخلافة ما أن خضعت للتأثير الأجنبي، وتراجعت السلطة الفعلية للخلفاء لم يتبق لها في حقيقة الأمر إلاّ النفوذ الدّيني، ولم يملك الفقهاء والعلماء إلاّ الخضوع لسياسة الأمر الواقع من أجل وحدة الأمة، وإزاء ذلك توثقت العلاقة بينهم وبين الخلفاء، وإعتبروا الوعاظ، والقضاة، والخطباء ممثليهم بين الناس⁽⁵⁾.

ولقد وقع خلاف بين الوزير الزينبي، والمقتفي في سنة 534هـ لأنّه كان يعترض على كلّ أوامر الخليفة، فاستاء الأخير من ذلك، ثمّ لجأ الوزير إلى دار السلطنة، ورفض العودة للخليفة، فرخص السلطان للخليفة في عزله، وعيّن الخليفة قاضي القضاة ابن عمّ الوزير نائباً عنه، ثمّ عزله وعيّن سديد الدولة ابن الأنباري⁽⁶⁾، وقبل الخليفة شفاعة السلطان فيه في 536هـ، فعفا عنه، وأمره بلزوم داره فلا يغادرها إلاّ للجامع⁽⁷⁾.

ولعلّ سبب إستوزاره هوّ أنّه أظهر شجاعة وكفاءة في الدّفاع عن بغداد مقر الخلافة المحاصرة من طرف جيش السلطان محمود السلجوقي بسبب معاداة مسعود للخلافة، بحيث أنّه في عام 543هـ وصلت

إبن العمراني، الإنباء، ص225، وإبن الأثير، الكامل، ج9، ص348، والكيالي، موسوعة، ج7، ص404-405.

⁽¹⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص53.

⁽²⁾ الإنباء، ص225.

⁽³⁾ المقابلة، الوزير عون، ص312.

⁽⁴⁾ نفسه، ص313.

⁽⁵⁾ زهراو، عصر المقتفي، ص114.

⁽⁶⁾ إبن الأثير، الكامل، ج9، ص315.

⁽⁷⁾ نفسه، ج9، ص325.

قوات كبيرة بزعامة أكابر أمراء السلاجقة يتقدمهم محمود السلجوقي، و ضربوا الحصار على بغداد، وطلبوا من الخليفة ثلاثين ألف دينار ليرحلوا عنها، وإختلف رجال الدولة في تحقيق مطالب السلاجقة، وأصر ابن هبيرة على رفض طلبهم، ونصح به بإنفاق المال على جيش يقاومهم، فجمع العساكر وانتصر على السلاجقة⁽¹⁾، وعلى إثرها استدعاه إلى داره، وقلده الوزارة في ربيع الآخر 544هـ⁽²⁾، ولقبه الخليفة عون الدين بعد أن رفض أن يلقب بسيد الوزراء⁽³⁾، وكان يملأ العين والقلب كما وصفه شاهد عيان المؤرخ ابن العمrani⁽⁴⁾، وكان أيضًا من أهل الرأي والعلم، وكان يلجأ إلى الأساليب الحكيمة في مواجهة أعداء الخلافة العباسية مستخدمًا معهم الحيل والدهاء، وكان حريصًا جدًا على المحافظة على أسرار وأوامر الخليفة بسرية شديدة⁽⁵⁾، كما إنشغل بالعلم ومجالسة الفقهاء والأدباء، وإكرامهم وألف كتبًا مهمة، وكان متواضعًا يتصف بالسماحة والخلق الجيد، ويروى أنه أمر بإخراج أحد الشيوخ ومنعه من الصلاة بالناس لأنه زور بعض الكتب⁽⁶⁾.

وهذا يعني أن ابن هبيرة كانت شخصيته مرموقة وذات كفاءة، ولا تقل أهميتها عن الخليفة، وكليهما أثبتا جدارتهما في الميادين: السياسية والعسكرية والعلمية، وتمكنا من إزاحة السلاجقة وبعث الدولة من جديد⁽⁷⁾.

وإذا كان الوزراء قد نالهم العزل، والقتل، والمصادرة في عهود سابقة، فإن جميع من عزلوا في عهد المقتفي لم ينلهم الإعتقال أو القتل، ولقد كان لذلك أثر كبير في بث الأمان في نفوس الرعية⁽⁸⁾، إضافة إلى أن تعيين نائب الوزير كان يتم من كبار رجالات الدولة كنقيب النقباء، أو قاضي القضاة، أو أحد رؤساء الدواوين المهمة، وتعيينه كان يتم بصورة مؤقتة إلى غاية العثور على وزير جديد، وهو ما كان يضمن تسيير مصالح الوزارة بشكل مناسب، وعدم التسرع في تعيين وزير آخر⁽⁹⁾.

2) استمرار العجز المالي في الميزانية:

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص363، المشهداني، الخليفة المقتفي، ص54-55.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص364، والمشهداني، الخليفة المقتفي، ص55-56.

⁽³⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص57.

⁽⁴⁾ الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص225.

⁽⁵⁾ نفسه، ص58.

⁽⁶⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص58-60.

⁽⁷⁾ نفسه، ص62.

⁽⁸⁾ زهراو، عصر المقتفي، ص168.

⁽⁹⁾ زهراو، عصر المقتفي، ص170.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

لقد تعرّضت زوارق الخليفة المحمّلة بالشّعير إلى مصادرة من أعوان السلطان السّلاجوقي، وكذلك غلات ضياع الراشد، والتمور العائدة للمسترشد، وإستولى السلطان محمّد على سفن وصلت للخليفة وصادر الأموال، وصادر السلطان مسعود أموال الخلافة⁽¹⁾، وأملاك الخليفة الرّاشد، وإقطاعاته، وعندما طالبه بالأموال أجابه الخليفة: "البلاد معكم، وليس معي شيء"، وتعرّض الخليفة المقتفي للمصادرة حتّى لم يبق معه إلاّ أثاث بيته، وكانت المصادرات وقتها للسلّاطين دون الخلفاء، فلقد كان منكبرس شحنة بغداد "كثير جمع الأموال والمصادرات للسلطان"⁽²⁾.

ولقد إستمرّ العجز المالي للميزانية في عهد المقتفي وذلك نتيجة للأوضاع الإقتصادية السيئة نتيجة تدهور الفلاحة، وال عمران، والخسائر الفادحة في السكّان بسبب إنعدام الأمن، والكوارث الطّبيعية، ففي صفر 532هـ وقع زلزال كبير بالمشرق هلك بسببه كثير من الناس في العراق، والجزيرة تحت الأنقاض، ودُمّرت كثير من القرى والمدن⁽³⁾، وفي سنة 534هـ حدث زلزال آخر في كنجة، وأذربيجان، وأران، وتهدّمت عدّة قلاع، وبلغت خسائر الأرواح ما يقارب مائة وثلاثون ألف نسمة، وإنهدمت قلعة في كنجة لمجاهد الدّين بهروز كانت مستخرة لتخزين الذهب، والأموال، والدّخائر المنهوبة، وتبدّد منها شيء عظيم، وضاعت كلّها في هذا الزلزال⁽⁴⁾، وفي نفس السنة حفر مجاهد الدّين بهروز نهروانات، وغير مسار المياه إلى ديّالى، ولكنّ هذا المشروع فشل فتدققت المياه في البريّة بدون أن ينتفع بها المزارعون، وذهبت الأموال، والمياه هباءً، وتسبّب ذلك في حدوث غلاء كبير في العراق، ثمّ شحّت الأموال بسبب الجفاف في كامل أنحاء العراق سنة 534هـ، وعادت الجوائح في سنة 541هـ حينما تعرّض العراق لغزو كبير من أسراب الجراد، وأتلف أكثر المزارع به، ثمّ في 544هـ زُلزلت الأرض زلزالاً عظيماً بحلوان وبغداد، أعقبها عشر هزّات إرتدادية في العراق، وفي 545هـ عمّ الوباء بالعراق، ومات عدد كبير من سكّانه إلى درجة أنّ السلطان مسعود غادر ليستقرّ بإقليم الجبال، ثمّ وقع لاحقاً زلزال كبير في ذي الحجّة سنة 550هـ⁽⁵⁾.

ويُضاف إلى الكوارث الطّبيعية أخطاء البشر وإفسادهم، ففي الفترة المؤقّنة بين خلع الرّاشد وتنصيب المقتفي خليفة بشكل رسمي؛ عاث العيّارون فساداً في بغداد، ونهبوا التّجار علناً، ووقعت مناوشات بينهم وبين الشّروط، وإحترق أكثر محلّات بغداد، وكثرت الخسائر في المال والأرواح⁽⁶⁾، وتكرّر ذلك في 532هـ بسبب إنشغال ألبقش شحنة بغداد بحروب السلاجقة بأصفهان، ولمّا عاد إلى بغداد إعتقل كثيراً

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص160.

⁽²⁾ الدليمي، الإقطاع، ص227.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص307-308.

⁽⁴⁾ نفسه، ج9، ص315.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص402، و315-316، و345، و363، و368، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص672-673.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص294.

من الأبرياء، وصلب بعض العيارين، فانتشرت الفوضى، وتوقفت التجارة فغلت الأسعار، وهو ما أدى إلى نزوح كثير من أهل بغداد إلى الموصل وغيرها⁽¹⁾.

كما عجز السلطان مسعود عن ردع أمراء جيشه، حينما نهبوا غلات الأراضي الزراعية في 533هـ⁽²⁾، وأيضاً في 551هـ حاصر السلطان محمد بن محمود بغداد بعد أن أمر الخليفة بأن يخطب له بالسلطنة مكان مسعود، فرفض، ونجح الخليفة في إنقاذ بغداد من حصار السلاجقة، ولكن الحصار خلف أمراض، ووفيات كبيرة في صفوف أهل بغداد⁽³⁾، حيث ذكر ابن الأثير⁽⁴⁾ أن قوات الأمراء أخذت تقتل العاقبة عشوائياً، ودخلوا العاصمة، وهاجموا المحالّ الغربيّة، وأخذوا من أهلها أموالاً كثيرة، ونهبوا بلد الدجيل، وسبوا النساء والولدان، ثم أرسلوا يعتذرون من الخليفة، وغادروا إلى التهران، فنهبوها، وأفسدوا زروعها، وتسبب ذلك في إنعدام المحاصيل الزراعيّة، وإرتفاع الأسعار بالعراق، ومات كثير من فلاحي السواد جوعاً، ثم نزع أكثرهم إلى بغداد⁽⁵⁾، وفي ربيع الثاني 551هـ احترقت بغداد عن آخرها، بما فيها دار الخلافة⁽⁶⁾، وبعد أعوام قلائل في 554هـ غرقت بغداد بسبب الزيادة العظيمة في منسوب مياه نهر دجلة، وضاعت أموال كبيرة، ومات عدد كبير من أهلها⁽⁷⁾.

وكان السلطان مسعود قد بايع المقتفي على شرط أن لا يكون له خيل، ولا عدّة سفر⁽⁸⁾، وهو ما يفسّر إستيلاء السلاجقة فور تعيينه خليفة على ما في دار الخلافة من أموال، ونفائس، وخيول، ودواب، ولم يُبقوا له إلا أربعة خيول⁽⁹⁾، وإشترطوا عليه أيضاً أن لا يشتري طوال مدّة خلافته عبداً تركياً، فلم يكن له سوى الأرمن أو الرّوم، وجعلوا دخله قاصراً فقط على العقار الخاص، ولمّا ألحوا عليه في طلب الأموال تحجّج الخليفة بافتقاره لها، وأنّه لن يمدّ يديه إلى أموال النّاس فيغتصبها ظلماً، وكان يكتب إلى السلطان بشكل دائم ليستنكر تجاوزات أتباعه في العراق، وعسفهم تجاه رعاياه⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج9، ص305.

⁽²⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص672.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص409-410.

⁽⁴⁾ الكامل، ج9، ص355.

⁽⁵⁾ نفسه، ج9، ص357-358.

⁽⁶⁾ نفسه، ج9، ص411.

⁽⁷⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص432-433.

⁽⁸⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص671، والمشهداني، الخليفة المقتفي، ص48.

⁽⁹⁾ زهراومطر، عصر المقتفي، ص50.

⁽¹⁰⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص48.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ولقد أيقظ مقتل الراشد الحماس الديني والوطني في صدر الخليفة العباسي وصدور الأمراء والعامّة، فسعى المقتفي إلى الإيقاع بين السلاجقة وإضعافهم، ففي عام 532هـ/1127م وقعت حرب بين الأميرين: داود ومسعود، ثمّ إنهمز سنجر أمام القراخطاي⁽¹⁾ في 536هـ، وفقد الكثير من نفوذه، وتمردّ الأمراء وقادة الجيش⁽²⁾.

3) تخلص المقتفي من وطأة السلاجقة:

لقد إختار السلطان مسعود للخلافة محمّد بن المستظهر بالله بعد أن كتب محضراً بخلع ابن أخيه الراشد من الخلافة، ولمّا بايعه صاهره؛ بحيث زوجته أخته فاطمة على صداق قدر بمائة ألف دينار، وبذلك أمن جانبه، وحاول الراشد إستعادة ملكه، ولكنّه وقع في أيدي الباطنية ففتكوا به كما فعلوا بوالده قرب أصفهان، ولكنّ المقتفي بقيّ تحت وطأة السلطان مسعود إلى وفاته في 547هـ⁽³⁾.

ولمّا مات السلطان هرب شحنة بغداد بلال إلى تكريت، وأمر المقتفي أعوانه بمهاجمة داره، ودور كافّة أعوان السلطان في بغداد، وكلّ من كانت عنده وديعة لدى واحد منهم، فليحضرها إلى الديوان، ثمّ جمع الخليفة الرجال، والعساكر، وأكثر التجنيد، وأمر بإراقة الخمر من مساكن أصحاب السلطان، ووُجدت في دار الشحنة كميات كبيرة من الخمر، وكان عدد كبير من العامّة يعتقدون أنّه ترك شربها بعد ذهابه للحج، وصدور الشاعر الحيص بيص ثمّ أعيدت له أمواله، وبعدها قامت عساكر الخليفة بأعمال عسكريّة في مختلف نواحي العراق، ولاحق أتباع السلطان، وإستولى على الكوفة، والحلّة، وواسط⁽⁴⁾.

4) إصلاحات المقتفي:

لم ينتظر الخليفة طويلاً حتّى بدأ سياسته الجديدة، ففي 531هـ/1136م أعاد معاملات التركات إليه، وأخذ منها عشرة آلاف دينار⁽⁵⁾، وفي ذي الحجّة 532هـ إستفحل أمر ابن بكران العيّار ببغداد، والعراق،

¹ القراخطاي: ينتمي القرّة خطائيون إلى عدّة قبائل تركية مغولية، وكان أفرادها يسكنون في أقصى الصين، ويعتقون الوثنية، وكانوا دائمي التنقل لا يقرّ لهم قرار، وقد أدى بهم إنتقالهم -إتبان حكم السلاجقة- إلى الوصول إلى الشمال الشرقي لإيران الحالية، وأسّسوا لهم دولة عاصمتها "بلاساغون"، وذلك في عام 518هـ/1124م، وجعلوا زمام الأمور بيد ملكهم المسمّى "كوخان"، أنظر: حلمي، السلاجقة، ص106.

² حلمي، السلاجقة، ص162.

³ الخضري، محاضرات، ص506.

⁴ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص375.

⁵ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص65.

وجمع حوله الأتباع في السّواد، واحتلّ الأنبار، وشرع في ضرب السكّة باسمه فيها، فأرسل شحنة بغداد ألبقش، والوزير شرف الدّين الزينبي إلى واليها أبوالكرم يخبرانه بين أن يقتله أو يُقتل هو، وكان أبوالكرم يُنادمه ويلاطفه خوفاً منه، ثمّ قتله بالخديعة⁽¹⁾.

وكان هدف المقتفي من كلّ هذه الإجراءات الإستقواء بالعامّة في مواجهة السلاجقة، ولا سيّما أنّه كان يعلم بنفور العراقيين منهم إنطلاقاً من كونهم أجنب عن البلاد، ولا يكفون عن نهبها، ولاحظ المقتفي شدّة ما يعانیه النّاس من جرّاء مصادرة السلاجقة لأموالهم، وهُدّد بمغادرة بغداد وترك الخلافة⁽²⁾، وأمر في نفس العام بإعدام عشرة عيارين مفسدين جيء بهم فصلبوا في الأسواق، وصلب رجل آخر كان قد ضرب صبيّاً فمات، ولكنّ الشحنة السلجوقي نفسه ضرب صبيّاً فمات، فتشجّع الخليفة وأمر بصلبه عقوبة على جريمته⁽³⁾، ثمّ أمر سنة 533هـ/1138م بطرد الكتاب من أهل الذمّة من المخزن والديوان⁽⁴⁾.

وكانت من أهمّ الصعوبات الماليّة التي واجهها المقتفي تبعات فشل ثورة الرّاشد، والمسترشد ضدّ السلاجقة في العراق، حيث أنّ السلاجقة -وكإجراء عقابي- أكثروا من مصادرة أموال النّاس، وألزموا الخليفة بتعويض خسائر الجيش السلجوقي، فضلاً عن خسائر خزينة الخلافة نفسها جرّاء فشل الحرب مع العلم أنّ السلطان السلجوقي كان يحصل موارد الدّولة المتمثّلة في الضريبة على سكّ النقود، والجوالي، والتركات الحشريّة لنفسه⁽⁵⁾.

وعلى الرّغم من تسلّط السلاجقة، فإنّ المقتفي كان يدرك أنّ إقامة قاعدة إقتصاديّة صلبة كان السبيل الوحيد لتوفير الأموال من أجل ضمان إستقلاله عنهم، وستنعكس نتائج هذه الإصلاحات في نجاح جيش الخلافة في ردّ الحملة السلجوقيّة على بغداد سنتي 543هـ/1148م، و544هـ/1149م، وهذا كلّ من أموال الخليفة الخاصّة دونما إقتراض أو مساعدات أجنبيّة لأنّه كان حريصاً على جمع المال، والتشدد في إنفاقه بعد أن تولّى الخلافة والخزينة فارغة، وعمل على إسترجاع موارد الدّولة الجبائيّة من السلطان مسعود بعد أن دفع عشرة آلاف دينار مقابل إسترجاع غلّة دار الضّرب، والجوالي، والتركات الحشريّة، كما إستعاد إقطاعات عماد الدّين زنكي في العراق بعد وفاته في 541هـ/1146م، والتي كانت مهمّة للغاية ولاسيّما أنّ بعضها كان يدرّ مبلغ ثلاثين ألف دينار في السنة⁽⁶⁾.

¹ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص306.

² زهراومطر، عصر المقتفي، ص98.

³ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص66.

⁴ نفسه، ص66.

⁵ زهراو، عصر المقتفي، ص86.

⁶ زهراو، عصر المقتفي، ص87-89.

ومن بين إصلاحات المقتفي في نظام الإقطاع أنّ المُقَطَّع له صار يرسل الأموال إلى الخزانة المركزيّة مباشرة بعد أن يأخذ نصيبه منه، ولم يعد يدفع أموالاً للجند أو الأمراء بما أنّ الجيش السلجوقي لم يبق مسؤولاً عن حماية الخلافة، ثمّ إلتفت المقتفي إلى إصلاح نظام الرّي، ووضع مشروع إعادة حفر وتوسيع مجرى الدّجيل كهدف محوري لتطوير الزراعة، وتشدّد في محاسبة عمّاله حتّى أنّه عيّن أحد قضاته في هذه المهمّة ثمّ مالّبث أن عاقبه وصادره بعد ثبوت خيانتته، وإتّجه إلى ضبط الأسعار، ومحاربة الإحتكار من خلال تخزين المواد الغذائية الهامة، وطرحها في الأسواق بشكل تدريجي، وتوزيع الغلال على الجند في شكل أعطيات بدل المال، من أجل أن يبيعوا جزءاً منها، ويزيد عرض هذه المواد فتتخفّض الأسعار⁽¹⁾.

وكذلك تمكّنت قوّاته من القضاء على فتنة طائفية حدثت سنة 530هـ/1135م، وعلى تمرّد قبلي حدث سنة 536هـ/1141م، وعزل الخليفة مجاهد الدّين بهروز عن منصبه كشحنة لبغداد بعد أن فشل في القضاء حركة العيّارين والشطّارين التي حدثت سنة 530هـ/1135م بعد أن أعاده السلطان مسعود السجوقي إلى منصبه باعتبارهم -أي العيّارين- كانوا متواطئين مع بعض الأمراء السلاجقة⁽²⁾.

وذكر ابن الأثير⁽³⁾ أنّ قزل أمير آخور⁽⁴⁾، وأحد مماليك السلطان محمود -وكان نائبا على البصرة- ومعهما بروجرد خليفة بهروز في الشحنة، والذي فشل في ضبط الأمن ببغداد، فأعاد السلطان مسعود بهروز إلى منصبه، كما أنّ ابن الوزير، وأخ زوجة السلطان كانا متواطئين مع العيّارين أيضاً، بحيث تكرّرت عمليّاتهم وإستفحلت في 538هـ/1143م؛ فأخبر نائب الشحنة إبلدكر السلطان مسعود السجوقي أنّ أخ زوجته ابن قارون، وابن وزيره هما من يتحكّمان في جماعات العيّارين، فأمره بإعدامهما، فأعدم ابن قارون، وهرب ابن الوزير، وإختفى أغلب العيّارين⁽⁵⁾، وهكذا أعدم السلطان سببا الفتنة خوفاً من هياج العامّة الذين كانوا يعرفون الحقيقة⁽⁶⁾.

وعلى الرّغم من الأوضاع الإقتصاديّة السيئة إلاّ أنّ السلاجقة تعسّفوا وأرهقوا العامّة بالجبايات المختلفة، وضاقوا بشدّة العنف والظلم، ففي 536هـ/1141م هاجم الأتابك زنكي بن آقسنقر مدينة الحديثة، ورثب

⁽¹⁾ نفسه، ص 90-91.

⁽²⁾ نفسه، ص 66.

⁽³⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 324.

⁽⁴⁾ آخور: لفظ فارسي معناه الإسطل، وأمير آخور: معناها إدارة الإسطبلات السلطانية، والإشراف على الجمال، والسروج، والعربات وميزاتاتها، أنظر: الخطيب، معجم، ص 9-10.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 329.

⁽⁶⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص 69.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

أتباعه فيها، وظلم أهلها، وفي 543هـ/1148م، هاجم السلاجقة العراق، ونهبوا، وأخذوا غلات الناس، وحريمهم، ووقع الغلاء، والقحط، كما كان موظفيهم يأخذون الرشاوى المختلفة، فتسبب ذلك في غلاء الأسعار⁽¹⁾، على أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا الحقيقة الواضحة وهي أن معاملة السلاطين السلاجقة للخلفاء العباسيين كانت أفضل بكثير من معاملة الأمراء البويهيين لهم⁽²⁾.

وكان المقتفي قد بدأ سنة 533هـ/1138م في إصلاح مشاريع الري في العراق، فأكمل حفر نهر الدجيل،

وفي عام 534هـ/1139م بدأ الشحنة بهروز وبأمر من الخليفة بإحداث النهروانات، فبناهم على دفعتين، وإنفجر فيهما الماء، ولكنّه إستحكم في الثالثة، وبقي الخليفة يعمل على إصلاحه إلى أن مات في 540هـ/1145م، ويُقال أنّه أنفق عليه سبعين ألف دينار، وفي عام 536هـ/1141م إنتهى مشروع النهوان،

وكان الخليفة يتفقد دورياً هذه المشاريع كلّها⁽³⁾.

كما إتخذ المقتفي عدداً من الإجراءات لإصلاح إقتصاد العراق، ومواجهة آثار ظلم وتعسف السلاجقة، فأمر في 532هـ/1137م بإزالة المكوس، وفي العام التالي رفع بقية المكوس والضرائب، وفي 543هـ/1148م غلت الأسعار، فاتخذ الخليفة عدّة إجراءات تسببت في خفضها في العام الموالي، وكثرت الخيرات، وخرج أهل السواد إلى قراهم⁽⁴⁾، وفي سنتي 548هـ/1153م، و549هـ/1154م حاول جيش الخليفة طرد السلاجقة من تكريت، ولكنّه فشل في ذلك على مرتين⁽⁵⁾.

ثانياً) المصادر في عهد المقتفي:

⁽¹⁾ نفسه، ص74.

⁽²⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص30.

⁽³⁾ المشهداني، الخليفة المقتفي، ص73.

⁽⁴⁾ نفسه، ص75.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص392، و396-397.

لقد أدرك المقتفي أنّ إعماده في تثبيت ملكه يكون على العامة فرفض مصادرة أموال الناس، وفضل أن يبيع عقاراته، ويسدّد الأموال المطلوبة من قبل السلطان السلجوقي، ولقد قدرّ العامة له هذا الموقف لذلك كانوا أوّل من آزره في حصار محمّد شاه بن محمود على بغداد هم الرؤساء، والتجار، والعوام⁽¹⁾.

1) مصادرة السلطان مسعود للخليفة:

لما عاد السلطان مسعود من أصفهان منهزماً أمام حلفاء الخليفة المخلوع الرّاشد، وأخذ الأميرين داود، وبوزابا ما غنمه من معسكر الرّاشد، فإنّه حينما دخل بغداد شرع في مصادرة أهلها، وأمر أن لا يُدفن الميت إلا بترخيص من السلطان، بعد أن يستوفي كلّ أمواله بالمصادرة⁽²⁾، وبعد أن أوقف الفوضى بها، ونشر الأمن إستولى على ما وجدته في دار الخلافة من دواب، وأثاث، وذهب، وستائر، وفضّة، وجواهر، وثياب، وحُصر، ولم يترك في إصطبل الخلافة سوى أربعة أفراس، وثمانية أو أربعة بغال لنقل الماء، وهذا تعويضاً عن فقدان المقتفي لمال البيعة⁽³⁾، وأرسل السلطان غلماناً إلى حظايا الرّاشد، فسلبوهنّ حليهنّ، وكشفوا وجوههنّ، وأخذوا الحلق من آذانهنّ، وفضحوهنّ، وأخذوا حتى ثيابهنّ⁽⁴⁾.

وكان السلطان قد صادر في 531هـ جميع متعلّقات الخليفة، ولم يترك له إلاّ العقار الخاص، وأرسل وزيره يطلب من المقتفي مائة ألف دينار، فردّ المقتفي: "... ما رأينا أعجب من أمرك، أنت تعلم أنّ المسترشد سار إليك بأمواله فجرى ما جرى، وأنّ الرّاشد ولي ففعل ما فعل، ورحل، وأخذ ما تبقى، ولم يبق إلاّ الأثاث فأخذته كلّ، وتصرفت في دار الضّرب، وأخذت التراكات والجوالي، فمن أي وجه نقيم لك هذا المال؟ وما بقي إلاّ أنّ نخرج من الدّار ونسلمها لك، فإنّي عاهدت الله على أن لا آخذ من المسلمين حبة⁽⁵⁾ ظلماً..."⁽⁶⁾، ثمّ عرض المقتفي عقاراته للبيع، فلم يتجرّأ أحد على شرائها⁽⁷⁾.

¹ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص183.

² سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص296.

³ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص676، سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص285.

⁴ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص286.

⁵ الحبة: وهي التي توزن بها المعادن النفيسة، وتساوي 0,0486 غرام، أنظر: صبحي، الإيضاحات، ص189.

⁶ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص671، وسبط، مرآة الزّمان، ج20، ص294-295.

⁷ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص285.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وكان أحد الخاصة قد عاتب السلطان مسعود، وذكر أنه هو المطالب بتدبير المال لأن الأمر إليه، وذكره بالآخرة، وعاقبة الظلم، فالتفت السلطان إلى مصادرة أموال الرعية⁽¹⁾، وإستأنف جباية الأملاك من الناس، وصادر التجار، فاستاء العامة من ذلك⁽²⁾، ثم تزوج المقتفي بفاطمة بنت محمد بن ملكشاه أخت السلطان مسعود في شعبان 531هـ⁽³⁾، ونثر في الحفل اللؤلؤ، والجوهر، وتمائيل الكافور، والعنبر، وهو ما يدل على ثروات السلطان الضخمة⁽⁴⁾.

(2) بقية مصادر السلطان مسعود:

إعتقل السلطان مسعود في 532هـ وزيره العماد أبو البركات بن سلمة الدرگزيني، وإستوزر بعده كمال الدين محمد بن الحسين الخازن، وكان معروفًا بالشجاعة، والعدل، والحزم، والسياسة الحسنة، ومن إجراءاته إزالة المكوس، ورفع المظالم، ونجح في تدبير مداخيل لخزانة السلطان، وتمكن من جمع أموال كثيرة، وسد الثغرات التي كان يختلس منها الموظفون، وكشف آلاعيهم، ونبش عن أموالهم المخبأة، فاشتدت وطأته على المتصرفين، والعمال، فاجتهدوا في الوقيعة بينه وبين الأمراء كأمير أذربيجان قراسنقر الذي راسل السلطان مسعود مخيرًا إياه بين أن يخلع طاعته، أو يقتل وزيره لأنه رأس الفتنة، فقتله على كره منه، وأرسل رأسه إلى قراسنقر فرضي، ودامت وزارته سبعة أشهر فقط، وإستخلفه السلطان بأبي العز طاهر بن محمد البرجردي وزير قراسنقر نفسه، ولقبه بعز الملك، وفرق أعماله على كبار الموظفين، ولم يبق له من الوزارة غير الإسم⁽⁵⁾.

وبوفاة مسعود سنة 547هـ / 1152م زادت هيئة الخلافة، كما أن تولية يحيى بن هبيرة وزيرًا للخليفة مع مقدرته، وكفاءته عاد على الدولة بالخير والقوة⁽⁶⁾، ويذكر الوزير ابن هبيرة أن الخليفة لم يكن يملك الرجال، ولا السلاح، ولا المال، وإلا كان أوقف تطاول السلطان وأتباعه، فدعا الوزير، والخليفة عليه شهرًا كاملًا في جوف الليل، فمات السلطان مسعود على سريريه بعد مرور هذا الشهر!⁽⁷⁾.

(3) مصادرة المقتفي لأتباع السلاجقة:

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 295.

⁽²⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 672.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 295، وابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 296.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 20، ص 295.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 306-307.

⁽⁶⁾ حلمي، السلاجقة، ص 163.

⁽⁷⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 674.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وما إن توفيَّ السلطان مسعود حتى طرد المقتفي شحنة السلجوقية من بغداد، وصادرهم، فأخذ داره، ودور أصحاب السلطان ببغداد، وأخذ كلَّ مالهم فيها، وكل من عنده وديعة لأحد منهم أحضرها بالديوان، وجمع الرِّجال والعساكر وأكثر التجنيد وأراق الخمر من منازل أصحاب السلطان⁽¹⁾، وأرسل جنوده فضمَّوا بعض مدن العراق كالحلَّة، والكوفة، وواسط، وخرج بنفسه مع جنده ليقوِّي عزمهم⁽²⁾، عزل بعض المدرسين المواليين للسلاجقة بالمدرسة النظامية، وإستغلَّ في ذلك صراع ملكشاه، وأخيه محمَّد على السلطنة⁽³⁾، ولمَّا ردَّ السلطان محمد بن محمود بمهاجمة بغداد في 551هـ، والفشل في إقتحامها، وتصدَّى جيش الخلافة لقواته، كان ذلك إيذاناً بنهاية النفوذ السلجوقي في العراق⁽⁴⁾.

وحاربه أيضاً أمير الأهواز محمَّد بن محمود بن السلطان ملكشاه، وتمكَّن من السيطرة على همدان، وأرسل إلى الخليفة يأمره بأن يخطب له في بغداد وسائر العراق فرفض، فزحف السلطان محمَّد بجيوشه الكبيرة على العراق أواخر 551هـ، وحصَّن الخليفة بغداد تحصيناً جيِّداً، وصمد جيش الخلافة أثناء الحصار، وغادر السلطان السلجوقي بعدها في أواخر ربيع الأوَّل إلى همدان بعد أن صلته أبناء حول دخول ملكشاه إليها مع حلفائه، فغادر، وإستقرَّ بعدها في أصفهان وترك العراق للخليفة لا يشاركه فيه أحد⁽⁵⁾.

رابعاً: خلفاء العصر العباسي الخامس (عصر انتعاش الدولة العباسية-555-656هـ):

مدخل:

ويُسمَّى عصر إنتعاش الخلافة العباسية، وهيَّ الفترة التي دشَّنها المقتفي حينما حاول الإستقلال بإدارة البلاد عندما ضعُف السلاجقة بعد وفاة السلطان مسعود في 553هـ/1152م فكوَّن الخليفة العباسي جيشاً، وإستقلَّ بإدارة بغداد، وتنازع بقية المشرق السلاجقة، والأتابكة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الخضري، محاضرات، ص 506-507.

⁽²⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 674، والخضري، محاضرات، ص 506-507.

⁽³⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 674.

⁽⁴⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص 38.

⁽⁵⁾ الخضري، محاضرات، ص 527.

⁽⁶⁾ عودة، مختصر، ص 96.

ومن الناحية السياسية كان معظم خلفاء هذه الفترة ضعاف الشخصية ليست لهم دراية بشؤون الحكم، وقد مدح المؤرخون العرب أكثر من واحد منهم، ولكنهم ركزوا على جانب التقوى والورع، ولم يذكروا إنجازات هامة لهم، ولقد شبه لبرخت في الفصل الذي كتبه تذييلاً للجزء الثاني من ترجمة آشر لرحلة بنيامين التيطلي الخليفة العباسي في تلك الفترة التي أعقبت حكم الراضي إلى مقتل المستعصم بالمنتخب الأعظم في مشروع "سييس" الذي وُضع في سنة 1799م - إحدى سنوات الثورة الفرنسية - ولم ينفذ، فقد كان هذا المنتخب طبقاً لهذا المشروع يشترك مع قنصلين هما المسؤولان عن أعمال الحكومة، بينما هو يقيم في القصر الملكي في فرساي تحت حراسة ثلاثة آلاف من الرجال، ويتقاضى راتباً قدره ستة ملايين من الفرنكات كل عام، وقد ذكر المستشرق "لبرخت" أن كثيراً من الخلفاء لم يكونوا أكثر من شبيهي هذا "الشبح الأجوف" (1).

ونستطيع القول أن الخلافة العباسية كانت صورة خلافة، ولم تكن خلافة حقيقية، وكانت كالرمز الذي تشبّت المسلمون ببقائه، حتى وإن لم يكن لها دور يذكر في الحقيقة، مثلما يبقي الإنجليز الآن على منصب الملك كرمز تاريخي فقط دون أن يكون لها دور في الحكم، بخلاف الخليفة العباسي في أواخر الدولة، والذي كان يحكم فعلاً العراق ماعدا الأجزاء الشمالية منه حتى أن الناصر كان يعتقد أنه يستطيع أن يعيد الدولة العباسية إلى عصرها الأول، ويعيد هيبتها بمجرد أن نجح في التخلص من سيطرة السلاجقة بشكل نهائي (2).

والحقيقة أن الخلفاء في أواخر الدولة العباسية كانوا مجرد حكام للعراق، وكانوا يعتقدون في قرارة أنفسهم أن لقب الخليفة عبء ثقيل، فلم يكن لهم هم إلا جمع المال كأبي أمير محلي، وكانوا يسعون إلى توطيد حكمهم في هذه البقعة من البلاد الإسلامية (3).

ولقد ذكر ابن خلدون أن الهرم الذي يصيب الدولة أمر طبيعي، يشابه ما يحدث للمزاج الحيواني، وهذا الهرم أشبه بالمرض المزمن والذي لا يمكن علاجه، بل هو أشبه بالنهاية الطبيعية فلا يمكن علاج هذا الداء المزمن ولا إزالته، لأنه من سنن الكون أن تكون لكل بداية نهاية، والأمور الطبيعية لا تتبدل (4).

ولم يكن للخلفاء في هذه الفترة يد في إدارة شؤون البلاد لأنهم كانوا يعيشون في قصورهم الواسعة، ولا يظهرون للناس إلا نادراً (5)، وبالغوا في التخفي عن أنظار العامة، فالتسلط الإداري والنفوذ القوي من الوزراء،

(1) طه بدر، محنة الإسلام، ص 40-41.

(2) بخيت، تاريخ المغول، ص 52.

(3) نفسه، ص 53.

(4) شريط، نصوص، ص 73.

(5) طه بدر، محنة الإسلام، ص 45.

والقادة إضافة إلى كثرة المشاكل الإقتصادية، وإختلال الأمن، وكثرة الجرائم بأنواعها، أدى بهم إلى التستّر عن أنظار أكثر النَّاس، وصار لا يُحجب عن العامة، بل عن الخاصّة أيضًا، وأصبح يخاطبهم من وراء ستار⁽¹⁾.

وأصبح الحكم الحقيقي في أيدي غلمان القصر، وعلى رأسهم "أستاذدار" الخليفة، مثلما فعل عضد الدّين أبو الفرج ابن رئيس الرؤساء حينما قتل سيّده المستنجد، وعوّضه بإبنه، وإشترط عليه مقابل ذلك شروطًا قبلها⁽²⁾.

ونلاحظ أنّ الأمراء المماليك في العصر العباسي المتأخّر كانوا من أصول مختلفة ما بين أرمني، ورومي، وحبشي، وتركي، وديلمي، وغيرهم، وكان فيهم القادة الخصيان، وهذا يعني أنّه في هذه الفترة لم تبقى القيّادة العسكريّة مقتصرة على عنصر دون آخر - ونعني هنا بالأساس المرتزقة الأتراك - بل تنوّعت، حتّى أنّ إمارة الحج التي كانت مقتصرة على وجهاء البيت الهاشمي صارت تسند للأمراء المماليك إبتداء من أوائل القرن السّادس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وإلى سقوط الدّولة، حيث أنّهم لم تكن لهم مهام إداريّة وعسكريّة فحسب بل أصبحوا من خواص الخليفة، والمقرّبين إليه، والمتولّين لأعمال دار الخلافة، وبدأ أغلبهم حياته بأعمال القصر الروتينيّة كالشرابي، والدويدار، ومنهم من قدم إلى بغداد كبيرًا من مصر أو الشام ليدخل في خدمة الخلفاء⁽³⁾.

ولقد كانت مجهودات الخلفاء المتأخّرين للتخلّص من سيطرة السلاجقة تهدف إلى القيام بتأسيس دويلة مستقلّة في العراق تتمتع بالسيادة الدنيويّة إلى جانب السيادة الدنيويّة المتوقّرة للخليفة⁽⁴⁾.

وتدل المصادر التّاريخيّة على أنّ الدّولة العباسيّة في العصور المتأخّرة صارت تدفع رواتب الجيش بانتظام لعدّة أسباب من بينها عناية خلفاء هذه الفترة بتنميّة الصّرائب، والمكوس كوسيلة لزيّادة الموارد، وتحسين الميزانيّة، وكان صاحب ديوان المخزن يحثّ المسؤولين على جباية الأموال بعدم تأخيرها، وإرسالها بسرعة إلى الدّيوان، وكان بزّياراته للمدّن يستخدم الحمام الزّاجل في إعلام الخليفة في بغداد بمقادير الأموال المجباة من دواوين المدن، كما ساعد الإستقرار السّياسي في العراق على إزدهار تجارته الخارجيّة، وأيضًا توفّرت الفضة، وأصبحت هناك كمّيّات كبيرة منها لدى دور السّك في العراق، وإرتفعت قيمة الدّراهم

⁽¹⁾الراجحي، الحياة الإجماعيّة، ص 20-21.

⁽²⁾طه بدر، محنة الإسلام، ص 45.

⁽³⁾الراجحي، الحياة الإجماعيّة، ص 42-46.

⁽⁴⁾خضر إلياس، نظام، ص 240.

الفضية، وحلت محلّ الدينار الذهبي الذي كان أساس المعاملات لفترة طويلة، ومنع المستنصر التعامل به في عام 632هـ/1234م وهو العام الذي تمكّن فيه من دفع رواتب المجنّدين حديثاً⁽¹⁾.

والملاحظ أنّه في المرحلة الأولى من فترة إنبعث الخلافة إستتبّ الأمن والهدوء في بغداد، وقلّت الحوادث الإجرامية، والمنازعات بين أحياء العاصمة، وهذا نتيجة لشعور الرعيّة بقوة الخلافة وسيطرتها، وملاحقة المجرمين والخارجين عن النظام العام، وعود الأمن تدريجياً إلى عاصمة الدولة، ومعها إزدهر إقتصاد الدولة⁽²⁾.

1) في فترة خلافة المستنجد بالله (2 ربيع الأول 555-9 ربيع الثاني 566هـ):

أ) شخصية المستنجد وملامح عهده:

لقد تولّى المستنجد الخلافة في سنّ الخامسة والأربعين، حيث أنّه بقيّ لفترة طويلة وليّاً لعهد أبيه، ولقد بايعه أمراء بني العباس، والقضاة والعلماء وأمراء الجيش، ثمّ نثر الدنانير والدرهم على العامة بعد أوّل خطبة جمعة له كأموال للبيعة، وأقرّ الوزير ابن هبيرة على منصبه⁽³⁾، وكان رجلاً صالحاً محبّاً للعلماء، ومقرّباً لأهل الدين⁽⁴⁾، ويقال أنّه كان عالماً، وألّف في كلّ علم كتاب⁽⁵⁾، وأمّه جارية كرجيّة تُدعى "طاووس" أدركت خلافته⁽⁶⁾، ولقد حاولت أمّ أخيه أبي علي حسن ومعها جواربها إغتياله، ولكنّه الله قدر أن ينجو منهنّ بحيلته، ونجا معه عمّاه: أبو طالب، وأبو جعفر، والوزير ابن هبيرة، ثمّ قبض على أخيه حسن وكان -صبيّاً- فحجر عليه وسجنه مع أمّه، وإنّتم من الجوّاري اللواتي أردن قتله⁽⁷⁾.

وأمر المستنجد أيضاً بضرب جاسوس حتى أسال دمه لأنّه كان يأتي بالأخبار لوالده المقتفي، ثمّ أمر بحبسه⁽⁸⁾، وتوسّط لبعض الخاصّة في إطلاق سراح أحد المفسدين، والذي قبض عليه الخليفة لأنّه كان

¹ عبد الوهاب الرّيس، نظام، ص 253.

² حسين أمين، العراق، ص 163.

³ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 394، وابن العمراني، الإنباء، ص 226، وسبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 9.

⁴ ابن الساعي، مختصر، ص 96.

⁵ نفسه، ص 108.

⁶ ابن العماد، شذرات الذهب، ج 6، ص 362.

⁷ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 9، وابن العبري، مختصر تاريخ، ص 367-368.

⁸ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 11.

يسعى بالناس، وحاولوا رشوة الخليفة عشرة آلاف دينار، فردّ عليهم: "أنا أعطيكُم مثلها في كلِّ مُفسد لأريح المسلمين من شرّه"، ولم يطلق سراحه⁽¹⁾.

وكان شديدًا على أهل العبث والفساد⁽²⁾، حيث أنه أمر في 556هـ/1160م بإزالة الدكاكين التي تُضيق الطرقات، وأن لا يجلس أحد من الباعة في الطرقات لكي لا يتأذى منه العامة، وكذلك إنخفضت أسعار الأقوات ببغداد في عهده⁽³⁾، ولما تولّى الخلافة أمر بإزالة الضرائب والمكوس، وإسقاط ما كان يؤخذ من سوق الجمال والغنم، والخيول، والتّممر، والسّمك، وغيره⁽⁴⁾، وردّ كثيرًا من أموال النّاس لأصحابها⁽⁵⁾، ومن أعماله المؤثّرة أيضًا أنه حلّ الإقطاعات، وأعادها إلى الخراج - وهذا عمل حسن - إلا أنّ بعض العلويين تضرّروا به، ومن أجل ذلك يعدّون هذا العمل من عيوبه، رغم أنه كان في مصلحة الرعيّة⁽⁶⁾، ووصف ابن الطقطقا⁽⁷⁾ ما قام به المستنجد بالفعلة القبيحة، وذكر أنّ العلويين نسبوا حلّ الإقطاعات للوزير الحنبلي ابن هبيرة، فاتفقوا على لعنه في زياراتهم للمشاهد.

وعرف المستنجد بتحرّي العدل، وحُسن السيرة في الرعيّة مع كثرة إنفاق الأموال في محلّها، وكان حليماً قليل المعاقبة على الذنوب محبًّا للعفو، والصفح عن المذنبين⁽⁸⁾، ولكنّه أمر في 558هـ/1162م بطرد بني أسد من الحلة، وقتل من تخلف منهم بسبب مراسلتهم للسلطان السلجوقي محمّد شاه، وتحريضهم له على غزو العراق مرّة أخرى وإستعادته، وقتل الجيش العباسي من بني أسد أربعة آلاف رجل، وسيطر على قاعدتهم الحلة⁽⁹⁾.

وتجددت الإضطرابات في العراق في سنة 562هـ/1166م بعد أن هاجم مغامر اسمه "ابن شنكا" البصرة، وخرب أعمالها، وخرج لمحاربتة عساكر البصرة بزعامة أميرها كمشتكين، ومعه ناظر البصرة شرف

⁽¹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص444، وابن العبري، مختصر تاريخ، ص372، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص678، والخضري، محاضرات، ص529.

⁽²⁾ الخضري، محاضرات، ص529.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص401.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص9-10، وابن السّاعي، مختصر، ص101، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص678، والخضري، محاضرات، ص529.

⁽⁵⁾ الخضري، محاضرات، ص529.

⁽⁶⁾ نفسه، ص529.

⁽⁷⁾ الفخري، ص316.

⁽⁸⁾ ابن السّاعي، مختصر، ص108، والخضري، محاضرات، ص530.

⁽⁹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص406-407، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص303.

الدّين بن البلدي، وصاحب إقطاعها أرغنش، ولاسيّما أنّه هاجم واسط، وكذلك هدّد أمير الأهواز شملة العراق بعد أن

إستولى على قلعة من أعمال بغداد، وأرسل إلى المستنجد يطلب عملاً من أعمال العراق، وألحّ في ذلك، فأرسل الخليفة إليه أكثر عساكره، ليرتدع، وأرسل إليه رشولاً يلومه، ويحذّره، فتحجّج بأنّ السلاجقة أقطعوه البصرة، وواسط، وعرض التوقيع بذلك، وذكر أنّه يقتنع بأن يُعوض بثلث ما قرّره له السلاجقة لا أكثر، وعاد الرّسول إلى الخليفة، وأخبره بالتفاصيل، فأمر المستنجد بلعن السلاجقة على المنابر، وقرّر الفقهاء أنّهم من الخوارج، وتجهّزت العساكر لمحاربة شملة، وتمكّنوا من الانتصار عليه، وطرده نحو الأهواز⁽¹⁾.

ومن الأمور الغريبة توبة أحد الحجّاب وهو حمزة بن علي بن طلحة أبو الفتوح، وكان حاجباً للمسترشد، والرّاشد، والمقتفي، وترك الدّنيا عن قدرة، وحجّ، وتصوّف، وبقيّ كذلك عشرين سنة، وحافظ على إحترام ومحبة الرعيّة⁽²⁾.

وفي عهد المستنجد إكتمل بناء دار جديدة في رجب 560هـ/1164م، وحضرها رجال الدولة، والعلماء، والفقهاء، والصّوفيّة، والقراء، والوعاظ، وقرّؤوا، ونُصبت الموائد، عليها فنون الأتمة، والحلوى، وغنّى المغنّون، ورقص الصّوفيّة ليلهم مع نهارهم، ثمّ خلع المستنجد على جميع من حضر، وصار هذا الأمر تقليدًا في كلّ سنة في شهر رجب⁽³⁾.

ب) المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

بعد أن إنفضت أيام العزاء الثلاثة أمر المستنجد بالقبض على القاضي الظالم ابن المرخّم، وإستُصفيّت أمواله، وأعاد منها ما أخذه من رشوى إلى أصحابها، وما أخذه بغير حق، وقيّده، وحبسه إلى أن مات في سجنه، وإتّهم أيضًا بالزندقة⁽⁴⁾، لأنّه كان ظالمًا، وجائرًا في أحكامه⁽⁵⁾، وكان من الشخصيات التي كانت مؤثرة في فترة إنبعثت الخلافة الوزير ابن هبيرة، وكانت له اليد الطولى في التخلّص من سيطرة الدولة السلجوقيّة⁽⁶⁾، ويُقال أنّه مات مسمومًا⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 6.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 19.

⁽³⁾ نفسه، ج 21، ص 52.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 21، ص 10.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 29.

⁽⁶⁾ حسين أمين، العراق، ص 162.

ولمّا توفي في 560هـ/1164م، ألقى القبض على ولديه، وحاجبه ابن تركان، وحسبوا في دار الأستاذدار، وكانت الحجّة في ذلك أنّ ابن هبيرة قبل أن يستوزر كان فقيراً جدّاً ثمّ بلغ به الأمر بعد إستوزاره أن يُنفق في كلّ سنة مائة ألف دينار، ويستدين، ويقول: "ماوجبت عليّ زكاة قط"، وكان المقتفي قد عينه على المخزن،

ثمّ صاحب الديوان، ثمّ إستوزره، فكان يجتهد في رفع الظلم، وإجتناّب المحرّمات، وكان حنبليّ المذهب بل ويؤثر عنه أنّ الخليفة خلع عليه خلعة من حرير، فدخل عليه المهثّون، فخاطبه أبو عبد الله الزبيدي قائلاً: "هذا يوم عزاء، لا يوم هناء، أيهنّا الوزير على لبس الحرير"، فبكى ابن هبيرة، وقال: "صدق" (2).

وكان كثير النصح للخلفاء، وكثير المدح من الشعراء أيضاً (3)، وللمستنجد في مدحه -وقد رأى منه مايعجبه من تدبير مصالح المسلمين- (4):

صفت نعمتان خصّتاك وعمّتا=====فذكرهما حتى القيامة يُذكر.

وجودك والدنيا إليك فقيرة=====وجودك والمعروف في الناس يُنكر.

فلورام يا يحيى مكانك جعفر=====ويحيى لكفا عنه يحيى وجعفر.

ولم أرى من ينوي لك السوء يا أبا ال=====مظفر إلا كنت أنت المظفر.

ولمّا مات ابن هبيرة عين الخليفة ابنه عزّ الدّين محمّد نائباً عن الوزارة، وهوّ أديب شاعر، معروف بحسن الخلق (5)، فكان أوّل عمل قام به ابن البلدي (6) أنّه قبض على أولاد الوزير وحاشيته، ونكب ولديه عزالدين مظفر، وشرف الدّين محمّد، وأخذ أموالهما، وعدبّا حتى أشرفا على الموت، وإضطرّ ورثته إلى بيع ثيابهم، وأثاثهم، وبلغ الأمر إلى بيعهم كتب الوزير الموقوفة على مدرسته، وألبسة نسائه (7)، ولكن في سنة 561هـ/1165م هرب عزّ الدّين بن الوزير ابن هبيرة من السّجن، ومعه مملوك تركي، فنوديّ عليه في بغداد: "أنّ

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص319.

² سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص16، و52، و59-60.

³ نفسه، ج21، ص64 و66.

⁴ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص679.

⁵ ابن الطقطقي، الفخري، ص316.

⁶ ابن البلدي: هوّ الوزير أبو جعفر أحمد بن أبي الفتح محمّد بن أبي منصور سعيد بن إبراهيم التّميمي، عينه المستنجد وزيراً، وكان شهماً، وشجاعاً، قويّ الشخصية، وصاحب هيئة كبيرة، ولمّا إستوزره الخليفة أسكنه دار ابن هبيرة، وبقّي وزيراً إلى أن مات المستنجد، وأدرك أنّ أعدائه سينالون منه، فحرّض عليه الأستاذدار من يغتاله في 566هـ، أنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج7، ص261-262.

⁷ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص68.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

من وجد عنده هُدمت داره، وصُلب على بابها، وذبحت أولاده بين يديه، ومن رده فله مائة دينار" ، فدلهم رجل من الأعراب عليه، وهو مختبئ في بستان، فضرب ضرباً شديداً، وأعيد إلى سجنه، وضيّقوا عليه⁽¹⁾.

وكان ابن البلدي ناظرًا بواسط، وأبان في ولايتها عن كفاية عظيمة⁽²⁾، وتمكّن من تنمية مداخل الولاية،

واقترح بعض التّافذين بواسط أن يكون وزيرًا للخليفة فتستفيد منه الإدارة المركزيّة في بغداد⁽³⁾، فكان ذلك، وكان الأستاذدار عضد الدين أبو الفرج ابن رئيس الرؤساء قد تحكّم تحكّمًا عظيمًا في أمور الدولة، فأطلق الخليفة يد ابن البلدي، ومنحه صلاحيّات كبيرة من أجل الوقف في وجه ابن رئيس الرؤساء وأتباعه، فقبض عليه، ووكل به تاج الدّين أخ الأستاذدار، فطالبه بأموال نهر الملك، لأنّه كان يتولاه من أيّام المقتفي، وكذلك ناظر أتباعه وحاسبهم، فحصل بذلك أموالاً جمّة، وبلغت شدّة تاج الدّين في إستخراج الأموال أن خشيّ أخاه الأستاذدار على نفسه فحمل له أموالاً كثيرة⁽⁴⁾.

ولكن في سنة 563هـ/1167م تفاقم ظلّم الوزير ابن البلدي، وأيضًا مصادرتة للكتاب والعمّال بشكل عشوائي، وبالغ في ذلك، فساءت سمعته، ولم يستطع الخليفة أن يردعه، ومرض مرضًا شديدًا فسّرها العاقمة بأنّه إنتقام إلهي⁽⁵⁾.

ومن الذين نكبهم المستنجد الكاتب والأديب ابن حمدون، والذي كان من ندمائه، وكان قد وّلاه ديوان الزّمام، وكان قبلها كاتبًا في الجيش في خلافة المقتفي، وعُرف بحسن أخلاقه غير أنّ المستنجد نكبه بعد أن توهم من خلال بعض الحكايات الواردة في كتابه "التّدكرة الحمدونيّة" أنّه يعرض بالدّولة، ويحرّض عليها، ويؤمّر كرهه للخلافة العباسيّة، فنكّب وحبّس إلى أن توفيّ مسجونًا في سنة 562هـ/1166م⁽⁶⁾.

2) في فترة خلافة المُستضيء بأمر الله (9 ربيع الثاني 566-2 ذى القعدة 575هـ):

أولًا: شخصيّة المُستضيء وملامح عهده:

⁽¹⁾ ابن كثير، البداية، ج16، ص418.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص9، والصفدي، الوافي بالوقبات، ج7، ص261.

⁽³⁾ ابن الطقطقي، الفخري، ص317.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص9.

⁽⁵⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص140.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص7، والكُتبي، الوافي، ج3، ص323-324، وابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص342.

ويُرجَّح أنَّ أستاذ الدار عضد الدّين أبو الفرج ابن رئيس الرؤساء، وقطب الدّين قايماز المقتفوي -وهو وقتئذ أكبر أمير ببغداد- إغتالا المستنجد بالله، ولما إشتدّ مرضه إتفقاً، وأمر الطّبيب أن يصف له ما يؤذيه، فوصف له دخول الحّمّام، وأُغلق عليه، فمات داخله⁽¹⁾، وسبب ذلك أنّ الخليفة أمر وزيره مع طبيبه ابن صفية يأمره

بالقبض على أستاذ الدّار، وقطب الدّين قايماز⁽²⁾، وصلبهما، ولكنّ الطّبيب وقع في الخيانة⁽³⁾، ويُرجَّح ابن كثير⁽⁴⁾ أنّ ما حدث كان بحُسن نيّة، وقيل كذلك أنّ الخليفة كتب إلى وزيره مع طبيبه ابن صفية يأمره بالقبض على أستاذ الدّار، وقطب الدين وصلبهما، فوشى به الطّبيب، فقبض يزدن، وقايماز الحميدي على الخليفة، وسجناه بالحّمّام إلى أن مات⁽⁵⁾، ثمّ أُغلق أستاذ الدار، وقطب الدين دار الخلافة عن الجند، وبايعا بالخلافة لأبي محمد الحسن ولقباه المستضيء بأمرالله، وشرطاً عليه شروطاً: أن يكون عضد الدين وزيراً، وإبنة كمال الدّين أستاذ الدّار، وقطب الدّين أمير العسكر، فوافق، فبايعه أهل بيته البيعة الخاصّة، في يوم وفاة أبيه، وبايعه الناس من الغد في التّاج، بيعة عامّة، وأظهر من العدل أضعاف ما عمل أبوه، وفزّق أموالاً جلييلة القدر، وتمّ إستدراج ابن البلدي إلى دار الخلافة ليباع المستضيء فقتل فيها، وقطّع جسده ورمي في دجلة، وصدورت كلّ أملاكه⁽⁶⁾، ولكنّهم وجدوا في داره دليل برائته من التحريض على الأستاذ دار، وقطب الدين، فندما على قتله، وكان المستنجد بالله من أحسن الخلفاء سيرة مع الرعيّة، عادلاً فيهم كثير الرّفق بهم، وأطلق كثيراً من المكوس، ولم يترك بالعراق منها شيئاً، وكان شديداً على أهل العبث والفساد والسعاية بالنّاس⁽⁷⁾.

¹ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 28، وابن الساعي، مختصر، ص 108، وابن الطقطقا، الفخري، ص 317.

² قطب الدّين قايماز: هو قطب الدّين قايماز بن عبد الله المستنجدي، إستوزره المستضيء بالله، وعيّنه مقدّمًا على العساكر كلّها، توفي في 570هـ/1174م، أنظر: ابن كثير، البداية، ج 16، ص 506 و 508.

³ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص 372.

⁴ ابن كثير، البداية، ج 16، ص 444.

⁵ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 28.

⁶ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 29، وابن الطقطقي، الفخري، ص 318، وابن العماد، شذرات الدّهب، ج 6، ص 359، والصفدي، الوافي بالوقيات، ج 7، ص 261.

⁷ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 29.

ولمّا بويع المستضيء أمر بصرف الأموال للأمرء والعلميين، والهاشميين، والقضاة، والعلماء، والرعية، وردّ المظالم، وأسقط المكوس، وولّى أمر الجند والممالك لقطب الدّين قايماز مملوك المستنجد، ولقبه ملك العرب والعجم⁽¹⁾،

وإستوزر ابن رئيس الرؤساء⁽²⁾، وعيّن على المخزن ظهير الدّين ابن العطار، وولّى ابن البخاري على الدّيوان⁽³⁾. ولقد وقعت فتنة بين اليهود والعامة في بغداد في 573هـ/1177م، ونهب سوق العطارين- وأكثر محلاته من اليهود-، ونهب كنيسهم، وفيه ذخائر، وكنوز، ثمّ صلب الخليفة بعض العيّارين المسجونين، فخاف العامة، وهدأت الفتنة⁽⁴⁾، وفي نفس السنة تجددت الفتنة في بغداد بين السنة والشّيعية⁽⁵⁾، وإغتيل الوزير عضد الدّين ابن رئيس الرؤساء من طرف الإسماعيلية مع الحاجب ابن المعوّج في 573هـ/1177م⁽⁶⁾.

ثانياً) المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

1) مصادرة الوزير ابن رئيس الرؤساء:

¹ ابن الجوزي، المصباح المضيء، ص499، ومن أهم الأحداث العسكرية في عهده أنّه في 568هـ/1172م خروج تُرجم الإيواني في جمع من التركمان، ومهاجمته همذان، والدّينور، فحاربه إبلدكز، فهرب ترحم إلى نواحي بغداد، فتجهّز جيش الخليفة بعد أن تبعه إبلدكز بعساكره، وأرسل الخليفة إليه بالخلع والألقاب الكبيرة، ظلّاً منه أنّها حيلة لدخول بغداد، فاعتذر إبلدكز وتحجّج برغبته في تخويف الأمير يزدن الشّيعي صاحب إقطاع واسط والذي كان وراء الفتنة بين السنة والشّيعية في بغداد، والذي مات وأخذ إقطاعه بعدها الأمير علاء الدّين تُتاشم، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص50-51.

² سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص164، وابن الطقطقا، الفخري، ص319.

³ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص165، وكان الأمير أبو العباس أحمد بن الخليفة (الخليفة الناصر لاحقاً) قد سقط في 569هـ/1173م من قبة عالية إلى أرض التّاج، ومعه غلامه نجاح، فألقى نفسه بعده فسلم ابن الخليفة ونجا، فقبل لنجاح: لم ألقيت نفسك؟ فقال: ما كنت أريد البقاء بعد مولاي، فرعى له الأمير أبو العباس هذا الكلام، فلمّا أصبح خليفة عيّنه شرايئياً، وصارت الدّولة جميعها بحكمه، ولقبه بالملك الرّحيم عزّ الدّين، وبالغ في الإحسان إليه، والتقديم له، وخدمه بذلك جميع الأمرء والوزراء بالعراق، أنظر: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص61، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص471.

⁴ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص524-525، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص180.

⁵ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص62، وابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص471.

⁶ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص179.

عزل الخليفة وزيره عضد الدين أبو الفرج ابن رئيس الرؤساء من منصبه في 567هـ/1171م⁽¹⁾، لأنّ قطب الدين قايماز ضغط عليه من أجل عزله، ولم يكن بمقدور الخليفة أن يرفض له طلباً⁽²⁾، ونُهب دوره، وسبب هذا الإجراء هو رعونة ولده كمال الدين، والذي تسلط، وتجبّر، وظلم الرعيّة، وهاجم صندل دار الوزير، واعتقل ابنه كمال الدين في بيت من الدار، واستولى على جميع ذخيرها، وموجوداتها من المال، والثياب، والمتاع، والخدم، والمماليك، والخيل، وغيرها، وكمال الدين في البيت ينظر إلى ماله كيف يُنهب، ولم يستطع الاعتراض بالكلام، أو بالعنف⁽³⁾.

2) مصادرة أتباع تتامش وقايماز:

كان تتامش قد سيطر على واسط والبصرة، وبتّ نوابه لمصادرة أموال الناس، ونهب ممتلكاتهم، فأرسل أهل واسط والبصرة مبعوثين عنهم إلى بغداد، ومنعوا خطيب الجمعة من صعود المنبر للفت إنتباه الخليفة⁽⁴⁾، ووقعت فتنة في بغداد بين قطب الدين قايماز والخليفة في جمادى الأولى 569هـ/1173م بعد أن قرّر الثاني إعادة عضد الدين ابن رئيس الرؤساء إلى الوزارة، فمنعه قايماز، وأغلق بعض أبواب بغداد⁽⁵⁾، وأرسل الخليفة صندل المقتفوي لإصلاح الوضع⁽⁶⁾، وبقيت دار الخليفة كالمحصرة، فأجاب الخليفة إلى ترك إستوزار ابن رئيس الرؤساء، وأرسل قطب الدين إلى الخليفة قائلاً: "لا أقنع إلا بإخراج عضد الدين من بغداد"، فأمره الخليفة بالخروج منها⁽⁷⁾، ولجأ عضد الدين إلى صدر الدين شيخ الشيوخ عبد الرّحيم بن إسماعيل، فأخذه إلى رباطه وأجاره، ونقله إلى دار الوزير، فأقام بها إلى أن عاد إلى بيته في جمادى الآخرة⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 173، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 38، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 173.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 225، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 61، وسبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 225، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

⁽⁶⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 225.

⁽⁷⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 61، وسبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 225، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

⁽⁸⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 61، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 176.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ومن خلال قدرته على الإعتراض على أوامر الخليفة وإبتزازه، يمكن القول بأنّ قايماز أصبح المتنفذ، والمسيطر على أمور الدولة، وبذلك حجر على الخليفة، وبخاصّة بعد أن تزوّج أخت الأمير تتامش، وتحالفها، وسيطرا على الجيش، وكانا مقيمين في دار الخلافة، ومعهما كلّ مفاتيح أبوابها⁽¹⁾.

ولكنّ المستضيء لم يستسلم بل أرسل من يحرض العامة، ويستنفرهم على قايماز، وتتامش، فهاجموا دار قايماز، ونهبوا ما فيها من الأموال، والجواهر، وأحجار الياقوت، وأطواق الذهب، والخلع الثمينة، ومبالغ كبيرة من الدنانير لم تكت موجودة حتّى في قصر الخلافة، أو عند الملوك، فاستغنى أهل بغداد بهذه الثروات، وهذا ما حفّز الخليفة على مصادرة الأمراء، والجند المساندين لهما، ولجأ قايماز مع تتامش إلى الحلّة، وهلك قبل أن يصل إلى الموصل في 570هـ/1174م⁽²⁾.

وكان قايماز يستهدف أن ينهب دار الخليفة، فصعد المستضيء إلى سطحها، وإستغاث بالعامة، ثمّ أرسل إلى الفقهاء، فردّوا بإهدار دم قايماز، ومن ساندته، وإستباحة أموالهم⁽³⁾، وإستوزر المستضيء بعد هذه الحادثة عضد الدّين بن رئيس الرؤساء، وخلع عليه خلع الوزارة في 570هـ/1174م⁽⁴⁾، ولكنّ تتامش عاد إلى بغداد في 573هـ/1177م، وفي يده سيف وكفن، وقبّل الأرض مرارًا، وطلب العفو من الخليفة، فعفا عنه، وأعادته إلى منصبه، وأحسن إليه⁽⁵⁾، ولكنّه فقد إقطاعه، وسمح له بالإقامة فقط في العاصمة⁽⁶⁾.

وكان الخليفة قد عزل الخادم صندل المقتفوي عن الأستاذاريّة في 571هـ/1175م، وضيّق على ولده أبو العباس أحمد لتصديقه وشاية بلغته عنهما، وعيّن ابن الصّاحب⁽⁷⁾ في منصب الأستاذدار، وابن التّاقد⁽¹⁾ في حجة الباب ثمّ عزله، وعيّن مكانه ابن المعوّج لافتقاد ابن التّاقد للهيبة الضروريّة لهذا المنصب⁽²⁾.

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص225.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص226، والصفدي، الوافي بالوقّيات، ج24، ص131.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص506 و508، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص178.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص227.

⁽⁵⁾ نفسه، ج21، ص247.

⁽⁶⁾ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص178.

⁽⁷⁾ ابن الصّاحب: هو الأستاذدار مجد الدّين أبو الفضل هبة الله بن علي بن هبة الله بن محمّد، تولّى الحجابة في أيّام المستنجد، وبلغ رتبة الوزراء،

وولّي، وعُزل مرّات عديدة، وعرف عنه دعمه للشّيعية، وإستقووا في فترة حكمه لأنّه كان من غلاة الرّافضة، ولكنّه قتل بسبب وشاية في 583هـ/1167م، وعُلّق رأسه على باب داره، وكان سيّء السّيرة همّه جمع الأموال بأيّة طريقة كانت، أنظر: الصفدي، الوافي بالوقّيات، ج27، ص179.

أولاً: شخصية الناصر:

إن كثيراً من الغموض يحيط بفترة حكم العراق منذ تولّى الناصر الخلافة إلى سقوط بغداد في 656هـ/1258م، وعلى الرغم من كثرة المصادر حول هذه الفترة إلا أن الأخبار كثيراً ما تكون سطحية⁽³⁾، وكان الناصر في مدة حياته في عزّ وجلالة، وقمع للأعداء، وإستظهار على الملوك، لا يخاف من مناوئيه، شجاعاً في الحروب، وكان شديد الإهتمام بمصالح الملك، وكان له جواسيس على رعاياه في مختلف الأقاليم، وكانت له "حيل لطيفة، ومكائد غامضة، فيُصلح بين ملكين عدوين، ويفسد بين ملكين متصالحين من حيث لا يشعرون"⁽⁴⁾.

وتزوَّج سلجوقه خاتون بنت السلطان قليج أرسلان بن مسعود ملك الروم، وكانت جميلة مع شرف نفس وكرم أخلاق، وحبّت في 579هـ/1183م، وقامت بأعمال برّ كثيرة، في طريق الحج كسقي الماء وتفرقة الطّعام، ولقد وصف أعمالها ابن جبير في رحلته⁽⁵⁾، وكان مستقلاً بأمور العراق، متمكناً من الخلافة يتولّى أمورها بنفسه، حتّى كان يشقّ الدروب، والأسواق أكثر الليل، والناس يتهيأون للقائه⁽⁶⁾.

وكان قد إستعان بالأمير تُكش⁽⁷⁾ للقضاء على السلاجقة في العراق، وأرسل له في نفس الوقت بعض القوّات لتُساهم معه في تلك المهمة، ولكنّ السلطان الخوارزمي تُكش كان قد أنجز المهمة دون الإستعانة بعساكر الخليفة التي وصلت متأخرة إلى ميدان المعركة، والحقيقة أنّ الناصر كان من الدّهاء بحيث أنّه

¹ ابن الناقدة: هو قبر الكاتب أبو طالب نصر بن علي بن أحمد بن محمّد، كان رافضياً من الأعيان، ثمّ تولّى أعمال نهر الخالص لئدّة، فأظهر الكفاءة، فعين حاجب باب التّوبي، وتولّى التّظر في المظالم، وإقامة الحدود، ثمّ إنّه عزل وولّي في منصب صدر، ويصبح ناظرًا على المخزن، ثمّ تولّى ديوان الرّمام، ثمّ عزل، ثمّ إنّه أعيد إلى الصّدرية، والتّظر بالمخزن، وخلع عليه، ولم يكن محمود السّيرة، بل سقّاكاً للدّماء، وصادر الأموال، وإنتهك المحارم، وهو أول من سنّ الظّلم في بغداد، ولهذا كانت جنازته سرّية، وتوفّي في 592هـ/1176م، أنظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج27، ص47.

² سبط، مرآة الرّمان، ج21، ص234، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص178-179.

³ خصباك، العراق، ص أ.

⁴ ابن السّاعي، تاريخ، ص110، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص686، وابن الطّفطقي، الفخري، ص322.

⁵ ناجي معروف، عالمات بغداديات في العصر العباسي، دار الجمهورية، بغداد-العراق، 1387هـ/1967م، ص12.

⁶ اليافعي، مرآة الجنان، ج4، ص40-41، وابن الطّفطقي، الفخري، ص322.

⁷ تُكش: أمير وسلطان خوارزم (567-597هـ/1172-1200م) شهد حكمه ذروة عهد الخوارزمشاهات، ولقد نجح بمساعدة أخيه ثمّ أولاده في توسيع دولته من خوارزم إلى بلاد ماوراء النهر ثمّ خراسان، ثمّ غرب إيران بعد أن إنتصر على طغرل الثاني السلجوقي في عام 590هـ/1194م، أنظر: سوردال، معجم، ص288.

تماطل في زجّ قوّاته المحدودة في معركة رغب تُكش أن يحسمها بنفسه، وهذا ما زرع بذور الشك بين الطرفين لاسيّما بعد محاولة تُكش القبض على الوزير العباسي ابن القصاب⁽¹⁾ في همدان، وتعيينه لولاية له في العراق، فردّ الناصر بالاستيلاء على الأحواز⁽²⁾، حيث طالب الأمير الخوارزمي بنفس إمتيازات السلاجقة، والتي تخلّص منها الناصر بفضل شجاعته وحكمته، ومساندة الخوارزميين الذين أصبحوا يسيطرون على كامل الأراضي الإسلاميّة في شرق العراق العربي، ولكنّ الناصر رفض منح أيّ إمتياز للخوارزميين، فاستعدّ سلطانهم لمهاجمة بغداد⁽³⁾، وتدرّج تُكش بأنّ الخليفة الناصر حرّض عليه حكّام الدّول المجاورة، فأيد بدوره حركات التمرد داخل الدّولة العباسيّة، ونشر بين أتباعه أنّ الناصر تقاعس عن الجهاد وخدمة الدّين، وأعلن عزله، وإيقاف الخطبة له في بلاده⁽⁴⁾، وكان خلفه علاء الدّين محمّد خورازمشاه قد إعتنق المذهب الشيعي، وكان يرغب في نقل الخلافة إلى شخصيّة علويّة هوّ علاء الملك الترمذي، وأصدر فتوى ببطان خلافة الناصر، وأقام الخطبة لعلاء الملك، وخطب له على منابر الدّولة، وسكّ النقود باسمه، ثمّ أخذه معه لبغداد لتنصيبه بها⁽⁵⁾، وزحف بجيشه في سنة 614هـ/1217م قاصداً بغداد في أربعمئة ألف منهم سبعون ألفاً من الخطا، فنزل عليهم الثلج، وعادوا خائبين⁽⁶⁾.

لقد كان الناصر قويّاً في الدّعاية السياسيّة، فاعتبره البعض إماماً معصوماً يعلم ما في بطن الحامل، وما وراء الجدران، فأخبر صاحب مازندران (طبرستان) بما في غرفة نومه، ورسول خورازمشاه بمحتوى كتابه، وإعتقد العاقبة أنه مخدوم من الجن، ولاسيّما بعد أن منعت الثلوج خورازمشاه من غزو بغداد، إذ قال له بعض مستشاريه أنّ ذلك غضب من الله لأنّه قصد بيت النبوة⁽⁷⁾.

¹ ابن القصاب: هوّ الوزير مؤيد الدّين أبو الفضل محمّد بن علي بن القصاب، وكان أبوه يبيع اللحم في بعض أسواق بغداد، فتقدّم وساد أهل زمانه، وكانت وفاته بهمدان، وقد أعاد رساتيق كثيرة من بلاد العراق وخراسان وغيرها إلى ديوان الخلافة، وكان ناهضاً ذو همّة عاليّة، وله صرامة، وشهامة وشعر جيّد، توفّي في 592هـ/1196م، أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص672.

² النويري، نهاية الأرب، ج23، ص183-184، وأركان طه عبد، العلاقة بين الخلافة العباسيّة والدّولة الخوارزميّة في عهد الناصر لدين الله (575-622هـ)، مقال منشور في مجلّة الدّراسات التاريخيّة والحضاريّة، المجلّد(5)، العدد(15)، جمادى الأولى 1434هـ/آذار 2013م، ص207.

³ طه عبد، العلاقة، ص210.

⁴ طه عبد، العلاقة، ص215-216.

⁵ عبد الله معيض محمّد العجمي، الخليفة العباسي الناصر لدين الله وسياسته من خلال المصادر التاريخيّة والدّراسات الحديثة (575-622هـ/1180-1225م)، رسالة مقدّمة إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ بإشراف الأستاذ الدكتور محمّد صيّاح عيسى من كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة آل البيت، الفصل الدّراسي الصيفي: 2017م، ص41.

⁶ بدر الدّين بكتاش الفاخري، تاريخ الفاخري، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، الطّبعة الأولى، 1431هـ/2010م، ص67.

⁷ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص687.

والواقع أنه ماعدا الناصر فإن كل خلفاء العصر المتأخر كانوا ضعافاً، ولم يستفد العراق من حكمهم كثيراً أو قليلاً، بل أنّ حكمهم "جرّ عليه الويل"، وإذا كان الناصر قد شدّ عن هذه القاعدة بشخصيته القويّة ومطامعه الكبيرة، ونشاطه الجهم وميله إلى العمل، ومع ذلك فإنّه لم يكن لأعماله أثر هام بل إنّ أيامه كانت من أسوأ أيام العراق، لأنّ قوّته رافقها الظلم والتجبر؛ فأثقل كاهل الناس بالضرائب والمكوس، كما كان يشوب سياسته الغرور، وأحاط نفسه بهالة من السمو، وإدعى علمه بالغيب، وهذا ما تفيض به كتب المؤرّخين⁽¹⁾، وكان يقول للرّسل الوافدين عليه وضعت كذا وكذا في موضع كذا وهذا يدلّ على فطنته، وتنصيبه العيون في أمكنة كثيرة، وليس يكاشف أويأتيه بعض الجن مثلما ذكر ابن كثير⁽²⁾.

ولقد قال عنه ابن خلدون "وربّما يعتقد الحاكم أنّ ضعف الدّولة قد زال، وأنّ أمراض الهرم قد ارتفعت عنها، ولكنّ ذلك أشبه بالجمر الذي يومض ومضة أشبه بالإشتعال، وهيّ في الحقيقة إنطفاء"⁽³⁾، وهذا بالضبط ما إنطبق على الناصر الذي حاول أن يبعث في الدّولة العباسيّة سيرتها الأولى، ولكن لما إستولى المغول على أكثر بلاد المسلمين شرق وشمال العراق⁽⁴⁾، كان الناصر في بغداد "في قبيح السيرة من ظلم وعسف للناس"، فتدهورت أحوال العراق في أيامه وتفرّق أهله في البلدان، وصادر الخليفة أموالهم وأملاكهم، وكان كثيراً ما يفعل الأشياء ثمّ ينقضها، وجعل جلّ همّه في رمي البندق والطيور المناسب وسراويلات الفتوة فبطلت الفتوة من البلاد جميعاً إلّا من يلبس منه سراويل يدعى إليه، ولبس كثير من الملوك منه سراويل الفتوة⁽⁵⁾، وقيام الناصر بتنظيم الفتوة كان هدفه إحتواء عاقمة بغداد، وخاصّة الشيعة منهم، في ظل الفراغ السياسي الناتج عن إنهيار قوّة السلاجقة، وهذا ما كان يسعى إليه الخوارزمشاهات، فكان الناصر بالفتوة يُمكنه إستنفار الناس إذا تطلّب الأمر ذلك، ويمكن القول أنّها كانت تهديئاً لنشاط العيارين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ طه بدر، محنة الإسلام، ص44.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص135.

⁽³⁾ شريط، نصوص، ص73.

⁽⁴⁾ ويرجع المؤرّخ محمّد الخضري بك أنّ الناصر لدين الله قد إستنجد بالمغول لأنّ العباسيين تعوّدوا على ممارسة هذه السياسة فلقد إستغاثوا بالبويهيين ليخلصونهم من إستبداد الأتراك، وإستغاثوا بطغرل بك للتخلّص من البساسيري، وراسلوا خوارزم شاه ليخلصهم من السلاجقة، ولكنّ الفرق أنّ هؤلاء مسلمين أم المغول فوثنيون، وربّما كان هدفه إشغال الطرفين ببعضهما فيضعف من قوتها ويهنأ باستقلاله، ولكنّه أخطأ في تقدير قوّة المغول لبعدهم عن بلاده، أنظر: محاضرات، ص537.

⁽⁵⁾ القلقشندي، مآثر، ج2، ص56 و60، والدياربيكري، تاريخ الخميس، ج2، ص367، والخضري، محاضرات، ص542-543.

⁽⁶⁾ التل، منصوفة بغداد، ص320.

وكذلك منع الطيور لغيره إلا ما كان يؤخذ من طيوره، ومنع الرمي بالبندق إلا من كان من أتباعه إليه⁽¹⁾، ومن غريب ما يُحكى عنه أنه لما أخذ المغول البلاد دخل عليه الوزير فأخبره بذلك، فقال: "دعني أنا في شيء أهم من هذا طيرتي البلقاء لي ثلاثة أيام ما رأيتها"⁽²⁾.

ثانيًا: الإقتصاد والإدارة العباسية في عهده:

وقيل عن الناصر أنه كان "إذا أطعم أشبع، وإذا ضرب أوجع، وله مواطن يعطي فيها عطاء لا يخاف الفقر"⁽³⁾، وقيل "عطاؤه كسيل البحر"، وكان في زمنه أعيان الفضلاء وحجاجة الرجال إلا أنه لم ينتفع بهم، بل كان مؤثرًا للشهوات ومنهمكًا في الملذات⁽⁴⁾، بل وهابه أهل الهند، ومصر، كما هابه أهل بغداد، فأحيا هيبة الخلافة، وكان الملوك والأكابر في مصر، والشام إذا ذكروا إسمه أخفضوا أصواتهم إجلال وتعظيمًا له⁽⁵⁾.

وكانت السياسة التي إنتهجها الناصر في اختيار وزرائه وكبار رجال دولته تقوم على أساس المعلومات التي تصل إليه من أصحاب الأخبار، وذلك بعد أن ينشر بين الناس عن رغبته في تولية شخص معين لهذا المنصب أو لولاية ما، فضلًا عن تجاربه الشخصية المحدودة مع الناس، فما رأى العامة راضين عنه كما أفادت تقارير الإخباريين، فإنه يصدر الأوامر بتعيينه⁽⁶⁾.

ولقد كان الناصر يتشدد في عقاب موظفي الدولة الذين يعصون الأوامر، أو يتآمرون على رؤسائهم، وبخاصة المماليك الأتراك، وهم عماد الجيش، وكان لا يتوانى عن إعدام المتمردين منهم⁽⁷⁾، وكان يُساعده في إدارة شؤون الدولة نخبة من المسؤولين السياسيين والإداريين وعلى رأسهم الوزير ونائبه، وأستاذ دار الخلافة، والحاجب، وقاضي القضاة، وصاحب المخزن، وصاحب المظالم، والحسبة، ورؤساء الدواوين المتنوعة، وصاحب ديوان الزمام، ولكن وزراء الناصر كانوا وزراء تنفيذ لا سلطة لهم بوجود الخليفة الذي كان يباشر الأمور بنفسه ما عدا في آخر سنوات حياته⁽⁸⁾.

¹ (القلقشندي، مآثر، ج2، ص56 و60، والديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص367، والخضري، محاضرات، ص542-543).

² (إبن الساعي، تاريخ، ص109).

³ (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص687).

⁴ (إبن الساعي، تاريخ، ص110).

⁵ (إبن الساعي، تاريخ، ص111، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص688).

⁶ (العجمي، الخليفة الناصر، ص2).

⁷ (إبن الساعي، تاريخ، ص83-84).

⁸ (فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص209).

ومن الإجراءات الإدارية الهامة التي إتخذها الناصر تعيين موظفين إداريين موثوق بولائهم للخليفة للنهوض بالإدارة بشكل عام⁽¹⁾، وكان الوزير العباسي في آخر أيام الدولة يجمع ما بين رياستي السيف والقلم في آن واحد، فلقد كان يُشرف على الأمور الإدارية والمالية ويقود الجيش بنفسه، ومثال ذلك الوزير ابن القصاب⁽²⁾.

وبعد أن يستقرّ الموظف في منصبه فإنّ الناصر كان يخضعه لمراقبة دقيقة صارمة من قبل أصحاب الأخبار، ويعتبر منصب الأستاذدار، والوزيرونائبه من أهمّ مناصب الدولة على الرغم من أنّ هذه المناصب كانت تسند للتفقات⁽³⁾.

ولقد إهتمّ بتعزيز موارد الدولة المالية من خلال تنشيط التجارة وتخفيف المستحقات الضريبية على التجار، وبخاصة الوافدين على بغداد والذين تضرّروا كثيراً من جور المكوس، ولكنه إحتفظ بواردات الدولة الأخرى من الضرائب المفروضة على الذهب والأشجار، وضريبة الترقّيات في الوظائف الكبيرة، وهي ضريبة ديوان العزيز وكانت جزءاً من موارد الدولة وقتها، وضريبة المبيعات والتي إعتبرها الناصر جزء هام من موارد الدولة الضريبية، وبلغ عائدها في سنة 604هـ/1208م نحو مائتي ألف دينار، والأموال المصادرة من بعض موظفيه عند عزلهم، ومراقبتهم عند إساءة التصرف، وعندما يستغلّون مناصبهم للفساد والإبتزاز، إضافة إلى ضمان الأرض، ولكنّ هذه الضرائب أثقلت كاهل الرعية⁽⁴⁾.

ولقد إهتمّ الناصر بالمظالم فجلس لها، ودقّق في الشكاوى وأعاد الحقوق إلى أصحابها، ولكنه في آخر أيامه أوكل هذا الأمر إلى الوزير أو نائبه أو أحد القضاة، كما أنّه وقف موقفاً وسطاً بين مختلف مذاهب الرعية⁽⁵⁾، ومن الحوادث الشهيرة أنّه أنكر على ناظر نهر عيسى لما أخذ الأموال بالباطل من أهل الأنبار، وأمره بردّ الأموال المنتزعة منهم بغير حق⁽⁶⁾.

وإستعان الناصر بأصحاب الأخبار كثيراً، وذلك لمراقبة موظفي الدواوين، والموظفين المحليين، وأصحاب الأطراف ممن يعترف بالخلافة إسمياً، أو غيرهم، وكان منهم العلماء، ولم يتبع خليفة عباسي نظام الجوسسة مثلما فعل الناصر⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ وجيدة يوسف، الإدارة، ص375.

⁽²⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص210.

⁽³⁾ العجمي، الخليفة الناصر، ص2.

⁽⁴⁾ وجيدة يوسف، الإدارة، ص375-376.

⁽⁵⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص212.

⁽⁶⁾ ابن الساعي، تاريخ، ص22-23.

⁽⁷⁾ العجمي، الخليفة الناصر، ص8.

أما في ما يتعلق بسياسته الإقتصادية والمالية، فإنّ الناصر حاول في أوّل أيامه التخفيف من الضرائب، فكثر الخيرات والزروع ورخصت الأسعار، حيث إهتمّ بنشر الأمن في الأرياف من خلال نقاط المراقبة عبر الطرق الريفيّة، والتي كانت مكلفة بحراسة القناطر، وشبكات الريّ أيضاً، والقوافل التجاريّة⁽¹⁾، ولقد حرص الخليفة الناصر على الوقوف على أمور العراق بنفسه، وكان يخرج للأسواق متنكراً، ومشرفاً على أمور بغداد كلّها بنفسه، وإستهدف أن لا ينازعه أحد في العراق من موظفي الدولة أو غيرها⁽²⁾.

وكانت ملكيّة الأراضي تحتاج إلى إدارة خاصّة يُنقذ على موظفيها من الدولة، وفي عهد الناصر كانت الأراضي تنقسم إلى أربعة أصناف: أراضي الخليفة، وأراضي الديوان (ملكية الدولة)، والأراضي الوفيّة، والملكيّات الفرديّة أي الخاصّة⁽³⁾، ومنع الظلم على الفلاحين وإستغلالهم في السخرة، فقطع يد عامله على نهر الملك حينما بلغه أنه أجبر الفلاحين على العمل لحسابه الخاص⁽⁴⁾، ومن نتيجة ذلك أنّ الأسعار في أوّل سنة 596هـ/1199م عرفت مستوى معقولاً، فبلغ الكُرّ من الحنطة خمسة عشر ديناراً، ومن الشّعير ستة دنانير⁽⁵⁾.

ثالثاً: المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

لقد قيل إنّ المصادر التاريخيّة لم تُشر إلى أيّة حادثة مصادرة في عهد الناصر على الرّغم من كونها كانت ميزة للعهد العباسيّة السابقة، بل على العكس من ذلك إذ أنّ الناصر لمّا عزل وزيره نصير الدّين بن ناصر العلوي عشر لديه على أكثر من نصف مليون دينار، طلب أن تؤخذ ويُفرج عنه، فرفض الناصر ذلك (أنظر الملحق رقم 25)⁽⁶⁾، ونعتقد أنّ هذا الإستنتاج خاطيء، ونسوق في مايلي العدد الكبير لمصادر الناصر، ونكباته لموظفيه:

1) مصادرة ونكبة ابن العطار وأعوانه:

¹ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص213.

² العجمي، الخليفة الناصر، ص7.

³ وجيدة يوسف، الإدارة، ص384-385.

⁴ فوزي، الخلافة العباسيّة، ج2، ص213.

⁵ ابن السّاعي، تاريخ، ص21.

⁶ القدحان، موقف، ص85.

أما عن نكبة الوزراء في عهد الناصر؛ فأول من نكبه كان ابن العطار وزير أبيه بعد أيام قليلة من بيعته بعد أن ثار مع العامة ضده، فأمر باعتقاله وأودعه السجن حتى مات فيه، والسبب في ذلك هو تحريضه للمستضيء على تغيير ولي العهد، وتعيين أبي منصور هشام مكان الناصر، وأيده في ذلك ابن الصاحب الأستاذدار⁽¹⁾، والذي صادر أموال وودائع ابن العطار بعد أن قبض عليه في السادس من ذي القعدة، وحبسه، ومالبث أن غادر سجنه ميتاً في ليلة الثاني عشر من ذي القعدة على ظهر حمال ليُدفن سرّاً، مع حسن سيرته في العامة، وتعفّفه عن أموالهم، فإنهم أهانوه عند دفنه بتحريض من الأستاذدار⁽²⁾، وقطعوا جثته، وأحرقوها⁽³⁾، ويذكر ابن الأثير⁽⁴⁾ مشاهد فضيحة عن تنكيل العامة بجثمان ابن العطار، متعاطفاً معه، وذكر أنه كان حسن السيرة متعففاً عن أموال الرعية وأعراضهم، ولو أنّ معلوماته فيها تحامل كبير على الناصر كما سيأتي.

ولقد كان ابن العطار يميل إلى تعيين الأمير أبي منصور أخ الناصر خليفة، ولكنّه بايع للناصر أبي العباس خوفاً منه، وكان الخادم بنفسه يسعى إلى أخذ الخطبة لأبي منصور بتكليف من ابن العطار، ولكنّه وقع تحت ضغط ابن الصاحب أستاذ الدار، وطاشتكين أمير الحج⁽⁵⁾، وكانت البيعة في الثاني من ذي القعدة، وماهيّ إلا خمسة أيام حتى إعتقل ابن العطار، ومعه مسعود النقيب⁽⁶⁾.

وظاهر إعتقال مسعود نقيب باب التوبي كان سوء سيرته، وقربه من ابن العطار إذ كان أداته التي يبطش بها، فكان قاسياً جباراً لا يعرف الرحمة، وقتل كثيراً من الرعية بالقتل، والصّلب، والقطع، وصادر أموالهم، وكان ابن العطار سنده وحاميه، فاعتقله الناصر، و"ضرب بالسيوف، ومثّل به أقبح مثلة، وسلم إلى عوام بغداد، فشدّوا في رجله شريطاً، وسحبوه في دروب بغداد، وهم يقولون: "ماهيّ من الظالمين ببعيد" (هود: 83)، يعنون ابن العطار، ثمّ أحرقوه، وذرّوا رماده في دجلة، لأنّ ابن العطار كان وراء مقتل الوزير ابن رئيس الرؤساء، ولما بويع الإمام الناصر تحجّج بالمرض، ولم يقابله، فقبض عليه، وعذّبه في حجرة

¹ فوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص207.

² الملك الأشرف الغساني، المسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، دار البيان-بغداد، ودار التراث العربي-بيروت، 1395هـ/1975م، ص174، وابن العبري، مختصر، ص378-379، والقلقشندي، مآثر، ج2، ص57، وابن الساعي، مختصر، ص108، وابن الطقطقي، الفخري، ص323، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص181.

³ سبط، مرآة الزمان، ج21، ص269.

⁴ الكامل، ج10، ص98.

⁵ سبط، مرآة الزمان، ج21، ص263.

⁶ نفسه، ج21، ص264.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

في داره، وكذلك فعل بأعوانه، فنهبت دورهم، ونهبت العائمة داره، وأحرقوا سقفها⁽¹⁾، ومن أسباب نكبة ابن العطار من طرف الناصر هو محاولته التحكّم في الدولة على النحو الذي مارسه مع المستضيء⁽²⁾.

وهناك سبب آخر لنكبة ابن العطار، هو أنه كان مسيئًا إلى الشيعة أهل المختارة، والكرخ، ومشهد موسى الكاظم، فقطع أرزاقهم، وبدّد شملهم - لأنه كان حنبلي المذهب - ووالده هو الشيخ نصر بن العطار الحرّاني، صاحب الصدقات، والمعروف، والصّلات، والبر، والفضائل، والكرامات⁽³⁾.

2) مصادرة الوزير سليمان بن ساروس:

بعد ابن العطار عين الناصر سليمان بن ساروس وزيرًا، وبقي في منصبه لثلاثة أشهر ثمّ عزله في محرّم 576هـ/1180م لأنه ظلم، ومدّ يده إلى الأموال، وإستتاب الخليفة في الوزارة جلال الدين هبة الله بن البخاري⁽⁴⁾.

3) مصادرة ابن الصّاحب بعد قتله:

في 586هـ/1190م قتل الناصر أستاذ دار المستضيء مجد الدين هبة الله بن علي ابن الصّاحب، ولمّا تولّى الناصر رفع منزلته، وبسط يده، وكان متعصّبًا للرّافضة، وطُلب في الديوان، فقتل، وأخذت حواصله، ومنها مليون دينار⁽⁵⁾، وسبب نكته أنه كان صاحب النفوذ الفعلي في الدولة خلال الأيام الأولى من خلافة الناصر⁽⁶⁾، ولقد قام ببيعته ظهير الدين بن العطار مدبّر دولة أبيه بعد إغتبال الوزير عضد الدين⁽⁷⁾، وإعتقد الناصر أنّهما حليفان، وكانت الخطوة الأولى التي قام بها الناصر هو التغاضي عن أعمال أستاذ الدار

¹ نفسه، ج21، ص268-269.

² العجمي، الخليفة الناصر، ص3.

³ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص269.

⁴ نفسه، ج21، ص269.

⁵ ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص458.

⁶ الغستاني، العسجد المسبوك، ص174، وابن الأثير، الكامل، ج10، ص98، وابن العبري، مختصر، ص378، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص181.

⁷ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص97، والقلقشندي، مآثر، ج2، ص56.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

بقصد، وعن عمد، ولغاية منه، وذلك من باب الإستدراج، والتوطئة الضرورية الرشيدة لإعتقاله، والقضاء عليه، ولقد سنحت الفرصة عندما وشى به أبو المظفر عبيد الله بن يونس -والذي كان صنيعة لابن الحاجب- وقبح أفعاله لدى الخليفة، وحذره من شره، فقبض عليه الناصر في ربيع الأول 583هـ/1187م، وذبحه، وصادر أمواله، وكانت على الأقل مليون دينار⁽¹⁾، ثم باشر الناصر الحكم بنفسه، وقلل من أهمية هذا المنصب لاحقاً، وعيّن فيه عدّة أشخاص ثم عزلهم بعد فترة وجيزة⁽²⁾.

وتولّى قتله الشحنة ياقوت الناصري، وعلّق رأسه على باب داره، وترك أموالاً لا تحصى، فمن الذهب العين مليون وثلاثين ألف دينار، وذكره بعض الكتاب السنّة أنّه كان ظلوماً، وسفكاً للدماء، ناهيك عن أنّه رافضي متعصب⁽³⁾، وقيل أنّ مبلغ المصادرات كان يزيد عن المبلغ المذكور بخمسة آلاف دينار، وهذا يُضاف إليه الأقمشة، والآلات، وأملاكه العقارية، ولكنّ أعوان الناصر لم يتعرّضوا لأمواله التي باسمهم، وعيّن الناصري أستاذيّة الدار حاجب الباب التوبي قوام الدّين أبوطالب يحيى بن زيادة⁽⁴⁾، أمّا ابن الأثير⁽⁵⁾ فذكر أنّ ابن الصّاحب كان حسن السيرة، عفيفاً عن الأموال، وكان قد أخذ البيعة للخليفة الناصر، وكان متحكّماً في الدولة ليس للخليفة معه حكم، وكان من سعى به لدى الناصر هوّ أحد أصحابه، وصنائه، وهوّ عبيد الله بن يونس.

وتوفّي النقيب عبد الملك بن علي في السجن، وكان منقذ قرارات ابن الصّاحب، وأحرق العامّة تابوته، ومنعوا دفنه⁽⁶⁾، وفي شوال 583هـ/1187م عُزل ابن الدريج عن نيابة الوزارة، وحلّ على ابن يونس خلعة الوزارة كاملة⁽⁷⁾، وذكر سبط ابن الجوزي⁽⁸⁾ أنّه وجد في داره ما لم يوجد في دور الخلفاء من العين مليون ونصف المليون دينار، ومن الخيل والبغال والمماليك والجواهر، والثياب مثل ذلك، وأنّه إستغلّ مكانته في بلاط الخلافة فسبّ الصّحابة سبّاً شديداً، وعزم على تغيير الدّولة، وكثرت السعايات به إلى الناصر، وأشير عليه بقتله، وإلّا صعب أمره.

¹النويري، نهاية الأرب، ج23، ص181، والعجمي، الخليفة الناصر، ص6، وفوزي، الخلافة العباسية، ج2، ص207.

²العجمي، الخليفة الناصر، ص6.

³الذهبي، دؤل، ج2، ص89، والذهبي، تاريخ، ج41، ص15، واليسافعي، مرآة الجنان، ص323، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص181، وسبط، مرآة الزّمان، ج21، ص352.

⁴الذهبي، تاريخ، ج41، ص15.

⁵الكامل، ج10، ص165.

⁶الذهبي، تاريخ، ج41، ص16.

⁷الذهبي، تاريخ، ج41، ص16، وابن الأثير، الكامل، ج10، ص165.

⁸مرآة الزّمان، ج21، ص352.

4) نكبة طاشتكين أمير الحج:

في 588هـ/1192م حبس الخليفة طاشتكين أمير الحج، وكان في قلبه منه من نوبة ابن يونس وتقصيره في القتال، ونُقل إلى الخليفة أنه يكاتب صلاح الدين، وكثر عليه ابنُ يونس، فاعتقله، وأخفى خبره بحيث بقيّ عدّة سنين لم يُسمع عنه خبر⁽¹⁾، وذلك بأنّه في رجب 588هـ/1192م عُقد إجتماع في دار أستاذدار الخليفة، وأحضر أمير الحج مُجير الدين طاشتكين نائب الحلة، وأخرجوا له كتابًا يتأمر فيه على الخليفة، وجمعوا الشهود بذلك، فحُبس⁽²⁾، وكان الخليفة يستدرجه منذ تقصيره في القتال حينما غزا ابن يونس المشرق لقتال السلاجقة، وأيضًا لمراسلاته مع السلطان صلاح الدين⁽³⁾، وقال ابن الأثير⁽⁴⁾ أنّ الأمير طاشتكين كان نعم الأمير، عادلاً في الحجيج، رفيقًا بهم، محبًا لهم، له أوراك كثيرة من صلوات، وصيام، وكان كثير الصدقة.

5) نكبة الأستاذدار ابن يونس:

في 590هـ/1193م قدم ابن القصاب الوزير من العجم، وخلع عليه الخليفة، وأمر أرباب الدولة أن يمشوا بين يديه، ومنهم ابن يونس أستاذ الدار، وكان وزيرًا قبل هذا، فامتنع عن فعل ذلك، فقال ابن القصاب بأنّ هذا يدلّ على الخروج على الخليفة، وأنه سبق وأن فعلها حماقة في كسر جيشه، وسبق وأنّ شتّع على الخليفة بأنّه مات، وكتب محضرًا بذلك، وأثبته للقضاة، وعرضه على الخليفة، فأمر بالقبض على ابن يونس، وأهين، وأخذ أخذة شنيعة، وقيّد ورمي تحت التاج، وكان هذا آخر العهد به⁽⁵⁾.

وفي 590هـ/1193م عُزل أبوالمظفر عبيد الله بن يونس من الأستاذدارية، وإعتقل في السجن إلى أن مات، ووُلّي مكانه تاج الدين أبوالفتح بن رزين⁽⁶⁾، وكان في خلاف مع ابن القصاب، فاتّهمه في حضرة الخليفة أنه يخطّط للخروج عليه، وأنه تعمّد الإنهزام أمام طغرل، وشتّع على الخليفة بأنّه مات، وكتب محضرًا بذلك، وأشهد عليه الشهود، فاعتقل، وأهين، وعذّب حتّى موته⁽⁷⁾.

6) مصادر أخرى للنّاصر:

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج22، ص6.

⁽²⁾ الذهبي، تاريخ، ج41، ص78، وسبط، مرآة الزّمان، ج22، ص6.

⁽³⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج22، ص6.

⁽⁴⁾ الكامل، ج10، ص222.

⁽⁵⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج22، ص30-31.

⁽⁶⁾ الذهبي، تاريخ، ج41، ص94.

⁽⁷⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج22، ص30-31.

عزل الخليفة الوزير صفى الدين بن شكر في 609هـ/1212م، وصادر أمواله، ونفاه إلى الشرق، وهو الذي كان قد كتب إلى الديار المصرية بنفى الحافظ عبد الغني إلى المغرب، فتوفى الحافظ قبل أن يصل كتابه، وكتب الله عز وجل بنفيه إلى المشرق⁽¹⁾.

وصادر الخليفة أيضاً سعود الخادم والي الدجيل في 584هـ/1188م، وإستصفى أمواله، ومات تحت الضرب وألقى في دجلة، وذلك لشبهة في إتصاله بالباطنية، وضلوعهم في إغتيال الشيخ المتصوف محمد بن القائد بأوانا من أعمال ولايته⁽²⁾، وقُبض على ألب غازي متولي الحلة وصودرت أمواله، وقُتل جزاء بما كذب على الأمير طاشتكين⁽³⁾، وتوفى ناظر قوسان أفلح بن أفلح في 595هـ/1198م، وكان فيه جرأة وجلادة في نهب أموال الخراج لنفسه، وكان يؤخذ فيُحبس ثم يعود إلى ما كان عليه إذا عيّن في عمل آخر، وذكر ابن الساعي في ذلك شهادة الحاجب قيصر، نقلا عن صاحب ديوان الزمام الذي عمل في قوسان - حينما كان أحد المعدلين في بغداد - في مهمة تقدير مساحة المنطقة، وإستكمال ارتفاعها، ولكن أول ما خرجت اللجنة إلى قوسان ضايق أفلح المتعاملين، وإستوفى منهم عشرة آلاف دينار، ما منها مع الكاتب والمشرف شيء، وإستنكر نصير منه ذلك، فقال: "هذا البلد مضمّن علي بكذا وكذا ألف دينار، أريد أن أتعجل لنفسي بهذه العشرة آلاف دينار، أعطيك أنت منها ألف، وللمشرف ألف، وللكاتب ألف، وأبرطل بألف، وأنفق على نفسي في الحبس ألف، وأبقي ورائي لعيالي خمسة آلاف دينار، فإن خسرت في آخر هذه السنة عشرة آلاف سهل الحال، وإن كان أكثر من ذلك حصلت لنفسي هذا المقدار..."، فقال له نصير: "...والله إن الحرامية لا يعتمدون ذلك، ولا يقدمون عليه بشهادة العدل، والله يا شيخ لا أقمت معك لئلا يلحقني شرك"، فردّ أفلح: "أنت رجل مجنون، محشّف الدماغ، محروم لهذه الألف"، وإنفصل عنه، ووشى به، وبعد مدّة خرج إليه من احتاط عليه وعلى ماله⁽⁴⁾.

ومن الذين نقم عليهم الخليفة الناصر الشيخ أبي الفرج بن الجوزي، ونفاه إلى واسط، وأقام بها خمسة أعوام يخدم نفسه على كبر سنه البالغ ثمانون عاماً⁽⁵⁾، ومن نوادره أنّ الخليفة عاقب أخ أحد موظفيه الفارين، وصادره، وأخذ له أموالاً، وهو بريء، فشكا ذلك المصاّر إلى ابن الجوزي، ولما وعظ ابن الجوزي

⁽¹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 32.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزمان، ج 21، ص 365-367.

⁽³⁾ الذهبي، تاريخ، ج 41، ص 95.

⁽⁴⁾ ابن الساعي، تاريخ، ص 19-20.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 16، ص 665.

الخليفة، أنشد معروضًا بأنّ البريء لا يؤخذ بذنب لم يقترفه، محرّضًا الخليفة على العدل، وإعادة المال المسلوب إلى صاحبه⁽¹⁾.

وفي شهر ربيع الأوّل 596هـ/1199م قُتل شخص من الأنبار يُعرف بابن مهديوه فألزم تاج الدين العلوي المدائني ناظر نهر عيسى يومئذ أهل الأنبار ديّته، وطالبهم بالمال، فأخذ من خمسة أفراد خمسة آلاف دينار، ثمّ ألزم الضعفاء ألف دينار على الجليّة خمسمائة، وعلى الصقارين خمسمائة، وضمن بذلك شيخ كلّ محلّة، فضايقهم، وأخذ أموالهم، فهربوا إلى هيت⁽²⁾، والحديثة، والحلّة، وأخلوا بيوتهم، فملأ الزوارق برحلهم وثيابهم، وجهّزها لتباع في بغداد، فعلم بأمره الناصر، فأنكر عليه غاية الإنكار، وأمر بردّ الأموال إلى أهلها، ويقتصر الأمر على ديّة المقتول وهي ألف دينار تؤخذ من عصبته⁽³⁾.

كما قرّر على التّقيب الأكمل عبيد الله بن ملد الهاشمي المعروف بابن النشّال ما كان ألزم نفسه باستيفائه من الأعمال الواسطيّة في شوال 596هـ/1199م، فاجتهد في جمع المال فلم يُحصّل نصف المبلغ الذي إلتمه، فلمّا وصل إلى بغداد ألزم بالإنحدار إلى مارستان واسط، وكان مريضًا، فأقام به إلى وفاته⁽⁴⁾.

ومن الذين صودروا في سنة 598هـ/1201م العدل يحيى بن بهليقا، وكان ناظرًا بالتّرب الشريفة بالرّصافة، وحوسب، وبقي عليه عشرة آلاف دينار، فطولب بها⁽⁵⁾.

ومن الذين نُكّبوا القوام ابن الزاهد وكيل وليّ العهد، والذي ضُرب مائة ضربة بالعصا، وسُجن بواسط، لأنّه كُشف وهو يطلب كتاب السّموم لابن وحشيّة⁽⁶⁾، وأحمد بن العباس أحد متصرّفي أعمال السّواد في 598هـ/1201م، ووكل به صاحب المخزن لمدّة سنتين، ثمّ أطلق سراحه، ولم يُستخدم بعدها أبدًا إلى أن توفيّ في 600هـ/1203م⁽⁷⁾، وإتّهم في 604هـ/1207م نصر بن ساوى أبي الغنائم - وإسمه المسيحي

⁽¹⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج3، ص371.

⁽²⁾ هيت: سميت بهيت لأنها هوة في الأرض، وهي بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار، ذات نخل كثير، وخيرات واسعة، وهي مجاورة للبريّة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص420-421.

⁽³⁾ ابن السّاعي، تاريخ، ص23.

⁽⁴⁾ ابن السّاعي، تاريخ، ص25.

⁽⁵⁾ نفسه، ص87.

⁽⁶⁾ نفسه، ص89.

⁽⁷⁾ نفسه، ص140.

"عوديشوع" - بتسميم علاء الدين تماش التّاصري، وذلك ليخلفه على دُجيل، ودأقوفاً إضافة إلى واسط التي كان واليهاء، وحُكم على النصراني بقطع يده ورجله، وتعليقه أمام منزل الوزير حتّى الموت⁽¹⁾.

4) في فترة خلافة الظّاهر بأمر الله (30 رمضان 622-14 رجب 623هـ):

أولاً: شخصيّة الظّاهر وملامح عهده:

لَمّا توفّي الخليفة النّاصر لدين الله كان قد عهد إلى ابنه أبي نصر محمّد ولقبه بالظّاهر، وخطب له على المنابر، ثمّ عزله عن ذلك بأخيه علي، وحينما توفّي في حياة أبيه سنة 612هـ أعاده النّاصر إلى ولاية العهد، فخطب له ثانية، وبويع بالخلافة، وسنّه إثنان وخمسون فلم يلي الخلافة أسنّ منه، وكان عاقلاً، ووقوراً، وديّناً، ومحسناً، وسار في النّاس سيرة حسنة حتّى قيل: "إنّه لم يكن بعد عمر بن عبد العزيز عدل منه لو طالت مدّته"، فلم تتجاوز خلافته تسعة أشهر⁽²⁾.

وكان الناصر قد أزاحه من ولاية العهد بعد أن إستوحش منه، وخاف أن ينقلب عليه لأنّه كان قويّاً عاليّ الهمة⁽³⁾، فأسقط إسمه من ولاية العهد، وفي الخطبة، وإعتقله، وضيق عليه، ومال إلى أخيه علي ولكن لم يعهد إليه، فمات علي في حياة الناصر، فلم يجد هذا الأخير إلّا ابنه الظّاهر، فعهد إليه، وهوّ في الحبس معتقل، وكان عامّة أهل بغداد يميلون إلى الظّاهر، فلمّا توفّي الناصر أخرجّه موظفو الدّولة، وبايعوه⁽⁴⁾، وبقيّ محجوراً عليه لا يتصرّف في شيء إلى أن تولّى الخلافة، وكان علي قد توفّي سنة 612هـ/1215م، أي بقيّ محمّد أبي نصر إحدى عشر عامّاً وهوّ معتقل، وهوّ وليّ للعهد⁽⁵⁾، وكانت نسيم الجارية والغلام رشيق من تلاعبا بكتابات النّاصر في أواخر أيّامه، وكشفهما صاعد بن توما أمين الدّولة، وهوّ طبيب الخليفة النصراني⁽⁶⁾، وعلى التّقيض من والده الذي حاول إظهار الهيبة، والقوّة، والحزم تجاه الرّعيّة فإنّ الظّاهر

⁽¹⁾ شيخو، الوزراء، ص 221.

⁽²⁾ ابن السّاعي، تاريخ، ص 148-149، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 135، والديار بكرى، تاريخ الخميس، ص 370، والخضري، محاضرات، ص 544-545.

⁽³⁾ وكان الظّاهر في غاية العدل، لذلك وقعت له صدمات بوالده النّاصر الذي كان جمّاعاً للمال، ومن ذلك أنّه تصدّق بثلاثة آلاف دينار أخذها والده الناصر من تاجر أعجمي رفض أن تُردّ إليه، وهوّ نفس الإجراء الذي إتّخذته مع بقية المظلومين من طرف الناصر، أنظر: حمزة بن أحمد بن عمر الغربي ابن سباط، صدق الأخبار، الجزء الأول، تحقيق: عمر عبد السّلام التّدمري، منشورات جروس برس، طرابلس الشّام، الطبعة الأولى، 1993م، ج 1، ص 289.

⁽⁴⁾ ابن العبري، مختصر، ص 422-423، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 187.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 453، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 187.

⁽⁶⁾ شيخو، الوزراء، ص 177.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

أخذهم باللين والمرونة، والرّحمة، وقد لأمه بعض أفراد حاشيته في سياسته فقال: "إنّما أنا تاجر فتح دكّانه بعد العصر، فذروني أعمل صالحًا، وأفعل خير، فكم مقدار ما بقيت أعيش؟"⁽¹⁾، ولكنّ ابن العماد⁽²⁾ إنّهم ابن الأثير بالمبالغة حينما ذكر بأنّه أظهر من العدل والإحسان بما أعاد به سنّة العُمَرَيْن.

ومن أعماله المناقضة لسياسة والده إلغاء الجوسسة في الطرقات على رعايا الدولة في ما يتعلّق بحياتهم اليوميّة رغم تحذيرات أعوانه من إفساد العامّة بهذا الإجراء⁽³⁾، وإتباع مذهب أهل السنّة - وكان الناصر يميل إلى التشيع - وأصبح الظاهر يخرج للعامّة عكس والده الذي كان لا يظهر إلّا نادرًا⁽⁴⁾.

وكان قرار الظاهر بأمر الله سنة 622هـ/1225م حول صنجة المخزن يدلّ على حسن السياسة الماليّة للدولة، ومراعاة أحوال الناس ومحاولة الإحسان إليهم، كما يدلّ على غنى البلاد وكثرة الموارد الماليّة في خزينة الدولة، ومحاولة منه للتخفيف من حجم الموارد المحفوظة لدى الخزينة⁽⁵⁾، وكان تعدّد مراكز سكّ الدينار الذهبيّة في أواخر العصر العباسي خارج العاصمة بغداد يدلّ على وفرة كمّيّات الذهب الموجودة في خزينة الدولة العباسيّة، وكان من أهمّ هذه المراكز: إربل، ودقوقاء، وواسط، وكركوك (تل علي)، وديلتاوة، والموصل⁽⁶⁾، وساهمت هذه الأموال في قيام الخليفة بالتخفيف عن الرعيّة المشقّة، وأعاد لأهل واسط مائة ألف دينار جمعها الناصر ظلمًا، وأطلق من كان في السجون، وأمر أن يُعطى قاضي القضاة عشرة آلاف دينار تدفع للغارمين، وتصدّق على الفقراء، وفرّق في العلماء، وأهل الدّين مائة ألف دينار، ولكن لم تطل مدّة خلافته⁽⁷⁾.

ثانيًا: المصادر ونكبة الموظفين في عهده:

⁽¹⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص136، وقال الظاهر لئنا بويغ: "...كيف يليق أن يفتح الإنسان دكّانًا بعد العصر، قد تبفّت عن الخمسين، وأنقلد الخلافة"، وفي رواية أخرى: "فيل له ألا تتفسّح وتنزّه، قال: قد فات الرّزق، فقبل له: يبارك الله في عمرك، فقال: من فتح دكّانًا بعد العصر أيش يكسب؟"، ومن أقواله: "أنتم إلى إمام فعّال أحوج منكم إلى إمام قوّال أتركوني أفعل الخير؛ فكم بقيت أعيش؟"، أنظر: ابن العبري، مختصر، ص423، والدياربيكري، تاريخ الخميس، ص370.

⁽²⁾ شذرات الذهب، ج7، ص192.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية، ج17، ص136، والخضري، محاضرات، ص545.

⁽⁴⁾ القلقشندي، مآثر، ج2، ص74.

⁽⁵⁾ إبراهيم، الموارد، ص368.

⁽⁶⁾ نفسه، ص369.

⁽⁷⁾ الدياربيكري، تاريخ الخميس، ص370، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص187.

حينما توفي الظاهر وجدت في داره رقاع مختومة لم تُفتح، فيها سعايات إليه بسبب أناس كثيرين من ولاة، وغيرهم، لم يفتحها رفقا بالناس، وسترًا على أعراضهم⁽¹⁾، وهذه الرواية إن صحّت فإنّها تدلّ على أنّ عهده القصير كان خاليًا من المصادرات، ومعاقبة موظفي الدولة وغيرهم، ونلاحظ أنّ الظاهر أمر بإطلاق سراح من كان في السجون معتقلًا في كلّ القضايا المتعلقة بأموال الدولة من إختلاس، وسوء تسيير، بل وأعاد لهم ما كان أخذ منهم من مصادرات أثناء التعذيب، والنكبات في عهد والده⁽²⁾، وأمر بإعادة مائة ألف دينار كمكوس لأهل واسط لعدم الحاجة إليها، وأطلق سراح كلّ من كان في السجون، وأمر بإعادة الأموال المُغتصبة منهم بل وأرسل إلى القاضي عشرة آلاف دينار ليعطيها عن كلّ محبوس مدين بأموال لا يقدر على الوفاء بها⁽³⁾.

وكانت صنجة المخزن تزيد على صنجة البلد نصف دينار في كلّ مئة إذا قبضوا الأموال، وإذا أخرجوها دفعوا بصنجة البلد، فأرسل الخليفة الظاهر إليهم الآيات الأولى من سورة المطّفين، فكتب إليه بعض الكتاب: "إن تفاوت هذا عن العام الماضي خمسة وثلاثون ألف دينار"، فأرسل يُنكر عليه، ويقول: "هذا يُترك، وإن كانت تفاوته ثلاثمائة وخمسين ألف"⁽⁴⁾.

ومن أعماله إسقاط المكوس، وتخفيف الخراج على الناس⁽⁵⁾، ووضع عن أهل بعقوبا مثلاً؛ سبعين ألف دينار كان قد زادها أبوه عليهم في الخراج⁽⁶⁾، وكان يؤخذ منها عشرة آلاف دينار قديماً، فكان الناصر يجيبها بثمانين ألف فحضر أهلها واستغاثوا، وذكروا أنه حدث لهم كثير من المصادرات لتحصيل هذا المبلغ، فأمر الظاهر أن يؤخذ منها عشرة آلاف⁽⁷⁾.

ولقد أمر الظاهر بإعادة الخراج القديم في جميع أنحاء العراق، وأن يسقط جميع ماجدّده أبوه، كان كثيراً لا يُحصى، ولمّا أمر بأخذ الخراج الأوّل من جميع البلاد حضر كثير من مزارعي العراق، وذكروا أنّ الأملاك التي كان يؤخذ منها الخراج قديماً قد يبس أكثر أشجارها، وخربت، ومتى طولبوا بالخراج الأوّل لا يفي

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 150.

² نفسه، ج 17، ص 136.

³ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 136، والخضري، محاضرات، ص 545.

⁴ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 135، وابن سباط، صدق الأخبار، ج 1، ص 288-289، والخضري، محاضرات، ص 544-545.

⁵ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 135 و 149، والخضري، محاضرات، ص 544-545، ومن الإنجازات الهامة للظاهر العمرانية كإنشاء جسر عظيم ثاني على نهر دجلة في بغداد، وأنفق عليه أموال كثيرة، أنظر: ابن العبري، تاريخ، ص 423.

⁶ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 135، و الخضري، محاضرات، ص 544-545.

⁷ ابن الأثير، الكامل، ج 10، ص 453-454.

دخل الباقي بالخراج، فأمر ألا يؤخذ الخراج إلا من كل شجرة سليمة، وأما الفاسدة منها فلا يؤخذ منها شيء⁽¹⁾.

ونلاحظ أنّ الظاهر إتبع سياسة تولية المتديّبين في مناصب الدولة الهامة⁽²⁾، والإحسان إلى العلماء وأمثالهم⁽³⁾، كما أرسل إلى القاضي بأنّ كلّ من يأتي إليه بكتاب صحيح بملك يعيده إليه بغير إذن، وأمره أنّ كلّ من يأتي له حقّ بطريق شرعيّ يُوصل إليه بغير مراجعة، وأقام في التّظر على الأموال الحشريّة رجالاً صالحاً، وكان على القضاء عماد الدين الجيلي الحنبلي، وهو رجل فاضل عادل، وإشترط على الخليفة أن يورث ذوي الأرحام في أحكامه فوافق⁽⁴⁾، ونتيجة لهذه السياسة زال الخوف عن النّاس، وتشجّعوا في إظهار أموالهم، وإستثمارها من جديد بعد أن خافوا من مصادرتها أيام النّاصر "...وزال عن الرعيّة الخوف الذي ملأ قلوبهم في عهد الناصر فأظهروا نعمهم"⁽⁵⁾.

5) في فترة خلافة المستنصر بالله (14 رجب 623-10 جمادى الآخرة 640هـ):

تمهيد: هو أبو جعفر منصور بن الظاهر محمد، وتولّى الخلافة وسنه خمسة وثلاثون سنة، ولقد بايعته العامّة والخاصّة⁽⁶⁾، وسار المستنصر سيرة أبيه وكان معروفاً بالعدل والجود، والتعمير، وجلس لقضاء حوائج النّاس وردّ المظالم⁽⁷⁾، وكان قد عاصر خلافة جدّه النّاصر الذي كان يلقبه بالقاضي لهديه، وعقله، وإنكاره ما يجده من المنكر⁽⁸⁾، ولقد أظهر هذا الخليفة التدين، والتواضع بحضوره الدائم لصلاة الجمعة ماشياً⁽⁹⁾، وتميّز بتعقّفه عن الحرام، وأظهر ما يليق بكونه أعلى شخصيّة دينيّة في العالم الإسلامي وقتها، حتّى قيل أنّه إمتلك كلّ صفات الخليفة المسلم مثلما إشرطها الفقهاء⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 135، والخضري، محاضرات، ص 544-545.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 149.

⁽³⁾ القلقشندي، مآثر، ج 2، ص 75.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 136.

⁽⁵⁾ ابن العبري، مختصر، ص 423.

⁽⁶⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 150-151، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 188.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 151.

⁽⁸⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 702.

⁽⁹⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 151-152، والنويري، نهاية الأرب، ج 23، ص 188.

⁽¹⁰⁾ حسين حديس جاسم الجميلي، عصر الخليفة المستنصر بالله (623-640هـ/1226-1242م)، رسالة مقدّمة ضمن جزء من متطلّبات رسالة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، بإشراف الدكتور عبد المنعم رشاد، صفر 1410هـ/أيلول 1989م، ص 154-156.

ونشر العدل، وبث الأمر بالمعروف، وقرب إليه أصحاب الخير من أهل العلم، والزهاد، والصالحين، وبنى المدارس، والمساجد، والربط، والمشاهد، ودور الضيافة، والبيمارستانات، وعمل على وأد الفتن بين السنة والشيعية، واعتنى بطرق الحاج وحراستها وإصلاحها، وبنى في الحرمين دورًا للمرضى، وجمع العساكر، وقام بأمر الجهاد، وبلغ مدخول أوقاف المدرسة المستنصرية أكثر من سبعين ألف مثقال، وأمن التجار على أموالهم لدرجة أن مجموعة منهم جمعوا أموالاً، ودفعوها إلى الدواidar لأجل التجهز لجهاد المغول، فردّها إليهم، وقال لهم يكفيننا منكم الدعاء، وفي خزائن الدولة ما يكفي⁽¹⁾.

1) الوضع المالي للدولة في عهده:

أ) المداخيل:

لقد استمرّ الوضع السابق من خلال قلة الموارد المالية نتيجة الكوارث الطبيعية في مختلف أقاليم الدولة - على قتلها وصغر مساحتها - ومن هذه الحوادث عاصفة ثلجية على دفتين، دمّرت المحاصيل الزراعية في العراق والجزيرة الفراتية في العاشر من فبراير 624هـ/1226م، وهو أمر نادر لأنّ العراق إقليم معروف بشدة الحرارة⁽²⁾، ثمّ حدث جفاف شديد في 629هـ/1231م نتيجة لضعف التساقط، وجفاف الآبار، والأنهار، وكثير من مصادر المياه الجوفية، ونتج عن هذا غلاء شديد شمل أيضاً مصر، وبلاد الشام، والجزيرة الفراتية⁽³⁾، ولكن لحسن حظّ المستنصر أنّه ورث خزينة ملامى بالأموال، وتذكر المصادر أنّ الناصر أنشأ بركة، وترك فيها المال، وكان يقول: "...ثرى أعيش حتى أملاًها"، فلمّا وُلّي المستنصر كان يقول: "ثرى أعيش حتى أفرغها"⁽⁴⁾.

ومن أهم الإجراءات التي إتخذها من أجل حماية مداخيل الدولة في عهد إعادة سلك العملة، فأمر بضرب دراهم جديدة في سنة 632هـ/1234م، وعمل على تفريقها في الأعمال، وكان التعامل قبل ذلك بقراضة الذهب، كالقيراط⁽⁵⁾، وهو ما أعاد الثقة والأمان للمتعاملين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الكُتبي، الوافي، ج4، ص170.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص159.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص184.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص362.

⁽⁵⁾ القيراط: وهو جزء من أربعة وعشرين من الدينار، أنظر: تقّي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ، الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق وتعليق: سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص64.

⁽⁶⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص259.

وكان وجود القراضة والتعامل بها لا ينسجم مع توجه المستنصر الديني، وهو الأمر الذي دعاه إلى إصدار دراهم فضية جديدة تُلبّي حاجيات الدولة الإقتصادية، والدينية، وتساوي كلّ عشرة دراهم فضة ديناراً ذهبياً واحداً، ومنع التعامل بقراضة الذهب⁽¹⁾.

وجمع الوزير الولاية، والتجار، والصيارفة، و"فُرشت الأنطاع"، وأفرغت عليها الدراهم، وقال الوزير: "...قد رسم مولانا أمير المؤمنين لمعاملتكم بهذه الدراهم عوضاً عن قراضة الذهب، وفقاً بكم، وإنقاذاً لكم من التعامل بالحرام من الصّرف الربوي، فأعلنوا بالدعاء"، ثمّ وزّعت العملات الجديدة في أنحاء العراق، وحدّد سعرها بعشرة دراهم للدينار، وقال ابن أبي الحديد في ذلك شعراً:

لا عدمننا جميل رأيك فينا===== أنت باعدتنا عن التطفيف.

ورسّمت اللّجين حتى ألفنا===== وما كان قبل بالمألوف.

ليس للجمع كان منعك للصّر===== ف ولكن للعدل والتعريف⁽²⁾.

كما تشدّد المستنصر في أخذ الجزية من أهل الذمّة، وذلك من خلال العناية بديوان الجوالي، وبلغ التشدّد في 627هـ/1229م أن يقدّم دافع الجزية الأموال شخصياً، ولم يقبل حتّى من كبارهم التوكيل في ذلك مثل ابن

الشويح رأس الطائفة اليهودية، وأبوعلي بن المسيحي من كبار الأطباء لدى الخليفة⁽³⁾.

وزادت الأوضاع سوءاً بغارات كتائب المغول على البلاد العراقية، ففي سنة 634هـ/1236م هاجموا إربل، وبعد حصار شديد دخلوا المدينة، وقتلوا كثيراً من أهلها، وأخذوا الأسرى علاوة على النهب، والحرق، والتدمير، ولم تسلم من تخريبهم إلاّ القلعة⁽⁴⁾.

ب) النفقات:

⁽¹⁾الجميل، عصر الخليفة، ص114.

⁽²⁾السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص704.

⁽³⁾ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص30.

⁽⁴⁾الفاخري، تاريخ، ص80-81.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

تحفل المصادر بذكر بذل الخليفة المستنصر بالله للأموال؛ "... فلم يكن للمال عنده قدر"⁽¹⁾، وهذا صاحب الفخري⁽²⁾ يقول عنه: "... كان المستنصر شهماً جواداً يباري الرّيح كرمًا وجودًا، وكانت هباته وعطاياه أشهر من أن يُدَلَّ عليها وأعظم من أن تحصى، وله في الجود أقوال كثيرة".

ولقد أعاد سنة الخلفاء الأوّلين بجمع الشّعراء المادحين، ومنحهم الأموال، وفي أوّل خطبة جمعة خُطب له فيها أمر بنشر الدّهب، والفضّة عند ذكر إسمه، وأنشد الشعراء المدائح له، والمراثي لأبيه، فأمر لهم بالخَلَع والجوائز⁽³⁾، والتي بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة وسبعين خلعة⁽⁴⁾، حتّى إنّه لمّا ولّمّا توفي في 640هـ/1242م رثاه كثير منهم - وقتئذ - بأشعار كثيرة⁽⁵⁾.

غير أنّ نفقاته لم تكن تقتصر على منح الأموال والهبات، بل أنّه شيّد المساجد، والخوانق⁽⁶⁾، والخانات في الطرق⁽⁷⁾، كما إستحدث دارًا لضّيافة الحجيج العابرين لبغداد من المشرق، مع تخصيص النفقات، والكساوى، والصلوات لهم طيلة مدّة إقامتهم⁽⁸⁾، وكان كثير الصّدقة في رمضان على الفقراء وأهل

الحاجة، وكثير النفقة على العلماء⁽⁹⁾، وأنفق الكثير على المدرسة المستنصرية⁽¹⁰⁾، وحافظ على النفقات المرتبطة بالتقاليد الخليفةيّة مثلما فعله في سنة 633هـ/1235م حينما إستضاف الملك الناصر الأيوبي

¹ ابن العماد، شذرات الدّهب، ج7، ص362.

² الفخري، ص330.

³ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص151.

⁴ الديار بكري، تاريخ الخميس، ص370.

⁵ ابن الساعي، تاريخ، ص341.

⁶ **الخوانق**: هي جمع خانقاه، وهو لفظ إيراني الأصل كان يعني في الشّرق الإسلامي خلال القرون الوسطى بناء يتجمّع فيه الزهّاد والمتصوّفون الذين تربط بينهم طريقة صوفيّة ومن في حكمهم، يقابلها الرباط أو الزاوية في المغرب الإسلامي، وأطلق هذا اللفظ في العصر الإسلامي على الأماكن المعدة للزهّاد وأتباع الطّرق الصّوفيّة، وكانت تجري فيها مراسم الأذكار والأوراد التي يقوم بها الدّراويش والمتصوّفة، وهذه الأماكن كانت مؤلّفة من حجرات للنوم والطّعام، والعبادة، وحجبت من أجلها أموال كثيرة من خيرات البساتين والمحلات التجاريّة لإكساء وإطعام، وتعليم المقيمين بها أنظر: سوردال، معجم، ص380، والخطيب، معجم، ص158.

⁷ ابن العماد، شذرات الدّهب، ج7، ص362، ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص151.

⁸ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص201.

⁹ نفسه، ج17، ص151-152.

¹⁰ إستكمل بناء المدرسة المستنصرية التي أمر بإنشائها الخليفة المستنصر بالله في سنة 631هـ/1233م، وكان الشروع فيها في سنة 625هـ/

1227م، وأنفق عليها أموال كثيرة، وكانت مخصّصة لدراسة المذاهب الدّينيّة المختلفة، وما يُظهر حجم مصاريف الخليفة على المدرسة المستنصرية هو العدد الكبير لموظّفيها، فلقد كان بها مائتين وثمانية وأربعون متفقّها وشيخ عالي الإسناد بدار الحديث، وقارئان، وعشرة أفراد يشتغلون بعلم الحديث النبوي، وثلاثون صبياً يتلقّون القرآن ولهم نفقات، وطبيب حاذق بالطّب مع عشرة أطباء، وكلّهم يُنفق عليه من

صاحب الكرك في بغداد، ولما دخل دار الوزارة أكرم وحُلع عليه "قباة أطلس، وشربوش، ومُنح فرسًا بمركب ذهب"، وصُرفت عليه طيلة أيام إقامته في بغداد أموال من ديوان الخليفة⁽¹⁾، وكان قد لجأ إلى الخليفة خوفًا من عمّه الكامل، وكان قد أهدى للخليفة تحفًا عظيمة، وجواهر نفيسة⁽²⁾.

وسبب زيارته لبغداد هو تظلمه من ما تعرّض له من عميّه، بعدما إنترعا منه دمشق، وطرده إلى الكرك، فأقام ببغداد إلى الخامس والعشرين من شعبان، ثمّ إستدعيّ إلى دار الوزارة فخلع عليه الخليفة ثانية بالهدايا الثمينة، والخيام، والمفارش، والآلات، وخمسة وعشرين ألف دينار، وعدّة من الخيل، و من الثياب الفاخرة، وأكرم من كان معه من الأتباع، والأصحاب، والمماليك، وأذن له بعد ذلك في التوجّه إلى بلده بعد أن وقع الصلح مع عميّه: الأشرف، والكامل، وغادر بغداد برفقة أمير من أمراء الخليفة مرفوقًا بكتاب فيه مسائلات للملك الكامل⁽³⁾، وكان الملك الناصر متطلّعًا إلى أن يحضره الخليفة في ملأ من الناس، ولم يجبه لذلك من قبيل إحترامه للأعراف الديبلوماسية مع الكامل سلطان مصر الموالي للخلافة العباسية، فكتب إليه الناصر أيبانًا يستعطفه فيها⁽⁴⁾، ومن سُبُل إنفاقه للأموال أنه أمر بصرف أربعة آلاف دينار صلة لصاحب مدينة عانة الملك الجواد⁽⁵⁾ في سنة 637هـ/1239م لما إستنجد به خوفًا من صاحب الموصل، والملك الصّالح نجم الدّين أيوب المستولي على دمشق، كما أقام ببغداد ستّة أشهر مع كامل حاشيته على نفقة الخليفة، ثمّ أمره بالمغادرة⁽⁶⁾.

أموال المدرسة، ولقد عُرف المستنصر بإنشاء المدرسة المستنصرية - وهذا ما يُظهر أنّ الخلفاء العباسيين إتجهوا إلى تدعيم مكانتهم الدّينية - وهذه المدرسة بمثابة وقف لتدريس المذاهب السنّية الأربعة، ومن كلّ مذهب إثنان وستون فقيهاً، وأربعة معيدين، ومدرّس لكلّ مذهب، وشيخ حديث، وقارآن، وعشرة مستمعين، وشيخ طب، وعشرة مسلمين يشتغلون بالطب، ومكتب للايتام، علاوة على النفقات، والجرايات، والكساوى، وكان الذي أشرف على بناء المدرسة أستاذ دار الخلافة مؤيد الدّين أبوطالب محمّد بن العلقمي، والذي أصبح وزيرًا بعدها، وسخّر المستنصر لنفقة المدرسة أوقافًا، ووقف أيضا أوقافًا في جهات البر، وبلغ ارتفاع أوقاف المستنصرية ثيف وسبعين ألف مثقال، أنظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص 80-82 و85، وإسن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 212-213، والقلقشندي، مآثر، ص 81، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 703.

⁽¹⁾النويري، نهاية الأرب، ج 29، ص 138.

⁽²⁾القلقشندي، مآثر، ص 79.

⁽³⁾النويري، نهاية الأرب، ج 29، ص 138-139.

⁽⁴⁾القلقشندي، مآثر، ص 79.

⁽⁵⁾الملك الجواد: هو يونس الأيوبي من أمراء الدّولة الأيوبيّة، وكان فيه طيش وحمق، يظلم أعوانه الناس ولايبالي، وليّ دمشق سنة 635هـ/1237م ففتح الخزان، وفرّق ما فيها من أموال، وأبطل المكوس والخمور، وكان يحبّ اللّهُو، لجأ إلى النّاصر داود في القدس، فأرسله إلى بغداد، فهرب إلى الصّليبيين في عكا، فاعتقلوه، وإضطّرّ الملك الصّالح إسماعيل صاحب دمشق إلى فدائه، ثمّ قتله، أنظر: الكيالي، الموسوعة، ج 7، ص 483.

⁽⁶⁾النويري، نهاية الأرب، ج 29، ص 160.

وما يُحسب للمستنصر أنّه خصّص جزءًا من الأموال التي ورثها عن والده إلى تدعيم نفوذه السياسي وإستعادة أملاك الخلافة تدريجيًا بدءًا بالعراق، وهو أمر إستوجب نفقات معتبرة، واستخدم عساكر عظيمة لم تكن في عهد جدّه ولا أبيه⁽¹⁾، وإستغلّ مرض ملك إربل مظفر الدّين كوكبوري بن زين الدّين، وإنعدام وريث للملك، فأرسل فرقة من جيشه لاستخلاصها، ولمّا وصل بابها منعهم أهلها من الدّخول، فشدد جيش الخليفة الحصار عليها حتّى فتحوها في 17 شوال 630هـ/1232م، وعيّن المستنصر قائد الحملة شرف الدّين أبي الفضائل إقبال المستنصري عاملاً له عليها، وأعاد تنظيم إدارتها، وأحسن إلى أهلها⁽²⁾، وكان مظفر الدّين في خلاف مع الأيوبيين ولا يرغب في أن يأخذوها، وسلّم قلاع المدينة إلى المستنصر الذي إجتمع به، وأحسن إليه، و منحه ستين ألف دينار⁽³⁾.

وفي أثناء حكم المستنصر الطّويل بدأت جموع المغول تسيطر على مناطق من العراق بعد أن اكتسحت المشرق الإسلامي، وبدأت تظهر آثار تخريبهم على الحياة في المنطقة⁽⁴⁾، فأنفق الخليفة أموال الدّولة أيضًا في محاربة المغول، وذلك من خلال دفاعه عن إربل، والموصل، وطردهم منها سنة 633هـ/1235م⁽⁵⁾، وإشترى بلدة عانة وأعمالها من صاحبها الملك الجوّاد مقابل مائة وثمانين ألف درهم في 637هـ/1239م⁽⁶⁾.

وعلى الرّغم من إمكانيّات الخلافة المتواضعة مقارنة بالعصر العباسي الأوّل وحتّى الثاني، إلا أنّ المستنصر بذل مجهودات كبيرة في حماية ما تبقى من مملكة آبائه، وإهتمّ بالجيش من ناحية التسليح، والتجهيز، وإقطاع الأراضي لاكتساب القادة حتّى صاروا من كبار الملاك، وأوقف من أجله الكثير من الأموال⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 703.

⁽²⁾ إبن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 201.

⁽³⁾ إبن الساعي، تاريخ، ص 333.

⁽⁴⁾ خليفة، الدّولة، ص 238.

⁽⁵⁾ إبن العماد، شذرات الذهب، ج 7، ص 278.

⁽⁶⁾ النويري، نهاية الأرب، ج 29، ص 160.

⁽⁷⁾ الجميلي، عصر الخليفة، ص 137.

2) علاقة المستنصر بكبار موظفيه:

لقد احتفظ المستنصر بولاية أبيه⁽¹⁾، وكان أن نكب وزيره مؤيد الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم القمي في 17 شوال 629هـ/1231م، وأمر بسجنه مع أخيه حسن، وإبنة فخرالدين أحمد، وإستوزر مكانه أستاذ الدار شمس الدين بن الناقد، وخلع عليه خلعة باهضة القيمة، وأظهر العامة الفرح بتعيينه⁽²⁾، وكان القمي وزيراً لأبيه وجدّه لسنوات طويلة⁽³⁾، ولم يعين المستنصر الأستاذ دار ابن الناقد وزيراً بل عينه نائباً عن أعمال الوزارة⁽⁴⁾، وانتقل ابن الناقد من منصب وكيل الخليفة إلى أستاذ الدار أثناء خلافة المستنصر، وكان معروفاً بالأمانة، وقوة الشخصية، والحزم، والهيبة مع موظفي الدولة، ولقد هُجّي بيتين، فلما سمعهما إستحسنهما، وهما:

وزيرنا زاهد والناس قد زهدوا ===== فيه، فكلُّ عن اللدات منكمش.

أيامه مثل شهر الصوم خالية ===== من المعاصي وفيها الجوع والعطش⁽⁵⁾.

6) في فترة خلافة المستعصم بالله (10 جمادى الآخرة 640-14 صفر 656هـ):

1) شخصية المستعصم وملامح عهده:

وُصف المستعصم بضعف الرأي، وقلة الخبرة السياسية، فوقع تحت سيطرة وزيره مؤيد الدين ابن العلقمي، وهو من الشيعة؛ فانصرف لطائفته باعتبار أنّ الخليفة كان سنياً منحازاً لأهل السنة وهم عماد دولته، أمّا الشيعة فكانوا يتمنون خروج الأمر من بني العباس، وقيل أنّ ابنه أبي بكر انتصر لأهل السنة بعد إغارتهم على الكرخ، ونهب دوره، وأهان أهله، وقتل كثيراً منهم، فراسل ابن العلقمي هولاء⁽⁶⁾ سرّاً يطمعه في

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 151.

² نفسه، ج 17، ص 193.

³ الفخري، ص 330.

⁴ ابن الساعي، تاريخ، ص 341.

⁵ الفخري، ص 331.

⁶ هولاءكو: هو خان مغولي حفيد جنكيزخان (1217-1265م)، وجهه أخوه منكو خان لإخماد ثورة في فارس، فعبر نهر جيحون في 1256م، فأخضع الأمراء الصغار، وأباد الحشاشين، وقضى على زعيمهم ركن الدين، ثمّ إتجه غرباً إلى بغداد، وأسقطها في يد جنده، ونهبها، وقتل عدداً كبيراً من أعيانها، ومنهم الخليفة نفسه في 1258م، ثمّ استولى على الشام، ولكنّه إنهزم في فلسطين أمام ممالك مصر في 1260م، وبعدها إنسحب هولاءكو على بغداد، وحافظ على الأراضي التي احتلها، وصارت تعرف باسم الدولة الإيلخانية حتّى سقوطها في 1335م، أنظر: الكيالي، موسوعة، ج 7، ص 185.

إحتلال بغداد⁽¹⁾، ولقد كان المستنصر يريد تعيين الأصلح والأكفأ لولاية العهد وهو أخاه الخفاجي المعروف بالشجاعة والإقدام، غير أن الدوادار، وقائد الجيش نجحاً في فرض المستعصم لأنه سهل الإنقياد⁽²⁾، وأكرهوا أفراد الأسرة العباسية على الموافقة على تعيينه تحت التهديد بعد أن قطعوا عن معاكلهم الطعام والمؤونة⁽³⁾.

وُلد المستعصم في 609هـ/1212م، وأصبح خليفة في 640هـ/1242م، وكان من رواة الحديث، فلقد روي له أربعين حديثاً، وشاع عنه أنه متدين⁽⁴⁾، ولكنه لم يكن مثل أبيه، أوجده في التيقظ، والحزم، وعلو الهمة، بل كان ضعيف الشخصية⁽⁵⁾، وكانت أمه هاجر تقيّة صالحة راغبة في عمل البر والخير، وأمرت ببناء رباط للصوفيّة، ومقبرة لها بجانبه، وتوفيت في 646هـ/1248م⁽⁶⁾.

وهو ما يفسر إلى حدّ ما ذكره ابن كثير⁽⁷⁾ بأنّ المستعصم كانت تظهر عليه المسحة الدنيّة، بحفظه للقرآن، وإتقانه لأحكام التجويد، واللغة العربيّة، والخطوط، مع كثرة التلاوة، وإظهار الخشوع، وكانت له أقوال في التفسير، ولكنه إقتدى بأبيه المستنصر المتبع للمذهب الشافعي، حيث أنّه تعلّم على يد الشيخ شمس الدين أبو المظفر علي بن محمّد بن النيار الشافعي، ولكن على التقيّض من شهادة ابن كثير فإنّ ابن العربي- وكان قريباً زمنياً من عهد المستعصم- ذكر⁽⁸⁾؛ بأنّه كان عكس أبيه المستنصر من محبّي اللهو، والقصف، وكان مولعاً بلعب الطيور، وكثير المخالطة للنساء، وكان ضعيف الرأى قليل الحزم فيه غفلة. فلم يكن المستعصم إذن؛ أهلاً للخلافة من ناحية شخصيته، أو قابليته للحكم، وزعامة العالم الإسلامي، وكانت صفاته ربّما تجعل منه حاكماً محبوباً، وربّما كان سينجح في ظروف هادئة يسيرة، ولكنه لم يكن رجل المرحلة، فلقد كان متديّناً حافظاً للقرآن، عاكفاً على تلاوته، عفيف اللسان والفرج، ولكنه كان لئيم

⁽¹⁾ ابن العربي، مختصر، ص 550.

⁽²⁾ الذّهبي، سير، ج 23، ص 175.

⁽³⁾ فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ص 248، وهذا يعني أنّ أفراد البيت العباسي كانوا مجموعين في منطقة واحدة لتسهيل مراقبتهم حسبما يفهم من هذه الرواية.

⁽⁴⁾ الذّهبي، سير، ج 23، ص 174، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 708.

⁽⁵⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 708.

⁽⁶⁾ معروف، عالمات، ص 13.

⁽⁷⁾ البداية، ج 17، ص 264.

⁽⁸⁾ ابن العربي، مختصر، ص 445.

العريكة مستضعف الرأى، ضعيف التدبير، والتيقظ، والهمّة، غير عارف بمشاكل عصره، ولا يتمتع بهيبة الملوك، بل كان من هواة اللهو والغناء، وكان يتتبع المغنين والمطربين ويرسل في طلبهم من بلدانهم⁽¹⁾.

لقد كان موقف الخلفاء العباسيين من الغزو المغولي ضعيفاً ومرتدداً بسبب تدهور الدولة العباسية وضعفها، فهم لم يتمكنوا من جمع جيش قوي، وكبير العدد، ويتمتع بمعنويات عالية، وشجاعة كبيرة لكي يقف في وجه المغول، لأنّ الوضع العام في الدولة العباسية كان يسير نحو الضعف والانحلال، فلا يؤمل من الخلفاء قرارات كانت خارجة عن إرادتهم، كما أنّ الطاقات الإسلامية إستنزفت في الحروب الصليبية من قبل، ولم تحاول هذه القوى أصلاً إقامة جبهة موحدة للتصدّي للمغول⁽²⁾.

(2) الوضعية المالية والإدارية في عهده:

لم يخالف المستعصم أكثر أسلافه في إنفاق المال بسخاء، ولا سيّما في المظاهر، والتقاليد الملكية، ففي حفل تنصيبه بلغت الخلع أكثر من ثلاثة عشر ألف خلعة⁽³⁾، وفي سنة 642هـ/1244م خلع الدويدار الصغير ألف وخمسمائة خلعة، ثمّ أستاذ الدار يوسف ابن الجوزي خمس خلع، ثمّ صاحب الديوان أحمد بن الدامغاني خلع ثلاثمائة وخمسة عشر خلعة، ثمّ خلع الدويدار الكبير سبعمائة خلعة، ثمّ خلع باقي رجال الدولة على قدر أحوالهم، فكان مجموع الخلع في عيد الفطر أكثر من ستّة آلاف خلعة⁽⁴⁾، وفي أواخر ذي الحجة 644هـ/1246م طهر الخليفة المستعصم بالله ولديه الأميرين أبا العباس أحمد وأبا الفضائل عبد الرحمن، وأجريت مادب فخمة، وولائم، وأفراح لم يُسمع بها في بغداد منذ زمن طويل، وكانت هذه آخر الأفراح بها⁽⁵⁾، وأعدت في هذه الوليمة ألف وخمسمائة رأس شواء⁽⁶⁾، وروى الذهبي⁽⁷⁾ أيضاً أنّ المستعصم لما ختن ولديه أحمد وعبد الرحمن، وأخاه علي في 644هـ/1246م، فرّق مائة ألف دينار، ولو أنّ هذا لا يقارن بإحتفالات الخلفاء الأوائل، وفي يوم الأربعاء الثامن من شعبان وُلد

⁽¹⁾ خاصبك، العراق، ص 37-38.

⁽²⁾ عبد الله العليوي، كوردستان في عهد المغول (1220-1335م): دراسة في التاريخ السياسي، 2004م، ص 29.

⁽³⁾ الذهبي، سير، ج 23، ص 174.

⁽⁴⁾ تاريخ ابن الساعي، ص 343-344.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 289-290.

⁽⁶⁾ الذهبي، سير، ج 23، ص 177.

⁽⁷⁾ تاريخ الإسلام، ج 47، ص 29.

للخليفة المستعصم بالله ولد سمّاه محمّد، وكنّاه بأبي نصر، وإحتفالاً بذلك خلع على كثير من أفراد حاشية الخليفة، وفرّق أموالاً وخلعاً كثيرة، ووصلت لابن السّاعي نفسه خمس خلع⁽¹⁾.

وما يدلّ على أنّ خزائن المستعصم كانت مليئة بالثروات، أنّه لما أسره هولوكو، وقبل أن يحكم بإعدامه أمره أن يدلّه على خزائن ثروته، فقدّم له أموال، وجواهر نفيسة، ودُرر، ولآليء معبّاة في أطباق ففرّقها خان المغول على أمرائه⁽²⁾، وهو ما يجعلنا نتعجّب أمام ما ظهر أنّ الدولة العباسية كانت تعاني عجزاً في الميزانية، وهو ما ظهر في خلاف الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى مع المستعصم، وسببه أنّ الأمير الأيوبي أودع وديعة قدرها مائة ألف دينار عند الخليفة، ثمّ أنكرها، ولم يردها إليه⁽³⁾.

وهناك إشارة أوردتها الذهبي⁽⁴⁾ تعزّز ماورد عن ثروات الأسرة العباسية الحاكمة أيام المستعصم، فلقد ذكر أنّ الخليفة أرسل مع الدويدار أموالاً طائلة لتفريقها على الحجّاج حينما حجّت والدته في 641هـ/1243م، وهي ستون ألف دينار، وستة آلاف خلعة لتفريقها على العربان، والمعوزين، ولما عاد الدويدار من الحجّ بنجاح في تأمين الرّكب، وإعادة أمّ الخليفة سالمة، خلع الخليفة عليه، ومنحه خمسة عشر ألف دينار⁽⁵⁾.

والحقيقة أنّ هذا العطاء لا يقارن أبداً بكرم الخلفاء في العصور العباسية الأولى، لاسيّما أنّ البلاد كانت تتعرّض للكوارث الطبيعية بشكل دائم تقريباً، حيث أنّه في سنة 646هـ/1248م وقع فيضان عظيم في بغداد، وتهدّمت منازل كثيرة، وتلفت أموال طائلة⁽⁶⁾.

ولقد كانت دولة الخليفة العباسي المستعصم تضمّ جزء من العراق الحالي يمتد من تكريت شمالاً إلى ميناء الفاو جنوباً، ومن حلوان إلى عانات، وضمّت الدولة إليها خوزستان منذ 591هـ/1194م، وكانت مملكة قليلة النفوس، خرب العديد من قراها، ومدنها، ومناطقها الزراعية نتيجة الإضطرابات السياسية التي مرّت بها منذ أواخر العهد العباسي الأوّل، وإهمال نظام الريّ الذي كان الأساس الأوّل لثروة البلاد، وإزدهارها، ولكثرة ما مرّ بها من أوبئة ومجاعات⁽⁷⁾، وما يدلّ على ضعف ميزانية الدولة هوّ التقليل من أفراد الجيش في فترة حسّاسة تمثّلت في التهديدات المغولية للعراق العربي حيث كان جيش الخلافة أثناء

⁽¹⁾ تاريخ ابن السّاعي، ص 372.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 359، الخصري، محاضرات، ص 551.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 351.

⁽⁴⁾ تاريخ الإسلام، ج 47، ص 8.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 47، ص 14.

⁽⁶⁾ الذهبي، تاريخ، ج 47، ص 38.

⁽⁷⁾ خصباك، العراق، ص 2-3.

حصارها من طرف هولاء في غاية من القلة والذلة، وكانوا بالكاد عشرة آلاف فارس في غاية الضعف تسليحاً وتجهيزاً، أما بقية الجيش فانتزعت منهم إقطاعاتهم، حتى إستجدى كثير منهم في الأسواق، وعلى أبواب المساجد، وأنشد فيهم الشعراء القصائد يرثونهم بها، ويحزنون على الإسلام وأهله، وذلك كله نتيجة لتدبير الوزير ابن العلقمي⁽¹⁾.

ولقد كانت التنظيمات الإدارية لدولة الخلافة في عهدهما الأخير معقدة تشتمل على عدد كبير من الدوائر ثلاث ماضي الدولة أكثر من حاضرها، وكان بلاط الخليفة يقوم بسعته، وتعدّد أقسامه، والوظائف القائمة فيه، وتعدّد مراسيمه على إشباع مركز الخلافة الإسمي الأعظم أكثر من خدمة الواقع المحدود المتواضع لدولة صغيرة ضعيفة الإمكانيات⁽²⁾، وكانت حوادث شغب الجند وتدمرهم بسبب تأخر صرف رواتبهم بدأت زمن الخليفة المستعصم بالله ابتداء من 648هـ/1250م⁽³⁾، ولقد ثار الجند احتجاجاً ضدّ قطع أرزاقهم من طرف الوزير ابن العلقمي⁽⁴⁾.

ولكنّ الدولة صمّمت سياسة جديدة في عهد المستعصم من خلال تقليص حجم النفقات الماليّة المرصودة للجند من خلال التلكؤ في دفع رواتب الجند، والتقليص من عددهم، وذلك بتدبير من ابن العلقمي، وبلغ عدد الذين أسقطهم الخليفة من الديوان خمسة وثلاثين ألف مقاتل، وكان أغلب هؤلاء من الجند الغرباء من الشام و مصر، وهم الذين إستعان بهم المستعصم من أجل دفع الغزو المغولي عن العراق، وأفرد لهم ديواناً سمّاه ديوان عرض الجيش المختصّ بالغرباء تمييزاً لهم عن ديوان عرض العساكر البغداديّة، أمّا الجند البغدادي فلقد سرح المستعصم معظمه، وصار الأمر ببعضهم أن أصبحوا يسألون الناس على أبواب الجوامع كما ذكرنا آنفاً، وأجبر بقية الجند على إستخلاص أرزاقهم بالقوّة من مكوس التجار، والباعة فزادت الفوضى في بغداد، رغم أنّ عددهم كان دون العشرة آلاف مقاتل في 656هـ/1258م، والتفسير أنّ المستعصم كان مدفوعاً في تقليص نفقات الجيش بأنّ إقليم الدولة إقتصر على العراق فقط، وبالتالي كانت الجباية قليلة، إضافة إلى مزاحمة المغول فيها، وبخاصّة أن الطرقات التجاريّة الدوليّة تدهورت عبر كلّ الأقاليم الشرقيّة، وحتى الشماليّة كأذربيجان والجزيرة، فضلاً عن الكوارث الطبيعيّة، وتهرب عليه القوم من أداء المكوس مع سيطرتهم على الأداء الإقتصادي⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الذّهبي، سير، ج 23، ص 175، وابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 357-358.

⁽²⁾ خصباك، العراق، ص 65.

⁽³⁾ الذّهبي، تاريخ، ج 47، ص 63، وعبد الوهّاب الرّيس، نظام، ص 254.

⁽⁴⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 7، ص 18.

⁽⁵⁾ عبد الوهّاب الرّيس، نظام، ص 255-256.

ويمكن القول أنّ ما ذكر عن قلة حيلة المستعصم، وضعفه، هو أنّه فرّق ما بين ثروته الشخصية، وميزانية الدولة، وأنّه كان يبحث فقط عن الثراء، وجمع المال، والمحافظة على ما جمعه أسلافه، والذي لن يتكرّر بناء على الوضع الصّعب في أقاليم الدولة من النّاحية الإقتصادية، فكان يقول: "أنا بغداد تكفيني، ولا يستكثروها لي إذا نزلت لهم عن باقي البلاد، ولا أيضاً يهجمون عليّ وأنا بها، وهي بيتي، ودار مقامي"⁽¹⁾، وفي مفاوضات تسليم بغداد من طرف المستعصم قام ابن العلقمي بإقتراح أن يقبل الخليفة مقاسمة خراج الدولة مع هولاءكو مقابل الصّح، فوافق، وخرج في سبعمائة من وجوه الدولة، ولكنّ خان المغول أعدمهم جميعاً⁽²⁾.

ولقد كان موقف الخلفاء العباسيين من الغزو المغولي ضعيفاً ومتردّداً بسبب تدهور الدولة العباسية وضعفها، فالخليفة لم يتمكّن من جمع جيش قوي وكبير العدد، ويتمتع بمعنويات عالية، وشجاعة كبيرة لكي يقف في وجه المغول⁽³⁾، ومسؤولية سقوط بغداد بأيدي المغول لا يتحمّلها المستعصم بالله وحده بل إنّ بقية الخلفاء كالناصر، والظاهر، والمستنصر يتحمّلون أيضاً جزءاً كبيراً من المسؤولية، فمنذ غزو المغول لدولة خوارزم سنة 616هـ/1219م، لم يبدو هناك أيّ إهتمام جدّي بتوجيه ضربة حاسمة لهم، ولم يحاولوا توحيد قوى المشرق تحت رايتهم أو نقل ميدان المعركة إلى إيران⁽⁴⁾.

أمّا من النّاحية الإقتصادية فنستخلص من رواية ابن كثير⁽⁵⁾، أنّها كانت في غاية الصعوبة بالنسبة للعامة، فالضرائب لم تتغيّر، والأسعار إزدادت غلاء في سنة 643هـ/1245م، وقلّت الأوقات إلى درجة هلاك الصّعاليك في الطّرق، وأكل الرعيّة للقطط، والكلاب، وحتّى الجيف، وألقيّ الموتى في الآبار لكثرتهم، فتسبّب ذلك في إنتشار مرض الطّاعون في بغداد، ويضاف إلى ذلك الكوارث الطّبيعية المتلفة للمحاصيل الزراعيّة، ولرؤوس الماشية، وفي 25 ذي القعدة 644هـ/1246م تساقط برد ضخم كان وزن الحبة منه ثمانية أرتال⁽⁶⁾، فضلاً عن الفيضانات المدمّرة بسبب زيّادة مياه نهر دجلة، ففي سنة 647هـ/1249م حدثت فيضانات في بغداد غمرت كثيراً من المحال والدور، ومقابر الخلفاء⁽⁷⁾، وفي سنة 654هـ/1256م وقعت فيضانات أخرى غرق بسببها عدد كبير من النّاس، وإنهارت كثير من المنازل، وكان

⁽¹⁾ ابن العبري، مختصر تاريخ، ص 445-446.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 359.

⁽³⁾ العليايوي، كوردستان، ص 29.

⁽⁴⁾ خاصبك، العراق، ص 12.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 273.

⁽⁶⁾ تاريخ ابن السّاعي، ص 349.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 17، ص 304.

أهل بغداد يتنقلون بين أزقتها بالمراكب لعدة أيام⁽¹⁾، وتسربت المياه إلى دارالوزير، ودارالخليفة، والذي فقد بسببها بعضاً من ذخائره المخزنة⁽²⁾.

كما إزدادت هجومات المغول⁽³⁾، والخوارزمية على الطرقات التجارية، والأرياف⁽⁴⁾، فالمغول مثلاً هاجموا الموصل في 655هـ/1257م، وخرّبوا أريافها⁽⁵⁾، ولكنّ الخراب كان واسعاً في العراق قبل الغزو المغولي، فلما احتلوا هذه البلاد أوقعوا التّخريب بالمدن التي قاومتهم⁽⁶⁾.

3) وزراء المستعصم:

ومن ناحية الوزراء إستوزر المستعصم وزير والده ابن الناقد⁽⁷⁾، ولمّا توفيّ في سنة 642هـ/1244م عيّن بدلا عنه أستاذدار الخلافة ابن العلقمي⁽⁸⁾، وإستخلفه في منصب الأستاذدار الشيخ محيي الدّين يوسف بن الجوزي⁽⁹⁾، وكان مؤيّد الدّين بن العلقمي آخر وزير عبّاسي، وكان من أعيان النّاس وعقلاء الرّجال، وعُرف أيضاً بثقافته الواسعة، وتقريبه لأهل العلم والأدب، وكان عفيفاً عن أموال النّاس مترقّعا عن أموال الدّولة غير أنّه إتّهم بأنّه إتّفق مع وزير هولاءكو نصير الدّين الطوسي على تسليم بغداد لأنّ كليهما يدينان بالمذهب الشّيعي، وذلك بسبب إضطهاد الشيعة، وقتلهم من طرف الإبن الأكبر للخليفة

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص456-457، وسبط، مرآة الزّمان، ج22، ص427، والدّهبي، سير، ج23، ص180.
² سبط، مرآة الزّمان، ج22، ص427.

³ إنتصر جيش الخليفة على فرقة من جيش المغول إنتصاراً هاماً في سنة 643هـ/1245م، وذلك في بعقوبة، ورفضوا تتبعهم خارج العراق خوفاً من كونه كمين، ونتيجة لغزو المغول أذربيجان وتهديدهم للشّام، وراسل المستعصم الأيوبيين في الشّام ومصر بهدف عقد تحالف لمحاربتهم في 654هـ/1256م، أنظر: الدّهبي، سير، ج23، ص177، وابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص281، وابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص457.

⁴ الدّهبي، سير، ج23، ص175.

⁵ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص462.

⁶ خاصبك، العراق، ص64.

⁷ كان ابن الناقد وزير المستعصم ثمّ إبنه المستعصم من أسرة تجارّ، ذو فضل، من قراء القرآن، كثير التلاوة، توفيّ وقد تجاوز الخمسين، وكان أبوه وكيل أمّ الخليفة الناصر، ولمّا مات أبوه في أيام الناصر، تفرّق أولاده، وصدروا، واستؤصلوا، وذهب جاههم، ولمّا تولّى المستعصم، إستوزر أحمد، ولقبه مؤيّد الدّين، وتوفيّ ابن الناقد في 642هـ/1244م، أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص276، وسبط، مرآة الزّمان، ج22، ص382-383.

⁸ الدّهبي، سير، ج23، ص176، وابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص273.

⁹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص273.

المستعصم⁽¹⁾، حيث أنه في سنة 655هـ/1257م وقعت فتنة بين الرافضة وأهل السنة في بغداد، فنهبت الكرخ، ودور الرافضة حتى أقارب الوزير ابن العلقمي، وكان ذلك من أقوى الأسباب في ممالته للمغول⁽²⁾.

وتذكر بعض المصادر التاريخية أنّ ابن العلقمي نجح في إقناع المستعصم بتخفيض أعداد الجند بعد أن وصلوا في عهد أبيه إلى مائة ألف، وأقنعه بأنّ المفاوضات والتفاهم مع المغول كفيلاً بحماية بغداد دونما حاجة إلى إنفاق كثير من الأموال على تجهيز الجيش⁽³⁾.

ولقد استغلّ الوزير ثقة الخليفة فيه، و"أهلك الحرث والنسل"، وتحكّم بالمستعصم كيفما شاء، ورُتّباً كان يعمل بشكل ممنهج لصالح المغول، وهياً لهم ظروف الإطاحة بالدولة العباسية أملّ في تعويضها بخلافة علوية، وكان يكتّم أخبار المغول عن الخليفة، وأيضاً مراسلاتهم⁽⁴⁾.

ولم يصمد جيش الخليفة أمام أول صدام حقيقي بينهم وبين المغول، وقُتل قائده زُكن الدين الدوّادار⁽⁵⁾، ولقد نجا من المذبحة الكبرى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن إلتجأ إليهم، ومن إلتجأ إلى دار ابن العلقمي، وطائفة من التجار أخذوا لهم أماناً بذلوا فيه الأموال الكثيرة، ليسلموا مع أموالهم⁽⁶⁾، وكان مستشارو الخليفة قد أشاروا عليه حول الخطر المغولي أن يداريهم، ويدخل في طاعتهم، وأن يجيش العساكر ويحاربهم في خراسان قبل أن يدهموا العراق⁽⁷⁾.

ولكن كيف يرضى العلويون أن يتم تنصيب أحدهم خليفة من قبل حاكم وثني، وكيف يرضى ابن العلقمي أن يصبح نائباً عن المغول في العراق، وهو وزير في حكومة خليفة بغداد؟⁽⁸⁾، كما أنّ القول بأنّ الوزير حرّض المستعصم على تسريح جيوشه الكبيرة أمر مردود لأنّ هذه الجيوش لم تكن كبيرة أصلاً في عهد الناصر وخلفائه من بعده، بدليل أنّ جيش الناصر لم يقدر على التصدي للخوارزميين، ولم يستطع حتى أن يتصدّى لكتائب مغولية عاثت فساداً في أرياف العراق⁽⁹⁾، وبعض الآراء ترى أنّ ابن العلقمي فكّك إقطاعات الجند، وسرّحهم عن الخدمة من أجل أن يدفع حواصل إقطاعاتهم للمغول بموافقة المستعصم

¹ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص468، وحسن، تاريخ الإسلام، ج4، ص313.

² الذهبي، سير، ج23، ص180، وابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص348.

³ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص43.

⁴ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص708.

⁵ ابن العماد، شذرات الذهب، ج7، ص468.

⁶ ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص360.

⁷ ابن العبري، مختصر، ص445-446.

⁸ خصباك، العراق، ص38.

⁹ نفسه، ص40.

نفسه، وإنخفض نتيجة لذلك عدد الجند من مائة ألف إلى عشرين ألف، وربما كان هذا إنتقامًا للشيعة⁽¹⁾.

وهولاكو أمر بقتل كلّ المسلمين في بغداد من السنة والشيعة معًا؛ ولو كان تعاون مع ابن العلقمي لقتل أهل السنة فقط، ولاسيما أنّ المغول لم يقتلوا أهل الملل الأخرى، والحقيقة أنّ سقوط الدولة العباسية كان متوقعًا لأنّ من كان أقوى منها عجز عن الصمود أمام المغول، ونقصد هنا الدولة الخوارزمية⁽²⁾، وكان إصاق تهمة المؤامرة الشيعية بزعامة ابن العلقمي تهمة جاهزة لتبرير سقوط بغداد، ولتبرير التسيب في الإدارة، والإهمال اللذان طالا العراق منذ سقوط دولة خوارزمشاه سنة 616هـ/1219م، ولاسيما أنّ الحل الأمثل كان محاربة المغول قبل وصولهم إلى إيران⁽³⁾.

ولمّا دخل هولاء إلى قاعة جلوس الخليفة بقصره في بغداد، وأمر بإحضار المستعصم فإنّ هذا بدوره قدّم له كمية كبيرة من الجواهر، والدرر، والحلي، وأواني الفضة، والثياب النفيسة وغيرها، فخاطبه هولاء خطابًا شديد اللهجة، وعنفه على عدم استخدام هذه الكنوز في تهيئة جيش يمنع عنه عدوّه، وأمره بأن يخرج كلّ الدفائن فاعترف بوجود حوض مملوء بالذهب في ساحة القصر، وإتضح أنّه مليء بسبائك تزن الواحدة منها مائة مثقال ثمّ أمر هولاء الخليفة وأبنائه بأن تفرز جميع النساء اللواتي باشروهن، فعزلن عن غيرهن، فكنّ سبعمائة امرأة؛ فأخرجهنّ، ومعهنّ ألف وثلاثمائة وصيف وخادمة، فقتلوا جميعًا، وسبا المغول البقية⁽⁴⁾.

4) المصادر في عهد المستعصم:

من الذين صودروا في عهد المستعصم فخر الدين محمد بن ورد- وهو من موظفي مخزن الخلافة- وهذا في جمادى الأولى 646هـ/1248م، ووُكِّل فيه، ووُكِّل بمن في داره، فتغافل عنه الموكلون به، وحاول الإنتحار، وفشل، وعالجه الأطباء، ووُجد في بيته خمسين ألف دينار، فذكر أنها ودیعة لأيتام، فأجبر علة إقرار ذمّة بثلاثين ألف دينار، وتوفّي ابن ورد سنة 650هـ/1252م⁽⁵⁾.

⁽¹⁾السید علي الحسيني الميلاني، الشيخ نصيرالدين الطوسي وسقوط بغداد، مركز الأبحاث العقائدية، قم-إيران، الطبعة الأولى، 1421هـ/2002م، ص20.

⁽²⁾خسبک، العراق، ص42.

⁽³⁾نفسه، ص43.

⁽⁴⁾نفسه، ص53-54.

⁽⁵⁾تاریخ ابن السّاعي، ص370.

الفصل الثالث:

المميزات العامة للمصادر المذكورة، والنكبات، ونتائجهما.

أولاً:

المميزات العامة للمصادر والنكبات.

ثانياً:

نتائج المصادر ونكبة الموظفين.

أولاً: المميّزات العامّة للمصادرات والنكبات.

1) فئات المُصادرين:

أ) موظفو الدّولة:

ولقد تعرّض كثير من القضاة باعتبارهم من موظّفي الخلافة إلى المصادرات، والتعذيب، والحبس، والقتل، ولقد ذبح القاضي أبوالمثنى أحمد بن يعقوب كما تذبح الشاة بعد فشل إنقلاب عبد الله بن المعتز⁽¹⁾.

وأدرك المعتضد أنّ الثروات الطائلة التي بأيدي الطّولونيين هيّ السبب في تمردهم على الدّولة العبّاسيّة، وهوّ الأمر الذي جعله يفكر في طريقة ذكيّة لإخراج هذه الثروات من أيديهم، ووضع بين عينيه الزواج بإبنة خمارويه أسماء قطر التّدى، ويمكن إعتبار هذا الزواج نوعاً من المصادرة، ولكن بطريقة ذكيّة تسببت في إفقار

خمارويه، وإضعافه، والنيل منه من خلال تمرد جنده من أجل العطاء⁽²⁾.

كان موظفو الدّولة العبّاسيّة هم أوّل المعنّيين بالمصادرات وعلى رأسهم الوزراء، لأنّه تعدّدت أسباب المصادرة حتّى أصبح كلّ صاحب مال أو منصب عرضة لها⁽³⁾، وبذلك أصبح المصادرة بتوالي الأيّام المصدر الرئيسي للدّخل لدى الدّولة، فالعمال والولاة يصادرون الرّعيّة، والوزير يصادر العمّال، والخليفة يصادر الوزراء، ويصادر النّاس على إختلاف طبقاتهم، ولكنّ الخلفاء لا يصادرون إلّا حينما يحتاجون المال لدفع أرزاق الجند خوفاً على حياتهم، والخلفاء يعتبرون المصادرة هي الطريقة المثلى لإسترجاع أموال بيت

¹ شطناوي، المصادرات، ص144.

² نفسه، ص80.

³ زيدان، التمدّن، ج4، ص188.

المال التي نهبها الموظفون بغير وجه مشروع، واعتبروا أنّ هذا الإجراء أفضل من الإستدانة أو فرض ضرائب جديدة⁽¹⁾.

ولقد صارت المصادر تميّز علاقة الخلفاء العباسيين بموظفيهم المعزولين، ذلك لأنّهم يتكون موظفيهم يأخذون أموال الناس غصبًا بلا رقيب، حتّى إذا تنامت ثروتهم إنتزعها منهم الخلفاء بلا جهد أو تعب، وكان هذا الأسلوب الغريب متبّعًا كلّما نقصت الأموال في بيت المال⁽²⁾، بل وأحيانًا كانت تحدث المصادرة لمجرّد أنّ موظّف الدولة تولّى أعمالًا كثيرة، ولم يُصدّر من قبل، وإن أظهر الإخلاص والتعفّف، وهذا ما حدث مع سليمان بن وهب وإبنة عبيد الله بن سليمان حينما صادرهما الموقّق لحاجته لنصف مليون دينار لأنّه رأى أنّهم لم يصادرا من قبل رغم تولّى سليمان الوزارة للمهتدي، وولاية إقليم الجبال، وهوما يفترض أنّه جمع أموالًا لا بأس بها في المناصب التي تولّاها⁽³⁾.

وفي العادة كان يُصادر كلّ موظّف معزول فيعتقل، ثمّ يُعفى عنه على مقدار يدفعه من المال، فيكتب خطأً بذلك، أو يدخل السّجن، حتّى يدفع تسبيحًا ما قرّر عليه على الأقل، وكان كلّ مستهدف لمنصب الوزير يتعهّد للخليفة بأن يدفع له أموالًا يستخلصها من العصبة المنبوذة، وكان ذلك مورد يُحسب له حسابه في أوقات الأزمات⁽⁴⁾.

وإذا إنتقلنا إلى العصر البويهي نلاحظ أنّه ظهرت بدعة جديدة في الحُكم وهيّ مصادرة الخليفة، وإستحدثها معزّ الدولة بمصادرة كلّ أملاك الخليفة المستكفي، وتبعه بهاء الدولة بمصادرة الطّائع⁽⁵⁾، حيث صادر أمواله، وأملاكه، وإستبدله بالقادر بالله⁽⁶⁾.

ولقد لجأ الخلفاء إلى السلاطين السلاجقة لمّا إستعظم نفوذ الوزراء، ولنا مثال في ابن طراد الزينبي، الذي تعرّض للتحريض من طرف الرّاشد، وأصدر السلطان مسعود السلجوقي أمرًا بنكبه، ثمّ عاد الزينبي إلى الوزارة، وتآمر مع السلطان مسعود ضدّ الرّاشد، فنكبه المقتفي لمّا تولّى الخلافة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص161-162.

⁽²⁾ شطناوي، المصادر، ص79.

⁽³⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص96-97.

⁽⁴⁾ الدّوري، دراسات، ص144.

⁽⁵⁾ الدّوري، النظم الإسلاميّة، ص58.

⁽⁶⁾ الثّائب، موقف، ص106.

⁽⁷⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص109.

ومن الفئات الأخرى التي كانت أكثر عرضة للمصادرة الكتّاب، وبالأخص كتّاب الخراج الذين كانوا يستأثرون بالأموال لأنهم كانوا يباشرون الجباية بأنفسهم، وكانوا يطمعون في ما يشاهدونه من ثروات يكتبون مقاديرها بخطوط أيديهم، ولكن أمرهم لم يكن مستفحلاً إلا في عصر التفهقر العباسي، ولقد دشّن الوثائق ذلك بحبسه الجماعي للكتّاب في 229هـ/843م، وأمرهم بأداء أموال كثيرة، وحرض حراسه وغلمانه الأتراك على إستخراجها منهم بالعنف وأصناف التعذيب، وهو ما قام به المعتز أيضاً في سنة 255هـ/868م⁽¹⁾، ومن الكتّاب الذين إشتهروا بتكوين ثروة من إستغلالهم لعملهم في الكتابة بيت الماذراني في مصر⁽²⁾.

ولقد عزل المتوكّل كاتبه الفضل بن مروان عن ديوان الخراج، وصادره بانتزاع ضياعه وأمواله، ثمّ نفاه، ثمّ عفا عنه وأعادته إلى منصبه بعد أن عيّن مكانه يحيى بن خاقان، وولّى إبراهيم بن العباس بن محمّد بن صول في نفس اليوم على ديوان زمام النفقات، وعزل عنه أحمد بن خالد المعروف بأبي الوزير، وصادره في 234هـ/848م بعد أن غضب منه، وتشدّد في محاسبته، فافتدى نفسه بستين ألف دينار من أمواله، والكثير من الدراهم، وحليّ، وإثنين وستين سقّاً من هدايا أتته من مصر، وإثنين وثلاثين غلاماً، والكثير من الأفرشة، فأصدر المتوكّل قراراً بالعمو عنه⁽³⁾، كما إعتقل صالح بن وصيف علي بن نوح، والحسن بن مخلّد المكلفان بديوان الضياع، وصادر أموالهما، وضياعهما، وتفنّن في تعذيبهما⁽⁴⁾.

وكانت أغلب أموال كتّاب الدواوين و البلاط مصدرها الرشوة والإختلاس حتّى أنهم إشتهروا بالظلم كما إشتهر به الوزراء، ومن مصادر أموالهم أخذهم الرشوة على الجاه من خلال التوسّط في توليّة العمّال والموظّفين، وكانوا غالباً ما يقاسمون "ضحايهم" بالنصف أو يشاركون عمّال الأقاليم في الهدايا والرشاوى⁽⁵⁾.

ولنا مثال في مصادرة بحكم للكتّاب في عهد الرّاضي، حينما إستدرجهم بالحيلة، وتمكن من الوقعة بينهم، فكشفوا عن أموالهم، وتمكّن من جمع ربع مليون دينار من ابن شيرزاد، وعمّاله، وكتّابه⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ زيدان، التمدّن، ص162.

⁽²⁾ نفسه، ص162.

⁽³⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162، واليعقوبي، التاريخ، ج2، ص448.

⁽⁴⁾ اليعقوبي، التاريخ، ج2، ص470-471.

⁽⁵⁾ زيدان، التمدّن، ص162.

⁽⁶⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص147.

ومن الفئات التي كان لها نصيب في المال الفاسد الحجاب الذين يقفون بأبواب الخلفاء، وكثيراً ما كانوا يستخدمون منصبهم لأخذ الأموال من الداخلين إلى الخليفة، وتقديمتهم، أو تأخيرهم، أو منعهم، والإذن لهم وكانت الرشوة ديدنهم، وهي ظاهرة كانت تمتد في جذورها لعصر الخلفاء الراشدين، وقال في ذلك المغيرة بن شعبه: "ربما عرق الدرهم في يدي أرفعه ليسهل إذني على عمر"⁽¹⁾.

بل وكثيراً ما كان الحجاب يتوسطون في تولية المناصب بالرشوة كما توسط الربيع بن يونس حاجب المنصور ليعقوب بن داود بمنصب الوزارة برشوة قدرها مائة ألف دينار، ويقال ذلك في كل موظف متعلق بالدولة، ولو كان خادماً بسيطاً⁽²⁾.

ومن الذين صودروا المسؤولين على المخازن، وكانوا أول من كان يتلاعب بالأموال، ويختلسها، ومثال ذلك في مصادرة المسترشد لأبي طاهر يوسف بن أحمد المعروف بابن الخزري، وكان صاحب المخزن في عهد المستظهر بالله، وكان لا يوفي المسترشد بالله مكانته من التعظيم حينما كان ولياً للعهد، فلما أصبح خليفة صادره بمائة ألف دينار، ودلّ أحد غلمانه على أربعمائة ألف دينار كانت مخبأة، فأخذها الخليفة، ومات ابن الخزري أسفاً وحسرة بعد أيام قليلة⁽³⁾، وصودر أيضاً فخر الدين محمد بن ورد، من موظفي مخزن الخليفة المستعصم في جمادى الأولى سنة 646هـ/1248م، ووكل فيه، ووكل بمن في داره، فتغافل عنه الموكلون به، وحاول الانتحار، وعولج، ووُجد في بيته خمسون ألف دينار، فذكر أنها وديعة لأيتام، فأخذ خطه بدفع ثلاثين ألف دينار⁽⁴⁾.

ومن الموظفين الذين صودروا النظار - وهم مراقبو جمع الأموال من مصادر الجباية - ومنهم مثلاً ناظر قوسان أفلق بن أفلق، وكان فيه جرأة وجلادة في أخذ الأموال لنفسه، وكان يكتشف أمره فيحبس، ثم يعود إلى ما كان يقوم به إذا عيّن في منصب آخر، وذكر ابن الساعي في ذلك شهادة أحد الحجاب المسمى قيصر،

والذي قصّ عليه الحادثة عن صاحب ديوان الزّمام نصير السّامري، والذي عمل في قوسان حينما كان أحد المعدلين في بغداد، وذلك في مهمة تقدير مساحة المنطقة من أجل تدقيق مداخيلها، ولكن أول ما وصل المبعوثين إلى قوسان حتى ضايق أفلق المزارعين، وجمع منهم عشرة آلاف دينار لم يأخذ منها

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص162-163.

⁽²⁾ زيدان، التمذّن، ج2، ص162-163.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج16، ص239.

⁽⁴⁾ تاريخ ابن الساعي، ص370.

الكتاب أو المشرف شيئاً، وإستنكر نصير السامري فعلته الشنيعة، ولكنه ردّ قائلاً: "هذا البلد مضمّن علي بكذا وكذا ألف دينار، أريد أن أتعبّل لنفسي بهذه العشرة آلاف دينار، أعطيك أنت منها ألف، وللمشرف ألف، وللكاتب ألف، وأبرطل بألف، وأنفق على نفسي في الحبس ألف، وأبقي ورائي لعيالي خمسة آلاف دينار، فإن خسرت في آخر هذه السنة عشرة آلاف سهل الحال، وإن كان أكثر من ذلك حصلت لنفسي هذا المقدار، فقال له نصير: "والله إن الحرامية لا يعتمدون ذلك، ولا يقدمون عليه بشهادة العدول، والله يا شيخ لا أقمت معك لئلا يلحقني شرك"، فردّ أفلح: "أنت رجل مجنون محشّف الدماغ محروم لهذه الألف"، وإنفصل عنه، ووشى به، وبعد مدّة خرجت إليه فرقة من الحرس صادرت أمواله وكلّ ممتلكاته⁽¹⁾.

وأحياناً كانت تتم مصادرة موظفي الدولة جُملة، وهم لا يزالون في الخدمة، وطبعاً كانوا لا يملكون أن يفعلوا شيئاً، وعلى سبيل المثال في سنة 351هـ/962م طمع معزّ الدولة في الإستيلاء على عُمان، وأغراه بذلك كرك أحد صغار النقباء، فأمر المهلب بالخرج إليها، فزهده الوزير فيها، فلم يزد ذلك معزّ الدولة إلا إصراراً، وكان أبو محمد سبكتكين الحاجب قد آذى حاشية معزّ الدولة، بعد أن ألزمهم تقسيطاً في نفقة البناء الذي "إستحدثه من غير أن يخرج أحد منهم إلى عسف، فأحفظهم فعله"، فأرسل معزّ الدولة من يعمل على إستخراجه، فلما ألحّ عليه ضمن له أن يستخرج من هؤلاء مبلغاً ضخماً ليستعين به، فمكّنه من ذلك بعد أن شرط عليه أخذ العفو، وتجنّب الإجحاف، فقبض على جماعة وأخذ منهم مليوني درهم، منها خمسمائة ألف درهم من أبي علي الحسن بن إبراهيم الخازن⁽²⁾.

ومن الذين صودروا من موظفي الدولة العباسية، الولاة والعمّال، فمن الذين صادروهم المتوكّل بسبب ارتيابه من كثرة ثروته والي الأهواز الرّحجي⁽³⁾، واستغلّ الموقّق مثلاً تفرّق أعوان الطائي، فأمر بحبسه، ومصادرة جميع ممتلكاته، وكان يدير أمور الكوفة وسواها، وطريق خراسان وسامراء، والشّركة ببغداد، وخراج بادوريا، وقطرّيل، ومسكن، وقسم من ضياع الخاصة⁽⁴⁾، وكان الإخشيد أوّل من قام به حينما تملك هوّ مصادرة عمّاله الأغنياء في هدوء وبرود، سواء كانوا من أعدائه أو أصدقائه، وكثير منهم كانوا يستحقّون ذلك⁽⁵⁾.

وفي 584هـ/1188م مثلاً صادر الخليفة والي الدجيل سعود الخادم، واستصفى أمواله، فمات تحت الضّرب، وألقى جثمانه في دجلة، وذلك لشبهة في تخايره مع الإسماعيلية لصلوعهم في إغتيال الشيخ

⁽¹⁾ الصّابي، أقسام، ص 19-20.

⁽²⁾ الصّابي، أقسام، ص 36-37.

⁽³⁾ شطناوي، المصادر، ص 78.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج 10، ص 15.

⁽⁵⁾ ميمز، الحضارة، ص 71.

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

محمّد بن القائد المتصوّف بأوانا من ولايته⁽¹⁾، وقبض الخليفة أيضًا على ألب غازي متولّي الحلة وأخذ أمواله، وقتل جزءًا تقديمه لمعلومات مضلّلة للأمير طاشتكين⁽²⁾.

ومن المصادر وأهل النكبات: القضاة، ولقد تعرّض كثير منهم - باعتبارهم من موظّفي الخلافة - إلى المصادرات، والتعذيب، والحبس، والقتل، وعلى سبيل المثال ذُبح القاضي أبوالمثنى أحمد بن يعقوب كما تذبح الشاة بعد فشل إنقلاب عبد الله بن المعتز في عهد المقتدر بالله⁽³⁾.

كما أنّ المتوكّل صادر كلّ أموال قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد في سنة 237هـ/851م، وطرده مع ابنه أبي الوليد من سامراء إلى بغداد بعد أن عزلهما عن القضاء⁽⁴⁾، وكان ابن أبي دؤاد يمتحن النّاس في القرآن، ويقتل، ويضرب عليه⁽⁵⁾، وكان أيضًا جريئًا على المأمون، وتمكّنًا من المعتصم، وحرّضه على الأفشين، وكان جسرًا مقدّمًا لايالي بما يصنع⁽⁶⁾، ولمّا احترق الكرخ في أيّام المعتصم سنة 225هـ/839م، أشار عليه أن يعوّض تجّاره في خسائرهم لكي يهرب العدوّ جانبه، ويدرك أن خزائنه ملامى بالأموال، فأمر المعتصم بصرف عشرة ملايين دينار، وجمع ابن أبي دؤاد القضاة والفقهاء، وصاحب الشرطة إسحاق بن إبراهيم، والصيرفيين، وإستحلف التجّار على ما خسروه، فحلف بعضهم أنهم خسروا كذا وكذا من الأموال مع أنّهم لم يخسروا شيئًا، وفرّق قاضي القضاة كلّ المال في أسبوع⁽⁷⁾، وقيل أنّ السبب الحقيقي لمصادرتة ونكبته هو أنّه كان على علاقة بالهشامي صاحب الجزيرة بالأندلس، وكان مختبئًا عنده أربعة أشهر، ووصل ذلك إلى المتوكّل، فقال:

"كان الناس يقولون عنه أنّه يميل إلى الأمويّة"⁽⁸⁾.

ولقد عين المتوكّل في سنة 237هـ/851م أبا محمّد يحيى بن أكتم الصّيفي قاضيًا للقضاة، وأرسله إلى سر من رأى، وعزل أحمد بن أبي دؤاد، وولده أبي الوليد محمّد، وأخذ من الإبن مائة وعشرين ألف دينار، ومجوهرات بقيمة أربعين ألف دينار، وطردهما إلى بغداد، وكان ابن أبي دؤاد قد فُلع بعد موت عدوّه ابن

⁽¹⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 365-367.

⁽²⁾ الذهبي، تاريخ، ج 41، ص 95.

⁽³⁾ شطناوي، المصادر، ص 144.

⁽⁴⁾ وكيع، أخبار القضاة، ج 3، ص 300.

⁽⁵⁾ وكيع، أخبار القضاة، ج 3، ص 294.

⁽⁶⁾ نفسه، ج 3، ص 295.

⁽⁷⁾ نفسه، ج 3، ص 298.

⁽⁸⁾ نفسه، ج 3، ص 298.

الزيّات بسبعة وأربعين يومًا في سنة 233هـ/847م، وكان ابن أبي دؤاد من كبار المعتزلة، ورئيسًا لديوان المظالم⁽¹⁾، ثمّ عزّل المتوكّل يحيى بن أكنم عن القضاء في 239هـ/853م، وصادره، وإستخرج من أمواله ألف دينار⁽²⁾، وقيل بل كانت مائة ألف دينار⁽³⁾، وقيل بل كانت في الحقيقة خمسة وسبعين ألف دينار، وإستخرجوا من أسطوانة في منزله ألفي دينار⁽⁴⁾، وبلغ مجموع ما صادره منه المتوكّل ثمانين ألف دينار، وأخذ منه أراض كثيرة في سواد البصرة⁽⁵⁾، روى الطّبري⁽⁶⁾ أنّ مساحتها أربعة آلاف جُريب، ثمّ عيّن المتوكّل مكانه على قضاء القضاة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي⁽⁷⁾، ولم تذكر أي من المصادر سبب نكبة المتوكّل للقاضي ابن أكنم ومصادرة أمواله، وبالتالي فإنّ الحاجة للأموال قد تكون هيّ السبب في ذلك⁽⁸⁾.

كما كان القضاة يؤخذون بذنوب من كان يعيّنهم، فيسجنون وتصادر أملاكهم بدون ذنب؛ مثل القاضي الأحوص الغلابي وكان محسوبًا على ابن الفرات⁽⁹⁾.

ب) الحاشية والأتابع:

وكان هؤلاء يكتسبون أموالًا طائلة من خلال إتّصالهم بالبلاط العباسي، أو لوجهتهم، ولنا مثال في مصادرة المتوكّل للطّيب النصراني بختيشوع، وصادره في سنة 244هـ/858م، ثمّ نفاه إلى البحرين⁽¹⁰⁾، وصادر الرّاضي عيسى المتطبّب على مائتي ألف دينار⁽¹¹⁾، وكان محمّد بن عبد الملك الزيّات ومعه محمّد بن أبي دؤاد

⁽¹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص79، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص348، والكُتبي، عيون التواريخ، ص245، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص88.

⁽²⁾ الياضي، مرآة الجنان، ج2، ص92، والذّهبي، دؤل، ج1، ص210، والطبري، تاريخ، ج9، ص197، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكُتبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽³⁾ الذّهبي، دؤل، ج1، ص210.

⁽⁴⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص198.

⁽⁵⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكُتبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽⁶⁾ تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص198.

⁽⁷⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكُتبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽⁸⁾ شطناوي، المصادر، ص144.

⁽⁹⁾ نفسه، ص145.

⁽¹⁰⁾ العماد الأصفهاني، البستان، ص184، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص438، والكُتبي، عيون التواريخ، ص343، وابن الوردي، تاريخ، ج1، ص228.

⁽¹¹⁾ الذّهبي، تاريخ، ج24، ص21.

يعاديان بختيشوع بن جبرائيل بن يختيشوع لكفاءته، وحسن مروءته ونبله، وحسن معرفته وكثرة برّه، وصلاته، وكان يضمرمان عليه الواثق حتّى نكبه، وقبض أملاكه، ونفاه إلى جنديسابور، وكان غيابه عن الواثق سبباً في شدة مرضه وهلاكه⁽¹⁾.

وأراد المتوكّل أن يزور الطبيب بختيشوع في بيته، وقال له: أدعني، فقبل الطبيب، وأظهر من التجمل ومظاهر الثروة والبذخ ما أعجب المتوكّل والحاضرين، فاستكثر المتوكّل ذلك من طبيبه، وحقد عليه، ونكبه بعد أيام قليلة، وصادر من أملاكه أربعة آلاف سرّال دقيقي، وبيع كثير من ماهو موجود في خزائنه من ثياب، وبقّي الفحم، والنبيد، والحطب فاشتره المشرف على مصادرته الحسين بن مخلّد بستّة آلاف دينار، وباعه بضعف هذا المبلغ⁽²⁾.

ولكنّ الأطباء كانوا أحياناً يصادرون بسبب خطأ قاتل ففي عام 324هـ/935م توفي هارون بن المقتدر فصادر الرّاضي الطبيب بختيشوع بن يحيى وأخذ أملاكه، ونفاه إلى الأنبار لتقصيره في عمله⁽³⁾.

وقد يصادر شخص ما لأنّه صديق للمنكوب، ومثلاً أراد ابن أبي دؤاد أن يُصادر الجاحظ، وينكبه لأنّه كان نديماً لمحمد بن عبد الملك الزيات، ولكنّه نجح بحسن دفاعه عن نفسه⁽⁴⁾، وأمر المتوكّل أيضاً بالقبض على إبراهيم بن جنيد النّصراني أخ أيّوب كاتب سمانة، وعُدّب حتى اعترف بأنّ خبأ سبعين ألف دينار، فوجّه المتوكّل معه القائد مبارك المغربي إلى بغداد، حتّى إستخرجها من منزله ثمّ حُبس⁽⁵⁾.

واعتقل الموقّق لؤلؤ غلام ابن طولون في 273هـ/886م، وصادره بأربعمئة ألف دينار، وسجنه، وكان يقول في محبسه: "ليس لي ذنب إلاّ كثرة مالي"⁽⁶⁾، ثمّ أطلق سراحه لاحقاً بعد أن أصبح فقيراً ذليلاً، فعاد إلى مصر أيام هارون بن خمارويه، ومعه غلام واحد⁽⁷⁾، وكذلك صادر بجكم أبوالخير مضحك خصمه ابن رائق بخمسة عشر ألف دينار⁽⁸⁾.

¹(القفطي، إخبار العلماء، ص82).

²نفسه، ص83.

³شطناوي، المصادر، ص153-154.

⁴الحصري، زهرة الآداب، ص288.

⁵الطبري، تاريخ، ج9، ص162.

⁶الطبري، تاريخ، ج10، ص12، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص606.

⁷ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص606.

⁸الصوّلي، أخبار الرّاضي، ص107.

ومن المصادرين أيضاً نساء دار الخلافة، ونساء موظفي الدولة، وعلمانهم، وسائر أقاربهم، وأيضاً أتباعهم، ولقد زخر العصر العباسي بما عرف بمصادرات النساء، وكان أغلبهن من أسر المصادرين إماء أمهات أو زوجات، أو جواري كنّ يعتبرن من الأموال المنقولة والمصادرة، وتعرضن للتعذيب والسجن، والقتل، والعنف الجنسي أيضاً⁽¹⁾.

وكان من أسباب مصادرة نساء قصر الخلافة هو أنّهن نشرن الشحنة والبغضاء بين أفراد البيت العباسي لأنّهن من أمهات شتى، وكان التنافس بينهنّ على أشده عبر كلّ مراحل التاريخ العباسي، وهذا ما يفسّر مثلاً العداوة بين الواثق والمتوكل إلى درجة أنّ ندماء الواثق كانوا يستهزئون بالمتوكل في حضوره، وهذا ما وضع في نفسه الرغبة في الإنتقام⁽²⁾.

ومن أسباب مصادرتهم أيضاً أموالهن الضخمة، فلقد كانت تركة شجاع أمّ المتوكل - على سبيل المثال - خمسة ملايين دينار وخمسين ألف، ومليون دينار من الجواهر، وكان في خزنة مخارق أم المستعين مليون دينار، وفي خزنة حفيدها العباس بن المستعين ستمائة ألف دينار، فاحتجزهما الأتراك في سامراء حتى قُتل إبنها، وإعتقلهما خلفه المعتز⁽³⁾.

كما صادر صالح بن وصيف قبيحة زوجة المتوكل وأمّ المعتز في 255هـ/868م، وكانت قد إختبأت بعد مقتل إبنها، وأثناء الحملات التفتيشية عنها عثر أعوان الأمير التركي على مليون دينار مدفونة في بيتها، وكميات ضخمة من الزمرد، وألف أردب من اللؤلؤ، والياقوت الأحمر؛ حُملت كلّها إلى قصر صالح بن وصيف، والذي كان على علم بمخايب هذه الثروات⁽⁴⁾.

ولقد كانت قبيحة أمّ المعتز جميلة الصورة، ولكنها كانت قبيحة الأخلاق والأفعال، فأخفت الأموال عن إبنها، واستغلت خلافته للإنتقام من النساء المنافسات لها في قصر الخلافة⁽⁵⁾، وكان سبب خوفها من صالح بن وصيف هو تأمرها مع الكتّاب على دفع أموال لمن يغتاله، فلمّا إعتقلهم، علمت بأنّهم سيعترفون تحت التعذيب بكلّ ما خطّطت له، فاخفت لأيام بعد أن أودعت أموالها، ولكنها تعرّضت للإبتزاز في مالها، ونفسها، وأيقنت أنّها ستُسلم إلى صالح عاجلاً أم آجلاً، فأرسلت زوجة عطار لتتوسّط

⁽¹⁾ شطناوي، المصادرات، ص 154.

⁽²⁾ جواد، سيّدات، ص 59.

⁽³⁾ جواد، سيّدات، ص 63.

⁽⁴⁾ إبن الوردي، تاريخ، ج 1، ص 233، والدّهبي، دُول، ج 1، ص 227، وإبن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 508-509، والديار بكري، تاريخ الخميس، ج 2، ص 341، وأبوالفداء، المختصر، ج 1، ص 364.

⁽⁵⁾ جواد، سيّدات، ص 77.

بينهما، وسلّمت نفسها في شهر رمضان، ودفعت لصالح نصف مليون دينار، وإعترفت بخزائنها تحت الأرض، والتي كانت تحتوي على كنوز كثيرة؛ منها: مليون وثلاثمائة ألف دينار، وقدر من الزمرد، ومكوك من اللؤلؤ الكبير الحجم، ومقدار كيل من الياقوت الأحمر⁽¹⁾.

و صادر صالح بن وصيف كاتب قبيلة الحسن بن مخلد، وأبي نوح عيسى بن إبراهيم، وكانا قد إتفقا على إختلاس أموال بيت المال، وكان أكثرهم من موظفي الدواوين، فضربهم، وأخذ خطوطهم بأموال جزيلة يدفعونها، وتمّ التحفظ على أموالهم، وحوصلهم وضياعهم بغير رضى المعتر في باطنه، وعيبروا بالكتاب الخونة⁽²⁾، وصدورت أم أمير الأمراء ابن رائق بعد موت ابنها بمبلغ قدره عشرة آلاف دينار⁽³⁾.

وأرسل السلطان مسعود السلجوقي غلمانه إلى حظايا الراشد، فسلبوهنّ حليهنّ، وكشفوا وجوههنّ، وأخذوا الحلق من آذانهنّ، وفضحوهنّ، وأخذوا حتى ثيابهنّ⁽⁴⁾.

ثمّ إعتقل الأتراك بزعامة صالح بن وصيف كاتب المعتر أحمد بن أبي إسرائيل الأنباري في 255هـ/868م فضربوه، وصادروا أمواله، وحاول المعتر وأمه قبيلة أن يتوسّطا له لدى صالح بن وصيف دون جدوى، وإستمرّ في تعذيبه إلى أن توفيّ تحت التعذيب في أيام خلافة المهدي⁽⁵⁾، ويبدو أنّ مهارة أحمد بن إسرائيل، وكفاءته، ودقته في ضبط الأموال شكّكت فيه الأتراك، وبخاصّة إذا ما صدّقنا رواية ابن الطقطقا⁽⁶⁾ من أنّه "كان يحفظ وجوه المال جميعها دخلاً وخرجاً على ذهنه".

ومن الذين نكبوا، وصدروا جميع رجال الأسرة الطولونية- وكانوا أحد عشر رجلاً- الذين جمعهم محمد بن سليمان الكاتب وقتلهم⁽⁷⁾.

ولقد صادر المقتر القهرمان فاطمة وهيّ من المتنفذات في قصر الخلافة (توفيت في 299هـ/919م)، لأسباب مجهولة، وكانت قد أهدت زوجها إبتيتها مائتا ألف دينار كهديّة زواجهما⁽⁸⁾، وكانت صاحبة ذكاء

¹ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص202.

² ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص504-505.

³ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص108.

⁴ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص286.

⁵ ابن الطّقطقا، الفخري، ص243.

⁶ الفخري، ص244.

⁷ الطبري، تاريخ، ج11، ص16، وعريب، ذيل، ص16، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص728، والدّهبي، دّول، ج1، ص263، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص6.

⁸ كبير، الدّولة العباسيّة، ص102-103.

ونفذ، وعملت على نقل الخلافة لأحد العباسيين من أصهارها، وإستمالت إليها القواد لأجل ذلك، ووصلت الوشاية إلى المقتدر فصادرها، وأخذ منها أموالاً ضخمة⁽¹⁾.

ومثلاً لما غادر مؤنس الخادم بغداد إلى الموصل، وهو في قمة الإستياء من تصرفات الخليفة ضده في 320هـ/932م، نجده قد أرسل إليه رسالة مع خادمه بشرى، فأوقع بينهما الوزير الحسين بن القاسم - وكان من أكبر أعداء مؤنس - وأمر بضرب الرسول، وإهانتته، ومصادرتة - أي الخادم - بثلاثمئة ألف دينار مع أخذ إقراره الخطي بها، ثم نهب الجند داره⁽²⁾، كما أن الغلام شفيق المقتدري صودر من طرف ابن رائق لمزتين⁽³⁾.

ومثال آخر حينما تمت عملية إستصفاء أموال السيدة أم المقتدر إستدعى القاهر أحفادها: أبو العباس (الخليفة الراضي لاحقاً)، وهارون، والعباس، وعلي، والفضل، وإبراهيم، وأمر بمصادرتهم، وإيداعهم السجن، وسلمهم إلى حاجبه علي بن يلبق لتعذيبهم، وكان يُشرف على هذه الإجراءات الوزير ابن مقلة الذي تمكن، وعظم نفوذه وقتئذ⁽⁴⁾.

وروى أبو بكر الصولي⁽⁵⁾ أن القاسم بن عبيد الله اقترح على صاحب الشرطة مؤنس الخازن أن يعتقل مجموعة من الأمراء العباسيين المرشحين للخلافة بعد وفاة المعتضد مباشرة، وهم: قُصي بن المؤيد، وعبد العزيز بن المعتمد، وعبد الله بن المعتز، فحبسهم في داره، وأمر بتعذيبهم، وكانوا محبوسين خائفين، إلى أن قدم المكتفي إلى بغداد، فعلم بخبرهم، وأمر بإطلاق سراحهم، ووصل كل واحد منهم بألف دينار.

وكانت مصادرة الأتباع والحواشي قد بلغت الذروة في العهد البويهي، وقلما كان ينجو أحدهم من إجراءاتهم في تتبع الأموال، فمثلاً كان معز الدولة على غاية العناية بأن أبو علي الخازن لا يملك المال، وأظهر أبو علي الفقر وسوء الحال، وأنه إقترض المال الذي أداه من الناس، فشق ذلك على معز الدولة وظنه حقاً، وإعتل أبو علي عقب ذلك ومات، فاعتقد معز الدولة أنه مات كمدماً من سوء المعاملة، وإتهم أبامحمد سبكتكين بذلك وهدده بأنه سينتقم منه، فبادر سبكتكين إلى دار أبي علي الخازن وقبض على خادم صغير من ثقات الخازن ومقرّبيه، وأغراه وأطمعه، فدلّه على دفائن لسيده في فناء منزله؛ أين وجد

⁽¹⁾المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص187.

⁽²⁾إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص57.

⁽³⁾الصولي، أخبار الراضي، ص104.

⁽⁴⁾إبن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص63.

⁽⁵⁾التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج2، ص9-10.

جرازاً تحتوي على ما يزيد عن تسعين ألف دينار، فحملها الحاجب سبكتكين إلى معز الدولة، وقال له: "هذا قدر أمانة خازنك الذي ظننت أنني قتلته باليسير الذي أخذته منه، وما فيه درهم من مالك إنما إقترضه من أولادك، وحريمك، وغلمانك، وشنع عليك"⁽¹⁾.

ثم صادر أعوانه، وحواشيه، وأخذ منهم مئتي ألف دينار كاملة، وطمع الحاجب في أن يكلفه معز الدولة بمصادرة، وتتبع بقية حاشيته فلم يفعل، وأرسله إلى عُمان، وعطف معز الدولة على المحرضين من حاشيته ضد سبكتكين، وطالبهم بالضمانات التي ضمنوها، فاحتجوا بوفاته ووعدوا بالبحث عن ودائعه، ومع الأيام تمكن الأعوان من إستخراج أموال سبكتكين، وأموال حريمه، وأولاده، ومن إتصل به، وبلغت قيمة هذه المصادرات خمسة ملايين درهم، ومعها أثمان الغلات، وإرتفاع الممتلكات، وأموال جماعة من التجار صودرت منهم على الشبهة، وكانت وفاته سبباً في نجاته من التنكيل به، وتوفي في يوم السبت لثلاث بقين من شعبان 352هـ/963م⁽²⁾.

ومن الذين صودروا الوجهاء من الأسرة الهاشمية، وبالأخص العلويين منهم، وعلى سبيل المثال محمد بن عمر الحسيني (ت في 390هـ/999م)، وكان من سكان بغداد، والمقدم على الطالبين فيها، لكثرة ماله وضياعه، ودخل في خدمة عضد الدولة، وناب عن بني بويه، وأثار حسد عضد الدولة، ولما رأى كثرة معاملاته وأمواله، فأمر باعتقاله، ومصادرة أمواله، ولم يفرج عنه إلا حينما تولى الحكم شرف الدولة البويهي⁽³⁾.

ولما توفي وزير معز الدولة البويهي المهلبى قام الأول بمصادرة أمواله، وذخائره، وأخذ أموالاً من أهله، وأصحابه، وحواشيه، بل وحتى من ملاحه، وممن خدمه يوماً واحداً، "فاستعظم الناس ذلك وإستقبحوه"⁽⁴⁾، وكان من المصادرين كاتبه العماد الأصفهاني لأنه كان نائبه في واسط خلال سنوات إستوزاره⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الصّابي، أقسام، ص 37-39.

⁽²⁾ الصّابي، أقسام، ص 37-39.

⁽³⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج 15، ص 23.

⁽⁴⁾ ميتز، الحضارة، ص 58.

⁽⁵⁾ ابن خلكان، وقفيات الأعيان، ج 5، ص 151.

وهذا ما حدث في العصر السلجوقي أيضاً، فما إن توفي السلطان مسعود في حتى طرد المقتفي شحنة السلجوقية من بغداد، وصادره، وأخذ داره، ودور كبار أتباع السلطان ببغداد، وأخذ كل مالهم فيها، وكل من عنده وديعة لأحد منهم أمر بأن يحضرها إلى الديوان⁽¹⁾.

ت) التجار وأصحاب الأموال:

كانت مصادرة التجار قليلة في العصر العباسي الأول، ولكنها إستفحلت إبتداء من العصر العباسي الثاني، نتيجة العيش الرغيد الذي كان يتمتع به التجار، وثراتهم الكبير، فأصبحت أموالهم المصادرة حلاً لعجز خزينة الدولة⁽²⁾.

وأحياناً كانت الدولة تقوم بمصادرة التجار المخالفين للتنظيمات، أو المتسببين في غضب العامة، وكان هذا الإجراء سياسياً بالدرجة الأولى حيث ظهر إحتكار السلع الغذائية بشكل واضح في القرنين الثالث والرابع للهجرة/التاسع والعاشر للميلاد نتيجة لضعف الدولة وفشلها في معالجة أسبابه الرئيسية، إضافة إلى إتباع نظام الضمان في جباية الضرائب حيث كان الضامنون هم أصحاب الإحتكارات في المحاصيل الغذائية، وعملوا على بيعها بأسعار مرتفعة جداً، إضافة إلى سيطرة العناصر غير العراقية على السلطة، ناهيك عن كثرة الهجرة من الريف إلى المدن، وتوقف الخلافة العباسية عن دفع الأرزاق إلى المقاتلة، وإستمرت الأسعار في الإرتفاع في العصر العباسي بسبب الإحتكار، فبادر المنصور إلى حل المشكلة، حيث طلب من أصحاب البريد في مختلف نواحي الدولة أن يكتبوا له في كل يوم بأسعار القمح، والحبوب، ومختلف الأوقات، وإذا رأى تغير سعر أرسل إلى الوالي أو العامل ليستفسره⁽³⁾.

ولقد لجأ المقتدر في سنة 320هـ/932م إلى التسعير، ومنع الإحتكار، وأجبر المحتكرين على فتح دكاكينهم، وبيع ما فيها من سلع حسب التسعيرة، ولكن هذا الإجراء كان وقتياً، ووقف المنتفدون ضده وضغطوا عليه، ثم إتبع الدولة حرية تجارة القمح، وصادرت المحتكرين في 331هـ/942م، وسعرت الخبز على أساس ثمانية أرتال بدرهم للفقراء، وتركت السعر حراً للبيع لباقي الطبقات⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الخضري، محاضرات، ص 506-507.

⁽²⁾ شطناوي، المصادر، ص 147.

⁽³⁾ صكبان، تسعير، ص 1845-1846.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 1846.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

ومن أشهر من صودر من التجار في عهد المقتدر بالله التاجر الثري ابن الجصاص⁽¹⁾، والذي أفرج عنه مقابل أموال يدفعها، وأطلق إلى منزله بعد أن ضمنه الوزير ابن الفرات⁽²⁾، وكان المقتدر قد صادره في سنة 302هـ/914م بستة عشر ألف دينار إضافة إلى الآواني والثياب الثمينة⁽³⁾، وسجنه، وقيل إنه صادره على ستة عشر مليون دينار، وأنه سبائك الذهب "ثقبين بين يديه بالقبان"⁽⁴⁾، وذكر صاحب مروج الذهب⁽⁵⁾ أن ما صودر له من العين، والورق، والجوهر، والفرش، والثياب، والمستغلات بلغ خمسة ملايين، وخمس مائة ألف دينار، ومن أسباب مصادرته تعاملاته الكثيرة مع الطولونيين، وتكوينه لثروة من أموال الأميرة أسماء قطر الندى زوجة المعتضد بالله، ويعزى تكوين ثروته إلى قيامه بتجهيزها بالأموال والجواهر العظيمة، وأخذ أموالاً وجواهر منها كوديعة، ولكنه احتفظ بها بعد موتها⁽⁶⁾.

وكذلك صادر العباسيون الأثرياء بعد وفاتهم، وإن كان لهم ورثة، وكان غالباً ما يتم التشدد في تدقيق هوية الورثة من أجل مصادرة أموال المتوفى، ولنا مثال في مصادرة رجل من الأثرياء يدعى بالطبري، وترك وريثين هما: أخاه في طبرستان، وابن أخيه في بغداد، فأمر ابن رائق بالهجوم على أمواله، ومتاجره، وأخذ منها أموالاً وأمتعة، ولولا تدخل الراضي لإنصاف الورثة بعد تظلمهم لذهبت أموالهم للقائد التركي بغير رجعة⁽⁷⁾.

وإذا عدنا إلى عهد الراضي - وهو من أشد فترات تسلط العسكر التركي على الدولة - نجد أن القائد التركي تكينك قد عاث في أموال تجار بغداد بالمصادرة دون أن يعلم بجكم بالأمر، إلى درجة أن مياسير تجارها هربوا بأموالهم منها، وحملوها في قافلة متجهة إلى خراسان، وكان فيها من الأموال ثلاثة ملايين دينار، ومن الأمتعة قيمة ذلك، وكان لجكم وحده ثلاثمائة ألف دينار في هذه القافلة، ولسوء حظهم جميعاً - ولسوء حظ الجباية العباسية - أن مجموعة من لصو الأكراد تعرضت للقافلة وأخذت كل ما فيها في 329هـ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾الذهبي، دُول، ج 1، ص 268.

⁽²⁾مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 6.

⁽³⁾ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 787.

⁽⁴⁾الذهبي، دُول، ج 1، ص 273.

⁽⁵⁾المسعودي، ج 4، ص 246.

⁽⁶⁾شطناوي، المصادر، ص 81.

⁽⁷⁾الصولي، أخبار الراضي، ص 104.

⁽⁸⁾نفسه، ص 192-193.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

واقْتدى بالعباسيين الأمير المنشق عنهم يعقوب بن الليث الصقار، وكان يجمع المال من مصادرتة للأغنياء وما يدل على أهميّة ذلك في مناطق نفوذ الدولة الصقارية هو أنّ أميرها المذكور ترك بعد وفاته ما قدر بأربعة ملايين من الدنانير الذهبية، وخمسين مليون درهمًا من الفضة⁽¹⁾.

ويمكن تفسير مصادرة التجار وأصحاب الثروات بشيوع الحسد والحقد في العصر العباسي الثاني تجاه الأغنياء نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وفساد الرعية، فنرى أحد المحرضين على مصادرتهم من الشعراء قال:

خذوا مال التجار وسيوفهم+++++++إلى وقت فإنهم لئام.

وليس عليكم في ذلك إثم+++++++لأنّ جميع ما جمعوا حرام⁽²⁾.

وإستمرت مصادرة التجار إلى آخر أيام الدولة ففي سنة 485هـ/1093م تعرّضوا إلى المصادرة من طرف الأمير خمارتكين، وبلغت قيمة الأموال المصادرة ألف وستّ مائة دينار، وأمر أتباعه بضربهم⁽³⁾.

ويمكن تفسير ذلك بأنّه شاع الحسد تجاه الأغنياء في العصر العباسي الثاني نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وفساد الرعية، فنرى المحرضين على مصادرتهم من الشعراء:

خذوا مال التجار وسيوفهم+++++++إلى وقت فإنهم لئام.

وليس عليكم في ذلك إثم+++++++لأنّ جميع ما جمعوا حرام⁽⁴⁾.

ومن قصص إستباحة أموال الدولة أنّ أحد العطارين أحسن إلى ابن الفرات فلما صار وزيرًا وكان العطار قد أفلس، أشارت زوجته أن يذهب إلى الوزير ويذكره بجانب إحسانه، فراح إليه بعد تمنع، وألح عدّة مرّات وكتب رقعة يبيّن له فيها أوضاعه، ثمّ أمر بأن يسأل حاجته، وصادف ذلك أنّه عرض عليه أن يتوسّط لدى ابن الجصاص في إطلاق كاتب من كتّاب أبناء الأمراء، وضمّن له خمسة آلاف دينار، وللوزير عشرين ألف دينار على يده، وللحواشي خمسة آلاف دينار، وكتب بذلك عند بعض تجار الكرخ، ولما توثق منه قصد

⁽¹⁾الفتي، الدول، ص36.

⁽²⁾شطناوي، المصادر، ص148.

⁽³⁾سبب، مرآة الزمان، ج20، ص295.

⁽⁴⁾شطناوي، المصادر، ص148.

الوزير ومعه رقعة بالصّورة فأمره بأن يحمل المال، ليطلق له الرّجل العطاء، ثمّ فرّق بقيّة المال على العمّال، وأمر بمنح الخمسة والعشرين ألف دينار للعطار، ورفض ردّها⁽¹⁾.

ونتيجة التوسّع في التجارة الدوليّة ظهرت فعة رأسماليّة نشيطة، وطبقة من التجّار تمتلك أموالاً طائلة، ولاسيّما أنّ الخليفة وموظّفيه زاد طلبهم على السلع الأجنبيّة، ولاسيّما في أوقات قوّة الدولة، وهيبته⁽²⁾، وكان التجّار الكبار يحرصون على التّقرّب من بلاط الخليفة وبقية الأمراء، فظهرت بذلك بيوتات تجاريّة جمعت الأموال حتّى تجاوزت ثروتها ملايين الدّينارات، ومنهم آل الجصاص تجّار المجوهرات⁽³⁾ إضافة إلى تجّار الأفرشة، والأثاث من البصرة، ومنهم الشّريف عمر وكانت مداخيله تقدّر بمليونين وخمسمائة ألف درهم في السنّة، وصاحب مراكب في البصرة قدّرت ثروته بعشرين مليون دينار، وأحمد بن عمّار الطّحّان وزير المعتصم وكان دخله اليومي ألف دينار⁽⁴⁾.

وكانت المصادرات تطلّ الأغنياء بعد موتهم، بحيث كانت تصادر تركاتهم تحت إسم ضريبة المواريث، وما ديوان المواريث المستحدث في عهد المعتضد إلاّ صورة من صوّر هذه المصادرات، ورغم إلغاء هذا الدّيوان من طرف المعتضد، إلاّ أننا نجد أنّ المقتدر صادر صافي الحرمي بعد موته في 298هـ/910م⁽⁵⁾.

ومن بين الأغنياء المشتغلين بميدان الأموال الجهابذة، والصّيّارفة، والسّماسرة بحيث أنّ الأمير التركي بحكم

صادر الجهبذ اليهودي ابن هارون بواسط، وأبا بكر الصّيرفي، وأبي أيّوب السّمسار⁽⁶⁾.

ث) سائر الناس:

ويمكن القول بأنّ قيام جيش الخلافة بنهب ومصادرة أملاك المتمرّدين وأموالهم هو نوع من المصادرة كعقاب جماعي، وهذا ما فعله موسى بن بغا مع تمرّد أهل حمص في 249هـ/863م، وما فعله المعتضد في 280هـ/

⁽¹⁾ نفسه، ج7، ص235-236.

⁽²⁾ الدّوري، مقدّمة، ص57.

⁽³⁾ جرجي زيدان، التمدّن، ج5، ص47-48.

⁽⁴⁾ نفسه، ج5، ص48-49.

⁽⁵⁾ شطّناوي، المصادرات، ص82-83.

⁽⁶⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص147.

893م مع بني شيبان، وأيضاً مصادرة المقتدر لأنصار ابن المعتز في 296هـ/909م⁽¹⁾.

وعلى سبيل المثال لما اشتدت الفتن في بغداد في عهد المتقي، وضاعت بها الجبايات على العمال، وخلا بيت المال إمتدت أيادي الجند إلى أموال الناس، وزاد ظلم الأتراك في العراق فتقاعد الناس عن العمل، وغلّت الأسعار، وقُطعت الطرق، وأصبحت البلاد العراقية في فوضى، واضطرب حبل الأمن، ولاسيما بعد أن تولّى إمرة الأمراء زيرك بن شيرزاد التركي، وأخذ أهل بغداد بالجلء عنها خصوصاً التجار بسبب المصادرات، وضاق الأمر بالناس، وسئموا تجرّ الأتراك، وظلمهم، وغدرهم بالخلفاء، وأذى ذلك أن يجد بعض الفاعلين في الإستغاثة بطرف أجنبي حلاً، وشرّاً لا بدّ منه، فاستغاثوا بأحمد بن بويه سرّاً⁽²⁾.

وبالنسبة للعهد البويهّي فلقد بلغ الإنحطاط مبلغاً عظيماً، حتّى أنّ سبط ابن الجوزي⁽³⁾ أورد أنّ صاحب شرطة بغداد محمّد بن أحمد الزّطيّ أسرف في الإساءة إلى الأهالي ومصادرة أموالهم، بل وتجرّأ وحفر حفرة في منزله ثمّ يستدعي التجار إلى داره ويقتلهم، ويدفنهم في تلك الحفرة، ثمّ يصادر أموالهم.

إضافة إلى أنّ السلاجقة ابتكروا أساليب انتقاميّة بمصادرة الرعايا المقاومين لهم، فبركياروق لما أراد مصادرة الخليفة ولم يجد عنده إلاّ مبلغ خمسين ألف دينار صادر عامّة البغداديين في 494هـ/1100م⁽⁴⁾.

وعندما دخل ينال بن أنوشتكين الحسامي -وهو أحد أعوان السلطان محمّد السلجوقي- إلى بغداد في 496هـ/1102م صادر كلّ سكّان بغداد تقريباً، وقام بترهيبهم بالضرب، والقتل، وصادر العمال، ولم يتوقّف عن ذلك إلاّ بعد أن أرسل إليه الخليفة قاضي القضاة أبي الحسن الدامغاني فأخذ منه تعهّدات وضمائن بالتوقّف عن ظلم الرعيّة في أنفسهم وأموالهم⁽⁵⁾، ولما سيطر تُتّامش على واسط والبصرة أرسل نوابه لمصادرة أهلها، ونهب أموالهم، فأرسلوا بدورهم مبعوثين عنهم إلى بغداد، ومنعوا خطيب الجمعة من الخطبة احتجاجاً على الظلم⁽⁶⁾، وأيضاً في العهد السلجوقي إستمرت مصادرة الرعيّة، فمثلاً حينما عاد السلطان مسعود من أصفهان منهزماً أمام حلفاء الخليفة المخلوع الرّاشد، فإنّه حينما دخل بغداد شرع في مصادرة

⁽¹⁾ شطرنأوي، المصادرات، ص 92-93.

⁽²⁾ الأعظمي، تاريخ الدّول، ص 56.

⁽³⁾ التائب، موقف، ص 117.

⁽⁴⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 33.

⁽⁵⁾ ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 61.

⁽⁶⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج 21، ص 225.

أهلها، وبلغ الأمر من السوء أن أمر السلطان بأن لا يُدفن الميت إلا بترخيص منه بعد أن يستوفي كل أمواله بالمصادرة⁽¹⁾.

وفي فترة حكم السلطان مسعود أيضًا قام شحنة بغداد منكوبرس -وهو زوج أم السلطان- بمصادرة أهل بغداد في 512هـ/1118م، ففرّ من العاصمة أكثر أصحاب الأموال، وتوقفت الحركة التجارية⁽²⁾.

وكان الحل الأكثر عمليّة في هذه الفترة، هو قيام أصحاب الأموال بنقل أموالهم إلى دار الخلافة، وهو ما قاموا به في 530هـ/1135م (حكم الراشد) بعد أن علموا أنّ السلطان مسعود، وحلفائه سيهاجمون بغداد، ويكون العاثة هم الضحية الأولى لعمليّات النهب مثلما دأب عليه السلاجقة مع كل دخول لبغداد⁽³⁾.

2) أساليب النكبات:

كان أسلوب المصادرات يتمّ أولاً بمناظرة المُصدّر بهدوء (أنظر الملحق رقم 26)، فإن رفض الإقرار بما يمتلكه من أموال كان اللجوء إلى العنف هوّ الأسلوب المتبع لاحقًا باستخدام التعذيب، أو القتل، أو السجن، وأخيرًا القتل بطريقة وحشيّة إستعراضية، ولكن كانت هناك أساليب أخرى كالنفي، أو الإقرار الكتابي، والمصالحة الماليّة، وغيرها⁽⁴⁾، وكان أخفّ صور النكبات العزل أو الإعفاء من المنصب دونما تبعات⁽⁵⁾.

ولم يكنّ السجن إجراءً بسيطًا يُريح الضحية، فعادة ما يكون السجن في سرداب مظلم إلى أن يموت المنكوب قي سجنه، وهذا ما حدث لعبيد الله بن يونس، والذي سجن في سرداب بدار الخلافة إلى أن مات في 593هـ⁽⁶⁾.

وأحيانًا كانت عمليّة الاعتقال بعد المصادرة فيها من حسن المعاملة، والإحسان ما يشير إلى الاستغراب، والهدف هوّ الإقرار بمخابئ الأموال، فإن مقلّة مثلًا لما حُبس في فارس في دار أميرها

¹ نفسه، ج 20، ص 296.

² ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص 178.

³ نفسه، ج 9، ص 289.

⁴ شطناوي، المصادر، ص 162.

⁵ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 189.

⁶ ذيل تاريخ بغداد، ج 2، ص 172.

ياقوت، وإشتهى طعامًا، ومجلس غناء وشراب، ومعازف تمت تلبية كل مطالبه⁽¹⁾، ولنا مثال أيضًا في نكبة الخاقاني لابن الفرات حيث أمر بأن

يقدم له الكثير من الطعام الجيد مع الفاكهة والماء المثلج بعد أن منح في أيامه الأولى خبزًا رديئًا مع القناء،

والماء الرديء كوسيلة تعذيب، وهذا التغيير في أسلوب المعاملة كان بإشارة من هارون بن غريب الذي كان خبيرًا بنفسية ابن الفرات⁽²⁾.

وكان تعذيب عمال الخراج الذين يُتهمون بالاختلاس أمرًا مألوف في الوظائف المالية، وكان المتورطون فيه من كافة المراتب: الوزير، رئيس الديوان، الموظفون البسطاء وغيرهم، وكان من الشائع أن يسطو الوزير أو رئيس الديوان على قدر من الأموال التي تحت يديه بعلم الخليفة أو السلطان، ولكن محاسبه كانت يُوجَل إلى ما بعد العزل، والذي غالبًا ما يقترن بإستجواب لأجل المصادرة يؤول مباشرة إلى التعذيب في حال الإنكار، أما الموظفون من درجة أقل فكانوا عرضة للإستجواب في أي وقت، وكانت تشتد وقائع الإختلاس، وما يتبعها من تعذيب، حينما تكون الدولة في حالة إنحلال أو فساد عارم أو أزمة خانقة، وهذا ما يفسرنا إستشرائه بعد الحقبة العباسية الأولى حينما سيطر المتغلبون الأتراك على الخلافة منذ مقتل المتوكل، وتجزأت الدولة إلى دويلات، وقد استُخدمت لتعذيب المختلسين وسائل وأساليب يُحتمل أن تكون مخصصة لهذا الغرض، منها التتور الذي إبتكره وزير الواثق محمد بن عبد الملك الزيات، ولقد إستمرّ التعذيب دون أن يتوقف في الإختلاس، فكان هناك على الدوام مختلسون من مختلف المراتب، ومعدّون بتهمة الإختلاس⁽³⁾، ولم يكن ابن الزيات يدري أنّ الدائرة ستدور عليه يومًا ويتعرض للتعذيب بواسطة هذا الإبتكار الرهيب⁽⁴⁾.

ولم تسلم النساء من التعذيب رغم ما لهنّ من حرمة لدى العرب والمسلمين، ومنهنّ السيّدة شغب أمّ الخليفة المقتر والتي علقت من ثديها من طرف أعوان القاهر، و"علقت أيضًا برجل واحدة ورأسها إلى

⁽¹⁾التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص233-235.

⁽²⁾الصّابي، الوزراء، ص62.

⁽³⁾هادي العلوي، فصول من تاريخ الإسلام السياسي، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا-قبرص، الطبعة الثانية، 1999م، ص291.

⁽⁴⁾الشطناوي، المصادر، ص181.

أسفل، وكانت ربّما بالت فيسيل البول على وجهها"، وهذا كلّ من أجل الحصول على كنوزها⁽¹⁾، وكذلك قبيحة أم المعتز؛ فقد تعرّضت للإغتصاب من طرف صالح بن وصيف من أجل معرفة مكان أموالها⁽²⁾.

ومن صورّ النكبات السّجن⁽³⁾، وفيه تتكرّس أساليب التعذيب المتنوّعة؛ وكان على رأسها التكبيل بالقيود في السّجن، والتي كانت أحياناً من الفضّة، ولكن في أغلب الحالات من الحديد، وكانت تختلف في النوع والوزن، بل وربّما تصل إلى عشرين رطلاً، وكانت توضع في رجلي المتّهم، ويؤمر بالنهوض والسّير بها كنوع من الإمعان في الأذى⁽⁴⁾.

وكان التعذيب، والقهر التّفسي داخل السّجون أسلوباً سائداً خلال النّكبات، وعمليّات إستخراج أموال المصادرات في العصور العبّاسيّة المتأخّرة، وفي العادة كان يُصادر كلّ موظّف معزول بعد أن يُعتقل، وذلك على مقدار من المال فيكتب خطأً بدفعها، وإلا فإنّه يُحبس، حتّى يدفع جزء من ذلك المال على الأقل، وكان كلّ مستهدف لمنصب الوزير يتعهّد للخليفة بأن يدفع له أموالاً يستخلصها من الوزير المُقال وأتباعه، وكان ذلك مورد مالي هام لسدّ عجز الميزانيّة⁽⁵⁾.

ومن الأساليب المتميّزة في المصادرة الإغراق في الماء مع ربط الأيدي - وعادة ما كان الإغراق يتمّ في نهر دجلة - حتّى إذا ما أشرف المنكوب على الهلاك يُسحب من الماء، وهوّ في آخر رمق، وهذا ما حدث لإبن الحواري في تعذيبه من طرف المحسّن بن الفرات في عهد المقتدر⁽⁶⁾.

وكان الحبس أحياناً يكون في دار الخليفة⁽⁷⁾، وأحياناً أخرى في ما يسمّى بالزنزانة، فيحبس المساجين في غرف ضيقة يلتصقون فيها ببعض، ويتبولون، ويتبرّزون في أماكنهم فيقلّ الهواء النقي في المكان، وتعلوه الرائحة القذرة حتّى يهلك المساجين، ويضاف ذلك إلى الحبس في الأماكن المظلمة، والمعزولة لفترات طويلة كالآبار الجافّة مثلاً، وكان المسجون عادة ما يصاب بالعمى نتيجة غياب النور⁽⁸⁾.

¹(الشطناوي، المصادرات، ص179).

²نفسه، ص180.

³(التنوشي، الفرج بعد الشدّة، ج1، ص210).

⁴(النقرش، وسائل تعذيب، ص1583).

⁵(الدّوري، دراسات، ص144).

⁶(الصّابي، الوزراء، ص47).

⁷(البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص212).

⁸(النقرش، وسائل تعذيب، ص1585).

ولنا مثال في إحدى عمليّات المصادرة في عصر المتوكل، حيث كتب إلى إسحاق بن إبراهيم يأمره بدخول سرّ من رأى، ليتقوى به على الأتراك، لأنّ أنصاره كانوا بضعة عشر ألفاً، ولكثرة الطّاهريّة بخراسان، وشدّة شوكتهم، فلمّا دخل إسحاق سامراء سلّمه سليمان بن وهب، وقال له: "... هذا عدوّي، ففصّل لحمه عن عظمه، هذا كان يلقاني في أيام المعتصم، فلا بيدأني بالسلام، فأسلّم عليه لحاجتي إليه، فيردّ عليّ كما يرّد المولى على عبده، وكلّ تدبير إيتاخ كان بمشورة ورأي منه"، فاعتقله إسحاق وقيدّه بالأغلال الثقيلة، وألبسه جبّة صوف ثمّ حبسه في كنيف، وأغلق عليه خمسة أبواب فكان لا يعرف الليل من النهار، وبقيّ عشرين يوماً لا يفتح عليه الباب إلاّ ساعة من نهار، يقدم له فيها خبز، وملح جريش، وماء حار، فانصرف سليمان إلى الدّعاء، ثمّ أتاه الحرّاس، وفتحوه عليه الباب وأخرجوه، وسبب ذلك أنّ المتوكل وبخّ إسحاق لجهله بأساليب إستخراج الأموال من المصادر⁽¹⁾.

وتعتبر عمليّة نكبة ومصادرة الوزير محمّد بن عبد الملك الزيّات نموذجيّة بالنسبة للعصور اللاحقة، حيث تفتنّ أعوان المتوكل في تعذيب الوزير حتّى الموت، بل وحرموه من التّوم، وإنقلب حاله من الهناء، والعيش الرّغيد إلى أسوأ حال، فلقد أمر المتوكل كاتبه أبا الوزير بمصادرة أموال وممتلكات ابن الزيّات، وضيّاعه، وضيّاع أقاربه أينما كانت، وحمّلت كلّ منقولاته في سامراء إلى خزائن بغداد، بل وأجبر ابن الزيّات على كتابة توكيل بيّع منقولاته⁽²⁾، وبقيّ معدّبا في تنور خاص به لأربعين يوماً إلى أن مات، فقتله المتوكل بنفس عقابه للرّعيّة⁽³⁾؛ وهو الحرق بالنار⁽⁴⁾، فكان عقابه لوزيره مزيجا من الإنتمام، والترهيب، وفي نفس الوقت فيه تحسين لصورة الخليفة الجديد لدى الرّأي العام في بغداد، وسامراء، ومختلف أنحاء الدّولة ممّن خبروا قسوة وزير المعتصم والوائق السابق، ولاسيّما أنّ المتوكل أمر بتعذيبه، وتجويعه، ومنع عنه النوم كنوع من التعذيب، بحيث أنّهم "... جعلوا يساهرونه كلما أراد الرقاد نخس بالحديد، ثمّ وُضع بعد ذلك كُله في تنور من خشب فيه مسامير قائمة في أسفله؛ فأقيم عليها"⁽⁵⁾.

وكان يقول: "الرحمة ضُعب في الثّنية، مارحمت شيئا قط"، وكان يُدّم بهذا ويعيّر به، ولمّا وُضع ابن الزيّات في التنور طلب الرّحمة؛ فقبل له: "أنت حكمت على نفسك بقلّة الرحمة"⁽⁶⁾، حيث أمر المتوكل بتقييده بخمسة عشر رطلاً من الحديد، فقال: "يا أمير المؤمنين إرحمني"، فردّ عليه: "الرحمة حورفي

⁽¹⁾ التنوخي، الفرج بد الشدّة، ج1، ص209-210.

⁽²⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص158-159، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص333.

⁽³⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص334.

⁽⁴⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص334.

⁽⁵⁾ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص334.

⁽⁶⁾ ابن الكردبوس، الإكتفاء، ص1497.

الطبيعة⁽¹⁾، ويُقال أنه مات تحت الضرب، وأنه بُطِحَ ثُمَّ ضُربَ على بطنه خمسين مفرعة، ثُمَّ قُلِّبَ، ووضِبَ مثلها على موضع الجلوس، فمات تحت الضرب، ومعذبيته لا يعلمون، ومنهم القائل بأنه مات دون ضرب لأنه ما أكل في فترة حبسه الطويلة إلا رغيفاً واحداً⁽²⁾، كما أنّ المتوكّل ابتكر وسيلة أخرى للتعذيب، وهي حبس الماء عن المسجون، وقتله عطشاً، وهذا ما فعله مع القائد التركي إيتاخ⁽³⁾.

ومن وسائل التعذيب والقتل الدّوس على البطن، والسحب بتقييد اليدين، فضلاً عن الضرب بالسياط، وحرمان من النوم، بأن يقوم الحراس بالوخز بالإبر الكبيرة للمسجون إذا ما غشيّه النعاس⁽⁴⁾، وإلباس الخشن من الأقمشة، فالمتوكّل أمر أعوانه، بتقييد عامل الأهواز الرّحجي بثلاثين رطل من السلاسل والحديد⁽⁵⁾، وأمر أيضاً بأن يُعذّب فيصنع في كلّ يوم، فبلغت الصّفعات ستّة آلاف، ثُمَّ أُجبر على إرتداء جبّة صوف⁽⁶⁾، وشاعت هذه الوسيلة الطريفة من التعذيب من خلال إلباس المسجون جبّة من الصوف في الحرّ، وغمسها بالدّبس، وماء الأكارع مع الضرب بالسياط طبعاً⁽⁷⁾.

وكثير من وسائل التعذيب تعود لقسوة الجند التركي⁽⁸⁾، بحيث أنّهم كانوا يقتلون يستعملون الدّبح كالشاة - وقد فعلها كثير من الجند الأتراك - ولنا مثال في ذلك الوزير ابن الفرات، وإبنه المحسن⁽⁹⁾، وكان الدّبح كالشاة أكثر الطرق ترهيباً، وإثارة للرّعب في نفوس المّصادر، فكان المسجون يسارع إلى إفتداء نفسه بكلّ ما يملك خوفاً من الموت بهذه الطريفة البشعة، ولنا مثال في ذبح محمّد بن داود بن الجراح، والقاضي أبي المثنى في 296هـ / 900م، وكانا معتقلين مع محمّد بن يوسف القاضي بعد أن فشل الإنقلاب الذي قام به أنصار عبد الله بن المعتز - وكانوا من أبرزهم - وإعتقل الثلاثة في ثلاث غرف متجاورة، وأخذ السجّانون الأتراك محمّد بن داود فذبحوه أولاً، ولم يهتموا لعرضه أمواله ليفتدي نفسه بها، بل أضجعوه، وذبحوه كالشاة، وألقوا بجسده في البئر، وأخذوا رأسه، وكذلك فعلوا بأبي المثنى، وأمّا محمّد بن يوسف فنجا بعد أن تعهّد لإبن الفرات بدفع مائة ألف دينار، ونشير في ذلك إلى خليفة عباسي

⁽¹⁾الكتبي، عيون التواريخ، ص 222.

⁽²⁾الطبري، تاريخ، ج 9، ص 159.

⁽³⁾الطبري، تاريخ، ج 9، ص 170، والكتبي، عيون التواريخ، ص 237.

⁽⁴⁾النقرش، وسائل تعذيب، ص 1585-1586.

⁽⁵⁾الطبري، تاريخ، ج 9، ص 161.

⁽⁶⁾المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 84.

⁽⁷⁾النقرش، وسائل تعذيب، ص 1589.

⁽⁸⁾البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 217.

⁽⁹⁾النقرش، وسائل تعذيب، ص 1589.

عُرف عنه نزعة تعذيب متفاقمة وهو المعتضد، والذي لم يكن معروفًا بتشدده في الديانة، وتدل الظروف الخاصة بهذا الخليفة أنه لم يتجه إلى هذه القسوة إلا لأنه صاحب شخصية ذات مزاج دموي فتعذبه تميز بدلالة مرضية واضحة، وقد تكون حالته إستثناء من "التجذر الديني للتعذيب في الإسلام"، فلقد كان محكومًا بدوافع دنيوية من النمط المعتاد في تاريخ التعذيب عند الأفراد أو الأمم غير المنتمين لدين سماوي أو أي دين آخر، والمعتضد ظهر في فترة التغلب التركي على الخلافة، كان مدفوعًا بالحرص على إستعادة هيئة الخليفة من الأتراك، ويستفاد من وقائع التعذيب التي جرت على يديه أنها كانت موجهة بالأساس إلى أفراد في الحاشية، أو في الجيش، أو في الإدارة القريبة من ديوان الخلافة، ويبدو أنه إتخذ الإرهاب وسيلة للسيطرة على المتغلبين من الأتراك، والذين إتبعوا نفس الأسلوب مع أسلافه من الخلفاء المستضعفين، وربما كانت حالته المرضية نتيجة لاتباعه هذا الأسلوب، وليس هناك سبب له⁽¹⁾.

ولقد أمر المعتضد أبا عبد الله بن أبي الساج، ووصيف بإلقاء القبض على إسماعيل بن بلبل، فلاقى منهما كثيرًا من ألوان العذاب، ووضع في عنقه أغلالًا مع رمانة من حديد، وكلاهما يزنان مائة وعشرين رطلًا، وألبساه جبّة من صوف، وعلّقها معه رأس ميّت حتّى أنّه دفن بأغلاله في جمادى الأولى 278هـ/891م⁽²⁾.

ولقد ابتكر المعتضد بالله أساليب جديدة للترهيب بقصد إعادة هيئة الخلافة، ومن بينها الطمر بالتراب أي دفن الجزء العلوي وترك القسم السفلي خارجه، فتخرج روح المعذب من دبره، وسمح باستخدام النفخ بالمنفاخ من دبر المسجون ثم غلق كلّ فتحات جسمه بالقطن، فينتفخ الجسم ويتورم، ثم يضرب الأطباء عروق وجهه فينفجر منها الدّم والهواء، ويصاحبهما صوت صفير إلى أن يتلف الشخص، وكانت هذه عقوبة المعتضد لمختلس أموال الدولة⁽³⁾.

ومن وسائل التعذيب القتل بالنشّاب باتّخاذ السجين هدفًا للرماة بعد تعريته من الثياب، والخنق بالوضع في لحاف أو كيس، أو وضع الرأس في وعاء به ماء مثلج أو طمره بكرّيات الثلج فيموت من البرد، وهذا ما فعله المعتز في قتل أخيه المؤيد، وكذلك الإضرار بالأعضاء التناسلية؛ وهذا ما حدث للمهتدي بالله، وعبد

⁽¹⁾ العلوي، فصول، ص 345.

⁽²⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 182.

⁽³⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص 1587.

الله بن المعتز⁽¹⁾، أو التعليق بالحبال لفترة طويلة، حيث علق المعذبون - بأوامر من المعتضد - أحمد بن الفرات بحبال من يديه بقيت آثارها فيها طيلة حياته⁽²⁾.

ويروي ثابت بن سنان عن ما حدث من تعذيب لابن مقلة: "كلّفتني الخصيبي الدخول إليه يومًا، وقال: إن كان يحتاج إلى الفصد فليفصد بحضرتك، فدخلت فوجدته مطروحًا على حصير، وتحت رأسه مخدّة وسخة، وهو عريان في وسطه سراويل، ورأيت بدنه من رأسه إلى أطراف رجله كالباذنجان، وبه ضيق نفس شديد، وكان الذي تولّى عذابه، ودهق صدره الدستوائي، فقلت: يريد الفصد، فقال الخصيبي: كيف نعمل، ولا بدّ من تعذيبه كلّ يوم؟، قلت: فيتلف، قال: أفصده، ففصدته، ورقهته في ذلك اليوم، وإتفق ذلك مع إستتار الخصيبي من يومه..."⁽³⁾.

ومن أساليب المصادرة تعذيب الإبن أمام والده، والأب أمام أبنائه كوسيلة ضغط على نفسيّة المنكوب، ففي أيام إستوزار أبو جعفر محمّد بن القاسم بن عبيد الله للقاهر قبض على صاحب الجيش أبي الحسن بن أبي الطاهر محمّد بن الحسن الكاتب، ومعه والده، فحبسوا في حجرة ضيقة، وأجلسوا على التراب، وشدّد عليهم، وكانوا يُخرجون في كلّ يوم، ويُطالب أباهم بمال المصادرة، ويُضرب أبو الحسن أمام والده، ولا يُضرب هو، وبعد أيام تمكّن الأب من إستعطاف الموكّلين بالتعذيب، وتوصّل بهم إلى الإتصال بأبي بكر الصّيرفي، وهو أحد أصدقائه، من أجل أن يُرسل إليهم ثلاثة آلاف درهم، ليفرّقها في الموكّلين، فامتنعوا لأنّهم علموا أنّ الوزير ينوي قتلهم في تلك الليلة، ولا يُستحسن أخذ شيء منكم، فأقبل الأب على الصلاة والصّيام والدّعاء على الوزير، وما هيّ إلا ليلة حتّى قبض القاهر على محمّد بن القاسم بواسطة خادمه سابور الخصيبي، واعتقله ثلاثة أيام مات في نهايتهما، وأفرج عن المسجونين⁽⁴⁾.

ومن أساليب التّكبات الإهانة بعد الموت، وهذا ما يترك عارًا لدى أبناء الضّحيّة، وسائر أهله، حيث صادر مثلاً الأستاذ دار أموال وودائع ابن العطار، وحبسه، ومالبت أن غادر سجنه ميّتًا على ظهر حمّال ليُدفن

⁽¹⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص 1588.

⁽²⁾ الكبيسي، أثر بني الفرات، ص 585.

⁽³⁾ الدّهبي، تاريخ، ج 4، ص 37.

⁽⁴⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدّة، ج 1، ص 277-279.

سرّاً- ومع حسن سيرته في العامة وتعفّفه عن أموالهم- فإنّهم أهانوه عند دفنه بتحريض من الأستاذ دار⁽¹⁾، وقطعوا جثّته، وأحرقوها⁽²⁾.

ومثل ذلك حدث عند إعتقال مسعود نقيب باب التّوبي لسوء سيرته، وقربه من ابن العطار إذ كان أداته التي يبطش بها، فكان قاسياً جباراً لا يعرف الرّحمة، وهلك كثيراً من الشّباب بالقتل، والصّلب، والقطع، وأخذ أموال العامة، وكان ابن العطار سنده، وحاميه، فاعتقله الخليفة النّاصر، و"ضُرب بالسّيوف، ومثّل به أقبح مثلة، وسلّم إلى عوام بغداد، فشدّوا في رجله شريطاً، وسحبوه في دروب بغداد، وهم يقولون: "ماهيّ من الظّالمين ببعيد" (هود: 83)، يعنون ابن العطار، ثمّ أحرقوه، وذروا رماده في دجلة"⁽³⁾.

ولمّا توفّي مجد الدّين هبة الله بن عليّ ابن الصّاحب في 586هـ/1190م - وكان أستاذ دار المستضيء، ولمّا تولّى النّاصر رفع منزلته، وبسط يده، وكان متعصباً للزّافضة - وطُلب في الدّيوان، فقتل، وأخذت حواصله، ومنها مليون دينار⁽⁴⁾، وعُلّق رأسه على باب داره، وتولّى قتله ياقوت النّاصري شحنة بغداد⁽⁵⁾.

ومن أساليب النّكبات وإستخراج الأموال كذلك؛ التّفنّن في الموت البطيء، فلقد أحضر ابن الفرات حامد بن العباس ثمّ أحضر الفقهاء، والعَمّال، ثمّ ناظره في أمواله، وطالبه بها فاعترف باختلاس مليون دينار، وضمنه المحسن بن الفرات بخمسمائة ألف دينار فسلّمه إليه، فعذبّه بأنواع العذاب وأنفذه إلى واسط مع بعض أصحابه لبيع أملاكه بواسط، وأمرهم أن يسقوه سمّاً، فسُمّ، وفي واسط أدرك حامد بن العباس أنّه وقع ضحيّة تسميمه فأحضر القاضي والشهود، فأخبرهم أنّ أتباع المحسن بن الفرات سمّموه⁽⁶⁾.

ومثلاً حدث في 382هـ/1098م حينما إعتقل بهاء الدّولة في أبا الحسن بن المعلم، وكان هوّ المتحكّم في الدّواوين في فترة حكم الطّائع، وكان من أصحاب التّجربة في الإدارة، ولكنّه أساء للجند، و

⁽¹⁾ الغسّاني، العسجد المسبوك، ص174، وابن العبري، مختصر، ص378-379، والقلقشندي، مآثر، ج2، ص57، وابن السّاعي، مختصر، ص108، وابن الطقطقي، الفخري، ص323، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص181.

⁽²⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج21، ص269.

⁽³⁾ نفسه، ج21، ص268.

⁽⁴⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج6، ص458.

⁽⁵⁾ الذهبي، دُول، ج2، ص89، والذهبي، تاريخ، ج41، ص15، واليافعي، مرآة الجنان، ص323، والنويري، نهاية الأرب، ج23، ص181، وسبط، مرآة الزّمان، ج21، ص352.

⁽⁶⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص13-14.

توغدوه بالقتل، فوعدهم بهاء الدولة بردعه وتأديبه، فرفضوا، فقبض عليه وعلى أعوانه، وأصرّ الجند على تسلّمه شخصياً، فكان لهم ذلك، فسقّوه السمّ مرّتين، فلم يمت، فخنقوه، ثمّ دفنوه⁽¹⁾.

ومن أساليب النكبات إحراق العقارات والمنقولات، وتخريبها بواسطة الأعوان والجند، فمثلاً وفي جمادى الأولى 318هـ/1027م أحرقت دار ابن مقلة، وكان قد أنفق في بنائها مئة ألف دينار، فانتهب الناس أخشابها، وما وجدوا فيها من الحديد، والرصاص، وغيرها، وقيل أنّه ظلم الناس من أجل عمارته، وصادره الخليفة بمائتي ألف دينار، كما طرد مجموعة من حاشيته كانت تخطّط للتآمر عليه، وأرسل مؤنس الخادم لقمعهم في واسط⁽²⁾.

وأيضاً صادر الرّاضي الوزير أبو الفرج بن حفص، وأرسل فرقة تهاجم أملاكهم، فسبق الخبر إليهم فهربوا، فخربت العساكر دورهم، وأحرقوا نخيلهم، ونهبوا الأثاث الموجود في دورهم قبل هدمها، وسبب كلّ هذا أنّهم وجدوا رقعة فيها تعهد من أبي حفص بدفع أموال كثيرة للوزير وأشخاص مقرّبين منه⁽³⁾.

أمّا أساليب التعذيب فكان على رأسها ومن وسائل التعذيب والقتل الدّوس على البطن، والسحب بتقييد اليدين، فضلاً عن الضرب بالسياط، والتكليل بالقيود في السّجن، وكانت القيود من الفضة في حالات قليلة، وأغلبها من الفولاذ ومن الحديد، وهذه القيود تتنوع بين النوع والوزن، وتصل إلى عشرين رطلاً، وكانت توضع في رجلي المتّهم، ويؤمر بالنهوض والسّير بها، وكانت هذه الوسائل من إختصاص صاحب الشرطة فكانت القيود وأدوات التعذيب المختلفة تحفظ بدار الشرطة، وفيها أيضاً ما يسمّى بالزنزانة، حيث يُحبس المساجين في غرف ضيقة يلتصقون فيها ببعض، ويتبولون، ويتبرزون في أماكنهم، ويقلّ الهواء في المكان، وتعلوه الرائحة القذرة حتّى يهلك المساجين بسبب الحساسية الشديدة أو الإختناق، ولكنّ الحبس كان يتمّ أحياناً في الأماكن المظلمة، والمعزولة، ولفترات طويلة كالآبار الجافة مثلاً، وكان المسجون عادة ما يصاب بالعمى نتيجة لغياب النور⁽⁴⁾.

ومن وسائل التعذيب أيضاً الإعطاش من خلال تجويع المتّهم إلى أقصى حد، ثمّ جلب طعام شهوي مالح، أو الحلويات فيأكل منها بنهم ثمّ يطلب الماء، فيترك حتّى يموت عطشاً، وإستخدمت هذه الوسيلة

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص458-459.

⁽²⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص48، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص257.

⁽³⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص66.

⁽⁴⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص1583-1586.

حتى مع الأمراء والقادة كإيتاخ في عهد المتوكل⁽¹⁾، وإضافة إلى الحرمان من الماء كان هناك الحرمان من النوم، وذلك بأن يقوم الحراس من خلال وخز المسجون بالإبر الكبيرة إذا ما غشيته النعاس⁽²⁾.

ولقد ابتكر المعتضد بالله أساليب جديدة للترهيب بقصد إعادة هيبة الخلافة، ومن بينها الطمر بالتراب أي دفن الجزء العلوي وترك القسم السفلي خارجه، فتخرج روح المعذب من دبره، أو النفخ بالمنفاخ من دبره ثم غلق كل فتحات جسمه بالقطن، فينفخ الجسم ويتورم، ثم يضرب الأطباء عروق وجهه فينفجر منها الدم والهواء، ويصاحبهما صوت صفير إلى أن يتلف الشخص، وكانت هذه عقوبة المعتضد لمختلس أموال الدولة، إضافة إلى القتل بالنشأ باتخاذ السجين هدفاً للرماة بعد تعريته من الثياب، والخنق بالوضع في لحاف أو كيس، أو وضع الرأس في وعاء به ماء مثلج أو طمره بكرّيات الثلج فيموت من البرد، وهذا ما فعله المعتز في قتل أخيه المؤيد، والعبث بالأعضاء التناسلية وهذا ما حدث للمهتدي بالله، وعبد الله بن المعتز⁽³⁾.

ومن وسائل التعذيب دهن الرأس المحلوق بالقار الحار زيادة في الألم وحدث هذا لأبي الحسن بن الفرات في نكبته الأولى، ولم يكن شديد الحرارة كي لا يقتل المعذب، وكان القار مع ذلك لا يحتمل فيصرخ المنكوب من الألم، وهو ما حدث لابن الفرات الذي أقرّ بوجود سبعين ألف دينار مودعة، وتعهّد بدفعها، ولم أزيل القار بعدها من رأسه تسبّب له في تشويهه بشكل دائم⁽⁴⁾، وهو نفسه تقريباً ما يحدث في نتف الشعر بالمنقاش بقوة، وعنف، وترتّب فيؤثر ذلك في نفسية المنكوب؛ فعلاوة على الألم فإنّ المنكوب يُصبح مُثلة يجلب له السخرية، وهذا ما حدث لأبي الحسن بن الفرات في نكبته الأولى في عهد المقتدر بالله⁽⁵⁾.

ومن وسائل التعذيب إشعال كوانين الفحم في شدّة الحر في زنزانة مغلقة مثلما فعل أعوان صالح بن وصيف بالحسن بن مخلّد كاتب قبيحة، كما منحهم من الراحة والنوم بقصد إرهابهم⁽⁶⁾.

ومن وسائل التعذيب الضرب الشّديد إلى درجة التسبّب في عاهة مستديمة أو التشويه، وكان أغلب من يمارسه الجند الأتراك -على ما هو معروف من قسوتهم- ومن ذلك ما قام به صالح بن وصيف حينما صادر أعوان

⁽¹⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص 1584.

⁽²⁾ نفسه، ص 1586.

⁽³⁾ نفسه، ص 1587-1588.

⁽⁴⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 8، ص 93-94.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 8، ص 93.

⁽⁶⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 219.

المعتر في 255هـ: أحمد بن إسرائيل، والحسن بن مخلد، وأبا نوح عيسى، فضرب الأوّل وكسر أسنانه كلّها، وضرب الثاني مائة مفرعة، وأمّا الثالث فضربه حتّى نزع بالدماء وكان محتجماً، وأخذ توقيعاتهم بدفع أموال كبيرة ليبت المال على أن تقسّط عليهم⁽¹⁾، ولقد كان الضرب قاسياً إلى درجة تتقيح بها الجروح، وتتعفّن، ويتساقط منها الدود، ويحدث هذا نتيجة الضرب الشّدِيد بالحبال الغليظة المسماة بـ: "القلوس"⁽²⁾، وأيضاً قطع الأعضاء كاليد، واللسان، وأوسمل العينين وهذا ما حدث مع الوزير ابن مقلة والخليفة القاهر بالله في فترة حكم الرّاضي⁽³⁾.

وتتضارب الرّوايات حول نهاية حياة كلّ منكوب، فكلّ مصدر يروي رواية مختلفة، وهذا يعود لتفنّن الأتراك في تعذيب أعدائهم، ولنا مثال في تعذيب صالح بن وصيف للخليفة المعتر لما بلغه أنّه يخطّط لقتله، حيث ربطوه في الحرّ مواجهاً لأشعة الشّمس، فأسبل سروايله على رجليه لحمايتهما من سخونة التراب، وقيل إنّهم إقتلعوا أصابع رجليه وقدميه إمعاناً في إبلامه، وقيل أنّهم دفنوه حيّاً داخل سرداب مغلّف بطبقة من الجبس، وقيل أنّهم قتلوه عطشاً حيث تركوه عطشاناً حتّى إذا طلب الماء سقوه بالماء المثلج، فتوقّف قلبه، ومات، وفي الإجمال أنّه لم يعدّب خليفة قبله على صغر سنّه⁽⁴⁾، و يُقال أنّ المعتر عدّب بأن منع من الماء ووضع في حَمّام شديد الحرارة، فاشتدّ عطشه، ثمّ سقيّ بماء غزير مثلج؛ فهلك⁽⁵⁾.

وكان الإذلال و القهر النفسي من أهمّ وسائل التعذيب، وذلك عن طريق التشهير بالحمل على دابة، وتحويل وجه المراد تعذيبه، وإهانته في الشارع، وتغيير وجهه إلى ذنب الدّابة، وهي وسيلة راج استخدامها مع المتمرّدين من الأمراء، والقادة، وكبار رجال الدّولة الفاسدين، وإستعملت وسيلة تعذيب مهينة وطريفة، وهي إبّاس المسجون جبة صوف في الحرّ، وغمسها بالدّبس، وماء الأكارع، مع الضرب بالسّيّاط طبعا⁽⁶⁾.

وكان الوزير ابن الخصيب الجرجرائي قد أخرج للنّفي إلى جزيرة كريت على حمار في يوم حار قاطظ، وهوّ مقيّد بسلسلة في رجليه، بعد أن نهبت داره، وصدورت أملاكه، واستُصفيّت أمواله في 248هـ⁽⁷⁾، أمّا أبا نوح

⁽¹⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص212.

⁽²⁾ الصّابي، الوزراء، ص69.

⁽³⁾ الشّطنأوي، مصادر، ص172-173.

⁽⁴⁾ الكتبي، فوات الوقيّات، ج2، ص320.

⁽⁵⁾ الصّولي، كتاب الأوراق موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عبّاس، ص415.

⁽⁶⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص1589.

⁽⁷⁾ الصّفدي، الوافي بالوقيّات، ج6، ص231.

فَضْرِبَ مِثْلَ ابْنِ إِسْرَائِيلَ، ثُمَّ أَخْرَجَ كِلَاهُمَا لِلْعَامَّةِ وَ نُكِّسَا عَلَى بَغْلَيْنِ مِنْ بَغَالِ السَّقَائِنِ عَلَى بَطُونِهِمَا، مِنْ كَسَّةِ رُؤُوسِهِمَا، وَظَهْرِهِمَا ظَاهِرَةً لِلنَّاسِ وَهِيَ تَالِفَةٌ مِنْ أَثَرِ الْجُلْدِ⁽¹⁾.

ولقد ملَّ المعدَّبون من التعذيب التقليدي فانتقلوا إلى إبتكار وتطوير مختلف أساليب التعذيب، وعلى رأسها

التعزير، وإهانة المصادر رغم مكانته⁽²⁾، بل وتطوّر الأمر إلى الإهانة، والتلذذ بتعذيب المصادر من خلال إبتكار ما يُسمّى بحفلة تعذيب، وفيها كان يتم جلب المنكوبين إلى مجلس خاص يُستدعى فيه خاصّة الدولة للتفريج، ثم يتم التعذيب على شكل إستعراض يستمتع به الحاضرون، ويسخرون، ويستنهزؤون بالمعدّبين، وقد فعل هذا الأمر الشنيع صاعد بن مخلد في نكبته لسليمان بن وهب وإبنة عبيد الله في فترة خلافة المعتمد⁽³⁾، وحينما صودر الوزير حامد بن العباس سنة 311هـ/923م تولّى المحسن بن الفرات تعذيبه، فكان حامد يُصفع، ويُضرب، ويُخرجه المحسن ليتسلّى به حينما يجلس لشرب الخمر، فيلبسه جلد قرد له ذيل، ويحدّد غلامًا يرقّصه ويصفعه، ويتمتع المحسن بهذا المشهد، ويشرب عليه⁽⁴⁾.

وكان اللعن على المنابر من أساليب القهر المعنوي نظرًا للتأثير الكبير للخلفاء مثلما حدث في عهد الرّاضي حينما أمر ابن رائق بلعن البريديين على المنابر، وتصفيّة أملاكهم⁽⁵⁾، إضافة إلى تحريض العامة على رجم المنكوبين بعد إخراجهم للشوارع في مواكب مثلما حدث لابن الفرات وولده المحسن في عهد المقتدر بالله⁽⁶⁾.

ويندرج تحت الإذلال والقهر النفسي الإعتداء على الحريم بهدف الإذلال، وإحاق العار بالأسرة لما لنساء الأعيان من مبالغة في الصّون، والحماية، والتعقّف وهذا كنوع من التدمير المعنوي، مثلما حدث مع البساسيري في عهد الخليفة القائم حينما صادره رئيس الرؤساء وعاقبه بقتل أهله، وجواريه، والتنكيل بهن، وهتك أعراضهن⁽⁷⁾، ولقد إنتشر هذا الأسلوب كثيرًا في العهد السلجوقي حيث كان الجند يستبيحون

¹ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص220.

² الشطناوي، مصادرات، ص173.

³ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص105.

⁴ الشطناوي، مصادرات، ص173.

⁵ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص89.

⁶ الصّابي، الوزراء، ص61.

⁷ ابن العماري، الإنباء، ص193-194.

أموال العامة، وأعراضهم بل وبلغ الأمر بالإعتداء على مواكب الأعراس، وإقتحام الدور بحثًا عن الأموال، وما يصاحب ذلك من إنتهاك للحرمان⁽¹⁾.

وأيضًا من الطّرق المبتكرة في التعذيب النفسي للمنكوب وضعه مقيدًا مع المجانين في المارستان لفترة طويلة،

وهذا ما قام به الوزير عبيد الله بن يونس تجاه ناظر أوقاف المارستان العسدي في 597هـ⁽²⁾.

واللافت أنّ الخلفاء العباسيين إعتقدوا أنّ كلّ هذه الوسائل مشروعة من النّاحية الدّينية، وأنّها كانت وسيلة لإعادة الهبة للدولة، ولاسيّما أنّ هذه الوسائل إزدادت شناعة مع تقدّم الدولة في العمر⁽³⁾ رغم أنّ الأحناف، وأبي حامد الغزالي من الشافعية إعتبروا ضرب المتهمين غير جائز لما فيه من إهدار لكرامة المتهم، وإعتبره بريئًا حتّى تثبت إدانته⁽⁴⁾.

وكان الضرب الشديد بالمقارع هو الأسلوب الشائع في النكبات، ولقد ذكر أبو منصور عبد الله بن جبير النصراني أنّ الضرب بالمقارع حدّه المعقول هو سبع مقارع، ولا يتحمّل الإنسان العادي أكثر من ذلك⁽⁵⁾، ومن النّاحية الشرعية كان التعذيب للعقوبة غير مسموح به خارج العقوبات المنصوص عليها، واعتبر الفقهاء ما صدر عن الحكّام المسلمين بعد الرّاشدين مخالفًا للشرع، ولاسيّما في الجرائم السياسيّة والمخالفات التي تمسّ شخص الحاكم، وقد إهتموا بهذه المعضلة أكثر من غيرهم من فئات المثقفين المسلمين باعتبارهم رجال قانون، وقاموا حينذاك بالدور الحالي الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان حاليًا، ولو أنّهم أخفقوا في التصدي لهذه الممارسات الجنونية حتّى وإن كانت مصادر الفقه والحديث تحتوي على مادّة وفيرة مُضادة للتعذيب⁽⁶⁾.

(-المكلفون بالتعذيب (المستخرجون):

وكان للتعذيب وإستخراج الأموال أفراد متخصصين، يكونون عادة من العبيد الفساة والشّرسين، فلقد كان للمعتضد أشخاص معينين للقيام بتعذيب المُصادرِين، وإستنطاقهم لاستخراج أموالهم، وكان من بينهم أحد

¹ إبن الأثير، الكامل، ج9، ص177.

² ذيل تاريخ بغداد، ج2، ص97.

³ النقرش، وسائل تعذيب، ص1590.

⁴ نفسه، ص1583.

⁵ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص27.

⁶ العلوي، فصول، ص315.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

مواليه المُسمّى نجاح الحرمي⁽¹⁾، وغلّامه بدر⁽²⁾، وكان المعتضد بالله قد إنّخذ المطامير لتعذيب أعدائه، ووضع فيها أصناف العذاب المختلفة، والتي كان يتولّاها فرد من أفراد الشّرطة، ويُطلق على الواحد منهم إسم متولّي العذاب⁽³⁾.

ومن الذين تفتنّوا في التعذيب حمّاد بن دنقش، والذي كلّفه صالح بن وصيف بتعذيب أحمد بن إسرائيل، وأبي نوح عيسى، واستعمل ابن دنقش سجّاناً يقال له خلّاد كان يأمره بضرب أحمد بن إسرائيل سوطين بكلّ قوّة ثمّ يأمره بالرّاحة ثمّ يستأنف الضّرب حتّى أكمل خمسمائة سوط⁽⁴⁾، وأيضاً القائد التركي نوشري بن طاجنك، والذي كلّف بتعذيب المعتز بعد خلعه عن الخلافة⁽⁵⁾.

وتخصّص في تعذيب المنكوبين والمصادر في عهد المقتدر بالله نازوك، وهوّ الذي ذبح الوزير ابن الفرات، وولده المحسّن - بعد تعذيبهما - كما يُذبح الغنم⁽⁶⁾، وكان يحمل دائماً دبوّساً ضخماً ليخيف به المذنبين⁽⁷⁾، ومن بين المتخصّصين في التعذيب في عهد المقتدر بالله أيضاً أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي البغل⁽⁸⁾، وأيضاً غلام يقال له الحبشي المستخرج، وكان من أعوان المحسّن بن الفرات، والظاهر من إسمه أنّه من الأفارقة السّود الأشدّاء، ودليل ذلك أنّه كان يصحبه عدد من الغلمان السّودان، وقد قاموا على سبيل المثال بخنق ابن الحواري المنكوب ودفنه بعد تعذيبه بالإغراق⁽⁹⁾.

وكذلك كان للوزير الخاقاني غلام مكلف بالتعذيب، ومعرّوف بقسوته يسمّى ابن "بغد شر"، والذي أسند إليه إستخراج أموال ابن الفرات في نكبته الثّانية⁽¹⁰⁾.

وقد يكون من يتكفّل بتعذيب الشخص المصادر من النساء إذا كان إمراة، وهذا ما حدث مع قبيحة أم المعتز، وأخت المعتز معها حينما أمر بمصادرتها صالح بن وصيف في 255هـ، ولم تذكر المصادر إسم المرأة التي

⁽¹⁾ المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص186.

⁽²⁾ نفسه، ج4، ص205.

⁽³⁾ النقرش، وسائل تعذيب، ص1587.

⁽⁴⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص220.

⁽⁵⁾ الصّولي، كتاب الأوراق موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عبّاس، ص415.

⁽⁶⁾ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص21.

⁽⁷⁾ الصّابي، الوزراء، ص60.

⁽⁸⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص93.

⁽⁹⁾ الصّابي، الوزراء، ص47.

⁽¹⁰⁾ الصّابي، الوزراء، ص62.

تقلت بتعدييهما⁽¹⁾، وكانت جارية المقتدر ثمل معروفة بالقسوة، فكان الخليفة يُسلم إليها من يسخط عليه من الوزراء، ومن الجوّاري، وخدم القصر لمحاسبته، ولذلك عرفت بقسوتها في العقوبات⁽²⁾.

وكان من يستخرج الأموال يُطلق عليه اسم المُستخرج، وكانوا عديمي الرّحمة، ويُمكن أن نصّف المحسن بن الفرات كواحد من هؤلاء المستخرجين رغم أنّ أعوانه من كان يقوم بالتّعذيب⁽³⁾.

و لكن لم يكن التّعذيب والعنف هوّ الأسلوب الوحيد المتّبع لاستخراج الأموال، فكان هناك أيضًا المعاملة الحسنة للموظّفين الذين لم يرتكبوا أخطاء جسيمة، ويكون ذلك بالسّجن في دار الخلافة، فسديد الدّولة ابن الأنباري مثلاً- وحينما تمّ القبض عليه في 496هـ/1102م- وُضع في دار الخلافة، وكان في سجنه يعامل معاملة حسنة لأنّه سجن لغفلته عن قواعد ديوان الخلافة، وتجاوزه لها⁽⁴⁾.

3) أصناف المصادرات:

كانت المصادرة أوّل الأمر أداة من أجل إسترجاع أموال الدّولة المنهوبة أوالمختلسة من طرف الموظّفين ثمّ صارت مصدرًا من مصادر دخل الدّولة، ووسيلة لتصفية الحسابات بإفلاس الأشخاص عن طريق مطالبتهم بأموال ليست بحوزتهم⁽⁵⁾، حيث كانت الأموال من دنائير ذهبية، ودرهم فضية أوّل ما يُصادر من المنكوب⁽⁶⁾، وقد تكون الأموال مبلغ مالي محدّد، أو نصف الثروة⁽⁷⁾، أو الثروة كلّها⁽⁸⁾، وقد تكون المصادرات من الرّقيق، فالمتوكّل عندما صادر أبا الوزير، كان من المصادرات إثنان وثلاثون غلامًا⁽⁹⁾.

وعادة ماتكون الثروات المصادرة في شكل دفائن في جرار تحت أرضيات المنازل⁽¹⁰⁾، أو مخبأة بإحكام داخل الدّور مثلما حدث في منزل القاضي يحيى بن أكثم حيث وجدوا داخل أسطوانة(عمود من أعمدة السّقف) ألفي دينار⁽¹¹⁾، ولمّا صادر صالح بن وصيف قبيحة زوجة المتوكّل وأمّ المعتز في

¹ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص214.

² البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص145.

³ الشطناوي، المصادرات، ص174.

⁴ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص66.

⁵ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص208-209.

⁶ الأزدي، أخبار الدّول، ص359، والكُتبي، عيون التواريخ، ص245، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص88.

⁷ التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص213.

⁸ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص202.

⁹ الطّبري، تاريخ، ج9، ص162.

¹⁰ الصّايي، أقسام، ص37.

¹¹ الطّبري، تاريخ، ج9، ص198.

255هـ/868م، وأثناء الحملة التفتيشية عندها عثر أعوان الأمير التركي على مليون دينار مدفونة في بيتها⁽¹⁾.

ومن المصادر العقارات وعلى رأسها الضياع⁽²⁾، حيث أخذ المتوكل من القاضي يحيى بن أكثم أراض كثيرة في سواد البصرة⁽³⁾، وروى الطبري⁽⁴⁾ أنّ مساحتها أربعة آلاف جريب، وكذلك لما عزل المتوكل كاتبه الفضل بن مروان عن ديوان الخراج وصادره كان من جملة ما صادره منه ضياعه⁽⁵⁾.

ومن أصناف المصادر المنقولات داخل القصور من متاع، ودواب، وجواري، وغلمان، وأحجار كريمة⁽⁶⁾، وحلي وأثاث، وأفرشة والسلع والتجارية المختلفة منالحنطة، والدقيق، والحبوب، والزيت، والزبيب، والتين، والتوم⁽⁷⁾.

ولما عزل المتوكل عن ديوان زمام التفقات أحمد بن خالد المعروف بأبي الوزير في 234هـ/848م، وصادره، وتشدد في محاسبته إستخرج منه إضافة إلى الأموال؛ الحلبي، وإثنين وستين سقاً من متاع مصر، وأخذ إثنين وثلاثين غلاماً، والكثير من الأفرشة⁽⁸⁾.

وصادر صالح بن وصيف من قبيحة أمّ المعتر في 255هـ/868م كميات ضخمة من الزمرد، وألف أردب من اللؤلؤ، والياقوت الأحمر؛ حُملت كلّها إلى قصره⁽⁹⁾، وكانت قبيحة قد إعترفت بخزائن لها تحت الأرض فيها كنوز كثيرة؛ منها: قدر من الزمرد، ومقدار مكوك من اللؤلؤ الكبير الحجم، ومقدار كيل من الياقوت

⁽¹⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص233، والذهبي، دول، ج1، ص227، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص508-509، والديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص341، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص364.

⁽²⁾ التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص212.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص361، والكثبي، عيون التواريخ، ص260.

⁽⁴⁾ تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص198.

⁽⁵⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162، واليعقوبي، التاريخ، ج2، ص448.

⁽⁶⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص160-161، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص88 و334، والمسعودي، مروج الذهب، ج4، ص79، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص348، والكثبي، عيون التواريخ، ص245.

⁽⁷⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص160-161، والياضي، مرآة الجنان، ج2، ص334.

⁽⁸⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162، واليعقوبي، التاريخ، ج2، ص448.

⁽⁹⁾ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص233، والذهبي، دول، ج1، ص227، وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص508-509، والديار بكري، تاريخ الخميس، ج2، ص341، وأبوالفداء، المختصر، ج1، ص364.

الأحمر⁽¹⁾، كما وجدوا في مغارة ثرواتها مقدار مكوك زمرد لم يكن من ثروات المتوكل، ونصف مكوك حبات كبيرة، ومقدار كيلجة من الياقوت الأحمر النادر جدًا آنذاك⁽²⁾.

وحينما توفي صافي الحُرْمِي - وكان من مقرّبي المقتدر، وأحد أكابر الدولة في 298هـ/910م - أوصى غلامه في مرض موته بأن ينكر إن كان بحوزته ثروات مخبأة، ولكنّه لما توفي حمل غلامه القاسم إلى الوزير سبعة مئة وعشرين حزامًا من الذهب مزين بالجواهر⁽³⁾.

ولما صادر الرّاضي الوزير آل أبي الفرج بن حفص، وأرسل فرقة تهاجم أملاكه، كان أول ما صادروا الأثاث الموجود في الدور قبل هدمها⁽⁴⁾، وصادر الرّاشد ابن الهاروني في الأموال، وأخذ الأثاث، والأواني الفضيّة، والذهبيّة، كما كانت له ودائع عند الفضة، والتجارة⁽⁵⁾، وحينما عاد السلطان مسعود من أصفهان منهزمًا أمام حلفاء الخليفة المخلوع الرّاشد صادر ماوجده في دار الخلافة من دواب، وأثاث، وذهب، وستائر، وفضّة، وجواهر، وثياب، وحصائر، ولم يترك في إصطبل الخلافة سوى أربعة أفراس، وثمانية أو أربعة بغال لنقل الماء⁽⁶⁾، وأرسل السلطان غلمانه إلى حظايا الرّاشد، فسلبوهنّ حليهنّ، وأخذوا الحلق من آذانهنّ، وثيابهنّ⁽⁷⁾، وهذا تعويضًا عن فقدان المقتفي للسيولة التقدية لكي يقدمها بعد البيعة⁽⁸⁾.

ومن بين المصادر في العهد البويهي خزانة كبيرة فيها آلاف الكتب كانت لأمير البصرة حبشي بن معزّ الدولة، وتمت هذه المصادرة من طرف جيش عزّ الدولة بختيار الذي أرسله في 357هـ/967م إلى البصرة عندما أعلن حبشي العصيان عليه، وكان هذه المكتبة تحتوي على خمسة عشر ألف مجلد⁽⁹⁾.

ولقد بيعت دار العلم بما فيها من كتب وأضيفت إلى أموال عبيد الله بن علي التيمي الشهير بإبن المارستانيّة (توفي في 599هـ)، والذي كان ناظرًا على أوقاف المارستان العسدي، وبقي معتقلًا لفترة طويلة بعد أن صادره الوزير عبيد الله بن يونس⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص202.

⁽²⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج4، ص219.

⁽³⁾ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص772.

⁽⁴⁾ الصّولي، أخبار الرّاضي، ص66.

⁽⁵⁾ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص307.

⁽⁶⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص676، سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص285.

⁽⁷⁾ سبط، مرآة الزّمان، ج20، ص286.

⁽⁸⁾ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص676، وسبط، مرآة الزّمان، ج20، ص285.

⁽⁹⁾ رضوان أحمد مصلح الليث، أثر الأمراء والوزراء في الحياة الثقافيّة في عهد بني بويه، مقال منشور في المجلّة العلميّة لكلية الآداب بجامعة بنها، العدد(24)، يناير 2011م، ص646.

ثانيًا: نتائج المصادر ونكبة الموظفين.

1) من الناحية السياسية:

أ) فقدان الكفاءات الإدارية أو هجرتها من بغداد إلى أقاليم إسلامية أخرى:

لقد سبق وأن ذكرنا أنّ من أسباب النكبات قوّة نفوذ الوزراء وكفاءتهم، إذ صار لعدد من الوزراء الكفاية، والتأثير في إصلاح ماليّة الدولة، وتحكيم الشريعة في تسيير شؤونها مع تعيين أصحاب الخبرة والعلم في مختلف مناصب الدولة، ومع ذلك فإنّهم تعرّضوا للنكبات ومنهم محمّد بن عبد الملك الزيّات⁽²⁾، ومن الواضح أنّ الخليفة المتوكّل ندم ندمًا شديدًا على مصادرة ابن الزيّات، فلم يجمع من مصادرتة سوى مائة ألف دينار، وعاتب ابن أبي دؤاد على إغرائه بالثروات المخبّأة للوزير المنكوب⁽³⁾، والذي كان صاحب كفاءة في الإدارة، مع قدرة عالية على التحكّم في النفقات، وحرص على مصلحة الدولة، وكانت له اليد الطولى في الإطاحة بالأفشين، ووصف بالدقّة في الإدارة الماليّة، والإقتصاد في النفقات، وهو ما تسبّب في التضيق على نفقات الواثق لما كان وليًّا للعهد في عهد والده المعتصم، وعزم على نكبته إن تولّى الخلافة، ولكنّه راجع نفسه حينما عجز عن إيجاد موظّف في الدولة يمكنه تعويضه⁽⁴⁾.

ومن النواحي الإيجابية أنّ المصادر كانت وسيلة لتخلّص الخلفاء من أعدائهم، وإضعافهم ماليًّا، فلا تقوم لهم قائمة بعدها⁽⁵⁾، ومن الوزراء الأكفّاء الذين راحوا ضحيّة جديّتهم في العمل، وصرامتهم في ضبط ميزانيّة الدولة وزير المستعين ابن يزداد والذي نكبه الأتراك لعدم تحمّلهم سياسة التقشّف التي إتبعها⁽⁶⁾.

ومن الذين فقدتهم الدولة العباسيّة الكاتب الأديب أحمد بن المدبّر، والذي حسده الكتاب على منزلته من السلطان، فنفاه إلى دمشق، ثمّ إلحق بالدولة الطولونيّة، ووُصف بأنّه كان من أجلّ الكتاب وأفضلهم، وأكرمهم⁽¹⁾.

¹ ذيل تاريخ بغداد، ج2، ص97.

² البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص146.

³ شطناوي، المصادر، ص202.

⁴ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص147.

⁵ شطناوي، المصادر، ص210.

⁶ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص149.

أما الحسن بن الفرات فكان من أكفأ موظفي الإدارة والمالية، وكبار مثقفي عصره، وقُتل لأنه إنهم بالتآمر على الخلافة، وكذلك كان في عصر المقتدر وزير آخر هو علي بن عيسى الجراح، العالم الصالح، النزيب والمتواضع، والذي شهدت الدولة في أيامه أعظم الإصلاحات، ويُشهد له أنه رفض أن يستلم راتباً⁽²⁾، وحينما قُتل من مصروفات الحاشية، وأمر بإيقاف البذخ عند حدّه صيانة للمصلحة العامة إصطدم بالمؤامرات والشايات، وصودرت أمواله، وسُجن في سنة 314هـ/926م ثم عاد للوزارة سنة 316هـ/928م ولكنه نُكب في المرة الثالثة⁽³⁾.

ونلاحظ أنّ المعتضد استطاع توفير فائض مالي للخزينة قدره تسعة ملايين دينار نتيجة لتوجيهات أحمد بن الفرات المالية، ومع ذلك تردّد في إستوزاره بناء على نصيحة غلامه بدر لأنّ أحمد بن الفرات لاهية له في النفوس، ويحتاج إلى "وزير يُمشي له أمر المال"⁽⁴⁾.

ولقد كان لسيطرة آل الفرات في عصر تدهور فيه إقتصاد الدولة العباسية، واشتدّت الأزمات مع براعتهم في الإدارة المالية عزّز من دورهم في التأثير على العامة والخاصة، وإضفاء هالة من الإعجاب حولهم، مع القناعة التامة لكثير من موظفي الدولة في بغداد أنّهم لا يتعفّفون عن الحرام، وأنّه تمتّ إستشارتهم في ضبط أموال الدولة، وهم وراء قضبان السجن⁽⁵⁾، وذكر أبو الحسن بن الفرات لعلي بن عيسى بن الجراح في مجلس محاكمته الثانية أنّه وضع نصرانياً على ديوان الجيش كي لا يستعمله في الانقلاب عليه، وضرب مثلاً بالمعتضد بالله لما عيّن ملك بن الوليد النصراني على ديوان الجيش، وأنّ العباس بن الحسن لما قُتل محمّد بن داود بن الجراح على ديوان الجيش طمع في الوزارة، ووضع عبد الله بن المعتز خليفة ليصبح وزيراً، أما النصراني فلا يملك أن يكون وزير تفويض إن رغب في ذلك⁽⁶⁾.

ولنا مثال أيضاً في قيام آل الفرات بإبعاد الموظفين الذين يتحدّونهم، أولاً بيالونهم، أو يتصنّعون لهم، فلقد لقد أبعده أبو الحسن أحد العمّال المسمّى علي بن الجهم لأنّه عرف بأمر تأمره عليه مع كتابه، وحرّض عليه

⁽¹⁾ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص102.

⁽²⁾ الكيلاني، التاريخ الإسلامي، ص66.

⁽³⁾ نفسه، ص66-67.

⁽⁴⁾ الكبيسي، أثر بني الفرات، ص587.

⁽⁵⁾ نفسه، ص585.

⁽⁶⁾ شيخو، الوزراء، ص129-130.

كل عمال الدواوين، والتجار أيضًا بأن لا يستخدموه في أية وظيفة، فهلك من الجوع في منزله حتى أنه مدّ يديه لطلب الصدقة في آخر أيام حياته⁽¹⁾.

ومن الذين راحوا ضحية لنجاحهم في ضبط أمور الدولة، وحفظ هيبة الخلافة وإحترامها؛ الوزير أبي شجاع

الذي عمل على إتباع سياسة شرعية في تسيير شؤون الدولة، ومنع الموظفين من إستغلال نفوذهم، ونهب أموال الرعية، ولكنه نُكب من طرف الخليفة المقتدي في 484هـ/1091م لأنه رفض طلبات رجال الديوان والجيش التي تتنافى مع الشرع، وبأمر من السلطان السلجوقي ملكشاه⁽²⁾.

أما وزير الفاطميين أبو الفرج يعقوب بن كلّس⁽³⁾ فكان أول أمره كاتبًا يهوديًا في بغداد، ومحافظةً على دينه، وحسن المعاملة مع التجار، ثمّ إتصل بخدمة كافور الإخشيدي في مصر، فأعجب بكفايته، وأسند إليه تسيير زمام ديوانه بالشام ومصر، فضبطه على حسب إرادته، وكان سبب حظوته عنده أنّ يهوديًا قال له إنّ هناك عشرين ألف دينار مدفونة في دار شخص متوفى فكتب يعقوب إلى كافور رقعة يقول فيها: "إنّ بالزملة عشرين ألفًا مدفونة في موضع أعرفه، وأنا أخرج أحملها"، فأجابه إلى ذل، وأنفذ معه البغال لحملها، وورد الخبر بموت تاجر يهودي بالفرما⁽⁴⁾ فجعل إليه النظر في تركته، وترك هذا التاجر أحمال كتّان فأخذها، وفتحها فوجد فيها عشرين ألف دينار فباع الكتّان، وحمل الأموال، وسار إلى الزملة فحفر في الدار، وأخرج المال وهوّ عشرين ألف دينار أيضًا، ووجد ثلاثين ألف دينار فازدادت ثقة كافور بإبن

⁽¹⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص29.

⁽²⁾البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص155.

⁽³⁾يعقوب بن كلّس: هو يعقوب بن يوسف بن كلّس (318-380هـ/930-990م) شخصية يهودية الأصل، ولد في بغداد، ثمّ انتقل مع والده إلى الشام، ثمّ غادر إلى مصر، وكان من الكتّاب المتخصصين في الشؤون المالية، وإتصل في مصر بكافور الإخشيدي، والذي أعجب بكفايته، وولاه ديوان مصر والشام بعد أن أسلم في 356هـ، ولما مات كافور، وتولّى الوزارة جعفر بن الفرات، أساء السيرة، وإعتقل جماعة وصادرهم، وكان من بينهم إبن كلّس، والذي نجح في الهروب إلى بلاد المغرب، ودخل في خدمة الفاطميين، وساعد كثيرًا المعزّ الفاطمي بمعلوماته عن مصر والمشرق عمومًا، وكان سببًا في نجاح الحملة الفاطمية الأخيرة على مصر، والتي إنتهت بالإستيلاء عليها، وفي 368هـ لقبه المعزّ بالوزير الأجل، ثمّ اعتقله في سنة 373هـ وأطلقه بعد عدّة شهور، فعاد إلى القاهرة، وولاه العزيز بالله الوزارة، وعظمت مكانته، وألّف كتابًا في الفقه على المذهب الإسماعيلي، وهوّ "الرسالة الوزيرية" أخذه عن المعزّ والعزيز بالله، وكان يعقد المجالس في الجامع العتيق، ويفتي وفق مذهبهم، ولما توفّي دفنه العزيز بيده، أنظر: الكيّالي، الموسوعة، ج7، ص420.

⁽⁴⁾الفرما: مدينة على ساحل مصر، وهيّ حصن متوسط المساحة يسكنه العرب والقبط، وتحيط به السبخ والبحر، ويحمل إليها ماء النيل من تيّس، ويعتمدون بالأساس على مياه الأمطار، وليس بها زرع إلاّ النخيل، وكانت مركزًا تجاريًا، ومحطّ القوافل، وهيّ بين العريش والفسطاط، وبنائها قديم من عهود سحيقة، أنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص255-256.

كلّس، فأرسل إليه صلة كبيرة فأخذ منها ألف درهم، وردّ الباقي، وقال: "هذه كفايتي"، وإرتقت منزلته عنده حتى إنّه كان يشاوره في أكثر أموره، وكلّما رُفعت إليه مسألة مائيّة أمر بأن يُستشار فيها⁽¹⁾.

ولكنّ سبب مغادرة ابن كلّس لمصر هو تعرّضه لمصادرة أمواله من طرف جعفر بن الفرات المعروف بإبن حنزابة لحسده له على مكاتته في الدّولة لدى كافور الإخشيدي، فأودعه السّجن، ولم يُطلق سراحه إلّا بعد أن تنازل له عن كلّ أمواله، ثمّ إقترض أموالاً من أخيه، وسافر إلى المغرب ليدخل في خدمة الفاطميين، ويدلّهم على نقاط ضعف ولاية مصر خاصّة، والدّولة العباسيّة عامّة⁽²⁾.

ويعقوب بن كلّس من الذين أسّسوا للدّولة الفاطميّة نظام إداري استطاع أن يبقي الدّولة الفاطميّة قائمة لما يقارب القرنين، لأنّه لم يوجد بعد المعز الفاطمي من خلفائه من كان في مستواه من ناحيّة القدرة، والكفاءة الإداريّة والحنكة السياسيّة، ويعقوب بن كلّس أعلن إسلامه ليثق فيه كافور أكثر، وبعد وفاة هذا الأخير غادر إلى المغرب، ودخل في خدمة المعز لدين الله الفاطمي، وقدم له المعلومات اللازمة لفتح مصر، وفيها تسلّم مقاليد الإدارة الفاطميّة، ولكن تظهر وثائق اليهود في مصر في العهد الفاطمي أنّ ابن كلّس حافظ على يهوديّته، ولم يدخل الإسلام إلّا ظاهرًا⁽³⁾.

ولقد أدّى الصراع بين القادة الأتراك في بغداد إلى أن يستقطبهم الفاطميّون فهاجر عدد من العسكريّين الأتراك إلى القاهرة، وإلى دمشق، وكان من بينهم الحاجب ألب تكين⁽⁴⁾، ومن الذين غادروا بغداد إلى مصر الوزير الحسن بن مخلّد في 269هـ/882م، وكان في خلاف مع الموفّق⁽⁵⁾، والذي صادر أخاه صاعد بن مخلّد، وولده، وأخذ من ضياعهما فقط ما قيمته مليون دينار⁽⁶⁾.

ب) فقدان الثقة في النظام السياسي:

لقد كثرت المصادرات -وهي ضريبة تعسفيّة- حينما أهملت وسائل الرّقابة الماليّة فعمّت الفوضى الإداريّة، وتواتت المؤامرات والصّراعات بين مختلف موظّفي الدّولة، وهكذا لم يعد أحد يطمئن على نفسه

⁽¹⁾ أمين الدّين تاج الرّئاسة أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المصري ابن الصّيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق وتعليق: عبد الله مخلص، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي الخاص بالعاديّات الشّرقية، القاهرة، 1923م، ص 20.

⁽²⁾ ابن أيبك الدّوادري، الوافي بالوقّيات، ج 28، ص 88.

⁽³⁾ زكّار وبيطار، تاريخ، ص 71-72.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 75.

⁽⁵⁾ شيخو، الوزراء، ص 159.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 176.

أو ماله، فكثر الحركات التمردية في مختلف ولايات الدولة، والتي كانت تستهدف بالأساس قطع الروابط مع موظفي

الإدارة المركزية (أنظر الملحق رقم 27)⁽¹⁾.

ولقد كانت المصادرة منذ بداية العصور الإسلامية بيد الخليفة صاحب السلطة، ولكنها صارت لاحقاً بيد كلّ المتنفذين من وزراء، وقواد، وغيرهم لأنها صارت أداة لتحصيل الأموال من المصادرين، ومن أتباعهم، وأهاليهم⁽²⁾، ولقد أدى ذلك إلى جمع موظفي الدولة للأموال غير المشروعة بأية وسيلة كانت إستعداداً لهذا اليوم، مع خلق لروح الكراهية، والإنقام، والحقد، مع إضطراب الأمن، وإنتشار الظلم، والمكائد⁽³⁾، والإعتداءات على الملكيات الفردية، بل ونهب أموال الناس علانية مثلما شاهدنا في عهد بعض الوزراء، وتسلبت آخرون على أملاك وممتلكات الرعية بدافع حب المال، وهذا ما شاهدناه في عهد البويهيين خاصة⁽⁴⁾، وكذلك رأى بعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة، وطبقوا ذلك حرفياً، وصار الموظفون الكبار مضطرين إلى جمع الثروة بأية وسيلة، إستعداداً "لليوم الأسود"⁽⁵⁾.

وكان من أهم آثار نكبات الموظفين أيضاً سقوط هيبتهم، وتضاؤل أهميتهم في تسيير شؤون الدولة، وآلت الأمور إلى ضباط الجيش، فصار رئيس الديوان أو الكاتب يهان إهانة بالغة، ويضرب، ويعذب وكأنه من أصحاب الجرائم، وغالباً ما يكون ذلك عن بيّنة لأنّ موظفي الدولة عاثوا فساداً في ديوان الجند، وديوان النفقات، وبيت المال فضلاً عن إدارات الولايات المختلفة⁽⁶⁾، ولقد تناسى مثلاً المعتضد في سبيل المال الخدمات التي قدّمها له لؤلؤ حينما سانده ضدّ أحمد بن طولون⁽⁷⁾.

ولم يقتصر تأثير المصادرات على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي بل امتد تأثيره إلى الوضع السياسي لأنّ آثار المصادرة كانت تمثل سلسلة متصلة الحلقات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وكذلك فالوضع الإقتصادي يؤثر على ميزانية الدولة، وبالتالي على الحياة السياسية والأوضاع الإجتماعية، وأدّت

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 203.

⁽²⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 189.

⁽³⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 203.

⁽⁴⁾ نفسه، ص 203-204.

⁽⁵⁾ الدّوري، تاريخ العراق، ص 297.

⁽⁶⁾ البندري الخضر، نكبة الوزراء، ص 256-257.

⁽⁷⁾ شطناوي، المصادر، ص 80.

المصادرات إلى حالة من الإضطراب في الأجهزة الإداريّة، وقلّ من هيبة الدّولة بسبب إهانة الموظّفين وحتّى الخلفاء في المصادرات⁽¹⁾.

ومن أمراض الدّولة التي تعجّل بنهايتها الإستيلاء على أموال المواطنين وإنتاجهم بغير حق، وهذا ما يؤثّر في الدّافعيّة للإنتاج، وتنميّة الأموال وإنتاج السّلع والخدمات، فإذا توقّف الإستثمار الإقتصادي والعمل المنتج فإنّ الحركة التجاريّة تكسد، وتهاجر اليد العاملة إلى أماكن أخرى، ويقلّ عدد سكّان الدّولة، وتنقص الأموال⁽²⁾.

وكان من أسباب إنهيّار الدّولة العبّاسيّة أنّ الخلفاء أصبحوا لا يقدرّون على جمع المال إلّا من خلال مصادرة موظّفيهم الذين يغتصبون أموال الرعيّة، ويتوسّطون بينهم وبينه، فكانت الخلافة أشبه بمن يتغذى بلحمه، وكان خطأ الخلافة في تخفيض الضرائب قد تسبّب في نقصان مداخيل بيت المال (أنظر الملحق رقم 28)، وقلّت النفقة على الموظّفين فتسبّب ذلك في جشعهم، وعمدوا إلى العنف في إستخراج الأموال من الرعيّة، وهم بدورهم نفّسوا بينهم اليأس لأنهم لم يأمنوا وقتئذ على أموالهم، أو أرواحهم⁽³⁾.

وكما ذكرنا كانت نكبة الفضل بن مروان أوّل مصادرة يظهر فيها أنّ الهدف هوّ الحصول على المال فقط، حيث نكبه المعتصم في سنة 221هـ/835م، فأخذ من داره مليون دينار، وآثاث، وأواني قيمتها مليون دينار أيضاً، وهذا يدلّ أنّه لمّا تمكّن الإنحطاط من الدّولة صار الغرض من مصادرة الوزراء هوّ الإستحواذ على أموالهم فقط⁽⁴⁾.

ولقد بلغت المصادرات ذروتها في عهد المقتدر لأنّ الوزراء إستخفّوا به لصغر سنّه، وكان التدبير لأّمه ولنسائه، ولخدمه، فخربت المملكة في زمانه، وفرغت بيوت المال من الأموال، وتزايدت حالات تغيير الوزراء، وكثرت معها مصادراتهم، وحتّى القضاة والنساء، والخدم لم يسلموا من المصادرة حتّى أنّه بلغ مجموع ما جمعه المقتدر في أيّامه من المصادرات وحدها أربعين مليون دينار⁽⁵⁾.

وبذلك أصبح المصادرة بتوالي الأيّام المصدر الرئيسي للدّخل لدى الدّولة العبّاسيّة، فالعمال يصادرون الرعيّة، والوزير يصادر العمّال، والخليفة يصادر الوزراء، ويصادر النّاس على إختلاف طبقاتهم، ولكنّ الخلفاء لا يصادرون إلّا حينما يحتاجون المال لدفع أرزاق الجند خوفاً على حياتهم، والخلفاء يعتبرون المصادرة

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 202.

⁽²⁾ شريط، نصوص، ص 65-66.

⁽³⁾ زيدان، التمدّن، ج 2، ص 163.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 2، ص 160-161.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 2، ص 161.

هي إسترجاع لأموال بيت المال التي نهبها موظفونهم بغير وجه مشروع، وكان هذا أفضل من الإستدانة أو فرض ضرائب جديدة⁽¹⁾، حيث كان للعنصر التركي تأثير كبير في سياسة الدولة إذ أنّ المصادر ازدادت في عهدهم، وصارت مصدرًا يعوّل عليه لوقت الحاجة، وكان جند الأتراك يعملون على جمع الأموال عن طريق مصدر آخر غير المصادر، وهو مطالبة الخلفاء بزيادة أرزاقهم ورواتبهم، وقد أدت تلك الحالة إلى إثارة الإضطرابات في الدولة⁽²⁾.

ومن الفئات التي كانت أكثر عرضة للمصادرة الكتاب، وبالأخص كتاب الخراج الذين كانوا يستأثرون بالأموال، فهم كانوا يباشرون الجباية بأنفسهم، وكانوا يطمعون بالأموال، ولكن أمرهم لم يكن مستفحلاً إلا في عصر التقهقر العباسي، فأمر الواثق مثلاً بحبس الكتاب في 229هـ/843م، وأمرهم بأداء أموال كثيرة عمل على إستخراجها منهم بالعنف، وفعل نحو ذلك المعتر سنة 255هـ/848م، ومن الكتاب الذين إشتهروا بتكوين ثروة من إمتيازات مهنة الكتابة آل الماذرائي الذين هاجروا من العراق إلى مصر⁽³⁾.

وكانت المصادرة يُمكن أن تحدث أيضاً بسبب تقصير موظف صغير عن أداء مهمّة كلف بها لإهماله أو لتكاسله؛ مثلما حدث مع ابن قمير، وكان مجلّد كتب بالموصل أيام ولاية أبوعبد الله بن أبي العلاء بن حمدان فسقط منه كتاب للوالي في دجلة، وتلف، فهرب وإختفى خوفاً من الضرب، والحبس، والمصادرة⁽⁴⁾.

ت)النضامن بين موظفي الدولة أوقات المحن:

وقد يلجأ الخلفاء والوزراء إلى المصالحة مع المنكوب إحتراماً لهيبته، ولسابق خدمته للدولة، أو نتيجة لوساطة طرف ثالث، وما دام الهدف كان إستخراج الأموال، فإنّ المصالحة تحقّق الغرض منها، ولا سيّما أنّ الكثيرين كانوا يلجؤون إلى كتاب إعتراف بدين أو دفع الأموال المستحقّة عن طريق المصالحة خوفاً من الفضيحة أو من فظائع التعذيب وحتىّ القتل⁽⁵⁾.

وكان من مميّزات أخذ الخطّ في الدولة العباسية أنّها كانت تنتهي بموت الخليفة الذي أخذ الخطّ في عهده، لأنّ الخليفة الجديد كان عادة ما يلجأ إلى ردّ المصادر، وإطلاق السجّناء لكسب ودّ الناس⁽⁶⁾.

¹ نفسه، ج2، ص161-162.

² رحمة الله، الحالة، ص13.

³ زيدان، التمدّن، ج2، ص162.

⁴ التنوخي، الفرّج بعد الشدّة، ج3، ص67.

⁵ شطناوي، المصادر، ص196.

⁶ نفسه، ص196.

ولقد أدى إنتشار المصادر في العصر العباسي إلى ظهور ما يسمّى بالكفلاء، وهي طريقة تضمن إستخراج الأموال من المصادر، حتى إذا تعذّر إستخراج الأموال من المصادر، لجأت الدولة إلى إجبار الكفيل على دفعها، وبذلك يتحقّق هدف الدولة في الحصول على المال، وفي نفس الوقت يقي المصادر نفسه من التعذيب والإهانة، ولكن أحياناً تكون وسيلة للإنتقام بأن يُسلّم المُصدّر للكفيل فيتفنّن في تعذيبه، ولكن في غالب الأحيان كانت وسيلة لربط الصداقات، وتوثيق العلاقات بين موظفي الدولة وغيرهم من الوجهاء⁽¹⁾.

ويتمثّل هذا الأمر في جمع الأموال لإستيفاء المبلغ المطلوب من المنكوب، والذي عادة ما يتعهّد بدفعه، وهوّ تحت التعذيب، وذلك لأنّ أيّ موظّف في الدولة العباسية كان معرضاً للنكبة والمُصادرة في أيّة لحظة، وكان هذا الإجراء هدفه الإحتياط لتقلّب الأيام، وعلى سبيل المثال لما إستدعيّ سليمان بن وهب للمناظرة في المجلس، وكان فيه موسى بن عبد الملك، وهوّ صاحب ديوان الخراج، والحسن بن مخلد صاحب ديوان الضياع، وأحمد بن إسرائيل الكاتب، وأبونوح عيسى بن إبراهيم، كاتب الفتح بن خاقان، وداود بن الجراح صاحب الزّمام، فطرح في آخر المجلس⁽²⁾، فكان أوّل الأمر أن شتمه إسحاق أقبح شتم بسبب توبيخه من طرف المتوكّل، وهذّده، وسأله عن الأموال؟، فاحتجّ سليمان بن وهب بانعدامها بعد أن نكبه عبد الملك بن الزيّات في أيّام الواثق، ثمّ بادره الحسن بن مخلد مذكراً أنّه استغلّ نفوذه ككاتب لإيتاخ، وأخذ من الأموال أضعاف ما أدّى أيّام ابن الزيّات، وأنّه انطلاّقاً من منصبه ككاتب لابن الزيّات أخذ ضياع السلطان، وإحتكرها لنفسه، وهذا في حكم السرقة، وغلّتها في السنة مليوني درهم، وأنّه كان يتزيّأ بزّي الوزراء، كما بقيت عليه من مصادرة ابن الزيّات قيمة مائيّة لم يؤدّها إلى الآن، وتوالت الشتائم والتوبيخات من البقية في المجلس، إلّا موسى بن عبد الملك لوجود مودّة سابقة بينهما، فطلب الإذن من إسحاق، وإختلى به، وأخبره أنّه في موقف صعب، وأنّ القوم لا يقبلون بنصف ثروته إن بدلها من أجله، ثمّ إقترح عليه أن يكتب بخطّه عشرة ملايين درهم، يؤدّيها في كلّ شهر مليون درهم، وذكر أنّه لا يملك إلّا ربعه، وأنّه سيدفع الأموال بعد أن يبيع عقاراته، ويجد من يشتريها منه، وهوّ منكوب، ولكنّ موسى بن عبد الملك تدبّر حيلة له لإنقاذه⁽³⁾، وتوسّط للسلطان بأن يحسّن

⁽¹⁾ نفسه، ص 197.

⁽²⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 211-212.

⁽³⁾ نفسه، ج 1، ص 212-213.

حاله، ويمكنه من أسباب الثروة، فأنزله دارًا كبيرة مؤثثة جيدًا فيها خدام، ومكّنه من لقاء أهله، وأولاده، وحاشيته، ومتعامله، ليمكن من تحصيل المال، فيتمكّن من بيع أملاكه، وإسترجاع ودائعته؛ وهو ما حدث إذ تمكّن بفضل ذلك من جمع مليون درهم في سبعة وعشرين يومًا⁽¹⁾.

وفي اليوم الثامن والعشرون جلس المتوكل، وقد جاءته تقارير جبايات مصر بعد أن مرّت بديواني الخراج والضّياع، فتلاعب موسى بن عبد الملك بالسنة التي كان سليمان بن وهب فيها عاملاً على مصر وجعل جبايتها مصدرّة، وهو ما كان سببًا في أن يلاحظ المتوكل أنّ سنته كانت وافرة، وسأل عن متقلدها وقتئذ، فذكر عنده، وسأل عنه⁽²⁾، فذكر موسى أنّه إفترق وصار في أسوأ حال، واستُصفيّ وهو مطالب بأموال، فقال المتوكل: "تُزال عنه المطالبة"، وأمر له بمائة ألف درهم، وتردّ ضياعه ليعود جاهه، ويعجّل إخراج، وعيّنه على مصر واليًا⁽³⁾.

وأيضًا حدث أن أحسن أحد البوّابين لحامد بن العباس في نكبته من طرف وزير المعتمد إسماعيل بن بلبل، فلمّا تقلّد إحدى المسؤوليات في وزارة عبيد الله بن سليمان سأل عن البوّاب، وقرّره منحة بخمسين دينارًا سنويّة⁽⁴⁾.

وكذلك فعل عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد بالله، وكان قد تحصّل على تقارير وملفات ضخمة حول فساد الأخوين ابن الفرات في إدارة إقليم الجبال، ومع ذلك إستدعاهما، وأراهما إحراقه لهذه الوثائق لتفادي منحهما للخليفة، وصارحهما بأنّه فعل ذلك "للتفرد بمكرمة"، وإصطناعًا لهما لأنّه قد يحتاج خدماتهما في المستقبل⁽⁵⁾.

ث) إنشاء أجهزة إدارية مكلفة بالمصادر:

يُمكننا تقدير خطر وأهميّة المصادر في العراق من خلال إنشاء ديوان المصادر، وأيضًا من خلال القوائم الخاصّة بأسماء المصدرين إعتبارًا من سنة 296هـ/908م بحيث وردت فيها أسماء أكثر من إثنين وأربعين شخصًا صودروا في وزارة ابن الفرات الثالثة، وزادت عمليّات مصادرتهم عن عددهم لأنّ

⁽¹⁾ نفسه، ج1، ص214.

⁽²⁾ نفسه، ج1، ص215.

⁽³⁾ نفسه، ج1، ص216.

⁽⁴⁾ الصفدي، الوافي بالوقيات، ج8، ص63-64.

⁽⁵⁾ نفسه، ج8، ص87.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

البعض صودر أكثر من مرة⁽¹⁾، وكان إنشاء مؤسسة باسم "ديوان المصادرات" يعود إلى أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وقبل هذا كان الأموال المسترجعة تودع في بيت مال المظالم⁽²⁾، ولقد أطلق على ديوان المصادرات في فترات متأخرة إسم ديوان الإستخراج، وعلى صاحبه إسم المُستخرج⁽³⁾.

ولقد أنشئ ديوان المصادرات بهدف السيطرة على جمع وإستيفاء أموال المصادرات سواء المنقولة أم غير المنقولة، والتي كانت تقرّر بعد أن يتعهّد الأشخاص المصادرون بدفعها، وكان يتولّى أمره رجال ثقات، ومن المقرّبين إلى الوزير، وغالبًا ما كانت هذه القرابة تكون وبالأعلى عليهم لأنهم كانوا مرتبطين بالوزير، فبمجرد إبعاده كانت تُظهر خيانتهم، وتتمّ مصادرتهم بدورهم مثلما وقع للمحسن بن الفرات، ولقد كان هذا الديوان يتولّى إستخراج الأموال، ثمّ تذهب إلى أحد بيتي المال العامّة أو الخاصّة حسب رأي الخليفة أوّلًا ثمّ حسب حاجة الدولة إلى الأموال ثانيًا⁽⁴⁾.

ولقد أصبحت المصادرات أمرًا إعتياديًا بحيث كان يتعرّض لها عمّال الخراج، والدّواوين، والولادة، والعمّال، والوزراء دون أن تُسيء إلى سمعتهم، بل كان بالإمكان إعادة توظيفهم ثانيّة، وإستخدامهم في دواليب الدولة، فالمصادرة لا تمسّ "الشرف الوظيفي"⁽⁵⁾.

ولقد شدّ الوزير ابن الفرات خلال ولايته الأولى (296-299هـ/908-911م) عن القاعدة المذكورة، فوكّل شخصين باستلام المصادرات، وأمر أحد كتّابه بمراجعة الحسابات دون صاحبي بيت المال، وبعد النظر في الوارد، والمنصرف يأمر صاحب بيت مال العامّة بتسليم الباقي، وكان النظام المتبع أن توضع خطوط المصادرين في خزائن الوزارة، ولقد شدّ عن هذه القاعدة الوزير الخصيبي⁽⁶⁾ (213-214هـ/925-926م) الوزراء، فصار يتسلّمها وزير عن وزير على أن تُكتب نسختين نسخة للديوان

¹الدوري، تاريخ العراق، ص 279-281.

²فوزي، تاريخ النظم، ص 370.

³نفسه، ص 371.

⁴ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 196.

⁵فوزي، تاريخ النظم، ص 370-371.

⁶الخصيبي: هو الوزير الكبير أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن الوزير أحمد بن الخصيب الجرجاني الكاتب من أسرة عريقة في الوزارة، إستوزره المقتدر ثم القاهر، كان ذو هبة، وقسوة، مع تمكّنه من صنعة الأدب، أهدى له مرة أمير مائة ألف دينار فردّها، ومع ذلك فإنّه عزل، وصور، وإشتهر بإدمانه لشرب التّبيد، وتنعمه، ولكنّه إفتقر في أواخر حياته، ومات بالسكّنة القليبة في سنة 328هـ، أنظر: الذهبي، سير، ج 15، ص 292-293.

ونسخة عند الوزير لأنّ بقائها عند صاحب الديوان بنسخة واحدة قد تكون عرضة لأن تباع، وبذلك يحصل ضرر لبيت المال⁽¹⁾.

وكان ديوان المرافق من الدواوين المهمة بشؤون الأموال المصادرة، وأنشأه الوزير علي بن محمّد بن الفرات أثناء وزارته الثانية (304-306هـ/916-918م)، ولقد استُحدث من أجل إستيفاء الأموال المصادرة من الوزير المخلوع علي بن عيسى، ومن إخوته، ومن عمّاله، ومن كتّابه، وتقلّد تسيير هذا الديوان هارون بن عمران، والذي تعهّد باستخراج كلّ الأموال التي عند علي بن عيسى وأعوانه⁽²⁾.

أمّا ديوان المقبوضات فأنشأه الوزير حامد بن العباس⁽³⁾ (306-311هـ/918-923م) وقام بتنفيذ العمل فيه علي بن عيسى، وهذا الديوان أنشئ لإدارة الأموال المقبوضة من أمّ موسى القهرمانه عندما تمّت مصادرتها في 310هـ/922م، ولقد تقلّد العمل في هذا الديوان الكاتب أبوشجاع، وتقلّد الرّمام عليه الكاتب أبو عبد الله اليوسفي، وقام أبوشجاع باستخراج الأموال الكثيرة، والجواهر النفيسة، والثياب، والكسوة، والفرش، والطيب، حتّى بلغ مجموع ما صودر من أمّ موسى من الأموال التّقديّة مبلغ مليون دينار⁽⁴⁾، ولقد كانت تسميّة هذا الديوان في أوّل الأمر: "ديوان المقبوضات عن أمّ موسى وأسبابها"، وكانت أمّ موسى قد سلّمت مع أختها وأخيها للقهرمانه ثمل من أجل تعذيبها⁽⁵⁾.

وكذلك ديوان المخالفين، وكان يُعتبر من الدواوين الخاصّة بالمصادرات، وأنشأه الوزير الحسين بن القاسم (319-320هـ/931-930م)، وتقلّد أعماله الكاتب محمّد بن جنّي، وكان الغرض من إنشاء هذا الديوان لمصادرة أملاك قائد الجيش مؤنس المظفر، وذلك أثناء تأزم العلاقة بينه وبين الخليفة المقتدر، فأصدر الأخير أوامره بقبض أموال مؤنس، وضيّاعه، وأملاكه، ولقد نال الوزير ابن القاسم إعجاب الخليفة بهذا العمل، فأصدر أمره بأن يلقب بعميد الدّولة، وضرب لقبه على العملة⁽⁶⁾، ولكنّ هذا الديوان لم

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 196-197.

⁽²⁾ حسام الدين السامرائي، المؤسّسات الإدارية، ص 299.

⁽³⁾ حامد بن العباس: هو الوزير الكبير أبو الفضل الشهارجي الخراساني، ثمّ العراقي (311-323هـ/923-934م) كان من رجال العلم، وعرف بالشجاعة والإقدام، تقلّد أعمالاً في السواد، وضمن بعض الأعمال في العراق، وكان يُحسن إلى الفلاحين، وأكثر الصدقات عليهم، وصار ناظرًا على فارس، وكان كثير الأموال والحشم، وكان يركب في أربعمائة مملوك بالسلاح، ولكنّه لم يكن كفئًا للوزارة فعزل عنها، وإشتهر بمحاكمته للحلاج، والحكم بإعدامه خلال فترة وزارته، وقتل حامد مسومًا تحت التعذيب، أنظر: الذهبي، سير، ج 14، ص 356-359.

⁽⁴⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 197.

⁽⁵⁾ حسام الدين السامرائي، المؤسّسات الإدارية، ص 300.

⁽⁶⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 198.

يبقى إلا فترة وجيزة، وألغى بعد أن أقبل ابن القاسم من الوزارة من طرف المقتدر نتيجة لسوء تصرفه، وضعفه، ولم تُشر المصادر إلى مقدار الأموال التي حصلت من مؤنس وحاشيته⁽¹⁾.

وهذه الدواوين الثلاثة سابقة الذكر كانت مؤسسات مؤقتة تزول بزوال الوزير، وأبعد عملية تنظيم إستلام الأموال من قبل ديوان المصادرين، لأن الأموال التي كانت تُصادر كانت من الكثرة بمكان بحيث لا يستطيع ديوان المُصادرين لوحده إستلامها، ومتابعة تحصيلها وصرفها، فتؤسس من أجلها دواوين مؤقتة تقوم برعاية هذه الأموال المُصادرة حتى يتم تسليمها لديوان المُصادرين بعد مراجعتها وتدقيقها⁽²⁾، وكانت الوثائق التي يُدفع بمقتضاها في هذا الديوان تُكتب على نسختين إحداها للديوان، والأخرى للوزير⁽³⁾.

(2) من الناحية الإقتصادية.

أ) إسترجاع الدولة جزء من الأموال المنهوبة:

لقد كانت الأموال المصادرة تُعاد إلى بيت المال، ونلاحظ كثرة المصادرات، بحيث كان يصادر الوزير المتهم عادة من الخليفة أو من الوزراء، ونظام المصادرة له نواحي إيجابية لأنه يعيد إلى بيت المال الأموال التي أعيدت منه بغير وجه حق⁽⁴⁾، فالتشريع الإسلامي لم يضع فرض الغرامات، أما المصادرة التي كثر اللجوء إليها، فلقد كانت عملاً سياسياً لم تتطرق الشريعة إليه، والتعزير فيها هو إجتهد من فقهاء التابعين⁽⁵⁾.

ومع أن المصادرات سببت إرتباكاً في الإدارة، وإضراراً بالرعية، إلا أنها لن تكن تخلو من بعض الفائدة، حيث أنها منعت تراكم الثروة المفرط وقللت من التباين الإقتصادي، وكان دخول أموال المصادرات إلى الخزينة يعني إعادة توزيعها في شكل رواتب، ونفقات أخرى، ويمكن أن نعتبرها أشبه بضريبة على الدخل⁽⁶⁾.

ولهذا كان الخليفة المقتدر يستهدف أعضاء حكومته إذا ما كانت خزينة الدولة بحاجة إلى أموال، فصادر ابن الفرات على عشرة ملايين دينار طالبه بها لما عجز عن دفع الأموال، وصادر في

⁽¹⁾ حسام الدين السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص303.

⁽²⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص198.

⁽³⁾ مبيتز، الحضارة، ص150.

⁽⁴⁾ الكيلاني، التاريخ الإسلامي، ص67.

⁽⁵⁾ شاخت، تراث، ج2، ص93.

⁽⁶⁾ الدوري، تاريخ العراق، ص299.

301هـ/913م وزيره الخاقاني لنفس السبب، ووزيره حامد بن العباس في 311هـ/923م، ثم الخاقاني ثانياً في 312هـ/924م⁽¹⁾.

ولجأ وزيره الخصيبي إلى فرض الضرائب الباهضة على الرعيّة، وإشتدّ في ذلك، حتّى كاد يُفقرهم، وصادر ابن مقلة، وسليمان بن الحسن بن مخلّد بعده، وغيرهم كثيرين⁽²⁾.

وفي ما يتعلّق بالوزراء فإنّ مصادرتهم تكون في حالة عجز الوزير عن توفير الأموال، ولقد أسرف الخلفاء في إستوزار الموظفين ثمّ عزلهم، ومصادرتهم، لأنّهم إستأثروا بالأموال التي كانت تأتيهم في شكل رشاوى، وهدايا من العمّال والولاة، ومن كبار موظّفي الدّولة إضافة إلى ما كانوا يغتصبونه من ضياع الخليفة، ومن عامّة الشّعب، وما كانوا يسلبونه من بعضهم من مصادرات، ومن نهب أموال الجباية، فأموال الوزراء وثرواتهم في أساسها كانت أموال الدّولة، وإمتدّت المصادرات إلى حاشية الوزراء من أسرة وأبناء، وأهل، وعادة ما كان الأهل وبخاصّة الأبناء من أعوان الوزير، وكثيراً ما كانوا ينهبون الأموال معه لصالحهم، وطالت المصادرات أشخاص أموالهم مصدرها نعم الدّولة كنساء الحرّيم، والخدم، ولاسيّما أنّ بعض فترات الدّولة مثل عصر المقتدر الذي تميّز بتسلّط النّساء، وكان لهنّ شأن كبير في دار الخلافة، ولهذا إستهدف المقتدر نساء الموظفين الذين كانوا عادة ما ينالون أموالاً من أزواجهم، كما أنّ التجار في عهده تعرّضوا للمصادرة، ومنهم من صودر لأسباب سيّاسية كإبن الجصاص، ومنهم من صودر لأنّه أظهر أثر النّعمة عليه من فضل الدّولة، ولهذا كان الخصيبي لا يرى صاحب أموال كثيرة إلّا صادرة⁽³⁾، وبلغت الأموال المصادرة في عهد المقتدر من خلال الجدول المذكور (أنظر الملحق رقم: 22): 33529788 دينار، وهو أقلّ كثيراً عن ما ذكره جرجي زيدان (أربعين مليون دينار)، ويحتمل أن يكون أدخل الأموال المصادرة العينية كالعقارات مثلاً، أو النقود التي وجدت مدفونة تحت الأرض، ولا يفرق الأمر كثيراً فمبالغ المصادرات كانت كبيرة جدّاً، وإحصائها مرهق للغاية⁽⁴⁾.

ونلاحظ أنّ بعض الفئات كانت تتعرّض للمصادرة أكثر من مرّة في السنة الواحدة، وكذلك سنة 311هـ/923م شهدت ذروة المصادرات من طرف الوزير إبن الفرات، والذي طغى وتجبّر، وصادر فيها كثيراً من الكتاب، وأعوانهم، وإستخرج منهم أموالاً طائلة⁽⁵⁾، وفيما يتعلّق بالمصادرات العينية فإنّ كثيراً من المصادرين

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 177.

⁽²⁾ نفسه، ص 177-178.

⁽³⁾ نفسه، ص 184-185.

⁽⁴⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 193.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 193.

تعرضوا إلى نهب أموالهم، ودورهم، وتجاراتهم، وتعدت إلى ما يخص الأقرباء، والأهل، والذرية، وكل ما يتبع ذمتهم المالية⁽¹⁾.

كما أنّ المصادر شكّلت مصدرًا إضافيًا من مصادر التوسّع في إمتلاك الأسرة العباسية للضياع، وتكوين الملكيات الواسعة من الأراضي الزراعية والعقارية، فكانت المصادر سلاح ذو حدين، فهي من جهة كانت أكبر خطر على الملكية الفردية، وكانت "العنة" تصيب الأثرياء، ولاسيما من كان موظفًا لدى الدولة منهم، ولكنها منعت تراكم الثروة المفرط لدى بعض الأشخاص، وقلّلت من التباين الإقتصادي، وإتجهت الأموال إلى الموظفين في شكل رواتب، وإلى عامة الشعب في إنشاء المرافق⁽²⁾.

ويردّ الزهراني⁽³⁾ على قول جرجي زيدان بأنّ الأموال المصادرة هيّ أموال الدولة التي تمتّ عملية إسترجاعها بأنّ بعض هذه الأموال صودرت لتجار، وأقرباء، وأهل المصادر وأولادهم، وغيرهم، ويرى أنّ المصادر وصلت درجة كبيرة من التعسّف غير المعقول، بل إنتقلت إلى مرحلة تتبع أموال الناس مثلما حدث للتاجر ابن الجصاص والقهرمانات في عهد المقتدر، وحتىّ أنّه وقع لبعض الوزراء الشرفاء مثل علي بن عيسى بن الجراح أن تعرضوا للمصادرة أكثر من مرّة.

صحيح أنّ نهب أموال الدولة أصبح الغاية الأولى لكبار الموظفين، حيث أنّ الوزير الذي يتولّى شؤون الدولة ولا يدرى مصيره بعد عام أو عامين من قتل، أو عزل، أو مصادرة، أو حبس، لا يفكر سوى في الكسب المادّي من أيّ مصدر كان، ولا يبالي بالرعيّة أو الدولة، وذلك عملاً بالقاعدة التي وضعها ابن الفرات من خلال قوله: "إنّ تمشيّة أمور السلطان على الخطأ، خير من وقوفها على الصواب"⁽⁴⁾.

ولقد إنتبه الخلفاء إلى مطامع كبار الموظفين حتىّ أنّهم أصبحوا ما إن يعزلوا وزيرًا حتىّ يُصادروه، ثمّ عمّت المصادرة جميع موظفي الدولة، وحتىّ الرعايا، وأصبحت بمرور الزمن المصدر الرئيس لتحصيل المال، وفق القاعدة التي سبق ذكرها فالعامل يُصادر الرعيّة، والوزير يُصادر العامل، والخليفة يُصادر الوزراء، وسائر الناس على إختلاف طبقاتهم، حتىّ أنّه تمّ إنشاء ديوان خاص بالمصادرات مثل سائر دواوين الدولة، وأصبح الأموال تُتداول بالمصادرات مثلما تُتداول بالتجارة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 194-195.

⁽²⁾ نفسه، ص 198.

⁽³⁾ نفسه، ص 198.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج 4، ص 188.

⁽⁵⁾ نفسه، ج 4، ص 188.

قال الوزير ابن الفرات: "تأمّلت ما صار إلى السّلطان من مالي فوجدته عشرة ملايين دينار، وحسبتُ ما أخذته من الحسين بن عبد الله الجوهري (ابن الجصاص) فكان مثل ذلك"، فكأنّ ابن الفرات لم يخسر شيئاً، فكان يقبض بالمصادرة ويدفع بمثلها، وإذا صودر أحدهم بمال، ولم يكن قادراً على دفعه كاملاً، أجّلوه بالباقي، وساعده على تحصيله وجمعه، ووضعوه في مكان يليق به، وفتحوا له أبواب استقبال أصحابه، ليتمكّن من جمع ما عليه منهم⁽¹⁾.

لقد كان الوزير يتولّى أمور الدّولة لفترة وجيزة، ثمّ يُعفى من مهامه عن كره أو بكامل إرادته، ويكون قد كوّن ثروة مكوّنة من ضياع، ومباني، وبضعة ملايين من الدنانير، وذلك عن طريق الرشوة، وغيرها من المظالم، وكان الوزير لا يُؤلّي عاملاً عملاً إلا بعد أن يأخذ منه رشوة، ويُسمّونها "مرافق الوزراء"⁽²⁾.

وكانت نكبة الفضل أوّل مصادرة يظهر فيها أنّ الهدف هوّ المال فالمعتصم نكبه سنة 221هـ فأخذ من داره مليون دينار، وأثاث، وأواني قيمتها مليون دينار، ولما تمكّن الإنحطاط من الدّولة صار الغرض من مصادرة الوزراء هوّ الإستحواذ على أموالهم فقط⁽³⁾.

ولقد بلغت المصادرات القمّة في عهد المقتدر لأنّ الوزراء إستحقّوا به لصغر سنّه، وكان التدبير لأّمه ونسائه، وخدمه، فخربت المملكة في زمانه، وخلت بيوت المال من الأموال، وكثرت تغيير الوزراء وكثرت مصادراتهم، وحثّى القضاة، والنساء، والخدم لم يسلموا من المصادرة حتّى أنّه بلغ مجموع ما قبضه المقتدر في أيّامه من المصادرة أربعين مليون دينار⁽⁴⁾.

وبذلك أصبح المصادرة بتوالي الأيّام المصدر الرئيسي للدّخل لدى الدّولة العبّاسيّة، فالعمال يصادرون الرّعيّة، والوزير يصادر العمال، والخليفة يصادر الوزراء ويصادر النّاس على إختلاف طبقاتهم، ولكنّ الخلفاء لا يصادرون إلاّ حينما يحتاجون المال لدفع أرزاق الجند خوفاً على حياتهم، والخلفاء يعتبرون المصادرة هي إسترجاع لأموال بيت المال التي نهبها موظّفو الدّولة بغير وجه مشروع، وهذا أفضل من الإستدانة أو فرض ضرائب جديدة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج4، ص188.

⁽²⁾ نفسه، ج4، ص190.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص160-161.

⁽⁴⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص161.

⁽⁵⁾ نفسه، ج2، ص161-162.

إضافة إلى كتاب الدواوين، وكتاب أهل الخليفة، وغيرهم، وكانت أغلب أموالهم تؤخذ بالرشوة والإختلاس، حتى أنهم إشتهروا بالظلم كما إشتهر الوزراء به، ومن مصادر أموالهم أخذهم الرشوة على الجاه من خلال التوسط في تولية العمال والموظفين، وكانوا غالبًا ما يقاسمون بالنصف أو يشاركون عمال الأقاليم في الهدايا والرشاوى⁽¹⁾، ومن الفئات التي كان لها نصيب في المال الفاسد الحجاب الذين يقفون بأبواب الخلفاء، وكثيرًا ما كانوا يستخدمون منصبهم لأخذ الأموال من الداخلين إلى الخليفة وتقديمهم وتأخيرهم، ومنعهم، والإذن لهم وكانت الرشوة ديدنهم، حتى في عصر الخلفاء الراشدين حيث قال المغيرة بن شعبه: "ربما عرق الدرهم في يدي أرفعه ليسهل إذني على عمر"، وكثيرًا ما كانوا يتوسطون في تولية المناصب بالرشوة كما توسط الربيع حاجب المنصور ليعقوب بن داود بمنصب الوزارة برشوة قدرها مائة ألف دينار، ويقال ذلك في كل موظف متعلق بالدولة ولو كان خادمًا بسيطًا⁽²⁾.

وكان من أسباب إختيار الدولة العباسية أن الخلفاء أصبحوا لا يقدرّون على جمع المال إلا من خلال مصادرة موظفيهم الذين يغتصبون أموال الرعية ويتوسطون بينهم وبينه، فكانت الخلافة أشبه بمن يتغذى بلحمه، وكان خطأ الخلافة في تخفيض الضرائب الذي تسبب في نقصان مداخيل بيت المال، وقلّت النفقة على الموظفين فتسبب ذلك في جشع موظفي الدولة، وعمدوا إلى العنف في إستخراج الأموال من الرعية الذي فشا بينهم اليأس لأنهم لم يأمنوا وقتئذ على أموالهم وأرواحهم⁽³⁾.

وفي العادة أن يُصادر كل موظف معزول فيعتقل، وذلك على مقدار من المال، فيكتب خطأ بذلك، حتى ويدخل السجن، حتى يدفع جزء من ذلك المال على الأقل، وكان كل مستهدف لمنصب الوزير يتعهد للخليفة بأن يدفع له أموالًا يستخلصها من العصابة المنبوذة، وكان ذلك مورد يُحسب له حسابه في أوقات الأزمات⁽⁴⁾، وكان الإخشيد إذا توفي قائد من قواده أو كاتب تعرّض إلى ورثته، وصادرهم، وكذلك فعل مع التجار المياسير، وكان يقول المصادرة مشؤومة غير أنني مضطر لفعلها وجمع المال لمواجهة العدو، وكان قد سافر إلى الحرب خمس مرّات خلال إحدى عشر سنة من حكمه، وجمع من خراج مصر إثنان وعشرون مليون دينار أي بمعدّل مليونين في السنة، ولكنّ الطريف في سياسة الإخشيد أنه إذا صادر أحدًا لم

⁽¹⁾ نفسه، ج2، ص162.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص162-163.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص163.

⁽⁴⁾ الدّوري، دراسات، ص144.

يعدّبه، ولم يضره، ولم يضيق عليه، ولا يقابله حتى تنتهي عمليّة المصادرة، ثمّ يؤانسه بعد فترة، ويصطفيه⁽¹⁾، وكان بهذه الطريفة قد نكب عمّاله، وكتّابه مراراً⁽²⁾.

وكانت سياسة المصادرات في العهد البويهي سبباً في حصول الأمراء على ثروات كبيرة أطمعت الجند فيها، فصارت دار الإمارة ومعها دار الخلافة أيضاً عرضة بشكل دائم لنهب الجند من أجل الحصول على مقتنياتها الثمينة، وأيضاً قاموا بنهب دور الحاشية والموظفين، وغالباً يكون ذلك عند تغيير الأمير أو الخليفة، وهذا كلّ من أجل الإستيلاء على أموال المصادرات الكثيرة⁽³⁾.

ب) إعادة توزيع الثروة داخل الدولة:

كانت الأموال المصادرة تُعاد إلى بيت المال، ونلاحظ كثرة المصادرات، حيث يصادر الوزير المتهم عادة من الخليفة أو من الوزراء، ونظام المصادرة له نواحي إيجابية لأنّه يعيد إلى بيت المال الأموال التي أعيدت منه بغير وجه حق⁽⁴⁾، فكانت المصادرات سلاح ذو حدين، فهيّ من جهة كانت أكبر خطر على الملكية الفردية، و كانت تصيب المثريين، ولاسيما الموظفين منهم، فلقد منعت تراكم الثروة المفرط لدى بعض الأشخاص، وقلّلت من التباين الإقتصادي، وإتجهت الأموال إلى الموظفين في شكل رواتب وإلى عامة الشعب في إنشاء المرافق⁽⁵⁾، ويردّ الزهراني⁽⁶⁾ على قول جرجي زيدان بأنّ الأموال المصادرة هيّ أموال الدولة التي تمّت عمليّة إسترجاعها بأنّ بعض هذه الأموال صودرت لتجار، وأقرباء، وأهل المصادرين وأولادهم، وغيرهم، إذ أنّ المصادرات وصلت درجة كبيرة من التعسف غير المعقول، وإلى تتبع أموال الناس، كالتاجر ابن الجصاص والقهرمانات، وهناك بعض الوزراء الشرفاء مثل علي بن عيسى ممّن تعرّضوا للمصادرة أكثر من مرّة .

ولقد كانت كثرة المصادرات في عهد المقتدر بالله سبباً في تثبيته في الحكم لفترة طويلة لأنّها كانت الحل في مواجهة فراغ الخزينة، وعجزها عن الوفاء بالالتزامات الماليّة إزاء الجند لأنّ بعض الخلفاء قد

⁽¹⁾ ابن زولاق، سيرة محمّد بن طغج موجود في شذرات من كتب مفقودة لإحسان عباس، ص 268-269.

⁽²⁾ نفسه، ص 272.

⁽³⁾ خلوف، ضعف، ص 354.

⁽⁴⁾ الكيلاني، التاريخ الإسلامي، ص 67.

⁽⁵⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 198.

⁽⁶⁾ نفسه، ص 198.

عزلوا وقتلوا من طرف الجند بسبب إفلاس بيت المال، وعدم القدرة على دفع رواتب الجند، ولذلك وجد بعض الخلفاء في المصادرات ملاداً وموردًا رئيسياً لتثبيت سلطتهم⁽¹⁾.

كذلك من الضروري العلم أنّ التّافذين في الدّولة العباسيّة - وبخاصّة في عصر إمرة الأمراء - عملوا على صكّ مزيد من العملة، وطرحها في الأسواق، وهو ما كان سبباً في تضخّم الأسعار، فكانت مصادرة أموالهم سبباً في حماية إقتصاد الدّولة، سواء عن قصد أو غير قصد، وكان المستفيد الأكبر من طرح عملات ذهبيّة جديدة في الأسواق هم كبار الصّيارفة، والمرايين من أهل الدّمة، وخاصّة من خلال إستبدال الدّراهم الفضيّة بالدنانير الذهبيّة، ولنا مثال في العصر البويهّي حيث طرح الأمراء عملات مغشوشة، فصار سعر صرف الدّينار الذهبي يقابلة مائة وخمسون درهماً، وذلك في 389هـ/998م⁽²⁾.

ولعبت المصادرات دوراً هاماً في إرتفاع الأسعار لأنّ التاجر حينما يفقد أمواله فإنّه يلجأ إلى تعويضها برفع الأسعار، وهو ما يؤدّي إلى الفوضى وإنتشار اللصوصيّة لأنّ الفقراء والمحرومين يلجؤون إلى الحصول على السلع بالوسائل غير المشروعة⁽³⁾.

ومن الآثار الإيجابيّة للمصادرات إعادة توزيع الثروات داخل الدّولة فلم تبقى متركزة في يد عدد قليل من الأفراد، وقيام الأغنياء بتوزيع أموالهم على الفقراء خشية المصادرة، لأنّ كلّ غني وصاحب منصب كان على علم أنّ مصيره في نهاية المطاف النكبة أو المصادرة⁽⁴⁾.

ت) إبتكار أساليب جديدة لإنقاذ الثروات:

وبالمقابل فإنّ أصحاب الأموال فكروا في حيل لإنقاذ أموالهم، فأودعوا أموالهم عند أشخاص لا يُشبهه فيهم، فقام الوزير ابن الفرات بإيداع أمواله عند القاضي ابن عمّ، وقام كاتبه بإيداع سبعين ألف دينار عند آخرين⁽⁵⁾، وظهرت عادة سيّئة هي عادة دفن النقود، وكان لذلك أثر سيّء على الإقتصاد بحيث فُقدت في عمليّة التداول كمّيات كبيرة من الذهب، والفضّة بوفاة أصحابها، وهذا ما عرقل الحركة التجاريّة، وأدّى إلى إضعاف حركة الصّرف⁽⁶⁾، ولنا مثال في ما حدث في عهد المتوكّل حينما إستخرج من إبراهيم بن جنيد

¹ شطناوي، المصادرات، ص 204-205.

² البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص 263.

³ شطناوي، المصادرات، ص 230-231.

⁴ نفسه، ص 210.

⁵ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص 200.

⁶ نفسه، ص 201.

التصاريح سبعين ألف دينار كانت مدفونة بمنزله في بغداد، وذلك تحت تعذيب شديد، وهذه الأموال كانت ستذهب هباءً لو لم تسترجعها الدولة⁽¹⁾.

وكان لدفن النقود أثر إقتصادي سيء بحيث فقدت كميات كبيرة من النقود الفضية والذهبية بوفاة أصحابها، كما نتج عن ذلك حجز كميات كبيرة من النقد من التداول مما يؤثر في عرقلة الحركة التجارية، وفي إضعاف نمو المؤسسات المالية، حيث أنّ هذه العادة تدلّ على أنّ المجتمع أصبح ينفر من تشغيل الأموال في التجارة⁽²⁾، وكانت هذه العملية تشير إلى أنّ أفراد المجتمع لم يعودوا يهتمون بعملية تشغيل الأموال، وهو أمر غير منطقي لطبيعة العراق التجارية، أو بسبب إنعدام الإستقرار، والإطمئنان والأمان، وهي عوامل مشجعة للنشاط الإقتصادي، وهذا يعني أنّ الفساد في عهد المقتدر شلّ الحركة التجارية، ولاسيما أنّ المصادرات كانت تتم بطريقة عشوائية، وأحياناً تتجاوز مداخيل وثروات أي شخص في حدود المعقول⁽³⁾، ولاسيما أنّ التجار كانوا من بين فئات المصادرين، ففي سنة 485هـ/1092م تعرّض تجار إلى المصادرة من طرف الأمير خمارتكين، وبلغت المصادرة ألف وستمائة دينار، وأمر أتباعه بضربهم⁽⁴⁾، ففرّ عدد كبير من التجار من العراق، وهذا ما انعكس سلبيًا على مداخيل الدولة بحيث أنّها حرمت من المعونات المالية التي كان يقدمها التجار لخزانة الدولة في أيام الأزمات مثلما حدث في عهد الراضي⁽⁵⁾.

وكان التجار من أكثر الناس تعرّضًا للمصادرة في العهد البويهي أيضًا لكسبهم الكثير من الأموال في التجارة، ولهذا كلّما احتاج الأمراء البويهيون للأموال لجئوا إلى التجار يصادرونهم⁽⁶⁾، وكان من نتائج هذه الإجراءات أن انقرضت الأسر الأرستقراطية الكبرى في العراق لأنّها كانت مستهدفة بالمصادرات، حيث كان المصادرة غالبًا ما تكون عقوبة جماعية للشخص المعني بالمصادرة، ومعه أهله وأتباعه، وحواشيه، وعبيده⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الطبري، تاريخ، ج9، ص162.

⁽²⁾ اللدوري، تاريخ العراق، ص298.

⁽³⁾ ضيف الله الزهراني، المصادرات، ص201.

⁽⁴⁾ سبط، مرآة الزمان، ج20، ص295.

⁽⁵⁾ محسن، الألقاب، ص503.

⁽⁶⁾ خلوف، ضعف، ص346.

⁽⁷⁾ خلوف، ضعف، ص345.

ومن نتائج المصادرات-والتي كانت تتم بوضع يد الدولة على ثروات المواطنين الخاصة وبالأخص التجار منهم- أن ظهرت بيوتات مائية أو شركات باتفاق عدد من الصيارفة(الجهابذة) فيما بينهم استطاعوا أن يوسّعوا عمليّات الصيرفة إلى قبول الودائع فتعامل معهم التجار، وكبار الموظفين، والوزراء، والخلفاء⁽¹⁾.

وترد إشارات في العصر العباسي مضمونها أنّ الجهابذة كانوا غالبًا تجارًا إستفادت منهم الدولة في تغطية حاجياتها الملحة للمال، كما قام بعضهم بحفظ الأموال العائدة لبعض كبار رجال الدولة، وهو ما يفسر كون بعض التجار كانوا عرضة للمصادرة(وفي رأيي أنّها كانت وسيلة لتبييض الأموال)من خلال ما أودعه وزير المعتضد سليمان بن وهب عند جهبذه ليث، ولمّا نُكِب الوزير تعرّض ليث للإستجواب فأصرّ على أنّ ماله هوّ خالص له لأنّه رجل تاجر، كما ورد أيضًا أنّ ابن الفرات أودع في وزارته الثّائية سنة 301هـ/916م مبلغ سبعمائة ألف دينار عند تاجر يهوديين هما يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران اللذين آلت إليهما لاحقًا جهبذة الأهواز⁽²⁾.

ولقد بلغت ثروات الجهابذة والصيارفة من الكثرة بأن صار لهم نفوذ واسع في المجتمع، بل لقد نجح بعضهم في إغواء النساء المسلمات بإقامة علاقة غير شرعية معهم، وكان إكتشاف هذا الأمر غالبًا ما يؤدّي إلى حدوث فتنة بين المسلمين وأهل الذمّة، بل وحدث أن تزوّج أحد الجهابذة اليهود سرًا من إحدى المسلمات في عام 530هـ/1135م⁽³⁾.

وكان الأسلوب الشائع وضع الأموال لدى التجار الموثوق بهم بسبب حركة أموالهم، وهذا ما فعله سليمان بن وهب حينما أودع أمواله لدى التاجر والجهبذ ليث⁽⁴⁾، وأيضًا من أساليب إخفاء الأموال وضعها في الآبار داخل المنازل، وهذا ما فعله الجهبذ ليث حينما خبأ ثمانين ألف دينار في بئر بمنزله⁽⁵⁾.

ولقد أدّى التظاهر بالفقر خوفًا من المصادرات إلى إهمال الإنفاق، فنقص الإهتمام ببناء الدور الفخمة، والتوسّع في النفقة، وإنشاء مشاريع جديدة، بل وبلغ الأمر إلى دفن الأموال والكنوز فتذهب هباء منثورًا في حال الوفاة لأنّ مكانها عادة لا يعرفه إلا صاحب الأموال⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الشيخلي، الأصناف، ص25.

⁽²⁾ كاتبي، الجهبذة، ص374-375.

⁽³⁾ أحمد عبد المنعم أحمد عبد الرحيم العدوي، المرأة في العراق خلال عهدي البويهيين والسلاجقة(334-590هـ/945-1193م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، بإشراف الأستاذة الدكتورة منى حسن أحمد محمود، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1424هـ/2004م، ص117-118.

⁽⁴⁾ التنوخي، نشوارالمحاضرة، ج8، ص100.

⁽⁵⁾ نفسه، ج8، ص100.

كما أنّ المصادرات كانت سببًا في إبتكار حيل للهروب وأماكن للإختفاء مثلما قامت به قبيحة أم المعتز حينما فرّت من منزلها مع إبتها من خلال سرداب تحت الأرض يؤدّي إلى مخرج بعيد عن العمران، وذلك بعد أن منعها القائد التركي من الخروج من بيتها إلى أن تدفع ما قرّر عليها من أموال⁽²⁾.

وكذلك فعل ابن الجصاص حيث ذكر ما سلم من أمواله من المصادرة حينما صادره المقتدر، ثمّ حبسه، ولقد شفعت له السيّدة شغب أمّ الخليفة، وقُرب دارها وقعت عيناه على "أعدال خيش" كانت له فعرفها، وكانت تقدّر قيمتها بمائة عدل، وهوّ ممّا صودر من بيته، وكان قد حملها من مصر ووضع فيها أموال مخبّأة بإحكام في كلّ واحدة منها ألف دينار، ولم يستعمل ما فيها من أموال، وتركها في مكانها، وحُمل كلّ ما هوّ موجود في داره، ولم يعرف أحد ما فيه من أموال، فبعد خروجه، أرسل إلى السيّدة يطلب منها الخيش لينتفع من بيعه بأموال يشدّ بها أزره، فهم في غنى عنه، فوعده بمشاورته المقتدر في ذلك، فوافق المقتدر على ذلك، وتسلمّ ابن الجصاص الخيش، وانتفع بالمائة ألف دينار، وباع منه ما زاد عن حاجته⁽³⁾.

ومن وسائل إخفاء الثروات خوفًا من المصادرة بناء الجدران عليها من خلال التحايل في البناء داخل المنازل والقصور، مثلما فعلت قبيحة حيث بنت دارًا سرّيّة تحت منزل صغير لأحد أعوانها أخفت فيه كلّ جواهرها وحليّتها، وكان الدّخول إلى هذه الدّار عبر باب مغطّى بحائط داخلي، وكانت قيمة ما هو مخفي فيها مليون دينار⁽⁴⁾.

وإخفاء الأموال خوفًا من المصادرة كان يؤدّي إلى إرتفاع الأسعار، وعدم الحصول على مستلزمات الحياة بطريقة مشروعة، وكساد الحركة التجاريّة، وإنتشار البطالة، والجوع، والأمراض⁽⁵⁾.

وكذلك تمّ إبتكار أساليب للهروب والإختفاء خوفًا من الإنتقام، أو القتل، أو التعذيب، والذي عادة ما يصاحب عمليّات إستخراج الأموال، ولنا مثال في ما قام به المحسّن هربًا من النكبة الثالثة لوالده حيث كان مطارّدًا من طرف عدد كبير من موظّفي البلاط العباسي من أجل الإنتقام منه نظرًا لتفنّنه في تعذيب خصومه أيّام وزارة والده الثالثة، ولقد هرب المحسّن عند حماته حنّابة والدته الفضل بن جعفر بن

⁽¹⁾ شطناوي، المصادرات، ص 212-213.

⁽²⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 214.

⁽³⁾ نفسه، ج 7، ص 233-234.

⁽⁴⁾ نفسه، ج 4، ص 218.

⁽⁵⁾ شطناوي، المصادرات، ص 211.

الفرات، وحلق شعر وجهه، وخضب يديه ورجليه بالحناء، ولبس لباس النساء، ولازم مجالسهنّ مع حماته إلى أن إكتشف أمره⁽¹⁾.

3) من النواحي الإجتماعية والدينية والثقافية.

أ) اللجوء إلى التدين ضد تجاوزات رجال الدولة العباسية:

كما ظهرت الأفكار الدينية، وقويت نتيجة النكبات والمصادر، وسبب ذلك أنّ التقلب بين الغنى والفقر، وبين المكانة الرفيعة والدّل والهوان، وبين ليلة وضحاها، لأمر يترك تأثيراً رهيباً في النفس البشرية أشبه بالزلازل، ومن ذلك إنتشار قصص الدّعاء والنّجاة من الظّلمة بفضل التمسك بالدين، ويسرّد لنا كتاب الفرج بعد الشّدّة للتّوخي الكثير من القصص، ومنها: قصّة الكاتب أبو الحسن بن الليث، وهوّ ابن أحد أبرز الكتّاب في زمانه، والذي كان من متصرفي إدارة ابن سهلان الدّيلمي أحد قادة جيش معزّ الدولة، وجاء فيها أنّه: "قرأت في بعض الكتب، إذا دهمك أمر تخافه، فبت وأنت طاهر، على فراش طاهر، وثيابك كلّها طاهرة، وإقرأ سورة الشّمس، سبع مرّات، ثمّ اقرأ سورة الليل كاملة سبع مرّات، ثمّ قل: اللهمّ اجعل لي فرجاً ومخرجاً من أمرى، فإنّه يأتيك في الليلة الأولى، وإلى السّابعة آت في المنام يقول لك: المخرج من كذا وكذا، فلا حُبس فعلها وأتاه في الليلة الرّابعة رجل قال له: خلاصك على يد علي بن إبراهيم، فتعجّب لأنّه لم يعرف رجلاً بهذا الإسم من قبل، وبعد يومين أتاه رجل بزّاز من أهل الأهواز فدفع كفالته، وإسمه علي بن إبراهيم"، وكان أبو الحسن قد حُبس من طرف عبدوس ابن أخت أبي علي الحسن بن إبراهيم النصراني خازن معزّ الدولة، وطالبه بخمسة آلاف درهم، كانت عليه من ضمانه، فكان عبدوس صديق البزاز، وجاءه من طلب منه التوسّط في الأمر، ففعل⁽²⁾.

ومثال ذلك أيضاً أنّ أبا الحسن بن الفرّات بقيّ صائماً، ولم يفطر لأنّه يريد أن يموت صائماً يوم الإثنين، وهوّ اليوم الذي قتل فيه الحسين بن علي -رضي الله عنهما- وكان ابن الفرّات شيعياً، واعتقد أيضاً أنّه يقتل شهيداً لأنّ أخاه المتوفّى أبا العبّاس قد أتاه في المنام، وأمره بأن يضلّ صائماً ليفطر معه في الجنّة يوم الإثنين، وذكر أنّ أخاه المتوفّى لم يذكر له في المنام شيئاً إلاّ تحقّق في الواقع⁽³⁾.

وأيضاً قصّة ابن الجصّاص، وكيف أنجى الله جواهره من المصادرة بطريقة غريبة، حيث روى حول أمواله المصادرة بأنّه يوم قبض عليه المقتدر كان صدره ضيقاً فأخرج ما له من جواهر من درج مخصص لذلك

¹ الصّابي، الوزراء، ص 65.

² التّوخي، الفرج بعد الشّدّة، ج 1، ص 94-96.

³ الصّابي، الوزراء، ص 70.

من ياقوت أحمر، وأصفر، وأزرق، وقطعاً كبيرة، ودرراً فاخرة قيمتها جميعاً خمسين ألف دينار، وكان يضعهم في صينية حتى يزول عنه الهم، وفي تلك المرة أفرغها في حجره، وهو جالس في البستان، فلما داهمه العسكر قام فانتثرت في البستان الجواهر، وغفل عنها الحرس، وبعد المصادرة، والتعذيب، والحبس، وعاد إلى داره، وكان بستانه قد جفّ بعد أن أهمل فأعاد التفتيش في تربته، ونخلها حتى وجد كلّ جواهره المذكورة لم ينقص منها شيء⁽¹⁾.

ومن القصص التي تروى أنّ أحد الرجال الصّالحين دعا على الوزير عبّاس بن الحسين الشيرازي، وقال له: "أيها الوزير أرتنا قدرتك ونحن نأمل من الله أن يرينا قدرته فيك"، ولم يبق إلا فترة قصيرة حتى قبض عليه عزّ الدولة، وصادره، وعاقبه، وعذّبه بأن سقاه السمّ إلى أن تقرّحت مثانته، وكان منها هلاكه في ذي الحجّة 362هـ، وكان الشيرازي موصوفاً بالتجبر والظلم، وحينما قتل في بغداد رجل من أعوانه، أرسل مجموعة من الجند رموا النّار في أسواق بغداد، فاحترقت أغلب محلاتها، وهلك في الحريق سبعة عشر ألف إنسان، وثلاثمائة دكان، وثلاثمائة وعشرين دار، وقدرت الخسائر بثلاثة وأربعين ألف دينار⁽²⁾.

ولقد تميّز العصر العباسي باتّساع دائرة الحرام، وتضييق دائرة الحلال بسبب شيوع طرق الكسب غير المشروع المختلفة، والتي قامت على الرّبا، والكذب في المرابحة، واستغلال النفوذ والسلطان، أو الظلم، والرشوة، وابتزاز النّاس، وأكل أموالهم بالباطل، وانتهاز حالات عوزهم، وحاجاتهم للتّحكّم في ضروريّات حياتهم، أو غش المبيعات، وإخفاء عيوبها، والتّطيف في الكيل والميزان، وما إلى ذلك من الطّرق التي تتعارض مع مبادئ الإسلام، وأدّت تدريجياً إلى تضخّم الثروات في يد بعض الأفراد⁽³⁾.

كما أنّ المصادرات ونكبات الموظفين كانت سبباً في تفكّك الروابط الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع العباسي، وبالأخص بين عليّة القوم، وكانت سبباً في الإضطرابات والفتنة في بغداد، والتي كانت لا تتوقّف، فالصّراعات بين عصب الدولة المختلفة كانت تؤثّر بشكل مباشر على عامّة الشعب، ولاسيّما أنّ ضعف الدولة رافقه إهمال لأسس حياة النّاس من نشر للأمن، ومحاربة للعصابات المختلفة، وتقليص بؤر الفقر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾التنوخي، نشوار المحاضرة، ج7، ص231-232.

⁽²⁾ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص73.

⁽³⁾خضر إلياس، موقف الزقّاد، ص205.

⁽⁴⁾البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص265-267.

ولقد إتجهت الدولة العباسية إبتداء من حكم أبي العباس السفاح إلى إعتقاد الإتجاه الديني للدولة كسياسة ثابتة من خلال إدراكهم لأهمية الدور الذين يلعبه الفقهاء، والمحدثون في مصير الدولة الجديدة، ولهذا عمل العباسيون على إخضاع الشريعة للسلطة السياسية، وأن تصبح الوظائف الشرعية من قضاء، وإمامة، وفتوى جزءاً من مؤسسات الدولة، وأن يكون الفقيه شريكاً للسلطان⁽¹⁾، وكثيراً ما لجأت الدولة العباسية للتربيع والتهديد مع علماء الدين، من خلال العزل أو قطع الأرزاق⁽²⁾، غير أننا نلاحظ في السيرة التاريخية للدولة العباسية أنه كلما تطورت الدولة حضارياً كلما زاد الفسق والفجور في الأخلاق، والظلم في الجباية والأموال، وزيادة قمع الآخر كيفما كان: ديني، عنصري، مذهبي، سياسي، فضلاً عن الإمعان في البذخ والتبذير مما سمح بالإنحراف الإجتماعي، وتحطيم القيم الأساسية في قيام الدولة⁽³⁾.

ولهذا كان الزهد يتشددون في التعامل مع الدولة العباسية، وكانوا ينظرون إليها على كونها سلطة طغيان وظلم، ونعتوا المتعاملين معها بأعوان الظلمة، بل وبالظلمة أنفسهم مثلما فعل: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك⁽⁴⁾، بل ذهب بعضهم إلى اعتبار أموال موظفيها حراماً، أو على الأقل فيها شبهة فلا يصح حجهم منها، ولا إجابة دعوة طعامهم⁽⁵⁾، ولكن هذا لا يعني أن هذا العصر كان عصر مجون وفسق، بل إن هذا الإنحراف واكبته موجة كبيرة من الزهد والتصوف، وإزدهار العلوم الدينية، وأيضاً إزدت عدد الوعظاء الذين وقفوا في وجه الخلفاء، وذكروهم بذنوبهم، والغالب أن أفعال المجون كانت تصدر من مترفي الناس لا من غالبيتهم، لأن العامة إنشغلوا بتدبير معاشهم⁽⁶⁾.

ولقد كان ظلم الحكام سبباً في إنتشار التصوف⁽⁷⁾، والذي كان أصلاً حركة احتجاجية هادئة ضد شيوع الظلم، وما عتري نفوسهم من كآبة، وملل من الفتن، والإضطرابات، والدماء، والفوضى الناجمة عن غياب الشعور بالأمن،

¹البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص206.

²خضر إلياس، موقف الزهاد، ص206.

³الزيدي، الإحتلال، ص69.

⁴خضر إلياس، موقف الزهاد، ص220.

⁵نفسه، ص219.

⁶التتر، الحسبة، ص36.

⁷التصوف في حقيقته ماهو إلا نزعة نفسية من النزعات الوجدانية الروحية، وليس فرقة مستقلة أو مذهب، وقد بلغ التصوف ذروته عندما برز كظاهرة إجتماعية إنتشرت بين أفراد المجتمع العراقي في العصر العباسي، وكان إبتداء التصوف، ونشوءه أولاً في العراق في العصر العباسي، ومنه إنتقل إلى باقي الأمصار الإسلامية، فبرز دوره وتأثيره كحركة هامة في المجتمعات الإسلامية وبخاصة في العراق، ولقد سبق

وإدراك الزهد لعجز الحكام عن إسعاد البشر، وإدخال الطمأنينة إلى نفوسهم⁽¹⁾.

ومن أسباب إنتشاره أيضًا إستباحة جند الخليفة للأموال والأموال العامة، وإضطراب الجهاز الإداري، وإنعدام ردع الظلمة، فكانت الدور تنهب والأموال تصادر، وكانت متاعب الناس تكبر، وفقدهم يزداد، وصار الناس يتوقعون الموت، والأسر، والسجن، ونهب الدور، ومصادرة الأموال في أي وقت، فضلًا عن تسلط الأجنبي على بلاد العراق العربي، وبخاصة البويهيين والسلاجقة، والذين إستهانوا بالأرواح، والأموال، ونهبوا الضياع فأقطعوها لقادتهم، ويزداد إستبداهم فنزلوا بدور الناس، وشردوهم منها، وخربوها لبيئوا قصورهم⁽²⁾.

وكانت عوامل مثل: إنعدام العدالة الإجتماعية، وتدهور الفضائل، والإبتعاد عن الدين، من الأمور التي أدت بالمتدبئين إلى البحث عن الطمأنينة، والرّاحة النفسية في التصوّف، وهذا كرفض فردي ذاتي غير منعزل عن السياق الإجتماعي، وهذا ما ظهر في إتفاف العامة حول المتصوّفين في الحركات الإحتجاجية ضدّ الظلم والطغيان⁽³⁾.

وكذلك صادرالعباسيون حقوق المسلمين التاريخية في الفياء، والمقصود هنا هم أحفاد المقاتلة، وعوائلهم، وأبناء المهاجرين، والأنصار، والفقراء في الصدقات، ثم وزّعه على الجند الأعاجم، والمغنيين والشعراء والتدماء وغيرهم من طلاب العطاء على أبواب الخلفاء⁽⁴⁾، ولهذا السبب عُرف عن الإمام أحمد بن حنبل رفضه لصلوات الخليفة المتوكّل لأنّه اعتبرها أموالًا حرامًا نتيجة لسوء الجباية، وأكل أموال الناس بالباطل⁽⁵⁾.

ولقد كان المسلم به في العصر الأموي وما بعده أنّ المسلمين صاروا يخالفون أحكام الدين الإسلامي في مواضع كثيرة، ولاسيما سگان الحواضر منهم، ولاسيما إذا وجدوا المبرّرات، وأيضًا إذا واكبت ضعف

ظهور التصوّف موجة زهدية ظهرت منذ أواخر القرن الثاني للهجرة/الثامن للميلاد، مهّدت له وارتبط بها حين ظهوره، وأصبح جزء لا يتجزأ منها، فلا تصوّف حقيقي من دون زهد حقيقي، ورغم إتزام عدد من الصوّفية بالشّعائر الدينية بدقّة، إلا أنّ إهمال بعضهم لبعض الشّعائر المهمة وتركيزهم على الإهتمام بالحقائق الروحية تسبّب في حدوث خلاف كبير مع الفقهاء، وابتداء من النّصف الثاني من القرن الثالث للهجرة إختفى مصطلح الزهد، وأصبح لفظ الصّوفية شائعًا، ولكن صار التفريق واضحًا، فكلّ صوفي زاهد، وليس كلّ زاهد صوفي، أنظر: ندى موسى عباس، التصوّف وأسباب ظهوره في العراق، مقال منشور في مجلة دتالي، العدد: 2009، 35، ص 266-269.

⁽¹⁾ نفسه، ص 270-271.

⁽²⁾ نفسه، ص 270-271.

⁽³⁾ نفسه، ص 271.

⁽⁴⁾ خضر إلياس، موقف الزهد، ص 219.

⁽⁵⁾ نفسه، ص 218.

الجماعة الإسلامية كقوة أخلاقية، فاستهلاك الخمر كان متفشياً بين مختلف طبقات المجتمع الإسلامي في العصر الوسيط، ولم يشكل غير المسلمين إلا نسبة يسيرة من مستهلكيها، ونفس الأمر بالنسبة للربا حيث كان يتعامل به اليهود، ولكن نسبة كبيرة من معاملاتهم كانت مع المسلمين رغم تحريم الإسلام الصريح للربا، وإعتبارها كبيرة من الكبائر⁽¹⁾.

كما أنّ موقف الزهاد السلبى من مالية الدولة تمثل أيضاً في إنتقادهم لسوء الإنفاق، بحيث أنّ نفقات الدولة أي وجوه صرف أموال الخراج كانت في غير وجهاتها الحقيقية، لأنّ مستحقيها كانوا فئتين، وهما: أهل الفيء، والذي إنتقل في العصر العباسي إلى فيء الدولة، وحددوا وجوه صرفه في أرزاق الجند، وموظفي الدولة، أمّا المتبقي فيصرف في حاجات المسلمين كإصلاح القناطر، والجسور⁽²⁾.

ب) إفساد أخلاق موظفي الدولة:

لقد كثرت المصادر وهي ضريبة تعسفية بعدما أثبتت وسائل الرقابة المالية عدم فعاليتها، فعمت الفوضى الإدارية، وتوالى المؤامرات من مختلف موظفي الدولة، ولم يعد أحد يطمئن على نفسه أو ماله، فكثرت الحركات التمردية في الأقاليم والتي كانت تستهدف قطع العلاقات مع الإدارة المركزية⁽³⁾.

وبعد وفاة الواثق أصبحت المصادر وسيلة للحصول على المال بتسلط الدولة على كل من عرّف عنه الثراء، وإلى جانب ما يتّضح على هذا الإجراء من مجافاة للعدل، فإنّه يُظهر حالة من الإرتباك المالي للدولة، فكأنّما أصبحت المصادر مورداً من موارد بيت المال، وهو مايدلّ على أنّ الدولة أصبحت لا تثق في إداريتها، بل إنّ التعذيب إنتقل إلى أهالي المصادرين لاستخراج الأموال ولممارسة الضغط، والترهيب⁽⁴⁾.

ولقد أدت المصادر إلى قيام موظفي الدولة بجمع الأموال غير المشروعة بأية وسيلة كانت إستعدادا لهذا اليوم، مع خلق جوّ من الكراهية، والإنتقام، والحقد، وإنتشار الظلم، والمكائد⁽⁵⁾، والإعتداء على الملكيات الفردية، ونهب أموال الناس في عهود بعض الوزراء، وتسلط آخرون على أملاك وممتلكات الرعية، بدافع حب المال⁽⁶⁾، وهناك من كان يستغلّ نكبة الموظفين، وإضطرابهم لبيع أملاكهم من أجل

¹ مزيان، النظريات، ص94.

² خضر إلياس، موقف الزقاد، ص215.

³ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص203.

⁴ صقر، السلم، ص55.

⁵ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص203.

⁶ نفسه، ص203-204.

الحصول على أموال لإفداء أنفسهم من السّجن، وحتّى النجاة من القتل، فيشترون أحسن المتاع، والعبيد، والعقارات بأقلّ الأسعار، ثمّ إعادة بيعها وفق سعر السوق، ويكون الفارق في حدّ ذاته ثروة جديدة⁽¹⁾.

كان من أسباب إنهيار الدولة العبّاسيّة أنّ الخلفاء أصبحوا لا يقدرّون على جمع المال إلّا من خلال مصادرة موظّفيهم الذين يغتصبون أموال الرعيّة ويتوسّطون بينهم وبينه، فكانت الخلافة أشبه بمن يتغذّى بلحمه، وكان خطأ الخلافة في تخفيض الضرائب هوّ الذي تسبّب في نقصان مداخيل بيت المال، وقلّت تبعاً لذلك النفقة على الموظّفين فتسبّب ذلك في جشع موظّفي الدولة، وعمدوا إلى العنف في إستخراج الأموال من الرعيّة، والذين فشا بينهم اليأس لأنهم لم يأمنوا وقتئذٍ على أموالهم وأرواحهم⁽²⁾، وكانت نكبة الفضل بن مروان في العصر العبّاسي الأوّل؛ أوّل مصادرة يظهر فيها أنّ الهدف هوّ المال فالمعتصم نكبه سنة 221هـ/835م فأخذ من داره مليون دينار، وأثاث، وأواني قيمتها مليون دينار، ولمّا تمكّن الإنحطاط من الدولة صار الغرض من مصادرة الوزراء هوّ الإستحواذ على أموالهم فقط⁽³⁾.

ولقد بلغت المصادرات القمّة في عهد المقتدر لأنّ الوزراء إستخفّوا به لصغر سنّه، وكان التدبير لأئمّه ونسائه، وخدمه، فخربت الدولة في زمانه، وخلت بيوت المال من الأموال، وكثرت تغيير الوزراء وكثرت مصادراتهم، وصادر حتّى القضاة، والنساء، والخدم لم يسلموا من المصادرة حتّى أنّه بلغ مجموع ما قبضه المقتدر في أيّامه من المصادرة أربعين مليون دينار⁽⁴⁾.

ومن نتائج المصادرات أيضاً إبتكار طرق للجوسسة، وتتبع الموظّفين من أجل الحصول على أسرار أموالهم، فهذا أحمد بن طولون مثلاً دسّ أحد كتّابه في السجن ليعرف قصص الكتّاب المنكوبين، ومن يرسلون، ومن يعرفون من أجل أن يستدل على مخابيه أموالهم، وأمره بكتابة تقرير مفصّل، ودقيق عن كلّ ما كان يسمعه، ويراه بين المسجونين⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الحصري، زهرة الآداب، ص158.

⁽²⁾ زيدان، التمدّن، ج2، ص163.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص160-161.

⁽⁴⁾ نفسه، ج2، ص161.

⁽⁵⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص444.

ومن الفئات التي كنت أكثر عرضة للمصادرة الكتاب، وبالأخص كتاب الخراج الذين كانوا يستأثرون بالأموال، فهم كانوا يباشرون الجباية بأنفسهم، وكانوا يطمعون بالأموال، ولكن أمرهم لم يكن مستفحلاً إلا في عصر التقهقر العباسي، ومن الكتاب الذين إشتهروا بالغنى من مهنة الكتابة بيت الماذراني في مصر⁽¹⁾.

إضافة إلى كتاب الدواوين، وكتاب أهل الخليفة، وغيرهم، وكانت أغلب أموالهم تؤخذ بالرشوة والإختلاس، حتى أنهم اشتهروا بالظلم كما إشتهر الوزراء به، ومن مصادر أموالهم الرشوة على الجاه من خلال التوسط في تولية العمال والموظفين، وكانوا غالباً ما يقاسمون بالنصف أو يشاركون عمال الأقاليم في الهدايا والرشاوى⁽²⁾.

ومن الفئات التي كان لها نصيب في المال الفاسد الحجاب الذين يقفون بأبواب الخلفاء، وكثيراً ما كانوا يستخدمون منصبهم لأخذ الأموال من الداخلين إلى الخليفة وتقديمهم وتأخيرهم، ومنعهم، والإذن لهم وكانت الرشوة ديدنهم، حتى في عصر الخلفاء الراشدين، قال المغيرة بن شعبة: "ربما عرق الدرهم في يدي أرفعه ليسهل إذني على عمر"، وكثيراً ما كانوا يتوسطون في تولية المناصب بالرشوة كما توسط الربيع حاجب المنصور ليعقوب بن داود بمنصب الوزارة برشوة قدرها مائة ألف دينار، ويقال ذلك في كل موظف متعلق بالدولة ولو كان خادماً بسيطاً⁽³⁾، ولقد إنتبه الخلفاء إلى مطامعهم حتى أنهم أصبحوا ما إن يعزلوا وزيراً حتى يُصادروه، ثم عمّت المصادرة جميع موظفي الدولة، وحتى الرعايا، وأصبح الأموال تُتداول بالمصادرات مثلما تُتداول بالتجارة⁽⁴⁾.

وكان العرف جارياً بتبادل المصالح بين موظفي الدولة العباسية، وحفظ المعروف، ولكن الحاجة للأموال كانت تؤدي إلى التضحية بالعلاقات الشخصية من أجل تفادي غضب الخليفة، ولنا مثال في صاعد بن مخلد وزير الموفق، وإشترط في قبول منصب الوزير أن لا يعذب أو يصادر سليمان بن وهب، وإبنه عبيد الله لفضلهما الكبير عليه، وكونه من صنائعهما، وقبل الموفق أول الأمر، ولكن ثروات آل وهب الكبيرة، وحاجة الدولة للأموال أجبرت الموفق على الإيقاع بين سليمان بن وهب، وصاعد بن مخلد من أجل أن تتسبب العداوة بينهما في أن يقوم صاعد بمصادرة آل وهب ونكبتهم، وهو ما حدث لاحقاً، وإستطاعت الدولة بذلك تحصيل أموال عظيمة عن طريق هذه المصادرة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ زيدان، التمدن، ج2، ص162.

⁽²⁾ نفسه، ج2، ص162.

⁽³⁾ نفسه، ج2، ص162-163.

⁽⁴⁾ نفسه، ج4، ص188.

⁽⁵⁾ التنوخي، نشوار المحاضرة، ج8، ص101-102.

وبلغ من دهاء الوزير عبيد الله بن سليمان وأخلاقه الفاسدة أنّه نصح ابنه القاسم بمداومة شغل الخليفة بأمر الحكم، والحروب، وغيرها من مشاكله المختلفة التي تحتاج إلى معونة الوزير، وإنشغاله الدائم لئلا يضجر منه، وينصرف همّه إلى نكبته أو مصادرتة، وهو نفس ما نصح به علي بن الفرات ابنه المحسن⁽¹⁾.

ومن نتائج النكبات أيضًا انتشار التفاق بين كبار الموظفين، ولنا مثال في الوزير المهلب والذي كان صاحب فضل، وعلم، وأدب، ومروءة، وكان يصطبر على سوء معاملة معز الدولة البويهى والذي كان سريع الغضب، فظًا، وبذيء اللسان، وكان يشتم وزرائه ويسبهم، وقال لمن لأمه على صبره أنّه دائم الإبتسام، والخضوع لمستخدمه خوفًا من سوء الظنّ به إن أظهر إستياء من تصرفاته، وإمتعاضًا من سوء أخلاقه، فتمسّه نكبة⁽²⁾.

ومن نتائج المصادرات الأخذ بالثأر وعمليّات الإنتقام وهو ما كان يتسبّب في الفتن والحروب، والخسائر الماديّة والبشريّة فضلًا عن الفوضى والإضطرابات داخل الدولة، ولنا مثال في إستدعاء موسى بن بغا من الثغور لأجل الإنتقام للمعز، وأمه، وكتابه في 256هـ، وهو ما أسخط الخليفة المهدي لكونه ترك الثغور طمعًا في أخذ نصيب من الأموال المصادرة من طرف صالح بن وصيف، حيث طالب موسى بأموال المعز وكتابه، وحقّ دمائهم، وأخرج الحسن بن مخلّد من سجنه⁽³⁾.

ومن التأثيرات الإجماعيّة للمصادرات أنّ كثرتها أدّت إلى إنعدام الثقة بين أفراد المجتمع وبالأخص بين كبار موظفي الدولة، والطبقة الثريّة، وتفشّت السعاية، وفشت البطالة، وتوقّف الإنتاج نتيجة خوف الناس من إظهار أموالهم، وحاول أكثرهم الهرب بثرواتهم، فأخذها قطع الطرق، وفقدتها الدولة نهائيًا، وتظاهر كثيرون بالفقر، وأصبح المتصدّقون لا يصدّقون أصحاب الحاجات لأنّ بعضهم من أصحاب الثروات المخبّأة⁽⁴⁾.

إزدهار الأوقاف في العصور العباسيّة المتأخّرة:

تعتبر أراضي الوقف أو الأحباس أملاكًا خاصّة يوقفها أصحابها أو الدولة لأغراض محدّدة مثل الحرمين: مكّة والمدينة، والقدس، والثغور، والمجاهدين، والمدارس، والفقراء، والمنافع والخدمات العامّة، وأراضي الوقف لا تباع ولا تشتري، ولا تصادر، وكانت موارد الوقف وطرق توزيعها من إختصاص ديوان البر والصدقات⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن حمدون، التذكرة، ص 453-454.

⁽²⁾ نفسه، ص 465.

⁽³⁾ مسكويه، تجارب الأمم، ج 4، ص 235.

⁽⁴⁾ شطناوي، المصادر، ص 210.

⁽⁵⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 353.

ونلاحظ وجود ما سمي بالوقف الرسمي وكان خاصًا بالخليفة لأنه الرئيس الديني الأعلى للمسلمين بصفته حامي الحرمين الشريفين، وحارس الحدود، ولا يكون الوقف إلا من الأملاك الخاصة⁽¹⁾.

لقد ظهرت تجاوزات على أموال الأوقاف من قبل الخليفة المقتدر حيث اتخذ بعض إجراءات القبض المؤقت لوقوف بعض الوزراء المصادرين، وذلك من خلال قبض هذه الأوقاف والإشراف عليها من طرف الدولة، ثم توزع هذه الأموال على وجوهها مع حرمان صاحبها من الانتفاع بمواردها، كما ظهرت تجاوزات من قبل بعض الوزراء دون الخلفاء كما حدث عندما قبض علي بن عيسى أوقاف ابن الفرات بالرغم من إلحاح المقتدر على إطلاقها، وكما فعل بالمثل ابن الفرات بالوزير علي بن عيسى عندما تولّى الوزارة، حيث قبض الضياع، والعقارات الموقوفة ثم أطلقها بعد فترة وجيزة وعلى الرغم من التجاوزات التي استخدمها بعض الخلفاء العباسيون على الأموال الموقوفة ومنها المصادرات إلا أنهم كانوا حريصين على احترام الأوقاف ولم يتعرضوا لها لأسباب معينة تمثلت في أنّ بعض الخلفاء كانت لهم أوقاف واسعة منها ضياع بغداد، والسواد، ولم يكن من مصلحتهم التعرض للأوقاف⁽²⁾.

من الأسباب الأخرى أنّ القضاة الذين كانوا يشرفون على أموال الأوقاف كانوا يمتازون بالشجاعة والصرامة بحيث يقفون ضدّ إجراءات الخلفاء التي تحاول المساس بالوقوف، ودليل ذلك وقوف القاضي أبوحازم موقفاً شجاعاً في وجه المعتضد عندما طالب بدفع أثمان العقارات الموقوفة التي ضمّها إلى قصره، وهذا ما يفسر ازدهار الوقف في العصور العباسية الأولى حيث أوقفت الوقوف من الأراضي للحرمين الشريفين، وللمجاهدين، واليتامى، وفكّ الرقاب وبناء المساجد، والحصون، والمنافع العامة، وإصلاح الطرقات⁽³⁾.

كما أدى خوف الأمراء الأتراك من أن ينال أبنائهم مكروه بعد وفاتهم، أو الإنتقام منهم سواء بالمصادرة أو القتل إلى حماية أموال أبنائهم عن طريق الوقف، ونتج عنها الإستكثار من بناء المدارس الدينية، والمساجد، والرباطات، بعد أن أوقفوا عليها مصادر الأموال، وكان لأبنائهم نصيب منها مقابل تسييرها، فكثر الأوقاف في العصور العباسية المتأخرة، وإستفاد منها طلاب العلم والمحتاجين⁽⁴⁾، ولكنّ هذا لم يمنع حدوث تجاوزات تجاه الوقف من خلال عمليات البيع، أو المصادرة بسبب الأزمات

⁽¹⁾ المطيري، التاريخ، ص 64.

⁽²⁾ سميرة عزيز محمود، الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي في ظلّ الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة جامعة ديالى، العدد الثامن والثلاثون، 2009م، كلية التربية - الأسمعي، ص 12.

⁽³⁾ محمود، الوقف، ص 12.

⁽⁴⁾ محمّد عبد العظيم أبو النصر، الأوقاف في بغداد: العصر العباسي الثاني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2002م، القاهرة - مصر، ص 8-9.

المالية، والفوضى العسكرية، وأطماع الخلفاء والوزراء وغيرهم رغم أنّ القضاة هم من كانوا مكلفين شرعاً بحماية الأوقاف، وصيانتها⁽¹⁾.

ولكن عندما ضعفت الدولة العباسية في عصورها المتأخرة، أصبح نظام الوقف عاملاً من عوامل تأخر الدولة، لأنّ جميع الأموال الموقوفة أخذت بالإنخفاض، بسبب سوء إدارة هذا الديوان، وخاصةً التلاعب بأموال الواقفين من قبل القضاة، وكتّابهم، ووكلائهم ممّن لا يهمهم أي تطوّر وبناء وتنمية، ولقد أجاز بعض الفقهاء بيع الوقف في حالة خرابه وتعطل منافعه كأرض خربت أو دار إنهدمت، فضلاً عن ضعف إهتمام أصحاب الوقوف بإدارة أملاكهم، وإستثمارها، وتنميتها، بسبب ضعف مواردها، وأنّ الجزء الأكبر منها يذهب إلى وجوه الوقف فتحولت هذه الأملاك إلى مهملة، أو متروكة، أو خربة⁽²⁾.

ومن مصادرات الأوقاف المذكورة قِيَام القاهر بمصادرة أوقاف السيّدة أم المقتدر ثمّ بيعها، كما صادر عضد الدولة البويهبي أراضي الوقف بالسواد⁽³⁾، كما أنّه في فترات الأزمات الإقتصادية كانت الدولة تقترض من أموال الأوقاف، وهوّ ما قام به الموقّق بالله في حربه ضدّ الزنج⁽⁴⁾.

وأراضي الوقف هيّ الأراضي التي كان يخصّصها أصحابها للأعمال الخيرية، والمنافع العامة، ويعيّن الواقف عادة المنتفعين من الأوقاف، وهم إمّا أفراد أو جماعة معيّنة⁽⁵⁾، ومن الضروري أن نقول أنّ أراضي الوقف لم تكن شائعة في العصر العباسي بل إستفحل أمرها في العصرين الأيوبي، والمملوكي⁽⁶⁾.

ت) من الناحية الثقافية:

لقد ساهمت النكبات والمصادرات في تردّي الحركة العلمية والأدبية لأنّها كانت تتعلّق بكبار موظّفي الدولة بالأساس، وكان أغلبهم من العلماء، والأدباء، وكذلك إنشغل هؤلاء بهذه الأزمات التي هدّدت وجودهم في أغلب الأوقات فنئت بهم عن عقد المجالس العلمية والأدبية، أو التدريس في مختلف العلوم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أبوالتنصر، الأوقاف، ص11.

⁽²⁾ محمود، الوقف، ص12.

⁽³⁾ الدوّري، تاريخ العراق، ص38.

⁽⁴⁾ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص288.

⁽⁵⁾ المطيري، التاريخ، ص63.

⁽⁶⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص353.

⁽⁷⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص268.

كما أنّ غيَاب الأموال، ومصادرتها أدّى إلى التقليل من التّفقة والمكافآت على المكتبات، والأدباء، والشعراء، والعلماء، وحتّى فقدان أصحاب الخطوط الجميلة مثل الوزير علي بن مقلة⁽¹⁾، و فقدان الكثير من الكتب والرسائل العلميّة في التفاسير، والشّعْر، والأدب، والفقه، والخطوط، وعلم الإسناد، وعلوم اللغة العربيّة، وغيرها⁽²⁾.

ولقد خلّفت المصادرات ونكبات الموظّفين ثروة أدبيّة تتمثّل في أبيات شعريّة يكتبها المُصادرُون من أجل التودّد لمعدّيهم، ولا سيّما أنّ أغلب المُصادرِين كانوا من كبار موظّفي الدّولة، أي من أصحاب الثقافة العاليّة، والتحصيل العلمي الجيّد، ومن نتائج نكبات الموظّفين في العصر العبّاسي ومصادراتهم بروز باب من أبواب الشّعْر، وهو الذي يُنظم في الأسر، والحبس، والإطلاق، والنكبات، ولقد خصّص له أبو منصور الثعالبي بابًا من أبواب كتابه المنتحل⁽³⁾.

ومن الشعراء الذين أدركوا العصر العبّاسي الثّاني، وما شهدته من مصادرات ونكبات لموظّفي الدّولة، الشّاعر

علي بن الجهم، والذي راح يهجو محمّد بن عبد الملك الزيّات ويحرّض عليه، فقال:

أحسن من تسعين بيتًا سدى+++++++++جمعك معناهنّ في بيت.

ما أحوج الملك إلى مطرة+++++++++تغسل عنه وضر الرّيت⁽⁴⁾.

وقال علي بن الجهم لما قبض على عمر بن الفرج الرّخجي وسلّم إلى نجاح بن سلمة ليُصادره:

أبلغ "نجاحًا" فتى الفتيان مألكتة+++++++++تمضي بها الرّيح إصدارًا وإيرادا.

لن يخرج المال عفوًّا من يدي "عمر"+++++++++أو يُغمد السيف في فوديه إغمادًا.

الرّخجيون لا يوفون ما وعدوا+++++++++والرّخجيات لا يُخلفن ميعادا⁽⁵⁾.

وقال علي بن الجهم يهجو عمر بن الفرج الرّخجي أيضًا:

جمعت بين أمرين ضاع الحزم بينهما+++++++++تبه الملوك وأفعال المماليك.

أردت سكرًا بلا برٍّ ومرزنة+++++++++لقد سلكت طريقًا غير مسلوك.

ظننت عرضك لا يُرمى بقارعة+++++++++وما أراك على حال بمتروك⁽⁶⁾.

¹ نفسه، ص 268-269.

² نفسه، ص 270.

³ الثعالبي، المنتحل، ص 263.

⁴ علي ابن الجهم، ديوان شعر، منشورات وزارة المعارف، المملكة العربيّة السعوديّة، د.ت، د.م، ص 120.

⁵ نفسه، ص 124.

⁶ ابن الجهم، ديوان شعر، ص 161.

وعن نكبة ومصادرة ابن أبي دؤاد أنشد أبو خالد يزيد بن محمد المهلب قال:

تزوّد من معاشك للمعاد+++++وتقوى الله فاعلم خير زاد.
ولا تجمع من الدنيا كثيرًا+++++فبعض الجمع أسرع للنفاد.
وقل لمطالب الدنيا رويدًا+++++أما وعظمتك في ابن أبي دؤاد.
أقام يدبّر الآفاق حينًا+++++ويصطنع الصنائع في العباد.
فأصلح أمره عشرين عامًا+++++فكان صلاح سبب الفساد.
فبدّل من فوائده الرزايا+++++وكان الأولياء هم الأعادي.
فحسبك من صروف الدهر دينًا+++++مواعظ لو توافق ذا فؤادي⁽¹⁾.

ومنها مقاله الوزير المهلب :

وجدوا عود أبي الصقر=====على الغمز طيبا.
كلّما زادوه عذابًا=====زادهم صبرًا عجيبا.
وكذا المسك إذا=====ما زاد سحقًا زاد طيبًا⁽²⁾.
وقال أبو إسحاق الصّابي:

محن الفتى تجري على فضل الفتى=====كالتار مخبرة بفضل العنبر⁽³⁾.
وقال أبو إسحاق الصّابي أيضًا:

وربّ طليق أعتق الدُّل رقه=====ومُعْتَقْل دهرًا وقد عرّ جانبه⁽⁴⁾.

وكتب إبراهيم بن المدبر إلى أخيه يعزّيه وهو في الحبس بعدما نُكِب:

⁽¹⁾ وكيع، أخبار القضاة، ج3، ص300-301.

⁽²⁾ الثعالبي، المنتحل، ص267.

⁽³⁾ نفسه، ص267.

⁽⁴⁾ الثعالبي، المنتحل، ص268.

أبا إسحاق إن تكن الليالي=====عطفن عليك بالخطب الجسيم.

فلم أرصرف هذا الدهر ينحو=====بمكروه على خير الكريم⁽¹⁾.

وكان إبراهيم بن المدبر شاعرًا كاتبًا مقدّمًا من وجوه كتّاب أهل العراق، ومن ذوي الجاه والمتصرفين في أهمّ الأعمال والولايات، وكان مقربًا من المتوكل غير أنّ علاقته المريية بمحظيته عريب، كانت سببًا في نكبته، ولكنّ الخليفة أمر بحبسه لسبب آخر، وطالت مدّة حبسه، ولم يستطع أحد أن يتوسّط له في الخروج كي لا يغضب المتوكل، ثمّ إستغاث إبراهيم بالأمر محمد بن عبد الله بن طاهر، ومدحه بقصيدة، فاستطاع إخراجه من حبسه⁽²⁾.

وكان المنكوبين في سجونهم ينظمون القصائد التي ترثي أحوالهم، وتفيض أبياتها بالحزن، والزهد، والحكمة، ولنا في ما كتبه محمد بن عبد الملك الزيات لما أحسّ باقتراب هلاكه تحت التعذيب؛ وهو في حبس المتوكل أوضح مثال، قال:

هي السبيل فمن يوم إلى يوم=====كأنه ما تُريك العين في النوم.

لا تعجلن رويدًا إنّما دؤل=====دُنيا تنقل من قوم إلى قوم.

إنّ المنايا وإن أصبحت ذا فرح=====تحوم حولك حومًا أيما حوم.

فلما وصلت رقعة الأبيات إلى المتوكل، وقرأها أمر بإطلاقه فوجدوه ميّتًا⁽³⁾.

وكذلك نظم الشعراء القصائد في تهنئة المُصادرين والمنكوبين بعد إطلاق سراحهم، ولنا مثال حينما دخل أحمد بن المدبر على إبراهيم بن العباس الصولي بعد خلاصه من نكبته مهنتًا، وكان إستعان به في أمر النكبة فقعد عنه، وبلغه أنّه كان يسعى ويحرّض عليه ابن الزيات، فقال:

وكنت أخي بالدهر حتى إذا نبا+++++++نبوت فلما عاد عدت مع الدهر.

فلا يوم إقبالي عددتك طائلًا+++++++ولا يوم إدباري عددتك من وتر.

وما كنت إلا مثل أحلام نائم+++++++كلا حالتيك من وفاء ومن غدر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ص 269.

⁽²⁾ نفسه، ص 293-294.

⁽³⁾ ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج 2، ص 38.

⁽⁴⁾ ياقوت، معجم الأدباء، ج 1، ص 80.

وحينما صودر أبا سعيد الثغري، وطولب بأموال بعد غزواته المشهورة في جهاد الروم، وسُلم إلى الجهاد النصراني أبا الحسين ليستخرج منه المال، فعذبه عذابًا شديدًا، فاستاء العامة من الأمر، واعتبروا ذلك ثأرًا للنصرانية، وقال البُحْثري في ذلك:

يا ضيعة الدنيا وأهلها=====والمسلمين وضيفة الإسلام.

طلبت حول الشُّرك في دار الهدى=====بين المداد وأسن الأقلام.

هذا ابن يوسف في يدي أعدائه=====يجزى على الأيام بالأيام.

نامت بنو العباس عنه ولم تكن=====عنه أمية-لورعت-بنِّيَام⁽¹⁾.

ففرئ هذا الشعر على المتوكل، فأمر بإطلاق أبي سعيد، وتوليته، وأمر بإحضار قائل هذه الأبيات، وقربه إليه⁽²⁾.

ومن الشعر الذي قيل في وصف النكبات ما قاله علي بن العباس الرُّومي لأبي الصقر إسماعيل بن بلبل حينما نكبه الموفق بن أحمد، فاستشهد بقول أبي العيَّان⁽³⁾:

لا زال يَوْمُكَ عبْرَةً لعدك=====وبكت بجشو عين ذي حسدك.

فلئن نكبت لطالما=====بك همّة لجأت إلى سندك.

لو تسجد الأيام ما سجدت=====إلا ليوم فُتّ في عضدك.

يا نعمة ولّت غضارتها=====ما كان أقبح حُسنها بيدك.

فلقد غدت بردًا على كبدي=====لَمَّا غدت حرًّا على كبديك.

ورأيت نُعمى الله زائدة=====لَمَّا استتب النَّقص في عددك.

ولقد تمتت كُلّ صاعقة=====لو أنّها صُبت على كتفك.

⁽¹⁾التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج2، ص16.

⁽²⁾نفسه، ج2، ص16-17.

⁽³⁾بوالعيَّان: هو محمد بن القاسم بن خلاد، وكان شاعرًا من أهل الفصاحة، والبلاغة، وعمّي في آخر عمره، وتوفي في 283هـ، أنظر: ابن التديم، الفهرست، ج1، ص138-139.

لم يبق لي ممّا برى جسدي=====إلا بقاء الرّوح في جسدي⁽¹⁾.

ولابن الرّومي في ابن بلبل أبيات هجاء كثيرة، منها:

خَفَضَ أبا الصّقر فكم من===== طائر خَرَصَرِيْعًا بعد تحليق.

زُوجتُ نَعْمى لم تُكن كفاها=====فصانها المحه بتطبيق.

لا قُدّست نَعْمى تسربلتها=====كم حجّة فيها لزنديق⁽²⁾.

وهذا نفاق واضح لأنّ ابن الرّومي سبق له مدح أبي الصّقر بن بلبل بقصيدته التّونّيّة، ومطلعها:

أجنينك الورد أغصان وكثبان=====فيهنّ نوعان تَفّاح ورمّان⁽³⁾.

ولكنّ الشاعر أحمد بن أبي فنن هجا أبا الصّقر إسماعيل بن بلبل بعد مقتله فقال:

قف يا أبا الصّقر فكم من طائرٍ+++++خَرَصَرِيْعًا بعد تحليق⁽⁴⁾.

زُوجتُ نَعْمى لم تُكن كفاها+++++قضى لها الله بتطبيق.

وكلّ نَعْمى غير مشكورة+++++رهن زوال بعد تمحيق.

لا قُدّست نَعْمى تسربلتها+++++كم حجّة فيها لزنديق⁽⁵⁾.

وأحمد بن أبي فنن يقصد بشعره هذا إهانة ابن بلبل الذي أطيح به في سنة 278هـ، وصور، وسُجن، ومات في نفس السنّة⁽⁶⁾، وذلك بعد أن وطّد ابن أبي فنن علاقته بالفتح بن خاقان، ورأى أن يتقدّم خطوة أخرى وهيّ الإتّصال بالخليفة المتوكّل فسأل الفتح أن يشفع بتقديمه لوليّ

⁽¹⁾ الحصري، زهرة الآداب، ص152.

⁽²⁾ نفسه، ص152.

⁽³⁾ نفسه، ص152.

⁽⁴⁾ يونس سامرائي، شعراء عبّاسيّون، ص106-107.

⁽⁵⁾ يونس سامرائي، شعراء عبّاسيّون، ص174.

⁽⁶⁾ نفسه، ص107.

الأمر مثلما هي العادة الجارية في ذلك الوقت¹، وكان ابن أبي فنن على علاقة بعلي بن يحيى آل المنجم⁽²⁾، والذي كان منزله ملتقى للأدباء والشعراء يجتمعون فيه فيكرمهم، وكان كثيرًا ما يستخلص لهم الجوائز من الخلفاء، كما كان الوسيلة التي يلجأ إليها الأدباء، والشعراء ليصلوا لولاة الأمور⁽³⁾.

ووصف ابن المعتز الظلم الذي كان يقع على التجار في العصر العباسي الثاني بقوله:

وتاجر ذي جوهر ومال+++++++++ كان من الله بحسن حال.

قيل له عندك للسلطان+++++++++ ودائع غالية الأثمان.

فقال لا والله ما عندي له+++++++++ صغيرة من ذا ولا جليلة.

وإنما ربحت في التجارة+++++++++ ولم أكن في المال ذا خسارة.

فدخلوه بدخان التبن+++++++++ وأوقدوه بثفال اللبّن.

حتى إذا ملّ الحياة وضجر+++++++++ وقال ليت المال جمعًا في سقر.

أعطاهم ما طلبوا فأطلقا+++++++++ يستعمل المشي ويمشي العتقا⁽⁴⁾.

وحينما نكب أبو الحسن بن الفرات ابن مقلة في وزارته الثالثة، إمتنع الكاتب أبو عبدالله زنجي عن زيارته في سجنه، ولا مراسلته، خوفًا من أن يصل ذلك إلى ابن الفرات فينقم عليه، وكانت بينه وبين ابن مقلة علاقة مودّة، ولما طالت مدّة حبسه كتب إليه رقعة لطيفة، أولها:

تُرى حرّمت كتب الأخلاء بينهم=====أبن لي، أم القرطاسُ أصبح غاليًا؟

¹ نفسه، ص 109.

² بوالحسن علي بن يحيى بن أبي منصور آل المنجم: كان أبوه يحيى أول من خدم من آل المنجم الخلفاء، وإليه ينسبون، وهو منجم كان في خدمة المأمون، أماعلي فنادم المتوكل، وكان من خواصه، والمفضلين عنده، وإستمرّ نديماً للخلفاء إلى وفاته سنة 275هـ، وكان الخلفاء يستأمنونه على أسرارهم، وقلدوا له الأعمال، أمّا يحيى بن علي - وكان يُكنّى أبو أحمد (241-300هـ) - وكان في أول أمره نديم الموقّ أبي أحمد طلحة بن المتوكل، ثمّ نادم الخلفاء بعده، وإختصّ بمنادمة المكتفي بالله بن المعتضد، وعلت رتبته عنده، وتقدّم على بقيّة ندمائه، وكان أشعر أهل زمانه، وأحسنهم أدبًا، وأكثرهم إفتانًا في علوم العرب والعجم، وكان متكلمًا معتزليًا، وله مجلس يحضره جماعة من المتكلمين يحضرة المكتفي، وقد صنّف في هذا المذهب كتبًا كثيرة، وله مع المعتضد أخبار ونوادر، أنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص 2008، والتعالبي، المنتحل، ص 337.

³ يونس سامرائي، شعراء عباسيون، ص 109.

⁴ شطناوي، المصادر، ص 148-149.

فما كان لو سألتنا كيف حالنا=====وقد دهمتنا نكبة هي ما هيّا.

صديقك من رعاك عند شديد=====وكلّ تراه في الرّخاء مراعيّا.

فهبك عدوي، لا صديقي، فربّ=====يكاد الأعادي يرحمون الأعاديّا⁽¹⁾.

ثمّ أتبع شعره بكلام يعاتبه فيه، وأنه أرسل مع رقعته رقعة إلى الوزير، وطلب منه أن يعرضها عليه في وقت خلوته، من دون حضور ابنه أبو أحمد المحسن⁽²⁾، وقرأ الكاتب زنجي الرقعة للوزير، وفيها استعطاف ورجاء، وتذلّل وبكاء⁽³⁾.

ولابن مقلة في رثاء حاله بعد توالي المصادر والنكبات عليه، قوله:

ما سئمت الحياة ولكن توثق+++++ت بأيمانهم فبانت يميني.

بعت ديني لهم بدنياي حتى+++++حرموني دنياهم بعد ديني.

ولقد حطت ما استطعت بجهدني+++++حفظ أرواحهم فما حفظوني.

ليس بعد اليمين لذة عيش+++++يا حياتي بانت يميني فبيني⁽⁴⁾.

ولمّا إستوزر المقتدر علي بن عيسى بن الجراح، ورأى اجتماع الناس عليه تمثّل بقول أبي العتاهية:

ما الناس إلا مع الدنيا وطالبها+++++فكيفما إنقلبت يومًا به انقلبوا.

يُعظّمون أخا الدنيا فإن وثبت+++++عليه يومًا بما لا يشتهي وثبوا⁽⁵⁾.

لمّا نُكِب علي بن عيسى الوزير لم ينظر ببابه أحد من أصحابه الذين كانوا يألفونه في ولايته، فلمّا ردّت إليه الوزارة، وقف أصحابه ببابه ثانية، فقال:

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها=====فكلّما انقلبت يومًا به انقلبوا.

⁽¹⁾التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج1، ص322-323.

⁽²⁾نفسه، ج1، ص323.

⁽³⁾نفسه، ج1، ص323-324.

⁽⁴⁾ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص116.

⁽⁵⁾الثعالبي، درر الحكم، ص41.

يعظّمون أخوا الدنيا فإن ثبت ===== يومًا عليه بما لم يشتهوا وثبوا⁽¹⁾.

ولقد سأله صديق عن حاله والعمّال يصادرونه، فأجاب:

أيّها السائل عن حالي ++++++ أنا المضروب زيد.

وأنا المحبوس لكن ++++++ ليس في رجلي قيد⁽²⁾.

ولقد قال الشاعر أبو ميمون سالم بن عبد الله شعرًا شامثًا في آل الجراح:

أيامكم يا بني الجراح قد جرحت ++++++ كلّ القلوب ففيها منكم نار.

لا متّع الله بالإقبال دولتكم ++++++ فأن أمثالكم للناس إديار⁽³⁾.

وللشريف الرضي النقيب قصيدة يصف فيها يوم القبض على الطّاع، وكيف سُلبت ثياب أكثر الأشراف والقضاة، وإنتهبوا، وإمتحنوا، ومنها قوله:

ومنظر كان بالسراء يُضحكني ++++++ يا قرب ما عاد بالضراء يُبكييني.

هيئات أغتر بالسّلطان ثانيّة ++++++ قد ضلّ ولاج أبواب السلاطين⁽⁴⁾.

ومن الذين صودروا في العهد البويهي وزير معزّ الدولة بختيار أبو الطاهر ابن بقيّة، والذي عزله عضد الدولة وسمله، ثمّ قتله، وصلبه، ورثاه محمّد بن عمر الأنباري في قصيدة طويلة مشهورة، قال فيها:

علوّ في الحياة وفي الممات ++++++ لحقّ أنت إحدى المعجزات.

كأنّ الناس حولك حين قاموا ++++++ وفود نذاك أيام الصّلات.

كأنّك قائم فيهم خطيبًا ++++++ وكلّهم قيام للصّلاة.

مددت يديك نحوهم احتفاء ++++++ كمدّها إليهم بالهبات⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أبو الفتح شهاب الدّين محمّد بن أحمد المحلّي الإشبيلي، المستطرف من كلّ فنّ مستطرف، مكتبة الجمهوريّة العربيّة، القاهرة - مصر، د.ت، ج1، ص123.

⁽²⁾ الثعالبي، يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، الجزء الثالث، تحقيق: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م، ج3، ص59.

⁽³⁾ الزبيدي، الوزير العباسي، ص106.

⁽⁴⁾ الثعالبي، يتيمة الدّهر، ج3، ص160-161.

ومن الشعر الذي نشأ نتيجة للنكبات والمصادر عتاب المحبوسين للأصدقاء والأعوان حينما يتخلون عنهم بعد أن تتغير أحوالهم، ولقد ذكر محمد بن إسماعيل الكاتب أنه لما نكب أبو الحسن بن الفرات ابن مقلة لم يزره في سجنه أو يكاتبه خوفاً من غضب ابن الفرات، ولما طال مكوثه في محبسه أرسل إليه بأبيات قال فيها:

تُرى حَرَمت كتب الأَخلاء بينهم+++++++أبْن لي، أم القرطاس أصبح غاليًا.

فما كان لوساء لتنا كيف حالنا+++++++وقد دهمتنا نكبة هي ما هيا.

صديقك من رعاك عند شديدة+++++++وكلّ تراه في الرّخاء مراعيًا.

فهبك عدوي لا صديقي فرّما+++++++تكاد الأعادي يرحمون الأعادي⁽²⁾.

وبقيّ ابن بقرية مصلوباً إلى أن مات عضد الدولة، وكان الأنباري قد كتب القصيدة، ورماها في شوارع بغداد، فتنقلها الأدباء، ووصلت إلى عضد الدولة - وكان أديباً - فأعجب بالقصيدة، وأرسل يطلب منشدها، فأرسله إليه الصّاحب بن عبّاد من الرّي بعد أن أخذ له الأمان، فأكرمه عضد الدولة، وعفا عنه، وأمر له بخلعة، وفرس⁽³⁾.

ومن الشعر الذي قيل في عميد الدولة ابن جهير لما نُكب وسُجن بيتين كتبهما الشّاعر أبو الكرم ابن العلاف، وأرسلهما إليه في سجنه، وفحواهما:

ولولا مدائحنا لم تبن+++++++فعال المسيء من المحسن.

فهبك احتجبت عن الناظرين+++++++فها لا احتجبت عن الألسن⁽⁴⁾.

ومن الشعر الذي قيل من طرف المسجونين في نكباتهم، قصيدة أرسلها العماد الأصفهاني حينما نكب وصور في سنة 560هـ/1164م لأنه من حاشية الوزير عون الدين ابن هبيرة، وهذه الأبيات كانت للأستاذ عماد الدين بن رئيس الرؤساء، وأول هذه القصيدة بيتين هما:

قل للإمام: علام الحبس وليكم+++++++أولوا جميلكم جميل ولائه.

⁽¹⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص364.

⁽²⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص308.

⁽³⁾ ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص365.

⁽⁴⁾ ابن خلكان، وقفيات الأعيان، ج5، ص133.

أوليس إذا حبس الغمام وليي+++++++++خلى أبوك سبيله بدعائه.

والظاهر أنّ هذه الأبيات أثرت في الأستاذدار فأمر بإطلاق سراحه⁽¹⁾.

وإضافة إلى الشّعْر ظهرت الحكم والقصاص والمواعظ المزهّدة في الدنيا، والحائثة على التعفّف من المال الحرام، ومنها نذكر ما ذكره الوزير أبوالمعالى سديد الملك في قوله: "من شرب من مرقّة السلطان، احترقت شفتاه ولو بعد زمان"⁽²⁾.

كما أدّت النكبات إلى فقدان عدد من الشخصيات العلميّة المرموقة، والتي تبوّأت مناصب هامة في الإدارة العباسيّة ثمّ آلت إلى نهاية مأساويّة بسبب النكبة والمصادرة، ولعلّ أبرزهم الوزير علي بن مقلة، والذي عرف بكونه من أحسن الخطّاطين في تاريخ الكتابة العربيّة، وكان خطّه يضرب به المثل في زمانه، ولقّب ب"شيخ الخطّاطين ومهندس صناعتهم"، ووصف خطّه بأنّه أحسن خطوط الدنيا⁽³⁾.

⁽¹⁾ نفسه، ج5، ص151.

⁽²⁾ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص67.

⁽³⁾ البندري الخضر، نكبات الوزراء، ص269.

الخاتمة.

بعد أن إستوفينا الدّراسة المتعلّقة بالمصادر ونكبة الموظّفين في عصور الضّعف العبّاسي، قُمنّا باستخلاص عدد هام من النتائج تتمثّل في مايلي:

1) إنّ الخلفاء الأوائل في الدّولة العبّاسيّة كانوا في مواجهة مسؤوليّة حماية الإسلام والقيّام بأمر الدّين ودنيا المسلمين إنطلاقاً من كونهم نالوا الحكم وفق ميراث بيت النبوة، فعملوا على إنشاء دولة قويّة قامت على مؤسّسات إداريّة إستفادت من الموروث الحضاري الفارسي، وفي نفس الوقت ركّز العبّاسيون على المساواة بين العرب والموالي، وتفادي أخطاء الأمويين وتقريب رجال الدّين والإعتماد عليهم في تنظيم الدّولة ولاسيّما في الجانب المالي والجنائي، وبذل كلّ الجهد في صبح الحكم العبّاسي صبغة دينيّة.

(2) لقد ساس الخلفاء العباسيون الأوائل دولتهم بالحذر، والقوة، وهدر الدماء وتفريق الأموال، وكانوا في أول الحكم يتعاونون في ما بينهم، فلقد لاحظنا أنّ أفراد البيت العباسي كانوا أشبه بشركاء في الحكم، وكانت الأمور تدار بشكل تعاوني، ولكن الفردانية التي تميّز بها أبا جعفر المنصور ومن جاء بعده فتحت شرخاً عظيماً بإبعاد أفراد كثيرين من البيت العباسي عن الوصول إلى منصب الخليفة مهما كانت كفاءتهم، ولقد كان التشدد في عملية التوريث سبباً في وصول خلفاء ضعاف كالمقتدر إلى الحكم بناء على تشدد المكتفي في توريث الحكم لفرد من نسل أبيه المعتضد، رغم وجود عدد كبير من أفراد البيت العباسي وقتئذ من أهل الكفاءة ومنهم حتى إخوة جدّ الخليفة، وهذه السياسة أدت إلى هروب العباسيين إلى أصقاع الأرض، وإشغالهم بالعلم والتجارة، وإبتعادهم عن شؤون الحكم خوفاً على حياتهم.

(3) لقد كان لسياسة التوريث والغموض السائد وقتها في إختيار الخلفاء عبر عملية البيعة المشبوهة سبباً في إنعدام الكفاءة اللازمة لتسيير شؤون الرعايا العباسيين، فأحاط بهم الوصوليون والمنتفعون مهما تنوّعت مراتبهم، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام نهب أموال الدولة، فاغتنى بذلك أغلب موظفيها، والذين كانوا يستثمرون أموالهم في شراء المناصب، والذمم، فكان من الطبيعي أن يُنكبوا وتصادر أموالهم وهي في الأصل من أموال الدولة.

(4) إنّ عملية المصادر ونكبة الموظفين لم تكن بمعزل عن المحيط العام للمجتمع الإسلامي، فلقد أدّى الترف وتراكم المال إلى البحث عن ملذّات الحياة، وسعي الفقير ليكون غنياً، وطموح الغني ليكون أغنى، فتلهّفت النفوس للمال، واجتمع فيها حبّ الدنيا، وكان أن تراكمت القيم التي جلبتها الحضارات السابقة والأمم المختلفة من الديانات المتضادة مع الأخلاق الإسلامية، فترجع التدنّ، وشاعت الفواحش، وانهارت الأخلاق، وبلغ هذا الإفلاس الأخلاقي الذروة في القرن الرابع الهجري/العاشر للميلاد، فأصبح كلّ صاحب منصب من أهل الرشوة، والإختلاس، والظلم، والوشاية، والتفنّن في ضروب السحت، وكانت عملية المصادرة والتعذيب لهكذا شخص تلقى ترحاباً كبيراً من الرعيّة مع ما يصاحبها من دعاية ضخمة من حاشية الخليفة إنخرط فيها مع الأسف علماء الدين.

(5) لقد تسببت المصادر في أن لا يأمن موظفو الدولة الأكفاء على أنفسهم، فزهد بعضهم في المناصب، وهاجر آخرون إلى ولايات بعيدة، بحثاً عن من يستفيد من خبراتهم، ففقدت الدولة العباسية أحسن إدارييها، كما فقدوا رؤوس الأموال عندما أصبحت المصادر تشمل كلّ من يملك ثروة، فانتهى الأمر إلى أن تصبح بغداد ومعها العراق من مركز العالم الإقتصادي وقتها إلى مركز ثانوي مع مردود مالي أقل، وهو ما لاحظناه في أواخر أيام الدولة، كما أنّ موظفي الدولة في العصور العباسية المتأخرة إنسجموا

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

مع عيشهم وفق ثلاثية: فهم يشترون مناصبهم بالمال، ثم يعوضون ذلك بنهب كل ما تصل إليه أيديهم من أموال، ثم يصادرون، والذكي هنا من ينجو بحياته، وينجح في إخفاء ما يكفي من المال، ولكن النجاة والنجاح في النهاية كان نادر الحدوث.

(6) لقد كان إستنزاف الأراضي الزراعية من خلال تنويع تسييرها بالضمان، وبالإقطاع، وبالتنازل لصالح أفراد البيت العباسي إلى تدمير مورد هام من موارد الخزينة العباسية، يُضاف إلى ذلك إنشغال الدولة بالفوضى والإضطرابات التي أحدثتها الأتراك، ومن بعدهم الديلم، وثورات الناقمين على الدولة من مشارب واتجاهات متعدّدة، ناهيك عن الكوارث الطبيعية والأوبئة إلى إفلاس المنظومة الزراعية، وإحداث عجز فادح في الموارد الضريبية للدولة، وهو ما أدى بتعويضه بالمصادر.

(7) لقد أصبحت المصادر -وهي عملية سهلة وبسيطة نسبياً- أهم مورد للخلفاء والأمراء العباسيين في الحصول على أموال تضمن لهم دفع الرواتب وخاصة عطاء الجيش، ولكنها في حقيقة المر كانت أشبه بمن يتغذى بلحمه، وينتحر بالتدرج.

(8) إن رئاسة الخليفة العباسي للمسلمين فرضت بروتوكولات معينة، ونفقات إستثنائية كانت سبباً في توسع الخلفاء في النفقات، وإقتناء القصور والأثاث والجواهر وكثير من الأشياء التي لا فائدة منها في الحقيقة سوى إبهار العامة والخاصة، والمحافظ على نمط معيشي معين يوحى بتفوق وهمي كان في الحقيقة فخاً أدى للحاجة الملحة إلى مزيد من المال، والذي كان يأتي بالمصادر.

(9) لقد عكست نكبات الموظفين روح العصر العباسي، فتنوّعت وسائل العقاب، من قتل وتعذيب نفسي، وجسدي وتفنن في طرق إستخراج الأموال، وكان ذلك بدون مراعاة الأحكام الدينية في ذلك، وهو ما يُظهر إبتعاد حاشية الخلفاء عن مراعاة الدين في أحوالهم المعاشية لشكل تدريجي، وهذا الإبتعاد عن الدين كان السبب في الإستفحال الرهيب للفساد، والإنحدار الأخلاقي داخل دولة كانت تُمثّل السلطة الحامية للإسلام والمسلمين.

(10) على الرغم من تقلص أراضي الدولة العباسية إقتصارها على العراق العربي، والأهواز في العصر العباسي الخامس وهو عصر إسترجاع النفوذ من السلاجقة إلا أنّ الخلفاء فقدوا الكثير من نفوذهم الفعلي، وانخفض مداخل الدولة إلى درجة رهيبية، وأصبح الخليفة العباسي رغم سلطته الأدبية أشبه بأمير يتنافس على الحفاظ على ما تبقى من مكتسباته، ورغم كل ذلك فإن هذا العصر لم يخلو من المصادر ونكبات الموظفين، ولعلّ الخليفة الناصر كان أبرز من تشدّد في هذا الأمر، ولكن يلاحظ على بقية خلفاء هذا العصر العيش في واقع اللامبالاة، والإستسلام إلى كون دولتهم في آخر أيامها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة الملاحق.

ملحق رقم 1: رسالة علي بن عيسى وزير المقتدر إلى العمال برفع المظالم والتحقيق فيها⁽¹⁾.

"بسم الله الرحمن الرحيم.

سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز من مظلمته ويدعي أنه تلف بالآفة من غلته أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك وأصدق كفتاك حتى يصح لك أمره فيزيل بالظلم فيه،

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 138-139، وهذه الرسالة من الوزير العباسي علي بن عيسى إلى عمال الخليفة المقتدر، والتي يأمرهم فيها بتجاوز المحاباة في تحصيل الخراج قبل حلول موسم النوروز مع مراعاة الرفق بمن تضرر محصوله بسبب الآفات الزراعية، والرفقة به بعد التأكد من صدقه، ويستنتج من هذه الرسالة حجم الفساد الذي كان من طرف موظفي الدولة في عهد المقتدر بالله، إذ أنهم كانوا يجاملون أصحاب النفوذ في قبض الخراج مقابل مزايا لصالحهم، ويعوضون ذلك بالإجحاف في تحصيله من أصحاب الأعدار من صغار الفلاحين، وهو ما أثر في مداخيل الدولة العباسية.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

فترفعه وتضع الإنصاف موضعه، وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسب وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ولا حيف على الضعفاء.

فاعمل فيما رسم لك ما يظهر ويذيع ويشتهر ويشيع، ويكون العدل به على الرعية كاملاً، والإنصاف لجميعهم شاملاً إن شاء الله".

ملحق رقم 2 : رواتب رؤساء الدواوين في عهد المقتدر بالله⁽¹⁾.

الوظيفة.	مكانها.	الراتب.	المدة.
-صاحب ديوان السواد وكتابه.	-ديوان السواد.	-سبعة آلاف دينار (رواية الصّابي).	-كلّ شهر.

⁽¹⁾ كبير، الدولة العباسية، ص 229، ونلاحظ من خلال الجدول أنّ رواتب كبار موظفي ديوان السواد هي الأعلى مقارنة بموظفي دواوين أخرى

مثل: ديوان الجيش، والفارق يكاد يكون الضعف ثلاث مرّات بسبب التسيير المالي لديوان السواد باعتبارها منطقة غنيّة زراعياً، ومواردها كبيرة،

وهو ما يفتح المجال أمام الرشوة، والاختلاس، وغيرهما من الجرائم الإقتصادية التي تقلص من مداخيل الدولة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- كل شهر.	- خمسمائة دينار (رواية ابن الجوزي).	- ديوان السّواد.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- خمسمائة دينار.	- ديوان الدّار.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- أربعمائة دينار.	- ديوان الفص والخاتم.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- خمسمائة دينار. (رواية أخرى للصّابي).	- ديوان السّواد.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- خمسة آلاف درهم. (رواية أخرى للصّابي).	- ديوان السّواد.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- مائة دينار.	- ديوان المشرق.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- مائة دينار.	- ديوان المستحدثة.	- رئيس الدّيوان.
- كل شهر.	- مائة وثمانون دينار.	- ديوان الجيش.	- رئيس الدّيوان.

ملحق رقم 3: قائمة ابن خرداذبة حول جباية 232هـ/847م⁽¹⁾.

أسماء الأقاليم.	مقدار الجباية بالأموال.
- السّواد.	- 108.679.840 درهم.
- جوالي مدينة السلام.	- 130,000 درهم.
- المستغلات ببغداد.	- 1,500,000 درهم.

¹البطانية، الحياة الإقتصادية، ص 274-275، ونلاحظ أنّ إقليم السّواد هو أغنى الأقاليم العباسية من حيث المداخيل، والفرق شاسع في ذلك بينه وبين الذي يليه ثانيًا في الترتيب وهو إقليم خراسان، وذلك لأنّ السّواد إقليم زراعي غنيّ منذ أقدم العصور، وهو كذلك مركز تجاري عالمي يضمّ مينائي: البصرة، والأبلة، وهو ما يفسّر تمسك الخلفاء العباسيين بإقليم السّواد حتّى نهاية حكمهم.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

30,000,000- درهم.	- الأهواز.
33.000.000- درهم.	- فارس.
2,750,000- درهم.	- شهرزور والدامغان.
3,500,000- درهم.	- ماسبذان ومهرجان قذق.
3,800,000- درهم.	- الدينور.
7,000,000- درهم.	- أصبهان.
2,000,000- درهم.	- قم.
أموال 600,000+ درهم 44,846,000- درهم.	- خراسان وتشمل الري، وقومس، وجرجان، وكرمان،
أخرى بها.	وسجستان.
1,000,000- درهم.	- أذربيجان.
1,200,000- درهم.	- قزوين.
5,600,000- درهم.	- ديار مضر.
4,000,000- درهم.	- الموصل.
7,700,000- درهم.	- ديار ربيعة.
1,000,000- درهم.	- السند.
4,000,000- درهم.	- أرمينية.
400,000- درهم.	- قنسرين.
340,000- درهم.	- حمص.
400,000- درهم.	- دمشق.
350,000- درهم.	- الأردن.
500,000- درهم.	- فلسطين.
2,180,000- درهم.	- مصر.
600,000- درهم.	- اليمن.
330- مليون درهم بسعر الصرف 15 درهم	- المجموع =
للدينار الواحد أي 22 مليون دينار في السنة.	

ملحق رقم 4: قوائم مالية من العصر العباسي⁽¹⁾.

بدأت المعلومات عن الحالة المالية تزداد إبتداء من تأسيس الدولة العباسية سنة 132هـ/749م، وخاصة تلك التي تتعلق بالواردات والتنفقات، أما الواردات فهي ما يتصل ب"بيت المال المركزي" في بغداد من جبايات نقدية وعينية، أما النفقات فهي ما يخصه بيت المال من مصروفات لمؤسسات الدولة كافة.

¹ فوزي، تاريخ النظم، 379-380، وهذه نبذة عن أهم المصادر التي تطلعنا على كيفية تحصيل أموال الجباية في الدولة العباسية، وكان يراعى من خلالها عاملين: مدى مطابقتها للأحكام الشرعية، وإستمراريتها وفق نظم الخلافتين الراشدة والأموية، والملاحظ في طرق تحصيل الجبايات

هو بقائها وفق نمط تقليدي مستهلك بطيء التطور بحيث أنه فتح المجال أمام إبتكار أساليب متعددة في نهب الأموال الواردة إلى خزائن الدولة، ولكن مع إستمرارية نفقات الدولة ذاتها والتي كان أكثرها للمظاهر البروتوكولية والتسيير الإداري الرتيب.

والملاحظ أنّ الطريقة التي إتّبعنا منذ أوائل الدولة الإسلاميّة ظلّت متّبعة بصورة عامّة في الفترتين الأمويّة والعباسيّة، وهي أنّ الوالي يستحصل من جبايات الإقليم ما يكفي لإقليمه من نفقات مستحقّة، ويرسل الباقي إلى بيت المال المركزي في حاضرة الدولة، وهذه الطريقة كانت موضع مشادّة وخلاف بين الفرقاء. لقد أورد العديد من المؤرّخين، والجغرافيين، وكتّاب السّياسة الشرعيّة جداول أو قوائم لموارد الدولة العباسيّة عن جباية الخراج خاصّة والجبايات الأخرى التي ستحصل من الأقاليم الإسلاميّة المختلفة حسب أنواع المحاصيل أو البضاعات التي فرضت عليها الضريبة، وقد أوردنا بعضها بالدرهم، وبعضهم بالدينار، وبعضهم بالتفدين الدرهم والدينار.

وتعدّ قائمة الجهشياري (ت331هـ) من أقدم القوائم التي وصلتنا، وتعود إلى أ أيام الخليفة هارون الرّشيد أي القرن الثالث الهجري/الثامن الميلادي، وتلي هذه القائمة قائمتي قدامة بن جعفر (ت328هـ) وإبن خلدون

(ت808هـ)، وتعود القائمتان إلى أ أيام الخليفة المأمون، أمّا القائمة الرّابعة فهيّ الجدول الذي أوردّه إبن خرداذبه (ت300هـ) عن جباية الخراج في عهد الخليفة الواثق، ويبدو تاريخ كتابتها حوالي سنة 232هـ. أمّا إبن حمدون فقد أورد في التذكرة الحمدونيّة، وهيّ مخطوطة محفوظة في تركيّا في مكتبة السلطان أحمد

الثالث، ولها نسخة مصوّرة في مكتبة الجامعة الأردنيّة، أورد فيها قائمة الوزير العباسي علي بن عيسى آل الجراح في أوائل القرن الرّابع الهجري (حوالي 306هـ) في زمن الخليفة المقتدر، والتي تقدّر قيمة الجباية في الأقاليم نقدًا، وهذه القائمة التي حقّقها المستشرق فون كريمر سنة 1887م، وضمنها كتابه بالألمانيّة، كما أورد حسين قاسم العزيز قائمة لمقادير جباية ضريبة الخراج حسب تقديرات عدد من المؤرّخين الأوائل

أمثال البلاذري، والطّبري، وكذلك الجغرافيين، وكتّاب السّياسة الشرعيّة والماليّة خلال القرون العباسيّة الأولى. لقد إستفاد من هذه القوائم عدد من المؤرّخين والباحثين المحدثين أمثال جرجي زيدان، وعبد العزيز الدّوري،

وصالح أحمد العلي، ومحمّد ضيف الله البطاينة، وحسين كساسبة، وغيداء خزنة كاتب، وغيرهم كلّ في الموضوع الذي عالجه، ونشير هنا إلى محمّد البطاينة الذي أورد قوائم الجهشياري، وقدامة بن جعفر وإبن خلدون،

وإبن خرداذبه ضمن كتابه (الحياة الإقتصاديّة في العصور الإسلاميّة الأولى) حين تناول ماليّة الدولة العباسيّة

وأبدى العديد من الملاحظات القيّمة عليها، وقد أوردنا القوائم الأولى ضمن هذا الملحق.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

أما جدول نفقات الدولة العباسية فلدينا قائمة مهمة تعود إلى عهد الخليفة المتوكل أوردها الرشيد بن الزبير في كتابه "الدخائر والتحف"، وتوضح نفقات دار الخلافة فقط بالدرهم والدنانير، وهناك قائمة أخرى لنفقات

دار الخلافة أيضاً أوردها هلال الصائبي في كتابه الوزراء تعود إلى عهد الخليفة العباسي المعتضد، وقد أورد حسين كساسبة هاتين القائمتين حينما تطرق إلى ديوان النفقات في كتابه "المؤسسات الإدارية في الخلافة العباسية"، وناقشها مبدئياً ملاحظاته القيمة عليها، وقد أوردنا القائمتين ضمن الملاحق.

ملحق رقم 5: جباية الأموال الخاصة⁽¹⁾.

¹ زيدان، تاريخ التمدن، ج2، ص112-113، ويلاحظ أنّ جباية أموال الخاص أقل بكثير من أموال العامة، فهي أقل من العشر، أي بمعنى أنّ

أكثر من تسعة أعشار الجباية توجه نحو الخزينة العامة، ومع ذلك نلاحظ العجز الدائم فيها في أغلب سنوات الحكم العباسي، وبالتالي فإنّ

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- يتكون من أموال الأعمال المسماة وأموال الخاصة والأموال الموقوفة وغير ذلك.

المنطقة.	الإرتفاع بالدينار.
- الضياع المستحدثة الذي جرى في ضمان واسط أسوة حال الخاصة.	289.036-
- أموال الخاصة سوى ما كان منها بنواحي واسط فإنه أضيف إلى أموال العاقبة واختلط بها ودخل في حملها ونفقاتها.	516.447-
- الأملاك على السواحل.	185.411-
- الأهوار (المستنقعات).	116.120-
- المشرق.	72.666-
- المغرب.	104.000-
- هيت وأعمالها سوى ضياع السكر.	18.778-
- العبر.	8.240-
- الأهوار.	5.262-
- المغرب.	58.450-
- المشرق.	62,200-
- مال الضياع العباسية سوى ما هو بنواحي واسط.	144.760-
- العبر.	14.732-
- الأهواز.	14.246-
- المشرق.	30.672-
- المغرب.	75.116-
- مال موقوف للمساجد سوى ما كان منها بواسطة.	4.570-
- المشرق.	22.869-
- المغرب.	12.760-
- مال الضياع الفراتية.	617.126-
- العبر.	170.326-
- الأهوار.	129.724-

العجز في ميزانية الدولة لا يتهم فيه الخلفاء بسبب بذخهم، بل يلام فيه موظفو الدولة بسبب سوء التسيير المالي والفساد.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-فارس.	.97.334-
-المشرق.	.95.278-
-المغرب.	.114.225-
-مال الضياع المفردة في 303هـ.	.100.318-
-مال الخزن والجهذة سوى ما يجمعه العمّال مع أصول الأموال وسوى ما	.71.980-
سوّغه مؤنس الخادم منها بفارس وسوى ما دخل منها في ضمان واسط.	
-المجموع.	.1.768.015-

ملحق رقم 6: رواتب الجيش في عهد المقتدر بالله⁽¹⁾.

⁽¹⁾ كبير، الدولة العباسية، ص 233-234، وما يمكن التعليق عليه أنّ رواتب الجنود لم تكن بالقيمة الضخمة مقارنة بالمداخيل في العصر العباسي الأول مثلما هو موضح في الملحق رقم 3، ولكنّ تبدد الأموال في عهد المقتدر بالله، وإنعدامها في الوقت المناسب كان سبباً في تمرّد الجنود احتجاجاً على التماطل في دفع رواتبهم، وكان يتمّ تعويض ذلك بالمصادرة الآتية.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

المجموع بالدينار.	السنة.	مقدار الزيادة.	إسم الفرقة.	الراتب الشهري للرجالة.	الراتب الشهري للفرسان.
.740000	-299- 301هـ.				
.50000- .120000-	-301- 303هـ.	-3 إلى 5 دينار. -3 دنانير.	-الفرسان. -الرجالة		.46,66- 6- دنانير +1,5= 7,5
		-1,5 دينار. -0,5 إلى 0,25 دينار. -نصف دينار.	-الحجرية. -المصافية. -الرجالة. -الفرسان.		
	306هـ.		-الرجالة		46,66-
.400000-	307هـ.		المصافية.	-7,33 دينار.	دينار.
.160000-	311هـ.		-عموم		
.300000-	312هـ.		الجند.		
.300000-	315هـ.		-الفرسان.		
.80000-	315هـ.	-دينار.	-الرجالة		-8 دنانير.
.600000-	315هـ.	-دينار.	المصافية. -الرجالة. -الرجالة.		
	316هـ.		المصافية.		
		240000			
	316هـ.	دينار زيادة للجند.	-الرجالة.	-ديناران.	
	316هـ.		-الفرسان.		
500000		-ثلاثة دنانير.	-الرجالة		
دينار شهرياً.		-دينار.	المصافية.		

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

120000-	دينار شهرياً.	317-هـ.	الفرسان.	42-دينار.	
		317-هـ.	الرجالة.		
		317-هـ.	الفرسان.		
		318-هـ.	الرجالة.		
130000-	دينار شهرياً.		المصافيّة.		

ملحق رقم 7: مقدار الجباية بالأموال في 232هـ⁽¹⁾.

أسماء الأقاليم.	مقدار الجباية بالأموال.
-----------------	-------------------------

¹البطانية، الحياة الإقتصادية، ص 274-275، ومن خلال الجدول يتّضح لنا أنّ إقليم السّواد هو أهمّ وعاء جبائي للدولة العباسية، وهو ما يفسّر الأزمة الماليّة الكبيرة التي أضرتّ بالخزينة العباسية خلال ثورتي الرّنج والقرامطة والتي إستهدفتنا بالأساس منطقة السّواد، وفي المرتبة الثّانية تأتي أقاليم ما كان يُسمّى في الإدارة العباسية "المشرق" كخراسان، والأهواز، وفارس، وهي الأقاليم التي كانت محلّ إهتمام من الإدارة العباسية منذ تأسيسها، والغريب في هذا الجدول ضعف جباية ولاية مصر رغم أنّها نظرياً من أغنى ولايات الدّولة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-السواد.	-108,679,840 درهم.
-جوالي مدينة السلام.	-130,000 درهم.
-المستغلات ببغداد.	-1,500,000 درهم.
-الأهواز.	-30,000,000 درهم.
-فارس.	-33,000,000 درهم.
-شهرزور والصّامغان.	-2,750,000 درهم.
-ماسبدان ومهرجان قذق.	-3,500,000 درهم.
-الدينور.	-3,800,000 درهم.
-أصبهان.	-7,000,000 درهم.
-قم.	-2,000,000 درهم.
-خراسان (الري، قومس، جرجان، كرمان، سجستان).	-44,846,000 درهم + 600,000 درهم أموال أخرى بها.
-أذربيجان.	-1,000,000 درهم.
-قزوين.	-1,200,000 درهم.
-ديّار مضر.	-5,600,000 درهم.
-الموصل.	-4,000,000 درهم.
-ديّار ربيعة.	-7,700,000 درهم.
-السند.	-1,000,000 درهم.
-أرمينية.	-4,000,000 درهم.
-قتّسرين.	-400,000 درهم.
-حمص.	-340,000 درهم.
-دمشق.	-400,000 درهم.
-الأردن.	-350,000 درهم.
-فلسطين.	-500,000 درهم.
-مصر.	-2,180,000 دينار.
-اليمن.	-600,000 دينار.

ملحق رقم 8: من مثالب الخليفة المقتدر بالله وطمعه في ثروات التجار⁽¹⁾.

قال عمران الأعرج، وهو رثان من الربانة: "...حُكي أنّ رجلاً خرج من عُمان ولا شيء معه، وأتته عاد ومعه مركب مسك فقط بألف ألف دينار، وذكر أنّ معه ما قيمته عشرة آلاف ألف دينار من الجواهر والآلياء وصنوف الأمتعة،

⁽¹⁾ العُمري، مسالك، ج2، ص214-215، ومثل هذه القصص إن ثبتت فإنها تبين قلة خبرة المقتدر بشؤون الحكم، وسوء تديره لأن هذه القصة ربما كانت نوعاً من الدعاية ضد الدولة العباسية، وهو ما يؤدي إلى نفور التجار من الإقامة في أراضيها، وانتقالهم بأموالهم إلى بلدان أخرى، وهذا ما يُسمى حالياً بالمنافسة غير الملائمة للإستثمار، وهذا كله بسبب نزوات شخصية للخليفة، والتي تؤدي في النهاية إلى شح الأموال في الأراضي الخاضعة للدولة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

وهو شيخ لا ولد له، وأن أحمد بن هلال أخذ منه عن أمتعة مائة ألف دينار، فوقع الخبر إلى المقتدر فاستعظمه، فأنفذ في الوقت خادمًا يُقال له: "فُلُقُل الأسود مع ثلاثين غلامًا إلى عمان، وكتب إلى أحمد بن هلال يأمره بحمل هذا اليهودي مع الخادم وسول من جهته، فلما وصل الخادم إلى عُمان أمر أحمد بن هلال بالإحتياط على اليهودي، وقطع مصانعه لنفسه على أن يُدافع عنه على مالٍ جليل، ثمّ دسّ إلى التجار من يعرفهم ما في حمل اليهودي عليهم وعلى البلد وعلى سائر الغرباء من سوء العاقبة، فغلقت الأسواق وعُملت المحاضر بأنّه متى حُمِل هذا اليهودي إنتقطعت المراكب عن عُمان وهربت التجار ولم يأمن ذو مال، وأنّه بلد فيه وجوه التجار وذوو اليسار،

وإنما سكنت نفوسهم إلى المقام بعدل أميره وحُسن سيرته، وأحكموا هذا القول وشعبوا على أحمد بن هلال حتّى همّت الخادم ومن معه نفوسهم وتمنّوا الخلاص، وكتب أحمد بن هلال يذكر ما جرى وأنّه متى تمّ هذا على أصغر

تاجرٍ وأكبرهم لم يُثم أحد، ولم يجر أن تنظر في أمر البلد وخرج عنه أيضًا، وأخذ الخادم ومن معه من اليهودي نحو ألفي دينار وانصرفوا، فخبثت نفس اليهودي، ولم يزل يحتال ويجمع ماله، وبنى مركبًا كبيرًا وخرج إلى الصّين ومعه جميع ماله حتّى لم يخلف درهمًا بعُمان، فلما صار بسريرة إلتمس منه صاحب سريرة عشرين ألف دينار مصانعة له لينزل بجزيرته، ولا يعوقه فلم يدفع إليه، فدسّ عليه من قتله ليلاً وأخذ مركبه وجميع أمواله، وكان مقامه بعُمان نحو ثلاث سنين".

ملحق رقم 9: مخطّط ميزانية الوزير علي بن عيسى في 306هـ⁽¹⁾.

¹ الصّابي، رسوم، ص 21-29، والملاحظة الأهم في هذا الجدول هو المبلغ الضّخم المخصّص لأرزاق الجلساء، وللحرّيم، وللجوائز والهبّات،

وهو نوع من أنواع إفساد المال، وكان يمكن تقليص هذه النفقات بالتّصف، وهذا رغم أنّ الوزير علي بن عيسى عرف بحسن تديره في الأموال، فما بالك إذن بالوزراء الآخرين؟

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

مداخيل الدولة العامة.	أصناف المصروفات.	في الشهر.	في اثنا عشر شهرًا.	الفئة المعنوية.
14.829.840 دينار .	الإطعام، والإقامة خارج المعسكرات، وإطعام حيوانات الجيش في الأسفار.	44.070 دينار.	528.840 دينار . (أيام الشهور قمرية غير متساوية).	الجنود الأتراك.
متوسط النفقة الكاملة.		61.930 دينار.	743.169 دينار .	أم المقتدر، والحرثيم، والأمراء العباسيون، والخدم م.
أجرة ساسة الكراع في الإصطبلات والمرتزقة فيه، وثمان العلاج، وخزائن السروج وملحقاتها. (كل 37 يوم).		8200 دينار.	79.776 دينار.	عمال متعدّدو المهام.
أرزاق الجلساء وما شابههم. (كل 45 يوم).		123.570 دينار	232.315 دينار	

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

عمال متعدّدو المهام.	1280 دينار.	102 دينار.	جراية رجال السفن التّهريّة (كلّ أربعين يوماً).
مختلف الموظفين.	42.007 دينار.	/	ثمن الجوارح، وكسوة الكراع، وهناء الإبل، وكسوة المحتسبين في دار الخلافة، والطبّالين، وأثمان وأعلاف المواشي، ونفقات وصلات الأعياد، وثمان الثلج، وغيره
نفقات عسكريّة.	271.520 دينار	14.560 دينار.	جراية الغلمان الحجريّة، وأولاد المستشهدين، والموكبيّة، والصنّاع في خزائن الكسوة، وخزائن السلاح، ومخازن الأفرشة. (كلّ خمسين يوم).

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

--	--	--	--

نفقات الخليفة من جوائز وهبات.	21000 دينار.	252.000 دينار.	غير محدد.
كسوة وفرش من معامل مختلفة.	/	814.000 دينار.	نفقات الخليفة.
حوادث النفقات.	16.530 دينار.	178.940 دينار.	غير محدد.
البناء والترميمات.	/	51.100 دينار.	غير محدد.
علف الكراع من الشعير.	/	16.855 دينار.	نفقات الخليفة.
أجرة نقل وجمع الشعير:	/	33.900 دينار.	نفقات الخليفة.
المجموع.	/	1.560.960 دينار.	

ملحق رقم 10: جباية السواد لسنة 306هـ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ زيدان، تاريخ التمدن، ج2، ص107، ويلاحظ أنّ أغلب مداخيل الدولة من جباية السواد هي من الأراضي الفلاحية، ومن الملاحه النهريّة التجاريّة، ومن ميناء البصرة الدوّلي، وأخيراً من مصادر أخرى داخل مدينة بغداد، وبالتالي كان أي تأثير على الأراضي الزراعيّة، أو شبكة الطرقات التجاريّة النهريّة، أو البحريّة، أو البريّة يكون سبباً في التضيق على موارد الدولة، وهي نقطة ضعف خطيرة أضرت بالدولة العباسيّة بشكل واضح.

المناطق.	الأموال.
-أموال السواد وطساسيجه وصدقات أراضي المغرب بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب إليها ويجري معها.	-1.547.734 دينار.
-بازوريا وكلواذي ونهرين.	-166.283 درهم.
-الأنبار وقطربل وسد.	-198.313 دينار.
-بهرسير والرومقان وإيغار يقطين وجازر والمدينة العتيقة.	-75.576 دينار.
-الزاب الأعلى ونهر كشتاسب.	-25.000 دينار.
-الفلوجة العليا والأرحاء.	-9.526 دينار.
-الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر.	-16.726 دينار.
-السيب الأعلى وسورا وبابل وخطريّة وباروسما الأعلى.	-13.585 دينار.
-نهر الملك ومروجا ونهر جوهر والأساسان والمالكيات.	-140.259 دينار.
-باروسما الأسفل.	-38.350 دينار.
-طساسجة الكوفة والخزن.	-46.336 دينار.
-العمارات بسر من رأى.	-110.154 دينار.
-نهر بوق والدّير الأسفل.	-50.219 دينار.
-بزر جيسابور.	-20.590 دينار.
-الراذابان.	-24.300 دينار.
-روستقباد.	-30.035 دينار.
-النهران الأعلى وسمنطاي.	-13.666 دينار.
-المجموع.	-46.480 دينار.
-النهران الأوسط.	-859.125 دينار.
-النهران الأسفل.	-40.327 دينار.
-الصلح والمنازل.	-60.532 دينار.
-بادرايا وباكايا.	-159.089 دينار.
-واسط مع الخاصة والمستحدثة والعباسية بعد النفقات الرّاتبية.	-42.499 دينار.
-البصرة وكور دجلة.	-310.720 دينار.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-المراكب بالبصرة.	121.095-دينار.
-أموال الضمانات وما يؤدى عن فصول الأنهار.	22.575-دينار.
-العبارة بهيت.	42.750-دينار.
-أسواق الغنم بمدينة السلام وسرّ من رأى وواسط وبصرة والكوفة.	80.250-دينار. 16.975-دينار.
-دور الضرب بمدينة السلام وسرّ من رأى وواسط وبصرة والكوفة.	60.370-دينار.
-الجوالي بمدينة السلام.	16.000-دينار.
-ما يؤدى إلى الحضرة عن مال الإرتفاقات والشجر والمقاطعات.	13.874-دينار.
-----	-----
-المجموع.	1.846.181-دينار.

ملحق رقم 11: قائمة نفقات دار الخلافة في عهد المعتضد (279-289هـ/892-902م) (1).

¹فوزي، تاريخ النظم، ص 390-392، ويلاحظ أنّ كثيرًا من الأرزاق هي أشبه ماتكون بالمنح أكثر منها رواتب مقابل مجهود معيّن أو قيمة

الرقم.	الصف.
1-	-نفقات أرزاق أصحاب النوبة ومن برسمهم من البوابين.
2-	-نفقات السودان والزنج العجم المستأمنة.
3-	-نفقات الغلمان الخاصة.
4-	-نفقات الفرسان من الأحرار والمميزين (عسكر الخدمة).
5-	-نفقات المختارين من المماليك الناصرية والبغائية والمسروية واليانسية والمفلحية.
6-	-أرزاق الفرسان.
7-	-أرزاق سبعة عشر صنفاً من الموسومين بخدمة الدار والرّسائل الخاصة والقراء وأصحاب الأخبار والمؤذنين والمنجّمين والفرائين والأنصار والحرس والمكوس والشيعية والسنة وأصحاب الأعلام والبوقيين والمخرفين والمضحكين والطبّالين .
8-	-المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والخلفاء عليهم وأصحاب الأرباح والمصالح والأعوان والسجّانين ومن في خدمتهم من الفرسان والرحالة الموكّلين بأبواب المدينة.
9-	-أثمان إنزال الغلمان المماليك السّنيّة.
10-	-نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وإنزال الحرم والحشم ومخابز السودان.
11-	-ثمن وظائف الشراب ونفقات خزائن الكسوة والخلع والطيب وحوائج الوضوء والحمام ونفقات الخزائن الفرش وثمان الخيش والحصر والستائر والسرادقات وأجور الجمالين والأعوان للسّرير وغير ذلك على ما ثبت تفصيله في ديوان النفقات.
12-	-أرزاق السقّائين في القصر والخزائن والمطابخ والمخابز ومن يعمل بالزوايا على البغال من الإصطبلات للحرم والبوابين في دار العاقمة.
13-	-أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم من الغلمان المماليك دون الأكابر الأحرار وما أضيف إليهم من الحشم القدماء.
14-	-أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة وخزائن الكسوة والصنّاع من الصّاعة والخياطين والقصّارين والحدّادين والرفّائين والفرائين والمطرّزين والنجّادين والورّاقين والعطّارين والخراطين، ومن في خزانة السلاح من الخزّان والصنّاع.

ذات منفعة، وهذه الطريقة في توزيع الأموال شجّعت على الكسل وانتظار منحة الدولة واعتبارها حق من الحقوق وفق رؤية بعض الفئات المبيّنة في هذا الجدول كالجلساء، والملهين، وسائر الهاشميين ذكوراً وإناثاً، والمنجّمين، والمخرفين، والطبّالين، والمضحكين، و"من يجري مجراهم".

15-	-خزانة السروج.
16-	-أرزاق الحرم.
17-	-ثمن علوفة الكراع و ثمن الكراع و الإبل.
18-	-وما يتناع من الخيل.
19-	-ما يصرف في ثمن الكراع في الإبل والخيل.
20-	-أرزاق الفَرَّاشين والمجلسين وخزان الفرش.
21-	-أرزاق الطبَّاحين.
22-	-ثمن الشمع والزيت.
23-	-أرزاق أصحاب الرِّكاب والجنائب والسروج وما يخدم في دواب البريد.
24-	-أرزاق الجلساء وأكابر الملّهين ومن يجري مجراهم.
25-	-أرزاق جماعة رؤساء المتطبِّبين وتلامذتهم و ثمن الأدوية.
26-	-أرزاق أصحاب الصَّيد.
27-	-أرزاق الملاحين.
28-	-ثمن النَّفط والمشافة للنَّقْطات والمشاعل وأجرة الرِّجال.
29-	-الصدقة اليوميّة.
30-	-جاري أبناء المتوكِّل رجالاً ونساء.
31-	-جاري أبناء النَّاصر.
32-	-جاري أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وسائر أبناء الخلفاء.
33-	-أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المراتب والخطباء.
34-	-جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطلّبيين.
35-	-أرزاق أكابر الكتّاب وأصحاب الدّواوين والخزائن والبوّابين والأعوان ثمن الصحف والقراطيس
36-	والكاغد.
37-	-جاري القاضي إسحاق بن إبراهيم وخليفته وعشرون من الفقهاء.
38-	-جاري المؤدّنين في المسجدين الجامعين والمكبرين والقوام والأئمّة والبوّابين و ثمن زيت المصابيح
39-	والحصر والبواري.

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

40-	-نفقات السجون وثمان أوقات المحتبسِين ومائهم وسائر مؤنهم.
41-	-نفقات الجسرين وثمان ما يبدّل من سفنهما وأرزاق الجسّارين.
42-	-نفقات البيمارستان العضدي وأرزاق المتطبّبين والكحّالين ومن يخدم المغلوبين على عقولهم والبؤالين والخبّازين وأثمان الأّطعمة والأشربة. -جاري الوزير عبّيد الله بن سليمان.

ملحق رقم 12: المصادر في عهد المقتدر بالله⁽¹⁾.

السنة.	الشخص المصادر.	المبلغ.	ملاحظات.
296هـ/908م.	-علي بن عيسى.	-5,000دينار.	
296هـ/908م.	-القاضي أبو عمر يوسف بن يعقوب.	-100,000دينار.	
296هـ/908م.	-التاجر الحسين بن عبد الله بن الجصاص.	-6,000دينار.	
301هـ/913م.	-علي بن أحمد الرّاسبي.	-1,000,000دينار.	
302هـ/914م.	-التاجر ابن الجصاص.	-5,550,000دينار.	
306هـ/918م.	-الوزير ابن الفرات.	-700,000دينار.	
306هـ/918م.	-ابن الوزير المحسن بن الفرات.	-300,000دينار.	-عمّا تصرف فيه
310هـ/922م.	-القهرمانة أم موسى.	-800,000دينار.	لعلي بن عيسى.
311هـ/933م.	-الكاتب ابن الحواري.	-30,000دينار.	-وديعة لعلي بن عيسى صلحاً عن نفسه.
311هـ/933م.	-أبو الحسين بن بسطام (نسيب حامد بن العباس).	-100,000دينار.	-عن بقية مصادرة والده.
311هـ/933م.	-الوزير حامد بن العباس.	-300,000دينار.	

⁽¹⁾ ضيف الله الزهراني، المصادر، ص 189-192، ونلاحظ في هذا الجدول أنّ أكثر الصّادرات بدأت في التنامي والإستفحال بدءاً من سنة

311هـ/933م أي بعد خمسة عشر سنة من تولية المتوكّل، والذي صار شاباً في سن الثامنة والعشرين، وكما ذكرنا تضخمت نفقاته وكثرت جواريه، وتنوّع المصادرات من كبار موظفي الدولة، إلى العمّال، والقهرمانات، وأكبر مصادرة كانت لأحد كبار تجّار العراق وهو ابن الجصاص،

ويلاحظ أنّ مصادرات المقتدر بلغت رقماً مهولاً، ومع ذلك كانت الخزينة تعاني عجزاً كبيراً في فترة حكمه بسبب تضخم النفقات، والتبذير،

وهدر الأموال في ملافائدة منه ولافيه كالهدايا الخاصّة بالجوّاري، والبذخ في الحفلات والمناسبات مثلما وضحنا في متن الأطروحة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- عن مصلحة	-260,000دينار.	-مؤنس(خادم الوزير
وجبت عليه صلحًا		حامد).
عن نفسه.	-7,300دينار.	-الكاتب ابن مقلة.
-ودیعة لمحمد بن	-11,000دينار.	-الكاتب علي بن عيسى.
علي	-50,000دينار.	-كاتب حامد بن العباس
ولإبراهيم الماذرائي		الكلوذاني.
صلحًا عن نفسه.	-30,000دينار.	-أحمد بن محمد
-صلحًا عمًا		البسطامي.
تصرف	-80,000دينار.	-علي بن الحسن
فيه بالموصل عن		الباذيني(الكاتب).
نفسه.	-100,000دينار.	-أبوالفضل محمد بن
-عمًا تصرف فيه		أحمد بن بسطام.
بالموصل عن الباقي	-13,000دينار.	-محمد بن عبد الله
عليه من جملة	-4,000دينار.	الشافعي.
خمسين ألف دينار.		-محمد بن علي بن مقلة.
-عن ضمانه من	-20,000دينار.	-أبوطاهر محمد بن
مصادرة ياسر بن		الحسن.
إسحاق عن أحمد	-36,330دينار.	-الحسن بن أبي عيسى
بن محمد بن قرق.	-10,000دينار.	الناقد.
-صلحًا عمًا إقتطعه	-6,000دينار.	-الحسن بن أبي عيسى.
من مال الرئيس.		-إبراهيم بن أحمد
صلحًا عن نفسه من	-4,000دينار.	الماذرائي.
ورثة أحمد بن	-40,000دينار.	-عبد الواحد بن عبيد الله
محمد بن قرق.		بن عيسى.
-من ضياع علي بن	-20,000دينار.	-أحمد بن يحيى
عيسى.		(الكاتب).
	-10,000دينار.	-إبراهيم بن أحمد بن

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

	إدریس (الجهبد).-
250,000-دينار.	-محمد بن عبد السلام-
15,000-دينار.	بن سهل.-
	-عبد الوهاب بن أحمد-
100,000-دينار.	بن ماشاء الله.-
300,000-دينار.	-علي بن حسن الباذيني.-
700,000-دينار.	-محمد بن عبد الله بن-
	الحارث.-
100,000-درهم.	-محمد بن أحمد بن-
7,000-دينار.	حمّاد.-
100,000-درهم.	-إبراهيم بن أحمد-
	الماذرائي.-
100,000-درهم.	-أبو عمر محمد بن أحمد-
2050-دينار.	الجزرائي.-
	-أبو عمر بن الصبّاح.-
15,000-دينار.	-علي بن محمد الحواري.	311-هـ/933م.
	-عبد الله بن أحمد-
2500-درهم.	اليقوبي.-
	-هارون بن أحمد-
60,000-دينار.	الهمذاني.-
130,000-درهم.	-الحسن بن إبراهيم	311-313هـ/
50,000-دينار.	الخرائطي.	932-934م.
20,000-دينار.	-الحسين بن علي بن	312-هـ/924م.
7,575,680-	نصير.-
	-عبد الله بن زيد بن-
5,300,000-درهم.	إبراهيم.-
100,000-درهم.	-عبد الله بن زيد.-

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

تمت المصادرة	-3,000,000 درهم.	علي بن محمد بن-
في عهد الوزير	-3,000,000 درهم.	السمان.-
الحسين بن القاسم.	-600,000 درهم.	-علي بن مأمون-
	-700,000 درهم.	الإسكافي (كاتب ابن	-313هـ/925م.
	-250,000 درهم.	الحواري).	-314هـ/926م.
	-150,000 درهم.	-أبوبكر أحمد بن القاسم-
	-900,000 درهم.	الجرجاني.	
	-40,000 دينار.	-الحسين بن سعد	-315هـ/927م.
		القطري.	-316هـ/928م.
	-1,000,000 دينار.	-محمد بن أحمد بن	
	-9,000,000 درهم.	ماسراد.	
	-100,000 دينار.	-أبو الحسن محمد بن	
	-600,000 درهم.	أحمد بن بسطام.	
	-200,000 دينار.	-أحمد بن محمد بن	
	-300,000 دينار.	حامد بن العباس.	
	-200,000 دينار.	-يحيى بن عبد الله بن	
	-40,000 دينار.	إسحاق.	
		-حامد بن العباس (الوزير).	
		-محمد بن محمد	
		الواسطي.	
		-علي بن عيسى.	
		-إبراهيم بن يوحنا (جهيد	
		حامد بن العباس).	
		-أبو محمد الحسن بن	
		أحمد الماذرائي.	
		-أبوبكر محمد بن علي	
		الماذرائي.	

		<p>- سليمان بن الحسن بن مخلد.</p> <p>- سليمان بن الحسن (كاتب ديوان المشرق).</p> <p>- إبراهيم بن عيسى (أخو علي بن عيسى).</p> <p>- رئيس الدواوين وكتابه وأنصاره.</p> <p>- ولدي ابن الفرات.</p> <p>- ابن الفرات.</p> <p>- المحسن بن الفرات.</p> <p>- كاتب المحسن بن الفرات.</p> <p>- زوجة المحسن بن الفرات.</p> <p>- الخاقاني (الوزير).</p> <p>- جعفر بن القاسم الكرخي.</p> <p>- أبوطالب النوبندجاني.</p> <p>- الوزير الخصيبي.</p> <p>- مجموع المصادر في عهد الخصيبي.</p> <p>- البريديون (عمال واسط والبصرة).</p> <p>- مصادر العمال في عهد الوزير ابن مقلة.</p>
--	--	--

		-القاسم بن دينار وأحمد بن محمد بن رستم.	
--	--	--	--

ملحق رقم 13: من صور إفساد المقتدر بالله لأموال الدولة العباسية⁽¹⁾.

"ركب المقتدر يوماً في حرّاقة، وجعل يستعجل الطعام، فأبطئوا به، فقال لمّاح حرّاقته: ويحك، أعندك شيء نأكله؟ قال: نعم، فأتاه بشيء من لحم الجدي، وخبز حسن، وملوحات، وغير ذلك، فأعجبه، ثمّ استدعاه فقال: هل عندك شيء من الحلواء، فيأتي لا أحسن بالشبع حتى أكل شيئاً من الحلواء؟، فقال: يا أمير المؤمنين إنّما حلاوتنا التمر، والكُسب، فقال: هذا شيء لا أطيقه، ثمّ جيء بطعامه، فأكل منه وأتت بالحلواء، فأكل وأطعم وأطعم المّالحين، وأمر بترتيب حلاوة تُعمل في كلّ يوم تكون في الحرّاقة بنحو مائتي درهم، إذا إتفق ركوبه فيها يأكل منها، فكان المّاح يأخذ ذلك في كلّ يوم مدّة سنين متعدّدة، ولم يتفق ركوب المقتدر فيها مرّة أخرى".

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 192، وتعتبر هذه صورة من عشرات الصوّر الأخرى من حياة المقتدر بالله، والذي وُلد متنعمًا لم يحظى بأي تدريب عسكري أو سياسي، ولم يكن مؤهلاً أصلاً لأن يكون خليفة، وهو ما انعكس على عبثه وتبديده لأموال الدولة، والتي لجأ إلى تعويضها من خلال المصادر، وهو ما يفسّر كثرتها خلال فترة حكمه.

ملحق رقم 14: البذخ في استقبال رسل ملك الروم في خلافة المقتدر بالله سنة 305هـ⁽¹⁾.

"في سنة 305هـ قدم رسول ملك الروم في طلب المفاداة والهدنة، وهو شاب حدث السن، ومعه شيخ منهم وعشرون غلامًا، فلما ورد بغداد شاهد أمرًا هائلًا جدًا، وذلك أنّ الخليفة المقتدر بالله أمر بالاحتفال بذلك ليُشاهد مافيه إرهاب الأعداء، فركب الجيش بكَماله يومئذٍ وكان مائة وستين ألفًا، ما بين فارس وراجل، في الأسلحة التامة، وغلمان الخليفة سبعة آلاف، وأربعة آلاف بيض، وثلاثة آلاف سود، وهم في غاية الملابس والمُعدّد، والحجبة يومئذٍ سبعمائة حاجب، وأما الطيّارات والزّباب، والسّميريّات فشيء كثير مزينة، فحين دخل الرسول دار الخلافة شاهد أمرًا أدهشه، ورأى من الحشمة والزّينة والحرمة ما يبهر الأبصار، وحين إجتاز بالحاجب ظنّ أنّه الخليفة، فقيل له: هذا الحاجب الكبير، فمرّ بالوزير في أبهته فظنّه الخليفة، فقيل له: هذا الوزير، وقد زينت دار الخلافة بزينة لم يُسمع بمثليها، كان فيها من الستور يومئذٍ ثمانية وثلاثون ألف ستر؛ منها إثنا عشر ألف ستر وخمسمائة مذهّبة، وقد بُسط فيها إثنا عشر ألف بساط، وفيها من الوحوش قطعان متأتّسة بالنّاس - بحيث تأكل من بين أيديهم - ومائة سبع مع السّباعة، ثمّ

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 14، ص 804-805، وإنّ ما يشير الإستغراب هو أنّ المصادر صوّرت لنا إنبهار مبعوث ملك الروم ببذخ البلاط العباسي، وحقيقة الأمر أنّ الدّولة البيزنطيّة وعن طريق جواسيسها كانت تعرف أدقّ التفاصيل عن عدوّها الشّرقي (دولة الخلافة)، وهي أعلم بسيرة المقتدر، ولم يجد هذا الأخير من يشير عليه بتجنّب كلّ هذا العبث غير المجدي لأنّ ملك الروم وحاشيته أدري بما يحدث في بغداد، وهو في حقيقة الأمر مجرد صورة من صور تبيد أموال الدّولة من طرف حاشية المقتدر.

أدخل إلى دار الشجرة؛ وهي عبارة عن بركة فيها ماء صاف وفي وسط ذلك الماء شجرة من ذهب وفضة لها ثمانية عشر غصناً أكثرها من ذهب، وفيها الشماريخ والأوراق الملونة عليها طيور مصبوغة من الذهب والفضة والآلي، وهي تصوت بأنواع الأصوات، من الماء المسلط عليها، والشجرة بكمالها، تتمايل كما تتمايل الأشجار بحركات عجيبة تدهش من يراها، ثم أدخل إلى مكان يسمونه الفردوس، فيه من أنواع المفارش والآلات ما لا يحصى ولا يوصف كثرة وحسنا، وفي دهاليزه ثمانية عشر ألف جوشن مذهبة، فما زال كلما مر على مكان أدهشه وأخذ يبصره حتى انتهى إلى الخليفة المقتدر بالله وهو جالس على سرير من أنبوس، قد فرش بالديبقي المطرز، وعن يمين السرير تسعة عقود معلقة، وعن يساره تسعة أخرى من أفخر الجواهر، يعلو ضوئها على دور النهار، فأوقف الرسول والذي معه بين يدي الخليفة على نحو مائة ذراع، والوزير علي بن محمد بن الفرات واقف بين يدي الخليفة، والترجمان دون الوزير، فجعل الخليفة يخاطب الوزير، والوزير يخاطب الترجمان، والترجمان يخاطبهما، ثم خلع عليهما، وأطلق لها خمسين سقرًا في كل سقر خمسة آلاف درهم، وأخرجها من بين يديه وطيف بهما في بقية دار الخلافة، وعلى حافات دجلة الفتيحة، والترافات، والسباع، والفهود وغير ذلك".

ملحق رقم 15: قائمة نفقات دار الخلافة في عهد الخليفة المتوكل (1).

الصفحة.	المبلغ كما ورد بالدرهم أو الدينار.	تحويل الدراهم إلى دينار.
---------	------------------------------------	--------------------------

¹ فوزي، تاريخ النظم، ص 389، ويلاحظ أنّ كثيراً من النفقات على ضخامتها تدخل في إطار البذخ وإفساد المال وتبذيره، فما فائدة الصفاينة

والمضحكين، والتدماء، ومدربي الحيوانات، وخزائن الشراب (175 ألف دينار)، وهو مبلغ ضخم، والأسوأ منه أنّ فترة حكم المتوكل عرفت عدداً معتبراً من المصادر الضخمة، أو لم يكن من باب أولى ترشيد النفقات وتقليص المصروفات الزائدة؟.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

200000 دينار.	-نفقات المطابخ.
-300000 دينار.	-نفقات البناء والمرمّة.
-500000 دينار.	-نفقات أرزاق الحشم.
-250000 دينار.	-نفقات ذوات الخاصّة.
-300000 دينار.	-الكسوة.
-100000 دينار.	-الطيب.
-100000 دينار.	-تجديد آلات الخزائن وصيّاغة الذهب والفضّة.
-60000 دينار.	-الخيش والشّمع.
-100000 دينار.	-الثلج.
-100000 دينار.	-الفرش.
-100000 دينار.	-خزائن الشراب.
-25000 دينار.	-أرزاق الندماء.
-25000 دينار.	-أرزاق مدرّبي الحيوانات.
-100000 دينار.	-ما يتناع من الرّقيق.
-300000 دينار.	-ما يتناع من الجوهر.
-800000 دينار.	-أرزاق الفرّاشين.
-25000 دينار.	-أرزاق الصّفاعة والمضحكين ونحو ذلك.
-600000 دينار.	-أمّ الخليفة السيّدة شجاع.
-25000 دينار.	-نفقات النقل النهري.

ملحق رقم 16: نص خاتمة رسائل علي بن عيسى وزير المقتدر للعمال⁽¹⁾.

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 137-138، وهذه الرسالة تثير الإستغراب حقيقة لأنّ الوزير أعلم بأنّ هذه العبارات لا تؤثّر في العمال، وهي للإستئناس ليس إلّا، فأساس تعيين العمال هو أنّهم كانوا موظّفين في الدّواوين أساساً، وكانوا هم الفئة الأولى المعنّية بعقوبات الفساد، وعادة ما كان تعيينهم يتمّ بالولاءات أو بشراء المناصب، ومثل هؤلاء لا يتردعون بمجرد عبارات اللوعظ والنصيحة، ولذلك نجد أنّ كثيراً من الكتاب صودروا ونكبو، بل إنّ الوزير علي بن عيسى نفسه وقع تحت طائلة المصادرة.

أصبح علي بن عيسى وزيراً للمقتدر سنة 301هـ، فدبّر الأمور بشكل جيّد، وكان يختم رسائله إلى جميع العمّال بما يلي:

"...وهذا عنفوان السنّة وأوّل الإفتتاح ووقت جموع الخراج، ولست أعلم ما يجب أن أطلبك به فأذكره وأخاطبك عليه، ولكنّي أمرّك أن تحمل صدرًا من المال يتوقّر مقداره، وتنفد الرّسائل بذلك مع الجواب عن كتابي هذا عند نظرك فيه، وتكتب إليّ بشرح الحال في أمور نواحيك وتنفذ موافقة نقف عليها وبها على موقع أترك فيها ومخائل تدبيرك في توفيرها وتشميرها، وتتوقّف عن إمضاء التّسبيبات وما يجري مجراها إلى أن يرد عليك كُتّبي وتوقيعاتي في استبار رأيك عمّا يكون عملك عليه، وتُمكن في نفسك أنسه لا مُخصة عندي ولا هوادة في حقّ من حقوق أمير المؤمنين أغضى عنه، ولا درهم من ماله أسامح فيه، ولا تقصير في شيء من أمور العمل أصبر لقريب أو بعيد عليه، ولا تكون بإظهار أثر جميل في ذلك أشدّ عناية منك بإنصاف الرّعيّة والعدل عليها، ورفع صغير المئونة وكبيرها عنها، فإنّي أطلبك بذلك كما أطلبك بتوفير حقوق السّلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها، وتابع كُتّبك بما يكون منك وقتًا وقتًا لأعرفه إن شاء الله."

أرسل ابن مقله أبا عبد الله الكوفي إلى الأهواز لإقناع المتغلب عليها أبي عبد الله البريدي بإرسال الأموال والخراج إلى الخليفة الرّاضي في بغداد، ولكنّ أبا عبد الله الكوفي فعل العكس وحرّض البريدي على عدم إرسال شيء

وأطلعه على ضعف الخليفة والوزير، ووصل الخبر إلى ابن مقله بذلك، فأرسل إلى البريدي يقول:

"الْوَيْلُ لِلْكَوْفِيِّ الْغَاضِّ مَنِّي، أَنْفَذْتَهُ لِيُصْلِحَكَ لِي فَأَفْسَدَكَ عَلَيَّ وَأَطْمَعَكَ وَأَصْغَيْتَ بِالشَّرِّ إِلَيْهِ، وَاللَّهِ لَأَقْطَعَنَّ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ، أَمَّا أَنْتَ فَأَرْجُو أَلَّا تُصَبِّرَ عَلَيَّ كُفْرَ نِعْمَتِي وَإِحْسَانِي إِلَيْكَ، وَأَنْ تُنَيِّبَ بكَ الرَّوَايَةَ إِلَى رِعَايَةِ حَقُوقِ اصْطِنَاعِي

لَكَ فَتُرْضِيَنِي عَنِ نَفْسِكَ وَتُعِينَنِي فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ الصَّعْبَةِ، الَّتِي لَمْ يُدْفَعْ مِنْ جِلْسِ مَجْلِسِي فِي دَوْلَةٍ مِنْ الدَّوَلِ إِلَى مِثْلِهَا، وَأَنْ تُخْبِرَنِي مِمَّا أَظَّنَّنِي بِمَالٍ تَحْمَلُهُ فَتَحْفَظْ بِهِ نِعْمَتِي الَّتِي إِحْدَاهُمَا فِي يَدِي وَالْآخَرَى فِي يَدِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ".

¹ حمادة، وثائق، ص 143، وتمثّل هذه الرّسالة نموذجًا لما أُبتليت به الدّولة العباسيّة من كبار الموظفين العابثين والمفسدين في أموال الدّولة والرّعيّة، وكانّي بهم إعتبروها غنيمة إقتسموها أو أملاكًا توارثوها، وهذا البريدي مثلًا إنترع ولاية الأهواز لنفسه وحكمها بمعيرة أهله، وإستباح أموالها، وكانّها إحدى الضّياع، وابن مقله نفسه صودر كذا من مرّة، والرّاضي نفسه كان لا يملك من الأمر شيئًا.

ملحق رقم 18: رسالة ابن الفرات الشفوية إلى الوزير الخاقاني بعد إعتقاله والرد عليه⁽¹⁾.

قل للوزير: "...لست حدثًا غرًّا فتحتمل عليّ في المناظرة، ولست أقول إنّي لا أقدر على مال، ولكن إذا وثقت لنفسي بالحياة فديتها بالمال، وإنّما أثق بذلك إذا كتب أمير المؤمنين بخطه لي أمانًا وشهد الوزير والفضاة بخطوطهم،

ويكتب لي الوزير-أيده الله- بخطه ويسلمني إلى أحد رجلين: إمّا مؤنس المظفر-وإن كان عدوي- وإمّا شفيع اللؤلؤي، فإن لم يفعل ذلك فقد وطنت نفسي على التلف".

فأجابه الخاقاني: "...إنّي لو قدرت على التوثق لك لتوثقت، ولكن إن تكلمت في هذا المعنى عاداني خواص الدولة لأجلك، ثمّ لم تنتفع أنت بذلك، وقد ردّ الخليفة أمرك إلى هارون بن غريب".

¹ حمادة، وثائق، ص 141-142، وهذه الرسالة نموذج لكيفية التفاوض من أجل دفع أموال المصادر، وتفادي التعذيب والذي يكون عادة الخيار الأخير، غير أنّه لا يخفى أمر هام من خلال ثنايا الرسالة، وهوّ العداوات والإنتقام الشخصي، واللذان كانا مؤثرين في عملية المصادرة.

ملحق رقم 19: رسالة ابن مقلة في سجنه للوزير ابن الفرات⁽¹⁾.

أرسل ابن مقلة إلى الوزير أبو الحسن بن الفرات رسالة فيها تظلم وإستعطاف لما طال حبسه في مصادرتة، وقال فيها: "...أمسكتُ -أطال الله بقاء الوزير- عن الشكوى، حتى تناهت البلوى في النفس والمال، والجسم والحال، إلى ما فيه شفاء للمنتقم، وتقويم للمجترم، حتى أفضيت إلى الحيرة والتبؤد، وعيالي إلى الهتكة والتشرد، وما أبداه الوزير -أيده الله- في أمري إلا بحق واجب، ووطن غير كاذب وعلى كل حال فلي ذمام وحرمة، وصحبة وخدمة؛ إن كانت الإساءة أضاعتها، فرعاية الوزير أيده الله تعالى بحفظه، ولا مفرع إلى الله إلا بلطفه، وكنتف الوزير وعطفه، فإن رأى -أطال الله بقاءه- أن يلحظ عبده بعين رأفته، وينعم بإحياء مهجته، وتخليصها من العذاب الشديد، والجهد الجهد، ويجعل له من معرفه نصيبًا ومن البلى بفرجًا قريبًا".

⁽¹⁾ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص309، ونلاحظ في الرسالة أنّ الحبس في المصادرة كان غير محدود المدة، وأنّ الهدف منه التأثير على نفسية المصادر لاستخراج ما أمكن من أموال منه.

ملحق رقم 20: رسالة المتقي لابن مقلة⁽¹⁾.

أصبح توزون صاحب السلطة في بغداد وسيطر على الخليفة المتقي لله، وطمع ابن مقلة في أن يصبح وزيراً، فأرسل إلى المتقي يطلب منه تقليده الوزارة وضمن لقاء ذلك مآلاً، فأرسل إليه المتقي يقول:

"إنني راغب فيك مائل إليك، محب لتقليدك، ولكن ليس يجوز أن أبتديء بذكرك، فأصلح أمرك مع الترجمان وقل له يُسمِّيك مع جماعة فإني أختارك من بينهم".

وقد تم الأمر كما رسم المتقي واختير ابن مقلة وزيراً، والترجمان هو محمد بن ينال.

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 143-144، وهذه الرسالة نموذج للفساد المالي والإداري، فالموظف يشتري المنصب بالمال ثم يسترجع أمواله عن طريق الإختلاس، وبيع المناصب والرشاوى وغير ذلك، ثم يُصبح محلّ شبهة بعد أن يظهر عليه الثراء فيصادر ويؤخذ كلّ ماله، ويودع السجن.

ملحق رقم 21: رسالة الخليفة القائم إلى جلال الدولة بشأن الجوالي وجبايتها في 434هـ وردّه عليه⁽¹⁾.

"ليس يخلت على ذي عقل غلط ما أتاه جلال الدولة من عدوله عن عهوده والوفاء بعقوده، وأنّ الإيمان المؤكّدة إشتملت على مالا فسيحة في نقضه ولا سبيل إلى حلّه، وفيما جرى من الإعتراض على الجوالي في جبايتها بعد تسليمها إلى الوكلاء نقض لما عقده والتعويل على عقده، فانطلقت الألسن بما يُصان عن مثله، فإن ذكر أنّ ضرورة

دعت إلى ذلك فألا راسلنا على الوجه الأجل، ولو أنّه لما أراد ما أراد جعل الوكلاء القائمين به يحملونه إليه لكان ذلك أولى، فأما العدول عن هذه الطريقة فظاهر، الغرض فيه الوقعة، ولولا ما عليه الوكلاء من الإضافة نرى ترك القول في مال هذه الجوالي مع نزارة قدره، لكن للضرورة حكماً تمنع الإختيار، وإن روعي الوكلاء يدفعون أيّامهم،

وإلا فلهم عند الصّورات متّسع من الأرض، ونحن نقاضيه إلى الله تعالى وهوّ الحكم بيننا".

جواب جلال الدولة:

"ونحن نائبون عن الخدمة تيابة لا تنتظم إلا بإطلاق أرزاق العساكر، وقد إلتجأ جماعة ممّن خدمنا إلى الحرّيم واستعصم به، حتّى أنّ أحدهم أخذ من تلاعنا في دفعة واحدة تسعمائة بدرّة، ونحن نمنع من إحضارها، ونحن محذورون عند الحاجة".

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 379-380، تعتبر الجوالي وهيّ الضريبة المفروضة على أهل الذمة رمزاً لسّيادة الإسلام والتي كان يمثّلها الخليفة والذي كان أيضاً رأس المؤسسة الدنيّة، وهذا ما يُفسّر بإستهداف البويهيين إستنزاف كلّ مداخل الدولة العباسيّة حتّى الضرائب ذات الرمزية الدنيّة، ولقد إحتج جلال الدولة بحاجة الخزينة إلى الأموال من أجل دفع رواتب الجند، ومنعهم من التمرد، وإحداث الفوضى داخل مدينة بغداد، وهوّ ما يجعلنا نستنتج أنّ العجز المالي بلغ أحياناً حدّ البحث عن أساليب غير شرعية لتحصيل الأموال لاسيّما عند الحاجة لدفع رواتب الجند.

ملحق رقم 22: رسالة بركياروق إلى أتباعه في مصادرة عميد الدولة وزير المستظهر مع ردّ الخليفة عليه⁽¹⁾.

"إنّ السلطان يقول لكم: قد عرفتم ما نحن فيه من الإضاقة ومطالبة العسكر، وهذا الوزير ابن جهير قد تصرّف هو وأبوه في ديار بكر والجزيرة والموصل في أيام جلال الدولة وجبوا أموالها وأخذوا إرتفاعها، وينبغي أن يُعاد كلّ حقّ إلى حقّه".

ولقد ردّ عليه المستظهر بجواب:

"فلا يفرك إمساكنا عن مقابلة الفلتات، فوحقّ السالف من الآباء المتقدمين بحكم ربّ السماء لمن قصّر في أن يُعاد شاكرًا وبالحياء موفورًا لنفعلن".

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 430-431، وهذه الرسالة تُظهر نفوذ السلاطين السلاجقة، وقدرتهم على مصادرة أيّ موظف في الدولة العباسية، فعميد الدولة رغم أنه وزير الخليفة إلا أنه تعرّض للمصادرة من طرف السلطان السلجوقي بركياروق، وهو أمر يظهر ضعف الخليفة وعجزه أمامهم، ويُظهر كذلك ثروات الوزراء الشخصية رغم أنّ مداخيل الخلفاء العباسيين تقلّصت بشكل كبير في العصر السلجوقي.

ملحق رقم 23: رسالة الشريف نصير الدين العلوي للناصر لما عزله من الوزارة سنة 604هـ وردّه عليها⁽¹⁾.

نجحت دسائس أعداء الوزير وأقاله الخليفة، وكان الوزير ذا مال وافر فخاف أن يذهب المال وتذهب روحه أيضًا فكتب إلى الناصر:

"إني قدمت إلى هنا وليس لي دينار ولا درهم، وقد حصل لي من الأموال والأعلاق التّفيسة وغير ذلك على ما يزيد

على خمسمائة ألف دينار".

وسأل أن يؤخذ الجميع ويُفرج عنه ويسكن المشهد أسوة ببعض العلويين.

فردّ الناصر بجواب:

"إننا ما أنعمنا عليك بشيء فنوبنا استعادته منك ولو كان ملء الأرض ذهبًا، غير أن الأعداء قد أكثروا فيك القول

فاختر لنفسك مكانًا تنتقل إليه موقّرًا محترمًا".

⁽¹⁾ حمادة، وثائق، ص 150-151، ويُظهر هذا الملحق لنا كيف كان الوزراء يستغنون من مناصبهم حتّى في عهد خليفة متحكّم وقوي مثل الناصر لدين الله، وكذلك نلاحظ أنّ الوزراء كانوا يعرفون أنّ نهاية إستوزارهم هيّ المصادرة ومعها النّكبة، وقد يتبعها القتل أو الحبس حتّى الموت، وكذلك نلاحظ أنّ الفتنة والتّحريض على الوزراء كانت علامة بارزة في الإدارة العباسيّة، وكانت سببًا في نكبة الموظفين ومصادرتها بعد تنحيّتهم.

ملحق رقم 24: نموذج للمناظرات في العصر العباسي الثاني⁽¹⁾.

"ودخلنا إلى القاسم بن عبيد الله معاً فأراد الرجل أن يقبل يده فمنعه وضمه إليه حتى قبل كتفه، وأحضر كتاب الدواوين فقال لهم: ناظروه، فكان يُناظر على عمل بعد عمل، ويبطل باباً، ويصحح باباً، وكلما صح شيء أخذ به خطه، وأترجه أحد الكتاب إلى أن وجبت صلاة المغرب وصلينا، ثم أقبل على الكاتب وقال له: كم جملة ما أترجته مما كتب به خطه؟ قال: ستة وثلاثون ألف دينار وتيف، قال: وأي شيء بقي من الأعمال؟،

قيل له: عمل الديوان الفلاني والديوان الفلاني، فقال لي: يا أبا الحسن أنت الحكم في أمره، فقل ما عندك نقبله، ولا أقل من إتمام المبلغ خمسين ألف دينار، فقلت: أيها الوزير إذا رجعت إلى حكيمي فأثار الرجل جميلة، وطريقته مستقيمة، ومن حكيمي فيه أنه لا يلزم شيئاً، فاغتاظ غيضاً بان في وجهه، وإن لم يبد في قوله،

وقال: ماذا قلت؟، قلت: يُرد إلى عمله، فإنه رفع إلى الإرتفاع ما لم يرفعه غيره، فأطرق ثم رفع رأسه، وقال: يُرد عليه خطه، ويكتب بإعادته إلى عمله، فقال الكاتب: كيف أدعو له؟، قال: لا تدع، وقال للرجل: والله

¹ الصابي، الوزراء، ص385، ونلاحظ أن المناظرة من إيجابيات الإدارة العباسية، وتظهر مدى التطور الإداري الذي تميّزت به، وكانت من دلائل

السبق لدى الحضارة الإسلامية، فالمناظرة كانت أشبه ما يُسمى بلجنة التحقيقات الاقتصادية والمحاسبة المالية، والهدف من ذلك هو التثبت في

الشراء غير المشروع بوصفه جريمة مالية، ونلاحظ أن المناظرة تظهر لنا تقاليد محترمة للدولة العباسية، وهي أبعد ما يكون عن التجني على موظفيها، أو التسرع في الحكم عليهم، عكس ما يريده المشنعون عليها أو المنتقدون لسياساتها.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

لئن عاودت ما أنكره منك لأعاملتك بما عامل به الله فرعون فإنه جعله نكال الآخرة والأولى، وكتبت الكتب، وأراد توديعه، فبسط رجله إليه حتى قبلها، وقيل للقاسم: قد فعلت أيها الوزير في أمره ما لم تفعله البرامكة مع مثله، قال: وجدت كل ما عاملته به واقعًا موقعه مع تسليمه نفسه، وأمره إلي".

ملحق رقم 27: جباية المغرب في 306هـ⁽¹⁾.

الإرتفاع.	المنطقة.
290.773-دينار.	-مصر والإسكندرية بعد الإحتسابات القديمة.
-----	وسوى مصادرة الماذرائيين ومال المرافق والتجارة الواردة وأثمان الغنائم.
1.080.000-دينار.	-جند فلسطين بعد الإحتسابات.
80.750-دينار.	-مال.
230.647-دينار.	-جند الأردن بعد الإحتسابات.
40.460-دينار.	-مال.
102.062-دينار.	-جند دمشق بعد الإحتسابات.
113,058-دينار.	-مال.
315.300-دينار.	-جند حمص بعد الإحتسابات.
200.460-دينار.	-مال.

⁽¹⁾ جرجي زيدان، تاريخ التمدن، ج2، ص110-112، والمقصود هنا هو غرب العاصمتين بغداد أو سامراء.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- جند قنسرين والعواصم بعد الإحتسابات.	115.114-دينار.
- مال.	133.097-دينار.
- دلوك ورعبان.	352.570-دينار.
- الثغور الشامية سوى ما صولح عليه أحمد بن الحسين الكاتب.	15.765-دينار.
- شمشاط وحصن منصور وكيسوم بعد الذي أسقط منه.	52.985-دينار.
- مال.	5.397-دينار.
- سميساط وملطية بعد الإحتسابات.	65.332-دينار.
- مال.	14.501-دينار.
- آمد سوى ما جمع في إقطاع بعد الإحتسابات.	34.120-دينار.
- مال.	5.478-دينار.
- أرزن وميتافارقين بعد الإحتسابات.	82.422-دينار.
- مال.	56.750-دينار.
- ديّار مضر.	82.422-دينار.
- ديّار ربيعة بعد الإحتسابات.	257.225-دينار.
- مال.	22.797-دينار.
- الموصل وماردين وبهذرا والرساتيق الجبلية بعد الإحتسابات.	304.093-دينار.
- مال.	17,750-دينار.
- طريق الفرات.	492.430-دينار.
.....	96.584-دينار.
المجموع.
	4.659.341-دينار.

ملحق رقم 28: نظام الضرائب في الدولة العباسية⁽¹⁾.

نظام الضرائب في الدولة العباسية.

الواردات.

الفِيء-----الخُمْس-----الرِّكاز.

-----الغنائم-----المعادن-----الرِّكاز(كل ما يُستخرج من باطن البرّ والبحر).

(أسرى-سبي-أموال منقولة).

خراج لأرض-----جزية الرّأس-----العثور على التجار غير المسلمين.

⁽¹⁾ فوزي، تاريخ النظم، ص 355.

أهل الذمة (20/1) - تجار أجانب (10/1) - بضاعة التجار المسلمين (40/1) - المواشي - الزرع والثمار.

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) المصادر:

-الأدب:

- (الإبشيهي، أبو الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد المحلي):
- المستطرف من كل فن مستظرف، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة-مصر، د.ت.
- (الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري):
- دُرر الحكم، تحقيق ومراجعة: قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث، طنطا-مصر، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م.
- المنتحل، تصحيح: أحمد أبو علي، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1329هـ/1901م.
- (الجوهري، إسماعيل بن حماد):
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م.

- (إبن حجة، تقيّ الدّين أبي بكر بن علي بن محمّد الحموي القادري الحنفي):
- ثمرات الأوراق في المحاضرات، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1426هـ/2005م.
- (إبن حزم، أبي محمّد علي بن سعيد الأندلسي):
- جمهرة أنساب العرب، نشر وتحقيق وتعليق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، د.ت.
- (الجاجرمي، أبو المعالي المؤيّد بن محمّد):
- نكت الوزراء، تحقيق: نبيلة عبد المنعم داود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2005م.
- (إبن الجهم، علي):
- ديوان شعر، منشورات وزارة المعارف، المملكة العربيّة السعوديّة، د.ت، د.م.
- (الحصري، أبو إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني):
- زهرة الآداب وثمره الألباب، نسخة رقميّة مطابقة للأصل.
- (الزّازي، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر):
- مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، 1986م.
- (الزبيدي، السيّد محمّد مرتضى الحسيني):
- تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء الثاني عشر، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1393هـ/1973م.
- (الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد):
- أساس البلاغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، الجزء الأول، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
- (الصّولي، أبو بكر محمّد بن يحيى):
- كتاب الأوراق، قسم: أخبار الشعراء، إعتنى به: جون هيورث دن، مكتبة الخانجي ومطبعة الصّاوي، الطبعة الأولى، القاهرة-مصر، 1934م.
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق، إعتنى به: جون هيورث دن، مطبعة الصّاوي، القاهرة-مصر، 1355هـ/1935م.
- (الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م.
- (إبن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد القرطبي الأموي ولاء):
- العقد الفريد، تحقيق: محمد مفيد قميحة، الأجزاء: 2، و8، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ/1983م.
- (اليقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي):
- مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليم ملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1980م.
- كتب التراجم والطبقات:
- الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
- (البغدادي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمان بن شهاب الدين أحمد البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة 795هـ):
- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، الجزء الأول، مطبعة السنة المحمدية، 1372هـ/1952م.
- (التعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري):
- تحفة الوزراء، تحقيق: سعد أبودية، دار البشير، عمان، 1993م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الجزء الثالث، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- (الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس):
- كتاب الوزراء والكتّاب، حققة ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الإيباري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، 1357هـ/1987م.
- (إبن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر):
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الأجزاء: الثاني والخامس، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، 1414هـ/1994م.
- (الدّهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- سيّر أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وتخرّيج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، الأجزاء: 17، و14، و16، و15، و10، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.

- (الحموي، ياقوت الرومي):

- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، سبعة أجزاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م.

- (السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي):

- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- (إبن الصّيرفي، أمين الدين تاج الرّئاسة أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المصري):

- الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق وتعليق: عبد الله مخلص، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي الخاص بالعيادات الشرقية، القاهرة، 1923م.

- (الغسانى، الأشرف):

- العسجد المسبوك والجوهر المحبوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق شاكر محمود عبد المنعم، دار البيان ودار التراث الإسلامي، بغداد-بيروت، 1395هـ/1975م.

- (إبن التّديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق)

- الفهرست، تحقيق: رضا تجدد بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، طبعة خاصة بالمؤلف، طهران-إيران، 1391هـ/1971م.

المصادر التاريخية العامة:

- (إبن أبي الرّبيع، شهاب الدين أحمد):

- سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق: عارف أحمد عبد الغني، دار كنان للطباعة والنشر، دمشق، 1996م.

- (إبن الأثير، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري):

- الكامل في التاريخ، راجعه وصحّحه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م، الأجزاء: 7، و10.

- (الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور ظافر بن علي):

- أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: عصام مصطفى هزيمه وآخرون، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد-الأردن، 1999م.

- (الأصفهاني، عماد الدين أبي حامد محمد بن محمد):

- البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان، تحقيق: عبد السلام التدمري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.

- (الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى):

- تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتبخا، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس، 1990م.

- (البغدادى، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب):

- تاريخ بغداد مدينة السلام، وأخبار محدثيها وذكر قطنها العلماء من غير أهلها ووارديها، الجزء الرابع، الثالث، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.

- (البكجري، علاء الدين مغلطاي بن قلنج بن عبد الله الحنفي):

- مختصر تاريخ الخلفاء، تحقيق: آسيا كليان علي البارح، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001م.

- (البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي):

- الآثار الباقية عن القرون الخالية، طبعة حجرية، لايزيغ، 1878م.

- (التنوخى، القاضي أبي علي المحسن بن علي):

- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، الأجزاء: السابع، تحقيق: عبود الشالجي، دارصادر، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 1995م.

- الفرج بعد الشدة، تحقيق: عبود الشالجي، دارصادر، بيروت، 1398هـ/1978م، الجزء الأول.

- المستجد من فعلات الأجواد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2005م.

- (ابن تغري بردي، جمال الدين أبوالمحسن يوسف الأتابكي):

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.

- (ابن حسّول، أبو العلاء محمد بن علي):

- تفضيل الأتراك على سائر الأجناد، إعتنى به عباس العزاوي، نشر في مجلة (belleten)، أنقرة-تركيّة، 1940م.

- (إبن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد):

- أخبار النساء، تحقيق: إيهاب كريم، دار التّديم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1991م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الأجزاء: 12 و17، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة وتصحيح: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م.

- المصباح المضيء في خلافة المُستضيء، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2000م.

- إبن حمدون (محمّد بن الحسن بن محمّد بن علي):

- التذكرة الحمدونيّة، تحقيق: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، المجلّد الأوّل، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

- (إبن خياط، خليفة):

- التاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثّانيّة، 1405هـ/1985م.

- (الدّينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود):

- الأخبار الطوال، منشورات الشريف الرّضي، د.ت.

- (الدّيّار بكري، حسين بن محمّد بن الحسن):

- تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

- (الدّهبي، شمس الدّين أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان):

- دّول الإسلام، الجزء الأوّل، تحقيق: حسن إسماعيل مروّة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.

- (الروذراوري، ظهير الدّين أبوشجاع محمّد بن الحسين بن محمّد بن عبد الله):

- ذيل تجارب الأمم، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.

- (إبن الزبير، القاضي الرشيد):

- الدّخائر والتّحف، تحقيق: محمّد حميد الله، مراجعة وتقديم: صلاح الدّين المنجد، دائرة المطبوعات والنّشر، الكويت، 1959م.

- (إبن السّاعي، علي بن أنجب):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- مختصر تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق-مصر، 1309هـ.

- (سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي الحنفي):

- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (481-517هـ/1088-1123م)، تحقيق: مسفر بن سالم بن عريج الغامدي، الجزء الأول، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ/1987م.

- السمناني (أبي القاسم علي بن محمد بن أحمد الرّحبي):

- روضة القضاة وطريق النّجاة، تحقيق: صلاح الدين النّاهي، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة-بيروت، ودار الفرقان، عمّان-الأردن، الطبعة الثانية، 1984م/1404هـ.

- (السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)

- تاريخ الخلفاء، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، 1434هـ/2013م.

- (الصّابي، أبي الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم):

- ذيل تاريخ أبي شجاع أو تاريخ الصّابي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.

- رسوم دار الخلافة، تحقيق وتعليق: ميخائيل عوّاد، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م.

- الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة الأعيان، د.ت، د.م.ن.

- (الصّولي، أبو بكر محمد بن يحيى):

- أخبار الرّاضي والمتقي، أو تاريخ الدولة العباسية من 322 إلى 333هـ، وهو جزء من كتاب الأوراق، إعتنى به: جون هيورث دن، دار المسيرة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م.

- (الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير):

- تاريخ الرسل والملوك، الجزء التاسع، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1975م.

- (ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طباطبا):

- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، د.ت.

- (طيفور، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر):

- كتاب بغداد، تحقيق: هانس كيلر، دار الجنان، بيروت-لبنان، د.ت.

- (العبّاسي، الحسن بن عبد الله):

- آثار الأول في ترتيب الدّول، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م.

- (إبن العبري)، أبو الفرج مار غريغوريوس بن أهرون الحكيم الملطي)
- مختصر تاريخ الدّول، طبعة حجرية، د.ت.

- (إبن العماد)، الإمام شهاب الدّين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمّد العكري الحنبلي
الدمشقي):

- شذرات الدّهب في أخبار من ذهب، الأجزاء: 4، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار
إبن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.

- (إبن العمراني، محمّد بن علي بن محمّد)

- الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربيّة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى،
1419هـ/1999م.

- العاملي (أحمد بن الحسن الحر):

- الدّر المسلوک في أحوال الأنبياء والأوصياء والملوك، الجزء الأول، مؤسّسة التاريخ العربي، بيروت-
لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.

- (الفاخري، بدر الدّين بكتاش):

- تاريخ الفاخري، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، 1431
هـ/2010م.

- (أبو الفداء)، الملك المؤيّد عماد الدّين إسماعيل بن محمّد بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن
أيّوب صاحب حماه):

- المختصر في أخبار البشر أو تاريخ أبي الفداء، علّق عليه ووضع حواشيه: محمود ديّوب، دار الكتب
العلميّة، بيروت-لبنان، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م.

- (إبن الفوطي، كمال الدّين عبد الرزّاق بن أحمد الشيباني):

- الحوادث الجامعة والتجارب النّافعة أو كتاب الحوادث، تحقيق: بشّار عوّاد معروف وعماد عبد السلام
رؤوف، منشورات رشيد، قم-إيران، الطبعة الأولى، 1383هـ/1963م.

- (الفضاعي، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن سلامة بن حكيمون):
- عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، مكة المكرمة، 1991م.
- (القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف):
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، إعتنى به إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2005م.
- (القلقشندي، أبو العباس أحمد):
- مآثر الأنافة في معالم الخلافة، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت-لبنان، د.ت.
- (إبن الكردبوس، عبد الملك التوزري):
- الإكتفاء في أخبار الخلفاء، الجزء الأول، تحقيق: صالح بن عبدالله الغامدي، منشورات الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، 1429هـ.
- (الكتّبي، محمد بن شاكر):
- عيون التواريخ (219-250هـ)، حقّقه وقدم له عفيف نايف حاطوم، دار الثقافة، بيروت-لبنان، 1416هـ /1996م.
- الوافي بالوفيات والذيل عليها، الأجزاء: الثاني والرابع، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت-لبنان، د.ت.
- (إبن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر الدمشقي القرشي):
- البداية والنهاية، الأجزاء: 14، و15، و17، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1418هـ /1998م.
- (مجهول):
- العيون والحدائق في أخبار الحقائق، الجزء الثالث، طبعة حجرية من نشر دي خويه ودي يونغ، منشورات بريل، ليدن-مملكة الأراضي المنخفضة، 1869م.
- (المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي):
- التنبية والإشراف، طبعة حجرية، ليدن، 1893م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، الأجزاء: الثاني والثالث والرابع، إعتنى به وراجعته: كمال مرعي، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ/2005م.
- (مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب):

- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، الجزء الرابع، تحقيق: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.

- (إبن المعمار، أبو عبد الله محمد بن أبي المكارم البغدادي الحنبلي):

- الفتوة، تحقيق: مصطفى جواد، ومحمد تقيّ الدين الهلالي، وعبد الحلّيم النجّار، وأحمد ناجي القيسي، مكتبة المثنى، بغداد-العراق، 1958م.

- (المقريزي، تقيّ الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي):

- السلوك لمعرفة دول الملوك، الجزء الأوّل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

- (إبن النجّار، الحافظ أبو عبد الله محبّ الدين محمد بن محمود بن محسن البغدادي):

- ذيل تاريخ بغداد، الجزء الأوّل، تحقيق: قيصر أبو فرح، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1391هـ/1971م.

- (النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب):

- نهاية الأرب في فنون الأدب، الجزء الثالث والعشرون، تحقيق: نجيب مصطفى فوّاز وحكمت كشلي فوّاز، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان.

- (إبن وادران، الحسين بن محمد):

- تاريخ العباسيّين أو دولة الرّشيد من بني العباس وبنيه، مسوّدة لمجهول بيّضها وزاد فيها المصنّف، حقّقها وقدم لها: الدكتور منجي الكعبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1993م.

- (إبن الوردّي، زين الدين عمر):

- تاريخ إبن الوردّي، طبعة حجرية، الجزء الأوّل، د.ت.

- (وكيع، محمد بن خلف بن حيّان):

- أخبار القضاة، الجزءان: الأوّل والثالث، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- (اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليمني المكي):

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان، الأجزاء: الثاني، والثالث، والرابع، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م.

- (اليقوي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي):

- تاريخ اليقوي، الجزء الثاني، تحقيق: عبد الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.

-المصنّفات الجغرافية:

-الأصبهاني(أبي الفرج):

-الديارات، تحقيق: جليل العطية، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن-قبرص، الطبعة الأولى، 1991م.

- (البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي):

-المسالك والممالك، جزآن، تحقيق: أدريان فان ليوفن، وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، والدار العربية

للكتاب، بيروت-لبنان، 1992م.

- (الحموي، ياقوت الرّومي):

-معجم البلدان، خمسة أجزاء، دار صادر، بيروت-لبنان، 1397هـ/1977م.

- (إبن حوقل، أبي القاسم النّصيبی):

-صورة الأرض، مطبعة بريل، ليدن، الطبعة الثانية، 1938م.

-الجاحظ(عمرو بن بحر بن عثمان):

-كتاب البلدان، نشره مع مقدّمة وتعليقات: صالح أحمد العلي، مطبعة الحكومة، بغداد-العراق، 1970م.

- (الزهري، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر):

-كتاب الجغرافية، تحقيق: محمّد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة-مصر، د.ت.

- (أبو الفداء، الملك المؤيّد عماد الدّين إسماعيل بن محمّد بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن

أيوّب صاحب حماه):

-تقويم البلدان، تصحيح ومراجعة: ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1840م.

- (القزويني، زكريا بن محمّد بن محمود):

-آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت-لبنان، د.ت.

- (مجهول، كاتب مراكشي من القرن 6هـ/12م):

-الإستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة-آفاق

عربية، بغداد-العراق، ودار النشر المغربية، طبعة خاصّة بالمشرق، 1981م.

- (إبن الوردي، سراج الدّين أبو حفص بن عمر):

- خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقيق: أنور محمود زناتي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ/2008م.

- كتب الفقه والحديث:

- (البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس الحنبلي):

- كشاف القناع عن متن الأفتاع، الجزء الرابع، منشورات عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م.

- (ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم):

- مجموع فتاوى، الجزء الثامن والعشرون، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن القاسم وإبنة محمد، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1425هـ/2004م.

- (ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي):

- الإيصال في المحلى بالآثار، الجزء الثاني عشر، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2003م.

- (الداودي، أبو جعفر أحمد بن نصر المالكي):

- كتاب الأموال، تحقيق ودراسة ومقارنة: رضا محمد سالم شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.

- (ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي المالكي):

- مسائل أبي الوليد ابن رشد الجد، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، الجزء الأول، دار الجيل - بيروت، ودار الآفاق الجديدة-المغرب، الطبعة الثانية، 1414هـ/1993م.

- (شيخ زاده الحنفي، داماد أفندي عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي):

- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران منصور، الجزء الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م.

- (ابن فرحون، أبو الوفاء إبراهيم بن شمس الدين أبي عبد الله محمد اليعمري المالكي):

-تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، الجزء الثاني، خرّج أحاديثه وعلّق عليه وكتب حواشيه: جمال مرعشلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، طبعة خاصّة، 1423هـ/2003م.

- (إبن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد):

-المُغني على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، الجزء الخامس، تحقيق: طه محمد

الزيني، منشورات مكتبة القاهرة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 1388هـ/1968م.

- (القشيري، الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري):

-المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المعروف بصحيح مسلم، المجلد الأول (الأحاديث من 1-1470)، إعتنى به: أبوقتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م.

- (القونوي، قاسم بن عبد الله الرّومي الحنفي):

-أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قراءة وتعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.

- (الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب):

-الحاوي الكبير، الجزء السابع عشر، تحقيق: محمود مطرجي وآخرون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1414هـ/1994م.

-النظم الإسلاميّة:

- (إبن تيمية، مجد الدين أحمد بن عبد الحلیم):

-الحسبة في الإسلام، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، د.ت.

- (إبن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد):

-المقدمة، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م.

- (إبن رجب) (أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي):

-الإستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م.

- (الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي):

- الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1421هـ/2000م.

- (إبن القيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب):

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، المجلد الأول، جدة، د.ت.

- (الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب):

- أدب الوزير المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك، تصحيح: حسن الهادي حسين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ/1994م.

- نصيحة الملوك (منسوب)، دراسة وتحقيق وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986م.

- (المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي):

- الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق وتعليق: سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

(2) المراجع:

(أ) الكتب:

- كتب الأدب:

- (الحسين، أحمد):

- أدب الكدبة في العصر العباسي، دراسة في أدب الشخاذين والمتسولين، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق-سورية، الطبعة الثانية، 1995م.

- (حلمي، أحمد كمال بك):

- أبو الطيب المتنبي: حياته وشعره، مكتبة النهضة، بغداد-العراق، د.ت.

- (السامرائي، يوسف طارق):

- الإيهام: قراءة في منهجية الأغاني ومروج الذهب، الدار الأثرية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م.

- (السامرائي، يونس أحمد):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- البحري في سامراء حتى نهاية عصر المتوكل، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1970م.
- شعراء عباسيون، الجزء الأول، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1411هـ/1990م.
- (سلام، محمد زغلول):
- الأدب في العصر الفاطمي: الكتابة والكتاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص96.
- (الشحاذ، أحمد محمد):
- الملامح السياسيّة في حكايات ألف ليلة وليلة، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد-العراق، الطبعة الثانية، 1986م.
- (ضيف، شوقي):
- الرّحلات، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1987م.
- (الكفاوين، شاهر عوض):
- الشعر العربي في رثاء الدّول والأمصار حتى نهاية سقوط الأندلس، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في الأدب العربي، إشراف: حسن محمّد باجودة، فرع الأدب، بكلية اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1404هـ/1984م.
- كتب السياسة الشرعيّة:
- (الدوري، عبد العزيز):
- النّظم الإسلاميّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
- (الرئيس، محمّد ضياء الدين):
- الخراج والنّظم الماليّة للدّولة الإسلاميّة، مكتبة دار التراث، القاهرة-مصر، الطبعة الخامسة، 1985م.
- (شريف، عمر):
- نظم الحكم والإدارة في الدّولة الإسلاميّة: دراسة مقارنة، معهد الدّراسات الإسلاميّة، القاهرة، 1411 هـ 1991/م.
- (عبد المنعم، حمدي):
- ديوان المظالم: نشأته، تطوّره واختصاصاته مقارنةً بالنظم القضائيّة الحديثة، دار الشروق، القاهرة-بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- (غلوّش، أحمد أحمد):
- النظام السياسي في الإسلام، مؤسّسة الرّسالة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1425هـ/2004م.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- (المزيني، أحمد عبد العزيز):

- الموارد الماليّة في الإسلام، دار ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.

- كتب تاريخ الأديان:

- (إسحاق، رفائيل بابو):

- تاريخ نصارى العراق منذ إنتشار النصرانيّة في الأقطار العراقيّة إلى أيّامنا، مطبعة المنصور، بغداد، 1948.

- كتب الفقه:

- (أبو حبيب، سعدي):

- القاموس الفقهي: لغة وإصطلاحاً، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م.

- (أبو زهرة، محمّد):

- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.

- (الزرقا، مصطفى أحمد):

- المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1425هـ/2004م.

- (شلتوت، محمود):

- الفتاوى المهمّات في العقائد والغيبيّات والبدع والمنكرات، إستخرجها وعلّق عليها: علي حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م.

- (عبد المنعم، محمود عبد الرحمان):

- المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، دارالفضيلة، د.م، د.س، الجزء الثالث.

- (عودة، عبد القادر):

- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، الجزء الأوّل، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- (العوّا، محمّد سليم):

- في أصول النّظام الجنائي الإسلامي (دراسة مقارنة)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006م.

- (محمّد، يسري السيّد):

- جامع الفقه، الجزء السادس، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.

- كتب فلسفة التاريخ:

- (شريط، عبدالله):

- نصوص مختارة من فلسفة ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

- (مزيان، عبد المجيد):

- النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية وإجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

- المعاجم والموسوعات:

- (أبو الذهب، أشرف طه):

- المعجم الإسلامي: الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية، دار الشروق، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م.

- (بدوي، عبد الرحمن):

- موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1993م.

- (الخطيب، مصطفى عبد الكريم):

- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.

- (الزركلي، خير الدين):

- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء السابع، دار

العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

- (سوردال، جانين ودومينيكا):

- معجم الإسلامي التاريخي، ترجمة: أ. الحكيم، وهيثم الأيوبي، وإبراهيم بيضون، وف. الكك، الدار اللبنانية للنشر، أنطلياس-لبنان، 2009م.

- (الشرتوني، سعيد الخوري اللبناني):

- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم-إيران،

1403هـ/1983م.

- (شليبي، أحمد):

- موسوعة الحضارة الإسلامية، الجزء الثالث: السياسة في الفكر الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، 1992م.

- (الشهابي، قتيبة):

- ألقاب أرباب السلطان في الدول الإسلامية من العصر الراشدي حتى بدايات القرن العشرين، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1995م.

- (شيخو، لويس):

- وزراء النصرانية وكتّابها في الإسلام من 632 إلى 1517م، د.م.ن، 1987م.

- صبحي (محمد):

- الإيضاحات العصرية للمقاييس والموازن والأكيال والنقود الشرعية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء-اليمن، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

- (كحالة، عمر رضا):

- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، الجزء الرابع، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م.

- (الكيالي، عبد الوهاب):

- موسوعة السياسة، الأجزاء: الأول، والسابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ودار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.

- الكتب التاريخية:

- (أبو خليل، شوقي):

- هارون الرشيد أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا، دار الفكر، الطبعة الرابعة، دمشق، 1999م.

- أبو النصر (محمد عبد العظيم):

- الأوقاف في بغداد: العصر العباسي الثاني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2002م.

- (الأعظمي، علي ظريف):
- تاريخ الدّول الفارسيّة في العراق، المكتبة العربيّة ومطبعة الفرات، بغداد.
- (آل ياسين، محمّد مفيد):
- الحياة الفكريّة في العراق في القرن السّابع الهجري، الدار العربيّة للطباعة، بغداد-العراق، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م.
- (أمين، أحمد):
- ضحى الإسلام، الجزء الأوّل، طبعة خاصة بمهرجان القراءة للجميع، القاهرة، 1997م.
- أمين (حسين):
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي، المكتبة الأهليّة، بغداد، 1385هـ/1965م.
- (أيوب، إبراهيم):
- التاريخ العباسي السياسي والحضاري، الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.
- (الإتليدي، محمد دياب):
- إعلام النّاس بما وقع للبرامكة مع بني العباس، دارصادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- (إلهامي، محمّد):
- رحلة الخلافة العباسيّة، الجزء الثّاني، العباسيون الضّعفاء: الخلافة العباسيّة تحت السيطرة العسكريّة والبويهيّة، مؤسّسة إقرأ للنشر والتّوزيع والترجمة، القاهرة-مصر، 2013م.
- (بخيت، رجب محمود إبراهيم):
- تاريخ المغول وسقوط بغداد، مكتبة الإيمان ومكتبة جزيرة الورد، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
- (بدر، عبد الرحمن محمّد):
- الدّولة العباسيّة: دراسة في سياستها الداخليّة من أوائل القرن الثّاني هجري إلى ظهور السّلاجقة،
- (بدر، مصطفى طه):
- محنة الإسلام الكُبرى أو زوال الخلافة العباسيّة على أيدي المغول، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطبعة الثّانية، 1999م.
- (البطينة، محمّد ضيف الله):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- الحياة الإقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طارق-عمّان، ودار الكندي-إربد، د.ت.
- (بيطار، أمينة):

- تاريخ العصر العباسي، منشورات جامعة دمشق، 1416-1417هـ/1996-1997م، الطبعة الرابعة.
- (البيلي، عثمان السيد أحمد):

- دراسات في تاريخ الخلافة العباسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.

- (التل، عمر سليم عبد القادر):

- متصوّفة بغداد في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، دراسة تاريخية، دار المأمون للنشر والتوزيع، د.ت.

- (الجبر، حصّة عبد الرحمان):

- الحياة الإقتصادية في فارس خلال الفترة من 232-334هـ/846-945م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1424هـ/2002م.

- (جبر، جميل):

- الجاحظ ومجتمع عصره في بغداد، دار صادر، بيروت-لبنان، د.ت.

- (جواد، مصطفى):

- سيّدات البلاط العباسي، دار الكشّاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت-لبنان، 1950م.

- (حتّي، فيليب):

- العرب: تاريخ موجز، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، 1991م.

- (حسن، إبراهيم حسن):

- تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الرابع؛ العصر العباسي الثاني: في الشرق ومصر والمغرب والأندلس (447-656هـ/1055-1258م)، دار الجيل-بيروت، ومكتبة النهضة المصرية-القاهرة، الطبعة الرابعة عشر، 1416هـ/1996م.

- (حسن، سولاف فيض الله):

- دور الجوّاري والقهرمانات في دار الخلافة العباسية (132-656هـ/749-1258م)، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2003م.

- (حلمي، أحمد كمال الدين):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- السلاجقة في التاريخ والحضارة، دار البحوث العلميّة، الكويت، الطبعة الأولى، 1395هـ/1975م.

- (حمادة، محمّد):

- تاريخ الشّيعية في لبنان وسوريا والجزيرة في القرون الوسطى، أشرف على الترجمة: جعفر المهاجر، دار بهاء الدين العاملي للنشر والتوزيع، بعلبك-لبنان، 2013م.

- (خصباك، جعفر حسين):

- العراق في عهد المغول الإيلخانيين (656-736هـ/1258-1335م): الفتح، الإدارة، الأحوال الإقتصاديّة، الأحوال الاجتماعيّة، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1968م.

- (الخضري، محمد بك):

- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلاميّة: الدّولة العباسيّة، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1382هـ.

- (خليفة، حسن):

- الدّولة العباسيّة قيامها وسقوطها، الطبعة الأولى، القاهرة-مصر، 1931م.

- (الدّخيل، سليمان):

- الفوز بالمُراد في تاريخ بغداد، تقديم وتعليق: محمّد زينهم محمّد عذب، دار الآفاق العربيّة، الطبعة الأولى، 1423هـ/2003م.

- (الدليمي، محمّد حسن سهيل):

- الإقطاع في الدّولة العباسيّة (447-656هـ)، منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلاميّة لديوان الوقف السنّي، الطبعة الأولى، بغداد، 1431هـ/2010م.

- (الدوري، عبد العزيز):

- تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1995م.

- الجذور التاريخيّة للشّعبويّة، دار الطليعة للطباعة والنّشر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1981م.

- دراسات في العصور العباسيّة المتأخّرة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، الطبعة الثّانيّة، بيروت، 2011م.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997م.
- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2007م.
- (الدويهي، أسطفان):
- تاريخ الأزمنة، تحقيق: بطرس فهد، منشورات دار لحد خاطر، بيروت-لبنان، د.ت،
- (دي طرازي، فيليب):
- عصر العرب الذهبي، منشورات مؤسسة هنداوي للعلوم والثقافة، القاهرة، 2014م.
- (رحمة الله، مليحة):
- الحالة الاجتماعية في العراق في القرنين الثالث والرابع بعد الهجرة، جامعة بغداد ومطبعة الزهراء-بغداد، 1970م.
- (رفاعي، أحمد فريد):
- عصر المأمون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013م.
- (زكار، سهيل) وبيطار (أمينة):
- تاريخ الدولة العربية في المشرق من السلاجقة حتى سقوط بغداد، مطبعة جامعة دمشق، د.ت.
- (الزهراني، ضيف الله يحيى):
- الوزير العباسي علي بن عيسى وإصلاحاته الاقتصادية والإدارية 245-334هـ/859-945م، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.
- (زيدان، جرجي):
- تاريخ التمدن الإسلامي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار الهلال، القاهرة-مصر، 1921م.
- (ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر الغربي):
- صدق الأخبار، الجزء الأول، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، منشورات جروس برس، طرابلس الشام، الطبعة الأولى، 1993م.
- (سالم، عبد العزيز):
- دراسات في تاريخ العصر العباسي الأول، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 1993م.
- (السامرائي، حسام الدين):
- المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية (247-334هـ/861-945م)، دار الفكر العربي.

- (سعادة، صفية):

- من تاريخ بغداد الاجتماعي في الفترتين البويهية والسلجوقية: تطوّر منصب قاضي القضاة في الفترتين البويهية والسلجوقية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 1988م.

- (سعد، فهمي):

- العامّة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة: دراسة في التاريخ الاجتماعي، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م.

- السلومي (عبد العزيز عبد الله):

- ديوان الجند: نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عصر المأمون، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.

- (شاکر، محمود):

- التاريخ الإسلامي: الدولة العباسية، الجزء السادس، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، بيروت، 1991م.

- (الشرييني، البيومي إسماعيل):

- مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م.

- (الشيال، جمال الدين):

- دراسات في التاريخ الإسلامي، مكتبة الثقافة الدينية، د.م.ن، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.

- (الشيخلي، صباح إبراهيم سعيد):

- الأصناف والمهن في العصر العباسي: نشأتها وتطورها، بيت الزّاق للنشر، بغداد-العراق، الطبعة الأولى، 2010م.

- (صقر، نادية حسني):

- السلم في العلاقات العباسية البيزنطية في العصر العباسي الأول: دراسة تحليلية لعهد الخليفة الواثق بالله، دار الندوة الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 1406هـ/1985م.

- مطلع العصر العباسي الثاني: الإتجاهات السياسية والحضارية في خلافة المتوكل على الله (232-247هـ)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، 1403هـ/1983م.

- (ضيف، شوقي):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-العصر العباسي الثاني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، د.ت.

- (طوسون، عمر):

- مائة مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، الطبعة الثانية، 2000م.

- (العبادي، أحمد مختار):

- في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

- (عباس، إحسان):

- شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ/

1988م.

- (عبد الوهاب، محمد حلمي):

- ولاية وأولياء: السلطة والمتصوفة في إسلام العصر الوسيط، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان،

الطبعة الأولى، 2009م.

- (العاني، وسيم رفعت عبد المجيد):

- العباسيين من الدعوة إلى الدولة، مكتب وجدي للطباعة والنشر، بغداد، 2014م.

- (عبد الرزاق، محمود إسماعيل):

- الإقطاع في العالم الإسلامي من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري بين الجدل

النظري والواقع التاريخي، مقال منشور في حوليات كلية الآداب/جامعة الكويت،

العدد (11)، 1410هـ/1990م.

- دراسات في الفكر والتاريخ الإسلامي، سينا للنشر، د.ت، د.م.ن.

- (عدوان، أحمد):

- الدولة الحمدانية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، الطبعة الأولى، 1981م.

- (العزاوي، عباس):

- تاريخ العراق بين إحتلالين: حكومة المغول (656-738هـ/1258-1338م)، مطبعة بغداد، 1353

هـ/1935م.

- (عزّام، خالد):

- العصر العباسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

- (علال، خالد كبير):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-صفحات من تاريخ أهل السنة والجماعة ببغداد(200-500هـ/815-1106م)، مطبعة هومة، الجزائر، د.ت.

- (علي، أحمد):

-ثورة العبيد في الإسلام، دار الآداب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1995م.

- (العلوي، هادي):

-فصول من تاريخ الإسلام السياسي، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا-قبرص، الطبعة الثانية، 1999م.

- (العلي، صالح أحمد):

-سامراء: دراسة في النشأة والبنية السكانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.

- (علي، وفاء محمّد):

-الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

- (العلياوي، عبد الله):

-كوردستان في عهد المغول(1220-1335م): دراسة في التاريخ السياسي، 2004م.

- (عفيفي، عبد الله):

-المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، الجزء الثالث، مكتبة الثقافة العربية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1348هـ/1930م.

- (عودة، محمد عبد الله وآخرون):

-مختصر التاريخ الإسلامي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.

- (عودات، أحمد)، وبيضون (جميل)، والتأطور (شحاذة):

-تاريخ المغول والمماليك من القرن السابع الهجري حتى القرن الثالث عشر الهجري، دار الكندي، إربد-الأردن، 1990م.

- (عوض، محمّد مؤنس):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار العالم العربي، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2011م.

- (العيدر وس، محمد حسن):

- التاريخ السياسي والحضاري للدولة العباسية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010م.

- (الغامدي، سعد بن محمد حذيفة):

- سقوط الدولة العباسية ودور الشيعة بين الحقيقة والإتهام، دار ابن حذيفة، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1403هـ / 1983م.

- (غريب، جورج):

- الجاحظ: دراسة عامة، دار الثقافة، بيروت-لبنان، 1967م.

- (غضبان، علي حسن):

- البويهيون في فارس: دراسة في الأحوال السياسية والفكرية (322-447هـ / 933-1055م)، مكتبة

عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ودار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، الطبعة الأولى، 2014م.

- (غنيمه، يوسف رزق الله):

- تجارة العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العراق، بغداد، 1341هـ/1922م.

- (الفتحي، عصام عبد الرؤوف):

- الدول المستقلة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1420هـ/1999م.

- (فوزي، فاروق عمر):

- تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى، دار الشروق، عمان، 2009م.

- الخلافة العباسية، الجزء الأول: عصر القوة والإزدهار، دار الشروق، عمان، 2009م.

- الخلافة العباسية، الجزء الثاني: عصر السقوط والإنهيار، دار الشروق، عمان، 2009م.

- (القدحات، محمد عبد الله):

- الحياة الاجتماعية في بغداد في العصر العباسي الأخير، دار البشير، عمان-الأردن، 2009م.

- (قمر، محمود):

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

- دورالبحرين في الملاحة والتجارة الإسلاميّة: من صدر الإسلام حتّى سقوط الخلافة العبّاسيّة، عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، مصر، الطبعة الأولى، 1997م.

- قويدر (بشار):

- دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب والمشرق، الجزء الثاني، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، 2011م.

- (كاتبي، غيداء خزنة):

- الخراج: منذ الفتح الإسلامي حتّى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات والنظرية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الثانية، ديسمبر، 1997م.

- (كاشف، سيّدة إسماعيل):

- مصر في عهد الإخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد الأوّل، القاهرة، 1950م.

- (الكبيسي، حمدان عبد المجيد):

- عصر الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ/907-932م)، دراسة في أحوال العراق الداخليّة، مطبوعات جامعة بغداد، 1394هـ/1974م.

- (كتابجي، زكريّا):

- التّرك في مؤلّفات الجاحظ ومكانتهم في التّاريخ الإسلامي حتّى أواسط القرن الثالث الهجري، دار الثقافة، بيروت-لبنان، 1972م.

- (كُحيلَة، عبادة بن عبد الرّحمن رضا):

- العقد الثّمين في تاريخ المسلمين، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1417هـ/1996م،

- (كرد علي، محمّد):

- الإدارة الإسلاميّة في عرّ العرب، مطبعة مصر، القاهرة، 1934م.

- خطط الشّام، الجزء الأوّل، مكتبة التّوري، دمشق، الطبعة الثالثة، 1403هـ/1983م.

- كنوز الأجداد، الطبعة الثانية، دمشق، 2010م.

- (الكيلاني، جمال الدّين فالح):

- التّاريخ الإسلامي: قراءة ثانية، مكتبة المصطفى الإلكترونيّة للنّشر، القاهرة، 2012م.

- (محمد، نبيلة حسن):

- في تاريخ الدولة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

- (المشهداني، محمد جاسم حمادي):

- الخليفة المقتفي لأمرالله (530-555هـ/1135-1160م)، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد-العراق، الطبعة الأولى، 1990م.

- (المعاضدي، خاشع):

- دولة بني عقيل في الموصل (380-489هـ)، منشورات وزارة التربية العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، 1968م.

- (معروف، ناجي)

- عالمت بغداديات في العصر العباسي، دار الجمهورية، بغداد-العراق، 1387هـ/1967م.

- (بدر، محمد عبد الرحمان):

- الدولة العباسية: دراسة في سياستها الداخلية من أوائل القرن الثاني هجري حتى ظهور السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر، 1998م.

- (المناصير، محمد عبد الحفيظ):

- الجيش في العصر العباسي الأول (132-232هـ)، دار مجدلاوي للنشر، عمان-الأردن، د.ت.

- (منصور، محمد علاء الدين):

- تاريخ إيران بعد الإسلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م.

- (مؤنس، حسين):

- تاريخ قُريش: دراسة في تاريخ أصغر قبيلة عربية جعلها الإسلام أعظم قبيلة في تاريخ البشر، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.

- (الناطور، شحادة)، وعودات (أحمد)، وبيضون (جميل):

- الخلافة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري، دار الثقافة للطباعة والنشر ودار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.

-مراجع أجنبية مترجمة:

-إقبال(عبّاس):

-الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة وتعليق من الفارسيّة: أحمد كمال الدّين حلمي، مطبوعات جامعة الكويت، 1984م.

- (حوراني، ألبرت):

-تاريخ الشعوب العربيّة، الجزء الأوّل، ترجمة: نبيل صلاح الدّين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1998م.

- (جب، هاملتون):

-دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عبّاس، ومحمّد يوسف نجم، ومحمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، أفريل، 1979م.

- (جلوب، جون):

-إمبراطوريّة العرب، ترجمة: عادل حامد محمّد، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2014م.

- (شاخث جوزيف، وبوزوورث كليغورد):

-تراث الإسلام، جزآن، ترجمة: محمد زهير السّمهوري، وحسين مؤنس، وإحسان صدقي العمدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985م.

- (شبولر، برتولد):

-العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة: خالد أحمد عيسى، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م.

- (الطّالبي، محمّد):

-الدّولة الأغليبيّة: التاريخ السياسي (184-296هـ/800-909م)، ترجمة: المنجي الصيّادي، مراجعة وتدقيق: حمّادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثّانية: 1415هـ/1995م.

- (فلهوزن) (يوليوس):

-تاريخ الدّولة العربيّة: من ظهور الإسلام إلى نهاية الدّولة الأمويّة، ترجمة: محمّد الهادي أبوريدة، وحسين مؤنس، لجنة التّأليف والترجمة والنّشر بجامعة القاهرة، القاهرة، الطبعة الثّانية، 1968م.

- (كرون، باتريشيا، وهيندز، مارتن):

- خليفة الله: السّلطة الدّينيّة في العصور الإسلاميّة الأولى، ترجمة: أحمد طلعت، جسور للترجمة والنّشر، مراجعة: إيمان عبد الغني نجم، الطبعة الأولى، بيروت، 2017.

- (لسترنج، غي):

- بلدان الخلافة الشّرقية، الجزء الأوّل، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عوّاد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثّانية، 1405هـ/1985م، بيروت-لبنان.

- (لومبار، موريس):

- الإسلام في مجده الأوّل، من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري (8-11م)، ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة المغرب، الطبعة الثالثة، 1990م.

- (ليندزي، جيمس):

- العالم الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة: ناصر الحجيلان، منشورات هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م.

- (متز، آدم):

- الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع الهجري أو عصر نهضة الإسلام، ترجمة: محمّد عبد الهادي أبوريدة، المجلّد الأوّل، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، د.ت.

- (مهاجرنيا، محسن):

- الفكر السيّاسي لمسكويه الرّازي: قراءة في تكوين العقل السيّاسي الإسلامي، ترجمة حيدر حبّ الله، دار الغدير، بيروت-لبنان، د.ت.

ب) الرسائل العلميّة:

- (أبوسبت، محمّد نواف عبد ربه):

- واقع الحياة العامّة في العراق زمن البويهيين (322-447هـ/933-1055م)، بحث مقدّم إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بكلّيّة الآداب في الجامعة الإسلاميّة بغزّة، محرّم 1440هـ/سبتمبر 2018م.

- (أبوشمّالة، شريف أمين محمد):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- فلسطين تحت الحكم العباسي المباشر (132-264هـ/750-878م)، بحث مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية-غزة، بإشراف الدكتور خالد يونس الخالدي، 1432هـ/2011م.

- (بان، قاسم أمين):

- ولاية العهد في العصور العباسية (232-447هـ)، رسالة مقدّمة كجزء من متطلبات الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور رضا هادي عباس، قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1432هـ/2011م.

- (الألشي، ناريمان صادق عبد القادر):

- الخلافة العباسية وعصر إمرة الأمراء 324-334هـ، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حمدي المناوي، قسم التاريخ، الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، 1399-1400هـ/1979-1980م.

- الدولة العباسية في عهد المعتضد بالله 279-289هـ/892-902م، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حمدي المناوي، قسم الدراسات العليا، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1408هـ/1988م.

- (بن حسين، رضا):

- ولاية الجزيرة: التحوّلات الاجتماعية والسياسية من بداية القرن الثاني الهجري (الثامن ميلادي) إلى نهاية حكم المعتصم (227هـ/841م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي بإشراف الدكتور راضي دغفوس، بقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السنة الجامعية: 1999/2000م.

- (بني هاني، حسين علي اليوسف):

- السياسة النقدية في الإسلام، رسالة مقدّمة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي بإشراف: الدكتور راضي البدور، مركز الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 1410هـ/1989م.

- (عبد الرحمن نصر هاشم):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

-ولاية الحسبة في العهد العباسي ودورها في حفظ الحياة الإقتصادية والحياة العامة (132-656هـ/750-1258م)، بحث مقدّم إستكمالاً للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية-غزة، 1436هـ/2015م.

- (الجميل، حسين حديس جاسم):

-عصر الخليفة المستنصر بالله (623-640هـ/1226-1242م)، رسالة مقدّمة ضمن جزء من متطلبات رسالة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، بإشراف الدكتور عبد المنعم رشاد، صفر 1410هـ/أيلول 1989م.

- (الحارثي الشريف، حسن بن علي بن عون ذوي علي):

-الرقابة الإدارية في الدولة العباسية منذ قيامها سنة 132هـ حتى سنة 247هـ/749-861م، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الحضارة والنظم الإسلامية، بإشراف الأستاذ الدكتور: مريزن سعيد عسيري، 1414هـ/1993م، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

- (حبّو، مسامح يوسف محمّد):

-ولاية العهد في العصر العباسي الثاني (247-334هـ/861-945م)، دراسة مكتملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي في قسم التاريخ والآثار في الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، بإشراف الدكتور: خالد يونس الخالدي، 1434هـ/2012م.

- (الحلاق، حازم أحمد سليم):

-الأوضاع الإجتماعية والعلمية والدينية والإقتصادية والسياسية للمشرق الإسلامي قبيل الحروب الصليبية (334-490هـ/945-1097م)، دراسة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار بالجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، بإشراف من الأستاذ الدكتور رياض مصطفى شاهين، 1436هـ/2014م.

- (الخضر، البندري بنت عبد العزيز):

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

-نكبات الوزراء في العراق وآثارها على الأوضاع العامّة إبّان العصر العبّاسي (232-656هـ/847-1258م) رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ الدكتور/علي بن صالح المحمّيد، بقسم التّاريخ، كليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة، جامعة القصيم، المملكة العربيّة السعوديّة، 1436هـ/2015م.

- (خلوف، عماد عبد الكريم أحمد):

-ضعف المجتمع الإسلامي في ظلّ الخلافة العبّاسيّة أيام السلطنة البويهيّة 334-447هـ/945-1055م، أسبابه وآثاره، رسالة ماجستير تاريخ إسلامي بإشراف الدكتور سليمان عبد عبد الله الخرابشة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2012م.

- (دراغمة، بلال أحمد محمود):

-الإقطاع: التمليك، الإستغلال، المنفعة في صدر الإسلام (دراسة تاريخيّة)، إشراف: الأستاذ الدكتور جمال محمّد داود جودة، أطروحة مقدّمة إستكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير في التاريخ، بكليّة الدراسات العليا، في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين، 2008م.

- (الدّوسري، نورة بنت إبراهيم):

-خدم دار الخلافة ودورهم السياسي والحضاري في العصر العبّاسي الثاني (232-256هـ/943-1258م)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور لمياء بنت أحمد الشّافعي، قسم الدراسات العليا التاريخيّة والحضاريّة، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكّة، 1436هـ/2015م.

- (الراجحي، جيهان سعيد):

-الحياة الاجتماعيّة في بغداد من بداية القرن السّادس الهجري حتّى سقوط بغداد سنة 656هـ/1258م، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ الدكتور مريزن سعيد عسيري، قسم الدراسات العليا التاريخيّة والحضاريّة، جامعة أم القرى مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السعوديّة ، 1427هـ/2006م.

- (الرّوقي، خالد عبدالله):

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

- النظام المالي الإسلامي من خلال كتاب الأموال لأبي عبيد، رسالة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، بإشراف الدكتور رفعت السيّد العوضي مشرفًا إقتصاديًا، والدكتور أحمد يوسف شاهين مشرفًا فقهيًا، جامعة أم القرى مكّة المكرّمة، 1407هـ/1987م.

- (الزهراني، صالح بن عبد الله بن محمود):

- الكوارث وآثارها في بلاد الشّام خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة من القرن السابع إلى القرن التاسع الميلادي 622-913م، دراسة تاريخيّة حضاريّة، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السلومي، الفصل الثاني 1431-1432هـ، قسم التاريخ الإسلامي، كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة.

- (الزواهره، عمر خلف عبد المُحسن):

- العراق خلال عهد عضد الدولة البويهّي (367-372هـ/978-983م)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: الدكتور عليان عبد الفتاح الجلودي، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة آل البيت، الأردن، 2010م.

- (الزبيدين، محمّد سلمان):

- الوزير العبّاسي علي بن عيسى: دراسة في حياته وعصره (245-334هـ/859-945م)، رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، عمادة الدّراسات العليا، جامعة مؤتة، 2003م.

- (شطناوي، محمد تركي محمد):

- المصادر في العصر العبّاسي (132-334هـ/750-945م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير بقسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة اليرموك تخصصّ تاريخ بإشراف الأستاذ الدكتور محمّد عيسى صالحيّة، السنة الجامعيّة: 1414هـ/1994م.

- (العابد، عبد الحميد):

- علاقة فقهاء السنّة بالدولة العبّاسيّة في عصرها الأوّل (132-232هـ/750-847م)، مشروع مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، تحت إشراف الدكتور غازي جاسم الشمري، قسم التاريخ وعلوم الآثار، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعيّة: 1429-1430هـ/2008-2009م.

- (العازمي، محمّد بن عنيزان بن قميش):

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

-مظاهر الحياة السّياسيّة والعلميّة والإقتصاديّة في القرن الرّابع الهجري من خلال أدب القاضي المحسن التنوخي، إشراف: الأستاذ الدكتور سمي محمود الدروبي رسالة مقدّمة إلى عمادة الدّراسات العليا إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على الماجستير في الأدب قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة، 2013م.

- (عبدالله، ميساء عبد الرؤوف نصر):

- هلال بن المحسن الصّابي (توفي 448هـ/1056م) وكتابه تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء: دراسة منهجيّة، أطروحة مقدّمة إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ بكلّيّة الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة بنابلس في فلسطين بإشراف الدكتور عدنان ملحم، 2017م.

- (العجمي، عبد الله معيض محمّد):

- الخليفة العبّاسي الناصر لدين الله وسيّاسته من خلال المصادر التاريخيّة والدّراسات الحديثة (575-622هـ/1180-1225م)، رسالة مقدّمة إستكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ بإشراف الأستاذ الدكتور محمّد صيّاح عيسى من كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة آل البيت، الفصل الدّراسي الصيفي، 2017م.

- (العدوي، أحمد عبد المنعم أحمد عبد الرّحيم):

- المرأة في العراق خلال عهدي البويهيين والسلاجقة (334-590هـ/945-1193م)، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب، بإشراف الأستاذة الدكتورة منى حسن أحمد محمود، قسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة القاهرة، 1424هـ/2004م.

- (العرينان، منيرة عبد الله عبد الرحمن):

- الخليفة الراضي بالله العبّاسي من 322 إلى 329هـ/934-940م، وهوّ بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ الدكتور حسام الدين السامرائي، قسم التاريخ الإسلامي، كليّة الشريعة والدّراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، 1403هـ/1983م.

- (العزّام، غسان محمّد علي):

- المصادر في بلاد الشّام في الدّولة المملوكيّة الأولى 648-784هـ/1250-1382م،

رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي تحت إشراف الدكتور محمّد محمود العنّاقرة، جامعة اليرموك، إربد، 1433هـ/2014م.

- (العزّي، رفعت فيصل إبراهيم):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- الجاحظ وآراؤه الإقتصادية في ضوء كتابه التبصّر بالتجارة، رسالة مقدّمة إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير آداب في التاريخ الإسلامي بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط عبد الرزاق حسين، جمادى الأولى 1435هـ/ماي 2014م.

- (القادري، عبده نصوح):

- العلم العربي وتطوره في العصر العباسي الأول (132-232هـ)، بحث لنيل درجة الماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور صلاح رسلان، والأستاذة الدكتورة يمنى طريف الخولي، قسم الفلسفة، كليّة الآداب، جامعة القاهرة، 2000-2001م.

- (القاروت، أريج محمود صالح):

- الفضل بن الربيع والفضل بن سهل وأثرهما في الدولة العباسية 187-202هـ/802-817م، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، دراسة مقدّمة إلى قسم التاريخ الإسلامي لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور فواز بن علي بن جنيدب الدهاس، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1413هـ/1993م.

- (كبير، عبد الباقي محمد أحمد):

- الدولة العباسية في عهد الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي في كليّة الآداب جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

- (اللهيبي، نجوى محمد رجاء):

- المنشآت العامة في مدينة ساءمراء (221-279هـ/836-892م)، دراسة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، بإشراف: د. هشام عطية السيسي، 1436هـ/2015م.

- (مطر، رعد زهراو):

- عصر الخليفة المقتفي لأمر الله 530-555هـ/1135-1160م، رسالة مقدّمة إلى مجلس كليّة الآداب بجامعة البصرة، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بإشراف الدكتور: تحسين حميد مجيد، صفر 1408هـ/تشرين الأول (أكتوبر) 1987م.

- (المطيرات، عادل مبارك):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي، وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن، قسم الشريعة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1422هـ/2001م.

- (المطيري، فهد مطر):

- التاريخ الإقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني (247-334هـ)، أطروحة دكتوراه في تخصص الإقتصاد والمصارف الإسلامية، بإشراف الدكتور زكريّا سلامة عيسى شطناوي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك، السنة الجامعية: 2015/2016م.

- (مندورة، إبتسام أكرم):

- الموقّق بالله طلحة بن المتوكّل العباسي (256-278هـ)، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف الدكتور حسام الدين السامرائي، قسم الدراسات العليا للتاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402-1403هـ.

- (مقلية، نادية بنت عبد الصمد بن عبد الكريم):

- دور العلماء في الحياة العاقمة في العراق في العصر السلجوقي (447-590هـ/1055-1193م): دراسة سيّاسية وحضارية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ تحت إشراف الدكتور/ عبد الله بن حسين الشنبري الشّريف، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1436هـ/2014م.

- (مهدي، بشرى سعيد عبد الرحمن):

- حقوق المرأة في الدولة العباسية في العراق (132-656هـ/750-1258م)، رسالة مقدّمة كمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، بقسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزّة، بإشراف الدكتور غسان محمود وشاح، السنة الجامعية: 1436هـ/2015م.

- (النعيمي، وجدان عبد الجبار حمدي):

- الهبات والهدايا في العراق في العصر العباسي (من القرن الرابع للهجرة إلى منتصف القرن السابع للهجرة)، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور أحمد حامد عبد الجبار، جامعة الموصل، كلية الآداب، العراق، 1426هـ/2005م.

- (نور باشا، عزام عبد الله محمّد):

- النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي 432-485هـ/1040-1092م، رسالة مقدّمة لمجلس الدراسات العليا للتاريخ والحضارة للحصول على درجة الدكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور

حسام الدين السامرائي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ/1987م.

ت) المقالات:

- الأدب:

- (محمود، سميحة عزيز):

- شعر الوزراء في العصر العباسي، مجلة ديالى، العدد الثالث والأربعون، العراق، 2010م.

- (المدني، علي كاظم، وجمال، فائزة عبد الزهرة):

- الشكوى من الحجاب في الشعر العربي حتى نهاية العصر العباسي، مقال منشور في مجلة أروك، العدد الثاني، المجلد التاسع، 2016م.

- علم الآثار:

- (حميد، عبد العزيز):

- ملابس الخلفاء في الآثار الإسلامية، مقال منشور في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد الثلاثون، 1401هـ/1981م.

- (الشيخ، علي كاظم عباس):

- مسكوكات الخليفة العباسي القاهر (320-322هـ/932-934م).

- العلوم الشرعية:

- (دبابش، عبد الرؤوف):

- التعزير ومكانته في النظام العقابي الإسلامي، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16، مارس 2009م.

- (حمادي، عبد الحاكم) و(شويرف، عبد العالي):

- التعزير بالمصادرة في الفقه الإسلامي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة غارداية، العدد الثامن، جانفي، 2017م.

- (رواس قلعه جي، عبد الحفيظ):

- التعزير بإتلاف المال في الفقه الإسلامي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد، المجلد الرابع، العدد: 37، 2002م.

- (شويش، حاتم عبد الله):

- المصادرة وتطبيقاتها بين الشريعة والقانون، مقال منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الرابع، العدد: 16، تموز 2013م.

- (صكبان، جاسم):

- تسعير المواد الغذائية الرئيسة في الإسلام، مقال منشور في مجلة كلية التربية للبنات، المجلد: 27، (6)، 2016م.

- (المباركفوري، صهيب حسن بن فاضل حق):

- التعزير وأحكامه، مقال منشور في مجلة صوت الأمة، ربيع الأول 1434هـ/2013م، د.م.ن.

- (محمود، سميحة عزيز):

- الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي في ظل الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة جامعة ديالى، العدد الثامن والثلاثون، 2009م، كلية التربية - الأصمعي.

- (النبهان، محمد فاروق):

- ولاية المظالم في التاريخ الإسلامي، مقال منشور في مجلة الأمة، رجب 1402هـ / أبريل 1982م.

- (نوري، محمد نوفل):

- نظاما المساحة والمقاسمة من وجهة النظر الإدارية والفقهية دراسة في العصر العباسي (132-447هـ / 749-1055م)، مقال منشور في مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل - العراق، المجلد (12)، العدد (4)، 2005م.

- (عباس، ندى موسى):

- التصوف وأسباب ظهوره في العراق، مقال منشور في مجلة ديالى، العدد (35)، 2009م.

- (اللهيبي، حسين عبد العال):

- الراضي بالله الخليفة الشاعر دراسة في الأغراض والخصائص، مقال منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (62)، 2010م.

- المقالات التاريخية:

- (إبراهيم، ناجية عبد الله):

- السياسة النقدية في بغداد أواخر العصر العباسي (575-656هـ/1179-1258م)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24 (2)، بغداد - العراق، 2013م.

- (أحمد، سحر مهدي):

- كتاب دول الإسلام للذهبي (ت748هـ) مصدرًا عن الجوانب المالية في الدولة العربية الإسلامية (1-746هـ)، مقال منشور في مجلة آداب البصرة، العدد (61)، 2012م.

- (إسماعيل، محمد حامد):

- أسس إختيار القضاة في العصر العباسي الأول (132-247هـ/750-861م)، مقال منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (9)، العدد (31)، صفر 1439هـ / تشرين الثاني 2017م.

- (إسماعيل، وصال):

- البريد في الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول (132-232هـ/750-945م)، مقال منشور في حولية كلية اللغة العربية، جامعة الزقازيق، العدد (37)، 1438هـ/2017م.

- (أكبر، فائزة إسماعيل):

- البطائح تحت نفوذ عمران بن شاهين 332-360هـ/941-979م، مقال من منشورات قسم

التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ت.

- (بني حمد، فيصل عبد الله):

- قطائع بني العباس ومنازلهم في العصر العباسي (132-193هـ/750-808م)، مقال منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م16، العدد الأول، 1429هـ/2008م.

- (التائب، محمد علي):

- موقف الخلفاء العباسيين من التسلط البويهبي (334-447هـ/847-1055م)، مقال منشور في مجلة فكر وإبداع، مصر، العدد: 102، يونيو 2016م.

- (تونسي، هدى محمد محمد):

- كتاب بغداد في العصر العباسي الأول (146-232هـ)، مقال منشور في مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والثلاثون، الجزء الأول.

- (حامد، رائد محمد):

- الإستخراج في العصر العباسي (132-334هـ/749-945م)، مقال منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 4، كلية الآداب - جامعة الموصل، د.ت.

- (الحديثي، قحطان عبد الستار):
- طريق خراسان، مقال منشور في مجلة كلية الآداب جامعة البصرة، العدد (22)، السنة الرابعة والعشرون، 1411هـ/1991م.
- (حسن، سولاف فيض الله):
- الحرف والمهن في أسواق بغداد في العصر العباسي، مقال منشور في مجلة كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، العدد (57)، جمادى الأولى 1438هـ/شباط 2017م.
- مظاهر البذخ والترف عند السلاجقة في العصر العباسي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية.
- (حسن، ناهضة مطر):
- سلطة الجوّاري في العصر العباسي (158-334هـ)، جامعة واسط، كلية التربية، د.ت.
- (حسن نعمة ساهي، ونجاة خير الله كاظم):
- المعاملات التجارية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي من خلال مؤلفات القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي (ت384هـ/994م)، مقال مشترك منشور في مجلة أبحاث ميسان، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2008م.
- (حسين، أمين):
- الدعوة العباسية، مقال منشور في مجلة المؤرخ العربي، العدد العاشر، د.ت.
- (الحصونة، رائد حمّود)، و(العيساوي، علاء كامل صالح):
- آثار الإحتلال السلجوقي للعراق على الأوضاع الإجتماعية في بغداد (447-590هـ)، مقال منشور في مجلة آداب البصرة، العدد: 57، السنة: 2011م، العراق.
- (الحمارنة، صالح):
- دور الأبله في تجارة الخليج، مقال منشور في مجلة المؤرخ العربي، عدد: 5، ص44.
- (الحمداني، خالد إسماعيل نايف):

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- شبهاث وأباطيل في العصر العباسي الأول، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد، المجلد: 41/3، السنة: 2006م.

- (جاسم، أنيسة محمّد)

- واردات ونفقات بيت المال في الخلافة العباسية من خلال ما أورده ابن الجوزي في كتابه المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 257-334هـ/871-956م، كلية الآداب، جامعة بغداد.

- (الجبوري، أحمد إسماعيل عبد الله):

- الخراج في الموصل والحزيرة في العصر العباسي (132-334هـ/749-945م)، مجلة دراسات موصليّة، العدد الخامس والعشرون، رجب 1430هـ/تموز 2009م.

- (الجبوري، أحمد عبید عيسى):

- المرويّات الحضاريّة في تاريخ الطبري للفترة ما بين (247-302هـ/861-904م)، مقال منشور في مجلّة أبحاث كميّة التربيّة الأساسيّة، المجلّد (12)، العدد (4)، 2013م.

- (الجبوري، عدي سالم عبد الله حمد):

- رؤى النظام النقدي في العصر العباسي (132-247هـ/749-861م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلّد 17، العدد 7، تمّوز 2010م.

- (الجبيلي، علياء يحيى علي):

- عناصر الجيش العباسي وآثارها السياسيّة على الخلافة العباسيّة من 132 إلى 232هـ/749-836م، مقال منشور مجلّة كميّة الآداب، جامعة بنها، العدد الأربعون، أبريل 2015م.

- (الخالدي (محمود):

- قضاء المظالم في دولة النبوّة والخلافة الرّاشدة، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد، العدد (42)، فبراير 2002م.

- (خضر (عبد الوهاب إياس):

- موقف الزهّاد من النّظام المالي للدولة العباسيّة في عصرها الأوّل، مجلّة أبحاث كميّة التربيّة الأساسيّة، المجلّد السّابع، العدد الأوّل، 2007م.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

- نظام دفع رواتب جيش الخلافة العباسية في العراق (552-656هـ/1157-1258م)، بحث منشور في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد الأول، 2008م.

- (خلف، أكرم محمد علي):

- أثر المؤامرات في سقوط الخلافة العباسية سنة (656هـ/1258م)، دراسة تاريخية، مجلة ديالى.

- (الزاوي، عاصم مراد ظاهر إبراهيم):

- دور المشورة في تعيين وعزل الوزراء في عهد الخليفة المقتدر، مقال منشور في مجلة التربية والعلم، المجلد: 19، العدد: 4، السنة: 2012م، معهد إعداد المعلمين - نينوى، العراق.

- (الرفاعي، عبد الباسط مصطفى مجيد):

- العوامل المؤثرة سلباً على حركة السلع والبضائع خلال العصر العباسي، مقال منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد: 1، أيلول: 2015م.

- (الزبيدي، داود سلمان خلف):

- الإحتلال المغولي لبغداد (656هـ/1258م): قراءة تحليلية لعوامل إنهيار الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، انساني، 2013م.

- (الزهراني، ضيف الله بن يحيى):

- المصادر وأثرها على إستقرار الملكية في عهد الخليفة المقتدر، مقال.

- (السامرائي، حسام الدين):

- ظاهرة إستبدال العاصمة في التاريخ الإداري العباسي، مقال منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد (36)، أبريل - يونيو، 2008م.

- (السامرائي، قاسم حسن آل شامان):

- الأشراف في ظلّ الدولة العباسية، مقال منشور في مجلة سرّ من رأى، المجلد 2، العدد 2، السنة الثانية، حزيران 2006م.

- (سلطان، طارق فتحي):

- نظرات في سياسة الخليفة العباسي المعتضد بالله (279-289هـ/892-901م)، مقال منشور في مجلة التربية والتعليم، المجلد 12، العدد: 2005، 1م، جامعة الموصل.

- (شنيتز، حاتم فزع):

- دولة السلاجقة وأثر سقوطها على بغداد حاضرة الخلافة العباسية سنة 590هـ/1193م، مقال منشور في مجلة الجامعة العراقية عدد (1/28).

- (الطائي، حاتم فهد هنو):

- الأزمات المالية في العراق في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وسبل معالجتها، مقال منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد: 26، التاريخ: 5 أكتوبر 2019م.

- المكوس والمصادر في العصر السلجوقي (447-590هـ/1055-1192م)، مقال منشور في مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد: 41، الجزء الرابع، تشرين الثاني - نوفمبر، 2020م.

- (طلس، أسعد):

- الحياة الاجتماعية في القرنين الثالث والرابع الهجريين، مقال منشور في مجلة دراسات تاريخية، دمشق، د.ت.

- (طه، زينب محمد):

- الأثر الإعلامي للخلع والهدايا عند الخليفة في بغداد للمدة 555-656هـ/1160-1258م، مقال منشور في مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 28(1)، 2017م.

- (عاقل، نبيه):

- بعض أحداث الدولة العباسية والدور العباسي الأول من خلال منظور عنصري وإقتصادي وإجتماعي، مقال منشور في مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد الرابع جمادى الثانية 1401هـ، نيسان (أبريل) 1981م.

- بعض من ملامح الصراع الطبقي في التاريخ العربي، مقال منشور في مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد (3)، ديسمبر 1980م.

- (عبد، أركان طه):

- العلاقة بين الخلافة العباسية والدولة الخوارزمية في عهد الناصر لدين الله (575-622هـ)، مقال منشور في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (5)، العدد (15)، جمادى الأولى 1434هـ/آذار 2013م.

- (العزام، صبحي محمود):

- أسواق بغداد والعوامل المنشئة لها في العصر السلجوقي، مجلة دراسات تاريخية، العددان 137-138، تموز - كانون الأول، 2014م.

- (عزوز، حيدر ناظم) و(الفلاحي، محمّد حسين):

- حركة البساسيري (ت451هـ/1059م)، مقال منشور في مجلّة العلوم الإنسانيّة، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة، المجلّد (25)، العدد الأول، آذار 2018م.

- (علاوي، عمّار مرضي):

- فئة التجار في العصر العبّاسي المتأخّر (447-656هـ)، مقال منشور في مجلّة الجامعة العراقيّة، العدد: (1/38)، د.ت.

- (الغضنفر، صهيب حازم عبد الرزّاق):

- الوزراء في العصر العبّاسي من خلال كتاب الفرج بعد الشدّة للتّوخي، مقال منشور في مجلّة أبحاث كليّة التربيّة الأساسيّة، المجلّد: 10، العدد: 1، كليّة التربيّة، جامعة الموصل، 2010م،

- (غبوة، يوسف):

- حرائر البلاط العبّاسي في كتابات الجاحظ- السيّدّة زبيدة أمّ جعفر نموذجًا-، مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، العدد (11)، 1990م.

- (الفيل، محمّد رشيد):

- الحالة الإقتصاديّة لمدينة بغداد أثناء الحكم الإيلخاني (1258-1337م)، مقال منشور في مجلّة كليّة الآداب، جامعة بغداد، العدد السّادس، نيسان 1963م.

- (القعايدة، عبد الهادي نايف):

- الإدارة السلجوقيّة في بغداد الشحنة أنموذجًا خلال الفترة (447-536هـ/1055-1142م)، مقال منشور في مجلّة دراسات العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، المجلّد: 42، ملحق: 1، السنة: 2015م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنيّة.

- (كاتبي، غيداء خزنة):

- الجهبذة في العراق وتطوّرها حتّى القرن الرابع الهجري، مقال منشور في مجلّة دراسات في العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، المجلّد (26)، العدد (2)، 1999م.

- الخراج: منذ الفتح الإسلامي حتّى أواسط القرن الثّالث الهجري، الممارسات والنظريّة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، الطبعة الثّانية، ديسمبر، 1997م.

- (الكبيسي، حمدان عبد المجيد):

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

- أثر بني الفرات في سياّسة العبّاسيين الماليّة، مقال منشور في مجلّة كليّة الآداب، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون، 1400هـ/1980م.

- (الكلاس،فايزة بنت محمّد):

- قرامطة البحرين من قطع طريق الحج إلى اقتلاع الحجر الأسود، بحث مقدّم إلى ندوة مكّة المكرّمة عاصمة الثقافة الإسلاميّة 1426هـ.

- (الكساسبة، حسين):

- الكتاب في العصر العبّاسي الثاني (247-334هـ/861-946م)، مقال منشور في مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثالث عشر، العدد السابع، 1998م.

- (ليبد، إبراهيم عمّار):

- الخليفة العبّاسي المستنصر بالله (623-640هـ/1226-1242م) وأهم المنجزات العمرانيّة في عصره، مقال منشور في مجلّة الجامعة العراقيّة، العدد (36)، المجلّد (3).

- (الليث، رضوان أحمد مصلح):

- أثر الأمراء والوزراء في الحياة الثقافيّة في عهد بني بويه، مقال منشور في المجلّة العلميّة لكليّة الآداب بجامعة بنها، العدد (24)، يناير 2011م.

- (ماضي، أحمد):

- ابن خلدون والماديّة التاريخيّة، مقال منشور في مجلّة دراسات تاريخيّة، العدد الثالث، صفر 1401هـ/كانون الأوّل (ديسمبر) 1980م، دمشق.

- (المالكي، مالك كاظم محمّد):

- الوفود الإداريّة القادمة إلى دار الخلافة العبّاسيّة 132-332هـ/749-945م، مقال منشور في ملحق العدد (23)، كانون الأوّل 2017م، مجلّة كليّة الآداب، جامعة البصرة.

- (المتيوتي، نايف محمّد شبيب):

- إجراءات الدولة الإسلاميّة في معالجة الأزمات الماليّة في العصر العبّاسي، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصاديّة المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها، جامعة جرش، جرش - الأردن في الفترة ما بين 8-10 محرم 1432هـ/14-16 كانون الأوّل "ديسمبر" 2010م.

- (محمّد، نادية جاسم):

- الأمير عيسى بن موسى بن محمد العباسي ودوره الإداري والعسكري، مقال منشور في مجلة التربية والعلم، المجلد: 16، العدد الأول، 2009م.

- (محمود، سميحة عزيز):

- القائد العباسي هرثمة بن أعين ودوره السياسي والعسكري في العصر العباسي الأول، مقال منشور في مجلة الفتح، العدد السادس والثلاثون، تشرين الأول، 2008م، ديالى، العراق.

- (محمود، عرفة محمود):

- الأحوال السياسيّة في العراق وبلاد المشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (422-467هـ/1031-1075م)، مقال منشور في حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1409هـ/1989م، الرسالة الحادية والستون.

- (المدخلي، محمد ربيع هادي):

- المصادر في العصر العباسي الأول من عهد الخليفة المنصور حتى عهد الواثق بالله (136-232هـ)، مقال منشور في مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء السابع عشر، العدد (34)، رجب 1426هـ/2006م.

- (مراد، حيدر خضير):

- الأفشين محمد بن أبي الساج (ت288هـ/901م) ودوره السياسي والعسكري في العصر العباسي الثاني، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الرابع، إنساني، 2012م.

- الوزير البويهبي الصّاحب بن عبّاد (ت385هـ/995م) والمعتزلة، مقال منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، إنساني، 2014م.

- (معروف، ضياء يوسف، وحسن سهيلة مزبان):

- الحجابة في الدولة العباسية حتى نهاية العصر البويهبي، مجلة آداب البصرة-العراق، العدد 53، السنة: 2010م.

- (المقابلة، معن):

- الوزير عون الدين بن هبيرة ودوره في مساندة الخلافة العباسية في إستعادة نفوذها الزمني (544-560هـ/

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

1149-1170م)، مقال منشور في مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء (18)، العدد (38)، جمادى الثانية 1427هـ.

- (مهدي، حسين عبد الحميد):

- الخليفة المتوكل على الله ومحاولة نقل الخلافة العباسية من سامراء على دمشق، مقال منشور في مجلة سرّ من رأى، المجلد (8)، العدد: 30، السنة الثامنة-تموز 2012م.

- (ميثم، علي فينوس):

- دور الخلافة العباسية في تقوية النشاط التجاري مع القارة الهندية وتطويره، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الأول، 2012م.

- (الميلاني، السيد علي الحسيني):

- الشيخ نصير الدين الطوسي وسقوط بغداد، مركز الأبحاث العقائدية، قم-إيران، الطبعة الأولى، 1421هـ/2002م.

- (نتيش، كاظم عبد)، و(صالح، ضياء كاظم):

- الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس (318-380هـ/930-990م)، مقال منشور في ملحق العدد الثالث والعشرون، كانون الأول 2017م، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق.

- (نعمان، ليث صلاح):

- أهم ولاية مشرق الخلافة في العصر العباسي الأول، مجلة الجامعة العراقية، عدد (1/30).

- (النقرش، إسماعيل حسن مصطفى):

- وسائل تعذيب كبار رجال الدولة في العصر العباسي 132هـ حتى أواخر القرن الرابع الهجري، مقال منشور في مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 10، العدد 2، ب، 2013م.

- (نوري، محمّد نوفل، وطيبة خيري محمّد شيث):

- مظاهر التأديب والتعليم لأبناء الخلفاء في العصر العباسي (132-334هـ/750-945م)،

مقال منشور في مجلة التربية والتعليم، المجلد (18)، العدد (3)، 2011م.

- (يوسف، أحلام):

- العاقبة في العصر العباسي 232-656هـ/749-1258م، مقال منشور على موقع جامعة 8 ماي 45-قائمة-الجزائر.

- النظم الإسلامية:

- (الأعرجي، عبد الأمير عيسى):

- ديوان النظر في المظالم ودوره في تحقيق العدالة، مقال من منشورات الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، د.ت.

- (السعدي، عباس فاضل):

- تطوّر النظام الإداري في العراق، مقال منشور في مجلة آداب الفراهيدي العدد الخاص بالمؤتمر الثالث، العدد الأوّل، السنة الأولى، كانون الأوّل 2009م.

- (عبيد، طه خضر):

- التعبئة العربية الإسلامية من خلال كتاب (تاكتيكا) للإمبراطور البيزنطي ليو السادس 886-912م، مقال منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد: 1، أوّل فبراير 2000م.

- (محل، طلب صبار)، وجمعة (عبد السلام):

- كتاب الرسائل في العصر العباسي الأوّل - هيئتهم (أزياءهم) وأدواتهم ومهامهم ورسومهم، مقال منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (14)، العدد (9)، تشرين الأوّل (2007).

- (محسن، زهراء محسن):

- الألقاب السياسية وأهميتها في تشكيل واردات الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري.

- (اللهيبي، فائز صالح محمود):

- الماوردي وفكره الفقهي - السياسي (364-450هـ/974-1058م)، مقال منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد التاسع، 1432هـ/2011م.

- مراجع أجنبية:

- **al-tikriti**(bahjat kamil) :

-the struggle for power in the abbasid caliphate between 247/861and 256/870 ,thesis presented for the degree of doctor Of philosophy of the university of edinburgh, may1972 .

- **pirenne**(henry) :

-les villes du moyen age,essai d'histoire economique et sociale ,maurice lamertin editeurs,58-60 ,rue goudenberg,bruxelles, 1927.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

فهرس الأعلام.

(أ، آ)

آرادويه (عامل البويهيين): 524.

الشريف أبوجعفر بن أبي موسى الهاشمي: 565.

إبراهيم بن الحسن بن سهل: 355.

إبراهيم بن جنيد النّصراني: 371، 647.

إبراهيم بن سليمان: 447.

إبراهيم بن العباس الصّولي: 333، 355، 371، 641، 711.

إبراهيم بن العباس الصّولي: 337، 376، 716.

أبو أحمد بن الرّشيد: 381.

أبي أحمد بن المكتفي: 477.

أبو الأغر خليفة بن المبارك: 424.

أبي بكر الصّيرفي: 658، 666.

أبي حامد الغزالي: 124، 640.

أبو الحسن بن الدامغاني: 569.

أبا الحسن بن المعلّم: 538.

أبو الحسن بن اللّيث: 697.

أبو جعفر بن أبي موسى الهاشمي: 340، 556.

أبو جعفر الصّيمري: 514.

أبو بكر ابن قرابة: 484.

أبو زهير الجبائي: 89.

أبو السّرايا نصر بن أحمد: 473.

أبو سليمان التّركي: 473.

أبو سعيد الإصطخري: 471.

أبوشجاع الرّوذراوري: 564،565،691.

أبو صالح بن صاعد: 409.

أبا عبد الله محمّد بن المعتمد على الله: 429.

أبي عبد الله بن عبدوس: 484،485،698.

أبو عبد الله بن زنجي: 439.

أبو عنبس الصيمري: 357.

أبو طالب (عم المستنجد): 573.

أبا العباس أحمد: 603.

أبو علي بن المسيحي: 624.

أبو عيسى بن صاعد: 404.

أبو الفرج بن حفص: 481.

أبو الفضائل عبد الرحمن بن المستعصم: 630.

أبي الفضل بن عبد الحميد الكاتب: 416.

أبو القاسم بن الحواري: 454،456،656،676.

أبو القاسم بن الفقيه: 574.

أبي كاليجار: 544.

أبي منصور الحسين بن الوزير أبي شجاع: 574.

أبي منصور هشام: 618.

إبن العلاف (الشاعر أبو الكرم): 722.

أبي منصور عبد الله بن جبير النصراني: 224.

أبي المعالي هبة الله بن محمد بن المطلب: 573.

الشاعر أبو ميمون سالم بن عبد الله: 716.

أبا نصر بن سابور: 538.

أبي نؤاس: 329، 339.

أبونوح بن جبير: 442.

أبو عبد الله بن أبي العلاء بن حمدان: 344.

أبو عبد الله بن مقلة: 470.

أبو علي بن مقلة: 235، 322، 439، 448.

459، 470، 709، 720.

أبو العلاء الحمداني: 479.

أبي الفتح بن دارست: 320، 535.

أبو الكرم (والي الأنبار): 578، 589.

أبا محمد بن النوي: 539.

أبي طالب رستم بن فخر الدولة: 539.

يحيى بن زيادة أبوطالب قوام الدين: 615.

أبوسعيد الثغري: 715.

أبوطاهر (عامل البصرة): 539.

إبن أبي فتن: 713.

أبو العناني: 369، 715.

أبي العيناء: 712.

إبن أبي البغل: 453،671.

إبن أبي السّاج (أبو عبد الله يوسف): 280،418،

457،466،662.

إبن الأنباري (مؤدّب الخلفاء): 194.

إبن الأنباري (مؤيّد الدّين كاتب الإنشاء): 531.

إبن الأنباري (سديد الدّولة): 584،673.

إبن بسّام البغدادي: 218،219،458.

إبن بكران العيّار: 589،

إبن البلدي: 601،602،603.

إبن تُركان الحاجب: 600.

أبي العلاء سعيد بن الحسن بن تريك: 539.

إبن تغري بردي (مؤرخ): 364.

إبن حاجب النّعمان (أبي الحسن علي بن العزيز): 539.

إبن جبير الرّخالة: 607.

إبن جبير الدّقاق: 483.

إبن الجصّاص (الحسين بن عبد الله الجوهري): 454،654،688، 126،437،438،446،447،

692،689،696،698.

إبن الخزري (أبو طاهر يوسف بن أحمد): 575،642.

إبن الدّريج: 615.

عبد الملك بن علي النقيب: 618.

عبد الله بن الخاقاني: 220،343،453،454،

.455،456،461،464،657،671،687

إبن رمكة: 482.

إبن الرومي: 404،712،713.

إبن الزاهد: 618.

إبن الساعي (مؤرخ): 295،296،617،

.630،642

إبن علان اليهودي: 558.

إبن عمرويه: 432.

إبن العمراني (مؤرخ): 560،584،585،

عبيد الله بن علي التيمي الشهير بإبن المارستاني: 676.

إبن مالك: 474.

إبن المرخّم: 601.

إبن المسلمة: 543،560.

الحاجب إبن المعوّج: 604،606.

إبن المدبّر إبراهيم: 209،710.

إبن المدبّر أحمد: 675،711،78،333،368،393.

إبن قوّة (ضامن واسط): 541.

إبن التّاقّد: 607.

إبن كيغلق: 425.

إبن الهاروني: 577، 579، 675.

إبن هبيرة (عون الله): 602، 601، 600، 599، 595، 586، 585، 557، 343، 719.

إبن وحشية: 619.

أحمد بن العباس الهاشمي: 451.

أحمد بن العباس متصرف السواد: 619.

أحمد بن أبي طاهر الخزاعي: 331.

أحمد بن أبي فنن: 405، 714.

أحمد بن إسرائيل: 672، 668، 650، 395، 386، 378، 371، 355، 354، 232، 182، 180، 684.

أحمد بن حنبل: 369، 391، 702.

أحمد بن طولون: 732، 699، 458، 437، 404، 289، 260، 91.

أحمد بن نصر الخزاعي: 362.

أرسطو: 3.

أرسلان البساسيري: 670، 547، 545، 544، 543، 348، 73.

أرغنش البصري: 600.

إسحاق بن إسماعيل التوبختي: 470.

إسحاق بن منصور: 394.

إسحاق الفرغاني: 424.

أسماء قطر الندى بنت خمارويه: 412، 640، 653.

إسماعيل بن أحمد الساماني: 419.

الصاحب إسماعيل بن عبّاد: 348.

الأعشى: 391.

الأفشين (حيدر بن كاوس التركي): 208، 351،

399، 645، 676.

أفلق بن أفلح: 618، 643.

إقبال المسترشدي: 578، 579.

إقبال المستنصري: 628.

أم موسى القهرمانة: 215، 451، 687.

ألب أرسلان: 545، 554،

ألبقش شحنة بغداد: 587، 589.

ألب غازي: 617، 644،

ألب تكين الحاجب: 678.

ألفتكين التركي: 522، 526.

الأمين (محمد): 9، 39، 66، 78، 94، 168، 171، 172، 173، 177، 178، 189، 191، 194،

196، 260، 261، 311.

أوتامش: 32،194،374،375،376،377،378.

أَيُّوب كَاتِب سَمَّانَة: 371،646.

(ب)

بَاغِر التَّرْكِي: 279،375،378.

بَاكْبَاك التَّرْكِي: 280،377.

الْبَحْتَرِي: 357،372،392،405،712.

بِجْكَم التَّرْكِي: 213،270،281،341،345،432،479،480،486،488،489،490،491،

492،642،648،654،656.

بِخْتِيشُوع بِن يَحْيَى: 344،646.

بَدْر الحَمَّامِي: 425.

بَدْر بِن حَسَنُويَه: 539.

بَدْر الخَرشَنِي: 472،482.

بَدْر المَعْتَضَدِي: 419،423،424.

بِرْكَيَارُوق السَّلْجُوقِي: 545،562،564،565،567،656.

بِرُوجَرْد (شَحْنَة بَغْدَاد): 591.

أَبِي العَز طَاهِر بِن مُحَمَّد البَزْجَرْدِي: 594.

بِلَال (شَحْنَة بَغْدَاد): 588.

البَزُوفَرِي (مُحَمَّد بِن عَلِي): 449.

الساسيري: 669، 546، 544، 543، 542، 348، 73.

البصري (نديم المتوكل): 357.

بغا الكبير: 368، 375، 376، 377، 378، 381، 399.

بغا الصغير الشرايبي: 378، 376، 381، 380، 382.

البكجري (مؤرخ): 393.

بني بن نفيس: 440، 452.

بهروز الخادم: 566، 569.

البيروني (مؤرخ): 415، 511.

بيكتمر بن طاشتمر: 409.

(ت)

تاج الدولة البويهية: 531.

تاج الملك أبي الغنائم: 562.

تاج الدولة تُتش السلجوقي: 562، 564.

السلطان الخوارزمي تُكش: 607، 608.

تاج الدين أبو الفتح بن رزين: 616.

تاج الدين العلوي المدائني: 617.

تتامش (علاء الدين الناصري): 618.

توزون التركي: 211، 213، 489، 489، 494، 495، 498، 504، 505، 507، 508، 509.

تمّي (والدة القادر بالله): 534.

تكين الجامدار: 516.

تكينك التركي: 491، 653،

(ث)

ثابت بن يحيى (أبو عبّاد): 334.

أبو محمّد بن غيلان الخزاز السّوسي: 352.

ثابت بن سنان: 484، 653.

ثابت بن يحيى: 249.

أبو محمّد بن غيلان الخزاز السّوسي: 347.

(ج)

الجاحظ: 160، 249، 329، 331، 336، 340، 366، 648.

جحظة البرمكي: 335.

جرجي زيدان: 3، 466، 690، 691، 694.

جلال الدّين أبو علي بن صدقة: 576، 577، 580، 585.

جعفر بن دينار: 384، 386.

جعفر بن محمود الإسكافي: 347، 384، 393.

جعفر بن عبد الواحد الهاشمي: 371، 374.

جميلة الموصلية بنت ناصر الدّولة الحمداني: 347.

الجهشياري: 330.

الحوّاد الأيوبي: 628، 629.

جيجيك (أم المكتفي): 419.

(ح):

حاتم شنيتير (مؤرخ): 577.

حامد بن العباس: 449، 448، 347، 325، 324، 225، 224، 215، 199، 686، 668، 450،

464، 664، 687.

حبشي البويهبي: 517، 674.

الحبشي المستخرج: 671.

حبيب السمرقندي: 402.

حسان بن بشر: 370.

الحسن بن علي بن صدقة: 575،

حسن بن محمّد القمي: 564.

الحسن بن مخلّد: 451، 403، 402، 395، 380، 333، 303، 234، 233، 232، 46، 32،

678، 682، 683، 705.

الحسن بن هارون: 482، 484.

الحسين بن حمدان: 412، 438.

حمّاد بن إسحاق: 398، 402.

حمّاد بن دنقش التركي: 179،670،352.

إبن حمدون الكاتب: 308.

إبن حمدون (نديم المتوكل): 330.

حنزابة (والدة الفضل بن جعفر بن الفرات): 453،697.

الحسن بن العباس التاجر: 108.

الحسن بن وهب: 181،335.

الحسين بن الضحّاك: 338.

أبا عبد الله الحسين بن أحمد بن سعدان: 533.

(خ)

الخاقاني: 687، 220،343،443،453،454،456،461،464،657،671.

خرطامش: 438.

الخفاجي: 628.

إبن خلدون: 2،56،100،121،124،128،130،139،249،251،303،596،608.

أبو الحسن أحمد بن محمّد بن ميمون: 488،490.

خلوب الرّوميّة: 488.

خمارتكين الحلبي: 563.

خُمارتكين الشّرابي: 556.

خورشيد الكوهي: 509.

أبونصر خواشاذاه:530.

الخيزران(أم الرشيد):434،403،199،168،164،163.

(د)

ديس بن صدقة الأسدي:574.

دستبويه أم ولد المعتضد:432.

الدستوائي:665،486.

إبن الدولابي:376.

الدوري(عبد العزيز المؤرخ):467،169.

(ر)

الرشيد(خليفة عباسي):593،586،581،579،578،577،576،575،570،555،207،

674،656،648،640،592،589،588،587،599،

راشد المغربي:392.

راغب الخادم:483.

ريب الدولة نظام الدين:573.

الرشيد(هارون):94،93،91،85،84،81،78،70،69،159،140،139،66،65،39،16،15،

178،176،175،174،171،165،164،167،166،170،169،168،138،131،101،

199،195،194،192،184،182،180،230،226،212،209،203،202،199،

358،346،345،344،342،328،318،279،252،234،232.

(ز)

عماد الدين زكي: 570،578،590.

زيدان القهرمانه: 448.

(س):

سابور الخصي: 663.

ساره بنت الوزير أبي عبد الله البريدي: 479.

سبكتكين الحاجب: 518،520،643.

السرخسي (أبو الطيب أحمد بن الطيب بن مروان): 413،418.

سعود الخادم: 616،644.

سعيد بن حميد: 332،379.

السفاح: 75،105،144،146،147،149،150،151،153،186،292،408،699.

سلجوقه خاتون: 606.

سلامة (حاجب القاهر): 465،87.

سليمان بن عبد الله بن طاهر: 402.

سليمان بن وهب بن سعيد: 401.

سليمان بن يحيى بن معاذ: 382.

سليمان السلجوقي: 582.

إبن سمعون: 342.

سُندس (الغلام): 367.

السندي (غلام حُسن الشيرازية): 110.

سليمان بن عبد الله بن طاهر: 394.

سليمان بن ساروس: 614.

سنجر السلجوقي: 207، 293، 572، 591، 598، 599، 606.

سوسن خادم ابن الجصاص: 438.

سيف الدولة الحمداني: 337.

سيما الدمشقي: 353.

سيما السارناني: 392.

سيما المناخلي: 472.

السيوطي: 73، 358، 473.

(ش)

شاكر التركي: 386.

شاهك الخادم: 385، 386.

الشافعي: 82.

شُجاع الخوارزمية (أمّ المتوكل):

شُجاع بن القاسم: 385، 386.

الشريف المرتضى: 553.

شفيع (خادم المتوكل): 342، 434، 344.

شفيع اللؤلؤي: 459،462.

شفيع المقتدري: 664.

أم

شغب (السيدة)

المقتدر): 479،493،647،712،467،474،476،،56،68،219،222،224،

.225،439،440،441،445،460

شكروز بن سهلان الديلمي: 724.

شمس الدين بن الناقد: 627.

شملة أمير الأهواز: 599.

شيبان بن أحمد بن طولون: 425.

(ص)

الصّابي:

.93،94،96،218،226،253،359،352،353،425،453،530،539،540،545،726

صافي الحُرُمي: 426،431،439.

الصاحب ابن عبّاد: 355،543،588،739.

صاعد بن مخلّد: 332،410،412،686،696،722.

صدّيق الفرغاني: 415.

صالح بن أحمد: 404.

صالح بن عجيف بن عنبسة: 377.

صالح بن الفرات: 395.

صالح بن وصيف: 547.

صمصام الدولة: 547، 548، 549، 554.

(ض)

ضيء الدولة البويهبي: 547.

ضيف الله الزهراني (مؤرخ): 456.

(ط)

طاهر بن الحسين: 71، 200، 268.

الطبري (مؤرخ): 202، 353، 386، 389، 373، 374، 381، 665، 672.

طغربك السلجوقي: 133، 559، 563، 570.

الطائع: 95، 206، 312، 514، 533، 535، 536، 537، 538، 540، 542، 546، 547، 548.

549، 551، 655، 680، 732،

طاهر بن عبد الله بن طاهر: 362.

طريف السبكري: 481.

طولون التركي: 361.

إبن طيفور الطيب: 388، 391.

(ظ)

الظاهر بأمر الله: 209، 642، 633، 634، 645.

(ع)

علي بن محمد (صاحب الزنج): 275، 261.

العبّاس بن الحسن الشيرازي: 531،532،533،535،538.

العبّاس بن المستعين: 663.

عبد العزيز بن المعتمد: 216،666.

عبد الله بن حمدون: 497.

عبد الله بن علي النفري: 497.

عبد الله بن علي بن أبي الشوارب: 435.

عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم: 375.

عبد الله بن حمدون: 497.

عبد الله بن علي الهاشمي: 199.

عبد الله بن يونس: 355،497.

عبد الله بن فرجويه: 452،457.

عبدون بن مخلّد: 332.

إبن العبري (مؤرّخ): 644.

عبد الرحمن بن الجوزي: 11،90،119،12،،226،296،355،355،542،546،552،570،

632،645،649، 629، 517.

عبد الرحمن بن عيسى: 486،495.

عبد الله بن المعتز: 436،437،448، 326،438،440،434،435، 202،204،216،228،

450،446،458،655،442،660،665،678،679،673،693،

عبيد الله بن بختيشوع بن جبرائيل بن بختيشوع: 227.

عبد الله بن جبير: 221،685.

عبيد الله بن جرادة الكاتب: 233.

عبد الله بن محمد بن عبد الملك: 402.

عبد الله بن يونس: 355، 496،

عبيد الله بن سليمان: 48، 210، 215، 216، 231، 240، 326، 414، 421، 423، 481، 654،

425، 426، 427، 699.

عبد الله بن طاهر بن الحسين: 384، 395، 375، 382.

عبد الملك بن علي النقيب: 629.

أبو الحسن بن المتوكل: 438.

عبد الله بن المنتصر: 501.

أبو علي عبد الواحد بن جعفر المقتدر بالله: 347، 382.

عبد الوهاب بن المنتصر: 501.

عبيد الله بن ملد الهاشمي المعروف بابن النشال: 632.

عبيد الله بن يحيى بن خاقان: 235، 236، 354، 362، 372، 380، 195، 196، 214، 218،

381، 387، 410،

أبو العتاهية: 377.

عدوية بنت ناصر الدولة الحمداني: 505.

عز الدولة: 35، 232، 353،

عزّون بن عبد العزيز الأنصاري: 185.

العزيز بالله الفاطمي: 551.

إبن أبي علان: 333.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

عضد الدولة البويهبي: 108,290,534,723,35,108,124,219,267,288,289.

عضد الدين أبو الفرج ابن رئيس الرؤساء: 557,572,582,610,616,617,618,627,684,734.

إبن العطار: 356,619,628,629,680,681.

إبن عقيل (أبو الوفاء الظفري البغدادي الحنبلي): 351.

عماد الدين الجيلي الحنبلي: 637.

إبن أبي عمارة البقال البغدادي الحنبلي: 681.

عمر بن بزيع: 51,168,165.

عمر بن الخطاب: 123,45,96,101,254,306,331,331.

عمر بن عبد العزيز: 123,254,403,409,642.

عمرو بن الليث الصقار: 432.

عمر بن فرج الرخجي: 66,172,373,377,378.

668,686,734,735.

عمران بن شاهين السلمي: 262,518.

عميد الدولة بن جهير: 354,578,579,581,582,584,585,587.

أبا القاسم العلاء بن الحسن: 554.

علم (القهرمانه الشيرازية): 511,520.

علي بن بويه (عماد الدولة): 134,140,141,147,189,509,520, 50.

علي بن جعفر الكاتب: 483.

علي بن مقلة: 239,448,457,471,490,724,734.

علي بن محمّد (أبو عبد الله البريدي): 213، 203، 493، 296، 215، 503، 502، 501، 504.

علي بن محمّد (ابن النيارشمس الدين أبو المظفر الشافعي): 644.

علي بن عبد العزيز بن الحاجب التّعمان: 95، 552.

علي بن المعتصم: 381، 391.

علي بن يحيى المنجم: 729.

علي بن يلبق: 478.

عيسى بن إبراهيم (أبونوح): 237، 332، 393، 402، 452.

عيسى بن فرخان شاه: 387، 388، 392.

عيسى المتطبّب: 499، 671.

عيسى النوشري: 434.

(غ)

غسّان بن عبّاد: 174.

(ف)

فتيان الكوفيّة: 198.

الفضل بن جعفر بن الفرات: 453، 478، 697.

فاتك المعتضدي: 445، 446، 440، 453.

فارس العبدي: 418.

فاروق عمر فوزي (مؤرخ): 385.

فاطمة الزّهراء رضي الله عنها: 560.

فاطمة القهرمانه:466.

فتيان الكوفيّة:410،410،204.

فخر الدولة البويهى:557،550،543،359،212،112.

فخر الدولة بن جهير:569،566،562،557،235،112.

أبوسليم فرج الخادم:348.

الفضل بن جعفر بن الفرات:719،494،467.

الفضل بن مروان:383،271،232،197،180،179،132.

الفضل بن المقتدر:528،524.

(ق)

القائم بأمر الله:542،540،207.

القادر بالله:659،556،555،553،552،550،549،519.

القاسم بن عبيد الله:345،240،217،675،487،437،435،434،433.

القاهر بالله:687،483،482،480،479،474،473،445،439،307،243،202،57،

484،485،669،678،683،727.

قبيحة (أمّ المعتز):692،691،678،668،667،405،404،395،394.

القراريطي:510،509،508،507،501،497.

قريش العقيلي:557.

إبن قمير:699،353.

إبن القصاب:634،640،631،359.

الفضاعي (مؤرخ):385.

قيصر (صهر اقهرمانة فاطمة): 639،666،467.

(ك)

كافور الإخشيدي: 91،441،693.

الكلوذاني (أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن محمد): 451،473.

كاوس التركي: 358.

كورتكين الديلمي: 503،504.

(م)

المأمون: 39،42،70،72،74،78،81،94،101،102،112،133،138،165،171،172،
173،174،175 .

الماوردي: 6،7،26،204،128.

المتقي بالله (إبراهيم بن جعفر): 139،313،326،500،501،502،503،504،505،506،
507، 517، 522، 524،670، .

المتوكل: 23،40،47،55،64،66،68،73،186،192،194،195،196،197،101،138،
139،198،199،202،210،212،214،216،218،224،227،233،235،236،237
238،238،
285،308،312،313،317،326،338،339،340،342،343،348،

محمد بن بدر الشرايبي: 504.

محمد بن جعفر القرطي: 332.

محمد بن العباس فسانجس: 536،538،218.

محمد بن القاسم الكرخي: 498،508،

محمد كرد علي (مؤرخ): 200،389.

محمود الغزنوي: 517.

ابن المقفع: 24،25،26،159،340.

المستكفي بالله: 511،520،521،523،524،525،527،528.

المستعصم: 47،49،139،143،144،145،208،223،284،316،323،325،326،

348،609،643،644،645،646،647،648،649،650،651،657

المستنجد: 277،302،610،612،613،614،616،617،618.

المستنصر بالله: 75،79،139،143،144،145،611.

المستضيء بأمر الله: 139،220،301،302،355،617،618،620،628،680.

مسعود (سلطان سلجوقي): 211،264،301،315،569،589،591،592،593،594،

595،596،598،599،600،601،602،603،605

المعتصم: 72،113،131،138،141،142،177.

المعتمد:

9،10،119،121،123،139،188،202،313،329،404،405،406،407،429،412

،413،415،432،437،

المعتضد: 140،144،193،199،202،204،205،216،217،،9،33،48،56،57،73،103،120،

،430،431،431،434،437، 429،،123،124،218،224،225،229،260،269،344،354،419

،438،439،440،442،448،457،470،،420،421،422،423،424،425،426،427،428

،481،482،487،444

المقتدر بالله: 225،،224،،109،119،199،201،202،

،229،279،284،311،330،331

،332،337،350،426،440،442،444،332،445،459،453، 204،206،217،218

،460،465،466،471،472،479،489،663،671،686،688،690،712،491،497
.529

المنتصر: 194،140،197،198،203،226،383،384،385،386،387،390،378.

المستعين: 33،140،142،199،213،340،341.

المستظهر بالله: 212،225،329،579،582،583،584،585،586،587،588،593
.662

المسترشد بالله: 588،589،590،591،592،593،596،608،609،612،662.

المعتز: 181،197،198،199،202،215.

المقتدي بأمر الله: 125،409،574،575،576،578،579،580،581،699.

المقتفي: 212،265،302،351،569،584،588،593،594،595،596،597،598،599،

،613،615،617،657،667،691،،600،601،602،603،604،605،606،607

.608،609،610

المطيع: 96،143،261،271،323،513،523،526،527،528،533،534،538،548.

المهتدي بالله: 345،355،393،395،396،397، 508، 285، 256، 202، 55،56،197،

،400،401،402،404،405،406،425،445،503،664،721، 398،399،

،119،121،141،198،200،216،219،228،238،239،241،319: المكتفي بالله:

،436،437،438،439،440، 428،429،430،431،432،433،434،435

،12،15،16،17،50،65،68،76،82،86،93،99،121،123،137: المنصور (أبي جعفر):

،150،151،152،153،154،155،156،157،158،159،160،161،164،166

169،189،190،192،194،199،202،203،226،230،233،256،268،239،279

.283،305،308،328،357،505

المهدي(محمد):116،101،100،99،84،86،84،78،66،65،64،62،55،52،120،

121،

،138،

155،156،157،159،153،154،160،192،161،162،163،164،169،171،176،

.441، 199،200،218،307،308،327،328،342،349،358، 193

.206،558،565،568،572،574،575،575،577،584،609:ملكشاه:

المهلب(الحسن بن محمد):518،507.

منكوبرس المسترشدي:582.

(ن)

الناصرلدين الله:225،419،359،352،307،306،209،208،144،140،78،35،304،

،640، 637،638، 305،458،482،629،630،631،632،633،634،635،636

.641،642،644،645،646،648،656،659،643،688

نسيم الجارية:619.

نصر بن العطارالحراني:614.

نصر بن علي الجهضمي:354.

نصير الدين بن ناصر العلوي:612.

نصير الدين الطوسي:635.

أبي منصور نصر بن هارون النصراني:525.

نظام الدين أبي نصر بن جهير:583.

نظام الملك:282،287،288،343،544،552،553،549،551،554،555،557:

.558،559،560،563

النعمان بن عثمان:161.

النهيكي (عامل عباسي):240.

نوشري بن طاجنك:670.

(ل)

لبرخت (مؤرخ):595.

لؤلؤ غلام ابن طولون:406،680.

ليث الجهبذ:696.

(هـ)

الهادي (موسى): 101،65،164،169،170،194،202،202،234،358.

هارون بن خمارويه:420،439،669،

أبي القاسم هبة الله بن عيسى الكاتب:344.

هشام بن عبد الملك:158،297،344.

هارون بن غريب الخال:477،486، 463،473،470.

هلال بن بدر:432،462.

الهيثم بن خالد التصرائني:379.

هارون بن خمارويه:406،424،425،647،

جلال الدين هبة الله بن البخاري:614.

أبي القاسم هبة الله بن عيسى الكاتب:534.

هشام بن عبد الملك:155،291،337.

هولاكو المغولي: 643، 645، 646، 647، 649، 651.

الهيثم بن خالد التصراني: 371.

(و)

الوائق (هارون): 9، 81، 101، 129، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 191، 192.

194، 308، 325، 354، 358، 210، 212، 258، 285، 360، 361، 363، 365، 368.

وصيف بن صوراتكين: 438.

(ي)

ياسر الموقفي: 423.

ياقوت التركي: 344، 478.

يحيى بن بهليقا: 618.

إبن يزيد المرزوي: 378.

يزدجرد: 414.

يزيد المهلي: 354.

أبو خالد يزيد بن محمد المهلي: 709.

يلبق التركي: 442، 453.

ينال بن أنوشتكين الحسامي: 565، 656.

ينال خوجة: 506.

يعقوب بن إسحاق الكندي: 418.

يعقوب بن قوصرة: 355.

يعقوب بن كلس: 677، 678.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

اليقوبي (مؤرخ): 361، 366، 379.

يوسف بن يعقوب: 405، 438.

أبو عبد الله اليوسفي: 686.

يونس بن بغا: 387.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس البلدان

والأماكن.

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

(أ، آ)

الأبلة: 108.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

الأحواز (الأهواز، خوزستان): 65، 94، 44، 123، 274، 300، 309، 271، 246، 299، 269،

291، 212، 247، 248، 253، 364، 422، 439، 440، 444، 451، 486، 487، 490

477، 467، 479، 485، 507، 497، 520، 521، 524، 531، 629، 660، 506، 599، 694،

366، 367، 382، 398، 401، 721، 598، 594، 523، 517، 642

أذربيجان: 557، 597، 635، 105، 143، 311، 320، 568، 590، 468، 495، 548

أژان: 311، 590.

أرجان: 310، 424، 469.

أرمينية: 76، 192، 242، 270، 288، 308، 316، 466، 493.

إصطخر: 110، 250.

أصفهان: 593، 595، 657، 675، 255، 467، 565، 569، 574، 588، 589.

أطربزنده: 240.

إفريقية: 150، 164، 247، 251، 324.

إقريطش: 379.

الأنبار: 343، 454، 587، 609، 615، 644.

أوال (جزيرة): 267.

أوروبا: 240، 241.

(ب)

باب البصرة: 517.

باب العامة: 399، 576.

بادوريا: 92، 101، 205، 234، 235، 257.

.441،452

البحرين: 107،237،257،267،268،634،269،285،306،332،371.

برقة: 248،323،378.

بعقوبا: 574،619.

بغداد: 9،14،15،18،34،45،56،58،60،75،81،84،85،90،93،103،104،105،

.63،68،70،74،108،109،112،114،115،117

البطائح: 254،255،265،272،503،525،534.

البيطحة: 212،526،528،535،536،537،539.

بلاد الديلم: 164،165،509.

بلاد الشام: 312،315،،88،112،164،165،189،189،195،197،241،273،306،

.307،622

بلاد المغرب: 109،152،240.

نهر بوق: 419.

(ت)

التبت: 41.

تكريت: 247،298،315،495،524،582،589،593،632.

(ث)

الثغور: 28،64،68،69،76،77،110،132،134،173،276،277،280،294،353،

،474،476،503،707،708،437،438،461،471،،354،355،378،379،387

.411،413

(ج)

الجبال: 73,231,257,312,317,396,475,476,539,548,588,641,685.

جرجان: 41,169,396,530.

جزر الهند: 107,246.

الجزيرة الفراتية: 90,129,145,164,178,244,254,255,263,273,310,315.

.318,345,389,411,484,501,517,565,621

جوخي: 416.

(ح)

الحبشة: 109,241.

الحجاز: 519,63,65,88,159,173,174,316,369,404,271,275,315.

الحديثة: 596.

حران: 480.

الحرمين: 142,250,316,379,396,435,436,469,624,707.

الحلة: 570,600,606,616,617,618,645, 86,256,274,590,595,573,582.

حلوان: 247,311,312,380,555,587,632.

حمص: 309,539,656.

(خ)

خراسان: 42,43,69,74,88,92,146,155,166,168,169,170,172,267,282.

,173,186,190,250,253,349,379,396,309,311,316,407,419,480

.541,559,564,637,545,554,661, 489,516,537,539

الخليج العربي: 271، 268، 262، 240، 108، 107، 106، 563، 509، 289، 272، 41.

(د)

الديين: 425.

دجلة (نهر): 249، 247، 246، 242، 240، 229، 142، 122، 109، 107، 104، 102، 86.

260، 295، 300، 305، 311، 312، 314، 315، 316، 317، 346، 349، 359، 314، 418

360، 442، 518، 526، 557، 605، 615، 618، 635، 559، 567، 589، 646، 684، 661،
666.

الدجيل: 642، 615، 590، 589، 586، 312، 265.

دقوقا: 621، 315، 298.

دمشق: 360، 308، 288، 270، 197، 195، 627، 457، 424، 492، 487، 583، 525،

676، 679.

ديار بكر: 565، 564، 563، 562، 548، 529، 479، 317.

ديار ربيعة: 468، 425.

ديار مضر: 483.

ديالى (نهر): 479، 266، 248، 102، 93، 585.

دير العاقول: 519، 518، 106، 103.

الدينور: 316.

(ر)

رحا البطريق: 119، 114،

الرحبة: 581.

الرقّة: 244,417,450,492,536,163.

الرملة: 481,490,680.

الرّصافة: 55,201,485,621.

الرّها: 482.

الربي: 64,92,100,105,161,173,282,310,322,396,425,513,524,556.

526,542,720.

(س)

سامراء: 70,72,114,176,178,189,234,261,275,280,281,327,351.

354,360,362,363,367,368,374,375,382,383,386,387,395,399

.404,405,406,423,439,645,646,649,662

سجستان: 43,165,349.

سنجار: 244,565.

السندية: 503.

السواد: 29,47,48,92,319,370,96,102,160,242,249,266,268,311.

379,417,446,450,479,531,560,579,575,576,590,592,621,709

،،95,10192,47,46,28

سيراف: 531,532, 308,314, 110,238,239,250,286.

(ش)

الشّاش: 73.

الشمّاسية: 424,462,518.

شيراز:

.100,236,256,283,315,505,507,513,526,528,536,539,540,541,549

(ط)

طبرستان: 73,261,344,395,531,539,610,654.

(ع)

عبادان: 246,266.

عدن: 85.

العراق:

33,35,40,41,43,46,47,58,62,63,73,75,83,84,85,86,87,102,88,89,93
،95,96,97,98,100,101,103,105,106,107,109,110,111

،
113,116,117,118,120,128,129,130,132,136,137,142,152,157,158,
،172,173,197,201,203,204,209,212,239,241,243,246,247,248

251,252,255,255,259,263,263,265,266,267,268,269,270,273,274,
،287,289,290,،291,293,295,296,297,298,300,302, 271,271,272

،276,282,285,286,305,310,311,312,313,314,315,316,317,319

،320,330,335,336,342,379,389,404,408,438,446,448,481,477

،476,486,488,489,490,496,498,500,501,502,504,505,508,499

509,510,511,513,514,516,517,520,524,525,526,527,528,539,540,
،531,533,534,536,537,544,545,550,554,555,557,558,559,560,562

،567,568,569,574,582,583,584,585,586,590,591,594,595,597

،626,627,،609,610,611,638,639, 606, 600,602, 592,599

.625،684،687،697،698،704،713،724،725، 612،614،624

العواصم: 134،170،219،486.

(غ)

غزنة: 546.

(ف)

فلسطين: 380،382،478،494.

(ق)

القادسية: 244،554،

قاشان: 446.

قردي: 245.

بحر قزوين: 41،241،500،529،

القسطنطينية: 68.

قصر الحص: 528.

قطرئيل: 260،407،424،646.

قم: 99،274،441.

قتسرين: 168،217،479،

قناة القورج: 311.

قوسان: 615.

القوقاز: 240.

قومس: 309.

جزيرة قيس: 285.

(ك)

كنجة: 307، 586.

الكرخ: 109، 178، 226، 628، 635، 644، 654.

كسكر: 417، 447.

كلواذي: 417.

الكوفة: 106، 146، 179، 196، 230، 240، 244، 269، 230، 280.

(م)

ماذرايا: 446.

ماردين: 412.

مازندران: 609.

المختارة: 614.

المدائن: 463.

مرو: 166، 170، 172، 365.

مسكن: 405.

مشهد موسى الكاظم: 614.

مصر:

41، 48، 62، 76، 88، 89، 90، 100، 105، 112، 116، 165، 183، 184، 190، 254، 196،
198، 239، 242، 248، 252، 265، 269، 270، 271، 274، 279، 281، 304، 310، 313،
314، 315، 316، 316، 324، 32، 325، 347، 350، 353، 362، 367، 373
، 408، 413، 414، 385، 395، 427، 437، 448، 449، 456، 457، ، 419، 426، ، 380،

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

،458،460،464،470،473،480،487،488،496،519،526،540،544،599،

.611،625،628،634،643،649

منبج: 315.

مكة: 170،180،236،272،294،370،400،439،460،462،536،712.

المغرب الأدنى: 416.

مهرجان قذق: 382.

الموصل: 34،75،87،91،95،97،100،155،156،176،243،244،246،255،

،256،264،266،293،299،308،315،480،481،486،494،496،497،504

،557،564،576،،316،319،345،384،405،463،464،473،509،516،520

.523،527،556،589،607،622،628،629،636،651،684

ميفارقين: 567،568.

(ن)

نصيبين: 242،263،495،525،519.

النهران: 93،102،247،250،267،295،311،315،334،560،590،594.

(هـ)

الهند: 239،246،41،47،70،106،108،109،203،247،259،286،324،538.

.238،610

همدان: 274،526.

هيت: 245،506،507،618.

(و)

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

واسط: 342، 290، 296، 219، 224، 239، 247، 264،، 29، 94، 104، 116، 213، 341،
، 314، 398، 402، 439، 440، 442، 423، 297، 298، 309، 345، 384، 265، 272
، 451، 461، 463، 475، 476، 480، 486، 487، 488،، 405، 413، 418، 446، 449، 450
، 524، 525، 532، 539، 507، 518، 521،، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495
، 540، 555، 582 602، 605، 618، 619، 621، 652، 656، 657، 665،، 522، 558، 564
، 590، 595، 600، 666

(ي)

اليمامة: 108، 239، 333.

اليمن: 63، 64، 172، 182، 183، 235، 247، 248، 307، 413، 455.

هرس القبائل والأمم

والطوائف.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الأتابكة: 559,585,598.

الإخشيديين: 89,272,273.

الأرمن: 69,248,375,584,589.

الإسماعيلية: 345,544,558,579,580,584,606,645.

الأعراب: 69,179,261,269,271,290,377,377,406,465,533,543,545,569,604.

الأشراف (الهاشميين): 187,207,286,537,559,719.

(ب)

البيجة: 363.

البخارية: 354.

البريديون: 91,251,417,475,483,485,490.

(ح)

الحنابلة: 15,125,126,273,342,343,344.

(خ)

الخوارج: 147,151,153,186,269,393.

415,421,497,603.

الخوارزميون: 355,645,647.

(ر)

الروم: 243,248,316,330,352,402,417,431,442,68,76,115,116,117,163.

242,354,377,449,463,475,520,584,590,608,714.

(ز)

الزنج (العبيد السود): 63،69،86،113،187،192،241،261،268،271،288،565،673،67،705.

(س)

الستامانيين: 43،499،502،503،504،510،547.

السلاجقة:

18،21،82،121،130،141،204،208،218،255،269،270،273،288،289،
312،،551،552،553،554،557،564،570، 296، 290،291،294،295،
314،317،400،542،548،549،576،576،579،580،349،544،545،546،547
341،582،591،595

بني سليم: 272،503

(ش)

الشافعية: 124،125،565،678.

الشَّاكِرِيَّة: 69،75،360،371،372،385.

الشيعة: 172،201،271،348،349،431،503،512،522،523،540،549،560،561،562،
563،608،613،617،626،632،639،640

(ص)

الصَّابِغَة: 116.

الصوفية: 603.

(ع)

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

العجم: 69،172،173،186،192،323،332،354،606،619.

العراقيون: 130،252،505،537،557،582،594.

العرب: 7،13،23،37،41،66،67،68،69،70،76،79،89،101،102،146،151،174.

183،55،168،170،171.

بني عقيل (العقيليون): 257،507،559.

العلويين: 17،155،162،167،185،189،261،350،351،360،378،510،606.

611،659.

العيّارين: 111، 99،501،519، 611، 99،501،519، 525،551،579،580،585،594،531،537،597،598،611.

616.

(غ)

الغزنويين: 507،508،543،552.

الغلمان: 21،29،62،63،67،137،141،203،221،226،230،238،326،331،369.

370،340،341،351،439،444،337،447،450،451،452،473،523،528،555.

581،674.

(ف)

الفراتيين: 23،28،30،209،211،223،230،234،347،420،434،437.

الفرس: 98،107، 25،48،49،68،70.

الفرغانيين: 387.

(ك)

الكفار: 11،563.

(م)

الماذرائيون: 326،448،453.

المروانيون: 562.

المزديون: 256،274،505،560.

المغاربة: 390،46،488،547، 69،75،371،381،388،389.

الموالي: 22،62،69،71،84،96،140،152،156.

المعتزلة: 348،364،368،643.

(ن)

النصاري: 34،103،116،217،242،467،474.

النوبة: 237.

(هـ)

الهنود: 69.

(ي)

اليهود: 468، 111،116،123،228،242،269،607،638،681،698،704،304،325،431.

فهرس الموضوعات.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

الصفحة.	محتويات البحث.
أ-ت ت.	- آية ودعاء. - إهداء. - شكر وعرفان. - قائمة المختصرات. - مقدّمة الأطروحة.
1.	فصل تمهيدي: الإدارة والمالية في الدولة العباسية.
2.	أولاً: تنظيم الجهاز الإداري في الدولة العباسية: الوظائف والمهام.
2.	1) الخليفة.
2.	- مفهوم الخلافة وشروطها.
10.	- مكانة الخلافة.
12.	- واجبات الخليفة.
13.	2) الوظائف المرتبطة بالخلافة.
13.	أ) القضاء.

18.	ب) صاحب الشرطة.
19.	ت) العدول.
19.	ث) الحسبة.
22.	ح) السكة.
22.	3) الوظائف السلطانية.
23.	أ) الوزارة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.23	-المفهوم العام للوزارة العباسية.
.24	-شروط الوزير.

.24	-أنواع الوزارة العباسية.
.26	-حقوق الوزير (صلاحياته).
.27	-واجبات الوزير.
.29	- تطوّر مفهوم الوزارة في العصر العباسي الثاني.
.34	ب) أمير الأمراء.
.37	ت) الحاجب.
.39	ت) الولاة والعُمال (إدارة الولايات والأقاليم).
.39	-مهام الولاة العباسيين.
.44	ح) الدواوين العباسية.
.44	1) مفهوم الدواوين.

.44	-تطوّر الدواوين في العصور العباسية المتأخرة.
.46	-الرقابة على أعمال الدواوين.
.46	2) أصنافها.
.46	-ديوان العزيز.
.47	-ديوان الخراج.
.48	-مهام ديوان الخراج.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.49	- شروط عمّال الخراج.
.49	- ديوان الرّمام.

.51	- ديوان المظالم.
.56	- ديوان الإنشاء (الرسائل والكتابة).
.58	- ديوان النفقات في بغداد.
.58	- تعريفه.
.58	- مهامه.
.59	- التشدد في تعيين موظفي هذا الديوان.
.60	- ديوان بيت المال.
.61	- ديوان الغلمان والموالي.

.61	- ديوان الجهبذة.
.62	- ديوان البريد.
.64	- مهام أصحاب البريد.
.65	- دواوين خاصّة بتسيير أموال عائلة الخليفة وأقربائه.
.66	- ديوان الجند (الجيش العباسي).
.66	- مفهوم ديوان الجند وتطوّره.
.67	- تركيبة الجيش العباسي.
.73	- تنظيمات ديوان الجيش.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.77	-)دواوين المصَادرين.
-----	----------------------

.77	-)كتاب الدواوين.
.79	ثانيًا: التنظيم المالي للدولة العباسية.
.79	1)المداخيل(الإيرادات).
.82	أ)الخارج.
.83	-)أسباب إرتكاز الدولة العباسية على ضريبة الأرض في الجباية.
.84	-)في العراق.
.86	-)في خراسان.
.86	-)في بلاد الشام.

.87	-)في مصر.
.89	-)في الجزيرة الفراتية.
.90	-)تدهور الخارج في عصور الضعف العباسي.
.93	-)طرق وآليات جباية الخارج.
.102	ب)المكوس والمراصد.
.111	ت)أخماس المعادن.
.112	ث)المستغلات وغلّة دار الضرب.
.113	ح)الجوالي(الجزية).

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

.115	-الغنائم.
.116	-الصّدقات.
.116	ج)الضرائب الأخرى.
.121	خ)القروض.
.122	د)المُصادرات.
.122	-تعريف المصادرات.
.123	-حكم المصادرات ونكبة الموظّفين.
.129	2)النفقات(المصاريف).
.141	-نفقات الدّولة العبّاسيّة في عهدّها الأخير.

.143	الفصل الأوّل: المصادرات ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي الأوّل(132-232هـ/750-848م) وأسبابها في العصور المتأخّرة.
.143	أوّلاً:حسب التسلسل الزمني للخلفاء.
.183	ثانيّاً: مميّزات الدور العبّاسي الأوّل.
.188	ثالثاً: أسباب ودوافع المصادرات ونكبة الموظّفين (232-656هـ/848-1256م).
.188	1) أسباب سيّاسيّة.
.188	أ)ضعف الخلفاء.
.205	ب)تجاوز كبار الموظّفين لصلاحيّاتهم.
.213	ت)كثرة الهدايا والأموال الضّخمة بلا رقيب.
.220	ث)حياة رجال الدّولة العبّاسيّة على ثروات طائلة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.231	ح) المؤامرات وتصفيّة الحسابات.
236.	2) أسباب إقتصادية.
.236	أ) تمتّع الجهاز السياسي للدولة العباسية على نمط تسيير قائم على الوفرة المالية.
.250	ب) تقلص مداخيل الدولة العباسية.
.251	1) الحركات الانفصالية والثورات الداخلية.
.273	2) إستفحال النظام الإقطاعي في أراضي الدولة العباسية.
.273	- نشأة وتطور الإقطاع في الدولة العباسية.
.278	- الإقطاع في العصر العباسي الثاني.
.280	- الإقطاع في فترة النفوذ البويهية.

.286	- الإقطاع في عهد السلاجقة.
.289	- نظام الضمان.
.290	- تأثير النظام الإقطاعي على مالية الدولة العباسية.
.293	- الإقطاع في مرحلة ما بعد السلاجقة.
	3) كثرة الضياع السلطانية.
.301	4) تخفيض الإلتزامات المالية أيام الرّخاء.
.302	5) إضطراب الأسواق والتّقد.
.303	6) الكوارث الطبيعية.

.318	3) أسباب أخلاقية واجتماعية.
------	-----------------------------

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

.318	(أ) شيوع الكسب الحرام.
.326	(ب) إنتشار الفواحش والإستهانة بالمحرّمات.
.340	(ت) غيَاب التعفّف عن الدّماء.
.341	(ث) تغييب الرّدع من رجال الدّين.
.343	(ح) الأهواء والإنتقام الشّخصي.
.348	الفصل الثّاني: عرض وتحليل للمصادر ونكبة الموظّفين خلال عصور الضّعف العبّاسي.
.349	أولاً: المصادر ونكبة الموظّفين في عصر النفوذ التركي (232-335هـ/847-946م).

	مدخل: بدايات سيطرة الأتراك على الخلافة العبّاسيّة.
.352	(1) فترة خلافة المتوكّل على الله (23 ذى الحجّة 232-4 شوال 247هـ).
.352	(أ) شخصيّة المتوكّل.
.353	(ب) بطانة المتوكّل.
.355	(ج) السّياسة الماليّة والإداريّة للمتوكّل.
.355	(1) إسرافه في البناء والتّشيد.
.357	(2) البذخ والتّرف في حياة المتوكّل.
.358	(3) الإصلاحات الماليّة و الإداريّة.
.360	(د) المصادر ونكبة الموظّفين في عهد المتوكّل.

.360	-مصادرة ونكبة الوزير محمّد بن عبد الملك الزيّات.
------	--

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.364	-مصادرة ونكبة عمر بن فرج الرّخجي.
.366	-مصادرة المتوكل لإيتاخ الخزري كبير موظفي الخلافة.
.368	-مصادرة ونكبة القاضي محمّد بن أبي دؤاد.
.369	-مصادرة القاضي يحيى بن أكتم.
.370	-مصادر أخرى للمتوكل.
.372	(2) فترة خلافة المنتصر بالله (4 شوال 247-3 ربيع الثاني 248هـ).
.375	(3) فترة خلافة المستعين بالله (3 ربيع الثاني 248-4 محرم 258هـ).

.375	أولاً: شخصيّة المستعين والأوضاع المحيطة به.
.377	ثانياً: بطانة المستعين، ونكباته، ومصادراته لهم.
.382	(4) فترة خلافة المعتز بالله بن المتوكل (4 محرم 252-27 رجب 255هـ).
.382	أولاً: المعتز وعهده.
.383	ثانياً: علاقة المعتز بموظفيه.
.387	(5) فترة خلافة المهدي بالله (27 رجب 255-18 رجب 256هـ).
.387	أولاً: شخصيّة المهدي بالله وملاح عهده.
.392	ثانياً: بطانة المهدي.

.394	ثالثاً) المصادر ونكبة الموظفين في عهده.
.396	(6) فترة خلافة المعتمد على الله (18 رجب 256-20 رجب 279هـ).
.396	أولاً: شخصيّة المعتمد ومميّزات عهده.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.401	ثانيًا: المصادر ونكبة الموظفين في عهد المعتمد.
.406	(7) في فترة المعتضد بالله (20 رجب 279-22 ربيع الثاني 289هـ).
.406	أولًا: شخصية المعتضد.
.412	ثانيًا: سياسة المعتضد المالية.
.414	ثالثًا: مصادر المعتضد ونكبه لموظفيه.
.419	(8) فترة خلافة المكتفي بالله (22 ربيع الثاني 289-12 ذي القعدة 295هـ).

.419	أ) المكتفي وعهده.
.420	ب) مالية الدولة في هذا العهد.
.422	ج) مصادر ونكبة الموظفين في عهد المكتفي.
.422	1) مصادرة بدر المعتضدي.
.423	2) مصادرة الأمراء الطولونيين.
.424	3) مصادرة والي مصر محمد بن سليمان.
.425	د) الخطأ الجسيم للمكتفي في عدم إختيار خليفته.
.427	(9) فترة خلافة المقتدر بالله (12 ذي القعدة 295-27 شوال 320هـ).
.427	أولًا: شخصية المقتدر بالله وملاحح عهده.

.434	ثانيًا: تبديد المقتدر لثروات الدولة.
.436	ثالثًا: المصادر ونكبة الموظفين في عهد المقتدر.

المصادرات ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

.436	1)المصادرات ونكبة الموظّفين بعد فشل إنقلاب ابن المعتز.
.440	- المصادرة الأولى لأبي الحسن بن الفرات ونكبته في 299هـ/911م.
.442	-مصادرة الوزير علي بن عيسى الجراح.
.445	-مصادرة آل الماذرائي.
.446	4)مصادرة الجوهرى ابن الجصاص.
.446	5)عودة ابن الفرات.
.448	6)مصادرة ونكبة الوزير حامد بن العبّاس في 311هـ/923م.

.450	7)مصادرات نساء القصر.
.451	8)الوزارة الثالثة لابن الفرات وإعدامه.
.455	-مصادرة الوزير ابن الخاقاني ونكبته.
.456	-مصادرة ونكبة الوزير أبي العبّاس الخصيبي.
.458	-الإنقلاب الثاني على المقتدر في 317هـ/929م.
.459	-مصادرة الوزير ابن مقلة ونكبته.
.460	-مصادرات أخرى للمقتدر.

.460	-مصادرة مؤنس الخادم وأعوانه ونهاية المقتدر.
.464	10)فترة خلافة القاهر بالله(27شوّال 320-6جمادى الأولى 322هـ).
.464	أولاً)شخصيّة القاهر.
.467	ثانياً)المصادرات ونكبة الموظّفين في عهده.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.470	11) في فترة خلافة الرّاضي (222-229هـ/933-940م).
.470	أولاً: بطانة الرّاضي.
.471	- عودة علي بن عيسى الجراح.
.472	- وزراء الرّاضي.

.473	- الصراع بين ابن مقلة وابن يقوت.
.474	- إنشاء الرّاضي لمنصب أمير الأمراء.
.480	ثانياً: المصادرات في عهده.
.487	12) فترة خلافة المتقي (20 ربيع الأول 329-20 صفر 333هـ).
.487	أولاً: شخصيّة المتقي وملامح عهده.
.488	ثانياً: علاقة المتقي بكبار الموظفين.
.495	ثانياً: في عصر النفوذ البويهي (335-447هـ/946-1055م).
.495	- الإستنجاد بالبويهيين؛ الخطأ الأكبر للخلافة العباسيّة.
.497	- الترتيبات الأولى للحكم البويهي في العراق.

.500	- إستنزاف أموال العراق في حروب البويهيين.
.502	- تبلور القيادة الرّوحية للخليفة في هذه المرحلة.
.503	1) في فترة خلافة المستكفي بالله بن المكتفي (20 صفر 333-12 جمادى الآخرة 334هـ).
.503	أولاً: ظروف وصوله إلى الخلافة.
.506	ثانياً: علاقة المُستكفي بالبويهيين.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.510	ثالثًا: المصادر ونكبة الموظفين في عهده.
.511	(2) في فترة خلافة المطيع لله (12 جمادى الآخرة 334-13 ذي القعدة 363هـ).
.514	-نكبة الموظفين والمصادر في عهد المطيع.

.520	(2) في فترة خلافة الطائع لله (13 ذي القعدة 363-19 رجب 381هـ):
.520	-إنقلاب الأتراك على البويهيين.
.525	-مصادرة عضد الدولة لإبراهيم الصّابي.
.527	-تقييم سياسة عضد الدولة.
.529	-إضطراب الأمور بعد وفاة عضد الدولة.
.532	(3) في فترة خلافة القادر بالله (19 رجب 381-11 ذي الحجة 422هـ).
.532	أولًا: شخصية القادر بالله.
.534	ثانيًا) وضعيّة الدولة ماليًا وإداريًا.

.536	ثالثًا) المصادر ونكبة الموظفين في عهده.
.539	(4) القائم بأمرالله (11 ذي الحجة 422-13 شعبان 467هـ).
.539	أولًا: نبذة عن الخليفة القائم وملامح عهده.
.542	ثانيًا: المصادر ونكبة الموظفين خلال فترة خلافة القائم.
.544	ثالثًا: في عصر النفوذ السلجوقي (447-656هـ/1055-1258م).
.544	(1) سيطرة السلاجقة على الدولة العباسية.
	-الإدارة السلجوقية في العراق.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.550	-سليبات الحكم السلجوقي للعراق.
.552	-وزراء القائم وعلاقتهم بالسلاجقة.
.554	-إنهيار السلاجقة وإنتهاء مرحلة القوة.
.555	(2) فترة خلافة المقتدي بأمرالله (13 شعبان 467-15 محرم 487هـ).
.556	أولاً: بطانة المقتدي.
.556	-الوزير عميد الدولة بن جهير.
.558	- تعيين أبي شجاع وزيراً.
.560	-الوزارة الثانية لعميد الدولة بن جهير.
.561	ثانياً: ملامح الخلاف بين السلطان والخليفة.
.562	(3) في فترة خلافة المستظهر بالله (15 محرم 487-23 ربيع الثاني 512هـ).
.562	أ) شخصيته وملامح عهده.
.564	ب) الوضع الإقتصادي في فترة خلافة المستظهر بالله.
.565	ج) علاقة المستظهر بكبار موظفيه.
.565	(1) مصادرة ونكبة الوزير عميد الدولة ابن جهير.
.566	(2) مصادرة ونكبة الوزير أبوالمعالي ابن المطّلب.
.567	(3) مصادرة ونكبة الوزير أبوالقاسم علي بن جهير.
.568	(4) في فترة خلافة المسترشد بالله (16 ربيع الثاني 512-17 ذي القعدة 529هـ).

.568	أولاً: شخصيّة المُسترشد و ملامح عهده.
.572	ثانياً: علاقة المُسترشد بأبرز موظفي الدولة.
.574	(5) في فترة خلافة الرّاشد (17 ذي القعدة 529-18 ذي القعدة 530هـ).
.574	أولاً: شخصيّة الرّاشد و ملامح عصره.
.576	ثانياً: مصادرات الرّاشد ونكبة الموظفين في عهده.
.578	(6) في فترة خلافة المقتفي لأمرالله (18 ذي القعدة 530-2 ربيع الأوّل 555هـ).
.582	أولاً: الأوضاع الماليّة والإداريّة في عهد المقتفي.
.582	(1) الوزارة في عهده.

.584	(2) إستمرار العجز المالي في الميزانيّة.
.587	(3) تخلّص المقتفي من وطأة السلاجقة.
.588	(4) إصلاحات المقتفي.
.591	ثانياً) المصادرات في عهد المقتفي.
.592	(1) مصادرة السلطان مسعود للخليفة.
.592	(2) بقيّة مصادرات السلطان مسعود.
.593	(3) مصادرة المقتفي لأتباع السلاجقة.
.594	رابعاً: خلفاء العصر العباسي الخامس (عصر انتعاش الدولة العباسيّة-555-656هـ).

.596	(1) في فترة خلافة المستنجد بالله (2 ربيع الأوّل 555-9 ربيع الثاني 566هـ).
------	---

المصادر ونكبة الموظّفين في العصر العبّاسي (232-656هـ/848-1258م).

.596	أ) شخصيّة المستنجد وملاح عهده.
.599	ب) المصادر ونكبة الموظّفين في عهده.
.601	2) في فترة خلافة المُستضيء بأمر الله (9 ربيع الثّاني 566-2 ذي القعدة 575هـ).
.601	أولاً: شخصيّة المستضيء وملاح عهده.
.603	ثانياً) المصادر ونكبة الموظّفين في عهده.
.603	1) مصادرة الوزير ابن رئيس الرّؤساء.
.603	2) مصادرة أتباع تتامش وقايماز.
.605	3) في فترة خلافة النّاصر لدين الله (2 ذي القعدة 575-30 رمضان 622هـ).

.605	3) في فترة خلافة النّاصر لدين الله (2 ذي القعدة 575-30 رمضان 622هـ).
.605	أولاً: شخصيّة النّاصر.
.608	ثانياً: الإقتصاد والإدارة العبّاسيّة في عهده.
.611	ثالثاً: المصادر ونكبة الموظّفين في عهده.
.611	1) مصادرة ونكبة ابن العطار وأعوانه.
.612	2) مصادرة الوزير سليمان بن ساروس.
.612	3) مصادرة ابن الصّاحب بعد قتله.
.614	4) نكبة طاشتكين أمير الحج.

.614	5) نكبة الأستاذدار ابن يونس.
.615	6) مصادر أخرى للنّاصر.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.617	4) في فترة خلافة الظاهر بأمر الله (30 رمضان 622-14 رجب 623هـ).
.617	أولاً: شخصية الظاهر وملامح عهده.
.619	ثانياً: المصادر ونكبة الموظفين في عهده.
.621	5) في فترة خلافة المستنصر بالله (14 رجب 623-10 جمادى الآخرة 640هـ).
.621	1) الوضع المالي للدولة في عهده.
.621	أ) المداخل.
.623	ب) النفقات.
.626	2) علاقة المستنصر بكبار موظفيه.
.627	6) في فترة خلافة المستعصم بالله (10 جمادى الآخرة 640-14 صفر 656هـ).
.627	1) شخصية المستعصم وملامح عهده.
.629	2) الوضعية المالية والإدارية في عهده.
.633	3) وزراء المستعصم.
.636	4) المصادر في عهد المستعصم.
.637	
.638	الفصل الثالث: المميزات العامة للمصادر المذكورة، والنكبات، ونتائجهما. أولاً: المميزات العامة للمصادر والنكبات.
.638	1) فئات المصادر.
.638	أ) موظفو الدولة.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.644	ب) الحاشية والأتباع.
.650	ت) التجار وأصحاب الأموال.
.654	ث) سائر الناس.
.655	2) أساليب النكبات.
.669	- المكلفون بالتعذيب (المستخرجون).
.670	3) أصناف المصادر.
.673	ثانياً: نتائج المصادر ونكبة الموظفين.

.673	1) من الناحية السياسية.
.673	أ) فقدان الكفاءات الإدارية أو هجرتها من بغداد إلى أقاليم إسلامية أخرى.
.677	ب) فقدان الثقة في النظام السياسي.
.680	ت) التضامن بين موظفي الدولة أوقات المحن.
.682	ث) إنشاء أجهزة إدارية مكلفة بالمصادر.
.685	2) من الناحية الاقتصادية.
.685	أ) إسترجاع الدولة جزء من الأموال المنهوبة.
.690	ب) إعادة توزيع الثروة داخل الدولة.

.692	ت) إبتكار أساليب جديدة لإنقاذ الثروات.
.695	3) من النواحي الاجتماعية والدينية والثقافية.
.695	أ) اللجوء إلى التدبّر ضد تجاوزات رجال الدولة العباسية.

المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي (232-656هـ/848-1258م).

.700	ب) إفساد أخلاق موظفي الدولة.
.703	ث) إزدهار الأوقاف في العصور العباسية المتأخرة.
.705	ت) من الناحية الثقافية.
.748	الخاتمة.
.752	الملاحق.
.800	قائمة المصادر والمراجع.
.851	الفهارس.
.852	- فهرس الأعلام.
.874	- فهرس البلدان والأماكن.
.884	- فهرس القبائل والأمم والطوائف.
.890	- فهرس الموضوعات.
904	- الملخصات.
.905	- الملخص باللغة العربية.
.908	- الملخص باللغة الفرنسية.
.911	- الملخص باللغة الإنكليزية.

الملخصات

ملخص:

البحث عبارة عن أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان: " المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي: (232-656هـ/848-1258م)", والدراسة تحتوي على فصل تمهيدي الإدارة والمالية في الدولة العباسية، وفيه درست تنظيم الجهاز الإداري في الدولة العباسية، وفيه أيضاً تطوّر الدواوين في العصور العباسية المتأخّرة، وأيضاً التنظيم المالي للدولة العباسية وإيرادات الدولة ونفقاتها ومصادر الدخل المختلفة، وعالجنا أسباب إرتكاز الدولة العباسية على ضريبة الأرض في الجباية، وأيضاً ظروف تدهور الخراج في عصور الضعف العباسي، وتضخّم نفقات الدولة العباسية في عهدها الأخير.

في هذا الفصل تطرقنا أيضاً إلى المصادر كمصدر دخل للخزينة العباسية، فقمت بتعريفها، ووضبط حكمها الشرعي وحكم نكبة الموظفين.

وفي الفصل الأول تطرقت إلى المصادر ونكبة الموظفين في العصر العباسي الأول (132-232هـ/750-848م) وأسبابها في العصور المتأخّرة، وهي متنوّعة منها السياسية كضعف الخلفاء، وتجاوز كبار الموظفين لصلاحيّاتهم، وكثرة الهدايا والأموال الضخمة بلا رقيب، وحياسة رجال الدولة العباسية على ثروات طائلة،

المؤامرات وتصفيّة الحسابات، والأسباب إقتصادية تمتّع الجهاز السياسي للدولة العباسية على نمط تسيير قائم على الوفرة المالية، وتقلّص مداخل الدولة العباسية الحركات الإنفصالية والثورات الداخليّة إستفحال النظام الإقطاعي في أراضي الدولة العباسية، وكثرة الضياع السلطانية، وتخفيض الإلتزامات المالية أيام الرّخاء، وإضطراب الأسواق والتّقد، والكوارث الطبيعيّة، وشيوع الكسب الحرام، وإنتشار الفواحش

والإستهانة بالمحرّمات، وغياب التعفّف عن الدماء، وتغييب الرّدع من رجال الدّين، والأهواء والإنّقام الشخصي،

وفي الفصل الثّاني قمت بعرض وتحليل تفصيلي للمصادر ونكبة الموظفين خلال عصور الضّعف العباسي، ودرست في الفصل الثالث المميّزات العامّة للمصادر المذكورة، والنكبات، ونتائجها، بداية بالميّزات العامّة للمصادر والنكبات، كفئات المصدّرين، وأساليب النكبات، والمكلّفون بالتّعذيب (المستخرجون)، وأصناف المصدّرات ثم نتائج المصادر ونكبة الموظفين، وهي من النّاحية السياسيّة فقدان الكفاءات الإداريّة أو هجرتها من بغداد إلى أقاليم إسلاميّة أخرى، وفقدان الثقة في النظام السياسي، والتضامن بين موظفي الدولة أوقات المحن، وإنشاء أجهزة إداريّة مكلفة بالمصادر، أمّا من النّاحية الاقتصاديّة فكان من أهمّ النتائج إسترجاع الدولة جزء من الأموال المنهوبة، وإعادة توزيع الثروة داخل الدولة، وإبتكار أساليب جديدة لإنقاذ الثروات، و من النّواحي الاجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة، و اللجوء إلى التدبّر ضدّ تجاوزات رجال الدولة العباسيّة، و إفساد أخلاق موظفي الدولة، و إزدهار الأوقاف ونتائج ثقافيّة.

Resumé :

L'exposé est une thèse d'un certificat de doctorat intitulé: "Sources et personnel de l'âge abbassid: (232-656 / 848-1258)".

et l'étude contient une séparation préliminaire de la direction et de la finance dans l'État abbassid, et il étudié l'organisation de l'organe administratif dans l'État abbassid, c'est également le développement de menisteres à la fin des âges abbassid, ainsi que la réglementation financière des revenus, des dépenses et des revenus différents de l'État abbassid, et nous avons traité les raisons du défi de L'État abbassid sur la taxe de la Terre, ainsi que les conditions de détérioration des vulnérabilités abbassid et de l'inflation des dépenses de l'État abbassid dans sa dernière ère.

Dans ce chapitre, nous avons également discuté des ministères comme une source de trésorerie au Trésor Abbasid et a défini et ajusté son jugement médico-légal et son état de personnel.

Dans le premier chapitre, le personnel de la première Abbasid (132-232 / 750-848) et de ses causes à la fin de l'âge, une variété de politiques comme la faiblesse et ont dépassé les personnes âgées de leurs pouvoirs et de grands cadeaux et argent sans sergent et l'acquisition des hommes d'État abbassid sur une grande richesse,

Aventures et comptes et causes économiques de l'organisation politique de l'État abbaside sur un schéma d'exercice consécutif et rétrécissant les revenus de l'État abbasid et les révolutions internes

Le système féodal a été soumis dans les terres de l'État abbasid, la perte du bol et la réduction des obligations financières, des marchés et des critiques, des catastrophes naturelles et du déploiement de sanctuaire, la prolifération des incommunications et l'absence de sang et l'absence de dissuasion du clergé et de vengeance personnelle,

Dans le deuxième chapitre, j'ai introduit une analyse détaillée des sources et du personnel lors des vulnérabilités abbasid. Au chapitre III, les caractéristiques générales de mentionnées et des conséquences, ainsi que leurs conséquences, commençant par les caractéristiques générales des sources et des conflits, avec les catégories de Ressources et styles de torture et de torture, ainsi que les variétés des ministères Les résultats du personnel et du personnel, politiquement, la perte de compétences administratives ou abandonnés par Bagdad à d'autres régions islamiques, la perte de confiance dans le système politique et la solidarité entre l'État les employés et la mise en place d'organes administratifs coûteux et l'orientation économique constituaient l'un des résultats les plus importants des fonds présumés, la redistribution de la richesse au sein de l'État, l'innovation de nouvelles méthodes pour économiser de la richesse et sociale, religieuse et culturelle et recours à la religiosité contre les hommes d'État abbasid, gâcher l'éthique des employés de l'État et la prospérité des dotations et des résultats culturels.

Summary :

The research consists of a thesis submitted for a entitled:
“Confiscations and the calamity of Employees in the Abbasid Era:
(232-656 AH / 848-1258 AD)”,

The study contains an introductory chapter on administration and finance in the Abbasid state, in which I studied the organization of the administrative apparatus in the Abbasid state,

In it also the development of the bureaus in the late Abbasid eras, as well as the financial organization of the Abbasid state, the state's revenues and expenditures, and various sources of income, and we dealt with the reasons for the Abbasid state's reliance on the land tax in the collection, as well as the circumstances of the deterioration of the Kharaj during the Abbasid era of weakness, and the inflated expenditures of the Abbasid state in its recent era of weakness.

In this chapter, we also dealt with confiscations as a source for the Abbasid treasury, so I defined it, and set its legal ruling and ruled the calamity of employees.

In the first chapter, she dealt with the confiscations and the calamity of employees in the first Abbasid era (132-232 AH / 750-848AD) and their causes in later eras. On great fortunes,

Conspiracies, settling accounts, and economic reasons. The political apparatus of the Abbasid state has enjoyed a pattern of management based on financial abundance and shrinking revenues of the Abbasid state. Separatism movements and internal revolutions

The exacerbation of the feudal system in the lands of the Abbasid state, the proliferation of the royal wastes, the reduction of financial obligations in the days of prosperity, the turmoil of markets and cash, natural disasters, the spread of unlawful gain, the spread of immorality

and disregard for taboos, and the absence of pardoning bloodshed and bloodthirsty men.

In the second chapter, I presented a detailed analysis of the confiscations and the calamity of employees during the eras of the Abbasid weakness. In the third chapter, I studied the general features of the aforementioned confiscations, the calamities, and their results, beginning with the general characteristics of confiscations and calamities, such as categories of confiscations, methods of calamities, and those charged with torture (the extractors), and then those charged with torture (the extractors).

The results of confiscations and the calamity of employees, which are from the political point of view the loss of administrative competencies or their migration from Baghdad to other Islamic regions, the loss of confidence in the political system, solidarity between state employees in times of adversity, and the establishment of administrative bodies in charge of confiscations. Part of the looted funds, redistributing wealth within the state, devising new methods to save wealth, and from the social, religious and cultural aspects, and resorting to religiosity against the abuses of the Abbasid state, corrupting the morals of state employees, flourishing endowments and cultural results.

People's Democratic Republic of Algeria.

Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Emir Abd El Kader University

Of Islamic Sciences

Constantine.

Faculty of Arts and Islamic

Civilization

Department of History.

Serial Number :.....

Registration Number :.....

**Confiscations and the calamity of Employees
In the Abbasid Era(232-656ah/848-1258ad) .**

Dissertation submitted in Candidacy for the degree of
Doctorate Es Sciences in History

Option :Islamic Orient–history and Civilization–to the seventh century A .H.

Presented by :

Embarki Djallel

Supervised by :

Dr :Ben Mehaia Brahim

Name and Surname.	The original University.	Rank.
Dr/azroudi nacira.	Emir Abd Elkader University of Islamic Sciences - Constantine-	Chairman.
Pr :BenMehaia Brahim.	Emir Abd Elkader University of Islamic Sciences - Constantine-	Supervisor & rapporteur.
Pr/ abed yousef.	Emir Abd Elkader University of Islamic Sciences -Constantine-	Examiner.
Pr/ooulad dhyaf rabeH.	8mai45 university -guelma-	Examiner.
Dr/ attabi sana.	8mai45 university -guelma-	Examiner.
Dr/ brika messaoud.	Mohamed lamine debaghine university -setif 2-	Examiner.

College year :1442-1443AH /2021-2022AD